

المحكمة

مجلة قضائية

تحت إشراف المحاماة الوطنية

العدد السادس

العدد الأول

عدد أكتوبر سنة ١٩٢٥

" Dieu n'a fait ni petits ni
grands, ni maîtres ni esclaves, ni
rois ni sujets : il a fait tous les
hommes égaux."

Lumennais.

الإدارة بميدان سوارمن نمرة ٣

قيمة الاشتراك ٧٥

والطلبة ٤٥

السنة السادسة

مقدمة

ها عدد اكتوبر فاتحة السنة السادسة للمجلة . وانا نستقبل هذه السنة بقلوب ملؤها الثقة باطراد نجاح هذه المجلة التي لم تصل الى ما وصلت اليه من الرقي إلا بتضامن رجال القانون سواء كانوا من رجال القضاء أو من رجال النيابة أو من رجال المحاماة أو من اساتذة مدرسة الحقوق حتى أن الغيرة على رقي المجلة دبت في نفوس طلبة الحقوق فعاونوا المجلة باقلامهم واموالهم فله درهم . واذا قارنت بين ما كانت عليه المجلة سنة نشأتها وما هي عليه الآن تدرك مبلغ الرقي العظيم الذي بلغته . فإن المجلة في بدء ظهورها كانت تنشر ١٣٢ حكماً في السنة والآن يكاد يبلغ عدد الاحكام ٧٠٠ حكم بخلاف المقالات والذعات والفوائد القانونية والشرعية

بيان

وقد نشرنا في هذا العدد بحثاً بقلم حضرة الاستاذ الفاضل عبد الرحيم افندي غنيم المحامي في « اعانة الجناة علي الفرار » وهو بحث في تحديد نطاق المادة ١٢٦ مكررة من قانون العقوبات الاهلي . وفي اثر بحثه نشرنا :

عدد	
١٠	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٦	احكام صادرة من المجلس الحسبي العالي
٧	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
١٨	حكما صادراً من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٢	حكمان احدهما صادر من هيئة كبار العلماء والآخر صادر من المجلس الخصوص
	بوزارة الحفانية في محاكمة مؤلف كتاب « الاسلام وأصول الحكم »
٧	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
١٠	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
١١	حكما صادراً من المحاكم الفرنسية
١٠	احكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٨١	فتكون المجلة واحداً وثمانين حكماً وقراراتاً وفتوى . اردفناها باربع « لنتات »
	وختمنها بثلاث « فوائد قانونية وشرعية »

رئيس تحرير المجلة

عزيز مهنكى

السنة السادسة

المحاسبة

العدد الاول

عدد اكتوبر

اعانة الجناة على الفرار

بحث في تحديد نطاق المادة ١٢٦ مكررة من قانون العقوبات الاثلى

محور البحث

هل يكفى لصحة تطبيق المادة ١٢٦ مكررة وجود متهم حصلت معونته على الفرار أم لا بد من أن يثبت أن هذا المتهم « جان » حكم نهائياً بأدائته ؟ وهل يقع تحت ظائل هذه المادة من أعان على الفرار متهماً حكم نهائياً ببراءته ؟

نص المادة

« كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء أما بأيواء الجاني المذكور وأما بأخفاء أدلة الجريمة وأما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على

الاعتقاد بذلك يعاقب طبقاً للأحكام الآتية : «
« اذا كانت الجريمة التى وقعت يعاقب عليها بالأعدام تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين . »

« واذا كانت الجريمة التى وقعت يعاقب عليها بالأشغال الشاقة أو السجن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيهاً »

« أما فى الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز الستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً وعلى كل حال لا يجوز أن تتعدى العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة

نفسها ولا تنطبق احكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو اصول او فروع الجاني . »

اركانها . اربعة :

(١) جان :

(٢) العلم او وجود ما يحمل على الاعتقاد بوجود جنائية أو جنحة ارتكبها ذلك الجاني

(٣) اعانة على الفرار

(٤) حصول الاعانة أما : ١ . بايوائه

٢ . باخفاء ادلة الجريمة ح بتقديم معلومات غير صحيحة مع العلم بذلك

الغرض منها ومأمورها

الباب الثامن من الكتاب الثاني من قانون العقوبات خاص بموضوع « هرب المحبوسين وإخفاء الجانين » . والمادة ١٢٦ الأصلية من هذا الباب خاصة باخفاء الجناة وإعانتهم على الفرار من وجه القضاء .

وبمراجعة نص المادة ١٢٦ الأصلية يتضح أنه قاصر على معاقبة من يعين شخصاً على الفرار بشرط أن يكون هذا الشخص أما مقبوضاً عليه أو موجهاً اليه اتهام بجنائية أو جنحة أو صادراً في حقه أمر بالقبض عليه . أما اذا لم يكن واحداً من هؤلاء الثلاثة فما كان نص تلك المادة ولا نص أي مادة في ذلك الباب ينطبق على من يساعده على الفرار من وجه القضاء

وفي سنة ١٩١٢ طرأت ظروف سياسية

اقتضت التشديد في وضع الوسائل المانعة لتسهيل إفلات المجرمين من يد القانون حتى وقبل أن تتجه اليهم عين السلطة بالقبض عليهم أو بتوجيه الاتهام اليهم أو باصدار أوامر بضبطهم . فمست الحاجة الى وضع تشريع جديد يكفل معاقبة من يساعد الجناة على الفرار من وجه القضاء ولو كانت جرائمهم لا تزال بعيدة عن عين السلطة ذات الاختصاص .

فلهذا لجأ المشرع المصري الى قانون العقوبات السوداني فاستعار منه المادة ١٦٥ المأخوذة بدورها عن المادة ٢٠١ من قانون العقوبات الهندي وافرغ تشريعه الجديد في قالب المادة ١٢٦ مكرره التي اضيفت الى قانون العقوبات المصري الأهلي بذكره ٨ يونيو سنة ١٩١٢ قانون رقم ١٢ .

نطاق المادة المكررة

يتضح من الغرض الذي من اجله وضعت المادة المكررة أن المشرع أراد التوسع ليسد الفراغ الذي تركته المادة الأصلية . ولكن هذا التوسع محدود بالغرض الذي دعا اليه . فان كان المشرع قد اطلق الأحوال التي يكون فيها الشخص الذي تعتبر مساعدته جريمة دون تقييد بحالة من الأحوال الثلاثة المتقدمة الذكر فانه أيضاً قد اشترط من جهة أخرى ان يثبت ان الشخص الذي حصلت معونته قد ارتكب فعلاً

— طنطا. استئناف ٣٠ أكتوبر سنة ١٣

مج سنة ١٥ ص ١٨

٢ - « ان الجاني الذي تشير اليه المادة ١٢٦

مكررة هو الشخص الذي يظن أنه مجرم أو
يحتمل أن يكون مرتكباً للجريمة وليس الشخص
الذي يحكم عليه نهائياً لأن المادة ١٢٦ القديمة التي
كانت تقضي بمعاينة كل من يساعد شخصاً مقبوضاً
عليه أو متهماً بجناية أو جنحة أو صادراً في حقه
أمر بالقبض عليه وذلك مع عدم الالتفات
مطلقاً الى ما يكون من نتيجة الدعوى المرفوعة
عليه . فالأصلح الذي قصده المشرع هو أذن
معاينة كل من يساعد شخصاً لم يكن مقبوضاً
عليه أو متهماً في جنابة أو جنحة أو صادراً في
حقه أمراً بالقبض عليه ولم يضع الشارع أى
تعديل للشروط اللازمة لتطبيق القانون ولا جعل
تلك المساعدة المقاب عليها معلقة على نتيجة
الدعوى الأصلية المرفوعة على الشخص المساعد
أما تفسير القانون بخلاف ذلك فلا ينتج عنه
فقط تطبيق القانون الجديد ضمن دائرة تضيق
جداً عن القانون القديم بل تكون نتيجته أيضاً
ضياح كل الفائدة الحقيقية التي يرمى اليها القانون
الجديد . »

— تقض ٢٣ مايو سنة ١٩١٤ حقوق سنة

٢٩ ص ٣١٤

الرأى الذى تؤيده

تؤيد الرأى الأول . قرى أنه يشترط

لصحة تطبيق المادة المكررة ولا مكان معاينة

مجرماً ساعد على الأفلات من تبعته ولم يكتف
المشرع لقيام اتهام لا اساس له من الحقيقة .
وهذا هو محور بحثنا الآن

فقه المحاكم

انقسمت اراء المحاكم في هذا الموضوع الى
شعبتين . منها القائل بضرورة وجود « جان »
ارتكب فعلاً . ومنها القائل بكفاية وجود اتهام
الرأى الاول

« لا تنطبق المادة ١٢٦ مكررة على الاعلى
الاعانة المقدمة للجاني ومن ثم لا تسرى احكام
هذه المادة على من أعطى معلومات كاذبة للنيابة
بقصد اعانة شخص كان متهماً وقتئذ وحكم بعد
ذلك ببراءته . »

— اسيوط . استئناف . ١٥ ابريل سنة

١٩١٣ مج سنة ١٤ ص ١٨٥

الرأى الثانى

« تنطبق المادة ١٢٦ مكررة على الاعانة
المقدمة الى أى متهم ولا تقتصر على الجاني فقط
لأن الفرض من المادة ١٢٦ مكررة هو التوسع
في احكام المادة ١٢٦ حتى تشمل كل اعانة
معنوية تقدم للمتهم أثناء التحقيقات الابتدائية
أما اذا قصرت على الاعانة المقدمة للجاني بمحصر
اللفظ فيمن حكم عليهم نهائياً فقد يترتب على
ذلك تسهيل طرق الفرار للجناة الحقيقيين ونجاة
من يعينهم من طائفة العقاب . »

المساعد ثبوت وقوع جريمة ممن حصلت مساعدته
وانه يجب أن يكون هذا الشخص « جانيًا »
ولا يكفي أن يكون متهمًا تهمة لا أساس لها
في الواقع خصوصًا إذا ثبتت براءته بحكم نهائي
ونؤيد هذا الرأي بما يأتي :

١ - تعبير المشرع في المادة المكررة صريح
في ذلك المعنى . فقد عبر عن معتبر مساعدته
على الفرار جريمة بلفظ « جان » مخالفًا في ذلك
ما اعتاده من التعبير على مثل هذا الشخص في
المادة الأصلية بل وفي كافة مواد هذا الباب .
ومعلوم أن الشخص لا يسمى « جانيًا » إلا إذا
حكم نهائيًا بأدائه وواجب مفسر القانون أن
يقف عند صراحة نصه . والأهم مدلول
الفاظه التي لا تحتل تأويلًا

٢ - وإذا كان هذا النص الصريح بحاجة
إلى تأويل فإن خير مفسر له هو المشرع الذي
أصدره فهو أقدر من سواه على تفسير تشريعه
ولقد جاء بتقرير لجنة مجلس شورى القوانين
التي نيظ بها فحص هذا القانون الجديد ما يأتي
حرفيًا :

« وترى اللجنة أنه يجب أن يكون الجاني
قد حكم بأدائه نهائيًا لارتكابه تلك الجريمة أو
الجنحة نفسها . لأنه قد يحصل أن الجاني لا يضبط
إلا بعد أن يحكم على المتهم بمساعدته على الفرار
حكمًا نهائيًا ثم يقدم الجاني الأصلي للمحكمة فتبرئه .
فمنعًا لوقوع مثل هذا الخطأ الذي يؤسف له
كثيراً - وقد لا يمكن تلافيه - يجب ألا يحاكم

المتهم بتسهيل الفرار لجان إلا بعد الحكم نهائيًا
بإدانة ذلك الجاني »

« وقد أرادت اللجنة أن تنص صريحًا
على ذلك في المشروع فأجابها سعادة ناظر
الحقانية بأن نص المادة الأصلي يفيد ذلك لأنه
عبر عن مرتكب الجريمة أو الجنحة الذي أعانته
المتهم على الفرار من وجه القضاء « بالجاني »
وليس بالمتهم ولا شك أن كل متهم لا يكون
جانيًا إلا إذا حكم عليه نهائيًا

٣ - فهذا التفسير التشريعي صريح في
تأييد ماقول به . ومما يزيد ذلك المعنى وضوحًا
أقوال العلماء وأحكام المحاكم التي أخذنا عن
تشريعهم قانوننا الجديد . فلقد جاء بتعليقات
ماين على قانون العقوبات الهندي صحيفة ١٨٥
تعلقًا على المادة ٢٠١ وهي الأصل المستقي منه
نص مادتنا المكررة ما يأتي :

« It is essential to show that a criminal
offence has been in fact committed. »

(R. V. Subramenye, 3 mad . II . C. 251
S. C. weir, 57 [80] .)

أى أنه من المحتم إثبات وقوع جريمة بالفعل
٤ - ومما يؤكد نية المشرع هذه من أنه

لا يكفي قيام اتهام بل يجب ثبوت جريمة
(جنية أو جنحة) أن المادة التي تفسرها نصت
على أن يكون عقاب المساعد متناسبًا مع العقوبة
المقدرة للجريمة « التي وقعت » مما يدل على
أنه يلزم إثبات أن جريمة وقعت فعلاً

ويزداد هذا المعنى جلاءً بملاحظة أن من
أركان هذه المادة العلم بوقوع جريمة وبديهي

أن العلم بالشئ يستلزم وجوده حقيقة وفي الواقع لأن العلم بالمعدوم لا يكون علماً بشئ . . . ويعتبر علماً بوقوع الجريمة من أحاطت به ظروف تحمله على الاعتقاد بوقوعها

ملاحظات على حكم النقض

يحسن بنا لكي يخلص الرأي الذي ندافع عنه من كل شائبة ان زد قبل ختام هذا البحث على ما ورد بحكم النقض السابق ذكره من اعتراضات .

وقبل مناقشة هذا الحكم نريد أولاً نعرف له قوة أكثر مما في أسبابه من قوة . دون أن يحول احترامنا له باعتباره صادراً من أكبر هيئة قضائية في البلاد من أن نعتبره لم يقلل باب المناقشة في تفسير تلك المادة من جديد ولنا في ذلك بمحكمة النقض ذاتها أسوة . فانها لم تر أن تنقيد بتفسير المشرع لهذا القانون ولم تر أن تفسيره يحول دون اجتهادها

(١) أخطأت المحكمة حين رفضت الأخذ بالتفسير التشريعي لكلمة جان لأنها بررت رفضها بأن رأى مجلس الشورى كان استشارياً وغير ملزم وقاتها أن ذلك التفسير إنما صدر من المجلس ممثلاً في لجنته ومن الحكومة ممثلة في وزيرها وكل من المجلس والحكومة معاً هما الهيئة التشريعية بالمعنى الدقيق ورأيها ملزم طبعاً وفي قوة القانون

أما قول المحكمة أن ناظر الحقائق لم يبد هذا

الرأي بصفة رسمية فلا يعتبر معبراً عن رأي الحكومة فردود بداهة إذ كيف يتصور ان ناظر الحقائقية عند قيامه بواجبه حين مناقشة قانون مقدم للهيئة النيابية لا يكون قائماً بعمله بصفة رسمية

(ب) وبنت المحكمة رأيها على أن القانون الجديد موسع للنص الأصلي فلا يعقل أن يضيق المشرع نطاق المادة المكررة عن نطاق المادة الأصلية التي لم تكن تشترط ثبوت وقوع جريمة ولا وجود « جان »

ولكن المتأمل في نص المادة المكررة يجد ان التوسع المراد ادخاله على نصوص هذا الباب إنما هو في ناحية واحدة من نواحي المادة الأصلية فهو قاصر على إطلاق الاحوال التي يكون فيها الشخص الذي تعتبر مساعدته على الفرار جريمة فقد كانت المادة ١٢٦ تقيد بها بأحد ثلاثة أحوال الاولى ان يكون مقبوضاً عليه والثانية ان يكون موجهاً اليه اتهام بجناية أو جنحة والثالثة ان يكون صادراً في حقه أمر بالقبض عليه . أما المادة المكررة فقد اعتبرت مساعدة الشخص ولو كان في غير هذه الاحوال جريمة

ألا ان المشرع أحسن عند ما قيد هذا الاطلاق الواسع بضرورة ثبوت جريمة جدية وقعت فعلاً حتى يبرر تدخله بمعاينة من يساعد مثل ذلك الشخص وذلك دفعاً لما يخشى من

إساءة تطبيق هذه المادة . كذلك أحسن المشرع عند ما قيد هذا الاطلاق بتحديد أنواع المساعدة التي تعتبر جريمة بأن قصرها على ثلاثة أنواع الأول إيذاء الجاني والثاني إخفاء أدلة الجريمة والثالث تقديم معلومات كاذبة وهذا التحديد ينفي ما قالته محكمة النقض من ان المشرع أراد التوسع في جميع نواحي المادة الأصلية إذ أن هذه المادة كانت تعاقب على كل مساعدة أيا كانت . فجاء النص المكرر محددًا لهذا الاطلاق

وأي حكمة يقصدها المشرع بمعاينة شخص ساعد بريئًا على الأفلات من اتهام غير صحيح ؟ لم يقصد المشرع بهذا النص المكرر أن يعاقب على مجرد الكذب أمام المحققين فان لذلك نصوص أخرى كفيلة بتجريمه مثل جريمة التزوير وشهادة الزور . كما انه ليس هناك أي خطر يمكن دفعه بمعاينة من يعين شخصًا لم يرتكب إثماً على الهرب من تهمة الصقت به بغير حق

(ح) رأت المحكمة كذلك أن في تعليق عقاب المساعد على نتيجة الفصل في التهمة الأصلية تشجيع للطرق التدليسية لأنه يكفي للتخلص من أية عقوبة أن يقدم المساعد للجاني مأوى لحين وفاته أو سقوط الدعوى العمومية أو يتقن إثبات الكذب الذي أدلى به لكي يضمن النجاح في تهريب الجاني من وجه القضاء .

وتلك حجة واهنة . لأن الحكم بادانة الجاني غير متوقف على القبض عليه فمحاكمته جائزه غايًا . وأن الثقة التي في الاحكام باعتبارها عنوانا للحقيقة تقلل إلى حد الندرة ما توهمته المحكمة من خطر يقل كثيراً عما تتعرض له الهيئة الاجتماعية من ضرر بسبب عقاب من يعين بريئًا على اثبات براءته وتنجيته من إتهام غير صحيح . (د) أما ما قالته المحكمة من أن اشتراط وجود جان يفتح بابًا يفلت منه من يساعدون مجرمًا حالت أسباب الإباحة وموانع العقاب من إدانته فقول مردود لان من ارتكب فعلاً وهو متمتع بسبب من أسباب الإباحة يكون أتي أمراً مباحاً فلا محل لان نخشي خطراً ممن يساعدونه على الخلاص من مسئولية لا وجود لها . وأما من ارتكب أمراً وقام به سبب من أسباب موانع العقاب فإن مساعدته على الفرار معاقب عليها ولا يتعارض ذلك مع الرأي الذي ندافع عنه لأن هذه الأسباب شخصية بذات من اتصف بها ولا تتعداه الى غيره كما هي قاعدة الاشتراك الجنائي

ومهما كان الحال فان المشرع لم يفكر مطلقاً في تشجيع الاتهام المبني على الوهم ولا يتصور أنه أراد أن يحوطه بأي ضمان .

عبد الرحيم غنيم
الحامى

الاعكام

قضاء محكمة النقض والاعكام

بمصادم أطلق عباس محمد بهنسى عياراً نارياً على القاتل اودى بحياته واستنتجت ان هذه الحادثة كانت لوقتها لانه لو كان المتهمون خرجوا مصرين على القتل لما اعتدى عبد الصمد محمد بهنسى على الضرب بالمصا بعد الشجار بل كان أكتفى للتهمون بأطلاق النار تنفيذا لما اصروا عليه

« وحيث ان واقعة السرقة تناولها التحقيق والمرافعات فلم توجه المحكمة على المتهمين افعالا جديده لم يشملها التحقيق بل أنها كوت اعتقادها منه وقضت باعتبار الحادثة قتلا عمداً لوقته

« وحيث ان هذا التعديل الذى فيه مصلحة بالتهم من حق المحكمة للاسباب المتقدمة ومن ثم يصبح النقض المقدم من المتهم الاول غير مطابق للقانون ويجب رفضه . (طعن عباس محمد بهنسى ضد النيابة العمومية وعلى حسن الصعيدى مدع بحق مدنى نمرة ٢٥ سنة ٤٢ قوفى الطعن المقدم من على حسن الصعيدى المدعى بالحق للمدنى ضد عباس محمد بهنسى واخرين . دائرة حضرة صاحب المالى احد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات المستر برسيغال وكيل المحكمة والمستر كرشو واحد عرفان باشا وعلى سالم بك ومحمود بك المرجوشي رئيس نيابة الاستئناف)

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ٩٢٥
نقض . تعديل وصف التهمة . لمصلحة المتهم .
وقائع تناولها التحقيق .

القاعدة القانونية

اذا عدلت محكمة الجنايات وصف التهمة وكان فى التعديل مصلحة للتهم فلا وجه لنقض حكمها خصوصا اذا كانت الوقائع التى ذكرها الحكم سبق ان تناولها التحقيق

المحكمة :

« حيث ان محكمة الجنايات استخلصت من التحقيقات وجميع ظروف الدعوى عدم ثبوت سبق الاصرار وان المتهمين خرجوا للورور على زراعتهم بناء على سبق حصول سرقة فيها ووجدوا القاتل وأخاه قريبا منها فقام شجار بين الطرفين ادى الى اعتداء عبد الصمد محمد بهنسى على ضرب مصطفى على حسن

٢

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٥

نقض • ماضية • حكم غيابي • نذر المتهم الغائب •
 سلطة محكمة النقض في تطبيق المادة ١٣٣ •
 • أتم عمله • طعن في موظف • اثبات الطعن •

القاعدة القانونية

١ - قضت المادة ١٣٣ من قانون تحقيق

الجنايات على ان تعتبر المعارضة المرفوعة عن الحكم الغيابي كان لم تكن اذا لم يحضر المعارض. واذا ابدى وكيل المعارض عذر موكله الغائب ورفضت المحكمة قبول عذر المتهم واعتبرت المعارضة كأن لم تكن كان لمحكمة النقض والابرار حق تقدير صحة تطبيق المادة ١٣٣. فاذا ثبت لمحكمة النقض ان المتهم اضطر الى السفر ليلة الجلسة لاقامة شعائر مآتم جدته التي لا عييد لها غيره كان عذره مقبولا ووجب نقض الحكم الصادر باعتبار معارضة كان لم تكن

٢ - اجاز القانون اثبات حقيقة كل فعل

اسند الى الموظف اذا كان موجها اليه الطعن عن اعمال وظيفته. وترك الموظف الوظيفة لا يبنى عليه عدم خضوعه لهذا القيد القانوني فيما وجه اليه من المطاعن عن اعمال وظيفته

المحكمة :

« حيث ان هذا النقض مرفوع عن الحكم الصادر نهائيا من محكمة جنايات مصر في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ القاضي باعتبار المعارضة المرفوعة من سليمان افندي فوزي كأن لم تكن وعمما سبقه من الاحكام وعلى الاخص الحكم

الصادر في هذه الدعوى في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وهو القاضي برفض طلب المتهم التصريح له باثبات الافعال المسندة منه الى المدعى بالحق المدني باعتبارها انها عن اعمال وقعت منه من جهته بصفته موظفا في مجلس الوزراء ومن جهة اخرى باعتبارها من اعضاء الوفد المصري » وحيث انه فيما يخص الحكم النهائي الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ فإنه قضى باعتبار المعارضة المرفوعة من المتهم كأن لم تكن بسبب عدم قبول عذر المتهم في تأخيرها عن الحضور للمحكمة يوم الجلسة ويجب البحث في صحة هذا العذر من عدمه تقدير الصحة تطبيق المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات

« وحيث انه ثابت من محضر جلسة محكمة الجنايات المنعقدة في يوم الاثنين ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ ان محمد افندي كامل حسين وغبد الرحمن افندي نصر المحامين حضرا عن احمد افندي رشدي الحامي عن المتهم وقالوا بان سليمان افندي فوزي لم يحضر لوفاة جدته في منوف وقدمتا تلغرافا مرسلا اليه من منوف في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ الساعة الثالثة والدقيقة ٤٤ وهالك نصه

(البقية في حياتكم جدتكم. توفيت فجأة فاحضر حالا) وخطابا آخر مرسلا من المتهم الى محاميه رشدي افندي اخبره فيه بوصول التلغراف اليه حوالي الساعة الخامسة بعد الظهر يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ واضطر الى السفر الى منوف في الحال لاداء واجب المآتم لانه الذكر الوحيد من قبل المتوفاة وطلب منه

فيا وجه اليه من المطاعن عن أعمال وظيفته ولا يزال الطاعن في حل من أثبات صحتها اذا حصل الطعن منه بسلامة نية لما في ذلك من المصلحة العامة بتنبيه الجمهور عن أعمال موظف سابق وقعت منه قد كان يؤدي خدمة عمومية ويكون القرار من هذه الوجهة في غير محله ويجب نقضه والتصريح للمتهم بأثبات حقيقة كل فعل اسنده الى المدعى بالحق المدني مذ كان موظفاً بمجلس الوزراء وسلامة النية رائد ماصدر من الطاعن

« وحيث أنه فيما يخص الوجه الخامس بالمطاعن المنسوبة للمدعى بالحق المدني بصفته من الوفد او منتصباً اليه فلم تكن محلاً للأثبات المتقدم الذكر لان هيئة الوفد لا تعد من الموظفين العموميين بل هي هيئة خارجة عنهم فلا يخضع افرادها لهذا القيد ويكون القرار الصادر في هذا الشأن في محله »

(طعن سليمان افندي فوزى ضد سادة احمد باشا زكي مدع بحق مدني والنيابة العمومية نمرة ٢٧٨ سنة ٤٢ قضاية دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلت باشا رئيس المحكمة وبحضور الهيئة السابقة)

٣

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٥
مشبه . اتهامه . حفظ لدم كفاية الادلة .
وضعه تحت المراقبة .

القاعدة القانونية

المشبه الذي تتوفر فيه شروط الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ اذا أذره البوليس عملاً بالمادتين ٣ و ٨

تقديم التلغراف للمحكمة وقد أرسل اليه الخطاب في البريد من المحطة لضيق الوقت الذي لم يمكنه من مقابلته شخصياً

« وحيث أن عبارة التلغراف والخطاب تدل على أن المتهم اضطر الى السفر في مساء يوم ٢٢ مارس سنة ٩٢٤ لاقامة شعار مأتم جدته التي لاعميد لها غيره

« وحيث أن هذا العذر مقبول لانه ما كان في وسع المتهم التخلي عن هذا الواجب ليعود ثاني يوم وصوله الى بلد المأتم ليلا ليحضر جلسة الجنايات يوم ٢٤ مارس متحملاً اثر نبذ شعار ضرورية وعوائد لامناس منها خصوصاً وانه العائل الوحيد للعتوفاة وعاليه واجبات لها فيصبح الحكم القاضي باعتبار المعارضة كان لم تكن غير متفق مع روح القانون بعد ثبوت عذر المتهم عذراً شرعياً لم يمكنه من طبيعته من العودة الى القاهرة ويجب نقضه واحالة القضية على محكمة جنايات مصر لنظر المعارضة من جديد

« وحيث انه فيما يخص القرار الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ٩٢٣ برفض طلب المتهم اثبات الوقائع التي نشرها في جريدته الكشكول فانه من المسلم به أن معظم هذه الوقائع مرتبطة بعمل المدعى بالحق المدني وهو موظف عمومي بمجلس الوزراء وقد اوجب القانون اثبات حقيقة كل فعل اسند الى الموظف اذا كان موجهاً اليه الطعن عن أعمال وظيفته

« وحيث أن ترك الموظف الوظيفة لا يبنى عليه عدم خضوعه لهذا القيد القانوني

من القانون المذكور فاتهم في قضية جنائية حفظتها النيابة لعدم كفاية الأدلة يجب وضعه تحت المراقبة طبقاً للمادة ١٠ فقرة ٣ من القانون المذكور

المحكمة :

« حيث ان المتهم وجد في حالة تستدعي اعتباره من المشبوهين طبقاً للفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ ولذا انذره البوليس بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٣ عملاً بالمادتين ٨ و ٣ من القانون المذكور » وحيث انه بعد تاريخ الانذار اتهم المتهم بقضية شروع في قتل وقد تولت النيابة التحقيق فيها ولكنها حفظت الدعوى لعدم كفاية الأدلة وفي هذه الحالة تنطبق على المتهم الشروط المبينة بالمادة ٩ من القانون المشار اليه فكان يجب اذن على المحكمة ان تحكم بوضعه تحت المراقبة طبقاً للمادة ١٠ فقرة ٣ من هذا القانون

« وحيث انه بناء على ما تقدم ترى محكمة النقض والابرار وجوب تطبيق القانون والحكم بوضع المتهم تحت المراقبة لمدة ستة شهور »
(طعن النيابة العمومية ضد فؤاد محمد المسيري فقرة ٢٧٤ سنة ٤٢ ق دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة الدائمة)

٤

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٥
مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . ارتباط . الحكم بالبراءة وبالتعويض . نقض .

القاعدة القانونية

اذا انتفت المسئولية الجنائية تنتفي تبعاً لها

المسئولية المدنية . فاذا اتهم شخص بارتكاب جريمة وادعى المجنى عليه بحق مدني فحكمت المحكمة بالبراءة لعدم ثبوت التهمة على المتهم وجب عليها ان تحكم في الوقت نفسه برفض الدعوى المدنية . فالحكم الذي يصدر بالبراءة بناء على ان التهمة غير ثابتة ويحكم بالتعويض المدني للمصاب هو حكم مخالف للقانون ويجب نقضه فيما يختص بالدعوى المدنية والمحكمة النقض ان تطبق القانون وان تحكم بالغاء الحكم وبراءة المتهم ورفض التعويض المدني

المحكمة :

« حيث ان الوجه الثاني الذي ترتكن عليه رافعة النقض يتلخص في ان جريمة الزنا المحكوم من أجلها بالتعويض المدني لم تثبت » وحيث انه ثابت من الحكم المطعون فيه صحة هذا الوجه وان محكمة الموضوع برأت رافعة النقض من تهمة الزنا

« وحيث أنه متى انتفت المسئولية الجنائية يتعين انتفاء المسئولية المدنية التي تترتب عليها ومن ثم يتعين قبول الطعن ورفض الدعوى المدنية قبلها »

(طعن الست مرة كامل ضد النيابة العمومية وحسن افندي حجاج فقرة ٢٤٣ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وبحضور الهيئة السابقة)

٥

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٥
خطأ كتابي . تناقض في الاسباب دون المنطوق .

القاعدة القانونية

الخطأ الكتابي الذي يقع من القاضي عند

اليوم الاخير من أيام عيد الاضحى وكان اليوم
التالى يوم جمعة صبح الاستئناف المرفوع يوم
السبت الذى بعده

المحكمة :

« حيث ان المحكمة الاستئنافية قد
اخطأت فى عدم قبول استئناف المتهمين شكلا
بسبب انه مرفوع بعد الميعاد

» وحيث ان آخر ميعاد الاستئناف كان
يوم ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٣ وهو اليوم الثالث
من أيام عيد الاضحى واليوم التالى كان يوم
جمعه وبما أن الاستئناف رفع يوم السبت ٢٨
يولييه سنة ١٩٢٣ فيجب اعتباره مرفوعاً فى
الميعاد القانونى ومقبولاً شكلاً »

(طعن مصطفى محمد عمل وآخر ضد النيابة العمومية
نمرة ٢٦٤ سنة ٤٢ ق دائرة حضرة صاحب المالى احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

٧

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٥

نقض . بيان الواقعة . احالة على حكم آخر .

القاعدة القانونية

يجب ان يكون الحكم الصادر بالادانة
مبيناً الواقعة بياناً كافياً فى صلبه ولا يكفى ان
يشير الحكم الى حكم آخر بل يجب ان يكون
الحكم الجنائى فى حد نفسه مظهراً للاسباب التى
أدت الى إدانة المتهم

المحكمة :

« حيث ان الواقعة التى صدر الحكم من

تحرير الحكم لا يوجب نقض الحكم فاذا أثبتت
المحكمة فى صدر حكمها بأن التهمة ثابتة على
المتهمين ثم أفردت فقرة خاصة بمتهم أثبتت فيها
براءته وحكمت بمعاقبة المدان وببراءة البرى
فى منطوق حكمها فلا وجه لنقض الحكم بناء على
وجود تناقض فى الاسباب

المحكمة :

« حيث ان رافع النقض بنى طعنه على
وجود تناقض فى اسباب الحكم للطعون فيه
يستوجب نقضه

» وحيث ان ما ورد فى الفقرة الاولى من
اسباب الحكم المشار اليه من ان التهمة ثابتة على
للمتهمين انما هو خطأ كتابى وصحة ما تقصده
المحكمة من الاثبات ان التهمة ثابتة على المتهم
الاول بدليل ان الحكم افرد فقرة ثانية فيما
يختص بالمتهم الثانى واقام الدليل على براءته مما
نسب اليه ومن ثم لا يمكن اعتبار هذا الخطأ
الكتابى تناقضاً موجباً لنقض الحكم »

(طعن محمد حسن رشاد ضد النيابة العمومية نمرة
٢٦١ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرة صاحب المالى
احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات المستر
برسيغال وكيل المحكمة والمستر كرشو واحمد عرفان باشا
وعلى بات سالم مستشارين ومحمد فؤاد حسنى بك رئيس
نيابة الاستئناف)

٦

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٥

استئناف . ميعاد . يوم عيد . امتداد الميعاد .

القاعدة القانونية

اذا كان آخر ميعاد الاستئناف يوافق

وعلى هذا يكون النقض واجب الرفض موضوعاً»
(طعن محمد ابراهيم الحسانين العامل ضد النيابة العمومية
نمرة ٢٦٦ سنة ٤٢ قضائية ومحمد ادهم وآخرين مدعين
بحق مدني دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

٩

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٥
اختلاس . محصل . مادة ٢٩٦ عقوبات .

القاعدة القانونية

لم تشترط المادة « ٢٩٦ » عقوبات ان
يكون المختلس محصلاً بل نصت بطريقة عامة
على عقوبة كل من يختلس مبالغ اضراراً بصحابها
بالشروط الواردة في المادة المذكورة
المحكمة :

« حيث ان اهم الاسباب التي بني الناقض
عليها طعنه ان محكمة الجنج اعتبرته محصلاً مع
انه لم يكن الا كاتباً في البطر كخانه
« وحيث ان الطاعن لم ينكر انه حصل
بعض المبالغ

« وحيث ان المادة « ٢٩٦ » عقوبات لم
تشرط ان يكون المختلس محصلاً بل نصت على
عقوبة كل من يختلس ولم ينكر الطاعن انه كان
مستخدماً بالبطر كخانه بالاجرة وانه كان يكلف
في بعض الاوقات بالتحصيل

« وحيث ان باقي الالوجه المبينة في تقرير
النقض خاصة بالموضوع ولهذا يكون النقض
واجب الرفض موضوعاً »

(طعن بانوب داود ضد النيابة العمومية وبطر كخانه
الاقباط الكاثوليك مدعية بحق مدني نمرة ٢٥٩ سنة
٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

اجلها غير مبينة فيه بياناً كافياً اذ لا يكفي ان
يشير الحكم للمطعون فيه الى حكم آخر بل يجب
ان يكون الحكم الجنائي في حد نفسه مظهراً
للاسباب التي ادت الى ادانة المتهم

« وحيث ان محكمة النقض تكتفي بالسبب
الاول من اسباب الطعن لقبوله »

(نقض مطاوع الشويركي يوسف وآخرين ضد النيابة
العمومية نمرة ٧٢١ سنة ٤١ ق دائرة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٨

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٥
تعويض . براءة . نقض .

القاعدة القانونية

اجاز القانون الحكم بالتعويضات ولو في
حالة الحكم بالبراءة
المحكمة :

« من حيث ان الطعن مبني على ان الحكم
بالتعويض ليس له محل بعد ان قررت محكمة
الموضوع في الحكم المطعون فيه بأن الفعل
غير معاقب عليه قانوناً ولعدم ذكر محل الحادثة
في الحكم

« وحيث عن الامر الاول فان القانون
ضريح في جواز الحكم بالتعويضات ولو في
حالة الحكم بالبراءة وعن الامر الثاني فقد تبين
من الاوراق ان الحكم اثبت ان الواقعة كانت
بجهة نوسطا وهو محل الشجر اسباب النزاع

حاصل في مبلغ ازيد عن عشرة جنيهاً وما كان
يصح لمحكمة الجنايات ان تسمع الشهود على
الادعاء باختلاس

« وحيث ان محكمة الموضوع لها الحق
في سماع الشهود على ان المتهم تحايل على المدعين
بالحق المدني حتى توصل بذلك الى ان استرد
منهما القسيمة التي كانت اعطيت لها بالمبلغ
المختلس لان هذه الواقعة من الوقائع المادية
التي يجوز فيها سماع الشهود بل التي لا يمكن
اثباتها الا بهذه الطريقة ولهذا يكون هذا
الوجه في غير محله ويجب رفض النقض »

(طعن صليب روفائيل ضد النيابة العمومية ومحمد
الهنداوي مدع بمحق مدني نمرة ٢٠٠ سنة ٤٢ قضاية
دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة
السابقة)

١٠

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٥
اختلاس . واقعة استرداد ورقة . واقعة مادية .
اثبتها . شهادة الشهود .

القاعدة القانونية

واقعة تحايل المتهم على المدعى بالحق المدني
حتى توصل بذلك الى استرداد قسيمة أعطيت
له بالمبلغ المختلس هي واقعة مادية يجوز سماع
شهادة الشهود في اثباتها فالتنقض المبني على ان
الاختلاس حاصل في مبلغ يزيد على عشرة
جنيهاً وما كان لمحكمة الجنايات ان تسمع
شهادة الشهود على الادعاء باختلاس هو نقض
غير وجيه ويتعين رفضه .

الحكمة :

« حيث ان الطعن مبني على ان الاختلاس

قضاء المجلس الدستوري

وجب استبدال القيم بأخر دفعاً لشبهة تواطؤ
القيم مع أيه اضراراً بحقوق المحجور عليه .
المجلس :

« حيث ان الطعن مبني على ان سطوحى
محمد زايد المعين قيماً على المحجور عليها هو ابن
محمد حفناوى زايد الذى بينه وبين المحجور
عليها ما يدعوهما لمقاضاته عن اطيان اشتراها
منها وعن وضع يده على تركه والدها
« وحيث ان هذا السبب لا يصح معان

١١

حكم تاريخه ٣ مايو سنة ١٩٢٥
حسي . تنافر مصلحة المحجور عليه مع والد القيم .
وجوب الاستبدال .

القاعدة القانونية

اذا كان بين والد القيم والشخص المحجور
عليه ما يدعوه لمقاضاته عن اطيان اشتراها من
المحجور عليه وعن وضع يده على تركه والده

يكون سطوحى المذكور قياً وعليه يتعين قبول
الظعن والغاء القرار المطعون فيه لاختيار قيم
آخر .

(ظمن معالى وزير الحفانية ضد سطوحى محمد زايد .
نمرة ١٥٩ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرة صاحب
المعالى احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب السعادة
الفضيلة والعزة ابو بكر مجى باشا وعلى خين باشا والشيخ
سيد الشناوى ومحمد حدى الفلكى بك رئيس محكمة مصر
الابتدائية الاهلية سابقاً)

١٢

حكم تاريخه ٣١ مايو سنة ١٩٢٥

حسى . تجاوز سن ١٨ سنة . استمرار وصاية . طلب حجر .

القاعدة القانونية

اذا جاوز الشاب من الثمانى عشرة سنة
بلغ رشده ولا يجوز الحكم باستمرار الوصاية
عليه بل ان كانت هناك اسباب للحجر عليه
فيجب طلب الحجر عليه بالطرق المشروعة

المجلس :

« حيث انه تبين من شهادة الميلاد مايدل
على ان المستأنف تجاوز سن الثمانى عشرة سنة
فقد بلغ الرشد واذن يتعين الغاء القرار المستأنف
ورفع الوصاية عنه واذا كان هناك اسباباً للحجر
فيتبع فى ذلك الطرق المشروعة »

(استئناف عبد الرؤوف خليل المفربل ضد ابراهيم
افندى خليل المفربل واخرى . نمرة ١٧٥ سنة ٢٣ —
٢٤ دائرة حضرة صاحب المعالى احمد طلعت باشا والهيئة
السابقة)

١٣

حكم تاريخه ٧ يونيه سنة ١٩٢٥

حسى . تسليم اموال عديمى الاهلية . الاستعانة
بالادارة . اعيان متنازع فيها .

القاعدة القانونية

١ - ان المادة ٢٤ من لائحة المجالس
الحسبية الصادرة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦
تعطى المجلس الحسبى الحق فى طلب الاستعانة
بأمورى السلطة الادارية فى مساعدة الأوصياء
والقائمة والوكلاء عن عديمى الاهلية فى وضع
أيديهم على أموالهم . ألا ان وزارة الحفانية
أصدرت بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩١٦ منشوراً
للمجالس تبين فيه ان هذه المساعدة لا تكون
الا فى حالة ما إذا كان المال المطلوب وضع اليد
عليه غير متنازع فيه ومن الممكن حيازته ولو على
الشيوع

فاذا عارض أحد الورثة فى تسليم وصى
القاصر بعضاً من أعيان التركة بناء على ان العقد
الصادر من المورث الى أحد الورثة وقع باطلا
فلا يجوز للمجلس الحسبى أمام هذا النزاع ان
يطلب من جهة الادارة تسليم الأعيان المتنازع
فيها بالقوة بل يجب ترك الأمر للقضاء يفصل
فيه بحسب القانون

المجلس :

« من حيث انه بتاريخ ٢٥ اكتوبر سنة
٩٢٤ قرر مجلس حسى . مديرية المنوفية باغلبية

الاراء ان يكتب للمركز لتسليم الوصى نصيب
قصر المرحوم الشيخ احمد احمد جمعه من ناحية
زرقان المتوفى بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٤
فيما تركه والدهم وكذلك ما يملكونه بمقتضى عقد
البيع الصادر من والدهم الثابت التاريخ في ١٤
مايو سنة ٩٢١ ولو بالقوة وتفهيم من يعارض
يرفع دعواه أمام القضاء

« وحيث انه بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ٩٢٤
طعن حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية بناء
على تظلم وكيل محمود احمد جمعه احد الورثة في
هذا القرار بعريضته المقدمة للوزارة بتاريخ
٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤ وبين امباب طعنه في
المحضر المحرر بالوزارة بتاريخ ١١ ديسمبر
سنة ١٩٢٤

« وبما انه وان كانت المادة ٢٤ من لائحة
المجالس الحسبية الصادرة في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦
تمطي المجلس الحق في طلب الاستعانة بأمورى
السلطة الادارية في مساعدة الاوصياء والقائمة
والوكلاء عن عديمي الاهلية في وضع يدهم
على اموالهم الا ان وزارة الحفانية قد اصدرت
بتاريخ اول نوفمبر سنة ١٩١٦ منشوراً للمجالس
تحتم فيه ان هذه المساعدة لا تكون الا في حالة
ما اذا كان المال المطلوب الوضع اليد عليه غير
متنازع فيه ومن الممكن حيازته ولو على الشيوع
« وبما انه ظاهر من الاطلاع على الاوراق
واقوال محمود احمد جمعه ان القدر المطلوب
تسليمه بالقوة متنازع عليه وانه يطعن في
صحة عقد البيع ويطلب ان يكون الفصل فيه
امام القضاء

« وبما انه ازاء ذلك ما كان ينبغي للمجلس
ان يصدر قراراً بالتسليم بالقوة وكان الواجب
ابقاء الحالة كما هي وتكليف من له مصالحه في
رفع الامر للقضاء للفصل فيه

« وحيث انه بجلسة اليوم للاحددة لنظر
هذا الطعن حضر المتظلم ومعه حضرة احمد
افندى كمال الحامى - وحضر عن البست الوصية
حضرة احمد بك نجيب براده الحامى نيابة عن
حضرة عبد السلام بك الجندى الحامى وكيلها
وحضر عن النيابة العمومية حضرة محمود
حلى شوكة بك وكيل نيابة الاستئناف واقوال
وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة

« وحيث ان القرار المطعون فيه في غير
محل اذ ان التسليم الجبرى لا يكون الا في حالة
عدم وجود نزاع

« وحيث انه يوجد نزاع في هذه المادة
يجب ان يرجع فيه القضاء فلذا يتعين الغاء
القرار المذكور »

(طعن معالي وزير الحفانية بناء على تظلم محمود افندى
احد جمعه ضد البست ليده كريمة المرحوم محمد افندى
الجندى نمرة ٢٠ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ دائرة معالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٤

حكم تاريخه ٧ يونيو سنة ١٩٢٥
حسي . بلوغ ١٨ سنة . استمرار وصاية . حصر .
القاعدة القانونية

اذا بلغ الشخص سن الرشد قبل طلب
استمرار الوصاية وجب اعتباره بالغاً ولا معنى
بعد ذلك لطلب الحكم باستمرار الوصاية بل

المجلس :

« حيث انه لا يوجد تركة امام المجلس الحسبي الابتدائي حتى انه يقرر نفقة للقاصر مع وجود ولي شرعى عملاً بالمادة ١٦ من لائحة تنفيذ الامر العالى بترتيب المجالس الحسبية التى تقضى بعدم وجود موجب لتدخل المجلس الحسبي اذا كان للقاصر او عديم الاهلية ولي شرعى بحسب احكام المادة ٤٢٤ من الأحوال الشخصية واذن يكون المجلس الحسبي الابتدائي تجاوز اختصاصه فوجب اذن الغاء القرار المطعون فيه »

(طعن ممالى وزير الحفانية ضد الست فاطمة محمد الشنوانى وآخر نمرة ٥٤ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ دائرة ممالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٦

حكم تاريخه ١٤ يونيه سنة ١٩٢٥

حسبي . وصى . حمل مستكن . التحقق من وجود الحمل .

القاعدة القانونية

قضى مجلس حسبي المركز بتعيين وصى على حمل مستكن اذا فصل حياً . طعن وزير الحفانية فى هذا القرار بناء على انه كان ينبغى قبل التقرير بتعيين الوصى مع عدم وجود ما يؤيد الدعوى ان يتحقق المجلس من وجود الحمل خصوصاً وان باقى الورثة لا يقرون مدعية الحمل فقرر المجلس الحسبي العالى الغاء القرار المطعون فيه واعادة القضية للمجلس الابتدائي لغرض

يلزم اتخاذ الاجراءات القانونية للحجر عليه ان كانت هناك اسباب توجب ذلك المجلس :

« حيث انه ثبت من الاوراق ما يدل على بلوغ المستأنف سن الرشد قبل استمرار الوصاية واذن فلا معنى لاستمرارها فى هذه الحالة بل يلزم اتخاذ اجراءات اخرى للحجر عليه ان كان هناك موجب لذلك واذن يكون القرار المستأنف على غير اساس فوجب الغاؤه ورفع الوصاية عن احمد جمعه ابو زيد المستأنف » (استئناف احمد جمعه ابو زيد ضد الست سكينه بنت اسماعيل الجندى الوصية على قصر المرحوم جمعه ابو زيد نمرة ٢٢ سنة ٢٤ - ٢٥ . دائرة ممالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٥

حكم تاريخه ١٤ يونيه سنة ١٩٢٥

حسبي . ولي شرعى . نفقة على الولي .

القاعدة القانونية

انه بحسب حكم المادة ١٦ من لائحة تنفيذ الامر العالى بترتيب المجالس الحسبية لا تدخل المجالس الحسبية اذا كان للقاصر او عديم الاهلية ولي شرعى بحسب حكم المادة ٤٣٤ من الأحوال الشخصية فالقرار الصادر بتقدير نفقة شهرية للقاصر على جده الذى هو الولي الشرعى يخالف اللائحة لانه لا توجد تركة امام المجلس الحسبي الابتدائي حتى انه يقرر نفقة للقاصر مع وجود ولي شرعى له

على امرأة ثقة خبيره بمسائل الحمل والتصرف بحسب ما يظهر للتثبت من وجود حمل مستكن من عدمه »

(طعن معالي وزير الحفانية بناء على تظلم الست صديقة محمد زين الدين ابوراس ضد الست زينب بنت أحمد عرفه نمرة ٢٦ سنة ٢٤ — ٢٥ دائرة حضرة صاحب المعالي أحمد طلت باشا. والهيئة السابقة)

المطعون فيها على امرأة ثقة خبيرة بمسائل الحمل ثم التصرف بحسب ما يظهر

المجلس :

« حيث ان المجلس يرى اعادة الاوراق للمجلس الحسبي الابتدائي لعرض المتظلم ضدها

قضاء محكمة الاستئناف الأهلية

« وحيث ان المسألة موضوع الخلاف والواجب البحث فيها هي حالة ما اذا كانت اعادة البيع حصلت عقب رسو المزاد بعد زيادة العشر فهل يجوز زيادة العشر ثانيا في هذه الحالة

« وحيث ان القضاء كان غير ثابت في هذا الخلاف ولكن الرأي الذي ثبت وسار عليه قضاء الاستئناف المختلط واقوال الشراح ان زيادة العشر جائزة بعد اعادة البيع بشرط ان لا يكون تقدم حصول زيادة العشر من قبل واما اذا سبق حصول الزيادة فلا تقبل الزيادة من جديد لان العقار يعتبر قد وصل الى قيمته الحقيقية بعد حصول ثلاث مزايدات : البيع الاول والبيع بعد الزيادة واعادة البيع على المشتري المتخلف : على ان البيع الثاني مهما كانت نتيجته فالحسارة اذا وجدت فهي على عاتق المشتري الذي لم يقيم بالوفاء .

« وحيث انه ثابت في هذه القضية انه سبق حصول الزيادة على العشر فتجديد الزيادة ثانيا غير مقبول وعليه تكون الزيادة الثانية

١٧

حكم تاريخه ٢١ مايو سنة ١٩٢٥
بيع جبرى . زيادة العشر . اعادة البيع . زيادة العشر مرة ثانية .

القاعدة القانونية

اذا بيع عقار بالمزاد الجبرى ورسا مزاده على شخص . ثم قرر شخص بزيادة العشر فرسا المزاد عليه فلم يدفع باقى الثمن فاعيد البيع على ذمته ثانيا فرسا مزاده على اخر كان مرسى المزاد نهائيا لا يقبل زيادة العشر عليه من جديد المحكمة :

« حيث انه فيما يتعلق بزيادة العشر بعد اعادة البيع لعدم قيام الراسى عليه المزاد بشروط البيع فليس هناك شك في جواز ذلك عملا بنص المادة ٦١١ من قانون المرافعات التى ذكرت بوجوب اتباع قواعد زيادة العشر بعد اعادة البيع ويفهم من ذلك ان القانون للمضرى يجوز زيادة العشر بعد اعادة البيع على الراسى عليه المزاد المتخلف عن القيام بواجبات البيع

اليه في قلم كتاب محكمة الاستئناف وانذاره
بوجوب قيد استئنافه في بجرثمانية ايام في قلم
كتاب المحكمة يكفى لاسقاط استئنافه اذا لم
يقيد في بجرثمانية ايام

(استئناف محمود وقريده اولاد المرحوم خيس جيه
وحضر عنهما حضرة الاستاذ مسينه افندى سوربال الحامى
ضد الست عائشة بنت منصور بصفتها ناطرة على وقف
شرف الدين موسى وحضر عنها حضرة الاستاذ رياض
افندى صبحى الحامى نائباً عن حضرة الاستاذ خليل
افندى خطاب الحامى نمرة ٦٨٢ سنة ٤٢ قضائية .
دائرة حضرات اصحاب السعادة والمزة عطيه حسنى باشا
وعبد العزيز بك محمد ومراد بك وهبه)

تعليق

لا زلنا نقول معبرين عن رأينا الخاص
ورأى للفكرين من اخواننا بأن غرض الشارع
انما انذار المستأنف شخصياً أو على الاقل
انذاره في شخص وكيله بوجوب قيد استئنافه
في بجرثمانية ايام . اما اعلان الانذار لقلم الكتاب
بناء على عدم اتخاذ المستأنف محلاً مختاراً بمصر
فلا يحقق غرض الشارع ولا حكمة التشريع مطلقاً

١٩

حكم تاريخه ٤ مايو سنة ١٩٢٥

تعريف السكة الحديد . قرار مجلس الوزراء
في ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٣ . ذكرى ١٨ نوفمبر
سنة ١٨٧٦ و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ . درجات
التعريف . الاجرة الخاصة الخفصة للجيش البريطانى .
شروط الانتفاع بالاجرة الخفصة . المطالبة بالفرق
اذا اتضح عدم توفر الشروط . عدم سقوط ولو سامت
البضاعة . مادة ٢١ لائحة التعريف . عدم جواز
طلب فوائد عن قيمة الفروقات المستحقة .

القاعدة القانونية

(١) ان مصلحة السكة الحديد تنقل

غير جائزة ويكون الفصل في ذلك من اختصاص
قاضى البيع في محله طبقاً لنص المادتين ٦٠٢ و ٦٠٥
من قانون المرافعات لان البيع الثانى قد انتهى
ورسا مزاده واصبح نهائياً ومن ثم يتعين تأييد
الحكم المستأنف .

(استئناف يعقوب افندى امين ضد كامل افندى حنا
وآخريين وحضر عنهم حضرة الاستاذ محمد افندى حسن
الحامى نمرة ١٢٥٠ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرات
اصحاب المزة محمد بك مصطفى وشاكر بك احمد ومحمد
بك نور القاضى المنتدب)

تعليق

العمل بهذا رأى ليس في مصلحة احد .
لا هو في مصلحة المدين الذى يصح ان ينتفع
بزيادة الثمن . ولا في مصلحة الديانة الذين يجوز
ان يزيد مجموع ديونهم على الثمن الرامى به المزداد .
ولا في مصلحة الرامى عليه المزداد المتأخر عن
الوفاء وتقرر اعادة البيع على ذمته . لان القانون
يحملة بنقص الثمن . فمصلحة الكل اذن في جواز
زيادة العشر خصوصاً وان من المبادئ المقررة
ان اعادة البيع على ذمة الرامى عليه المزداد
المتأخر عن الوفاء يبطل الاجراءات السابقة
كلها ويعيد الحالة الى ما كانت عليه من قبل

١٨

حكم تاريخه ١١ مايو سنة ١٩٢٥

محل مختار . انذار في قلم الكتاب .
استئناف سقوطه لعدم القيد .

القاعدة القانونية

اذا لم يتخذ المستأنف محلاً مختاراً في دائرة
محكمة الاستئناف جاز اعلان الأوراق القضائية

البضائع للجمهور بأجرة موضحة بالتعريف العمومية المصدق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٠٣ بناء على دكرينو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ودكرينو ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ . وقد قسمت هذه التعريف البضائع الى ست درجات لكل درجة منها اجرة خاصة اقلها اجرة الدرجة السادسة . وجعلت المصلحة للجيش البريطاني امتيازاً خاصاً في اجرة ما ينقله من البضائع على حسابه ويشترط في هذا الامتياز الخاص ان تكون اجرة النقل على حساب خزينة الجيش العمومية اي ان يكون الجيش مرسلًا ومرسلًا اليه

(٢) فاذا اتفق متعهد مع الجيش على توريد خضارات واشترط في عقد التوريد على تسليمها بمخازن الجيش « بمصاريف على حسابه » فلا حق له قانوناً في التمتع بالأجرة الخاصة المخفضة

(٣) فاذا اخذ المتعهد من السلطة العسكرية استمارات للنقل موهها لما أنه استلمها لتسهيل النقل فقط فتحصل باستعمالها على أن عومل خطأ من عمال المصلحة بالأجرة المخفضة كان للمصلحة الحق في رفع دعوى تطالبه فيها بالفرق ولا يمنعها من هذه المطالبة نصوص القانون التجاري .

ولأنه وأن كانت تذكرة النقل هي العقد الواجب مدنياً أن يكون سارياً ونافذ المفعول بين المتعاقدين إلا أنه يجب أن يلاحظ من جهة أن تعريف مصلحة السكة الحديد صادرة بناء على امر عال فهي بلا شك في قوة القانون ومن جهة أخرى

فأنه من المبادئ الثابتة المتفق عليها علماء وعملًا في مثل هذه المادة ان الخطأ الذي يحصل في تحصيل أجرة مخفضة عن التعريف العمومية قابل للتصحيح وأن مثل هذا الخطأ يعطى المصالح وشركات السكك الحديد الحق في المطالبة بفرق الاجرة طبقاً للتعريف العمومية

كذلك لا يمكن الاحتجاج على عكس هذا بالمادة ٢١ من اللائحة التي تنص على أن المصلحة تحفظ لنفسها الحق في طلب الزيادة « قبل تسليم البضاعة » قولاً بأن المصلحة لا تملك المطالبة بعد التسليم لأن النص انما وضع لغرض خاص وهو تأكيد حق المصلحة وتقرير حق الحبس لها في هذه الحالة مع ما يبتعه من الامتياز

(٤) على أن المصلحة أن جاز لها بناء على هذا أن تطالب بقيمة الفرق بين الاجرة القانونية والاجرة المخفضة فليس لها الحق قانوناً في المطالبة بفوائد المبلغ المتجمد لأنه ليس من العدل او القانون في شيء ان تأتى المصلحة وتطالب بفائدة على مبلغ كانت هي المخطئة في عدم تحصيله في الوقت اللازم

المحكمة :-

« حيث انه تبين من مراجعة أوراق ومستندات الدعوى ان مصلحة سكة الحديد تنقل البضائع للجمهور بأجرة موضحة بالتعريف العمومية المصدق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٠٣ بناء على دكرينو ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٣ بناء على دكرينو ١٨

تعاقد كذلك مع السلطة العسكرية على ان يورد للجيش برسيا اخضر ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٩ وتعهد بالبند الأول والبند السادس من الشروط الخصوصية لعقد التوريد وبالبند العشرين من الشروط العمومية لذلك العقد ان يسلم البرسيم المذكور بمصاريف على حسابه أيضاً « ومن حيث انه مما توضح يرى جلياً ان لا حق للمستأنف في الانتفاع بأي وجه من الوجوه بالاجرة المقررة للجيش بل يجب عليه دفع الاجرة العادية حسب التعريف العمومية

« ومن حيث انه وان كان صحيحاً ان الاستثمارات التي جرى المستأنف قتل البضائع المذكورة بموجبها هي استثمارات الجيش إلا انه مما لا نزاع فيه من جهة انه مؤثر على بعض هذه الاستثمارات بالعبارة الآتية « الأجرة مستحقة الدفع من الما قول حسب التعريف المدنية » وعلى البعض الآخر بما يأتي « الأجرة مستحقة الدفع من الما قول » وثابت من جهة أخرى باعتراف نفس المستأنف في عريضة مقدمة منه الى السلطة العسكرية بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ بأن هذه الاستثمارات لم يكن الغرض منها تمتعه بالامتياز الخاص المعطى للجيش البريطاني ولكنها صرفت اليه من السلطة بناء على طلبه وبقصد التسهيل في الثمن ليس إلا

« ومن حيث انه تجاه هذا الاعتراف الصريح لا ترى المحكمة حاجة للبحث في باقي الالوجه والتفاصيل التي تبادل طرقاً الخصوم

توفير سنة ١٨٧٦ وذكريته ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وقد قسمت هذه التعريف البضائع الى ست درجات لكل درجة منها أجرة خاصة أقلها أجرة الدرجة السادسة وجعلت المصلحة للجيش البريطاني امتيازاً خاصاً في أجرة ما ينقله من البضائع على حسابه وذلك بتقدير أجرة جميع البضائع التي يصدرها على الدرجة السادسة - ما عدا الاسلحة والذخائر فتقدر أجرتها على الدرجة الرابعة والمشروبات الروحية فتقدر أجرتها على درجة الصنف بالتعريف العمومية ويشترط في اعطاء هذا الامتياز الخاص ان تكون أجرة النقل على حساب خزينة الجيش العمومية وبعبارة أخرى لا ينتفع الجيش البريطاني بهذا الامتياز إلا إذا كان النقل حاصلًا منه واليه بصفة مرسل ومرسل اليه أو من أحد متعهديه المشترط في عقود توريدهم ان أجرة النقل تكون على حساب الجيش

« ومن حيث انه ثابت انه بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩١٨ تعاقد المستأنف الحالي مع السلطة العسكرية البريطانية على ان يورد للجيش البريطاني خضارات طازجه ابتداء من ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ لمدة ستة شهور وتعهد بالبند الأول والبند السادس من الشروط الخصوصية لعقد التوريد وبالبند العشرين من الشروط العمومية لذلك العقد ان يسلم الخضارات الطازجة المتفق عليها في مختلف معسكرات ومخازن الجيش بمصاريف على حسابه - وبتاريخ ٤ أكتوبر

بشأنها من أدلة الأخذ والرد في هذا الموضوع مما هو موضح تفصيلاً بالذكرات المقدمة منها في دوسيه الدعوى

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك أى ان استمارات الجيش التى أعطيت للمستأنف لم تسلم اليه إلا لغرض واحد هو التسهيل فقط فى الشحن وان المستأنف بدلا من استعمال تلك الاستمارات للغرض الذى سلمت اليه بسببه استعمالها وهو عالم تمام العلم بما يفعل - فى غرض آخر وهو حصوله على دفع الأجرة المقررة للجيش البريطانى عوضاً عن الأجرة العادية حسب التعريف المدنيه والثابت من ظروف ووقائع الدعوى ان الذى ساعده على وصوله الى غرضه هذا إنما هو جهل مخزنجية هطات المصلحة باللغة الانكليزية فلم يفقهوا جيداً للتأثيرات المؤثر بها على الاستثمارات سالفة الذكر مما توضح بيانه فلم يبق والحالة هذه الآن إلا البحث والفصل فى النقطة الآتية وهى هل للمستأنف ضدها اليوم الحق فى مطالبة المستأنف بقيمة الفروقات التى ظهرت بعدئذ بين ما دفعه لها المستأنف فعلاً من أجور الشحن وبين ما كان يجب عليه دفعه بموجب التعريف سالفة الذكر أم ان حق المستأنف ضدها فى ذلك سقط قانوناً » ومن حيث انه رداً على ما دفع به المستأنف فى هذه النقطة استناداً الى نصوص القانون التجارى يحسن التنبيه الى انه وان كانت تذكرة النقل هى العقد المبرم بالفعل بين اثنين النقل وصاحب البضاعة وان هذا العقد هو

الواجب مدنياً ان يكون سارياً ونافذ المفعول بين المتعاقدين إلا انه يجب ان يلاحظ من جهة ان تعريف مصلحة سكة الحديد التى تطلب اليوم المستأنف ضدها معاملة المستأنف بموجبها إنما هى صادرة بناء على أمر عال فهى بلا شك فى قوة القانون ومن جهة أخرى فإنه من المبادئ الثابتة المتفق عليها علماً ومأخوذ بها قضاء فى مثل هذه المادة ان الخطأ الذى يحصل فى تحصيل أجرة مخفضة عن التعريف العمومية قابل للتصحيح وان مثل هذا الخطأ يعطى المضاح وشركات السكك الحديدية الحق فى المطالبة بفرق الأجرة طبقاً للتعريف العمومية

« وحيث ان آخر وأهم دليل استند اليه المستأنف فى سقوط حق المستأنف ضدها بنى على المادة « ٢١ » من اللائحة التى نصت صراحة على انه إذا حصلت المصلحة أجرة أقل من المقررة فى اللائحة فان المصلحة تحفظ لنفسها الحق فى طلب الزيادة قبل تسليم « البضاعة » ويقول المستأنف ان هذا النص صريح فى ان المصلحة لا تملك بعد تسليم البضاعة ان ترجع على المرسل ابدأ وأنه من المبادئ المتفق عليها ان حفظ الحق لحد اجل معين معناه سقوط وعدم حفظه بعد هذا الاجل والا كان هذا النص لعباً فى لعب

« ولكن من حيث انه وأن كان يرى لأول وهلة من الاطلاع على نص هذه المادة ما رآه المستأنف وأوضحه آنفاً إلا أنه يتلاحظ من جهة

وبعد قليل من الامعان أن هذا الرأي مصدره ومبناه الدليل العكسي (Argument a Contrariis) ومما لا شك فيه أن مثل هذا التدليل ضعيف وخطر في نتائجه ومن جهة أخرى فإن التأمل جيداً في النص السابق ذكره يتبين له أن المصلحة ارادت بهذا النص مجرد المحافظة بعبارة صريحة على حق هو لها قانوناً أي حبس البضاعة تحت يدها مع ما يتبعه من الامتياز حتى تصحح ما حصل بعد الخطأ في تذكرة النقل — ومن هذا يستفاد أولاً وضمناً أن تصحيح الخطأ في حد ذاته جائز مبدئياً — وعلى كل حال لا يمكن القول بأن نصاً لم تقصد المصلحة به إلا زيادة المحافظة على حق خولها إياه القانون — وهو حق الحبس بما يتبعه من الامتياز يترتب عليه ضياع الحق الأصلي الخول لها وهو الرجوع إلى التعريف التي هي القانون العام بينها وبين الجميع وطلب ما لها من الحق بموجبها طالما أن حقها لم يسقط بمضي الزمن طبقاً للقواعد العامة ومما لا شك فيه أن تنازل المصلحة عن هذا الحق الأصلي لا يصح أن يستفاد بطريق القياس أو يبنى على مجرد استنتاج وبالأخص على دليل عكسي أساسه مادة أريد من نصها شيء آخر كما توضح بل يجب أن يكون التنازل في مثل هذه الحالة واضحاً صريحاً لا شك ولا لبس فيه وهو ما لم يتوفر لا في المادة « ٢١ » من اللائحة سالفة الذكر ولا في غير ذلك من اوراق ومستندات الدعوى

« ومن حيث انه ثابت من اوراق الدعوى

أن الفروقات المتنازع بشأنها اليوم بلغت قيمتها ١٧٠ ملين ٢٦٩٤ جنيه وهذا ما قضت به محكمة أول درجة

« وحيث أنه مما توضح جميعه يرى أن الحكم المستأنف في محله ويجب حينئذ تأييده

عن الاستئناف الفرعى

« من حيث ان هذا الاستئناف حاز الشكل القانونى

« ومن حيث انه ثابت ان المستأنف ضدها هي التي اخطأت في تقدير الاجرة المرفوعة بشأن فروقاتها الدعوى الحالية وليس من القانون والعدل في شيء أن تأتى نفس هذه المصلحة اليوم وتطلب من المستأنف فائدة على مبلغ كانت هي المخطئة في عدم تحصيله في الوقت اللازم وعليه يتعين رفض موضوع هذا الاستئناف

عن المصاريف

« من حيث انه مما سبق بيانه يجب الزام كل مستأنف بمصاريف استئنافه مع المقاصة في اتعاب المحاماة ورفض ما خالف او زاد عن ذلك من الطلبات »

(استئناف خليل افندى مرشاق وحضر عنه حضرة الاستاذ مرقص افندى فهمى الحامى ضد وزارة المواصلات وحضر عنها مندوبها حضرة الاستاذ مصطفى افندى عبد الطيف ، نمرة ١٢٤٩ سنة ٣٩ قضائية دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وعضوية حضرتى صاحبي العزة على جلال بك وزكى برزى بك)

بأخذ العين المبيعة بالشفعة نظير دفع الثمن حسبما تقدره المحكمة

« وحيث أن الانذار الاول لا يعتبر اعلاناً بانذار الرغبة بالاخذ بالشفعة لانه لم يعلن الى البائع ايضاً ولم يعرض الثمن بالكيفية المقررة في القانون وانما هو انذار يحفظ الحق في تعويض الضرر الذي لحقه بمنزله بسبب ما احدثه المستأنف عليه الاول من المباني والحفر ولذلك رفع دعوى اثبات الحالة وتعين فيها خبير وباشر مأموريته وقدم بعد ذلك دعوى الى المحكمة بشأن التعويض وازالة البناء »

« وحيث أن الانذار الثاني باعتباره اعلاناً باظهار الرغبة والاخذ بالشفعة فانه جاء متأخراً لانه مضى على علم المستأنف بالبيع اكثر من خمسة عشر يوماً كما ثبت من اعترافه بالانذار المعلن في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ »

« وحيث انه مع علم الشفيع بالبيع من مدة تزيد عن خمسة عشر يوماً المقررة في القانون لحد الانذار المعلن في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يكون حقه في الشفعة قد سقط »

« وحيث لما ذكر وللاسباب التي بني عليها الحكم المستأنف يكون الحكم المذكور في محله ويتعين تأييده »

(استئناف حافظ افندي قدرى وحضر عنه بالجلسة حضرة الاستاذ احمد افندي حمدي صبيح الحامي ضد عبد الرحيم احمد العبد وحضر عنه حضرة الاستاذ اسماعيل بك وهي الحامي نائباً عن حضرة الاستاذ على افندي عبد الحميد الحامي نمرة ١٠٠ سنة ٤٢ قضائية ، دائرة حضرة صاحب السعادة عطيه حسني باشا وعضوية حضرتي صاحبي العزة عبد العزيز محمد بك ومهاد وهبه بك المستشارين)

٢٠

حكم تاريخه ٤ مايو سنة ١٩٢٥

شفعة . اعلان الانذار بطلب الشفعة للمشتري دون البائع . اعادة الانذار بعد مضي الميعاد .

القاعدة القانونية

١ - الانذار بطلب الأخذ بالشفعة يجب ان يعلن الى البائع والمشتري

٢ - عمل انذار آخر بعد مضي الميعاد على العلم بالبيع يعتبر انه جاء متأخراً ويسقط حق الأخذ بالشفعة
المحكمة :

« حيث أنه من المقرر قانوناً ان الاعلان بانذار الرغبة بالشفعة يجب أن يعلن الى البائع والمشتري مادام أن دعوى الشفعة يجب رفعها عليهما معاً حسبما يقضى به القانون ويلزمه أن يشمل الاعلان المذكور عرض الثمن وملحقاته »

« وحيث بالاطلاع على الانذار المعلن بناء على طلب المستأنف بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ اتضح انه معلن الى المستأنف عليه الاول وهو المشتري فقط ويتضمن ان المستأنف علم بمشتري المستأنف عليه من مدة اسبوع سابقة على تاريخ الانذار وبانه لما وجده جاري الحفر والبناء مما يضر بمنزله انذره بمعدم الاستمرار في العمل وانه يحفظ لنفسه الحق في الشفعة »

« وحيث تبين من الانذار الثاني المعلن بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ الى المستأنف عليه الاول وهو المشتري أنه اظهر رغبته »

من دعاوى وضع اليد التي قررها قانون المرافعات وجعل الفصل فيها للقاضي الجزئي على طريق المراجعة بشرط أن لا يمس حكمه اصل الملك الذي لا يزال محفوظا فيه الحق امام المحكمة المختصة وقد راي الشارع بقانون سنة ١٨٩٤ تحويل هذا الحق وهو اعادة وضع اليد على المساق والمصارف الخصوصية الى مفتش الري ليمنع التعديلات الوقتية ويرجع ما كان على ما كان من قبل وقوع التعدي على مسقاة او مصرف بالردم او الاتلاف المفهوم منه مجرد اعادة الحالة تلافيا لما يحصل من الضرر للمزروعات انتظارا للمقاضاة في الملك

« وحيث ان هذا الاختصاص الاستثنائي لا يتناول ما للمحاكم العادية من الحق العام في الفصل في القضايا الخاصة بالملك المذكور بين الافراد او بينهم وبين الحكومة بالقيود المبينة بالمادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

« وحيث انه متى تقرر ذلك تصبح الدعوى محل البحث الخاصة بطلب تثبيت الملك من محض اختصاص المحاكم العادية وما ذهبت اليه محكمة اول درجة من جعلها من اختصاص جهات الادارة بغير نص صريح على ذلك اتي مخالفا للقانون ويجب الغاء الحكم المستأنف والتقرير باختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى واعادتها الى المحكمة الابتدائية للفصل في موضوعها »

(استئناف الشيخ مقبل ابراهيم وحضر عنه حضرة الاستاذ ادوار بك قصيري الحامي ضد علي ابراهيم فؤاد وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ حسن أفندي النوق الحامي . نمرة ٥٦٨ سنة ١٠ قضاية . دائرة حضرة صاحب السعادة احمد عرقان باشا وبحضور حضرتي المستر رافرائي وعلي سالم بك)

٢١

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٤

حقوق ارتفاق . ري . مساق . اختصاص . مصلحة
الري . دعاوى وضع اليد اختصاص المحاكم الاهلية
القاهرة القانونية

المنازعات الخاصة بملكية حق الارتفاق على مسقى من اختصاص المحاكم الاهلية . لأن سلطة مفتش الري المبينة في الامر العالي الصادر في ٢ فبراير سنة ١٨٩٤ الخاص بالترع والمساق تنحصر في امرين اولهما يتعلق بدعاوى اعادة وضع اليد على المساق والمصارف الخصوصية أو المشتركة لبقاء ما كان على ما كان وثانيهما بطلب حق ارتفاق للري مقابل دفع التعويض المحكمة :

« حيث أن دعوى المستأنف خاصة بطلب تثبيت ملكيته في حق الارتفاق على المسقاة موضوع الدعوى وأعادة الجزء المتهدم منها بفعل المستأنف عليهم الى حالته الاصلية لينتفع بحق الارتفاق وهو الري ومنع منازعة المستأنف عليهم

« وحيث أن الامر العالي الصادر في ٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والمساق لم يجعل لمفتش الري من الاختصاص ألا امرين اولهما يتعلق بدعاوى اعادة وضع اليد على المساق والمصارف الخصوصية أو المشتركة ببقاء ما كان على ما كان وثانيهما بطلب حق الارتفاق للري مقابل دفع التعويض

« وحيث أنه فيما يخص النوع الاول فهو

تعليق

(راجع البحث الذي نشرته مجلة المحاماة في عدد ٣ ص ١٩٥ لحضرة الفاضل احمد بك صادق مدير الادارة بوزارة الداخلية)

٢٢

حكم تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٢٥
شفعة • استرداد • شيوع • (المادة ٤٦٢ مدني)
القاعدة القانونية

اذا باع احد الورثة حصة شائعة في اطيان ورثها من مورثه كان للوارث الآخر الشريك معه على الشيوع ان يطلب اخذ الحصة المبيعة بالشفعة دون المادة « ٤٦٢ » من القانون المدني لانه ممكن تسليمه العين المبيعة بدون ان يدخل في اسرار العائلة وذلك عملاً بما قضت به محكمة الاستئناف في دوائرها المجتمعة بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ حيث جاء به (أنه اذا كان المبيع حصة شائعة في عين معينة من التركة أو الشركة يسهل تسليمها الى المشتري بدون أن يطالع على أوراق وأحوال التركة أو الشركة ومن غير أن يشترك في قسمة جميع ممتلكاتها فلا يجوز استرداد هذه الحصة منه استناداً على المادة « ٤٦٢ » المذكورة بل من طريق احكام الشفعة فقط اذا كانت صورتها متوفرة)

(استئناف اسكندر افندي ارمانوس وحضر عته حضرة الاستاذ محمد افندي حسن المحامي نائباً عن حضرة الاستاذ اسكندر افندي طاهر المحامي ضد عبد الملك افندي جرجس وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ رياض افندي ابراهيم المحامي نمرة ١٣٥٧ سنة ٤٠ قضائية • دائرة حضرة صاحب السعادة صالح حق باشا وصاحب العزة على حسين بك وجناب مستر رافرتي)

٢٣

حكم تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣
تحقيق • حق رئيس المحكمة في انتداب قاض له •
القاعدة القانونية

إنه وإن كان القانون لا يبيح صراحة لرئيس المحكمة أن ينتدب في حالة الضرورة قاضياً لاجراء التحقيق المحكوم به من إحدى دوائر المحكمة الا أنه جرت به العادة وذلك يتفق مع ما لرئيس المحكمة في مصر من الاختصاص الواسع الذي يخوله عند الاقتضاء حق انتداب قاض للجلوس في محكمة جزئية بدلاً من قاض آخر ومن ثم فلا يقبل دفع الخصوم بالبطلان في هذه الحالة

المحكمة :

« حيث ان المستأتمين يطلبان بطلان الاجراءات التي قام بها حضرة طائر بك فرج المنتدب للتحقيق بدلاً من القاضي الاصلي المنتدب في الحكم التمهيدى بناء على تعيينه ان لم يحصل طبقاً لنص المادة ٢٨٣ من قانون المرافعات ويتمسكان بأن هذا الدفع متعلق بالنظام العام ولا يسقط بحضورهما امام حضرة القاضي المنتدب للتحقيق وارتكنا في هذا الدفع على ما جرى عليه القضاء الفرنسي

« وحيث ان المحاكم المصرية ولوانها تراعي قضاء المحاكم الفرنسية في تأويل القانون المأخوذ من القوانين الفرنسية الا انها حرة في تفسيرها فيما يتعلق بالاجراءات على الاخص

« وحيث ان المحاكم المصرية لم تتبع مطلقا ما تقضى به المادة ١٨٣ من قانون المرافعات من وجوب حصول التحقيق امام المحكمة نفسها وعدم جواز انتداب قاض لذلك الا بالجلسة التي يكون الشهود فيها حاضرين كما انه ليس من الضروري ان يكون القاضى الذى يسمع الشهود من هيئة المحكمة المطروح امامها الدعوى . ومن هذا يتبين ان تكليف القاضى من رئاسة المحكمة بسماع الشهود بدلا من المحكمة لا يعتبر حقا خاصا يدائرة المحكمة التى تنظر فى الدعوى سيما وقد جرت العادة باعطاء هذا الحق للرئيس »

« وحيث ان اختصاص رئيس المحكمة فى مصر هو اختصاص واسع لان له فى حالة الضرورة انتداب قاضى المواد الجزئية للجلوس بدلا من قاض آخر فى حالة حدوث مانع وهذا اهم بكثير من حالة استبدال القاضى المنتدب للتحقيق عند وجود مثل هذا المانع »

« وحيث انه بناء على ما تقدم ترى المحكمة انه ولو ان القانون لا يبيح صراحة لرئيس

المحكمة استبدال قاض معين باخر الا انه جرت العادة بذلك وعلى كل حال فبطلان مثل هذا الانتداب لا يعتبر من النظام العام كما ان الاجراءات لا يجوز بطلانها مادام الخصوم قد حضروا امام القاضى المنتدب بأمر من رئاسة المحكمة

« وحيث انه بناء على هذه الاسباب يكون الحكم المستأنف القاضى برفض هذا الدفع فى محله ويجب تأييده

« وحيث ان الحكم المستأنف قد اصاب ايضا برفض الدفع الاخر الخاص باجراءات المضاهاة للاسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة »

(استئناف الشيخ متولى على فتح الله وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ مصطفى افندى الشوربجى الحامى ضد الست مبروكه عبد الكريم الصنفى حرم المرحوم فتح الله وكريمته وحضر عنهما حضرة الاستاذ محمد نجيب الغرابى افندى الحامى نمرة ١٦١ سنة ٣٩ قضائية . دائرة جناب مستر برسيغال وبحضور حضرتى صاحبي السعادة والمزة صالح حتى باشا وكامل بك ابراهيم)

قضايا المحاكم الكليات الخيرية

« وحيث أنه لتقدير ماهية هذا الشرط وجعله ملزماً للمشتري يتعين الرجوع الى غرض المتعاقدين .

« وحيث تبين من الاطلاع على نصوص قائمة المزاد وخصوصاً البند السابع منها ما يدل على أن البيع الحاصل بين الطرفين هو مبيع بشرط معلق على موافقة المحكمة الشرعية . وهذه الموافقة لا يعرف اذا كانت تقع ام لا تقع ويجب ان يترك للقاضي تقدير تذا هذا العقد من عدمه رغم شروط قائمة المزاد .

وحيث انه تبين من الاطلاع على قائمة المزاد انه بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٠ رسا مزاد النصف فدان على المستأنف بثمن قدره ستون جنيهاً مصرياً بخلاف مصاريف توقيع الصيغة الشرعية ومن هذا التاريخ الى رفع الدعوى في ٤ اغسطس سنة ١٩٢٣ والى جلسة المرافعة في هذا الاستئناف (اول يونيه سنة ١٩٢٥) اي ما يقرب من الخمس السنوات) لم توقع الصيغة الشرعية للاستبدال ولم تقدم الوزارة ما يدل على مبلغ اهتمامها بهذه المادة في المحكمة الشرعية فهي مقصرة تقصيراً يقلل في نظر المحكمة من القيمة الاعتبارية لشروط قائمة المزاد وخصوصاً البند الثامن منها . « وحيث من جهة اخرى لا يمكن جعل هذا الشرط المعلق ابدى بين الطرفين وبالتالي تأجيل التسليم الى اجل غير مسمى اعتماداً على

٢٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ يونية سنة ١٩٢٥

عدم تسليم المبيع . استرداد الثمن . شرط موافقة المحكمة الشرعية . شرط باطل .

القاعدة القانونية

ان التزام المشتري بدفع الثمن يستلزم حتماً قيام البائع بتسليم العين المبيعة فتأجيل هذا التسليم الى اجل غير محدود يزيل اثر الالتزام المقابل له الخاص بالثمن . فاذا اشهرت وزارة الاوقاف بيع قطعة ارض وشرطت في قائمة المزاد على أن البيع يكون معلقاً على اذن المحكمة الشرعية بالاستبدال وانه مهما تأخر توقيع هذه الصيغة لا يحق للمشتري ان يسترد الثمن المدفوع منه ثم ظهر انه مضى على دفع الثمن ما يقرب من ٥ سنوات ولم تعمل الوزارة جهداً لاستصدار الاذن وتسهيل توقيع المبايعه كان الشرط الوارد في قائمة المزاد لا قيمة له ووجب عليها رد الثمن المحكمة :

« حيث أن الحكم المستأنف بني على أن ما جاء في البند الثامن من قائمة شروط المزاد التي نص فيها على أن المستأنف يهتم مع مندوب المستأنف عليها لتوقيع الصيغة في المحكمة الشرعية وأنه مهما تأخر توقيع هذه الصيغة لا يحق للمستأنف أن يسترد الثمن .

البند الثامن المذكور لأن التزام المشتري بدفع الثمن يستلزم حتما قيام البائع بالتسليم فتأجيل هذا التسليم إلى أجل غير محدود يزيل أثر الالتزام المقابل له الخاص بالثمن .

« وحيث أنه بناء على ما تقدم تكون قائمة المزاد وبالتالي البيع المترتب عليها أصبح لا أثر له ويتمين على الوزارة رد مبلغ ٦٠ م ٦٢ ج وفوائده بأعتبار المائة خمسة سنويا من تاريخ رفع الدعوى الواقع من ٤ اغسطس سنة ١٩٢٣ »

(استئناف محمد بك حسانين قاسم وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الخالق افندي عطيه الحامى ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة عبد الحميد افندي حمدي مندوبها فقرة ٤٥٥ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرات اصحاب المزة اترى ابو العز بك ومحمد نصار بك وابراهيم عارف بك)

٢٥

محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣١ مايو سنة ١٩٢٥

جريمة . اختلاس . اركانها . عقود الامانة . وصف العقود .

القاعدة القانونية

١ - لجواز تطبيق المادة ٢٩٦ من قانون

العقوبات يلزم

أولا - حصول اختلاس أو استعمال أو

تبيد . ثانيا - ان يكون الاختلاس أو الاستعمال

أو التبيد واقعا على متاع منقول . ثالثا - ان

يكون المتاع قد سلم للجاني بمقتضى عقد من

العقود المبينة في المادة المذكورة

٢ - ان العقود المبينة في المادة ٢٩٦ إنما ذكرها الشارع على سبيل الحصر وهي الوديعة والايجار وعارية الاستعمال والرهن والوكالة

٣ - لا عبرة بالوصف الذى يصف به المتعاقدان عقدهما إذ العبارة بحقيقة العقد فاذا وصف المتعاقدان عقدهما بأنه وديعة وكان العقد عقدا عارية استهلاك وجب الرجوع الى الحقيقة والأخذ بها

المحكمة : -

« حيث ان وقائع الدعوى تنحصر في ان مورث المجنى عليها والمسؤولين بوصايتها توفى في سبتمبر سنة ١٩١٩ وترك دراجات استولى عليها المتهم باتفاقه مع المجنى عليها وقدر ثمنها بمبلغ ٢٠٠ جنيه تعهد المتهم بأنه يحفظ المبلغ على سبيل العارية وان يقوم بدفع مبلغ ٤٠٠ قرش شهريا للورثة . من ذلك مبلغ ٢٠٠ بصفة فوائده عن المبلغ المذكور و ٢٠٠ قرش تبرع وقد قام بدفع هذا المبلغ شهريا لمدة ثلاث سنوات ثم توقف عن الدفع فشكته المجنى عليها للمجلس الحسبى وهذا احاله على النيابة ولما توقف عن الدفع رفعت النيابة الدعوى طبقا للمادة ٢٩٦ ع » وحيث ان هذه الجريمة هي أولا - حصول اختلاس أو استعمال أو تبيد . ثانيا - ان يكون الاختلاس أو الاستعمال أو التبيد واقعا على متاع منقول . ثالثا - ان يكون المتاع سلم للجاني

بمقتضى عقد من العقود المنصوص عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات

« وحيث يتعين البحث فيما إذا كان الركن الثالث متوفراً في هذه الحالة أو لا

« وحيث قد اشترط القانون في المادة المذكورة ان يكون الشيء سلم للجاني بمقتضى عقد من العقود المذكورة في المادة على سبيل الحصر وهي (١) الوديعة (٢) الايجار (٣) عارية الاستعمال (٤) الرهن (٥) الوكالة - بقى البحث فيما اذا كان الاتفاق العقود بين المتهم والجنى عليها عارية استعمال أو عارية استهلاك

« وحيث انه وان نص في العقد بين المتعاقدين انه وديعة إلا انه اشترط من جهة أخرى ان يقوم المتهم بدفع فوائد عن المبلغ وفلا قد قام بدفعها في مدة ثلاث سنوات باعتراف الجنى عليها فالعقد عارية استهلاك باجماع الشراح والاحكام - ولا عبرة بالوصف الذي يعطيه المتعاقدان للعقد اذا كان العقد عارية استهلاك فقد يقرض شخص آخر مبلغاً من المال ولكي يضمن السداد عند حلول الأجل يستكتب المدين سنداً ويذكر به انه وديعة على ان هذا الوصف لا يغير طبيعة العقد (أنظر جرسون جزء ثانى فقرة ٢١٤ و ٢١٥ والأحكام المذكورة بالعدد الأخير ص ٣٨ و ٣٩ وشرح قانون العقوبات (احمد بك امين ص ٧٧٩)

« وحيث ان عارية الاستهلاك لم تذكر ضمن العقود التي نصت عنها بالمادة ٢٩٦ ع ذلك

لان الشيء الذي تسلم على سبيل عارية الاستهلاك يسلم بنية التملك ليستهلكه المستعير ثم يرد مثله عند الأجل فاذا اقترض شخص من آخر مبلغاً من المال ولم يدفعه فلا يمكن معاقبته طبقاً للمادة ٢٩٦ عقوبات (أنظر المراجع السابقة)

« وحيث اذا تقرر ذلك وجب الغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب اليه « وحيث ان الواقعة شبه جنحة لذلك ترى المحكمة القضاء بالتعويض طبقاً لنص المادة ١٧٢ عقوبات

« وحيث ان اصل المبلغ ٢٠٠ جنيه وقد اتفق الطرفان على ان يدفع المتهم الفوائد باعتبار اربعة جنيهاً شهرياً أى ٤٨ جنيه في السنة وهذه الفوائد يجب انزالها الى الحد الأقصى أى ٩ في المائة « وحيث ان المبلغ وفوائده باعتبار ٩ في المائة في مدة ست سنوات يبلغ ٣٠٨ جنيه

« وحيث يؤخذ من اعتراف الجنى عليها قد دفع المتهم لها فوائد ٤٨ جنيهاً سنوياً وان مجموع ما دفع في ثلاث سنوات ١٤٤ جنيهاً

« وحيث باستبعاد مبلغ ١٤٤ جنيهاً المدفوع للمدعية بالحق المدني من مبلغ ٣٠٨ جنيهاً يكون الباقي ١٦٤ جنيهاً وهو الواجب الحكم به للمدعية بالحق المدني بصفتها المينة بالعريضة كما ترى المحكمة ألزام المتهم بكافة المصاريف المدنية «

(قضية النيابة العمومية وفريده بنت احمد سرور مدعية بحق مدنى ضد السيد عفيفي محمد نمرة ٢١٨٦ لسنة ١٩٢٥ استئناف . دائرة حضرات اصعاب العزة خليل عفت ثابت بك واحمد نصرت بك وعبد السلام عليا بك)

تحت مراقبة البوليس هو لأن المحكمة لم تر محلاً لذلك فقضت عليه بالحبس فقط

« وحيث أن تقديم اللتيم للمحاكمة ثانية بموجب قانون المتشردين والاشخاص المشتبه فيهم للحكم بوضعه تحت مراقبة البوليس لانه ارتكب جريمة كان يجوز للمحكمة ان تأمر فيها بوضعه تحت تلك المراقبة واعفته منها فيه مساس بقوة الشيء المحكوم به والمفروض ان المحكمة عند عدم الحكم بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس اعفته من تلك العقوبة فلا يصح تقديمه بعد ذلك لمحاكمته بعقوبة اعفى منها ومن ثم تكون نصوص القانون المذكور الخاصة بمحاكمة الشخص المشتبه فيه الذي حكم عليه بالادانة بعد انذاره وتطبيق قواعد المراقبة عليه طبقاً للمادة التاسعة من القانون المذكور لا تسرى على الشخص المشتبه فيه الذي حكم عليه بالادانة في جريمة كان من الممكن قانوناً الحكم عليه فيها بوضعه تحت المراقبة ولكن لم يحكم عليه بالفعل بالمراقبة

المحكمة :

« حيث أن التهمة الموجهة للتميم هي أنه ارتكب جريمة سرقة عباءة في القضية نمرة ٨٣٠ سنة ٩٢٥ جنح منوف بعد انذاره مشبوهاً في ١٧ ديسمبر سنة ٩٢٣

« وحيث أنه بالاطلاع على ملف اللجنة المذكورة تبين منها ان اللتيم قدم للمحاكمة لاتهامه بسرقة عباءة وقد طلبت النيابة تطبيق المواد ٢٧٥ و ٤٨ و ٤٩ و ٢٧٧ عقوبات وقد حكمت المحكمة بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل وتعديل الحكم في الاستئناف وحكم بحبسه ستة شهور لسوايق اللتيم ولم يحكم بوضعه تحت المراقبة طبقاً للمادة — ٢٧٧ عقوبات

« وحيث أن عدم الحكم بوضع اللتيم

« وحيث انه مما تقدم ما كان يجوز تقديم المتهم لمحاكمته مرة ثانية وعليه يتعين الحكم ببراءته عملاً بالمادة — ١٧٢ ج »

(قضية النيابة العمومية ضد ابراهيم احمد منا نمرة ٤١٠٥ سنة ١٩٢٥ استئناف دائرة حضرات اصحاب العزة محمود فهمي يوسف بك وطاهر حبشي بك وعفني عفت بك)

عقوبات اجازت القاضى الحكم بارساله المجرم الى الاصلاحية فى حالة ما اذا كان سنه يزيد عن سبع سنوات وينقص عن خمسة عشر سنة كاملة « وحيث انه لا نزاع فى ان عقوبة الحبس تعتبر اشد من ارسال المتهم الى الاصلاحية لان ارسال المتهم للاصلاحية الغرض منه تقويم اخلاق المجرمين الاحداث وتربيتهم وليس الغرض من ذلك عقابهم

« وحيث ان النيابة فاتها ان تستأنف حكم محكمة اول درجة ولذلك لا يمكن لهذه المحكمة ان تعدل الحكم المستأنف وتحكم بالحبس لان هذا يعتبر تشديدا للحكم المستأنف الذى استأنفه المتهم وحده

« وحيث انه لا يمكن لهذه المحكمة ان تحكم بالتأييد لعدم جواز ارسال المتهم للاصلاحية كما تقدم القول

« وحيث انه فى هذه الحالة يتعين على المحكمة ان تحكم بالبراءة عملاً بالمادة ١٧٢ جنائيات وقد رأت محكمة النقض فى حكمها الصادر فى اول مايو سنة ١٩١٥ « المجموعة الرسمية سنة ١٧ صحيفة ٣٧ »

« وحيث ان الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الاول فى محله لاسبابه فيتعين تأييده » (قضية النيابة العمومية ضد حنى محمود عبد الله وآخر نمرة ٢٢٤٧ سنة ٩٢٥ استئناف . دائرة حضرة صاحب العزة عثمان يوسف بك وعضوية حضرة لبيب مشرق افتدى واحد فؤاد عفيفى افتدى)

٢٧

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ مايو سنة ١٩٢٥

اصلاحية . شخص سنه اكثر من ١٦ سنة . سلطة محكمة الاستئناف .

القاعدة القانونية

ان المادة ٦١ عقوبات اجازت للقاضى الحكم بارسال المجرم الى الاصلاحية فى حالة ما اذا كان سنه يزيد على سبعة سنوات وينقص عن خمس عشرة سنة كاملة فاذا قضت محكمة اول درجة بارسال شخص عمره يزيد على ستة عشرة سنة كان حكمها خطأ ولكن اذا كانت النيابة لم تستأنف هذا الحكم فيتعين على المحكمة الاستئنافية ان تحكم بالغاء الحكم وبالبراءة لأن عقوبة الحبس الواجب الحكم بها تعتبر اشد من ارسال المتهم الى الاصلاحية وما دام لا يجوز للمحكمة الاستئنافية ان تحكم بعقوبة الحبس لعدم رفع الاستئناف من النيابة فيتعين الغاء الحكم وتبرئة المحكوم عليه المحكمة :

« حيث انه تبين من الاطلاع على شهادة ميلاد المتهم الثانى انه ولد بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٩ فيكون سنه حتى وقت ارتكاب الجريمة اكثر من ستة عشر سنة .

« وحيث ان محكمة اول درجة اخطأت فى التطبيق القانونى اذ حكمت على المتهم المذكور بارساله للاصلاحية لان المادة ٦١

٢٨

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية
حكم تاريخه ١٨ مارس سنة ١٩٢٤
بلديات . اختصاص . محاكم عادية .

القاعدة القانونية

المجالس البلدية ليست فروعاً من فروع
الحكومة فالقضايا التي ترفع عليها يجب ان ترفع
امام المحكمة التابع لها المجلس البلدى لا امام
المحاكم المختصة بنظر القضايا التي ترفع على
الحكومة عملاً بالأمر العالى الصادر فى ١٨
مايو سنة ١٨٩٢

الوقائع

رفع المدعى هذه الدعوى طلب بعريضة
دعواه المعلقة فى ٣١ اغسطس سنة ١٩٢١
الحكم أولاً بالزام مجلس بلدى المنيا بقطع الاشجار
والسور التي أحدثها فى الارض الموقوفة المينة
بالعريضة وارجاعها لحالتها الاولى بمصاريف من
طرفه (ثانياً) بتبعية الارض المذكورة لوقف
الست عائشة صديقه هاتم المذكورة (ثالثاً) بالزام
المجلس البلدى بأن يمتنع من منازعة فاضل الوقف
فى الارض المذكورة وبأن يسلمها اليه ليستغلها
لجهة الوقف المذكور أو يعيد بناء المنزل فيها حسب
ما تقتضيه شروط الوقف المذكور (رابعاً) بالزام
المجلس البلدى بان يدفع للناظر مبلغ ١٢٠ ملين
و ٣١٣ جنيه قيمة ثمن ما أخذه من ارض المنزل

وادخله فى الشارع العمومى باعتبار ثمن المتر
الواحد مبلغ جنيه مصرى (خامساً) بالزام مجلس
بلدى المنيا بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة وقال
ان الارض ملك لوقف المرحومة الست عائشة
صديقه هاتم وان المجلس زرع فيها أشجاراً
وسورها بسور من البناء والحديد ووزارة الاوقاف
كانت تتقاضى ايجار هذه الارض لغاية سنة
١٩١٩ مشاهرة بواقع مبلغ ٥٠٠ ملين شهرياً وقد
سلمت وزارة الاوقاف صالح بك الناظر المذكور
أعيان الوقف بما فيها أرض المنزل المذكور
بموجب محضر تسليم تاريخه ١٠ يونيه سنة ١٩١٩
جاء فيه بخصوص أرض المنزل المذكور النص
الموضح بعريضة الدعوى - ولما عزم الناظر على
ايجارها فلم يقبل المأمور الجديد وقد شكك لمديرية
المنيا ووزارة الداخلية مراراً بدون فائدة فاضطر
لرفع هذه الدعوى طالباً فيها الحكم بالطلبات
الموضحة آنفاً وبالعريضة : -

وبعد ان تحضرت القضية واحيلت على
المرافعة صم الحاضر عن المدعى على الطلبات السابقة
والحاضر عن المجلس دفع فرعياً بتمسكه
بالذكرى الخاص بتخصيص محاكم معينة للفصل
فى القضايا التي ترتفع على الحكومة

والحاضر عن المدعى طلب بمذكرته الحكم
برفض الدفع الفرعى وباختصاص المحكمة بنظر
هذه الدعوى وتحديد جلسة لنظر الموضوع والزام
المدعى عليه بالمصاريف والاتعاب وارتكن فى
ذلك على الاسباب الواردة بالمذكرتين المذكورتين

والحاضر عن المجلس طلب الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وارتنكن في ذلك على ما جاء بالذاكرة المرفقة المحكمة :

« حيث ان المجلس المحلى دفع فرعيا بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لان المجالس البلدية من فروع الحكومة وقد جعلت القضايا التي ترفع على الحكومة وفروعها من اختصاص محاكم معينة ليست هذه المحكمة منها » ذكرى ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ «

« وحيث ان وكيل المدعى رد على ذلك بقوله ان المجالس البلدية ليست من فروع الحكومة بل هي اشخاص معينون قائمة بذاتها منفصلة عن الادارة تمام الاتصال

« وحيث ان الراء والمذاهب في هذا الموضوع شتى وقد صدرت احكام متفرقة بعضها يري الى اعتبار المجالس البلدية اشخاصا معنوية منفصلة عن الحكومة وبعضها يقطع في كونها فروعاً تابعة للحكومة فمن الطائفة الاولى حكم محكمة طنطا الابتدائي الرقم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٨ « ٢٣ المجموعة الرسمية السنة الحادية عشر ص ٣٤٤ » وحكم محكمة الزقازيق الجزئية الرقم ٢٧ يولييه سنة ١٩٠٨ « نمرة ٦٩ الصحيفة الرسمية السنة العاشرة ص ١٦٣ » وحكم محكمة الزقازيق الاستئنافية الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٩١١ « نمرة ٣٧ المجموعة الرسمية السنة الثالثة عشر ص ٧٢ » وحكم محكمة طنطا الجزئية الرقم اول اغسطس سنة ١٩١٥ « مجلة البشائر سنة ثالثة ص ٤٥ » وحكم آخر منشور

في صحيفة ٤٩ وحكم محكمة طنطا الابتدائي رقم ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ « مجموعة الاحكام لمحمد بك السيد ص ١٢١ » ومن الطائفة الثانية حكم محكمة طنطا الابتدائية الاستئنافية رقم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٦ « نمرة ٤٣ المجموعة الرسمية السنة السابعة عشرة ص ٦٥ » وحكم محكمة بنى سويف الابتدائية الاستئنافية رقم ٦ نوفمبر سنة ١٩١٦ « نمرة ٤٥ المجموعة الرسمية السنة الثامنة عشرة ص ٧٨ »

« وحيث انه لمعرفة حقيقة نظام البلديات وطبيعتها بالنسبة للحكومات وعلاقتها معها ورابطتها بها يتعين الرجوع اولا الى تاريخ منشئها ثم تطور نظامها بتطور الامم والمدنيات حتى وصلت الى نظامها الحديث الحالى

« وحيث انه من الشاق جدا بحث تاريخ البلديات بالنسبة للامم كلها وانما يتعين الاقتصار في ذلك على التشريع القديم الذى اخذ منه تشريعنا الحديث اصوله المتعلقة بالانظمة الافرنجية وهو التشريع الرومانى فن الاخبار المتفق عليها انه فى العهد القديم الذى لم تكن فيه مدينة روما عاصمة للمملكة كان سكان جميع المدن الاخرى يجتمعون فى كل سنة اجتماعا عاما فى جبل معروف عندهم ليتداولوا فى الامور والمصالح المشتركة بينهم فلما تم اتصال تلك المدن بعضها عن بعض وصارت مدينة روما عاصمة المملكة استبقت كل مدينة نظام حكومتها الذى كان خاصا بها مع بقائها تابعة فى السيادة الى العاصمة المذكورة فلما بدأ الفتح الرومانى وضمت المملكة الرومانية اليها بلادا جديدة كبلاد اليونان لم تشأ ان تلزمها بقبول شكل حكومتها ولم تغير فى انظمتها

الادارية بل تركت لها تلك الانظمة الخاصة بها ولم تمن الا ترتيب العلائق الاصلية التي يجب ترتيبها بين الامة الغالبة والامة المغلوبة من حيث السيادة الظاهرة والضرائب والمساعدة عند نشوب الحرب وغير ذلك من الاحكام الخاصة وبقيت جميع المدن التي فتحت عنوة مستقلة بادارتها الداخلية وقوانينها الخصوصية فكان ذلك منشأ الانظمة الادارية البلدية المختلفة التي يمكن تقسيمها في ذلك العهد الى سبعة انواع الاول خاص بمدينة روما والثاني بالمستعمرات الرومانية والثالث بالمستعمرات اللاتينية والرابع بالمستعمرات الايطالية والخامس بالمقاطعات والسادس بالمدن المتحالفة والسابع بالقرى (Municipis) فكانت القواعد العامة لنظام البلديات في تلك الانواع السبعة ان تعين كل مدينة حكمها ونوابها وحفظتها (Ediles) وان تحصل ضرائبها وان تباشر جميع مصالحها الداخلية وبقيت الحال على هذا المنوال الى القرن الثالث الذي بدأت فيه مدينة روما تتدخل في حكومة تلك البلاد التابعة اليها بالفتح والاستعمار أو بالتحالف والتعاهد وتشرف على نظاماتها وادارتها الداخلية دون ان تبطل مع ذلك استقلالها الفعلي في تلك الادارة (تاريخ القانون الروماني تأليف سافيني جزء اول نبذه ٢٠ - التاريخ الروماني تأليف ينبور جزء ٣) (Savigny, Neidhure) فاذا انتقلنا من عهد الرومان القديم الى القرون الوسطى وجدنا ان بعض المدن اكتسبت من أمرها أو سيدها أو من الملك حق ادارة مصالحها الداخلية بمعرفة دون

ان تستقل بذلك تمام الاستقلال (اوجستان تيرى - تاريخ فرنسا) فلما شبت الثورة الكبرى بفرنسا وزالت الانظمة السياسية العتيقة كلها بقي نظام البلديات قائماً الى ان صدر قانون سنة ١٨٨٤ الذي وضع نظامها الحديث للعمول به الى الان

« وحيث ان علماء القانون واعلام المؤرخين متفقون على ان البلديات وان تكن خاضعة لاشراف الحكومة ومراقبتها فانها تكون هيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية فلها ان تملك وان تستعمل جميع الحقوق المدنية الاخرى وان ملكيتها تتناول انواعاً ثلاثة ملكية عمومية وهي المتعلقة بالمنافع العمومية كأبنية المدارس والملاجئ والطرق الزراعية وما شاكلها وملكية خصوصية كالتي تتعلق بأدوات الانارة وتوزيع المياه وما شابه ذلك وملكية شائمة وهي التي يجوز لافراد الاهالي الانتفاع بها كالمراعي وخطائر اشجار الوقود (كتاب تاريخ قانون الادارة البلدية تأليف رينوار) وهذا النوع الاخير لا وجود له عندنا

« وحيث انه يتعين بعد ذلك بحث المسألة من جهة المبادئ القانونية الحديثة

« وحيث انهم لما بحثوا في المسؤولية القانونية من جهة القواعد والتطبيق في مطولاتهم جعلوا مسؤولية الحكومة في جانب ومسؤولية البلديات في جانب آخر وأفردوا للاولى باباً مستقلاً والثانية مثله مما يقطع في كون الحكومة في نظر علماء القانون شيئاً والادارة البلدية شيئاً آخر فترى العلاقة (Sourdai) في كتاب

المسئولية قد نحا هذا النحو ووضع هذا التقسيم ثم لما عني بمسئولية البلديات استهل الباب الذي افرد له ذلك بقوله «ان جميع الهيئات والاشخاص المعنوية كالحكومة والبلديات والشركات المدنية والتجارية الخ» ثم بحث في مقام آخر عما اذا كان من الجائز تطبيق القواعد الخاصة بمسئولية الحكومة بالنسبة لاعمال موظفيها التي يعاقب عليها القانون على المجالس البلدية مما يدل على ان البلديات ليست فرعا من فروع الحكومة والا لكانت قواعد المسئولية بالنسبة للهيئتين واحدة زد على ذلك أن العالم المذكور لا يرى مسئولية الحكومة جنائيا مع موظفيها ويرى امكان محاكمة البلدية اذا ارتكب أحد عمالها مخالفة تقتضي الحكم بالفرامة مثلا وجواز الحكم عليها وعلى الموظف التابع لها بالفرامة المذكورة ولو كانت البلدية فرعا من فروع الحكومة لما جاز ذلك بأى حال من الاحوال (كتاب سوردافى المسئولية طبعة سنة ١٩٠٢ جزء ٣ ص ٥٠٧ نبذة ١٣٠١ ونبذة ١٣٠٢) كما وان الحكومة ليست في أية حال من الاحوال مسئولة عن اعمال البلديات ولو كانت فرعا منها لكانت مسئولة عن تصرفها اذا وقع التصرف مخالفا للقانون

«وحيث ان الاتصال المطلق بين الحكومة والبلديات ظاهراً وظهوراً جلياً من امكان حصول الاختلاف في المصلحة بين الاولى والاخرى حتى تعرض علماء القانون الى تقرير القواعد في حالة تعدي الاولى على الاخرى أو العكس فتالوا مثلاً بجواز تملك الحكومة

للبناني المملوكة للبلدية بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ولا جدال في كون الحكومة ليست في حاجة الى التملك بالتقادم في مال مملوك لبعض فروعها ولو كانت البلدية تابعة لها لما امكن اعتبار مال البلدية غير مال الحكومة ولما كان لكل منهما سبيل الى امتلاك مال الاخرى بالاغتصاب والحيازة المدة الطويلة المكسبة للملكية (راجع بودرى الكبير كتاب التقادم مجلد ١٥ ص ٣١٤ نبذة ٣٣١) «وحيث انه اذا امعن النظر في ذات النصوص التي يشتمل عليها الامر الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٩١١ نمرة ٦ يتبين بجلاء تام لا يحتمل الشك انفصال هيئة المجلس المذكور عن هيئة الحكومة فان نظام المجالس البلدية المختلطة لم يكن الا تطوراً أو توسيعاً في نظام المجالس المحلية القديمة ومنها مجلس محلي بندر المنيا الذي انشئ بناء على القرار الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ وما وضعت انظمة المجالس البلدية المختلطة المشار اليها الا اعتماداً على مقاصد الحكومة في اشراك الاهالي في تحسين بنادرهم بواسطة الرسوم الاختيارية التي يفرضونها على أنفسهم وان نظاماً أساسه ارادة الاهالي وقوامه ما يفرضونه على أنفسهم في الضرائب الاختيارية ووسيلته المال الذي يجمعونه من بينهم واداته مجلس الادارة الذي يسميه القانون القومسيون المحلي المختلط المؤلف من ثمانية أعضاء من الاهالي يعينون بالاقتخاب يضاف اليهم المدير او وكيله ومفتش المباني ومفتش الصحة وغايته مباشرة الامور الصحية

له اية وظيفة اميرية ولا شك ان هذا التعبير يفيد ان وظيفة العضوية في القومسيون المذكور ليست اميرية والا لو كان قصد الشارع عدم الجمع بين وظيفتين اميريتين لقال « اية وظيفة اميرية اخرى »

« وحيث انه من القواعد الادارية الثابتة انه اذا تخلف احد موظفي الحكومة عن وظيفته بغير عذر يعتبر مستقيلا ويصير فصله بمعرفة السلطة التابع لها او الوزارة الموظف بها - اما عضو القومسيون الذي يتخلف فلا يعتبر مستقيلا الا اذا اقر القومسيون ذلك بأغلبية اراء الاعضاء الحاضرين ولو كان المجلس المحلي فرعاً من فروع الحكومة لطبقت بالنسبة لاعضائه وتخلفهم احكام لائحة المستخدمين وتولت فصل ذلك العضو وزارة الداخلية لا القومسيون نفسه « المادة التاسعة »

وحيث ان تعيين العمال وترقيتهم وفصلهم تأديبياً كل ذلك خاص بالقومسيون واليه المرجع فيه كما وان رواتب اولئك العمال تصرف لهم من ميزانيته وان وضع تلك الميزانية ومراجعة الحسابات ونشر البيان السنوي عنهما من اختصاص القومسيون المذكور وقد ورد في المادة الثالثة عشر من القانون المشار اليه ان من اختصاصه بوجه عام كل الاعمال الاخرى التي لها صفة بلدية مما تكلف وزارة الداخلية القومسيون بها والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسؤوليته بدون ان يكون في ذلك اي ارتباط للحكومة او ضمانة عليها وهذا النص يشمل ثلاثة امور على جانب عظيم من

والبلدية وتنفيذ كل مشروع يؤدي الى تحسين حالة البندر محال ان يكون فرعاً من الحكومة والا لوجب ان يكون أعضاؤه من الاهالي موظفين تابعين للحكومة لها حق عزلهم أو تأديبهم ومعاملتهم في الترقى والمكافأة والمعاش حسب اللوائح العمومية الخاصة بذلك وهو مالا اثر له على الاطلاق

« وحيث انه لا يقدح في ذلك كون المجالس المختلطة المذكورة لا تتألف الا بأمر طال لأنها توازي مصلحة عامة بل هي اشبه شئ بمحكومة داخلية مستقلة عن الحكومة الرسمية فلم يكن من الممكن ان تتألف هذه الهيئة بغير ارادة الحكومة الرسمية حين ان شركة المساهمة مثلاً لا يمكن تأليفها في القطر المصري الا بأمر طال هذا فضلا عن القاعدة المقررة التي اجمع عليها جميع العلماء ان الشخصية المعنوية لا تلحق هيئة او مجموع مصالح مشتركة الا بأذن الحكومة ولا ريب ان المجلس المحلي المختلط هو عبارة عن اجتماع مصالح اهالي المدينة في تولي ادارة شؤونها الصحية والبلدية بمعرفة بواسطه نوابها الذين ينتخبونهم بالاقتراع فلا بد لظهورها ووجودها واتصافها بالشخصية المعنوية من قانون يصدر من ولي الامر بذلك والالكان تأليفها باطلا (بودري الكبير جزء اول نبذة ٢٩٧ مكررة - بلائيول جزء اول نبذة ٦٩٨ و ٧٠١ - هوك جزء اول نبذة ٢١٠ وغيرهم) « وحيث انه جاء في المادة السابعة من قانون نمرة ٦ الصادر بإنشاء مجلس بلدى المنيا انه لا يجوز لاحد اعضاء القومسيون ان تكون

تحقق انطباق هذا النص قبلها ولا يفهم بعد ذلك معنى في التناقض الذي يقدم بين النص العام الذي يقرر مسئولية الحكومة بالنسبة لجميع فروعها حسب المادة ١٥ المذكورة وذلك النص الوارد في قانون انشاء المجلس البلدى من رفع تلك المسئولية عنها واذا فلا يمكن تصور المسألة الاعلى احد وجهين اما ان تكون الحكومة والمجالس البلدية هيئة واحدة وفي هذه الحالة يتحقق مسئولية الاولى عن الثانية واما ان تكونا هيئتين مختلفتين لا اتصال بينهما وفي هذه الحالة يكون لتقرير عدم المسئولية معنى وقائدة اما الامر الثالث وهو اشتراط عدم ارتباط الحكومة بأعمال المجالس البلدية وعدم ضمانتها لها فيها فهو ابلغ مما تقدم في الدلالة على انفصال الهيئتين عن بعضهما فان الضمان في القانون لا يمكن تصوره الا بافتراض مدين اصلي وضامن ولا يتصور ان يكون الشخص الواحد سواء كان شخصاً حقيقياً او معنوياً مديناً وضامناً لنفسه في آن واحد ولو كان المجلس المحلى فرعاً من فروع الحكومة كمصلحة الري او مصلحة التنظيم او مصلحة الصحة او مصلحة البوست والتلغراف واشترطت الحكومة عند انشاء هذه المصالح عدم ضمانها لكان شرطها هذا غير قانوني ولما اُثِّم الافراد في تعاملهم مع تلك المصالح ولما التفتت المحاكم الى مراعاته ولا تطبيقه فيما لو لحق أفراد الامة ضرر بشأن تعاملهم مع تلك المصالح وقد سلف للمحاكم أن فصلت في ذلك ضمناً عند ما طرح عليها النزاع القائم بخصوص ما وضعته

الاهمية الاولى ان ما يباشره المجلس البلدى من الاعمال يكون لدمته والثاني ان يقوم بها تحت مسئوليته والثالث ان اعماله لا تربط الحكومة ولا توجب ضمانها والتفريق في تلك الامور الثلاثة بين الحكومة وبين المجلس ظاهر ظهور يكاد يلمس باليد في الامر الاول تقرير لاستقلال المجلس المحلى المختلط دون الحكومة بكل ما يحدثه من الاعمال وكل ما ينفذه من المشاريع وكل ما يقتنيه من الاعيان ولا ريب في التعبير عن مصير ذلك كله بالقول انه لدمه المجلس المحلى تفريقاً بينه وبين الحكومة والا لو اتحدت الحكومة والمجلس لا تحدد الذمة باتحاد الشخصية المعنوية ولكان ما يحدثه المجلس او يقتنيه من الاعيان والمباني او ما شاكل ذلك للحكومة لانه هو والحكومة شيء واحد وشخص واحد . والامر الثاني اعلان صريح لانفصال المجلس عن هيئة الحكومة وعدم تتبعه لها في تصرفاته وذلك وفقاً لعمامه ان يتوهم من انه اذا كانت المجالس المحلية المختلطة من عمل الحكومة وتحت مراقبتها وسيطرتها وان لوزير الداخلية حلها والتصديق على قراراتها كانت الحكومة مسئولة عن تصرفاتها التي قد توجد ضرراً للغير او تقع مخالفة للقوانين واللوائح عملاً بنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فالحكومة مسئولة بموجب هذا النص عن تعويض المضار التي تصيب الافراد من جراء مخالفة احد فروعها للقانون واللوائح المعمول بها ولا شك انه اذا كانت المجالس البلدية فرعاً من فروعها فقد

يفترضان وجوباً شخصيتين وذمتين مختلفتين « وحيث أن الحكومة قد بينت علاقتها مع هيئة المجلس وطريق الاتصال بينهما بأحكام المادة السابعة عشرة اذ قالت ان رئيس المجلس البلدى هو النائب عن القومسيون في جميع الاحوال المتعلقة به سواء كان في علاقته مع الحكومة ومصلحتها او مع الافراد ولو كانت المجالس البلدية مصالح تابعة للحكومة لما ورد ذلك النص بأنه يستلزم صراحة التفريق بين الهيئتين تفريقاً جوهرياً اذ لو كان المجلس البلدى مصلحة تابعة لوزارة الداخلية لكان وزير الداخلية هو المهيمن على تلك المصلحة بحكم النظام الادارى ولما احتيج الى تقرير طريق الاتصال بين تلك المصلحة وبين الوزراء بواسطة رئيس القومسيون .

« حيث ان انفصال خزانة المجالس البلدية عن خزانة الحكومة وميزانياتها عن ميزانية الحكومة وكون ما تقدمه الحكومة للمجالس المذكورة من الاعانات تسترده منها على التدرج كل ذلك ناطق بأن الحكومة مستقلة عن المجالس البلدية استقلال تام عنها » مادة ٩ من اللائحة الداخلية بمجلس بلدى المنيا «

« وحيث انه اذ تقرر ذلك كله كان الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة في غير محله ويتعين رفضه »

(قضية صالح بك فريد بصفته ناظر أعلى وقف الست عاتشة صديقة هاتم ضد حفرة رئيس مجلس بلدى المنيا نمرة ٦٥ سنة ١٩٢٢ كلسى . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد فؤاد حسنى بك وحسين زكى بك وعلى محمد حسين بك)

مصلحة التلغراف على ورق الاشارات التى يستعملها الافراد من انها غير مسئولة عن عدم وصول الاشارات أو وصولها متأخرة فقررت انه اشتراط تحكمى لا يربط الافراد ولا يلزمهم لانهم يضطرون الى استعمال تالغراف الحكومة و بريد الحكومة وسككها الحديدية في مصالحهم لعدم وجود غيرها في القطر المصرى فما بالاك بالشرط الذى ترمى به الحكومة نفسها الى رفع مسئوليتها عن تصرف فروع مصالحها في معاملاتها بين الناس حين انها قررت قيام تلك المسئولية في القواعد العامة التى وضعتها في لائحة ترتيب الحاكم الاهلية « مادة ١٥ » ولما لم تكن الحكومة في منها هذه القواعد الاساسية ثابتة ولا سيئة النية فلا يمكن تصور وقوع التناقض على هذا الوجه وتكون النتيجة المنطبقة القانونية من ذلك كله ان الحكومة هيئة مستقلة عن هيئة المجالس البلدية ومن أجل ذلك قررت عدم ضمانتها لها لجواز ذلك ولان اشتراط مثل هذا الشرط لا يتنافى مع طبيعة الشخصيتين المعنويتين المذكورتين ما دامتا منفصلتين غير مرتبطتين

« وحيث انه جاء ايضاً في المادة الرابعة عشرة ما يفيد ان الحكومة غير ضامنة للمجلس البلدى في قروضه التى يقترضها الا اذا كان هناك اشتراط خاص وهو دليل جديد على ان الحكومة شئ آخر غير هيئة المجلس البلدى لان شخصية المدين غير شخصية الضامن والتزام الاول غير التزام الثانى وكلاهما

يحضر احد معهما وتأجلت القضية اسبوعاً ليقدم وكيل المتهمين مذكرة بدفاعه (وهذا بناء على عريضة تاريخها ٢٣ مارس سنة ٩٢٥ تقدمت من حضرة السيد افندى الفطريفى المحامى) ثم تأجلت بعد ذلك اسبوعاً آخر وصدر الحكم أخيراً فى ١٤ ابريل سنة ٩٢٥ بالقوية بدون أن تحصل اى مرافعة بعد ١٧ مارس سنة ٩٢٥ « وحيث انه بناء على المادة ١٦١ من قانون تحقيق الجنايات يجب على المتهم بفعل جنحة تستوجب الحبس أن يحضر بنفسه » وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف صدر غيائياً بالنسبة للمتهم لعدم حضوره أمام المحكمة ويجوز له استئنافه فى المواعيد المقررة لذلك ولا عبرة بحضوره فى احدى الجلسات بهذا تأجيل القضية للحكم لانه ثابت ان الجلسة التى حضر فيها كانت محددة للنطق بالحكم ولم يحصل فيها اى مرافعة بالمرّة ولم توجه اليه التهمة ولم يد هو اى قول ولا يمكن ان يعتبر الحكم حضورياً فى حق المتهم الا اذا صدر عقب المرافعة أو فى نهاية الجلسة التى حضر فيها المتهم ولا يغير من هذه القاعدة تقديم مذكرة من نفس المتهم أو محام عنه لم يحضر بجلسته المرافعة ولم تسمع اقواله فى أى جلسة بعد ذلك أى بعد حجز القضية للحكم وهذا كله طبقاً للمادة ١٦١ ت ج سالفه الذكر التى تحتم حضور المتهم بنفسه فى مثل التهمة المنسوبة اليه (راجع فى ذلك جزء ٦ فستان هلى صحيفة ٦٩٧ وما بعدها

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٧ يوليه سنة ١٩٢٥

حكم جنائى . غياب المتهم فى جلسة سماع الشهود والمرافعة . حكم غيائى .

القاعدة القانونية

أن حضور متهم فى اليوم المحدد للنطق بالحكم لا يجعل الحكم حضورياً ما دام انه لم يحضر بالجلسة التى سمعت فيها الشهود وحصلت فيها المرافعة إلا اذا فتحت المحكمة باب المرافعة ووجهت اليه التهمة التى تريد معاقبته عليها ليبدى ما يراه من الدفع عن نفسه أمام المحكمة اما اذا اجلت القضية بعد ذلك للحكم ولتقديم مذكرات بدون اى مرافعة أو توجيه التهمة للمتهم فيصير الحكم غيائياً ولا يغير فى هذه القاعدة فى الحالة المذكورة تقديم مذكرة من نفس المتهم أو محام عنه ، المحكمة : —

« حيث انه بالنسبة للمتهم الثانى فانه ثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة ان للمتهم الأول هو الذى احضر وحده بجلسته المرافعة فى ١٧ مارس سنة ٩٢٥ ومعه وكيل عنه ولم يحضر المتهم الثانى وحصلت المرافعة فى هذه الجلسة وتأجلت القضية اسبوعاً للحكم ليقدم وكيل المتهم الحاضر مذكرة بدفاعه وفى يوم ٢٤ مارس سنة ٩٢٥ المحدد للنطق بالحكم نودى على المتهمين فحضرا ولم

المحكمة :-

« حيث ان المستأنف دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف الفرعى المرفوع من الست رقيه بنت عبد الرحمن شكلاً لأنه استئناف اصلى وقد رفع بعد الميعاد

« وحيث ان الفصل فى هذا الدفع يتوقف على معرفة ما اذا كان الست رقيه الحق فى ان ترفع استئنافاً فرعياً ام انه يتعين عليها ان ترفع استئنافاً أصلياً

« وحيث ان مراكز الخصوم فى الدعوى هى أن المستأنف عليه الأول رفع الدعوى على المستأنف يطالبه بمبلغ ٧٠ جنيه تعويضاً لأنه لم يتمكن من زراعة العشرة افدنة المؤجرة اليه وقد كان المستأنف مستأجراً لهما من الست رقيه فأدخل المستأنف الست رقيه واخرى ضامنتين له وطلب الحكم عليهما بما يحكم به عليه للمدعى الأصلي وفعلاً صدر الحكم للمستأنف بالزام المستأنف بأن يدفع للمستأنف عليه الأول اى المدعى الأصلي مبلغ ثلاثين جنيهاً تعويضاً وبالزام السيدتين رقيه وامونه بان تدفعا للمستأنف ما حكم به عليه

وبتاريخ ١٧ يولييه سنة ٩٢٢ استأنف عازر ميخائيل الحكم الصادر عليه لمصلحة المستأنف عليه الاول وادخل باقى الخصوم بما فيهم الست رقيه فى صحيفة الدعوى ولكن طلباته كانت موجهة ضد المستأنف عليه الاول دون سواه

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الاستئناف مقبول شكلاً لان الحكم المستأنف صدر غيابياً ولم يعلن للآن وللمتهم ان يرفع عنه قبل مضي ميعاد المعارضة حكم تقضى صادر فى ٣١ ديسمبر سنة ٨٩٨ بمجلة القضاء ٦ ص ٨٦

عن الموضوع

« وحيث ان الحكم المستأنف فى محله لأسبابه بالنسبة للمتهم الثانى التى تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده »

(. قضية النيابة العمومية ضد حنفى محمد فرج وآخر
نمرة ٢٥١١ سنة ٩٢٥ . دائرة حضرة صاحب العزة
مصطفى بك رشدى وعضوية حضرتى عبد الرحمن محمود
افندى وحافظ طاهر افندى)

٣٠

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥
استئناف فرعى . شروطه .

الادارة القانونية

الاستئناف الفرعى هو الذى يرفعه المستأنف عليه فى الاستئناف الاصلى ضد المستأنف الاصلى فيجب ان يكون رافعه مستأنفاً عليه بصفة اصلية ومطلوب ضده فى الاستئناف طلبات للمستأنف اما اذا دعى فى الاستئناف دون ان تكون موجهة ضده طلبات فليس له ان يستأنف فرعياً بل يجب عليه ان يستأنف استئنافاً أصلياً فى مواعيده وبشروطه واجراءاته .

إذ جاء في عريضة ما نصه « ان يسمع المستأنف عليهم الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع الغاء الحكم الجزئي ورفض دعوى المعلن اليه الأول وألزامه بالمصاريف »

وبتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ أعلنت الست رقيه عازر ميخائيل المستأنف المذكور بصحيفة استئناف ممتها استئنافاً فرعياً تطلبه فيه الغاء الحكم الصادر ضدها للمستأنف

« وحيث ان الاستئناف الفرعى هو الذى يرفعه المستأنف عليه فى الاستئناف الأصيل ضد المستأنف الأصيل فيجب ان يكون رافعه مستأنفاً عليه بصفة أصلية ومطلوب ضده فى الاستئناف طلبات للمستأنف أما اذا دعى فى الاستئناف دون ان تكون موجهة له طلبات فليس له ان يستأنف فرعياً بل يجب عليه ان يستأنف استئنافاً أصلياً فى مواعيده وبشروطه واجراءاته

« وحيث ان الست رقيه باعتبارها ضامنة للمستأنف وقد حكم له بطلباته عليها فلم تكن له طلبات ضدها فى الاستئناف المرفوع منه ليس لها ان تستأنف ضده فرعياً بل كل ما لها إما ان تنضم اليه فى طلباته فى الاستئناف وهى رفض دعوى المدعى الأصيل أما تضررها من حكم الضمان فى ذاته فالواجب عليها ان تستأنفه استئنافاً أصلياً

« وحيث ان هذا المبدأ جرت عليه آراء الشراح وقضت به محكمة الاستئناف المختلطة (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩١١ ومنوه عنه فى كتاب المرافعات للاستاذ ابوهيف بالحاشية رقم ٣ على الفقرة رقم ١٢٠٦ وقد جاء فى

Dalloz Répertoire de législation

فى باب الاستئناف الفرعى الجزء الرابع صحيفة ٣٥٥ فقرة (١٣٦) ان الاستئناف الفرعى لا يكون مقبولا من شخص محكوم عليه ضد شخص آخر محكوم عليه أيضاً فاذا رفعت دعوى على شخصين مصلحتهما مختلفة وحكم ضدهما فاستأنف أحدهما فليس للآخر ان يستأنف ضده استئنافاً فرعياً وجاء بالفقرة (١٣٩) انه حكم دائماً بأنه ليس للمحكوم ضده ان يستأنف استئنافاً فرعياً ضد المستأنف الذى كان مدعياً عليه معه أمام محكمة اول درجة بل كل ماله ان ينضم اليه فى طلباته وراجع بهذا المعنى أيضاً الفقرة ١٢٣ من الكتاب المذكور فى باب الاستئناف الفرعى وكتاب Garsonnet مرافعات الجزء السادس فقرة ٢١٣٨ صحيفة ١٠٧ و ١٠٨)

« وحيث انه متى تقرر ان ليس للست رقيه ان تستأنف استئنافاً فرعياً ضد المستأنف فيكون الاستئناف المرفوع منها استئنافاً أصلياً

« وحيث ان الاستئناف المذكور وان رفع في الميعاد إلا انه لم يقيد بالجدول العمومي فيتعين اعتباره كأنه لم يكن طبقاً لنص المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات »

(استئناف طازر ميخائيل وحضر عنه حضرة الاستاذ شاكر افندى جريس المحامى ضد خليفه محمد على السيد وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ كامل افندى عبد الملك المحامى وعن الثانية حضرة الاستاذ محمد كامل حسن افندى المحامى نمرة ١٤٠ سنة ٩٢٣ مدنى مستأنف والاستئنافين الفرعيين المرفوعين من الست رقيه ضد طازر افندى ميخائيل . ومن الست أموته ضد طازر افندى ميخائيل دائرة حضرة صاحب العزقة حامد بك تشكرى وعضوية حضرتي محمد عزت افندى وحسين رياض افندى)

٣١

محكمة بنها الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤

احراز - حشيش - جواهر سامة .

القاعدة القانونية

ان الحشيش يعتبر من الجواهر السامة التي تنطبق عليه أحكام القانون رقم ١٤ سنة ١٩٠٤ والمرسوم الملكى الرقم ٨ مايو سنة ١٩٢٢ فمجرد احرازه والاتجار به بدون رخصة يقع تحت حكم المادة الاولى من دكرينو الحشيش وحكم المواد ١١ و ١٢ و ٢٨ من لائحة الجواهر السامة .

المحكمة

« حيث تبين من التحليل ان المتزول

مخلوط بالحشيش

« وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان الحشيش يعتبر من الجواهر السامة الواردة في الجدول المرفق بالقانون نمرة ١٤ سنة ١٩٠٤ ام لا

« وحيث انه ورد في نهاية الجدول المذكور ان جميع الجواهر الواردة في كتب التذاكر الطبية (الفارما كويا) بكية أقل من جرام أو تعادل جراماً واحداً على الاكثر تعتبر من الجواهر السامة

« وحيث ان الحكومة المصرية لم تتم اللائحة باصدار كتاب رسمى للتذاكر الطبية وانما المستعمل عند الاطباء والصيدالة من تلك الكتب هو كتاب التذاكر الطبية الانكليزى والفرنسى والالماني

« وحيث ان كتب التذاكر الطبية المعمول بها في القطر المصرى قد اختلفت فيما بينها فيما يختص بالكية التى يمكن وضعها من الحشيش أو القنب الهندى فينما يقدر كتاب التذاكر الطبية الانكليزى تلك الكية بأقل من جرام يقدرها كتاب التذاكر الطبية الالماني بأكثر من هذا المقدار ويترتب على ذلك انه لو أخذ بكتاب التذاكر الطبية الالماني لما اعتبر من تلك الجواهر

« وحيث انه بالرجوع الى المرسوم الملكى الصادر بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٣٤٠ الموافق

رقم ١٤ سنة ١٩٠٤ (يراجع حكمها الصادر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤ فى قضية النيابة العمومية رقم ٤٦٢٣ سنة ١٩٣٣) «
(قضية النيابة العمومية ضد محمد حسن الهراس نمرة ٢٠ جنح بها. أصدر الحكم حضرة صاحب العزة كادل بك وصفي ابو الذهب القاضي وبحضور حضرة احمد صبحي عزت افندى وكيل النيابة)

٣٣

محكمة طوخ الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١١ فبراير سنة ١٩٢٥
قانون المشبوهين . بلاغ جديد . مجرد اتهم .
القاعدة القانونية

يشترط فى « البلاغ الجديد » المنصوص
عليه فى المادة التاسعة من قانون المشبوهين لجواز
تطبيق المراقبة ان يكون البلاغ جدياً مؤيداً
بأدلة وقرائن أخرى لا مجرد اتهم . لأنه اذا
سلم بذلك لأصبح كل شخص مشتبّه فيه عرضة
لاتهامه بواسطة غيره ممن لهم مصلحة فى اتهامه
ووضعه تحت المراقبة وفى ذلك تقييد عظيم
للحرية الشخصية
المحكمة :

حيث أنه وان كانت المادة التاسعة من قانون
للمشبوهين تنص على أنه يجوز تطبيق المراقبة
الخاصة فى حالة ما اذا كان تقدم بلاغ جديد
ضد المشتبه فيه عن ارتكاب جريمة من الجرائم
المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من
المادة الثانية « التى من ضمنها السرقات » غير ان

٨ مايو سنة ١٩٢٢ يتبين ان المشرع المصرى نص فى
ديباجة ذلك المرسوم وفى المادة الاولى منه على
انه : نظراً لما تقتضى به المحافظة على الامن العام
والآداب العمومية مبعاً من وضع قيود شديدة
لجلب وتصدير الجواهر السامة : يحظر على أى
شخص ان يجلب الى البلاد المصرية او ان
يصدر منها بدون رخصة من وزارة الداخلية
اى جوهر سام من الجواهر المبيئة بعسـد . وقد
ورد القنب الهندى اى الحشيش ومستحضراته
بأى شكل كان تحت الفقرة الخامسة من المادة
الاولى من ذلك المرسوم باعتباره من الجواهر
السامة المشار اليها فى صدرها

« وحيث انه لا يمكن القول بأن المرسوم
الملكى الصادر فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢ لا شأن له
بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٤ لان المرسوم
المذكور يشير صراحة فى ديباجته الى المادة
الحادية عشرة من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٠٤
التي تشير فى دورها الى جدول الجواهر السامة
المرفق بالقانون المذكور او ورد فى تلك الديباجة
ما نصه : بعد الاطلاع على المادة الحادية عشرة
من القانون نمرة ١٤ سنة ١٩٠٤ عن تعاطى
صناعة الصيدلة والاتجار بالجواهر السامة

« وحيث ان محكمة الاستئناف العليا قد
اخذت بهذا الرأى واعتبرت ان الحشيش يعتبر
من الجواهر السامة التى تنطبق على القانون

٢ - ليس في الامكان حصر الوقائع التي تعتبر تنازلاً ضمناً عن التمسك بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية فالمحكمة ان تحكم ما اذا كانت وقائع معينة يمكن ان تعتبر تنازلاً أولاً
٣ - الاعتراف بملكية شخص لعين من الأعيان يعتبر تنازلاً ضمناً عن التمسك بوضع اليد قبله . فمن قرر أنه اشترى عيناً من المالك ولم يصح الشراء اعتبر متنازلاً ضمناً عن التمسك بوضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية .

المحكمة :

« من حيث أن المدعى يستند في دعواه على كشف رمعي بتكليف مورثته صبيحة أم ابو العينين لواحد وعشرين قيراطاً

« ومن حيث أن المدعى عليه الاول يزعم أن العين للتنازع عليها في خيازته وأنه واضع يده عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية وطلب الاحالة على التحقيق لاثبات ما يدعيه
« ومن حيث أن وكيل المدعى قدم صورة عقد بيع منسوب صدوره الى صبيحة أم ابو العينين والدة المدعى بمبيع ٢١ قيراطاً شائعة في فدانين و٧ قراريط ومسجل في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣

« ومن حيث أن وكيل المدعى عليه الاول قرر انه لا يعلم شيئاً عن هذا العقد وأن المدعى هو الذي زوره

« ومن حيث انه يتبين من صور التحقيقات في الشكوى نمرة ٨٠٣ سنة ١٩٢٤ اجا ان المدعى

المحكمة ترى انه يشترط لحصول البلاغ ان يكون بلاغاً جدياً مؤيداً بأدلة أو قرائن اخرى لا مجرد اتهام لانه اذا سلم بذلك لأصبح كل شخص مشتبهاً فيه عرضة لاتهامه بواسطة غيره ممن لهم مصلحة في اتهامه ووضعه تحت المراقبة وفي ذلك تقييد عظيم للحرية الشخصية

« وحيث انه بالاطلاع على قضية الجنحة نمرة ٢٥٨ سنة ١٩٢٥ تبين منها ان المجنى عليه اتهم المتهم لجرد أنه من المشبوهين ولم يتأيد اتهامه بأي دليل مطلقاً ولذا يتعين براءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ جنائيات »

(قضية النيابة العمومية ضد محمد البكري حسن نمرة ٢٧٩ سنة ١٩٢٥ جنح طوخ . أصدر الحكم حضرة احمد افندي ابو الفضل القاضي وبحضور حضرة عبد الرحمن امين الراقي افندي وكيل النيابة)

٣٣

محكمة اجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٨ ابريل سنة ١٩٢٥

تقدم . نظام دام . تنازل عن التمسك به . موعده .

القاعدة القانونية

١ - الدفع باكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية هو دفع في الموضوع ويجوز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف لأول مرة غير أنه ليس من النظام العام فلمن له حق التمسك به ان يتنازل عنه في كل وقت بشرط ان لا يكون التنازل الا عند تمام الحق واكتسابه . والتنازل أما ان يكون ضراحة أو ضمناً

بوضع اليد فللمحكمة ان تحكم ما اذا كانت وقائع معينة يمكن ان تعتبر تنازلاً ضمناً ام لا « ومن حيث انه يتعين البحث فيما اذا كان ما قرره المدعى عليه الاول في الشكوى المقدم صور تحقيقاتها باوراق القضية من انه اشترى العين المتنازع عليها من والدته مورثة المدعى بمقتضى عقد قدمه للتسجيل يعتبر تنازلاً ضمناً عن التمسك بوضع اليد المدة الطويلة

« ومن حيث ان الاعتراف صراحة في هذه التحقيقات بملكية مورثة المدعى للعين وقوله المدعى عليه الاول بأنه اشترى هذه العين منها هو تنازل ضمناً عن التمسك بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية والواقعة التي تكون هذا التنازل حصلت في سنة ١٩٢٤ والمدعى عليه الاول يقول بوضع يده على العين موضوع النزاع ابتداء من سنة ١٩٠٣ اى ان هذا التنازل الضمنى حصل بعد اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة وبذلك يكون طلب المدعى عليه الاول احالة القضية الى التحقيق غير منتج لانه على فرض انه وضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية فان اعترافه بالملكية لمورثة المدعى وادعائه شراء العين منها يعتبر تنازلاً عن تمسكه بوضع اليد فضلاً عن ان وضع يده كان باعتباره نائباً عن والدته مورثة المدعى ومتى كان الامر كذلك فلا يوصل الى كسب الملكية مهما طال عهده « ومن حيث انه متى تبين ذلك فلا يكون هنالك دليل على ملكية المدعى عليه الاول لعين

قدم شكوى تتضمن أنه علم بأن المدعى عليه الاول يتمسك بعقد بيع ٢١ قراطاً مناسباً صدوره الى مورثته صبيحة وقد سئل المدعى عليه الاول عن ذلك فقرر صراحة في التحقيق ان والدته مورثة المدعى باعت له الاحدى والعشرين قيراطاً بمقتضى عقد قدمه للتسجيل في نوفمبر سنة ١٩٢٣ وأن هذا العقد لم يكن معه وقت التحقيق وقد وقع على اقواله هذه بامضائه

« ومن حيث انه بعد ان قرر المدعى عليه الاول ان العقد الصادر له من مورثته وتمسك به في التحقيقات فلا يقبل منه بعد ذلك دعواه عدم معرفة هذا العقد

« ومن حيث انه يتعين البحث فيما اذا كان اعتراف المدعى عليه الاول بالملكية لمورثة المدعى مانعاً من تمسكه بوضع اليد المدة الطويلة للمكسبة للملكية

« ومن حيث ان الدفع باكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة وأن كان دفع يتعلق بالموضوع ويجوز ابدائه في اية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف لاول مرة فإنه من المقرر قانوناً أن التقادم ليس من النظام العام فلمن له حق التمسك به ان يتنازل عنه في كل وقت غير أن التنازل لا يكون الا عند تمام الحق واكتسابه وهو اما ان يكون صراحة او ضمناً

De Hults Prescription 20-24

« ومن حيث انه ليس في الامكان حصر الوقائع التي تعتبر تنازلاً ضمناً عن التمسك

النزاع سوى صورة عقد البيع وهي فضلاً عن أنها ليست بدليل على الملكية فإن نفس المدعى عليه قرر بانه لا يعلم عنها شيئاً ولا تمسك بها والمدعى يقول بأن اصل العقد المقدمة صورته مزور على مورثته اما عقد القسمة الذي قدمه المدعى عليه الاول ففضلاً عن انه غير مصدق على الامضاءات فيه ولا مسجل ولا ثابت التاريخ قبل اول يناير سنة ١٩٢٤ فهو ليس بناقل للملكية طبقاً للقانون نمرة ١٨ سنة ٩٢٣ فانه لا يصح التمسك به قبل المدعى لان مورثته لم توقع عليه

ومن حيث ان ملكية مورثة المدعى ثابتة من الكشف الرسمي ومن اعتراف المدعى عليه الاول لها بالملكية في الشكوى المقدم صورتها مع الاوراق وبذلك يتعين الحكم للمدعى (قضية عبد الجليل عبد الجليل طرباي وحضر عنه حضرة الاستاذ صبحي افندي برسوم الحاي ضد متولى عبد الجليل طرباي وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ محمود افندي فهمي الحاي . نمرة ٢٧٨ سنة ١٩٤ . أصدر الحكم حضرة صاحب العزة احمد بك خليل القاضي)

٣٤

محكمة بليس الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ اكتوبر ١٩٢٠
قرار بأن لا وجه . قوة الشيء المحكوم فيه .
ملطة النيابة .

القاعدة القانونية

إذا لم يجد قاضي الأحوال في الوقائع المطروحة أمامه أثراً ما لجريمة وأصدر بناء على ذلك قراراً بأن لا وجه لأقامة الدعوى طبقاً للمادة الثانية عشرة فقرة ثلثة من القانون رقم ٤ سنة ١٩٠٥

فالمفروض في هذه الحالة ان قاضي الاحالة تناول في بحثه الجريمة بأنواعها ولم ير هناك أثراً ما لجناية أو جنحة أو مخالفة

وعلى ذلك فليس للنيابة بعد صدور مثل هذا القرار ان ترفع الدعوى على المتهم أمام محكمة الجنجح عن الوقائع نفسها باعتبارها جنحة لأن قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً تحول دون ذلك المحكمة :-

« حيث ان المحامي عن المتهم دفع بعدم جواز نظر هذه القضية لسبق الفصل فيها من قاضي الاحالة حيث اصدر فيها قراراً بأن لا وجه لأقامة الدعوى وتناول قراره هذا قضية الجنحة المطروحة اليوم أمام المحكمة وطلبت النيابة العمومية الحكم برفض هذا الدفع لأن القرار المذكور قاصر على الجناية ولم يتعرض للجنحة

» وحيث ان المتهم قدم أمام قاضي الاحالة متهماً بجناية وهي انه في ليلة ٤ اغسطس سنة ١٩٢٠ (١٩ ذي القعدة سنة ١٣٣٨) بناحية

انشاص التابعة لبليس سرق هو وآخرون مجهولون تقوداً من منزل ضيف محمد على حسن حالة كونه حاملاً سكيناً وقد أصدر قراره بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ في القضية بأن لا وجه لأقامة الدعوى فقدها النيابة أخيراً لهذه المحكمة ضد المتهم باعتبارها جنحة بالوصف الآتي : « أنه في ليلة ٤ اغسطس سنة ١٩٢٠ بناحية انشاص دخل منزل ضيف محمد على حسن بقصد ارتكاب جريمة فيه »

« وحيث انه للوصول الى معرفة ما اذا كان بحث قاضي الاحالة كان قاصراً على الجناية أو تناول مع ذلك البحث في وجود جنحة من عدمه يتعين الرجوع الى نص القرار المذكور ومراجعة قانون تشكيل محاكم الجنايات

» وحيث انه تبين أولاً من الاطلاع على محضر قاضي الاحالة ان المحامي عن المتهم طلب أصلياً. التقرير بأن لا وجه لاقامة الدعوى على المتهم واحتياطياً اعتبار الواقعة جنحة واحالتها على النيابة

« وحيث انه مذكور ضمن اسباب القرار ما يأتي بالنص :

« وحيث ان المتهم معترف بضبطه بمفرده بمنزل المجنى عليه ويقول بأن المجنى عليه وزوجته دبراه هذه المكيدة لضغائن بينهم أوضحها في أقواله والظروف السالف ذكرها تقرر هذا الدفاع » وحيث انه مع ابداء هذا السبب في القرار لا يمكن القول بعد ذلك انه لم يتناول البحث في الجنحة ولم يتعرض لها خصوصاً اذا روعي ان المحامي عن المتهم طلب اعتبار الواقعة جنحة قبل ذلك

« وحيث ان المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الواردة في الباب الثالث تحت عنوان « أوامر قاضي الاحالة » قسمت الاحوال التي يمكن ان تطرأ على القضايا المقدمة للاحالة الى ثلاث وذكر فيها علي سبيل الحصر العقلي

والاستقراء التام بحيث لا يمكن ان توجد حالة أخرى خارجة عنها وهي :

(أولاً) إما ان يرى قاضي الاحالة ان الواقعة جناية فيأمر باحالتها الى محكمة الجنايات، (ثانياً) ان يرى وجود شبهة تدل على ان الواقعة جنحة أو مخالفة فيعيد القضية الى النيابة لاجراء اللازم فيها قانوناً، (ثالثاً) ان لا يرى القاضي المذكور أثراً ما لجريمة فيصدر أمراً بأن لا وجه لاقامة الدعوى

« وحيث انه يؤخذ من الفقرة الأخيرة التي نصت على الحالة الثانية ان قاضي الاحالة لا يصدر قراراً بأن لا وجه لاقامة الدعوى إلا بعد التحقق من عدم وجود أثر لجريمة ولا نزاع في ان الجريمة جنس يدخل تحته الانواع الثلاثة وهي الجناية والجنحة والمخالفة فلاحل للتخصيص بالجناية ولذا يكون القول بعدم تناول بحث قاضي الاحالة للجنحة قول يناقضه ما ورد باوراق القضية وبالقانون المذكور

« وحيث انه مع صدور هذا القرار من قاضي الاحالة وصيرورته نهائياً فلا يمكن للمحكمة ان تنظر في موضوع هذه التهمة الداخلة تحت مضمون القرار وذلك لسبق الفصل فيها ولذا يتعين قبول هذا الدفع »

(قضية النيابة العمومية ضد السيد السيد بمله نمرة ١١٦٨ جنح بليس سنة ١٩٢٠ . أصدر المحكم حضرة صاحب العزة مصطفى بك صبرى وبحضور حضرة عميد الصاوي اسماعيل بك وكيل النيابة)

من الشروط الاساسية لجريمة السرقة ان يكون الشيء المختاش مملوكا للغير

« وحيث انه من المتفق عليه أن الاشياء التي يتنازل صاحبها بمحض ارادته عن ملكيتها تعتبر ملكا لاول واصل يد عليها وهي ما يسمونها "Res derelicta" راجع شرح العلامة جارسون صحيفة ١١٥٧ نمرة ٤١٠

« وحيث ان لقاء الورقة في البحر هو مظهر من اكبر مظاهر التنازل عن الملكية فتصبح به الورقة "Res derelicta" ولا يكون اخذ المتهمين لها وعدم ردها سرقة لعدم توفر الشرط الاساسي للجريمة ويتعين براءة المتهمين عملا بالمادة ١٧٢ جنائيات ورفض الادعوى المدنية» (قضية النيابة العمومية نمرة ٥٨٦ سبالوط سنة ١٩٢٠ وآخر مدعى مدني ضد زين داود عمر وآخر أصدر الحكم حضرة صاحب العزة اجمد بك فخرى القاضي بحضور حضرة وايت بك ابراهيم وكيل النيابة)

٣٦

محكمة عابدين الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ يولييه سنة ١٩٩٥
حارس سلطته، المحافظة على اعيان التركة حق الخصومة
القاعدة القانونية

ليس لقاضي الأمور المستعجلة ان يخول للحارس سلطة المصني للتركة ولا حق التقاضي. انما كل ما يمكن ان يخوله للحارس هو المحافظة على الاعيان وادارتها كحق التأجير وقبض الايجار والديون

٣٥

محكمة سبالوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠
سرقة . اركان الجريمة . اشياء مهمة .
(المادة ٢٦٨ عقوبات)

القاعدة القانونية

لا يعتبر مرتكباً لجريمة السرقة من اخذ شيئاً نبذه مالكه لتخلص منه حيث ان مثل هذا الشيء يعتبر من الاموال المهمة التي تنازل صاحبها عن ملكيتها .

اشار الحكم الى شرح قانون العقوبات لجارسون صحيفة ١١٥٧ نمرة ٤١٠

المحكمة : -

« حيث انه ثبت من الاطلاع على الاوراق ان المدعى المدني وشخصاً آخر لسبب نزاع بينهما قد تراهنا على لقاء نقود في البحر اليوسفي وفعلا لقي كل منهما ورقة من ذات العشرة جنيهاً « وحيث انه منسوب للتهمين انها التقطت احدى الورقتين ولم يسلمها الى صاحبها « وحيث انه يتعين البحث لمعرفة ما اذا كان فعل المتهمين اذا صح يعتبر سرقة قانوناً. « وحيث ان المادة ٢٦٨ عقوبات قد جاء بها « كل من اختلس منقولاً مملوكاً لغيره فهو سارق »

« وحيث يتضح من النص المذكور ان

المحكمة : -

« حيث ان المدعى عليه طلب عدم قبول الدعوى بصفتها مستعجلة وفي الموضوع برفضها » وحيث انه يستنتج من دفاع الطرفين ان هناك مخلفات عن مورثهما مشته هنا وهناك وقد اتفقا على تصفية تلك التركة ولكنهما لم يسيرا في ذلك الاتفاق قنشا عن ذلك نزاع يبيح للمدعية ان تطلب من محكمة الأمور المستعجلة اتخاذ ما يلزم لحفظ موجودات التركة حتى تحصل القسمة . لذلك يكون الدفع المقدم من المدعى عليه غير مقبول

في الموضوع

« حيث ان المدعية طلبت في عريضة دعواها تعيين حارس تكون مأموريته استلام الاعيان والمطالبة بما لها من الحقوق على اختلاف انواعها ودفع ما عليها للدائنين حسب مراتبهم طبقا للشريعة الاسلامية الخ وان يكون للحارس الحق في تمثيل التركة تمثيلا صحيحا امام كافة الجهات الرسمية وعلى الاخص القضاء

« وحيث ان قاضي الامور المؤقتة لا يستطيع ان يخول للحارس سلطة المصنفى للتركة كما تريد المدعية ولاحق التقاضى لجواز ان يكون عند المدعى عليه من وجوه الاعتراض في مسائل خاصة بالديون وغيرها ما يصح الرجوع فيه الى المحكمة المختصة انما كل ما يمكن أن يخول للحارس هو المحافظة على الاعيان وادارتها لحق التأجير وقبض

الايجار والديون . على أن لا يكون له حق رفع الدعوى وقد حكمت محكمة ليون في ٢٠ يوليو سنة ١٨٣٩ أن ليس للحارس ان يقاضى المدين من اجل فوائد دين منصوص عليها في السند (راجع في ذلك دالوز تعليقات عن القانون المدني - المادة ١٩٦٣ من غرة ٧٥ - ٨٢)

« وحيث انه لذلك ترى هذه المحكمة ان تكون سلطة الحارس استلام الاعيان تحت يد ايا كان وحفظها واستغلالها حسب مقتضيه طبيعتها وكذا ان يوزع الصافي بعد المصاريف على المدعية والمدعى عليه بحسب نصيبهما الشرعى »

(قضية تقيسه هانم شكرى حرم حضرة صاحب العالي محمد باشا شكرى وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد بك كامل البندارى الحامى ضد الاستاذ حسين بك تيمور الحامى بالمحكمة المختلطة وحضر شخصيا غمرة ١٧٤٩ سنة ١٩٢٥ أصدر الحكم حضرة صاحب الغزة كامل بك وصفي ابو الذهب القاضي)

٣٧

محكمة كفر الدوار الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ اغسطس سنة ١٩٢٥
نزاع ملكية . اختصاص . دائن اجنبى . محاكم
اهلية . بطلان .

القاعدة القانونية

للدائن الوطنى الحق فى مباشرة اجراءات نزاع ملكية عقار مدينه الوطنى امام المحاكم الاهلية ولومع وجود رهن الأجنبى على هذا العقار بشرط مراعاة حق المرتهن الأجنبى بوفاء دينه من ثمن العقار إما مباشرة أو بطريق التوزيع

أمام المحاكم المختلطة . والدائن الاجنبي هو وحده الذي يملك حق ابطال الاجراءات الاهلية عملاً بنص المادة « ١٣ » من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ويكون ذلك أمام المحاكم المختلطة فقط أما المدين أو الراسى عليه المزداد الاهلى فليس له ان يتمسك بهذا البطلان أمام المحاكم الاهلية .

المحكمة

« من حيث ان المدعى عليهما دفعا بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لأن الارض المراد نزع ملكية المدعى عليهما منها عليها حق رهن لاجنبي فتكون المحاكم المختلطة هى المختصة طبقاً للمادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة »

« وحيث ان المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية تقضى بان هذه المحاكم الاخيرة مختصة بالنظر فى المنازعات التى تقع بين الوطنيين » وحيث ان الدعوى الحالية قائمة بين

وطنيين فهى من اختصاص المحاكم الاهلية

وحيث ان المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة التى استند عليها المدعى عليهما فى دفعهما تقضى بان مجرد رهن عقار لاجنبي يجعل المحاكم المختلطة مختصة بالنظر فى صحة الرهن وفيما يترتب عليه حتى فى بيعه جبراً وتوزيع ثمنه ايا كان واضع اليد والمالك

وحيث ان الغرض من ذلك هو حفظ حق الدائن الاجنبي

« وحيث ان وجود رهن الاجنبي على عقار لا يمنع مالك هذا العقار من بيعه على شرط ان يوفى الدائن حقه كما انه لا يمنع البيع الجبرى على شرط سداد الدين

« وحيث لذلك يكون للدائن الوطنى الحق فى مباشرة اجراءات نزع ملكية عقار مدينه امام المحاكم الاهلية مع وجود رهن الاجنبي على هذا العقار بشرط مراعاة حق المرتهن الاجنبي بوفاء دينه من ثمن العقار اما مباشرة او بطريق التوزيع امام المحاكم المختلطة

« وحيث ان المحاكم المختلطة مع تمسكها

بحق الاختصاص فى نزع ملكية العقار المرهون الاجنبي وتشدها فى تقدير بطلان اجراءات نزع الملكية اذا حصلت امام محكمة اهلية نرى مع ذلك ان هذا البطلان لا تقضى به الا اذا طلبه دائن اجنبي دفعا عن حقه فانه ليس للمدين او لمن يرسو عليه المزداد ان يتمسك بهذا البطلان امام المحاكم الاهلية وهذه المحكمة المختصة بالفصل فى المنازعات التى تقع بينه وبين موطنيه

« وحيث من ذلك تكون هذه المحكمة

مختصة باجراءات نزع الملكية ويكون الدفع الفرعى فى غير محله »

(قضية الدكتور محمد جمال الدين وحضر عنه حضرة الاستاذ ابراهيم افندى فهمى الحامى ضد مرهم لقندى نصر الله وآخر عمرة ٢٣٨ سنة ١٩٢٥ . أصدر الحكم حضرة صاحب العزة كامل بك شكرى القاضى)

٣٨

محكمة بنى سويف الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥

انتهاك حرمة القبور . انتهاك جثث الموتى قبل الدفن . النية . عدم أهميتها .

القاعدة القانونية

١ - ان انتهاك حرمة جثث الموتى فى الفترة

الواقعة بين الوفاة والدفن يدخل فى مدلول

الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ عقوبات التي تعاقب كل من ينتهك حرمة القبور والجبانات أو يدنسها ٢- في مثل هذه الجريمة وهي جريمة انتهاك حرمة القبور أو الجبانات أو تدنيسها لا يعول على نية الجاني فيكفي ان يصدر منه الفعل باختياره حتى تحق المؤاخذه المحكمة :

« من حيث انه تبين لهذه المحكمة من الاطلاع على الاوراق واقوال الشهود الذين سمعوا أن قريبا للمدعى بالحق المدني والمتهم توفي فحصل المدعى بالحق المدني على تصريح خاص بدفنه مقدم في الاوراق وباشر تكفين الميت ووضعه في النعش ونقله في جمع حافل الى المقبرة وأنه حين وصل الحاملون للنعش أمام مقبرة المدعى بالحق المدني تعرض المتهم بنفسه ورجاله لمن كانوا يحملون النعش فوضع النعش على الارض وصمم المتهم على نقل الجثة الى مقبرته هو دون المدعى بالحق المدني وحصلت مشادة ومجادبة للنعش وكان المدعى يحافظ على النعش فدفعه المتهم بقدمه دفعة قوية أسقطته على النعش وتمكن بعد ذلك من نقله

« وحيث ان المادة ١٣٨/٣ عقوبات نصت على عقوبة من ينتهك حرمة القبور والجبانات أو يدنسها وهذه المادة تقابلها في القانون الفرنسي المادة ٣٦٠ عقوبات وهما متفقان في النص اتفاقا تاما فالمادة المصرية مأخوذة عن الفرنسية مع اضافة لفظة «دنسها» « وحيث ان المحكمة التي حدثت بالشارع

في وضع هذه المادة اسامها المحافظة على حرمة الموتى وحمايتهم مما يمسهم من تعد أو تدنيس ولهذا الاعتبار قررت جميع الاديان والانظمة احتراماً خاصاً للقبور بلغ في بعضها حد التقديس « وحيث ان القبور في ذاتها ليس ما يدعو لتبجيلها وتقديسها لولا ما تضمه في جوفها من رفات الراقيدين فيها وما يصحب هذه الذكرى من عاطفة القربى والود ولجاجة الاحياء نحو مشيد الكون ان يبلى رفات من وجدوا فيها برحمته الصمدانية

« وحيث ان الغاية التي رعى اليها الشارع انما هي منع التعدي بأي صفة على الجثة منذ تفرق عنها الروح مقبلة الى خالقها حتى لا تبقى جثة الانسان بعد ان فقدت كل سبيل للمقاومة والدفاع عرضة للتمثيل بها والتعريض بذكرى صاحبها

« وحيث انه لا شك ان البداهة وروح القانون يقتضيان ذلك اذ غير معقول ان يحافظ الشارع على الانسان في حياته من كل اهانة او تعد ثم يحافظ عليه منذ لحده في القبر ويترك ايدي الجناة يعبثون به في الفترة التي تلي الوفاة حتى اللحد او الدفن اذ لا مبرر لهذا الاغفال وهذه التفرقة ما دام ان المقصود وهو المحافظة على الانسان من التعدي الاثيم في الحياة ثم في الممات

« وحيث المحاكم في فرنسا متفقة على تفسير هذه المادة بجعل اثرها يشمل الجثة في الفترة بعد الوفاة حتى الدفن الا انها اختلفت فيما اذا كانت تشمل الجثة لذلك قبل اعدادها في ثوب

الكفن ام لا اى انها مجمعة ان التعدى على الجثة بعد اعدادها فى الكفن وفى النعش هو تدنيس لها منطبق على المادة ٣٦٠ وحالة هذه الدعوى لا تخرج عن ذلك فانه بعد ان استخرج المدعى بالحق المدنى تصريح الدفن بنفسه وحمل اعوانه الجثة لدفنها فى مقبرته حصلت المشادة والمجازبة على النعش واسقط المتهم برفسة من قدمه للمدعى بالحق المدنى على النعش ولا نزاع فى ان كل هذا يعتبر انتهاكا للجثة مما يدخل تحت تفسير المادة التى طلب تطبيقها وقد حكمت محاكم فرنسا بما يؤيد ذلك واعتبرت التعدى على الجثة اثناء الدفن ورميها بجرتين اثناء الجنازة مما يدخل فى نص المادة (راجع جرسون شرح قانون العقوبات الفرنسى المادة ٣٦٠ فقرة ٢١ و ٤١)

«وحيث انه لا مجال لاعتبار النية فى العمل الذى يصدر من المتهم فى مثل هذه الجريمة فيكفى ان يصدر منه الفعل باختياره حتى يؤاخذ عليه ولذا قضت المحاكم الفرنسية انه اذا نقل شخص جثة ابيه لدفنها فى مقبرة جديدة فانه يرتكب عملا داخل تحت نص المادة ٣٦٠ فرنسية ولا نزاع ان الابن ما كان فى هذه الحالة متعمداً الا البر بذكرى والده (راجع جرسون المادة ٣٦٠ فقرة ٤٦)

«وحيث ان ما اتاه المتهم هو عمل جنائى واحد وعقابه بالمواد ٣٨١ و ٢٠٦ و ٣٢ عقوبات مع اجابة المدعى بالحق المدنى الى طلبه» (قضية النيابة وميخائيل افندى عوض مدع بحق مدنى ضد الياس افندى خليل نمرة ٧٨ سنة ٩٢٤ . أصدر الحكم حضرة صاحب العزة مقصود بك قومه القاضى)

٣٩

محكمة السنبلالوين الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٥
عدم اختصاص المحاكم الشرعية بنظر دعاوى الملكية .
قوة الشيء المحكوم فيه .

القاعدة القانونية

المحكمة الشرعية غير مختصة بالحكم فى مسائل الملكية وعدم اختصاصها بنظر دعاوى الملكية هو عدم اختصاص عام فالحكم الصادر منها بملكية شخص عيناً من الاعيان والزام الخصم بتسليمها له أو دفع قيمتها المقدرة فى الحكم بمبلغ معين لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم الاهلية ولا يمكن تنفيذه

فاذا نفذ صاحب الحكم حكمه بالحجز وجب على المحاكم الاهلية ان تحكم بالغاء الحجز وان تبحث فى امر الملكية من جديد بحسب القواعد المقررة عندها فى القانون الاهلى

المحكمة :

«من حيث أنه يستخلص من وقائع الدعوى واقوال الطرفين والحكم الشرعى المقدم صورته من المدعى أن المدعى عليه الاول رفع دعوى شرعية على المدعى وعلى السيدة بنت الشناوى أمام محكمة السنبلالوين الشرعية طلب فيها الحكم ب وفاة زوجته فهيمة بنت مصطفى الطنطاوى ثم وفاة محمد أبنه منها ووارثته لها واستحقاقه لنصيبه مما تركاه من المنقولات مع تسليمه اليه أو دفع

قيمته وقدره الف وستمئة قرش وقد حكمت المحكمة المذكورة بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ على المدعى عليهما المذكورين بأن يسلماه نصيبه في الاعيان المتروكة عن زوجته فهيمة وابنه محمد المعترف بها إن كانت قائمة أو قيمتها البالغ قدرها $٨٥٦ \frac{1}{4}$ قرش أن كانت هالكة وبعد صدور هذا الحكم نفذ المدعى عليه الاول بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٤ بالحجز على بعض منقولات المدعى فرفع هذا الاخير هذه الدعوى يطلب فيها الحكم بالغاء الحجز المتقدم ذكره

« وحيث أن أهم ما ارتكن عليه المدعى في اثبات دعواه هو أن الحكم الذي نفذ المدعى عليه الاول غير حائز لقوة الشيء المحكوم فيه لان المحكمة الشرعية خرجت فيه عن اختصاصها المسموح لها به في القوانين والمدعى عليه الاول دفع الدعوى بأنه نفذ حكماً صادراً من جهة مختصة وواجب النفاذ

« وحيث أنه للفصل في القضية يتعين البحث فيما اذا كان الحكم الذي صار تنفيذه بالحجز حكماً حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه وواجب النفاذ أم بعكس ذلك

« وحيث أنه مما لا نزاع فيه أن الاحكام تكون حائزة لقوة الشيء المحكوم فيها وواجبة النفاذ متى كانت صادرة من محكمة مختصة الا أن الخلاف واقع على ما اذا كانت المحكمة الشرعية في حكمها السالف الذكر قد خرجت عن اختصاصها أم أنها راعت هذا الاختصاص

« وحيث أنه بمراجعة لائحة ترتيب المحاكم الشرعية اتضح انها نصت في المادة الخامسة منها على اختصاص المحاكم الشرعية الجزئية بالحكم في دعاوى الارث بجميع أسبابه في التركات التي لا تزيد قيمتها على عشرين الف قرش وكذلك في عدة مسائل أخرى وجاء في المادة السابعة أن المحاكم الشرعية الابتدائية تختص في المواد الشرعية التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية وبمراجعة لائحة ترتيب المحاكم الاهلية اتضح انها نصت في المادة ١٥ على أن المحاكم الاهلية تحكم فيما يقع بين الاهالي من دعاوى الحقوق مدنية كانت أو تجارية ونصت المادة ١٦ على انها لا تكون مختصة بالنظر في مسائل الموارث وغيرها مما يتعلق بالاحوال الشخصية ولا يجوز لها ايضاً أن تؤول الاحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة « وحيث أنه يستخلص من هذه النصوص وما جرى عليه العمل أن المحاكم الشرعية تكون مختصة بنظر دعاوى الموارث اذا كان النزاع فيها خاصاً بمسألة شرعية متعلقة بالاحوال الشخصية كاستحقاق الارث من عدمه أو تعيين النصيب الذي يستحقه رافع الدعوى شرعاً اذا كان هناك نزاع فيه ولا يصح للمحاكم الاهلية أن تؤول الاحكام التي تصدر من المحاكم الشرعية في هذه الأمور لأنها من الأمور الشرعية المتعلقة بالاحوال الشخصية والتي اختصت بها المحاكم الشرعية دون الاهلية أما ما عدا ذلك من الدعاوى التي

فما يكون هناك من الأثر لحكم صادر من محكمة غير مختصة وهذا الأمر قد بحثه الشراح ووضعوا له قاعدة عامة وهي أن الأحكام الصادرة من محكمة غير مختصة لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه إذا كان عدم الاختصاص متعلقاً بما يسمونه (Jurisdiction) أي الاختصاص العام للمحكمة الصادر منها الحكم أما إذا كان عدم الاختصاص متعلقاً بالاختصاص الخاص أما بالنسبة لنوع القضية أو لمركز المحكمة وهو ما يسمونه (Compétence) فإن الحكم يحوز قوة الشيء المحكوم فيه متى صار نهائياً

« وحيث أنه في حالتنا هذه فإن المحكمة الشرعية قد خرجت في حكمها عن الاختصاص العام للمحاكم الشرعية بأجمعها وتعدت فيه إلى الحكم في قضية من اختصاص المحاكم الأهلية وعليه يكون حكمها فيما يختص بملكية المنقولات أو دفع قيمتها إن كانت هالكة حكماً غير حائز لقوة الشيء المحكوم فيه ومن ثم لا يكون واجب النفاذ (راجع دى هولتس جزء أول تعليقات على قوة الشيء المحكوم فيه ص ٢٧٣ - ٢٧٦) » وحيث أنه فضلاً عما تقدم فقد أخذت بهذه النظرية محكمة مصر في حكمها الصادر بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩١٦ المنشور ملخصه في كتاب مرجع القضاء ص ٢٠٢ بند ٦٢٨ حيث قضت بأن المحاكم الأهلية مختصة دون المحاكم الشرعية بالفصل في كل المنازعات الخاصة بالملكية وعلى ذلك فحكم المحكمة الشرعية

وأن يكن أسامها الارث ولكن حقيقة النزاع فيها خاص بحق من الحقوق فتكون المحاكم الأهلية هي المختصة به مادام أن ليس هناك نزاع في حق الميراث ولا في مقدار النصيب المدعى به ومثال ذلك طلب تثبيت ملكية منقولات وعقارات آلت لشخص بطريق الميراث إذا كان استحقاق الميراث غير متنازع فيه لأن الحكم في مثل هذه الدعوى لا يتعدى الحكم بحق مدنى لأن البحث فيها يقتصر على الحكم فيما إذا كان المورث يملك وقت وفاته الحق المطالب به أو لا يملكه وهذا الأمر من الحقوق المدنية التي نصت عليها القوانين بأنها من اختصاص المحاكم الأهلية

« وحيث أنه بتطبيق هذه القاعدة على الحكم المتنازع عليه في هذه القضية يتضح أن المحكمة الشرعية في حكمها الصادر في تاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ لم تقتصر فيه على الحكم بأحقية رافع الدعوى إلى الارث في زوجته وابنه منها بل تعدت ذلك إلى الحكم له بملكية منقولات والزام خصمه بدفع قيمتها إن كانت مستهلكة فكأنها قد حكمت بملكية المورثين إلى المنقولات المتنازع عليها ومثل هذا الحكم خارج عن اختصاصها وداخل في اختصاص المحاكم الأهلية لأنه صدر في حق من الحقوق المدنية وليس في أمر من الأمور الشرعية المتعلقة بالأحوال الشخصية

« وحيث أنه متى تقرر ذلك يتعين البحث

منها الأتجار في الاقطان وطلب احتياطياً احالة الدعوى على التحقيق ليثبت بالبينه ما يدعيه طرف المدعى عليهما من رأس مال وارباح وقدم مستنداً لدعواه ورقة خالية من التوقيع أدعى انها تتضمن حسابه في ارباح الشركة وقال عنها المدعى عليه الأول انها تتضمن حساب نصيب المدعى عليه الثاني في ارباح شركة منعقدة بينهما وآخر خلاف المدعى وأصر المدعى على أنه شريك فيها

« ومن حيث ان المادة (٦٣) من القانون التجارى نصت على جواز اثبات وجود شركات المحاصة بابرار الدفاتر والخطابات وهذا على خلاف ما نصت عليه المادة (٤٦) تجارى التى اوجبت ان تكون عقود شركات التضامن والتوصية بالكتابة .

« ومن حيث انه يتعين البحث فيما اذا كانت المادة (٦٣) من القانون التجارى تضمنت حصر طرق اثبات شركات المحاصة التجارية أو ان المقصود بها تسهيل اثبات هذا النوع من الشركات لانها بطبيعتها تنعقد فى الخفاء بدون اعلان ولمدة محدودة ولغرض معين

« ومن حيث ان روح التشريع والرجوع الى النص الفرنسى (٤٩) ف تجارى المقابل لنص المادة (٦٣) تجارى يدلان دلالة واضحة على أن المشرع المصرى لم يقصد بهذا النص الاتيسير اثبات شركات المحاصة وان اغفاله

الصادر فى دعوى وراثه اذا فصل فى مسألة الملكية لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بالملكية امام المحاكم الاهلية « وحيث أنه لذلك يكون الحجز المرفوع بشأنه الدعوى قد عمل نفاذاً لحكم غير حائز لقوة الشيء المحكوم فيه ومن ثم يتعين الغاؤه وتكون دعوى المدعى على اساس »

(قضية الشيخ مصطفى الزميتى ضد موسى محمود الزميتى نمرة ٩٦٧ سنة ١٩٢٤ أصدر المحكم حضرة صاحب العزة محمد ابراهيم بك القاضى)

٤٠

محكمة ميت غمر الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥
شركة محاصة . اثبات . بينة .

القاعدة القانونية

نص الشارع المصرى فى المادة ٦٣ من القانون التجارى على جواز اثبات وجود شركات المحاصة بابرار الدفاتر والخطابات ولو انه لم يذكر البينة من ضمن طرق الاثبات فليس هذا بناف جواز اثبات وجود شركات المحاصة بالبينة لان نصه على الجواز فى صدر المادة ينفى الوجوب ويفيد الاباحة لا التقييد ويدل على ان ما أورده من طرق الاثبات بابرار الدفاتر والخطابات انما ذكر على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر والتعيين المحكمة :-

« من حيث ان المدعى قرر أنه توجد بينه وبين المدعى عليها شركة محاصة تجارية لغرض

النص في المادة السالف ذكرها على جواز سماع البيئة لاثبات هذا النوع من الشركات أتى منه سهواً لا عمداً كما حصل في نصوص أخرى ناقصة والدليل على ذلك أنه لو كان يقصد تقييد طرق اثبات شركات المحاصة لما كان هناك حاجة إلى نص المادة (٦٣) تجارى برمته ولا واجب المشرع وجود عقد مكتوب لاثبات هذا النوع من الشركات كما حتم ذلك في شركات التضامن والتوصية على أن نصه على الجواز في ابتداء المادة السالف ذكرها ينفي الوجوب ويفيد الأباحة لا التقييد ويدل على أن ما أورده من طرق الاثبات إنما ذكره على سبيل التمثيل لا التعيين وذكر الاثبات بإبراز الدفاتر والخطابات لانهما أكثر استعمالاً وأقرب طريقاً للاثبات.

« ومن حيث أن القاعدة العامة في المواد التجارية جواز اثبات العقود التجارية بالبيئة (المادة ٢١٥ مدنى) والمادة ٤٦ تجارى التي أوجبت وجود عقد مكتوب لشركات التضامن وشركات التوصية إنما تضمنت استثناء لهذه القاعدة لا يسرى على شركات المحاصة التي لم تذكر في هذه المادة ونص المادة ٦٣ تجارى لا يصح اعتباره تقييداً للقاعدة العامة السالف ذكرها لأن عبارة النص والغرض منه ينفان هذا التفسير كما سبق أن بينا فتسرى قاعدة الاثبات العامة في المواد التجارية على شركات المحاصة

« ومن حيث أن الأخذ بالرأى المخالف يترتب عليه الاضرار بعدد من الشركاء في شركات المحاصة الذين لا توجد لديهم دفاتر الشركة أو خطابات من شركائهم المنكرين لهم وقد يكون أغلبهم من الاميين الذين يعتمدون على ثقهم بشركائهم فضلاً عن مخالفة هذا الرأى لروح التشريع الذى أوحى إلى المشرع المصرى النص على المادة (٦٣) تجارى السالف ذكرها لذلك ترى المحكمة احالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الاثبات القانونية بما فيها البيئة دعواه والمدعى عليهما النفي بالطرق عينها »

(قضية احمد عبد العظيم عزب ضد احمد عبد الحميد على نافع وآخر نمرة ٨٧٧ سنة ٩٢٥ اصدر المحكم حضرة صاحب العزة احمد بك حلمى القاضى)

٤١

محكمة منفلوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٢٥

حكم مرسى المزاد - تملك تحت شرط فاسخ .

القاعدة القانونية

الرأى الراجح عند أكثر الشراح والمحاكم هو اعتبار الرامى عليه المزاد مالسكا تحت شرط فاسخ. الا انهم اختلفوا فى الوقت الذى يجب ان يقال أبـ الشرط الفاسخ تحقق فيه فذهبت المحاكم المختلطة الى القول بان الشرط الفاسخ لا يتحقق الا بمحكم مرسى المزاد الثانى . ونص المادة ٦٦٢ من قانون المرافعات المختلط يساعد

على تأييد هذا التفسير . وفريق آخر من الشراح والمحاكم يرى ان الشرط الفاسخ يتحقق بمجرد التقرير بزيادة العشر . فمجرد التقرير بالزيادة يفسخ البيع الأول ويعيد العين الى ملكية المدين ويخلو الراسى عليه المزاد من المسؤولية . وقد أخذت بهذا رأى المحاكم الفرنسية مستندة الى نص المادة ٧٠٩ من قانون المرافعات الفرنسية وهذا الرأى يوافق روح المادة ٥٨٠ من قانون المرافعات الاهلى وبناء على هذا إذا سدد المدين الدين بعد تقرير الزيادة وقبل البيع الثانى يتعين وقف اجراءات البيع واعتبار حكم مرمى المزاد الأول (الصادر قبل التقرير بالزيادة) كأنه لم يكن المحكمة :

« حيث أن الراسى عليه المزاد الأول ومقرر الزيادة لم يحضرا بجلسة البيع وحيث ان الدائن المنذر (طالب البيع) حضر بجلسة البيع وقررياً أنه تخالص مع المدينين واستولى على جميع حقوقه منهما وطلب عدم اعتماد حكم مرمى المزاد الأول

« وحيث انه للفصل في ذلك يتعين البحث في الأثر الذى يترتب على حكم مرمى المزاد وما هية الملكية التى تنتقل الى الراسى عليه المزاد بهذا الحكم والأثر الذى يترتب على زيادة العشر « وحيث ان قانون المرافعات نص في المادة ٥٧٨ على انه يجوز لكل في مدة عشرة

ايام من يوم البيع أن يقرر في قلم كتاب المحكمة انه يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به بشرط الح ...

« وحيث أنه ينتج من ذلك أن حكم مرمى المزاد لا يملك الراسى عليه المزاد نهائياً الا بعد مضي العشرة ايام المنصوص عنها في هذه المادة بدون أن يقرر احد بالزيادة وقد أدى ذلك بالشراح والمحاكم الى البحث في مركز الراسى عليه المزاد في مدى هذه الايام العشرة والرأى الراجح عند أكثرهم هو اعتبار الراسى عليه المزاد مالكاً تحت شرط فاسخ

« وحيث أن اصحاب هذا الرأى اختلفوا في الوقت الذى يجب أن يقال أن الشرط تحقق فيه ففريق ذهب الى القول بأن الشرط الفاسخ لا يتحقق الا بحكم مرمى المزاد الثانى وحيثهم في ذلك أن التقرير بالزيادة ليس الا تهديد بمحصول الفسخ وقد تبقى الملكية للراسى عليه المزاد اذا كان هو اعلى مزايده بعد التحديد أو بعبارة أخرى اذا رسا عليه المزاد الثانى

« وحيث أن هذا الرأى مبنى على افتراض بعيد الحصول اذ أنه من النادر جداً ان يرسو المزاد الثانى على نفس الشخص الذى رسا عليه المزاد الاول فضلاً عن انه يترتب على هذا الرأى نتائج غير طبيعية ولا معقولة منها عدم لزوم تسجيل مرمى المزاد الثانى (اذا رسا المزاد على

نفس الراسى عليه المزاد الاول) ومنها أن الرهون التي تصدر من الراسى عليه المزاد تقع صحيحة رغم التقرير بالزيادة ومنها أن ثمرات العين تكون له في تلك المدة التي بين حكى المزاد رغم التقرير بالزيادة ومنها انه لو زاد شيء من ثمن العقار بعد البيع الثاني يكون حقاً للرأسى عليه المزاد الاول وفي هذه الحالة لو فرض أن الديون التي على العين أقل من الثمن الناتج من البيع الاول فيكون للرأسى عليه المزاد الاول حتماً أن يستولى على كل ما زاد عن الثمن الذي رسا المزاد عليه به أولاً وبذلك ينعدم عملاً كل أثر لزيادة العشر وتنعدم الحكمة من مشروعية هذه الزيادة وهي مراعاة مصلحة المدين بأىصال العين الى أقرب ما يمكن من ثمنها الحقيقي ومن هذه النتائج أيضاً أن هلاك العين يكون على الراسى عليه المزاد الاول

« وحيث أن هذا الرأي وان أخذت به المحاكم المختلطة إلا أنه في النص المختلط ما يساعدهم على هذا التفسير حيث تستلزم المادة ٦٦٢ مرافعات مختلط أن يقوم مقرر الزيادة أو من له مصلحة بإعلان تقرير الزيادة الى أولى الشأن بحيث لو أهمل ذلك من جميع الأشخاص الذين هم طرف في الاجراءات سقطت الزيادة وصارت باطلة وبهذه الطريقة يكون بمجرد التقرير بالزيادة غير ملازم للمقرر بل في وسعه أن يفلت منها بإهمال الاعلان اذا لم يتمسك عليه أحد ممن يهمهم الامر » وحيث أن الفريق الآخر من الشراح والمحاكم يرى أن الشرط الفاسخ يتحقق بمجرد

التقرير بالزيادة فمجرد التقرير يفسخ البيع الاول وتعود العين الى ملكية المدين ويخلو الراسى عليه المزاد من المسئولية

« وحيث أن هذا الرأي اقرب للمدالة وأكثر مطابقة لروح التشريع فضلاً عن أنه يترتب عليه نتائج أكثر معقولة من الرأي الاول. منها أن هلاك العين يكون على المدين . ومنها أن الرهون الصادرة من المشتري الاول تعد باطلة بعكس الرهون الصادرة من المدين فانها تقع صحيحة على شرط الاتضر بالدائنين المسجلة حقوقهم . ومنها ان ثمرات العقارين المزادين تكون من حق الدائنين ومنها أنه اذا بقى شيء من ثمن البيع الثاني بعد سداد الديون يكون حقاً للمدين . ومنها ان المدين يتمكن من الوفاء وبذا تزول علة البيع

« وحيث ان هذا الرأي قد اخذت به محكمة النقض الفرنسية مستندة الى نص المادة ٧٠٩. مرافعات فرنسي التي تقضى بان بمجرد التقرير بالزيادة ملازم للمقرر ولا يمكنه ان يعدل عنه والى نص المادة ٧١٠ التي تقضى بان مقرر الزيادة هو الذي يرسو عليه المزاد الثاني اذا لم يحضر مزايدون في يوم البيع .

« وحيث أن المحكمة ترى الاخذ بهذا الرأي خصوصاً وأن النص الاهلي يخالف النص المختلط ويقارب النص الفرنسي فالمادة ٥٨٠ من قانون المرافعات الاهلي تؤاخذ مقرر الزيادة

في القضية احد من ارباب الديون المسجلة حتى يكون ثمت احتمال طلب السير في الاجراءات بدل الدائن المنفذ . أما الرامى عليه المزاذا الاول فليس له أن يعترض لأن ملكيته انفسخت بمجرد التقرير بالزيادة وكذلك مقرر الزيادة ليس له أن يعترض لانه لم يصر بعد مالكا حيث لم يرس عليه المزااد الثانى . على انهما لم يحضرا بالجلسة ولم يعترضا «وحيث أنه لذلك تكون نتيجة وفاة المدين في هذه القضية هي الغاء حكم مرمى المزااد اولا ثم وقف اجراءات البيع ثانياً

« وحيث أن المحكمة ترى الزام المدين بالمصاريف حيث انه استرد العين »

(قضية جلال احمد حسن ضد حماد احمد جليل نمرة ٧٤٥ سنة ١٩٢٣ . أصدر الحكم حضرة صاحب العزة عبد العزيز كامل بك القاضى)

باقراره وتحتّم عليه السير في الاجراءات والا صار فيها قلم الكتاب رغم ارادته .

(راجع جلاسون جزء ٢ بند ١٤٦١ و١٤٦٢ وجارسونيه جزء ٥ بند ٤٨٠ و٤٨١ و٤٨٣ وكوس بند ٢٥٥ و٢٥٦ و٢٥٧ وما يليه وحكم محكمة ابنوب الجزئية الاهلية الصادر في ٢ يونيو سنة ١٩١٤ المجموعة السنة السادسة عشر صحيفة ٨٥ وكتاب التنفيذ لاحد بك قحة وعبدالفتاح السيد بك صحيفة ٤٨٢ بند ٧٠٩ وما بعده)

« وحيث أنه متى أخذنا بهذا الرأى كان للمدين أن يسدد الدين بعد تقرير الزيادة وقبل البيع الثانى ومتى فعل تعين وقف الاجراءات لانعدام علته

« وحيث أن الدائن المنفذ قرر بالجلسة أنه تخالص مع المدين ولم يحضر احد من باقى الخصوم لابداء اى اعتراض على ذلك خصوصاً وأنه ليس

قضايا المحاكم الشرعية

الناس من المعاملات الدنيوية وتدير الشؤون العامة فلا شأن للشرعية به وليس من مقاصدها

٢ - القول بأن الدين لا يمنع من أن جهاد النبي صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا لأبلاغ الدعوة إلى العالمين قول يخالف الدين ولنصوص القرآن الكريم وللسنة النبوية ولأجماع الأمة . ومثله القول بأن نظام الحكم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان موضوع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص وموجباً للحيرة وأن مهمة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بلاغاً للشرعية مجرداً عن الحكم والتنفيذ

٣ - ومثله إنكار إجماع الصحابة على وجوب نصب الأمام وعلى أنه لا بد للأمة ممن يقوم بأمرها في الدين والدنيا .

٤ - وكذلك من يجوز أن تكون الزكاة والجزية والغنائم ونحو ذلك في سبيل الملك أيضاً ويجعل كل ذلك خارجاً عن حدود رسالة النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لم ينزل به وحى ولم يأمر به الله سبحانه وتعالى .

وكما أنه يعتبر ملحقاً من يجوز أن يكون الجهاد في سبيل الملك ومن الشؤون الملكية يعتبر ملحقاً مثله من يجوز أن تكون الزكاة والجزية والغنائم ونحو ذلك في سبيل الملك

٤٢

حكم هيئة كبار العلماء في كتاب «الاسلام وأصول الحكم»

تاريخه ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥

طالم • وصف العالية • محاكمة • خروجه على الدين وأحكامه • تأديبه • اختصاص هيئة كبار العلماء • دين إسلامي • طرد العالم من زمرة العلماء • تأثيره في وظيفة القاضي الشرعي •

القواعد الشرعية

١ - الدين الإسلامي بأجماع المسلمين ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من عقائد وعبادات ومعاملات لأصلاح أمور الدنيا والآخرة . وكتاب الله تعالى وسنة رسوله كلاهما مشتمل على أحكام كثيرة في أمور الدنيا وأحكام كثيرة في أمور الآخرة . ومن الخطأ القول بأن أمور الدنيا قد تركها الله ورسوله لتحكم فيها عواطف الناس وشهواتهم . والقول بأن ما جاء به الإسلام إنما هو للمصلحة الآخروية لا غير وأن المصلحة المدنية أو المصلحة الدنيوية مما لا ينظر إليه الشرع السماوي ولا ينظر إليه الرسول وبعبارة أخرى من الخطأ القول بأن الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة جاءت لتنظيم العلاقة بين الإنسان وربه فقط . أما ما بين

وأمر بأقامة الحكومة الدينية العادلة التي تحفظ لكل ذى حق حقه ولكل عامل ثمرة عمله . وجعل للاماء والاعراض والأموال حرمة لا يجوز انتهاكها وضرب على ايدي المفسدين في الارض

٨ - أن القول بكل هذا لا يناسب وصف العالمية وفاقاً للمادة « ١٠١ » من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ التي تنص على انه اذا وقع من احد العلماء ايا كانت وظيفته أو مهنته مالا يناسب وصف العالمية يحكم عليه شيخ الجامع الازهر باجماع تسعة عشر عالماً معه من هيئة كبار العلماء بأخراجه من زمرة العلماء ويترتب على هذا الحكم محو اسم المحكوم عليه من سجلات الجامع الازهر والمعاهد الاخرى وطرده من كل وظيفة وقطع مرتباته في أى جهة كانت وعدم اهليته للقيام بأى وظيفة عمومية دينية كانت أو غير دينية .

المجلس :

« من حيث أن الشيخ علياً جعل الشريعة الاسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ في أمور الدنيا فقد قال في ص ٧٨ و ٧٩ (والدنيا من أولها الى آخرها وجميع ما فيها من اغراض وغايات أهون عند الله من أن يقيم على تدبيرها غير ماركب فينا من عقول وحبانا من عواطف وشهوات وعلما من أسماء ومسميات ، هي أهون عند الله من أن يبعث لها رسولا ، وأهون عند رسل الله من أن يشغلوا بها وينصبوا لتدبيرها)

ايضاً ويجعل كل ذلك على هذا خارجاً عن حدود رسالة النبي صلى الله عليه وسلم لم ينزل به وحى ولم يأمر به الله

٥ - وكذلك من الخطأ انكار ان القضاء وظيفة شرعية . وانه خطة سياسية صرفة لا شأن للدين بها . لأن القضاء ثابت بالدين . والمعروف أن القضاء من فروض الكفايات . واذا لم يكن القضاء فرضاً عند بعض الأئمة فهو سنة . والمسنون من الخطط الشرعية

٦ - ويلحد ايضاً من يقول بأن حكومة ابي بكر والخلفاء الراشدين من بعده رضى الله عنهم كانت لادينية لأن الطبيعي المعقول عند المسلمين الى درجة البدهة أن زعامة ابي بكر رضى الله عنه كانت دينية . يعرف ذلك المسلمون سلفهم وخلفهم جيلاً بعد جيل وقد انعقد على ذلك اجماع الصحابة رضى الله عنهم اجمعين وبابع ابا بكر رضى الله عنه جماهير الصحابة من انصار ومهاجرين على انه القائم بأمر الدين في هذه الأمة بعد نبيها محمد صلى الله عليه وسلم ومثله في هذا بقية الخلفاء الراشدين

٧ - أن الدين الاسلامي في جملة

وتفصيله يحارب البلشفية . لأن البلشفية فتنة في الارض وفساد كبير . الا ترى أن الدين الاسلامي قد وضع انظمة للمواريث يلجأ اليها احياناً غير المسلمين . وأوجب على المسلمين مقادير من الصدقات تؤخذ من اغنيائهم فتد على فقرائهم .

وقال في ص ٨٥ (أن كل ما جاء به الاسلام من عقائد ومعاملات وآداب وعقوبات فأنما هو شرع ديني خالص لله تعالى ولمصلحة البشر الدينية لا غير ، وسيان بعد ذلك ان تتضح لنا تلك المصالح الدينية أم تخفى علينا وسيان أن يكون منها للبشر مصلحة مدنية أم لا فذلك مالا ينظر الشرع السماوي اليه ولا ينظر اليه الرسول)

الدين الاسلامي باجماع المسلمين ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من عقائد وعبادات ومعاملات لا صلاح أمور الدنيا والآخرة . وأن كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم كلاهما مشتمل على احكام كثيرة في أمور الدنيا واحكام كثيرة في أمور الآخرة

والشيخ على في ص ٧٨ و ٧٩ يزعم أن أمور الدنيا قد تركها الله ورسوله صلى الله عليه وسلم تتحكم فيها عواطف الناس وشهواتهم وفي ص ٨٥ زعم أن ما جاء به الاسلام انما هو للمصلحة الآخروية لا غير . وأما المصلحة المدنية أو المصلحة الدنيوية فذلك مما لا ينظر الشرع السماوي اليه ولا ينظر اليه الرسول

وواضح من كلامه أن الشريعة الاسلامية عنده شريعة روحية محضة جاءت لتنظيم العلاقة بين الانسان وربه فقط . أما ما بين الانسان من المعاملات الدنيوية وتدير الشؤون العامة فلا شأن للشريعة به وليس من مقاصدها .

وهل في استطاعة الشيخ على أن يشطر

الدين الاسلامي شطرين ويلقى منه شطر الاحكام المتعلقة بأمور الدنيا ويضرب بآيات الكتاب العزيز وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض الحائط ؟

وقد قال الشيخ على في دفاعه انه لم يقل ذلك مطلقاً لا في الكتاب ولا في غير الكتاب ولا قال قولاً يشبهه أو يدانيه .

وقد علمت ان ذلك واضح من كلامه الذي نقلناه لك . وقد ذكر مثله في مذكرة دفاعه وقال في دفاعه أيضاً (ان النبي صلى الله عليه وسلم قد جاء بقواعد وآداب وشرائع عامة وكان فيها ما يمس الى حد كبير أكثر مظاهر الحياة في الامم فكان فيها بعض أنظمة للعقوبات وللجيش والجهاد ولبيع والمداينة والرهن والآداب الجلوس والمشى والحديث الخ ص ٨٤)

غير انه قال عقب ذلك ص ٨٤ أيضاً (ولكنك اذا تأملت وجدت أن كل ما شرعه الاسلام وأخذ به النبي المسلمين من أنظمة وقواعد وآداب لم يكن في شيء كثير ولا قليل من أساليب الحكم ... الى آخره) فآخر كلامه في الصفحة المذكورة يهدم دفاعه ولا ينفعه ركونه الى حديث (لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة لما متع الكافر منها بشربة ماء) وحديث (أنتم أعلم بأمور دنياكم الآن الحديث الأول ضعيف لا يصلح حجة . وهو على فرض صحته وارد في

ومياسة الناس أهون عند الله من مشية يقول الله في شأنها : « ولا تمس في الأرض مرجاً » وأهون عند الله من شيء من المال يقول الله في شأنه : « ولا تؤثوا السفهاء أموالكم » ويقول أيضاً : « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط ». وأهون عند الله من صاع شعير أو رطل ملح يقول الله في شأنهما « أوفوا الكيل ولا تكونوا من الخسرين وزنوا بالقسطاس المستقيم »

وماذا يعمل الشيخ على في مثل قوله تعالى : « انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله » وقوله تعالى « وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم » وقوله تعالى : « ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » وقوله تعالى : « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » وقوله تعالى : في شان الزوجين « وأن ختم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها أن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما » وقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها »

وماذا يعمل الشيخ على في مثل ما رواه البخارى ومسلم في صحيحيهما ان ابنة النضر أخت الربيع لطبت جارية فكسرت سننها فاخصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بالقصاص .

معرض التزهيد في الدنيا وعدم الافراط في طلبها . وليس معناه كما يزعم الشيخ على أن تترك الناس فوضى تتحكم فيهم العواطف والشهوات ليس لهم حدود يقفون عندها ولا معالم يتهنون اليها ولو لم يكن معناه كما ذكرنا لهدم آيات الاحكام المتعلقة بأمور الدنيا وصادم آيات كثيرة كقوله تعالى « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا » وقوله تعالى : « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة » . وقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا » ولان الحديث الثاني وارد في تأييد النخل وتلقيحه ويجرى فيما يشبه ذلك من شؤون الزراعة وغيرها من الامور التي لم تجيء الشريعة لتعليمها وانما تجيء لبيان احكامها من حل وحرمة وصحة وفساد ونحو ذلك . يعلم ذلك من له صلة بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وهل يجترىء الشيخ على ان يسلم الاحكام المتعلقة بامور الدنيا من الدين ويترك الناس لاهوائهم ويقول (ان ذلك من الاغراض الدنيوية التي انكر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون له فيها حكم وتدبير) ويدعى على النبي صلى الله عليه وسلم هذه الدعوى

وهل يرى الشيخ على ان تدبير أمور الدنيا

قال الشيخ علي في كلامه هذا يقطع بان جهاد النبي صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا لا بلاغ الدعوة الى العالمين وفي كلامه الذي سنذكره يزعم ان الدين لا يمنع من ان جهاده صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك

فقد قال في ص ٥٤: (قلنا ان الجهاد كان آية من آيات الدولة الاسلامية ، ومثالا من أمثلة الشؤون الملكية واليك مثالا آخر : كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم عمل كبير متعلق بالشؤون المالية من حيث الايرادات والمصروفات ومن حيث جمع المال من جهاته العديدة - الزكاة والجزية والغنائم ... الخ - ومن حيث توزيع ذلك كله بين مصارفه ، وكان له صلى الله عليه وسلم سعاة وجباة يتولون ذلك له ، ولا شك ان تدبير المال عمل ملكي بل هو أهم مقومات الحكومات)

ثم قال في ص ٥٥ (اذا ترجع عند بعض الناظرين اعتبار تلك الامثلة واطمان الى الحكم بانه صلى الله عليه وسلم كان رسولا وملكاً ، فسوف يعترضه حينئذ بحث آخر جدير بالتفكير فهل كان تأسيسه صلى الله عليه وسلم للمملكة الاسلامية وتصرفه في ذلك الجانب شيئاً خارجاً عن حدود رسالته صلى الله عليه وسلم أم كان جزءاً مما بعثه الله له وأوحى به اليه . فأما أن المملكة النبوية عمل منفصل عن دعوة الاسلام وخارج عن حدود الرسالة فذلك رأي لا يعرف

فقلت أم الربيع يا رسول الله أتقتص من فلانة لوالله فقال « سبحان الله يا أم الربيع كتاب الله القصاص » ومثل ما رواه البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة . وما رواه أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قال : قضى النبي صلى الله عليه وسلم اذا تشاجروا في الطريق بسبعة أذرع - وما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعى عليه . وما رواه أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد

- ٢ -

ومن حيث انه زعم ان الدين لا يمنع من ان جهاد النبي صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا لا بلاغ الدعوة الى العالمين .

فقد قال في ص ٥٢ : (وظاهر أول وهلة أن الجهاد لا يكون لمجرد الدعوة الى الدين ولا لحمل الناس على الايمان بالله ورسوله)

ثم قال في ص ٥٣ : (واذا كان صلى الله عليه وسلم قد لجأ الى القوة والرهبة فذلك لا يكون في سبيل الدعوة الى الدين وابلاغ رسالته الى العالمين ، وما يكون لنا أن نفهم إلا انه كان في سبيل الملك)

في مذاهب المسلمين ما يشاكله ولا يذكر في كلامهم ما يدل عليه وهو على ذلك رأى صالح لأن يذهب إليه ولا نرى القول به يكون كفراً ولا الحاداً. وربما كان محمولا على هذا المذهب ما يراه بعض الفرق الإسلامية من انكار الخلافة في الاسلام مرة واحدة. ولا يهولنا أن نسمع أن للنبي صلى الله عليه وسلم عملاً كهذا خارجاً عن وظيفة الرسالة وأن ملكه الذي شيده هو من قبيل ذلك العمل الدنيوي الذي لا علاقة له بالرسالة. فذلك قول إن انكرته الاذن لأن التشدق به غير مألوف في لغة المسلمين فقواعد الاسلام ومعنى الرسالة وروح التشريع وتاريخ النبي صلى الله عليه وسلم. كل ذلك لا يصادم رأياً كهذا ولا يستغفله بل ربما وجد ما يصلح له دعامة وسنداً، ولكنه على كل حال رأى نراه بعيداً)

فالشيوخ على أخذنا من ص ٥٤ يقول (ان الجهاد كان مثالا من امثلة الشؤون الملكية فهو إذن في سبيل الملك لا في سبيل الدين). وأخذنا من ص ٥٥ يقول (وهو على ذلك رأى صالح لأن يذهب إليه ولا نرى القول به يكون كفراً ولا الحاداً) ثم قال بعد ذلك (فقواعد الاسلام ومعنى الرسالة وروح التشريع وتاريخ النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لا يصادم رأياً كهذا ولا يستغفله بل ربما وجد ما يصلح له دعامة وسنداً ولكنه على كل حال رأى نراه بعيداً)

فعلم من كلامه هذا أن الدين لا يمنع من أن جهاد النبي صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا لا بلاغ الدعوة الى العالمين او هذا اقل ما يؤخذ عليه في مجموعة نصوصه على أنه لم يقف عند هذا الحد بل كما جوز ان يكون الجهاد في سبيل الملك ومن الشؤون الملكية جوز أن تكون الذكاة والجزية والغنائم ونحو ذلك في سبيل الملك أيضاً وجعل كل ذلك على هذا خارجاً عن حدود رسالة النبي صلى الله عليه وسلم لم ينزل به وحى ولم يأمر به الله تعالى ! « ومن حيث أن دفاع الشيخ على بقوله (انا قد استقصينا الكتاب أيضاً فلم نجد ذلك القول فيه وربما كان استنتاجاً لم نهتد الى مقدماته) غير صحيح لأن ما اتهم به تجده صريحاً في ص ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ وفي ص ٥٥ حيث يقول (وهو على ذلك رأى صالح لان يذهب إليه ولا نرى القول به يكون كفراً ولا الحاداً)

« وحيث يقول بعد ذلك (فقواعد الاسلام ومعنى الرسالة وروح التشريع وتاريخ النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لا يصادم رأياً كهذا ولا يستغفله بل ربما وجد ما يصلح له دعامة وسنداً)

« ومن حيث أن دفاع الشيخ على بقوله انه (رأى من الآراء لم نرض به ومذهب رفضنا آخر الأمر أن نذهب إليه) غير مطابق للواقع لأنه قال (وهو على ذلك رأى صالح لان يذهب

قال الله تعالى: «فقاتل في سبيل الله» وقال تعالى «فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة» وقال تعالى «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله» وقال تعالى «وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة» وقال تعالى «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها» وقال تعالى في بيان مصارف الزكاة «انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله» وقال تعالى «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون» وقال تعالى «واعلموا أن ما غنمتم من شيء فأن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل»

٣

«ومن حيث انه زعم ان نظام الحكم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان موضع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص وموجباً للحيرة فقد قال في ص ٤٠ (لاحظنا أن حال القضاء زمن النبي صلى الله عليه وسلم غامضة ومبهمة من كل جانب)

وقال في ص ٤٦ (كلما أمعنا كثيراً في حال القضاء زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفي حال غير القضاء أيضاً من أعمال الحكم وأنواع الولاية

اليه... إلى آخره) وقوله بعد ذلك (ولكنه على كل حال رأى نراه بعيداً) لا ينفعه، فإنه مع قوله (وهو على ذلك رأى صالح لا يذهب اليه) إلى آخره أسلوب تجويز لا أسلوب رفض. يعرف ذلك من له الملم بالمنطق وأساليب الكلام. وقال الشيخ على في دفاعه بعد ذلك (بل نحن قررنا ضد ذلك على خط مستقيم ص ٧٠ حيث قلنا.... وفي سبيل هذه الوحدة الإسلامية ناضل عليه السلام بلسانه وسنانه- وقلنا في ص ٧٩ لا يرينك هذا الذي ترى أحياناً في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم فيدولك كأنه عمل حكومي ومظهر للملك والدولة، فانك اذا تأملت لم تجده كذلك، بل هو لم يكن إلا وسيلة من الوسائل التي كان صلى الله عليه وسلم أن يلجأ إليها تثبيتاً للدين وتأيداً للدعوة، وليس عجيباً أن يكون الجهاد وسيلة من تلك الوسائل)

ودفاعه هذا لا يجدي، فإنه زعم أن ما قاله هنا ضد لما اتهم به، والواقع أنه ليس ضداً، لانه ساقية محتملاً أن يكون نضاله وجهاده عليه الصلاة والسلام مما خرج عن حدود رسالته صلى الله عليه وسلم وأن يكون جزءاً مما بعثه الله له وأوحى به اليه على الرايين الذين قررها الشيخ على، فالتهمة الموجهة اليه باقية.

والشيخ على بذلك لا يمنع أن يصادم صريح آيات الكتاب العزيز فضلاً عن صريح الأخاديد الصحيحة المعروفة، ولا يمنع أن ينكر معلوم من الدين بالضرورة

وجدنا ابهاما في البحث يتزايد، وخفاء في الامر يشتد، ثم لا تزال حيرة الفكر تنقلنا من لبس الى لبس وتردنا من بحث الى بحث، الى أن ينتهي النظر بنا الى غاية ذلك المجال المشتبه الحائر (

وقال في ص ٥٧ (اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أسس دولة سياسية أو شرع في تأسيسها، فلماذا خلت دولته إذا من كثير من أركان الدولة ودعائم الحكم؟ ولماذا لم يعرف نظامه في تعيين القضاة والولاة؟ ولماذا لم يتحدث الى رعيته في نظام الملك وفي قواعد الشورى؟ ولماذا ترك العلماء في حيرة واضطراب من أمر النظام الحكومي في زمنه؟ ولماذا؟ ولماذا؟ نريد أن نعرف منشأ ذاك الذي يبدو للناظر كأنه ابهام أو اضطراب أو نقص، أو ما شئت فسمه، في بناء الحكومة أيام النبي صلى الله عليه وسلم وكيف كان ذلك؟ وما سره؟)

وهذا تصريح من الشيخ على بما ثبتت التهمة وإذا كان قد اعترف ببعض أنظمة الحكم في الشريعة الإسلامية، فإنه نقض الاعتراف وقرر أن هذه الأنظمة ملحقة بالعدم

قال في ص ٨٤ (ربما أمكن ان يقال ان تلك القواعد والآداب والشرائع التي جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم للأمم العربية ولغير الأمم العربية ايضاً كانت كثيرة، وكان فيها ما يمس الى حد كبير أكثر مظاهر الحياة في الأمم، فكان فيها بعض أنظمة العقوبات والجيش

والجهاد والبيع والمداينة والرهن وآداب الجلوس والمشى والحديث... وكثير غير ذلك) ثم قال (ولكنك اذا تأملت وجدت ان كل ما شرعه الاسلام وأخذ به النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين من أنظمة وقواعد وآداب، لم يكن في شيء كثير ولا قليل من اساليب الحكم السيامي ولا من أنظمة الدولة المدنية، وهو بعد اذا جمعتهم لم يبلغ أن يكون جزءاً يسيراً مما يلزم لدولة مدنية من أصول سياسية وقوانين)

ومن حيث انه قال في دفاعه انه ساق ذلك مساق الاعتراض على من يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم كان صاحب حكومة، وانه اخذ في رد الاعتراض عقب توجيهه، ولكنه رد الاعتراض بجوابين لم يرتض واحد منهما ص ٥٩ و ٦٣، فالتهمة باقية

وقد رضى لنفسه بعد ذلك مذهباً هو قوله (وانما كانت ولاية محمد صلى الله عليه وسلم على المؤمنين ولاية الرسالة غير مشوبة بشيء من الحكم) ص ٨٠، وهذه هي الطريقة الخطيرة التي خرج اليها، وهي انه جرد النبي صلى الله عليه وسلم من الحكم وقال: رسالة لا حكم ودين لا دولة! وما زعمه الشيخ على مصادم لصريح القرآن الكريم، فقد قال الله تعالى « انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله » وقال تعالى « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء » وقال تعالى « وانزلنا اليك الذكر لتبين

وقد قال الشيخ على في دفاعه (انه قرر في مكان آخر من الكتاب بصراحة لا مواربة فيها ان للنبي صلى الله عليه وسلم سلطاناً عاماً وانه ناضل في سبيل الدعوة بلسانه وسنانه)

وهذا دفاع لا يجدى، إذ لو كان معنى ذلك الذي قرره في ص ٦٦ و ٧٠ كما أشار اليه ان عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم السماوى يتجاوز حدود البلاغ المجرد عن كل معاني السلطان، لما كان سائقاً أن يقول بعد ذلك في صفحة ٧١ ان آيات الكتاب (متضافرة على ان عمله السماوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان) وأن يقول بعد ذلك في صفحة ٧٣ ان القرآن (صريح في أن عليه الصلاة والسلام لم يكن من عمله شيء غير ابلاغ رسالة الله تعالى الى الناس وانه لم يكلف شيئاً غير ذلك البلاغ، وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه)

والواقع ان السلطان الذي أثبتته انما هو السلطان الروحى كما صرح به في مذكرة دفاعه حيث قال فيها (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستولى على كل ذلك السلطان لا من طريق القوة المادية واخضاع الجسم كما هو شأن الملوك والحكام، ولكن من طريق الايمان به ايماناً قلبياً والخضوع له خضوعاً روحياً) فكان دفاعه اثباتاً للهمة لا نقياً لها !

على انه قد نسب في ص ٦٥ و ٦٦ السلطان

للناس ما نزل اليهم » وقال تعالى « فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً » ومعلوم ان الرد الى الله بالرجوع الى كتابه العزيز، والرد الى الرسول بالرجوع الى سنته صلى الله عليه وسلم، وقال تعالى « اليوم اكملت لكم واتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ديناً » والذين عند المسلمين ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عند الله فى معاملة الخالق والمخلوق .

— ٤ —

ومن حيث انه زعم ان مهمة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بلاغاً للشريعة مجرداً عن الحكم والتنفيذ، فقد قال الشيخ على في ص ٧١ (ظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له شأن فى الملك السياسى وآياته متضافرة على ان عمله السماوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان)

ثم عاد فأكد ذلك فقال في ص ٧٣ (القرآن كما رأيت صريح في أن محمداً صلى الله عليه وسلم لم يكن من عمله شيء غير ابلاغ رسالة الله تعالى الى الناس، وانه لم يكلف شيئاً غير ذلك البلاغ وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه)

ولو كان الأمر كما زعم هو، لكان ذلك رفضاً لجميع آيات الاحكام الكثيرة فى القرآن الكريم، ودون ذلك خرط القناد

الى عوامل أخرى، من نحو الكمال الخلق والتميز الاجتماعي لا الى وحى الله وآيات كتابه الكريم كما انه جعل الجهاد في موضع آخر من كتابه وسيلة كان على النبي صلى الله عليه وسلم أن يلجأ اليها لتأييد الدعوة ولم ينسبه الى وحى الله وامره

وكلام الشيخ على مخالف لصريح كتاب الله تعالى الذي يرد عليه زعمه ويثبت أن مهمته صلى الله عليه وسلم تجاوزت البلاغ الى غيره من الحكم والتنفيذ، فقد قال الله تعالى « انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله » وقال تعالى « وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك » وقال تعالى « وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم » وقال تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » وقال تعالى « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » وقال تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرّمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » وقال تعالى « قاتلوا في سبيل الله » وقال تعالى « يا أيها النبي حرّض المؤمنين على القتال » وقال تعالى « وان جنحو اليه فاجنح لها وتوكل على الله » وقال تعالى « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت احداها على الأخرى قاتلوا التي تبغى حتى تنفي الى أمر الله »

وكلام الشيخ على مخالف أيضاً لصريح السنة الصحيحة فقد روى البخاري في صحيحه أنه صلى الله عليه وسلم قال « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الاسلام » وروى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب فقال أضربوه . وروى عن عدوة عن عائشة رضي الله عنها أن قريشاً أتهمهم المرأة المخزومية التي سرقت وقالوا من يكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال : أتشفع في حد من حدود الله . ثم قام فخطب فقال : « يا أيها الناس انما ضل من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد ! وأيم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها »

فهل يجوز أن يقال بعد ذلك في محمد صلى الله عليه وسلم أن عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان ، وأنه لم يكلف ان يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه ؟ !

وهل يجوز أن يقال بعد ذلك في القرآن الكريم انه صريح في انه صلى الله عليه وسلم

لم يكن من عمله شيء غير ابلاغ رسالة الله الى الناس وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا ان يحملهم عليه

- ٥ -

ومن حيث انه أنكر اجماع الصحابة على وجوب نصب الامام وعلى أنه لا بد للامة ممن يقوم بأمرها في الدين والدنيا ، فقد قال في ص ٧٢ (أما دعوى الاجماع في هذه المسألة - وجوب نصب الامام - فلا نجد مساعداً لقبولها على أي حال ومحال اذا طالبناهم بالدليل أن يظفروا بدليل . على اننا مثبتون لك فيما يلي أن دعوى الاجماع هنا غير صحيحة ولا مسموعة ، سواء أرادوا بها اجماع الصحابة وحدهم أم الصحابة والتابعين أم علماء المسلمين أم المسلمين كلهم بعد ان نهتد لهذا تمهيداً)

ادعى الشيخ على في ذلك التمهيد ان حظ العلوم السياسية في العصر الاسلامي كان سيئاً على الرغم من توافر الدواعي التي تحمل على البحث فيها وأنها ان مقام الخلافة منذ زمن الخليفة الاول كان عرضة للخارجين عليه ، غير ان حركة المعارضة كانت تضعف وتقوى ثم ساق بعض أمثلة يؤيد بها ما يدعيه من ان الخلافة كانت قائمة على السيف والقوة لا على البيعة والرضا

ولو سلم للشيخ على ذلك جدلاً لما تم له ما يزعمه من انكار اجماع الصحابة على وجوب نصب امام للمسلمين ، فإن اجماعهم على ذلك شيء

واجماعهم على بيعة امام معين شيء آخر واختلافهم في بيعة امام معين لا يقدح في اتفاقهم على وجوب نصب الامام ، أي امام كان ، وقد ثبت اجماع المسلمين على امتناع خلو الوقت من امام . ونقل الينا ذلك بطريق التواتر فلا سبيل الى الانكار وقد اعترف الشيخ على في دفاعه بأنه ينكر الاجماع على وجوب نصب الامام بالمعنى الذي ذكره الفقهاء . وقال عن نفسه انه يقف في ذلك في صف جماعة غير قليلة من أهل القبلة (يعني بعض الخوارج والاصم) وهو دفاع لا يبرئه من انه خرج على الاجماع المتواتر عند المسلمين ، وحسبه في بدعته انه في صف الخوارج لا في صف جماهير المسلمين . وهل وقوفه في صف الخوارج الذين خالفوا الاجماع بعد انعقاده يسوغ له ان يخرج على اجماع المسلمين ؟ قال في المواقف وشرحه (تواتر اجماع المسلمين في الصدر الأول بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على امتناع خلو الوقت عن خليفة وامام ، حتى قال أبو بكر رضي الله عنه في خطبته المشهورة حين وفاته عليه السلام : الا ان محمداً قد مات ولا بد لهذا الدين ممن يقوم به : فبادر الكل الى قبوله ولم يقل أحد لا حاجة الى ذلك بل انفقوا عليه وقالوا انتظر في هذا الامر وبكروا الى سقيفة بني ساعدة وتركوا له أهم الاشياء وهو دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلافهم في التعيين لا يقدح في ذلك الاتفاق . ولم يزل الناس على ذلك في كل

عصر الى زمننا هذا من نصب امام متبع في كل عصر)

وقد روى مسلم في صحيحه حديث حذيفة وقد جاء فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : تلزم جماعة المسلمين وامامهم ، قلت : فان لم يكن لهم امام ؟ قال : فاعتزل تلك الفرق كلها ولو ان تعض على أصل شجرة حتى يدركك الموت . وروى مسلم ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » وروى مسلم ايضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال . كانت بنو اسرائيل تسوسهم الانبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وانه لا نبي بعدى وستكون خلفاء فتكثر . قالوا : فما تأمرنا ؟ قال بيعة الاول فالاول واعطوهم حقهم فان الله سائلهم عما استرعاهم . وروى مسلم ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : انما الامام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به فان أمر بتقوى الله عز وجل وعدل كان له بذلك أجر وان يأمر بغيره كان عليه منه .

- ٦ -

ومن حيث انه أنكر ان القضاء وظيفة شرعية فقد قال في ص ١٠٣ (والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية ، كلا ولا القضاء ولا غيرها من وظائف الحكم ومراكز الدولة ، وانما تلك كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها ،

فهو لم يعرفها ولم ينكرها ولا أمر بها ولا نهى عنها ، وانما تركها لنا لئلا نرجع فيها الى أحكام العقل وتجارب الامم وقواعد السياسة)

وكلام الشيخ على في دفاعه يقضى بأن الذين ذهبوا الى ان القضاء وظيفة شرعية جعلوه متفرعا عن الخلافة فمن أنكر الخلافة أنكر القضاء وكلامه غير صحيح فالقضاء ثابت بالدين على كل تقدير ، تمسكا بالادلة الشرعية التي لا يستطيع نقضها . وقد ذكرنا فيما تقدم كثيرا من الآيات والاحاديث في الحكم والقضاء وسنذكر شيئا من ذلك فيما يأتي - :

وقال الشيخ على في دفاعه (أن الذي أنكر انه خطة شرعية انما هو جعل القضاء وظيفة معينة من وظائف الحكم ومراكز الدولة واتخاذها مقاماً ذا انظمة معينة وأساليب خاصة)

وهو دفاع غير صحيح فان عبارته في صفحة ١٠٣ فيها انكار أن القضاء نفسه خطة دينية ، وقد زعم انه خطة سياسية صرفة لا شأن للدين فيها وقد نقل عن ميزان الشعراني في دفاعه (أن الامام احمد في أظهر رواياته يرى انه - أى القضاء - ليس من فروع الكفايات ، ولا يجب على من تعين له الدخول فيه وان لم يوجد غيره)

وهذا دفاع عن القضاء نفسه . وبذلك تبين أيضا انه قد أنكر ان القضاء نفسه وظيفة شرعية لا جعل القضاء وظيفة معينة من وظائف

الكتاب العزيز، قال الله تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » وقال تعالى : « فأحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق » وقال تعالى : « انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله » وقال تعالى : « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل »

— ٧ —

ومن حيث أنه يزعم أن حكومة ابي بكر والخلفاء الراشدين من بعده رضى الله عنهم كانت لا دينية ، فقد قال في صفحة ٩٠ (طبيعي ومعتول الى درجة البداهة ألا توجد بعد النبي صلى الله عليه وسلم زعامة دينية ، وأما الذي يمكن أن يتصور وجوده فانما هو نوع من الزعامة جديد ليس متصلا بالرسالة ولا قائما على الدين ، هو اذا نوع لا ديني)

وهذه جرأة لا دينية ا فان الطبيعي المعقول عند المسلمين الى درجة البداهة أن زعامة ابي بكر رضى الله عنه كانت دينية يعرف ذلك المسلمون سلفهم وخلفهم جيلا بعد جيل .. ولقد كانت زعامته على أساس (أنه لا بد لهذا الدين ممن يقوم به) وقد انعقد على ذلك اجماع الصحابة رضى الله عنهم أجمعين . كما سبق ودفاع الشيخ علي بان الذي يقصده من

الحكم ومراكز الدولة واتخاذها مقاماً ذا انظمة معينة وأساليب خاصة فلزمته التهمة .

واسناده الى ما نقله الشعرائي في ميزانه عن الامام احمد استناد لا ينفعه فان الذي حرر من ميزان الشعرائي انما هو الى (باب ما يحرم من النكاح) وقد ذكر ذلك الشعرائي نفسه في ص ٨ من الجزء الاول من الميزان (وكتاب الاقضية) واقع بعد ذلك بسبعة عشر كتاباً ، فكتاب الاقضية في ميزان الشعرائي لم يححر حتى يكون ما فيه مستنداً صحيحاً .

وقال صاحب (الاشاعة في أشرار الساعة) أن الشعرائي لم يححر ميزانه في حياته وأنه قال . لا أحل لأحد ان يروى هذا الكتاب عني حتى نعرضه على علماء المسلمين ويميزوا ما فيه . انتهى كلامه

والمعروف في كتب الحنابلة أن القضاء من فروض الكفايات ، راجع ص ٢٥٨ من الجزء الرابع من المنتهى ، وص ٩٦٧ من الاقناع وض ٥٨٩ من المقنع وقد ذكر محشيه عند قوله (وهو فرض كفاية) ان ذلك هو المذهب وذكر قولاً عن الامام احمد بأن القضاء سنة

فاذا لم يكن القضاء فرضاً عند الامام احمد فهو سنة عنده . والمسنون من الخطط الشرعية .

فما زعمه الشيخ علي من انكار أن القضاء وظيفة شرعية وخطة دينية باطل ومصادم لآيات

ان زعامة ابي بكر لا دينية انها لا تستند الى وحى ولا الى رسالة ، مضحك موقع في الاسف ! فان أحداً لا يتوهم ان أبا بكر رضى الله عنه كان نبياً يوحى اليه حتى يعنى الشيخ علي بدفع هذا التوهم ! لقد بايع أبا بكر رضى الله عنه جماهير الصحابة من أنصار ومهاجرين علي انه القائم بأمر الدين في هذه الامة بعد نبيها محمد صلى الله عليه وسلم ، فقام بالأمر خير قيام ، ومثله في هذا بقية الخلفاء الراشدين .

وأن ما وصم به الشيخ علي أبا بكر رضى الله عنه من أن حكومته لا دينية لم يقدم علي مثله أحد من المسلمين ! فالله حسبه !

ولكن الذى يطعن في مقام النبوة يسهل عليه كثيراً أن يطعن في مقام أبي بكر وأخوانه الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم أجمعين .

ومن حيث أنه علاوة على ما ذكر يقف الشيخ علي في ص ٣٤ و ٣٥ من المسلمين موقف الطاعن على دلياهم الديني والخارج على اجماعهم المتواتر الذى انعقد علي شكل حكومتهم الدينية ! أو موقف المجيز للمسلمين اقامة حكومة بلشفية ! وكيف ذلك ، والدين الاسلامي في جملته وتفصيله يحارب البلشفية ، لأن البلشفية فتنة في الارض وفساد كبير . لقد وضع الدين الاسلامي أنظمة للمواريث يلجأ اليها أحياناً غير المسلمين لما فيها من الرحمة والعدل ، وأوجب على المسلمين مقادير من الصدقات تؤخذ من أغنيائهم فترد على

قراءتهم ، وأمر باقامة الحكومة الدينية العادلة التى تحفظ لكل ذى حق حقه ولكل عامل ثمرة عمله ، وجعل للدماء والاعراض والاموال حرمة لا يجوز انتهاكها ، وضرب على أيدي المفسدين في الارض ، وحسبنا في ذلك ان تقول ان البلشفية تهدم نظام المجتمع الانساني ، وتضيع حكمة الله في جعل الناس درجات ينتفع بعضهم من بعض ، قال الله تعالى : « نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً »

ومن حيث ان الشيخ عليا يقول في ص ١٠٣ (لا شيء في الدين يمنع المسلمين أن يسبقوا الامم الاخرى في علوم الاجتماع والسياسة كلها ، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذى ذلوا له وأستكانوا اليه ، وان يبنوا قواعد ملكهم ونظام حكومتهم على احدث ما انتجت العقول البشرية وامتن ما دلت تجارب الامم على انه خير اصول الحكم) ، ومعلوم ان اصول الحكم ومصادر التشريع عند المسلمين انما هي كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين ، وليس هناك للمسلمين خير منها ، والشيخ علي يطلب ان يهدموا ما بنوه على هذه الاصول من نظام حكومتهم (العتيق) ويطلب اليهم ان يبنوا حكومتهم وشؤونهم الدينية والدينيوية على اصول خير من اصولهم يجدونها عند الامم غير الاسلامية ، فكيف يبيع دين الاسلام للمسلمين ان يهدموه ؟ !

ومن حيث انه يزعم في ص ٨٣ و ٨٤ ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يغير شيئاً من اساليب الحكم عند اي امة او قبيلة في البلاد العربية وانما تركهم وما لهم من فوضى او نظام او هذا طعن صريح على محمد صلى الله عليه وسلم بانه لم يرسل لسعادة الناس في دينهم ودنياهم، وطعن صريح على كتاب الله تعالى بانه غير واف بما يلزم في الشؤون الاجتماعية وقد قال الله تعالى : « وما ارسلناك الا راحة للعالمين » وقال تعالى « ورحمتي وسعت كل شيء فساكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة ، والذين هم بآياتنا يؤمنون ، الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل ، يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ، ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ، ويضع عنهم أصرهم والاغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون » وقال تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً »

ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن التهم الموجهة ضد الشيخ علي عبد الرازق ثابتة عليه وهي مما لا يناسب وصف العالمية وفاقاً للمادة (١٠١) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ونصها :

(اذا وقع من احد العلماء ايا كانت وظيفته أو مهنته ما لا يناسب وصف العالمية ، يحكم عليه من شيخ الجامع الازهر ، بأجماع تسعة عشر عالماً معه من هيئة كبار العلماء المنصوص عليها في الباب السابع من هذا القانون ، بأخراجه من زمرة العلماء ، ولا يقبل الطعن في هذا الحكم ويترتب على الحكم المذكور : محو اسم المحكوم عليه من سجلات الجامع الازهر والمعاهد الأخرى ، وطرده من كل وظيفة ، وقطع مرتباته في أي جهة كانت ، وعدم اهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت أو غير دينية)

(حكم حضرة صاحب الفضيلة شيخ الجامع الازهر بأجماع اربعة وعشرين عالماً معه من هيئة كبار العلماء بأخراج الشيخ علي عبد الرازق . احد علماء الازهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الاهلية الشرعية ومؤلف كتاب « الاسلام واصول الحكم » من زمرة العلماء)

٤٣

المجلس الخصوصي بوزارة الحفانية

حكم تاريخه ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥

المجلس الخصوصي . مجلس تأديب القضاة الشرعيين . هيئة كبار العلماء . اختصاص . طرد العالم من زمرة العلماء . ما يترتب على الحكم الصادر بطرد العالم . وظيفة القاضي الشرعي وظيفته دينية .

القواعد الشرعية

١ - الحكم الذي يصدر من هيئة كبار العلماء بأخراج عالم من زمرة العلماء يترتب عليه طرد المحكوم عليه من كل وظيفة وقطع مرتباته في أي جهة كانت

٢ - أن مجلس تأديب القضاة الشرعيين هو الذى يملك عزل القضاة الشرعيين بصفة نهائية . وهو كذلك بطبيعة الحال الجهة المنوط بها تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئة كبار العلماء

٣ - أن الفقرة الثانية من المادة الأولى بعد المائة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية تنص على أن الحكم الصادر من هيئة كبار العلماء لا يقبل الطعن فيلزم من هذا أنه ليس لأية سلطة قضائية أن تلغيه أو تبحث عن صحته كما يلزم منه أن سلطة مجلس التأديب مقصورة حتما على النظر فيما يترتب على حكم هيئة كبار العلماء من النتائج القانونية .

٤ - أن القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية أجاز لهيئة كبار العلماء محاكمة العالم أيا كانت وظيفته أو مهنته

٥ - أن عبارة (مالا يناسب وصف العالمية) الواردة في المادة الأولى بعد المائة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ جاءت عامة مطلقة من كل قيد فتدخل فيها الأفعال الشائنة التى تمس كرامة العالم كالفسق وشرب الخمر ولعب الميسر وما أشبه ذلك مما يتعلق بالسلوك الشخصى كما يدخل فيها ضعف العقيدة الدينية . لأن وصف العالمية يفترض بذاته فوق السلوك الشخصى كفاية علمية خاصة وعقيدة معينة ولا

شك أن هيئة كبار العلماء هى المختصة دون غيرها بالفصل فيما اذا كانت هذه العقيدة مطابقة أو غير مطابقة للدين وفيما اذا كان صاحبها قد ارتكب أو لم يرتكب مالا يناسب وصف العالمية فهى هيئة كبار العلماء ليست هيئة مدنية ولا مجرد هيئة أخلاقية حتى يقصر عملها على مراقبة السلوك الشخصى للعلماء وإنما هى قبل كل شيء هيئة دينية الغرض من تكوينها رعاية اصول الدين ومبادئه وصيانتها من كل عبث

٦ - أن وظيفة القاضى الشرعى هى من وظائف العلماء اى وظيفة دينية لا تحل الا لمن كان مقررأ له بأنه من رجال الدين . فالحكم الصادر من هيئة كبار العلماء باخراج قاض شرعى من زمرة العلماء يفقده وصف العالمية المشروط توفرها لكل قاض شرعى وبمقدان وصف العالمية ينتفى أهم شرط اتولى القضاء .

المجلس :

« بعد الاطلاع على قرار هيئة كبار العلماء الصادر بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٤٤ الموافق ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٥ وعلى الخطاب المرسى من الشيخ على عبد الرازق لمعالى وزير الحفانية بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ الذى يبين فيه اوجه دفاعه .

« من حيث ان المتهم قد اعلن قانوناً بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ للحضور امام المجلس ولم يحضر .

« وبما ان فضيلة شيخ الجامع الأزهر

ومعه أربعة وعشرون عالماً من هيئة كبار العلماء قضوا بالاجماع في ٢٢ محرم سنة ١٣٤٤ (١٢ اغسطس سنة ١٩٢٥) باخراج الشيخ علي عبد الرازق من زمرة العلماء بسبب ما اذاعه في كتابه « الاسلام وأصول الحكم »

« وبما ان المادة الاولى بعد المائة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ الخاص بالجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ترتب على هذا الحكم طرد المحكوم عليه من كل وظيفة وقطع مرتباته في أية جهة كانت »

« وبما أن مجلس تأديب القضاة الشرعيين (المنصوص عنه في قرار وزير الحفانية الصادر في ١٨ ابريل سنة ١٩١٧) وهو الذي يملك عزل القضاة الشرعيين بصفة نهائية . هو كذلك بطبيعة الحال الجهة المنوط بها تنفيذ مثل هذا الحكم الصادر من هيئة كبار العلماء »

« وبما انه يلزم البدء بتعرف وتحديد ماهية ما لمجلس التأديب من السلطة حين يتعقد لتنفيذ الحكم الصادر تطبيقاً للمادة الاولى بعد المائة من قانون الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية لمعرفة ما اذا كان مجلس التأديب مختصاً بالنظر في موضع التهمة وبالفصل فيما اذا كان الحكم الصادر فيها من هيئة كبار العلماء صحيحاً أو غير صحيح وفيما اذا كان العالم الذي حوكم قد ارتكب بالفعل أمراً يوقعه تحت طائلة القانون أو ان هنالك تجاوزاً في التطبيق القانوني

« وبما انه من المسلم الذي لا ريب فيه ان مجلس التأديب لا يملك شيئاً مما تقدم اذ من للبداية العامة المقررة ان الهيئات القضائية المختلفة تعتبر في الدولة على حد سواء وليس بينها في دوائر اختصاصها أي تفاوت في الاعتبار »

« وبما ان الفقرة الثانية من المادة الاولى بعد المائة الآنف ذكرها تنص على ان الحكم الصادر من هيئة كبار العلماء لا يقبل الطعن فيلزم من هذا انه ليس لاية سلطة قضائية ان تلغيه أو تبحث عن صحته . كما يلزم منه ان سلطة مجلس التأديب مقصورة حتماً على النظر فيما يترتب على حكم هيئة كبار العلماء من النتائج القانونية

عن الاختصاص

« وبما ان الدفع بعدم اختصاص هيئة كبار العلماء بالنظر في موضوع كتاب (الاسلام وأصول الحكم) مبناه ان عبارة « ما لا يناسب وصف العالمية » الواردة في المادة الاولى بعد المائة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ لا تتناول الا الافعال الشائنة التي تمس كرامة العالم كالفسق وشرب الخمر والميسر وما اشبه ذلك مما يتعلق بالسلوك الشخصي . وان هذه العبارة لا يمكن ان تتعدى ذلك الى الخطأ في الابحاث العلمية الدينية

« وبما ان هذا الدفع على فرض صحته وقبوله لا يطعن في اختصاص هيئة كبار العلماء

« وبما أنه مسلم فوق ذلك ان لكل جماعة ناموساً خاصاً وحقاً مقررأً يحيز لها أن تطرد من هيئتها كل عضو ترى أنه غير لائق بها . وهذا الحق الطبيعي ثابت لها بدون احتياج الى نص وضعى يقرره ، ويبنى على ذلك أن هيئة كبار العلماء يصح لها ان تخرج اى عالم من زمرة العلماء ولولم يكن ثمت قانوناً ينص على ذلك » وبما أنه لا معنى كذلك للاحتجاج بالمواد ١٢ و ١٤ و ١٦٧ من الدستور لأن المادة ١٢ التى تنص على ان « حرية الاعتقاد مطلقة » والمادة ١٤ التى تنص على ان « حرية الرأى مكفولة فى حدود القانون » لاتفيدان سوى ان لكل انسان الحق فى ان يعتنق الدين الذى يريده او يكون لنفسه الاعتقاد الذى يرضاه او يعرب عن رأيه بالقول او بالكتابة او التصوير بدون ان يتعرض للعقاب بسبب اعتناقه ديناً من الاديان او اباتته عن رأى من الاراء مادام انه لم يخرج عن حدود القانون ، وبعبارة اخرى لا تفيد هاتان المادتان سوى ان كل انسان له ان يتمتع بحقوقه الوطنية كحق الترشيح للانتخاب او التصويت فيه مهما كان دينه او مذهبه او رأيه . وهذا الاينافى ان الحكومة مثلاً لها ان تفصل من خدمتها كل وطنى يرتكب اموراً معينة ، ولهذا قيدت المادة ١٤ من الدستور حرية الرأى بانها الحرية المستعملة فى حدود القانون ويلزم مما تقدم ان الذى حظره الدستور انما هو المحاكمة الجنائية او الحرمان

وليس له من نتيجة سوى ما قد يفهم من ان حكم الهيئة اخطأ فى تطبيق القانون . اما اختصاص الهيئة فلا يطعن فيه لأن الشيخ على عبد الرازق كان من العلماء ولان الفعل الذى حوكم من اجله مما قد يقع من العلماء ويتصل بهم . ولان القانون اجاز لهيئة كبار العلماء محاكمة العالم ايماناً كانت وظيفته او مهنته

« وبما انه على فرض وقوع خطأ فى التطبيق القانونى فليس من اختصاص اية سلطة اخرى ان تنظر فيه

« على أنه ليس ثمت ما يدل على وقوع خطأ فى تطبيق القانون لأن عبارة « مالا يناسب وصف العالمية » جاءت عامة مطلقة من كل قيد بحيث لا يمكن قصرها على السلوك الشخصى ، فضلاً عن أن وصف العالمية يفترض بذاته فوق السلوك الشخصى كفاية علمية خاصة وعقيدة معينة ، ولا شك أن هيئة كبار العلماء هى المختصة دون غيرها بالفصل فيما اذا كانت هذه العقيدة مطابقة أو غير مطابقة للدين . وفيما اذا كان صاحبها قد ارتكب او لم يرتكب مالا يناسب وصف العالمية .

يؤيد ما تقدم أن هيئة كبار العلماء ليست هيئة مدنية ولا مجرد هيئة اخلاقية ، حتى يقصر عملها على مراقبة السلوك الشخصى للعلماء وانما هى قبل كل شئ هيئة دينية الغرض من تكوينها رعاية اصول الدين ومبادئه وصيانتها من كل عبث .

وفوق ذلك فما دامت الوظيفة التي يشغلها الشيخ على عبدالرازق من وظائف العلماء أي وظيفة دينية فهي لذلك لا تحمل إلا لمن كان مقررًا له بأنه من رجال الدين .

« وبما أن المجلس يرى أن يقرر اثبات عزل الشيخ على عبدالرازق من اليوم الذي صدر فيه قرار هيئة كبار العلماء بإخراجه من زمرة العلماء . »

(حكم المجلس المخصوص بوزارة الحفانية المنعقد برئاسة حضرة صاحب المعالي على باشا ماهر وزير الحفانية بالنيابة وبحضور كل من حضرات اصحاب الفضيلة مفتي الديار المصرية الشيخ عبدالرحمن قراعه والشيخ احمد المطار فائب المحكمة الشرعية والشيخ محمد مخلوف رئيس التفتيش الشرعي والشيخ عبد الجليل عشوب مفتش المحاكم الشرعية وحضرة محمد حسن افندي مدير مكتب معالي وزير الحفانية في قضية حضرة الشيخ على عبدالرازق)

من الحقوق الوطنية بسبب اعتناق دين او عقيدة ما، أما صفة العالم او صفة الموظف فلا مانع من ان تكون محلا لتقنين خاص . وهذا التقنين لا يتعارض مع الدستور في شيء ما

« وبما انه لا صحة للقول بان الفقرة الاخيرة من المادة الاولى بعد المائة وهي المادة السابق الاشارة اليها والمنصوص فيها على العقوبات التبعية قد نسخها الدستور ، لان الدستور قد نص في المادة ١٦٧ على استمرار العمل بالقوانين والمراسيم والاوامر والوائح والقرارات مادام تفيها متفقاً مع المبادئ المقررة فيه ، وظاهر ان قانون الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية لا يوجد فيه ما يخالف تلك المبادئ كما سبق بيانه

فتاوى شرعية

المحكمة الشرعية بدون احتياج الى اجراء كشف طبي قبل احالته والمحكمة الشرعية تحقق أمر صحة قواه العقلية عند أخذ الاشهاد الشرعي منه

السؤال

« سئل بخطاب من وزارة الداخلية صورته . من تدعى ايلين الياس عساف الكاثوليكية المذهب والمقيمة مع زوجها المسيو جورج فيكتور قدمت الى محافظة مصر طلباً برغبتها اعتناق الدين الاسلامي ولما حضر المندوب الديني « لاعطاها النصائح

٤٤

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٢٥

دين . مسيحي يطلب ان يدين بدين الاسلام . طلب الكشف عليه طياً . اختصاص المحكمة الشرعية .

القاعدة الشرعية

اذا طلب مسيحي ان يدين بدين الاسلام فلاحظ مندوب دينه أن قواه العقلية ضعيفة وطلب الكشف عليه طياً جاز احالته على

ترك الامر للمحكمة الشرعية بدون حاجة الى
اجراء كشف طبي عليها ؟

مفتى الديار المصرية
عبدالرحمن قراعة

٤٥

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩١٩

وقف . وقف النقود . حسب العرف .

القاعدة الشرعية

الدرهم والدنانير يصح وقفها أو لا يصح
وقفها حسب عرف البلد . فيجوز وقفها في البلاد
التي تعترف فيها وقفها ولا يجوز في البلاد التي
لم يتعارف وقفها فيها . العبرة في ذلك بعرف
كل بلد

السؤال

سأل حضرة صاحب السعادة مدير المنيا
بما صورته اتشرف بأن أحيط بمباحثكم علماً
انى أريد الشروع في عمل وقف في اعيان
ثابتة وفي نقود (جنيهاً مصرية) وقد علمت
ان في وقفية وقف الدراهم والدنانير خلافاً
فمن قائل بالجواز ومن قائل بالمنع وقد قال
بالجواز صاحب البحر فانه افتى بجوازه ولم
يحكى خلافة وبعضهم قال بأن محمد افتى بجواز
وقف المنقول فيما جرى التعامل بالوقف فيه

الدينية بديوان المحافظة على حسب القاعدة
المتبعة قال ان قواها العقلية ضعيفة وطلب
الكشف عليها طبياً لأنه لا يمكنه اعطاء
النصائح لمجنونة وقرر حضرة وكيل المحافظة انه
لم يظهر من هذه الطالبة ما يستدل منه على
ضعف قواها العقلية وطلب حضرة افادة
المحافظة بما تراه الوزارة في ذلك وأنه وان كان
التحقق من سلامة القوى العقلية شرطاً تراعيه
المحكمة الشرعية لقبول اشهاد الاسلام من
طالبه عند احالته عليها من جهة الادارة في
حالة عدم قبول نصائح رئيسه الدينى وبناء على
ذلك يمكن ان تحيل المحافظة تلك السيدة على
المحكمة الشرعية بعد اخطار الرئيس الدينى بما
ذكر الا ان الوزارة تود معرفة رأى فضيلتكم
فيما اذا كان يلزم قبل احالة الطالبة المذكورة
على المحكمة الشرعية اجراء كشف طبي عليها
كطلب المندوب الدينى لتبين حقيقة حالتها
او يكتفى بما رآته المحافظة نحوها ولا يلتفت
الى ما ابداه ذلك المندوب ويترك امر التحقق
من قواها العقلية الى المحكمة عند اخذ الاشهاد
الشرعى فالرجاء افادتنا بما تروه

الجواب

من حيث ان الموضوع المطلوب اخذ راينا
فيه موضوع ادارى نحض والفصل فيه منوط
بالقاضي المختص الذى يصدر بين يديه الاشهاد
من قبل ان يباشر سماع الاشهاد وحينئذ ينبغى

اشهاداً بوقف نقود مودعة في البنك الأهلي على ذمة مشتري عين تكون وفقاً بالشروط التي نص عليها الواقف . وعلماً أيضاً أنها تقبلت اشهاداً بوقف عروض محل تجاري على أن تعتبر أرباح المحل التجاري ريعاً للوقف مادام الواقف حياً وعلى أن تباع عروض وبضاعة المحل التجاري بعد وفاة الواقف ليشتري بثمنها عين تكون وفقاً

٤٦

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٣٠

وقف . الدين العادي . الدين المضمون

برهن . وفاؤه من ربيع الوقف .

القاعدة الشرعية

قول الواقعة أن ناظر الوقف يدفع من ريع أطيان الواقعة ما عليها من الدين الواجب أدائه لأربابه حتى ينتهي الدين بتمامه وتبرأ ذمة الواقعة منه معناه الدين الثابت في ذمة الواقعة مطلقاً سواء كان الدين لدائن عادي أو لدائن آخر له اختصاص أو رهن على الاعيان الموقوفة

السؤال

سأل محمد بك علي دلاور ومصطفى بك حمودة ناظراً وقف المرحومة الست طائشة صديقة هانم في امرأة وقفت اطياناً على خيرات معينة في كتاب وقفها وشرطت لوقفها شروطاً من ضمنها (ان الناظر على هذا الوقف والمتولي عليه يدفع من ريع اطيان الواقعة المذكورة

ورأى ان وقف الدراهم والدنانير جرى فيه التعامل بالبلاد الرومية وغيرها وانه بناء على ذلك اجاز الوقف فيها كراى محمد المفتي به المذكور لهذا ارجو ان تتكرموا سماحتكم باثنتائى عن صحة الوقف في الدراهم والدنانير حتى يتسنى لى الشروع فى عمل الوقف المذكور

الجواب

اطلعنا على هذا السؤال وتعيد ان الذى يؤخذ من حاشية ابن عابدين على الدر ان البلاد التى تعورف فيها وقف الدراهم يجوز فيها وقفها ولا يجوز فى البلاد التى لم يتعارف فيها وقفها فالعبرة فى ذلك بعرف كل بلد كما نص على ذلك بالمادة ٦٠ من قانون العدل والانصاف

« وحيث اننا لانعلم ولم نسمع ان وقف الدراهم تعورف بالاقطار المصرية فى هذا الزمن فهو غير صحيح وان كان لدى سعادتكم حوادث تدل على تعارف وقف النقود بالبلاد المصرية وتحقق ذلك جاز وقفها »

مفتى الديار المصرية

محمد نجيت

تعليق

ختم حضرة صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية فتواه هذه بقوله (اننا لا نعلم ولم نسمع ان وقف الدراهم تعورف بالاقطار المصرية فى هذا الزمن فهو غير صحيح) ولكننا علمنا ان محكمة مصر الشرعية تقبلت فى نوفمبر سنة ١٩٢٤

من أولاد الملة الارثوذكسية اللغات اليونانية والعبرية والفرنسية كان وقفه غير مستوف لشرائط الصحة شرعاً لعدم تحقق ما يفيد أنه قرابة عندنا وعندهم. فاذا تخربت المدرسة جاز بيعها لأنه لا مانع من البيع بطريقة الشرعى

السؤال

سأل الافوكاتو تقولا جورجى عبيد فى رجل بنى مكاناً جعله مدرسة ذكر فى لائحة ترتيبها انه اوقفه انما لم يتحرر بذلك اشهاد على يد حاكم شرعى ولم يكن مقيداً بدفتر احدى المحاكم الشرعية ثم بعد ادارة للمدرسة بمدة تراءى لمجلسها ان المكان المذكور غير لائق فاشترى مكاناً اخر فى صقع عظيم وجعله مدرسة بدل المكان الاول الذى اصبحت الآن متخرباً وآيلاً للسقوط. - فهل مثل هذا الاقرار بالوقف صحيح معنول به اولا يعول عليه ويجوز بيع المكان الاول المحكى عنه فترجو الجواب

الجواب

بالاطلاع على لائحة هذه المدرسة علم منها ان الواقف لها هو كل من الخواجه روافيل وماتايا عبيد. وان هذه المدرسة قد اعدت ليتعلم فيها اولاد الملة الارثوذكسية الذكور ويقبل فيها الاولاد الذكور من كل جنس وملة وان اقصى المراد من تشييدها هو تعليم اللغات اليونانية والعبرية والفرنساوية. وبالبحث فى كلام العلماء لم يظهر لى ان هذا الوقف

الموقوفة المرقومة ما عليها من الدين الواجب اداؤه لاربابه مقدماً ذلك على جميع ما شرطت صرفه من المصاريف المشروحة حتى ينتهى الدين بتمامه وتبرأ ذمة الواقعة المذكورة منه فحينئذ يصرف جميع ما شرطت صرفه من المصاريف المذكورة على وجه ما ذكرناه المراد بقولها ان ناظر الوقف يدفع من ريع اطيان الواقعة المذكورة المرقومة ما عليها من الديون هل ما على الاطيان من الديون او ما على الواقعة من الديون بدليل قولها (حتى ينتهى سداد الدين بتمامه وتبرأ ذمة الواقعة منه) افيدوا الجواب ولكم الثواب

الجواب

الضمير فى قول الواقعة المذكورة (ما عليها من الدين الواجب اداؤه لاربابه الى آخره) راجع الى الواقعة بدليل قولها حتى ينتهى الى آخره لانها هى التى لها ذمة تبرأ وذلك هو الذى يراد عرفاً فى كلام الواقفين فى مثل ذلك ؟
مفتى الديار المصرية
بكر الصدى

٤٧

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتى

بتاريخ ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٢٩

وقف . وقف مسيحى لتعليم اللغات العبرية واليونانية والفرنساوية . ليس قرابة . مدرسة . اذا تخربت جاز بيعها .

القاعدة الشرعية

اذا وقف واقف مدرسة على تعليم الذكور

مستوف لشرائط الصحة شرعاً والحال ما ذكر
في السؤال لعدم تحقق ما يفيد انه قرينة عندنا
وعندهم وعدم وجود التأييد معنى فيبيع
المدرسة المذكورة التي تخربت لا مانع منه
بطريقه الشرعى ؟

مفتى الديار المصرية
بكر الصديق

٤٨

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ٢٦ صفر سنة ١٣٢٩

وقف . ناظر . خيانة . انكار عين موقوفة .
انها للوقف . ادعاء ملكيتها .

القاعدة الشرعية

إذا أنكر ناظر وقف أهلى جريان دار
معلومة فى الوقف أنها للوقف وأدعى أنها ملكه
وثبتت للوقف رغم انكاره يصير بذلك خائناً
ويجب اخراج الوقف من يده لصيرورته
خائناً بالانكار

السؤال

سأل حضرة حسن بك صبرى المحامى فى
رجل وقف اعياناً يملكها بمقتضى حجة
ايقاف مسجلة بسجلات احدى المحاكم الشرعية
واشترط النظر على وقفه بعد وفاته للارشاد
فالارشاد من كل طبقة مستحقة على حسب
ترتيب طبقاتهم ثم توفى الواقف وانحصرت

الطبقة العليا فى شخص واحد ويوجد فى
الطبقة التى تليه عدد من المستحقين فى هذا
الوقف معه ثم ان ذلك الشخص ادعى ملكية
تلك الاعيان الموقوفة وانكر وقفها ووكّل
عنه اشخاصاً لاثبات الملكية وانكار وقفها
وكتبت بذلك عقداً يتضمن ما ذكر وسعى
بالفعل فى ذلك فهل مع كل هذا يجوز تعيينه
ناظراً على هذا الوقف والحال ما ذكر ام هذه
خيانة تمنعه من استحقاق النظر عليه وعدم
جواز تمكينه من وضع يده على اعيان
الوقف ارجو الجواب .

الجواب

فى تنقيح الحامدين ما نصه (سئل) فى
ناظر وقف أهلى انكر جريان دار معلومة فى
الوقف أنها للوقف وأدعى أنها ملكه فهل اذا
ثبت الوقف وانكاره له يصير بذلك خائناً
ويخرج الوقف من يده (الجواب) نعم قال
فى الاسعاف من فصل انكار المتولى الوقف
لو انكر المتولى الوقف وأدعى أنه ملكه يصير
خاصباً له ويخرج من يده لصيرورته خائناً
بالانكار اه وبمثله افق العلامة ابن نجيم كما فى
فتاويه من الوقف انتهى ومنه يعلم انه
لا يجوز تعيين ذلك الشخص الذى يدعى
ملكية اعيان الوقف بدون وجه شرعى
ناظراً عليه ولا يمكن من وضع يده على اعيانه
والحال ما ذكر فى السؤال والله اعلم ؟

مفتى الديار المصرية
بكر الصديق

٤٩

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٣٢٨

سفه . تصرفات السفه . قبل الحجر . قول
ابن يوسف .

القاعدة الشرعية

تصرفات البالغ العاقل السفه قبل الحجر
بالسفه تنفذ على قول الامام ابن يوسف ولا تنفذ
على قول الامام محمد، وظاهر كلام الفقهاء ترجيح
قول أبي يوسف

السؤال

سأل محمد عمر هندي من الشرقية في
شخص حجر عليه لسفه وقبل الحجر تصرف
فهل تصرفاته السابقة على الحجر تنفذ ام لا

الجواب

تصرفات البالغ العاقل السفه قبل الحجر
بالسفه تنفذ على قول الامام ابن يوسف
ولا تنفذ على قول الامام محمد ففي الخانية
ما نصه وان بلغ اليتيم سفياً غير رشيد فقبل
ان يحجر القاضي عليه لا يكون محجوراً في
قول ابن يوسف رحمه الله تعالى حتى تنفذ
تصرفاته وعن محمد رحمه الله تعالى يكون
محجوراً من غير حجر انتهى وفي تنقيح

الحامدية وظاهر كلامهم ترجيح قول

ابن يوسف .

مفتي الديار المصرية
بكر الصدي

٥٠

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ١١ جماد آخر سنة ١٣١٣

وقف . استدانة . من وقف لوقف . عدم جواز .

القاعدة الشرعية

لا تصح الاستدانة من وقف لوقف آخر
مع اختلاف الجهة

السؤال

سئل بأفادة من حضرة قاضي مصر
مؤرخة ١٠ جماد الآخر سنة ١٣١٣ نمرة ٥٢٢
سايرة مضمونها - الأمل الاطلاع على
المكاتبة الواردة للمحكمة من عموم الاوقاف
بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٥ نمرة ٤٠١ بشأن
المبلغ المراد استدانته من فائض ريع وقف
السيد احمد البدوي لصرفه في العمارة
الضرورية المحتاجة لها قبة مسجد القبة التابع
لوقف السلطان الغوري التي هي من الآثار
العربية وسداده من فائض ريع وقف السلطان
المومي اليه والافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي

الجواب

قد صار الاطلاع على افادة مماحتكم يمينه
نمرة ٥٢٣ الواردة هنا وما معها من الافادة
الواردة لسماحتكم من ديوان عموم الاوقاف
نمرة ٤٠١ والحكم الشرعى فى ذلك هو عدم

صحة الاستدانة المذكورة حيث انها من
وقف لوقف اخر مع اختلاف الجهة ولزم شرحه
مفتى الديار المصرية
وشيخ الجامع الازهر
حسونه النواوى

قضاة المحاكم المختلطة

٥١

حكم تاريخه ٥ مايو سنة ١٩٢٥
وقف . حراسة . اختصاص المحاكم المختلطة . اتفاق
المستحقين على تعيين حارس بدل الناظر .

القاعدة القانونية

١ - اذا اقامت المحكمة الشرعية ناظراً
منضماً الى ناظر سابق وكانت المحكمة المختلطة
عينت حارساً قضائياً يتولى ادارة هذا الوقف الى
حين الفصل فى النزاع القائم بين الناظر الأول
وغيره من المستحقين جاز لهذا الناظر الجديد أن
يطلب من المحكمة المختلطة الحكم بانتهاء الحراسة
ليتولى هو ادارة الوقف بناء على صفته الجديدة
٢ - أن اتفاق المستحقين جميعاً على وضع
أطيان وأعيان الوقف تحت الحراسة القضائية
لا يكفي لاتزاع أعيان الوقف من يد الناظر
المولى من قبل القاضى الشرعى اذا لم يكن هناك
موجب يقتضى تعيين الحارس القضائى

٣ - أن الحراسة القضائية لا يؤمر بها

لمجرد ضمان سداد ديون على الناظر أو لمجرد
التخوف من أن المحجوز لديه لا يدفع ما بذمته
سداداً لهذه الديون اذ فى الامكان اتخاذ الطرق
القانونية أو الشرعية عند ثبوت اهمال الناظر كما
أن فى الامكان اتخاذ الطرق القانونية عند تهرب
المحجور عليه من دفع ما بذمته

(استئناف عبد الرحيم باشا فهمى ضد مراد لينان .
رئاسة جناب المستشار باقيدرا — نشرة الاحكام المختلطة
عدد ١٧ . سنة ٣٧ . ص ٣٩٥)

٥٢

حكم تاريخه ٥ مايو سنة ١٩٢٥
ضامن . اعسار المدين . تجريده

القاعدة القانونية

لجواز مقاضاة الضامن يجب على الدائن أن
يثبت أولاً اعسار المدين الاصلى . ولا يكفي
لاثبات الاعسار تحرير محضر عدم وجود فى
مكان ليس هو محل اقامة المدين ولا هو مركز
اشتغال له

على انه ليس للضامن الذى لم يرشد الدائن

٣ - لا يجوز للخصم الذي يرى أن تقرير الخبير غير موافق لمصلحته ولم يردده في الوقت اللائق ان يطلب من المحكمة تعيين خبير آخر لاعادة المأمورية اعتماداً على تقرير خبير عينه هو جاء قوله مناقضاً لقول الخبير الذي عينته المحكمة . مثل هذا داخل في اختصاص قاضي الموضوع الذي له عند سماع أصل الدعوى أن يقدر تقرير الخبير قدره ويعين عند اللزوم خبيراً آخر ليحقق ما قرره الخبير الرسمي .

(استئناف انايوسقى ضد يواكيم اوغلو . رئاسة جناب المستشار فوكس — نشرة الأحكام المختلطة . عدد ١٦ سنة ٣٧ ص ٣٨٧)

٥٤

حكم تاريخه ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٥

استئناف : لمجرد الاستئناف رأي محكمة الاستئناف . وراثه . ائمهاده شرعى . قيسه . بطر كخانه . روم أرثوذكس . روس . حالة على قاضي الاحوال الشخصية

القاعدة القانونية

١ - يجوز للبنك المودعة عنده الاموال من شخص متوفى ويتقدم اليه وارث يطلب سحب المبالغ المودعة عنده بناء على انه هو الوارث بموجب ائمهاده شرعى ويرى البنك أن هذا الاشهاد غير كاف وحده لاثبات الوراثة أن يستأنف الحكم الابتدائى الصادر بالزامه بدفع المبالغ الى الوارث المذكور لمجرد التثبت من صفة الوراثة وانحصار الميراث في الشخص المطالب بدون أن يبدى اعتراضاً أو نزاعاً بل لمجرد معرفة رأى محكمة الاستئناف ليكون في

عن املاك المدين التي يصح له ان ينفذ عليها أن يناع في اعسار المدين الاصل

أنه بحسب احكام المادة « ٦٢٣ » يبرأ الكفيل بقدر ما أضاعه الدائن بتقصيره من التأمينات التي كانت له فاذا اهمل الدائن المحافظة على تأميناته (مثل الزراعة القائمة) فهلك بمخطئه وجب ابراء ذمة الكفيل بقدر قيمة ما اضاعه الدائن من التأمينات

(قضية اسماعيل محمد ضد دوبرت لانجسلاد بصفته . راجع نبذة ٣٥٢ من جازيت الحاكم المختلطة سنة خامسة عشر عدد ١٧٩)

٥٣

حكم تاريخه ٣١ ابريل سنة ١٩٢٥

دعوى مستعجلة . استعجال . قاضي الموضوع . مأمورية تكميلية . استبدال خبير . اختصاص قاضي الموضوع .

القاعدة القانونية

١ - ان الاستعجال الذي يبرر اختصاص قاضي الامور المستعجلة قد يوجد حتى ولو كانت الدعوى الاصلية مطروحة برمتها أمام قاضي الموضوع . فوجود الدعوى الموضوعية معلقة أمام المحكمة الابتدائية أو امام المحكمة الاستئنافية لا يترتب عليه حتماً عدم امكان اختصاص قاضي الامور المستعجلة بنظر النزاع المستعجل الذي يقدم اليه عند التحقق من المسوغ القانوني

٢ - يجوز لقاضي الامور المستعجلة أن يأمر بانتداب خبير لاجراء معاينة تكميلية أو يقوم بمأمورية تكميلية لم تدخل في المأمورية الأولى التي صدر بها حكم من قبل

من زبائنها على السلفيات انما هي في الواقع فوائد
علاوة على الفوائد الأصلية فاذا ضمت هذه
العمولة الى الفوائد الأصلية فزاد مقدارها على
الحد الاقصى المقرر في القانون وجب اعتبار
الزيادة محرمة وتعين اسقاطها من الحساب

الاصل أنه لا يجوز أخذ ولا طلب فوائد
على متجمد الفوائد الا اذا كان مستحقاً عن سنة
كاملة . الا أن العرف التجاري أجاز تجميد
الفوائد كل شهر وهذا العرف جاء استناداً للقاعدة
النصوص عليها في المادة « ١٨٦ » من القانون
المدني المختلط . وهذا الاستثناء ينتهي حتماً بقفل
حساب العميل فاذا رفع البنك دعوى على عميله
يطالبه برصيد حسابه فلا يجوز له ان يطلب
تجميد الفوائد شهراً بشهر كما كان جارياً من قبل
تقفيل الحسابات وانما له فقط أن يطالب بالفوائد
القانونية على مبلغه الاجمالي أسوة بالمبالغ العادية
التي تحصل المطالبة بها أمام القضاء .

(قضية نحيماس وشركاه ضد بنك روما . رئاسة
جناب القاضي هانسون — راجع نبذة نمرة ٣٤٣ من
جازيت المحاكم المختلطة سنة خامسة عشر عدد ١٧٩)

٥٦

حكم تاريخه ٢٨ يناير سنة ١٩٢٥

سند تحت الاذن . حجز ضد الخيل تحت يد
المدين بعد التحويل . عدم تقاذه . التزام المدين
بالسداد . دعوى افلاس . تمويضات .

القاعدة القانونية

تحويل السند الذي تحت الاذن ناقل

مأمن من رجوع ورثة آخرين في المستقبل عليه .
٢ — أن الاشهاد الشرعي الذي يصدر
بناء على شهادة شهود يستحضرهم ذو الشأن
أمام القاضي ليس له الا قيمة نسبية بمعنى أنه اذا
ثبت أن الوقائع المبينة عليه الاشهاد ليست صحيحة
فلا يكون للاشهاد قيمة أمام القضاء .

٣ — لا مانع يمنع في الاصل من رفع أمر
وراثه الاشخاص المتدينين لطائفة الروم الارثوذكس
الى البطريركخانه التابعين لها اذا انتقوا على ذلك .
وهذه القاعدة تسري على الأجانب المقيمين في
مصر وليست لهم هيئة قضائية قنصلية تنظر في
شئون أحوالهم الشخصية مثل الروس الموجودين
الآن في مصر وليست لهم قنصلية روسية .

٤ — يجوز للمحاكم المختلطة أن تضرب
صفحة عن الاحالة على قاضي الاحوال الشخصية
اذا لم تكن هناك ضرورة لهذه الاحالة وكانت
المستندات المقدمة فيها الكفاية لتتوير المحكمة
للحكم في المسألة التي كان يجب الرجوع فيها الى
قاضي الاحوال الشخصية للحكم .

(استئناف البنك الاهلي ضد سرفوفاكون رئاسة
جناب المستشار فوكس — نشرة الاحكام المختلطة — عدد
١٧ . سنة ٣٧ . ص ٣٩١)

٥٥

حكم تاريخه ١٥ ابريل سنة ١٩٢٥

حساب جار . بنوك . عمولة . فوائد
ربوية . المحاكم المختلطة .

القاعدة القانونية

أن العمولة التي اعتاد بعض البنوك أخذها

للملكية فالحجز الذي يتوقع ضد الحيل بعد تاريخ التحويل الصحيح لا يجوز للمدين الامتناع عن تسديد قيمته للمحتال الحامل للسند بمحسنية اذا رفض المدين ان يدفع لحامل سند تحت الاذن قيمة السند بدعوى توقيع حيز تحت يده ضد الحيل قبل ميعاد الاستحقاق . فتعتمد حامل السند الى طلب افلاس المدين فانه في هذه الحالة لا يحكم عليه بتعويضات بدعوى تجاوزه حقه الشرعى في الاجراءات وخصوصاً اذا اتضح فيما بعد ان المدين في ضيق وأنه قد رفعت عليه عدة دعاوى . اذ ان هذا من شأنه ان يبرر طلب الافلاس

(قضية صبحى ومنا ضد طه ابوزيد . رئاسة جناب الرئيس هانسون — راجع جازيت المحاكم المختلطة . نذ ٣٤٤ . سنة خامسة عشر . عدد ١٧٩)

٥٧

حكم تاريخه ٩ مايو سنة ١٩٢٣

سند تحت الاذن . سبب . مبيع افطان . تنطية .

القاعدة القانونية

أرسل شخص قطنه لبيع لحسابه وأستلم مقدماً مبالغ خصاً من الثمن الذى لم يحدد بعد . وحرر احتياطياً كميالة بمبلغ ما تنطية لمركزه . هذه الكميالة لا يمكن الحكم بطلانها لأن لها سبباً صحيحاً .

(قضية حسن عبدالسلام الخلو ضد ريشيو راخو . رئاسة جناب الرئيس كامباس . راجع جازيت المحاكم المختلطة نذ ٣٣٥ سنة خامسة عشر عدد ١٧٩)

٥٨ .

محكمة اسكندرية المختلطة

تاجر . عمل تجارى . حساب جارى . شخص غير تاجر

القاعدة القانونية

غير التاجر الذى يفتح له حساب جار فى أحد البنوك حسب الاصول المرعية وحسب العرف التجارى يعتبر أنه عمل عملاً تجارياً اللهم الا اذا وجد اتفاق يخالف ذلك والدعوى التى ترفع عليه انما تختص بنظرها المحكمة التجارية .

(قضية بنك اتينا ضد هكتور روز نبرج اصدر الحكم جناب القاضى فان هورن — راجع عمرة ٣٢٧ من جازيت المحاكم المختلطة سنة خامسة عشر عدد ١٧٩)

٥٩

محكمة الاسكندرية الجزئية المختلطة

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٤

اجارة اشخاص . خادم . رفته . وقت غير لائق . تعويضات .

القاعدة القانونية

اذا لم يعين فى عقد اجارة الاشخاص مدة فلا يجوز فسخه فى وقت غير لائق والا وجب التعويض . والمدة اللازمة للأخطار قبل الوقت تختلف باختلاف المهنة التى يقوم بها العامل . وهى على العموم قصيرة الاجل بالنسبة الى الخدمة ونظراً لعدم وجود عرف مقرر فى مصر فللقاضى أن يحدد مدة الأخطار كما له أن يقدر

هذا لا يمنعه من رفع دعوى باستلامها اذ أن بطلان الرهن بسبب عودة العين تحت يد المدين لا يحكم به الا في العلاقات التي بين الدائن والغير (ارتكن الحكم على ما جاء بشرح القانون المدني . تعليقات دالوز الجديدة على مادة ٢٠٧٦ نمرة ٣٩ من انه لا يشترط لصحة رهن الحيازة في العلاقة بين الدائن ومدينه ان يستلم الدائن العين المرهونة ولا ان تتم الشروط الشكلية للعقد)

(قضية بنك الخصم ياريس ضد دانييل دينكوفيتش . رئاسة جناب القاضي فان بوج — راجع نبذة ٥ نمرة ٣٥٠ جازيت سنة ١٥ عدد ١٧٩)

التعويض الذي لحق الخادم المرفوت وتعتبر مدة خمسة عشر يوما كافية للأخطار

(قضية محبوب محمد جاويش ضد بتروفيتش . اصدر الحكم جناب الميسو راندت . راجع نبذة نمرة ٣٥٤ من جازيت المحاكم المختلطة سنة خامسة عشر عدد ١٧٩)

٦٠

محكمة المنصورة المختلطة

حكم تاريخه ٨ ابريل سنة ١٩٢٤

رهن . تأجير المرهون للمدين . حق الدائن في استلامه .

القاعدة القانونية

اذا أجز الدائن لمدينه العين المرهونة له فان

قضايا المحاكم الأجنبية

٦٢

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤

بيع . ثمن . مؤجل . فوائد . مقاصة . شروطها .

القاعدة القانونية

١ - اذا كانت العين المبعة تعطي ريعاً وكان المشتري لم يدفع الثمن كله او بعضه كان للبائع حق احتساب فوائد على الثمن الذي لم يدفع . وفوائد مبلغ الثمن هي مقابل ريع العين المبعة . فاذا دفع المشتري بعض الثمن وماطل في دفع الباقي وجب عليه دفع فوائد الجزء غير المدفوع

٢ - المقاصة لا تكون الا عن دينين بمبالغ

٦١

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤

ربط الاموال . تقديرها . تحصيلها . عدم اختصاص المحاكم

القاعدة القانونية

في مسائل ربط الاموال الاميرية وتقديرها وتحصيلها ليس للمحاكم ان تبحث في احقية الحكومة في ربط الاموال وفي تقديرها وفي تعيين وقت استحقاقها . كل ما للمحاكم ان تبحث فيما اذا كانت اجراءات التحصيل أو التنفيذ مطابقة أو غير مطابقة للشروط والاحكام المدونة في القوانين واللوائح

من النقود أو بئليات مستحقة وخالية من النزاع

٦٣

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤

تحقيق جنائي . صور رسمية . نائب عمومي .
سلطة المحكمة .

القاعدة القانونية

إذا رفض النائب العمومي الأذن الخصم
ما بأخذ صور رسمية من تحقيق جنائي فلا يجوز
للمحكمة المدنية ان تأمره باعطاء الصور لمن رفض
طلبه من قبل

٦٤

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٢١ يولييه سنة ١٩٢٥

مسئولية مدين . فوائد تأخير . تعويض الضرر .

القاعدة القانونية

المدين يبيع ما اذا تعمد عدم دفع دينه
لدائنه بقصد الاضرار به يكون مسئولاً بدفع
فوائد التأخير وتعويض الضرر الذي يلحق
دائنه بسبب عدم الوفاء في الميعاد

٦٥

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٤

مسئولية . مالك ائتمويل . اصطدام . مسئولية السواق

القاعدة القانونية

ان صاحب الائتمويل لا يمكنه ان يدعى

باخلاء مسئولته من كل مسئولية مدنية توجه اليه
على اثر اصطدام ائتمويله بحجة انه لم يقع منه
شخصياً اي خطأ يمكن مؤاخذه عليه ولا بحجة
ان سواقه عنده تصريح من الحكومة يعطيه حق
سواق الائتمويل ويشهد له بأنه كفء لسوقه
لأن مسئولية صاحب الائتمويل مسئولية مقررة
قانوناً ومستفادة من نص المادة ١٣٨٤ من القانون
المدني

٦٦

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ١١ يولييه سنة ١٩٢٢

مسئولية المدين . تأخير في الوفاء . فوائد . تعويضات .

القاعدة القانونية

للدائن الذي يصيبه ضرر من تعمد مدينه
عدم دفع دينه في الميعاد بغير مقتض ان يطلب
من المحكمة ان تحكم له بزيادة الفائدة المقدرة
أو المتفق عليها زيادة تناسب الضرر الذي لحقه
لتعويض عليه شيئاً مما ضاع عليه .

٦٧

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤

رهن . حيازة . حق الرهن في طلب الحيازة .

القاعدة القانونية

ان امتياز الدائن الرهن لا يكون له محل

حباً جماً ثم مرض الرجل بمرض السل والسرطان
معا وبقي الداء ان ينهكان جسمه ويمذبانه
عذاب الشهداء حتى كان منظر الرجل وهو يتقلب
على فراش المرض ينقطر له الفؤاد وكانت
اصوات الاستغاثة تخرج من أعماق قلبه
لتخليصه من هذا العذاب الاليم . وكانت
الفتاة تواصل ليلاً بنهارها وهي بالقرب منه
ولا تفارقه قيد شبر وعندما يئست من شفائه
وصمعت من الاطباء ان لا أمل له في الشفاء وبدأ
دور الاحتضار استجاب دماء زوجها المريض
واطلقت عليه رصاصة وقتلته لتخلصه من
العذاب فقبض عليها وقدمت لمحكمة الجنايات
الا ان المحلفين حكموا بالاجماع بأنها غير مدانة
والمحكمة حكمت بالبراءة

٦٩

محكمة السين

حكم تاريخه ٩ مارس سنة ١٩٢٤

مستخدم . غيابه . رفته . مشولية .

القاعدة القانونية

المستخدم الذي يتغيب يوماً أو بضع يوم
بدون اذن وبدون اخطار سابق ثم يعتذر عن
غيابه بسبب واه لا يكون له الحق في طلب
التعويض بسبب رفته في وقت غير لائق لأنه
بغيابه يكون قد اخطأ خطأ يبرر رفته

الا اذا كانت العين المرهونة في حيازة الدائن أو
في حيازة من اتفق عليه العاقدان ايذاناً للغير
بأن العين مرهونة بالفعل . وشرط الحيازة شرط
اساسي لحفظ امتياز المرتهن على العين المرهونة
بحيث اذا رجع المرهون الى حيازة الراهن بطل
الرهن ولكن هذا محل تطبيقه في علاقة المرتهن مع
الغير . أما في علاقة المرتهن بالراهن فان رجوع
المرهون الى حيازة الراهن لا يبطل الرهن ويجوز
للدائن ان يرفع دعوى بالزام مدينه الراهن بأن
يسلمه العين المرهونة لأن الراهن يجب عليه ان
ينفذ تعهده بتسليم العين المرهونة الى المرتهن
لضمان حق الامتياز الذي له على العين المرهونة

٦٨

محكمة جنايات باريس

حكم تاريخه ٨ فبراير سنة ١٩٢٥

قتل . نية القتل . القتل بقصد تخليص المريض من
الام المرض . لا عقاب .

القاعدة القانونية

لا جناح على من قتل نفساً بقصد تخليصها
من عذاب داء عضال لا يرجي البرؤ منه بناء
على ان نية اعدام النفس غير موجودة وقد حلت
محلها نية فعل الخير بوضع حد لآلام طال عليها
المهد ولا أمل في الشفاء منها

تعليق

واقعة هذه القضية ان فتاة احبت رجلاً

ولكن بتعليق التأجير أو التنازل على استحصال المستأجر على رضا المالك بالسكتابة . فإذا كان العقد ينص على تحريم التأجير من الباطن أو التنازل عن الاجارة بطريقة مطلقة فلا يحق للمستأجر التأجير من باطنه ولا التنازل عن الاجارة في جميع الاحوال مطلقا - واما اذا اجيز التأجير أو التنازل بشرط الاستحصال على رضا المؤجر ففي هذه الحالة يجوز للمستأجر ان يؤجر من باطنه وان يتنازل عن الاجارة ويحصل على رضا المؤجر . وليس للمؤجر أن يرفض الأذن طالما ان المستأجر الجديد أو المتنازل اليه متوفرة فيه نفس الاهلية ونفس الضمانة التي للمستأجر الأصيل والا كان رفضه الأذن من باب العنت والنكايه ليس الا . والقول بغير ذلك يؤدي الى حرمان المستأجر من الانتفاع بأجارته بغير مقتض اذا ما وجد الى الانتفاع بالتأجير من باطنه أو بالتنازل عن اجارته سبيلا

وللمحاکم ان تقدر رفض المؤجر فأما ان تقره على الرقص وإما ان لاقره وتأذن للمستأجر بأن يؤجر من باطنه أو بأن يتنازل عن اجارته اذا ثبت لها ان المستأجر من الباطن أو المتنازل اليه مساو للمستأجر الأصيل في الكفاءة المالية وفي حسن السمعة وصدق المعاملة

تعليق

هذا هو الرأي الذي استقر عليه قضاء المحاكم في فرنسا (راجع حكم محكمة استئناف

٧٠

محكمة استئناف ليموج

حكم تاريخه ١٧ مارس سنة ١٩٢٤

اثبات . ورقة ميلاد . اثبات بنوة وابوة . وقائع مادية .

القاعدة القانونية

ان البيانات التي تدون في ورقة الميلاد لا تكون حجة بذاتها في اثبات البنوة والابوة اللهم الا اذا كان الأب هو نفسه الذي اشهد الاشهاد الوارد في ورقة الميلاد . ان ورقة الميلاد لا تثبت في الأصل الا الوقائع المادية التي اثبتها المأذون الذي حررها بعد ان شهدها بنفسه اي واقعة الوضع فقط

٧١

محكمة نيس بفرنسا

حكم تاريخه ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥

اجارة . التأجير من الباطن . اسقاط الاجارة . تعليق التأجير من الباطن أو التنازل عن الاجارة على رضا المالك .

القاعدة القانونية

ان حق المستأجر في تأجير العين المؤجرة كلها أو بعضها من باطنه أو اسقاط حقه في الاجارة لغيره يجوز ان يكون موضوع اتفاق بين المالك والمؤجر إما بتحريم المستأجر من التأجير من باطنه أو التنازل عن الاجارة تحريماً مطلقاً غير معلق على قيد أو شرط . وإما بأباحة التأجير أو التنازل

باريس المؤرخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٣
ومنشور في غازيت المحاكم الفرنسية سنة ٢٤.
عدد ٢ . ص ١٢٤ وحكم محكمة مونت كارلو
الصادر بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٣ ومنشور
في السنة نفسها والعدد نفسه ص ١٦٤ . وحكم
محكمة المافر المؤرخ ٨ مارس سنة ١٩٢٤
مجموعة غازيتة احكام المحاكم الفرنسية سنة ٢٥.
عدد ٢ . ص ١٥٤

٧٢

محكمة نقض وابرام بلجيكا

حكم تاريخه ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣
نقض . خلو الحكم من الاسباب .

القاعدة القانونية

يعتبر خالياً من الاسباب وقابلًا للنقض الحكم
الذي يصدر بعدم قبول الاستئناف بناء على انه
جاء بعد الميعاد اذا خلا الحكم من ذكر تاريخ اعلان
الحكم وتاريخ تقديم الاستئناف لتتمكن محكمة
النقض والابرام من مراقبة تطبيق القانون لان
الاقتصار في اسباب الحكم على القول بأن
الاستئناف غير مقبول لحصوله بعد الميعاد
تكرار لما هو في منطوق الحكم بلا زيادة ولا
نقصان وبلا ادنى بيان .

٧٣

محكمة استئناف بروكسل

حكم تاريخه ٩ يونيو سنة ١٩٢٥
شركة . جمعية . تجارية . خيرية . العبرة بالحقيقة .
استئناف فرعى . حكم تحضيرى .

القاعدة القانونية

١ - العبرة في وصف عمل الشركات
والجمعيات بأعمالها لا بما تعلنه هي عن أعمالها .
فالجمعية أو الشركة التي تعلن ان عملها خيرى محض
أو وطنى محض ثم يظهر من دفاتها ومن أعمالها
ان أعمالها تجارية يجب اعتبار أعمالها تجارية
٢ - تحكم المحكمة ولو من تلقاء نفسها بعدم
قبول الاستئناف الفرعى اذا لم تصدر محكمة اول
درجة حكماً في الموضوع واقتصرت فقط على
اصدار الحكم التحضيرى .

٧٤

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ٦ يونيو سنة ١٩٢٥
مسئولية . اصابة . اثبات . خلل أو عيب
في الشيء .

القاعدة القانونية

من ركب في آلة صاعدة (lift) فهوت به
أو هوى هو منها فاصابته اصابات عدة لا يكون
له حق الرجوع على صاحب الآلة الصاعدة
بالتعويضات الا اذا اثبت ان الآلة الصاعدة كان
بها عيب خفى أو خلل كان سبباً في الاصابة وهذا

الحكم هو تطبيق للقاعدة العامة التي تقضى بأن صاحب الشيء لا يكون مسئولاً عن اصابة الغير بهذا الشيء الا اذا اثبت ان بالشيء خللاً كانت الاصابة من نتيجته

٧٥

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ٩ مايو سنة ١٩٢٥

اجارة . سطح المنزل . تركيب تليفون أو تلفراف
لا سلكى . ضرر .

القاعدة القانونية

ان للمستأجرين حق الانتفاع بسطوح المنازل . فلا يحق أذن للمالك ان يمنع المستأجر من الانتفاع بسطح منزله بوضع اسلاك تليفونية أو تركيب عدة تلفراف لاسلكى خصوصاً اذا لم يعارض احد من المستأجرين ولم يثبت المالك حدوث أى ضرر بالمنزل من تركيب التليفون أو التلفراف

٧٦

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٥

أرئومويل . مسئولية . خطأ جسيم .

القاعدة القانونية

من أركب شخصاً فى أرئومويله تفضلاً منه وبلا اجر بقصد اداء خدمة له لا يكون مسئولاً عن نتيجة الاصابة التي تصيبه الا اذا ثبت أنه

أخطأ خطأ جسيماً (كأن قاد الأرئومويل بسرعة متناهية)

٧٧

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ٣١ يناير سنة ١٩٢٥

زواج مدنى . زواج دينى . جنسية الزوجة . طلاقها . اختصاصه .

القاعدة القانونية

أن القوانين الأجنبية التي لا تعترف بمقود الزواج المدنية وتحتّم عقد الزواج بصفة شرعية دينية تعتبر فى بلاد بلجيكا أنها مخالفة للنظام العام . فالقانون النمساوى مثلاً لا يقر الزواج المدنى الحاصل فى بلاد غير نمساوية ولو كان قانون البلد الذى انعقد فيه الزواج المدنى يميزه فاذا تزوجت امرأة من أهالى لكسمبرج برجل نمساوى بعقد زواج مدنى ثم قام خلاف بين الزوجين ورفع أمره الى محاكم بلجيكا فانه لا يمكن أن يقال بأن الزوجة أصبحت نمساوية بزواجها بنمساوى لأن القانون النمساوى لا يقر الزواج المدنى فلا تنتقل للزوجة جنسية زوجها فى هذه الحالة يجب على المحاكم البلجيكية أن تطبق القانون البلجيكى وتعتبر عقد الزواج كأنه حاصل بالفعل وتحكم بالطلاق عند وجود المسوغات الشرعية التي تميزه

يقع باطلا . ويحكم بالبطلان ولو صدر الحكم بالدين بعد تاريخ البيع مادام اصل الدين نشأ قبل البيع

٢ - على ان التصرفات الحاصلة بقصد الهرب من سداد ديون مستقبلية مطلقاً تقع باطلاً ويحق لأرباب الديون أن يطلبوا ابطال هذه التصرفات التي حالت دون اقتضاء ديونهم^(١)

٨١

محكمة استئناف جرينوبل

حكم تاريخه ٢٥ مارس سنة ١٩٢٥
مسؤولية . ائناء النقل . شركة ملاحه جوية .
ملاحه جوية .

القاعدة القانونية

أن مسؤولية ائناء النقل هي مسؤولية عامة تشمل جميع ائناء النقل بلا استثناء بينهم فشركة الملاحه الجوية التي تنص في لوائحها بنص صريح على أنها غير مسئولة عن الآفات الجوية وعن خطأ سائق طياراتها يجب أن تعوض الضرر الحاصل بوفاة احد ركاب طياراتها اذا لم تثبت بطريقة يقينية ان الحادث الذي تسبب عنه موت احد الركاب انما وقع قضاء وقدرأ

(١) راجع بهذا المعنى لوران جزء ١٦ نبذة ٤٦٢
— . وحكم محكمة ديتان بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٢٣ .
وحكم محكمة جاند بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٢٤

٧٨

محكمة جاند يلجيكا

حكم تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣
توكيل . اثبات . بينة . مبدأ ثبوت بالكتابة .
القاعدة القانونية
يجوز اثبات التوكيل بشهادة الشهود وبالقرائن اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة

٧٩

محكمة جاند يلجيكا

حكم تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣
دعوى مستعجلة . استعجال . طبيعة الدعوى .
زمن رفعها . حضانة الاب .

القاعدة القانونية

في المواد المستعجلة المعبرة بوجود الاستعجال أو بعدم وجوده بطبيعة الدعوى لا بالزمن الذي فات على رفع الدعوى فاذا كان للأب حق حضانة ابنه وبقى الولد في حضانة الأم زمنا ما وطالب الأب باستعمال حقه ورفع دعوى مستعجلة على الام في تسليمه الولد فلا تدفع الدعوى بعدم الاستعجال لسكوت الاب مدة عن المطالبة بحقه

٨٠

محكمة تونس المدنية يلجيكا

حكم تاريخه ١٨ فبراير سنة ١٩٢٥
تصرفات الدين . اضراراً بالدائن . بطلان .
القاعدة القانونية

١ - بيع العقار الحاصل هرباً من دين

لزعائن

١٩

ومن لواذع الكلام قول الافوكاتو مرشان وكان مشهوراً بذكائه ولسانيته :

"On court les risques du dégoût en voyant comment l'administration, la justice et la cuisine se préparent."

Marchant, avocat.

ومعناها : ثلاثة أشياء تعافها نفسك اذا رأيتهما تهيأ : القضاء والادارة والطعام . لأن القضاء قد تؤثر فيه أحياناً الشهوات السياسية والأغراض الخفية بحيث لا يدري صاحب الحق كيف ضاع حقه . وما يقال في القضاء يقال في الادارة اذ قد تغلب عليها العوامل الحزبية أو عوامل أخرى لما رب خاصة تحار في فهمها الاحلام فيظلم صاحب الحق من حيث لا يدري . والطعام من حيث هو لذيذ ولكن اذا رأيت الطباخ يطبخ الطعام فأن نفسك تمافه عيافة قد تصدك عن الأكل ولو كنت جائعاً.

والى هذا المعنى يشير هنرى بوردو الكاتب الفرنساوى الشهير فى قوله :

"On assure que la justice a besoin de s'entourer de mystère comme la cuisine."

Henri Bordeaux.

ومعناه : يقولون أن القضاء يعوزه شيء من السر والسر مثل الطبخ .

ويطابق هذا قول الفيلسوف لامنيه

"Quand vous voyez un homme conduit en prison ou au supplice ne vous pressez pas de dire celui-là est un homme méchant qui a commis un crime contre les hommes. Car, peut-être, est-ce un homme de bien qui a voulu servir les hommes et qui en est puni par leurs oppresseurs."

Lamennais.

ومعناه : اذا مرت برجل يساق الى السجن او الى العذاب فلا تتعجل في
اساءة الظن به وتعمده من الاشرار المجرمين . اذ يجوز أن يكون الرجل بريئاً أراد
بالناس خيراً فاقصص منه الظالمون



ومن هذ القيل قول جيزو أحد كبار سامسة فرنسا

“ Dès que la politique pénètre dans l'enceinte des tribunaux, il
faut que la justice en sorte.”

Guizot.

ومعناها : متى تدخلت السياسة في عمل القضاء فقل على العدل السلام .

عزيز هانكي

فوائد قانونية وشرعية

٨

ومن امثلة توارد الخواطر عند علماء الرومان وفقهاء المسلمين قولهم :

القاعدة اللاتينية : "In so quo plus est, it minus inest."

القاعدة الشرعية : من ملك التصرف في شيء ملكه في بعضه

القاعدة الفرنسية : "Qui peut le plus, peut le moins."

القاعدة اللاتينية : "Exceptio est strictissimae interpretationis."

القاعدة الشرعية : ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه

القاعدة الفرنسية : "Les exceptions sont de droit étroit."

القاعدة اللاتينية : "Accessorium sequitur principale."

القاعدة الشرعية : التابع تابع (الفرع يتبع الاصل)

القاعدة الفرنسية : "L'accessoire suit le principal."

عزيز غانكي

العدد الأول	فهرست	السنة السادسة
صحيفة ١	«أمانة الجناة على القرار» . بحث في تحديد نطاق المادة ١٢٦ مكررة من قانون العقوبات الاهلي لحضرة الاستاذ الفاضل عبد الرحيم افندي غنيم المحامي	
نمرة الحكم	صحيفة	الاحكام
١	٧	نقض . تعديل وصف التهمة . لمصلحة المتهم . وقائع تناولها التحقيق .
٢	٨	نقض . معارضة . حكم غيابي . عذر المتهم الغائب . سلطة محكمة النقض في تطبيق المادة ١٣٣ .
٣	٩	مأثم أهله . طعن في موظف . اثبات الطعن مشبوه . اتهامه . حفظ لعدم كفاية الادلة . وضعه تحت المراقبة
٤	١٠	مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . ارتباط الحكم بالبراءة والتعويض . نقض
٥	١٠	خطأ كتابي . تناقض في الاسباب دون المنطوق
٦	١١	استئناف . ميعاد . يوم عيد . امتداد الميعاد
٧	١١	نقض . بيان الواقعة . احالة على حكم آخر
٨	١٢	تبويض . براءة . نقض
٩	١٢	اختلاس . محصل . مادة ٢٩٦ عقوبات
١٠	١٣	اختلاس . واقعة استرداد ورقة . واقعة مادية . اثباتها . شهادة الشهود .
١١	١٣	حسبي . تنافر مصلحة المحجوز عليه مع والد القيم . وجوب الاستبدال
١٢	١٤	حسبي . تجاوز سن ١٨ سنة . استمرار وصاية . طلب حجر
١٣	١٤	حسبي . تسليم أموال عديمي الاهلية . الاستعانة بالادارة . أعيان متنازع فيها

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
١٤	١٥	المجلس الحسبي العالي
١٥	١٦	حسبي . ولى شرعى . نفقة على الولى
١٦	١٦	حسبي . وصى . حمل مستكن . التحقق من وجود الحمل .
١٧	١٧	بيع جبرى . زيادة العشر . اعادة البيع . زيادة العشر مرة ثانية .
١٨	١٨	محل مختار . انذار فى قلم الكتاب . استئناف . سقوطه لعدم القيد
١٩	١٨	تعريف السكة الحديد . قرار مجلس الوزراء فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٠٣ . دكرى تو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ . درجات التعريف . الاجرة الخاصة المنخفضة للجيش البريطانى . شروط الانتفاع بالاجرة المنخفضة . المطالبة بالفرق اذا اتضح عدم توفر الشروط . عدم سقوط ولو سلت البضاعة . مادة ٢١ لائحة التعريف . عدم جواز طلب فوائد عن قيمة الفروقات المستحقة
٢٠	٢٣	شفعة . اعلان الانذار بطلب الشفعة للمشتري دون البائع . اعادة الانذار بعد مضي الميعاد
٢١	٢٤	حقوق ارتفاق . رى . مساقى . اختصاص . مصلحة الرى . دعاوى وضع اليد . اختصاص المحاكم الاهلية .
٢٢	٢٥	شفعة . استرداد . شيوع . (المادة ٤٦٢ مبدئى)
٢٣	٢٥	تحقيق . حق رئيس المحكمة فى انتداب قاض له
٢٤	٢٧	عدم تسليم المبيع . استرداد الثمن . شرط موافقة المحكمة الشرعية . شرط باطل

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٢٥	٢٨	جريمة . اختلاس . اركانها . عقود الامانة . وصف العقود .
٢٦	٣٠	اشتباه . مراقبة .
٢٧	٣١	اصلاحية . شخص سنة اكثر من ١٦ سنة . سلطة محكمة الاستئناف
٢٨	٣٢	بلديات . اختصاص . محاكم عادية .
٢٩	٣٣	حكم جنائي . غياب المتهم في جلسة سماع الشهود والمرافعة . حكم غيابي
٣٠	٤٠	استئناف فرعي . شروط .
٣١	٤٢	احراز . حشيش . جواهر صامة .
٣٢	٤٣	قانون المشبوهين . بلاغ جديد . مجرد اتهام .
٣٣	٤٤	مادم . نظام عام . تنازل عن التمسك به . مواعده .
٣٤	٤٦	قرار بان لوجه . قوة الشيء المحكوم فيه . سلطة النيابة .
٣٥	٤٨	سرقة . اركان الجريمة . اشياء مهمة . المادة ٢٦٨ عقوبات .
٣٦	٤٨	حارس . سلطته . المحافظة على اعيان التركة . حق الخصومة
٣٧	٤٩	نزاع ملكية . اختصاص . دائن اجنبي . محاكم اهلية . بطلان .
٣٨	٥٠	انتهاك حرمة القبور . انتهاك جثث الموتي قبل الدفن . النية . عدم اهميتها .
٣٩	٥٢	عدم اختصاص المحاكم الشرعية بنظر دعاوى الملكية .
٤٠	٥٥	شركة محاصة . اثبات . بينة .

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤١	٥٦	محكمة منفلوط الجزئية الاهلية
٤٢	٦٠	حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الاسلام وأصول الحكم
٤٣	٧٤	المجلس المخصوص بوزارة الحفانية
٤٤	٧٨	فتوى شرعية
٤٥	٧٩	وقف . وقف النقود . حسب العرف
٤٦	٨٠	وقف . الدين العادي . الدين المضمون برهن . وفاؤه من ريع الوقف .
٤٧	٨١	وقف . وقف مسيحي . تعليم اللغات العبرية واليونانية والفرنساوية . ليس قرية . مدرسة . اذا تخربت جازييعها .
٤٨	٨٢	وقف . ناظر . خيانة . انكار عين موقوفة . أنها للوقف . ادعاء ملكيتها .
٤٩	٨٣	سفه . تصرفات السفه . قبل الحجر . قول أبي يوسف .
٥٠	٨٣	وقف . استدانة . من وقف لوقف . عدم جواز وقف . حراسه . اختصاص الحاكم المختلطة .
٥١	٨٤	اتفاق المستحقين على تعيين حارس بدل الناظر

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٢	٨٤	ضامن . اعسار المدين . تجريده
٥٣	٨٥	دعوى مستعجلة . استعجال . قاضى الموضوع مأمورية تكيلية . استبدال خبير . اختصاص قاضى الموضوع
٥٤	٨٥	استئناف . بمجرد الاستئناس برأى محكمة الاستئناف . وراثه . اشهاد شرعى . قيمته . بطركخانه . روم ارثوذكس . روس . احالة على قاضى الاحوال الشخصية
٥٥	٨٦	حساب جار . بنوك . عمولة . فوائد ربوية . المحاكم المختلطة
٥٦	٨٦	سند تحت الاذن . حجز ضد المحيل تحت يد المدين بعد التحويل . عدم نفاذه . التزام المدين بالسداد . دعوى افلاس . تعويضات
٥٧	٨٧	سند تحت الاذن . سبب . مبيع أقطان . تغطية تاجر . عمل تجارى . حساب جارى . شخص غير تاجر
٥٩	٨٧	اجارة أشخاص . خادم . رفته . وقت غير لائق . تعويضات
٦٠	٨٨	رهن . تأجير المرهون للمدين . حق الدائن فى استلامه
٦١	٨٨	ربط الاموال . تقديرها . تحصيلها . عدم اختصاص المحاكم
٦٢	٨٨	بيع . ثمن مؤجل . فوائد . مقاصة . شروطها
٦٣	٨٩	تحقيق جنائى . صور رسمية . نائب عنومى . سلطة المحكمة

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٦٤	٨٩	محكمة تقض و ابرام باريس
٦٥	٨٩	» » » »
٦٦	٨٩	» » » »
٦٧	٨٩	استئناف باريس
٦٨	٩٠	» جنایات »
٦٩	٩٠	» السین »
٧٠	٩١	استئناف ليموج
٧١	٩١	» نيس بفرنسا »
٧٢	٩٢	تقض و ابرام بلجيكا
٧٣	٩٢	استئناف بروكسل
٧٤	٩٢	بروكسل يلجيكا
٧٥	٩٣	» » »
٧٦	٩٣	» » »
٧٧	٩٣	» » »
٧٨	٩٤	» جاند »
٧٩	٩٤	» » »
		مسئولية مدین . فوائد تأخير . تعويض الضرر
		مسئولية . مالك اتومبيل . اصطدام . مسؤولية السواق
		مسئولية المدین . تأخيره في الوفاء . فوائد . تعويضات
		رهن . حيازة . حق المرتهن في طلب الحيازة
		قتل . نية القتل . القتل بقصد تخليص المريض
		من آلام المرض . لا عقاب .
		مستخدم . غيابه . رفته . مسؤولية
		اثبات . ورقة ميلاد . اثبات بنوة وابوة . وقائع مادية
		اجارة . التأجير من الباطن . اسقاط الاجارة . تعليق التأجير من الباطن أو التنازل عن الاجارة على رضا المالك
		تقض . خلو الحكم من الاسباب .
		شركة . جمعية . تجارية . خيرية . المبرة بالحقيقة . استئناف فرعى . حكم تحضيرى .
		مسئولية . اصابة . اثبات خلل أو عيب في الشيء
		اجارة . سطح المنزل . تركيب تليفون او تلفراف لاسلكى . ضرر .
		اتومبيل . مسؤولية . خطأ جسيم
		زواج مدني . زواج ديني . جنسية الزوجة . طلاقها . اختصاصه .
		توكيل . اثبات . بينة . مبدأ ثبوت بالكتابة .
		دعوى مستعجلة . استعجال . طبيعة الدعوى . زمن رفعها . حضانة الاب .

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٨٠	٩٤	تصرفات المدين . اضرار بالداش . بطلان .
٨١	٩٤	مسئولية . اثناء النقل . شركة ملاحه جويه . ملاحه جويه
	٩٥	لدعات
	٩٧	فوائد قانونية وشرعية
رئيس التحرير : عزيز فنانكي		

المحكمة

مجلة قضائية

تحت إشراف المحكمة العليا

السنة السادسة

"Le crime est d'obéir à des
ordres injustes."
Voltaire.

العدد الثاني

عدد نوفمبر سنة ١٩٢٥

الإدارة ميدان سوارس نمرة ٣

المطبعة المتحدة
بشارع الخليج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

بيانه

صدرنا هذا العدد يبحث فريد في نوعه موضوعه « علم النفس الشرعى وآثار الانفعالات النفسية » بقلم حضرة صاحب العزة محمد بك فتحى القاضى بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية وهو بحث لذيذ ومفيد جداً نلفت نظر القراء اليه
وفى اثره نشرنا :

عدد	
١٠	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٥	احكام صادرة من المجلس الحسى العالى
١٠	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
١٧	حكما صادراً من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٥	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية
٥	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
١٣	حكما صادراً من المحاكم المختلطة
١٣	حكما صادراً من المحاكم الفرنسية
١٣	حكما صادراً من المحاكم البلجيكية
٩١	فتكون المجلة واحداً وتسعين حكماً وقراراتاً وفتوى . اردفناها بنقد حكم أصدرته محكمة طنطا بقلم حضرة الفاضل حلم بك سيفين القاضى ثم ختمناها بخمس « لفتات » وثلاث « فوائد قانونية وشرعية » ما

رئيس تحرير المجلة

عزيز هانكى

المحكمة

عدد نوفمبر

علم النفس الشرعي (١)

وآثار الاقمار النفسية

ساعة وهو يروى زراعة كان معينا خفيرا عليها
وكانت بيده عصاه وقد شهد اثنان من أهالي
القرية بأنهما رأياه عقب سماعهما العيار يسير على
شاطيء التربة متجها نحو المزرعة التي وجد فيها
وكان مجدا في السير قليلا ويده تلك العصا ولما
كان المتهم خفيرا خاصا لزراعة بعض الاعيان
ومرخصا له بحمل السلاح فقد سئل بطبيعة الحال
عن سلاحه فادعى فقده من عشرين يوما غير
أن الشهود شهدوا بأنهم رأوه يحملها قبل الحادث
يوم واحد ولكن نتيجة التحقيق لم تتقدم بعد
ذلك خطوة في حين أن ما وصلت اليه من
الادلة لم يكن سوى مجرد شبهات لا تكفي
لادانة المتهم قانونا غير أنها كوت عندى شبه

في عام سنة ١٩١٤ وقع حادث شروع في
قتل في إحدى القرى التابعة لمركز السنبلاوين
وملخصه أن شخصا من الأهالي أطلق عليه عيار
ناري من يد مجهول حال خروجه من القرية
قاصدا غيطه وكان الوقت قبيل العشاء. وقد أطلق
العيار من مزرعة على جانب الطريق فاصيب
المجنى عليه في ساعده الأيسر ولما كنت وكلا
لنيابة ذلك المركز وقتئذ قد قمت للتحقيق وفي
خلاله حامت الشبهة حول شخص كان خطيبا
لزوجة المجنى عليه ولكن والدها أبي أن يزوجها
منه لسوء سلوكه وزوجها من المجنى عليه
أخذت في البحث عن هذا المتهم فوجدته
في مكان يبعد عن مكان الحادث بمسيرة ربع

(١) « لندن في ١٠ اغسطس — ختم مؤتمر السجون الدولي جلساته بالمواقفة على طائفة من القرارات
ومن جملة هذه القرارات قرار طلب فيه أن يقف القضاء على اخلاق المجرمين وسوابقهم وأن يكون لهم الخيار في
توقيع العقوبات للزجر والسلامة. وأن يحتم على الذين يرشحون للقضاء أن يحضروا دروسا في علم النفس
والاجتماع وان يلم القضاء بحالة السجون المأمتاما. الخ » الاهرام — الاربعاء ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٥

عقيدة بأنه هو الفاعل ولذلك حصرت اهتمامي في البحث عن السلاح لأن ذلك هو الطريق الوحيد المفتوح أمامي للبحث. وبعد قليل من التأمل لاح لي أن السلاح لم يجلب في القرية وأن البحث عنه فيها عقيم ولا بد أنه يكون خارجها لأن المتهم لم يكن لديه من الوقت ما يكفي للعودة إليها بعد الحادث كما هو ظاهر من الوقائع المتقدمة وبطبيعة الحال أرجأت التفتيش إلى الصباح لأن البحث عن السلاح في وسط المزارع والفيضان ليلا ضرب من العبث فوضعت الحرس الكافي حول تلك المزارع لكي لا يقربها أحد. ولما طلع النهار خرجت لأجراء البحث والتفتيش وبصحبتي المتهم كما دقني عند كل تفتيش لعلني استفيد مما قد يبدو عليه من التأثيرات النفسانية حال إجراء البحث إذ كان ذلك يساعدني أحيانا في الوصول إلى غايتي ولكنني بمجرد أن خرجت من القرية وقفت برهة حائراً لا أتى وجدت أمامي ميداناً للتفتيش متسع الأرجاء مترامي الأطراف. واتي لي أن اهتدي إلى المكان الذي خبأ المتهم سلاحه فيه. وإن التفتيش في الخلاء يتطلب عناء شديداً ومجهوداً عظيماً قد يستغرق كل نهاري ولا أصل إلى نتيجة ما. وبينما أنا مسترسل في أفكاري وحيرتي إذ تذكرت في الحال بعض تجارب العلامة منستربرج بشأن ضربات القلب وتأثير الانفعالات النفسانية فيها فوضعت يدي في يد المتهم وبينما كنت ممسكاً بمعصمه وضعت

أبهامي خلسة على الشريان الكعبري (وهو الذي يحس منه الأطباء النبض عادة) وبعد أن تملكيت موضع النبض منه جيداً وأصبحت دقائق قلبه تحت إشرافي ومراقبتي القيت عليه عدة أسئلة متتابعة بشأن محل إخفاء السلاح وعددت له الأمكنة التي يحتمل أن يكون إخفاءه فيها. فذكرت له بعض المزارع ثم ساقيته الخاصة ثم التربة فالقناة فالمصرف وهكذا فلاحظت أن النبض عند ذكر المصرف كان يشتد ويسرع كثيراً وإذا ما حولت الكلام عنه إلى أما كن أخرى كان النبض يهدأ ويكاد يعود إلى حالته الطبيعية وهكذا كلما ذكرت له المصرف يعود النبض فيقوى ويسرع وكان أثر الانفعال محسوساً لدرجة أثارت دهشتي وكانت دقائق قلبه قوية واضحة حتى خيل لي إلى أنني سمعها من صدره فترجح لدي أن المتهم ألقى سلاحه في ذلك المصرف ولكنه مصرف عميق متسع العرض ممتد الطول والبحث فيه شاق فضلاً عن أنه يستلزم مهارة في القوص. ففي أي مكان منه ألقى المتهم سلاحه؟ - أن هذه لمعضلة ثانية. ولكن بعد أن قدحت زناد الفكر قليلاً أمكنني تعيين ذلك المكان وتحديد وجه التقريب والفضل في هذا راجع إلى العصا التي كانت بيد المتهم فهي التي أشارت لي عليه ودلتني إلى موضعه. وتفسير ذلك أن للمتهم ساقية خاصة على مقربة من المصرف وقد اعتاد أن يترك

فأزداد اعتقادي بوجود السلاح فيه وقوى أملی في الحصول عليه وبالفعل لم تمض خمس دقائق في البحث حتى انتشلت البندقية من قاع المصرف ان هذه المشاهدة البسيطة اثارت اهتمامی بعلم النفس التجاري وزادتني ايماناً بمجامل قدره و يقيناً بمجزيل نفعه حيث رأيتني اجني ثمار تجربة من اسهل التجارب بغير الاستعانة بأي آلة او جهاز خاص فلم اشأن اتركها تمر بدون أن يكون لها أثر رسمي ثابت فسجلتها في محضري الذي أخذت به محكمة الجنايات فيما بعد واعتمدت عليه في ادانة المتهم وكنت من ذلك الحين أجد لذة مضاعفة وشوقاً عظيماً في مطالعة ما كتبه علماء النفس في هذا الصدد وتطبيق ما اقف عليه من المعلومات في الحياة العملية

واني لكي لا استأثر بهذه اللذة وحدي رأيت أن أقل الى حضرات زملائي رجال القانون وغيرهم من قراء المجلة بعض تلك المعلومات التي على ضآلتها أرجو أن لا تخلو من بعض الفائدة والنفع وان لم يكن فيها اكثر من الفات انظارهم الى أهمية هذا العلم الجليل وتوجيه عنايتهم اليه لكي

(علم النفس والجريمة)

واني قبل ان الج باب الموضوع بالذات انتهز هذه الفرصة السانحة لإسداء واجب الشكر الى مجلة المحاماة الغراء التي افسحت لمقالی صدرأ رحباً على صفحاتها والفضل في ذلك راجع الى رئيس تحريرها وعمادها المكين حضرة زميلي

عصاه فيها حينما كان يحمل بندقية في أثناء الحراسة كما علمت ذلك اتفاقاً في أثناء التحقيق فالعصا كانت اذن عند ساقية وقت ارتكابه الجريمة ولم تكن معه بطبيعة الحال لأنه كان يحمل سلاحه وبعد ان أطلق العيار فر هارباً نحو الساقية وتناول عصاه منها كما هو ظاهر من وجودها معه عند ضبطه ولما كانت الساقية ملكه الخاص فهو لا يخاطر بالقاء سلاحه فيها وانما أول شيء يتبادر الى ذهنه هو المصرف لقربه وصعوبة انتشال البندقية منه نظراً لعمقه ولما كان الجاني شديد الرغبة عادة في التخلص من سلاحه بأسرع ما يمكن فان أقرب مكان من المصرف اليه وهو الواقع تجاه الساقية هو المكان الذي يتبادر الى الذهن أنه ألقى سلاحه فيه حتي يصبح حراً ظليلاً من الدليل الخطير الذي يحمله بين يديه . وعلى أثر مرور هذه الحواطر ملت الى مأمور المركز وعينت له المكان الذي يجب البحث فيه أولاً ولكن المتهم عند ما رأى الرجال المكلفين بهذا البحث متجهين نحو ذلك المكان بدت على وجهه دلائل الارتباك والخيرة وشحب لونه وجف لعابه ولكي يداري اضطرابه وقتئذ ويظهر عدم اكترائه بما يجري حوله أخذ يولي وجهه شطر موضع آخر ويحوله عن مكان البحث من المصرف ولكن بالرغم من كونه أدار وجهه فان كرتي عينيه كانتا لا تزالان في اتجاه نفس ذلك المكان

يشمل موضوعات شتى كدرس عقلية المجرم والاسباب التي يتولد عنها الميل للجرام والعوامل التي تدفع الشخص الى ارتكاب الجريمة وطرق الوقاية منها ومعالجة الامراض والادواء الخلقية وامساك منع الجرائم والوسائل المؤدية الى اكتشافها عند وقوعها والبحث في نفسية الشهود وذاكرتهم وانخداع حواسهم والتأثير بالابجاد أو بالتتويم المغناطيسى والاعترفات الكاذبة وهلم جرا

وانى وان كنت اخترت من بينها موضوع «آثار الانفعالات النفسية» اولا فما ذلك الا لكونه على جانب من السهولة كما أنه لا يخلو من تسلية ولذة قد تنبه شوق القارئ الى متابعة البحث والاطلاع

تعريف علم النفس

قبل أن أبدأ الكلام على الانفعالات النفسية بوجه خاص أرى المقام يتطلب كلمة موجزة عن علم النفس بوجه عام. فعلم النفس وترجمته باللغة الأجنبية «Psychology» وهى كلمة مركبة من عنصرين يونانيين «Psyche» ومعناها اكسير الحياة أو الروح و «Logy» ومعناها علم وهى مشتقة من كلمة «Logos» وترجمتها بالعربية «لغة»

فعلم النفس كان معروفاً قديماً بأنه العلم الذى يبحث فى ماهية الروح ومظاهرها المختلفة الا أنه كان محدوداً من علوم الفلسفة النظرية وكانت

الفاضل عزيز خانكى بك فان غيرته على القانون والعلم من اقوى العوامل التى شجعتنى على نشره اذ أنه بمجرد أن علم بأنى القيت فى اول هذا العام محاضرة بهذا المعنى فى نادى الحقوق طلب منى أن ابعث اليه بنصها لنشرها ولكن لما يكن لدى وقتئذ منها سوى مذكرة صغيرة برؤوس مواضع لا تنفى بالمرام وكان ضيق وقتى يحول دون وضعها فى شكل محاضرة مكتوبة فلم استطع ان اوافيه بما طلب ولذلك فأنى اعتذر لحضرتة ولحضرات قراء المجلة عن هذا التأخير ولما كانت ثمرات العلم لا يتوقف جنبها على أوان أو مكان فأتى ابرله الآن بوعدى واستعيض عن المحاضرة بهذا المقال الذى جعلته فى مضمونه قريباً منها بقدر ما تبنى الذاكرة وحتى بذلك اكون قد قمت من جهة أخرى ببعض الواجب نحو اخوانى الذين وقع تقصير فى دعوتهم أو الذين تعذر عليهم سماعها لضيق المكان ولهذا فأتى جعلت موضوع هذا المقال قاصراً على «آثار الانفعالات النفسانية» التى كانت موضوع المحاضرة كما أنه ليس من المستطاع التكلم عن علم النفس والجريمة أو بعبارة أخرى «البسيكوجيا الشرعية» بصفة عامة فى رسالة صغيرة كهذه من غير أن تبدو مخلة بعيدة عن الغرض المقصود لأن علماء واسعاً متشعباً كهذا لا يمكن حصره فى مقال أو مقالين بل يتطلب سلسلة مقالات لا حد لها ولا حصر اذ أن ارتباط علم النفس بالقانون

قواعده ونظرياته المرجع فيها الى الحدس والتخمين فلم يكن معروفاً كعلم طبيعي بالمعنى المعروف الآن

أما اليوم فان علم النفس الحديث الذي بدأت نهضته العلمية من عهد قريب لا يتجاوز نصف قرن قد أصبح معدوداً من العلوم الطبيعية كعلوم الفسيولوجيا (علم وظائف الأعضاء) والبيولوجيا (علم الحياة) والامبريولوجيا (علم تكوين الاجنه) والبكتريولوجيا (علم الميكروبات) والكيمياء والطبيعة وغيرها من العلوم الطبيعية المؤسسة على قواعد ايجابية صحيحة . وانى لا ميل الى اعتبار علم النفس فرعاً خاصاً مشتقاً من علم الفزيولوجيا وسواء كان رأي هذا خطأ أو صواباً فانه مما لا جدال فيه أن لعلم النفس ارتباطاً شديداً بفزيولوجيا المجموع العصبي وهو المركب من الأجهزة الرئيسية الثلاثة . الحس والادراك والحركة في حين أن علم النفس يبحث في وظائف هذه الأجهزة بعينها وتعليل مظاهرها المختلفة كعلم الفزيولوجيا سواء بسواء .

فما تقدم يمكننا أن نستخلص النتيجة الآتية وهي أن علم النفس القديم يصح تعريفه بأنه « علم دراسة الروح » وعلم النفس الحديث « بعلم دراسة العقل » ودراسة العقل تستدعي بطبيعة الحال دراسة الحس والأدراك والحركة بجميع مشتملاتها وفروعها كالرغبة والمعرفة والتعليل والقصد والتصميم والارادة والتصور والتمييز وما شا كل ذلك

فبعد ان كانت الظواهر الفكرية تفسر قديماً تفسيراً نظرياً بحتاً أو فلسفياً أصبحت الآن تفسر تفسيراً علمياً مؤسساً على التجارب والملاحظات الصحيحة المؤيدة بالحس والدليل المادي للمعوس وأن الانسان كما يستطيع أن يحلل مركباً من المركبات الكيميائية كذلك يستطيع الآن بوسائل فنية مماثلة أن يحلل المظاهر العقلية وكما نجد أن معمل الفزيولوجي أو العالم الطبيعي أو الكيميائي عبارة عن معرض من الأنابيب والموجات والاحواض والبطاريات الكهربائية والأسلاك المتشابكة وغيرها من مختلف العدد والآلات كذلك نجد معمل الباحث النفساني في وقتنا الحاضر . وقد قطع علم النفس العملي أو التجاربي مرحلة واسعة في سبيل التقدم وبالاخص في المانيا والنمسا والولايات المتحدة وكندا

ومتى علمنا أن علم النفس أصبح علماً طبيعياً اطمأنت نفوسنا الى الأخذ به في التحقيقات الجنائية بنفس الطمأنينة التي تأخذ بها التقارير الطبية الشرعية لأن كلا منها المرجع فيه الى المشاهدة والخبرة الفنية المشفوعة بالمستند العلمي . كذلك يمكننا استخدام علم النفس كوسيلة لاكتشاف الجرائم أو منعها أي أنه يمكن الانتفاع به كملاج ووقاية معاً

آثار الانفعالات النفسية

عرفنا مما تقدم ما هو علم النفس الحديث ومركزه بين العلوم الطبيعية الاخرى وأصبحت

لهذه الظواهر العضوية المتباينة فقد يسأل الانسان نفسه لماذا تولد حالة السرور انتشاراً في عضلات الجسم وأعضائه وحالة الحزن والكآبة تولد فيه قبضاً وانكماشاً؟ ولماذا لا يكون الأمر معكوساً؟ ولكن في اعتقادي أن هذا اللغز يسهل حله اذا كنا نسلم بصحة قانوني «الوراثة» «والنشوء والارتقاء» فان هذه المظاهر المتباينة قد ورثناها عن جدتنا الأولى في عالم الاحياء وهي الخلية البسيطة منشأ الكائنات الحية وبجملتها الانسان فهي صفات غريزية في الانسان والحيوان من مبدأ خلقهما حتى الآن

ولكن الاقتناع بذلك يقتضى منا تسليماً بتوافر غريزة أودعها الله في نفس كل كائن حي منذ القدم وهي غريزة حب البقاء وأن جميع أعمال الانسان والحيوان ومقاصده ترمى الى هذه الغاية حتى أن الميل الجنسي وكل ما يتفرع عنه مرجعه اليها لأن القصد منه التماسل أي بقاء النوع . فغريزة حب البقاء قد يتولد عنها كثير من العوامل الفرعية التي ترمى الى الغاية نفسها ومن بين هذه العوامل ميل الكائن الحي الى السعي لتحصيل قوته ومن البدهي أن هذا السعي يتطلب منه البسط والانتشار بعكس عامل الخوف أو الفرع فانه يدعو الى الانكماش والتقلص وهذه الظواهر التي تشاهد في الاحياء الراقية تشاهد كذلك في الاحياء الدنيا حتى في

لدينا الآن فكرة عامة من جهته فلتكلم الآن عن آثار الانفعالات النفسية بوجه خاص وهي موضوع مقالنا الحالي

فآثار الانفعالات النفسية يمكن تعريفها بأنها هي الاعراض التي تبدو على الاعضاء الظاهرة أو الباطنة للشخص بسبب عامل من العوامل التي تؤثر في تلك الاعضاء تأثيراً خاصاً كالسرور والحزن والغضب والخوف والتهيج والهبوط وغيرها . فكل حالة من هذه الحالات لها تأثيرها الخاص في المجموع المصبي وبجملته جهاز الحركة وقد دلت الخبرة على أن حالتى السرور والحزن وهما اجمالاً الحالتان الرئيستان اللتان تنفرع عنهما معظم الحالات الاخرى لما تيجتان عكسيتان من حيث التأثير في أعضاء الجسم وأعراضهما متضادة فحالة السرور تزيد في الحركات الخارجية وتجعلها مبالغاً فيها أى أكثر من المعتاد وتقلل من الحركات الداخلية وتجعلها أقل من المعتاد^(١) وأما حالة الحزن فانها تؤدي الى عكس ذلك أى أنها تجعل الحركات الخارجية أقل والداخلية أكثر من المألوف بمعنى أن حركة البسط تقل والقبض تزيد .

وانه لما يوجب الخبرة معرفة العلة الأساسية

(١) والمراد بالحركات الخارجية والداخلية هنا هي حركات البسط والقبض بصرف النظر عن كون الحركات مصدرها الاعضاء الخارجية أو الاعضاء الباطنية

وقد تشاهد هذه الحالات بوضوح في بعض الحيوانات ذات الخلايا المتعددة ولو كانت من النوع المنحط كالديدان والحشرات والحيوانات ذات الأصداف والدروع الطبيعية كالحمار والعواقر فانها بمجرد اللس تنقلص وتنكمش أو تسكور أو تهرع الى أصدافها ودروعها وبالعكس اذا صادفت ما تستطيعه أو تلذذ به فانها تنفرد وتنتشر وتفتح أصدافها وتبرز منها

وقد نفسر بهذا ما نسمعه أحياناً ونعده من قبيل الأساطير والخرافات من أن زبداً من الناس اجتذب اليه الوحوش بقيثارته أو الطيور بصفيحه أو الثعابين بمزمارة فان السرور أو الطرب يجتذبا الى مصدره في حين أنها تفر من الألم وتهرع الى أوكارها وتنكمش فيها خوفاً ورعباً وكما أن الكائنات الحية من أول الخلية البسيطة الى أرقاها نوعاً وهو الانسان يجذبها السرور الى مصدره وينشرها وتفر من الألم وتفر من وجهه كذلك عضلات الجسم وأنسجته وخلاياه خاضعة لنفس هذه المؤثرات فلو عرض سطح عضلة من العضلات لسائل حريف أو كاو أو شديد البرودة أو الحرارة اوخذت بألة مديية أو سلط عليها تيار كهربائي قوى انكمشت العضلة وتقلصت حتى ولو بعد قطع « العصب المحرك » لكي لا يكون هناك شك في أن للفعل المنعكس دخلاً في تقلصها أما لو وضع عليها سائل مغذ لذيد الطعم وعلى درجة من الحرارة

أبسطها تركيباً مثل الأميبا « Amoeba »^(١) فبعمل التجارب على هذا الكائن الحي الدقيق بوضعه تحت عدسة المجهر (المكر وسكوب) يلاحظ أنه يتأثر بالمنبهات فاذا وخذ بسن حاد كسن الابرة أو مس سطحه بسائل كاو أو حريف أو سلط عليه تيار كهربائي شديد أو قرع بجسم صلب على اللوح الزجاجي الموضوع عليه الحيوان ينقلص وينكمش في الحال ويأخذ شكلاً كروياً كمن يريد أن يجمع كل قواه المنتشرة ويلم شتات أطرافه في نقطة ارتكاز واحدة يتخذها مركزاً للدفاع أو لمواجهة الخطر المحدق به وبالعكس من ذلك اذا لامسه سائل مغذ فانه ينسبط وتظهر أطرافه وتنتشر بقصد التهام العناصر المغذية التي بداخل ذلك السائل وهضمها ويسمى النوع الأول من المنبهات وهو الذي يدفع الخلية الى التقلص أو التكور « باللمبة المنفر » والنوع الثاني الذي ينهبها الى البسط والانتشار « باللمبة الجذاب » وهذه التجارب معروفة لكل باحث فزيولوجي وبيولوجي

(وهي عبارة عن قطعة من مادة ولالية تعرف باسم البروتوبالاسما — أى المادة الاولى — وبداخلها نواة صغيرة وهي ذات حركة زحفية تؤديها بواسطة تتوات تبرز من مادتها الزلالية المحيطة بالنواة كالاطراف وتسمى بالأعضاء الكاذبة ويسمى هذا النوع من الحيوان « Proto-Zoa » أى حيوان أولي ويسمى أحياناً « Unicellular Animal » ومنها ذو الخلية الفردية تميزا له عن الحيوانات المركبة من عدة خلايا المسماة « Multicellular-Animal »، أو « Meta-Zoa »

معتدلة أو دلكت دلكا لطيفاً انبسطت
العضلة وأنشرفت

ولا اظن انى أكون مخطئاً اذا ما قلت أن
كلمة « انبساط » التى يستعملها عامتنا للتعبير
عن حالة السرور ما هى الا كلمة بليغة المعنى
منطبقة تماماً على تلك الظاهرة الطبيعية التى أيدها
العلم الصحيح حتى فى أبسط الاحياء تركيباً وأدقها
حجماً فلتنظر كيف يفعل بنا السرور فانه يحملنا
على بسط أيدينا وأرجلنا وسائر أعضائنا وكثيراً
ما نشاهد الصبي عند الفرح يصفق يديه
مبسوطتين ويطوح برداء رأسه نحو السماء طرباً
ويفتح شذقيه بالصياح والتهليل ولتنظر كيف
يفعل بنا الحزن أو الخوف من الانقباض
والانكماش وتقلص العضلات

الليست لكل منا خبرة بما يعترى الانسان
عند رؤية الاشباح المخيفة أو سماع الاصوات
المزعجة أو لمس الاجسام الغريبة فى الظلام من
قشعريرة خاصة فى البدن وانقباض فى الجلد
يقف معه الشعر أحياناً وخفقان فى القلب
واضطراب فى حركة التنفس وامتناع فى لون
البشرة وبرودة فى الاطراف وما ذلك الا لكون
رؤية الشبح المخيف وسماع الصوت المزعج ولس
الجسم الغريب كلها عوامل نفذت عن طريق
الحواس (البصر أو السمع أو اللمس) الى المخ
فايقظت فيه ذكرى مخيفة فتظهر فى الحال آثار
الانفعالات على الانسان

فاذا ما سلمنا بهذه النظرية التى تدل على
صحتها وتؤيدها الشواهد الكثيرة فى حياتنا
اليومية امكثنا ان ندرك بدون صعوبة سر
انكماش عضلات الجسم فى حالة الخوف وانفرادها
فى حالة السرور فهى غريزة ورثناها عن جدتنا
الخلية من بدء خلقها فى العصور الاولى فحملتها
الىنا سفينة الوراثة مع ما تزودته فى مراحلها من
ثروات الاجيال الغابرة وهى تمخر عباب الدهر
جرياً على سدة النشوء والارتقاء ولا زالت ممثلة
فى الخلايا الكثيرة التى تتألف منها مجموعة
اجسامنا البشرية حتى الآن

غير أن المؤثرات النفسية قد تكون
مباشرة كوقوع حادث فجائى يصطدم بالحواس
فينبه مركز الحركة من المجموع العصبى فتبدو
آثار الانفعال الخاصة بكل حادث على حسب
نوعه وقد يكون التنبيه بطريق غير مباشر بتنبيه
مركز الحركة بواسطة الذاكرة أو الخيلة وعندئذ
تظهر آثار الانفعال النفسانى على أعضاء الحركة
بنفس الصورة التى ألفها الانسان واعتادها من
قبل فى مثل هذه الاحوال أو بعبارة أخرى أن
الانفعالات قد يكون مصدر التنبيه فيها إما
خارجياً كأن يطرق عامل الخوف أو الحزن أو
السرور أو الغضب باب الحواس فيوقظ مركز
الحركة وهو يدفع الاعضاء الى العمل وأما باطنياً
بأن يقع التنبيه على المركز العصبى للحركة من
الداخل مباشرة بواسطة عامل نفسانى باطنى

كذكرى حادث مؤلم أو مخيف أو محزن أو سار فتظهر على الاعضاء نفس الاعراض الخاصة بكل عامل من هذه العوامل

ولأجل تقريب ذلك من أذهان حضراتكم يمكن من قبيل الفرض تشبيه الحوادث بالتيارات الكهر بائية وتشبيه الاعصاب بالاسلاك الموصلة للتيار ومركز الحركة سواء كان من المراكز الواقعة في المخ أو في الحبل الشوكي بالمحرك «الدينامو» والحافظة بوعاء تخزن فيه السيالات الكهر بائية للحوادث عند وقوعها كما تحفظ القوى الكهر بائية في البطاريات المعروفة بالكثفات . فإذا وقع حادث ما واصطدم باحدى الحواس الخمس كحاسة اللمس مثلا التي تكون بمثابة احد قطبي الاتصال فيمر السيل الكهر بائي « باعصاب الحس » ومنها الى مركز الحركة (الدينامو) فيتنبه المركز المذكور ويقوم باداء وظيفته وهي تحريك الاعضاء المسلط عليها ذلك المركز ويدفعها الى الحركة بواسطة الاعصاب المحركة

فإن كان الحادث مزعجا أو متفرا قامت الاعضاء المختصة للدفاع عن الجسم بواجبها وان كان جذابا او محرضا تولدت فيها الحركات الخاصة بالتعدي او الهجوم وان كان سارا بدت على الكائن الحي علامات السرور والانشراح وان كان محزنا بدت عليه آثار الكآبة والانتباض وهلم جرا .

ولكن مثل هذه الحوادث لا تمر عادة من غير أن تترك صورة خالدة في الذاكرة وهي حكمة

أودعها الخلق سبحانه وتعالى في نفس المخلوق لكي يتخذله منها عبرة وموعظة ولكي تكسبه في مستقبل حياته خبرة تقيه شر الوقوع في الخطأ أو الاندفاع الى مواضع الخطر مرة أخرى . فإذا ما لمس الطفل النار مرة ولدغته رسخت هذه الذكرى المؤلمة في ذهنه لكي لا يلمس النار مرة أخرى فإذا وقع بصره عليها ثانياً ولو عن بعد تنبهت لديه ذكرى الألم بل ربما تقلصت عضلات جسمه في موضعه فلا يقربها ولعل الكثير منا لاحظ كيف تقلص عضلات المعدة ويعترينا تهوع وغثان قد يعقبهما قيء أحيانا بمجرد وقوع بصرنا على دواء أو شراب علمنا بالخبرة انه كريه الطعم أو الرائحة بل ربما كان مجرد تذكره كاف لدى البعض منا لاجداث هذه الاعراض

فما تقدم يتبين لنا كيف ان صور الحوادث تحفظ في المخ وفوق ذلك فان الشواهد كلها تؤيد انها لا تحفظ فيه فقط لمجرد الحفظ بل تحفظ فيه بترتيب ونظام كما لو كان لكل نوع منها مستودع خاص به يشحن بجانب من السيال الكهر بائي لكل حادث حال مروره بالاعصاب واشتغال المحرك وذلك حتى يسهل الرجوع اليها اذا دعت الحاجة الى الحكم على امر من الامور عن طريق الموزانة او القياس

فإذا اوقف في الذهن نوع من الحوادث اندفع السيال الكهر بائي من المستودع الخاص بذلك النوع الى مركز الحركة فيقوم هذا بتنبيه

أن أدفع مقدماً اعتراضاً طالما سمعته من الكثيرين وهو أن المجرم الماهر المدرب الذي ماتت من قلبه كل عاطفة قد يستطيع استخدام كل ما أوتي من قوة ارادة وعزم في أن يخفي عواطفه فلا تبدو عليه آثار الانفعال

أجل قد يكون من الهين عليه أن يخفي الآثار الظاهرة لحركاته وإشاراته الخارجية أو يلفظ كثيراً من حديثها بحيث لا تبدو محسوسة كما أنه ليس من المحتم أن يبكي المرء عند الحزن أو يضحك عند السرور ولكن ليست الأعين والشفاه والأيدي والأرجل هي التي تشهد علينا دون غيرها فان هذه التزمت الصمت وقويت على الكتمان فهناك أعضاء أخرى لا سلطان لارادتنا عليها قد تكشف الستار بالرغم منا عن الرواية التي تمثل في مسرح الحيلة وتم غن تفاصيل المعركة التي تدور رحاها في ميدان الضمير. وكيفية ذلك أن في الجسم نوعين من الاعضاء من حيث الحركة فالنوع الأول تتألف منه الاعضاء ذات الحركة الارادية أى الخاضعة في حركاتها لمركز الارادة في المخ كالأيدي والأرجل والشفاه والجفون والعيون وغيرها من سائر الأعضاء التي يمكننا تحريكها أو إيقاف حركاتها كما أردنا. والنوع الثاني يتألف من الاعضاء ذات الحركة غير الارادية كعضلات القلب والعضلات المبطنة للجدران الاوعية الدموية والعضلات والأنسجة الأخرى

أعضاء الحركة الخاضعة له وهذا ما يعبر عنه بحسب الاصطلاح العلمى أو الفنى بالداقغ الذاتى انما لا يفهم من ذلك أن هناك اتصالاً دائماً بين مستودعات الحوادث وبين المحرك لكي لا يكون التنبيه واقعاً باستمرار على مركز الحركة بل هذا الاتصال مقطوع كما لو كان في طريق الاعصاب الموصلة بينهما زر كهربائى قاطع للتيار لا يتصل الا اذا عمدت يد عامل من العوامل المنبهة الى وصله حتى لا يتحمل الانسان في حياته اوجاع مصائبه الماضية بغير ضرورة أو مقتض ولا ينوء تحت عبء ما يحمله في ذاكرته من مجموعة آلامه وأوصابه التي أتتبه في ماضى حياته

فاذا ما ضغطت يد العامل المنبه على « زر » الاتصال اتصل التيار وأطلق من المستودع بعض الشحنة الى مركز الحركة وعندئذ تتكرر الانفعالات الخاصة بهذا النوع من الحوادث في صورة قد تكون مخففة نوعاً مما لو كان الحادث محققاً أو حالاً كما لو كانت المكشفات فقدت بمرور الزمن جزءاً من قوة كهربائيتها.

وانى لا أبغى أن أبتعد بالقارىء كثيراً عن جوهر الموضوع وهو بالانفعالات النفسية من الارتباط بالجرائم فلم يحملنى على هذا الاسهاب الذى أخشى أن يكون مملاً الا الرغبة في تحليل آثار تلك الانفعالات وردها الى أسبابها الطبيعية حتى يمكننا فهمها علمياً والاستفادة منها عملياً ولكنى قبل أن أنتقل الى جوهر الموضوع اريد

آثاراً خاصة به ومميزات تسجلها علينا أعضاؤنا المتمتع بالحركة الذاتية كما يسجل الترمومتر والبارومتر درجات الحرارة والرطوبة وأن أمهر تمثلي العالم مهما بلغ من الدربة والحنكة لا يقوى على سترها وإخفائها

فاذا ما تقرر ذلك السنا نجنى من وراء دراسة هذه الآثار وكشفها أجل فائدة عملية وأنه بقدر ما يوجد لدينا من الآلات المتقنة الصنع التي بها يمكننا رصد حركات الأعضاء الباطنية بدقة بقدر ما يسهل علينا كشف ما يجول بخاطر المتهم الموضوع تحت الاختبار واستخراج مكنون أسرارهِ . وأن آلات كهذه يكون مثلها كمثل المجهر الذي يكشف لنا أنواع الجراثيم ودقائق الأنسجة المختلفة للجسم في تشخيص الحالات المرضية

بحث الموضوع من الوجهة العملية

الى هنا قد انتهينا من الكلام في الموضوع من الوجهة العملية بقي علينا أن نتكلم عنه من حيث التطبيق وكيف يمكننا الاستفادة منه في الأبحاث الجنائية عملياً

ولنبداً الآن بتجربة سهلة نتيجة الاختبار الشخصي وقد أجريتها على الآلة الموسيقية المعروفة « بالكمنجة » فقد أجريت عليها عدة تمرينات خاصة في أوقات وحالات نفسانية مختلفة فلاحظت أن لكل حالة منها تأثيراً

لبعض الاحشاء الصدرية والبطنية والحوضية وكذلك غدد العرق والدمع واللعاب وغيرها من الغدد ذات الافرازات المختلفة

فالنوع الأول من الاعضاء خاضع في حركته لجهاز عصبي يختلف في نوعه عن الجهاز العصبي للأعضاء ذات الحركة غير الارادية ويسمى الاول « بالجهاز العصبي الارادى » والثاني « بالجهاز العصبي الذاتي » والاول مراكزه العصبية خاضعة لمركز الارادة في المخ والثاني مراكزه العصبية بعيدة عن مركز الارادة مقطوع الاتصال به ومعظم هذا الجهاز الأخير مؤلف من سلسلة عقد عصبية على جانبي العمود الفقري ومعروفة باسم العظيم السنتوى وبعض عقد اخرى كائنة في الدماغ والبعض الآخر في جدران نفس الاعضاء المسلطة عليها هذه المراكز كما في القلب

فالفرق بين هذين الجهازين جلي واضح من حيث التأثير في حركات الأعضاء فان كان في وسعنا أن نمنع أيدينا وأرجلنا عن الحركة أو ابداء أى اشارة تم عما نبطن في نفوسنا فمن الذي يستطيع منا أن يغير بارادته دقائق قلبه ومزرعة نبضه ودرجة امتلائه وقوة ضغط دمه وكية افراز غدة من غدد جسمه أو حركات أمعائه وأحشائه الباطنية أو درجة حرارة جسمه؟ فاذا كان ليس في وسعنا ذلك وعلمنا بالتجربة والملاحظات الدقيقة أن لكل انفعال نفساني

وقد أجرى علماء النفس تجارب عديدة بالطرق الفنية الصحيحة فوجدوا الاختبار أن لكل حالة نفسانية تأثيراً خاصاً على حركات التنفس والنبض والدورة الدموية وغير ذلك بحيث إذا قيست تلك الحركات بدقة ودونت في شكل موجات بوساطة الأجهزة المخصصة لذلك والمعروفة لدى علماء الفزيولوجيا يمكن بكل سهولة تشخيص الحالة النفسية المتسلطة على الشخص وقت الاختبار ومعرفة بدرجة فلاجل قياس التنفس وضع جهاز يسمى الپنوموجراف "Pneumograph" وهو عبارة عن اسطوانة حلزونية من السلك مكسوة بغلاف رقيق من المطاط (الكأوتشوك) تربط على الصدر بحيث أن أقل حركة في التنفس تؤثر في طول الاسطوانة فتتكشف أو تنفرد بحسب حالتى الشهيق والزفير وفي نهاية الاسطوانة انبوبة رقيقة من المطاط وفي طرفها «ترمسة» مجوفة صغيرة من المطاط كذلك وهذه يتركز على أحد سطحها ذراع صغير يعمل وينخفض مع سطح «الترمسة» عند انتفاخه أو انخفاضه تبعاً لامتلائها بالهواء القادم من الاسطوانة عند انكماشها أو تفريغها فيها عند انفرادها. وهذا الذراع الصغير مسلط على ذراع أطول منه بمثابة مؤشر أو عقرب طويل لكي يضعف حركة الذراع الصغير ويكبرها حتى بذلك تبدو أخف الحركات كبيرة واضحة والمؤشر أو الذراع الكبير تارة يكون مركباً على وجه لوح

خاصاً على حركات العفق (اعنى الضغط على الأوتار بالأصابع لاجداث النغمات المختلفة) وبمراقبة تأثير كل حالة منها مراقبة دقيقة ظهر لي أنه في حالة السرور تنخفض أصوات الأنغام المتولدة من العفق عن اصولها قليلاً وذلك سواء عند الصعود بالأصابع على وجه الكمنجة لتوليد الأنغام العالية أو عند النزول في اتجاه طرف الكمنجة الوحشى المعبر عنه «بالبنجق» لتوليد الأنغام المنخفضة أى أن حالة السرور تولد انخفاضاً في النغمات المعفوقة على العموم سواء في حالة الصعود (وهى التى تستدعى جذب الساعد للداخل) أو في حالة النزول (وهى التى تستدعى بسطه للخارج) - وأن حالة الحزن تولد ارتفاعاً في الاصوات المعفوقة على العموم (أى في حالتى الصعود والنزول) - وحالة الغضب والتنبية العصبى تولد ارتفاعاً في النغمات الصاعدة وانخفاضاً في النغمات الهابطة عن اصولها قليلاً - وحالة الهبوط والانحطاط تولد انخفاضاً في النغمات الصاعدة وارتفاعاً في النغمات الهابطة - وإذا ما عرفنا أن النغمات الصاعدة هى التى تتولد من الزحف باليد على وجه الكمنجة الى الداخل وهذا يقتضى قبض الساعد وأن النغمات الهابطة تتولد من تحريك اليد الى الخارج وهذا يقتضى بسط الساعد أمكننا أن نستخلص النتيجة الآتية

السرور	يزيد	حركات البسط	ويقل	حركات القبض
الحزن	يقل	»	»	يزيد
الغضب	يزيد	»	»	»
الهبوط	يقل	»	»	ويقل

الدم في العضو المختبر يظهر أثرها في كمية الماء التي تملأ الاسطوانة فيرتفع الماء قليلاً وبذلك يضغط على كمية الهواء التي بداخل الانبوبة وبالتالي « الترسمة » فتنتفخ هذه الأخيرة قليلاً فيتحرك العقرب . وقد وجد بالتجربة ان لكل انفعال تأثيراً خاصاً في كمية الدم التي تتوارد على ذلك العضو الموضوع تحت التجربة

كذلك تظهر آثار الانفعالات النفسانية في حركة الساق الناشئة من الدق على وتر الركبة بتأثير الفعل المنعكس بمعنى أن الزاوية التي تكون من هذه الحركة وجدت تختلف درجتها باختلاف الحالات النفسية المتنوعة بمعنى أن لكل حالة منها زاوية خاصة بها . وقد استخدم لذلك جهاز خاص ذو مطرقة صغيرة تدق على ذلك الوتر دقات متساوية القوة في فترات منتظمة ثم رصدت الحالات النفسية المختلفة حال اجراء هذه العملية - وعلى هذا القياس قيست معظم حركات الجسم وسكناته

(تجارب الاستاذ منستر برج)

وقد وضع العلامة هوجو منستر برج استاذ علم النفس بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة وأحد مؤسسي علم النفس العملي الحديث بعض تجارب قيمة في هذا الموضوع وذات فائدة عظيمة انقل اليكم بعضها لاهميتها

التجربة الاولى - جاء بلوح مركب على أربع « ييل » يتحرك على سطح أملس ليكون

مدرج لقياس حركات التنفس وتارة يكون طرفه مسلطاً على سطح شريط من الورق ملفوف على اسطوانة ذات حركة آلية بطيئة منتظمة ويكون طرف المؤشر مغموساً في الحبر لكي يرسم على سطح الشريط الموجات الناشئة عن حركات التنفس من شهيق وزفير وقد دل الاختبار على النتائج الآتية :-

في حالة السرور يسرع التنفس ويصير خفيفاً
« الحزن يبطئ » « عميقاً »
« الغضب يسرع » « قوياً »
« الهبوط يبطئ » « خفيفاً »

وبعمل تجارب على النبض بواسطة جهاز خاص معروف باسم سفيجموجراف "Sphygmograph" وهو جهاز بني على نظرية شبيهة بنظرية البنوموجراف تقريباً

فوجد أن في حالة السرور يبطئ النبض ويصير قوياً
« الحزن يسرع » « ضعيفاً »
« الغضب » « قوياً »
« الهبوط » يبطئ « ضعيفاً »
وهناك أيضاً جهاز يسمى « باليتزموجراف »

"Plethysmograph" لقياس مقدار توارد الدم في عضو من الاعضاء وهو عبارة عن اسطوانة من الزجاج تملأ بالماء ويغمر العضو المراد اختباره كالساعد مثلاً ويحكم سد فوهتها بمعجون يمنع تسرب الماء وبها ثقب متصل بانبوبة رفيعة من المطاط في نهايتها « ترسمة » صغيرة من المطاط مسلطة على عقرب يتبع في حركته ضغط الهواء الذي يرد الى « الترسمة » فاقل زيادة في توارد

«Automatgraph» أي كاتب الحركة الذاتية لأنه ركب في طرف اللوح جهازاً صغيراً يسجل اتجاهات الحركة على قطعة من الورق أسفل اللوح التجربة الثانية - قد علمنا فيما مضى أن حالة الخوف ينشأ عنها تقلص في عضلات الجسم وبالأخص عضلات اعضاء الحركة ولذلك قد استخدم الدكتور منستربرج كرة صغيرة من المطاط متصلاً بها أنبوبة رفيعة في نهايتها «ترمسة» صغيرة من المطاط ايضاً والترمسة مسلطة على ذراع صغير متصل بذراع كبير يعظم الحركة مركب على لوح مقسم بحيث أن أقل حركة في الاصابع تحدث ضغطاً على الكرة التي في قبضة اليد يظهر أثره مكبراً على اللوح بواسطة المؤشر فاذا ذكر أمام المتهم اسم المجنى عليه أو اسم متهم آخر كان شريكاً له في الجريمة بين عشرين اسماً مثلاً لاشخاص آخرين ولوحظ أن المؤشر تحرك عند ذكر اسم المجنى عليه أو الشريك دون باقي الاسماء امكن أن نستنبط من ذلك وجود علاقة بين المتهم والشخص المسمى بالرغم من تجاهله اياه وما ذلك الا بسبب كون سماعه لهذا الاسم احدث في نفسه انفعالا نتيجة الخوف فتقلص عضلات اليد والاصابع فيضغط الشخص على غير قصد منه وبدون انتباه على الكرة التي في يده فيضغط الهواء الذي فيها ويملاً الترمسة فتنتفخ وبذلك يتحرك المؤشر

اللوح سهل الحركة ما امكن ثم كلف الطالب المراد اختباره بأن يضع يده على اللوح المذكور بعد ان حمل ذراعه بالقرب من المرفق بجبل متصل بجبل معلق في السقف لتكون يده مطلقة الحرية في التحرك الى اى اتجاه كان واستحضر عدة بطاقات مكتوب على كل منها حرف معين من الاحرف الهجائية واختار من بينها حرفاً عرضه على الطالب وكلفه أن يمحصر ذهنه فيه جيداً وبعد ذلك وضع هذا الحرف بين باقى الاحرف التي صفت في شبه نصف دائرة حول اللوح الذي عليه يد الطالب فلاحظ أن يده تحركت في اتجاه مكان الحرف الذي كان محصر فيه ذهنه ولما تقل الحرف المذكور من مكانه تحركت اليد ثانياً في اتجاه المكان الجديد لذلك الحرف وهكذا كلما غير مكان الحرف تحركت يد الطالب نحو المكان الجديد على غير قصد منه ومن ذلك علم الاستاذ منستربرج أن هناك صلة بين حركة اليد وبين الحرف الذي ارتبط به ذهن الطالب وقال أنه لوجي قياماً على ذلك بمجرم ينكر سلاحه الذي وجد بمحل الحادثة ووضع هذا السلاح بين عدة اسلحة أخرى في شبه نصف دائرة حول ذلك اللوح الذي يكلف الجاني بوضع يده عليه وشوهدت يده تتبع في اتجاهها مكان ذلك السلاح دون سواء لدل ذلك على أن للمتهم صلة بالسلاح المذكور وقد أطلق على هذا الجهاز البسيط اسم

التجربة الثالثة - لاحظ منذ برج ان
لسكره العين نوعاً من الحركة قد يكون مستقلاً
عن ارادة الشخص وقصده فتتحرك في اتجاه
معين وهو لا يعلم من أمرها شيئاً ولا ثبات ذلك
قد جهز بطاقات كتب على كل منها كلمة من
الكلمات العادية انما جعل من بينها كلمة ذات
تأثير خاص في نفس الطالب الذي ستجربى معه
التجربة واخذ يعرض عليه الكلمات تباعاً بعد
أن اتفق معه مبدئياً على أمور معينة وهي ان
يقرأ الطالب الكلمة التي تعرض عليه ويتأملها
ثم يغمض عينيه ويدير وجهه الى احد الجانبين
قليلاً ثم يفتح عينيه في الحال فلاحظ انه في
الكلمات الاعتيادية كانت كرتا العينين تتبعان
في اتجاهيهما اتجاه الوجه اثناء تحوله عن مكان
الكلمة المعروضة أما الكلمة ذات التأثير
الخاص فإنه عند عرضها لاحظ أن كرتي العينين
لا تزالان في اتجاه تلك الكلمة بالرغم من تحول
الوجه عنها الى جانب آخر كما تبين له ذلك من
مشاهدة عيني الطالب حال فتحه لجفنيه عقب
ادارته وجهه وقد كرر الاستاذ التجربة مراراً
فكانت النتيجة واحدة في كل مرة ومن ذلك
ايقن ان للكلمة ذات الاهمية الخاصة تأثيراً
خاصاً في حركات العينين واجتذابها الى مصدرها
حتى ولو ادير الوجه الى اتجاه آخر

فلو كنا في المسائل الجنائية نعرض تباعاً على
المتهم الموضوع تحت الاختبار عدة اسامحة مختلفة

من بينها السلاح الذي وجد في محل الحادث
وظهر لنا اثناء اجراء التجربة على الوجه السالف
الذكر ان لهذا السلاح وحده دون باقي الاسلحة
التي عرضت على المتهم نفس الاثر الذي كان للكلمة
الخاصة لدى الطالب بمعنى ان كرتي عيني المتهم
لم تتحولا عنه بالرغم من ادارته وجهه الى اتجاه
آخر كان ذلك دليلاً على وجود علاقة للمتهم
بهذا السلاح بالرغم من انكاره له وتجاهله اياه

التجربة الرابعة - وهي ان يؤتى بلوحين
من النحاس كل منهما متصل بأحد طرفي سلك
كهربائي متفرع من بطارية كهربائية وفي طريق
التيار جلفنومتر دقيق (وهو عبارة عن جهاز ذى ابرة
مغناطيسية لقياس مقدار مقاومة التيار) ويضع
المتهم المراد اختباره احدى يديه على لوح
والاخرى على اللوح الآخر ثم تذكر له عدة
اسماء من بينها اسم شريكه في الجريمة او اسم
المقتول مثلاً فيشاهد أن ابرة « الجلفانومتر »
تتحرك عند ذكر أحد هذين الاسمين دون
غيرهما من الاسماء الاخرى وهكذا كلما اعيدت
التجربة كانت النتيجة ثابتة ومن هذا يستدل
على وجود صلة بين المتهم وبين الشخص
المسمى . كذلك الحال لو ذكر أمامه أمر يدعى
بجهله ولوحظ تحرك عقرب المقياس فان ذلك
يدل على كذبه فيما يدعى

واني لأخال القاريء يساوره الشك والدهشة
ولكن على حد المثل السائر « اذا ظهر السبب

كل ما أوتى من عزم وأرادة وانه لا يقوى على
سترها ، هما حاول اخفاءها

فمثل هذه الوسائل لو هذبتها الايدي العاملة
العاملة وأرتقت مع توالي الازمان جرياً على سنة
الرقى الطبيعية لجميع الاشياء لا بد أن تصبح يوماً
ما كأداة تقرأ بها أفكار غيرنا كما لو كنا نقرأ
كتاباً ونع ذلك فاني أرى أن علم النفس العملي
في الوقت الحاضر قد يؤدي لنا خدمات جليلة
القدر عظيمة الفائدة في التحقيقات الجنائية .

ورب معترض على هذا يقول كيف يعتمد
القاضي في حكمه بأدانة متهم على مجرد استنتاجات
تافهة كظواهر الخوف أو الاضطراب التي تبدو على
شخص متهم بجريمة في حين أنه كما يمكن تعليل
هذه بأنها نتيجة ارتكاب الجرم يمكن كذلك
تعليلها بأنها نتيجة ارتباك البرى ، ورهبة ، من موقف
الاتهام ؟ وهو اعتراض طالما كنت اسمعه من
الكثيرين . ولكن هذا خطأ محض في فهم
المراد باستخدام علم النفس في التحقيق الجنائي .
فليس هذا هو الغرض المقصود من القول
باستخدامه عملياً في وقتنا الحاضر فانه بالرغم من
ان علم النفس الحديث مؤسس على قواعد علمية
صحيحة وبالرغم من كونه قطع شوطاً بعيداً في
مضمار الرقى بجانب العلوم الطبيعية الأخرى
وبلغ شأواً عالياً في معارج التقدم والفلاح فاني
ممن يقولون بأنه لم يصل بنا بعد الى الدرجة التي
يمكننا معها استخدامه كفاية في ذاتة لاقامة

بطل العجب » فتعليل ذلك ليس بالأمر العسير
فكلنا نعلم من أيام المدرسة أنه اذا أخرج أحداً
أثناء الامتحان بسؤال صعب أو وجهت اليه من
المتنحن كلمة أو عبارة محرجة أخذ العرق يتصبب
من جبينه وما ذلك الا لكون السؤال أو
الكلمة المحرجة نبهت غدد العرق الى العمل
فيكثر افرازها كذلك الحال بالنسبة للمتهم الذي
ذكر أمامه اسم شريكه في الجريمة أو ذكرت
أمامه أمور لها ارتباط بالواقعة أو تفاصيلها أو طريقة
ارتكابها فانه على الرغم من تظاهره بعدم المبالاة
وتصنعه الجهل لما يلقى على سمعه ترى عقرب
« الجلفانومتر » ينحرف عن موضعه لأن صمائه
لهذه الوقائع ينبه من مجموعة العصبى المراكز
المتسلطة على غدد العرق حيث توجد في راحة
اليدين بكثرة فيزيد افرازها وبذلك تزيد قوة
مقاومة التيار الكهربائي فيتحرك العقرب

- ومهما يكن التنبيه ضعيفاً والزيادة في
افراز الغدد العرقية طفيفة فانها تكفى لأن
يظهر أثرها في التيار الكهربائي حال مروره في
جسم المتهم وقت الاختبار

الفائدة العملية من هذه التجارب للمحقق

من ذلك نرى كيف ان استخراج مكنون
الفكر قد يكون بطرق هي في حد ذاتها على جانب
من البشاشة غير أن مقاومة المتهم لتأثيرها تكون
مع ذلك خارجة عن طاقته البشرية وفوق متناول

في اشدّها غموضاً على استجلاء غامضها كما انه يكون له منه اداة ماضية يستخدمها في هناك ما اسدل على بعض الجرائم من الامتار والحجب الكثيفة وبه يستعين القاضي على فهم عقلية كل متهم او شاهد وفهم كثير من الامور والمعضلات التي يشكل على الكثيرين منها فهمها او تعليلها تعليلاً صحيحاً فيكون له خير ضمان من الوقوع في الخطأ او الزلل وبه يستطيع ان يقدر العقاب المناسب لكل مجرم تقديراً دقيقاً ويختار له اكثر انواع العقاب ملائمة لعقليته كما ان القاضي الفطن قد يستطيع به ان ينفذ الى خاطر الشخص فان كان شاهداً يتبين مواضع الصدق والكذب من شهادته او كان متهماً يقرأ ماسطرته يد الحوادث على صحيفة ضميره ويعلم منها ان كان مجرماً حقاً فيدينه او بريئاً فيقضى ببراءته

وهو المحامي اكبر عون على فهم حقيقة موقف موكله ودارسة عقلية بل وعقلية القضاة الذين يتولون محاكمته فيسهل عليه التفاهم معهم ومخاطبتهم بالاساليب والعبارات التي يسهل اقتناعهم بها والتي يستطيع بها ان يبيث الى افهامهم كل ما يجول في خاطره من الآراء مع ما يعرضها من الادلة والبراهين وان يبسط لهم بأسلوب شيق سهل الفهم عليهم كل ما يحيط بموكله من الشؤون والظروف والاسباب الموجبة لتخفيف العقاب عنه او اعفائه منه اصاله

فعلم النفس في الواقع علم جليل القدر يحتاج

الدليل على متهم ليس عليه اي برهان آخر ولكن ذلك لا يمنع من استخدامه في الوقت الحالي كمجرد وسيلة للوصول الى الادلة المعتبرة امام المحاكم الآن والتي تثبت الجريمة على المتهم بالبرهان المقبول قانوناً امام القضاء ولست أرى اي محل للاعتراض على ذلك متى كان المتهم لديه الضمان الكافي بأن الذي مستقبله المحاكم في اثبات التهمة عليه انما هي نفس الادلة وأوجه الاثبات العادية وانه لم يكن الغرض من استخدام علم النفس الا كواسطة للوصول الى تلك الاثباتات القانونية وهناك فرق عظيم بين اعتباره كواسطة للوصول الى غاية معينة وبين اعتباره هذه الغاية نفسها وحسب القارئ ذلك البرهان الحى الذي مر عليه في صدر هذا المقال والذي ما ذكرته الا لكي يكون دليلاً عملياً محسوساً على صدق ما اقول فنه يرى حضرات القراء كيف كان البحث عن سلاح المتهم في ميدان مخيلته اسهل منالا واقل عناء من البحث عنه في ميدان الطبيعة الفسيح المتعدد الامكنة المتشعب الارحاء

فالتجارب النفسية قد تؤدي على تفاهتها ومسهولة تناولها أجل الخدم للمحقق واعظمها فائدة اذا عرف كيف يستخدمها وينتفع بها. ومن ذا الذي ينكر على علم النفس فضله على القانون وشدة حاجة رجال القضاء اليه فهو للمحقق كنبراس يضيء له ظلمة الحوادث فيستعين به

اليه القاضى والمحقق والمحامى والطبيب والمربي والمعلم والسياسى والاجتماعى والاقتصادى والموسيقى والمصور والشاعر والممثل والروائى والمؤرخ والحفار والنقاش حتى التاجر والصانع ويمكن اجمال مزاياه فى أوجز عبارة « بأنه لغة العقول » إذ به يمكنها أن تتخاطب وتتفاهم وبه يمكننا أن ندرسها ونقرأ ما فيها ونقف منها على دخالها وما تكنه من أسرار. ولذلك فإني أوصى

جميع زملائي من حملة القانون أو طلبته بالعناية بأمر هذا العلم العناية اللائقة به وتحصيل ما يتيسر لهم تحصيله كلما سمحت أوقاتهم الثمينة بذلك وليتقوا بأن أوقاتهم لن تضيع عليهم هباء فما ينفقونه اليوم فى درسه بجنونه أضاعافاً مضاعفة فى مستقبل حياتهم العملية التى أسأل الله تعالى أن يجعلها حياة مباركة طيبة الثمرات ما

محمد فنعشى

الأمكام

قضايا محكمة النقض والأول

« وحيث أنه بالرجوع الى الحكم الابتدائى والحكم الاستثنائى تبين أنهما أشارا الى تاريخ الواقعة بأنها حصلت من شهرين سابقين على تاريخ المحضر دون ايضاح تاريخ المحضر المذكور » وحيث أن عدم بيان تاريخ الواقعة بالحكم يمنع محكمة النقض من معرفة ما اذا كانت الدعوى العمومية سقطت بمضى المدة من عدمه

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول النقض والغاء الحكم المطعون فيه »

« وحيث أنه مع قبول الوجه الأول فلا داعى للبحث فى الأوجه الأخرى »

(طعن حسن صبرى ضد النيابة العمومية دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وبحضور حضرات المستر برسيغال والمستر كرشو واحمد عرفان باشا وعلى بك سالم ومحمد بك فؤاد حسنى رئيس نيابة الاستئناف)

٨٢

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٥
نقض . بيان تاريخ الواقعة .

القاعدة القانونية

يجب أن يبين فى الحكم الصادر بالعقوبة تاريخ الواقعة فاذا قيل فى الحكم أن الواقعة حصلت من شهرين سابقين على تاريخ المحضر دون ايضاح تاريخ المحضر المذكور كان الحكم ناقصاً ويتعين نقضه

المحكمة :

« حيث ان السبب الأول من أوجه النقض هو خلو الحكم للطعون فيه من تاريخ الواقعة المحكوم على رافع النقض من أجلها

٨٣

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٥

نقض . فقد بعض صيوان الاذن . عاهة مستديمة .

القاعدة القانونية

أن فقد بعض من صيوان الاذن لا يعتبر عاهة لأن العضو باق ويؤدي وظيفته

الحكمة :

« حيث أن فقد بعض من صيوان الاذن لا يعتبر عاهة لأن العضو باق ويؤدي وظيفته واذن فالمادة الواجب تطبيقها هي

المادة ٢٠٦ عقوبات وتري المحكمة ابقاء العقوبة

(طعن عطا حامد سليمان ضد النيابة العمومية نمرة

٢٧٢ سنة ٤٢ ق دائرة حضرة صاحب المالى احمد

طلعت باشا والهيئة السابقة)

٨٤

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٥

نقض . ضرب . عملية جراحية . ازالة عاهة .

مستولية الضارب .

القاعدة القانونية

اذا رفض المضروب عمل العملية الجراحية

التي كان يرجح معها ازالة العاهة كان الضارب

مسئولاً فقط عن فعله المباشر ووجب تطبيق

مادة ٢٠٥ عقوبات التي تعاقب كل من أحدث

بغيره جروحاً أو ضربات دون المادة ٢٠٤ التي

تعاقب من أحدث بغيره جرحاً أو ضرباً نشأ عنه

قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعة أو اى عاهة

مستديمة يستحيل برؤها

الحكمة :

« حيث ان المجنى عليه رفض العملية

التي كان يرجح معها ازالة العاهة واذن فالمتهم

مسؤول عن فعله المباشر والمادة المنطبقة هي

المادة ٢٠٥ عقوبات فتري المحكمة حبس المتهم

سنة واحدة مع الشغل »

(طعن عبد الفتاح خير الله ضد النيابة العمومية نمرة

٢٧٦ سنة ٤٠ ق ومسلم على حسن المدعى بالحقى الدين

دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا والهيئة

السابقة)

٨٥

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

نقض . تعديل وصف التهمة . استبعاد ظرف . شدد .

القاعدة القانونية

يرفض طلب النقض المبني على حصول

تعديل فى وصف التهمة بناء على أن النيابة أقامت

الدعوى على المتهمين بوصف أنهم قتلوا عمداً

مع سبق الاصرار والمحكمة استبعدت سبق

الاصرار عند توقيع العقوبة لما تبين لها أن

الواقعة بنت ساعتها اذ لا يعتبر هذا تعديلاً فى

وصف التهمة ترتب عليه استناد أفعال الى رافعى

النقض لم يشملها التحقيق بل بالعكس كان ذلك

فى مصالحتهما حيث رفع عنهما الظرف المشدد

للعقوبة فلا فائدة لها اذن من التمسك بهذا الوجه

المحكمة :

« بما أن هذا الطعن بنى على سببين يرى كل منهما الى وجود بطلان في الاجراءات » وبما أن الوجه الأول يتلخص في أن المحكمة عدلت وصف التهمة دون أن تنبه المتهمين الى ذلك فخرمتهم من حق الدفاع » وبما أن الثابت في الحكم للطعون فيه أنه لم يحصل تعديل في وصف التهمة لأن النيابة أقامت الدعوى على المتهمين بوصف أنهم قتلوا عمداً مع سبق الاصرار ولكن المحكمة عند توقيع العقوبة استبعدت سبق الاصرار لما تبين لها أن الواقعة بنت ساعتها فلا يعتبر هذا تعديلاً في وصف التهمة ترتب عليه اسناد افعال الى رافعي النقض لم يشملها التحقيق بل بالعكس كان ذلك في مصلحتهما حيث رفع عنهما الظرف الشدد للعقوبة فلا فائدة لها اذن من التمسك بهذا الوجه وفوق هذا فظاهر من الحكم أن المحكمة بحثت بحثاً مستفيضاً في دفاع المتهمين وسيان بعد ذلك اكان وجودهما في الغيظ للعزيق كما ذكر بالحكم أو لأي سبب آخر اذ أن ذلك لا ينفي وقوع الجريمة من المتهمين ولا يفني عليه اذن بطلان في الاجراءات موجب لنقض الحكم .

« وبما أن القول في الوجه الثاني بأن الحكم الذي تعرض لتحديد وقت وقوع الحادثة قد أهمل للمرة تعليل أن الواقعة التي تحصل في الساعة ٦ ونصف صباحاً لا يبلغ عنها الا الساعة ١٠ مع أن للتهم أثبت وجوده

بمنوف قبل حصول الحادثة ويستحيل عليه بذلك أن يرتكب هذه الجريمة قول لا يقام له وزن لانه لا يترتب عليه بطلان في الاجراءات وهذا البحث خاص بوقائع متعلقة بموضوع الدعوى لقاضي الموضوع حكمه فيه ولا سلطان عليه من محكمة النقض »

(طعن عطيه محمد رضوان وآخرين ضد النيابة العمومية نمرة ٥٨٥ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب المالى والسادة والعزة حسين درويش باشا ومتولى غنيم بك ومحمد بك مصطفى ومحمد علام باشا ومحمود حلمي سوكة بك وكيل نيابة بالاستئناف)

٨٦

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥
نقض . أحكام نهائية . في أصل الدعوى .

القاعدة القانونية

أن الاحكام التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض والابرار هي الاحكام النهائية التي تنتهي معها تماماً مأمورية محكمة الموضوع فالحكم الصادر برفض دفع فرعى وقبول الاستئناف شكلاً وبتحديد جلسة للمرافعة في الموضوع ليس من الاحكام النهائية التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض

الوقائع :

اتهمت النيابة المذكور لأنه مع آخرين في يوم ١٩ مايو سنة ١٩٢٣ بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية قسم الدرب الاحمر قدموا سنداً مزوراً منسوب صدوره من سامى افندى صليب الى

الست ماري روفائيل مؤرخ في أول فبراير سنة ١٩١٢ وتمسكوا به ضد المجنى عليه المذكور مع علمهم بتزويره ومحكمة جنح الخليفة الجزئية حكمت حضورياً بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بنذب ثلاثة خبراء في الخطوط لاجراء المأورية المينة بأسباب الحكم التمهيدى فأستأنف المدعى المدنى هذا الحكم في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وبجلسة المرافعة أمام محكمة الاستئناف طلب محامى المتهم عدم قبول الاستئناف لأن الحكم تحضيرى

ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية بهيئة استئنافية حكمت حضورياً بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ برفض الدفع الفرعى وقبول الاستئناف شكلاً وحددت للمرافعة في الموضوع يوم ١٩ يناير سنة ١٩٢٥ وعلى قلم الكتاب اعلان طرفى الخصوم وبتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قرر حضرة المحامى عن المتهم بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم تقريراً بأسباب طعنه في ٦ منه المحكمة :

« حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بقبول الاستئناف شكلاً وهذا الاستئناف مرفوطاً عن حكم ابتدائي قضى بتعيين ثلاثة من الخبراء لاجل عمل المضاهاة عن الورقة المدعى فيها بالتزوير »
« وحيث ان الطعن بطريق النقض في

مثل هذا الحكم غير جائز قانوناً لان المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات انما تعنى الاحكام النهائية التى ينتهى معها تماماً مأورية محكمة الموضوع ويؤيد هذا اولا عبارة المادة نفسها اذ نصت على جواز الطعن من (المحكوم عليه) وبديهي ان الحكم القاضى بقبول الاستئناف او باجراء التحقيق او بعمل المضاهاة ليس فيه (محكوم عليه) ولا (محكوم له) بالمعنى الصحيح وثانياً يكون مثل هذا الحكم لا يمكن ان ينطبق عليه اى وجه من اوجه النقض المينة بطريق الحصر والتحديد في المادة المشار اليها فلا يمكن ان يقال ان الحكم قد اخطأ في تأويل او تطبيق نص من نصوص قانون العقوبات كما لا يمكن ان يطبق عليه الوجه الثالث من تلك الالوجه لانه لو فرض وكان هناك وجه مهم من اوجه البطلان فلا يكون هذا محلاً للشكوى الآن وانما اذا بنى عليه ضرر فعلى اى اذا بنى عليه الحكم النهائي في الموضوع فينظر عندئذ في هذا الوجه عند النظر في الحكم النهائي

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الطعن غير مقبول »

(طعن الفريد حنين صليب ضد النيابة العمومية نمرة ١٤٩٤ سنة ٤٢ قضائية وسامى الفندى صليب مدع بمحق مدنى دائرة حضرة صاحب الممالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

القانوني ولهذا يكون التطبيق صحيحا ويتعين
رفض هذا الطعن »

(طعن على محمد عيسى وآخرين ضد النيابة العمومية
نمرة ١٥٠٥ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرة صاحب
المالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٨٨

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥
نقض . قتل بآلة صلبة . اشتراك فأعلن اصليين .
عدم تعيين الضارب الضربة القاتلة . لا نقض .

القاعدة القانونية

اذا اتهمت النيابة شخصين بأنهما قتل آخر
عمدا مع سبق الاصرار بأن ضربه بآلة صلبة
ثقيلة في رأسه سببت الوفاة وحكمت المحكمة
بإداتهما معا صح حكمها ولو لم تعين بالذات من
من المتهمين الذي احدث الضربة القاتلة
المحكمة :

« حيث ان الطاعنين بنيا طعنهما على ان
المحكمة لم تبين في حكمها المطعون عليه من
اعتبرته فاعلا اصليا ومن اعتبرته شريكا من
المتهمين في قتل المجنى عليه
« وحيث ان المحكمة ليست مكلفة بان تعين
بالذات من من المتهمين الذي احدث الضربة
القاتلة ما دامت الجريمة ارتكبت بسبق اصرار
فيتعين رفض الطعن »

(طعن يوسف محمد شرف الدين وآخر ضد النيابة
العمومية نمرة ١٤٩٥ سنة ٤٢ قضائية . ويسن يسن
واخرى مدعيان بحق مدني دائرة حضرة صاحب المالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٨٧

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥
نقض . مادة ٢٧٣ عقوبات . انواع الاسلحة .
ظرف مشدد .

القاعدة القانونية

أن المادة ٢٧٣ التي تعاقب على السرقات
التي تحصل ليلا من شخصين فاكثر يكون
أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبئا
لم تذكر أنواع الاسلحة التي يعتبر حملها من
الظروف المشددة لعقوبة جريمة السرقة فالمسألة
ترجع لتقدير المحكمة
المحكمة :

« حيث ان حسانين درويش واحمد عبد
النبي عبد الرجال لم يقدموا اسبابا لطعنهما فطعنهما
غير مقبول شكلا »

« وحيث ان الطعن المقدم من على محمد
عيسى مقبول شكلا »

« وحيث ان هذا الطاعن بنى طعنه على
وجود خطأ في تطبيق القانون لان الاسلحة
المقول بانها ضبطت في محل الحادثة ليست من
الاسلحة التي قضت عليه المادة التي طبقها
المحكمة »

« وحيث ان المادة المذكورة لم تذكر انواع
الاسلحة التي يعتبر حملها من الظروف المشددة
لعقوبة جريمة السرقة ومع ذلك فقد بين
الحكم المطعون عليه نوع السلاح الذي
اعتبرته بحق محكمة الموضوع سلاحا بالمعنى

٨٩

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

نقض . تقرير . أسباب .

القاعدة القانونية

ان الطعن بطريق النقض والابرار يحصل
بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وبيان
الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد . فاذا
طعن المحكوم عليه ولم يقدم اسباباً أو قدم اسباباً
ولم يقرر بالطعن سقط حقه ووجب الحكم
بعدم قبول طعنه

المحكمة :

« من حيث أن الطاعن لم يقرر بالنقض
في قلم الكتاب بل اكتفى بتقديم الأسباب
فقط .

« وحيث أن المادة ٢٣١ من قانون
تحقيق الجنايات تشترط لقبول النقض شروطاً
منها أن يكون الطعن بتقرير يحصل في قلم
كتاب المحكمة

« وحيث أن هذه الاشتراطات وضعت
لمصلحة النظام العام فلا يسوغ مخالفتها بحال
من الأحوال وعليه يكون النقض
غير مقبول »

(طعن عبده عبده حبيب ضد النيابة العمومية نمرة
١٤٩٧ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرة صاحب المعالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٩٠

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

نقض . بيان اركان الجريمة . في صيغة الاتهام . كفاية .

القاعدة القانونية

يكفي ان تكون اركان الجريمة مينة بياناً
كافياً في صيغة الاتهام التي اخذت بها المحكمة
الابتدائية والاستئنافية لان صيغة الاتهام هي جزء
من الحكم ولا داعي لتكرار ما جاء بها بمعرفة
المحكمة اذا كانت الصيغة مستوفاة لكافة
شرائط و اركان الواقعة اللازم اثباتها في الحكم
المحكمة :

« حيث ان الطاعن يدعى ان المحكمة في
حكمها المطعون فيه لم تبين كيفية حصول
الاهمال الذي حكم من اجله عليه

« وحيث ان هذا غير صحيح لان الاهمال
مبين بياناً كافياً في صيغة الاتهام التي اخذت
بها المحكمة الابتدائية والاستئنافية

« وحيث ان صيغة الاتهام هي جزء من
الحكم ولا داعي لتكرار ما جاء بها بمعرفة
المحكمة اذا كانت تلك الصيغة مستوفاة لكافة
شرائط و اركان الواقعة اللازم اثباتها في الحكم
متى اخذت المحكمة بتلك الصيغة في حكمها

وحيث انه بناء على ذلك يكون النقض
مرفوضاً . »

(طعن محمود محمد صالح ضد النيابة العمومية نمرة
١٥٠٠ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرة صاحب المعالي
احمد طلعت باشا رئيس المحكمة والهيئة السابقة)

٩١

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

نقض تحليل كياوى . خبير . حلف يمين .

القاعدة القانونية

وجه النقض المبني على ان الكياوى الذى قام بعملية التحليل لم يحلف اليمين القانونية بناء على انه خبير وواجب عليه ان يحلف اليمين قبل مباشرة عملية التحليل يجب رفضه لان مثل هذه المسائل كان يجب رفعها امام قاضى الموضوع والمفروض أن الخبير حلف اليمين ولم يثبت رافع النقض عكس ذلك المحكمة :

« حيث أن الطاعن يرتكن فى طعنه على أن التحليل هو من عمل خبير ولم يحلف هذا

الخبير اليمين القانونية . وان محكمة الجنايات لم تبين فى حكمها المطعون عليه نية القتل العمد وطريقته

« وحيث أن مسألة الخبير فضلا عن انه كان يجب رفعها أمام قاضى الموضوع فأن المفروض أن الخبير المذكور حلف اليمين ولم يثبت رافع النقض عكس ذلك

« وحيث أن محكمة الجنايات بينت تعمد القتل فى حكمها والضغائن والاسباب التى حملت رافع النقض على ارتكاب الجريمة بما فيه الكفاية ومن ثم يتعين رفض الطعن »

(طعن محمد سيد سالم طويله ضد النيابة العمومية
نمرة ١٤٨٦ سنة ٤٢ قضائية وحجده حسن سليمان
عياد مدع بحق مدنى دائرة حضرة صاحب المعالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

قضاء المجلس الحسبي الحلي

بشأن ربيع الوقف فمصلحتها تتعارض مع مصلحته،
ومحكمة الاستئناف قررت ان هذا يكفي لاستبدالها
بقيم آخر

المجلس :

« حيث أنه تبين من الاوراق أن المتظلم
ضدها طلعت من المتظلم فأصبحت أجنبية عنه
فضلا عن وجود تعارض بين المصلحتين حيث
أنها معينة حارساً قضائياً على الوقف الذي
يستحق المحجور عليه وبينهما خصومة بشأن
الريع وعلى ذلك يكون القرار المذكور في
غير محله ويتعين الغاؤه وأطادت القضية للمجلس
الابتدائي لتعيين قيم خلاف الست وهيبه »

(طعن معالي وزير الحفانية بناء على تظلم سليمان
احمد زعفان ضد الست وهيبه بنت علي صالح نمرة ٧٢
سنة ٢٤ — ٢٥ . دائرة معالي احمد طلعت باشا
والهيأة السابقة)

٩٤

حكم تاريخه ٢١ يونيه سنة ١٩٢٥

حسبي . حجر . شل . القدرة على العمل . وكيل .

القاعدة القانونية

كون الشخص مصاباً بشل لا يكفي للحجر
عليه إذا ثبت انه حائز لقواه العقلية إذ في امكانه
ان يعين وكيله عنه في مباشرة ادارة شؤونه
المجلس :

« حيث انه ثابت من الاوراق ومن

٩٢

حكم تاريخه ٢١ يونيه سنة ١٩٢٥

حسبي . حجر . قيم . تعارض المصلحة .

القاعدة القانونية

إذا تعارضت مصلحة القيم مع مصلحة
المحجور عليه وجب استبداله بآخر ولا سيما اذا
ثبت انه اجنبي عن المحجور عليه

(استئناف معالي وزير الحفانية بناء على تظلم محمود
محمد رمضان ضد الست حسنة بنت محمد نمرة ٦٣ سنة
٢٤ — ٢٥ دائرة حفرة صاحب المعالي احمد طلعت
باشا وبحضور حضرات اصحاب السعادة والفضيلة والعزة
صالح حقي باشا وعلى حسين باشا والشيخ سيد الشناوي
ومحمد حمدي الفلكي بك رئيس محكمة مصر الابتدائية
الاهلية سابقا)

٩٣

حكم تاريخه ٢١ يونيه سنة ١٩٢٥

حسبي . قيم . حجر . تعارض مصلحة القيم
بمصلحة المحجور عليه .

القاعدة القانونية

اقام المجلس الحسبي الابتدائي سيدة قيمة
على زوجها . فتظلم الزوج من هذا القرار وقرر
ان القيمة المذكورة كانت زوجة له ثم طلقها فهي
اجنبية عنه وانها معينة حارسة قضائية على
الوقف الذي يستحق فيه وبينها وبينه خصومة

الحسبية الابتدائية تحقيقاً للدعوى واستيفاء
لاجراءاتها لا تقبل الاستئناف لأن الاستئناف
لا يجوز الا عن القرارات النهائية

(استئناف الشريف السيد نور افندى ضد الست
نقيسه السيد رزق نور نمرة ٧.٩ سنة ٢٤ — ٢٥ .
دائرة حضرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٩٦

حكم تاريخه ١٤ يونيه سنة ١٩٢٥

حسي . حجر . عدم معرفة العملة جيداً .

القاعدة القانونية

كون الشخص لا يعرف العملة جيداً
لا يكتفى لتوقيع الحجر عليه ولا سيما اذا كان
التصرف الصادر منه ليس من قبيل التصرفات
الضارة به

(استئناف الست خضرة بنت خليفة ضد الست نقيسه
بنت فرج سالم . نمرة ٥٣ سنة ٢٤ — ٢٥ دائرة
معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

الكشف الطبي ما يدل على ان محمد حسن
بسيوني حائز لقواه العقلية وفقط عنده
شلل وليس هذا من اسباب الحجر كما وانه لم
يثبت انه تصرف تصرفاً يستدعى الحجر عليه
وبالنسبة للشلل ففي امكانه ان يعين وكيله عنه
لينوب عنه في مباشرة ادارة شؤونه

واذن يكون القرار المستأنف على غير
أساس فوجب الغاؤه ورفع الحجر عن محمد
حسن بسيوني »

(استئناف الست نايله بنت ابراهيم على ضد محمد
حسن بسيوني وآخر . نمرة ٧٧ سنة ٢٤ — ٢٥ .
دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٩٥

حكم تاريخه ٢١ يونيه سنة ١٩٢٥

حسي . استئناف قرارات المجالس الحسبية . احكام
تهديدية . احكام انتهائية .

القاعدة القانونية

القرارات التمهيدية التي تصدرها المجالس

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٩٧

حكم تاريخه ٩ يولية سنة ١٩٢٥
احكام . اعطاء صور تنفيذية . تمدد المحكوم
لهم . ضياع النسخة التنفيذية .

القاعدة القانونية

اذا صدر حكم لمصلحة شخصين أو أكثر
جاز اعطاء نسخة تنفيذية لكل واحد من
المحكوم لهم ورئيس المحكمة التي صدر منها
الحكم أو لمن ناب عنه من القضاة ان يحكم في
المسائل المتعلقة بتسليم نسخة الحكم المقتضى
التنفيذ بموجبها أو تسليم نسخة ثانية في حالة
ضياع النسخة الأولى (مادة « ١١١ » من
قانون المرافعات)

المحكمة :

« حيث ان الطالب (عبد العزيز بك فخر
الدين) محكوم له مع المدعى عليهما (فريد
افندى فخر الدين عن نفسه وبصفته وكيلان عن
اخيه زكى افندى فخر الدين . والست فاطمة
هانم فخر الدين) على الشيخ يوسف عبد ربه
من هذه المحكمة بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٢٤
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء
الحكم المستأنف وبفسخ العقد المؤرخ ٢٦
اكتوبر سنة ١٩٢٠ والزام المستأنف (الشيخ
يوسف عبد ربه) بأن يدفع للمستأنف عليهم
مبلغ مائتي جنيه مصرى زيادة عما سبق دفعه

اليهم وهو مبلغ ٣٠٠ جنيه مع الزامه
بالمصاريف ومبلغ ١٠٠٠ قرش اتعاب محاماة
ورفضت ما غاير ذلك من الطلبات. وذلك في
القضية المدنية الاستئنافية نمرة ٣٣٢ سنة
٤٠ قضائية

« وحيث ان الطالب لم يستلم صورة تنفيذية
من هذا الحكم مع انه صادر له مع المدعى
عليهم الاولين وله الحق في استلام صورة
تنفيذية من الحكم المشار اليه بناء على المادة
« ١١١ » مرافعات ليتيسر له التنفيذ بالقدر
الذى يخصه في المبالغ المحكوم بها على الشيخ
يوسف عبد ربه المدعى عليه الاخير »

(قضية عبدالعزيز بك فخر الدين وحضر عنه حضرة
الاستاذ ابراهيم افندى رياض الحامى نائباً عن حضرة
الاستاذ محمد زكى على بك الحامى ضد فريد افندى فخرى
الدين عن نفسه وبصفته وكيلان عن اخيه زكى افندى فخر
الدين والست فاطمة فخر الدين وصاحب العزة باشكاتب
محكمة مصر الاهلية والشيخ يوسف عبد ربه الذين لم
يحضروا ولا احد بالتوكيل عنهم . نمرة ١٠٦٥ سنة
٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة على بك
جلال المستشار)

٩٨

حكم تاريخه ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥

تعاقد . ايجاب . وقبول . بورقتين مستقلتين .
اجارة . طلب فسخها وتعويض . قبول الفسخ
ورفض التعويض . استحقاق الايجار بعد الفسخ .

القاعدة القانونية

١ - يصح ان يكون تبادل الايجاب
والقبول بورقتين مستقلتين فاذا رفع المؤجر

دعوى على المستأجر منه يطلب فيها الحكم بفسخ الاجارة وبالتعويض جاز للمستأجر أن يعلنه بورقة على يد محضر بقبوله الفسخ . وتفسخ الاجارة من يوم القبول حتى ولو احتج المستأجر على طلب التعويض وعرض طرحه على القضاء ليفصل فيه لأن طلب الفسخ وطلب التعويض طلبان مختلفان ومنفصلان عن بعضهما تمام الانفصال

٢ - من المبادئ المقررة في مواد الايجار ان فسخ عقد الايجار يترتب عليه الغاء واعادة الحالة الى ما كانت عليه قبلا وتسرى نتائج الفسخ من وقت حصوله على المدة اللاحقة عليه فلا يلزم المستأجر بدفع الايجار عن هذه المدة بحيث انه اذا دفعت مبالغ مقدما من الايجار عنها فيجب على المؤجر ان يردھا . اما بالنسبة للمدة السابقة على فسخ عقد الايجار فان الاجرة لا تكون مستحقة للمؤجر الا باعتبار انه انتفع بالعين المؤجرة ولا يلزم المستأجر بشئ منها الا بمقدار انتفاعه بالعين المحكمة :

« حيث أن الاستئناف الفرعى مقبول شكلا ويجب ضمه على الاستئناف الاصلی الذي سبق قبوله شكلا

« وحيث أن الوقائع تتلخص في ان محمود افندى النحاس استأجر من السيد حسين القصبي ناظر وقف للرحوم احمد باشا البدر اوى ١٦ مهم ٣ قيراط ١٣٨ فدان بزمام ناحية سمبود غربيه لمدة ثلاث سنوات من ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ لغاية ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢

وذلك بمقتضى قأمة مزاد بتاريخ ٣٠ اغسطس سنة ١٩١٩ بايجار سنوى قدره ٢٢١٢ جنيه ١٥٥ مليم ودفع للمؤجر تأمين قدره ١٠٥٠ جنيه وقد انتفع المستأجر بالعين المؤجرة في السنة الأولى من سنى الايجار ودفع ايجارها للوقف ولكن في ١٩ اغسطس سنة ١٩٢٠ رفع على بك المنزل لاوى الذى حل محل السيد حسين القصبي في نظارة الوقف دعوى على محمود افندى النحاس يطلب فيها الحكم اولا بالزامه بأن يدفع اليه مبلغ ٣٢٦٢٧ قرش بصفة تعويض لزرعه قطناً زيادة عن نصف الاطيان ثانياً بفسخ عقد الايجار وتسليم الاطيان المؤجرة اليه وفي ١٩ يونيه سنة ١٩٢١ حرر محمود افندى النحاس انذاراً عن يد محضر الى على بك المنزل لاوى بصفته قال فيه انه لا يريد ابقاء طلب فسخ عقد الايجار والتسليم الذى طلبه المنزل لاوى بك معلقاً فهو يعلنه من الآن بأنه يتنازل عن منازعته فيه ويوافق على فسخ عقد الايجار وتسليم الاطيان اليه ويعلنه بأنه قبل هذا الطلب الذى طلبه في الدعوى اما التعويض فانه يترك الأمر فيه للمحكمة ويعلنه بأنه مستعد لكل ما تقضى به فيه ولذلك يضع النحاس افندى تحت تصرفه الاطيان المؤجرة ابتداء من اليوم ويدعوه لاستلامها بما عليها من الزراعة الشتوية والصيفية ويعلنه بأنه قابل لما تقضى به اصول الفلاحة وبما ان له قبل الوقف ١٠٥٠ جنيه بصفة تأمين لنهاية الايجار فيكون ملزماً برده له وبأنه اذا تأخر المنزل لاوى بك عن استلام

الاطيان في ميعاد ثلاثة أيام لا يكون مسئولاً عنها الى اخر ما جاء بهذا الانذار ولتأخيره عن الاستلام رفع عليه النحاس افندي في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢١ دعوى مستعجلة بطلب تعيين امين حارس لاستلام الاطيان المذكورة بما عليها من الزراعة الصيفية والشتوية وادارة حركتها على ذمة المنزل لاوى بك حتى يقبل استلامها منه وفعلاً اصدرت محكمة المحلة الجزئية حكماً بصفة مستعجلة بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٢١ بتعيين حارس قضائي لاستلام تلك الاطيان بما عليها من الزراعة الصيفية والشتوية لادارة حركتها وايداع غلتها بخزينة المحكمة على ذمة النزاع وشملت هذا الحكم بالنفاذ المؤقت مرتكبة في ذلك على قبول النحاس افندي فسخ عقد الايجار بالانذار السابق ذكره وعلى ان غرض رافع الدعوى اخلاءه من المسؤولية من نتائج عدم التسليم وبأن المدعى عليه لا يعارض الا في نتائج عمل الحارس وتنفيذ الحكم المذكور فعلاً في ٢ يونيه سنة ٩٢١ وتسلمت الاطيان المذكورة للحارس بما عليها من الزراعة الشتوية والصيفية وتبادلت بعد ذلك انذارات بين الطرفين من بينها انذار ان بناء على طلب على بك المنزل لاوى بصفته احدهما بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ٩٢١ بانه عدل عن طلب الفسخ و ثانيهما بتاريخ ١٣ يولية سنة ٩٢١ بانه لا يقبل الفسخ عن سنة ٩٢١ ولكن يقبله بالنسبة الى سنة ٩٢٢ وبعد ان رفضت دعوى على بك المنزل لاوى الخاصة بمخالفة شروط الايجار رفع في ٢٨ يونيه سنة ٩٢٢ هذه الدعوى على محمود افندي

النحاس بمطالبته بمبلغ ١١٦٢ جنيه ١٥٠ ملجم بعد استئصال مبلغ ١٠٥٠ جنيه قيمة التأمين وذلك عن ايجار سنة ١٩٢١ فدفع النحاس افندي الدعوى بان عقد الايجار فسخ بناء على طلب المنزل لاوى بك وقبل هو طلب الفسخ «وحيث ان نقطة النزاع بين الطرفين تنحصر في هل ما صدر من الخصمين من الايجاب والقبول بالصفة المتقدم ذكرها يكون القبول القانوني الذي يترتب عليه فسخ عقد الايجار المذكور ام لا

«وحيث ثبت من الاوراق ان على بك المنزل لاوى بصفته طلب في اعلان دعواه الحكم على محمود افندي النحاس اولا بالزامه بأن يدفع اليه تعويضاً لمخالفته احد شروط عقد الايجار ثانياً بفسخ عقد الايجار وبأن يسلمه الاطيان المؤجرة اليه

«وحيث ثبت ايضاً ان محمود افندي النحاس انذر على بك المنزل لاوى بصفته عن يد محضر بتاريخ ١٩ يونيه سنة ٩٢١ اثناء نظر الدعوى بأنه قبل فسخ عقد الايجار المذكور وتسليم العين المؤجرة اليه حسبما طلب في اعلان الدعوى اما التعويض فانه يترك الامر فيه الى المحكمة وانه مستعد من الآن لتسليمه الاطيان المذكورة «وحيث اتضح من المستندات ومن اوراق قضية الحراسة ان محمود افندي النحاس رفع دعوى مستعجلة بطلب تعيين امين حارس على تلك الاطيان لامتناع المنزل لاوى بك من استلامها بعد قبول الفسخ وقد اجابت المحكمة طلبه وتسلمت الاطيان بما عليها من الزراعة الشتوية والصيفية الى الحارس الامين

« وحيث انه مع ما ثبت من ان على بك المنزل لاوى المؤجر اعلان رغبته في فسخ عقد الايجار المذكور في صحيفة دعواه وقبل النحاس افندى المستأجر هذا الطلب بورقة معلنة عن يد محضر فقد تكون من هاتين الارادتين عقد شرعى بين الطرفين بالقبول اجابه المنزل لاوى وقبله النحاس افندى بصرف النظر عن الزمن الذى مضى بين الايجاب والقبول ما دام ان المستأجر قبل طلب الفسخ اثناء نظر الدعوى وقبل الفصل فيها من غير ان يبدو منه اى امر في هذه المدة يننى استمرار وجود نية القبول عنده مع ملاحظة ان ثبوت مخالفة عقد الايجار وعدمه بحكم بعد ذلك لا يؤثر على مسألة قبول الفسخ الذى تم فضلا عن ان الحكم الذى اصبحت نهائى قضى بأنه لم يكن هناك مخالفة

« وحيث انه مما يؤكد رغبة المنزل لاوى بك فسخ عقد الايجار كما طلب في صحيفة دعواه واصراره على هذا الطلب للنهاية ما جاء بإنذاره المعلن أحدهما في ١٣ يولييه سنة ٩٢١ والثانى في ١٩ ديسمبر من السنة المذكورة الى محمود افندى النحاس حيث ذكر فيهما بأنه يقبل فسخ عقد الايجار عن سنة ٩٢٢ دون سنة ٩٢١ واستيلاءه فعلا على هذه الاطيان في السنة الاخيرة من سنى الايجار وتأجيرها للغير مما يؤخذ منه انه سيلم بنظرية عرض الفسخ وقبوله ولكن قصرها على سنة ٩٢٢ وما يؤخذ منه ايضا انه كان يرمى بطلب الفسخ الى انتهاء الايجار وانتزاع الاطيان من حيازة هذا المستأجر قبل نهاية مدة الايجار وقبل الفصل في الدعوى

وهذا ما حمل المستأجر على قبول فسخ عقد الايجار ليتجنب المعاملة مع المؤجر مما يبعد عنه سوء النية في قبول الفسخ « وحيث ان القبول يكون صحيحاً اذا اعلن في ورقة محررة عن يد محضر كما حصل في هذه الدعوى (انظر مؤلف جرسونيه جزء ٦ صحيفة ٧٧٦ نبذة ٢٥٦٠) فهذا القبول قد توافرت فيه الشروط

« وحيث أنه لا محل للقول بعدم جواز تجزئة الطلبات وبوجوب قبول المستأجر للطلب برمته أى بالتعويض والفسخ معاً وذلك لأن دعوى المنزل لاوى تشتمل على أمرين الاول طلب التعويض والثانى طلب الفسخ وهما طلبان مختلفان ومنفصلان عن بعضهما تمام الانفصال فلمستأجر اذن أن يقبل أحد الطلبين وهو طلب الفسخ ويترك أمر التعويض للفصل فيه (انظر البندكت جزء اول صحيفة ٤٢٧ نبذة ٧٢٠ و٧٢١)

« وحيث أن محمود افندى النحاس لم ينازع في تلك الدعوى الا فيما يختص بالتعويض بعد ان صدر هنا القبول بالكيفية المذكورة فهو طلب آخر يصح الفصل فيه منفرداً عن طلب الفسخ الذى حصل قبوله

« وحيث اذا تقرر ذلك وكان هناك قبول بالموافقة الصريحة الصادرة من النحاس افندى المستأجر على ما طلبه المنزل لاوى بك من جهة طلب فسخ عقد الايجار فقد صار هذا القبول نهائياً بهذه الموافقة لا يصح الرجوع فيه بأى حال من الاحوال (جرسونيه ص ٧٧٣ نبذة ٢٥٥٦)

هذه المزروعات معتبرة أنها على حساب على بك المنزل لاوى المؤجر

« وحيث ان فسخ عقد الايجار لم يكن بتقصير من النحاس افندى المستأجر وانما كان حصوله بناء على عرض المؤجر عليه وقبول المستأجر هذا العرض بعد ذلك

« وحيث انه من المبادئ المقررة في مواد الايجار ان فسخ عقد الايجار يترتب عليه الغاء وإعادة الحالة الى ما كانت عليه قبلا وتسرى نتائج الفسخ من وقت حصوله على المدة اللاحقة عليه فلا يلزم المستأجر بدفع الايجار عن هذه المدة بحيث انه اذا دفعت مبالغ مقدما من الايجار عنها فيجب على المؤجر ان يردّها اما بالنسبة للمدة السابقة على فسخ عقد الايجار فان الاجرة لا تكون مستحقة للمؤجر الا باعتبار انه انتفع بالعين المؤجرة ولا يلزم المستأجر بشيء منها الا بمقدار انتفاعه بالعين خصوصا اذا لم يحصل الفسخ بتقصير من المستأجر) أنظر مؤلف لوران جزء ٢٥ ص ٢٥٤٢٢ نبرة ٣٧٥ وما بعدها)

« وحيث ثبت ان الاطيان المؤجرة تسلمت في ٢ يولية سنة ٩٢١ للامين الحارس بما عليها من الزراعة الشتوية والصيفية وهى زراعة القمح والشعير والقطن ومقدارها ١١٩ فداناً فالنحاس افندى المستأجر غير ملزم اذن بايجار هذه الاطيان عن سنة ٩٢١ سواء كان ذلك بالنسبة للمدة السابقة او لللاحقة على يوم ١٩ يونية سنة ١٩٢١ وهو يوم قبول فسخ عقد الايجار لعدم انتفاعه بزراعة هذه الاطيان

« وحيث أنه بناء على هذا المبدأ لا يملك على بك المنزل لاوى العدول عن هذا العرض كما حاول أن يفعل بانذاره المحرر في ٢٨ يونيه سنة ٩٢١ لأن الطرف الآخر قد قبله وأصبح القبول بذلك نهائياً

« وحيث من الثابت قانوناً انه يصح القبول مقدماً قبل الحكم فيما يختص بالطلب المطروح لدى القضاء ولم يحكم فيه بحيث انه يترتب على موافقة المدعى عليه على ما طلبه المدعى في دعواه عدم امكان الطعن في الحكم الذى يصدر بناء على هذا القبول لانه يقرب من المصلحة التى يترتب عليها انتهاء الدعوى (راجع مؤلف جرسونيه ص ٧٧١ نبرة ٢٥٥٦ والتعليق عليها) فالحكم الصادر بالفسخ بناء على هذا القبول لا يقبل فى الحقيقة أى طعن

« وحيث أنه مع اعتبار عقد الايجار مفسوخاً من وقت القبول فقد أصبحت العين المؤجرة على ذمة مؤجرها والمستأجر الحق عند امتناع المؤجر من استلامها ان يخلى نفسه منها بطلب تعيين امين حارس لادارة حركتها الى ان يقضى فى الموضوع عملاً بالمادة ١٧٦ من القانون المدنى

« وحيث ثبت ان قاضى المواد المستعجلة اصدر حكماً بتعيين حارس قضائى لاستلام الاطيان المذكورة بما عليها من الزراعة الصيفية والشتوية وادارة حركتها وايداع غلتها بخزينة المحكمة كما تقدم ذكره وقد استلمها الحارس فعلاً بما عليها من المزروعات المذكورة فتكون

الاصلية الخاصة بطلب ايجار سنة ١٩٢١
فيتعين تأييده

« وحيث ان محمود افندى النحاس رفع
استئنافا فرعيا طلب فيه تعديل الحكم
المستأنف واقرار المنزل لاوى بك بصفته بأن
يدفع اليه مبلغ ١٨٦٣ جنيه ٢٢٠ مليم اى
زيادة ٤١٣ جنيه ٢٢٠ مليم عما حكم به
ابتداءيا وبفوائده القانونية باعتبار المائة خمسة
سنويا من يوم المطالبة الرسمية لغاية السداد
« وحيث ان المحكمة بالنسبة للدعوى
الفرعية والاستئناف الفرعى ترى تعديل الحكم
المستأنف والزام المنزل لاوى بك بصفته بأن
يدفع الى محمود افندى النحاس مبلغ ١٢٥٠
جنيه منه مبلغ ١٠٥٠ جنيه قيمة التأمين و ٢٠٠
جنيه قيمة الباقي من مصاريف الزراعة مع
فوائد مبلغ الالف ومايتين وخمسين جنيها
المذكور باعتبار المائة خمسة سنويا من يوم ٧
نوفبر سنة ٩٢٣ وهو تاريخ رفع الدعوى
الفرعية لغاية يوم السداد

وحيث ان المحكمة ترى ان النحاس افندى
غير محق فى الطلبات المغيرة لذلك ويتعين
رفضها »

(استئناف على بك المنزل لاوى بصفته ناظراً على
وقف المرحوم احمد باشا البدر اوى وحضر عنه حضرة
الاستاذ عبد الله افندى فكرى خليل الحامى ضد محمود
افندى النحاس وحضر عنه حضرة صاحب السعادة مصطفى
باشا النحاس الحامى نمرة ٦٩٧ سنة ٤٢ قضائية دائرة
حضرة صاحب السعادة عطيه باشا حسنى وبحضور حضرتى
صاحبي العزة محمد مظهر بك المستشار ومحمد زغلولى بك
القاضى المتدب)

وتسليم زراعتها للحارس على ذمة المنزل لاوى
بك المؤجر الذى يحق له صرف قيمة ما ينتج
منها ومودع بخزينة المحكمة

« وحيث بالنسبة لزراعة البرسيم فى التبعة
عشر فدان وكسور فان محمود افندى النحاس
سلم فى اوراق الدعوى بانه انتفع بها وقبل خصم
ايجارها وقدره ١٨٢ جنيه فيتعين الزامه بهذا
المبلغ مقابل انتفاعه بهذه الزراعة

« وحيث ثبت ان محمود افندى النحاس
المستأجر زرع الاطيان المذكورة قطنا وقحا
وشعيرا بمصاريف من طرفه وهذه الزراعة
تسلبت للحارس التى اعتبرتها المحكمة الآن انها
على ذمة المؤجر للاسباب السالف ذكرها
فيكون النحاس افندى محقا اذن فى المطالبة
بما صرفه على هذه الزراعة

« وحيث ان المحكمة ترى تقدير مبلغ ٣٨٢
قيمة ما صرفه النحاس افندى على الزراعة
المذكورة يلزم بدفعه المنزل لاوى بك بصفته
اليه وبخصم مبلغ المائة واثنين وثمانين جنيه
ايجار البرسيم من المبلغ المذكور فيكون الباقي
وقدره ٢٠٠ جنيه يجب الحكم به على
المنزل لاوى بك الى النحاس افندى

« وحيث ثبت ان النحاس افندى دفع مبلغ
١٠٥٠ جنيه بصفة تأمين يخصم من آخر سنة
من سنى الايجار وبما ان الايجار اصبح غير
مستحق فيتعين الزام المنزل لاوى بك برده الى
النحاس افندى

« وحيث من جميع ما ذكر ترى المحكمة ان
الحكم المستأنف فى محله بالنسبة للدعوى

حسن نيتها والعمل المقترن بسوء النية لا يستفيد منه صاحبه ولا يحقق الغرض الذي قصده القانون وعلى ذلك يكون الدفع الفرعى فى غير محله ويتعين رفضه وقبول الاستئناف شكلاً »

(استئناف حسين حسن البرشوى بصفته ناظراً على وقف والده المرحوم حسن البرشوى وحضرته حضرة الاستاذ محمد افندى جاد الحق المحامى ضد الست فاطمة بنت حسن البرشوى وحضر عمتها حضرة الاستاذ سليمان افندى حافظ المحامى نمرة ٦٥٨ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز بلشا وبحضور حضرة صاحبى العزة على بك جلال وعبدالعزيز بك محمد)

١٠٠

حكم تاريخه ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥

حكم . حكم تمهيدى . انكار الاحتجاج به . خصم ادخل فى الدعوى بعد صدوره . اوراق رسمية . اثبات . ما هو وارد فيها . بيئة . قرائن . مبدأ ثبوت بالكتابة .

القاعدة القانونية

١ - من المقرر قانوناً ان الاحكام لا يمكن ان تكون حجة بما قضت به الا على الخصوم الصادرة فى مواجهتهم فالحكم التمهيدى الصادر بالاحالة على التحقيق والتصريح باثبات وجود رياء فاحش بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة بين شخصين لا يمكن الاحتجاج به على شخص آخر ادخل فى الدعوى امام محكمة اول درجة بعد ان حاز الحكم التمهيدى القوة النهائية من محكمة الاستئناف لان هذا الحكم لم يصدر فى مواجهته

٢ - ان المحررات الرسمية تكون حجة على أى شخص ما لم يحصل الادعاء بتزوير ما هو

٩٩

حكم تاريخه ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥

استئناف . قيدة . انذار . اعلان الانذار بقلم الكتاب . سوء نية .

القاعدة القانونية

ليس كل انذار بقيد الاستئناف فى بحر ٨ ايام يسقط حق المستأنف عند عدم القيد بل يلزم ان يقترن الانذار بحسن النية . فإذا ثبت ان المستأنف عليه لم يعلن المستأنف بالانذار فى محل اقامته المجاور له وتعمد اعلان الانذار فى قلم الكتاب انتهازاً لفرصة عدم اتخاذ المستأنف محلاً مختاراً له بالقاهرة كان الانذار لقلم الكتاب غير مجد . لأن العمل المقترن بسوء نية لا يستفيد منه صاحبه ولا يحقق الغرض الذى قصده القانون المحكمة :

« حيث ان وكيل المستأنف عليها قال بأنه انذر المستأنف بقيد استئنافه فى ميعاد ثمانية ايام من تاريخ انذاره ولم يفعل ودفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً

» وحيث انه ثابت ان للمستأنف عليها تجاور المستأنف فى السكن ومع ذلك فأنها اسرعت فى كتابة الانذار واعلانه لقلم الكتاب منتهزة فرصة عدم اتخاذ المستأنف محلاً مختاراً له بالقاهرة

» وحيث انه يستخلص من عدم اعلانها اخاها المستأنف بالانذار بمحل اقامته ان لها مصلحة خاصة الامر الذى يؤخذ منه عدم

مدون بها بمعرفة الأمور المحررها. وعلى ذلك فلا يجوز اثبات ما بخلاف ما ورد فيها بالبينه أو بقرائن الاحوال مهما كانت قوة هذه القرائن للثقة الموجودة في هذه الأوراق الرسمية. الا انه فيما يختص بما يقرره الخصوم أمام الأمور المحررها لها ويدونه بحضوره عن وقائع حصلت بغير حضوره فيجوز اثبات ما يخالفها بالبينه أو بقرائن الاحوال بشرط ان يكون هناك مبدأ للثبوت بالكتابة بورقة صادرة من الخصم المطلوب الاثبات عليه

الحكمة :

« حيث ان الدعوى تتلخص في انه تمحور عقد رسمي امام مأور العقود الرسمية بمحكمة الاسكندرية المختلطة بتاريخ ٢٧ يولية سنة ١٩٢١ بين المستأنف والمستأنف عليهم اقر فيه الاخرون بمديونيتهم لفارس يوسف بمبلغ ٥٩٥٤ جنيه و ٥٠٠ مليم وملحقاته بضمانة يوسف بك ثابت احدثهم الذي رهن له ٢٠٠ فدان ضمانا للوفاء وقد باع يوسف بك ثابت المذكور الاطيان المرهونة الى نجيب باشا غالى وسدد له بصفته المذكورة الدين فرجع به على باقى المستأنف عليهم بما سدده عنهم الى الدائن الاصلى ورفع عليهم دعوى يطالبهم فيها بمبلغ ٦٥٩١ جنيه و ٥٠٠ مليم لم يدخل فيها فارس يوسف فطعن المدينون في وجه يوسف بك ثابت بأن المبلغ الوارد في عقد الدين الرسمى يدخل فيه فوائد فاحشة حيث جعلت الفائدة ١٤ في المائة وادجت في الاصل وجعلت ضمن

رأس المال وجعلت لها ارباح قانونية اخرى وردت في العقد الرسمى وتمسكوا بمسودة عملية حساب يدعون انها عملت بمعرفة محسار فارس افندى يوسف وبمحضوره فحكمت المحكمة بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤ باحالة الدعوى على التحقيق وصرحت لباقى المستأنف عليهم بأن يثبتوا في وجه يوسف بك ثابت بأن المبلغ المطالب به دخله رباء فاحش اذ عمل حساب الدين باعتبار ١٤ في المائة واضيف ارباح لهذه الارباح بعد ان ضمت لرأس المال كما جاء بمسودة كشف الحساب المقدمة منهم بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة وقد تأيد هذا الحكم من محكمة الاستئناف بحكمها الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ وفى اثناء التحقيق اعلن يوسف بك ثابت بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ فارس يوسف ضامنا في الدعوى ومحكمة اول درجة حكمت بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢٥ باعادة الدعوى الى التحقيق لتنفيذ الحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤ فاستأنف فارس يوسف هذا الحكم

« وحيث من المقرر قانونا ان الاحكام لا يمكن ان تكون حجة بما قضت به الا على الاخصام الصادرة في مواجهتهم » وحيث ان المستأنف لم يكن خصما في الدعوى وقت ان صدر الحكم التمهيدى بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤ المؤيد من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ القاضى بالا حالة على التحقيق لاثبات الرباء الفاحش بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة .

بتوقيع المستأنف ولم يثبت انه يعلم بها او حضر تحريرها

« وحيث ثبت أن على شاهين المنسوب صدور تلك الورقة منه هو مستخدم بطرف المستأنف عليهم كما اتضح من الشهادة والاوراق المقدمة في الدعوى فضلا عن انه كان مسخرا بصفة ممسار من جانب المستأنف عليهم وأخذ ممسرة على حسابهم

« وحيث فضلا عن ذلك فانه بمراجعة الارقام المكتوبة في هذه الورقة لا تتفق عملية الحساب فيها على ما يزعمه المستأنف عليهم من جهة جعل الارباح الفاحشة بهذه القيمة فتكون اذن هذه الورقة عملت لتكون سلاحا في ايديهم ضد فارس يوسف

« وحيث ان المستأنف عليهم لم يكونوا حسي النية بالنسبة لفارس يوسف لانه كان في مقدورهم ادخاله في الدعوى بمجرد رفعها ليكون الحكم التمهيدى صادرا في مواجهته وحجة عليه وحتى يتسنى له ان يدافع عن نفسه اما وانهم ينتظرون حتى أصبح الحكم التمهيدى نهائيا ثم يدخلون فارس يوسف في الدعوى هذا يدل بلا شك انهم يقصدون الحصول على حكم نهائى قاضى بجواز الاثبات بالبينة في هذه المسألة ثم يتخذون هذا الحكم حجة على فارس يوسف حسب زعمهم

« وحيث لما ذكر جميعه ترى المحكمة ان

« وحيث ما دام ان المستأنف لم يكن دخل في هذه الدعوى وقتئذ ولم يصدر الحكم المذكور في مواجهته فلا يكون اذن حجة عليه ولا يمكن ان يتمسك عليه به

« وحيث ان محكمه اول درجة قضت بمحكمها المستأنف في مواجهة المستأنف باحالة القضية على التحقيق لاثبات الرباء الفاحش في المبالغ الواردة بالعقد الرسمى وله النفى

« وحيث ان المحررات الرسمية اى التى تحررت بمعرفة المأمورين المختصين بذلك تكون حجة على اى شخص ما لم يحصل الادعاء بتزوير ما هو مدون بها بمعرفة المأمور المحرر لها (مادة ٢٢٦) مدنى وعلى ذلك فلا يمكن اثبات ما يخالف ما ورد فيها بالبينة او بقرائن الاحوال مهما كانت قوة هذه القرائن للثقة الموجودة في هذه الاوراق الرسمية.

« وحيث وان كانت هذه الثقة مانعة من اثبات ما يخالف ما تدون بهذه الاوراق الرسمية كما تقدم الا أنه فيما يختص بما يقرره المصوم امام المأمور المحرر لها ويدونه بمحضره عن وقائع حصلت بنسب حضوره يجوز اثبات ما يخالف ذلك بالبينة أو بقرائن الاحوال بشرط أن يكون هناك مبرر للثبوت بالكتابة بورقة صادرة من الخصم المطلوب الاثبات عليه

« وحيث ان المستأنف عليهم لم يقدموا اى ورقة صادرة من المستأنف يتسنى اعتبارها مبدءا للثبوت بالكتابة لان الورقة المشتملة على ارقام حسابية ومقول بانها صادرة من على شاهين ممسار المستأنف لم تكن مشمولة

الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه
وبعدم جواز الاثبات المقضى به فيه »

(استئناف الخواجه فارس يوسف وحضر عنه حضرة
الاستاذ احمد رأفت بك الحامى ضد يوسف بك ثابت
وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ ادوار بك قصيرى
الحامى نمرة ٨١٢ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرات
اصحاب السعادة والعزة عطيه حسنى باشا ومصطفى بك
محمد المستشارين ومحمد زغلول بك القاضى المنتدب وقد
حضر المرافعة حضرة صاحب العزة محمد بك مظهر)

١٠١

حكم تاريخه ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٥

اعلانات . صحتها . توقيع شهود .
بطلان . استئناف .

القاعدة القانونية

١ - أن المادة ١٣ مرافعات صريحة في
أن الاعلانات التى تعلن على يد من ينتدب
للاعلان خلاف المحضرين يجب أن يوقع على
أصلها وعلى صورتها شاهدان مع المندوب
للاعلان . وقضت المادة ٢٢ على أنه فى حالة
عدم استيفاء الاجراءات المنوّه عنها فى المادة ١٣
المدكورة يكون العمل لاغياً . فاذا خلت ورقة
الاعلان من شهادة الشاهدين كانت باطلة
فالاستئناف الذى يرفع بعد اعلان هذا شأنه
يجب اعتباره مرفوعاً فى الميعاد

المحكمة :

« حيث أن المادة «١٣» مرافعات صريحة
فى ان الاعلانات التى تعلن على يد من ينتدب
للاعلان خلاف المحضرين يجب أن يوقع عليها

على الأصل والصورة شاهدان مع المندوب
للاعلان

« وحيث أن المادة « ٢٢ » مرافعات
نصت على أنه فى حالة عدم استيفاء الاجراءات
المنوّه عنها فى المادة « ١٣ » المذكورة يكون
العمل لاغياً

« وحيث أنه تبين من الصورة المقدمة من
المستأنفة أنها خالية من شهادة شاهدين فلذلك
يكون الدفع الفرعى فى غير محله ويكون
الاعلان لاغياً

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون ميعاد
الاستئناف لم يمض عليه الوقت القانونى ويكون
الاستئناف المرفوع من المستأنفة مقبول شكلاً »
(استئناف الست زكيه محمد عيد وحضر عنها حضرة
الاستاذ حسن افندى حسنى الحامى نائباً عن حضرة
الاستاذ محمد افندى عراجى الحامى ضد الست نبيه بنت
عبدالله وآخرين وحضر عن الاولى حضرة الاستاذ احمد
افندى مرسى الحامى نمرة ٩٤ سنة ٤٢ قضائية . دائرة
حضرة صاحب السعادة صالح حقي باشا وبحضور حضرتي
صاحب السعادة والعزة على حسين باشا وزكي بك برزى)

١٠٢

حكم تاريخه ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٥

شفعة . اختصام المشتري الثانى . تجهيل اسمه .
سوء نية . محكمة غير مختصة . ميعاد تسجيل
عقد البيع .

القاعدة القانونية

١ - اذا تعمد المشتري تجهيل الشفيع اسم
المشتري منه ثم دفع دعوى الشفعة بعدم قبولها
بناء على أنها لم ترفع على المشتري منه كان دفعه

دفعاً غير صحيح لأنه ليس له أن ينتفع بعشه وتضليله

٢ - إذا رفعت دعوى الشفعة في بحر الثلاثين يوماً أمام محكمة كانت مختصة في الاصل وقت رفعها ثم حكم بعدم الاختصاص لطروء طوارئ - حادثة أخرجت القضية من اختصاصها كان للشفيع تجديددها أمام المحكمة المختصة ولا يقبل من المشفوع منه الدفع بأن دعوى الشفعة رفعت بعد مرور الثلاثين يوماً

٣ - من المقرر في القانون المدني أن ملكية المبيع لا تنقل في حق الغير إلا بتسجيل عقد البيع : والشفيع هو « غير » بالنسبة الى البائع والمشتري . حق الشفعة هو حق عيني يثبت في حق الغير بتسجيل طلبها المحكمة :

« حيث أن المستأنف بنى استئنائه على أسباب ثلاثة : أولاً - أن دعوى الشفعة غير مقبولة لانه كان يجب رفعها على المشتري الثاني لا عليه حسب نص المادة ٩ من قانون الشفعة - وثانيها أن حق الشفعة قد سقط لأن الدعوى لم ترفع في ظرف الثلاثين يوماً المحددة لها في المادة ١٥ من القانون المذكور ولأن رفع الدعوى الى محكمة عابدين الغير المختصة بنظرها لا يقطع هذه المدة . وثالثها - أن ارتكان محكمة أول درجة في رفض الدفع بعدم قبول الدعوى على عدم تسجيل عقدي المشتريين الاخيرين في غير محله لأنه لا ضرورة لتسجيل هذين العقدين

فضلاً عن أن حكمها بعدم اعتبارها يتعارض مع حكم عدم الاختصاص القاضي باعتبارها

« ومن حيث أنه ثابت من الاطلاع على الاوراق المقدمة في الدعوى وهي محضر العرض وعريضتا الدعويين الابتدائيتين وعقود البيع أن البيع الذي صدر من المستأنف عليها الثانية للمستأنف حصل في أول يناير سنة ١٩٢٣ . وأن عرض الثمن من المستأنف عليه الاول على المستأنف كان في ١١ منه وأن المستأنف قال في محضر العرض أنه باع الحصة المشفوعة لشخص لا يعرفه وأن ايداع الثمن كان في ١٤ من الشهر المذكور وتسجيل محضر العرض كان في ١٥ منه ورفع دعوى الشفعة الى محكمة عابدين كان في ١٨ منه ويتضح من مقارنة هذه التواريخ بعضها ببعض وتطبيقها على ما نص عليه في قانون الشفعة أن المستأنف عليه الأول جرى في دعواه على وفق هذا القانون تماماً واذا كانت هذه الدعوى لم ترفع أولاً على المشتري الثاني فانما كان ذلك بفعل المستأنف وتجهيله هذا المشتري فليس له أن ينتفع بعشه وتضليله واذن يكون دفعه بعدم قبول الدعوى دفعاً غير صحيح

« ومن حيث أن الدعوى كانت رفعت ابتداء على المشتري الأول الى محكمة عابدين الداخل في دائرة اختصاصها العقار المشفوع وقيمتها في عقد المستأنف لا تتجاوز اختصاصها ولم تحكم هذه المحكمة بعدم اختصاصها

الا لما أدخل فيها المستأنف عليه الأخير الذي زعم أنه اشترى العقار المشفوع من المشتري الثاني بثمن يخرجها عن اختصاص المحكمة ودفع بعدم اختصاصها

« ومن حيث أنه ثابت من ورقة اعلان المستأنف عليهما الآخرين للحضور الى محكمة عابدين أنهما أدخلتا في الدعوى بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٣ وثابت أيضاً أن حكم عدم الاختصاص من المحكمة المذكورة صدر بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٣ وأن هذه الدعوى رفعت في ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ ويتضح من كل ذلك أن المستأنف عليه الأول لم يقصر في المطالبة بحقه في المواعيد التي حددها القانون وأن قول المستأنف بأن اجراءات الدعوى التي رفعت الى محكمة عابدين لا تقطع سريان مدة الثلاثين يوماً المحددة لرفع دعوى الشفعة قول غير صحيح لأن الدعوى لما رفعت أولاً كانت المحكمة التي رفعت اليها مختصة بنظرها ولم يخرجها عن اختصاصها الا فعل عارض ما كان يعلمه المستأنف عليه الأول من جهة المستأنف عليه الرابع فاجراءات تلك الدعوى هي اجراءات قانونية من شأنها أن توقف سريان مدة سقوط الحق وقد كان هذا الشأن لها الى أن انتهت بالحكم بعدم الاختصاص ولم يقصر المستأنف عليه الأول في رفع دعواه الى المحكمة المختصة في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدور هذا الحكم على أن القضاء جار على أن رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة يقطع المدة

« ومن حيث أنه من المقرر في القانون المدني أن ملكية المبيع لا تنقل في حق الغير الا بتسجيل عقد البيع

« ومن حيث أن الشفيع هو غير بالنسبة للعاقدين في العقدين الصادر أحدهما من المستأنف للمستأنف عليه الثالث والصادر ثانيهما من المستأنف عليه الثالث للمستأنف عليه الرابع فلا يثبت في حقه انتقال الملك المبيع الواردان عليه الا بتسجيلهما

« ومن حيث أن حق الشفعة هو حق عيني يثبت في حق الغير بتسجيل طلبها

« ومن حيث أن المستأنف عليه الأول قد سجل محضر العرض في ١٥ يناير سنة ١٩٢٣ وأن عقدي البيع اللذين يستمسك بهما المستأنف لم يسجلا فلا يعتبران حجة عليه

« ومن حيث أن قول المستأنف بأن لا ضرورة للتسجيل لأن الثقة المتبادلة بين العاقدين تغني عنه انما يصح في العلاقة التي بين أحد العاقدين والآخر ولا اعتبار له في حق غيرهما

« ومن حيث أن ما زعمه المستأنف من التعارض بين حكم عدم الاختصاص وحكم محكمة أول درجة من حيث اعتبار هذين العقدين وعدم اعتبارهما لا وجه له فانه لا تعارض بينهما لأن محكمة عابدين التي أصدرت الحكم الأول لم تفصل في قيمتهما القانونية بل تنحت عن الدعوى لأن قيمتهما الاسمية خارجة بحكم القانون عن نظرها فلا يقال أنها اعتبرتهما

المحكمة :

« حيث أن موضوع النزاع المطروح أمام المحكمة بين الخصوم ينحصر في قبول أو عدم قبول المناقضة الحاصلة من على عبد الكريم ضد قائمة التوزيع المؤقتة المحررة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بمعرفة قاضي التوزيع بمحكمة أسبوط الابتدائية الاهلية ومعلنة في ٧ يناير سنة ١٩٢٣ وهذه المناقضة حصلت بتقرير بقلم كتاب محكمة سوهاج الجزئية في يوم ٣١ يناير سنة ١٩٢٣

« وحيث أن الحكم المستأنف الصادر بشأن المناقضة في قائمة التوزيع المؤقتة المذكورة قضى بتدب خبير لتطبيق عقود الرهن على العين المزروع ملكيتها بالكيفية المبينة به دون أن يتعرض للفصل فيما اذا كانت المناقضات المرفوعة عن قائمة التوزيع المؤقتة مقبولة أو غير مقبولة شكلاً .

« وحيث أن المستأنف تنازل عن بعض الخصوم وأصطلح مع البعض دون على عبد الكريم ودفع أمام هذه المحكمة بعدم قبول المناقضة المرفوعة من على عبد الكريم المذكور لعملها أمام المحكمة الجزئية بسوهاج على أنه كان الواجب تقديمها أمام المحكمة الابتدائية بأسبوط

« وحيث أنه فيما يختص بقائمة التوزيع المؤقتة فقد نص قانون المرافعات في المادة ٦٣٣ على أن ميعاد الاطلاع على التوزيع والمناقضة فيه هو ثلاثين يوماً وفي المادة ٦٣٩ منه نص على

« ومن حيث أنه الجميع ما ذكره لاسباب الحكم المستأنف يكون هذا الحكم في محله ويتعين تأييده »

(استئناف توفيق حسن الحمصاني وحضر عنه حضرة الاستاذ قسطندي افندي بإسبوط الهامى ضد الخواجه نسيم غبريال وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف الهامى نمرة ١٠٠٩ سنة ٤١ قضائية وفي الاستئناف الفرعي نمرة ١٠٦٠ سنة ٤٢ ق المرفوع من الخواجه نسيم غبريال ضد توفيق حسن الحمصاني دائرة حضرات اصحاب السعادة والنزه محمد محرز باشا وعلى جلال بك وعبد العزيز محمد بك)

١٠٣

حكم تاريخه ٤ يونيه سنة ١٩٢٥

قائمة توزيع . مناقضة . المحكمة المختصة .
بـ.ولها . استئناف . توزيع مؤقت . طرق طعن .

القاعدة القانونية

١ - يؤخذ من نص المادتين ٦٣٣ و ٦٣٩ مرافعات أن المناقضة في قائمة التوزيع يلزم أن تعمل في قلم كتاب المحكمة التي صدرت أمامها قائمة التوزيع. فاذا حصلت المناقضة أمام جهة غير مختصة فتكون غير مقبولة

٢ - أجاز الشارع في المواد ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ من قانون المرافعات المعارضة والاستئناف في قائمة التوزيع النهائي ولكنه لم ينص على جواز استئناف الحكم الذي يصدر في المناقضة المرفوعة عن قائمة التوزيع المؤقت الا أنه عملاً بالمبدأ العام المقرر في المادة ٣٥٠ مرافعات يجب اعتبار الاستئناف جائزاً مادام لا يوجد نص في القانون يحرمه

ليدى ما يؤيد به دعواه لا يجوز الحكم في غيبته»
(استئناف جرجس افندى فخله كساب وحضر عنه
حضرة الاستاذ ابادير افندى حكيم المحامى ضد راعب بك
حنا ميخائيل وآخرين وحضر عن الثلاثة الاول حضرة
الاستاذ محمد زكى على بك المحامى نائباً عن حضرة
الاستاذ ويصا بك واصف . نمرة ٨٨٢ سنة ١٠٤١
قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة صالح حقي باشا
وبحضور سعادة على باشا حسين وجناب مستر رافرتى)

١٠٤

حكم تاريخه ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥

تقدم . وضع يد الشريك . سقوط حق .

القاعدة القانونية

من المتفق عليه علماً وعملاً أن وضع يد أحد
الشركاء على أموال الشركة بالاصالة عن نفسه
وبالنسبة عن بقية الشركاء لا يترتب عليه قانوناً -
مهما طال مدتة - سقوط حق هؤلاء الشركاء
في المطالبة بنصيبهم في هذه الأموال المشتركة
المحكمة :

« من حيث أنه ثابت أن المرحوم
محمد يوسف محمود الشهير بمواجه أوصى الى محمد
وشقيقته نفيسة وهى المستأففة الحالية ولدى ابنه
لصلبه المرحوم حسن المتوفى قبله بمثل نصيب
ولد ذكر من أولاده الذكور الذين يكونون
موجودين عند موته في جميع ما يتركه ويورث
عنه شرعاً من نقود ومنقول ومواشى وعقار وما
يستحل عنه من منفعة أطيانه الخراجيه وغير ذلك
(كذا) بدون تحديد ولا تعيين وذلك بموجب

أن المنازعات ترفع الى المحكمة الابتدائية اذا كان
التوزيع المؤقت حصل بمعرفة القاضى المعين
للتوزيع وأنه لا يجوز قبول منازعات خلاف
المقيدة في محضر التوزيع المؤقت

« وحيث أنه يستفاد من نص المادتين
الذكورتين أن المناقضة يلزم أن تعمل في قلم
كتاب المحكمة التى صدرت أمامها قائمة التوزيع
وعليه تكون المناقضة حصلت أمام جهة غير
مختصة وتكون غير مقبولة كما ذهب اليه المستأنف
« وحيث أنه وان كان نص صريحاً في

المواد ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ من قانون المرافعات
يجوز المعارضة والاستئناف عن قائمة التوزيع
النهائى ولكنه لم ينص عن استئناف الحكم
الذى يصدر في المناقضة المرفوعة عن قائمة
التوزيع المؤقت الا أنه عملاً بالمبدأ العام المقرر
في المادة ٣٤٥ مرافعات ترى المحكمة أن
الاستئناف المرفوع عن الحكم المستأنف مقبول
شكلاً

« وحيث أنه مما تقدم يتبين أن المناقضة
المرفوعة من على عبد الكريم عن قائمة التوزيع
المؤقت قد عملت أمام محكمة غير مختصة وهى
محكمة سوهاج الجزئية بدلاً من محكمة أسبوط
الكلية ويكون حكم المحكمة بتعيين خبير في
غير محله ويتعين الغاؤه

« وحيث أن على عبد الكريم لم يحضر

أمر مألوف كثيراً بين العائلات المصرية فإنه من المتفق عليه علماً وعملاً أن وضع يد أحد الشركاء على أموال الشركة بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن بقية الشركاء لا يترتب عليه قانوناً مهما طالته مدته سقوط حق هؤلاء الشركاء في المطالبة بنصيبهم في هذه الاموال المشتركة.

« ومن حيث أنه لذلك يرى أن ما قضت به محكمة أسيوط الابتدائية من سقوط حق المستأنفة في رفع هذه الدعوى جاء في غير محله ويتعين حينئذ إلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية والخصوم الى تلك المحكمة للفصل في الطلبات الاصلية الموضوعية

« ومن حيث أن ما ادعاه المستأنف عليهم أثناء مرافعتهم وأنكرته عليهم المستأنفة من أن هذه الأخيرة استولت في نظير نصيبها في الوصية سالفة الذكر على أربعة أفدنة اشتراها لها المستأنف عليهم لهذا الغرض عقب وفاة الموصى بمدة وجيزة انما هو خاص بنفس الموضوع الذي تقرر إعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فيه ومحفوظة للمناقشة بشأنه وقت الاقتضاء كافة حقوق طرفي الخصوم »

(استئناف الست قيسه بنت محمد وحضر عنها حضرة الاستاذ مهدي افندي بدر الحامى ضد اسماعيل يوسف محمد عواجه وآخرين وحضر عنهم حضرة صاحب العزة الاستاذ حبيب بك دوس الحامى نمرة ١٧ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة ابوبكر يحيى باشا وحضرني صاحبي العزة محمد مصطفى بك وزكى برزى بك)

اشهاد شرعى صادر ومسجل بمحكمة أسيوط الشرعية بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ نمرة ١٢٧ شطب ٢٩

« ومن حيث انه وان كان ثابتاً أن الموصى سالف الذكر توفي في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ وأن الدعوى الحالية لم ترفع الا في ٦ نوفمبر سنة ١٨٠٦ أى بعد وفاة الموصى بأكثر من خمس عشرة سنة الا أنه ثابت من جهة اخرى من أوراق القضية ومجموع ظروفها ووقائعها أنه فضلاً عما تبين من أن المستأنف عليهم أنكروا أمام المحكمة الشرعية ابتدائياً واستئنافياً صحة الوصية سالفة الذكر وأن المحكمة الشرعية لم تقض بصحة تلك الوصية الا في سنة ١٩٢٠ فإنه عقب وفاة الموصى امتنعت جميع أمواله من منقول ثابت مشتركة بين جميع الورثة بما فيهم المستأنفة وان الأرشد فالأرشد من هؤلاء الورثة كانوا يتولون بالتابع بالاصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن بقية الورثة ادارة حركة تلك الأموال وأن المستأنف عليهم لم يظهروا في الواقع نيتهم بالانفراد بهذه الأموال دون المستأنفة الا في سنة ١٩٠٦ حيث تحررت بينهم عقود قسمة خاصة بالأموال المذكورة فبادرت حينئذ المستأنفة برفع دعواها الحالية في السنة التالية لهذه القسمة أى في سنة ١٩٠٦

« ومن حيث أنه فضلاً عما يجب ملاحظته في الدعوى الحالية من أن الروكية بين الورثة

وليس من ضمن ما تبقى تحت اسم محمد افندى
امين الشوريجى »

« ومن حيث أنت الطعن من جانب
المستأنفين في صحة الفرز والتحديد اللذين أجراها
مصطفى بك الشوريجى في الاطيان الموقوفة بدون
سبق الاذن بذلك من الجهة المختصة لا يجدى
في الدعوى الحالية . ذلك لأن النزاع القائم اليوم
بين الخصوم منحصر في ملكية الزراعة والمالك
الحقيق للمحصولات . ولا مساس له بنفس العين
التي انتجت هذه الزراعة وهذه المحصولات .
ومما لا شك فيه أنه حتى في الاعيان الموقوفة
يجوز قسمة الزراعة بين المستحقين قسمة مهايأة
لمجرد الزراعة ولا حاجة في ذلك لسبق استصدار
أمر القاضى الشرعى . ولا ريب أيضاً في أن
القسمة على هذه الصورة يصح أن يسرى
مفعولها لسنتين عديدة متتابعة لان يقف أثرها
عند انتهاء السنة الأولى كما ذهب الخبير الى
ذلك خطأ »

« ومن حيث أنه مما توضح جميعه يرى أنه
لم يكن لاحد افندى توفيق الحق مطلقاً في توقيع
الحجز لا على الوابور السابق ذكره ولا على
المحصولات المتقدم بيانها وأن الحكم المستأنف
جاء اذن في محله ويتعين تأييده بكامل أجزائه »
(استئناف احمد افندى توفيق وآخر وحضر عنهما
حضرة الاستاذ عزيز افندى مشرق الحامى ضد مصطفى
بك الشوريجى وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ
احمد افندى مرسى بدر الحامى نمرة ١١٠٣ سنة ١٤١٠
قضائية دائرة حضرات اصحاب السعادة والعزة ابوبكر
يجى باشا ومحمد مصطفى بك وزكى برزى بك المستشارين)

١٠٥

حكم تاريخه ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥
وقف . قسمة مهايأة . أمر القاضى .

القاعدة القانونية

تجوز قسمة الأطيان الموقوفة قسمة مهايأة
لمجرد الزراعة بغير احتياج الى استصدار أمر من
القاضى الشرعى ويصح أن تستمر مثل هذه
القسمة عدة سنين متتابعة

المحكمة

« حيث أن التحقيقات التي أجراها الخبير
المعين من هذه المحكمة وموضحة تفصيلاً بمحضر
أعماله وتقديره المودعين بالدوسيه دلت جلياً
وصراحة أولاً على أن الوابور المحجوز عليه وطلعبته
وملحقاته ليست ملكاً لمحمد امين الشوريجى
حيث أن البيع السابق صدوره اليه قد فسخ
بحكم المحكمة المختلطة بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة
١٩١٦ وأن المالك الاصلى وهو سليم جرجس
رباط باع نفس هذا الوابور بعدئذ الى مصطفى بك
الشوريجى كما يتضح ذلك من الشهادة الصادرة
من البائع المذكور بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٣
وثانياً بأن ما حجز عليه احمد افندى توفيق من
المحصولات ومتنازع بشأنه اليوم هو نفس أو
داخل فيما تخصص وفقاً لمصطفى اسماعيل الشوريجى
المشمول بوصاية والده مصطفى بك الشوريجى

« ومن حيث انه وان كانت المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية نصت صراحة على ان المستأنف ملزم بتقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لتقيد القضايا في ميعاد ثمانية ايام من تاريخ اعلانه بذلك من المستأنف عليه والا كان الاستئناف كأن لم يكن وقضت المادة ٤٦٤ التالية لها بانه يجب على طالب الاستئناف ان يعين في ورقة الاستئناف محله بالبلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التي ستحكم في طلبه ان لم يكن ساكناً في تلك البلدة والا فيصبح اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها لقلم كتاب المحكمة . الا انه ثابت من جهة اخرى من نفس اوراق الدعوى ان كلا الفريقين المستأنف والمستأنف عليه يقيمان بالاسكندرية وان المستأنف عليه يعلم تمام العلم بمحل اقامة المستأنف

« ومن حيث انه مما توضح يرى جليا انه كان من السهل جدا على المستأنف عليه ان يعلن المستأنف بمحل اقامته بالاسكندرية بدلا من توصيل الاعلان الى قلم كتاب محكمة الاستئناف بمصر اذا كان الغرض الذي يرمى اليه حقيقة هو الوصول الى قيد الاستئناف . ولكن الظاهر الذي لا نزاع فيه ان المستأنف عليه اغتم فرصة عدم تعيين محل للمستأنف بالبلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف فاوصل الاعلان لقلم كتاب المحكمة عملا بنص المادة

١٠٦

حكم تاريخه ١٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥
استئناف . اعلان في قلم الكتاب . وجود
محل اقامة معروف للخصم . بطلان .

القاعدة القانونية

اذا كان المستأنف والمستأنف عليه مقيمين في بلدة واحدة . وسها على المستأنف ان يتخذ له محلا مختاراً في دائرة محكمة الاستئناف واعلنه المستأنف عليه في قلم كتاب محكمة الاستئناف بوجوب قيد استئنافه في بحر ثمانية ايام كان هذا الاعلان باطلا لا يعتد به . لأن النية في اعلان المستأنف في قلم كتاب المحكمة مع وجود محل اقامة للمستأنف في نفس البلدة التي يقيم فيها المستأنف عليه انما هي نية سيئة . ومن المبادئ المقررة ان كل عمل بني على سوء النية يجب حتماً نقضه

المحكمة :

« من حيث انه مما لا نزاع فيه ان المستأنف لم يقيد استئنافه الا بعد مضي الثمانية ايام من تاريخ اعلانه بذلك من المستأنف عليه اذ ان الاعلان حصل في ٧ مايو سنة ١٩٢٥ ولم يتم القيد الا في ٢٤ من الشهر المذكور

« ومن حيث ان هذا الاعلان الاخير اعلن الى المستأنف في شخص كاتب محكمة الاستئناف لعدم تعيين المستأنف المذكور في ورقة استئنافه محله في البلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف

٣٦٤ مرافعات سالفة الذكر واعتقاداً منه بان الاعلان على هذه الصورة يظل خافياً على المستأنف حتى يتقضى ميعاد الثمانية أيام المنصوص عنه بالمادة ٣٦٣ مرافعات المتقدم بيانها ويتسنى للمستأنف عليه وتثبت طلب بطلان الاستئناف وهو ما يطلبه فعلاً اليوم

«ولكن من حيث انه من المبادئ المقررة الثابتة ان كل عمل بني على سوء النية يجب حتماً تقضيه ولا يمكن ان يترتب على مثل هذا العمل اى حق لصاحبه ولئن كان المستأنف عليه سار في هذه النقطة طبقاً لظاهر نصوص المادتين ٣٦٣ -

٣٦٤ مرافعات الا انه فاته ان الشارع افترض في من يرغب تطبيق هاتين المادتين والتمسك بنصوصهما ان يكون سليم النية في عمله وان القضاء يأبى من جهة اخرى ان يمد يده لمن ساءت نيته ليصل به الى غرضه الغير مشروع مهما يكن من ظاهر ومريخ النصوص القانونية المراد التمسك بها

اذ لا يعقل مطلقاً وليس من القبول على كل حال ان يكون القانون سلاحاً لسيء النية والقضاء عضداً له

«ومن حيث انه من ذلك يتبين ان الاعلان الصادر من المستأنف عليه للمستأنف بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٢٥ بقيد الاستئناف اعلان باطل لسوء نية صاحبه فهو اذن غير منتج بالنسبة لميعاد القيد المنصوص عنه بالمادة ٣٦٣ مرافعات وعليه يتعين رفض الدفع الفرعى المقدم اليوم من المستأنف عليه في هذا الصدد وقبول الاستئناف الحالى شكلاً وتحديد جلسة اخرى للنظر والفصل في الموضوع»

(استئناف نجيب شاتيلو التاجر وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الحميد افندى خليل الحامى ضد نعيم جورجى زاهر وحضر معه حضرة الاستاذ جورجى افندى وكيل الحامى نمرة ١٠١٥ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرات اصحاب السعادة والمنة ابوبكر يحيى باشا ومحمد بك مصطفى وزى برزى بك المستشارين)

قضايا المحاكم الكلية الجزئية

١٠٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٥

ازالة . دعوى مجهولة القيمة . استئناف . جوازه .

القاعدة القانونية

طلب الأزالة من الطلبات المجهولة القيمة
الجائز استئنافها اذا كانت محلا لنزاع اصلى أو
كان طلبها فى الدعوى المحتوية على طلبات
اخرى مستقلا عن باقى الطلبات
المحكمة :

« حيث أن مديرية بنى سويف دفعت
ابتدائيا بعدم جواز الاستئناف لأن قيمة الدعوى
أقل من النصاب الجائز استئنافه مرتكنة على
ما قدمته من الاحكام الصادرة من هذه المحكمة
التي اعتبرت طلب الازالة من الطلبات التبعية
« وحيث أن المستأنف يدفع بجواز
الاستئناف بناء على أن طلب الازالة هو طلب
مجهول القيمة يجوز استئنافه بصرف النظر عن
قيمة النزاع المتعلق بملكية الارض

« وحيث أن ما ذهبت اليه المديرية من
اعتبار طلب الأزالة من الطلبات التبعية التي
تتبع اصل الدعوى طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٠

مرافعات ليس فى محله من هذه الوجهة لأن
الفقرة الأولى من المادة المذكورة تنص على
الملحقات المتعلقة بالطلب الاصلى والتي لا يمكن
ان تفصل عنه كالفوائد والخسائر والمصاريف
وغيرها من الملحقات التي تبرز بسبب الطلب
الاصلى امتزاجا يجعله فى الواقع جزءا منه بخلاف
الأزالة فانها من الطلبات المنعزلة عن الطلب
المختص بالملكية ولا تتعلق به مباشرة لأن
البحث فى الملكية لا يتناول مطلقا البحث فيما
يشغل الأرض من المباني أو خلافها وعليه يجب
اعتبار طلب الازالة من الطلبات المجهولة القيمة
الجائز استئنافها اذا كانت محلا لنزاع اصلى أو
كان طلبها فى الدعوى المحتوية على طلبات
اخرى مستقلا عن باقى الطلبات

« وحيث يتعين البحث الآن فيما اذا
كان طلب الازالة فى الدعوى الحالية ينطبق
على القاعدة السابق بيانها أم لا

« وحيث ان الحكومة طلبت تثبيت
ملكيتها للقطعة الارض المقدرة قيمتها باثنى
عشر جنيها وازالة ما عليها من المباني فحققة
النزاع بين الطرفين تنحصر فى ايها المالك
للقطعة الارض وما طلب الأزالة فى هذه الحالة
إلا طلبا احتياطيا جاء تبعا للطلب الاصلى وهو

قد أصبح الحكم فيها انتهائياً بين طرفي الخصوم فان النزاع الخاص بتلك الطلبات يعتبر انه غير قائم امام المحكمة وليس لها أن تنظر فيه باى حال من الاحوال بعد انقضاء موعد استئنافه

٢ - لا يجوز استئناف الاحكام لمجرد تعديل أو تبديل في اسبابها اللهم الا اذا كانت الاسباب جزءاً متما للمنطوق كأن يحيل المنطوق في بيان وتعيين الطلبات تفصيلاً الى ما ورد في الاسباب إذ في هذه الحالة يعتبر الخطأ كأنه واقع في نفس المنطوق . والاستئناف يعتبر حاصلًا عن المنطوق والاسباب معتبرة جزءاً متما له جملة واحدة ولا عبء بكون المنطوق احوال الى الاسباب بصريح اللفظ أو احوال اليها ضمناً المحكمة :

« من حيث انه فيما يختص بالاستئناف الفرعى فان الذى يتعين البحث فيه هو معرفة ما اذا كان الاستئناف المذكور يعتبر فرعياً بالمعنى الصحيح الذى نص عليه القانون ويجوز للمستأنف ضدها رفعه بصفة تبعية طالما كان الاستئناف الاصلى قائماً أو كان يتعين عليها رفعه بصفة اصلية في المواعيد المقررة قانوناً

« ومن حيث انه واضح من الوقائع المذكورة آنفاً أن المستأنف ضدها اقتضت في طلباتها امام محكمة أول درجة على مجرد طلب زيادة الايجار وقد قضى في دعواها المذكورة برفضها كما هو واضح مجلداً من اسباب الحكم

ملكية القطعة الأرض التي قيمتها تقل عن النصاب الجائز استئنافه ولم يكن طلب الازالة في حد ذاته محلاً للمناقشة بينهما كما وانه لم يكن في موضوع الدعوى طلباً منفصلاً خاصاً بذاته وعليه فيجب في هذه الحالة اعتبار التقدير عن قيمة الأرض فقط بصرف النظر عن طلب الازالة مع التسليم فانه على كل حال طلب مجهول القيمة « وحيث مما تقدم يكون الدفع في محله ويتعين اجابته »

(قضية الشيخ عبد البديع السيد وحضر عنه حضرة الاستاذ ميخائيل افندى خالى الحامى ضد مديرية بنى سويف وحضر عنها حضرة الاستاذ جرجس افندى حنا مندوبها نمرة ٣٧٢ سنة ٩٢٥ استئناف . دائرة حضرات اصحاب الغزة اترى بك ابو الدز رئيس المحكمة ومحمد نصار بك وعمد جعفر بك)

١٠٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ يناير سنة ١٩٢٥

استئناف اصيل . استئناف فرعى . ارتباط . استئناف لتعديل الاسباب .

القاهرة القانونية

١ - يجب أن يكون الاستئناف الفرعى متعلقاً بموضوع الاستئناف الاصلى بحيث لا يخرج عن دائرة ذلك الموضوع لأن القانون اباحه على اعتبار انه متفرع من الاصل . فلا يجوز أن يشمل الفرع نوعاً اخر من طلبات لم يشملها الاصل خصوصاً اذا كانت تلك الطلبات الجديدة

المستأنف وانما محكمة اول درجة اعتقدت خطأ ان هناك طلبات اخرى بشأن متأخر الايجار فقضت بها من تلقاء نفسها ومن غير أن يطلب منها ذلك بأن حكمت بالزام المستأنف بأن يدفع للمستأنف ضدها مبلغ ٤٥ جنيها وأوضحت في اسباب حكمها انه ايجار ٣ شهور متأخرة عن المدة من أول نوفمبر سنة ٩٢٣ لغاية يناير سنة ٩٢٤ « ومن حيث انه وان كان منطوق الحكم جاء خلواً من النص بالذات على أن مبلغ ٤٥ جنية هو عبارة عن ايجار الثلاثة شهور المذكورة إلا انه لا جدال في أن المبلغ المقضى به هو نفس المبلغ الوارد ذكره في الأسباب كما أن الطلبات التي نص عليها اجمالاً في المنطوق بالرفض ما هي الا الطلبات الخاصة بزيادة الايجار كما توضح بالاسباب

« ومن حيث انه يتضح مما تقدم أن الاستئناف الاصلى في حد ذاته لم يحرك أمام محكمة ثانی درجة غير القسم الخاص من الحكم بذلك الاستئناف وهو متأخر الايجار ولما كان الاستئناف الفرعى يتعين أن يكون معلقاً بموضوع الاستئناف الاصلى ولا يخرج عن دائرة ذلك الموضوع لأن القانون أباحه على اعتبار أنه متفرع من الاصل فلا يجوز أن يشمل الفرع نوعاً آخر من طلبات لم يشملها الاصل خصوصاً اذا كانت تلك الطلبات الجديدة قد أصبح الحكم فيها انتهائياً بين طرفي الخصوم فان النزاع الخاص بتلك الطلبات يعتبر أنه غير قائم أمام المحكمة

وليس لها أن تنظر فيه بأى حال من الأحوال بعد انقضاء مواعيد استئنافه

« ومن حيث أنه فوق ذلك فإنه من المقرر قانوناً أن الاستئناف لا يضر برافعه لانه كان في وسعه السكوت عنه ولكن اعطى حق الاستئناف الفرعى لمن قضى له بجزء من طلباته استثناء من تلك القاعدة على اعتبار أن رضا هذا الاخير بالحكم كان معلقاً على شرط رضا خصمه به وأن استئناف الخصم المذكور يعيد حرية المطالبة بالكل ولكن هذا الاستثناء لا يجوز التوسع فيه بل يجب تقييده بموضوع الاستئناف الاصلى ولا يصح أن يخرج عنه لأنه يعتبر دفاعاً فيه كما تقدم القول على ذلك فلو تعددت طلبات المدعى أمام محكمة أول درجة وكان من ضمنها طلب بزيادة ايجار وآخر بمتأخر ايجار وقضى في الطلب الأول بالرفض وفي الثانى بجزء من الايجار المطلوب وسكت المدعى على هذا الحكم حتى انقضى موعد الاستئناف فرفع المحكوم عليه استئنافاً أصلياً عن الطلب الخاص بالايجار المتأخر فلا يملك المدعى أن يحرك الدعوى الخاصة بطلب الزيادة أمام محكمة ثانی درجة بحجة رفعه استئنافاً فرعياً رداً على الاستئناف الاصلى القاضى بمتأخر الايجار بل كل ما يكون في وسعه عمله هو أنه يرفع استئنافاً فرعياً بطلب تعديل ذلك الايجار فمع التسليم بذلك لا يمكن عقلاً أن يكون مركز المدعى عليه فيما لو قضت

محكمة اول درجة بمبلغ على اعتبار انه متأخر
ايجار من تلقاء نفسها ومن غير ان يطلب منها
المدعى ذلك أسوأ مما لو كان ذلك الطلب داخل
ضمن طلبات المدعى أصلاً

« ومن حيث أنه مما يؤيد ذلك كون
قانون أجور الأمكنة اشترط ميعاداً خاصاً
لاستئناف الدعاوى الخاضعة لأحكام هذا القانون
وهو ١٥ يوماً من تاريخ النطق بالحكم فلو سكت
الطرفان في الدعوى الحالية الى ما بعد مضي
الموعد المذكور لأصبح الحكم فيما يختص برفض
دعوى الزيادة انتهائياً لا يجوز استئنافه بحال من
الأحوال انما ذلك لا يمنع المدعى عليه من
استئناف الحكم بالنسبة لتأخر الايجار المقضى
به لأن ميعاد الاستئناف فيه خاضع لقانون
المرافعات العام وهو ثلاثون يوماً من تاريخ اعلان
الحكم فكيف يتسنى للمدعى أن يحرك دعوى
طلب زيادة الايجار أمام محكمة أول درجة بحجة
أن له حق الاستئناف فرعياً مع أن مواعيد
الاستئناف فيها سقطت بالنسبة للطرفين وأصبح
حكمها انتهائياً بحكم القانون

« ومن حيث أنه زيادة على ما تقدم لو
فرض وكان الطلب الذي قضى به خطأ من
محكمة أول درجة من الطلبات الخاضعة لأحكام
قانون أجور المساكن بحيث يكون ميعاد استئنافه
١٥ يوماً من تاريخ النطق بالحكم لكان في
وسع المدعى عليه أن يسكت عن الاستئناف كما

سكت المدعى حتى ينتقض الميعاد المذكور ثم
يرفع التماساً قبل انقضاء مواعده وهو ٣٠ يوماً من
تاريخ اعلان الحكم بناء على كون المحكمة
حكمت بما لم يطلبه الخصوم وفي هذه الحالة
لا يجوز للمدعى ان يطلب من محكمة اول درجة
المرفوع اليها التماس ان تعيد النظر من جديد
في موضوع طلب الزيادة اذ انها ممنوعة من
ذلك بحكم القانون تطبيقاً للمادة (٣٧٦) مرافعات
« ومن حيث انه من اهم ما استندت اليه
المستأنف ضدها في دفاعها ما تقوله من عدم جواز
استئناف الاحكام لخطأ في الاسباب ولكن هذا
القول على اطلاقه غير صحيح لان الرأي الذي
استندت عليه المرجع فيه القاعدة القانونية المعلومة
وهي « انه لا استئناف بغير مصلحة »

ولذا يجب التمييز بين حالتين مختلفتين وهما
اما أن يكون المنطوق حدد الطلبات المقضى
بها وعينها تعييناً كافياً وبصفة مستقلة عن الاسباب
ففي هذه الحالة لا يجوز استئناف الحكم لمجرد
ادخال تعديل أو تبديل في الاسباب لأن ذلك
التعديل لا يكون له تأثيراً على المنطوق أو أساس
بمقتضى طلب الاستئناف ولذلك يكون الاستئناف
غير مقبول على اعتبار أن لا مصلحة لرافعه فيه .
واما أن تكون الاسباب جزءاً متمماً للمنطوق
كان يحيل المنطوق في بيان أو تعيين الطلبات
تفصيلاً الى ما ورد بالاسباب فليس في هذه
الحالة ما يمنع قانوناً من استئناف الحكم بقصد

بجرمانها من حق الاستئناف في هذه الحالة لا ينطبق على العقل والقانون

« ومن حيث انه مما تقدم يتضح انه لا يمكن مجازاة المستأنف ضدها في انه يصح لها ان تعتبر مبلغ ٤٥ جنيها جزءا من طلباتها في دعوى الزيادة ضاربة بذلك صفحا عن كل ما جاء بالاسباب لان الحكم وان كان سكت في منطوقه عن بيان المبلغ المقضى به بالذات الا انه يعتبر انه احال ضمنا في معرفة ذلك الى الاسباب التي يجب اعتبارها في هذه الحالة جزءا غير منفصل عن المنطوق او جزءا متما له

« ومن حيث ان المستأنف ضدها ذهبت في مذكرتها ايضا الى جواز تعديل اسباب الحكم بمعرفة محكمة ثاني درجة على وجه الاطلاق مع أن المحكمة ممنوعة من اجراء ذلك التعديل اذا كان ضارا بحقوق المستأنف وكان المقصود به مصلحة خصم لم يرفع استئنافا اوليس له استئناف قائم قانونا لان ذلك مناقض للبدأ القانوني القاضي بأن الاستئناف لا يضر برافعه

« ومن حيث انه من كل ما تقدم يتضح بجلاء خطأ الرأي الذي تستند اليه المستأنف ضدها لان القاعدة القانونية الصحيحة هي التي يمكن تطبيقها على جميع الوجوه بخير ان يظهر فسادها وبذلك يكون الدفع الفرعي المقدم من المستأنف بعدم قبول الاستئناف الفرعي شكلا

تعديل ما ورد بأسبابه من الخطأ اذا كان لهذا الخطأ تأثير محجف بحقوق المستأنف أو ضار بدعواه لأن الخطأ يعتبر كأنه واقع في نفس المنطوق والاستئناف يعتبر عن المنطوق والاسباب (التي هي جزء متمم له) جملة واحدة ولا عبء يكون المنطوق احال الى الاسباب بصريح اللفظ أو احال اليها ضمنا كأن سكت عن تحديد الطلبات المقضى بها تفصيلا اكتفاء بما أوضحه في الاسباب اذ ليس هناك ما يمنع المحكمة من أن تقصر المنطوق على ذكر ما قضى به اجمالا وتترك تفصيل ذلك للاسباب اذا خشيت ان يكون المنطوق مطولا او مشوشا كما انه ليس هناك ما يحتم النص بالاحالة الى الاسباب بصريح اللفظ طالما أن ذلك مفهوم بداهة ومن قرائن الاحوال « ومن حيث انه مما يؤيد ذلك انه لو فرض في هذه الدعوى وكان المستأنف متأخرا فعلا في سداد ايجار الثلاثة شهور المقضى عليه بها وسكت عن استئناف الحكم لاقتناعه بانشغال ذمته بما قضى به فعندئذ تبدو مصلحة المستأنف ضدها جلية واضحة في طلب استئناف الحكم لما ورد بالاسباب من الخطأ حتى ولو كان ما قضى به على اعتبار انه متأخر ايجار معادل في مجموعه لفرق الزيادة المطلوبة لأن ذلك الخطأ يكون له تأثير مباشر على مدلول المنطوق ومضمونه بحيث يخرج عن الغرض المقصود بالدعوى ويجعله ضارا بصالح المحكوم له وان القول

أنه عاد الى التشرد مع سابقة انذاره والحكم عليه
للتشرد في ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٤

«وحيث أنه تبين من الاطلاع على دوسيه
الدعوى ان المتهم انذر في سنة ١٩١٥ ولم يجدد
انذاره بعد صدور القانون الجديد الصادر في ٢٩
يونية سنة ١٩٢٣

« وحيث ان الحكم السابق صدوره ضد
المتهم بتاريخ ١٥ اغسطس سنة ٩٢٤ للتشرد
طبقت فيه نصوص مواد القانون الجديد مع
اعتبار الانذار الذي اعان للمتهم في سنة ١٩١٥
« وحيث ان المادة ٣٣ من القانون الجديد
تنص على الغاء القانون غرة ١٧ سنة ٩٠٩ القديم
الخاص بالتشرد وكل ما كان مخالفا للقانون
الجديد من الاحكام وقد نص بالمادة الاخيرة
فيه ان يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
وقد نشر بالعدد الصادر بتاريخ ٥ يولية سنة ١٩٢٣
فهو واجب الاتباع من هذا التاريخ

« وحيث ان القانون الجديد أوجد قواعد
جديدة للانذار واعطى للمتهم بالتشرد او الاشتباه
حق الطعن في الانذار الموجه اليه من البوليس
امام البوليس نفسه ثم بالطعن امام النيابة في قرار
البوليس وكل ذلك مبين بالمادة الثالثة من
القانون الجديد المذكور ولما كانت الانذارات
السابقة للقانون الجديد لا يمكن الطعن فيها بهذه
الطرق وجب ان لا يعتبر بعد تاريخ البدء بالعمل
بنصوص القانون الجديد بل يجب عمل انذارات

هو دفع مقبول قانونا ويتعين الحكم برفض
الاستئناف المذكور لانه غير متعلق بموضوع
الاستئناف الاصلى وكان يتعين رفعه بصفة
اصلية في الميعاد القانوني

« ومن حيث انه فيما يختص بالموضوع فانه
لا خلاف بين طرفي الخصوم في ان ايجار الثلاثة
شهور المقضى به من محكمة اول درجة لم يسبق
للمستأنف ضدها طلبه في جميع ادوار الدعوى
ولذلك يتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض
الدعوى فيما يختص بالايجار »

(قضية الدكتور محمد افندي عبد الحى وحضر عنه
حضرة الاستاذ محمود افندي محمد مصطفى الحامى ضد الست
حميدة هانم مصطفى وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد افندي
حسن الحامى غرة ٨٧٤ سنة ١٩٢٤ استئناف . دائرة
حضرات اصحاب الغزة محمد بك نصار ومترى بك ميخائيل
ومحمد بك فتحي)

١٠٩

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥

انذار تشرد . قانون ٢٩ يونية سنة

١٩٢٣ . سرياته .

القاعدة القانونية

انذار التشرد او الاشتباه المعطى للمتهم
قبل العمل بالقانون الصادر في ٢٩ يونية سنة
١٩٢٣ لا يعتبر من بدء العمل بهذا القانون بل
تعتبر لاغية ولا يصح الاخذ بها ضد التشرد أو
المشبهه والحكم عليه بناء عليها .
المحكمة :

« وحيث ان التهمة الموجهة الى المتهم هي

المدنية المتفرعة عن الجريمة وبالفصل فيها وله الاستعانة في ذلك بخبير. الا انه اذا تبين للمحكمة الجنائية في تهمة تبديد مثلا ان النزاع علي المبلغ خطير والحساب محل خلاف شديد فيعتبر هذا النزاع مسألة أولية ويحسن طرحها على القضاء المدني أولا .

المحكمة :

« من حيث ان المدعى بالحق المدني دفع فرعيا بعدم قبول المعارضة شكلا لسبيين : الاول لأن الحكم المعارض فيه حكم حضوري عملا بالمادة ١٢٥ مرافعات لصدوره في مسألة مدنية محضة سبق ان حضر المتهم فيها غير مرة قبل تخلفه في الجلسة الاخيرة . الثاني - لان الحكم موصوف على كل حال بانه حضوري فالطعن في وصفه لا يرفع هذه المحكمة التي اصدرته بل لمحكمة النقض والابرار

عن الدفع الاول

« حيث ان الحكم المطعون فيه هو حكم تهديدي قضى بنذب خير لتصفية حساب في تهمة موجهة للمتهم امام محكمة الجنح فينبغي لاعتباره حضوريا ان يكون المتهم قد حضر في جلسة المرافعة التي صدر فيها ذلك الحكم بقطع النظر عن حضوره في جلسات سابقة لانه من المبادئ العامة المقررة في المسائل الجنائية ان للمتهم الحق في ابداء الدفاع عن نفسه فيها فاذا لم يتمكن من التمتع بهذا الحق في آخر جلسة قبل

جديدة حتى لا يحرم من وجهته اليه من حق الطعن فيها فالانذارات القديمة تعتبر حيثنذ لاغية لعدم توفر هذا الضمان فيها واذن لا يصح الاخذ بها ضد المتشرد او المشبوه والحكم عليه بناء عليها (راجع منشور وزارة الحفانية الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤) وبناء على ما تقدم لا يكون هناك انذار سابق للمتهم مستوف للشروط المنصوص عنها في القانون الجديد وعليه يتعين البراءة عملا بالمادة ١٧٢ ج »

(قضية النيابة العمومية ضد علي محمد الرويني نمرة ٤٨٧٤ استئناف سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمود بك فهمي يوسف ومحمود بك وهي ومحمد فهمي بك وبحضور خضرة عبد الرحمن عمار افندي عضو النيابة)

١١٠

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٨ يونية سنة ١٩٢٥

حكم في جنحة . غيابي . وصف خطأ . مارضة . تحقيق اساس الولاية . ايقاف . مسألة أولية .

القاعدة القانونية

١ - اذا لم يحضر المتهم في جلسة المرافعة التي صدر فيها الحكم كان غيابيا لا فرق في ذلك بين ان يكون الحكم في الموضوع او في مسألة اخرى متفرعة منه . ولو كان قد سبق حضوره في جلسات ماضية وابدى فيها بعض دفاعه

٢ - اذا وصف الحكم خطأ بأنه حضوري جاز رفع معارضة عنه للمحكمة التي اصدرته

٣ - القاضي الجنائي مختص بتحقيق المسائل

فيها باب المرافعة لغيابه عنها مع سبق حضوره في جلسات ماضية ولو كان قد ابدى فيها بعض دفاعه فان الحكم يكون غاييا لافرق في ذلك بين ان يكون حكما في الموضوع او من مسألة متفرعة منه لان الشارع لم يفرق بين الحالتين ولا محل لتطبيق المادة ١٢٥ مرافعات « راجع تعليقات دالوز على المادة ١٨٦ جنايات نمرة ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و فستان هيلي شرح تحقيق الجنايات جزء ٦ نوته ٢٩٥٩ و كاربانتيه جزء ٢٥ نوته ٨٥٨ »

« وحيث انه مما يؤيد ذلك ان المواد ١٧٥ و ١٧٧ و ١٨٨ جنايات نصت على ان الاستئناف مقبول في « مواد الجنج » على ان يرفع في خلال عشرة ايام وعلى ان يكون رفعه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف وقد راعى المدعى المدني أحكام هذه المواد حين استئناف الحكم التمهيدى وفي الواقع فان المتهم لا يزال ماثلا أمام محكمة جنائية لها اجراءات وقواعد خاصة في سائر مواد الجنج الا ما استثنى بنصوص صريحة أو مبادئ قانونية ثابتة

« وحيث أنه ثابت بالأوراق أن المتهم لم يتمكن من الحضور في آخر جلسة لمرض ألم به قضى ضده بغير سماع دفاع منه ولا من التمس التأجيل لمرضه ولم يجب الى ذلك

« وحيث أن الحكم التمهيدى الصادر في التهمة الموجهة للمتهم هو في الحقيقة شطر من

الموضوع غير منفصل عنه والأحكام التمهيدية بطبيعتها تدل على رأى المحكمة في الموضوع فيتعين رفض هذا الدفع واعتبار الحكم غاييا

عن الدفع الثانى

« وحيث أن العبرة في وصف الأحكام بالواقع ويتعين الرجوع اليه . ولهذا المحكمة التي رفعت لها المعارضة على اعتبار أن الحكم غايي ولكنه وصف خطأ بأنه حضوري أن تقرر الواقع ولا محل للقول بوجوب رفع الأمر الى محكمة النقض والابرام بل يصح « رفع معارضة في الحكم بناء على الخطأ في وصفه » كما قضت بذلك محكمة النقض والابرام المصرية نفسها مستندة في حكمها الى رأى دوهلس في كتاب « الطعن بطريق النقض والابرام فقرة ٧٧ مكررة » « راجع المجموعة الرسمية السنة الرابعة عشرة عدد ١٣١ »

« وحيث أنه لذلك يكون هذا الدفع في غير محله وينبغى رفضه

« وحيث أن المعارضة حازت شكلها القانونى

« وحيث أن الحكم التمهيدى قضى بتعيين خبير لمعاينة أطيان موكلة المدعى من موقوفة ومملوكة وتقدير ريعها مدة وضع يد المتهم وتصفية الحساب لمعرفة الباقي بذمته

« وحيث أنه من المسلم أن القاضى الجنائى مختص بتحقيق المسائل المدنية التى تنفرع من

الجريمة وبالفصل فيها عملاً بالمبدأ القائل بأن قاضي الأصل قاضي الفرع فله أن يفحص الحساب وله أن يستعين على ذلك بتجريب ولكن المفهوم من أقوال شراح القانون الفرنسي أن المراد بذلك هو تحقيق دفاع المتهم وما يقدمه من دفعات متعلقة بالوفاء أو بوجود حساب بينه وبين المجنى عليه « راجع تعليقات جارسون على المادة ٤٠٨ عقوبات فقرة ٥٨٥ وكتاب أحمد بك أمين صحيفة ٧٩٦ »

« وحيث أن تحقيق دفاع المتهم يستدعي ثبوت اشتغال ذمته أصلاً بمبلغ يمكن معرفته بطريق القطع والجزم إما بأقراره أو بكتابة يحتج بها عليه أو بفحص دفاتره ومستنداته وأجراء عمليات حساية بسيطة بواسطة خبير أو بمعرفة المحكمة ولكن متى كان الأمر يستدعي تحقيق أصل الدعوى بنذب خبير يماين الأطيان ويقدر الربح ويستبعد عقود إيجار عقدها المتهم بصفته ناظر وقف مع المستاجرين ويأخذ الخبير باجر المثل ومتى كانت صفة المتهم في النظارة نفسها غير معترف بها من المدعى والنزاع في أصل الحساب وأساسه ومعرفة ما هو مترتب بذمة المتهم أصلاً متى كان كل ذلك من المسائل المختلف فيها كثيراً فليس لمحكمة الجنح أن تفصل في ذلك ويجب عليها أن تنتظر حتى تفصل فيه المحاكم المدنية المختصة ومن رأى العلامتين شوفو وهيلي أنه متى تبين للمحكمة الجنائية أن النزاع على المبلغ خطير والحساب محل خلاف شديد فيعتبر هذا النزاع مسألة أولية

ويحسن طرحها على القضاء المدني « جزء ٥ صحيفة ٤٨٦ ر ٤٧٨ »
« وحيث أن هذه المحكمة تأخذ بهذا الرأي في الدعوى الحالية لوجاهته ولطابقته للمعقول ولما جرى عليه العمل ولا محل للاعتراض بأنه يترتب عليه وعلى القول بضرورة ثبوت أصل المبلغ بأقرار أو حكم مدني عدم محاكمة وكلاء الدوائر ومن في حكمهم لأن فحص دفاترهم ومستنداتهم التي يحتج بها عليهم ويمكن استخراج أصل المبلغ منها بسهولة أمام المحاكم الجنائية شيء وندب خبير لتقدير الربح المستحق للمدعى المدني في جريمة تبديد تقديرًا تفصل فيه المحاكم الجنائية شيء آخر وهذا ظاهر

« وحيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه في غير محله ولا يسع هذه المحكمة إلا التأوه بما اشتمل عليه من الأسباب وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها متى عرف أصل المبلغ المستحق للمدعى بطريقة يقينية ولا ترى المحكمة وقد ألغت الحكم التمهيدي محلاً للبحث أمامها الآن فيما إذا كانت أركان الجريمة بالنسبة للأطيان المملوكة متوافرة أم لا لأن هذا بحث خاص بالموضوع يطرح على المحكمة الجزئية أولاً »

(قضية النيابة العمومية نمرة ١٦٤٠ استئناف سنة ٩٢٤ و ٧٦ جنح دائرة ميت غمر سنة ١٩٢٣ وإبراهيم أفندي خير الدين بصفته وكيلًا عن الست دولت محمد عبده سلامة مدعية بالحق المدني ضد عبده محمد سلامة . دائرة حضرة صاحب العزة على بك عبد الرازق وبحضور حضرة إبراهيم بك فوزي وكامل حنا أفندي القاضين وبحضور إبراهيم خليل أفندي وكيل النيابة)

سلامه وذلك كله في يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢
بمجة البلايزة حسب ما جاء بوضف التهمة وطلبت
معاينة المتهمين الأول بالمادة ٢٩٣ عقوبات
ومعاينته مع باقي المتهمين بالمواد ١٨٣ و ٤٠
و ٤١ و ٣٢ عقوبات فقضت محكمة أول درجة
بأداة المتهم الأول في التهمتين وبراءة باقي
المتهمين فاستأنفت النيابة هذا الحكم بالنسبة
لجميع واستأنف المتهم الأول في الميعاد

« وحيث ان الذي ثبت للمحكمة من
التحقيق وشهادة الشهود واعتراف المتهمين الثاني
والثالث والرابع ان المجنى عليه وهو والد المتهم
الثاني والثالث كان مسجوناً في جناية وان المتهم
الأول فهم الثالث بأن اموال والده المسجون
مستكون عرضة للضياع اذا حكم عليه بالعقوبة
في تهمة الجناية سالفة الذكر ولهذا سعى الاثنان
في تبرئته فذهبا سوياً لاسيوط وعين المتهم الأول
محمياً عنه باتفاقه مع المتهم الثالث للدفاع عن
المجنى عليه في تهمة الجناية المنسوبة له وبعد ذلك
أوهم المتهم الأول الثالث بأن في استطاعته الوصول
لقاضى الاحالة واعطائه مبلغاً من النقود ليقرر بأن
لا وجه لاقامة الدعوى على والده المذكور
فأعتقد المتهم الثالث المذكور صحة قوله وبناء
على ذلك اتفق جميع المتهمين على تحرير عقد
مزور بثلاثة اقدنة من ملك المجنى عليه لصالح المتهم
الأول نظير مبلغ ٣٠٠ جنيه وهو المبلغ الذي
عرف المتهم المذكور انه سيدفعه لقاضى الاحالة

١١١

محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥

تزوير - اركانه - القصد الجنائي - ضرر -

القاعدة القانونية

ان من اركان جريمة التزوير القصد الجنائي
وهو علم المتهم بأن الفعل الذي ارتكبه مخالف
لقانون بحيث يكون هذا العلم مصحوباً بنية
الاضرار بالغير. فاذا لم تتوفر هذه النية في جريمة
التزوير فلا عقاب. وبناء على ذلك اذا اتفق
جملة اشخاص وزوروا عقد رهن لصالح آخر
ضد شخص لهم علاقة به ولم يثبت من التحقيق
ان غرضهم من ذلك الاضرار بهذا الشخص
فلا عقاب

المحكمة

« بعد سماع التقرير المقدم من حضرة
عبد الفتاح مصطفى افندى القاضى وطلبات النيابة
وأقوال الحاضرين عن المتهمين والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانوناً

« حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني
« وحيث أن النيابة العمومية اقامت
الدعوى على المتهمين واتهمت المتهم الأول بأنه
حصل على ٤٥٠ جنيهاً من المتهم الثالث بطريق
النصب واتهمته أيضاً مع باقي المتهمين بأنهم
زوروا واشتركوا في تزوير عقد رهن بثلاثمائة جنيه
لمصلحة المتهم الأول ضد المجنى عليه محمد سالم

وبناء على هذا الاتفاق اصطنع المتهم الثالث ختما مزوراً باسم والده المجنى عليه وتحرر عقد الرهن في الزمان والمكان المبين بوصف التهمة ووقع المتهم الثالث على هذا العقد بالختم المزور ثم شهد هو والمتهم الثاني والاخير عليه ثم كتب المتهم الثالث اسم اخيه حسنين على سالم على هذا العقد كشاهد وذلك بناء على طلب المتهم الاول « وحيث انه يجب البحث فيما اذا كان ما وقع من المتهم الاول حسب الوقائع السابقة يكون جريمة النصب المنسوبة له والبحث بعد ذلك في جريمة التزوير والاشتراك فيه المنسوبة لجميع المتهمين

« وحيث انه عن تهمة النصب فانه من اركان هذه الجريمة استعمال طرق احتيالية فلا تتكون اذا هذه التهمة من مجرد الاقوال والادعاءات ولو كانت كاذبة مهما بالغ القائل في تأكيد صحتها (راجع شرح قانون العقوبات للاستاذ احمد بك امين. صحيفة ٧٢١)

« وحيث أنه لم يثبت بأن المتهم الاول استعمل طرقاً احتيالية للحصول على مبلغ ال ١٥٠ جنيهاً التي قال عنها المتهم الثالث انه دفعها له خلاف الثمانية جنيه المحرر عنها عقد الرهن وكل ما حصل منه انه ادعى كذباً ان في استطاعته الوصول لقاضي الأحوال واعطائه مبلغاً من النقود ليقرر بأن لا وجه في قضية الجناية ولم يثبت من التحقيق أن لهذا المتهم صفة شخصية خاصة أو

علاقة ظاهرة بالموظفين وغيرهم تحمل على الاعتقاد بصحة ما يدعيه

« وحيث انه لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما يختص بهذه التهمة وبراءة المتهم الأول منها عملاً بالمادة ١٧٢ جنايات لعدم توفر ركن الاحتيال

« وحيث انه عن تهمة التزوير والاشتراك فيه فانه من اركان هذه التهمة القصد الجنائي

« وحيث ان علماء القانون عرفوا القصد الجنائي في اكثر الجرائم بأنه ينحصر في العلم بأن الفعل الذي يراد ارتكابه محرم قانوناً غير أن هذا العلم وحده لا يكفي لتكوين القصد الجنائي في جريمة التزوير لأن هذه الجريمة تتطلب نية خاصة وقد اختلف الشراح في تحديد هذه النية الخاصة فيرى جارسون أن هذه النية تنحصر في العلم بأن المحرر المزور سيستعمل ضد من زور عليه غير أن شوفو وهيلي وبلانش قالوا انه يجب لتحقيق هذه النية الخاصة ان يكون التزوير قد ارتكب بنية الاضرار بالغير وقد سارت المحاكم الفرنسية على هذا الرأي الاخير في كثير من احكامها واشترطت نية الاضرار للحكم بالعقوبة وحكت بذلك ايضاً المحاكم المصرية في بعض احكامها فقضت محكمة النقض ببراءة شخص اتهم باحداث تغيير مادي في قسيمة رسمية لاصلاح ذات البين بين اقربائه وقالت ان ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير

« وحيث انه بالنسبة للمتهم الأول فانه ظاهر من التحقيق وظروف الدعوى ما يدل على سوء نيته لأن غرضه الوحيد انما كان الحصول على عقد الرهن بالطريقة سالفة الذكر لاستعماله ومطالبة الجنى عليه بقيمته بغير حق كما حصل فعلا وتكون اذا تهمة الاشتراك في التزوير المنسوبة اليه (الميينة بوصف التهمة) ثابتة عليه ويتعين معاقبته بالمواد ١٨٣ و ٤٠ و ٤١ عقوبات فقرة ٢ و ٣ لارتكابه الجريمة الميينة بوصف التهمة وترى المحكمة أن تكون العقوبة ستة شهور وهي المقضي بها اصلا عن التهمتين المنسوبتين للمتهم المذكور عنهما آنفا في حكم محكمة أول درجة »

(قضية النيابة العمومية ضد خلف شحات وآخرين
قمرة ١٨٧٤ سنة ٩٢٥ دائرة حضرة صاحب العزة
مصطفى بك رشدي وعضوية حضرتي غيد القلاح افندي
مصطفى وزكي افندي يعقوب القاضيين وبحضور حضرة
احد افندي العروسي عضو النيابة)

١١٢

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ مايو سنة ١٩٢٥

دعوى جنحة مباشرة . شطب . اعادة الى
الرول . جوازها بالنسبة للدعوى المدنية .

القاعدة القانونية

يجوز للمدعى المدني أن يطلب في حالة
الحكم بشطب الدعوى المدنية وبرائة المتهم
اعادة القضية الى الرول لأن التلازم بين الدعوى

يستلزم وجود أكثر من مجرد العلم والارادة فلا يوجد هذا الركن اذا لم يوجد سوء النية وقصد الضرر وحكمت محكمة الاستئناف بأنه اذا تسمى شخص باسم آخر لكي يستوفي الجزاء المحكوم به على ذلك الأخير فيجوز ان لا يكون الفعل الذي صدر منه تزويراً معاقباً عليه متى كان على حالة من البساطة ليستفاد منها انه لم يقصد مطلقاً الاضرار بالنظام العام واصدرت هذه المحاكم احكاماً اخرى من هذا الفعل راجع في ذلك جرسون فقرة ٣٩٨ وشوفو وهبلي جزء ٢ شرح قانون العقوبات صحيفة ٣٦ نبذة ٦٦ وبلانش ٣ فقرة ١٤٧ وشرح قانون العقوبات للاستاذ أحمد بك امين صحيفة ٢٥٤ وما بعدها و ٢٥٩ و ٢٦٠ والمجموعة الرسمية ١٤ عدد ٥٧ و ١٣ عدد ٥٣ و ٣ عدد ٤١

« وحيث ان المحكمة ترى ان تسير على

هذا الرأي لمطابقته لروح التشريع

« وحيث انه لاشك أن المتهم الثاني

والثالث والرابع لم يقصدوا بهذا التزوير أى ضرر

بالجنى عليه ولا بابه حسنين على سالم الذي

كتب اسمه على العقد كشاهد وبالعكس فانه

ظاهر من التحقيق بوضوح ما يدل على اعتقادهم

بان ما تم بينهم وبين المتهم الأول كان لمصلحة

الجنى عليه للسعى في خلاصه من التهمة المنسوبة

اليه ولذا يكون الحكم المستأنف في محله بالنسبة

لهم ويتعين تأييده

المدنية والجنائية لا يشترط الى وقت رفع الدعوى وسقوط الدعوى العمومية لا يؤثر على سير الدعوى المدنية بعد ان رفعت معها بطريقة قانونية المحكمة :

« حيث أن المدعى عليه دفع الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية وعدم قبولها واستند في ذلك على حكم محكمة النقض الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٩١٨ المجموعة نمرة ٢٠ ص ١٣ وحجته في ذلك أن المحكمة الابتدائية وهي منعقدة بصفتها الجنائية قد قضت بجلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤ بالبراءة وبنظر الدعوى المدنية ثم حضر المدعى المدني قبل انقضاء الجلسة وطلب اعادة القضية الى الرول فقررت المحكمة اعادتها بالنسبة للدعوى المدنية فقط وان المحكمة المذكورة لم يكن لها الحق في نظر الدعوى المدنية عند تقريرها باعادة القضية الى الرول لأن الدعوى الجنائية قد فصل فيها بحكم البراءة ومتى قضت المحكمة بذلك أصبحت غير مختصة بنظر الدعوى المدنية لعدم قيام الدعوى الجنائية

« وحيث أن الأراء قد اختلفت في هذه النقطة فبعضها قد أجاز نظر الدعوى المدنية بالرغم من انتهاء الدعوى الجنائية لأي سبب من الاسباب والبعض الآخر رأى العكس وواجب على المحاكم الجنائية أن تحكم بحكم واحد في الدعوى الجنائية والمدنية فإذا حكمت المحكمة في الدعوى الجنائية بتفريدها

خرجت القضية من سلطتها ولم يبق لها اختصاص في الحكم في الدعوى المدنية » وحيث أنه من رأى هذه المحكمة انه يجوز للمدعى المدني أن يطلب في حالة الشطب وبراءة المتهم اعادة القضية الى الرول وان المحكمة الجنائية تستمر في نظر الدعوى المدنية لان التلازم بين الدعويين لا يشترط الا وقت رفع الدعوى فوجود الدعوى العمومية هو شرط أسامي لقبول الدعوى المدنية ولكن استمرار الاولى ليس شرطاً لاستمرار الثانية فسقوط الدعوى العمومية لا يؤثر على سير الدعوى المدنية بعد أن رفعت معها متى رفعت لها الدعوى بطريقة قانونية وكانت من اختصاصها وجب عليها الحكم فيها بصرف النظر عن كل ما يطرأ عليها بعد رفعها كما أن قبولها أو عدم قبولها مرجعه الحالة التي كانت عليها الدعوى وقت رفعها لان المفروض أن المحكمة يجب عليها أن تحكم في الدعوى يوم رفعها فيجب دائماً الرجوع الى ذلك اليوم لمعرفة توافر شروطها من عدمه (محكمة النقض الافرنسية في ١٦ مارس سنة ١٨٨٢ و ٣ اغسطس سنة ١٨٨٣ وزكى المرابي بك الجزء الاول صحيفة ١٥٥)

« وحيث أنه مما يؤيد هذا الرأي ان المادتين ١٧٦ و ٢٢٩ جنايات اجازتا للمدعى المدني أن يطعن في الحكم بطريق الاستئناف والنقض والابرام فيما يختص بحقوقه المدنية فقط وان قبلته النيابة العمومية أو المتهم فيما يختص بالدعوى العمومية مع أن الاستئناف

١١٣

محكمة أسيوط الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٢٨ مايو سنة ١٩٢٥

استئناف . نصاب . مصاريق . شفعة .
عدم تسجيل عقد البيع . جواز طلب الشفعة .

القاعدة القانونية

١ - إذا كانت قيمة الدعوى الأصلية

تبلغ النصاب الجائز استئنافه كان الاستئناف
الذي يرفع عن مصاريقها فقط مقبول بصرف
النظر عن قيمته

٢ - أن عدم تسجيل عقد البيع طبقاً

للقانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ لا ينفي وقوع البيع
في ذاته مع تعليق ما يترتب عليه من الحقوق
العينية على حصول التسجيل . ولذا يجوز رفع
دعوى الشفعة ولو لم يسجل عقد البيع لأن حق
الشفعة يترتب بمجرد وقوع البيع فلا شفع أن
يطلب حله محل المشتري واشهار عقده بالطرق
القانونية لتنتقل اليه الملكية التي كانت تنقل
للمشتري لو أنه سجل عقده

المحكمة :

عن الرفع الفرعي

« حيث أن وكيل المستأنف عليهم في القضية

الثانية دفع بعدم جواز الاستئناف لأن
المصاريق المحكوم بها أقل من النصاب الجائز
استئنافه

« وحيث أن هذا الدفع في غير محله لأن

أو النقض لا ينظر في الدعوى الجنائية وهذا
الرأي إنما هو تطبيق خاص لهذا المبدأ العام

» وحيث أن المادة ١٢٠ مرافعات تقضى

بأن لا يصح التمسك بالحكم الصادر في القضية

إلا بعد انقضاء الجلسة فمن الواجب اتباع

نص هذه المادة في الدعاوى المدنية التي ترفع

بطريق التبعية لدعوى جنائية أمام المحكمة

الجنائية وقد قضت محكمة استئناف المنصورة

في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بأنه إذا لم يحضر

المدعى المدني بجلطة محكمة الجناح إلا بعد

النطق بالحكم تشطب دهواه المدنية بسبب

تخلفه عن الحضور وبراءة المتهم في التهمة الجنائية

وللمدعى المدني الحق في طلب إلغاء ذلك الحكم

وأعادة نظر الدعوى فيما يختص بالتعويض ليس

إلا (المجموعة سنة ١٩٢٢ صحيفة ٤٩)

» وحيث أنه لا يوجد في قانون تحقيق

الجنايات ما يتعارض في نص المادة ١٢٠ مرافعات

ومن المسلم به أن قانون المرافعات هو المقرر

للقواعد العامة في الاجراءات المدنية الجنائية

ما لم يوجد نص يخالفه

» وحيث أنه فضلاً عما تقدم فأن الرأي

الذي تأخذ به المحكمة يتفق مع قواعد العدل

والانصاف «

(قضية النيابة العمومية نمرة ١٨٠٧ سنة ١٩٢٥)

وعباس افندي شكرى مدع بحق مدنى ضد محمد

افندي كامل مرتهجى المحامى دائرة حضرات اصحاب العزة

عثمان بك يوسف والياس بك حنين واحد فؤاد عفيفى

بك وبحضور حضرة نائب سيدهم افندي وكيل النيابة)

المشتري واشهار عقده بالطرق القانونية حتى تنتقل اليه الملكية التي كانت تنتقل للمشتري لو انه سجل عقده

« وحيث ان القول بخلاف ذلك يؤدي الى تعطيل حق الشفعة في كثير من الاحوال ويجعلها رهن ارادة المشتري خصوصاً اذا كان مطمئناً من جهة البائع له فيستمر منتفعاً بالعقار المبيع بكافة حقوق المالك في حين ان الشفيع تصيبه جميع الاضرار التي شرع من اجلها حق الشفعة

« وحيث انه متى تقرر ذلك يكون طلب الشفعة في محله

« وحيث ان المستأنف عرض على الشفيع مبلغ ١٢٠ جنيهاً الذي يقول انه الثمن الحقيقي للعقار المبيع واظهر استعداداه لدفع مبلغ ١٨٠ جنيهاً وهو الثمن الذي يدعي المشتري انه اشترى به اذا حلف اليمين الحاسمة على صحة هذا الثمن

« وحيث ان المحكمة ترى توجيه اليمين الحاسمة للمستأنف عليه الثاني على ان الثمن الحقيقي هو مبلغ ١٨٠ جنيهاً فاذا حلفها بحق للمستأنف اخذ العقار المبيع مقابل دفع الثمن المذكور واذا نكل عن الحلف فللمستأنف الحق في اخذ العقار بمبلغ المائة وعشرين جنيهاً»

(قضية امين افندي لوقا وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ اديب سامي زكري افندي الحامي ضد الست ليلى زوجة يسى خزام وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ سند افندي خله الحامي نمرة ٢٦٣ سنة ٩٢٥ استئناف . دائرة حضرة صاحب العزة حامد بك شكري رئيس المحكمة وبحضور حضرة محمد افندي عزت ومحمد افندي امين صدقي)

مصاريف الدعوى هي فرع من الطلبات الاصلية ومن المقرر قانوناً ومما جرت عليه المحاكم في احكامها ان الفرع يأخذ حكم الاصل فيما يتعلق بالاستئناف وقيمة الدعوى الاصلية تبلغ النصاب الجائز استئنافه ولذلك يكون الاستئناف عن المصاريف جائز ويتعين رفض الدفع المذكور

عن الموضوع

« حيث ان المحكمة الجزئية بنت حكمها برفض دعوى الشفعة على ان عقد البيع الصادر للمستأنف عليه الثاني لم يسجل طبقاً للقانون نمرة ١٨ سنة ٩٢٣ فيعتبر البيع غير ناقل للملكية ومتى كان كذلك فلا يترتب عليه حق للشفيع « وحيث ان دعوى الشفعة انما يقصدها ان يحل الشفيع محل المشتري في العقار المبيع فهي في ذاتها عند رفعها واثناء نظرها لا ترتب للشفيع حقاً عينياً على العقار المشفوع الا بعد ان يقضى له بحقه فيها وعندئذ تكون له كل حقوق المشتري

وحيث ان المادة الاولى من القانون نمرة ١٨ سنة ٩٢٣ وان نصت على انه يترتب على عدم تسجيل العقود المبينة فيها ان الحقوق المشار اليها في تلك المادة لا تنشأ ولا تنقل لابين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم الا ان هذا لا ينفي وقوع البيع في ذاته مع تعليق ما يترتب عليه من الحقوق العينية على حصول التسجيل

« وحيث ان حق الشفعة يترتب بمجرد وقوع البيع والشفيع ان يطلب حله محل

أن تكون الألحان والروايات مملوكة للغير وما دام قانون الملكية الأدبية لم يصدر فلا تكون أركان الجريمة متوفرة .

إنما يصح الحكم على المتهم بتعويضات للمؤلف طبقاً للعادة « ١٥١ » مدني

المحكمة:

« اتهمت النيابة العمومية المذكور بأنه في بحر شهر يولييه سنة ١٩٢٤ بدائرة قسم شبرا بروض الفرج غنى علنا بنفسه وحمل غيره من الممثلين معه على التغنى بالألحان موسيقية وقام بالعب تياترية اضراراً بمخترعها على افندي الكسار وامين افندي صدقي وطلبت عقابه بالمادة ٣٠٦ - ٢ عقوبات والحاضر مع الاتهم ابدى دفاعه المدون بمحضر الجلسة ودخل كل من على افندي الكسار وامين افندي صدقي مدعين بحق مدني وطلبوا الحكم لهما على المتهم بمبلغ خمسة وعشرين جنيهاً على سبيل التعويض

« وحيث أنه منسوب للمتهم انه غنى الخاناً موسيقية وقام بتمثيل العاب تياترية اضراراً بمخترعها المجنى عليهما مما يدخل عقابه تحت نص المادة ٣٠٦ عقوبات

« وحيث انه يشترط لتطبيق المادة ٣٠٦ عقوبات ان تكون الألحان والروايات مملوكة للغير » وحيث ان المشرع في المادة ١٢ من القانون المدني وعد باصدار قانون للملكية الادبية ولم يفعل

« وحيث ان نص المادة ٣٠٦ من قانون

١١٤

محكمة الموسيقى الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ مايو سنة ١٩٢٥

وزارة المواصلات . صورة تفراف . سريته . اوراق خصوصية .

القاعدة القانونية

لا يجوز اعطاء صور التفرافات للغير لأنها معتبرة من الأوراق الخصوصية التي قد تكون سرية المحكمة :

« حيث انه تبين ان التفراف المطلوب الزام وزارة المواصلات باعطاء المدعى صورة منه لا دخل للمدعى فيه

« وحيث انه لا يجوز اعطاء صور التفرافات للغير لأنها معتبرة من الأوراق الخصوصية التي قد تكون سرية فيتمتعين رفض دعوى المدعى والزامه بالمصاريف »

(قضية سليمان منصور لطيف وحضر عنه حضرة صاحب العزة الاستاذ عزيز بك خانكي ضد وزارة المواصلات وحضر عنها حضرة الاستاذ حبشي افندي السري نمرة ١٠٢٧ سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد بك حسن القاضي)

١١٥

محكمة الأزيكية الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ يناير سنة ١٩٢٥

مخترع الألحان الموسيقية والروايات . التغنى بها اضراراً باصطحابها . عدم المسؤولية الجنائية .

القاعدة القانونية

لتطبيق المادة « ٣٠٦ » عقوبات يشترط

« وحيث ان المحكمة ترى قصر التعويض على مبلغ عشرة جنيهات »

(قضية النيابة العمومية وامين افندى صدق وعلى افندى الكسار مدعين بحق مدني ضد يوسف عز الدين نمرة ١٠٢٢ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب المزة عبد العزيز بك غنيم القاضي وبحضور حضرة محمد افندى سالم النحاس عضو النيابة)

تعليق

تأييد هذا الحكم بالاستئناف جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ في القضية نمرة ٣٣١٣ سنة ٢٥ استئناف جنح

١١٦

محكمة طوخ الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ١٠ فبراير سنة ١٩٢٥
بيع وقائي . مدة الاسترداد .

القاعدة القانونية

اذا تحورت في يوم صدور البيع ورقة اشترط فيها البائع رد المبيع اليه في مدة عشرة سنوات كان البيع وفائياً واذا لم يستعمل البائع حقه في استرداد المبيع في الخمس سنوات اللاحقة لتاريخ البيع طبقاً للمادة « ٣٤١ » مدني سقط حقه وأصبح البيع نهائياً
المحكمة :

« حيث ان المدعي يطلب تثبيت ملكيته الى ١٠ اسهم و ٨ قراريط المبينة الحدود والمعام بعريضة الدعوى مرتكناً في ذلك على عقد بيع صادر له من المدعي عليه بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩١٩ وتسجل كلياً في السنة المذكورة

العقوبات وضع بافتراض ان قانون الملكية الادبية قد صدر فعلاً وعلى ذلك تكون اركان الجريمة غير متوفرة ويتمين براءة المتهم » وحيث أنه فيما يختص بالتعويض المدني فإنه مع عدم صدور القانون الخاص بالملكية الادبية فإنه واجب حماية المؤلفين من تعدى الغير طبقاً للقواعد العامة

« وحيث ان المادة ١٥١ من القانون المدني نصت على ان كل فعل نشأ عنه ضرر لاخير توجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر

« وحيث انه بالرجوع الي وقائع هذه الدعوى ترى ان المتهم مثل روايتين هما (الى فيهم) و(راحت عليك) وهما من وضع امين افندى صدقي المدعي للدني الثاني ومن الروايات التي تمثل بمعرفة جوق على افندى الكسار وأمين افندى صدقي صاحبي تياترو ماجستيك وقد اعترف المتهم بان الرواية الاولى اخذت من افواه الممثلين في جوق للدعيتين بالحق للدني وبمطابقة الأصل للمقدم من المدعي للدني الاول على النسخة المضبوطة عند المتهم ظهر انها مطابقة لها تماماً حتى في الالفاظ ما عدا تغييرات في بعض الاسماء والعبارات لا يؤبه لها » وحيث انه لا نزاع في انه طاد على المدعين بالحق للدني ضرر من تمثيل هذين الروايتين بمعرفة جوق للمتهم وذلك لان اثمان التذاكر في تياترو الاخير منخفضة جداً بالنسبة لتياترو الاولين فيكثر الاقبال عليه من المتفرجين وبذلك تقل زبائن الاولين لمشاهدة الروايتين بسبب استثمار المتهم لمجهودات المدعي للدني الثاني

العقار هي المختصة وإن كان منشأها حق شخصي
كانت المحكمة المختصة محكمة المدعى عليه
٢ - للشريك على الشيوع أن يرفع وحده
دعوى باثبات حالة العقار متى كان هناك ضرر
واقع عليه
المحكمة:

« من حيث أن المدعى عليه دفع بدفعين
فرعين الأول عدم اختصاص هذه المحكمة
بنظر الدعوى لأنها دعوى شخصية والمدعى
عليه مقيم في القاهرة والثاني أن المدعى لا صفة
له في رفع هذه الدعوى لأنه ليس المالك
الوحيد للأرض موضوع النزاع

عنه الرفع الاول

« حيث ان القاعدة الاساسية هي ان
الدعوى تدفع أمام المحكمة التي يقيم في
دائرتها المدعى عليه طبقا للقاعدة الرومانية
'actor sequitur forum rei' وجعلت لهذه في
القاعدة استثناءات

« وحيث ان المادة ٣٤ من قانون المرافعات
المصرية نصت في الفقرة الاولى منها على ان
الدعوى في مواد الحقوق الشخصية والمواد
المتعلقة بالمنقولات ترفع امام المحكمة الموجود في
دائرة اختصاصها محل المدعى عليه ثم وضعت
استثناءات لهذا الاختصاص من بينها ان
الدعوى في المواد المختصة بالعقار ترفع امام
المحكمة الكائن في دائرتها العقار المتنازع فيه

« وحيث ان المدعى عليه قدم اتفاقا محررا
بينه وبين المدعى في يوم تحرير عقد البيع
المذكور مشروط فيه رد المبيع اليه في مدة
عشرة سنوات ومن ثم يكون العقد ليس بمقدور
بيع تام انما هو بيع وفائي
« وحيث ان المدة المتفق عليها بالعقد على
رد المبيع فيها هي عشر سنوات

« وحيث ان المادة « ٣٤١ » مدني تنص
على ان لا يجوز للبائع ان يشترط لاسترداد
المبيع ازيد عن خمس سنين من تاريخ البيع وكل
ميعاد ازيد من ذلك يصير تنزيلا الى خمس
سنوات

« وحيث ان عقد البيع تحرر في ٢٨ مارس
سنة ١٩١٩ وقد مضى عليه الآن اكثر من خمس
سنوات فيتحتم تحقيق سقوط حق استرداد المبيع
طبقا لنص المادة (٣٤٢) مدني ومن ثم اصبح
البيع بيعا تاما ويتعين الحكم للمدعى بطلباته «
(قضية ابراهيم سيد احمد خضر ضد احمد عمر سليمان
نمرة ٩٤٦ سنة ٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب
المرقة احمد بك ابو الفضل)

١١٧

محكمة كفر الدوار الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٦ مايو سنة ١٩٢٥

دعوى اثبات حالة . دعوى مختلطة . اختصاص . صفة .

القاعدة القانونية

١ - دعوى اثبات الحالة من الدعاوى
المختلطة التي يصح أن تكون شخصية وعينية
فاذا كان منشأها ملكية العقار كانت محكمة

عن الرفع الثاني

« حيث ان المدعى عليه قرر ان المدعى يملك على الشيوع في العقار المتنازع فيه فاذا كان هناك ضرر واقع على العقار فانه يلحق بالمدعى الذي لا يملك اجبار الملاك الآخرين على طلب اثبات ما وقع لهم ايضا من الضرر واذن تكون صفة المدعى في الدعوى قائمة »
 « وحيث بذلك يكون الدفاعان القرعيان في غير محللها ويتعين رفضهما والحكم باختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى »

« وحيث ان المحكمة لا ترى مانعا من اجابة المدعى لطلبه »

(قضية حسن باشا سعيد وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد افندي احمد الحنش الحامى ضد حضرة ابراهيم بك الهلباوى نمرة ١٦٩ سنة ٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب النزة كامل بك شكرى)

١١٨

محكمة بندر الزقازيق الاهلية

حكم تاريخه ٢ مايو سنة ١٩٢٥

خفير . أصابته . عدم مسئولية المديرية بالتعويض .

القاعدة القانونية

اذا كان العمل الذي يعمل به الموظف فيه شئ من الخطر بطبيعته فالتعاقد بين الموظف والحكومة على قبول اداء هذا العمل يتناول الرضاء باحتمال نتائج الخطر اللازم للعمل المذكور

المحكمة

« حيث أن المدعين وهم ورثة حافظ بندارى يطلبون التعويض المبين بعريضة

» وحيث انه يتعين بعد ذلك البحث فيما اذا كانت دعوى اثبات الحالة شخصية او عينية

« وحيث ان دعوى اثبات الحالة بوجه عام هي من الدعاوى المختلطة "mixtes" التي يجوز ان تكون شخصية وعينية »
 « وحيث لذلك يكون القول بان كل دعاوى اثبات الحالة على العموم من اختصاص محكمة محل المدعى عليه او محكمة مكان العقار قول لا اساس له »

« وحيث اذن يتعين البحث فيما اذا كان منشأ الدعوى ملكية العقار ام حق شخصى فان كان الاول كانت محكمة مكان العقار هي المختصة وان كان الثانى كانت المحكمة المختصة محكمة محل المدعى عليه »

« وحيث ان منشأ الدعوى الحالية ملكية المدعى للعقار المعتدى عليه فتكون دعوى اثبات الحالة هذه دعوى مختصة بعقار تدخل تحت نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من المرافعات المدنية والعقار كائن في دائرة هذه المحكمة فتكون هذه المحكمة مختصة بنظرها »
 « وحيث انه فضلا عن ذلك فان هذه

الدعوى من الدعاوى المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت فالقاضي الجزئي الذي في دائرته العقار المتنازع فيه هو المختص وليس قاضي محل اقامة المدعى عليه والمدعى كاذب المدعى عليه لان الغرض قرب القاضي لمحل النزاع لا قرب المتقاضيين من القاضي حتى يمكن الفصل بسرعة فيما ينشأ من المنازعات

الدعوى استناداً على أن مورثهم كان خفياً واصيب أثناء تأدية وظيفته بعبارة تارى في حادثة سرقة نشأ عنه عجز عن أعماله وعدم صلاحيته للخدمة واقتيل من الخدمة لهذا السبب

« وحيث أن أساس المطالبة بالتعويض في مثل هذه الحالة يرجع الى المادة ١٥١ من القانون المدنى فيتمتعين توفر الخطأ من جانب المدعى عليها حتى يصح الالتزام بالتعويض » وحيث أنه لم يوجد بين اوراق القضية ما يثبت حصول الخطأ من جانب المديرية وتعريض المورث نفسه لخطر الاصابة مرجعه الى خطأه هو اذ لو كان متنبها ولديه من وسائل الدفاع عن نفسه الكفاية لأمكنه تلافي هذا الخطر

« وحيث أن المبدأ الذى جرت عليه المحاكم المصرية يقضى بأنه اذا كان العمل فى ذاته فيه شيء من الخطورة بطبيعته فالتعاقد بين الموظف والحكومة على قبول اداء هذا العمل يتناول الرضاء باحتمال نتائج الخطر اللازم للعمل للذكور راجع احكام محكمة الاستئناف الصادرة بتاريخ ١٩ يناير سنة ٩١١ ومنشور بالجموعة الرسمية عدد ٣ سنة ٩١١ ص ٧٥ و ٢ ديسمبر سنة ٩١٢ ومنشور بالجموعة الرسمية عدد ٨ سنة ٩١٢ ص ٥٢٣ و ٢٥ مايو سنة ٩١٣ ومنشور بالجموعة الرسمية عدد ٢ سنة ٩١٤ ص ٤٩

« وحيث انه مما لا شك فيه ان عمل الخفراء فيه شيء من الخطورة لأنهم مكفون

بالمحافظة على الامن وفى ذلك يتعرضون لمداومة المجرمين لهم واعتدائهم عليهم واذا كان المورث قد اصيب أثناء عمله بما هو مبين فى قضية الجناية المضمومة فهناك رضاء ضمنى منه سابق على هذه الحادثة بمجرد قبوله الخدمة

« وحيث ان النظريتين اللتين ذهب اليهما وكيل المورثة فى دفاعه فالأولى منهما تقررت بقانون فى فرنسا لا نظير له فى مصر وعليه لا محل للقياس والاخذ بهذه النظرية التى لا تجد سنداً من القانون هنا . اما النظرية الثانية وهى الاغتناء على حساب الغير فتنهار ايضاً امام الوارث المتفق عليه بين المورث والحكومة اذ ان الخدمة التى يقوم بها ملاحظ فى تقدير راتب من يشغلها الخطر اللازم لها باتفاق الطرفين وعليه ترى المحكمة ايضاً ان هذه النظرية لا محل لتطبيقها

« وحيث لما تقدم ترى المحكمة رفض الدعوى »

(قضية ورثة حافظ بندارى ضد مديرية الشرقية
نمرة ٨٠٨ سنة ٩٢٥ اصدر الحكم حضرة صاحب
العزة حليم برسوم بك)

١١٩

محكمة اجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ ابريل سنة ١٩٢٥
اجارة . بدء التنفيذ . طريق اثباته .

القاعدة القانونية

لا يجوز أن تثبت بالبيئة الوقائع التى تكون البدء فى تنفيذ عقد الايجار فى حالة انكار

التنفيذ فالمحكمة ان تسمع شهادة الشهود على ان تنفيذ هذه الوقائع كان بناء على عقد ايجار بين الطرفين فكان البينة لا تقبل الا لاثبات الارتباط بين هذه الوقائع المعتبرة بدءاً في تنفيذ

الايجار وبين التعاقد على الايجار

De Hults Louage 34-39 Bandry Lac.
vol III Page 665 (ae 12 Janu.1864)

«ومن حيث انه تطبيقاً لهذا المبدأ المتفق عليه فلا يجوز سماع البينة لاثبات البدء في التنفيذ اذا انكره المدعى عليه

«ومن حيث ان المدعى عليه في هذه القضية لم يعترف بتنفيذ العقد فيكون اذن طلب المدعية الاحالة الى التحقيق لاثبات الاجارة في غير محله ويتعين اذن رفض دعواها»

(قضية حكمت قاسم ضد علي قاسم نمرة ٢٢٥ سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب الغزة احمد بك خليل)

١٢٠

محكمة اجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٥ ابريل سنة ١٩٢٥

املاك مخصصة للمنفعة العامة . تعد عليها . دعاوى الافراد.

القاعدة القانونية

الاملاك المخصصة للمنفعة العامة هي بصفتها

خصصت لمنفعة الجمهور فكل تعد عليها من شأنه ان يمنع العامة من كمال الانتفاع بها يخول لكل فرد أن يطلب منع هذا التعدي الذي ينتقص من حق الانتفاع المخول له بحكم القانون

وقوعها . اما اذا اعترف بها فالمحكمة ان تسمع شهادة الشهود لاثبات ان تنفيذ هذه الوقائع كان بناء على عقد ايجار بين الطرفين المحكمة :

« من حيث ان المدعية رفعت هذه

الدعوى طالبة الحكم بمبلغ اربعة الاف قرش ايجار فدانين عن سنة ١٩٢٤

«ومن حيث ان المدعية لم تقدم دليلاً كتابياً على الايجار

«ومن حيث ان المادة ٣٦٣ من القانون المدني قضت بان الايجار الحاصل بغير كتابة لا يجوز اثباته الا باقرار المدعى عليه به او بامتناعه عن اليمين اذا لم يبدأ في تنفيذ العقد المذكور

«ومن حيث ان وكيل المدعية يقول بانه قد ابتدأ في تنفيذ العقد وان العين المدعى بايجارها استلمها المدعى عليه وزرعها عن سنة ١٩٢٤ وطلب الاحالة الى التحقيق ليثبت هذه الوقائع ومن بينها واقعة تنفيذ عقد الايجار

«ومن حيث انه يتعين البحث فيما اذا كان يجوز سماع البينة لاثبات البدء في التنفيذ «ومن حيث انه من المتفق عليه بين

شراح القانون ومن المبادئ الثابتة في دوائر القضاء ان الوقائع التي تكون البدء في التنفيذ لا يجوز اثباتها بالبينة في حالة انكار وقوعها لان اجازة ذلك معناه قبول الاثبات جميعه بالبينة مع ان القانون لم يجز سماع البينة في الايجار الشفوي الا اذا ثبت البدء في التنفيذ اما اذا اعترف المدعى عليه بوقوع البدء في

وبذلك تكون الدعوى المرفوعة من أى فرد مقبولة شكلاً لتوفر المصلحة فيها .

المحكمة :

« من حيث ان المدعى عليه دفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها من غير ذى صفة ومن حيث انه لكي تحكم المحكمة في هذا الدفع يتعين البحث فيما اذا كان للمدعى مصلحة في رفع الدعوى حتى اذا لم يكن له هذه المصلحة تكون دعواه غير مقبولة طبقاً للقاعد المعروفة — (L'interêt est la mesure de l'action)

« ومن حيث ان المدعى يزعم ان المدعى عليه اشغل جزءاً من الشارع العمومى وهو مخصص للمنفعة العامة

« ومن حيث ان الأملاك المخصصة للمنفعة العامة بطبيعتها جعلت لمنفعة الجمهور فكل تعد عليها من شأنه ان يمنع العامة من كمال الانتفاع بها يخول لكل فرد ان يطلب منع هذا التعدى الذى ينتقص من حق الانتفاع المخول له بحكم القانون

« ومن حيث انه لذلك يكون المدعى ذا مصلحة في رفع هذه الدعوى وتكون دعواه مقبولة والدفع الفرعى في غير محله ويتعين رفضه »

(قضية عبد اللطيف سليمان الخطيب وحضر عنه حضرة الاستاذ كامل افندى يوسف الحامى ضد الشيخ عباس العوض وآخر وحضر مع الاول حضرة الاستاذ مصطفى افندى منصور الحامى نمرة ٢٨٤ سنة ١٩٢٥ اصدر المحكم حضرة صاحب الغزة احمد بك خليل القاضي)

١٢١

محكمة أسيوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه يونية سنة ١٩٢٥

مشبوهين ومتشردين • شروط تطبيق القانون .
اتجار بمواد سامة • مراقبة .

القاعدة القانونية

١ - لتطبيق المواد ١٠ و ١١ من

القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بالمشبوهين يجب توفر شرطين أولهما أن يكون المتهم قد انذر من البوليس لارتكابه أمراً من الامور الميينة بالمادة الثانية من هذا القانون ثانيهما أن يكون بعد هذا الانذار قد ارتكب أو تقدم ضده بلاغ عن جرائم أشارت اليها المادة ٩ أو يكون لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن أميال المشتبّه فيه وأعماله الجنائية

٢ - أن جريمة الاتجار بالمواد السامة ليست من الجرائم التى أشارت اليها المادة التاسعة من قانون المشبوهين

٣ - أن القانون الجديد الخاص بالاتجار بالمواد السامة لم يقض بالمراقبة فى أى حال من الأحوال فالاعتقاد على الاتجار بالمواد السامة لا يترتب عليه الا الانذار فقط

المحكمة :

« من حيث ان النيابة طلبت عقاب المتهم بوضعه تحت المراقبة لارتكابه جريمة الاتجار بالمواد السامة بعد انذاره من البوليس » وحيث انه لتطبيق هذه المواد يجب

المشتبه فيه واعماله الجنائية دون اى بيان لذلك

« وحيث انه وان كانت هذه الفقرة غامضة الا انه يظهر ان الغرض منها هي نفس الجرائم التي اشارت اليها المادة التاسعة والتي لم يقدم عنها بلاغ ضد المتهم وانما يعلم البوليس امياله نحوها وهي الجرائم التي تهدد الأمن العام

« وحيث انه مع التوسع واعتبار ان هذا النص عام ويشمل اى ميل جنائي فانه يجب على كل حال ان يبين البوليس اميال المتهم الجنائية بعد اذاره كما انه يبدى الاسباب الجدية التي لديه حتى يتنى للمحكمة تقديرها

« وحيث انه يتبين مما تقدم انه غير منسوب الى المتهم سوى الاعتياد على الاتجار بالمواد السامة الامر الذي عوقب من اجله باعتباره مشبوها ولذا يكون الشرط الثاني من المادة التاسعة المراد تطبيقها معدوما ويتعين براءة المتهم عملا بالمادة ١٧٢ جنابات »

(قضية النيابة اليومية ضد عبد السلام حسن نمرة ٧٢٨ جنح البندر سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة زكي بك يمقوب القاضي وبحضور حضرة عبد الحميد افندي عبدالرحمن وكيل النيابة)

١٢٢

محكمة اسنا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤
اعلان حكم . دعوى بطلالة . مصلحة . اختصاص
محكمة الاستئناف .

القاعدة القانونية

اذا أعلن الحكم الابتدائي الى المحكوم عليه في مواجهة شخص قبل أنه مقيم معه .

توفر شرطين طبقا للمادة التاسعة من القانون نمرة ٢٤ سنة ٩٢٣ وهي « اولهما » ان يكون المتهم قد انذر من البوليس لارتكابه امرا من الامور المبينة بالمادة الثانية من هذا القانون « وثانيهما » ان يكون بعد هذا الانذار قد ارتكب او تقدم ضده بلاغ عن جرائم اشارت اليها المادة التاسعة وهي مبينة بالمادة الثانية تحت « اولا » « وثانيا » « ورابعا » او اذا كان لدى البوليس من الاسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن اميال المشتبه فيه واعماله الجنائية

« وحيث انه عن الشرط الاول فقد توفر اذا اعترف المتهم بانذاره من البوليس واعتباره من المشبوهين لاعتياده على الاتجار بالمواد السامة

« وحيث انه عن الشرط الثاني فبالرجوع الى المادة التاسعة لمعرفة الجرائم التي اشارت اليها وجدنا ان جريمة الاتجار بالمواد السامة التي ارتكبها المتهم بعد اذاره خارجة عنها

« وحيث انه يؤيد ذلك ايضا ان القانون الجديد الخاص بالاتجار بالمواد السامة لم يقض بالمرافقة في اى حال من الاحوال ولذا لا يكون الاعتياد على الاتجار بالمواد السامة الاسباب للانذار

« وحيث ان النيابة اضافت الفقرة الاخيرة من المادة التاسعة وهي ان لدى البوليس من الاسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن اميال

« ومن حيث أنه لأجل أن تفصل هذه المحكمة فيما إذا كان لهذه الدعوى نتيجة أم لا يتعين عليها أن تبحث في كل الأوجه التي قد يترتب عليها قبول الاستئناف أو عدمه حتى إذا انحصر سبب عدم القبول في اعتبار أن هذا الاعلان صحيح نظرت في ذلك وهي أمور ليست مطروحة أمامها ولا يجوز أن تطرح أمامها وهي ليست مختصة بها

« ومن حيث أنه من المقرر أن محكمة الموضوع هي المختصة أصلاً بالفصل في الدفوع التي تطرح أمامها ولا شك أن محكمة الاستئناف هي وحدها المختصة بقبول الاستئناف أو عدم قبوله وهي المختصة بالنظر في كل ما يصل بها إلى الحكم فرفع دعوى بطلان الاعلان أمام المحكمة الجزئية التي فصلت في موضوع القضية الأصلية خروج عن هذه القاعدة ليس له أدنى مسوغ قانوني

« ومن حيث أن القول بقبول مثل هذه الدعوى يؤدي إلى نتائج لا يمكن التسليم بها وذلك أن يطلب من له مصلحة من أي محكمة أخرى أن تفصل في أجزاء من الدفوع التي يمكن ابدؤها أمام محكمة الاستئناف حتى إذا عرضت عليها القضية وجدت نفسها مقيدة بقضاء يحتم عليها أن تقبل الاستئناف أو ترفضه خلافاً لما تراه هي موافقاً للقانون

« ومن حيث أنه كان في وسع المدعى عليه أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة لأن الدعوى مجهولة القيمة ولكنه لم يفعل

فالدعوى التي يرفعها المحكوم عليه أمام محكمة أول درجة بطلان اعلان الحكم تكون غير مقبولة لعدم تحقق المصلحة في رفع الدعوى. ولأن المختص في الفصل في صحة الاعلان من عدمه هي محكمة الاستئناف إذا رفع إليها استئناف عن الحكم المذكور وتمسك الخصم بالاعلان المطعون فيه . إذ أن محكمة أول درجة استنفدت اختصاصها

المحكمة :

« من حيث أن دعوى المدعية تتلخص في أنها رفعت دعوى على المدعى عليه الأول قضى فيها بالرفض وأنه تواطأ مع الثاني ولما أراد أن يعلنها بالحكم سلم الاعلان اليه على أنه مقيم معها والحال ليست كذلك فرفعت الدعوى تطلب بطلان هذا الاعلان

« ومن حيث أنه يتعين لقبول الدعوى أن يترتب عليها مصلحة لرافعها وبطلان اعلان الحكم ليست له في ذاته فائدة مستقلة وإنما قد يترتب عليه أن يكون استئناف الحكم مقبولا أو غير مقبول وقد يترتب على قبول الاستئناف مصلحة لرافعه

« ومن حيث أنه وإن بنى على بطلان الاعلان جواز قبول الاستئناف إلا أنه لا يتعين أن يقبل الاستئناف إذا كان الاعلان باطلاً ومن الجائز أن ترى محكمة الاستئناف اسباباً أخرى لعدم قبوله كأن يثبت أن المدعية رضيت بالحكم مثلاً . فاحتمال أن لها مصلحة بهذا القضاء لا يكفي

وثلاثة خواتم وسمكة وكلها من الذهب وخلخال من الفضة

« وحيث ان المصاغ وان كان يدرج عادة في قائمة الجهارز الا انه لاستعمال الزوجة الخاص ويظل دائماً في متناول يدها وحدها بحيث يمكنها ان تتصرف فيه بدون علم او تخرج به بدون ان يقدر الزوج على منعها — بعكس بقية المنقولات التي هي لاستعمال الزوجين المشترك والتي لا يمكن للزوجة ان تتصرف فيه او تحمله بدون اعتراض من زوجها او علمه على الأقل

« وحيث ان من ذلك يتضح ان الزوجة اذا تصرفت في شيء من حليها فان الزوج يكون في حالة استحيل عليه معها ان يأخذ على زوجته دليلاً كتابياً بذلك لانها تلبس مصاغها كله ولا يمكنه ان يأخذ عليها كل يوم كتابة جديدة باستلامها اياه فاذا هو طلب اثبات ان الزوجة تصرفت في مصاغها بالينة يكون محققاً في هذا الطلب

« وحيث ان المدعى عليه طلب احالة الدعوى الى التحقيق ليثبت بالينة ان الزوجة رهنّت مصاغها لآخرين وترى المحكمة اجابته الى هذا الطلب »

(قضية حفيظه بنت محمد افندي الذهبي ضد عبدالمز محمد محمد الصغير نمرة ١٠٣٨ سنة ١٩٢٤ صدر الحكم حضرة صاحب العزة عبدالعزيز بك كامل)

وبما ان المحكمة ترى ان الدعوى مما لا يجوز ان يطرح امامها فينبغي الحكم بعدم قبولها « ومن حيث ان المحكمة لا ترى الحكم برفض الدعوى مادامت لم تتعرض لموضوعها حتى لا يجد احد الخصمين حرجاً من ابدائها امام محكمة الاستئناف »

(قضية الست قلفدان ازميلي حسين وحضر عنها حضرة الاستاذ حبيب افندي عطا الله الحاي ضد بطرس عبد الملاك التريزي وحضر عنه حضرة الاستاذ حسين افندي زكي الحاي نمرة ٣٣٥ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة حسن اسماعيل الهضيبي بك)

١٢٣

محكمة منفلوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤
مصاغ . قائمة جهاز . اثبات بالينة .

القاعدة القانونية

اذا طلب الزوج أن يثبت بالينة أن الزوجة تصرفت في مصاغها اجيب الى طلبه ولو كان المصاغ مدرجاً بقائمة الجهارز الذي وقع الزوج على استلامه المحكمة:

« حيث انه واضح من قائمة الجهارز وعريضة الدعوى ان من ضمن الاشياء التي تطالب بها المدعية مصاغاً وهو عبارة عن لبة وحلق

فتاوى شرعية

١٢٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢١ ربيع الاول سنة ١٣٣٠

موصى . وصية . وصى . تصرف . اثبات . محاسبة . يمين .

القاعدة الشرعية

نص العلماء على ان الامين مصدق فيما هو
امين فيه يمينه . فاذا اوصى رجل بان يصرف
بعد وفاته مبلغ معلوم من النقود من ثلث ماله في
تشيع جنازته ومأتمه وترميم مدفنه وعين قدرا
من ذلك يعطى لاناس سماهم وسلم الموصي في حياته
قيمة المبلغ الموصى به للموصي وقد اوصى الوصية
كان للحاكم الشرعي ان يحاسب الوصى فلو
امتنع الوصى عن اعطاء الحساب لا يجبره على الحساب
لانه امين من جهة الميت والامين مصدق فيما هو
امين فيه يمينه .

السؤال

سأل محمد بك توفيق في رجل اوصى بان
يصرف بعد وفاته مبلغ معلوم من النقود من
ثلث ماله في تشيع جنازته ومأتمه وترميم مدفنه
وعين قدرا من ذلك يعطى لاناس سماهم وسلم
الموصى في حياته قيمة المبلغ الموصى به لتشيع

الجنازة والمأتم وترميم المدفن للموصى ثم سلم الموصى
أيضا في حياته المبلغ الموصى به لغير الوجوه المذكورة
لمن اوصى به لهم ثم مات مصرا على ذلك وكان
المبلغ الموصى به يخرج من الثلث فقام الوصى
بتنفيذ الوصية فهل لورثة الموصى او لغيرهم محاسبة
الوصى على ما صرفه فيما اوصى به او الوصى صادق
امين لا يجب محاسبته وما هي الجهة المختصة
بتكليف الوصى بالمحاسبة هل هي السلطة الشرعية
ام الاهلية

الجواب

لا يجبر الوصى المذكور والحال ما ذكر على
المحاسبة فيما صرفه مما اوصى به في مصارفه الموافقة
للشرع من الثلث المذكور متى كانت امينا قام
باداء الامانة فقد نص العلماء على ان الامين
مصدق فيما هو امين فيه يمينه هذا وفي ادب
الاوصياء ما نصه وفي محاضر رشيد الدين مات
عن ابن كبير واولاد صغار والكبير وصيهم من
الميت او القاضي فانفق على الصغار في صغرهم
فالحاكم (اي الشرعي) ان يحاسب الوصى فلو
امتنع الوصى عن اعطاء الحساب لا يجبره على
الحساب لانه امين من جهة الميت او القاضي
والامين مصدق فيما هو امين فيه يمينه

مفتي الديار المصرية

بكر الصدي

تنقيح الحامدية مانصبه (فائدة) افقي علامة الوجود
المولى ابو السعود مفتي السلطنة السلمانية بان اوقاف
الملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال
او ترجع اليه انتهى ومن ذلك يعلم ان للامام او نائبه
ان يفعل ما ذكر في حادثة هذا السؤال لشرط عدم
خروج الموقوف عن الجهة المعينة له التي هي من
مصارف بيت المال طلبا للمصلحة في ذلك ما

مفتي الديار المصرية
بكر الصدي

١٢٦

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١١ الحجة سنة ١٣٢٩

وقف . قسمة المهايأة . تقضها . تعديل الاموال
الاميرية .

القاعدة الشرعية

قسمة المهايأة في الوقف ليست بلازمة فان اباها
احد المستحقين بعد حصولها جاز له تقضها وابطالها
وان كان قد رضى بها من قبل . وانما منع لزوم
وتأييد القسمة في الوقف خوفاً من ان يؤدي وضع
اليد على الدوام الى دعوى الملكية . ينتج من هذا
انه لو غدت الحكومة الاموال الاميرية على اطياف
الوقف فاصابت الزيادة بعض المستحقين وقلت
الاموال بالنسبة الى البعض الآخر فاختل التوازن
والتعادل في القسمة جاز للمستحق المغبون ان ينتقض
القسمة و يطلب ابطالها .

١٢٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٣٢٩

وقف الملوك والامراء . ارضادات . شروطها .
زيادة . تقصان .

القاعدة الشرعية

اوقاف الملوك والامراء من بيت المال من
الارضادات التي لا تراعى شروطها اى ان للامام
او نائبه ان يزيد في شروطها وينقص ونحو ذلك
وانما ليس له ان يصرف ريع الاوقاف عن
الجهة المعينة لها بان يقطع وظائف العلماء ويصرفها
الى غيرهم .

السؤال

سأل حضرة السيد عبد الله الكحال التاجر
بمصر هل لولاة الامور ان يعينوا من اوقاف الملوك
والامراء لمن له الاخذ من بيت المال او يزيدون على
المعين له منها افيدوا

الجواب

اوقاف الملوك والامراء من بيت المال من
الارضادات التي لا تراعى شروطها والمراد به من
عدم مراعاة شروطها ان للامام او نائبه ان يزيد
في شروطها وينقص ونحو ذلك وليس المراد أنه
يصرفها عن الجهة المعينة لها بان يقطع وظائف العلماء
ويصرفها الى غيرهم كذا افاده في رد المحتار وفي

السؤال

سأل عبد المجيد افندى البيومى بامورته . اتفق المستحقون في وقف من الاوقاف على قسمة الاطيان الموقوفة بينهم قسمة مائة واقسموها بالفعل على ان اخذ كل منهم قطعا معلومة ليستغلها في نظير نصيبه من فاضل ربع الوقف وكذلك قسموا بينهم الاموال المطلوبة لجهة الحكومة على اطيان الوقف بنسبة عدد الافدنة وكلف كل منهم بدفع ما يوازي عدد الافدنة الواضع يده عليها ثم في خلال مدة القسمة وضعت الحكومة ضريبة جديدة على اطيان الوقف تبيجتها نقصان المال في بعضها وزيادته في البعض الآخر فهل والحالة هذه يجب تقسيم مجموع الاموال المطلوبة على الوقف بنسبة عدد الافدنة ومكلف كل منهم بدفع ما يوازي عدد الافدنة الواضع يده عليها كما هو مقتضى القسمة السالف ذكرها او مكلف كل منهم بدفع اموال الاطيان التي تحت يده بحسب الضريبة الجديدة سواء نقصت او زادت افيدوا الجواب ولكم الثواب

الجواب

قسمة المائة في الوقف غير لازمة بل يجب على المتقاسمين تقضاها او استبدال الاعيان بعضها ببعض خوفا من ان تؤدي الى دعوى الملكية على وجه ما يستفاد من رد المختار ونص عبارته قال في فتاوى ابن الشلبى القسمة بطريق التهاؤ وهو التناوب في العين الموقوفة كما اذا كانت

الموقوف ارضا مثلا بين جماعة فتراضوا على ان كل واحد منهم يأخذ له من الارض الموقوفة قطعة معينة يزرعها لنفسه هذه السنة ثم في السنة الاخرى يأخذ كل منهم قطعة غيرها فذلك سائع ولكنه ليس بلازم فلهم ابطاله وليس ذلك في الحقيقة بقسمة اذ القسمة الحقيقية ان يختص ببعض من العين الموقوفة على الدوام اه ونحوه في البحر عن الاسعاف ومقتضاه انه ليس لهم استدامة هذه القسمة بل يجب عليهم تقضاها او استبدال اما كن بعضها ببعض اذ لو استديت صارت من القسمة المنوعة بالاجماع لتأديتها في طول الزمان الى دعوى الملكية او دعوى كل منهم او بعضهم ان ما في يده موقوف عليه بعينه ولا يخفى ما في ذلك من الضرر انتهى وباستبدال قطع الارض المذكورة في هذا السؤال بعضها ببعض على وجه التعادل بالنسبة لمال الميرى وغيره ويظهر الجواب وينزل الضرر

مفتى الديار المصرية
بكر الصديقي

١٢٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٣١٣

وقف . سفح جبل المقطم . مدافن . العمل حجة .

القاعدة الشرعية

ان سفح المقطم وقف من سيدنا عمر امير

المؤمنين رضى الله عنه على موتى المسلمين فلا يجوز الانتفاع بها لغير الدفن والعمل على ذلك من صدر الاسلام حتى الآن وقد نص الفقهاء على ان العمل حجة في مثل ذلك كشرط الواقف تماماً .

السؤال

سئل بإفادة من محافظة مصر مؤرخة ٧ رجب سنة ١٣١٣ نمرة ٤٨٢٠ مضمونها طلب الافادة عما يثبت شرعاً ان ارض القرافات بمصر بما فيها قراة المجاورين موقوفة لدفن الاموات لضرورة الوقوف على ذلك

الجواب

نص العلماء على ان قراة مصر موقوفة وانه لا يجوز الانتفاع بها بغير الدفن ونصوا ايضاً ان سبب وقفها ما رواه ابن عبد الحكم عن الليث ابن سعد ابن المقوقس سأل عمرو بن العاص رضى الله عنه ان يبيعه سفح المقطم بسبعين الف دينار فكتب الى عمر رضى الله عنه بذلك فكتب اليه ان يسأله لم اعطاك هذا القدر وهى ارض لا تزرع ولا ينتفع بها فسأله فقال انا نجد صحتها فى السكتب وانها محل غراس الجنة فكتب عمرو اليه بذلك فكتب اليه عمر اني لا ارى غراس الجنة الا المؤمنين فاقبر بها من مات من المسلمين ولا تبيعها بشيء فامثل امره ودفن فيها وكان اول من دفن فيها رجل من المعافري قال له عامر

وصرحوا بأن سفح المقطم وقف من عمر على موتى المسلمين وان القراة جعلها امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه لدفن موتى المسلمين فيها واستقر الامر على ذلك ونصوا ايضاً على انه يصح وقف الامام شيئاً من ارض بيت المال على جهة عامة للمسلمين كوقف عمر رضى الله عنه ببواء العراق ونصوا ايضاً على ان حد سفح المقطم الموقوف المذكور من قصر المقوقس الذى كان ببركة الحبش المعروف الآن بالبساتين الى البجموم وهو الجبل الاحمر المطل على القاهرة من شرقها الشمالى الكائن بشرق البامية فعلم مما ذكر ان ارض القرافات بمصر التي من ضمنها قراة المجاورين موقوفة لدفن اموات المسلمين من قبل عمر بن الخطاب رضى الله عنه خصوصاً والعمل على ذلك من صدر الاسلام للآن وقد نصوا ايضاً على ان العمل حجة في مثل ذلك كشرط الواقف ما

شيخ الجامع الازهر
ومفتى الديار المصرية
حسنونة النواوى

١٢٨

فتوى شرعية

جماعة من فضيلة المفتي

بتاريخ غرة رجب سنة ١٣١٣

وقف . مرض الموت . وقف على وارث . حكمه .

القاعدة الشرعية

المصرح به فى كتب المذهب ان المريض

مرض الموت اذا وقف وقفاً على بعض ورثته ولم يحجزه البعض الآخر ان خرج من ثلث ماله يكون جميعه وقفاً بالنسبة الى عينه وتقسم غلته بين جميع الورثة على حسب الفريضة الشرعية مادام الورثة الموقوف عليهم احياء فاذا مات بعضهم ينتقل نصيبه الى ورثته ما بقي احد من الورثة الموقوف عليهم حياً فاذا اتقروا يصرف ربع الوقف المذكور لمن عينه الواقف بعدهم وأن لم يخرج من ثلث ماله بان خرج بعضه كان حكم هذا البعض حكم ما سبق والباقي يكون ميراثاً يقسم بين جميع الورثة على حسب الفريضة الشرعية

السؤال

سئل في رجل وقف وقفاً على بعض ورثته في مرض موته دون البعض ولم يحجزه البعض الآخر الذي لم يدخله فيه أهل ينفذ في الثلث لعدم التسليم به فيكون الثلث وقفاً على الموقوف عليهم دون الباقيين والثلثان ملكا يقسم على جميع الورثة حسب الفريضة الشرعية ويصرف ربع الثلث بعد وفاة الموقوف عليهم لمن يوجهه اليه الواقف أو بالنظر لكون الورثة الذي لم يدخلهم الواقف المذكور في وقفه ليسوا راضين بما صنع ولا بمجيزين في الثلث أيضاً تقسم غلته على جميع الورثة حسب الفريضة كالثلثين مع

اعتباره وقفاً حيث قيل بأن الوقف في مثل هذه الحالة لا يبطل أصله وانما يبطل ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فيصرف على قدر موارد يثبتم على الواقف مادام الموقوف عليهم احياء وبعد موتهم الى من شرطه الواقف أو ما هو الحكم؟

الجواب

المصرح به في كتب المذهب أن المريض مرض الموت اذا وقف وقفاً على بعض ورثته ولم يحجزه البعض الآخر ان خرج من ثلث ماله يكون جميعه وقفاً بالنسبة لعينه وتقسم غلته بين جميع الورثة على حسب الفريضة الشرعية مادام الورثة الموقوف عليهم احياء فاذا مات بعضهم ينتقل نصيبه الى ورثته ما بقي احد من الورثة الموقوف عليهم حياً فاذا اتقروا يصرف ربع الوقف المذكور لمن عينه الواقف بعدهم وان لم يخرج من ثلث ماله بأن خرج بعضه كان حكم هذا البعض حكم ما سبق والباقي يكون ميراثاً يقسم بين جميع الورثة على حسب الفريضة الشرعية ما

فتى الديار المصرية
وشيوخ الجامع الأزهر
حسونة النواوى

قضايا المحاكم الشرعية

١٢٩

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه أول يناير سنة ١٩٢٥

وقف . نظر . عزل ناظر .

جهل بالقواعد الشرعية .

القاعدة الشرعية

إذا ثبت أن تصرفات الناظر كانت مبنية على الجهل بالقواعد الشرعية التي تخفى على مثله فلا وجه لعزله من النظر ويكتفى بأمر الناظر بالعمل بما فيه مصلحة الوقف ومستحقه واتباع القواعد الشرعية الواجبة على الناظر

الوقائع :

ادعى وكيل الست امينه للذكورة أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية دعوى تضمنت أن المرحوم الحاج محمد باشه للدول وقف أعياناً بمقتضى حجة محررة من الباب العالي بمصر بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٢٤٢ وان محمد علي وهبه المدعى عليه (المستأنف) ناظر على هذا الوقف وارتكب خيانات منها أنه لم يعط المستحقين استحقاقهم من تاريخ تنظره ولم يشترعنا لجهة الوقف بمال البديل المودع على ذمة الوقف من ثلاث سنين وأنه ساكن بحصة الوقف في الحمام ومستأجر لنفسه من بعض المستحقين في الحمام انصباءهم بمبلغ ٣٠

قرشاً في الشهر لمدة ثلاث سنين وطلب الحكم بعزله من النظر على الوقف المذكور واحتياطياً ضم ثقة اليه مع اذنه بالانفراد - وأجاب وكيل المدعى عليه أنه معترف بالوقف وانشائه وشروطه وتنظر موكله عليه ووضع يده على اعيانه وانكر ما عدا ذلك وكلف المدعى بالاثبات فاستند الى ما بملف مادة الاذن بالخصومة من الاوراق فقررت المحكمة المشار اليها ندب مهندس لمعاينة اعيان الوقف ومعرفة قيمة الربيع ثم حكمت بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بعزل محمد علي وهبه المذكور من النظر على هذا الوقف حكماً حضورياً بناء على أنه وجد من بين الاوراق عقد يدل على استئجار الناظر بعض حصص المستحقين في الحمام من المستحقين انفسهم وأنه اعترف بمحض مهندس المحكمة أن قيمة الاجرة الشهرية التي يدفعها عن نصف الحمام اربعة جنيهات تقريباً وأنه مؤجر المستوقد وحده بمبلغ ستة جنيهات في الشهر وهذه التهمة علاوة على ما اشتملت عليه من ظلم المستحقين فقد اشتملت على أنه مستأجر للحصة بأقل من اجر المثل بما لا يتغابن فيه وأنه ثبت من حكم محكمة السيدة الاهلية الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ٩١٩ بيع الحمام الذي للوقف حصة فيه وقد استلم المدعى

١٣٠

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٩١٧

ولاية الاب . بيع . الخيرية .

القاعدة الشرعية

أن المنصوص عليه شرعا أن الأب اذا كان قاصدا الرأى سىء التدبير لا يجوز له بيع عقار ولده الصغير الا اذا كان خيرا له وقد نص الفقهاء على أن الخيرية أن يبيعه بضعف القيمة فان باعه بأقل من الضعف لم يجزيه ومضى رفعت المسألة للقاضى قبل بلوغ الولد نقض البيع لما له من الولاية العامة

المحكمة

« حيث ان الشيخ احمد العزبي المدعى المأذون بالخصومة ادعى دعواه المذكورة وطلب فيها الحكم بنقض البيع الصادر من منصور فرج المدعى عليه الاول فى نصيب بنته عطيات القاصرة المشمولة بولايته للمدعى عليه الثانى الى آخر ما اشتملت عليه دعواه واجاب وكيل المدعى عليه الاول بما اجاب به » وحيث ان المدعى عليه الاول اعترف بأنه باع نصيب القاصرة المذكورة بسعر الفدان ١٣٥ جنيها وان قيمة الفدان وقت البيع ١٠٠ جنية وانه واضع يده على القدر المباع المذكور حسبما يستفاد من جواب وكيله المدون بمحاضر جلسات القضية الابتدائية

عليه ما يخص الوقف بصفته مالكا ولم يظهر ما يدل على انه اودع المبلغ بخزينة المحكمة على ذمة الوقف ولا على شرائه عيناً بها لجهة الوقف استأنف المدعى عليه هذا الحكم امام المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ طالباً الغاؤه لان تقرير مهندس المحكمة خلو من اعترافه بتأجير مستوقد الحمام بالمبلغ المذكور هذا فضلا عن ان هذه التهمة لم تدع بها المستأنف عليها وقد قرر المهندس بأن حصة الوقف مؤجرة بأكثر من اجر مثاها وان المستأنف قرر بمجلسة ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ان ثمن هذه الحصة مودع بخزينة المحكمة ولم يتصرف فيه للآن

المحكمة :

« حيث ان الاستئناف قدم وقيد فى الميعاد فهو مقبول شكلا

« وحيث ان الناظر قرر بلسان وكيله ان مبلغ البدل مودع بخزينة المحكمة ولا يزال مودعا بها الى الآن وفى ذلك نفي للتهمة انه اخذه على انه ملك له .

« وحيث انه ظاهر ان تصرفات الناظر فى مسألة استئجار الحمام كانت مبنية على الجهل بالقواعد الشرعية التى تخفى على مثله »

(استئناف محمد على وهبه وحضر عنه حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد غفر العرب بك الحامى الشرعى ضد الست امينه بنت احمد بسيونى وحضر عنها حضرة الاستاذ محرم افندى فهم الحامى الشرعى نمرة ١٠٨ سنة ٢٢ — ٢٣ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد الراغى)

شرط الواقف . وأن المحكمة الاهلية ارتابت في سير الناظر وفي حسن ادارته فعينت حارساً على الوقف . وأن الناظر عزل من الوصاية على أخيه لارتياب المجلس الحسبي في سيره . كل هذه التهم توجب عدم الاطمئنان لبقاء ادارة الوقف في يد الناظر .

المحكمة:

« حيث انه ثبت من الاوراق المقدمة من الطرفين وما ترفع به وكلاؤهما انهما (١) اتفردا بادارة الوقف ولم يشركا معهما المشرف وذلك بخالف لشرط الواقف وما اعتذرا به من ان احدهما وكيل عن المشرف وان المشرف بعد حضوره اقر ما عملاه لا يدفع عنهما مخالفة شرط الواقف الذي يقضى بانه يريد من ضم المشرف الى الناظرين في ادارة وقفه وجود ثلاثة اراء لارأين. ثانياً - انهما مرتبكان مالياً ارتباً كما ادى الى حجوزات على استحقاقهما نظير ديون نفقات. ثالثاً - انهما اجرا منزل ابى الخرس مع انه معد للسكن بنص شرط الواقف كما دل على ذلك تقرير مهندس المحكمة. رابعاً - ان المحكمة الاهلية ارتابت في سير الناظرين وحسن ادارتهما فعينت وزارة الاوقاف حارساً على الوقف. خامساً - انه ثبت ضد محمد بك حسن احد الناظرين انه عزل من الوصاية على أخيه لارتياب المجلس الحسبي في سيره

« ومن حيث ان جميع ما ذكر يوجب عدم الاطمئنان لبقاء ادارة الوقف في ايدي الناظرين ويحتم على المحكمة ان تقرر ما يأتي:

« وحيث انه واضح من المستندات المقدمة في هذه القضية ومن اجوبة المدعى عليه الاول فساد رأى والد القاصرة المذكور وسوء تدبيره

« وحيث ان المنصوص عليه شرطاً ان الاب اذا كان فاسد الرأى متى التدبير لا يبيع عقار ولده القاصر الا بضعف قيمته

« وحيث انه من اعتراف المدعى عليهما تبين ان المدعى عليه الاول لم يبيع عقار بنته القاصرة المذكورة بضعف القيمة »

(استئناف الشيخ احمد العزبي المأذون بالخصومة عن عطيات القاصرة بنت منصور فرج وحضر عنه حضرة الاستاذ محرم افندي فهم الحامى الشرعى ضد منصور فرج وآخر وحضر عن الاول حضرة الشيخ محمد هلال الايبارى الحامى الشرعى نمرة ٤٧ سنة ١٤ — ١٥ دائرة حضرة صاحب النضيلة الشيخ محمد ناجى)

١٣١

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢ مايو سنة ١٩٢٥

وقف . ناظر ومشرف . اتفردا الناظر

استبداداً . ارتباً كما مالياً . تأجير

منزلاً معداً للسكن . ضم ثقة .

القاعدة الشرعية

قررت المحكمة ضم ثقة الى ناظر وانفراد

الثقة بالتصرف في ادارة الوقف بعد ان ثبت لها أن الناظر انفرد بادارة الوقف ولم يشرك معه المشرف . وانه مرتبك ارتباً كما مالياً أدى الى توقيع حجوزات على استحقاقه نظير ديونه . وانه أجر منزلاً تابعاً للوقف مع أنه معد للسكن بنص

لغاية وفاتها في سنة ١٩١٩ وذلك بخالف لما يقتضيه الحكم الشرعي لان الربيع بعد موت الواقعة يكون للموقوف عليهم فلا يجوز اخذ دين على الواقعة منه

« ومن حيث ان وكيل الناظرة لم يطعن بشيء على صورة هذا الكشف المقدمة من وكيل المدعيات وذلك يتضمن الاعتراف منه بصدق ما هو مدون بتلك الصورة

« ومن حيث انه مع ذلك ثبت سوء تصرف المدعى عليها من الحكم عليها بصفقتها ناظرة بمبلغ ٣٠٠ جنيه فضلا عن انه يستفاد من تقرير الخبير الموجودة صورته بالملف امتناع الناظرة عن اعطاء المدعيات استحقاقهن

« وحيث اننا نرى لمصلحة الوقف ومستحقيه في هذه الحالة عزلها من النظر عليه « وحيث ان المحكمة كتبت لوزارة الاوقاف بخصوص ذلك بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ٩٢٤ (قضية السيدات كريمات انطون مادون ضد الست ليزه بحري نمرة ٩٨ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبدالباق المغربي والهيئة السابقة)

١٣٣

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٩ مارس سنة ١٩٢٤

وقف . ناظر . امتناعه عن اعطاء المستحقين استحقاقهم . انكار الاستحقاق تمتا . ضم ثقة .

القاهرة الشرعية

اذا ثبت بحكم صادر من المحاكم الأهلية أن المستحق اضطر للحصول على استحقاقه الى رفع

« وحيث ان المحكمة كتبت لوزارة الاوقاف بتاريخ يولييه سنة ٩٢٤ نمرة ٤٠٧ (قضية السيدات كريمات المرحوم حسن باننا مذكور بصفتهن مأذونات بالخصومات ضد محمد بك سعيد مذكور وآخر نمرة ٣٢ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ عبدالباق المغربي والشيخ احمد الجداوى والشيخ على عبد الوهاب)

١٣٢

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢ مايو سنة ١٩٢٥

وقف . نظر . اقتضاء الناظر دينه من الربيع . امتناعه عن اعطاء المستحقين استحقاقهم . عزله .

القاهرة الشرعية

أن الربيع بعد موت الواقف يكون للموقوف عليهم فاذا استولى الناظر على مبلغ ما من الربيع بدعوى انه دين له على الواقف كان عمله مخالفا للشرع واذا اضيف الى هذه المخالفة امتناع الناظر عن اعطاء المستحقين استحقاقهم تعين عزله من النظر .

المحكمة :

« من حيث انه ثبت من صورة كشف الحساب المقدم من المدعى عليها لمحكمة مصر الاهلية في القضية الخاصة بطلب الحساب المرفوعة من المدعيات ضد الناظرة المقيده بنمرة ٢٠٢ سنة ٩٢٣ المودعة تلك الصورة بملف مادة الاذن بالخصومة المنظم الى هذه القضية ان المدعى عليها الناظرة خصمت لنفسها من ربيع سنة ٩٢٢ بمبلغ ٧ مليم ٤٦٨٣٠ قرشا قيمة المطلوب لها من والبتها

دعوى على الناظر وحكم له بالنفقة وبلاستحقاق ولم يستول المستحق على استحقاقه الا بطريق الحجز . وثبت أن الناظر كان ساكناً وشاغلاً لبعض أعيان الوقف بدون اذن القاضى وليس له حق السكنى بمقتضى شرط الواقف . وثبت أيضاً أن الناظر أنكر استحقاق المستحق كان من مصلحة الوقف ضم ثقة الى الناظر والاذن له بالانفراد المحكمة

« من حيث أن المدعى طلب الحكم بعزل المدعى عليه من النظر على الوقف المذكور لما نسب اليه » وحيث أن المدعى عليه اعترف ببعض الدعوى وأنكر البعض الآخر .

« وحيث أنه ثبت من محكمة مصر الاهلية الصادر بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩١٦ فى القضية نمرة ٧٧٤ سنة ١٩١٤ والقضية نمرة ١٠٥٨ سنة ١٩١٦ أن المدعى اضطر للحصول على استحقاقه الى رفع قضية حكم له فيها بالنفقة وحكم له على المدعى عليه والناظر المتوفاه بمبلغ ٢٩٥ جنيها وكسور ولم يستول المدعى على بعضه الا بطريق الحجز

« وحيث أنه ثابت أيضاً من حكم المحكمة الاهلية المذكورة أن المدعى عليه كان ساكناً وشاغلاً لبعض أعيان الوقف ولم يوجد ما يدل على أن ذلك كان بأذن من القاضى وليس له حق السكنى بمقتضى كتاب الوقف

وحيث أنه ثابت من قرار محكمة التصرفات الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٢ أن المدعى عليه أنكر أن المدعى من مستحقى هذا الوقف » وحيث أن استحقاقه ثابت من الحكم الصادر من محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٩١١ فى القضية نمرة ٤ سنة ١٩١١ فى مواجهة المدعى عليه والناظر المتوفاه وما احتذر به المدعى عليه فى هذا لا يجديده .

« وحيث أنه لهذا ترى المحكمة من مصلحة الوقف الاكتفاء بضم ثقة واذنه بالانفراد بدون حاجة الى العزل »

(قضية محمد افندى احمد عبد الوهاب النحاس ضد مصطفى محمد رمضان نمرة ٣ سنة ٢٢ — ٢٣ دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد خفاجى والشيخ فتوح الله سليمان والشيخ محمد مامون الشناوى)

قضاء المحاكم المختلطة

نابلس

ورد في اسباب حكم المحكمة ما يأتي :
من دقق النظر في نصوص الشريعة
الاسلامية الغراء يجدها تميل في الاصل
وبصفة عامة الى ابقاء قيمة الحكر تقريباً
على ما كانت عليه في وقت الاستحكار والحكمة
في هذا تشجيع المستحكرين على تجديد وتزويد
المباني التي يقيمونها على الارض المحكورة
وما كان لجهة الوقف سبيل في الانتفاع بها
ليكون المستحكر في أمن من تقلب قيمة
الحكر التي تهمد بدفعها لجهة الوقف على ان
الشارع لاحظ مصلحة الوقف ايضاً واجاز له
ان يستفيد من ارتفاع قيمة ايجار ارض الوقف
اسوة بالاراضي المجاورة لها والمماثلة لها .
فأوجب على المستحكر ان يدفع اجر المثل
بحسب ظروف الزمان وبحسب ظروف المكان
باتباع قواعد وشروط توفق بين مصلحة
الوقف ومصلحة المستحكرين ولكن مع
شيء من العطف على مصلحة المستحكرين
بدليل انه لم يعبأ بالتحسينات التي تحدث
بسبب فعل المستحكرين كما انه اجاز للمستحكر
بأن يستبدل الحكر بدفع قيمة الحكر
مضروبة في ٢٠ مرة وغرضه من هذا تخفيف
العبء الواقع على العين التي بنيت وشيدت على
الارض المحكورة (راجع الفتاوى الانقروية

١٣٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٥

وقف . اجارة . تحقيق . ايجار المثل .

القاعدة القانونية

انه في مسائل اجارة اطيان واعيان الوقف
جري قضاء المحاكم المختلطة دائماً على القاعدة
الشرعية التي تحرم على ناظر الوقف بأن يؤثر
اطيان واعيان الوقف بأقل من ايجار المثل (راجع
الاحكام الصادرة منها بتاريخ ٥ ديسمبر سنة
١٩١٥ و ٢١ يولية سنة ١٩١٦ و ١٨ ابريل سنة
١٩١٧)

(استئناف الخواجه زرفوس ضد وقف جنيد .
رئاسة جناب المستشار هانسون)

١٣٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٥

وقف . سماع الدعوى . ٣٣ سنة . زيادة

الحكر . تاريخ الزيادة . من يوم المطالبة .

القاعدة القانونية

١ - لا تسمع الدعوى على الوقف الا بعد
مضي ٣٣ سنة لا بعد ١٥ سنة
٢ - ان زيادة الحكر عندما يكون لها
وجه ويقضى بها بحكم تكون مستحقة من تاريخ
المطالبة لا من تاريخ سابق على المطالبة
(استئناف قاسم بك الخلو ضد وزارة الاوقاف .
رئاسة جناب المستشار فوكس)

والدرارى صحيفة ١٥٣ - وقدرى باشا كتاب العدل والانصاف المواد ٣٣٦ وما بعدها وراجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٧٨ ومندرج فى كتاب الوقف تأليف كلا فيل جزء ٢ ص ١٥٧ - . وحكم ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ المندرج فى نشرة الاحكام المختلطة عدد ٧ ص ٥٨ وحكم ٢١ فبراير سنة ١٩٢٤ وراجع المادة ١٧ من لائحة الاوقاف الصادر فيها الامر العالى المؤرخ ١٣ يوليه سنة ١٨٩٥ وراجع القوانين العثمانية والتونسية الصادرة فى مادة الاوقاف

١٣٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٥

محكم . ابطاله . محكمين مفوض لهما بالصلح . عدد وتر . ذكر اسماء المحكمين .

القاعدة القانونية

١- ان دعوى ابطال مشاركة التحكيم وفقا للمادة «٨١٦» من قانون المرافعات المختلط انما شرعت لضمان اتباع الشرائط اللازمة لصحة القضاء ومحافظة على النظام العام. اذ كما ان هذه الشرائط يجب اتباعها امام القضاء العادى كذلك يجب اتباعها امام المحكمين . ولا يجوز للطرفين المتعاقدين ان يتنازلا عنها مقدما ومن باب الاحتياط (راجع بهذا المعنى ايضا الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٨ يونيه سنة

١٩٢٢ . - المندرج بنشرة الاحكام المختلطة سنة ١٩٢٥ ص ٥٦)

٢- ان المحكمين المفوض اليهم بالصلح يجب ان يكون عددهم وتراوا لا كانت مشاركة التحكيم باطله ويجب ان تكون اسماءهم مذكورة فى مشاركة التحكيم أو فى عقد سابق (راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر بهذا المعنى فى تاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٢٢ السابق الاشارة اليه)

بناء عليه يكون الحكم الصادر من محكمين اثنين مفوض اليهما بالصلح باطلا ولو قبل الطرفين المتعاقدان هذا العدد ولم يكن بين المحكمين انقسام فى الراى

المحكمة :

جاء فى اسباب حكم المحكمة ما يأتى . «ان المادة ٨١٦ من قانون المرافعات انما شرعت على الخصوص للاحوال التى لا يكون للطرفين المتعاقمين سبيل الى الطعن فى حكم المحكمين بطرق الطعن العادية من معارضة واستئناف ويكون الطرفان المتعاكمان قد تنازلا مقدما عنها فسن الشارع لغرض نظامى عام ان يضمن مراعاة الشرائط الضرورية اللازمة لصحة كل تقاضى فأوجب مراعاة هذه الشرائط أيضا عندما يتحاكم الخصمان امام المحكمين» الى ان قالت وقد تسال البعض عن الحكمة التى توخاها الشارع المختلط لايجاب ان يكون عدد المحكمين المفوض اليهم بالصلح وترا .

والجواب على ذلك ان الشارع المختلط وجد امامه تشريعين مختلفين تشريع القانون الفرنسي الذي يجيز ان يكون عدد المحكمين اثنين والتشريع الايطالي الذي يوجب في جميع الاحوال ان يكون عدد المحكمين وتراً فأثر الشارع المختلط ان يميز في هذا الصدد بين حالة المحكمين المفوض اليهم بالصلح وحالة المحكمين العاديين وقضى بأنه في حالة ما يكون المحكمين مفوضاً اليهم بالصلح ان يكون عددهم وتراً كضمانة خاصة مقابل سعة الاختصاصات الاستثنائية التي اعطيت اليهم. واذا اضفنا الى هذه الضمانة، الضمانة الاخرى التي سنباها الشارع في المادة نفسها وهي وجوب تسمية المحكمين في عقد المشاركة أو في عقد سابق تبين بوضوح تام غرض الشارع الا وهو خطر افراد المحكم الثالث المرجح في حالة انقسام المحكمين المسبيين بالحكم وقد يكون تعيينه فجائياً بمعرفة اشخاص خلاف الطرفين المتحايكين ويتأكد غرض الشارع هذا لما يلاحظ بأن المحكمين المفوض اليهم بالصلح بالنظر لكونهم معافين من اتباع الاجراءات المعتبرة في قانون المرافعات فمن التطبيق على قواعد القانون فاراد الشارع ان يكون المحكمون المفوض اليهم بالصلح حائزين جميعاً على ثقة المتحايكين ثقة تامة كاملة وان تكون هذه الثقة حالة في نفوسهم هم لا في نفوس غيرهم ولا يتحقق هذا الا اذا كان المتحاكمان قد اختاراهم مقدماً في عقد المشاركة وان يكون عددهم وتراً بخلاف المحكمين العاديين الذين سن

الشارع بالنسبة اليهم ضمانات اخرى. وسواء كان هذا هو غرض الشارع او له غرض آخر فان من المؤكد ان نص الشارع هو نص ظاهر جلي واضح ومكتوب بصيغة تحريرية اعتاد الشارع ان يصوغ بها احكامه المتعلقة بالنظام العام تدل على ان حكم القانون هو حكم مطلق لا يقبل هواده ولا يمكن ان يكون الامر على غير ذلك لان نظام الهيئات القضائية التي تستعمل سلطة قضائية على الافراد تمس كيان النظام القضائي وفي مسائل التحكيم ضمان نظام التقاضي مكفول بدعوى البطلان المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٨١٦

وحيث ان جميع الدفوع التي تمسك بها المستأنف ارتسكنا على احكام المادة ٧٩٥ وعلى قبول الطرفين المتحايكين كون المحكمين اثنين فقط وعدم اختلافهما في الرأي يناقض فحوى المادة ٧٩٤ كما بينها هنا.

(استئناف اسادوريان ضد البرقا ثابت ومن معه .
رئيسه جناب المستشار فوكس . ومندرج في فشرة الاحكام
المختلطة . سنة ٣٦ . عدد ١٥ . ص ٣٥١)

١٣٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٤

حيز . حيز ما لمدن لدى الغير . ملكية المبالغ
الحجوزة . تأمين على الحياة . مبلغ التأمين . استحقاقه .

القاعدة القانونية

١ - الحكم الصادر بصحة حيز توقع من

مرافعات مختلط التي تحدد اختصاصات قاضي الامور المستعجلة . فتأخير المشتري عن دفع ثمن العين المبيعة لا يكفي وحده لتبرير الحراسة عند عدم وجود مسوغات اخرى تقتضيها اهمال ادارة حركة العين المبيعة أو سوء تصرف المشتري في الانتفاع بها

(استئناف لاتد بنك ضد احمد بك على . رئاسة جناب المستشار فوكس)

١٣٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٤
مضاهاة . صورة فوتوغرافية . تنذر
استحضار الاصل .

القاعدة القانونية

اذا امرت المحكمة بالمضاهاة وكان اصل الورقة مودعا في بلد اجنبية عند احد المأذونين وأستحال استحضار اصل الورقة أمام المحكمة لعمل المضاهاة جاز عمل المضاهاة على صور فوتوغرافية وقعت على اصل الورقة وكان استخراج الصور الفوتوغرافية محوطا بكافة الضمانات التي تؤيد صحتها

(استئناف ورثة محمد بك مراد ضد جبرائيل لورو . رئاسة جناب المستشار فوكس)

تعليم

جاء في اسباب حكم المحكمة ما يأتي :
« صحيح ان قانون المرافعات لم ينص على طريقة المضاهاة على الصور الفوتوغرافية

الدائن على المدينه لدى الغير بناء على ان الحجز صحيح شكلا و بناء على ان الحاجز هو دائن للمحجوز عليه وبالزام المحجوز لديه بان يدفع مافي ذمته الى الدائن الحاجز لايفصل في امر معرفة من اصبح . الكا للمبالغ المحجوز عليها

٢ - اذا دون في بوليصة تأمين على الحياة بأن المبلغ المؤمن عليه يدفع للشخص المؤمن على حياته عندما يبلغ سنا معلوما بحيث اذا توفي قبل ان يبلغ السن المحددة يؤول الى اشخاص لم يعينوا في ورقة التأمين وفي حالة وفاة الشخص قبل بلوغه السن المحددة يجب اعتبار التأمين داخلا في التركة بدون ان يكون للورثة حق تملكه باعتبارهم ملكا خاصا لهم . بناء عليه اذا كان للمتوفى ديانة كان لهم الحق في التنفيذ على مبلغ التأمين .

(استئناف نوما يسارا ضد البنك الاهلي . رئاسة جناب المستشار فوكس)

١٣٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٤

حراسة . قاضي امور مستعجلة . استعجال . تأخر المشتري في دفع الثمن . اهمال ادارة . سوء تصرف المشتري .

القاعدة القانونية

أن الحراسة القضائية يجوز أن يأمر بها قاضي الامور المستعجلة اذا توفر في الدعوى وجه الاستعجال المنصوص عليه في المادة « ١٣٦ »

١٤١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٤

حراسة . تقدير اتعاب الحراس . كيفية .

القاعدة القانونية

انه وان خلا القانون من نص يبين طريقة تقدير اتعاب ومصاريف الحراس القضائيين الا انه قياسا على الاجراءات المتبعة في تقدير اتعاب ومصاريف الخبراء يجوز للحراس القضائيين ان يحصلوا على اوامر بتقدير اتعابهم ومصاريفهم الى حين صدور الحكم النهائي في اصل الدعوى ويكون امر التقدير نافذاً على الخصم الذى طلب تعيين الحارس

(استئناف احمد شكرى ضد نيقولا باراخيمونس .
رئاسة جناب المستشار فوكس)

١٤٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٤

وقف . سقوط الدعوى . ٣٣ سنة . تقادم .
افعال متقطعة . وضع يد .

القاعدة القانونية

١ - لا تسنح دعوى الوقف بعد مرور ثلاث وثلاثين سنة بلا عذر شرعى
٢ - وضع اليد بتملك الاعيان الثابتة لا يمكن ان يبنى على افعال متقطعة لا تثبت بطبيعتها وضع اليد المادى المستمر على العين مثل

المستخرجة من الاصل الا انه لا يوجد سبب منقول يمنع من عمل مضاهاة على صور فوتوغرافية اذا ثبت للمحكمة ان هذه الصور الفوتوغرافية مطابقة تماما للاصل وانه يستحيل استحضار الاصل امام المحكمة

« وحيث ان الصور التى قدمت للمحكمة قد صادق عليها للأذون للموجود أصل الوصية بمكتبه تنفيذاً لامر صادر من رئيس محكمة السين المدنية

١٤٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٤

حراسة قضائية . وسيلة لضغط على المدين .
خطر يهدد الدين . خطر يهدد الدين . استعجال .

القاعدة القانونية

ان الحراسة القضائية لم تشرع في الأصل كوسيلة يضغط بها الدائن على مدينه لاجباره على الدفع وانما شرعت لغرض اسى من هذا يتعلق بنظام المجتمع الانسانى من الوجهة الاجتماعية والوجهة الاقتصادية مثل حالة احتمال وقوع خطر يهدد العين المطلوب وضع الحراسة القضائية عليها دون ان يكون الخطر محققاً بأصل الدين ويكون هنالك استعجال يسوغ ضرورة تعيين الحارس القضائي .

(استئناف اوفيمى اكسيلوس ضد ميرايانا اكسيلوس .
رئاسة جناب المستشار فوكس)

لأبثبات الصورية ان تكون القرائن قوية ومنتجة
ومتعلقة بالصورية

٢ - ان صفة الوقف لا تثبت للعين الا
اذا صدر بالوقف اشهاد على يد حاكم شرعى
بالقطر المصري او من مأذون من قبله وكان
مقيداً بدفتر احدى المحاكم الشرعية المصرية ولا
يعتبر الاشهاد حجة على الغير الا اذا كان مسجلاً
بسجل المحكمة الشرعية فقيده الاشهاد في المضبطة
او في الفهرست لا يكتفى ولا يكون حجة على
الغير الذي يكتسب حقاً عينياً مسجلاً على العين
المتنازع فيها قبل تسجيل الوقف
(استئناف سلفاتور مامو ضد محمد احمد عطا الله .
رئاسة جناب المستشار هانسون)

١٤٥

محكمة مصر المختلطة

حكم صادر من رئيس المحكمة بصفته قاضياً للأموال
المستعجلة بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥
عثمايون . رعايا . اختصاص . محاكم أهلية .
القاعدة القانونية

ان الرعايا العثمانيين المقيمين في مصر يجب
معاملتهم معاملة رعايا الحكومة المحلية سواء
بسواء . فالخصومات والمنازعات التي تقوم بين
رعايا تركيا ورعايا الحكومة المحلية في مصر يجب
ان تختص بنظرها والحكم فيها المحاكم الاهلية
دون المحاكم المختلطة .

(قضية على بك بدرخان ضد نائب باشمخضر محكمة
الازبكية الاهلية)

وضع سباح على أرض واقامة خيم من وقت
لآخر على الارض المدعى بتملكها بوضع اليد

(استئناف محمد ابراهيم حموده ضد محمد حماد رئاسة
جناب المستشار هانسون)

١٤٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٤

خبراء . اتعاب . كيفية تقديرها .

القاعدة القانونية

ان اتعاب الخبراء لا تقدر على قاعدة نسبية
معينة في المائة من قيمة الاطيان التي عاينوها
وثمنوها وقسموها وانما تقدر بحسب قيمة العمل
الذي اجره والزمن الذي قضوه والمجهودات التي
بذلوها والفائدة التي ادوها لتأدية مأموريتهم
(استئناف ينكوهوسوف بك ضد الفريد استاني .
رئاسة جناب المستشار هانسون)

١٤٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٥ ابريل سنة ١٩٢٤

صورية . اثباتها . شروط . وقف . اشهاد .
تسجيله . في السجل لا في المضبطة او الفهرست .

القاعدة القانونية

١ - للدائن ولو كان دينه لاحقاً لتصرف
من التصرفات الحق في اثبات صورية التصرف
بكافة الطرق القانونية بما فيها القرائن . وانما يشترط

تعليق

« ان مركز العثمانيين المقيمين في مصر والحكم الذي يجب ان يتمشى على معاملاتهم المدنية والتجارية مع رعايا الحكومة المحلية واختصاص المحاكم الاهلية او المختلطة بنظر الخصومات القائمة بين العثمانيين والمصريين من تاريخ انفصال مصر عن تركيا وعلان استقلال مصر كدولة حرة مستقلة قد صدرت في صدها خمسة أحكام من محكمة الاستئناف المختلطة منها حكم صدر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٧ (راجع نشرة الأحكام المختلطة سنة ٢٩ ص ٤٠٩ ومندرج في الغازية أيضاً ص ١٤٠ نبذة نمرة ٤١٩) وحكم ثان تاريخه ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ مندرج في نشرة الأحكام المختلطة سنة ٣٢ ص ٩٠ ومنشور في الغازية سنة ١٠ ص ٩١ نبذة ١٠٦ وحكم ثالث تاريخه ٢١ يناير سنة ١٩٢٠ ومندرج في نشرة الأحكام المختلطة سنة ٣٢ ص ١٣٢ ومنشور في الغازية سنة ١٠ ص ٤٩ نبذة ٧١ وحكم صادر بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٢٢ ومندرج في نشرة الأحكام سنة ٣٤ ص ٤٦٩ ومنشور في الغازية سنة ١٣ ص ٧٤ نبذة نمرة ١٤٥ وحكم خامس تاريخه ٢٩ مايو سنة ١٩٢٣ مندرج في النشرة سنة ٣٥ ص ٤٦٤ ومنشور في الغازية سنة ١٤ ص ١٦٧ نبذة ٢٦٩ وجميع

هذه الأحكام الخمسة قضت بوجوب معاملة الرعايا العثمانيين المقيمين في مصر وغير المقيمين بها مثل رعايا الحكومة المحلية في جميع معاملاتهم مع المصريين وتكون المحاكم الاهلية هي المختصة بالنظر في هذه المنازعات دون المحاكم المختلطة وهذا وذاك بالرغم من اعلان الحماية على مصر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وسقوط سيادة تركيا عن القطر المصري . ويضاف الى هذه الأحكام الخمسة حكم صادر من محكمة مصر الجزئية المختلطة بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩١٧ (ومندرج في الغازية سنة سابعة ص ١٤٠ نبذة ٤٢٢) وحكم آخر صادر من محكمة اسكندرية الابتدائية المختلطة بهيأة استئنافية تاريخه ٢ يونيو سنة ١٩٢٣ ومندرج في الغازية سنة ١٢ ص ٢٠٣ نبذة ٣٤١ . نعم انه صدرت احكام بغير هذا المعنى مثل الحكم الصادر من محكمة اسكندرية المختلطة بهيأة استئنافية بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ في القضية نمرة ٣٧٥٥ - ٥٠ الا ان الاسباب التي بنيت عليها هي اسباب منقوضة بمجثبات احكام محكمة الاستئناف المختلطة الخمسة التي ذكرناها من قبل بحيث ان النزاع في هذه المسألة الخلافية اصبح مقضيا عليه بالقضاء الذي استقرت عليه محكمة الاستئناف المختلطة ويبقى الامر كذلك حتى تسن الحكومة المصرية قانون الجنسية المصرية وفيه تسوى جنسية العثمانيين ويعين مركزهم في مصر

١٤٦

محكمة مصر الجزئية المختلطة

حكم تاريخه ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥
أتراك . عثمانيين . أجانب . اختصاص الحاكم المختلطة .

القاعدة القانونية

انه من تاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
صبحت مصر دولة حرة مستقلة. وبحسب المادة
الرابعة من معاهدة لوزان المؤرخة ٢٤ يولية سنة
١٩٢٣ اقرت تركيا بأنها متنازلة عن كل الحقوق
التي كانت لها على مصر والسودان وجعل تنازلاها
عن جميع حقوقها على مصر والسودان ساريًا من
تاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وبناء على هاتين الوثيقتين
(نصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ومعاهدة لوزان)
اصبحت تركيا ومصر دولتين مستقلتين احدهما

عن الاخرى تمام الاستقلال . وبما انه بحسب المادة
التاسعة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة تختص
المحاكم المختلطة بالنظر والفصل في جميع المنازعات
المدنية والتجارية القائمة بين الوطنيين والاجانب
وقد جرى قضاء المحاكم المختلطة على اعتبار جميع
غير المصريين بصفة اجانب حتى ولو لم تكن
حكوماتهم من ضمن الحكومات التي تتمتع برعاياها
بالامتيازات الاجنبية (راجع بهذا المعنى حكم
محكمة الاستئناف المختلطة الرقيم ٢٢ ديسمبر
سنة ١٩٢٤ المدرج في مجموعة الاحكام المختلطة
سنة ٣٣ ص ١٠٠) فبناء على هذا يكون
الاتراك خاضعين في منازعاتهم ومعاملاتهم مع
الاهالي المصريين لاختصاص المحاكم المختلطة ()
(قضية ديجي البخان العثمانية ضد البرنس عزيز
باشا حسن)

تعليق

هذا الحكم يخالف الحكم السابق



قضايا المحاكم الأجنبية

تعليق

أما إذا كان القانون الجديد اشد من القانون القديم فإنه لا يسرى الا على الحوادث التي وقعت في عهده فقط ولا تجرى احكامه على الحوادث السابقة .

١٤٨

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ٢١ يولييه سنة ١٩٢٥
مسؤولية . مقال يشغل ارض الجار . سرقة .
عدم مسؤولية الجار .

القاعدة القانونية

إذا وضع مقال مواد البناء كالأحجار والاشخاب والمون وغيرها على أرض مجاورة للأرض الجارية فيها البناء فلا يكون صاحب الأرض المجاورة مسئولاً عن سرقة مواد البناء المملوكة للمقال لعدم وجود أي رابطة قانونية بين المقال وصاحب الأرض

١٤٩

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥
شرط جزائي . تعويضات . عدم تنفيذ
التمهيد . فسخ عقد .

القاعدة القانونية

إذا حكم بفسخ عقد لعدم تنفيذ جميع

١٤٧

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ١٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٥
قانون جديد . اخف . سرقاته على الحوادث
السابقة . تقض . تعذر معرفة ان كان القانون
الجديد طبق أو لم يطبق .

القاعدة القانونية

١ - إذا صدر قانون جديد يلطف عقوبة من العقوبات المترتبة على جريمة ما أو يعدل شرطاً أو ركناً من شروطها أو أركانها وجب تطبيق هذا القانون على الحوادث السابقة على صدوره بشرط ان لا يكون صدر فيها حكم نهائي قبل العمل بهذا القانون

٢ - إذا تمسك المحكوم عليه بقانون صدر في اثناء محاكمته يلطف العقوبة أو يعدل شرطاً من شروطها أو ركناً من أركانها وادعى ان المحكمة لم تطبق هذا القانون وتعذر على محكمة النقض من مراجعة وقائع الحكم الصادر بادائه وبما قبلته معرفة ان كان القانون ينطبق اولاً ينطبق وان كان طبق أو لم يطبق تعين تقض الحكم من اوله الى آخره واعادة المحاكمة من جديد للتأكد من انطباق او عدم انطباق القانون الجديد ومن تطبيقه اذا كان منطبقاً على الواقعة حتى ولو لم يتوفر في الحكم المطعون فيه اي وجه من الالوجه الناقضة للاحكام

التعهدات التي تعهد بها المدين سقط الشرط الجزائي في الشروط في العقد عن تأخير المدين في وفاء ما تعهد به وقاضى الموضوع عند الحكم بالفسخ يحق له ان يحكم بالتعويضات التي يستحقها الدائن بسبب عدم وفاء مدينه لشروط وأحكام العقد ولا يحق للقاضي ان يجمع في حكمه بين الشرط الجزائي المشروط عند التأخير في الوفاء وبين التعويضات التي يستحقها الدائن بسبب عدم الوفاء بالمرة

١٥٠

محكمة نقض وابرام باريس

حكم تاريخه ١٨ يونية سنة ١٩٢٥

نصب . شهادة طبيب كاذبة .

القاعدة القانونية

ان الشهادات الطبية الكاذبة التي يحررها طبيب لعمال بقصد تسهيل قبضهم مرتباتهم بدعوى اصابتهم في اثناء تأدية عملهم باصابات تشفع لهم في اقتضاء مرتباتهم بلا عمل بغير حق تجعل الطبيب شريكا بطريق المعاونة والمساعدة مع العمال في جريمة النصب والاحتيال على المحل الذي صرف للعمال مرتباتهم .

١٥١

محكمة نقض وابرام باريس

حكم تاريخه ١٧ مارس سنة ١٩٢٥

بيع . وعد بالبيع . حكم . تغيير حكمه .

القاعدة القانونية

ان القاعدة المنصوص عليها في المادة ١٥٨٩ من القانون المدني التي تعتبر الوعد بالبيع كالبيع ليست من القواعد النظامية وانما هي قاعدة وضعها الشارع على اعتبار انها تعبر عن غرض المتعاقدين . فالمتعاقدان اذن يحق لهما ان يتفقا على ما يخالفها بالنص مثلا على ان الملكية لا تنتقل الا بعد تاريخ معين لاحق على تاريخ التعاقد

١٥٢

محكمة نقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٩٢٥

أوراق عرقية . تقديم توارينجها . الاحتجاج بها .

القاعدة القانونية

ان أحكام المواد ١٣٢٨ و ١٧٤٣ من القانون المدني انما شرعت لحماية الغير من خطر تقديم توارينج الاوراق العرقية وهذه الأحكام ليست من الأحكام النظامية التي يجوز لكل شخص أن يتمسك بها ولو كان مميء النية .

تعليق

اصاب هذا الحكم فيما قضى به لانه لا يجوز

١٥٤

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥

أمين النقل . وكالة . مصلحة السكة الحديد .
تلف بضاعة . مسؤولية .

القاعدة القانونية

١ — العريجي الذي يكلف باستلام بضاعة من المحطة بالنيابة عن الشخص المرسلة اليه البضاعة يعتبر كأنه يعمل كوكيل له . فلاحتمجاج الصادر منه في الميعاد القانوني وبالطرق القانونية لدى مصلحة السكة الحديد عن التلف الحاصل للبضاعة يعتبر كأنه صادر من صاحب البضاعة

٢ — اذا استحال التحقق مما اذا كان التلف الذي أصاب البضاعة كان حادثاً بعد التصدير او سابقاً للتصدير فالمصلحة التي تكون استلمته بدون ان تحتاط وثبتت حالة البضاعة تكون مسئولة بناء على نص المادة ١٠٣ من القانون التجاري التي فرضت مسئوليتها ووجب عليها تعويض الضرر الذي يلحق بصاحب البضاعة المرسلة اليه

١٥٥

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٥ مايو سنة ١٩٢٥

رفت . مستخدم . تأخير بسيط عن العمل . مسئولية .

القاعدة القانونية

ان تأخير المستخدمة مدة قصيرة عن العودة

للشخص سيء النية ان يستفيد من عمله وكل عمل بني على الخبث وسوء النية لا يكون منتجا اى نتيجة قانونية عملاً بالقاعدة الرومانية *Fraus omnia corrumpit* ومعناها بشيء من التصرف كل ما بني على الخبث والغش وسوء النية لا يأخذ به القضاء

١٥٣

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٥

حكم جنائي . الاحتجاج به امام المحكمة المدنية . شروط . حكم براءة . جواز الحكم بالتعويضات المدنية .

القاعدة القانونية

ان القاعدة التي تقضى بأن الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية تكون حجة أمام المحاكم المدنية لا يؤخذ بها على إطلاقها بل يشترط لتطبيقها تطبيقاً صحيحاً ان لا يكون هناك تناقض بين الحكم الجنائي الذي صدر والحكم المدني الذي سيصدر . فاذا برأت المحكمة الجنائية المتهم من تهمة اصابة شخص خطأ فهذا الحكم بما انه لم يفصل الا في أمر انطباق او عدم انطباق التهمة على أحكام قانون العقوبات فيجوز اذن للقاضي المدني ان يبحث فيما اذا كانت الوقائع المنسوبة للمتهم تعتبر شبه جنحة يترتب عليها مسئولية فاعلها او مخدمه المسئولية المدنية

الى محل شغلها بعد ان حصلت على اجازة قصيرة
بقصد زواجها لا يعتبر خطأ جسيماً منها يبرر رفقها
ويفسخ عقد استخدامها المقود لمدة محدودة

تعليق

ان رأى الذى استقر عليه قضاء المحاكم
فى فرنسا ان القاضى له حرية تقدير تقصير احد
المتعاقدين فى تنفيذ شروط عقد استخدامه
فأن وجد التقصير جسيماً يبرر فسخ العقد جاز
له نقضه والا فلا . وقد حكم بأن غياب
المستخدم ولو بغير اذن لا يبرر فى الاصل رفقته
خصوصاً اذا كان غيابه حصل لعذر شرعى مثل
الزواج أو حضور جنازة شخص من أهله أو
اذا ظن المستخدم انه على ثقة من ان رئيسه
لا يرفض الاذن له بالغياب بسبب الظروف التى
الجأتها الى التغيب عن محل شغله (راجع بهذا
المعنى حكم محكمة استئناف شامبرى بتاريخ
١٤ مارس سنة ١٨٩٦ وحكم محكمة نقض
وابرام فرنسا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٠٢
وراجع بهذا المعنى ايضا كتاب بودرى جزء
٢ نبذة ٢٩٤٣ كتاب الاجارة)

تبطل الهبة الحاصلة لابن السفاح لابنتها على
سبب غير مشروع انما يشترط ان يكون عقد
الهبة متضمناً فى ذاته الدليل القاطع على ان
الواهب او الموصى يعتقد اعتقاداً تاماً بأنه ابو
الولد وأن اعتقاده هذا هو الذى دفعه الى هبة
ما وهب وان التبرع الصادر منه انما يراد
به مكافأة الولد

تعليق

راجع بهذا المعنى ايضا الحكم الصادر من
محكمة استئناف جرينوبل بتاريخ ٦ فبراير سنة
١٨٤٥ (مندرج بمجموعة دالوز سنة ١٨٤٦
جزء اول ص ٣٤٤) . وحكم محكمة نقض
وابرام باريس المؤرخ ٦ ديسمبر سنة ١٨٧٦
(دالوز مجموعة سنة ١٨٧٧ جزء اول ص ٤٩٢)
وحكم ٢٩ يناير سنة ١٨٨٧ (دالوز سنة
١٨٨٨ جزء اول ص ٢٩٥)

١٥٧

محكمة شارتر

حكم تاريخه اول يوليه سنة ١٩٢٥

قانون جديد . أخف . مريانه على الحوادث السابقة .

القاعدة القانونية

ان قوانين العقوبات لا تسرى على ما سبقها
من الحوادث اللهم الا اذا كانت مصلحة
التهمة تقتضى ذلك من طريق الاستفادة من
شروطها واحكامها

١٥٦

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٥ مايو سنة ١٩٢٥

هبة . بسبب غير مشروع . لابن السفاح . اثبات .

القاعدة القانونية

انه عملاً بحكم المادة ٩٠٨ من القانون المدنى

الوظائف تتخذ جملة الماهية او المرتب أساساً بدون خصم الاحتياطي الذي تستقطعه الحكومة من ماهية المستخدمين والموظفين وكذلك يدخل في هذا التقدير جميع المبالغ التي تعطى للموظف باعتبارها ملحقة لماهيته او مرتبه

تعليق

ان الرأي السائد في أوروبا هو ان مبدأ عدم قابلية الحجز على كامل المرتب أو الماهية انما شرع لمصلحة عائلات الموظفين والمستخدمين لا لمصلحة الموظفين والمستخدمين انفسهم . فديون النفقة يجب ان ينفذ بها حتى على الجزء غير القابل وضع الحجز عليه من المرتبات والماهيات

١٦٠

محكمة نقض وابرام بلجيكا

حكم تاريخه ١٠ فبراير سنة ١٩٢٥

تفسير القوانين . غرض الشارع .

القاعدة القانونية

عند تفسير نص من نصوص القوانين يحسن أحياناً البحث عن الغرض الذي رعى اليه الشارع أولى من قصر النظر على حرفية الصيغة التي عبر بها الشارع عن غرضه والاصل ان يحمل غموض نص الشارع على عدم دقة التعبير عن مراده من ان يؤول النص بمعنى تكون سداه الظلم والاستبداد .

١٥٨

محكمة السين الابتدائية (بياريس)

حكم تاريخه ١٧ يوليه سنة ١٩٢٥

قصة . شيوع . مدة الشيوع . الاتفاق على استمرار الشيوع . مورث . شرط باطل .

القاعدة القانونية

قضت المادة ٨١٥ من القانون المدني بأن لكل شريك الحق في قصة الاعيان المشتركة وكل اتفاق على التزام الشريك بالبقاء على الشيوع دائماً يقع باطلاً على انه يجوز للشركاء ان يتفقوا على تأجيل القسمة الى أجل مسمى لا يزيد على خمس سنوات يجوز تجديدها بالاتفاق مدة أخرى . على ان هذا النص لا يسرى على الشرط الذي يشترطه المورث وفيه يشترط على ورثته بأن يبقوا على الشيوع فيما بينهم . مثل هذا الشرط يقع باطلاً ويبطلانه يبطل الشرط الجزائي الذي يشترطه عند مخالفة احد الورثة لهذا الشرط

١٥٩

محكمة جديره

حكم تاريخه ١٣ مايو سنة ١٩٢٥

حجز مرتبات . اليوم الاحتياطي . مبالغ ملحقة بالمرتب . ديون النفقة .

القاعدة القانونية

عند تقدير الجزء الجائز وضع الحجز عليه من ماهيات المستخدمين ومرتبات أرباب

١٦١

محكمة استئناف بروكسل

حكم تاريخه ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤

استجواب . شركات . مجلس الادارة .

القاعدة القانونية

أن أحكام المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات تسرى على الشركات التجارية فاذا قضى باستجواب شركة تجارية عن أسئلة موجهة اليها وجب على مجلس ادارة الشركة أن يتداول في الأجوبة التي يجيب بها على الأسئلة الموجهة اليه وتكليف نائب خاص عنه ليجيب بها أمام القاضي المكلف بالاستجواب .

١٦٢

محكمة بروكسل

حكم تاريخه ١٥ ابريل سنة ١٩٢٤

عيب خفي . قوة النعم . التأخر في رفع الدعوى .

القاعدة القانونية

أن ضعف قوة الحريق في النعم المبيع يعد عيباً خفياً . وفي حالة وجود عيب خفي في البضاعة لا يعتبر تسلمها بمعرفة المشتري ودفع قيمتها وجهاً لعدم قبول دعوى العيب الخفي اذ يكفي أن يتبين القاضي أن المشتري رفع دعواه عقب علمه بالعيب الخفي في أقرب وقت ممكن

١٦٣

محكمة المصالحات بمدينة بروكسل

حكم تاريخه ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٣

اجارة . ملحقات العين المؤجرة . عرف . واجهة البيت .

القاعدة القانونية

أن من واجبات المؤجر أن يسلم العين المؤجرة بجميع ملحقاتها التي جرى العرف على اعتبارها . فاذا لم يبين عقد الاجارة ماهية الملحقات وجب تحكم عرف البلد ولا يدخل في حقوق المستأجر الانتفاع بالجزء الخارجي من واجهة العمارة الموجودة بها العين المؤجرة (Mursde Pignon) ما دامت الواجهة لا تفيد المستأجر

١٦٤

محكمة لينج

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ١٩٢٥

احكام قانون المرافعات . محاكمات جنائية . اخلاق . بحقوق الدفاع . خبراء .

القاعدة القانونية

أن قواعد قانون المرافعات المدنية لا تنطبق على تحقيق الدعوى المدنية المنضمة الى الدعوى الجنائية فاذا لم يراع حكم المادة ٣١٥ من قانون المرافعات المدنية فلا تبطل أعمال الخبراء بسبب عدم اتباع الأصول المقررة في هذه المادة على أن القاضي يجب عليه أن يتحقق إن كان حصل

اخلال بمحقوق الدفاع أم لا فإذا تبين له أن الدفاع حصل المساس به اضراً بالمتهم وجب عليه أن يعيد اجراءات أهل الخبرة من جديد.

١٦٥

محكمة ليبج

حكم تاريخه ١١ فبراير سنة ١٩٢٥

حجز شخص بغير وجه حق . مسؤولية مدنية . حكم براءة . تعويض .

القاعدة القانونية

إذا قبض المدة على شخص أو حجزه استبداداً وبغير وجه حق تشفياً منه لعداء أو ضغينة سابقة وذلك في أثناء مشاحنة قامت بينه وبين أشخاص آخرين كان مسئولاً مدنياً بتعويض الضرر الأدبي والمادي الذي أصاب هذا الشخص لاسيما إذا ثبت أن الشخص المقبوض عليه أو المحجوز لم يخالف أدنى لأئحة ولم يخلق النظام العام ويمجوز للمحكمة الجنائية بهيئة استئنافية أن تحكم بالتعويض حتى ولو برأت محكمة أول درجة المتهم ولم تستأنف النيابة حكم البراءة .

١٦٦

محكمة ليبج

حكم تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤

جنسية . الجمع بين جنسيتين .

القاعدة القانونية

قد يجوز في نظر القانون الدولي أن يكون

للشخص جنسيتان في آن واحد . إلا أن القانون البلجيكي يحرم الجمع اختياراً بين جنسيتين فإذا تبين للقاضي أن اختيار الشخص لأحدى الجنسيتين حصل بسوء قصد الهرب من تبعة حكم الجنسية الأخرى حق له عدم اعتبار الجنسية التي يتمسك بها الشخص . والقانون الفرنسي بهذا المعنى أيضاً . وكذا القانون الألماني فالرعايا الألمان لا يجوز لهم أن يختاروا الجنس بالجنسية البلجيكية . إذا ظهر أن غرضهم كان التخلص من تبعة أحكام الجنسية الألمانية

١٦٧

محكمة ليبج

حكم تاريخه ٣ يولييه سنة ١٩٢٤

بيع . شراء . اوتومويل مستعمل . حقوق وواجبات المشتري .

القاعدة القانونية

في حالة بيع اوتومويل مستعمل يجب دائماً أن يلاحظ أمران : الأول - أنه ليس من المحتم أن يكون الاوتومويل المبيع مستوفى جميع شرائط السلامة أسوة بالاوتومويلات الجديدة وإنما ينبغي على كل حال أن تتوفر فيه الشروط اللازمة عادة لامكان استخدامه . الثاني - من واجب المشتري الذي يشتري اوتومويلاً مستعملاً أن يدقق النظر فيما يشتريه بحيث إذا آنس القاضي منه طيشاً أو تساعحاً كبيراً في الشراء وجب تحميله نتيجة تسرعه في الشراء

أنه أراد الادعاء بحق مدني ولكنه لم يدع بحق مدني بالفعل .

١٧٠

محكمة انقرس

حكم تاريخه ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٤
بيع . حقوق ارتفاق . اخفاؤها عمداً أو سهواً .
القاعدة القانونية

أن الشرط الذي اعتاد المتعاقدون تدوينه في جميع عقود البيع ومقتضاه اعفاء البائع من ضمان ما عساه أن يكون على العين المبيعة من حقوق الارتفاق لا يسرى حكمه على حقوق الارتفاق الموجودة بالفعل ويكون البائع قد أخفاها على المشتري عمداً أو سهواً

١٧١

محكمة هال

حكم تاريخه ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤
دعوى عمومية . حق النيابة . ترك . حق المحكمة . في الحكم .

القاعدة القانونية

إذا تركت النيابة العمومية السير في الدعوى العمومية وكانت الدعوى العمومية معلقة أمام القضاء بصفة قانونية كان للقاضي الحق في الحكم في الدعوى ولو لم تبد النيابة أي طلب ما .

١٦٨

محكمة فرفيه

حكم تاريخه ١٠ يونيه سنة ١٩٢٥
حلف بيمين كاذبة . انواع الايمان .

القاعدة القانونية

أن المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات لا تعاقب الا من يحلف كذباً اليمين الحاسمة أو اليمين المتممة كما وصفها الشارع في القانون المدني دون اليمين التي يؤديها شخص في جلسة علنية على أثر حضوره واستجوابه شخصياً أمام المحكمة طبقاً لحكم المادة ١١٩ من قانون المرافعات المدنية

١٦٩

محكمة فرفيه

حكم تاريخه ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٤
شاهد . مصلحة . رده . شروط . مدعى مدني .

القاعدة القانونية

مهما كانت قويه مصلحة الشاهد في الدعوى الجنائية المطلوب حضوره فيها لتأدية الشهادة فانه لا يجوز رده وتجريحه بصفة قانونية طالما انه لم يدع بحق مدني بالفعل حتى ان العريضة التي يليها تمهيداً لدخوله مدعياً بحق مدني ولكنه لم يعلنها بالفعل لا تكفي لردده لأنها تدل فقط على

الحكومة البلجيكية حسب قوانين الحرب
وحسب أحكام عقد الهدنة .

١٧٣

محكمة لييج بيلجيكا

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٤

بيع . عدم تنفيذه . قوة قاهرة . اضراب . عمال
السكة الحديد .

القاعدة القانونية

أن البائع لا يكون مسئولاً عن عدم تنفيذ
العقد الا اذا كان عدم تنفيذه نتيجة خطأ
شخصي وقع منه وحال دون تنفيذ العقد .
فاضراب عمال السكة الحديد الذي حال دون
تنفيذ صفقة بيع حاصلات زراعية سريعة التلف
في الوقت المحدد في العقد لا يترتب عليه مسئولية
على البائع قطعاً

١٧٢

محكمة هاسلت

حكم تاريخه ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٤

عقد . سبب غير مشروع . ضد النظام العام . ضد
المصلحة العامة . بطلان .

القاعدة القانونية

العقد المبنى على سبب غير مشروع قانوناً
يقع باطلاً ولا يمكن أن ينتج أى نتيجة قانونية .
ويعتبر السبب غير مشروع اذا كان يتصادم
مع النظام العام أو المصلحة العامة فمن اشترى
من أحد الضباط الالمان قبل عقد الهدنة يوم
أو يومين مستودعاً من الفحم كان هذا الشراء
مبنياً على سبب غير مشروع لأن فيه ضرراً
على المصلحة العامة اذ مثل هذا الفحم كان مآله
حتماً أن يدخل في ملكية الحكومة البلجيكية
لأنه من أموال الأعداء المحكوم بأيلولتها الى

نقد حكم

و٤٩ و٢٧٧ من قانون العقوبات لارتكابه
هذه السرقة بذاتها فحكمت بحبسه ولم تحكم بوضعه
تحت ملاحظة البوليس طبقاً للمادة ٢٧٧ —
وقالت ان نصوص القانون الخاص بحكمة
الشخص المشتبه فيه الذي حكم عليه بالادانة بعد
انذاره وتطبيق قواعد المراقبة عليه طبقاً للمادة
التاسعة من القانون المذكور لا تسرى على الشخص

نشرت مجلة المحاماة في العدد الاول من
هذه السنة حكماً أصدرته محكمة طنطا الابتدائية
الاهلية قضت فيه ببراءة شخص اتهمته النيابة
العمومية بأنه ارتكب جريمة سرقة عباءة بعد
انذاره مشبوهاً في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وقد
استندت المحكمة في حكمها الى أن المتهم كان
تقدم لمحكمة الجنح لمعاقبته بالمواد ٢٧٥ و ٤٨

(المادة الثانية من القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣)
 - ثانيًا - انه تسلم انذاراً من البوليس بان
 يسلك سلوكاً مستقيماً بحيث يجتنب كل عمل من
 شأنه تأييد ما يقوم حوله من الظنون (مادة ٨
 من القانون نفسه) - ثالثاً - انه لم يعمل بالانذار
 لانه ارتكب جريمة سرقة وحكم عليه فيها بالادانة
 (مادة ٩ من القانون نفسه) - وفي هذه الحالة
 يجب على المحكمة ان تقضي بوضعه تحت
 ملاحظة البوليس .

فدري من تحليل هاتين الجريمتين ومقارنتهما
 ان المحكمة عند ما نظرت الدعوى العمومية
 الخاصة بسرقة العباءة لم تبحث الدعوى باعتبار
 كون المتهم مشتبهاً فيه وخالف نص الانذار
 الذي سلمه البوليس له بل كانت الدعوى مقصورة
 على انه ارتكب سرقة حالة كونه عائداً

وبناء على ان السبب في الدعويين مختلف
 لا يمكن القول كما قالت محكمة طنطا بأن تقديم
 المتهم للمحاكمة ثانية بموجب قانون المتشردين
 والاشخاص المشتبه فيهم فيه مساس بقوة الشيء
 المحكوم فيه ؟

عليهم سيفين
 القاضي

المشتبه فيه الذي حكم عليه بالادانة في جريمة
 كان من الممكن قانوناً الحكم عليه فيها بوضعه تحت
 المراقبة ولكنهم لم يحكم عليه بالفعل بالمراقبة وان
 تقديمه للمحاكمة ثانية بموجب قانون المتشردين
 والاشخاص المشتبه فيهم للحكم بوضعه تحت
 مراقبة البوليس فيه مساس بقوة الشيء المحكوم فيه
 هذا ما جاء بالحكم المشار اليه واني ارى رأياً
 يخالفه لان المتهم حين تقدم لمحكمة الجناح
 لمعاقبته بالمواد ٢٧٥ و ٤٨ و ٤٩ و ٢٧٧ من قانون
 العقوبات كان منها مجزئة تخالف كل المخالفة
 الجريمة الثانية التي طلبت النيابة من اجلها الحكم
 بوضعه تحت المراقبة بمقتضى المادة التاسعة من
 القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ - فالجريمة الاولى
 تشمل على هذين الركنين : اولا - انه ارتكب
 سرقة - ثانيًا - انه عائد - وبمقتضى المادة
 ٢٧٧ اذا قضت المحكمة بالحبس يجوز لها ان
 تحكم بوضع المتهم تحت ملاحظة البوليس كما
 يجوز لها ان تعافيه من هذه العقوبة التبعية
 أما الجريمة الثانية فتشتمل على هذه الارقان :
 ولا - ان المتهم من الاشخاص المشتبه فيهم

لزعّات

٢٠

وعلى ذكر تدخل السياسة في عمل القضاء وافسادها اياه قال جول فرى: Jules Ferry
أحد وزراء فرنسا في خطبة ألقاها في مجلس النواب قوله المشهور:

“Veuillez me le laisser dire en honnête homme à d'honnêtes
gens: en matière politique, dans ce pays, il n'y a pas de justice.”
Jules Ferry (Discours à la Chambre des Députés).

ومعناها: اسمحوا لي بأن أقول لكم بصراحة الرجل الذي يحب الصدق
والصراحة الى رجال يحبون مثله الصدق والصراحة « في المسائل السياسية في هذه
البلاد قد تلاشى العدل من الوجود وأصبح في خبر كان »

* *

وما ابلغ قول الفيلسوف « لا كوردير » في تنازع الاهواء السياسية في حقوق
الخلق وفي الحرية على وجه العموم . قال :

“La liberté n'est possible que dans un pays où le droit
l'emporte sur les passions.”
Lacordaire.

ومعناها: لا يتحقق معنى الحرية في بلاد إلا إذا تغلب الحق على الهوى

* *

ولشاعر الفرنسي المشهور لافونتين La Fontaine بيتان كتبهما قدحا في ميل
بعض القضاة أحيانا الى نصرته القوي على الضعيف . قال :

“Selon que vous serez puissant ou misérable.
“Les jugements de cour vous rendront blanc ou noir.”
La Fontaine.

ومعناها بشيء من التصرف: الأحكام تكون لك أو عليك حسبما تكون
قويا ذا نفوذ وسلطان أو ضعيفا لا حول لك ولا قوة



وفي هذا قال « بومارشيه » الكاتب الفرنساوى المعروف

“On n'a que vingt quatre heures au palais pour maudire ses juges.”

Beaumarchais.

ومعناها : للمظلوم أربع وعشرين ساعة يلعن فيها قضاته



ومن ذا الذى لم يسمع ولم يع قول أندريو في تمجيد قضاة برلين بمناسبة محاولة ملك بروسيا الاستيلاء بالقوة على طاحونة رجل فقير من رعاياه كان يجاور قصر الملك في بوتسدام Potsdam وكان الملك محتاجا الى الطاحونة ليوسع ملكه . ولما هدد رجال القصر الرجل الفقير بأخذ طاحونته بالقوة صاح قائلا : خذوها ان شئتم ولكن اعلموا أن في برلين قضاة . فذهبت مثلاً

“Oui, si nous n'avions pas de juges à Berlin.”

Andrieux (Le meunier de Sans-Sonci).

عزيز فنانكى

فوائد قانونية وشرعية

٩

ومن امثلة توارد الخواطر عند علماء الرومان وقهاء المسلمين قولهم :

القاعدة اللاتينية : "Vim vi repellere omnes leges omniaque jura permittunt."

القاعدة الشرعية : من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم به

القاعدة الفرنسية : "Toutes les lois et tous les droits permettent de repousser la violence par la violence."

القاعدة اللاتينية : "Vir caput est mulieris."

القاعدة الشرعية : الرجال قوامون على النساء

القاعدة الفرنسية : "Le mari est le chef de la femme."

القاعدة اللاتينية : "Impossibilium nulla obligatio."

القاعدة الشرعية : لا يكلف الله نفساً الا وسعها

القاعدة الفرنسية : "A l'impossible nul n'est tenu."

عزير فنانكي

العدد الثاني	فهرست	السنة السادسة
صحيفة	علم النفس الشرعي وآثار الانفعالات النفسية (لحضرة صاحب العزة محمد بك فتحي القاضي بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية)	
نمرة الحكم	صحيفة	الاحكام
٨٢	١٢٢	تقض . بيان تاريخ الواقعة
٨٣	١٢٣	تقض . قتل بعض صيوان الاذن . عاهة مستديمة .
٨٤	١٢٣	تقض . ضرب . عمليه جراحية . ازالة عاهة . مستولية الضارب .
٨٥	١٢٣	تقض . تعديل وصف التهمة . استبعاد ظرف مشدد .
٨٦	١٢٤	تقض . أحكام نهائية . في أصل الدعوى .
٨٧	١٢٦	تقض . مادة ٢٧٣ عقوبات . أنواع الاسلحة . ظرف مشدد .
٨٨	١٢٦	تقض . قتل بآلة صلبة . اشتراك فاعلين أصليين . عدم تعيين الضارب الضربة القاتلة . لا تقض .
٨٩	١٢٧	تقض . تقرير . أسباب .
٩٠	١٢٧	تقض . بيان اركان الجريمة . في صيغة الاتهام . كفاية .
٩١	١٢٨	تقض . تحليل كياوي . خير . حلف يمين .
٩٢	١٢٩	حسبي . حجر . قيم . تعارض المصلحة .
٩٣	١٢٩	حسبي . قيم . حجر . تعارض مصلحة القيم بمصلحة المحجور عليه .
٩٤	١٢٩	حسبي . حجر . ثلث . القدرة على العمل . وكيل .

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٩٥	١٣٠	المجلس الحسبي العالي حسبي . استئناف قرارات المجالس الحسبية . أحكام تمهيدية . أحكام انتهائية .
٩٦	١٣٠	حسبي . حجر . عدم معرفة العملة جيداً . أحكام . اعطاء صور تنفيذية . تعدد المحكوم لهم . ضياع النسخة التنفيذية .
٩٧	١٣١	محكمة الاستئناف الاهلية تعاقد . الجواب . وقبول . بورقتين مستقلتين . اجارة . طلب فسخها وتعويض . قبول الفسخ ورفض التعويض . استحقاق الايجار بعد الفسخ .
٩٩	١٣٧	استئناف . قيده . انذار . اعلان الانذار بقلم الكتاب . سوء نية . حكم . حكم تمهيدى . انكار الاحتجاج به . خصم أدخل في الدعوى بعد صدوره . أوراق رسمية . اثبات . ما هو وارد فيها . بينة . قرائن . مبدأ ثبوت بالكتابة .
١٠١	١٤٠	اعلانات . صحتها . توقيع شهود . بطلان . استئناف
١٠٢	١٤٠	شفعة . اختصاص المشتري الثانى . تجهيل اسمه . سوء نية . محكمة غير مختصة . ميعاد تسجيل عقد البيع .
١٠٣	١٤٣	قائمة توزيع . مناقضة . المحكمة المختصة بقبولها . استئناف . توزيع مؤقت . طرق طعن .
١٠٤	١٤٤	تقادم . وضع يد الشريك . سقوط حق . وقف . قسمة مهايأة . أمر القاضى .
١٠٦	١٤٧	استئناف . اعلان فى قلم الكتاب . وجود محل اقامة معروف للخصم . بطلان

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
١٠٧	١٤٩	محكمة مصر الابتدائية الاهلية
١٠٨	١٥٠	ازالة . دعوى بمجهولة القيمة . استئناف . جوازه . استئناف أصلى . استئناف فرعى . ارتباط . استئناف لتعديل الأسباب .
١٠٩	١٥٤	انذار تشرد . قانون ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣ . مريانه .
١١٠	١٥٥	حكم فى جنحة . غيابة . وصف خطأ . معارضة . تحقيق أساس الولاية . إيقاف . مسألة أولية
١١١	١٥٨	تزوير . أركانه . القصد الجنائى . ضرر
١١٢	١٦٠	دعوى جنحة مباشرة . شطب . اعادة الى الرول . جوازها بالنسبة للدعوى المدنية .
١١٣	١٦٢	استئناف . نصاب . مصاريف . شفعة . عدم تسجيل عقد البيع . جواز طلب الشفعة .
١١٤	١٦٤	وزارة المواصلات . صورة تليفراف . سرية أوراق خصوصية
١١٥	١٦٤	مخترع الاطنان الموسيقية والروايات . التغنى بها اضراراً بأصحابها . عدم المسئولية الجنائية .
١١٦	١٦٥	بيع وقائى . مدة الاسترداد .
١١٧	١٦٦	دعوى اثبات حالة . دعوى مختلطة . اختصاص . صفة .
١١٨	١٦٧	خفير . أصابته . عدم مسئولية المديرية بالتعويض .
١١٩	١٦٨	اجارة . بدأ التنفيذ . طريق اثباته .
١٢٠	١٦٩	أملاك مخصصة للمنفعة العامة . ندد عليها . دعاوى الافراد .
١٢١	١٧٠	مشبهين ومتشردين . شروط تطبيق القانون . اتجار بمواد سامة . مراقبة .

تابع فهرست الاحكام	نمرة الحكم	صفحة
اعلان حكم . دعوى يبطلانه . مصلحة .	١٢٢	١٧١
اختصاص محكمة الاستئناف .		
مصاغ . قائمة جهاز . اثبات بالبينه .	١٢٣	١٧٣
موصى . وصية . تصرف . اثبات . محاسبة .		
يمين .	١٢٤	١٧٤
وقف الملوك والامراء . ارضادات . شروطها .		
زيادة . نقصان .	١٢٥	١٧٥
وقف . قسمة المهايأة . تقضها . تعديل الاموال		
الاميرية .	١٢٦	١٧٥
وقف . سفح جبل المقطم . مدافن . العمل حجة .		
وقف . مرض الموت . وقف على وارث . حكمه	١٢٧	١٧٦
وقف . نظر . عزل ناظر . جهل بالقواعد الشرعية	١٢٨	١٧٧
ولاية الأب . بيع . الخيرية	١٢٩	١٧٩
وقف . ناظر ومشرف . افراد الناظر استبداداً .		
ارتباكه مالياً . تأجير منزله لمعد السكن . ضم ثقة .	١٣١	١٨١
وقف . نظر . اقتضاء الناظر دينه من الربح .		
امتناعه عن اعطاء المستحقين استحقاقهم . عزله	١٣٢	١٨٢
وقف . ناظر . امتناعه عن إعطاء المستحقين		
استحقاقهم . إنكار الاستحقاق تمتاً . ضم ثقة	١٣٣	١٨٢
وقف . اجارة . تحقيق . ايجار المثل .		
وقف . مباع الدعوى . ٣٣ سنة . زيادة الحكر .	١٣٤	١٨٤
تاريخ الزيادة . من يوم المطالبة .		
١٣٥	١٨٤	
تحكيم . ابطاله . محكمين مفوض لهما بالصلح .		
عدد وتر . ذكر اسماء المحكمين .	١٣٦	١٨٥
حجز . حجزاً للمدين . ملكية المبالغ المحجوزة .		
تأمين على الحياة . مبلغ التأمين . استحقاقه	١٣٧	١٨٦

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
١٣٨	١٨٧	محكمة الاستئناف المختلطة حراسة . قاضي أمور مستعجلة . استعجال . تأخير المشتري في دفع الثمن . اهمال ادارة . سوء تصرف المشتري .
١٣٩	١٨٧	مضاهاة . صور فتواغرافية . تعذر استحضار الأصل . جواز
١٤٠	١٨٨	حراسة قضائية . وسيلة للضغط على المدين . خطريهدد العين . خطريهدد الدين . استعجال
١٤١	١٨٨	حراسة . تقدير اتعاب الحراس . كيفية
١٤٢	١٨٨	وقف . سقوط الدعوى . ٣٣ سنة . تقادم . افعال متقطعة . وضع يد .
١٤٣	١٨٩	خبراء . اتعاب . كيفية تقديرها .
١٤٤	١٨٩	صورية . اثباتها . شروط . وقف . اشهاد . تسجيله في السجل لا في المصبطة أو الفهرست
١٤٥	١٨٩	عثمانيون . رعايا . اختصاص . محاكم أهلية .
١٤٦	١٩١	اتراك . عثمانيين . اجانب . اختصاص المحاكم المختلطة
١٤٧	١٩٢	قانون جديد . اخف . مريانه على الحوادث السابقة . تقض . تعذر معرفة ان كان القانون الجديد طبق أو لم يطبق
١٤٨	١٩٢	مسئولية . مقاول يشغل أرض الجار . سرقة . عدم مسؤولية الجار
١٤٩	١٩٢	شرط جزائي . تعويضات . عدم تنفيذ التعهد . فسخ عقد
١٥٠	١٩٣	نصب . شهادة طيب كاذبة
١٥١	١٩٣	بيع . وعد بالبيع . حكمه . تغيير حكمه .

تابع فهرست الاحكام	صحيفة	تمرة الحكم
أوراق عرقية . تقديم تواريخها . الاحتجاج بها	محكمة تقض وابرام باريس	١٥٢ ١٩٣
حكم جنائي . الاحتجاج به أمام المحكمة المدنية .	» » » »	١٥٣ ١٩٤
شروط . حكم براءة . جواز الحكم بالتعويضات المدنية .	» » » »	١٥٤ ١٩٤
أمين النقل . وكالة . مصلحة السكة الحديد .	» » » »	١٥٥ ١٩٤
تلف . بضاعة . مسئولية	» » » »	١٥٦ ١٩٥
رفت . مستخدم . تأخير بسيط عن العمل .	» » » »	١٥٧ ١٩٥
مسئولية	» » » »	١٥٨ ١٩٦
هبة . سبب غير مشروع . لابن السفاح . اثبات	» » » »	١٥٩ ١٩٦
قانون جديد . أخف . سريانه على الحوادث السابقة .	» » » »	١٦٠ ١٩٦
قسمة . شيوع . مدة الشيوع . الاتفاق على استمرار الشيوع . مورث . شرط باطل .	» » » »	١٦١ ١٩٧
حجز مرتبات . اليوم الاحتياطي . مبالغ ملحقة بالمرتب . ديون النفقة .	» » » »	١٦٢ ١٩٧
تفسير القوانين . غرض الشارع .	» » » »	١٦٣ ١٩٧
استجواب . شركات . مجلس الإدارة	» » » »	١٦٤ ١٩٧
عيف خفي . قوة الفحم . التأخر في رفع الدعوى	» » » »	١٦٥ ١٩٨
اجارة . ملحقات العين المؤجرة . عرف . واجهة البيت	» » » »	١٦٦ ١٩٨
أحكام قانون المرافعات . محاكمات جنائية .	» » » »	١٦٧ ١٩٨
اخلال بمحقوق الدفاع . خبراء .	» » » »	١٦٨ ١٩٨
حجز شخص بغير وجه حق . مسئولية مدنية .	» » » »	١٦٩ ١٩٨
حكم براءة . تعويض	» » » »	١٧٠ ١٩٨
جنسية . الجمع بين جنسيتين	» » » »	١٧١ ١٩٨

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
١٦٧	١٩٨	بيع . شراء . اتومويل مستعمل . حقوق واجبات المشتري
١٦٨	١٩٩	حلف يمين كاذبة . أنواع الايمان
١٦٩	١٩٩	شاهد . مصلحة . رده . شروط . مدعى مدنى
١٧٠	١٩٩	بيع . حقوق ارتفاق . اخفاؤها عمداً أو سهواً
١٧١	١٩٩	دعوى عمومية . حق النيابة . ترك . حق المحكمة . فى الحكم
١٧٢	٢٠٠	عقد . سبب غير مشروع . ضد النظام العام . ضد المصلحة العامة . بطلان .
١٧٣	٢٠٠	بيع . عدم تنفيذه . قوة قاهرة . اضراب . عمال السكة الحديد
٢٠٠		تقد حكم الحضرة صاحب العزة حليم بك سيفين القاضى
٢٠٢		لذات
٢٠٤		فوائد قانونية وشرعية
رئيس التحرير : عزيز فاشكى		

المحكمة

مجلة قضائية

تحت إشراف المحكمة العليا

العدد السادس

العدد الثالث

عدد ديسمبر سنة ١٩٢٥

الإدارة بميدان سوارس عمرة ٣

طبعة بمصر
بشارع الخليج الناصري عمرة ٦
تليفون عمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

ببانه

صدرنا هذا العدد يبحث لحضرة صاحب العزة الامتاذ حامد بك فهمى المحامى موضوعه
«الاختصاص المركزى عند تعدد المدعى عليهم . محاولة تجديده - الدفع بعدم الاختصاص المركزى
من غير صاحبه »

وفى اثره نشرنا :

عدد

٨	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٣	احكام صادرة من المجلس الحسبى العالى
١٠	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
١٨	حكما صادرا من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٢	حكما صادرا من المحاكم الشرعية
٥	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية
٥	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
١٠	احكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٧	احكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٦٨	فتكون المجلة ثمانية وستين حكما وقرارا وفتوى . اردفناها « بلذعة » وختمناها ببعض « فوائد قانونية وشرعية » ما
	رئيس تحرير المجلة عزيز زمانكى

السطر السادس

المحكمة

العدد الثالث

عدد ديسمبر

الاختصاص المركزي عند تعدد المدعى عليهم

محاولة تحديده - الدفع بعدم الاختصاص المركزي من غير صاحبه

عليهم سواء أ كان الموضوع المطالبين هم به
واحداً أم لا وسواء أ كانوا ملزمين به جميعاً
لسبب واحد أم لا وسواء أ كان كل منهم ملزماً
بالمدعى به بصفة أصلية أم لا .

ولكن القهاء لم يأخذوا بهذا الظاهر بل
رأوا (أولاً) ان هذا النص يدل بعبارة على
وجوب تعدد المدعى عليهم حقيقة ولذلك أجمعوا
على عدم تطبيقه فيما يأتي :

(١) - اذا كان المدعى عليهم لا يمثلون في
الواقع الاشخاص قانونياً واحداً وفي هذه الصورة
يجب رفع الدعوى أمام المحكمة التي في دائرة
اختصاصها محل ذلك الشخص القانوني فإذا
وجهت الدعوى على شركة تجارية وعلى أحد

جاء في المادة ٣٤ من قانون المرافعات
الاهلي (٣٤ مختلط) أنه في مواد الحقوق
الشخصية والمواد المتعلقة بالنقولات اذا كانت
الدعوى على جملة أشخاص فيكلف الجميع
بالحضور أمام المحكمة التي يكون في دائرتها
محل أحدهم

وجاء في الفقرة الثانية من المادة السادسة
من لائحة الاجراءات أمام محاكم الاخطاط أنه
اذا تعدد المدعى عليهم جاز رفع الدعوى أمام
أية محكمة بدائرة اختصاصها محل توطن أحد
المدعى عليهم

وقد يظهر لغير المتعمن في هذين النصين
أنه ينبغي تطبيقهما على اطلاقهما عند تعدد المدعى

المحال عليه لأن التعدد يقتضى تساوى المدعى عليهم فى قوة الالتزام وليس الكفيل ملزماً بالدين الا بعد تجريد الدين ولا وجه لالزام المحيل الا عند انكار المحال عليه الدين وقد أوجب القانون عند توجيه دعوى الضمان الفرعية على الضامن ان يرفعها طالب الضمان امام المحكمة التى رفعت أو ترفع اليها دعوى المطالبة بالدين الأصلية (دالوز الدورية سنة ٥٨ - ٢ - ١٦٦ ودالوز سنة ٨٥ - ٥ - ١٠٠) ومحكمة اسكندرية الاستئنافية الاهلية ١٦ ابريل سنة ١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٤ ص ٢٣٨ ولجنة المراقبة القضائية غمرة ١٠٧ مجموعة المنشورات ومحكمة الاستئناف المختلطة فى ٨ مارس سنة ١٩٠٠ (البلتان سنة ١٢ ص ١٥٥)

(هـ) - وكذلك اذا رفعت الدعوى على اثنين وطلب فيها الحكم أصلياً على أحدهما واحتياطياً الحكم على ثانيهما فانه يجب رفعها امام المحكمة التى يقيم الأول فى دائرة اختصاصها (دالوز الدورية سنة ٥٨ - ٢ - ١٦٦)

ثانياً - رأوا ان النص يدل بإشارته على أن يكون جميع المدعى عليهم تابعين لسلطة نوع واحد من المحاكم فاذا كان أحدهم خاضعاً لسلطة المحكمة المدنية والآخر للمحكمة التجارية أو كان أحدهما تابعاً لسلطة محكمة الخط والآخر لسلطة القاضى الجزئى مثلاً وجب رفع الدعوى الى المحكمة المدنية فى الصورة الأولى والمحكمة

وكلاء فروعها وجب رفعها امام المحكمة التى يكون فى دائرتها مركز الشركة (دالوز الدورية سنة ٧٦ - جزء أول - ص ٣٩٥)

(ب) - اذا لم تتوجه الخصومة الا على مدعى عليه واحد وكان الغرض من اختصاص غيره معه مجرد ابعاده عن المحكمة التى هو تابع لها حسب قواعد الاختصاص (دالوز الدورية سنة ٨١ - ١ - ٤٢١) لأن قواعد العدالة وروح القانون يحزمان الاحتيال بالقانون على العبث به . (ج) - اذا لم تتوجه الخصومة الا على

مدعى عليه واحد واختصم غيره معه بغير حاجة أو مصلحة فلا يصح رفع الدعوى من وكيل الديانة على مدينى التفليس امام المحكمة التابع لها محل اقامة المدين المفلس عند اختصاصه فى الدعوى (دالوز سنة ٣٧ - ١ - ٣٦١) أما دعوى ابطال التصرف الضار بروكية الدائنين فيجوز رفعها على المفلس ومن حصل له التصرف امام المحكمة التى يقيم المفلس فى دائرتها (دالوز سنة ٧٩ - ١ - ٣٥٤) ولا يصح رفع دعوى طلب تثبيت الحجز على المحجوز عليه والمحجوز لديه الا امام المحكمة التى يقيم فى دائرتها المحجوز عليه - راجع المادة ٤١٧ مرافعات (قرار محكمة الاستئناف فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ البلتان سنة ١٨ ص ٥١)

(د) - اذا رفعت الدعوى على المدين وكفيله أو على المحيل والمحال عليه فانه يجب رفعها امام المحكمة التابع لها محل المدين أو محل

الجزئية في الصورة الثانية لأن المحكمة المدنية هي المحكمة المادية في نظام يوجد فيه محاكم مدنية ومحاكم تجارية (راجع دالوز س ٥٢ - ٢ - ٢٩) ولأن محكمة الخط عندنا لا تكون مختصة الا اذا كان المدعى والمدعى عليه تابعين لمحكمة خط واحدة (المادة الرابعة عشرة من لائحة اجراءات محاكم الاخطاط)

ثالثا - لاحظوا بعد ذلك أنه اذا عمل بالنص على اطلاقه استطاع المدعى أن يجمع بين دعاويه المتنافرة التي له على خصومه في دعوى واحدة يرفعها أمام المحكمة التي يكون في دائرتها محل أحدهم فيتمكن بذلك من ابعاد بعضهم عن محكته التي هو تابع لها فأرادوا أن يقيدوه بما لا يخرج عن مقصود الشارع ولكنهم اختلفوا في تحديد هذا المقصود فكان منهم المضيئون والموسعون على مراتب لهم في التخفيف والتشديد. فكان منهم من لم يشترط ألا أن يكون للمدعى مصلحة ظاهرة في الجمع بين من اختصاصهم تحقق بها ادنى ما قصده الشارع من تسهيل اجراءات المرافعات وتوفير زمن المقاضاة وتقصيص المصاريف القضائية ويليه من اشترط أى ارتباط ما ويليه من اكتفى بوحدة السند وبعدهم من أوجب وحدة الدين ووراءهم من اشترط وحدة الدين والسبب والسند وقد تبعهم القضاة في ذلك ولكن الراجح قضاها وقضاء هو مذهب الموسعين. فهذا كاريه وشيفو يجيزان لمن اقترض مبلغا من

النقود لعدة اشخاص بغير تضامن بينهم أن يرفع دعواه عليهم جميعا بطلب الزام كل منهم بنصيبه في الدين أمام المحكمة التي يقيم أحدهم في دائرة اختصاصها وحجتها أنه اذا اجبر على مخاصمة كل منهم أمام محكته التي هو تابع لها لم يستطع السير في اجراءات هذه الدعاوى لاضطراره الى تقديم سنده في ملف كل واحدة منها (راجع المسألة نمرة ٢٥٦ على المادة ٥٩ في مؤلفهما في المرافعات » وهو رأى ربرتوار دالوز نوتة ٣٨ تحت كلمة اختصاص المحاكم المدنية

أما جارسونيه والاستاذ ابو هيف بك فهما من المتوسطين في التوسعة لأنهما يكتفيان بأن يكون المدعى عليهم مدينين معا بدين واحد أو مدينين بالتضامن أو أن يكون بينهم رابطة تجعل المسألة المطلوب الحكم فيها واحدة - راجع جارسونيه ص ١٤٠ من الجزء الثاني طبعة ثانية ومن تسييه (نوتة ١٦٤ على المادة ٥٩ من تعليقات على قانون المرافعات وكاربنتيه نوتة ٢٢٦ وما بعدها تحت كلمة اختصاص مدني) وليون كان (مقاله الذي ذيل به حكم محكمة النقض والابرار الفرنسية في ٣ فبراير سنة ١٩١٤) البنديكت الدورية سنة ١٤ - ١ - ١٧٧)

أما جلاسون فهو من المتشددين باشتراطه وحدة الدين والسبب والسند (راجع الجزء الاول ص ٢٨٥ طبعة ثانية وكذلك ترى الخلاف في احكام المحاكم الفرنسية فيما ترى دائرة

أن القانون لم يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٥٩ أن يكون الدين المطلوب الحكم به ناشئاً عن سند واحد في حق جميع المدعى عليهم وأنه يكفي أن يكون ثمة ارتباط بين عدم دفع المسحوب عليه قيمة الكيالة ووجود مقابل الوفاء عنده (راجع البندىكت سنة ١٩١٤ - ١ - ١٧٧)

وقد انتصر ليون كان لهذا الحكم بمقال ذيله قال فيه أن القانون لم يشترط وحدة السبب وأن مقصود الشارع من اباحة رفع الدعوى على المدعى عليهم المتعددين أمام المحكمة التابع لها محل أحدهم هو سهولة مقاضاتهم معا في القضايا المرتبطة مع توفير الزمن وتقيص المصاريف القضائية وأن الارتباط بين المسحوب عليه والساحب جلي لأن حامل الكيالة لم يوجه دعواه على الساحب ألا لامتناع المسحوب عليه عن الدفع ولكي يكون حاضراً منازعة المسحوب عليه فيما تحت يده من مقابل الوفاء ولو اجبر على مقاضاة كل منهما أمام محكمة لجاز أن يتناقض الحكمين اللذان يصدران فيهما في شأن وجود مقابل الوفاء وعدم وجوده . ثم لاحظ في آخر مقاله أنه كان ينبغي أن لا يكون ثمة خلاف في الرأي بين دائرة الطلبات والدائرة المدنية لأن وظيفة محكمة النقض تنحصر في توحيد تفسير القانون ورفع ما يقع من الخلاف فيه بين المحاكم وأن دائرة الطلبات يجب عليها بمقتضى اختصاصها

الطلبات بمحكمة النقض والابرار تأخذ بمذهب المتشددين ترى الدائرة المدنية تجري مجرى الموسمين

ولقد ظهر خلافا في دعوى رفعها حامل كيالة لم قبلها المسحوب عليه مع وجود مقابل الوفاء عنده على كل من الساحب والمسحوب عليه أمام المحكمة التابع لاختصاصها محل الساحب فرأت دائرة الطلبات عدم جواز رفع هذه الدعوى إلا أمام محكمة المسحوب عليه معتمدة في ذلك على أن المسحوب عليه لما لم يصبح بسبب عدم قبوله رفع الكيالة طرفاً في عقد الحوالة الذي تم بإنشاء الكيالة بين حاملها وساحبها لا يمكن اعتباره ملزماً بقيمتها مع الساحب على اعتبارهما مدينين معاً بدين واحد وبسبب واحد وعلى أن وجود مقابل الوفاء تحت يده لا يجوز لحامل الكيالة أن يدخله في الدعوى إلا باعتباره ضامناً له الحوالة ومتى صار الساحب ضامناً الحوالة وجب رفع الدعوى عليه وعلى المسحوب عليه أمام المحكمة التابع لها محل إقامة المدين دون المحكمة التابع لها محل إقامة الضامن (راجع حكم دائرة الطلبات في ١٨ مايو سنة ١٩٠٩ دالوز الدورية ١٩١٢ - ١ - ١٥) والبندىكت سنة ١٩٠٩ - ١ - ٢٣٣

أما الدائرة المدنية فرأت جواز اختصاصها أمام المحكمة التابع لها محل أحدهما بغير تمييز بينهما على اعتبارهما مدينين بقيمة الكيالة وحجتها

والتحقيق ان القانون لم يشترط شرطاً
ما فاذا قال الموسعون ان القانون لم يشترط
وحدة السبب اجابهم المتشددون ان القانون
كذلك لم يشترط وحدة الدين وهو ما وقع
الاتفاق على اشتراطه واذا رجعنا الى مناط الحكم
وعلمته بالاجتهاد وقع الاختلاف ففريق يكتفي
بما يسهل اجراءات المرافعات ويوفر الزمن
والمصاريف وفريق يجعل علة الحكم خوف
التناقص في الأحكام ولذلك يستحيل القطع
بالحق في هذه الآراء. على أنه مهما كانت أسباب
الشك فاننا نميل الى ترجيح مذهب الموسعين
الذين لا يشترطون الا أدنى ما يتحقق به غرض
الشارع فنكتفي بأن يكون هناك ارتباط أوثق
بما يدعو اليه مجرد تسهيل الاجراءات ووفرة
الزمن وتقيص المصاريف واخف مما تدعو عدم
مراعاته الى التناقص في الأحكام على أن يوازن
القاضي في كل قضية بين مراعاة حق كل من
المدعى عليهم في دفع الخصومة الموجهة عليه
امام محكمته التي يقيم في دائرتها وحق المدعى في
الجمع بينهم في دعوى واحدة لمصلحة مشروعة
وجبهة فيقضى بعدم الاختصاص اذا ظهر له من
أحوال الدعوى ما يدل على ان المدعى قد
قصد من ادخال بعض المدعى عليهم حرمان
البعض الآخر من محكمته التابع هو لها
وليست الصعوبة التي حاولنا تذليلها هي
الصعوبة الوحيدة التي تصادفك في العمل فقد

أن تبقى الى الدائرة المدنية عند نظر جميع قضايا
النقض والابرام ما ترى الامر متازعاً فيه لتفصل
فيه الدائرة المدنية المختصة ويظن ليون كان أن
السبب في صدور هذا القرار من دائرة الطلبات
هو غفلتها عن حكم محكمة الدائرة المدنية الصادر
قبل ذلك في أول اغسطس سنة ٩٢ (البنديكت
٩٢ - ١ - ٤٩٦) الذي اجاز رفع الدعوى
على متعددين أمام المحكمة التابع لها محل أحدهم
بغير اشتراط وحدة السبب ووحدة السند حيث
أجازت فيه لشركة التأمين أن ترفع دعواها
على المؤمن الذي تعاقد معها وعلى من آكل اليه
العقار المؤمن عليه بحكم مرسى المزداد بشرط
الاستمرار في تنفيذ عقد التأمين أمام المحكمة
التابع لها محل احدهما ولقد ثبتت محكمة النقض
والابرام على هذا المبدأ فقضت به في ١٦ يناير
سنة ٢٤ بجواز رفع الدعوى من المرسل اليه على
أمين النقل وشركة التأمين أمام المحكمة التابع
لها محل أحدهما ولو أن دعواه على الاول مترتبة
على عقد النقل والثانية على عقد التأمين (راجع
بنديكت سنة ٢٤ ص ١٥٦ جزء اول

والظاهر في أحكام المحاكم المختلطة انها
تأخذ بمذهب الموسعين فلا تشترط الا ان يكون
هناك ارتباط إما لسبب موضوع الدعوى أو
لسبب مندها أو بسبب العمل المولد للالزام
(راجع حكم ١٣ يناير سنة ١٩١١ سنة ٢٢
بلتان ص ٩٥)

تعرض صعوبات أخرى . افرض ان المحكمة التي يقيم في دائرتها أحد المدعى عليهم ورفعت امامها الدعوى لم تكن مختصة بالنسبة له بنظر الدعوى من حيث نوع القضية أو لم تكن مختصة بها من ناحية محل الإقامة فهل للمدعى عليه الثاني أن يدفع بعدم الاختصاص أم لا .

فأما اذا كانت المحكمة التي رفعت اليها الدعوى هي المحكمة التي يقيم فيها أول المدعى عليهم ولكنها غير مختصة بها من ناحية نوع القضية وكان عدم الاختصاص متعلقاً بالنظام العام جاز للمدعى عليه الثاني أن يدفع بعدم الاختصاص فتحكم المحكمة به أولاً بالنسبة للمدعى عليه الأول ثم تحكم به بالتبع بالنسبة للمدعى عليه الثاني وقد عرضت هذه المسألة على محكمة بواتيه في قضية أقامها أحد الاهالي امامها على بلدية بواتيه وعلى آخر اعطى مقالة اشغال الاسهم النارية في أحد الاعياد وطلب بها الحكم بالزامهما متضامين بما أصيبت به عينه من الضرر فرأى الما قول ان الدعوى لا يصح رفعها على البلدية الا امام المحكمة الادارية فدفع بعدم اختصاص محكمة بواتيه بنظرها بالنسبة للبلدية وبعدم اختصاصها بالنسبة له بطريق التبع فحكمت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في حق البلدية وبعدم اختصاصها بطريق التبع بالنسبة للما قول (راجع حكم محكمة بواتيه في ٧ ابريل

سنة ١٤ البنديكت ١٤ - ٢ - ١٥٥)

اما اذا كانت المحكمة التي رفعت اليها الدعوى غير مختصة بها بالنسبة لمحل الإقامة كأن لم يكن لأحد المدعى عليهما في دائرتها غير مسكن مؤقت ودفع هو بعدم الاختصاص فلا شك ان لزميله ان يستفيد من هذا الدفع وان يطلب الحكم بعدم الاختصاص بالنسبة له بطريق التبع . لأنه اذا قيل ان الدفع بعدم الاختصاص المبني على المصلحة الشخصية هو من حق صاحبه فقط قلنا ان هذا لا يمنع زميله من ان يستفيد من آثاره كما يستفيد من تعاقد مع عديم الاهلية من آثار ابطال هذا العقد عند الدفع به من عديم الاهلية

ولكن الا يجب في الحق ان نعترف بأخية المدعى عليه الثاني في الدفع بعدم الاختصاص حتى في صورة عدم حصول الدفع به من صاحبه المدعى عليه الاول وان تقول في تأييده ان القانون قد أوجب عند تعدد المدعى عليهم رفع الدعوى امام المحكمة التي يكون في دائرة اختصاصها محل اقدمهم وانك اذا خالفت القانون فرفعتها امام محكمة لا يكون لأحدهم فيها الا مسكن مؤقت كانت المخالفة واقعة على صاحب السكن وعلى زملائه ويجب ان يكون لكل منهم حق في الدفع بعدم الاختصاص

واذا اعترض بأنه قد يترتب على ذلك ان يضار المدعى عليه الثاني المدعى عليه الاول اذا

يدفعوا به ولا نستثنى من ذلك الا المدينين المتضامين فان رضاء صاحب الدفع باختصاص المحكمة التي رفعت اليها القضية مانع لغيره من الدفع به (راجع ربرتواركار بنتيه نوتة نمرة ١١٥ تحت كلمة دفع) (تحت كلمة دفع)

هذا ولم نر فيما بين ايدينا من كتب المرافعات من ذكر هذه المسألة وعرض للحلها ولكننا رأيناهم يدرسون مسألة أخرى قريبة منها ويذكرون خلاف الفقهاء فيها وهي اذا لم يتمسك طالب الضمان بالدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنسبة لمحل اقامته ووجه مع ذلك دعوى الضمان الى ضامنه وحضر الضامن فهل له ان يدفع بعدم الاختصاص ولو لم يكن الدفع خاصاً به - ولقد رأينا كاريه شيفو يصرح في المسألة نمرة ٧٥٣ مكررة بان الدفع ليس من الحقوق الذاتية التي لا يجوز الدفع بها الا من صاحبها وانه يجوز لمن يلحقه ضرر من سكوت صاحب الدفع عن ابدائه ان يتمسك به استقلالاً لدفع الضرر عنه وعلى ذلك يرى جواز الدفع من الضامن بعدم الاختصاص عند سكوت طالب الضمان ؟

هاجر فهمي
الحامى

رضى هذا باختصاص المحكمة وسكت عن الدفع بعدم الاختصاص اجبنا بأنه يمكن رفع الضرر عنه بإبقائه على حقه في ترك التمسك بعدم الاختصاص واجازة الحكم بعدم الاختصاص بالنسبة للمدعى عليه الثانى اذا كان الموضوع قابلاً للقسمة ولا وجه لشكوى المدعى من ذلك لأن ما يجرى من تجزئة الدعوى انما نشأ عن خطئه . ولنا جواب آخر نقول فيه ان هناك مصلحتين متعارضتين مصلحة المدعى عليه الأول في الرضاء باختصاص المحكمة وان كانت غير مختصة وهي تقضى بالاعتراف له بأحقية التنازل عن حق خول له لمصلحته الشخصية والمصلحة الأخرى هي مصلحة المدعى عليه الثانى في اعادة القضية الى محكمته الأصلية التي يقيم في دائرتها وظاهر ان مصلحة المدعى عليه الثانى في نظر القضية امام المحكمة المختصة اولى بالاعتبار من مصلحة المدعى عليه الأول في نظرها امام محكمة غير مختصة لأن رعاية مصلحة المدعى عليه الثانى تجرى وفق أحكام توزيع الاختصاص فهي اسمى درجة من مصلحة المدعى عليه الأول القائمة على مجرد مصلحة الشخصية

وعلى هذا يجوز لنا ان نقول ان الدفع بعدم الاختصاص المركزي عند تعدد المدعى عليهم لا يكون خاصاً بصاحبه وانما لزملائه الذين يتأذون من الحضور امام محكمة غير مختصة ان

الأحكام قضاء محكمة النقض والأول

١٧٤

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

نقض . تبديد . اشیاء محجوز عليها . جريمة واحدة
مع تعدد وتنوع الاشیاء المحجوزة المبددة .

القاهرة القانونية

إذا اتهم شخص بتبديد جملة أصناف
محجوز عليها قضائياً مثل درة واثاثات منزلية
وزراعة قطن وتوقع محضر حجز واحد وجب
الحكم بعقوبة واحدة فإذا رفعت دعاوى تبديد
ثلاثة وصدرت فيها أحكام ثلاثة بعقوبات ثلاثة
وجب على محكمة النقض ان تلغى حكمتين منها
وتؤيد الحكم الثالث بناء على ان الواقعة واحدة
وانه حصل خطأ في تطبيق القانون

المحكمة :

« حيث ان الطعن مبنى على وجود خطأ
في تطبيق القانون لسبق الحكم على المتهم
بعقوبة عن نفس واقعة التبديد المحكوم عليه
فيها بموجب الحكم المطعون فيه

« وحيث انه تبين للمحكمة من الحكم
المطعون فيه ومن مراجعة الحكم السابق
مدوره من محكمة طنطا بهيأة استئنافية على
المتهم بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ القاضي

بحبسه شهرين مع ايقاف التنفيذ لتبديده
اردين ادره مملوكين له ومحجوز عليهما
حجزاً قضائياً لصالح الشيخ عبد العزيز محمد
جعفر وتسلما اليه على سبيل الوديعة وذلك في
١٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢ ومن الاطلاع ايضاً
على مفردات القضايا انه حجز بتاريخ ٢٦
اغسطس سنة ١٩٢٢ على الاردين ادره وعلى
الاثاثات المنزلية وعلى زراعة القطن وتعين
المتهم حارساً عليها فبددها وبدلاً عن ان ترفع
قضية واحدة عليه قد اقامت النيابة ثلاث
دعاوى عليه احداها تبديد اردين ادره والثانية
تبديد اردين ادره ايضاً والاثاثات المنزلية
والثالثة تبديد زارعة القطن وقد حكم
على المتهم في القضية الاولى استئنافياً من محكمة
طنطا بتاريخ ١٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ بحبسه
شهرين مع الشغل وايقاف التنفيذ ثم حكم فيما
بعد على المتهم بالعقاب في واقعة التبديد الثانية
بتخفيض الحكم المطعون فيه وحكم عليه ايضاً
بالعقاب في واقعة التبديد الثالثة بموجب الحكم
المطعون فيه في القضية نمرة ٣٣٠ سنة ٩٢٤
- سنة ١٩٢٥

« وحيث انه متى كان ثابتاً بأوراق القضايا
وبالاحكام الصادرة فيها ان الحجز الذي توقع

١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات باستيفاء تحقيق القضية وسماع شهادة من ترى لزوماً لسماع شهادته والاستغناء عن سماع الشهود الباقين خصوصاً إذا تعذر احضارهم لعدم الإهتمام عليهم أو إذا ثبت لها أن البعض الآخر من الشهود ليس لديه معلومات .

٢ - الشخص الذي يتخذ له كذباً صفة غير حقيقية ويدعى بأنه ابن عم سلطان مراکش كي يومهم التجار والأشخاص الذين تعامل معهم على أنه من ذوي الشرف واليسار كي يتمكن من الاستيلاء على ما يمكنه الحصول من قهود وبضائع ويتوصل بالفعل بناء على هذه الطرق الاحتيالية ونزوله في اللوكاندات الفخيمة واستصحابه بمن يومهم به أن له منزلة ومقاماً عظيماً ويتزى بملايس حسنة متظاهراً بالفخفة والبذخ في الصرف والتأثير على من يتعامل معهم فأثرت هذه الحيل عليهم وصدقوه واستولى بهذه الطرق الاحتيالية على أموالهم وبضائعهم يعتبر نصاباً تنطبق عليه أحكام المادة ٢٩٣ عقوبات لتوفر جميع أركان

جريمة النصب

المحنة :

« حيث أن أوجه الطعن تنحصر فيما يأتي : أولاً - الأخلال بحقوق الدفاع لعدم سماع شهادة الشهود الذين طلب حضورهم أيضاً وهم للنوه عنهم في صحيفة السوابق وعدم تقديم القضايا الخاصة بموضوع السوابق للنسوبة للمتهم ثانياً - أن المحكمة سمعت شهادة شهود

على جميع الأشياء المتهم فيها الطاعن بالتبديد هو واحد فتعتبر الواقعة بشأن هذا التبديد واحدة ولا محل لتوقيع العقاب على تبديد كل جزء من الأشياء المحجوز عليها بثلاث أحكام مختلفة .

« وحيث أن توقيع العقاب بأحكام ثلاثة مختلفة على تبديد كل جزء من الأشياء المحجوز عليها مع أن الواقعة واحدة كما سلف الذكر يعتبر خطأ في تطبيق القانون إذ الواجب قانوناً في هذه الحالة توقيع عقاب واحد على تبديد جميع الأشياء المحجوز عليها ويتعين إذن قبول الطعن والغاء الحكم المطعون فيه وإصلاح هذا الخطأ وبراءة المتهم اكتفاء بالعقوبة الأولى السابق الحكم بها على المتهم المبينة آنفاً »

(طعن أبو المنين السيد قنديل ضد النيابة العمومية نمرة ١٤٩٠ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المال أحمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب المال والسعادة والعزيزة حسين ذرويش باشا ومتولي غنيم بك ومحمد بك مصطفى ومحمد علام باشا المستشارين ومحمود حلمي سوكة بك وكيل النيابة بالاستئناف)

١٧٥

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

نقض . حقوق الدفاع . الأخلال بها . الاستغناء عن سماع بعض الشهود . نصب واحتيال . أركان الجريمة . صفة كاذبة .

القاعدة القانونية

١ - لا يعتبر أخلاقاً بحق الدفاع عن المتهم استعمال المحكمة المنعقدة بهيئة استئنافية السلطة والحق الممنوحين لها قانوناً طبقاً للمادة

كذبا بأنه مولاي مصطفى اي الامير مصطفى
وانه ابن عم سلطان مراکش كي يوهم التجار
والاشخاص الذين تعامل معهم على انه من
ذوى الشرف واليسار كي يتمكن من الاستيلاء
على ما يمكنه الحصول من تقود وبضائع وقد
توصل بالفعل بناء على هذه الطرق الاحتيالية
ونزوله في اللوكاندات الفخيمة واستصحابه بمن
يوهم به ان له منزلة ومقاما عظيما كما هو مفصل
بالحكم وتزوي بملابس حسنة متظاهرا
بالفخخة والبذخ في الصرف والتأثير على من
يتعامل معهم فأثرت هذه الحيل عليهم وصدقوه
واستولى بهذه الطرق الاحتيالية على اموالهم
وبضائعهم

« وحيث ان هذه الواقعة كما هو ثابت
تفصيلها في الحكم معاقب عليها قانونا طبقا
لنص المادة (٢٩٣) عقوبات لتوفر جميع اركان
الجريمة المكونة لها في الدعوى ولا يوجد
اذا خطأ في تطبيق القانون

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم برفض
الظعن لانه على غير اساس »

(طن مولاي مصطفى وصيغة اسمه جورج عصا عيصو
ضد النيابة العمومية نمرة ١٤٩٣ سنة ٤٢ ق . دائرة
حاضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٧٦

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

تتضمن : بيان الواقعة . رشوة . كيفية .

القاعدة القانونية

اذا خلا الحكم الصادر بالادانة والعقوبة

لا دخل لهم في الدعوى - ثالثا - وجود
خطأ في تطبيق القانون لان الواقعة الثابتة
في الحكم لا يعاقب عليها القانون

« وحيث انه فيما يختص بالوجهين الاولين
فان المحكمة الابتدائية التي رفع اليها التظلم
عن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية وهي
منعقدة بهيئة استئنافية قد استعملت السلطة
والحق الممنوحين لها قانونا طبقا للمادة ١٨٦
من قانون تحقيق الجنايات باستيفاء تحقيق
القضية وسماع شهادة من رأت لزوما لسماع
شهادته وقد سمعت بالفعل الشهود الذين تقدموا
اليها وتعذر احضار باقي الشهود لعدم الاهتداء
على بعضهم وعدم الاهتداء ايضا على القضايا
المشار اليها آتفا الخاصة بالسوابق ولم تسمع
المحكمة البعض الآخر من الشهود لما تبين من
عدم وجود معلومات لديه ويلاحظ ان المتهم
وهو المكلف بنفي التهمة عنه لم يقدم للمحكمة
شهودا لسماعهم وقد اكتفت المحكمة بما اجرته
من التحقيقات وترافع الحامي عن المتهم
بالمناقشة في موضوع التهمة المنسوبة لموكله
حسب الظروف المبينة

« وحيث ان المحكمة ترى مما تقدم انه لم
يحصل اخلال بحقوق المتهم في دفاعه

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الثاني فان
الثابت في الحكم المطعون فيه وفي الحكم
الجزئي الذي اخذت به محكمة ثانية درجة ان المتهم
يدعى جورج عصا عيصو وان لا قرابة ولا علاقة
له مطلقا بالعائلة المالكة بمراكش وان له جملة
سرايق في السرقات واتخذ له صفة كاذبة وادعى

الحديد الأميرية موظف عمومي والاموال التي تحصل بمعرفة هي أموال الحكومة

٣ - أن المادة « ٩٧ » من قانون العقوبات لم يرد بها لفظ « موظف عمومي » وإنما نصت على معاقبة مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الامناء على الودائع أو الصيارفة المتوطنين بحساب نقود أو أمتعة . فهي تشمل إذن كل مستخدم سواء كان موظفًا عامًا بمعنى الكلمة أو لم يكن كذلك متى كلف بهذا الاعتبار بضعة دائمة أو مؤقتة تحصيل أو حفظ أموال بسبب وظيفته كما أن هذه المادة تشمل أيضًا الأموال الأميرية العامة كما تشمل الأموال الخصوصية التي يهدها

المحكمة :

عن الوجه الاول

« ان الواقعة لم تبين في الحكم فلم يذكر به الطريقة التي تمكن بها المتهم من الاختلاس ولا الاركان المكونة للجريمة الاختلاس والتزوير الوجه الثاني - ان المحكمة سمعت احد الشهود واستغنت عن سماع الشهود الآخرين وقد اخذت باعتراف المتهم المخالف لشهادة الشاهد . الوجه الثالث - ان المحكمة اهملت الرد على دفاع المتهم من انه لا يعتبر موظفًا بالمعنى القانوني المعبر عنه بمأمور التحصيل أو المنوط به وان الاموال المختلصة لا تعتبر اموالا اميرية ايضا .

« وبما انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه تبين منه بجلاء ان الواقعة مبينة فيه بآنا

من بيان واقعة الشروع في اعطاء رشوة ولا الكيفية والظروف التي اقترنت بها كان الحكم قابلاً للنقض المحكمة

« بما ان الطاعن يستند في السببين المتقدمين منه على ان واقعة الشروع في اعطاء الرشوة لم تبين في الحكم وعلى خلو الحكم من ذكر الاسباب

« وبما انه يتضح حقيقة من الاطلاع على الحكم المطعون فيه عدم بيان واقعة الشروع في اعطاء الرشوة ولا الكيفية والظروف التي اقترنت بها . وقد اتى الحكم خالياً من بيان الاسباب التي ترتب عليها توقيع العقوبة حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون « وبما ان خلو الحكم من هذه البيانات

موجب للبطلان فيتعين لذلك قبول النقض « (ظمن سيد احمد شرشر ضد النيابة نمرة ١٥٠٧ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٧٧

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

نقض . سماع شهود . اعتراف . موظف عمومي . اموال اميرية . مأمور التحصيل . مادة ٩٧ عقوبات .

القاعدة القانونية

١ - أن المحكمة ليست ملزمة بسماع جميع الشهود متى تكون اعتقادها بصحة التهمة وبأدانة المتهم بعد أن يعترف المتهم بجميع ما ينسب اليه . ٢ - أن رئيس قلم تذاكر اشتراك السكة

كافيا حيث ذكر فيه طريقة الاختلاس التي كان يستعملها الطاعن بكيفية انه عندما كان يقدم له طلب اشتراك في تذكرة سكة حديد يحرر قسيمة واحدة على صحة يضع بها بيانات ومبالغ صحيحة توافق البيانات المقدمة من طالب الاشتراك ثم عند تحرير القسيمتين الاخرتين فبدلا من ان يحررها بالمطابقة للقسيمة الاولى كان يتلاعب في مدة الاشتراك من جهة وفي المبالغ من جهة أخرى المدفوعة من طالب الاشتراك بكيفية انه كان يجعل مدة اشتراك السنة التي تبين في القسيمة الاولى عن مدة اقل من ذلك بكثير في القسيمتين التاليتين ويثبت المتحصل باعتبار المدد التي اتقصا ويختلس الفرق بين المبلغين وتوصلا لاختفاء هذا الاختلاس كان يضطر الى تزوير الكشف وتزوير دفتر قيد تذاكر الاشتراك. فبعد هذا البيان لا يمكن القول بأن الواقعة لم تبين بالحكم وتكون اذن اركان الاختلاس والتزوير متوفرة في هذه الدعوى

وعن الوجه الثاني

«فإن المحكمة ليست ملزمة بسماع جميع الشهود متى تكون اعتقادها بصحة التهمة وبإدانة المتهم بعد ان اعترف المتهم بجميع ما نسب اليه وقد أتى اعترافه مطابقا للحقيقة والواقع ويتفق مع شهادة الشاهد على ان هذا البحث خاص بالموضوع ولا حق ايضا للطاعن بالتمسك بهذا الوجه خصوصا اذا لوحظ ان الدفاع كما هو ثابت بمحضر الجلسة قد دافع على عدم سماع شهادة باقي الشهود

» وبما انه عن الوجه الثالث فأثبت من الحكم ان المتهم رئيس قلم تذاكر اشتراك السكة الحديد الاميرية فهو موظف عمومي وان الاموال التي تحصل هي اموال الحكومة فضلا عن ذلك فإن المادة «٩٧» من قانون العقوبات لم تأت بها عبارة موظف عمومي التي يصح ان يكون محل جدل وانما نصت على مأموري التحصيل أو المندوبين له والامناء على الودائع فهي تشمل اذن كل مستخدم سواء كان موظفا عاما بمعنى الكلمة أو لم يكن كذلك متى كلف بهذا الاعتبار بصفة دائمة أو مؤقتة تحصيل أو حفظ اموال بسبب وظيفته كما ان هذه المادة تشمل ايضا الاموال الاميرية العامة وكما تشمل الاموال الخصوصية التي في عهده وهذه الحالة تنطبق تماما على حالة المتهم فهو بسبب وظيفته كان مكلفا بتحصيل وحفظ قيم الاشتراك وعلى ذلك يتعين رفض النقض»

(طعن جتدى انطوتيوس ضد النيابة العمومية نمرة ١٥٠٤ سنة ٤٢ قضائية - دائرة حضرة صاحب المآلى احد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٧٨

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

نقض - تحقيق - حق المحكمة .

القاعدة القانونية

أن محكمة الاستئناف ليست ملزمة بأن تجري تحقيقا بل هذا من حقها وليس من حق المتهم فلها اذن أن تجري ما تراه تحقيقا للعدالة المحكمة

« بما ان الطعن مبني على شيبين - الأول

ان دفاع المتهم لم يتحقق لانه طلب أمام المحكمة الاستئنافية احالة الدعوى الى التحقيق لسماع شهوده وهى لم تفصل فى هذا الطلب لا بالرفض ولا بالقبول. السبب الثانى - قد أغفل الحكم ذكر المادة المراد تطبيق العقوبة عليها مما يجعل الحكم باطلا بطلاناً جوهرياً

« وبما انه عن الوجه الاول فان محكمة الاستئناف ليست ملزمة بأن تجرى تحقيقاً بل هذا من حقها وليس من حق المتهم فلها ان تجرى ما تراه تحقيقاً للعدالة ومع ذلك فان المحكمة الابتدائية حققت دفاع المتهم واستخلصت منه عدم صحة ما دفع به وفي تأييد محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي بعد ذلك فيه رفض ضمنى بطلب التحقيق الذي تمسك به الطاعن المذكور

« وبما انه غير صحيح ما يدعيه رافع النقض فى الوجه الثانى من عدم ذكر المادة المراد تطبيق القانون عليها فانها مذكورة بالحكم الابتدائي وفي الحكم الاستئنافية أيضاً وعلى ذلك فلا بطلان فى الحكم ويتعين رفض النقض»
(طعن محمد ابراهيم محسن ضد النيابة قمره ١٤٩٢ سنة ٤٢ ق. دائرة حضرة صاحب العالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٧٩

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

نقض - نصب - طرق احتيالة - عدم بيانها -

القاعدة القانونية

اذا لم يبين الحكم الصادر بالادانة الطرق

الاحتيالية التى استعملها المحكوم عليه بمقتضى المادة « ٢٩٣ » عقوبات ولم يكن ظاهراً من الحكم أيضاً ان كانت طرق الاحتيال سابقة على الاستيلاء على المال كما يقضى به القانون بحيث لولاها لما حصل الاستلام أم ان هذه الطرق لاحقة على تسليم المال كان الحكم غير مبين للوقائع بياناً كافياً ويتعين نقضه
الحكمة :

« وبما انه من بين أسباب الطعن حصول خطأ فى تطبيق القانون لأن الواقعة الثابتة فى الحكم لا تعد نصياً توافرت أركانها وتخلو الحكم من بيان الطرق الاحتيالية

« وبما أنه بالاطلاع على الحكم للطعون فيه يتبين منه حقيقة خلو الحكم المذكور من بيان الطرق الاحتيالية التى استعملت وغير ظاهر منه ان كانت طرق الاحتيال سابقة على الاستيلاء على عقد البيع كما يقضى به القانون بحيث لولاها لما حصل الاستلام أم ان هذه الطرق الاحتيالية لاحقة على تسليم العقد وغير واضح فيه أيضاً كيفية حصول الطاعنين على عقد البيع الأصيل المقال بأنه كان مودعاً أمانة عند زوجة محمد الاختبار - وعلى ذلك تكون الواقعة غير مبينة فى الحكم بياناً كافياً حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون ويتبين منه ان كانت الجريمة متوافرة الأركان أم ان الواقعة لا يعاقب عليها القانون »

وبما ان المادة «٢٢٩» من قانون تحقيق الجنايات صريحة في انه لا يطعن بطريق النقض والابرار الا في احكام آخر درجة « وبما انه متى تقرر ذلك يكون النقض غير جائز القبول ولا محل بعد ذلك في البحث في اوجه النقض التي يتمسك بها الطاعن »
(طعن محمد ابراهيم صبحي ضد النيابة العمومية نمرة ١٤٩٩ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٨١

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥
نقض . عدم بيان الملزم بالمصاريف .

القاعدة القانونية

ان خلو الحكم من النص على بيان من الملزم بالمصاريف معناه أن الطاعن غير ملزم بها المحكمة

« حيث ان المتهم الاول لم يقدم أسباباً لنقضه فيتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له »

« وحيث ان الطعن المقدم من المتهم الثاني مقبول شكلاً »

« وحيث ان الطعن مبني على وجهين أولاً - ان الواقعة غير مبينة بياناً كافياً في الحكم . ثانياً - انه لم ينص في الحكم المطعون فيه على من يلزم بالمصاريف »

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الاول

« وبما أن خلو الحكم من هذه البيانات موجب للبطلان فيتعين لذلك قبول النقض »
(طعن ابراهيم بسيوني هنتس وآخر ضد النيابة العمومية ومحمد شمس الدين مدع بحق مدني نمرة ١٤٩٨ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وبحضور الهيئة السابقة)

١٨٠

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥
نقض . حكم غيابي .

القاعدة القانونية

اذا وصف الحكم خطأ بأنه حضوري وكان في الحقيقة والواقع حكماً غيابياً فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه حكم غير نهائي وقابل للمعارضة .

المحكمة:

« بما أن النيابة طلبت عدم قبول النقض لأنه رفع عن حكم غيابي وصف خطأ بأنه حضوري »

« وبما أنه واضح من محضر الجلسة أنه بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤ قررت المحكمة الاستئنافية استمرار المرافعة للاسبوع القابل بالنسبة (لرافع النقض) »

« وبجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ لم يحضر الطاعن للذكور فحكم عليه حضورياً خطأ بتأييد الحكم الابتدائي »

« وبما أن هذا الحكم وصف خطأ حضورياً وهو في الحقيقة والواقع غيابياً فهو غير نهائي وقابل للمعارضة »

سكوت الحكم عن بيان من الملزم بالمصاريف
معناه ان الطاعن غير ملزم بها
« وحيث انه مما تقدم يتعين الحكم برفض
الطعن المقدم من المتهم الثانى »
(طعن عبد الله حسن فضل الله وآخر ضد النيابة
عمرة ١٥٠٩ سنة ٤٢ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

فان الواقعة مبينة بياناً كافياً وقد ذكر الحكم
المطعون فيه الادلة التى كوفت منها المحكمة
اعتقادها بالادانة وأما مناقشة هذه الادلة
وقيمتها فهى مسألة تخص الموضوع
« وحيث انه من جهة الوجه الثانى فان

قضاء المجلس الحسبى العالى

١٨٣

مجلس حسبى مديرية المنيا

حكم تاريخه ٢١ يوليه سنة ١٩٢٤

حسبى . وصية . وارث . اجازة الوصية .
تعارض مصلحة الوصى المختار مع مصلحة
القصر . استبدال .

القاعدة القانونية

١ - من المقرر شرعاً ان لا وصية لوارث
الا اذا اجازها جميع الورثة . والقصر لا يملكون
هذه الاجازة ولا يملكها المجلس الحسبى نفسه
لان المجلس لا يملك التنازل عن حق ثابت
للقصر وهو وراثتهم لا ييهم شرعاً فيما يتركه
٢ - اذا تعارضت مصلحة الوصى المختار
مع مصلحة القصر تعارضاً يمنع من النظر فى
هذه المصلحة وخيف على مال الصغير من الوصى
المختار وجب نزع المال من يده .

الوقائع :

« من حيث انه تبين من الاطلاع على
الاوراق المودعة بدوسيه هذه القضية ان

١٨٢

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥

حسبى . وصى مختار . عزل . خيانة .

القاعدة القانونية

من المقرر شرعاً ان الوصى المختار لا يعزل
الا لخيانة

المجلس

« حيث انه من المقرر شرعاً ان الوصى
المختار لا يعزل الا لخيانة وهذا لم يثبت بأية
طريقة كانت فيتعين اذن الغاء القرار المطعون
فيه واعادة الوصى المختار »

(طعن معالى وزير الحفانية بناء على تظلم الشيخ
شمس عبد الرحمن الاباصيرى (الوصى المختار المعزول)
ضد الست زكية بنت احمد رضوان (الوصية المعينة)
عمرة ١٠٠ سنة ٢٤ - ٢٥ . دائرة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب
السادة والعزة والفضيلة ابو بكر يحيى باشا وعلى حسين
باشا والشيخ سيد الشناوى العضو بالمحكمة العليا
الشرعية ومحمد حمدى الفلكى بك رئيس محكمة مصر
الابتدائية الاهلية سابقاً)

المرحوم الشيخ محمد عبد الرؤوف من ناحية
بنى عبيد التابعة لمركز ابى قرقاص توفى بها
يوم ١٥ ابريل سنة ١٩٢٤ عن ورثته
الشرعيين وهم السيدتين تقيسه حسن واسيه
محمد حسيب زوجتيه ومصطفى واحمد و ابراهيم
اولاده بلغ ومحفوظ وحفيظه ومحفوظه
اولاده قصر وعن تركه قومت بمبلغ ٢٦٧٧
جنيه بموجب محضر الحضر المؤرخ في ٢٨
يونيه سنة ١٩٢٤ وهى عبارة عن ٥٦ ف
وه ع منازل ومواشى ومحراث وماكينه وزمات
» وحيث انه بجلسة ٩ يونيه سنة ١٩٢٤
حضر مصطفى محمد عبد الرؤوف احد الورثة
البلغ وقدم للمجلس ورقة مؤرخة في ٨ ابريل
سنة ١٩٢٤ ومصدق عليها في التاريخ المذكور
من محكمة ابى قرقاص الاهلية منسوب صدورها
للمورث المرحوم الشيخ محمد عبد الرؤوف
تتضمن اختيار المورث لمصطفى محمد عبد
الرؤوف المذكور وصياً على اولاده القصر
المذكورين وتتضمن أيضاً الاقرار من المورث
لاولاده البالغ فقط بما فيهم مصطفى المذكور
بملكية جميع ما يتركه من اطيان ومنازل
وتقود ولم يخص القصر من جميع ذلك سوى
بعشرة افدنة ومنزل ذلك لان هؤلاء من أم
واولئك من أخرى وبجلسة ٢٣ يونيه سنة
١٩٢٤ حضر مصطفى محمد عبد الرؤوف ومعه
الشيخ احمد العرينى المحامى الشرعى وطلب
الاخير التصديق على الوصاية المختارة المقدمة
من موكله مستنداً في ذلك الى المادة ١٧ من

لائحة المجالس الحسينية الصادرة بتاريخ ٢٦ يناير
سنة ١٨٩٧

» وحيث انه من المقرر شرعاً ان
لاوصية لوارث الا اذا اجازها جميع الورثة
» وحيث ان القصر لا يملكون هذه
الاجازة ولا المجلس نفسه يملك التنازل عن
حق ثابت للقصر وهو وراثتهم لأبيهم شرعاً
فيما يتركه

» وحيث ان مصلحة الوصى المختار في
هذه الدعوى تعارضت مع مصلحة القصر
تعارضاً يمنع من النظر في هذه المصلحة بل
هو تعارض يخشى منه على مصلحة القصر
» وحيث انه من المقرر شرعاً أيضاً انه
اذا خيف على مال الصغير من الوصى ولو
مختاراً نزع المال من يده (راجع قرار المجلس
الحسينى العالى الصادر بتاريخ ٢٧ يونيه سنة
١٩١٦ ومدرج بالمجموعة الرسمية سنة ١٩٢١
صحيفة نمرة ١٤٥)

» وحيث ان هذا الوصى المختار لا يصلح
على أى حال للقيام باعمال الوصاية في هذه
الدعوى نظراً لتعارض مصلحته لمصلحة القصر
بسبب الاقرار المحكى عنه

» وحيث انه لا يكفى لصيانة اموال القصر
في هذه الدعوى الاقتصار على تعيين وصى
للخصومة لان تعيين الوصى للخصومة الالحالة
او لبعض حالات معينة والحال ان الامر ليس
كذلك في هذه القضية

» وحيث ان ابراهيم واحمد اخوا القصر
لا يصلحان ايضاً لاقامة احدهما وصياً نظراً

لتعارض مصلحتهما لمصلحة القصر كأخيهما مصطفى تماماً للسبب نفسه

« وحيث أنه بجلسة ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤ رأى المجلس اخذ معلومات والددة القصر التي كانت حاضرة بالجلسة فيما يختص بالاقرار للنوه عنه المنسوب صدوره من زوجها قبل وفاته بأسبوع فلم تبد اعتراضاً ما عليه وقالت ليس لي رأى في المسألة مع أنه بجحف بمحقوقها » وحيث أن المجلس يستنتج من ذلك أنها موافقة عليه فلا يصح والحالة هذه اقامتها وصية

« وحيث أن المجلس قرر بجلسة ٧ يولية سنة ١٩٢٤ تكليف الادارة بترشيح وصى على القصر بشرط ان لا تكون والدتهم ولا اخوتهم لايهم

« وحيث أنه بجلسة اليوم حضر الشيخ احمد حتاته المحامي الشرعى عن والددة القصر وقال بان الادارة رشحت احد اعمام القصر لان يكون وصيا عليهم مع أنه يوجد بين هؤلاء الاعمام وبين القصر قضايا مدنية بعضها فصل فيه والبعض لم يفصل فيه للآن والذي فصل فيه لم ينفذ للآن

وهذا طبعا يتعارض مع مصلحة القصر وطلب عدم تعيين احد للسبب المذكور وشرح حضرته الشيخ ابو المجد ابراهيم مفتاح من بنى عبيد للوصاية نظرا لكفاءته واماته

« وحيث أن حضرتي محمد افندى عليوه عضو المجلس من أبى قرقاص ومحمد بك بدوى عضو المجلس عن بندر المنيا شهدا بكفاءة

واستقامة وامانة الشيخ ابو المجد هذا وبصلاحيته للوصاية على القصر

« وحيث أن المجلس لم يجد من بين اقارب القصر من يصلح لان يكون وصيا عليهم ليعمل لما فيه الحظ والمصلحة لهم نظرا لتعارض مصلحتهم جميعا لمصلحة القصر

« وحيث أنه وان كان الشيخ ابو المجد ابراهيم مفتاح اجنبى عن العائلة فإن المجلس قد آلس فيه الكفاءة للقيام باعمال الوصاية وعليه فيتعين اقامته كذلك وعدم التصديق على الوصاية المختارة »

(القضية المرفوعة بشأن تعيين وصى على قصر المرحوم الشيخ محمد عبد الرؤوف المتوفى بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩٢٤ عن تركه قومت بمبلغ ٧٦٧٧ جنيه ثمرة ٦٠ جدول سنة ١٩٢٤ . رئاسة حضرة محمد صادق حمدى افندى القاضى وعضوية فضيلة الشيخ دسوق عبد المتعال قاضى محكمة المنيا الشرعية وحضرة محمد افندى عليوه عضو الاعيان)

تعليق

وقد تأيد هذا الحكم من المجلس الحسبى العالى بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٢٥ واليك نص حيثياته :

« من حيث أن الشيخ محمد عبد الرؤوف موسى المتوفى فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٤ حرر وصاية مختارة لاحد اولاده المدعو مصطفى افندى محمد عبد الرؤوف لان يكون وصيا على اخوته القصر من بعده وتصدق عليها بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٩٢٤ من محكمة أبى قرقاص الاهلية.

« وحيث أن مجلس حسبى مديرية المنيا قرر بتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩٢٤ عدم التصديق على سند الوصاية المختارة وتعيين الشيخ ابو المجد

ابراهيم مفتاح وصيا على القصر محفوفة وحفيظة ومحفوظ

« وحيث انه بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ١٩٢٤ طعن حضرة صاحب الدولة وزير الحقانية بناء علي تظلم مصطفى محمد عبد الرؤوف في هذا القرار بعريضته المقدمة للوزارة بتاريخ ١٧ اغسطس سنة ١٩٢٤ لان المورث اختاره لانه اكبر اولاده وارشد هم ولان المجالس الحسينية لا تملك الاعتماد الوصاية المختارة ولانه من المقرر شرعا ان الوصي المختار يكون وصيا بمجرد وفاة الوصي وان ليس على المجلس الحسيني سوى اجراء التصديق من القاضي على الوصاية التي اختارها المتوفى (المادة ١٧ من لائحة تنفيذ الامر العالي الصادر بترتيب المجالس الحسينية) فلا محل اذن لاجراج الوصي المختار من الوصاية وانما يصح تعيين وصي آخر تقصر وصايته على المسألة التي تتعارض فيها مصلحة القصر مع مصلحة الوصي المختار

« وحيث انه بجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الطعن لم يحضر الوصي المختار المنتظم ولا المنتظم ضدهم . وحضر عن النيابة العنومية حضرة محمود حلمي سوكة بك وكيل النيابة بالاستئناف وطلب تأييد القرار المحتانف لما ابداه بمحضر الجلسة

« وحيث ان الطعن حاز لشككه القانوني « وحيث ان القرار المطعون فيه جاء في محله للاسباب التي بني عليها ويتخذها هذا المجلس اسباباً له فيتعين تأييده »

(طعن مالي وزير الحقانية بناء علي تظلم مصطفى محمد عبد الرؤوف الوصي المختار ضد السيدة آية بنت محمد محمد ابو حبيب وآخرين عمرة ١٦٧ سنة ٢٣ - ٢٤ دائرة معالي احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب السعادة والبرزة والفضيلة ابوبكر يحيى باشا وعلى حسين باشا والشيخ سيد الشناوي ومحمد حمدي الفلكي بك)

١٨٤

حكم تاريخه ٢٧ يونيه سنة ١٩١٦

وصى . وصى مختار . الخوف على مصلحة القاصر . استبدال الوصي .

القاعدة القانونية

يجوز استبدال الوصي ولو كان وصياً مختاراً اذا خيف على مال القاصر من الوصي ولا سيما اذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الوصي .
الوقائع والاسباب :

« من حيث ان مجاس حسبي محافظة مصر قرر بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩١٦ تعيين السيد محمد عمر الخشاب وصياً على اخويه القاصرين محمد عبد القادر واحسان ولدى المرحوم السيد عمر حسين الخشاب وتعيين السيد محمد احمد الخشاب القاضي الشرعي وصياً منضماً اليه ، فطعن حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية في هذا القرار بناء على شكوى السيد محمد عمر الخشاب لأن السيد محمد عمر الخشاب المذكور قدم للمجلس ورقة منسوب صدورها من المورث تتضمن انه اقامه وصياً مختاراً على القاصرين واذن يتعين التصديق على الوصاية المختارة له مادامت كفاءته ثابتة ولا حاجة اذن لضم وصي آخر للوصي المختار وانما يصح تعيين وصي آخر تقصر وصايته على المسألة التي تعارض فيها مصلحة القصر مصلحة الوصي المختار

« وحيث انه بجلسة المجلس الحسيني العالي

« وحيث انه من المقرر شرعا انه اذا خيف على مال الصغير من الوصى ولو مختارا يتزع المال من يده »

« وحيث انه لا يكفي لصيانة مصلحة القصر في هذه الدعوى الاقتصار على تعيين وصى للخصومة لان تعيين الوصى للخصومة لا يكون الا لحالة أو لبعض حالات معينة والحال ان الامر ليس كذلك في هذه القضية » وحيث انه مع عدم اعتماد تعيين الوصى المذكور يتعين ايضا عدم اعتماد الوصى المنضم اليه وهو السيد محمد احمد الخشاب القاضي بالمحاكم الشرعية خصوصا ان افعال وظيفة هذا الاخير قد لا تسمح له بالتفرغ لافعال الوصاية على الوجه المرغوب »

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين الغاء القرار المطعون فيه وعدم تعيين هذين الوصيين واحالة الاوراق على مجلس حسي محافظة مصر لتعيين وصى بدلهما »

(استئناف حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية بناء على شكوى السيد محمد عمر الخشاب الوصى على اخويه وحضر شخصياً بالجلسة ومعه حضرة الاستاذ محمود افندي جندي الحامي ضد قرار مجلس حسي محافظة مصر الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩١٦ القاضي بتعيين السيد محمد عمر الخشاب وصياً على اخويه القاصرين وتعيين السيد محمد احمد الخشاب القاضي الشرعي وصياً منضماً اليه وحضر عن الوصى المنضم حضرة محمد افندي كساب الحامي الشرعي وحضر عن النيابة العمومية حضرة صاحب العزة محمد بك راعب عطيه نمرة ٥٧ سنة ١٥ — ١٦ قضائية . دائرة حضرة صاحب السادة يحيى ابراهيم باشا رئيس محكمة الاستئناف الاهلية وبحضور حضرات اصحاب السادة والعزة والفضيلة احمد ذوالفقار باشا وحسين درويش بك المستشارين والشيخ حسن البنا نائب المحكمة العليا الشرعية وعبد العزيز بك فهمي تقيب الحامين سابقاً)

المنعقدة في يوم ٢٧ يونيه سنة ١٩١٦ صم الحاضر عن السيد محمد عمر الخشاب على طلب الغاء القرار المطعون فيه وعدم ضم وصى الى الوصى المختار وطلب محمود افندي كساب تأييد القرار المذكور أما النيابة فقوضت الرأي للمجلس :

المجلس :

« حيث ان الوصى الاول وهو السيد محمد عمر الخشاب يستند على ورقة منسوب صدورها للمورث المرحوم السيد محمد عمر وصيا على اولاده القصر وتتضمن ايضا الاقرار من المورث لبعض الورثة بما فيهم السيد محمد عمر المذكور بملكية بعض الاغيان »

« وحيث ان بعض الورثة قد طعن في هذه الورقة قولا بانها لم تكن مستوفاة الشرائط القانونية اللازمة لصحة الايصاء الوارد فيها عملاً بنص المادة « ١٠٠ » من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ٣ يولية سنة ١٩١٠ »

« وحيث ان المجلس الحسي العالي لا يرى حاجة في الدعوى الحالية للبحث في هذا الموضوع ولا فائدة من ايقاف الفصل فيها حتى يفصل في هذا النزاع من الجهة المختصة عملاً بنص المادة « ١٧ » من لائحة المجالس الحسية والمادة « ٢٦ » من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة لان السيد محمد عمر الخشاب المذكور لا يصلح على اى حال للقيام باعمال الوصاية في هذه الدعوى نظراً لتعارض مصلحته لمصلحة القصر بسبب الاقرار المحكى عنه تعارضاً يمنعه من النظر في هذه المصلحة بل هو تعارض يخشى منه على مصلحة القصر .

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١٨٥

حكم تاريخه ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٥

اثبات . كتابة . مانع ادبي . خطبة .
علاقة . نسب .

القاعدة القانونية

من الموانع الأدبية التي تمنع من الاستحصال على كتابة ظرف الخطبة الحاصل أمام مدعويين ولا سيما وان كان للخاطب علاقة نسب بالخطوبة المحكمة :

« بما أن المستأنف يقول بأنه دفع المبلغ المتنازع فيه وهو ١٢٠٠ جنية عن خطبته للمستأنف عليها الاولى على أن يكون مقدم صداقها »
« وبما أن ظرف الخطبة الحاصل أمام مدعويين ظرف يعتبر مانعا أدبيا بطلب ورقة بالمبلغ على من يستلمه لا سيما ان كان له علاقة نسب بالخطوبة »

« وبما أنه مما تقدم لا ترى المحكمة مانعا من السماح للمستأنف باثبات تسليم المبلغ المذكور بالينة »

(استئناف محمود افندى ابراهيم الجوهري وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد بك رمزي المحامي ضد الست زينب ابراهيم الحيار وآخر وحضر عن الاولى حضرة كامل افندى على زوجها ووكيلها وحضر معه حضرة الاستاذ قليب افندى بشاره المحامي وحضر عن الثاني حضرة الاستاذ اسماعيل افندى حمزة المحامي للمرة ١٢١٠ سنة ١٢٠٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا ومحضون حضرتي صاحبي العزة مصطفى بك حلمي وحسن نبيه المصري بك المستشارين)

١٨٦

حكم تاريخه ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٥

مدفن . شقة . استرداد حصة شائعة .
مادة ٤٦٢ .

القاعدة القانونية

لشريك على الشيوع في مدفن حق استرداد الحصة المبيعة عملا بحكم المادة « ٤٦٢ » من القانون المدني لأن المدفن من المسائل العائلية المحضة ويحوى أسرار العائلة فلا يصح لأجنبي الاطلاع على هذه الأسرار وفي وجوده مضار أدبية ومادية اذ يمكنه مضايقة العائلة في دفن موتاهم فللوارث حق استرداد الحصة الشائعة التي يبيعها الوارث الآخر لأجنبي المحكمة :

« حيث أن المستأنفة هي من ورثة عبده

بك البابلي

« وحيث أن البيع وقع على الشيوع في مدفن وهو من المسائل العائلية المحضة ويحوى أسرار العائلة فلا يصح لأجنبي الاطلاع على هذه الأسرار وفي وجوده مضار أدبية ومادية اذ يمكنه مضايقة العائلة في دفن موتاهم وإذن يكون حق الاسترداد في محله

« وحيث أن المشتري لم يقدم عقد الشراء

الثالث باعتبار انها صادرة بسوء نية اضراراً
بمقوقها باعتبارها دائنة وهي الدعوى البوليصية
المنصوص عليها في المادة ١٤٣ من القانون المدني
« وحيث ان محكمة أول درجة رفضت

الدعوى مرتكنة على الأخص على ان
المستأنفة لم تكن أصبحت دائنة وقت صدور
البيع الاول من زوجها الى الياس حنا وهو
مالا يمكن لمحكمة الاستئناف ان تسلم به لأن
التاريخ الذي يصح الاحتجاج به على الغير ليس
التاريخ الذي أثبتته المتعاقدان في العقد العرفي
بل تاريخ التسجيل أي ٤ ابريل سنة ١٩٢١
حالة ان دعوى النفقة كانت مرفوعة منذ فبراير
والحكم الصادر نهائياً فيها قضي بها منذ تاريخ
رفع الدعوى خلافاً لما ذهب اليه الحكم
المستأنف يكون من شأنه صدور البيع في التاريخ
الحاصل فيه بالنسبة للغير (تاريخ التسجيل) أي
بين وقت رفع دعوى النفقة والحكم فيها
افتراض سوء نية الزوج البائع

« وحيث من جهة أخرى فلا يجب ان
يغرب عن البال ان المدعية لم تثبت صراحة ان
البيع الذي تطعن فيه قد ترتب عليه تجريد زوجها
بل قد اقتضت على افتراض حالة الاعسار التي
وان كانت محتملة الا انه يتعين اثباتها شأنها في
ذلك شأن بقية الشروط الجوهرية اللازم
توفرها لمثل هذا الطريق الخطير الاستثنائي من
طرق الطعن وهي الدعوى البوليصية

حتى يمكن معرفة الثمن الذي دفعه وترى المحكمة
تعيين خبير لتقدير ثمن المبيع »

(استئناف الست تقيده هلم البابل وحضر عنها
حضرة الاستاذ محمود افندي محمد مصطفى المحامي ضد
مصطفى راضي التري وآخرين ولم يحضروا بالجلسة ولا
احد عنهم للمرة ٧٧٣ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة
صاحب المال احمد طلعت باشا وبحضور حضرتي صاحبي
الغزة مصطفى بك حلمي وحسن تقيه المصري
بك المستشارين)

١٨٧

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

دعوى ابطال تصرفات المدين . مادة ١٤٣
مدني . اركان وشروط الدعوى . قرابة .

القاعدة القانونية

١ - يشترط لصحة دعوى ابطال تصرفات
المدين عملاً بحكم المادة ١٤٣ من القانون المدني
شروط منها ثبوت دائنية طالب ابطال التصرفات
من قبل التصرف ومنها اثبات تجرد المدين من
كل ملك بحيث يتعذر على الدائن اقتضاء دينه
والثالث اثبات سوء نية المشتري المطلوب ابطال
التصرف الصادر له

٢ - ان مجرد قرابة المشتري والمشتري من
باطنه للبائع لا يكفي لاثبات سوء النية
المحكمة :

« حيث ان المستأنفة رفعت هذه الدعوى
تطلب بطلان تصرفات زوجها المستأنف عليه
الاول بالبيع الى الياس حنا المستأنف عليه الثاني
ومن هذا الى امين شاربويم المستأنف عليه

١٨٨

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥
اثبات . موانع اديية . شركة .

القاعدة القانونية

١ - أن علاقة الشريك بشريكه ليست
من الموانع الأديية التي تمنع الشريك من
الاستحصال على كتابة من شريكه
المحكمة :

« حيث ان المحكمة الابتدائية اخطأت

في جعل الشريك من ضمن الاشخاص الذين
يمافون قانونا من اخذ كتابة على شريكه لان
ذلك لم يكن من موانع الاحتشام فلا يصح له
اثبات دعواه بالبيئة كما اجازت له المحكمة
الابتدائية لاثبات الاقطان التي سلمها له وايجارة
الاطيان بما يزيد عن النصاب القانوني خصوصا
وان المستأقنين قدما عقودا كتابية حصلت
بينهما وبين المستأنف عليه المذكور دالة على
ان المعاملة بينهما كانت على الدوام بالكتابة»
(استئناف الشيخ محمد ابراهيم عجيبة وآخر وحضر
عنها حضرة الاستاذ عبد العليم سلام افندي الحاي ضد
الشيخ على متولى عاقول وحضر عنه حضرة الاستاذ
ميخائيل افندي غالى نائباً عن حضرة الاستاذ احمد بك
الدبوانى الحاي نمرة ٤٤٩ سنة ٤٢ قضائية . دائرة
حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وجناب مسيو
سودان وعلى بك جلال المستشارين)

« وحيث على الأخص ان أعسار البائع
وسوء نيته حتى يفرض ثبوتها لا يكفيان بل يتحتم
أيضاً اثبات سوء نية كل من الشاريين المطلوب
ابطال التصرف الصادر لكل منهما حالة أن
مجرد قرابة الشاري والشارى من باطنه للزوج
البائع لا تكفى لاثبات سوء النية فضلاً عن
انكار قرابة الشاري من الباطن لأنه ثابت على
الأخص أن المستأنف عليه الثانى سبق له الشراء
من الزوج في سنة ١٩١٥ دون أن يطعن أحد
في صحة ذلك البيع وحالة أن كلا المستأنف عليه
الثانى والثالث لا يسكنان البلدة المقيم فيها البائع
المستأنف عليه الأول ولا يظهر أنهما كانا على
أدنى علم بحالته المالية والدعوى المرفوعة ضده
من زوجته كما أن نشر الزوجة لاعلان ذلك في
احدى الجرائد لا يعتبر في مثل هذه الحالة وبعد
الطرفين عن بعضهما في السكن اعلاناً كافياً

« وحيث بناء عليه وحتى بدون التعرض
لبحث ما اذا كان البيع الصادر من المستأنف
عليه الأول للمستأنف عليه الثانى قد حصل كما
قيل ذلك لدفع ديون مستحقة عليه للمستأنف
عليه الثانى وهو مالا يوجد دليل عليه الآن فانه
يكفى أن المستأنفة وهى المدعية أصلاً لم تقدم
دليلاً على توفر الشروط الجوهرية اللازمة
لصحة دعواها.»

(استئناف الست بهجة بنت خير طانيوس وحضر
مها حضرة الاستاذ رياض افندي نقولا الحاي ضد
جرجس روفائيل وآخرين نمرة ١٠٩٥ سنة ٤٢ قضائية
دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا ومحضور
جناب مسيو سودان وحضرة صاحب النزة على جلال
بك المستشارين)

١٨٩

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

احكام . اعلان . بطلان . مندوب محضر .
شاهدين . زوال البطلان . استئناف الحكم .

القاعدة القانونية

إذا كان اعلان الحكم باطل قانوناً بناء على أن الذى أجراه انما هو مندوب محضر وكان يجب أن يكون مصحوباً بشاهدين يوقعان معه على ورقة الاعلان فان هذا البطلان يزول بمجرد الرد على هذا الاعلان من الخصم بما يستفاد منه انه اعتبر الاعلان صحيحاً أو بمجرد حصول أى شىء من الاجراءات المترتبة على ذلك الاعلان بصفة كونه صحيحاً كأن يرفع المعلن اليه استئنافاً عن هذا الحكم ولا يشير فى ورقة استئنافه الى بطلان اعلان الحكم أو يحضر أمام المحكمة ويرد على دفع يديه خصمه ولا يتمسك ببطلان اعلان الحكم .

المحكمة :

« من حيث أن المستأنف عليه دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لقيده بعد الميعاد القانونى

« ومن حيث أن المستأنف رد أخيراً على هذا الدفع بأن نفس اعلان الحكم المستأنف باطل قانوناً لأن الذى أجراه انما هو مندوب محضر وكان يجب بناء على نص المادتين ١١ و ١٣ من قانون المرافعات أن يكون مصحوباً

بشاهدين يوقعان معه على ورقة الاعلان وأنه ما دام الأمر كذلك فيعتبر أن الحكم المذكور لم يعلن اليه قانوناً ويكون حقه اذن فى الاستئناف ساريًا لمدة خمس عشرة سنة ، وأوضح المستأنف أنه بفرض اعتبار الاعلان المذكور صحيحاً فباحتساب ميعاد المسافة يكون الاستئناف قد تقدم فى ميعاده القانونى وانتمس المستأنف بناء على ذلك رفض الدفع الفرعى السابق ذكره « ومن حيث أنه مما يتعين ملاحظته بآدى »

ذى بدء فيما يتعلق بمواعيد المسافة انه ثابت من الأوراق أن المسافة التى يرغب المستأنف احتساب ميعادها لا تتجاوز فى الدعوى الحالية ساعتين وواضح أن مثل هذا الميعاد لا يعمل عليه طبقاً لنص المادة (١٢) من قانون المرافعات

« ومن حيث أن الواقع الذى لا شك فيه أن الاستئناف الحالى قيد بعد مضي ٦١ يوماً من تاريخ اعلان الحكم المستأنف

« ومن حيث أنه بمراجعة ورقة اعلان الاستئناف تبين أن الذى أعانها ليس بمندوب محضر وانما هو محضر ولم يقدم المستأنف من تاريخ اعلان الحكم اليه الحاصل بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٥ لغاية الآن ما يثبت ادعاءه بأن هذا الاعلان حصل عن يد مندوب محضر

« ومن حيث أنه ثابت من جهة اخرى أن المستأنف لم يشر فى ورقة استئنافه الى بطلان اعلان الحكم الذى يتمسك به الآن بأي صورة

فيزول ما أشتملت عليه تلك الورقة من البطلان ويسقط الحق في الدفاع به

وقد نصت المادة (١٣٩) من القانون سالف الذكر صراحة على أن يزول بطلان كل ورقة غير الاوراق المذكورة سابقاً بمجرد الرد عليها بما يستفاد منه أنه اعتبرها صحيحة أو بمجرد حصول أى شئ من الاجراءات المترتبة على تلك الورقة بصفة كونها صحيحة

« ومن حيث أنه مما توضح يرى جلياً انه يفرض أن الذى اعلن الحكم المستأنف هو مندوب محضر كما يدعى المستأنف وان الاعلان المذكور باطل لعدم حضور الشاهدين المنصوص عنهما بالمادة ١١ من قانون المرافعات فان هذا البطلان قد زال بالدفاع الذى أبداه المستأنف أمام هذه المحكمة بمجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وذلك استناداً الى ما جاء بالمادة (١٣٩) من القانون سالف الذكر

« ومن حيث لا شك اذن بعد ذلك فى أن ما دفع به المستأنف عليه من عدم قبول الاستئناف الحالى لتقديعه بعد الميعاد القانونى هو دفع قانونى فى محله فيتعين قبوله والحكم بعدم قبول الاستئناف المذكور شكلاً والزام رافعه بالمصاريف »

(استئناف محمد حسن حسنين وحضر عنه حضرة الاستاذ لبيب افندى سعد الحامى ضد الشيخ وهبه سيد وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الفتاح بك رجائى الحامى غمرة ١٠٧٩ سنة ٤٢ قضائية - دائرة حضرة حضرة صاحب السعادة ابو بكر يحيى باشا وبحضور حضرتى صاحبي الغزة شاكر احمد بك وزكى برزى بك)

كانت وقد حضر أمام هذه المحكمة وردا على ما دفع به المستأنف عليه من عدم قبول الاستئناف الحالى شكلاً لتقديعه بعد الميعاد لم يشتر كذلك بحرف واحد الى هذا البطلان بل أنه اقتصر فى جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ على التمسك بمواعيد المسافة والتمس لهذا التسبب فقط رفض الدفع الفرعى وبعد ان اقبلت المحكمة باب المرافعة وقررت تأجيل النطق بالحكم للجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ قدم المستأنف طلباً يفتح باب المرافعة استناداً الى أنه تحقق له أن اعلان الحكم المستأنف باطل وأنه يرغب التمسك بهذا الدفاع فى مواجهة خصمه فأجابته المحكمة الى طلبه رغبة منها فى اطلاق حرية الدفاع ولكن من حيث أن الدفاع الذى سبق وأبداه المستأنف أمام هذه المحكمة بمجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لوالدى عقبه وبناء عليه اقبلت المحكمة باب المرافعة وقررت تأجيل النطق بالحكم الى جلسة اخرى - يستفاد منه جلياً وبلا أقل شك أن المستأنف اعتبر اعلان الحكم المستأنف اعلاناً صحيحاً لمورد على الدفع الفرعى المقدم من المستأنف عليه بعدم قبول استئنافه شكلاً بما ورد مما هو موضح آنفاً .

« ومن حيث أن المادة (١٣٨) من قانون المرافعات قضيت بأنه اذا كانت الورقة التى اقيمت بها دعوى أصلية أو دعوى من المدعى عليه على المدعى فى أثناء الخصومة أو غير ذلك باطلة وحضر الخصم المطلوب حضوره

١٩٠

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥
التماس . غش . شروط واركان . طلب اصل
الدعوى . الحكم فيها . احوال جواز طلب
اصل الدعوى . تجاوز سلطة . التماس .

القاعدة القانونية

١ - القول بأن تأكيد أمر كاذب يبرر
التماس اعادة النظر قول لا يكون له محل الا اذا
كان صادراً من الخصم الذي كسب الدعوى
ضد الخصم الذي خسرها . شرطاً أن يكون هذا
الاخير يجهل وجود هذا التأكيد الكاذب في
أثناء نظر الدعوى (راجع جارمونييه جزء ٦ ص
٧٨٦ فقرة ٤٦٦) فاذا كان التأكيد بأمر كاذب
كان موضوع مناقشة بين الطرفين أمام المحكمة
فلا غش ولا وجه للالتماس

٢ - اذا حكمت محكمة أول درجة بعدم
قبول الدعوى شكلاً بناء على أن الدعوى رفعت
على بعض الورثة ولم ترفع على الباقيين ثم استأنف
المدعى فحكمت محكمة الاستئناف بقبول
الدعوى وفي الموضوع فصلت في أمر وراثته المدعى
وفي مقدار استحقاقه في التركة كان في حكمها
تجاوزاً للحد المقرر لها قانوناً ووجب قبول الالتماس
المرفوع عن هذا الحكم لأن أمر الميراثية
والموروثة وبيان مقدار استحقاق الوارث في
التركة يجب أن يعرض من جديد على محكمة
أول درجة للفصل فيها »

(التماس أنه هودليان وحضر عنها حضرة صاحب العزة
الاستاذ عزيز بك خانكي المحامي ضد الست ترواندة
كارليان وحضر عنها حضرة الاستاذ ميخائيل افندي غالي
المحامي فقرة ٨٧٥ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرات
اصحاب العزة مراد بك وهبه ومصطفى بك حلمي
ومحمود بك جعفر المستشارين)

تعليق

ان محكمة الاستئناف بحكمها في امر الوراثة
وفي امر مقدار استحقاق الوارث جاء مخالفاً
لاحكام المواد ٣٧٠، ٣٧١ من قانون المرافعات .
لان محكمة الاستئناف ليس لها ان تطلب اصل
الدعوى وتحكم فيه الا في احوال معينة يبان
حصر في القانون وهي - ١ - حالة ما اذا
حكمت محكمة الاستئناف بأبطال حكم من
الاحكام التمهيدية وكانت الدعوى الاصلية
صالحة للحكم فيها - ٢ - حالة ما اذا حكمت
بأبطال حكم صادر في مسألة اختصاص المحكمة
- ٣ - او في حالة طلب الاحالة منها على
محكمة اخرى بسبب اقامة الدعوى بها أو دعوى
اخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى
الاصلية صالحة للحكم فيها

فالحكم الصادر بعدم قبول الدعوى شكلاً
ليس اذن من الاحكام التي يترتب على ابطالها
طلب اصل الدعوى والحكم فيه . فحكم محكمة
الاستئناف في امر الوراثة اصلاً ومقداراً مع
ان الحكم المستأنف قاض بعدم قبول الدعوى
شكلاً يعتبر انه حكم بشيء (لم يطلبه الخصوم)
او حكم بما لا يجوز للخصوم طلبه قانوناً

١٩١

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥

اجارة . ضمان . ائمال المؤجر . سقوط الضمانة . تضامن .

القاعدة القانونية

١ - اذا أهمل المؤجر استعمال حق

على جملة دفع من اول اكتوبر الى ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١

وبما انه فيما يختص باطلاق المادة ٥١٠ مدني على الكفيل المتضامن والغير المتضامن او قصرها على الغير متضامن فقط فان الرأي المتفق عليه اطلاقها على النوعين (راجع في ذلك دالوز براتيك في باب الكفالة نمرة ٢٣٦ وجه ٢٧٨ الجزء الثاني طبعه ١٩١١) ويكون للمستأنفين الحق في التمسك بنص المادة المذكورة ويجب الغاء الحكم المستأنف والحكم للمستأنفين بطلبتهما «

(استئناف الشيخ محمد محمود وآخر وحضر عنها حضرة الاستاذ زكي افندي رزق الحامي نايبا عن حضرة الاستاذين فيد الوهاب بك محمد واحد بك الديواني الحاميين ضد مصلحة الاملاك وحضر عنها حضرة انيس بك يوسف نمرة ١١٠٦ سنة ٤١ ق . دائرة حضرات اصحاب العزة متولى بك غنيم ومحمد لييب عطيه بك واترى ابو المز بك)

١٩٢

حكم تاريخه ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥

شفعة . ريع البين المتفوعة .

القاعدة القانونية

أن حكم الشفعة ينقل الملكية ولا يقررها والمشفوع منه حق الانتفاع بما اشتراه واستغلا له نفسه حتى يدفع له الشفع الثمن والمصاريف بناء على التراضي أو حكم القاضي . وبهذا المعنى حكمت محكمة الاستئناف بدواثرها المجتمعة بحكم

تاريخه ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣ (راجع المجموعة الرسمية عن سنة ١٩٢٣ ص ٤١) والمنشور بهذا العدد تحت نمرة ١٩٣ . صحيفة ٢٤١

المحكمة

« بما أن عقدة النزاع القائم بين طرفي الخصومة ترجع الى تأويل كل فريق لآثار الحكم الذي يصدر بثبوت الشفعة

» وبما أن هذا البحث قد فصلت فيه عرضاً محكمة الاستئناف العليا بدواثرها المجتمعة اذ قررت أن حكم الشفعة انما ينقل الملكية ولا يقررها والمشفوع منه حق الانتفاع بما اشتراه واستغلا له نفسه حتى يدفع له الشفع الثمن والمصاريف بناء على التراضي أو حكم القاضي (راجع الحكم الصادر من دوائر محكمة الاستئناف بمجموعة المؤرخ في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣ ومنشور في المجموعة الرسمية عن سنة ١٩٢٣ بالصفحة رقم ٤١)

وبما أن تطبيق هذا المبدأ الذي اطمأن اليه القضاء العالي يسقط معه اي ادعاء للمستأنف في المطالبة بفوائد ثمن العين أو ريعها قبل وصول هذا الثمن للمشفوع منهما كما يسقط معه دفعه عن اضطراره لا يداع الثمن لتعنت المشتري وانكارهما عليه حقه فان المبدأ قد غطى كل خلاف على حق شفعة

« وبما ان الثمن لم يصل الى المشتري الا يوم ١٩ مايو سنة ١٩٢١ بعد نزاع فصلت فيه محكمة الموسكى الجزئية بصفة مستعجلة بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٢١ باحقيتهما في صرفه

وأعلن ذلك الحكم في ١٥ مايو سنة ١٩٢١ « وبما أن النزاع في صرف الثمن إنما اثاره الشفيع مدعياً أنه تنازل عن حقه في الشفعة وقد حكم من محكمة بنى سويف الابتدائية بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٢ برفض دعواه بقبول هذا التنازل وكانت المحكمة في دعوى الشفعة طرحت جانباً ما ابداه عن ذلك التنازل وحلفت المشفوع منهما اليمين بجلسة ١٨ يناير سنة ١٩٢١ تنفيذاً لحكمها الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بثبوت حق الشفيع في أخذ العين المشفوعة مقابل الثمن الوارد بالعقد اذا حلف المشتريان اليمين الحامصة عن الثمن

« وبما أنه من جهة أخرى كان المشفوع منهما في حل من قبض الثمن من تاريخ الجلسة التي اعترفا فيها بحق الشفيع وقضت به المحكمة وهو يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ لو أن الشفيع كلفهما

« وبما أن أثارة الشفيع نزاعه عن الثمن هو الذي حرم المشفوع منهما من استثمار الثمن الذي دفعاه من يوم الحكم بالشفعة الى يوم قبضه ولا يقال في الرد على ذلك أنهما كانا من بعد تسليمهما بحقه متفعين بالأرض فان انتفاعهما كان بغير اطمئنان المالك وكان مقيداً بفكرة احتمال رد العين آجلاً أو عاجلاً عند ما يفصل في دعوى تنازل الشفيع على أن ما يقضى به القانون والعدل في هذه الحالة هو أن يحتسب

للمشتريين في هذه المدة فائدة الثمن والشفيع ريع العين ويحتسب لهذا أيضاً ريع العين من بعد هذا الوقت الى حين التسليم الذي حصل في ١٥ يولييه سنة ١٩٢٢ ولا يقال أن المشتريين كانا ممتنعين عن تسليم العين فان الشفيع كان مصرّاً حتى يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٢٢ على تنازله عن الشفعة حتى حكم في ذلك التاريخ برفض دعواه في ذلك أما بعد ٢٤ يناير سنة ١٩٢٢ فلم يقدم الشفيع أى دليل على أن المشتريين ينازعانه في تسليم العين وليس وجودها في حيازتهما وقت التسليم بالدليل الذي يقام له وزن في هذا الشأن

وبما أن تقدير الفائدة يجب أن يكون على حساب خمسة في المائة لأن الصفقة ليست في ذاتها عملاً تجارياً أما الريع فان المشتريين يقدرا به بمجنيهين ونصف جنيه في الشهر والشفيع يقول أنه ٢٥ جنيه

« وبما أن المشتريين قد قدما عقداً يدل على أن الشئونة أجرت بمجنيهين في الشهر وقد زادوا على هذا الاجر نصف جنيه مقابل دكانين في الشئونة

وبما أن الظاهر للمحكمة من سائر ظروف القضية أن الشئونة والدكانين معدة للبناء وليست عيناً للاستغلال بحالتها الحاضرة ولذلك فانها ترى أن تقدير خمسة جنيهات اجرة شهرية

١٩٢٣

محكمة الاستئناف الأهلية

بدواثرها مجتمعة

حكم تاريخه ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣

شفعة . عرض الثمن . ايداع الثمن .

القاعدة القانونية

ليس من الضروري لصحة طلب الشفعة أن يكون مصحوباً بعرض الثمن وملحقاته عرضاً حقيقياً إذ لم يرد في قانون الشفعة أى نص يحتم ذلك . ومن ثم فانه يكفي قانوناً أن يعرض الثمن عرضاً بسيطاً . إلا أنه للمحكمة إذا رأت أن الدعوى مرفوعة لمجرد المكيدة أن تحدد ميعاداً ليدفع فيه الشفيع الثمن وملحقاته بمخرانة المحكمة كما أن لها أيضاً بناء على طلب المدعى عليه أن تحدد في حكمها ميعاداً ليدفع الشفيع فيه الثمن والاسقط حقه في الشفعة . راجع حكم محكمة الاسكندرية ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ (المجموعة الرسمية السنة الثانية والعشرين عدد ١١٥) والأحكام الواردة بالحاشية بمعنى ذلك وعكسه . وانظر كذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة ١٠ مارس سنة ١٩٢١ (مجلة التشريع والقضاء السنة الثالثة والثلاثين صحيفة ٢٠٩) والأحكام الواردة بالحاشية .

المحكمة :

«حيث أنه لا نزاع في أن مورث المستأنف

تقديراً من طولة التقاضى بتعيين خير ليقدر اجرتها إذا الأمر لا يستحق هذا التمادى في اطالة الدعوى

«وبما أنه باحتساب ريع العين على ما تقرر فيما تقوم من ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ تاريخ حكم الشفعة لغاية ١٥ يولييه سنة ١٩٢٢ أى عن عشرين شهراً يكون المستحق لنجيب منقربوس افندى مائة جنيه مصرى . وباحتساب فوائد مبلغ الالف وستمائة جنيه باعتبار خمسة في المائة من ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ لغاية ١٩ مايو سنة ١٩٢١ وهو تاريخ صرف ذلك المبلغ للمشتريين يكون المستحق لهما عن ستة شهور وثلاثة أيام مبلغ ٦٦٦ ملياً ، ٤٠ جنيهاً

« وبما أنه باستئصال هذا المبلغ الأخير من المائة جنيه المستحقة لنجيب منقربوس يكون الباقي ٣٣٣ ملياً ، ٥٩ جنيهاً يلزم به خاتمتى افندى وعزيزمتى افندى »

(استئناف حنا افندى متى وآخر وحضر عنهما حضرة صاحب العزة الاستاذ زكي بك على الحامى ضد نجيب افندى منقربوس وحضر عنه حضرة الاستاذ سعيد افندى رمضان الحامى نمرة ١٥٩١ سنة ٤١ ق . وفى الاستئناف المقام من المستأنف عليه المذكور ضد المستأنفين المذكورين آنفا نمرة ١٣٧ سنة ٤٢ ق . دائرة حضرات اصحاب العزة متولى بك غنيم . ومحمد لبيب عطيه بك المستشارين ومحمد زغلول بك وكيل محكمة الاسكندرية المتتدب « الذى سمع المرافعة » وحضر بدلا عنه حضرة صاحب العزة اترى ابو العز بك المستشار)

عليهم الأربعة الأول اشترى من المستأنف عليه الأخير ٣ فدادين وقيراطا واحداً ومهمين وهي المطلوبة بالشفعة مقابل ثمن قدره ٢٥٠ جنيهاً للفدان الواحد.

«وحيث أن المستأنف بناء على ما يرى له من الشركة في هذه الأطنان وعلى أنها مسبوق رهنها إليه ضمن ٧ فدادين وهه قراريط و٢٢ مسهما مقابل مبلغ ١١٣٨ جنيهاً ومصاريف الرهن قد استنزل من الثمن ما خص أطنان الشفعة في قيمة هذا الرهن بناء على ماله من الحق العيني الممتاز عليها وعرض الباقي على المشتري ليس له الأرض بالشفعة فلم يقبل بدعوى أنه ليس بشريك وعلى أن العرض غير تام فاودع المستأنف المبلغ المعروض وهو ٢٩٩ جنيهاً و٢٣ ملياً بمخزاة محكمة ملوى الجزئية الأهلية في ١٣ فبراير سنة ١٩١٨

«وحيث أن الواجب البحث فيه الآن هو معرفة ما اذا كان واجباً حتماً على الشفيع أن يعرض على المشفوع منه عرضاً حقيقياً جميع الثمن الوارد بمقدار الشراء وملحقاته والاسقط حقه في الطلب أو أن عدم هذا العرض الحقيقي غير مسقط لحق الشفعة

«وحيث أن الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف الأهلية تضاربت في هذا الموضوع وقد اجتمعت أحكام المحاكم المختلطة على أن

العرض الحقيقي غير واجب فلا يؤدي عدمه الى سقوط الحق في الشفعة

«وحيث أن الشفعة أخذت أصلاً عن أحكام الشريعة الغراء وقال الفقهاء فيها أنها تملك بالتراضي أو بقضاء القاضي دفعاً لاحتمال الضرر أى أن الشفيع لا يعد مالكا للعقار الا بناء على تراضيه مع المشتري على أن يتنازل له عما اشتراه لما له عليه من حق الشفعة أو يحكم القاضي وحيث أنه يتعين عليه دفع الثمن والمصاريف التي يكون قد صرفها في سبيل هذا الشراء

«وحيث أنه بناء على هذا المبدأ يكون حكم الشفعة ناقلاً للملك وليس مقراراً له وللمشفوع منه حق الانتفاع بما اشتراه واستغلا له لنفسه حتى يدفع له الشفيع الثمن والمصاريف بناء على التراضي أو حكم القاضي.

«وحيث أنه متى سلم بأن العين تعتبر ملكاً للمشتري لحين حكم القاضي فليس من المسلم به الزام الشفيع بإيداع المبلغ بالخزانة وتعطيله زمناً بغير استغلال وبغير مسئولية على المشتري الذي له حق الانتفاع بثمره العين ما دام النزاع قائماً قصر أو طال.

«وحيث أن المادة ٦٩ من القانون المدني الواردة في باب الشفعة القديم قضت في النسخة العربية بأن للشريك في عقار غير مقسوم الحق في أن يأخذ بالشفعة الحصة التي باعها أحد شركائه إذا دفع له الثمن والمصاريف وأتت عبارة

النسخة الفرنسية قاصرة على أنه إذا عرض عليه دفع الثمن والمصاريف والقانون المختلط وضع أولاً مطابقاً لنص القانون الأهلى

«وحيث أنه مع هذا النص سارت المحاكم الأهلية في أحكامها لغاية صدور قانون الشفعة المعمول به الآن على عدم وجوب هذا العرض واعتبار تركه غير مسقط لحق الشفعة وكذلك المحاكم المختلطة فانها سارت في أحكامها على هذا النمط لليوم .

«وحيث أنه بعد ذلك قد رؤي تعديل القانون المختلط فيما يخص قواعد الشفعة وعرض على الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة أمر هذا التعديل فنظرت فيه وأخرجت مشروع قانون الشفعة المعمول به الآن وصدر به أمر عال تاريخه ٢٣ مارس سنة ١٩٠٠ وبعد ذلك صدر أمر عال تاريخه ٢٤ مارس سنة ١٩٠١ بقانون الشفعة لدى المحاكم الأهلية ونصوصه مطابقة تمام المطابقة لقانون المحاكم المختلطة الذى حضرته الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة أى أن قصد الشارع لم يتغير في كلا القانونين .

«وحيث أن جميع أحكام المحاكم المختلطة مجمعة كما سلف الذكر على عدم وجوب العرض الحقيقى وأن عدم حصوله غير مسقط لحق الشفعة ولا فرق في ذلك بين العصر السابق على القانون الجديد واللاحق له .

«وحيث أن أحكام المحاكم الفرنسية وآراء

الشرح لم تخالف هذه القاعدة فيما يماثل قضايا الشفعة وهو استرداد الحصة المبيعة من أحد الورثة طبقاً للمادة ٨٤١ من القانون الفرنسى المقابلة للمادة ٤٦٢ من القانون المدنى الاهلى إذ أجمعوا على أن عرض الثمن عرضاً حقيقياً على المشتري ليس بواجب حتماً ولا يؤدي عدمه الى سقوط الحق في الطلب .

«وحيث أنه بالرجوع الى المادة ١٤ من قانون الشفعة يتبين من نصها أنه يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعلن للبائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون الإعلان مشتملاً على عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها قانوناً . ولم يأت بهذه المادة الزام بالعرض الحقيقى ولا نص صريح بما يترتب من النتائج على عدم هذا العرض .

«وحيث أن كل ما جاء من المسقطات في قانون الشفعة : (أولاً) ما قضته مادة ١٩ من هذا القانون من سقوط حق الشفعة أولاً بالتنازل عنه صراحة أو ضمناً ، وثانياً إذا لم يظهر الشفعى رغبته في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمه بالبيع أو من وقت تكليفه رسمياً بإبداء رغبته (ثانياً) ما جاء بالمادة ٢١ من وجوب اشتغال التكليف الرسمى المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشر على بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بياناً دقيقاً مع تعيين موقعه وحدوده ومواسمه وبيان الثمن وشروط البيع واسم

يطعن في مقداره بأنه زائد عن الحقيقة زيادة
صورية وثبتت صحة طعنه وبأحقته في استرداد
ما دفعه زائداً فقد يكون المشفوع منه في حالة
عسر لا تمكنه من رد ما أخذه بغير حق وفي
ذلك مضرة بالشفيع بغير مقتضى قانوني وقد يتفق
أن الشفيع مع علمه بالبيع يجهل شروطه ومقدار
الثمن وملحقاته لعدم اعلانه بها من المشتري وفي
تكليف الشفيع بوجوب العرض الحقيقي صعوبة
أن لم تكن استحالة في القيام به

« وحيث أنه بناء على جميع ما تقدم يتبين
أن عدم عرض الثمن عرضاً حقيقياً على المشتري
غير مسقط لحق الشفيع لعدم النص القانوني
الصريح في ذلك فالقول بسقوط حق الشفعة
لعدم العرض الحقيقي فيه مجازفة ومسامن بالحقوق
بغير نص صريح على أنه لو كان المرجع في الأمر
قاصراً على احتمال كون طالب الشفعة قد لا تكون
دعواه جدية ولا يقوم بدفع الثمن وملحقاته عند
القضاء بالشفعة فللقاضي إذا ما تبين له من ظروف
الدعوى في خلال نظرها عدم احتمال جديتها أن
يقرر من باب العدالة ومراعاة لصالح المشتري
تكليف الشفيع بإيداع الثمن والمصاريف بخزانة
المحكمة في ميعاد يعينه وإن تأخر عنه يعد طلبه
غير جدي وضالماً للرفض وله أيضاً أن يحدد
بناء على طلب الشفوع منه ميعاداً في الحكم لدفع
الثمن والملحقات وأن تأخر الشفيع عنه يسقط حقه
في الشفعة

ولقب وصفه ومحل سكن كل من البائع والمشتري
والأعد التكليف لاغياً (ثالثاً) ما جاء بمادة
٢٢ من سقوط الحق في الشفعة بعد مضي ستة
شهور من يوم تسجيل عقد البيع ، ولم يأت
بالصراحة نص خاص بسقوط الحق عند عدم
العرض الحقيقي .

« وحيث أنه من المقرر قانوناً أن سقوط
الحقوق لا يحكم به الإبناء على نص صريح في
القانون ولعدم النص يصبح القضاء بالسقوط عند
عدم العرض غير مستمد من نص يأمر به .

« وحيث أن القانون لو كان يريد بالعرض
الوارد بالمادة ١٤ من قانون الشفعة أن يكون
حقيقياً لنص عليه صراحة وذكر ما ينجم عن
مخالفته إذا أنه جاء بمادة ١٢٥ من القانون المدني
أنه إذا كان الدين عبارة عن تقود أو منقولات
تبرأ ذمة المدين بعرض الدين على الدائن عرضاً
حقيقياً بالتطبيق للقواعد المبينة في قانون المرافعات
وعلى مقتضى نص هذه المادة لا تتم البراءة من
الدين ولا يعني المدين من سريان فوائده
والمصاريف إلا بعد عرض الدين عرضاً حقيقياً
وايداعه بخزانة المحكمة على ذمة الدائن تطبيقاً
للأصول المقررة بقانون المرافعات في باب عرض
الدين على الدائن مادة ٦٨٥ وما بعدها .

« وحيث أنه مما يؤيد التفسير المتقدم الذكر
أنه لو ألزم الشفيع بعرض الثمن عرضاً حقيقياً في
الميعاد القانوني واستلم المشفوع منه وكان الشفيع

١٩٤

محكمة جنايات مصر

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥

قتل . نية القتل . القاء حامض كبريتيك . حروق .
 قرحات . عاهة . مستديمة . نصب . اركان . طرق
 احتيالية . تدخل في القضاء . نواب . رشوة .
 استخدام نفوذ الوظيفة أو المركز .

القاعدة القانونية

١ - أن القاء حامض الكبريتيك المركز على شخص لا يقوم بذاته دليلاً على نية القتل لأن هذه المادة ليس من شأنها حتماً احداث القتل

٢ - من ألقى حامض الكبريتيك المركز على شخص فأحدث به حروقا وقرحات في أسفل الاذن اليمنى وفي الصدغ والعنق والصدر وأستدعى العلاج ترقيع بعض هذه الأجزاء المحرقة وأتتهى العلاج بوجود أثر التحام في العنق نتج عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي عسر في حركات عضلات العنق من رفع أو خفض أو الثفات يمينا وشمالا وقد ينتج عنها خطرات أشد مثل السرطان فهي عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي جناية يعاقب عليها القانون في المادة « ٢٠٤ » من قانون العقوبات

٣ - أن جريمة النصب لا يكون لها وجود الا اذا استعملت طرق احتيالية من شأنها ايهام المجنى عليه بوجود مشروع كاذب كادعاء المتهم كذبا تدخله في القضاء لمصلحة المجنى عليه وأن تكون هذه الطرق قد أثرت بالفعل في ذهن المجنى عليه وجعلته ينصاع الى اعطاء ما أعطى .

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف القاضي برفض الدعوى لسقوط الحق في الشفعة لمجرد عدم عرض الثمن جميعه وملحقاته عرضاً حقيقياً وايداعه بالخزانة في غير محله ولم يكن مستمداً من نص قانوني يحتم بما قضى به ويجب الفاؤه

« وحيث ان وكيل المستأنف عليهم الاربعة الاول دفع دعوى المستأنف أيضاً بانه غير شريك فيما اشتراه وهذا الدفع خاص بالوقائع التي لا محل لنظرها الآن لأن الغرض من تشكيل دوائر المحكمة مجتمعة الفصل في المبادئ القانونية المختلف فيها بين دوائر محكمة الاستئناف الاهلية فيجب احالة الدعوى على الدائرة المدنية التي احوالها للفصل في موضوعها» (استئناف الحاج درويش مصطفى سعيد وحضر عنه بالجلسة حضرة الاستاذ محمد بك علي الحامى عن نفسه ونائباً عن حضرة الاستاذ احمد بك علي الحامى ضد ورقة الشيخ احمد مصطفى سعيد وحضر عنهم حضرة الاستاذ محمد افندى حامد جوده الحامى ثم الحاج حسن سعد جوده نمرة ١٢٠٤ سنة ٣٨ قضائية دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وبحضور حضرات مستر برسيغال ومستر مارشال ومستر هل وصاحب السعادة احمد عرفان باشا وصاحب العزة صالح بك حقي ومستر ساندرسن ومستركرى واصحاب العزة احمد بك زكي ابو السعود وعلى بك حسين وعلى بك سالم ومحمد بك مصطفى وعلى بك جلال وشاكر بك احمد وعبد الحكيم بك عسكر المستشارين بمحكمة الاستئناف الاهلية)

وكانت المحاكم الفرنسية تحكم من قبل صدور قانون ٤ يولييه سنة ١٨٨٩ ببراءة النائب الذي يحصل على منفعة مقابل سعيه في قضاء حاجة لأحد الأفراد ومستعملاً نفوذه قرأى الشارع أنه لا يحسن ترك مثل هذه التصرفات بغير عقاب فسن في ٤ يولييه سنة ١٨٨٩ قانوناً خاصاً أضاف على المادة « ١٧٧ » من قانون العقوبات الخاصة بالرشوة نصاً يقضى بعقاب النائب الذي يستغل نفوذه ومركزه في الحصول على منفعة شخصية من أحد الأفراد سعيًا في تحقيق حاجة له من لدن السلطات العامة . والقانون المصري خال من مثل هذا التشريع والمادة « ٢٩٣ » من قانون العقوبات متفقة مع نظيرتها في النص وهي المادة « ٤٠٥ » من القانون الفرنسي وما كان لها أثر على مثل هذه الأفعال

٤ - أن مركز المتهم لا يغني عن الطرق الاحتمالية الا اذا حصل افراط من المتهم في استغلال هذا المركز واقترب بأكاذيب قد يلبسها هذا المركز ثوب الصدق المؤثر على ذهن المجنى عليه »

الحكمة :

« حيث أنه لم يتبين من التحقيقات أن هنري سكا كيني وعبد العزيز ممدوحى قصداً باستئجار المتهم الأول في القاء حامض الكبريتيك المركز على المجنى عليه قتله لأن السبب الذي اقترفت من أجله الجريمة لا يكون بذاته موجباً

تعمد القتل ولأن المادة التي استعملت في اقتراف الجريمة ليس من شأنها حتماً أحداث القتل كما هو ظاهر من مجموع تقارير الاطباء التي تقدمت في الدعوى ولأن حصول الواقعة في اليوم السابق على جلسة الالتباس فيه دلالة على أنه كان المقصود من القاء الحامض على المجنى عليه تعطيله عن الجلوس في جلسة الالتباس وهو كل ما كان يسعى اليه هنري سكا كيني بعد اخفاقه في المساعي الطويلة التي بذلها لمنع عن الحكم » وحيث أنه متى تقرر ذلك لا ترى المحكمة في عمل المتهمين تعمداً للقتل

« وحيث أنه ثبت من تقارير الاطباء وأقوال الطيبين على بك ابراهيم ومصطفى بك صفوت مميش في الجلسة أن حامض الكبريتيك الذي ألقاه المتهم الأول على المجنى عليه أحدث به حروقاً وقرحات في أسفل الاذن اليمنى والصدغ والعنق والصدر الى فم المعدة وقد استدعى العلاج ترقيع بعض هذه الأجزاء المحترقة وأنهى العلاج بوجود أثر التحام في العنق نتج عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي عسر في حركات عضلات العنق بحالة لا تشفى . وأما ما قاله الطيبان مادن وبراون في التقرير المقدم من المحامى عن عبد العزيز حسين ممدوحى فهو لا يعتبر شيئاً من حقيقة وصف هذه الجريمة اذ قالاً صريحاً بوجود عسر في حركات عضلات العنق وأنه يتحسن بنسبة ٥٠ ٪ عن الحالة التي عليها الآن

ولم يذكر أنها تشفى ويزول أثرها ويعود المصاب متمتعاً بحركات عضلات عنقه كما كان قبل الإصابة الأمر الذى يدل على أن العسر فى حركات عضلات العنق من رفع أو لفت يميناً أو يساراً لا يزال قائماً ومستمراً ويستحيل شفاؤه « وحيث أنه متى تقرر ذلك يكون موسى مراد فى صباح يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٥ الموافق ٣ رجب سنة ١٣٤٣ بمدينة حلوان التابعة لمحافظة مصر أحدث عمداً جروحاً بفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى رئيس المحكمة العليا الشرعية بأن ألقى عليه من زجاجة كان يحملها معه وهو راكب عجلة حامض الكبريتيك المركز فأنصب السائل على وجه المجنى عليه وامتد إلى عنقه وصدره وفم المدة وحدثت منه تقرحات شديدة وانهت بعد العلاج والترقيع بأثر التحام فى عنقه نتج عنها عسر فى تحريك عضلاته من رفع أو خفض أو التفات يميناً وشمالاً وإن هذه الأثر دائمة لا تزول ولا تشفى وقد ينتج عنها خطرات أشد مثل السرطان فهى عاهة مستديمة يستحيل برؤها

« وأن هنرى سكا كينى وعبد العزيز حسين ممدوحى اشتركا مع المتهم المذكور فى الزمان والمكان المتقدم الذكر فى اقتراف هذه الجريمة بأن اتفقا معه واستأجراه من مال هنرى سكا كينى وبعلمه لارتكابها فوقعت منه بالفعل بناء على هذا الاتفاق وبأن ساعده عبد العزيز

حسين ممدوحى أيضاً على ارتكاب هذه الجريمة مع علمه بها بأن قدم له ليلة الحادثة زجاجة مملوءة بحمض الكبريتيك المركز الذى اتفق الثلاثة على استعماله فى تنفيذ الجريمة فى شخص المجنى عليه

« وحيث أنه بناء على ما ثبت من التحقيقات من أن الجريمة قد دبرها من قبل هنرى سكا كينى وعبد العزيز حسين ممدوحى قصد منع فضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى من الحضور فى جلسة الالتباس وقد اندفعوا لذلك إلى استئجار موسى مراد للقيام بتنفيذ الجريمة التى أوعزا إليه بها وبعد قبوله منهما ما سخرناه له دفع له عبد العزيز حسين ممدوح اجرة العجلة وسلمه زجاجة الحامض ليلة الحادثة فسافر إلى حلوان وقام بتنفيذها لا توجد رية فى وقوع الجريمة مع سبق الإصرار والترصد وما وقع من التهم الأول معاقب عليه بالمادة « ٢٠٤ » فقرة ثانية من قانون العقوبات وما وقع من الاثنين الآخرين معاقب عليه بالمادة المذكورة و ٤٠ و ٤١ منه « وحيث أنه بعد ذلك تصبح دعوى المدعى بالحق المدنى فى طلب التعويض على أساس صحيح خصوصاً وأنه اتفق مصاريف باهظة فى العلاج والترقيع ولا يزال فى حاجة إلى عمليات ترقيع وعلاجات أخرى قد تكون طويلة تحقيقاً للشدة التى لا تزال ملازمة له من أثر الإصابة وتقدر المحكمة تعويض ذلك بالنق

المدعى بالحق المدنى فى طلب التعويض على أساس صحيح خصوصاً وأنه اتفق مصاريف باهظة فى العلاج والترقيع ولا يزال فى حاجة إلى عمليات ترقيع وعلاجات أخرى قد تكون طويلة تحقيقاً للشدة التى لا تزال ملازمة له من أثر الإصابة وتقدر المحكمة تعويض ذلك بالنق

جنيه مصرى يدفعها له موسى مراد وهنرى
سكا كينى وعبد العزيز حسين ممدوحى متضامنين
مع المصاريف المدنية

عن شهادة الخنجر

« حيث ان النيابة تنسب الى حمد باشا
الباسل انه استعمل طرقاً احتيالية كان من
شأنها ايهام يوسف عطا الله افندى ووالدته
الست عديله عطا الله بوجود واقعة مزورة وهى
انه يستعمل نفوذه فى الوصول لكسب القضية
الشرعية الخاصة بالنزاع فى الميراث القائم بين
الست عديله المذكورة وبين هنرى سكا كينى
أمام المحكمة العليا الشرعية بشأن تركه اخيها
المرحوم حبيب باشا سكا كينى بعد ان خسرتها
امام المحكمة الابتدائية وتستند فى ذلك على
ان هذا التنازل كان بغير عوض . وعلى انه سعى
فى ابقاء يوسف عطا الله فى مصر بعد ان قرر
نقله الى الاسكندرية . ثم زار الست عديله
عطا الله فى منزلها . وعلى انه سعى بعد كل ذلك
الى منزل فضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى
بمحلولان فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٤ وعاد معه منها
الى مصر وحادثه فى القطار فى شأن تثبيت
الحاكم الشرعية باختصاصها بقضايا غير المسلمين
وفى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ أيضاً طلب مقابلة
فضيلته فحضر اليه فى منزله بمصر ودار الحديث
بينهما فى شأن اصلاح الازهر وانتقل منه حمد
باشا الى ان ما سبق له الحديث فيه بخصوص

قضايا غير المسلمين ما كان يقصد منه قضية
السكا كينى وان كلا الطرفين التجأ اليه طلباً
للمساعدة فردهما . وقد استنتجت النيابة من ذلك
مضافاً اليه مركز المتهم الخاص توفر اركان
جريمة النصب

« وحيث انه فيما يخص عقد التنازل وسببه
فانه ثابت من اوراق الدعوى ان المرحوم
حبيب باشا سكا كينى باع الى حمد باشا الباسل
ونسيم عفيف بعقد تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٩٠٦
١٢٧٩٠ مترابثن قدره واحد وثلاثين الف
جنيه وكسور دفع منه المشتريان للبائع خمسة
الآف جنيه وبقي ستة وعشرون الف جنيه
وكسور تدفع اقساطاً تبين بال عقد المذكور
وبعد ذلك باع هذان المشتريان الارض الى
ليتواشير ثم حلت ازمة سنة ١٩٠٧ فسيطرت
الاسعار هبوطاً فاحشاً توقف المشتريان
الجديدان عن الدفع فرفع سكا كينى باشا
دعوى نزع ملكية وبيع ورسا مزاد الارض
عليه بثن قدره خمسة الاف جنيه واستلمها فعلا
فى اوائل سنة ١٩١٦ . وكان الباقي بعد ذلك من
الثمن الوارد فى العقد واحد وعشرون الف جنيه
وكسور غير الفوائد ولم يعمل أية اجراءات حتى
وفاته فى ٤ يونيه سنة ١٩٢٣

« وحيث ان حمد باشا قال انه فى اثناء
اجراءات البيع بذلت مساع بينه وبين سكا كينى
باشا على يد المرحوم ادوارد باشا الياس انتهت

باكتفاء حبيب باشا سكا كيني باسترداد الارض
ويمبلغ الخمسة آلاف جنيه الذي كان وصله من
الثلث. وظهر من شهادة اميل شيشه وكيل
سكا كيني باشا الذي لا يزال مستمرا في خدمة
هنري سكا كيني لليوم ان هذه المساعي حصلت
حقيقة غير انه لا يدري ان كان سكا كيني باشا
قبل الاكتفاء باسترداد الارض وبما وصله من
الثلث او لم يقبل ولم يبد اي سبب لعدم اتخاذ
سكا كيني باشا اية اجراءات للحصول على ما
يراه مستحقا له من باقي الثلث من اوائل سنة ١٩١٦
حتى وفاته اي اكثر من سبع سنوات اذا كان
لم يقبل بالفعل الاكتفاء بمقدم الثلث وارجاع
الأرض اليه خصوصا وانه تبين في الجلسة ان
حبيب باشا سكا كيني كان باع في نفس الوقت
الذي باع فيه لحمد باشا الباسل ارضا أخرى
بجوار تلك الى يوسف موصيري ثم حلت الازمة
وبناء على ذلك وعلى منازعة الحكومة في ملكية
بعض هذه الارض وعلى خلويده البائع من السند
القاطع للنزاع قبل رجوع الارض اليه ورد جزءا
من مقدم ثمنها الى المشتري ومن ذلك يرجح
قول حمد باشا الباسل باكتفاء سكا كيني باشا
بما وصله من مقدم الثلث ورجوع الارض اليه لان
حالتها لم تخرج عن حالة ما بيع الى موصيري
» وحيث انه يرجح ذلك ايضا ما جاء في
شهادة يوسف عطا الله المقول انه ضحية النصب

اذ قال انه كان يشتغل عند خاله سكا كيني باشا
ويعلم حق العلم الظروف المتقدمة وان المرحوم
حبيب باشا سكا كيني كان يعلم ان هذا ليس
من الحقوق التي تقبلها الدمة - ولذلك فانه لم
يسع الى المطالبة بها حتي وفاته وبعد ذلك اتهمز
صالح باشا الموم الفرصة وسعى الى شراء هذا
الدين من هنري سكا كيني مقابل بعض مئآت
من الجنيهات بغية مشا كسة حمد باشا الباسل
لخلاف بينهما ثم قابله عزيز بك خاتكي المحامي
واخبره بهذه المساعي وانه يستطيع ان يحصل له
عل تنازل من هنري سكا كيني مقابل مبلغ قد
لا يتجاوز الف جنيه فلم يقبل وتأيد حصول هذه
المساعي بما شهد به خيرت بك راضي محامي هنري
سكا كيني بأن موكله اخذ رأيه في طلب صالح
باشا الموم فأشار عليه بعدم مجاراته

» وحيث انه لمناسبة نقل مصلحة خفر
السواحل الموظف فيها يوسف افندي عطا الله
من القاهرة الى الاسكندرية في الوقت الذي
كان في حاجة للبقاء في مصر لمباشرة قضية والدته
الست عديله قصد حمد باشا الباسل بصفته وكيل
مجلس النواب ليستعين به في الحاقه باحدى
وظائف البرلمان ولما كانت الوظائف قد اشغلت
وكان باقيا في مصر قسم من مصلحة خفر
السواحل لم ير حمد باشا مانعا من محادثة فؤاد بك
رئيس هذه المصلحة تليفونيا في بقاء يوسف افندي

عطا الله في مصر وقد اجاب بالفعل فؤاد بك هذا الطلب

« وحيث ان يوسف عطا الله قال انه بعد ذلك وبناء على ما يعتقد من ان والدته لا ترى اى حق في هذا الدين الذى آتته ذمة اخيها رأى من نفسه وبغير اى طلب او تأثير عليه من حمد باشا الباسل ان يحرر ورقة التنازل موضوع الدعوى وبالفعل كتبها يوسف افندى عطا الله وسلمها الى حمد باشا الباسل الذى رأى بعد ذلك من واجبه ان يذهب الى الست عديله لي شكرها وذهب اليها بالفعل في منزلها لما علم انها كفيفة البصر او متقدمة في السن

« وحيث ان زيارة حمد باشا الباسل لفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى في حلوان كانت حسب قوله الذى لم يتقدم اى دليل على مخالفته للحقيقة انه قصد حلوان للبحث عن منزل يسكنه وانه لذلك كان يصحبه مسمار ذهب به الى منزل في طريق الوصول اليه منزل فضيلة الشيخ المراغى ولما ان انتهى من معاينة المنزل قصد زيارته وعادا معا الى القاهرة وقال فضيلة الشيخ المراغى ان الحديث الذى دار بينهما في القطار كان عاما ولو انه احسن من نفسه ان الغرض منه قد يكون خاصا بقضية سكا كينى ولذلك اجاب حمد باشا بان للاختصاص اصول وقواعد متبعة واذا كانت الحكومة ترى عمل اى تعديل فهي وشأنها » وحيث ان المقابلة الثانية لم تدر حول

مناقشة في الاختصاص وكل ما جاء في سياق الحديث ان حمد باشا أظهر الى فضيلة الشيخ المراغى انه ما قصد بمحدثه الاول قضية سكا كينى بل كان قوله عاما كما جاء في اقوال فضيلة الشيخ المراغى نفسه

« وحيث ان جريمة النصب لا يكون لها وجود الا اذا استعملت طرق احتيالية من شأنها ايهام المجنى عليه يوسف عطا الله بوجود مشروع كاذب وهو ادعاء التهم كذبا تدخله في القضاء الشرعى لمصلحة المجنى عليه وان تكون هذه الطرق قد أثرت بالفعل في ذهن المجنى عليه وجعلته ينصاع الى تحرير ورقة التخالص

« وحيث أن الظروف المتقدمة فرادى أو مجتمعة لم يكن فيها شئ من طرق الايهام ولا مجرد النكذب بعد ان ثبت من شهادة يوسف عطا الله وأقوال والدته في التحقيقات بأنها عملا هذا التنازل بغير اى تأثير عليهما وبمحض ارادتهما ولم يعد هما حمد باشا الباسل بأية مساعدة في مقابله وبناء على ذلك قد انهدم الركن الأساسى لجريمة النصب

« وحيث أن حديث حمد باشا الباسل مع فضيلة الشيخ المراغى في القطار يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٤ بشأن تثبيت المحاكم الشرعية بالاختصاص في قضايا غير المسلمين بعد أن قدم اليه يوسف افندى عطا الله ورقة التنازل المؤرخة في ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ لا علاقة له بالمرّة بجريمة النصب لأنه لم يكن من طرق الايهام أو الاحتيال التى أدت الى الحصول على هذه المخالصة التى

الا اذا حصل افراط من المتهم في استغلال هذا المركز واقترب بأ كاذب قديلبسها هذا المركز ثوب الصدق المؤثر على ذهن المجنى عليه ولا دليل في الدعوى يثبت اى افراط في استعمال التهم مركزه وأنه استعان بأ كاذب ألبسها مركزه ثوب الصدق للتقريب بالمجنى عليه الذى أكد أن تصرفه كان بمحض اختياره وكامل ارادته

« وحيث أنه مما تقدم يتبين أن لا جريمة فيما عزي الى المتهم ويجب براءته عملاً بالمادة « ٥٠ » من قانون تشكيل محاكم الجنايات »

(قضية النيابة العمومية نمرة ٨٥ حلوان سنة ١٩٢٥ المقيمة بمجدول الاحالة نمرة ٢٦١ احالة سنة ١٩٢٥ وحضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الشيخ محمد مصطفى المرافى مدع بحق مدنى قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه قبل التهمين المسئولين بالتضامن وحضر عنه حضرة احمد بك لطفى واحمد خشه بك الحاميان ضد موسى مراد وهنرى سكاكينى وعبد العزيز حسين ممدوح ومحمد محمد الشوربجي ومحمد باشا الباسل وحضر عن الاول حضرة حسن عبد المطفى ائندى ونمر شنوده ائندى الحاميان وعن الثانى حضرات الاساتذة مرقص قيسى ائندى وابراهيم الهلباوى بك ووهيب بك دوس الحامون وعن الثالث حضرة احمد بك الديوانى الحامى وعن الرابع حضرة زكريا بك تلعق الحامى وعن الخامس حضرات مرقص حنا باشا ومحمد حافظ رمضان بك وحسن صبرى بك الحامون . دائرة حضرة صاحب العزة على بك سالم وحضرتى صاحبي العزة كامل بك ابراهيم وعبد العزيز بك محمد المستشارين ومصطفى حنفى بك رئيس النيابة)

وصلت الى يد المتهم قبل ذلك بنحو الثلاث أسابيع بمحض اختيار المجنى عليه وكامل ارادته ولو قيل أن حمد باشا الباسل أراد بهذا القول لفت نظر رئيس المحكمة العليا الشرعية الى قضية سكاكينى لما أصبح له فيها من المصلحة في الحكم لصالح الست عديله عطا الله فان هذا العمل في ذاته لا يعد من جرائم النصب وقد حزت المحاكم الفرنسية هذا النحو وكانت تقضى ببراءة النائب الذى يحصل على منفعة مقابل سعيه في قضاء حاجة لأحد الأفراد ومستعملاً نفوذه فرأى الشارع أنه لا يحسن ترك مثل هذه التصرفات بغير عقاب وسن في ٤ يولييه سنة ١٨٨٩ قانوناً خاصاً أضاف على المادة ١٧٧ من قانون العقوبات الخاصة بالرشوة نصاً يقضى بعقاب النائب الذى يستغل نفوذه ومركزه في الحصول على منفعة شخصية من أحد الافراد سعيًا في تحقيق حاجة له من لدن السلطات العامة والقانون المصرى خال من مثل هذا التشريع والمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات متفقة مع نظيرتها في النص وهي المادة ٤٠٥ من القانون الفرنساوى وما كان لها أثر على مثل هذه الأفعال

« وحيث أن قول الاتهام بأن مركز المتهم قد يغنى عن الطرق الاحتمالية ويجعل لجريمة النصب وجوداً انما هو قول لا يصح التسليم به

قضايا المحاكم الكلية والجزئية

به الخصم الذي أعلن بالحكم دون الآخر ويستفاد من نص المادة المذكورة ما يؤيد هذا الرأي والالقاء النص على خلاف صيغته الحالية وهي (الميعاد الذي يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوماً من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم أو لمحله الاصلى أو المعين الخ)

« وحيث أن الأخذ بغير هذا الرأي يكون من نتائج أن يستمر الخصم الذي أعلن بالحكم تحت رحمة من أعلنه لمدة خمس عشرة سنة في خلالها يمكن أن يعلنه امام المحكمة الاستئنافية متى شاء الأمر المخالف لغرض الشارع من وضع قيود المواعيد » وعليه يتعين قبول الدفع والحكم بعدم قبول الاستئناف »

(استئناف احمد قواد باشا وآخرين (ورثة المرحوم محمد بك جلال وحضر عنهم حضرة الاستاذ حسن افندي الطوبى الحامى ضد عبد القوي عمن وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد بك الديواني الحامى نمرة ٤٣٧ سنة ١٩٢٥ استئناف . دائرة حضرات اصحاب النوة اربى بك ابو العز ومحمد نصار بك ومحمد جعفر بك)

١٩٦

محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥

اثبات . صورية . كتابة . النير . سلامة نية . تسجيل .

القاعدة القانونية

١ - الأصل ان صورية العقود لا تثبت بالنسبة الى عاقدتها الا بالكتابة

١٩٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٥

استئناف . ميعاده . اعلان الحكم . سريان الاعلان على المعلن أيضاً .

القاعدة القانونية

ان الميعاد الذي يجوز الاستئناف فيه يبدأ من يوم اعلان الحكم فاذا أعلن خصم الحكم لخصمه سرى ميعاد الاستئناف على المعلن والمعلن اليه على السواء اذ لا يصح ان يتقيد بالاعلان خصم دون خصم . والأخذ بغير هذا الرأي يكون من نتائج ان يستمر الخصم الذي أعلن بالحكم تحت رحمة من أعلنه لمدة خمس عشرة سنة في خلالها يمكنه ان يعلنه امام المحكمة الاستئنافية متى شاء وهذا الأمر يخالف غرض الشارع من وضع قيود المواعيد المحكمة :

عن الدفع الابتدائي

« حيث أن المستأنف عليه يدفع دفعاً ابتدائياً بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد للميعاد القانوني »

« وحيث أن هذا الدفع في محله لأن للميعاد للنصوص عنه في المادة ٣٥٣ مرافعات يجب أن يسرى على طرفي الخصوم فلا يتقيد

٢- ان المتفق عليه علماً ومأخوذه عملاً ان الغير الذي يتعاقد بسلامة نية مع المشتري شراء صورياً ينتفعون من العقد الظاهر الذي يجب احترامه . وتعاقدهم صحيح قانوناً وحقهم مكفول بالقانون فان سجلوا عقودهم امنوا شر الصورية لأن صورية العقود غش وتدليس ولا يجوز لأحد المتعاقدين تعاقدأ صورياً ان يتمسك بصورية العقد للتخلص من التعهدات التي ارتبط بها المحكمة :

« حيث ان دعوى المدعين تنحصر في ان مورثهم الحاج درويش محمد شيعه كان مديناً لجملة دائنين وحكم بافلاسه وعمل كونه كرزداو بتاريخ ٢٦ شبتمبر سنة ١٩٢١ مع دائنيه على ان يدفع لهم ٤٥ ٪ من هذه الديون واتفق مع المدعى عليه الاول على ان يقوم بسداد الديون الى اربابها بضمانة المدعى عليه الثانى وتأميناً لهذا الدين باع مورث المدعين الى المدعى عليه الثانى قطعة ارض مساحتها ٢١ قيراطاً بزمام ناحية شبراخيت ومنزلاً بشبراخيت بشارع الرحبية ومنزلاً بشارع البحر الاعظم وذلك في نظير مبلغ ٣٠٠ جنيه - والبيع كان تأميناً للضامن وقام المورث بدفع الدين للضامن لذلك رفعوا الدعوى يطلبون بطلان البيع الصادر من مورث المدعين للمدعى عليه الثانى المؤرخ ٥ اكتوبر سنة ١٩٢١ المسجل في أول مارس سنة ١٩٢٣ وثبتت ملكيتهم الى الاعيان الموضحة الحدود بصحيفة الدعوى

« وحيث ان المدعين زعموا بأن البيع الصادر من مورثهم للمدعى عليه الثانى كان صورياً وطلبوا اثبات الصورية بكافة طرق الثبوت بما فيها البينة .

« وحيث ان المدعين ومورثهم من قبل لا يمكنهم اثبات الصورية الا بالكتابة ولم يقدم المدعون الدليل الكتابي على الصورية « وحيث حتى على فرض التسليم بأن البيع الصادر من مورثهم للمدعى عليه الثانى صورى فهل للمدعين الحق في طلب ابطال البيع الصادر من مورثهم مع العلم بأن المدعى عليه الثانى تصرف في العقارات جميعها بالبيع لباقي المدعى عليهم وللدكتور مسمان شلفون الغير داخل في الدعوى .

« وحيث انه من المتفق عليه بين العلماء وأخذت به المحاكم ان الغير ومنهم الذين يتعاقدون مع أحد اصحاب الاتفاق الصورى بعد تاريخ الاتفاق ينتفعون من العقد الظاهر الذي يجب احترامه وتعاقدهم صحيح وحقهم مكفول بالقانون فان سجلوا هذه التصرفات امنوا شر الصورية - لأن صورية العقود غش وتدليس ولا يجوز لأحد المتعاقدين ان يتمسك بصورية العقد للتخلص من التعهدات التي ارتبطوا بها عملاً بقاعدة بأنه لا يجوز لأحد ان يتمسك بعمله المبني على سوء النية .

« وحيث ان مورث المدعين ما كان يستطيع طلب ابطال التصرفات الصادرة من

المراد استئنافه وينتهي يوم تقديم عريضة الاستئناف لقلم المحضرين وليس يوم استلام المستأنف ضده لعريضة الاستئناف

الحكمة:

« حيث أن وكيل المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الميعاد » وحيث أن الحكم الابتدائي أعلن بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٥ وقد تقدمت عريضة الاستئناف من المستأنف لقلم المحضرين يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٢٥ غير أنها أعلنت بتاريخ ٢٣ منه .

« وحيث أن المادة ٣٥٣ مرافعات نصت على أن الميعاد الذي يجوز الاستئناف فيه هو ثلاثون يوماً للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية وذلك من يوم إعلان الحكم لنفس الخصم أو لحله الأصلي »

« وحيث أن المادة يثبت بجلاء بدء الثلاثين يوماً فجعلته من يوم إعلان الحكم ولكنها لم تبين نهايتها »

« وحيث أن المحاكم اختلفت في تحديد تلك النهاية فالبعض يقول بأنها اليوم الذي يقدم فيه رافع الاستئناف العريضة لقلم المحضرين لإعلانها والبعض الآخر حدها بيوم وصول الإعلان إلى المعلن إليه »

« وحيث أنه إذا اتبع الرأي الثاني فإنه يكون من المحتم على رافع الاستئناف أن يقدمه قبل ميعاد الثلاثين يوماً حتى يمكن قلم المحضرين من إعلان الاستئناف قبل مضي الثلاثين يوماً وفي هذا مخالفة صريحة للمادة

المدعى عليه الثاني لباقي المدعى عليهم الذين تلقوا الملك عنه بحسن نية وبالتالي فلا يجوز لورثته التمسك بالصورية (انظر فتحي زغلول باشا ص ١٤١ وما بعدها وبلانيول جزء ثاني نبذة ١١٩٧ طبعة سنة ١٩٠٩ - ووجيز بودري ص ٣٥٥ ققرة ٥٤٥ - وتعليقات دالوز على القانون المدني المادة ١١٦٧ ققرة ٤٧٨ - وحكم محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٥ ص ١٤ (مرة ٧)

« وحيث أن كلا من خليفه هيبه ومحمد حسنين المدعى عليهما الثالث والرابع الذين تلقيا الملك عن المدعى عليه الثاني طلباً بمذكرتهما رفض الدعوى ولهما هذا الحق عملاً بالقاعدة المذكورة آنفاً .

« وحيث مما تقدم يتعين رفض الدعوى مع الزام المدعين بالمصاريف »

(قضية محمد درويش شيخه وآخرين ضد محمد عمر يسن وآخرين ثمرة ٣٧١ كلى سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرات اصحاب العزة خليل عفت ثابت بك ومحمد بك بك حمدي السيد واحد بك نصرت)

١٩٧

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥

استئناف . ميعاده . نهاية الميعاد عند تسليم العريضة لقلم المحضرين .

القاعدة القانونية

ميعاد الثلاثين يوماً المحدد لاستئناف الأحكام الجزئية ينتدى من تاريخ إعلان الحكم

٣٥٣ مرافعات التي اعطت لرافع الاستئناف ميعاد ثلاثين يوماً فله أن يقدمه في آخر لحظة منها والا كان ميعاد الاستئناف أقصر من هذه المدة وهذا لم يردده الشارع

« وحيث أنه فضلاً عما تقدم فليس هناك أي تقصير من رافع الاستئناف الذي يقدمه لقلم المحضرين قبل الميعاد » كما هي الحالة في هذه الدعوى « كما أنه يجوز في كثير من الأحوال أن يكون لقلم المحضرين أوراق كثيرة فلا يتأتى له إعلانها كلها يوم تقديمها والا كان في تكليفه بالإعلان إرهاق له وقد يستحيل عليه القيام بإعلان الأوراق جميعها فمن العدل إذن ومن صالح العمل أن تكون نهاية الثلاثين يوماً هي يوم تقديم الإعلان لقلم المحضرين وهو ما تأخذ به هذه المحكمة « وحيث أنه مما تقدم يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه »

(قضية محمد عطيه عيسى ضد فتح الله محمد محمد الخطيب نمرة ٤٨٠ سنة ١٩٢٥ استئناف - دائرة حضرات اصحاب العزة محمود بك فهمي يوسف ومحمود بك وهي واحد بك حمدي)

تعليم

ان لم يكن الرأي الذي اخذت به المحكمة في هذا الحكم مطابقاً لنص القانون ولروح التشريع فهو على الاقل اقرب الى العدل . وقد كنا كتبنا من قبل في هذا الصدد وقلنا انه يحسن بالشارع المصري العدول عن طريقة اعلان المعارضات والاستئنافات عن يد المحضرين بأوراق مستقلة كما هو الحاصل الآن في المسائل المدنية الى تلك الطريقة السهلة البسيطة المعمول

بها في المواد الجنائية الا وهي طريقة تقرير الطعن بالمعارضة او بالاستئناف في اقليم الكتاب فاذا أخذ الشارع بهذه الفكرة تلاشت اسباب الشكوى من اهمال اقليم المحضرين اعلان عرائض الاستئناف في المواعيد القانونية ويزول السبب الذي ارتكبت عليه محكمة طنطا في هذا الحكم للحكم بوجوب اعتبار نهاية الميعاد اليوم الذي يقدم فيه رافع الاستئناف العريضة لقلم المحضرين لإعلانها (راجع كتابنا « خواطر خواطر » صحيفة ٥٥ وكتابنا « ما هنا وما هناك » صحيفة ٦٦)

١٩٨

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥

دعوى وضع يد . دعوى الملك . الجمع بينهما .

القاعدة القانونية

القاعدة انه اذا طلب الخصم وضع يده على العقار وضعا قانونيا فليس له ان يطلب ايضا الحكم بثبوت الملك له فاذا فعل ذلك سقط حقه في طلب وضع اليد . على انه اذا حصل في اثناء دعوى الملك رفع اليد او تمكيد في وضع اليد فله ان يرفع دعوى وضع اليد لانه لا يقال في هذه الحالة انه بطلب الملكية قد تنازل عن وضع اليد لان سبب دعوى وضع اليد لم يكن موجوداً وقت رفع دعوى الملك

المحكمة:

« حيث ان المستأنفة رفعت هذه

منع التعرض ويكون الحكم الابتدائي في محله
فيتعين تأييده »

(قضية الست طمان محمد علي وحضر عنها حضرة
الاستاذ يشاره افندي رزق الحاي ضد السيد الغزولي
وآخرين نمرة ٢٢٤ سنة ١٩٢٥ دائرة حضرة صاحب
العزة على بك عبد الرازق وبحضور حضرة صاحب العزة
عفيقي عفت بك وحضرة احمد ابراهيم افندي)

١٩٩

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٥

مشبوهين . بلاغ جدي . تهمة غير صحيحة .
مراقبة البوليس . ائذار .

القاعدة القانونية

لجواز تطبيق المادة التاسعة من القانون نمرة
٢٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بالمشبوهين يشترط ان
يكون البلاغ المقدم في حق المشبوه جدياً وان
يكون اتهمه على أساس صحيح ولكن بالنظر
لعدم كفاية الادلة أو لوجود مانع من الموانع
القانونية لم ترفع الدعوى العمومية الى المحكمة .
اما اذا كان البلاغ غير جدي أو التهمة غير
صحيحة بالمرّة فلا يصح تطبيق هذا القانون
بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لأنه يظهر
من روح التشريع انه لكي يحكم بوضع المتهم
تحت مراقبة البوليس بعد انذراه يجب ان يثبت
انه لم يعبأ بمضمون الانذار الذي سلم اليه بأن
يسلك سلوكاً مستقيماً ويحتجب كل عمل من
شأنه تأييد ما يقوم حوله من الظنون وانه بالرغم
من ذلك لم يستقم في سيره ومار على خطته

الدعوى امام محكمة اول درجة بطلب تثبيت
ملكيتها الى ١٢ مهم ٦ قراريط للبيئة الحدود
بالصحيفة ثم بجلسة ٢٦ نوفمبر سنة ٩٢٣ طلبت
من باب الاحتياط الحكم بمنع التعرض

« وحيث ان محكمة اول درجة لم تلتفت
للطلب الثاني وفصلت في الملكية برفضها
فاستأنفت المستأنفة هذا الحكم وقالت بلسان
وكيلها امام هذه المحكمة انها تعدل عن طلب
تثبيت الملك وتكتفي بطلب الحكم بمنع التعرض
« وحيث ان للمادة ٢٩ من قانون المرافعات
نصت على انه ليس للخصم الذي يطلب وضع
يده على العقار وضعاً قانونياً ان يطلب ايضاً
الحكم بثبوت الملكية له فاذا فعل ذلك سقط
حقه في طلب وضع اليد

« وحيث انه عملاً بهذه المادة اذا بدأ
المدعى برفع دعوى الملكية فيعتبر انه تنازل
عن دعوى وضع اليد ويسقط حقه فيها وانما
اذا حصل في اثناء دعوى الملك رفع اليد أو
تمكير في وضع اليد فله ان يرفع دعوى وضع
يد لانه لا يقال في هذه الحال انه بطلب
الملكية تنازل عن وضع اليد لان سبب
دعوى وضع اليد لم يكن موجوداً وقت رفع
دعوى الملك

« وحيث أن السبب الذي ادى الى طلب
منع التعرض كان قائماً وقت رفع دعوى الملك
وهو نفسه السبب الذي من اجله رفعت
دعوى الملك فيكون قد سقط الحق في طلب

القديمة فلم يكن من هناك مفر من وضعه تحت مراقبة البوليس اتقاء لشره

المحكمة :

« حيث أنه ثابت من وقائع الدعوى ان المتهم انذر باعتباره مشبوهاً طبقاً للقانون رقم ٢٤ الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٣. وبعد ذلك اتهم مع آخرين بأنهم في يوم ٦ يناير سنة ١٩٢٤ سرقوا نعجة من منزل عطيه محمد ناصر يلاغ قدم من المجنى عليه وهو اخو المتهم

» وحيث ان المحكمة رأت تطبيق الحالة الثانية من المادة التاسعة من القانون المذكور انه يشترط ان يكون البلاغ جدياً وان الاتهام كان على اساس صحيح ولكن نظراً لعدم كفاية الأدلة او لوجود مانع من الموانع القانونية لم ترفع الدعوى العمومية الى المحكمة وحجتها في ذلك كما يظهر من روح المشرع انه لكي يحكم بوضع متهم ما تحت مراقبة البوليس يجب ان يثبت انه لم يعبأ بمضمون الانذار الذي سلم اليه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً بحيث يجتنب كل عمل من شأنه تأييد ما يقوم حوله من الظنون وانه بالرغم من ذلك لم يستقم في سيره وسار على خطته القديمة فلم يكن هناك مفر من وضعه تحت مراقبة البوليس اتقاء لشره

» وحيث ان الأخذ بحرفية المادة تجر الى نتائج من التناقض والظلم الفادح مالا يتفق مع روح المشرع كما هو الحال واذا تقدم بلاغ في حق شخص انذر باعتباره مشبوهاً وظهر من التحقيق كذب البلاغ وحفظت

القضية قطعياً لعدم الصحة او قدم بلاغ في حقه وظهر من التحقيق بجلاء ان الجاني شخص آخر خلافه وقدمت القضية للجلسة ضد الفاعل الحقيقي

: « وحيث انه بمراجعة قضية الجنحة نمرة ٢٤٤ سنة ١٩٢٤ منيا القمح تبين للمحكمة ان المجنى عليه قدم بلاغه ومضمونه انه وهو حاضر من غيطه الى منزله ومعه مواشيه وبعد دخوله المنزل لم يجد نتاج نعجته فأخذ في البحث والتحرى عن حقيقة ضياعه حتى وصل الى علمه بأن اخاه وآخرين هم السارقون له ولما سئل في التحقيق قرر ما يخالف اقواله في بلاغه فذكر بأن نتاج نعجته كان موجوداً وقت ان دخل منزله وان السرقة حصلت ليلاً من منزله وانه لا يعلم بها الا في صباح اليوم التالي فقصد عبد الفتاح ابو نعمه ناصر وسأله عن نتاج نعجته فأخبره بأنه راي المتهمين هم سارقوها الى آخر ما قرره في اقواله وقد كذبه عبد الفتاح ابو نعمه فيما استشهد به عليه وقرر بأنه لم يخبر المجنى عليه مما ذكره في التحقيق ولا يعلم السارق لنتاج النعجة

» وحيث انه يستخلص من سياق التحقيق في قضية الجنحة المذكورة ان نتاج النعجة تسرب في المسافة بين غيط المجنى عليه ومنزله وان السارق له مجهول ولم يتم في القضية اي دليل او شبهة قبل المتهم الذي له نصف النتاج الممروق وكان التصرف الصحيح للحادثة قيد السرقة ضد مجهول وحفظها مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل

٢ - المجالس البلدية لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الحكومة فلا تعتبر فرعاً منها فالدعوى التي ترفع عليها إنما ترفع أمام المحكمة الداخل في دائرتها محل اقامتها دون المحاكم المختصة بنظر الدعاوى التي ترفع على الحكومة

٣ - ان القرارات التي تصدرها المجالس البلدية بنزع ملكية جزء من أرض خارج عن خط التنظيم لا يمكن اعتبارها من أوامر الادارة بالمعنى الذي اراده القانون في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية التي تحظر على المحاكم ان تؤول معنى أمر يتعلق بالادارة ولا ان توقف تنفيذه

المحكمة :

« من حيث ان الحاضر عن المدعى عليه دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بوجهين - الاول - لان مجلس المنصورة البلدى فرع من فروع الحكومة ولا يجوز رفع الدعوى على الحكومة أو احد فروعها الا امام محاكم عينها الدكر يتو الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ وليست محكمة المنصورة واحدة منها - الثانى - ان المحاكم غير مختصة طبقاً للمادة ١٥٠ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية بأن تؤول معنى امر يتعلق بالادارة ولا ان توقف تنفيذه

عن الوجه الاول

« ومن حيث ان المادة ١٣٢ من دستور الدولة نصت على ان تعتبر المديريات

« وحيث انه مما تقدم ومن عدم وجود أساس لاثام المتهم في مرقعة النعجة بعدم المبرر لوضعه تحت مراقبة البوليس ويتعين الغاء الحكم المستأنف ورفع المراقبة عنه »

(قضية النيابة العمومية ضد عبد الفتاح ابو نعمة طاصر نمرة ٢٣٦٦ استئناف سنة ١٩٢٥ دائرة حضرات اصحاب العزة عثمان بك يوسف ومحمد بك عفيف وحافظ بك محمد وبحضور حضرة محمد عزيز باظه افندى وكيل النيابة)

٢٠٠

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥

شخص معنوى . المديريات والمدن والقرى .
مادة ١٣٢ من الدستور . المجالس البلدية .
استقلالها عن الحكومة . قرارات المجالس البلدية . نزع ملكية . اختصاص المحاكم الاهلية .

القاعدة القانونية

١ - نصت المادة « ١٣٢ » من الدستور على ان تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها اشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون .

فالمجالس البلدية لها اذن الشخصية المعنوية بنص الدستور والقانون الذي يقرر شروطها (سواء صدر قبل الدستور أو بعده) الغرض منه تبيان حدود اختصاصها وكيفية تصرفها في اموالها وغير ذلك من الشروط التي لا تمس الشخصية المعنوية

الاعتراض على ذلك بأنه صدر قبل صدور الدستور وينبغي ان يصدر قانون آخر لان الدستور نص على حقوق كثيرة كانت مرتبة كبقيتها بقوانين صادرة قبل العمل به ولا تزال هذه القوانين قائمة ومعمولا بها رغمًا من انه نص في الدستور على ان ترتيبها يكون بقانون . فهذه السلطة القضائية لا تزال قائمة في البلاد طبقاً للقوانين التي كان معمولا بها قبل صدور الدستور مع ان المادة ١٢٥ منه نصت على ان (ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون) والمادة ١٢٦ وما بعدها نصت على ترتيب شئون اخرى لا يزال العمل جارياً بها على القوانين السابقة لصدور الدستور . . .

« ومن حيث انه فوق ذلك فان المادة ١٦٧ من الدستور نصت على ان كل ما قرره القوانين والمراسيم الخ . يبقى نافذاً بشرط ان يكون متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور الخ . .

« ومن حيث ان في ذلك غناء عن الرجوع الى ما قرره الحاكم قبل صدور الدستور من اعتبار المجالس البلدية ذات شخصية معنوية ام لا لانها اصبحت بعد النص الصريح مسألة كلامية غير منتجة .

« ومن حيث انه اذا تقرر ان مجلس المنصورة البلدى حائز للشخصية المعنوية ترتب على ذلك استقلاله عن الحكومة في ملكه وتقاضيه ولا يجوز ان يتمتع بمزايا الكريو الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ الذي اوجب

والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها اشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقررها القانون

« ومن حيث انه لم يعد هناك خلاف بعد النص الصريح للدستور بأن المجالس البلدية قد منحت الشخصية المعنوية . وانما الخلاف فيما تقرر في نفس المادة المشار اليها من ان هذه الشخصية تكون وفقاً للقانون بالشروط التي يقررها القانون - ايتعين ان يصدر قانون يرتب هذه الشروط حتى تتوفر لهذه المجالس شخصيتها ام تعتبر متمتعة بالشخصية طبقاً للقانون العام ولها ان تمارس كل الحقوق من غير قيد حتى يصدر قانون بهذه الشروط ؟؟

« ومن حيث ان نص الدستور صريح في اعتبار هذه المجالس اشخاصاً معنوية والقانون الذي يصدر بفرض الشروط لا يمكن ان يسلبها هذه الشخصية والا كان ملغياً لنص الدستور الغرض منه ان يبين حدود اختصاصها وكيفية تصرفها في اموالها الى غير ذلك من الشروط التي لا تمس بحال الشخصية المعنوية ومن الآن الى ان يصدر القانون يجب ان تتمتع المجالس البلدية بشخصية معنوية طبقاً للقانون العام لان الاصل اباحة هذا الحق والقيد لا يكون الا بنص .

« ومن حيث انه فضلاً عن ذلك فانه قد صدر بالفعل قانون في ٢١ أغسطس سنة ١٩١٨ بتعديل نظام مجلس المنصورة البلدى وقدين هذا القانون الشروط التي اوجبها ولا يمكن

٢٠١

محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه اول نوفمبر سنة ١٩٢٥

مرسى مراد . ربيع . تسجيل تنبيه نزع الملكية .
رمن . ثمر العقار .

القاعدة القانونية

ليس للراسى عليه المزايا الحق في طلب ربيع الاعيان التي رسا مزادها عليه الا من تاريخ رسو المزايا - واذا كان دائنا للمدين فليس له أن يطالب بهذه الصفة ببيع الاعيان التي رسا مزادها عليه اعتباراً من تاريخ تسجيل التنبيه اعتماداً على المادة ٥٤٥ مدني التي نصت على ان ثمر العقار يلحق به بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية الا اذا اتخذ اجراءات تنفيذية تجعل ثمر هذه الاعيان تحت يد القضاء فاذا لم يتخذ مثل هذه الاجراءات فان الثمر يكون من حق المدين ولا يكون مسئولاً عنه لا هو ولا الشخص الذي يمثله كوارثه - Ayant Cause - على أن الحاق الثمر بالعقار محله فقط اذا كان العقار المنزوع ملكيته مرهوناً حيث يوزع هذا الثمر مثل ثمن العقار المحركة :

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى ضد المدعى عليه وذكر في عريضتها انه نزع ملكية ٢٠ س ١٧ ط ١١ ف من محمد السيد عثمان لدين له عليه وهو مورث المدعى عليه وانه سار في اجراءات بيع هذه الاطيان حتى رسا مزادها عليه في ٦ يوليو سنة ١٩٢٤ واستلها

رفع الدعوى على الحكومة امام محاكم معينة . ومن حيث ان الدفع الفرعى المبني على هذا السبب في غير محله ويتعين رفضه .

عن الترميم الثاني

« ومن حيث انه عن الدفع الثاني فانه يتعين للاخذ به ان تكون الجهة المصدرة للامر الاداري هي الحكومة او أحد فروعها اما الجهة التي تعتبر شخصية معنوية قائمة بذاتها ومنقطعة عن شخصية الحكومة فلا يجوز لها ان ترتكن على نص هذه المادة مهما كانت علاقتها بالحكومة .

« ومن حيث ان الحاضر عن المدعين اوضح ان دعواه لا تشتمل على التمرض للذكرينو الصادر بنزع الملكية فهو لا يطلب الغاءه ولا المساس به وهذا هو الامر الصادر من جهة الحكومة وانما دعواه تتعلق بما اتخذ المجلس من اجراءات يقول انها مخالفة لنص القانون

« ومن حيث ان الاجراءات التي اتخذها المجلس لا يمكن اعتبارها من اوقار الادارة بالمعنى الذي اراده القانون في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ومن ثم فالدفع الفرعى المبني على هذا الوجه في غير محله ويتعين رفضه »

(قضية مصطفى بك عبد الرازق وحرمة وحضر عنهما حضرة صاحب السعادة الاستاذ مصطفى باشا النحاس المحامي ضد حضرة صاحب العزة محمود بك شاهين مدير الدفيلة بصفة كونه رئيساً لمجلس بلدية المنصورة عمرة ١ سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرة صاحب العزة محمد قصدي بك وعضوية حضرة حسن اسماعيل الهضيبي افندي واحد راعب دكروري افندي القاشرين)

في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٤ وإن المدعى عليه استغل هذه الاطيان سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٤ وطلب ان يحكم له على المدعى عليه المذكور بريع هذه الاطيان عن المدة سالفة الذكر وهو مبلغ ٤٢٣ جنيهاً ثم طلب بمريضة أخرى مبالغاً آخر وهو ٩٠ جنيهاً وذكر انه ريع سبعة افدنة وكسور اغتصبها المدعى عليه من ضمن الاطيان سالفة الذكر في سنة ١٩٢٥

« وحيث ان المدعى باعتبار انه رسا عليه مزاد هذه الاطيان فليس له ان يطلب هذا الريع الا من يوم رسو المزاد عليه نهائياً حيث أصبح من هذا الوقت مالكا لهذه الاطيان وله غلتها في نظير ملزوميته بدفع الثمن ابتداء من التاريخ المذكور . أما باعتبار انه دائن للمزوع ملكيته واستناده على نص المادة « ٥٤٥ » مرافعات اهلى من ان تسجيل تنبيه نزع الملكية يترتب عليه الحاق ايراد العقار المقصود نزع من يد المدين وثمراته به فانه وان نصت هذه المادة على ذلك الا ان الشارع لم يبين في القانون الاهلى خلافاً للقانون المختلط معنى هذا الاثر المذكور بهذه المادة ولا من الذي ينتفع منه وما هي الاحوال التي يحصل فيها ذلك كما انه لم يبين الحدود التي تنقيد بها حرية المدين في الانتفاع بالعقار الذي توقع الحجز عليه ، ولم يفترض القانون الا حالة واحدة وهي كون العقار مؤجراً للغير او محتوياً على ثمر فجعل ايراده وثمره ملحقاً به وعلى ذلك اذا لم يكن هناك ايراد او ثمر للعقار كما اذا كان المدين

ساكناً فيه او منتفعاً به بنفسه بزراعته او نحوها فلا يكون مسئولاً عن اجرته اثناء سير الاجراءات وليس للدائنين في هذه الحالة الا ان يحجزوا على المحصول حجزاً تنفيذياً او على ثمنه تحت يد الغير وعندئذ يلتحق الثمن بالعقار فاذا لم يتخذ مثل هذه الاجراءات فان هذه الثمرات تبقى للمدين ولا يكون مسئولاً عنها لان القاعدة ان الحجز لا تقيد من حرية المدين في الانتفاع والتصرف الا بقدر ما نص عليه القانون ضراحة — على ان الحاق الثمرات بالعقار محله اذا كان هذا العقار مرهوناً حيث يوزع هذا الثمر مثل ثمن العقار المرهون، فاذا لم يكن العقار مرهوناً فلا محل لهذا الالتحاق وفي هذه الحالة تكون الاجرة او الثمرات للمدين حتى يحجز عليها حجزاً تنفيذياً (راجع في ذلك شرح ابو هيف بك في التنفيذ ص ٦٨٢ و ٥٩٦ بند ٩٠٦ وصحيفة ٤٤٥ و ٥٤٦ بند ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٥)

« وحيث انه ظاهر من مذكرات الطرفين ان العقار الذي نزع ملكيته لم يكن مرهوناً وظاهر ان المدعى لم يتخذ اى اجراءات تنفيذية لوضع ثمرات العقار تحت امر القضاء واذا فلا حق له في المطالبة بالريع عن المدة السابقة على رسو المزاد نهائياً عليه ضد مدينه الاصلى للمزوعة ملكيته وبالتالي ضد وارثه المدعى عليه الذي يمثل (Ayant Cause) ويتعين رفض الدعوى فيما يختص بذلك

« وحيث انه عن الشطر الثاني من الدعوى فقد تبين من التحقيقات ان المدعى عليه هو

المحكمة :

« من حيث أن الاستئناف تقدم في ١١ ابريل سنة ١٩٢٥ وقد نصت المادة ١٤ من قانون الانتخاب على وجوب تقديمه من يوم اول ابريل الى اليوم العاشر منه .

« وحيث ان اليوم العاشر كان يوم جمعة وهو يوم عطلة رسمية .

« وحيث أن المادة ١٨ من قانون المرافعات المدنية تنص على انه اذا كان اليوم الاخير من الميعاد يوم عيد يصير امتداد الميعاد الى اليوم الذي بعده .

« وحيث انه من القواعد المقررة قانونا أن احكام قانون المرافعات لا يقتصر تطبيقها على المسائل المدنية والتجارية بل تطبق في المسائل الاخرى وقد سارت المحاكم على اعتبار احكام قانون المرافعات سارية في المسائل الجنائية فان كان اليوم الاخير للاستئناف في مواد الجرح يوم عطلة رسمية امتد الى اليوم التالي

« وحيث أن المحكمة لا ترى مانعا من الاخذ بهذا المبدأ في المسائل الانتخابية لانه فضلا عن أن هذا المبدأ ما هو الا تطبيق للقواعد العامة فان المحكمة قد وكل اليها الفصل في استئناف مثل هذا القرار كما أن وصف هذا الطعن بأنه استئناف يقضى فيه بعد ثماع اقوال النيابة العمومية ولذلك لا يسع المحكمة الا أن تسير على وتيرة واحدة في جميع المسائل التي تعرض

الواضع اليد على ٨ منهم و ١٩ قيراط و ٧ افدنة سنة ١٩٢٥ بعد حكم مرضى المزداد بغير حق ويؤيد ذلك قرينة وضع يده من قبل كما انه لم يستطع نفي هذه الواقعة ولذا يتعين الحكم للمدعى بقيمة الريع عنه وهو تسعون جنيهاً» (قضية السيد عبد الحافظ ابراهيم عمر ضد الشيخ سيد عثمان نصير قمر ٧٠ سنة ١٩٢٥ كلى دائرة حضرة صاحب العزة مصطفى بك رشدي ومحضور حضرة عبد الفتاح مصطفى افندي وزكي يعقوب افندي)

٢٠٢

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٥

انتخاب . استئناف قرار لجنة الطعون . يوم عطلة . مد الميعاد . عقوبة . ايقاف التنفيذ . خمس سنوات . سقوط العقوبة . ادراج اسم المحكوم عليه .

القاعدة القانونية

١ - نصت المادة ١٤ من قانون الانتخاب على وجوب تقديم استئناف قرار لجنة الطعون من يوم اول ابريل الى اليوم العاشر منه فاذا كان اليوم الاخير يوم عطلة صح تقديم الاستئناف في اليوم التالي طبقا للمادة ١٨ من قانون المرافعات المدنية

٢ - اذا حكم على شخص بعقوبة لسرقة وأمر بايقاف التنفيذ ومضت خمس سنوات من يوم صيرورة الحكم نهائيا دون أن يتخذ على المحكوم عليه اعتد كأن لم يكن ولا يكون صدور هذا الحكم مانعا حينئذ من ادراج اسمه بمجدول الانتخاب.

هذا الحكم سابقة (انظر قانون العقوبات تأليف جرانغولان الجزء الثاني فقرة ١٠٤٣) وعلى ذلك فاذا ارتكب المتهم جريمة اخرى بعد مضي الخمس سنوات فيعتبر أنه ارتكب الجريمة لأول مرة الا أن المادة ٥٣ من قانون العقوبات استثنت من تطبيق القاعدة السالفة الذكر أمراً واحداً وهو أن الحكم يكون مانعاً من الأمر بإيقاف التنفيذ لحكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه. على أن هذا هو الاستثناء الوحيد لتلك القاعدة: ومن المبادئ المقررة أن الاستثناء يجب أن يفسر بطريق الحصر ولا يسوغ التوسع فيه خصوصاً في الحقوق الانتخابية التي هي من الحقوق العامة لكل فرد وفضلاً عن ذلك فإن هذا المبدأ يتفق مع روح التشريع والغرض الأصلي من الأحكام المعلقة الذي هو تشجيع الشخص الذي يرتكب جريمة في ظروف استثنائية خاصة على الرجوع الى حظيرة الشرف والاستقامة وتهيئة الفرصة له لأن يسترد سمعته ومكانته اذا ما سلك سلوكاً حسناً. وتطبيقاً لذلك المبدأ نص بضمح العبارة في المادة الرابعة من القانون الفرنسي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ على منع ادراج الأحكام المعلقة في صحيفة السوابق التي تعطى للأفراد اذا انقضت خمس سنوات ولم يحكم على المتهم بعقوبة اخرى وقد سارت بعض القوانين الحديثة كالقانونين الانجليزى والأمريكى اتباعاً لهذا المبدأ شرطاً

عليها سواء كانت مدنية أو جنائية أو دستورية ما دامت لا تتعارض في ذلك مع القواعد العامة « وحيث أنه لذلك يتعين امتداد اليوم الاخير وهو يوم ١٠ ابريل الى اليوم الذى بعده ويتعين بناء على ذلك قبول الاستئناف شكلاً » وحيث أن لجنة الطعون قضت برفض طعن المستأنف مستندة في ذلك على أنه صدر عليه حكم بالحبس خمسة عشر يوماً مع ايقاف التنفيذ في سنة ١٩١٢ .

« وحيث أنه بمراجعة المادة الرابعة من قانون الانتخاب تبين انها تنص على أن يحرم حق الانتخاب ابدأ المحكوم عليهم في سرقة الخ » وحيث ان المادة ٥٣ من قانون العقوبات نصت على اعتبار الحكم المعلق تنفيذه كأنه لم يكن اذا مضى على المحكوم عليه خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً ولم يرتكب جناية أو جنحة حكم عليه من اجلها حكماً نهائياً الخ . « وحيث أن مدار البحث الآن هو ماهية الاحكام المعلق تنفيذها .

« وحيث أنه بالاطلاع على المادة ٥٣ ع تبين أن المشرع نص على اعتبار هذا الحكم كأنه لم يكن ، ومن الطبيعى أن الحكم الذى ليس له وجود لا يترتب عليه اثر فمن حكم عليه بحكم من هذا القبيل فقد امن تنفيذ العقوبة لأنه لا عقوبة إلا بحكم وقد تقرر أن الحكم اعتبر كأن لم يكن وكذلك لا يمكن أن يعتبر مثل

احمد بك رمزي في كتابه عن الانتخابات البرلمانية وأحكامها في الصحيفة نمرة ٧٥ .

«وحيث أنه وقد تقرر هذا المبدأ وبالرجوع الى ملف الدعوى لم تجد المحكمة ما يثبت أن المستأنف قد نفذ عليه الحكم الأول في بحر الخمس السنوات فيكون هذا الحكم الصادر بحبسه خمسة عشر يوماً في سنة ١٩١٢ كأن لم يكن ومن ثم لا يكون سبباً في حرمان المستأنف من حق الانتخاب ويتعين التقرير بالغاء القرار المستأنف وادراج اسم المستأنف بمجدول انتخابات قوص»

(استئناف بشاره بحارب سلامه وحضر عنه حضرة الاستاذ سلامه بك ميخائيل الحامى ضد مديرية قنا وحضر عنها حضرة محمد افندى عثمان نمرة ١٣٣ سنة ١٩٢٥ اصدر الحكم حضرات احمد حمدى افندى وحسن اسماعيل الهضبي افندى وعبد الحميد رشدى افندى وبحضور حضرة احمد افندى موسى وكيل النيابة)

٢٠٣

محكمة اللبان الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ١٧ ابريل سنة ١٩٢٤

اختصاص . تعدد المدعى عليهم . اختصاص جدى . مادة ١٣٤ مرافعات . دفع فرعى . معنى ابدائه قبل ما عداه

القاعدة القانونية

١ - أن المقصود من المادة ١/٣٤

مرافعات التي تنص على جواز رفع الدعوى أمام المحكمة التي يكون في دائرتها محل أحد المدعى عليهم اذا كانوا متعددين أن تكون الخصومة قبله جديدة وأن لا تكون الدعوى مرفوعة عليه

بمبدأ فنصت على أن الشخص الذى يرتكب جرماً وترى المحكمة عدم توقيع العقوبة عليه لا تصدر حكماً عليه مع إيقاف التنفيذ كما هو الحال في التشريع المصرى والفرنسى والبلجيكى بل تنذره فقط بأنه اذا عاد الى ارتكاب جريمة في مدة معينة تسير المحكمة في اجراءات الدعوى القديمة من جديد وتسمع شهادة الشهود وتصدر حكماً عليه في القضيتين (راجع جرانولان قانون العقوبات الجزء الثانى فقرة ١٠٠٤)

« وحيث أن رأى الذى تعول عليه المحكمة أخذ به الشراح الفرنسيون كذلك وقد جاء في موسوعات دالوز النعلى الجزء الخامس صحيفة ١٣١ ما ترجمته « أن عدم الأهلية للتمتع بالحقوق الانتخابية انما يترتب على الحكم بالادانة لا على العقوبة وأن أسباب محو العقوبة التي لا تزيل في الوقت نفسه الحكم بالادانة لا أثر لها في ازالة عدم الأهلية الانتخابية ومن هذا القبيل سقوط العقوبة بمضى المدة والعفو Grâce وعلى العكس من ذلك فان العفو التام "Amnistie" واعادة الاعتبار يعيدان للمحكوم عليه حقوقه السياسية وكذلك الحال اذا مضت مدة إيقاف التنفيذ بغير ارتكاب جريمة الخ » وهذا هو رأى الذى يقول به Engene Pierre راجع ملحق ايجون بير. وكتابه عن الحقوق السياسية والانتخابية والبرلمانية صحيفة نمرة ١٦٥ و ١١٨ طبعه رابعه سنة ١٩١٩ وكذلك

بقصد جلب باقى المدعى عليهم أمام محكمة غير المحكمة التابعين لها

٢ - أن المادة ١٣٤ مرافعات التى تنص على أن الدفع بعدم الاختصاص يجب ابداءه قبل ابداء أقوال وطلبات ختامية متعلقة بأصل الدعوى يراد به أن يرتكن الدافع أولاً على وجوه موضوعية تتعلق بموضوع الدعوى وأن يغفل التمسك بالدفع بعدم الاختصاص . أما اذا اقتصر على القول أمام المحضر عند الشروع فى التنفيذ أنه يعارض فى الحكم الغيابى فقط ولم يذكر شيئاً آخر فلا يسقط حقه فى الدفع بعدم الاختصاص اذا أبداه فى أول جلسة أمام المحكمة قبل الدخول فى موضوع الدعوى

المحكمة:

« حيث ان المعارضين دفعا بعدم اختصاص هذه المحكمة لانهما مقيان فى رشيد ومحكمة رشيد هي المختصة بنظر الدعوى

« وحيث ان المعارض ضده يسلم بهذا أنما رد على الدفع بأمرين : اولهما ان الست نعمه طحان احدى المدعى عليهم فى القضية الاصلية مقيمة بالاسكندرية لذلك يرى جواز رفع الدعوى فى محل اقامة احد المدعى عليهم ، والثاني ان المعارضين لم يذكر ا الدفع بعدم الاختصاص فى عريضة المعارضة

« وحيث عن الرد الاول بالمادة ١/٣٤ من قانون المرافعات تقضى بأنه اذا كانت الدعوى على جهة اشخاص فيكلف الجميع

بالحضور امام المحكمة التى يكون فى دائرتها محل احدهم

« وحيث انه من المبادئ المجمع عليها ان تغيير الاختصاص للسبب المذكور انما يكون له محل اذا ثبت أن الخصومة كانت جدية وان الدعوى لم تقم على احد الخصوم بقصد طلب الباقين امام محكمة غير المحكمة التابعين اليها وهذا قياساً على الفقرة السادسة من المادة ٣٤ مرافعات « وحيث انه يؤخذ من عريضة الدعوى الاصلية ان ابراهيم قاسم الصغير المعارض ضده رفع الدعوى على كل من المعارضين المقيمين برشيد واخرى وهى الست نعمه طحان المقيمة بدائرة محكمة اللبان وطلب الزام المعارضين بمبلغ ١٥ جنيه قيمة السمسة التى يستحقها قبلهما لتوسطه فى بيع اطيان وقال ان المعارضين - امتناعا عن دفعها وطلب الحكم عليهما فى مواجهة الست نعمه طحان

« وحيث انه ظاهر من الحكم الغيابى المعارض فيه ان نعمه طحان المقيمة بالاسكندرية اعترفت بحصتها فى السمسة وقامت بدفعها قبل رفع الدعوى وارتنى الحكم على ذلك وهذا كله يدل على انها فى الواقع ليست خصما فى الدعوى ولم تطالب بشيء وان مقاضاتها لم تكن جدية ولذلك ترى المحكمة ان ادخالها فى الخصومة لا يغير اختصاص المحكمة التى يقيم فى دائرتها المعارضان

« وحيث انه عن الرد الثانى المشار اليه آنفاً فإن المادة ١٣٤ مرافعات قضت بأن الدفع بعدم الاختصاص يجب ابداءه قبل ابداء

ينص على ثلاث حالات للعود فأما أن يكون العود عاماً أو خاصاً أو عاماً وخاصاً في وقت واحد وتتوفر الحالة الأولى إذا ارتكب المتهم لأول مرة جريمة بمقتضى قانون المخدرات الجديد وكان قد سبق الحكم عليه بمقوبة جناية أو بالحبس لمدة سنة فأكثر ويكون العود خاصاً إذا تكرّر الفعل تحت حكم القانون المذكور مهما كانت المدة التي تنقضي بين الفعلين الأول والثاني ويكون العود خاصاً وعاماً في وقت معاً إذا تكرّر الفعل قبل أن تمضي على الجريمة الأولى خمس سنوات

٢ - المراد من عبارة «في أي زمن كان»

الواردة في المادة ٣٢ من قانون المخدرات الجديد هو أن يتكرر الفعل تحت حكم هذا القانون لأن يسبق الحكم على المتهم بموجب قانون آخر لأن هذه العبارة معناها النص على حالة عود خاصة في قانون معين فلا يتعدى أثرها إلى الأحكام الصادرة بموجب قوانين أخرى وحكمها في القانون الواردة به أن تستمر حالة العود قائمة بتكرار الفعل مهما طال الزمن الذي يتخلل الجريمتين الأولى والثانية خلافاً للقواعد العامة الخاصة بالعود بقانون العقوبات

٣ - الأحكام الصادرة بموجب قانون احراز الحشيش ولائحة الاتجار بالجواهر السامة القديمين لا تصلح لأن تكون أساساً للعود إذا ارتكب المتهم لأول مرة جريمة بموجب قانون المخدرات الجديد وذلك لأن العود في القانونين المشار إليهما كان خاصاً غير مقيد بقواعد العود

أقوال وطلبات ختامية متعلقة بأصل الدعوى «وحيث أنه ظاهر من محضر المعارضة المقدم في الدعوى أن المعارضين اقتصرنا على القول أمام المحضر أنهما يعارضان في الحكم الغيابي ولم يذكر شيئاً عن موضوع الدعوى ولم يتمسكا بأي دفع موضوعي

«وحيث أنه يجب لتطبيق المادة ١٣٤ أن يفعل الدافع بعدم الاختصاص دفعه ويرتكب في أقواله التي يبديها إما في عريضة المعارضة أو أمام المحكمة على وجوه موضوعية تتعلق بأصل الدعوى

«وحيث أن المعارضين لم يفعلوا شيئاً من ذلك ولم يذكر شيئاً عن أصل الدعوى لذلك لا محل لتمسك المعارض ضده بنص المادة ١٣٤ مرافعات وبناء عليه ترى المحكمة أن هذه المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى بالنسبة للمعارضين «وحيث أنه لا محل للبحث في الموضوع بعد أن تبين عدم اختصاص المحكمة بنظر القضية» (قضية المعارضة المرفوعة من خير الله جبه وآخر ضد إبراهيم قاسم الصغير نمرة ٥٧١ سنة ١٩٢٣ - أصدر الحكم حضرة صاحب العزة زكي بك خير الابوتيجي القاضي)

٢٠٤

محكمة المنصورة الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥

مواد مخدرة. العود. احوال. شروط. قانون احراز حشيش. اتجار بالجواهر السامة.

القاعدة القانونية

١ - قانون الاتجار بالمواد المخدرة الجديد

مخالفة الواردة في هذه المادة لا يراد منها معناها الاصطلاحي القانوني بل تنصرف الى معنى اللفظ اللغوي أى ارتكاب ما نهى عنه القانون اذ ان الاتجار بالمواد المخدرة وبيعها وشراؤها كل هذه الافعال لم تعد مخالفات بل أصبحت جنحاً معاقباً عليها بالحبس من شهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من عشر جنيهات الى ثلثمائة جنيهه او بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

« وحيث ان العود الخاص هو الذى يتحقق بسبق الحكم على المتهم فى نفس الجريمة فى اى زمن كان وهذا النوع من العود قد تسرى عليه ايضاً احكام المادة ٤٨ فقرة ثانية وثالثة عقوبات اذا ارتكب المتهم الجريمة قبل مضى خمس سنين على تاريخ الحكم بالعقوبة وحيث ان يكون العود متوفراً بمقتضى القانونين الخاص والعام فى وقت معاً وفى هذه الحالة يتحتم ان لا تقل العقوبة عن الحبس لمدة ستة شهور او عن غرامة قدرها خمسون جنيهاً ويجوز للقاضى ابلاغها الى ضعف الحد الاقصى عملاً بالمادة ٤٩ عقوبات

« وحيث انه كما يكون العود خاصاً طبقاً لقانون الاتجار بالمخدرات وحده او مزدوجاً طبقاً للقانون المذكور مع المادة ٤٨ فقرة ثانية وثالثة عقوبات كذلك قد يتوفر العود بناء على النصوص العامة المبينة بقانون العقوبات فقط وذلك اذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية او بالحبس لمدة سنة فأكثر ثم ارتكب لأول مرة فعلاً من الافعال المحظورة فى المادة ٣١ من قانون الاتجار بالمخدرات اذ

العامه وكان منصوباً عليه فى القانونين نفسيهما وقد تقدم أن عبارة فى أى زمن كان الواردة بالمادة ٣٢ من قانون الاتجار بالمواد المخدرة الجديد لا تسرى على الوقت السابق على صدور القانون المذكور وكذلك القواعد العامة للعود لا تسرى لأن القانون الجديد أشد من القوانين السابقة فلا يمكن تطبيقه

الحكمة :

« حيث أنه يؤخذ من التحقيق الذى حصل فى هذه القضية ان للمتهم كان جالساً على كرسي أمام محله فلما رأى ضابط البوليس مقبلاً عليه التى شيئاً وراء ظهره فأمرع الضابط الى جهة ذلك الشيء وأخذه فوجده مادة من الكوكايين والحشيش

« وحيث أن المتهم أنكر ما اسند اليه ولكنه لم يستطع أن يدحض أقوال الشاهد ولذلك تكون التهمة ثابتة عليه وعقابه ينطبق على المادة ٣١ فقرة خامسة من قانون المخدرات الصادر فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٥

« وحيث ان النيابة العمومية سرت عدة سوابق للمتهم فى مخالفات تقديم الحشيش للتعاطى فى محله العمومى وطلبت اعتباره طائداً تطبيقاً للمادة ٣٢ فقرة ثانية من القانون المذكور .

« وحيث أنه يظهر من مراجعة منطوق المادة ٣٢ من قانون الاتجار بالمخدرات انها نصت على نوعين من انواع العود الاول خاص والثانى عام ومما ينبغى التنبيه عليه ان كلمة

يعتبر في هذا الظرف طائداً بموجب المادة ٤٨
فقرة أولى أو ثانية عقوبات التي تقضى بتوفر
العود في حالة من يرتكب جنحة بعد الحكم
عليه بعقوبة جنائية أو بعد الحكم عليه
بالحبس لمدة سنة فأكثر إذا كان ارتكاب
الجنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء
العقوبة وهذا هو ما يوصف بالعود العام
وهو المراد من قوله بدون اخلال بأحكام
العود العامة الواردة بقانون العقوبات .

« وحيث انه قد بقيت كلمة عن احكام
معينة . ومن تلك الاحكام الصادرة بمقتضى
القوانين القديمة في نفس الجرائم الواردة بقانون
الاتجار بالمخدرات فهل القانون قد نظر الى
الاحكام المذكورة عند قوله من سبق الحكم
عليه لنفس المخالفة في اى زمن كان ام ان
عبارة في اى زمن كان لا تمتد الى وقت
صدور هذه الاحكام وانما تقتصر على الزمن
الذى يجيء بعد صدور القانون الجديد ؟

« وحيث ان الاحكام للشار اليها كانت
تصدر بمقتضى قانون الاتجار بالجواهر السامة
وقانون منع احراز الحشيش وقد كان العود
منصوصاً عليه في هذين القانونين وكان حكمه
فيهما مقررًا على وجوب اغلاق محل المتهم
في المخالفات وزيادة مقدار الغرامة في الجنح
ولا ريب ان هذا الاثر اخف من الاثر الذى
لعود تحت حكم القانون الجديد لانه يرفع
العقوبة من الحبس لمدة شهر الى ستة شهور
دفعه واحدة فهل يصح مع هذه الظروف ان

يسرى القانون الجديد على الاحكام السابقة
حتى تكون اساساً للعود .

« وحيث ان الجواب على ما تقدم يجب
ان يكون بالسلب لان القواعد القانونية
العامة تقضى بعدم مريان القوانين على الماضى
وبوجوب تطبيق القانون الاصلح للمتهم في
المسائل الجنائية فاذا وقعت جريمة وصدر قبل
الحكم فيها قانون جديد يعنى من العقوبة او
يخفف مدتها وجب تطبيق القانون الاخير لان
فيه مصلحة للمتهم . وكذلك الحال اذا صدر
قانون جديد يجعل العود المستديم مؤقتاً او
العود العام خاصاً واما اذا كان القانون الجديد
أشد من القديم فلا يسرى على ما سبقه من
الحوادث والاحكام ويترتب على ذلك ان
تكون عبارة في اى زمن كان الواردة بالمادة
٣٣ من القانون الجديد منصرفه الى الزمن
الذى يلي العمل بالقانون المذكور لا الى الزمن
الذى تقدمه (انظر المواد ٣ من لائحة ترتيب
المحاكم الاهلية و ٥ عقوبات اهلى و ٤ عقوبات
فرنسى وراجع جرسون جزء ١ فقرة ٣٠ -
٣٣ - ٤٠ - ٤٢ - وجرانمولان جزء
١ فقرة ١٥٤ - ١٥٥ - ١٦٠)

« وحيث ان هذه الاحكام الصادرة
بموجب قانون الاتجار بالجواهر السامة وقانون
منع احراز الحشيش لا يمكن اعتبارها ايضاً
سبباً للعود ارتكاً على المادة ٤٨ فقرة ثالثة
عقوبات وذلك لانها اما ان تكون صادرة في
مخالفات ولا عود فيها واما ان تكون صادرة
في جنح احراز الحشيش وحيثئذ يمتنع تطبيق

الشارع الفرنسي في ايجاب مسئولية صاحب العمل عن تعويض الضرر الذي يحصل لعماله من الحوادث العرضية التي تقع لهم في أثناء عملهم في محل شغله

٢ - ان عدم احتياط صاحب الواور في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع اصابات العمال الذين يشتغلون فيه مثل استخدام آلة من الآلات الحديثة التي تبعد الخطر يجعله مسئولاً عن تعويض الضرر الذي يقع على العامل في أثناء تأدية عمله

٣ - ان المادة ١٥٢ من القانون المدني الأهل مأخوذة من المادة ١٣٨٤ مدني فرنساوي ويخرج منها ان المخدم ملزم بتعويض الضرر الحاصل للخادم في أثناء تأدية عمله حتى لو تسبب عن خطأ أو إهمال أو عدم احتياط الخادم المحكمة :

« من حيث ان الضرر المطلوب تعويضه في الدعوى وقع على مورث المدعية بينما كان يعمل كعامل في واور لمورث المدعى عليهم » وحيث ان القانون الفرنسي المأخوذ عنه القانون المدني الأهل كان في الأصل لا ينص على مسئولية صاحب العمل عما يقع من الضرر على عماله اثناء اشتغالهم بهذا العمل وكان قد ترك امر تقديرها للقضاء ولما تعددت الحوادث وتضارب القضاء في شأنها من المشرع الفرنسي قانوناً في ٩ ابريل سنة ١٨٩٨ أوجب فيه مسئولية صاحب العمل عن تعويض الضرر

العود لان اثره في القانون القديم كان زيادة الغرامة واما في القانون الجديد فزيادة مدة الحبس مقدار الغرامة ايضاً وقد تقدم ان القانون الاصلح للمتهم هو الذي يجب تطبيقه . « وحيث ان المتهم في هذه القضية لم يسبق الحكم عليه الا في مخالفات تقديم الحشيش في محله العمومي للتعاطي ولذلك لا يكون في محله عود ولا تنطبق عليه المادة ٣٢ من قانون الاتجار بالمخدرات .

« وحيث انه فضلاً عما ذكر فان مخالفات تقديم الحشيش في المحلات العمومية للتعاطي لا تدخل في عداد الافعال المعاقب عليها في قانون الاتجار بالمخدرات وانما تعتبر جرائم مستقلة معاقباً عليها بمقتضى قانون المحلات العمومية الصادر في ٩ يناير سنة ١٩٠٤ وهذا القانون ما زال سارياً ومعمولاً به وحيث لا يكون للاحكام الصادرة بموجبه ادنى تأثير في احوال العود المنصوص عليها في قانون الاتجار بالمخدرات »

(قضية النيابة العمومية ضد صادق منصور عبد العزيز نمرة ٨٤١ جنح البندر سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة يوسف بك رفعت القاضي وبحضور حضرة محي الدين افندي حسن مساعد النيابة)

٢٠٥

محكمة ابو حمص الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥

مسؤولية . المخدم . صاحب العمل . اصابة العمال . عدم احتياط .

القاعدة القانونية

١ - ان الشارع المضرى لم يحد حدو

الذى يحصل لعماله من الحوادث الغرضية التي تقع لهم وهم يعملون في محله

« وحيث ان الشارع المضرى لم يحدد حذو الشارع الفرنسي في ذلك

« وحيث اذن للبحث فيما اذا كان صاحب العمل مسئولاً عن هذا الضرر ام غير مسئول يتعين الرجوع للمواد ١٥١ وما بعدها من القانون المدني الاهلي

« وحيث ان المادة ١٥١ مدني اهلي مأخوذة من المواد ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ من القانون الفرنسي

« وحيث ان هذه المواد تقضى بأن كل فعل انسان نشأ عنه ضرر للغير يلزم من تسبب بخطأه او ايماله او عدم احتياطة في ذلك الفعل بتعويض هذا الضرر

« وحيث تبين من الاطلاع على التحقيقات التي عملت عقب حصول الحادث ان مورث المدعية كان يعمل في وابلور المدعى عليهم وهو دائر وانه نزل في بئر الوابلور لتزيت السكرجه فلطشته مراوح الوابلور وقطعته قطعاً أودى بحياته كما تبين انه من مستلزمات هذا العامل كلما سحنت العدة نزوله للأسفل لوضع الزيت على العامود

« وحيث يرى من ذلك ان من طبيعة عمل المجنى عليه الاقتراب من وقت لآخر من المرواح والنزول للأسفل والاحتكاك بالعدد اثناء دوران الوابلور

« وحيث مادام الامر كذلك كان يتعين على المخدم ان ينظر في امر ستر المرواح

المكشوفة او وضع حائل بينها وبين محل النزول للأسفل العدة اجتناباً للحوادث المحتملة الحصول من وقت لآخر بسبب الاقتراب من المرواح او استخدام آلة من الآلات الحديثة التي اصبحت الخطر منها الآن يكاد يكون معدوماً « وحيث يتضح مما تقدم ان الحادثة وقعت بسبب عدم احتياط صاحب الوابلور فهو اذن مسئول عن الضرر الذي وقع لعماله « وحيث انه مع فرض ان الضرر الذي يقع على العامل اثناء عمله وبسببه كان ناشئاً عن عدم احتياط العامل فهل يكون صاحب العمل مسئولاً عن تعويض هذا الضرر ايضاً ام غير مسئول

« وحيث ان المادة ١٥٢ مدني اهلي مأخوذة من المادة ١٣٨٤ مدني فرنسي ويخرج منهما ان المخدم ملزم بتعويض الضرر الناشئ عن خطأ او ايمال او عدم احتياط خادمه اثناء تأدية عمله

« وحيث ان هذا الضرر اما ان يكون واقعا على غير الخادم او واقعا على الخادم نفسه ففي الحالة الاولى لا جدال في قيام مسؤولية المخدم عن تعويض الضرر لان القانون صريح فيها اما الحالة الثانية فهي محل للبحث

« وحيث ان المحكمة ترى ان خطأ الخادم او ايماله او عدم احتياطه الذي ينشأ عنه ضرر له اثناء تأدية عمله لا يخلى المخدم من مسؤولية تعويضه وانما يكون فقط ظرفاً منقصاً لمقدار التعويض مادام ان هذا الضرر وقع عن غير عمد منه لان الخادم الذي يتفانى في خدمة

٢٠٦

محكمة فاقوس الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٥

خصومة . محجور عليه . بطلان . نظام عام : نهائي .
حكم نزاع ملكية . ماهيته .

القاعدة القانونية

١ - المحجور عليه بسبب صدور حكم جنائي عليه غير اهل للتقاضى سواء كان مدعياً او مدعى عليه . فالمدعى المدنية التى يرفعها المجنى عليه بتعويض الضرر الذى اصابه عن الجناية التى ارتكبها المذنب يجب ان ترفع على القيم وكذا كل اجراء يتخذ ضد المذنب فى اثناء تنفيذ العقوبة المحكوم بها والا كانت الاجراءات باطلة .

٢ - البطلان الذى يعيب مثل هذه الاجراءات متعلق بالنظام العام لانه مبنى على مخالفة نص صريح فى قانون العقوبات وهادم لاساس اجراءات نزاع الملكية فلا يزيله حضور احد الخصوم فى الجلسة

٣ - ان حكم نزاع الملكية الصادر بعد اجراءات معيبة يمثل هذا البطلان لا يكون له قيمة حتى ولو كان نهائياً . لان الاحكام اذا صدرت على غير ذى اهلية تكون باطلة ولا سيما وان حكم نزاع الملكية لا يعتبر حكماً بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة لانه لا يفصل فى الخصومة وما هو الا اعلان بأن اجراءات نزاع الملكية قد تمت المحكمة

من حيث ان الوقائع تتلخص فى ان المدعى

مخدومه فيلحق به ضرر اثناء هذه الخدمة من مجرد عدم احتياط بسيط منه ليس من العدالة فى شيء ان يقال للمخدوم انت غير مسئول عن تعويض ضرر هذا الخادم المتفانى فى خدمتك

« وحيث ينتج مما تقدم ان مسؤولية صاحب الوابور الذى حصلت منه الحادثة محل النزاع قائمة

« وحيث ان العامل مات عن زوجة وخمسة اولاد صغار فالمبلغ المطلوب وقدره ١٥٠ جنيهاً غير مبالغ فيه

« وحيث ان وورث المدعى عليهم كان حيا وقت الحادثة فالتركة ملزمة بهذا التعويض « وحيث لذلك لا محل لتضامن المدعى عليهم ولا للنفاذ المعجل »

(قضية الحرمة مبروك محمد فايد عن نفسها وبصفتها وصية على اولادها ضد حضرة احمد خيرى بك عن نفسه وبصفته وصياً على أخته وآخرين نمرة ٣٣٣ سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب النزة كامل بك شكرى الفاضى)

تعليق

راجع الحكم الصادر من محكمة بندر الرقازيق الاهلية بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٢٥ ومنشور بمجلة المحاماة بالعدد الثانى من السنة السادسة ص ١٦٧ نمرة ١١٨

الاول ومحمد حسن ابراهيم انهما في الجناية مرة
٣٠٦ سنة ١٩٢٣ فاقوس وحكم عليهما من محكمة
جنايات الزقازيق بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٣
وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٥ عينت محكمة
الزقازيق الكلية المدعى الثاني قيا على المذنبين
طبقا للمادة ٢٥ قهره ٤ عقوبات

«ومن حيث ان المدعى المدني في قضية الجناية
مرة ٣٠٦ سنة ١٩٢٣ مبالغة الذكر قضى له
بتعويض على المذنبين وهو المدعى عليه في هذه
القضية فبدأ تنفيذ حكم التعويض تنفيذاً عقارياً
فاعلن المذنبين بتبنيه نزع الملكية والانتذار بالدفع
بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ثم اعلتها بتاريخ
١٥ فبراير سنة ١٩١٢ بعريضة دعوى نزع
الملكية اثناء وجودهما بالسجن (مخاطباً مع
مأمور سجن الزقازيق) وفي ١٧ مايو سنة ١٩٢٥
حكمت محكمة فاقوس الجزئية في مواجهة شريف
حسن الذي كان قد قضى مدة العقوبة المحكوم
عليه بها وفي مراجعة حسين محمد هندی القيم على
المذنب الثاني محمد حسن ابراهيم الذي كان لا يزال
بالسجن بنزع ملكية المقارات المملوكة للمذنبين
«ومن حيث ان المدعين اولهما عن نفسه
وقد زال عنه الحجر القانوني وثانيهما بصفته قيا
على المذنب الثاني محمد حسن ابراهيم رفعا هذه
الدعوى يطلبان فيها بطلان حكم نزع الملكية
وبطلان جميع الاجراءات التي اتبني عليها واعتبارها
كأنها لم تكن ارتكبا على ان الاجراءات والحكم

انما تمت اثناء عدم أهلية المحكوم عليهما بسبب
الحجر القانوني المنصوص عنه بالمادة ٢٥/٤ ولم
تتخذ هذه الاجراءات في مواجهة القيم عليهما
ومن حيث ان المادة ٢٥/٤ عقوبات
رتبت عقوبة تبعية لمن يحكم عليه بعقوبة جنائية
وهي الحجر القضائي

«ومن حيث ان المبدأ المقرر في المادة ٢٥/٤
عقوبات هو ما قرره المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ عقوبات
فرنسي. ويرى جارسون في تعليقه على هذه المواد
بالفقرة ٦٠ ان المحجور عليه غير اهل للتقاضى
سواء كان مدعياً أو مدعى عليه وأشار الى حكم
١٤ يونيو سنة ١٨٩٢ الصادر من محكمة جرينوبل
والذي قضى بان الدعوى المدنية بتعويض المجنى
عليه عما اصابه من الجناية التي ارتكبها المذنب
يجب ان ترفع على القيم عليه - وكذلك كاريه
وشوفو « بالجزء التاسع صحيفة ٤٩٧ » يريان هذا
الرأى وأشارا الى حكم محكمة تيم الصادر في ٦
يوليه سنة ١٨١٢ والذي قضى ببطلان تبنيه لم
يعان للقيم على المذنب

«ومن حيث ان المحكمة ترى الاخذ بهذا
الرأى الذي من مقتضاة ان كل اجراء يتخذ
ضد المذنب اثناء تنفيذ العقوبة المحكوم بها
يكون باطلا وذلك لان هذا الرأى متمش مع
الحكمة التي من اجلها وضعت المادة ٢٥/٤ -
والحكمة من تعيين قيم على المذنب انما هي تسهيل
ادارة اموال المذنب الذي يستحيل عليه استحالة

باطلة هذا الى ان حكم نزع الملكية لا يعتبر حكماً بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة لانه لا يفصل في خصوصية وليس هو الا كما يقول الاستاذ ابو هيف بك اعلانا بان اجراءات نزع الملكية قد تمت ومن حيث انه لذلك يتعين اجابة المدعين الى ما طلبناه»

(قضية شريف حسن ابراهيم افندي محمد هندي بصفته فيما على محمد حسن الكبير المسجون على ذمة الجناية نمرة ٣٠٦ مركز فاقوس سنة ١٩٢٣ وحضر عنه حضرة الاستاذ يوسف افندي فهمي الحامي ضد مصطفى محمد اسماعيل نمرة ٤٥٦ سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة ابوبكر بك صادق القاضي)

٢٠٧

محكمة اجا الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ١١ فبراير سنة ١٩٢٥

تنبيه نزع الملكية . تسجيله . ما يترتب على التسجيل . تصرف المدين في العقار . اباحة التصرف . دعوى ابطال تصرفات المدين . ضرر . علم المشتري .

القاعدة القانونية

١ - ان القانون الأهلي لم يرد فيه نص مثل النص الوارد في القانون المختلط الذي يحرم على المدين التصرف في ملكه بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية . كل ما رتب القانون الأهلي من النتائج القانونية على تسجيل تنبيه نزع الملكية انما الحاق الثمرات بالعقار . فسكوته عن النص على منع المدين من التصرف معناه اباحة التصرف .

٢ - اذا تصرف المدين في العين الجارية نزع ملكيتها اضراراً بحقوق دائنيه كان للدائنين حق ابطال تصرف مدينهم اذا توفرت شروط

مادية ان يديرها ثم الغرض من تعيين القيم هو منع المذنب من الحصول على شيء من امواله حتى لا يتيسر له الهرب من السجن - واذا نظرنا الى اجراءات نزع الملكية في مجموعها نراها ترمى الى غرضين الاول تهديد المدين في كل اجراء يتخذ ضده بنزع ملكه جبراً عنه اذا لم يدفع ماعليه من الدين والثاني ايقاف الدائن عند حد مخصوص في ارهاق مدينه - فاذا كان الأمر كذلك فكيف تكون الاجراءات الخاصة بنزع الملكية صحيحة مع اتخاذها بالنسبة للمذنب وهي لا تنتج اثرها وهو اذاره بالدفع وتهديده بنزع ملكية عقاره في وقت يكون فيه المذنب ممنوعاً من الاتصال بماله وممنوعاً من الوقوف على الاحوال الخارجة عن السجن

«ومن حيث ان الاعتراض بأن احداً للمذنبين قد حضر في جلسة حكم نزع الملكية وحضوره ازال بطلان الاجراءات بالنسبة له انما هو اعتراض ظاهري ذلك ان البطلان مبني على مخالفة لنص صريح في قانون العقوبات فضلاً عن انه هادم لاساس اجراءات نزع الملكية فهو لذلك متعلق بالنظام العام ولا يزيله حضور احد الخصوم بالجلسة

«ومن حيث ان الاعتراض بان حكم نزع الملكية صار حكماً نهائياً وغير قابل للطعن اعتراض غير صحيح لانه من المقرر ان الاحكام اذا صدرت على غير ذي اهلية كقاصر تكون

دعوى ابطال تصرفات المدين الحاصلة هرباً من ديونهم ويشترط فيها حصول الضرر للمدينين كما يشترط علم المشتري وقت الشراء بأن المدين يتصرف في عين جاري نزع ملكيتها بقصد الهرب من دفع ديونه المحككة :

« من حيث ان المدعى عليه الثاني مدين للمدعى عليه الأول بمبلغ ٤٠٨٠ قرشاً بمقتضى سند واجب التنفيذ وهو حكم صادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ من محكمة خط ممنود وقد شرع في نزع ملكية العين موضوع النزاع فأعلن المدعى عليه الثاني تنبيه نزع الملكية في تاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ وقد تسجل هذا التنبيه بمحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ تحت نمرة ٢٤٤ سنة ١٩٢٤

« ومن حيث ان المدعى يستند في دعواه على عقد بيع صادر له من المدعى عليه الثاني بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٤ ومصدق على الانضاءات فيه بمعرفة محكمة اجا الأهلية في التاريخ المذكور ومسجل بتاريخ ٢٩ اغسطس سنة ١٩٢٤

« ومن حيث انه يتعين البحث فيما اذا كان يجوز للمدين التصرف في ملكه بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية ام ان مجرد تسجيل التنبيه يفل يده عن التصرف في ملكه محافظة على حقوق الدائنين

« ومن حيث ان القانون المختلط نص في

المادة ٦٠٨ من قانون المرافعات على ان تسجيل التنبيه بالحجز العقاري يترتب عليه منع المدين من التصرفات في العين تصرفاً صحيحاً كما ان المادة ٦١٢ من قانون المرافعات المختلط نصت على ان تسجيل محضر الحجز العقاري يترتب عليه الحاق الثمرات بالعقار

« ومن حيث ان القانون الأهلي لم يترتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية أثراً سوى الحاق الثمرات بالعقار وقد سكوت عن النص على منع المدين من التصرف في العقار كما فعل القانون المختلط

« ومن حيث ان سكوت الشارع عن النص على منع التصرف معناه ان القانون لم يترتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية سوى اثر واحد وهو الحاق الثمرات بالعقار

« ومن حيث انه مع سكوت القانون الأهلي على ترتيب هذا الأثر على تسجيل تنبيه نزع الملكية لا يسوغ للمحاكم ان تحكم بمنع المدين عن التصرف في العين المنزوعة ملكيتها لان هذا المنع هو قيد على حرية التصرف في الملك لا يجوز تقريره الا بنص صريح

« ومن حيث انه مما لا خلاف فيه ان المدين مالك للعين المنزوعة ملكيتها حتى حكم مرمى المزاد

« ومن حيث ان القائلين بالرأي المخالف لهذا قالوا بأن الشارع قد رتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية الحاق الثمرات بالعقار وهي مسألة ثانوية بالنسبة للمحافظة على العقار نفسه

الضرر الذي يلحق الدائن ان يكون المشتري علماً وقت الشراء بأن المدين يتصرف في عين منزوعة ملكيتها اضراراً بدائته فازع الملكية وان يكون متواطئاً مع المدين على تهريب هذه العين « ومن حيث ان تاريخ البيع الصادر من المدعى عليه الثاني للمدعى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٤ وهو تاريخ التصديق على الامضاءات بمعرفة محكمة اجا الأهلية ولكن التسجيل كان بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٤ ودعوى الاستحقاق رفعت في ١٤ مايو سنة ١٩٢٤

« ومن حيث انه وان كانت المادة الأولى من القانون نمرة ١٨ سنة ٩٢٣ تنص على ان عقد البيع لا ينقل الملكية الا اذا كان مسجلاً فان العبرة بسوء النية وعدمها وقت تاريخ البيع أى في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٤

« ومن حيث انه لم يتم دليل على ان المدعى كان يعلم في يوم ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٤ باجراءات نزع الملكية أو انه تواطأ مع المدعى عليه الثاني خصوصاً وقد ثبت من الحكم الشرعى المؤرخ في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ان المدعى عليه تنازع مع زوجته ابنة المدعى نزاعاً أدى الى رفع الدعوى الشرعية التي صدر عنها الحكم المذكور

« ومن حيث انه متى تبين ان المدعى لم يكن مبيعاً النية وقت الشراء فلا يهم المحكمة ان تبحث فيما اذا كان السند الذي نزع المدعى عليه الأول ملكيته عين النزاع بمقتضاه جدياً

لأن الشارع الذي عني بالمحافظة على حقوق الدائنين حتى رتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية الحاق الثمرات بالعقار لا يمكن ان يكون قد قصد السماح للمدين بالتصرف في العين المنزوعة ملكيتها اذ يصبح الاحتفاظ بالحاق الثمرات حينئذ لا قيمة له « ومن حيث ان هذا القول لا قيمة له متى تبين ان الحاق الثمرات بالعقار لا يكون الا بالنسبة للدائنين المرتهنين المسجلة حقوقهم (Créanciers inscrits) وهؤلاء الدائنون الذين سجلوا عقودهم لا يصيبهم ضرر من التصرفات في العقار المنزوع ملكيته بعد تاريخ تسجيل التنبيه أما الدائنون العاديون فلم يوضع النص الخاص بالحاق الثمرات بالعقار لحمايتهم وليس لهم الشكوى من ذلك لأنهم قصرُوا في الحصول على حقوقهم

« ومن حيث انه مع ذلك فللدائنين العاديين ان يحافظوا على حقوقهم بطريق ابطال التصرف الواقع من مدينهم اضراراً بهم متى توفرت شروط ذلك

« ومن حيث انه متى تبين ذلك فيكون المدعى عليه الثاني غير ممنوع من التصرف في المتنازع عليه، ولكن يجب البحث فيما اذا كان البيع الصادر من المدعى عليه الثاني وقع اضراراً بدائته المدعى عليه الأول بالشروط والقيود التي تشترط في دعوى ابطال التصرفات

« ومن حيث ان دعوى ابطال التصرف للاضرار بحق الدائن يشترط فيها فضلاً عن

أو غير جدي وما اذا كان نتيجة تواطؤ بين المدعى عليهما للأضرار بمقتضى المدعى لانه ثابت ان هذا السند كان قبل ان ينشأ حق المدعى الذى وجد بمقتضى البيع السالف الذكر

« وحيث انه لذلك يكون المدعى محق في دعواه ويتعين تثبيت ملكيته الى الخمسة قراريط المينة الحدود والمعلم بالمريضة »

(قضية حجازى الفخرانى وحضر عنه حضرة الاستاذ محمود افندى فهمى الحامى ضد مفيد افندى محمد الشيخ وآخر وحضر عن الاول حضرة الاستاذ محمد افندى بدوى البيل الحامى نمرة ٥٣٤ سنة ١٩٢٤ اصدر المحكم حضرة صاحب العزة احمد بك خليل القاضى)

٢٠٨

محكمة ميت غمر الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥

اختصاص . منازعات رى . جهة الادارة .
الحاكم . ملكية حق ارتفاق . انشاء حق .

القاعدة القانونية

- أن المنازعات الخاصة بمقتضى ارتفاق الرى والصرف تختص بنظرها جهتان :

- فالمحاكم الأهلية تكون مختصة في حالة

ما اذا ادعى صاحب الحق بأن له حق ارتفاق سابق مقرر ويريد تثبيت ملكيته لما يعتبره حقاً مكتسباً من قبل على أرض الجار من مرور المياه لأرضه مختومة أرض الجار

- وجهات الادارة تكون مختصة في حالة

ما اذا لم يدع الشخص ملكية حق الارتفاق وإنما يطلب انشاء هذا الحق بناء على أنه ليس

لارضه منفذ لرى الا بمرور المياه في أرض الجار الى أطيانه وهذا الاختصاص مستفاد من أحكام لائحة الترع والجسور الصادرة في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ التى جاءت ناسخة لأحكام القانون المدنى السابق عليها وتاريخه ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ .
والحكمة التى توخاها الشارع المصرى باصدار قانون ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ الذى يخول للجهات الادارية وهى جهات الرى والمديرية حق النظر فى انشاء حقوق ارتفاق جديدة إنما لأن جهات الرى ولها وحدها حق توزيع المياه ذات خبرة خاصة في كيفية الرى وانتفاع الأطيان بالمياه وكيفية توزيع هذا الانتفاع وهذه الخبرة لا تتوفر عادة لدى الحاكم ولأن فى الالتجاء للجهات الادارية سرعة فى الفصل لا تتوفر فى الطريق العادى لتقاضى أمام الحاكم .

المحكمة :

« حيث أن المدعى عليهما الأولين الحاضرين دفعا بلسان وكيلهما بعدم اختصاص الحاكم الأهلية بنظر الدعوى

« وحيث أن المدعين مع اعترافهم بعدم تملكهم حق ارتفاق على العين بدليل ما جاء في مذكرة وكيلهم بأنهم اعتادوا أن يستأجروا المسقى كل سنة من أحد المدعى عليهم وهو على حسن اسكندر وقدموا للدلالة على ذلك اعلاتاً منه لهم أمام محكمة الخط يطلب ايجاز الأرض المشغولة بهذه المروى . يطلبون الآن

انشاء حق ارتفاق على أرض المدعى عليهم في نظير التعويض الذي يقدره آكل خبرة ومستندين الى المادة ٣٣ من القانون المدني الأهلّي التي تنص على أنه يجب على كل صاحب أرض أن يجعل ممراً في أرضه للمياه اللازمة لرى الأراضى البعيدة عن مأخذ المياه في نظير تعويض يعطى له مقدماً بعد تقديره بمعرفة المحاكم الى آخره

« وحيث أن القانون المدني صدر بتاريخ

١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ افرنكيه

« وحيث أن المشرع للمحاكم الأهلية أصدر قانوناً يطلق عليه اسم لائحة الترع والجسور بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ فهو لاحق للقانون المدني الأهلّي وقد جاء في نص المادة ٩ منه بأنه اذا رأى أحد أرباب الأطلان أنه يستحيل عليه رى أرضه رياً كافياً الا بانشاء مسقة في أرض ليست ملكه أو باستعمال ترعة نيلية أو مسقى موجودة في أرض الغير وتقرر عليه التراضى مع أصحاب الأراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين فيرفع شكواه للمدير وهو يبلغها لمفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته وتنص تلك المادة فيما يلى على كيفية تقرير الحق وكيفية استعماله بمعرفة مفتش الرى وعلى كيفية التعويض وتقديره لصاحب الأراضى المجاورة

« وحيث يتعين البحث الآن في معرفة ما اذا كانت تلك الجهات الادارية تعمل وفقاً لهذا القانون جنباً الى جنب مع المحاكم بحيث

يكون للمدعى الخيار في سلوك أحد الطريقين الطريق الادارى أو الطريق القضائى أو أن المشرع الواضع لهذا القانون أراد سلب سلطة المحاكم الأهلية في هذا الشأن واعطاء هذا الاختصاص للجهات الادارية المنصوص عليها في تلك المادة التاسعة

« وحيث أن المحكمة ترى بأنه يجب

التفريق بين حالتين وهما حالة ما اذا ادعى صاحب الحق بأن له حق ارتفاق سابق مقرر ويريد يثبت ملكيته لما يعتبره حقاً مكتسباً من قبل على أرض الجار من مرور المياه لأرضه مختربة أرض الجار المذكور والحالة الثانية ما اذا لم يدع ملكية حق ارتفاق وانما يطلب انشاء هذا الحق لأن ليس لأرضه منفذ للرى الا بمرور المياه في أرض الجار الى أطلانه فترى المحكمة أن المحاكم الأهلية (وتقول المحاكم الأهلية لأن القانون الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ لم توافق عليه الدول وفقاً للمادة ١٢ مدنى مختلط فهو خاص بالأهالى دون الأجانب) مختصة في الحالة الأولى دون الثانية وأن المشرع أراد باصدار هذا القانون أن يخول للجهات الادارية وهي جهات الرى والمديرية حق النظر في انشاء حقوق ارتفاق جديدة لأن جهات الرى ولها وحدها حق توزيع المياه خبرة خاصة فنية في كيفية الرى وانتفاع الأطلان بالمياه وكيفية توزيع هذا الانتفاع لا تتوفر لدى المحاكم ولأن في الالتجاء للجهات

فتعطل بصدورها تطبيق نص المادة المذكورة
شيرا للمادة ٣٣ فقره ١ من القانون المدني
الاهلى التى يستند عليها المدعون فى دعواهم وجاء
فى الصحيفة ٢٣٤ من الكتاب الرابع للعلامة
دوهلس فى النبه ١١١ بان السلطات الادارية
تكون فى هذه الحالة مختصة بالنظر فى انشاء
حقوق الارتفاق وفقا للمادة ٩ من القانون
الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ ولقد
تسأل عما اذا كانت المحاكم لاتزال مختصة
بالنظر فى هذا الامر ويرى ان هذا الاختصاص
قد سلب منهما بهذا القانون اللاحق اللهم الا
اذا جعلنا هذا القانون لغوا

وبما ان هذا القانون قائم ومعمول به فتكون
المحاكم الاهلية غير مختصة - ولقد رأى المستر
هانون هذا رأى ايضا فى الصحيفة ١٠٠ من
كتابه فى شرح القانون المدنى المصرى الجزء الاول
« وحيث من كل هذا ترى المحكمة ان
الدفع الفرعى بعدم الاختصاص فى محله
ويتعين قبوله »

(قضية السيد السيد حسين وآثرين وحضر عنهم
حضرة الاستاذ عبد المجيد افندى نافع الحامى ضد على حسن
اسكندروا خرن وحضر عن الاول حضرة الاستاذ مصطفى
افندى وجب الحامى نمرة ٨٢١ سنة ١٩٢٥ . اصدر
المحكم حضرة صاحب العزة فهم بك ابراهيم
عوض القاضى)

تليق

(راجع بحث سعادة يونس صالح باشا
المنشور بالمجلة بالسنة الرابعة عدد ٣ . ص ٢٩٧
وكذلك بحث سعادة احمد بك صادق المنشور
بالسنة الرابعة عدد ٦ . ص ٥٩٥)

الادارية سرعة فى الفصل لا تتوفر فى الطريق
العادى للتقاضى أمام المحاكم . أما اذا كان الحق
مكتسبا من قبل والملكية ثابتة للمدعى كزرعه
فالمحاكم المدنية تفصل فى ثبوت الملكية من
عدمه وبذلك أصبح اختصاص المحاكم فى هذا
الشأن مقررأ لحق قائم غير منشىء لحقوق غير قائمة
« وحيث مما يدل على ذلك ما جاء فى

المادة ٤٢ من القانون الصادر فى ٢٢ فبراير
سنة ١٨٩٤ حيث نصت تلك المادة بأنه يلغى
كل ما كان من الأحكام السابقة مخالفة أمرنا هذا
« وحيث أن المدعين أرقبوا بمذكرتهم
صورة غير رسمية من حكم صادر من محكمة
الاستئناف العليا بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٢٣
زعموا منهم انه يؤيد دعواهم مع ان المطلاع على
اسباب هذا الحكم يتبين له ان محكمة الاستئناف
رأت هذا رأى من قبل فى تغير النصوص حيث
جاء فى حيثيات حكمها ما يأتى (وحيث ان الامر
العالى الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن
الترع والمساقى لم يجعل لمقتضى الرى من الاختصاص
الا امرين اولهما متعلق بدعاوى اعادة وضع اليد
على المساقى والمصارف الخصوصية او المشتركة
بقاء ما كان على ما كان وثانيهما يطلب حق
ارتفاق الرى للرى مقابل دفع التعويض

« وحيث ان شراح القانون المصرى نحووا
هذا النحو فى التغير ايضا حيث جاء فى الصحيفة
٦٠ من كتاب فتحى باشا زغلول ما يلى (وقد
تضمنت لائحة الرى الاحكام الخاصة بحق الشرك
وجعلت الاختصاص فى ذلك لنظارة الاشغال

بمخزينة محكمة مالوط على ذمة الست أنيسة
باهور الدائنة للمؤجر والباقي وقدره ٥٤٥ مليا
و ٣٥١ جنيتها يبقى لدى البائع حتى تم المحاسبة
بين المؤجر والمستأجر . وما يزيد عن نصيب
المستأجر يدفع الى جرجس افندي خليل أحد
دائني المؤجر .

« وحيث أنه ثبت من الاطلاع على
القضية نمرة ٢٤٢ سنة ١٩٢٤ كلى بنى سويف
المضمومة الى هذه الدعوى ان جرجس افندي
خليل أوقع حجزاً على مبلغ ٥٤٥ مليا و ٣٥٠
جنيتها تحت يد المدعى عليه الأول ورفع دعوى
بتثبيت الحجز فدخل المدعى خصماً ثالثاً وقصر
طلباته على رفض الدعوى بالنسبة لمبلغ ٤٥٢ مليا
و ٢٠٤ جنيات قيمة ما يستحقه في المبلغ المحجوز
عليه فحكمت المحكمة باستبعاد هذا المبلغ وتثبيت
الحجز فيما عداه وصدر هذا الحكم في غيبة وهبه
افندي مكسموس فرغ المدعى هذه الدعوى
يطالب بالمبلغ الذي أجابته المحكمة الى استبعاد
في الدعوى الأخرى

« وحيث ان المحكمة سبق ان كلفت
المدعى بتقديم ما يثبت ان هذا الحكم أصبح
نهائياً أو ما يدل على المحاسبة بينه وبين المؤجر
فأجاب بأنه في غنى عن المحاسبة اكتفاء بالحكم
الذي يتمسك به قولا منه انه حجة على خصمه
الذي أعلن به شخصياً في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ .
وأن مواعيد المعارضة يجب أن تسرى اعتباراً

٢٠٩

محكمة مالوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥

معارضة . مباد . تنفيذ غير ممكن . خصم ثالث .
اتحاد الدعويين .

القاعدة القانونية

١ - يسقط الحق في المعارضة بعد اعلان
الحكم الغيابي بأربع وعشرين ساعة اذا كان
التنفيذ غير ممكن بطبيعته

٢ - للخصم الثالث الذي طلب رفض
الدعوى فيما له مساس بحقوقه وأجيب الى طلبه
ان يتمسك بهذا الحكم ضد خصومه في الدعوى
التي يرفعها بالمطالبة بهذه الحقوق

والقاعدة القانونية لمعرفة ما اذا كان
موضوع الدعويين متحداً أن يتحقق القاضي
من ان قضائه في الدعوى الجديدة سيتناقض مع
الحكم السابق سواء باقرار حق انكره ذلك
الحكم أو انكار حق معترف به فيه
المحكمة :

« حيث أن المدعى استأجر من وهبه
افندي مكسموس المدعى عليه الثاني ١٢ قيراطا
و ٢٦ فدانا لمدة سنتين من أول أغسطس سنة
١٩٢٢ لغاية يونه سنة ١٩٢٤ لزراعتها برسيا
وقطناً وعقراً وقد بيع محصول القطن للمدعى
عليه الأول وتم الاتفاق بين الموقعين على محضر
البيع أن يودع من الثمن مبلغ ٩٥٥ مليا و ٤٥٩ جنيتها

من تاريخ اعلان الحكم للأسباب التي ابداهما في دفاعه وقد مضى ميعاد المعارضة ثم الاستئناف ولم يحرك المعلن اليه ساكناً

« وحيث ان هذا الدفاع يستلزم بحث ما اذا كانت المعارضة جائزة الى ما بعد العلم بالتنفيذ في كافة الأحوال أم هنالك حالات يكفي فيها اعلان الحكم للمحكوم عليه غيائياً لسريان مواعيد المعارضة. فإذا جاز ذلك وجب البحث فيما اذا كان الحكم الصادر في الدعوى المشار اليه آنفاً حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه » وحيث ان المادة ٣٢٩ مرافعات وضعت قاعدة عامة للمعارضة في الاحكام الغيائية . مؤداها ان المعارضة تقبل الى الوقت الذي علم فيه الغائب بتنفيذ الأحكام الصادرة في غيبته فإذا انقضى هذا الميعاد أوصد باب المعارضة ولم يبق لدى المحكوم ضده وسيلة للطعن في الحكم سوى الاستئناف اذا كان جائزاً

« وحيث ان هذه القاعدة لم تخل من الاستثناء فقد رأى الشارع في باب تحقيق الخطوط والأختام ان تنفيذ الحكم الغيائي بالتصديق على السند الغير رسمي غير ممكن بطبيعته فحدد ميعاد المعارضة من وقت اعلان الحكم جاعلاً لهذا الاعلان من الأثر ما للتنفيذ في الاحكام الأخرى (مادة ٢٥٣ مرافعات)

« وحيث ان القضاء جرياً على هذا المبدأ

قد سار في احكامه على اعتبار ميعاد المعارضة مبتدئاً من تاريخ الاعلان كلما كان التنفيذ مستحيلاً وغير ممكن اجراؤه وبذلك عم الاستثناء الاحكام التمهيدية التي لا يمكن تنفيذها (راجع حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية الصادر في ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ المجموعة الرسمية السنة السادسة ص ٢٥١ وكتاب المرافعات للأستاذ ابو هيف بك طبعة ثانية بند ١١٨١)

« وحيث ان موقف المدعى في الخصومة السابقة كان سلبياً فقد اقتصر على طلب رفض الدعوى بالنسبة للمبلغ الذي يدعيه والحكم الصادر بقبول هذه الطلبات غير قابل للتنفيذ بطبيعته فما التنفيذ الا تكليف المدين وفاء دين يحقق الوجود خال من النزاع واجب الأداء . والحكم لم يقض بالألزام فانعدم محل التنفيذ ومن الاعنات ان يطلب من المحكوم لصالحه أن يتخذ اجراءات يستحيل اتباعها فيبقى أمر المعارضة موكولاً الى مشيئة المدين وأهوائه

« وحيث ان الحكم اعلن الى وهبه افندى مكسموس شخصياً في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ ومذكرته تدل على أنه لم يرفع عنه معارضة ولا استئنافاً فأصبح نهائياً

« وحيث أن الأحكام النهائية تكون حجة بالحقوق الثابتة بها متى اتحد الخصوم وموضوع الخصومة وسببها

« وحيث انه لا نزاع في أن الخصوم في

به فيه (راجع لا كوست في قوة الشيء المحكوم به طبعه الثالثة بند ٢٥٣ و ٢٥٦)

« وحيث ان التمشي مع المؤجر في دفاعه لاجراء محاسبة بينه وبين المدعي يؤدي الى نتيجة محققة وهي الاصطدام بالحكم السابق الذي بت في هذا الموضوع

« وحيث أن للمحكوم عليه ان يبدى ما عساه يكون لديه من أوجه الدفاع الطارئة بعد الحكم . ولكن لم يتقدم منه شيء من ذلك » وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بالزام المدعي عليه الأول وهو المودع لديه بأن يدفع للمدعي مبلغ ٤٥٢ مليا و ٢٠٤ جنيها مع الزام المدعي عليه الثاني بالمصاريف

« وحيث ان المدعي طلب الزام المدعي عليه الأول بالفوائد القانونية وكان الأخرى به أن يوجه هذا الطلب الى المدعي عليه الثاني لأن الحكم بالزام المودع لديه بدفع الفوائد يترتب عليه الزامه بدفع أكثر مما في ذمته وهو لا شأن له أصلا في النزاع

« وحيث أن طلب النفاذ في محله لأن الحكم الحالي ليس الا تنفيذاً لحكم سابق صار نهائياً وذلك طبقاً للمادة ٣٩١ مرافعات » (قضية محمد اسماعيل الصغير ضد الخواجه يعقوب بباوى وآخرين نمرة ٣٢٢ لسنة ١٩٢٥ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة اسكندر بك حنا القاضي)

هذه الدعوى كانوا خصوماً في الدعوى الاخرى وان سبب الخصومة أى الرابطة القانونية التي يتخذها المدعي أساماً للحق الذي يدعيه متحد في الدعويين ففي كليهما استند المدعي في طلباته على عقد الايجار الصادر اليه من وهبه افدى مكسموس وليس له سند سواء

« وحيث انه بالنسبة لموضوع الدعويين فالاتحاد فيه ليس أقل توفراً ولا يعترض على ذلك بأن طلبات المدعي الأولى مغايرة لطلباته الأخيرة اذ كان يطلب أولاً رفض الدعوى فيما له مساس بالمبلغ الذي يدعيه والآن يطلب الحكم له بهذا المبلغ فقليل من التفكير يدل ان الخلاف ظاهري : لقد أثار المدعي عندما دخل خصماً ثالثاً أمام القضاء الدعاوى الخاصة بحقوقه التي آلت اليه بمقتضى عقد الايجار الذي اشتمل على تعهدات من الجانبين . فأبان للمحكمة انه وفي تعهداته وانه يستحق بعد خصم الايجار الذي عليه وازافة المصاريف التي انفقها والتي يحق له المطالبة بها . المبلغ الذي طلب استبعاده مدعياً ان كل حجز يقع عليه يؤثر على حقوقه وهو اليوم لا يثير نزاعاً جديداً حول عقد جديد وحجته اليوم لا تخرج عن حجته بالأمس

« وحيث انه لكي يتبين القاضي ان هناك اتحاداً في موضوع الخصومة عليه ان يتحقق ان قضاءه في الدعوى الجديدة يؤدي الى وجود تناقض مع الحكم السابق سواء باقراره حقاً انكره ذلك الحكم . أو انكاره حقاً معترفاً

محكمة ابو تيج الجزئية ولا عبء يكون احد المتهمين مقبلاً الآن في بندر اسيوط ولو انه كان وقت تقديم البلاغ مقبلاً بناحية بني فين مركز ابو تيج اذ ان الاختصاص في الجنايات لا يتبع محل اقامة المتهم ولا محل ضبطه الا في حالة ما اذا كان محل ارتكاب الجريمة غير محدد او غير معروف

« وحيث ان عدم الاختصاص بالنسبة لمركز المحكمة يعتبر في المواد الجنائية من النظام العام ويصح للمحكمة الحكم به من تلقاء نفسها وذلك لان الاصل في الاختصاص على العموم انه من النظام العام لضمان حسن توزيع القضايا بين المحاكم والتوازن في اعمالها ولان النص الوارد بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات المدنية القاضى بسقوط الحق في الدفع بعدم الاختصاص ان لم يبد قبل اوجه الدفع الاخرى انما جاء استثناء للقاعدة العامة ولمصلحة افراد الناس فلا يصح القياس عليه في المواد الجنائية الا بنص صريح » راجع كتاب العلامة جرانمولان في شرح قانون تحقيق الجنايات جزء اول صحيفة ٢٣١ فقرة ٣٨٩ »

« وحيث انه من جهة اخرى فان الدعوى التي ترفع مباشرة من المدعى بالحق المدني لا يصح قبولها الا اذا ترتب عليها تحريك الدعوى العمومية تحريكاً صحيحاً يجعل المحكمة الجنح مختصة بنظر الدعويين والفصل فيما معاً فان كانت الدعوى المدنية خاصة بجريمة ليست في الاصل من اختصاص محكمة الجنح

٢١٠

محكمة أسيوط الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥

اختصاص جنائي . محل اقامة المتهم . محل ضبطه .
مركز المحكمة . دعوى مباشرة . تحريك
الدعوى العمومية .

القاعدة القانونية

١ - ان الاختصاص في المواد الجنائية لا يتبع محل اقامة المتهم ولا محل ضبطه الا في حالة ما اذا كان محل ارتكاب الجريمة غير محدد أو غير معروف

٢ - ان عدم الاختصاص بالنسبة الى مركز المحكمة يعتبر في المواد الجنائية من النظام العام ويصح للمحكمة الحكم به من تلقاء نفسها

٣ - ان الدعوى التي ترفع مباشرة من المدعى بالحق المدني لا يصح قبولها الا اذا ترتب عليها تحريك الدعوى العمومية تحريكاً صحيحاً يجعل محكمة الجنح مختصة بنظر الدعويين والفصل فيهما معاً : فان كانت الدعوى المدنية خاصة بجريمة ليست في الاصل من اختصاص محكمة الجنح السالفة الذكر وجب الحكم بعدم قبولها المحكمة

« من حيث انه واضح من عريضة دعوى الجنحة ومن التحقيقات أن البلاغ تقدم من المتهم الاول الى بوليس نقطة صدفا وان التحقيق الذي سئل فيه باقي المتهمين كان بناحية صدفا ايضاً وعليه تكون الواقعة المسندة للمتهمين على فرض صحتها من اختصاص

مسئولة عن حقوق مدنية لتتضمن للمتهم في طلب البراءة ارتكائاً على ان الحادثة وقعت بخطأ المجنى عليه .

« وحيث ان المادة ١٥٢ من القانون المدني تجعل السيد ملازماً بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان واقعاً منهم في حالة تأدية وظائفهم

» وحيث ان المتهم تابع لوزارة المواصلات والحادثة وقعت حال تأدية وظيفته اذ كان يقود أتوموبيل للبوستة فتكون الوزارة مسئولة عن الضرر الناشئ في هذه الحادثة ان ثبت اهمال المتهم

« وحيث ان قانون تحقيق الجنايات لم ينص على جواز دخول المسؤولين عن حقوق مدنية في الدعوى الجنائية ليدفعوا المسؤولية عن أنفسهم ولكنه لم يحرم من ذلك أيضاً

» وحيث انه في حالة خلو القانون من النص يجب الرجوع الى المبادئ العامة والى قواعد العدالة

« وحيث ان المبادئ العامة وقواعد العدالة تقتضى بأن كل انسان تترتب عليه مسؤولية يجب ان لا يحرم من الدفاع عن نفسه

» وحيث انه من المتفق عليه ان الحكم الجنائي يعتبر حجة في المدني حتى على غير المتهمين ومن باب أولى على الأشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية (يراجع جرائمولا ن شرح قانون

السالفة الذكر وجب الحكم بعدم قبولها »
(قضية النيابة العمومية نمرة ٣٩ مباشرة سنة ١٩٢٤ بندر والشيخ محمود على عبد المال مدع بحق مدني ضد على افندي عثمان حماد وآخريين . اصدر الحكم حضرة محمد افندي البايلى القاضي وبحضور حضرة ساويرس افندي ميخائيل عضو النيابة)

٢١١

محكمة كرموس الجزئية

حكم تاريخه ١٩ ابريل سنة ٩٢٢

مسؤول عن حقوق مدنية . خصم ثالث . امام الحاكم الجنائية . وزارة المواصلات .

القاعدة القانونية

١ - ولو ان قانون تحقيق الجنايات لم ينص على جواز دخول المسؤولين عن حقوق مدنية في الدعاوى الجنائية ليدفعوا عن أنفسهم المسؤولية التي تمسهم عند الحكم بادانة المتهم الا انه لم يحرمهم هذا الحق فعلاً بالمبادئ العامة وقواعد العدالة يجوز للمسئول عن الحقوق المدنية ان يدخل في الدعوى الجنائية لينضم في الدعاوى الى المتهم

٢ - اذا رفعت دعوى جنحة على سائق أتوموبيل تابع للبوستة حق لوزارة المواصلات ان تدخل في الدعوى لتدافع عن المتهم وتطلب البراءة ارتكائاً على ان الحادثة وقعت بخطأ المجنى عليه لا بخطأ المتهم

المحكمة :

« وحيث ان وزارة المواصلات طلبت بلسان مندوبها قبولها خصماً في الدعوى بصفتها

تحقيق الجنايات جزء ٢ صحيفة ٢١٥ بند (١٠٤٢) فإذا حرم المسئول عن الحقوق المدنية من الدخول في الدعوى الجنائية والدفاع عن التهم أصبح بعد الحكم على هذا التهم أمام مسئولية محققة ويكون بذلك حرم من حق الدفاع عن نفسه

« وحيث ان المادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات تميز للمجنى عليه ان يقيم نفسه مدعياً مدنياً ضد التهم وضد المسئول عن حقوق مدنية فلماذا يحرم المسئول عن حقوق مدنية من الدخول في الدعوى الجنائية من تلقاء نفسه ليدافع عن نفسه ويمكن ان يترتب عليه من المسئولية خصوصاً وان حالته تسوء اذا حرم من هذا الحق لانه يصبح أمام حكم جنائي يترتب عليه مسئولية يستطيع درؤها كما أشير الى ذلك آنفاً وذلك بعكس (المدعى) المجنى عليه الذي اذا لم يدع بحق مدني في الدعوى الجنائية فانه يستطيع ان يطالب بهذا الحق أمام المحكمة المدنية » وحيث انه فضلاً عن ذلك فان المادة ٢٩٥ من قانون المرافعات المدنية تنص على انه يجوز لغير المتداعين ممن يمكن ان يترتب عليه ضرر من الحكم في الدعوى ان يدخل في الدعوى العامة أمام المحكمة

« وحيث انه مع تقرير هذا الحق في قانون المرافعات وعدم النص على الحرمان منه في قانون تحقيق الجنايات لا ترى المحكمة محلاً لتفرقة بين الحالتين

« وحيث ان آراء الشراح وأحكام المحاكم

الفرنسية متفقة على تقرير هذا المبدأ (يراجع جازو طبعة خامسة صحيفة ٤٤٣ وسوردا في المسئولية المدنية صحيفة ٨٠٤ وجرانولان شرح تحقيق الجنايات جزء أول صحيفة ١٥ وملحق دالوز جزء ٩ صحيفة ٥٤٢ بند ٧٤ وحكم محكمة النقض الفرنسية ٧ يناير سنة ١٨٥٣ و ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٦ و ١٦ ابريل سنة ١٨٥٨) والمحكمة تأخذ بهذا الرأي لمطابقته للعدالة ويتعين اذا قبول وزارة المواصلات في الدعوى بصفتها مسئولة عن حقوق مدنية »

(قضية النيابة العمومية ضد ابو العلا هريدي نمرة ٣٨٧ كرموس ١٩٢٠ . اصدر الحكم حضرة كامل افندي الوكيل القاضي وبحضور حضرة محمد افندي صادق حمدي وكيل النيابة)

نصلي

تأيد هذا الحكم بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢ من محكمة اسكندرية دائرة الجنج المستأنفة »

٢١٢

محكمة بنها الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥
شخص معنوي . مجلس المديرية . اختصاص
طدى . الحكومة مدعى عليها . اختصاص .

القاعدة القانونية

١- ان مجالس المديرية اشخاص معنوية مستقلة عن هيئة الحكومة فهي ليست اذن تابعة في قضائها للمحاكم التي عينها الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢

٢- على ان الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ انما حتم تكليف الحكومة بالحضور

هذه الدعوى بالقول أن مجلس المديرية جهة حكومية وقضايا الحكومة ترفع امام محكمة الموسيقى « وحيث ان مجلس المديرية شخص

معنوي مستقل عن هيئة الحكومة ومع ذلك فإن الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ انما حتم تكليف الحكومة بالحضور امام محاكم

معينة ولم يقيد الحكومة بشئ في حالة ما اذا كانت مدعية ولما ان تطبيق النص العام وليس

للمدعي عليهم أن يتظلموا لأن هذا النص في مصلحتهم ولأن الاستثناء في مصلحة الحكومة ليس غير ومن ثم يتعين رفض الدفع الفرعي الأول والحكم باختصاص هذه المحكمة

« وحيث ان الدفع الثاني هو بطلان صحيفة الدعوى بالقول أن الورثة المعارضين طوبوا بصفتهم الشخصية وهذا الدفع في غير

محله لان اساس الدعوى كما هو مبين في صحيفة اعلانها هو مطالبة مورث المعارضين ببيع المذانب الموقوفين منه على ان الحاضر عن مجلس المديرية ابدى صراحة ذلك بالجلسة وعلى أن ينص

في حالة الحكم على ان يكون التنفيذ من التركة ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع أيضاً »

(معارضة الست زينب بنت ابراهيم افندي بصفتها وصية على أولادها وآخرين ضد حضرة صاحب العزة مدير القليوبية بصفته رئيساً لمجلس المديرية نمرة ١٦٦٨ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة كامل بك وصفي ابو الذهب)

امام محاكم معينة ولكنه لم يقيد في حالة ما اذا كانت هي مدعية فلها اذن تطبيق النص العام فترفع دعاويها امام المحكمة التابع لها المدعي عليه وليس للمدعي عليه ان يتظلم من رفع الدعوى عليه امام محكمته هو لان الاستثناء الذي جاء في مصلحة الحكومة وحدها

الوقائع :

طلب المعارضين الحكم بقبول المعارضه شكلاً ورفض الحكم الغيابي الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ٩٢٣ القاضي عليهم بدفع مبلغ ١٣٣ جنيهاً و ٦٨٥ ملياً والمصاريف وبجلسة ١٥ نوفمبر سنة ٩٢٤ دفع الحاضر عن المعارضين دفعا فرعياً بعدم الاختصاص وبجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ٩٢٤ دفع الحاضر عن المعارضين ايضاً دفعا فرعياً بسقوط الحق لمضي المدة والمحكمة ضمت الدفعين للموضوع

وبجلسة اليوم الحاضر عن المعارضين صمم على الدفع الفرعي وقال أن المورث لم يترك شيئاً واذا حكم يكون من مال المورث والحاضر عن المديرية عدل طلبه الى مبلغ ستة وتسعين جنيهاً قيمة ايجار الثمانية سنوات وطلب رفض المعارضة وتأيد الحكم بالنسبة لهذا المبلغ المحكمة :

عن الرافعين النمرعيين

« حيث ان وكيل المعارضين دفع دفعين فرعيين احدهما بعدم اختصاص المحكمة بنظر

قضايا المحاكم الشرعية

دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ احمد العطار
نائب المحكمة رئيساً والشيخ موسى علي النواوي
والشيخ سيد الشناوي اعضاء والشيخ احمد الجداوي
والشيخ محمد فتوح حلاوة القاضيين بمحكمة مصر الشرعية

٢١٤

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٥

وقف . اهلية الواقف . غل يده عن
استعمال الشروط العشرة .

القاعدة الشرعية

اذا ظهر للمحكمة من مناقشة الواقف أمامها
انه ليس أهلاً لاستعمال ما يملكه من الشروط
التي حفظها لنفسه ولا لإدارة شؤون الوقف ،
غلت يده عن استعمال تلك الشروط وعن
التصرف في ادارة الوقف وشؤونه .

المحكمة :

« حيث ان الحكم المستأنف في الموضوع ،
وهو غير صحيح لأنه قد ظهر بمناقشة المدعى
عليها أمام هذه المحكمة أنها ليست أهلاً لاستعمال
ما تملكه من الشروط التي حفظتها لنفسها في
كتاب الوقف وليست أهلاً لإدارة شؤون
الوقف أيضاً »

(استئناف الشيخ علي هاني الصغير الحامي المأذون
بالخصومة على الست جلاله بكت محمد عيد سالم موكلة
الشيخ علي الجندي الحامي نمرة ٢٢٨ سنة ١٩٢٤
وسنة ١٩٢٥ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ
احمد العطار نائبها والشيخ موسى علي النواوي والشيخ
سيد الشناوي من اعضاءها والشيخ احمد ابراهيم
الجدوي القاضي المنتدب)

٢١٣

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٥

وقف . اثبات الوقف . اعتراف في ورقة عرفية .

التمهدة الشرعية

الاعتراف بالوقف الثابت بورقة عرفية امام
المحكمة الاهلية يمنع من تطبيق المادة ١٣٧ من
قانون المحاكم الشرعية التي تحتم في دعوى الوقف
وجود اشهاد شرعي صادر ممن يملكه على يد
حاكم شرعي أو مأذون من قبله وكان مقيداً
بدفتر احدي المحاكم الشرعية ، لان محل تطبيق
تلك المادة عند الانكار .

المحكمة

« حيث أن القرار المستأنف في غير
الموضوع ، وبما يجوز استئنافه استقلالاً وهو
غير صحيح . لأنه تبين من الاطلاع على
اوراق هذه المادة المودعة بالملف الابتدائي
وجود صورة رسمية من عريضة دعوى كانت
مرفوعة من اسماعيل احمد يونس امام محكمة
طنطا الاهلية وهي معلنة في ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٢٢ تتضمن اعترافه بوقف الاربعة افدنة
والنصف موضوع النزاع »

« وحيث انه والحالة هذه لا وجه لتطبيق
المادة (١٣٧) لأن هذه الحالة حالة اقرار . »

(استئناف الشيخ محمد الغريب يونس وحضر عنه
حضرة الاستاذ الشيخ احمد عنتر الحامي ضد الشيخ
اسماعيل احمد يونس وحضر عنها حضرة الاستاذ الشيخ
الفاوقجي الحامي نمرة ١٢٧ سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥)

فتاوى شرعية

٢١٥

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ١٩ محرم سنة ١٣٣٠

وقف . بناء بغير اذن الناظر . حكمه .

القاعدة الشرعية

إذا بنى ذواليد على أرض الوقف بغير
إذن من ناظر الوقف وبغير الطريق الشرعي
فإن كان هدم البناء يضر بأرض الوقف فلناظره
أن يملكه لجهة الوقف بأقل القيمتين منزوعاً
ومستحقاً للزعم

السؤال

سأل جمال الدين أباطه بك وكيل نيابة
الموسكى بما صورته - زيد باع لعبيد أرضاً زراعية
كانت بضواحي مصر بموجب عقد عرفى تسجل
بالمحكمة المختلطة وإذا فيه أن الأرض المذكورة
هى من الاطيان الخراجية الجارية فى ملكيته
بطريق الميراث والمديرية التابعة اليها الاطيان
المذكورة اثبتت صحة البيع المذكور بمحدوده
المبينة فى عقد البيع وقلت التكليف باسم المشتري
وفى وقت البيع كانت الاطيان المذكورة فى حالة
تخرب منحطة (منشع مياه) وغير صالحة للزراعة
والمشتري اصلىح شأنها باضافة مقدار جسيم من

الطين واستصلحها للزراعة ثم بعد ذلك تصرف
فيها بالبيع قطعاً متفرقة لاشخاص عديدة بموجب
عقود صادرة منه اليهم وكل من المذكورين
اقام على ما اشتراه من القطع المذكورة عمارة
منازل مبنية بالحجر والاخشاب وغيره بادوار
علويه مستوفية العمارة وصالحة لسكن الاهالى
المقيمين فيها وفى اثناء ذلك تقدمت قضية من
بعض اقارب زيد الباع الأول البادى ذكره
ضد عبيد المشتري المذكور بالطعن فى البيع
المذكور بالقول ان الارض المباعة هى داخله
فى أرض موقوفة عليهم من جدهم وترتب على
هذه القضية المقامة بالمجلس المختلط تعيين خبير
لتوقيع أرض الوقف فى موقعها المعرفه ما اذا كانت
الأرض المباعة داخله ضمن أرض الوقف المذكور
تخبر أول قال بعدم دخول الأرض المباعة فى
أرض الوقف وحكم بموجبه من المجلس الابتدائى
وبالاستئناف تعيين خبير ثانى وقرر بأن الأرض
المباعة هى داخله فى أرض الوقف وحكم نهائياً
بملزومية المشتري الأول المذكور المقام بالاستئناف
المذكور فى وجهه بمفرده أن يسلم الأرض مشتراه
المذكورة لجهة الوقف المذكور ولما صار الشروع
فى تنفيذ الحكم النهائى المذكور ظهر للحضر
المدوب للتنفيذ بأن الأرض المذكورة ليست
خالية وأنه مقام عليها بناء منازل انشاء الاهالى

لم يكن بناء المستأجر باذن بحق القرار وفسخت
الاجارة وكان قلع البناء يضر بأرض الوقف
يكون للناظر تملكه بأقل القيمتين منزوعاً أو
غير منزوع ايها كان أقل والمراد بقولهم هنا
منزوعاً أي مستحق النزاع ؟

فتى الديار المصرية
بكر الصدي

٢١٦

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ١٢ صفر سنة ١٣٣٠

دفن اموات . قتل الجنة من مكلها .

القاعدة الشرعية

اتفقت كلمة المشايخ على أنه لا يجوز نقل
الميت بعد دفنه . فاذا دفنت بنت في جبانة ما
فلا يجوز لوالدها نقل جثة البنت من جبانة البلد
المدفونة فيها الى جبانة بلد اخرى

السؤال

سئل باقادة من نظارة الحفانية مضمونها
ان مكتابة الصحة رقيمة ٦ مايو سنة ٤٦ طيه
مختصة بطلب البست فاطمه بنت يعقوب نقل جثة
بنتها من ناحية تلبانه الى دمنهور ومعارضة أخ
المتوفاة وزوجها في ذلك ويراد الافادة عما يرى
في هذه المسألة ونرجوا الافادة

المشتري لقطع اراضى من المشتري الأول وان
المباني المذكورة بجارى سكنها من أربابها
المذكورين من مدة ١٠ سنوات أو ١٢ سنة ماضية
فالمدعين الصادر الحكم لمصلحتهم يطلبون
بواسطة المجلس المختلط هدم المباني المذكورة
لاخلاء الارض وتسليمها اليهم فما الحكم الشرعى
فيما يتعلق بتلك المباني التى بناها المشترون من
المشتري الأول

الجواب

حيث وضعت هذه المباني على ارض
الوقف بغير اذن من ناظر الوقف ولا طريق
شرعى فينظر فيها ان كان هدمها يضر بأرض
الوقف فلناظره ان يملكها لجهة الوقف بأقل
القيمتين منزوعة ومستحقة للنزع وان كان هدمها
لا يضر بأرض الوقف هدمها الباني وسلم الارض
فارغة لجهة الوقف ففى الفتاوى المهدية بصحيفة
٤٧٦ ما نصه (سئل) فى رجل مزارع فى ارض
وقف بنى فيها بناء لنفسه من ماله بدون اذن
الناظر ثم استأجر الارض من ناظر الوقف اجارة
مشابهة فهل اذا فسخ الناظر الاجارة يكون
للبناظر ان يملك البناء المذكور لجهة الوقف من
مال الوقف جبراً على المستأجر المذكور حيث
كان قلعه يضر بأرض الوقف وليس للمستأجر
التصرف فى البناء المذكور بقلعه وليس للمشتري
منه أيضاً التصرف بما يضر بالوقف ويجبر على
البيع لناظر الوقف والحال هذه (اجاب) حيث

الجواب

قد اطلعت على الاوراق المختصة بطلب الست فاطمة بنت يعقوب تفل جثة بنتها ستوته بنت محمد الحبشى من مقبرة تلبانه التى دفنت بها فى مايو سنة ٩٠٠ الى مقبرة دمنهور ومعارضة أخ المتوفاه وزوجها فى ذلك المرسلة تلك الاوراق مع هذا الرقيم بقصد الافادة مناعن الحكم فى ذلك وافيد سعادتك بأن أقوال علمائنا صريحة فى منع تفل الميت بعد دفنه فقد قال فى الفتح ما نصه واتقت كلمة المشايخ فى امرأة دفن ابنها وهى غائبة فى غير بلدها وأرادت نقله على أنه لا يسعها ذلك وهذا صريح فى المنع كما قلنا ؟
مفتى الديار المصرية
محمد عبده

٢١٧

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتى
بتاريخ ٢٣ شعبان سنة ١٣١٩
قتل . قصاص . . والى من ولده .

القاعدة الشرعية

عند الحنفية لا يقتص من الوالى اذا قتل ولده . لأن الفروع لا يقتص بهم من أصولهم . ولكن يجوز ان يقتص من الوالى بولده عند المالكية بشرط ان يعتمد الوالى ازهاق روح ولده كأن يرمى عنقه بالسيف أو يضجعه فيذبحه

السؤال

سأل سعادة رئيس دائرة الجنايات الكبرى بافاداة مؤرخة ٢٨ نوفمبر سنة ٩٠١ نمرة ٣٩٥٨ مضمونها انه مرسل معها أوراق قضية التياية نمرة ١٦١١ سنة ٩٠١ المتهم فيها بخيت محمود بقتل ابنه ابراهيم بخيت عمداً مع سبق الأصرار لا غطاء الرأى فيها واعادتها قبل يوم ١١ ديسمبر سنة ٩٠١ المحدد لصدور الحكم

الجواب

أطلعت على أوراق القية نمرة ١٦١١ سنة ٩٠١ . أما ثبوت التهمة على بخيت محمود فى قتل ابنه فلا كلام فيه وأما الاقتصاص منه بقتل ولده فغير جائز عند الحنفية لأن الفروع لا يقتص بهم من أصولهم فلا يقتص من الوالى اذا قتل ولده ولكن يجوز ان يقتص من الوالى بولده عند المالكية بشرط ان يقصد الوالى بالضربة ازهاق روح الولد كأن يرمى عنقه بالسيف أو يضجعه فيذبحه ومن ذلك حادثة بخيت محمود . ومذهب الحاكم هو مذهب الحنفية كما هو معلوم فهو الذى يتبع فاذا استوفيت شرائط المرافعة الشرعية وجب ان يعدل عن عقوبة الاعدام الى العقوبات التى تليها ؟

مفتى الديار المصرية
محمد عبده

٢١٨

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ١٩ رجب سنة ١٣١٦

شفعة . موت الشفيع . سقوط الشفعة .

التماعرة الشرعية

المصرح به في كتب المذهب ان حق
الشفعة من الحقوق التي لا تورث فاذا مات الشفيع
قبل القضاء له بالشفعة سقط حق الشفعة بموته

السؤال

سئل في رجل اشترى بيتاً بمصر المحروسة
وبعد ان استلمه ووضع يده عليه اراد الجار
الملاصق له أخذه بالشفعة وحرر هذا الجار اعلاناً
للمشتري المذكور بطلب تسليم المنزل المذكور
اليه واستلام الثمن منه ثم مات عن ورثته فهل
يسقط حق الشفعة بموته ولا ينتقل هذا الحق
لورثته أم كيف

الجواب

المصرح به في كتب المذهب ان حق
الشفعة من الحقوق التي لا تورث وحينئذ فلا
حق للورثة المذكورين في هذه الشفعة والحال
ما ذكر بالسؤال .

شيخ الجامع الازهر
ومفتي الديار المصرية
حسونة النواوي

٢١٩

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ٥ القعدة سنة ١٣١٣

طالب علم . عجز عن الكسب .

التماعرة الشرعية

ان طالب العلم ما دام مشغلاً بالعلوم الشرعية
والأدبية يعد عاجزاً عن الكسب بسبب
ذلك الاشتغال

السؤال

سئل بافادة من محافظة مصر مؤرخة هـ
القعدة سنة ١٣٢٣ نمرة ١٢٢٨ مضمونها انه اذا
كان هناك نص شرعي بأن طالب العلم يعتبر
شرعاً عديم الكسب يكرم بالافادة عنه حتى
ينظر في تعميم المعاملة بموجبه على كل طالب
علم بالازهر غير ذوى الماهيات والمرتببات وذلك
فيما يتعلق بالقرعة العسكرية

الجواب

المنصوص عليه في كتب المذهب انه اذا
كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس
فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاجزين
عن الكسب لا يهتدون اليه لا تسقط نفقاتهم
عن ابائهم اذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية
وبهم رشد كما يؤخذ من البزازيه وفي التنوية

بالعلوم الشرعية والادبية يعد عاجزاً عن الكسب
بسبب ذلك الاشتغال ما

شيخ الجامع الازهر
ومفتي الديار المصرية
حسوة النواوى

وشرحه انه يجب النقطة على الحر لولده الكبير
العاجز عن الكسب كمن يلحقه العار بالتكسب
وطالب علم لا يتفرغ لذلك كما فى الزيلعي والعيني
اذا علم ذلك علم ان طالب العلم ما دام مشغولاً

قضاء المحاكم المختلطة

وقف أهلى دعوى أمام المحاكم الأهلية وخسرها
فلا يجوز له أن يجدد الخصومة أمام المحاكم
المختلطة بصفته الشخصية بناء على أنه مستحق فى
الوقف الذى خسره دعواه أمام المحاكم الأهلية
لأن شخصية الشخص واحدة غير مزدوجة فما
عمله بصفته ناظراً على الوقف لا يصح أن ينكره
بصفته الشخصية ويتعين القول بذلك خصوصاً
إذا كان الخصم رافع الدعوى أمام المحاكم
المختلطة بصفته الشخصية انما يطعن فى عمله هو
مذ كان ناظراً على الوقف أمام المحاكم الأهلية
فينسب لنفسه وهو ناظر بأنه خان الوقف وأن نيابته
عن الوقف أمام المحاكم الأهلية كانت نيابة غير صحيحة
(استئناف محمود عبد الباسط ضد شقيقه بنت محمد
رجب . رئاسة جناب المستشار قافنك)

٢٢١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٥

لخصاص . مصلحة الاجنبى . عدم جديته .

القاعدة القانونية

إذا حكم باخراج مأبور بقليسة وباشيكاتب

٢٢٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

وقف . خصومة . مستحق . ناظر . رقة العين .
ريها . اتحاد الصفة الشخصية وصفة النظارة .

القاعدة القانونية

١ - أنه بحسب القواعد الشرعية لا يملك
المستحق فى الوقف الا الدعوى على الناظر
باستحقاقه فى الغلة فتصح الدعوى على المتولى
من الموقوف عليه باستحقاقه فى الوقف وانما
لا يملك الموقوف عليه الدعوى على غير الناظر
لمطالبته بغلة الوقف أو بعين الوقف لأن الخصم
فى الدعاوى الصادرة من الوقف أو المتوجهة على
الوقف هو الناظر وحده سواء كانت الدعوى
تتعلق بعين الوقف أو بغلته ولا يقبل من الموقوف
عليه الدعوى على الغير الا بصفة استثنائية اذا
كان مأذوناً من القاضى بالخصومة فى أحوال
معينة وبأذن خاص

٢ - إذا رفع شخص بصفته ناظراً على

عليه حكم القسمة ويصبح واقعاً على نصيب
الراهن المفروز وتعتبر الحصة المفروزة كأنها
مرهونة مفروزة بحملتها من تاريخ الرهن

أما اذا توقع الرهن على الحصة الشائعة بعد
تسجيل عقد القسمة فان الرهن لا يقع الا على
المقدار الذي كان للراهن من قبل القسمة في
الأعيان التي فرزت له فقط ويكون الحكم
كذلك حتى لو كان الديانة اللاحقون يعلمون
بالخطأ الذي وقع

(استئناف ورثة تريان. دافيك ضد بن لاسين وعيس)

٢٢٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤
توكيل برهن . استدانة . تقديم دفاتر .

القاعدة القانونية

١ - التوكيل برهن عقار يتضمن اجازة
ضمنية من الموكل لوكيله بالاستدانة على حسابه
بغير رهن ملكه

٢ - طلب الزام الخصم بتقديم دفاتره
لا يقبل جزافاً بل يجب ان تكون الاوجه التي
يتمسك بها المدين لاثبات براءة ذمته من الدين
مؤيدة بقرائن تجعلها محتملة الصديق .

ويجب ان تحوم حول حقيقة المبالغ المدفوعة
شبهات قوية ليتعين الزام الدائن بتقديم دفاتره
(استئناف يوسف دولتيان ضد بني ينييا . رئاسة
جناب المستشار بافيرا)

المحكمة من الدعوى وكان ادخالها في الدعوى
حاصلاً بقصد جعل الحاكم المختلطة مختصة بنظر
الدعوى وجب الحكم بعدم اختصاص القاضي
المختلط بنظر النزاع الأصلي القائم بين الخصمين
الأصليين التابعين للحكومة المحلية .

(استئناف اسماعيل كامل ضد وزارة الاوقاف .
رئاسة جناب المستشار هانسون)

٢٢٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥
نقد . سعره يوم الدفع .

القاعدة القانونية

لتحديد سعر النقد الواجب دفعه يلزم
الرجوع الى السعر الجارى في يوم الدفع اذا كان
الدائن عرض تسليم البضاعة في هذا اليوم وحدد
وعين السعر بمطالبة مدينه بمطلوبه بسعر البورصة
في ذلك اليوم

(استئناف ابرامينو برسلون ضد فان دن برج .
رئاسة جناب المستشار هانسون)

٢٢٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢١ ابريل سنة ١٩٢٥
رهن . حصة شائعة . قيدة . قبل القسمة .
بعد القسمة . حكمه .

القاعدة القانونية

أن الرهن الذي يقع على حصة مالك على
الشيوع ويتقيد قبل تسجيل عقد القسمة يتمشى

قضايا المحاكم الأجنبية

٢٢٥

محكمة تقض وإبرام باريس

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

سيارة . اتوموبيل . اصطدام . مسؤولية .

القاعدة القانونية

إذا صدمت سيارة من سيارات النقل الضخمة اتوموبيلًا فخطمته وكانت المصادمة في ملتقى شارعين خرجت السيارة من أحدهما وكان الاتوموبيل بالشارع الآخر وكان الشارع الذي يسير فيه الاتوموبيل هو الشارع الأهم والأكثر حركة وكانت الدور والمنازل تحجب الخارج من الشارع الذي كانت فيه السيارة عن رؤية حركة الشارع الذي كان فيه الاتوموبيل وجب اعتبار سائق سيارة النقل مسؤولاً عن نتيجة الإصابة لأنه كان يجب عليه أن يتخفف من سيره ليتمكن من رؤية ما هو جار في الشارع الآخر حتى يتيسر له إيقاف سير سيارته فجأة إذا وجد عائقاً أمامه . فعدم احتياظه لدرء خطر الإصابة يجعله مسئولاً

٢٢٦

محكمة تقض وإبرام باريس

حكم تاريخه ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥

عام . إقامة .

القاعدة القانونية

لا يجوز للمحامى أن يقيم في خارج دائرة المحكمة الموجودة فيها نقابة المحامين التابع هو لها فإذا نبه إلى ذلك وأصر على عدم الإقامة في دائرة المحكمة التابعة لها نقابته جاز شطب اسمه من النقابة المقيد فيها اسمه

٢٢٧

محكمة تقض وإبرام فرنسا

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٥

تقض . الطاعن . خصم أصلي . نقابة . خصم ثالث .

القاعدة القانونية

بما أنه لجواز الطعن بطريق النقض والإبرام يجب أن يكون الطاعن خصماً في الدعوى العمومية كأن يكون من أعضاء النيابة العمومية أو من المحكوم عليهم أو من المسؤولين عن الحقوق المدنية والمدعين بها . فلا يجوز بناء على ذلك للنقابة التابع لها المحكوم عليه أن تدخل خصماً أمام محكمة النقض والإبرام لتؤيد الطاعن في دفاعه

٢٢٨

محكمة تقض وإبرام فرنسا

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٥

اضراب . السكة الحديد . تأخير تسليم
البضاعة . لا مسؤولية

القاعدة القانونية

ان اضراب عمال السكة الحديد فجأة وبصفة
عامة شلت حركة سير القطارات بالرغم من جهود
المصلحة في منع هذا الاضراب يعفيها من مسؤولية
تأخير ايصال الطرود والبضاعة الى اصحابها لان
مثل هذه الحوادث تكون نتيجة قوة قاهرة
لا يمكن للشخص ان يتنبأ بوقوعها ويستطيع
درا نتائجها

٢٢٩

محكمة تقض وإبرام باريس

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

بيع . تسجيل . تمدد المشتري . تواطؤ .

القاعدة القانونية

اذا تنازع مشتريان عقارا كان افضلهما
اسبقهما في التسجيل . اللهم الا اذا ثبت ان البيع
الثاني كان نتيجة تواطؤ واحتيال قصد به سلب
مال المشتري الاول . على ان مجرد علم المشتري
الثاني وبأنه بمحصول البيع الأول لا يكفي وحده
لأبطال البيع الثاني .

٢٣٠

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٥

مراسلات . التمسك بها امام القضاء . من غير
اصحابها وبغير اذنهم .

القاعدة القانونية

لا يجوز للشخص ان يتمسك امام المحكمة
بخطاب لم يرسل اليه شخصيا بل أرسل الى غيره
ويكون قد وصل الى حوزته بطرق غير مشروعة .
فاذا كتب شخص خطابا اودعه سرا من امراره
وسلمه لشخص على ان يسلمه لآخر اذا توفى
فان المودع عنده الامانة وفرض المظروف وسلم
الخطاب لشخص ليأخذ صورته الفوتوغرافية ثم
استعمل هذه الصورة الفوتوغرافية امام المحكمة
لاثبات صحة دعواه وجب استبعاد الصورة
من الدعوى

تعليق :

القاعدة التي جرى عليها القضاء في فرنسا
هي انه اذا اراد خصم أن يتمسك أمام القضاء
بخطاب خصوصي لم يصدر منه ولم يرسل اليه
وانما وصل اليه من طريق مشروع فيجب
عليه أن يحصل على رضا كاتب الخطاب أو
رضا الشخص المرسل اليه الخطاب والا جاز
لكاتب الخطاب والمرسل اليه هذا الخطاب
أن يعارضا في تقديمه للمحكمة (راجع بهذا
للمعنى الاحكام العديدة الصادرة من محكمة تقض
وابرام فرنسا بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦١

عملا ان لم يقع تحت طائلة قانون العقوبات فهو
على الاقل يعد عملا غير مشروع
ويعتبر رضا الشخص المرسل اليه الخطاب
غير موجود اذا كان الخطاب وصل الى الخصم
الذي تمسك به بسبب ضياع الخطاب المذكور
او بسبب خطأ العنوان فوصل الى الشخص
الحائز له من طريق المصادفة المحضة

٢٣١

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥

ملاحه جوية . مسؤولية شركات الملاحة . اثناء النقل .

القاعدة القانونية

ان الحوادث التي تنشأ من الملاحة الجوية
يختلف الحكم فيها بحسب ما اذا وقعت قبل
قانون ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ أو بعده . فمن قبل
صدور هذا القانون كانت شركات الملاحة
الجوية مسئولة عن جميع الاصابات التي تصيب
الركاب بوجه عام لأنها كانت ملزمة قانوناً
بتوصيلهم سالمين الى الجهة التي تعهدت بنقلهم
اليها فاذا اصابهم مصيبة قبل وصولهم كانت
الشركة مسئولة بوجه عام ولا يعفيها من المسؤولية
الشرط الذي تشرطه في عقود النقل المطبوعة
وفي نظام تامة الشركة من انها غير مسئولة عن
الحوادث التي تطرأ في اثناء السفر من تقلبات
الجو وغيرها اللهم الا اذا ثبت ثبوتاً قاطعاً ان

و ٢١ يولييه سنة ١٨٦٢ ومحكمة استئناف نانسى
بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٦٩ ومحكمة استئناف
بوردو بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٨٦٩ ومحكمة
نقض و ابرام فرنسا بتاريخ ٣ مايو سنة ١٨٧٥
ومحكمة استئناف أورليان بتاريخ ٥ اغسطس
سنة ١٨٩٢ ومحكمة استئناف دوى بتاريخ
٢٨ يناير سنة ١٨٩٦ وراجع ايضاً بهذا المعنى
كتاب أوبرى ورو جزء ٨ نبذه (٢٩١)

على انه يجوز أن يستفاد رضا الشخص
المرسل اليه الخطاب بتقديم خطابه أو صورة
منه ضمناً ويجوز ايضاً لكاتب الخطاب
الخصوصى وللشخص المرسل اليه هذا الخطاب
ان يدخل خصماً ثالثاً في الدعوى المراد تقديم
الخطاب فيها ليجتج على التمسك بخطابه ويطلب
استبعاده (راجع بهذا المعنى حكم استئناف
ريوم بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٨٩١)

اما اذا وصل الخطاب الى الشخص من
طريق مشروع حق لحائز الخطاب ان يتمسك
به في الدعوى حتى ولو كان خصمه فيها
مرسل الخطاب

والخلاصة أنه يشترط لجواز التمسك
بالمراسلات الخصوصية امام المحاكم ان يكون
اصل حيازتها معيب بعيب ما فاذا كانت
الحيازة مبنية على تصرفات غير قانونية او غير
شريفة وعلى خلاف ارادة الشخص المرسل
اليه الخطاب وجب الحكم بالاستبعاد لأن
استعمال ملك الغير بغير رضاه يعتبر اما خيانة
امانة أو اختلاس أو سرقة وعلى كل حال يعد

المسافر علم بهذا الشرط وقبل به وتعهد اعفاء
الشركة من كل مسؤولية

٢٣٢

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥

احكام . اجنبية . احوال شخصية . صيغة تنفيذية .
تمارس مصلحة اادم الاهلية بمصلحة القيم .
دعوى مستعجلة . نفقة .

الفقرة القانونية

١ - القرارات والاحكام التي تصدرها

المحاكم الاجنبية وتكون خاصة بالاحوال
الشخصية يمكن التمسك بها في فرنسا بدون
احتياج الى طلب شمولها بالصيغة التنفيذية .
فالحكم الصادر من محاكم سويسرا بتوقيع
الحجر على شخص سويسري مقيم في فرنسا
يكون معتبراً وناظراً في فرنسا

٢ - انه وان كان بحسب احكام المادة

٤٠٧ من القانون المدني السويسري يمثل الوصي
بمحوره في جميع التصرفات الخاصة بأمواله بما
في ذلك الخصومة امام المحاكم الا انه اذا
تعارضت مصلحة اادم الاهلية بمصلحة القيم عليه
كانت المحاكم الفرنسية مختصة بنظر الدعوى
المستعجلة التي يرفعها فاقد الاهلية بوجه الاستعجال
والضرورة القصوى ليحصل على نفقة بصفة مؤقتة
لقيام بحاجيات معيشته

٣ - انه وان كان بحسب البند العاشر

من المعاهدة الموقعة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٦٩

بين حكومة فرنسا وحكومة سويسرا تختص
المحاكم السويسرية بنظر جميع المنازعات المتعلقة
بالوصاية وبالولاية في اموال الصغار المحجور عليهم
التابعين لسويسرا ويكونون مقيمين في فرنسا
الا ان هذا لا يمنع المحاكم الفرنسية من ان
تأمر باتخاذ الاحتياطات التحفظية المستعجلة وان
تأمر بها اذا ثبت لها ان هذه الاجراءات ضرورية
مستعجلة وكان الحكم بها بصفة مؤقتة دفعا
لضرر أو خطأ مثل الحكم بتعديل وزيادة نفقة
ضرورية لمعيشة الشخص

تعليل

انه من المبادئ التي اتفق فيها العلم والعمل
ان الاحوال الشخصية لكل شخص يسرى
عليها احكام قانون البلد التابع له الشخص فالحكم
الذي يصدر على اجنبي من محاكم بلاده يكون
معتبراً وناظراً في فرنسا (راجع بهذا المعنى
اورى ورو جزء اول صحيفة ٣١ - وبودرى
جزء ٥ صحيفة ٩٤٠ - وفايس جزء ٣ صحيفة
٣٧٤ . وبهذا المعنى ايضا حكمت محكمة تقض
وابرام فرنسا بتاريخ ٦ يوليه سنة ١٨٦٨
ومحكمة استئناف باريس بتاريخ ٢١ مايو سنة
١٨٨٥ ومحكمة سويسرا العليا بتاريخ ٢٠ ابريل
سنة ١٨٨٨ . ومن جهة عدم احتياج مثل هذه
القرارات والاحكام الى شمولها بالصيغة
التنفيذية من محاكم فرنسا راجع حكم محكمة
استئناف باريس بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١
وحكم محكمة السين بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة
١٨٨٢ وحكم استئناف باريس بتاريخ ٢١ مايو

ثم حفظتها لعدم ثبوت وقوع خطأ من الحلواني في صنع الحلوى والفطير ولم يوفق الخبراء لمعرفة كيفية انتقال الميكروب الى الحلوى التي اكلها الشخص وكانت سبباً في موته الا انه بالرغم من ذلك حكمت محكمة السين بمسئولية الحلواني مدنياً وقالت بأنه اذا كان قد تعذر تعيين سبب ومعرفة كيفية تلوث الحلوى مثل تعفن البيض الذي صنع منه الفطير أو مثل عدم نظافة الايدي العاملة في صنع الحلوى أو غير ذلك من الاسباب فإنه ثبت ان تلوث الحلوى بالميكروبات كان أمراً محققاً وأنه هو الذي أودى بحياة الشخص .

٢٣٤

محكمة جنح السين (بباريس)

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٦

نصب واحتيال . شيك . قمار . سبب غير مشروع .
عدم وجود حساب لساحب الشيك . لا جريمة .

القاعدة القانونية

من احوال دائته على بنك وسلمه شيكاً باعتبار ان له حساباً جارياً في البنك المذكور ثم ظهر ان ليس له لدى البنك أى حساب يعاقب باعتباره ارتكب جريمة النصب والاحتيال ولكن اذا كان الشيك حرره المدين بعد ان لعب وقامر وخسر واقترض مبلغ الدين من صاحب محل الميسر واقرضه صاحب المحل ليوفي دين الميسر فلا يحق لصاحب المحل ان يطلب محاكمة مدينه بناء على انه احواله على البنك

سنة ١٨٨٥ وحكم استئناف باريس ايضاً بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٠٣ . اما تطبيق هذه القاعدة على وصاية الصغار فراجع كتاب قايس جزء ٣ صحيفة ٣٧٨ واوبرى طبعة رابعة صحيفة ٨ نبذة ٧٦٩ وراجع حكم محكمة السين الصادر بتاريخ ٣ اغسطس سنة ١٨٨٨ وحكم محكمة استئناف باريس بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٨٥٠ و ١٢ مارس سنة ١٨٩١ وحكم محكمة أورليان بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٠٠ . وما جرى حكمه على الوصاية بالنسبة الى الصغار يجرى حكمه ايضاً على القوامة بالنسبة الى المحجور عليهم راجع حكم محكمة استئناف باريس بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٨٥ وحكم محكمة السين بتاريخ ٣٠ يونيو ١٨٩٤

ونلاحظ هنا ان قضاء المحاكم الفرنسية استقر في العهد الاخير على ان لا تتدخل بين الاجانب في منازعاتهم الا في بعض احوال استثنائية يكون من مصلحة النظام العام في فرنسا ان يحسمها بحكم قضائي .

٢٣٣

محكمة السين (بباريس)

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٦

تحقيق جنائي . حفظ الشكوى . دعوى مدنية . مسؤولية .

القاعدة القانونية

اشترى شخص حلوى وفطيراً من محل واكلها ثم ظهرت عليه اعراض التسمم ومات . تقدمت في حق الحلواني شكوى حققتها النيابة

لا يجوز للمشتري أن يتخير الوقت الأنسب لمصلحته لتحديد مقدار التعويض الواجب على البائع دفعه بل أنه يجب أن يراعى في تقدير التعويض الوقت الذي تحقق أن التعاقد قد عجز فيه عن تنفيذ تعهده ويجب على المشتري ابتداء من هذا الوقت أن يسعى لعقد تعاقد آخر يقوم مقام تعهده الأول ليحمل التعاقد الأول الفرق بين قيمة التعويض

بشيك لم يدفع لعدم وجود مقابل الدين في البنك لأن أصل المديونية باطلة قانوناً ولا يجوز للدائن وهو يعلم ببطلان دينه أن يقبل الشيك ويقبل الحوالة . والقول بغير ذلك يؤدي الى امكان الاحتيال على القانون والهرب من بطلان ديون اليسر بهذه الطريقة المعوجة . وكذا القول بأنه حصل استبدال دين بدين أو دائن بدائن قول لا محل له لثبوت علم الدائن الجديد بأصل الدين وبالبطلان الذي عابه

٢٣٧

محكمة لبيع بيلجيكا

حكم تاريخه ١١ مارس سنة ١٩٢٥

جريمة القبض على الاشخاص بغير حق . حرية شخصية . اعتداء على الحرية .

القاعدة القانونية

أن المادة « ٤٣٤ » من قانون العقوبات التي تنص على معاقبة جريمة القبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه استبداداً وبغير وجه حق يسرى حكمها على كل اعتداء حاصل عمداً على الحرية الشخصية وهذا الاعتداء يقع بمجرد ما يحرم الشخص المعتدى عليه بأى طريقة من طرق الاكراه من الانتقال من محل الى محل بمحض اختياره طال أو قصر زمن الحرمان سواء

٢٣٥

محكمة لبيع بيلجيكا

حكم تاريخه ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥

دعوى بوليصة . علم التعاقد . ضرر . اعسار الدين . القاعدة القانونية

في الدعاوى التي يرفعها الدائنون لإبطال التصرفات الحاصلة من مدينهم اضراراً بهم يكفي علم التعاقد مع المدين بالضرر الذي يقع على الدائن بسبب اعسار المدين لثبوت ركن سوء النية

٢٣٦

محكمة لبيع بيلجيكا

حكم تاريخه ١٧ مارس سنة ١٩٢٥

بيع . عدم نفاذه . تعويض . زمن تقدير التعويض .

القاعدة القانونية

عند عدم نفاذ عقد بيع لعدم تسليم المبيع

٢٣٨

محكمة نامور يبلجيكا

حكم تاريخه ١١ مايو سنة ١٩٢٥

محامى . اتعاب . الدفاع عن مفلس .

القاعدة القانونية

إذا وكل المفلس بعد صدور الحكم القاضى
باشهار افلاسه محامياً للدفاع عنه أمام المحاكم
الجنائية عن جرائم ارتكبها قبل صدور حكم
الافلاس فلا يصح تحميل الديانة اتعاب المحاماة

٢٣٩

محكمة نامور يبلجيكا

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢٥

سب . شتم . تذكرة بوسته . علانية .

القاعدة القانونية

شرط العلانية يتوفر اذا كتبت ألفاظ
السب والشتم في تذكرة بوسته . لأنه مفروض أن
عمال البوسته يطلعون على هذه التذاكر

٢٤٠

محكمة جاند يبلجيكا

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٥

عربون . مبلغ دفع من الثمن .

القاعدة القانونية

المبلغ الذى يدفع فوراً وقت التعاقد وينص
فى العقد على أنه يحتسب من أصل الثمن عند
نفاذ العقد ويضيق على المتعاقد بصفة شرط جزائى
عند عدم نفاذ العقد لا يعتبر عربوناً بالمعنى
الوارد فى المادة ١٥٩٠ من القانون المدنى

٢٤١

محكمة دينان يبلجيكا

حكم تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤

يمين متممة . توجيهها . شروط

القاعدة القانونية

أنه لجواز تطبيق المادة « ١٣٨٧ » التى
تجيز توجيه اليمين المتممة يجب أن لا تكون
الدعوى خالية بالمرة من كل دليل .

لزعات

٢١

من الامثال السائرة قولهم : *Parole libre, plume serve*.

وهو مثل يجرى حكمه على رجال النيابة . ومعناه ان وكلاء النيابة مقيدون بتنفيذ أوامر رؤسائهم من جهة التحقيق مع المتهمين واحالة المتهمين الى المحاكمة ما داموا في حجرة النيابة . ولكنهم احرار في طلب الحكم بالادانة أو الحكم بالبراءة بمجرد ما يدخلون قاعة الجلسة ويتبوءون كراسيهم ولو كانوا هم الآمرون بالتحقيق أو بالاحالة . واليك ما كتبناه في هذا الصدد في مقطم ١٦ يناير سنة ١٩٢٦ .

« القول بأن وكيل النيابة مرغم على طلب الحكم بالادانة والعقوبة دائماً بالرغم من عقيدته قول غير صحيح . لأن وكيل النيابة بمجرد ما يستوى على كرسي النيابة في قاعة الجلسة يصبح حراً في رأيه وفي قوله . مثله مثل القاضي الذي يجلس على كرسي القضاء ويحكم بكل حرية وبكل استقلال . اذ ان وكيل النيابة له صفتان صفة ادارية وصفة قضائية . فصفته الادارية تجعله خاضعاً لرئيسه . اذا أمره بمحاكمة شخص وجبت عليه طاعته وحق عليه تنفيذ الأمر . وصفته القضائية تخوله حق ابداء رأيه في اثناء المحاكمة بكل حرية واستقلال . بمعنى انه اذا اعتقد شخصياً ان المتهم بريء كان له حق طلب البراءة واذا اعتقد ان القانون لا يعاقب الفعل المنسوب الى المتهم كان له ان يطلب البراءة أيضاً . فوكيل النيابة في حجرة النيابة مقيد وفي قاعة الجلسة حر مستقل لا سلطان عليه الا سلطان ضميره

وابلغ ما قرأت في هذا الصدد مرافعة مسيو سارو *Sarrut* الذي كان نائباً عمومياً في فرنسا ثم أصبح رئيس محكمة النقض والابرار . قال في مرافعة له في احدي القضايا الشهيرة :

« على انه ما هي اختصاصات وكلاء النيابة العمومية وما هي حقوقهم وما هي واجباتهم . من الامثال السائرة التي جرى عليها العمل من قديم الزمان مثل يقول (قول حر . قلم مقيد) *Parole libre, plume serve* ومعناه ان النيابة حرة في قولها مقيدة في عملها . وقول المثل (قول حر *Parole libre*) معناه ان النيابة العمومية تتمتع وهي في

قاعة الجلسة باستقلال تام . وكيل النيابة لا يتلقى أى أمر ولا يقبل أى إشارة من أى شخص كان . اذ ليس لأحد سلطان عليه . وطلباته في الجلسة لا رقيب عليها ابداً . لهذا ترى النيابة العمومية تطلب في بعض الاحيان ومن تلقاء نفسها براءة المتهم امام محاكم الجناح أو امام محاكم الجنايات على السواء . وكيل النيابة وهو في الجلسة معدود من رجال القضاء *Magistrat* بمعنى الكلمة تماماً . هو رجل العدل والقانون . لا سلطان عليه الا سلطان ضميره . هذا هو معنى الشق الاول من المثل السائر « قول حر » « اما الشق الثاني من المثل « قلم مقيد » *Plume serve* فيه بيان واجبات وكلاء النيابة باعتبار أنهم يؤدون وظائف النيابة العمومية وباعتبار أنهم من رجال الضبطية القضائية . في خارج الجلسة اعضاء النيابة هم رجال الحكومة وهم بهذا الوصف تابعون لرئيسهم الاعلى وزير الحفانية . فعليهم اطاعة الاوامر التي يصدرها اليهم كما عليهم تنفيذها وعليهم رفع الدعوى العمومية على من يأمرهم برفع الدعوى عليهم . ومن الواجبات التي تفرضها عليهم وظيفتهم ان يحرروا أوراق الاتهام وان يمضوها . قلمهم مقيد . *Plume serve* الا انه بمجرد ما ينتهي التحقيق وتنتقل القضية الى المحكمة يسترد وكيل النيابة في الجلسة كل الحرية ويصبح حراً في ابداء الطلبات التي يراها . فاذا تبين له ان التهمة غير ثابتة كفاية على المتهم كان له ترك الدعوى كما له اذا اقتضى الحال ادخالها وتزيينها مع انه ما كان من حقه ان يمتنع عن التحقيق والاحالة الى المحكمة »

واليك نص مرافعة بأصلها الفرنسي :

“Quelles sont, en effet, les attributions des magistrats du ministère public, leurs prérogatives et leurs obligations ? Un vieil adage, respecté de tous temps, les résume en une formule très nette : *parole libre, plume serve*.

Parole libre ! A l'audience le, ministère public jouit d'une indépendance absolue; il ne reçoit et n'accepterait ni injonction, ni conseil : nul n'a autorité sur lui, ses conclusions échappent à tout contrôle. C'est ainsi que parfois le ministère public requiert lui même, à l'audience correctionnelle ou en cours d'assises, l'acquiescement du prévenu. A l'audience, le représentant du ministère public est un magistrat dans l'acception complète du mot; il est l'homme de la justice et ne relève que de sa conscience. *La parole est libre !*

Le second terme de la formule, *plume serve*, indique les devoirs, les obligations des membres du ministère public considérés dans l'exercice des fonctions du Parquet et comme officiers de police judiciaire. En dehors de l'audience, les membres du ministère public sont des agents du Gouvernement, des subordonnés de leur chef hiérarchique, le Garde des sceaux, ministre de la Justice. Ils sont

tenus de déférer aux injonctions du Garde des sceaux, et d'engager les poursuites prescrites par la Chancellerie. Il leur incombe, de par leur fonction même, de rédiger le réquisitoire introductif d'instance et de le signer. *La plume est servie*. Sans doute, une fois l'instruction terminée, les débats se déroulant à l'audience, le membre du Parquet reprend sa liberté; maître de ses conclusions, si la prévention ne lui paraît pas suffisamment établie, il l'abandonne, la combat même au besoin, mais il n'était pas en son pouvoir de se refuser à ouvrir les poursuites."

وتشبيه رجال النيابة برجال القضاء وهم في الجلسة تشبيه حق . غاية ما في الأمر
ان القضاء يقال له القضاء الجالس Magistrature assise والنيابة يقال لها القضاء
الواقف Magistrature debout ورجال القضاء هم Magistrats كما ان رجال النيابة

عزيز عثمانكي

هم مثلهم Magistrats:



فرائر قانونية وسرعية

١٠

ومن امثلة توارر الخواطر عرر علماء الرومان وقها المسلمين قولهم :

القاعدة اللاتينية : "Discordias solet parere communio."

« احذر من الشوك » الشين رمز للشركة والواو للوكالة والكاف
والعرب قول : للكفالة أى ان الشركة والوكالة والكفالة كلها شوك فيحسن
بالانسان ان يحذر منها

القاعدة الفرنسية : "La communauté enfante des querelles."

القاعدة اللاتينية : "Ex duobus malis minimum elegi."

القاعدة الشرعية : الضرر الاشد يزال بالضرر الاخف أى يرتكب أهون الشرين

القاعدة الفرنسية : "De deux maux choisir le moindre."

عزيز خانكى

العدد الثالث	فهرست	السنة السادسة
سجفة	الاختصاص المركزي عند تعدد المدعى عليهم . محاولة تحديد — الدفع بعدم الاختصاص المركزي من غير صاحبه (لفضرة صاحب العزم الاستاذ حامد بك فهمي المحامي)	٢١٣
نمرة الحكم	صحيفة	الاحكام
١٧٤	٢٢٠	تقضى . تبديد . أشياء محجوز عليها . جريمة واحدة مع تعدد وتنوع الأشياء المحجوزة المبددة
١٧٥	٢٢١	تقضى . حقوق الدفاع . الاخلال بها . الاستغناء عن سماع بعض الشهود . نصب و احتيال . اركان الجريمة . صفة كاذبة
١٧٦	٢٢٢	تقضى : بيان الواقعة . رشوة . كيفية
١٧٧	٢٢٣	تقضى . سماع شهود . اعتراف . موظف عمومي . أموال أميرية . مأمور التحصيل . مادة ٩٧ عقوبات
١٧٨	٢٢٤	تقضى . تحقيق . حق المحكمة .
١٧٩	٢٢٥	تقضى . نصب . طرق احتيالية . عدم بيانها
١٨٠	٢٢٦	تقضى . حكم غيابي .
١٨١	٢٢٦	تقضى . عدم بيان المزم بالمصاريف
١٨٢	٢٢٧	حسبي . وصي مختار . عزل . خيانة
١٨٣	٢٢٧	حسبي . وصية . وراث . اجازة الوصية . تعارض مصلحة الوصي المختار مع مصلحة القصر . استبدال
١٨٤	٢٣٠	وصي . وصي مختار . الخوف على مصلحة القاصر . استبدال الوصي
١٨٥	٢٣٢	اثبات . كتابة . مانع أدبي . خطبة . علاقة . نسب .
		محكمة النقض والابرار
		» » »
		» » »
		» » »
		» » »
		» » »
		المجلس الحسبي العالي
		» » »
		» » »
		محكمة الاستئناف الاهلية

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
١٨٦	٢٣٢	مدفن . شفعة . استرداد حصة شائعة . مادة ٤٦٢ .
١٨٧	٢٣٣	دعوى ابطال تصرفات المدين . مادة ١٤٣ مدنى . اركان وشروط الدعوى . قرابة .
١٨٨	٢٣٤	اثبات . موانع ادوية . شركة .
١٨٩	٢٣٥	احكام . اعلان . بطلان . مندوب محضر . شاهدين . زوال البطلان . استئناف الحكم .
١٩٠	٢٣٧	التماس . غش . شروط و اركان . طلب أصل الدعوى . الحكم فيها . أحوال جواز طلب أصل الدعوى . تجاوز سلطة التماس
١٩١	٢٣٧	اجارة . ضمان . اهمال المؤجر . سقوط الضمانة . تضامن .
١٩٢	٢٣٩	شفعة . ريع العين المشفوعة .
١٩٣	٢٤١	شفعة . عرض الثمن . ايداع الثمن .
١٩٤	٢٤٥	قتل . نية القتل . القاء حامض كبريتيك . حروق . تقرحات . طاهة مستديمة . نصب . اركان . طرق احتيالية . تدخل فى القضاء . نواب . رشوة . استخدام نفوذ الوظيفة أو المركز .
١٩٥	٢٥٢	استئناف . ميعاده . اعلان الحكم . سرعان الاعلان على المعلن أيضاً .
١٩٦	٢٥٢	اثبات . صورية . كتابة . الغير . سلامة نية . تسجيل .
١٩٧	٢٥٤	استئناف . ميعاده . نهاية الميعاد عند تسليم العريضة لقلم المحضرين

الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
١٩٨	٢٥٥	محكمة طنطا الابتدائية الأهلية
١٩٩	٢٥٦	» الزقازيق »
٢٠٠	٢٥٨	» المنصورة الابتدائية »
٢٠١	٢٦٠	» اسيوط »
٢٠٢	٢٦٢	» فنا »
٢٠٣	٢٦٤	» اللبان الجزئية »
٢٠٤	٢٦٦	» المنصورة »
٢٠٥	٢٦٩	» ابو حمص »
٢٠٦	٢٧١	» قاقوس »
٢٠٧	٢٧٣	» اجا »
		دعاوى وضع يد . دعوى الملك . الجمع بينهما مشبوهين . بلاغ جدى . تهمة غير صحيحة . مراقبة البوليس . انذار . شخص معنوى . المديرية والمدن والقرى . مادة ١٣٢ من الدستور . المجالس البلدية . استقلالها عن الحكومة . قرارات المجالس البلدية . نزاع ملكية . اختصاص المحاكم الاهلية . مرسى مزاد . ريع . تسجيل تنبيه نزاع الملكية . رهن . ثمر العقار . انتخاب . استئناف قرار لجنة الطعون . يوم عطلة . مد الميعاد . عقوبة . ايقاف التنفيذ . خمس سنوات . سقوط العقوبة . ادراج اسم المحكوم عليه . اختصاص . تعدد المدعى عليهم . اختصاص جدى . مادة ١٣٤ مرافعات . دفع فرعى . معنى ابدائه قبل ما عداه . مواد مخدرة . العود . احوال . شروط . قانون احراز حشيش . اتجار بالجواهر السامة مسؤولية . التخدوم . صاحب العمل . اصابة العمال . عدم احتياط . خصومة . محجور عليه . بطلان . نظام عام . نهائى . حكم نزاع ملكية . ماهيته . تنبيه نزاع الملكية . تسجيله . ما يترتب على التسجيل . تصرف المدين فى العقار . اباحة التصرف . دعوى ابطال تصرفات المدين ضرر . علم المشتري .

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٢٠٨	٢٧٦	محكمة ميت غمر الجزئية الاهلية اختصاص . منازعات رى . جهة الادارة . المحاكم . ملكية حق ارتفاق . انشاء حق .
٢٠٩	٢٧٩	» » » معارضة . ميعاد . تنفيذ غير ممكن . خصم ثالث . اتحاد الدعويين
٢١٠	٢٨٢	» » » اختصاص جنائي . محل اقامة المتهم . محل ضبطه . مركز المحكمة . دعوى مباشرة . تحريك الدعوى العمومية .
٢١١	٢٨٣	» » » مسؤول عن حقوق مدنية . خصم ثالث . امام المحاكم الجنائية . وزارة المواصلات .
٢١٢	٢٨٤	» » » شخص معنوى . مجلس المديرية . اختصاص عادى . الحكومة مدعى عليها . اختصاص .
٢١٣	٢٨٦	المحكمة العليا الشرعية وقف . أهلية الواقف . غل يده عن استعمال الشروط العشرة
٢١٤	٢٨٦	» » وقف . اثبات الوقف . اعتراف فى ورقة عرفية
٢١٥	٢٨٧	فتوى شرعية وقف . بناء بغير اذن الناظر . حكمه
٢١٦	٢٨٨	» » دفن أموات . قتل الجثة من مكانها .
٢١٧	٢٨٩	» » قتل . قصاص . والد من ولده
٢١٨	٢٩٠	» » شفعة . موت الشفيع . سقوط الشفعة .
٢١٩	٢٩٠	» » طالب علم . عجز عن الكسب .
٢٢٠	٢٩١	محكمة الاستئناف المختلطة وقف . خصومة . مستحق . ناظر . رقة العين ريعها . اتحاد الصفة الشخصية وصفة النظارة
٢٢١	٢٩١	» » » اختصاص . مصلحة الأجنبي . عدم جديته .
٢٢٢	٢٩٢	» » » تقد . سعره . يوم الدفع .
٢٢٣	٢٩٢	» » » رهن . حصة شائعة . قيده . قبل القسمة . بعد القسمة . حكمه .
٢٢٤	٢٩٢	» » » توكيل برهن . استدانة . تقديم دفاتر

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٢٢٥	٢٩٣	سيارة . اوتوموبيل . اصطدام . مسؤولية .
٢٢٦	٢٩٣	محام . اقامة
٢٢٧	٢٩٣	تقضى . طاعن . خصم أصلى . تقابة . خصم ثالث
٢٢٨	٢٩٤	اضراب . السكة الحديد . تأخير تسليم البضاعة . لا مسؤولية .
٢٢٩	٢٩٤	بيع . تسجيل . تعدد المشترين . تواطؤ
٢٣٠	٢٩٤	مراسلات . التمسك بها امام القضاء . من غير اصحابها وبغير اذنهم
٢٣١	٢٩٥	ملاحة جوية . مسؤولية شركات الملاحة . امناء النقل .
٢٣٢	٢٩٦	احكام اجنبية . احوال شخصية . صيغة تنفيذية . دعوى مستعجلة . نفقة . تعارض مصلحة طام الاهلية بمصلحة القيم
٢٣٣	٢٩٧	تحقيق جنائى . حفظ الشكوى . دعوى مدنية مسؤولية .
٢٣٤	٢٩٧	نصب واحتيال . شيك . قمار . سبب غير مشروع عدم وجود حساب لساحب الشيك ، لاجريئة
٢٣٥	٢٩٨	دعوى بوليصة . علم التعاقد . ضرر . اعسار المدين
٢٣٦	٢٩٨	بيع . عدم نفاذه . تعويض . زمن تقدير التعويض .
٢٣٧	٢٩٨	جريمة القبض على الاشخاص بغير حق . حرية شخصية . اعتداء على الحرية .
٢٣٨	٢٩٩	محامى . اتعاب . الدفاع عن مفلس
٢٣٩	٢٩٩	سب . شتم . تذكرة بومسة . علانية
٢٤٠	٢٩٩	عربون . مبلغ دفع من الثمن .
٢٤١	٢٩٩	عين متممة . توجيهها . شروط .
.....	٣٠٠	لذعات
.....	٣٠٣	رئيس التحرير : عزيز فائسكى
.....	فوائد قانونية وشرعية

المحكمة

مجلد قضائى

نصف ثانى الحامية الاولى

"Il faut, dans les temps ordinaires, maintenir la tranquillité dans l'Etat, avec le plus de justice et le moins de force qu'il est possible. La Justice imprime le respect, la force provoque la résistance."
De Bonald.

العدد السادس

العدد الرابع

عدد يناير سنة ١٩٢٦

الادارة بميدان سوارس نمرة ٣

بشارع الخليج الناصرى نمرة ٦
تليفون نمرة ٥٦٢٠

قبة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

مجموعته نفيسة

عزمت ادارة مجلة « المحاماة » على ان تجمع وتطبع وتنشر مجموعتين قيمتين :

الاولى - تحوى رسوم (صور فوتوغرافية) جميع رجال القانون الذين الفوا كتباً قانونية أو نشروا مجلات قضائية من تاريخ انشاء المحاكم الاهلية حتى الآن . من توفى منهم ومن كان حياً سواء . مثل قدرى باشا والسيد صالح مجدى بك ورفاعة بك وقتحى باشا وعفيفى باشا وكحل باشا وعمر بك لطفى وابو هيف بك ثم فيليب جلاد صاحب قاموس الادارة والقضاء وشرابى باشا صاحب مجلة القضاء وامين بك شمىل صاحب مجلة الحقوق وابراهيم افندى جمال خلفه وغيرهم . ومن المؤلفين نذكر احمد بك قمحه وعبد الفتاح بك السيد وعبد السلام بك ذهنى وعلى باشا ماهر وحلى باشا عيسى وفوزى جورجى المطيعى باشا وسيزوستريس بك وعلى بك زكى العرابى ومحمد بك كامل مرمى واحمد بك امين واحمد بك نشأت واحمد بك نجيب الهلالى ومحمد صادق بك فهمى ومحمود حسن بك وامين بك واصف وتوفيق باشا نسيم وعبد العزيز محمد بك ومراد بك فرج ومرقس باشا حنا واحمد بك رمزى واحمد بك صفوت ويواقيم بك ميخائيل وناشد افندى حنا وعبد اللطيف بك محمد وعبد الهادى بك الجندى وعبد العزيز بك ناصر وجورج والباس روفائيل عياشى وسلامه عبد الله افندى . ثم نجيب بك شقرا صاحب مجلة الاستقلال وسعاده بك صاحب مجلة الشرائع ويوسف بك آصاف صاحب مجلة المحاكم وعاذر افندى حلى صاحب مجلة ميزان الاعتدال وغيرهم

والثانية - تحوى رسوم كبار المحامين من توفى ومن كان على قيد الحياة . مثل احمد بك الحسينى ونقولا بك توما و خليل باشا ابراهيم واحمد بك عبد اللطيف وابو شادى بك . ثم سعد باشا والهللوى بك وعبد العزيز باشا فهمى ومرقس باشا حنا واحمد بك لطفى ومحمود بك ابو النصر وغيرهم من كبار المحامين . وستنيل المجلة كل رسم بنبرة تاريخية تتضمن ترجمة صاحب الرسم وبيان اشهر القضايا التى ترافع فيها

والادارة ترجو ممن يهمهم الأمر موافاتها بالصور الفوتوغرافية للمؤلفين وكبار المحامين واصحاب المجلات القضائية مع نبذة وجيزة بتاريخ حياة صاحب الرسم وبيان الكتب التى ألفها والاعمال الجيدة التى قام بها والقضايا الشهيرة التى ترافع فيها وترجو ان تصلها هذه البيانات قبل نهاية شهر مايو الآتى

عدد يناير

يتماز عدد يناير بشيئين :

الاول - انه تضمن القرار الذى أصدره مجلس نقابة المحامين بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ عن حل مجلس النواب واجتماع البرلمان فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فى فندق الكونتنتال مع أسباب القرار . وقد اقرت جمعية المحامين العمومية هذا القرار بأسبابه فى الجلسة التى عقدتها يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ويجد القارىء أسباب هذا القرار بأصلها العربى وترجمتها الفرنسية

والثانى - ضمنا هذا العدد الاحكام الصادرة من محكمة تلا ومن محكمة بنى مزار ومن محكمة مركز طنطا ومن محكمة ادفو فى قضايا العمد والشايخ المستقلين احتجاجا على اصرار الحكومة على تنفيذ قانون الانتخابات الجديد (وهو القانون الذى اضطرت الحكومة الى سحبه والرجوع الى قانون الانتخابات الدستورى الذى اقره البرلمان)

وقد نشرنا فى هذا العدد :

عدد	
٥	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٥	احكام صادرة من المجلس الحسى العالى
٥	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
١٣	حكما صادرا من المحاكم السكلية ومن المحاكم الجزئية
٣	احكام صادرة من المحكمة العليا الشرعية
٤	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية
٤	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
١	حكما صادرا من محكمة بيروت الابتدائية
٨	احكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٧	احكام صادرة من المحاكم البلجيكية

٥٥ فتكون الجملة خمسة وخمسين حكما وقرارا وفتوى . ثم ختمنا هذا العدد بخمس «لدعات»

رئيس التحرير

عزيز مائلى

السنه السادسة

المحاماة

العدد الرابع

عدد يناير

في

مل مجلس النواب واجتماع البرلمان

في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥

أسباب القرار

الذي أصدره مجلس نقابة المحامين بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ وصادقت عليه الجمعية

العمومية التي انعقدت في يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥

المجلس والاستمرار على خطة الحكم الفردي
وقد اشترك المحامون في هذه الحركة حيث
رفعوا إلتاماً لصاحب الجلالة الملك بأقالة الوزارة
الحاضرة التي لا هم لها سوى العمل على هدم
الدستور

غير ان الوزارة استمرت على خطتها
وصممت على تعديل قانون الانتخاب لتمكن
من الاستمرار على تعطيل الحياة النيابية . لهذا

ان المراسيم الصادرة في شهر نوفمبر سنة
١٩٢٤ وفي ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ وفي ٢٣
مارس سنة ١٩٢٥ بتأجيل دور انعقاد مجلس
النواب ثم بحله قد احدثت قلقاً شديداً على
مصير الدستور وعلى الضمانات التي كفلها الحكم
النيابي ترتب عليه رفع جملة عرائض لصاحب
الجلالة الملك بالتماس العودة للحياة الدستورية
ونشر جملة احتجاجات على الوزارة بشأن حل

الهيئة التشريعية المنتخبة - أما علة منح هذا الحق للسلطة التنفيذية واسباب مشروعيتها فقد ذكرها المسيو ميلران رئيس الجمهورية الفرنسية سابقاً في جلسة عقدها مجمع العلوم الادبية والسياسية في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤ إذ قال ما يأتي :-

« إن الموازنة بين السلطات المختلفة لازمة »
 « حرية الأمة وسلطتها فلا بد لضمان هذه »
 « الموازنة ضماناً تاماً ان يكون إزاء السلطة التي »
 « تتمتع بها الهيئة التشريعية سلاح بيد السلطة »
 « التنفيذية يتكافأ مع هذه السلطة ولا سلاح »
 « سوى رفع الأمر للأمة التي لها ولاية الأمر »
 « وهذا هو ما يسمى حق الحل »

وما دام حق الحل ليس هو إلا الالتجاء الى رأى الأمة الأسى فاذا أصدرت الأمة حكماً فيما تطرحه عليها السلطة التنفيذية من أوجه الخلاف فلا بد من احترام هذا الحكم ولا يتحقق هذا الأمر الا بمنع هذه السلطة من تكرار حل المجلس لسبب واحد

وهذا المبدأ مقرر في الدستور المصرى .
 الا ترى أن المادة ٣٨ من الدستور قد نصت على أنه لا يجوز حل مجلس النواب مرتين لسبب واحد

وإذا كان الأمر كذلك فلم يبق سوى النظر في الأسباب التي دعت الى حل المجلس في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ فاذا كانت هي بعينها التي بنى عليها الحل الثانى الصادر به مرسوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ فان هذا الحل يكون مخالفاً للدستور

رأى نواب الأمة ان يجمعوا البرلمان في نزل الكوتنتنال معتمدين على بطلان مرسوم الحل الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ بطلاناً من شأنه عودتهم للوظائف النيابية وتنفيذهم الوكالة التي استمدوها من الأمة

وبمناسبة هذه الحوادث وقرب انعقاد الجمعية العمومية للمحامين أشار بعض الزملاء على مجلس النقابة بأن يفحص هذه المسألة من الوجهة القانونية حتى تتمكن الجمعية العمومية عند الاقتضاء ان تقول هي الاخرى كلمتها في صحة هذا الاجتماع - فرأى المجلس النظر في هذا الاقتراح لما فيه من الفائدة

هذا وان هناك سبباً خاصاً يدعو مجلس النقابة للاهتمام بهذه المسألة فان لدى المجلس جملة مشروعات وقوانين خاصة بحياة المحاماة الداخلية قد أصبحت معطلة بسبب حل مجلس النواب

المسائل المطروحة عليها

- ١ - إذا كان حل مجلس النواب الصادر به مرسوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ شرعياً
- ٢ - اذا كان هذا الحل قد أصبح باطلا لعدم دعوة الناخبين للانتخاب والبرلمان للانعقاد في المواعيد الواردة في الدستور
- ٣ - الآثار التي تترتب على عدم مشروعية حل المجلس أو بطلان هذا الحل

المسألة الاولى

يعرف العلماء حل المجالس النيابية بأنه الحق المخول للسلطة التنفيذية بتقصير مدة وكالة

حلا للمجلس ولكنه يعتبر طرداً لوكلاء الأمة ونوابها

قال الاستاذ ماطر في كتابه المسمى « حل الجمعيات السياسية صحيفة ٢٦ » ما يأتي : —

« اذا حلت الحكومة هيئة المجلس قبل »
 « إنعقاده كان عملها هذا إمتناعاً عن سماع رغبات »
 « البلاد ومثلها في ذلك مثل الذي يطلب من »
 « آخر أن يوفد اليه رسولا ليفضى اليه برأيه »
 « في أمر معين فاذا حضر الرسول طرده ولم »
 « يسمح بمقابلته فكأنما تريد الحكومة أن »
 « ترغم المندوبين على انتخاب أشخاص معينين »
 وقد علق الاستاذ الكبير ليون دجوى
 عميد كلية الحقوق المصرية في مؤلفه على القانون
 النظامي على هذه المسألة بما يأتي : —

« ومع ذلك ولو أن الشارع النظامي لم »
 « يذكر شيئاً في هذا الخصوص فانه يظهر لي »
 « أن هناك قيداً شرعياً يقيد حق حل الجمعيات »
 السياسية : — »

« ليس لرئيس الجمهورية أن يأمر بحل »
 « مجلس على أثر تمام انتخابه ولا يستطيع ذلك »
 « الا بعد أن يتشكل المجلس ويصدر قراراً »
 « نعم لرئيس الحكومة حق حل المجالس »
 « غير أنه لا يجوز أن يكون ذلك لهدم ما تقضى »
 « به الأمة وقره الانتخابات العامة بل لعرض »
 « ما يقع بين الحكومة وبين مجلس النواب »
 « من الخلاف على الأمة »

« فاذا أمر رئيس الجمهورية بحل مجلس »
 « على أثر الانتخابات وقبل أن يصدر قراراً »

إذا رجعنا للمحق الجريدة الرسمية الصادر
 في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ فالتا نجد به نص
 المذكورة التي رفعتها الوزارة لصاحب الجلالة الملك
 وفيها أن السبب الذي تبني الوزارة طلبها عليه
 هو الخلاف بينها وبين المجلس خاصاً بالعلاقات
 بين مصر وبريطانيا وضرورة عرض هذا الخلاف
 على الأمة

واذا رجعنا الى المذكورة الخاصة بالحل الصادر
 به مرسوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ فالتا لا نجد
 سبباً آخر غير هذا السبب حيث جاء بالمذكورة
 ما معناه أن المجلس أظهر لأول وهلة أنه مصمم
 على نفس الخطة السياسية السابقة

وعلى ذلك لا يمكننا أن نتردد في القول
 بأن حل المجلس الذي صدر به مرسوم ٢٣ مارس
 سنة ١٩٢٥ غير شرعي ومخالف للدستور لأنه
 بني على نفس السبب الذي ترتب عليه الحل
 الأول الصادر به مرسوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤
 * *

وهذا الحل ليس مخالفًا للدستور لهذا السبب
 فقط بل لأن مرسوم الحل صدر ولم يكن قد
 أبدى المجلس الجديد رأيه في أي أمر بل وقبل
 أن تعرض عليه مسألة من المسائل

ليس طبيعياً أن تلجأ الحكومة لسلطة
 الأمة لبدء رأيها فيما وقع من الخلاف بينها وبين
 النواب ولا تحترم ما تبديه هذه الهيئة من الرأي
 والذي حدث أشد من هذا فان الحكومة
 لم تمكن الأمة من إبداء رأيها في هذا الخلاف
 فان هذا التصرف من جهة الحكومة لا يعتبر

« هو مظهر الفرق بين طرد هيئة النواب وبين »
« حق حل المجلس »

وهذا الشرط الذي يشير اليه المسيو (ماتر)
قد قرره الدستور المصرى فى المادة ٨٩ حيث
يتعين حسب نص هذه المادة أن يدعى
الناخبون فى ميعاد لا يتجاوز الشهرين وأن
يدعى المجلس الجديد للانعقاد فى بحر العشرة
الأيام التالية لانتهاى عملية الانتخاب

وفى حالتنا أرجأت الحكومة هذه الدعوة
الى آجال لانهاية لها ولهذا يصبح حل المجلس
باطلا لعدم تحقق الشروط الواردة فى المادة ٨٩
المذكورة وسنشرح هذه النقطة عند الكلام
على المسألة الثالثة

المسألة الثالثة

ماهى آثار عدم مشروعية حل المجلس
أو بطاله أمر الحل

إذا كان حل المجلس ليس شرعياً فطبعاً
أن لا يترتب على صدور أمر به أى أثر قانونى أو
سياسى وفى هذه الحالة يعتبر المجلس لا يزال
موجوداً

قال الاستاذ ليون دجوى فى كتابه على
القانون النظامى جزء ٤ صحيفة ٥٨٤ ما يأتى :
« أن رئيس الجمهورية الذى يصدر أمراً »
« غير شرعى بمحل المجلس ينتهك حرمة »
« الدستور ولكن بما أن يده زمام القوة »

« فى مسألة ما فإن هذا الحل لا يكون موجهاً »
« للمجلس بل لهيئة الناخبين نفسها فهو هدم »
« لحكمها وفيه مخالفة للقانون النظامى (انظر »
« الجزء الرابع صحيفة ٥٧٧) »

هذا ما قرره هذا العالم الكبير فاذا طبقناه
على حادثتنا وجدنا أن مرسوم الحل مخالف
للقواعد الدستورية ، ذلك لأن هذا المرسوم
صدر وكان المجلس قد أوشك أن ينتهى من
انتخاب هيئة مكتبه ولم يكن أصدر ولا قراراً
واحداً والأمر فى ذلك ظاهر لأن المجلس لا يمكن
أن يبت فى أمر قبل أن تشكل هيئته المكتبية
التي من وظيفتها إدارة المناقشات والاشراف
على إبداء الآراء

المسألة الثانية

بطاله حل المجلس لعدم دعوة المندوبين
الناخبين وهيئة المجلس للانعقاد فى
الميعاد القانونى

قال المسيو ماتر فى كتابه (حل الهيئات
السياسية) صيفتى ٣٠ ، ٣١ ما يأتى : -

« يجب أن يشتمل أمر الحل على الشروط »
« الموضوعية التى يشترطها الدستور وأكثر »
« هذه الشروط شيوخاً هو ملاحظة المواعيد »
« المشترطة لدعوة الناخبين ولعقد المجلس »
« الجديد فإن اجتماع المندوبين وانعقاد المجلس »

« الحالة حتى تنقضى المواعيد المذكورة وفي »
 « هذه اللحظة اذا لم يكن قد دعى الناخبون »
 « للانتخاب ولا المجلس للانعقاد يكون أمر »
 « الحل باطلاً وتعود الحياة الى المجلس القديم »
 « وهذه النظرية التي رسمها المسيو (مونيه) »
 « في الجمعية التأسيسية المنعقدة في ٤ سبتمبر »
 « سنة ١٨٨٩ قد قررها الكتاب الفرنسيون »
 « في منتصف هذا القرن واستمروا على تأييدها »
 « وقد أخذ بها أيضاً المؤلفون الأجانب »
 « وخصوصاً شرح القانون الايطالي (راجع »
 « روسي جزء رابع صحيفة ٤٨ ويران بلان »
 « برى صحيفة ٣١٥) »

« ويظهر أن الاستاذ ليون دجوى ليس »
 « على هذا الرأي فقد ذكر في مؤلفه السالف »
 « الذكر جزء رابع صحيفة ٥٨٣ ما يأتي : — »
 « وقد تساءل بعضهم عما يترتب على »
 « امتناع الحكومة عن احترام هذا النص فلم »
 « تدع الناخبين للانتخاب في مدة شهرين »
 « ولم تدع المجلس للانعقاد في العشرة الأيام »
 « التالية لنهاية عملية الانتخاب »

« أنه من المتعذر الاجابة على هذا السؤال »
 « لأنه هو بعينه مسألة ضمان تنفيذ قواعد الدستور »
 « حيث لا يوجد لذلك ضمان فعلي مباشر وعلى »
 « كل حال فأننى لا أستطيع أن أقبل ما قرره »
 « بعضهم أحياناً وهو أن يعود المجلس المنحل الى »
 « التكوين والانعقاد لأن المفروض هو أن حل »

« المسلحة فانه يستطيع أن يشتت شمل نواب »
 « الأمة وفي هذه الحالة لا يبقى النصر حليف »
 « الحق بل يصبح تابعاً للقوة والمسألة هنا تكون »
 « راجعة الى ضمان تنفيذ قواعد القانون »
 « الاساسى حيث لا يوجد لهذا القانون ضمان »
 « فعلى مباشر . »

« وليس معنى هذا أن منع انعقاد مجلس »
 « النواب المحلول حلاً باطلاً بالقوة يجعله غير »
 « موجود لأنه اذا كان اجتماعه اصبح في الواقع »
 « متعذراً فان وجوده قانوناً أمر لا شبهة فيه »
 « أما الحالة التي تمتنع الحكومة فيها بعد أمر »
 « الحل عن دعوة المندوبين الناخبين للانتخاب »
 « والمجلس للانعقاد في مواعيده فان شرح القانون »
 « النظامى مختلفون في الآثار التي تترتب على »
 « هذا الامتناع »

قال الميسوماتر في كتابه السابق ذكره
 صحيفتى ٣٠ - ٣١ في هذا الشأن ما يأتي : —
 « يجب التفرقة بين حالتين الأولى اذا »
 « كان الدستور قد حتم أن يشتمل أمر الحل »
 « على بيان ميعاد اجتماع الناخبين وانعقاد »
 « المجلس فانه اذا خلا أمر الحل من هذه »
 « البيانات يكون باطلاً من تلقاء نفسه »

« والثانية أنه اذا كان الدستور قد اكتفى »
 « بالإشارة الى ضرورة اجراء الانتخابات وعقد »
 « المجلس في ميعاد معين دون أن يشترط ذكر »
 « ذلك في أمر الحل فيجب الانتظار في هذه »

العرش فانه يستعيد وظيفته الى ان ينعقد المجلس الذى يحل محله

ونصت المادة ١١٤ فقرة ثانياً (واذا تقرر اجراء الانتخابات فى الميعاد المذكور فان وظيفة المجلس تستمر الى ان تنتهى هذه الانتخابات)
فيؤخذ من ذلك ان المجلس المحلول يستعيد وظيفته فى ثلاث احوال وذلك رغم صدور امر بحله أو انتهاء مدة نيابة أعضائه . وعلى ذلك يمكننا ان نقول ان حل مجلس النواب فى الدستور المصرى لا يترتب عليه انعدام سلطته كما هو الحال فى القانون الفرنسى فكأنما حل المجلس يكون معلقاً دائماً على شرط اسامى هو اجتماع مجلس جديد فاذا تحقق هذا الشرط فان نتائج الحل تصبح صحيحة بمعنى أن الأمر الصادر بالحل يصبح صحيحاً ولكن اذا لم يتحقق هذا الشرط بمعنى أن تؤخر الانتخابات ويؤجل انعقاد المجلس فى المواعيد المشترطة قانوناً فان أمر الحل يكون قد وقع باطلاً وتعود للمجلس القديم وظيفته

لهذه الاسباب يمكننا أن نقرر بأن انعقاد البرلمان فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ كان انعقاداً دستورياً صحيحاً



الى هنا قد أجبتنا على الاسئلة الثلاثة الميئة قبل غير أن هناك مسألة اخرى الفتى الجمعية العمومية نظرنا اليها وهي تتعلق بما ترد به الحكومة على الآراء التى بسطناها فان الحكومة لتبرر

المجلس كان شرعياً وعلى ذلك فان المجلس قد أصبح معدوماً ويظهر لى لهذا السبب أن انتهاك الحكومة للدستور ليس من شأنه أن يعيد الحياة للمجلس المنحل »

ولكن رغم هذا الخلاف بين علماء القانون الفرنسى فائنا لا نتردد فى أن نقول أن اجتماع ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ كان صحيحاً وذلك للاسباب الآتية :

اذا كان بعض العلماء الفرنسيين قد اعتبروا المجلس المحلول معدوم الحياة فذلك لأنه ليس فى الدستور الفرنسى نفسه أى نص يفرض للمجلس أى وجود فى أى حالة من الأحوال ولكن الدستور المصرى يعتبر للمجلس المذكور وجوداً قانونياً وفعلياً فى أحوال متعددة واليك بيان هذه الأحوال : —

نصت المادة ٥٢ من الدستور بأنه عند وفاة الملك يجتمع البرلمان بغير دعوة فى ميعاد العشرة الأيام التالية لإعلان الوفاة . واذا كان مجلس النواب معطلاً بسبب صدور أمر بحله وكان تاريخ دعوة المجلس الجديد للانعقاد تقع بعد العشرة الأيام المذكورة فان المجلس القديم يستعيد وظيفته الى أن ينعقد المجلس الذى يحل محله

ونصت المادة ٥٤ فقرة رابعة (واذا كان مجلس النواب معطلاً بسبب حله وقت خلو

قال الاستاذان : —

« نصت المادة ٢٤ من الدستور المصري »
 « الصادر في سنة ١٩٢٣ بأن حق التشريع »
 « هو لجلالة الملك باشتراك مجلسي الشيوخ »
 « والنواب غير أن المادة ٤١ من الدستور »
 « المذكور تنص على أن للملك في بعض »
 « أحوال وشروط معينة أن يصدر مراسيم »
 « لها قوة القانون »

« يلاحظ أولاً بأن الحق الوارد في المادة »
 « ٤١ المذكورة هو استثناء للقواعد المتعلقة »
 « بسلطة الهيئة التشريعية المدونة بالمادة »
 « ٢٤ المذكورة وهذه الصفة أي استثنائية »
 « هذا الحق مستمدة من نص وروح الدستور »
 « فإن ذي الفقار باشا وزير الحفانية يقول في »
 « مذكرته على الدستور تعليقاً على نص المادة »
 « ٤١ بأنها تعهد للملك بحق تشريع استثنائي »
 « وعلى ذلك فلا يمكن التوسع في تفسير »
 « النص المذكور »

« ومن الوجهة القانونية نرى أن الفترة »
 « الواقعة بين أدوار انعقاد البرلمان هي غير »
 « الفترة التي تلي حل مجلس النواب فإت »
 « الأولى تقع بطبيعة الحال بصفة عادية ناتجة »
 « من تنفيذ الدستور وأما حل المجلس فوأن »
 « كان عملاً شرعياً إلا أنه استثنائي ولذلك »
 « فإن النصوص الخاصة بافتتاح البرلمان »
 « وانتهاء ادوار انعقاده (المواد ٤٩-٩٦-٩٧) »
 « هي غير النصوص الخاصة بحل المجلس المادة ٣٨ »

تأجيل الانتخابات وانعقاد المجلس تعمل بضرورة
 أعداد دفاتر الانتخاب وإتمام الاجراءات اللازمة
 لتنفيذ قانون الانتخاب الجديد فنقول أنه مادام
 للسلطة التنفيذية في غيبة البرلمان أن تصدر
 قوانين . وما دامت الحكومة بمقتضى هذا الحق
 قد أصدرت قانوناً جديداً للانتخاب . وما دام
 تنفيذ هذا القانون يقتضى أعمالاً تحضيرية
 ضرورية فلا يمكن أن يقال عن الحكومة أنها
 تنتهك حرمة الدستور أو أنها تخالف الشروط
 الخاصة بحل مجلس النواب .

من هذا القول يتبين أن المسألة الواجب
 البحث فيها هي هل للسلطة التنفيذية في أثناء
 تعطيل البرلمان بسبب حل مجلس النواب أن
 تصدر قوانين أم ليس لها هذا الحق

والجواب على هذا السؤال لا نجد أحسن
 من أن نترك الكلام فيه لاستاذين فرنسيين من
 علماء القانون هما الاستاذ (بارتلى عضو المجمع
 الفرنسى وعيد كلية الحقوق بباريس) والاستاذ
 (باروفان المدرس بالكلية المذكورة والمضو
 الشريك في مجمع القانون الدولى) فإن هذين
 الاستاذين قد حررا أخيراً استشارة في مسألة
 تتعلق بقضية مطروحة أمام محكمة استئناف
 اسكندرية المختلطة نذكر منها الموضع الذى
 ينكر فيه الاستاذان المذكوران على السلطة
 التنفيذية حق التشريع أثناء تعطيل البرلمان
 بسبب حل مجلس النواب .

« وقد يحدث لمنع التجاوز في استعمال »
 « حق الحل ان ينص الدستور على تجريم »
 « أمر على رئيس الحكومة اثناء حل المجلس »
 « ويكون ذلك الأمر حالة بين ادوار الانعقاد »
 « فانه يلاحظ ان التشريع الفرنسي يحرم على »
 « رئيس الجمهورية أن يصدر قوانين باعتمادات »
 « مالية اضافية أو استثنائية (قانون ١١ ديسمبر »
 « سنة ١٨٧٩ المادة ٤) »

فيجب اذن التضييق في تفسير المادة ٤١
 اذ يظهر انه لا يمكن ان تسرى الاحكام الخاصة
 بالتشريع المباح للملك اثناء ادوار الانعقاد على
 الحالة التي يكون فيها المجلس معطلا بسبب الحل.
 « ويؤيد ذلك الادوار التي مرت بها نص »
 « المادة ٤١ فان المبدأ الذي وضعته لجنة الدستور »
 « خاصا بالسلطة التنفيذية تحت غرة ١ هو ما يأتي : »
 « للملك ان يصدر بين ادوار الانعقاد »
 « مراسيم لها قوة القوانين » - ولم يأت ذكر
 لحالة الحل - كذلك في مشروع الدستور
 الذي وضعته لجنة الثلاثين عبارة بهذا المعنى
 أقرتها اللجنة بصفة نهائية وهي : -

« اذا اصبح من الضروري بين ادوار
 الانعقاد » غير ان اللجنة الاستشارية عرضت
 نصاً اوسع بكثير من النص المذكور يبيح اصدار
 المراسيم بين ادوار الانعقاد وفي حالة حل مجلس
 النواب فقالت « للملك ان يصدر مراسيم في
 الاحوال التي يكون فيها من الضروري اتخاذ

اجراءات مستعجلة لا يمكن تأجيلها » « وان
 هذه المراسيم يجب عرضها على البرلمان في أول
 انعقاده » ولكن هذا النص الواسع لم يقرر
 وبقيت المادة ٤١ على حالها وهي لا تسمح
 للملك بأن يصدر مراسيم الا في الفترة الواقعة
 بين ادوار الانعقاد . وهناك ملاحظة أخيرة
 مستمدة من نص المادة ٤١ تؤيد عدم جواز
 اصدار المراسيم في فترة حل مجلس النواب وهي
 ان نص المادة المذكورة يشير الى أنه اذا صدرت
 مراسيم بين ادوار الانعقاد يجب دعوة البرلمان
 الى الانعقاد انعقاداً استثنائياً لتعرض عليه تلك
 المراسيم في أول انعقاده - وحق البرلمان هذا
 في الاشراف مباشرة على أعمال السلطة التنفيذية
 هو إحدى كفتي التوازن لذلك الحق الاستثنائي
 المحول للملك، وبما ان انعقاد البرلمان على الفور
 مستحيل في حالة حله فلا يمكن القول بأن المادة
 ٤١ تبيح للملك اصدار المراسيم وقت تعطيل
 البرلمان بسبب حل المجلس

بعد هذا البيان علينا أن نتساءل هل كان
 للسلطة التنفيذية في حالتنا هذه أي اثناء تعطيل
 البرلمان بسبب حل المجلس الحق في اصدار
 مرسوم بتعديل قانون الانتخاب

تناول الاستاذان السالف ذكرهما البحث
 في نوع المراسيم التي للهيئة التنفيذية اصدارها
 بين ادوار الانعقاد فقالا : -

« ان المادة ٤١ لا تبيح للملك أن يصدر بين »

قانون الانتخاب هو من هذا النوع خصوصاً اذا لاحظنا أن قانون الانتخاب هو من حقوق الأمة الاساسية فلا يمكن تعديله الا بمعرفة نوابها وفضلاً عن ذلك فإن هذا القانون قد تعدل تعديلاً ملائماً لحالة البلاد ولرغبات الشعب تعديلاً محققاً للبادئ الليبرالية وصدر به قرار البرلمان في سنة ١٩٢٤ م

رئيس الجمعية الدومية للمحامين

أحمد لطفي

« ادوار انعقاد البرلمان مراسيم في كافة الشئون »
« فانها لا تبيح له ذلك الا في الاحوال التي يجب »
« فيها اتخاذ اجراءات مستعجلة لا يمكن تنفيذها »
يؤيد ذلك ما جاء في مذكرة ذى الفقار
باشا تعليقاً على المادة ٤١ المذكورة فانه قال عن
حالة الاستعجال المذكورة انها هي الحالة التي
يترتب على تأخير اتخاذ الاجراءات فيها نتائج خطيرة
وانه لمن المتعذر ان يقبل الفعل ان تعديل

De la Dissolution de la Chambre des Députés du 23 Mars 1925 et de la réunion du 21 Novembre de la dite année

Motifs de la Décision du Conseil de l'Ordre du 18 Décembre adoptée par l'Assemblée Générale des Avocats du 18 Décembre 1925.

Le renvoi de la session du Parlement intervenu au mois de Novembre 1924, suivi d'une première dissolution par décret du 24 Décembre 1924 et par une seconde dissolution du 23 Mars 1925, a provoqué dans tous les milieux, des inquiétudes sur le sort de la constitution et des sécurités consacrées par le régime parlementaire. Plusieurs pétitions furent adressées à S. M. le Roi sollicitant le retour à la vie parlementaire et plusieurs protestations furent adressées au Ministère contre la dissolution de la Chambre des Députés et la prolongation du système autocratique. A leur tour, les avocats sollicitèrent de Sa Majesté le renvoi du présent Ministère qui ne fait que porter continuellement atteinte à la Constitution.

A la suite de la décision prise par le Ministère de faire une révision de la loi électorale et de prolonger ainsi la suspension des pouvoirs législatifs, les députés de la dernière Chambre se sont réunis à l'Hôtel Savoy-Continental.

Considérant nulle, la dissolution du 23 Mars 1925, les députés déclarent reprendre leur fonction et exécuter leur mandat.

A la suite de ces événements et à l'occasion de la prochaine réunion de l'Assemblée Générale du Barreau, quelques confrères ont suggéré au Conseil de l'Ordre d'examiner au point de vue juridique cette question de la dissolution afin de permettre à la dite Assemblée Générale, s'il y a lieu, de donner à son tour un avis sur la réunion du Savoy-Continental.

D'une façon générale spéciale, le Conseil de l'Ordre se trouve intéressé à la solution de la question par le fait même que la promulgation de plusieurs projets législatifs concernant la vie interne du barreau se trouve actuellement suspendue.

Questions posées

1^o. — Si la dissolution du 23 Mars 1925 est légale.

2^o. — Si cette dissolution est devenue nulle par suite de la non convocation, dans le délai légal, des électeurs et de la nouvelle Chambre.

3^o. — Quels seront les effets de l'illégalité ou de la nullité de la dite dissolution.

Ière Question

En droit constitutionnel, le droit de dissolution s'entend de la faculté conférée au pouvoir exécutif d'abréger la période législative d'une Chambre élue.

" Pour que soit pleinement assuré l'équi libre des pouvoirs, qui est nécessaire dans l'intérêt de la liberté de la nation, de la souveraineté du peuple, il faut qu'en face du pouvoir dont dispose le législatif, l'exécutif ait aussi une arme, et l'on n'en voit pas d'autre que l'appel au peuple souverain qui a le droit de dissolution. " le Président Millerand. — Séance de l'Académie des Sciences Morales et Politiques du 29 Mars 1924. "

De ce que le droit de dissolution n'est qu'un appel au peuple souverain, il s'ensuit qu'une fois le peuple s'est prononcé son verdict doit être respecté.

D'ailleurs ce principe est consacré par la Constitution Egyptienne. En effet, l'art. 88 dispose: " Si la Chambre des Députés est dissoute à l'occasion d'une question déterminée, la nouvelle Chambre ne peut plus être dissoute pour la même question. "

La première dissolution intervenue le 24 Décembre 1924 était basée sur le conflit entre la politique du Ministère Ziwer Pacha et celle de la Chambre concernant les relations diplomatiques entre l'Egypte et la Grande-Bretagne et la nécessité de s'en référer au peuple (voir note du premier Ministre présentée à Sa Majesté le Roi le 24 Décembre 1924, Supplément du Journal Officiel No. 114).

La deuxième dissolution du 23 Mars 1925 est basée sur le fait que le Ministère ne peut pas collaborer avec la nouvelle Chambre, qui, de prime abord, a montré qu'elle persistera à suivre la même attitude politique (voir note du Premier Ministre présentée à Sa Majesté le Roi le 23 Mars 1925).

On voit par le texte de ces deux notes que le motif de la première dissolution est le même que celui de la seconde.

Devant ces faits, nous ne pouvons pas hésiter à déclarer que la dissolution de la nouvelle Chambre est illégale.

Cette dissolution est d'autant plus illégale que la Chambre fut dissoute avant d'avoir été entendue. Il est naturel que lorsqu'on se réfère à la souveraineté du peuple pour trancher un conflit entre ses mandataires et le pouvoir exécutif, il faut non seulement respecter l'opinion du peuple, mais au moins lui permettre de l'exprimer par l'organe de ses mandataires. Faire appel à ces mandataires sans les entendre, cela ne signifie pas une dissolution, mais un renvoi pur et simple des représentants de la nation.

" Or dissoudre la Chambre, dit Mr. Matter, avant qu'elle soit réunie, c'est refuser d'écouter le pays c'est-à-dire: "envoyez-moi quelqu'un pour exprimer votre pensée et puis mettre l'envoyé à la porte, ne pas même lui accorder d'audience, c'est vouloir imposer certains hommes aux électeurs." (voir Matter — Dissolution des Assemblées Politiques page 26.)

Sur cette question, l'éminent Doyen de la Faculté du Caire, Mr. Léon Duguit s'exprime d'une façon plus formelle:

Cependant, dit-il, bien que le législateur constituant ne l'ait pas dit, il me semble qu'il existe une restriction légale à l'exercice de ce droit de dissolution, le président de la République ne peut pas dissoudre une Chambre qui vient d'être élue. Il ne peut la dissoudre qu'après que, s'étant constituée, elle a émis un vote. La raison de cette solution est évidente. Le Chef de l'Etat a le droit de dissolution non point pour briser le verdict du suffrage universel, mais pour soumettre au jugement du peuple un conflit qui s'élève entre le Gouvernement et la Chambre des Députés. Si le Président prononçait la dissolution d'une Chambre qui vient d'être élue, avant même qu'elle ait émis un vote, cette dissolution serait dirigée non pas contre la Chambre

mais contre le corps électoral lui-même dont on casserait le verdict; ce serait évidemment inconstitutionnel" (voir L. Duguit, Droit Constitutionnel, tome 4, page 577)

Or dans l'espèce qui nous occupe, au moment de sa dissolution, la nouvelle Chambre n'avait même pas terminé la constitution de son bureau, condition essentielle à son fonctionnement. De ce moment, elle ne pouvait même pas émettre un vote.

Non plus dans ce cas, nous n'hésitons pas à dire que la dissolution intervenue dans les conditions précitées est illégale.

2ème Question.

Nullité de la Dissolution par suite de la non convocation des électeurs et de la Chambre.

" Enfin, dit Mr. Matter, l'acte de dissolution devra remplir les conditions de fond édictées par la constitution." La plus usuelle de ces conditions sera l'observation des délais pour la convocation des électeurs et de la Chambre. Cette réunion des collèges électoraux et de la Chambre nouvelle est le signe caractéristique qui distingue le renvoi pur et simple de l'Assemblée du droit de dissolution—Voir Matter locut. page 30-31."

Cette condition de fond dont parle Mr. Matter est édictée par l'art. 89 de la Constitution: " Les électeurs doivent être appelés dans un délai ne dépassant pas deux mois et la Chambre convoquée dans les dix jours qui suivent les élections."

Dans l'espèce, les dites convocations ont été ajournées indéfiniment. La dissolution devient donc nulle pour inobservation de cette condition essentielle à sa validité. Pour plus de détails sur cette question, nous renvoyons à l'examen de la 3ème question concernant les effets de l'illégalité ou de la nullité de la dissolution.

3ème Question.

Quels sont les effets de l'illégalité de la dissolution prononcée le 23 Mars 1925. ou de sa nullité.

Si la dissolution est illégale, il est naturel qu'elle ne peut produire aucune conséquence juridique ou politique et la Chambre est considérée comme ayant toujours existé.

Mr. Léon Duguit (Vol. TV page 584) dit: " Le président de la République qui prononce illégalement la dissolution viole la constitution; mais comme il dispose de la force armée on ne peut l'empêcher de disperser les représentants de la nation; et dans ce cas, la victoire ne restera pas au droit mais à la force."

C'est donc la question de la sanction du droit constitutionnel qui domine, une sanction directe en fait n'existe.

Cela ne signifie pas que la Chambre illégalement dissoute et empêchée par la force de se réunir, n'existe pas. Si on fait sa réunion devient quelquefois impossible, en droit son existence est indiscutable

Quant au cas où le Gouvernement, après un ordre de dissolution, s'abstenait de convoquer les électeurs et la Chambre nouvelle dans les délais légaux, les auteurs français ne sont pas tous d'accord sur la conséquence de l'inobservation de cette formalité.

En effet, Matter (pages 30 et 31) répond à la question de la façon suivante:

"Une distinction paraît s'imposer; "si la constitution a édicté que l'acte même de dissolution doit déterminer la date des élections et de la réunion de la Chambre, l'acte de dissolution qui ne porterait point ces mentions serait nul de plein droit; si la Charte a simplement ordonné que les élections doivent être précédées et la Chambre se réunir dans un délai déterminé sans exiger que l'acte de dissolution fixe ces deux dates, il y a lieu d'attendre jusqu'à l'expiration du délai: à ce moment, s'il n'y a convocation ni des électeurs ni de la Chambre, la dissolution sera tenue pour nulle et la dernière Chambre devra reprendre son existence; cette théorie déjà esquissée par Mounier à l'Assemblée Constituante le 4 Septembre 1789 a été

reprise par les publicistes français du milieu du siècle, et toujours confirmée par eux; elle est d'ailleurs approuvée par les auteurs étrangers notamment par les Italiens (voir Rossi tome IV page 48; Berriot-St. Prix page 315).

Mr. Léon Duguit semble ne pas adopter cette opinion. Dans son ouvrage sur le droit constitutionnel vol. VI, page 583, il s'exprime dans ces termes.

" On s'est demandé ce qu'il adviendrait si le Gouvernement ne respectait pas cette disposition, ne convoquait pas les électeurs dans le délai de deux mois à partir de la dissolution ou ne convoquait pas les Chambres dans le délai de dix jours à partir de la clôture des opérations électorales. Il est difficile de répondre à la question, parce que c'est la question même de la sanction du droit constitutionnel et qu'une sanction directe en fait ne peut pas exister. Cg.t.II, p.174 et s. En tout cas, je ne saurais admettre que, comme on l'a dit quelquefois, la Chambre dissoute puisse se reconstituer et se réunir, La dissolution a par hypothèse été légale; la Chambre dissoute est morte, et il me paraît évident qu'elle ne peut pas revivre de ce fait que le Gouvernement viole la constitution."

Cette divergence d'opinions ne nous empêche pas de conclure à la légalité de la réunion du 21 Novembre 1925 pour les raisons suivantes.

Si quelques auteurs français considèrent dans ce cas la Chambre dissoute comme une Chambre morte n'ayant aucune existence, c'est parce que la législation française dans tous ses textes ne donne aucune vie à la Chambre dissoute.

Mais la constitution égyptienne reconnaît dans certains cas une existence à la Chambre dissoute.

En effet, l'art.52 est ainsi conçu:

"A la mort du Roi, les Chambres se réunissent sans convocation, dans les dix jours qui suivent la déclaration du décès. Si la Chambre des Députés a été dissoute et que la convocation ait été faite dans

l'acte de dissolution pour une date postérieure au dixième jour, l'ancienne Chambre reprend ses fonctions jusqu'à la réunion de celle qui doit la remplacer."

L'art.54 par.4 dispose:

" Si la Chambre des Députés se trouvait dissoute au moment de la vacance du Trône, elle reprendrait ses fonctions jusqu'à la réunion de celle qui doit la remplacer."

Enfin l'art.114 par.2 dit:

" Au cas où les élections n'ont pu avoir lieu dans le dit délai, le mandat de l'ancienne Chambre est prorogé jusqu'aux dites élections."

Donc dans trois cas, l'ancienne Chambre doit fonctionner malgré sa dissolution même légale.

On voit par là que la dissolution en droit égyptien ne met pas fin, comme en droit français, à l'existence de la Chambre dissoute. La dissolution de la Chambre est toujours prononcée sous une condition essentielle: la réunion d'une Chambre nouvelle. Si cette condition est réalisée, la dissolution sort ses effets et devient définitive. Si, au contraire, cette condition n'est pas réalisée, en ce sens que la convocation a été retardée, elle est nulle et l'ancienne reprend librement son existence et les députés remplissent légalement leur mandat.

Pour ces raisons nous pouvons conclure sans hésitation, à la légalité de la réunion du Parlement du 21 Novembre 1925.

Jusqu'ici nous avons suffisamment répondu aux questions ci-haut posées, néanmoins il reste un point sur lequel l'Assemblée Générale des Avocats du 18 Décembre attirera notre attention. Il concerne l'argument que le Gouvernement oppose continuellement à notre manière de voir.

Pour justifier la remise continuelle de la convocation des élections et de la Chambre, le Gouvernement excipe toujours de la nécessité de préparer les listes électorales et d'une façon générale des

formalités préalables exigées pour l'exécution du décret révisant la loi électorale.

Du moment que l'exécutif a le droit en l'absence du Parlement, de faire des décrets et qu'en vertu de ce droit une nouvelle loi électorale fut promulguée et que pour la mise en vigueur de cette loi, certaines réformes sont nécessaires, on ne peut point prétendre que le Gouvernement ait porté aucune atteinte à la constitution ou contrevenu aux règles concernant la dissolution de la Chambre.

Il s'agit donc de savoir si, en l'absence du Parlement par suite de la dissolution de la Chambre, l'exécutif peut promulguer des décrets-lois.

Pour répondre à cette question, nous laissons la parole à deux Eminents Professeurs de Paris: Mr. H. Barthélemy membre de l'Institut, Doyen de la Faculté de Paris et Mr. J. Basdevant Professeur à cette faculté, associé de l'Institut du Droit International.

Ces deux savants ont dernièrement rédigé une consultation sur une question intéressant un procès pendant devant la Cour d'Appel Mixte d'Alexandrie.

Nous empruntons aux motifs de cette précieuse consultation quelques passages qui méconnaissent à l'exécutif le droit de légiférer en l'absence du Parlement par suite de dissolution.

"Aux termes de l'article 24 de la Constitution Egyptienne de 1923, le pouvoir législatif est exercé par le Roi, concurremment avec le Sénat et la Chambre des Députés. On déduira sans hésitation de ce texte qu'en principe le Roi n'a pas compétence pour donner l'interprétation d'une loi.

"Toutefois l'article 41 permet au Roi dans certaines circonstances et sous certaines conditions, de rendre des décrets ayant force de loi.

"On remarquera tout d'abord que cet article 41 constitue une dérogation au principe général d'attribution du pouvoir

législatif posé par l'article 24. Ce caractère résulte de la rédaction du texte autant que de l'esprit de la Constitution de 1923. Dans une note sur la Constitution, Zulficar Pacha, Ministre de la Justice, qualifiait l'article 41 comme confiant au Roi un pouvoir législatif extraordinaire. La conséquence de ce caractère est que l'article 41 ne saurait recevoir une interprétation extensive.

"Au point de vue juridique, la situation qui existe dans l'intervalle des sessions du Parlement est autre que celle faisant suite à la dissolution de la Chambre des Députés. La première se reproduit d'une façon normale par le jeu même de la Constitution; la dissolution est un fait légal mais exceptionnel. Autres sont les textes visant l'ouverture et la fin des sessions (art. 49, 96, 97) autres ceux concernant la dissolution (art. 38).

"Il arrive que pour empêcher les abus que pourrait entraîner l'exercice du droit de dissolution, telle prérogative soit en ce cas refusée au Chef de l'Etat à qui elle est reconnue dans l'intervalle des sessions: Il en est ainsi en France pour l'ouverture par décret de crédits supplémentaires ou extraordinaires (loi du 14 Décembre 1879, art. 4). L'article 41 devant recevoir une interprétation restrictive, il semble qu'on ne puisse pas étendre au cas de dissolution le pouvoir qui permet au Roi d'exercer dans l'intervalle des sessions du Parlement

"Un examen des formes successives par lesquelles est passée la disposition qui est devenue l'article 41 confirme la déduction qui vient d'être présentée. Dans les principes énoncés par le Comité de Constitution il était dit, à propos du Pouvoir Exécutif, sous le No6: le Roi pourra, entre les deux sessions, promulguer des décrets ayant force de loi... le cas de dissolution n'apparaissait pas. Dans le projet de la Commission des trente on trouve une formule équivalents à celle qui fut consacrée définitivement; Si dans l'intervalle des sessions, il devient néces-

saire le Comité consultatif proposa au contraire une formule beaucoup plus extensive autorisant les décrets-lois même pendant la durée des sessions et aussi en cas de dissolution: Au cas où il serait nécessaire de prendre d'urgence des mesures qui ne peuvent souffrir de retard, le Roi rend des décrets ayant force de loi Ces décrets doivent être soumis au Parlement à sa première réunion Mais ce texte très large n'a pas été finalement admis et l'article 41 ne confère au Roi le pouvoir d'édicter de tels décrets que dans l'intervalle des sessions du Parlement.

" Enfin une dernière considération tirée du texte de l'art. 41 vient confirmer qu'en cas de dissolution, le dit pouvoir ne saurait s'exercer. Selon l'article 41, si de tels décrets sont édictés le Parlement devra être *immédiatement* convoqué en session extraordinaire et ces décrets doivent lui être soumis à sa première réunion. Ce contrôle immédiat du Parlement est la contrepartie du pouvoir exceptionnel ici conféré au Roi. Or cette convocation *immédiate* du Parlement est impossible lorsque la Chambre a été dissoute. Cette disposition montre donc bien que l'article 41 n'entend pas conférer au Roi le pouvoir d'édicter des décrets-lois après dissolution de la Chambre."

A un second point de vue on peut se demander si, en décrétant le décret révisant la loi électorale, le Roi est resté

dans les limites fixées par l'article 41.

A cette question, répond la consultation.

"L'article 41 n'autorise pas le Roi à prendre dans l'intervalle des sessions du Parlement, des décrets-lois en toutes matières: il ne l'y autorise que s'il est nécessaire de prendre d'urgence des mesures qui ne peuvent souffrir de retard.

Dans le commentaire que Zulficar Pacha, Ministre de la Justice, a donné de l'article 41, il a parlé du cas où le retard peut engendrer les plus graves conséquences."

Il semble difficile d'admettre que les mesures prises par le décret révisant la constitution aient en ce caractère de mesures d'urgence, de mesures qui ne pouvaient souffrir de retard, qu'on se soit trouvé dans un cas où le retard aurait engendré les plus graves conséquences,

Tout au contraire, la loi électorale, étant un attribut essentiel du peuple, elle ne peut être révisée que par ses représentants.

Nous pouvons encore ajouter, qu'en face de la loi électorale votée par la Chambre des Députés de 1924, l'exécutif ne peut porter aucune modification à cette loi sans massacrer les règles du droit constitutionnel.

Le Caire, le 18 Decembre 1925.

Le Président de l'Assemblée Générale
des Avocats

Ahmed Loutfi

Bâtonnier de l'Ordre

الأمكام

قضايا محكمة النقض والأول

٢٤٢

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥
نقض . سبب الحكم . عدم يانه . بطلان .

القاعدة القانونية

أن عدم بيان السبب الذي أدى المحكمة
الى ادانة شخص موجب لبطلان الحكم الصادر
بالادانة والعقوبة
المحكمة :

« حيث أنه بمطالعة الحكم المطعون فيه
يرى أن المحكمة فصلت أدلة الأدانة بالنسبة
لمن ادانهم كما انها فصلت أدلة البراءة بالنسبة
لمن برأتهم ما عدا رافعي النقض فان المحكمة
فاها ان تذكر سبباً من الادلة التي أدت الى
ادانتهما وغاية ما ذكرته خاصاً بهما هو التماس
العذر لهما سواء كان في تخفيف العقوبة أو في
اعتبار الواقعة جنحة لا جنائية

« وحيث أن هذا وجه مهم من أوجه
النقض لأن عدم بيان السبب في الحكم
موجب لبطلانه وعليه يكون الطعن مقبولا »

(طعن عبد الرازق سليمان هلال وآخر ضد النيابة
العمومية نمرة ١٥٢٢ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة
صاحب المعالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب المعالي
والسمادة والعزة حسين درويش باشا ومحمد مصطفى بك
ومحمد علام باشا ومحمد لبيب عطيه بك المستشارين وجندي
بك عبد الملك وكيل النيابة بالاستئناف)

٢٤٣

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥
نقض : تزوير . تمزيق العقد .

القاعدة القانونية

أن تمزيق العقد المزور قبل تقديم الشكوى
لا يمحى أثر الجريمة لأن المول عليه هو الوقت
الذي ارتكبت فيه الجريمة ، وأما تمزيق العقود
فيما بعد فهو عبارة عن تنازل عنها . وهذا التنازل
لا يعتبر شيئاً وربما كان اعترافاً بصحة التهمة
والاعتراف بالتهمة لا يمحى أثرها
المحكمة :

« حيث أن الطعن بني على القول بأن
الفعل لم ينشأ عنه ضرر لأن العقود للطعون
فيها كانت قد مزقت قبل التبليغ
« وحيث أن للمول عليه هو الوقت
الذي ارتكبت فيه الجريمة وأما تمزيق العقود
فيما بعد فهو عبارة عن تنازل عنها وهذا
التنازل لا يعتبر شيئاً وربما كان اعترافاً بصحة
التهمة والاعتراف بالتهمة لا يمحى أثرها وعليه
يكون الطعن مرفوضاً »

(طعن حسين صالح حسونه وآخرين ضد النيابة
العمومية نمرة ١٥٢٧ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة
صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

حكما كان هذا عيبا جوهريا في الحكم موجبا
لبطلانه . لأن بيان نية القتل في الحكم ضرورية
لتحقق محكمة النقص أن كان المتهم قصد القتل
أم قصد أحداث ضربات بدون نية القتل .

المحكمة :

« حيث أن أوجه الطعن تتلخص في أن
المحكمة أخطأت في التطبيق القانوني لأن الحكم
للطعون فيه خال من ذكر ثبوت نية القتل عند
المتهم وأن الواقعة بحالتها البينة في الحكم تكون
فقط جريمة الضرب العمد المعاقب عليها بالمادة
٢٠٦ عقوبات وأن الحكم بالنسبة للتعويض
خال من الأسباب

« وحيث أنه في الوقائع تبين أن قصد
القتل أهمل في الحكم على أنه يجب إثباته ليظهر
لمحكمة النقص أن المتهم قصد القتل أم أحداث
ضربات بدون نية القتل وهذا عيب جوهري
في الحكم موجب لبطلانه

« وحيث لا ضرورة بعد ذلك للبحث
في أوجه الطعن الأخرى »

(طعن محمد علي البدراوي ضد النيابة العمومية نمرة
١٥٢٨ سنة ٤٢ قضائية ومحمد احمد -ويلم مدع بمحق
مدني . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

٢٤٦

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

نقض . حالة دفاع شرعي . عدم يانه . بطلان .

القاعدة القانونية

إذا تمسك المتهم في دفاعه بأنه كان في حالة

٢٤٤

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

نقض . عدم بيان كيفية اتلاف
زراعة القطن . بطلان .

القاعدة القانونية

إذا لم تبين المحكمة في حكمها كيفية حصول
اتلاف زراعة القطن غير المحصود كان هذا
عيبا جوهريا في الحكم موجبا لبطلانه
المحكمة :

« حيث أن الطاعن يرتكن في طعنه على
أن الحكم للطعون فيه خال من ذكر الأدلة
على ارتكاب المتهم لجريمة الاتلاف وكيفية
حصوله . وأن إصابة المتهم بعيار نارى ليست
هي التهمة الموجهة اليه وأن المحكمة لم تسمع
شهود تقيمه

« وحيث أنه تبين من مراجعة الحكم أن
المحكمة لم تذكر كيفية حصول الاتلاف وهذا
عيب جوهري في الحكم موجب لبطلانه

« وحيث متى تقرر ذلك فلا ضرورة
للبحث في أوجه الطعن الأخرى »

(طعن المرسى عمر ضد النيابة العمومية نمرة
١٥٣٣ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٤٥

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

نقض . عدم بيان قصد القتل . بطلان .

القاعدة القانونية

إذا أهملت المحكمة بيان قصد القتل في

عن نفسه ولم ترد المحكمة على هذا الدفع في حكمها المطعون عليه

« وحيث انه تبين من مراجعة محضر الجلسة والحكم ان المحكمة لم تذكر شيئاً عن دفاع المحامي الذي تمسك بحق الدفاع الشرعي عن النفس او على الأقل بتجاوز المتهم حق هذا الدفاع كان هذا نقصاً جوهرياً في الحكم يوجب بطلانه »

(طن عثمان فراج على ضد النيابة العمومية نمرة ١٥١٧ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المآلى احمد طلعت باشا والىة السابقة)

دفاع شرعى عن نفسه ولم تذكر المحكمة شيئاً عن دفاع المحامي الذى تمسك بحق الدفاع الشرعى عن النفس أو على الأقل بتجاوز المتهم حق هذا الدفاع كان هذا نقصاً جوهرياً فى الحكم يوجب بطلانه

المحكمة :

« حيث ان اوجه النقص تتلخص فى ان الواقعة لم تبين فى الحكم بياناً كافياً وان للمتهم تمسك فى دفاعه بأنه كان فى حالة دفاع شرعى

قضاء المجلس الحسبى

للتألف على غير اساس فوجب الغاؤه واعادة الاوراق للمجلس الحسبى لاختصاصه بنظرها »
(استئناف الخواجه سليم الياس قسطندى ضد الخواجه الياس قسطندى موسى نمرة ١٠٢ سنة ٢٤ — ٢٥ . دائرة حضرة صاحب المآلى احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السادة والفضيلة والعزة صالح حقى باشا وعلى حسين باشا المستشارين والشيخ سيد الشناوى المصنوع بالمحكمة العليا الشرعية ومحمد حمدى بك رئيس محكمة مصر الابتدائية الاهلية سابقاً)

٢٤٨

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٥

حسى . وصى . صغير . تناقض المصلحة .

القاعدة القانونية

اذا صدرت من الوصى اعترافات تجعل

٢٤٧

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٦

حسى . روم ارثوذكس . حجر . بطريرك . مجلس ملى اختصاص .

القاعدة القانونية

ليس لطائفة الروم الارثوذكس مجلس ملى يختص بنظر الأحوال الشخصية لآباء هذه الطائفة . فالختص اذن بنظر المسائل المتعلقة بالحجر على أبناء هذه الطائفة هو المجلس الحسبى المجلس :

« حيث انه لم يثبت ان لطرفى الخصمين مجلس ملى واذن يكون المجلس الحسبى مختص بنظر الدعوى ويكون فى هذه الحالة القرار

مصلحة الوصى متعارضة مع مصلحة القاصر
وجب استبداله
المجلس :

« من حيث ان مجلس حسبي مديرية
الذهلية قرر بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٥ في
مادة ركة المرحوم احمد محمد سلامه نمرة ٢٦
سنة ١٩٢٥ من ناحية كوم النور بمركز ميت
غمر تعيين ابراهيم احمد سلامه وصيا على اخيه
القاصر محمد وتعيين الست مباركة محمد جاد
وصياً على ولدها القاصر عبد الحى
« وحيث ان السيدات حامدة وامينة
وفهيمه وسكينة بنات للورث تظلمن لوزارة
الحقانية من هذا القرار بعريضة مقدمة منهن
في ١٧ اغسطس سنة ١٩٢٥ وملحق تاريخه ٢٤
سبتمبر سنة ١٩٢٥ لاسباب منها

اولا - ان المجلس لم يأخذ رأيهن في
اقامة الوصيين المذكورين بصفة انهن من
الورثة واكثر المأما بمصلحة القاصرين من غيرهن
ثانياً - ان الوصى ابراهيم احمد سلامه
الذى عينه المجلس وصياً على اخيه محمد القاصر
قد صدر منه من الاعترافات ما يضر بمصلحة
القاصر اذ انه بعد ان قرر امام المجلس عند
طلب توقيع الحجر على والده بأن عقد البيع
الصادر من والده لابنه القاصر عبد الحى من
مال محمد القاصر بيع صوري ثم عدل عن ذلك
بعد تعيينه وصياً وافر هذا البيع الصادر لعبد
الحى مع ان نتيجة تقليل مال محمد من ١٠
افدنة الى ٦ افدنة الامر الضار بمصلحة القاصر
محمد المعين هو وصياً عليه

« وحيث انه لذلك طعنت وزارة الحقانية
في القرار المذكور آتفاً بتاريخ ١٣ اكتوبر
سنة ١٩٢٥

« وحيث انه بجلسة اليوم المحددة لنظر
هذا الطعن حضر حضرته الشيوخ محمد خليفة
بك والشيوخ احمد فهمى محمد المحاميان الشرعيان
نيابة عن حضرة عبد الرحمن بك الرافعى وكيل
المتظلمات - وحضر الوصى المطعون فيه
ومعه حضرة عباس افندى شريف المحامى
الذى قررا انه عنه وعن الوصية على القاصر
الثانى

واقوال وطلبات الحاضرين مدونة
بمحضر الجلسة

« وحيث ان الطعن تقدم فى ميعاده
القانونى فيكون مقبولا شكلا

« وحيث انه تبين من الاطلاع على اوراق
الدعوى والمستندات التى تقدمت بالجلسة من
وكيل المتظلم ضدها ما يدل على وجود تعارض
فى المصلحة بين مصلحة الوصيين الحاليين
والقاصرين لذلك يرى المجلس اعادة الاوراق
للمجلس الحسبى الابتدائى لتعيين وصيين بدلا
من الحاليين بمعيدين عن المصلحة»

(طعن معالى وزير الحقانية بناء على تظلم الستات
حامده وآمنة وفهيمه وسكينة كريمات المرحوم احمد محمد
سلامه ضد ابراهيم احمد سلامه الوصى على أخيه محمد
سلامه والست مباركة الوصية على ولدها عبد الحى :
نمرة ١٥٢ سنة ٢٤ - ٢٥ . دائرة معالى احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

اعتراف للشرف بالمديونية للتركة وكذا زوج
كريمته وحينئذ يوجد تعارض في المصلحة
ويتعين في هذه الحالة إلغاء القرار المذكور
بالنسبة للشرف وإعادة الأوراق للمجلس
الحسبي الابتدائي لاختيار مشرف آخر »

(طعن معالي وزير الحفانية بناء على نظم الست
رتبيه حسنى الوردانى (الوصية) على أولادها نصر
المرحوم احمد بك أسعد ضد السيد بك رسم المشرف
نمرة ٨٨ سنة ٢٤ — ٢٥ . دائرة حضرة صاحب
المالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٤٩

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

حسبي . مشرف . تعارض المصلحة . استبداله .

القاعدة القانونية

إذا كان المشرف مديوناً للتركة وكذا
زوج بنته كان هذا تعارضاً في المصلحة بينه وبين
التركة ووجب إبعاد المشرف واستبداله بغيره
المجلس .

« حيث انه ثابت من الأوراق ومن

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

المحكمة :

« بما ان المستأنفة رفعت هذه الدعوى
وطلبت الحكم بإلغاء العقد المؤرخ ١٠ من
يونيو سنة ١٩١٩ ومسجل في ١٤ منه وتسليم
الاطيان والعقار المبينة المعالم في الصحيفة
ومحو التسجيلات المتوقعة عليها بموجب ذلك
العقد الصادر للمستأنف عليه

« وبما ان العقد موضوع النزاع تقدم
من المستأنف عليه وتمسك به وقال بأنه عقد
بيع بات اذ ذكر فيه المبيع والثلث .

« وبما ان المستأنفة قدمت تعهداً مأخوذاً
على المستأنف عليه ومحوراً في مجلس العقد
وبحضره جميع الشهود الموقعين عليه كما هو
ثابت من تاريخ ذلك التعهد واسماء الشهود .

٢٥٠

حكم تاريخه ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

بيع . أركانه . تعهد المشتري بعدم التصرف في
الرقبة وفي المنفعة . عود الملكية الى البائع . ملكية .

القاعدة القانونية

لا يعتبر عقد بيع ناقل للملك العقبر الذى
يوصف بأنه بيع ولكن يتحرر في وقت امضائه
تعهداً على المشتري بعدم التصرف في رقة وفي
منفعة العين المبيعة لا يبيع ولا يبرهن الا بعد حياة
البائع وانه اذا مات البائع قبل المشتري تعود
الأعيان كلها الى ملكه بغير مقال ولا تدخل
فيا سترك عنه . مثل هذا العقد يكون فاقداً
زكنين من أركان البيع : قى الملكية والثلث .

وبما انه مما تقدم تكون طلبات المستأنفة

في محلها ويجب اجابتها »

(استئناف الست سالومه فاكوس وحضر عنها
حضرة صاحب العزة الاستاذ صالح بك جودت الحامى
ضد توفيق افندى ميخائيل داوود شكر الله وحضر عنه
حضرة الاستاذ ناصيف افندى زكى الحامى نمرة ٧٥٤
سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي حسين
باشا درويش وكيل المحكمة وبحضور حضرتى صاحبي
العزة مراد وهبه بك وحسن نبيه المصرى بك)

٢٥١

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥

استئناف . محكم . اختصاص .

الفاعلة القانونية

اذا نص في عقد على أنه اذا قام نزاع بين
الطرفين ورفع أمره الى القضاء فيكون المدين
متحملاً المصاريف والرسوم والالتام ويكون
قابلاً أول حكم يصدر عليه من أى محكمة كانت
فلا يعتبر هذا قبولاً منه باختصاص المحكمة
بالحكم نهائياً في الدعوى ويحق له بناء على ذلك
الطعن في الحكم بطريق الاستئناف »

(استئناف رزق سعيد وآخر وحضر عنهما حضرة
الاستاذ ميخائيل افندى ظالى الحامى ضد محمد افندى
حسن وحضر عنه حضرة الاستاذ حزين افندى سعد الحامى
نائباً عن حضرة الاستاذ السعيد افندى رمضان الحامى
نمرة ١٧٠ سنة ٤١ ق. دائرة حضرات اصحاب العالي
والعزة احمد طلعت باشا ومصطفى بك حلمى وحسن نبيه
المصرى بك)

» وبما انه بالاطلاع على هذه الورقة
اتضح ان المستأنف عليه تعهد صراحة بعدم
التصرف فى الاطيان وبيع المنزل لا يبيع
ولا يبرهن الا بعد حياة المستأنفة وانه اذا مات
قبلها تعود الاعيان كلها الى ملكها ولا تدخل
فيما سترك عن المورثة .

» وبما انه لمعرفة ما اذا كان العقد المتمسك
به المستأنف عليه يعتبر بيعاً صحيحاً قصد منه
نقل الملكية حقيقة للمستأنف عليه يجب
ان يجمع بينه وبين التعهد المأخوذ عليه لانهما
يفيدان سنداً واحداً لمعرفة قصد المتعاقدين
عند التعاقد

» وبما ان العبرة فى العقود بالمقاصد
والمعاني فبالاطلاع على الورقتين يتضح من
اشتراط المستأنفة على المستأنف عليه ان
لا يتصرف فى الاعيان المقول ببيعها طول
حياتها وانه اذا مات لا تدخل فى تركته بل
تعود الى ملكها اذ العقد لا ينقل ملكية
اصلاً واذن يكون هذا الركن الاساسى للبيع
معدوماً .

وبما انه اشترط رجوع الاعيان الى ملك
المستأنفة عند وفاة المستأنف عليه قبلها كان
بلا مقابل حتى ولا حق له فى رد ما يدعى بأنه
دفعه ثمناً الى من يؤول امواله لهم من بعده
يؤخذ منه ان المستأنف عليه لم يدفع شيئاً
مقابل تحرير هذا العقد له واذن يكون ركن
وجود الثمن فى عقد البيع معدوماً كذلك وعليه
فالعقد ليس ببيع ولا بناقل للملك .

الاسباب التي اوردتها الحكم الملتمس إعادة النظر فيه اليوم استندت المحكمة صراحة الى هذين التقريرين في حين ان احدهما مقدم من خبير مستبدل بغيره لم تكن له حينئذ صفة رسمية

« ومن حيث انه فضلا عن امكان القول بأنه كان من حق المحكمة ان تعتبر مثل هذا التقرير بمثابة تقرير استشاري وان تقدره بما تراه فان مثل هذا التصرف من جانب المحكمة لا يعد تناقضا في الحكم وبما لا نزاع فيه على كل حال ان علما وان قضاء ان التناقض الذي يبنى عليه قانونا جواز التماس إعادة النظر انما هو التناقض الموجود في نفس منطوق الحكم بحيث يشمل تنفيذه ولا عبرة في هذا الصدد بما يوجد من التناقض في نفس اسباب الحكم ولا ما بين الاسباب والمنطوق وقد اتضح مما تقدم ذكره ان لا شيء من ذلك مطلقا في الحكم المطعون فيه وغاية ما يمكن ملاحظته على هذا الحكم ان المحكمة استندت ضمن ما ارتكنت عليه الى تقرير كان يحسن استبعاده للاسباب السالف بيانها

« ومن حيث انه لذلك يتعين رفض هذا الوجه

عن الوجه الثاني

وهو حصول غش من الخصوم اثر على رأى القضاة حتى كانت نتيجة صدور الحكم المطعون فيه

« من حيث انه يجب ان يتلاحظ اولا ومن الوجهة القانونية انه من المتفق عليه علما

٢٥٢

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥
التماس إعادة النظر . تناقض . منطوق . اسباب .

القاعدة القانونية

١ - أن التناقض الذي يبنى عليه قانونا جواز التماس إعادة النظر انما هو التناقض الموجود في نفس منطوق الحكم بحيث يستحيل تنفيذه ولا عبرة في هذا الصدد بما يوجد من التناقض في نفس اسباب الحكم ولا ما بين الاسباب والمنطوق

٢ - من المتفق عليه علما وماخوذ به عملا أن الغش الذي يميز التماس إعادة النظر ينبغي أن يكون شخصا أى حاصلًا من نفس الخصم الصادر لمصلحته الحكم وأن يكون الخصم الآخر قد وجد في حالة وظروف لم يستطع معها مناقشة خصمه وتقديم ما عسى أن يكون لديه من أوجه الدفع
المحكمة :

« حيث ان الواقع الثابت في هذا الصدد ان عبد المجيد بك عمر بعد ان تعين خيرا في هذه الدعوى ولتاخير في تقديم تقريره استبدلته المحكمة بخبير آخر هو احمد بك كمال وبعد ان قدم هذا الاخير تقريره تراءى لعبد المجيد بك عمر ان يقدم هو ايضا ورغما من استبداله تقريراً بما نتج من اعماله مطابقا كل المطابقة لما جاء بتقرير احمد بك كمال وفي

ومأخوذ به عملاً ان الغش الذى يحيز التماس اعادة النظر ينبغى ان يكون شخصياً اى حاصلًا من نفس الخصم الصادر لمصلحة الحكم وان يكون الخصم الاخر قد وجد في حالة وظروف لم يستطع معهما من مناقشة خصمه وتقديم ما عسى ان يكون لديه من اوجه الدفع

« ومن حيث ان الثابت من وقائع الدعوى الحالية انه بجلسة ١٣ ابريل سنة ١٩٢٤ التى تحدت للمرافعة وتلتها مباشرة جلسة النطق بالحكم المطعون فيه التمس وكيل الملتمس ضدّهم اعتماد تقرير الخبير (كذا بالمفرد) والمفهوم المؤكد ان الوكيل المذكور لم يعن بذلك الا تقرير الخبير المعين اخيراً من المحكمة وهو احمد بك كمال فلم يذكر وكيل الملتمس ضدّهم الا تقريراً واحداً ولم يشر بكلمة واحدة الى تقرير اخر في حين ان وكيل الملتمس الحالى قدم بعد جلسة المرافعة المذكورة مذكرة ناقش فيها تقرير عبد المجيد بك عمر سالف الذكر مناقشة مطولة محاولاً تفنيد ما قرره هذا الاخير بالتفصيل (انظر المذكرة المقدمة من وكيله نمرة ٣٥ بدوسيه ب) ومن ذلك يرى بكل وضوح وجلاء ان الملتمس الحالى هو الذى اظهر وقتئذ دون الملتمس ضدّهم علمه بتقرير عبد المجيد عمر وهو الذى دون الملتمس ضدّهم انفراداً بالتكلم عن هذا التقرير وبمناقشته في جميع تفاصيله ومفرداته فلا محل اذن بعد ذلك ولا معنى لما يدعيه اليوم الملتمس من ان التقرير المذكور دس بملف القضية دساً بدون علمه وبتواطؤ الخبير

مع خصمه خصوصاً وقد ثبت ثبوتاً جلياً ان الملتمس ضدّهم لا فقط لم يحصل منهم اقل تطواطؤ مع الخبير في هذا الصدد ولكنهم لم يستندوا الى تقرير هذا الخبير بأى وجه من الوجوه لا في مرافعتهم الشفهية ولا في مذكرتهم الكتابية وان الملتمس هو الذى كما سبق البيان انفرد دونهم بمناقشة هذا التقرير

« ومن حيث انه لذلك يتعين ايضاً رفض

هذا الوجه الثانى »

(التماس بحرم بك حتى ابو حنبل وحضر عنه حضرة الاستاذ يعقوب افندى سر كيسى الحامى ضد وريثة المرجوم محمد بك سعيد سليط وحضر عنهم حضرة الاستاذ احمد بك رشدى الحامى نمرة ١٥٢٢ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة ابوبكر يحيى باشا وبحضور حضرة صاحبي العزة شاكرك بك احمد وزكي بك برزى)

٢٥٣

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

انكار خطوط . طعن بالتزوير . اثبات .

القاعدة القانونية

ان انكار الخطوط يختلف عن الطعن بالتزوير في أن البيئة فيه تلزم من يتمسك بالعقود المتكوره أو غير المعترف بها

(استئناف مهران حسانين وآخرين وحضر عنهم حضرة صاحب العزة ابراهيم بك ممتاز الحامى ضد اسكندر ميخائيل شنوده وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ البدير افندى حكيم نمرة ١٨ سنة ٤٢ دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وبحضور جناب مسيو سودان وحضرة صاحب العزة على بك جلال المستشارين)

دوائرها المجتمعة بتاريخ اول مايو سنة ١٩٢٢
ومنشور بالمجموعة الرسمية بالصفحة رقم ٦٨
سنة ١٩٢٢

« وبما ان المستأنف عليهن يستندن الى
هذا المبدأ والمستأنفة تدفع حجتهن بأن عقد
٢٨ يناير سنة ١٩١٢ انما هو وصية جائزة
لأنها ليست وارثة لنبوية بنت ابراهيم حمادة
» وبما ان عبارة العقد وان وردت فيها
كلمة « بنت » وعبارة « بيعاً صحيحاً باتاً »
الا ان البائعة اشترطت على المشتري ان
لا تصرف في المنزل الا بعد وفاتها

« وبما انه مهما قيل من ان هذا الشرط
باطل والبيع ينفذ والشرط يطرح لانه مناف
لصفة البيع الا ان هناك امراً جديداً يعترض
هذا الحكم وهو ما ذكر في العقد عن ابراء
المشتري من الثمن ذلك الابراء الذي هدم صفة
البيع وجعل المستأنف عليهن يتمسكن بأن
العقد هبة باطلة وجارتهن المحكمة الابتدائية في
هذا الرأي

« وبما ان القضاء كان قد جرى على اعتبار
عقد البيع المؤجل نفاذه الى ما بعد موت
البائع بمثابة وصية ولكن محكمة الاستئناف
توالت احكامها على اعتبار هذا العقد بيعاً نافذاً
(راجع حكم محكمة طنطا الابتدائية الصادر
في ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ومنشور في المجموعة
الرسمية سنة ١٩١٠ صفحة ١٢٥ وحكم محكمة
القازيق الابتدائية الصادر في ١٦ ديسمبر
سنة ١٩٠٩ ومنشور في المجموعة الرسمية سنة
٩١٠ صفحة ١٣٢ واحكام محكمة الاستئناف

٢٥٤

حكم تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥
بيع . شرط عدم التصرف . ابراء من الثمن . وصية .
القاهرة القانونية

اذا باع شخص عقاراً لآخر وأبراء من
الثمن واشترط على المشتري أن لا يتصرف في
العقار المبيع ما دام هو على قيد الحياة يعتبر العقد
وصية تجوز في ثلث التركة اذا كان المشتري
غير وارث وذلك لأن الابراء من الثمن ثم
اشتراط عدم التصرف في المبيع انما يتكون منها
معنى الايضاء وهو تملك بغير غرض مضاف الى
ما بعد الموت
المحكمة:

« بما ان الاستئناف حاز شكله القانوني
» وبما ان جوهر النزاع بين الخصوم
ينحصر في صفة العقد الصادر للمستأنفة من
خالها نبوية بنت ابراهيم حمادة في ٢٨ يناير
سنة ١٩١٢ بتسليمها المنزل الموضح المعالم في
ذلك العقد

« وبما ان الثمن الذي قدر للمنزل في العقد
قد ذكر صراحة ان المستأنفة ابرئت منه
» وبما ان القضاء العالي قد قطع بأنه في
مثل هذه الحالة وهي ابراء الثمن لا يكون
لوصف الهبة بأنها بيع اثر قانوني ويعتبر العقد
هبة لاغية مادامت لم توثق بعقد رسمي (راجع
حكم محكمة الاستئناف العليا الصادر من

عوض المضاف الى ما بعد الموت فيكون اذن عقد ٢٨ يناير سنة ١٩١٢ عقد وصية ويكون اعتباره كذلك تحقيق لغرض المتوفاة « وبما ان المستأنفة مسلم بأنها غير وارثة فالوصية نافذة في ثلث التركة »

« وبما ان وكيل المستأنف عليهن قد جهل في جلسة المرافعة قيمة تركة المورثة وقال أنه لا يعرف اذا كان المنزل المتنازع عليه توازي قيمته ثلث التركة اولا توازي »

« وبما ان هذا النزاع يقتضى ندب خبير تكون مأموريته الاطلاع على مستندات الاخصام ومعاينة العقارات والمنقولات التي تركتها المورثة بما فيها المنزل المتنازع عليه وتقدير قيمة ذلك جميعاً مفصلة لتبيان النسبة بين قيمة ذلك المنزل وبقية التركة »

(استئناف الست زينب الشبكشي وحضر عنها حضرة الاستاذ جورج افندي زكي الحامى ضد السيدات اولاد المرحوم ابراهيم حادة وآخر وحضر عن الاول حضرة الاستاذ محمد افندي حسن التوتى الحامى نمرة ١٤٦٧ سنة ٤٠ قضائية دائمة حضرات اصحاب العزة متولى بك غنيم ومحمد بك ليب عطيه ومحمد بك زغلول وكيل محكمة الاسكندرية المتدب)

العليا الصادرة في ٢٣ فبراير سنة ٩١١ و ٣١ يناير سنة ١٩١٨ و ١٣ ابريل سنة ١٩٢٠ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ ومنشوة في المجموعة سننى ١٩١١ صفحة ١٥٣ و ١٩١٨ صفحة ٧٣ و ١٩٢١ صفحة ١٢٩ و ١٩٢٢ صفحة ١٥٣) « وبما ان هذه الاحكام لم تستعرض حالة بها ابراء الثمن على جلاء مثل ما هو وارد في العقد موضوع النزاع فليس اذن من تشابه تام يصح معه التريث خشية تناقص الاحكام » وبما ان فقهاء الشريعة الاسلامية قد توافقوا على انه في العقود يتعين ان يكون الالتزام بانقاصد والمعاني لا بالالفاظ والمباني

« وبما انه ليس من ريب في ان مورثة المستأنف عليهن ارادت ان تملك المستأنفة المنزل المتنازع عليه بغير عوض وان لا ينفذ ذلك التملك الا بعد وفاتها فخرمت عليها تصرف المالك حتى يأتى يوم الوفاة »

« وبما ان هذا القصد هو ما يفسج مع التعريف الثابت للوصية وهى التملك بغير

قضايا المحاكم الكلية الشرعية

٢٥٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦

طلاق . مسؤولية الزوج . ضرر أدبي . ضرر
مادى . تعويض .

القاعدة القاسية

ان الطلاق حق مباح للزوج . الا ان روح
الشريعة الاسلامية السمحاء لا تقبل السماح
بالاطلاق جزافاً . فان الزواج لا يقصد به الاستمتاع
الشهوانى فقط بل الغرض منه اسمى واشرف
من ذلك وهو تكوين العائلة وإيجاد الرابطة
والألفة بين الزوجين واهلهما مما يترتب عليه
دوام العمران . وبالنظر لاحتمال ظروف تطرأ
على الزوجين تكون فوق طاقتهم وطاقة أهلهما
شرح الطلاق رحمة بالزوجين . ولكنه شرع
للضرورة وليس من المروءة ولا من الانسانية
ولا من الايمان ان يتزوج شخص بامرأة ثم
يطلقها بغير سبب ما . فاذا طلق الزوج زوجه
وثبت ان هذا الطلاق حصل بغير سبب
ما وترتب عليه ضرر مادى أو ضرر أدبي
للزوجة كان للزوجة الحق فى مطالبة مطلقها
بتعويض كل ما أصابها من ضرر مادى أو أدبي
المحكمة

« حيث ان دعوى المدعية تنحصر فى

ان المدعى عليه غرر بها وأظهر لها انها
ستكون فى عيشة راضية مطمئنة البال عيشتها
هنية مما جعلها تفضل تلك الحالة المستقبلية على
حالة التدريس والتعليم التى كانت تشغلها بصفتها
مدرسة فتركت مهنتها واستقالت وبعد ان
عقد زواجه عليها بتاريخ ٩ أكتوبر سنة
١٩٢٤ عاشت معه عيشة الزوجية طلقها
بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ فأضاع عليها
مستقبلها وبعد أن كانت تقبض ماهية شهرى
١١ جنيه وكانت على امل الزيادة أصبحت وهى
طليقة لا مورد لها

« وحيث ان المدعى عليه يدفع دعوى
المدعية بأنها وهى مسلمة تعلم حق العلم ما
تقتضيه الشريعة الغراء من ان للزوج حق
الطلاق وأنه انما استعمل حقاً مشروعاً

« وحيث أنه لا نزاع فى ان الزوجين
المسلمين يعلمان حق العلم ما تقتضيه الشريعة
الغراء وان الطلاق سبب لزال عقد الزواج
ولكن روح الشريعة السمحاء لا تقبل السماح
بالطلاق جزافاً فان الزواج لم يقصد به الاستمتاع
الشهوانى فقط بل الغرض منه اسمى واشرف
من ذلك وهو تكوين العائلة وإيجاد الرابطة
والألفة بين الزوجين واهلهما مما يترتب عليه
دوام العمران ولا شك فى ذلك هذه هى حكمة
الزواج ولكنه قد يعتريها امور قد تكون
فوق طاقة الزوجين واهلهما فقضت حكمة المولى

جل شأنه رحمة بالطرفين وجود مشروعية الطلاق فهو اذا حق مشروع ولكن للضرورة وليس من المروءة والانسانية ولا من الايمان أن يتزوج شخص بأمرأة ولغير سبب يطلقها فهو باستعماله ذلك الحق الذي اعطى له قداساء الى الحق والى نفسه والى غيره وليس لصاحب الحق قانوناً أن يسىء الى الغير باستعماله ما خول له من الحقوق

« وحيث انه بالرجوع الى ظروف هذه الدعوى بين الطرفين تبين ان المدعى عليه يعلم حق العلم ان المدعية كانت تمارس صناعة التدريس وانه بزواجه لها تضطر للتخلي عن مورد رزقها وقد حصل فعلاً واضطرت المدعية لترك وظيفتها التي كانت تقبض منها مرتباً قدره ١١ جنيه (راجع مستنداً نمرة ١ حافظة نمرة ٧ دوسيه)

« وحيث أنه ثابت من الخطابات التي كان يرسلها لها المدعى عليه تارة منه وتارة بواسطة اهلها والحاحه المتواصل في رغبته بالاقتران بها وانها ستكون في حالة عيش رغد وأنه لا محل لثردها في ذلك وليس الخبر كالعيان راجع الخطاب المؤرخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ حافظة المدعية نمرة ٢ دوسيه ولم يقتصر الامر على ما قبل الزواج بل كان الحال بعد عقده انظر التلغراف المؤرخ اول ديسمبر سنة ١٩٢٤ حافظة نمرة ٤ دوسيه والتلغراف المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ والمؤرخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ والخطاب المؤرخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مما جعل المدعية تعتقد اعتقاداً جازماً

أنه ما دامت هي من جانبها تحافظ على الواجبات الزوجية وعلى الوفاق ففكرة فسخ عقد الزواج (الطلاق) لا محل لها في نفس زوجها خصوصاً وهذا الامر هو المطلوب شرعاً والمقصود من الزواج ولكن المدعى عليه لم يكن على تلك النية وانه فيما اتخذه من الاجراءات مع المدعية كان الغرض منه الوصول الى ما تنوق اليه نفسه فأنه بعد ذلك وبعد عقد الزواج بشهرين ونصف تقريباً طلقها المدعى عليه وطلقها لغير سبب ما وكل ما يحتاج به انه استعمل حقه المشروع وليس لها عنده سوى النفقة الواجبة وما تستحقه من الصداق

« وحيث ان المحكمة لا ترى هذا الرأي وان كانت لا تنازع في ان المدعى عليه له الحق في الطلاق في اى وقت شاء ولكنها تنفق مع فقهاء الشرع الشريف في انه يجب ان لا يساء استعمال ذلك الحق المقنن وليس ادل على ذلك من قوله تعالى (فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً) اى فلا تطلبوا الفراق وقوله تعالى (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من اهله وحكماً من اهلها ان يريدوا اصلاحاً يوفق الله بينهما) اى ان الفرض التباعد عن الفراق بقدر الاستطاعة (راجع في باب الطلاق ما قاله العلامة ابن عابدين في حاشيته على البحر الرائق والدر المختار) فهم بذلك يقولون بنظرية عدم اساءة استعمال الحق

« وحيث انه تبين من ظروف الدعوى ان المدعى عليه اساء التصرف واساء استعمال

ما يظهره المدعى عليه ولا ترى المحكمة محلاً لمطالبته بتعويض ما »

(قضية الست جليله هانم بنت للمرحوم اسماعيل افندى حسين وحضر عنها حضرة الاستاذ احمد نجيب براده بك الحامى ضد مصطفى افندى علوى المقاول وحضر عنه حضراتنا عبيد العزيز افندى فهم و ابراهيم افندى صبحى واحد افندى المدنى الحامى . نمرة ١٢٨١ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد كامل عباس بك وسامى بقطر بك و ابراهيم حلمى بك)

٢٥٦

محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٩ اغسطس سنة ١٩٢٥

اشترك جنائى . اخفاء اشياء مسروقة . شراء اشياء حصل عليها صاحبها من طريق النصب . أو التبيد .

القاعدة القانونية

ان الاعمال التى قد تدخل فى الاشتراك اما ان تكون سابقة على الفعل الجنائى واما ان تكون مقارنة ومعاصرة للفعل . واما الاعمال اللاحقة فانها لا تدخل فى تكوين الاشتراك المعاقب عليه قانوناً وانما يعاقب عليها كجريمة مستقلة قائمة بذاتها مثل اخفاء المجرمين ومساعدة المجرمين على الفرار من وجه القضاء واخفاء معالم الجريمة واخفاء الاشياء المتحصلة من الجريمة . فمن اشترى من شخص اشياء حصل عليها بواسطة جريمة النصب والاحتيال أو جريمة تبديد مع علمه بمصدرها فلا عقاب على عمله لعدم وجود نص فى القانون يعاقب على فعله لأن القانون نص على اخفاء الاشياء المسروقة فقط

ماله من الحقوق فهو اذن يكون مسؤولاً عن نتيجة عمله هذا

« وحيث أن المدعية لا شك ينالها ضرر من جراء عمل المدعى عليه فقد فقدت وظيفتها ومرتبتها الشهرى فضلاً عن ان طلاقها بتلك السرعة يثير الظنون حول سمعتها وقد اصبحت بين جملة عوامل مؤذية وشتان بين حالتها قبل الزواج (وهى عذراء) وبين حالتها بعد الدخول بها . فالحياة الزوجية يجب تقديرها باسمى معانيها ولا يليق اتخاذها للهو وقضاء لبانه وتقرير عواقب قطعها واستعمال المحكمة واعتبار ما للمرأة من الحقوق والواجبات والمحافظة على ما تقتضيه الشريعة السمحاء

« وحيث ان المحكمة ترى مع المدعية احقيتها فى طلب التعويض من المدعى عليه عما نالها من الضرر بسبب سوء استعماله هذا الحق

« وحيث انها تطالبه بمؤخر الصداق وقدره مائة جنيه كنص عقد الزواج وقد نازعها فيه المدعى عليه وحكم اخيراً من المحكمة الشرعية بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بأحقيتها فيه فيجب الحكم لها بهذا المبلغ ايضاً

« وحيث ان التعويض المطلوب مبالغ فيه وتقدره المحكمة بألف جنيه

« وحيث ان المدعى عليه الثانى فى الحقيقة لم يكن يرغب حصول الفراق بين الزوجين بعد تلك الضجة وكان حسن النية فى الاعتماد على

الحكمة :

« حيث ان الحكم المستأنف في محله
للاسباب التي بنى عليها بالنسبة للمتهم الاول
لذلك يتعين تأييده »

« وحيث أن المنسوب الى المتهم الثاني
يتحصّر في انه بعد أن تمت الجريمة وبعد ان
تحصل المتهم الاول على الاشياء بواسطة الطرق
الاحتمالية اشترى منه اى الثانى هذه الاشياء
مع علمه بمصدرها »

« وحيث لم يقدّم دليل قاطع على ان المتهم
الثانى اتفق مع المتهم الاول على ارتكاب
الجريمة وان كل ما فعله هو حصوله على هذه
الاشياء بعد أن تمت الجريمة . »

« وحيث أنه من المجمع عليه بين الشراح
أن الاعمال اللاحقة للجريمة لا يمكن اعتبارها
من أعمال الاشتراك »

« وحيث أن الاعمال التي قد تدخل في
الاشتراك اما ان تكون سابقة على الفعل
الجنايى وأما ان تكون مقارئة ومعاصرة
للفعل واما الاعمال اللاحقة فانها لا تدخل في
تكوين الاشتراك للعاقب عليه قانوناً وإنما
يعاقب عليها كجريمة مستقلة قائمة بذاتها كاختفاء
المجرمين ومساعدة المجرمين على الفرار من
وجه القضاء واختفاء معالم الجريمة واختفاء
الاشياء المتحصلة من الجريمة (انظر فيدال
شرحاً على قانون العقوبات المام ص ٥٧٢ فبذه
٤٢٢ وما بعدها وبهذا المعنى جار وجرسون
« وحيث ان نظرية الاشتراك الحديثة »

قد اتبعها القانون المصرى في التعديل الاخير
بمعنى انه لا تعتبر الاعمال اللاحقة لارتكاب
الجريمة من صور الاشتراك وقد كانت المادة
٦٩ القديمة تجعل الاختفاء من صور الاشتراك
كنص المادة ٦٢ من القانون الفرنسى ولكن
القانون الجديد حذف المادة ٦٩ واستعاض
عنها بالمادة ٢٧٩ وقصر حكمها على اخفاء
الاشياء المسروقة فقط وبهذا التعديل اصبح
الاختفاء جريمة قائمة بذاتها (انظر مؤلف
الاستاذ احمد امين ص ٦٧٩ وما بعدها)

« وحيث ان النيابة لم ترفع الدعوى على
المتهم الثانى كمخف وإنما اعتبرته شريكاً
بالمساعدة لاختفائه متحصلاً للجريمة بعد
ان تمت . »

« وحيث على فرض التسليم بأن النيابة
رفعت دعوى الاختفاء على المتهم الثانى فان
المادة ٢٧٩ لا يمكن تطبيقها الا في حالة اختفاء
الاشياء المسروقة اما الاشياء المتحصلة من
جريمة التبيد أو جريمة النصب فلا عقاب
عليها لعدم النص في القانون . »

« وحيث مما تقدم يتعين إلغاء الحكم
المستأنف بالنسبة للمتهم الثانى وبراءته مما نسب
اليه والافراج عنه فوراً ان لم يكن محبوساً
بسبب آخر وتأييده بالنسبة للمتهم الاول »

(قضية النيابة العمومية ضد أحمد أمين نور الدين
وآخر نمرة ٣٨٣٦ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرات
اصحاب الازمة خليل عفت ثابت بك واحمد نصرت راغب
بك ومحمد بركات بك وحضرة توفيق يومية افندى
معاون النيابة)

إذا كانت مرتكزة على وجود الدين لأنها فرع
والدين أصل فيشترط لرفع الدعوى بالفائدة
وحدها ان يكون الدين معترفاً به انظر نبذة
١٨٨ صحيفة ١٠٦٠ من الجزء الثاني من ملاحظات
دالوز على المادة ١١٥٣

« وحيث ان الدين المطلوب الفائدة عنه
ثابت من الحكم الرقيم أول فبراير سنة ١٩٢٠
الصادر في القضية نمرة ٩٥٣ سنة ١٩١٩
محكمة شبين

« وحيث ان محكمة أول درجة رفضت
الدعوى قولاً بأن المادة ١٦١ مدني لا تعطى
للمستأنف الحق في الرجوع على المدين الا بقدر
ما دفعه عنه ويظهر انها ارتكبت في رفض
الفائدة على وجود فرق بين عمليتي الحلول
Subrogation وبيع الحقوق Cession بناء على
ان الدافع في حالة الحلول لا يعتبر مضارباً ولا
يرمى الى كسب المال وانما يعمل من طريق
المجاملة أو لتقوية مصلحته بقصد الرجوع بما دفعه
بعكس المشتري للحقوق فانه مضارب لأنه يرمى
الى الكسب فاعتبرت ان لاحق للأول في
فائدة ما دفعه بعكس الثاني فان له الحق في
الفائدة مع كامل أصل الدين

« وحيث ان اشتراط القانون على انه في
حالة الحلول لا يكون لمن دفع الدين سوى
الرجوع بقدر ما دفعه ليس معناه حرمان الدائن
من المطالبة بفائدة ما دفعه بل معناه فقط

٢٥٧

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦

فوائد . رفع دعوى بها وحدها . مادة ١٦١ مدني .
معناها . مداها .

القاعدة القانونية

١ - يجوز قانوناً المطالبة بالفائدة وحدها
بدعوى خاصة بغير مطالبة رأس المال . ولكن
بما ان الفائدة لا وجود لها في ذاتها الا اذا كانت
مرتكزة على وجود الدين لأنها فرع والدين
أصل فيشترط لرفع الدعوى بالفائدة وحدها ان
يكون الدين معترفاً به

٢ - ان النص الوارد في المادة ١٦١ من
القانون المدني ومقتضاه ان من دفع دين شخص
فله حق الرجوع عليه بقدر ما دفعه ليس معناه
حرمان الدائن من المطالبة بفائدة ما دفعه بل
معناه انه اذا دفع أقل من الدين الأصلي فلا
يكون له سوى الحق في ان يرجع بما دفعه عن
المدين مع الفائدة بنسبة ما دفعه لا بنسبة الدين
الأصلي . وقد قرر علماء القانون ان لمن حل
محل الدائن ان يطالب المدين بالفائدة المتفق
عليها بين المدين والدائن القديم

المحكمة :

« حيث انه يجوز قانوناً المطالبة بالفائدة
وحدها بدعوى خاصة بغير مطالبة رأس المال
ولكن بما ان الفائدة لا وجود لها في ذاتها الا

انه اذا دفع أقل من الدين الاصلى فلا يكون له سوى ان يرجع بما دفعه عن المدين مع الفائدة بنسبة ما دفعه لا بنسبة الدين الاصلى وقد قرر علماء القانون ان لمن حل محل الدائن ان يطلب من المدين الفائدة المتفق عليها بين المدين والدائن القديم انظر نبذة ٣٠٠ صحيفة ١٢٠ من الجزء الثالث من معلقات دالوز على شرح المادة ١٢٥٠ مدني

« وحيث مما ذكر تكون محكمة أول درجة قد أخطأت في عدم الحكم بالفائدة للمستأنف

« وحيث انه تبين من الاطلاع على العقود المقدمة ان محمد عبد الواحد مورث المستأنف عليهم استدان من البنك الزراعى ٥٠ جنيهاً بعقد سلفه مؤرخ ١٥ مايو ١٩٠٣ نمرة ٣٤٦١٠ والتزم بسداد الفائدة عنه بواقع $\frac{١}{٤}$ ٪ شهرياً وهذا القدر يساوى $\frac{٩}{١٠}$ ٪ سنوياً وان ابوالنصر محمد أول المستأنف عليهم استدان بعقد سلفه آخر مؤرخ ١٢ مارس سنة ١٩١٩ نمرة ٢٤٩٠ مبلغ ١٣ جنيهاً بفائدة $\frac{٢}{٣}$ ٪ شهرياً وهى تساوى $\frac{٨}{١٠}$ ٪ سنوياً

« وحيث ان المستأنف قد حل محل البنك بعقد مؤرخ ٢٢ مايو سنة ١٩١٨ وقد حكم له بالباقي من أصل الدين الذى دفعه بحكم صدر فى القضية نمرة ٩٥٣ سنة ١٩١٩ محكمة شبين زقم أول فبراير سنة ١٩٢٠ فله الحق فى الفائدة بواقع $\frac{٩}{١٠}$ ٪ سنوياً عن مبلغ ٥٠ جنيهاً قبل

جميع الورثة من تركة مورثهم فى المدة المطلوبة أى من ٢٢ مايو سنة ١٩١٨ تاريخ دفعه للمبلغ لغاية ٢٢ مايو سنة ١٩١٩ كطلبه كما له الحق فى فائدة ال ١٣ جنيهاً قبل المستأنف عليه الاول من ٢٢ مايو سنة ١٩١٨ لغاية ٢٢ مايو سنة ١٩٢٤ »
(قضية الشيخ احمد السيد الشرقاوى وحضر عنه حضرة الاستاذ زكى افندى فهمى منصور الحامى ضد ابو النصر محمد عبد الواحد وآخرين نمرة ٧٨٢ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرة صاحب العزة على بك سيد الرازق وبحضور حضرتى هيفى عفت بك واسماعيل محمود هدى افندى القاضيين)

٢٥٨

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥
اجارة . فسخ الاجارة المخالفة شروط العقد .
اختصاص المحكمة . تطبيق قانون تقييد اجور
الامكنة . تطبيق القانون العام .

القاعدة القانونية

أن المادة ٢٦ من قانون تأجير الامكنة التى تقرر أن المحكمة الجزئية تحكم نهائياً لغاية ٥٠ جنيهاً لا يسرى على حالة الدعوى التى يطلب فيها فسخ عقد الاجارة بناء على أن المستأجر خالف شروط العقد بعمل أشياء وتعديلات فى المحل المؤجر نص العقد على تحريم اجرائها. لأن مثل هذا النزاع يفصل فيه بحسب القانون العام لا بمقتضى قانون تقييد اجور المساكن الذى هو استثناء لا يجوز التوسع فيه
المحكمة :

« حيث أن الحاضر عن المستأنف عليه

٢٥٩

محكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥

استئناف . تغيير نوع الجريمة . استئناف المتهمة
وحده . سلطة محكمة ثاني درجة .

القاعدة القانونية

لا يجوز لمحكمة ثاني درجة أن تغير نوع الجريمة من جنحة الى جنابة اذا كانت محكمة أول درجة اعتبرتها جنحة ولم تستأنف النيابة وتقدمت القضية لمحكمة ثاني درجة بناء على استئناف المتهمة وحده. لأنه اذا كان الاستئناف مرفوعاً من المحكوم عليه وحده فلا يسوغ للمحكمة الاستئنافية تغيير الحكم الا في مصلحته هو. بمعنى أن يكون للمحكمة أن تبرأ المتهمة أو تخفف العقوبة المحكوم بها عليه أو تخفف التعويض المدني وليس لها أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص بناء على أن الفعل المنسوب الى المتهمة جنابة لا جنحة كما أنه ليس لها أن تشدد العقوبة عليه كأن تستبدل الغرامة بالحبس أو تضيف الى العقوبة المحكوم بها عليه عقوبة تكميلية يكون أغفلها القاضي الأول

المحكمة :

« حيث أن المجنى عليه المدعى بالحقوق المدني حضر أمام المحكمة الجزئية وسمعه على سبيل الاستدلال . قد قصر أقواله أمامها على أن المتهمة ضربه بعد المغرب وعولج أربعين يوماً وأيدت

دفع فرعياً بعدم جواز نظر الاستئناف لقلة النصاب مستنداً على الأوجه التي أوضحها بجلسة المرافعة وفي المذكرة المقدمة منه

« وحيث أن الحاضر عن المستأنف طلب رفض هذا الدفع مرتكناً على الأسباب التي أبداها بجلسة المرافعة وبالمذكرة

« وحيث أنه تبين من الاطلاع على الأوراق أن المستأنف (المدعى) رفع هذه الدعوى يطلب فيها فسخ عقد الايجار بناء على أن المستأنف عليه بصفته المستأجر قد خالف شروط العقد المذكور بعمل أشياء وتعديلات بالمحل المؤجر قد نص على تحريمها في عقد الايجار فيرجع اذن الفصل في ذلك الى القانون العام لا يقتضى قانون اجور المساكن الذي هو استثناء لا يجوز التوسع فيه

« وحيث أن الدعوى قدرت قيمتها بمبلغ ٤٢٠٠ قرش أمام محكمة أول درجة وقد رفع الاستئناف بالقيمة المذكورة وهو مبلغ قابل للاستئناف فيتعين اذن رفض الدفع الفرعي وقبول الاستئناف شكلاً »

(قضية ابراهيم افندى حنا البواب ضد احمد عبده . زغلول ٢٨٧ سنة ١٩٢٥ مستأنف . دائرة حضرة صاحب العزة ابراهيم بك بونس وحضرتي رزق ميخائيل افندى واحمد زكي البهنسي افندى القاضيين)

أقواله هذه شهادة عبد العظيم جوده فحكمت المحكمة المذكورة بحبس المتهم شهراً مع الشغل بكفالة مائتي قرش الخ ما جاء في نص الحكم المذكور وذلك بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فاستأنفه المتهم يوم صدوره

« وحيث أن الحاضرين عن المدعى بالحق المدني طلبا الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى وذلك لأن المدعى المذكور وهو الجنى عليه قد عملت له عملية التربة وشفى في ١٠ يناير سنة ١٩٢٥ وتخلف عنده فقد جزء من الجهة من الجهة اليسرى متوسط قطره ٥ سنتيمترات تقريباً نتيجة الإصابة كما جاء بشهادة طبيب مستشفى بنى سويف المؤرخة ١٠ يناير سنة ١٩٢٥ لحضرة رئيس النيابة

« وحيث أن الاستئناف مرفوع في هذه القضية من المتهم دون النيابة فقضاء الاستئناف لا يمكنهم تغيير الحكم الا في صالح المتهم ولا يمكن أن يكون حكمهم ضد هذا الصالح. وبيان ذلك أنه ما دام تقرير الاستئناف هو الذى يحدد اختصاص قضاة الاستئناف فتكون النتيجة أن استئناف المتهم يجعل نظر قضاة الاستئناف في القضية محصوراً في مصلحة المتهم » نبذة ٣٠٣٥ بصحيفة ٨٠٤ بالجزء ٦ (فستان هلى) فى الباب الرابع عشر فى اختصاص قاضى الاستئناف

« وحيث أن الاستاذ (جرانولان)

قد أخذ بذلك فى كتابه « المرافعات الجنائية المصرية » وزاده بياناً حيث قال « اذا كان الاستئناف صادراً من المتهم فلا يسوغ للمحكمة الاستئنافية تغيير الحكم الا فى صالحه بمعنى أن يكون للمحكمة المذكورة أن تبرئ المتهم أو تنقص العقوبة المحكوم بها عليه أو التعويض المدنى كأن تستبدل الحبس بالغرامة أو تحكم بأن الواقعة التى اعتبرها القاضى الأول جنحة من طريق الخطأ ان هى الا مخالفة وتحكم فيها بعقاب المخالفات الى ان قال «وعلى ذلك فليس لها ان تحكم من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص اعتماداً على أن الفعل المسند الى المتهم يكون جنائية (مادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنائيات الفقرة الثانية) ولا ان تشدد العقوبة عليه كأن تبدل الغرامة بالحبس أو تضيف الى العقوبة المحكوم بها عليه عقوبة تكميلية يكون قد أغفلها القاضى الأول الخ ما جاء فى « صحيفة ٦١ الجزء الثانى الفقرة ٧٢٤ من الكتاب سالف الذكر »

« وحيث انه مما تقدم لا يسع المحكمة الا الأخذ بأسباب الحكم المستأنف وتأيد به بشقيه » (قضية النيابة العمومية نمرة ١٩٧ جنح استئنافية سنة ١٩٢٥ ومحمد عبده مفتوق مدع بحق مدنى ضد احمد محمد منصور - دائره حضرة صاحب العزة محمد توفيق حنى بك وحضرة محمد بسيونى بك وفهمى بشاى افندى القاضيين)

يشرع في ذلك وحكت محكمة أول درجة عليه
بالعقوبة فاستأنف في الميعاد

« وحيث ان الذي ثبت للمحكمة من
التحقيق وأقوال الشهود ومن بينهم شيخ ناحية
بلدة المتهم وهي البلاص بأن المتهم زرع افيوناً
بالجهة المذكورة وأن مقدار محصول هذه الزراعة
رطلان تقريباً وهو ما يعادل المقدار المضبوط
مع المتهم وهذا مما يؤيد دفاعه بأن هذا الافيون
من زراعته

« وحيث أنه يتعين البحث فيما اذا كان
قانون المواد المخدرة سالف الذكر ينطبق على
الزارع الذي يحرز الافيون الناتج من زراعته أو لا
« وحيث أنه مع صدور القانون المذكور
الذي يحرم احراز المواد المخدرة أو الاتجار فيها
إلا بتصريح خاص فانه لم يصدر حتى الآن قانون
يمنع زراعة الافيون كالقانون الخاص بزراعة
الحشيش أو الدخان واذا فزراعة هذا الصنف
لا تزال مباحة بدون قيد ولا شرط وما دام
الامر كذلك فلا يمكن مؤاخذة الزارع على
احرازه ما انتجته زراعته من الافيون ولا محل
اذا لتطبيق قانون المواد المخدرة في هذه الحالة
حتى ولو باع الزارع ما انتجته زراعته من الصنف
المذكور خصوصاً وان القانون المذكور لم يشر
الى حالة الزارع لهذا الصنف بالمرّة وظاهر من
مجموع نصوصه انه لا يقصد الا الاشخاص الذين

٢٦٠

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٦

افيون . حشيش . دخان . محصول زراعة الافيون .
بيعه . احرازه . لا عقاب .

القاعدة القانونية

أن الشارع المصرى لم يمنع زراعة الافيون
كما منع زراعة الحشيش أو الدخان . فالزارع الذي
يثبت عليه أنه احرز أو باع ما انتجته زراعته
من الافيون لا يعاقب على واقعة الاحراز أو
البيع خصوصاً وأن القانون الذي يحرم احراز
المواد المخدرة أو الاتجار بها الا بتصريح خاص
لم يشر الى حالة زارع الافيون . وظاهر من
مجموع نصوصه انه لا يقصد الا الاشخاص الذين
يحجزونه بلا مسوغ قانونى أو الذين يتجرون به
وهم بلا شك خلاف الزارع له .

المحكمة :

« حيث أن النيابة العمومية رفعت الدعوى
على المتهم واتهمته بأنه في ١٦ يولية سنة ١٩٢٥
باسبوط احرز مادة مخدرة بدون رخصة وطلبت
معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٠ و ٣١ و ٣٤ و ٣٧
من قانون المواد المخدرة الصادر في ٢١ مارس
سنة ١٩٢٢ وقد دفع المتهم عن نفسه بأن
الافيون المضبوط وقدره رطلان هو من زراعته
وأنه كان يريد بيعه وقد ضبط معه قبل ان

مخالفات شبرا المركزية وذلك بأن وضع اسم شخص آخر مزور حيث تسمى باسم غير اسمه الحقيقي وأدعى انه هو عباس على رمضان المخالف وطلبت من حضرة قاضي الأحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٧٩ - ١٨٠ عقوبات

« وحيث أن حضرة قاضي الأحالة قرر بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٤ أحالة المتهم على هذه المحكمة لمحاكمته بالمواد سالفة الذكر » وحيث أنه بجلاسة اليوم سمعت القضية على الوجه المبين بمحضر الجلسة

« من حيث أنه لم يتوفر في الدعوى سوء النية لدى المتهم لأنه حضر لا ليستفيد من حضوره بل لعقيدة بأنه يؤدي خدمة لموكله وفي هذه الحالة لا يمكن القول بأن المتهم كان ينوي التزوير للتزوير ولمصلحته

« وحيث أنه يجب لذلك الحكم ببراءة المتهم عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات »

(قضية النيابة العمومية نمرة ١١٩٤ شبرا سنة ١٩٢٤ ضد احمد محمد فريب وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد افندى كمال الحامى نمرة ٦٨٦ احالة سنة ١٩٢٤ . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا وحضره صاحب النزة محمد عبد الهادى الجندى بك وسابا حيشى افندى القاضى المنتدب)

يحرزونه بلامسوغ قانونى أو الذين يتجرون به وهم جميعاً بلاشك بخلاف الزارع له « وحيث انه لذلك يتعين الغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب اليه عملاً بالمادة ١٧٢ ج »

(قضية النيابة العمومية ضد احمد طوان نمرة ٨٥٧ سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرة صاحب النزة مصطفى بك رشدى وبحضور حضرتى عبده البرقوقي افندى ومحمد الملاحظ افندى القاضيين)

٢٦١

محكمة جنايات مصر

حكم تاريخه ٦ مايو سنة ١٩٢٥

تزوير رسمى . تسمى باسم الغير . سوء النية .

القاعدة القانونية

لا يرتكب جريمة التزوير في أوراق رسمية من تسمى باسم غير اسمه الحقيقي وحضر أمام المحكمة واثبت في محضر الجلسة انه هو الشخص الذى تسمى باسمه اذا لم يتوفر في الدعوى سوء النية لدى المتهم كأن حضر لا ليستفيد من حضوره بل لعقيدة بأنه يؤدي خدمة لموكله . اذ في هذه الحالة لا يمكن القول بأن المتهم كان ينوي التزوير للتزوير ولمصلحته

المحكمة :

« حيث أن النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه في يوم ١١ اغسطس سنة ١٩٢٤ بمحكمة شبرا المركزية بمدينة مصر ارتكب تزويراً في ورقتين أميريتين أي محضري جلسة محكمة

٢٦٢

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٢٦

ملكية . نزاع ملكية . شروط نزاع الملكية .
مجلس بلدى . عدم اتباع الشروط . بطلان .

القاهرة القانونية

١ - للملكية حرمة صانها الدستور في المادة
التاسعة منه واحاطها القانون المدني في المادة ١٨
بالضمانات الكافية . فقرر الاول انه لا تنزع من
أحد ملكيته الا بسبب المنفعة العامة في الاحوال
المبينة في القانون وقرر الثاني بعدم زوال الملكية
بدون اختيار المالك الا للمنفعة العامة على حسب
المقرر في القانون الخاص بذلك وقد وضع
الشارع قواعد خاصة لنزع الملكية للمنفعة العامة
ودونها كلها أخيراً في القانون الصادر في ٢٤
ابريل سنة ١٩٠٧

٣ - ان قانون ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٧ جعل
لنزع الملكية للمنفعة العامة قيوداً ذكرها على
سبيل الحصر وهي ان يصدر أمر طال خاص
بنزع الملكية . وان يلحق بهذا الأمر العالى
كشفان أحدهما ببيان الارض التي تقرر أخذها
وثانيهما ببيان أسماء الملاك . ثم ايداع صورة من
هذين الكشفين بالمديرية للاطلاع عليهما وان
ينشر الأمر العالى وملحقاته في الجريدة الرسمية
ويلصق في المحل المعد للاعلانات في المديرية
والمحكمة الابتدائية . وان يعلن هذا الأمر العالى

الى أصحاب الملك الى آخر ما هو مبين في المواد
السادسة والتاسعة والعاشر منه

٣ - اذا باشر المجلس البلدى بمعرفة نزاع
ملكية عقار للمنفعة العامة قبل صدور الامر
العالى وقبل اعلانه لأصحاب الملك وبدون
مراعاة القيود والشروط الواردة في قانون نزاع
الملكية وجب الحكم بإبطال اجراءاته . ويصح
الحكم ببطلان الاجراءات التي تتخذها على
وجه الاستعجال كما يصح شمول الحكم الصادر
ببطلان الاجراءات بالنفاذ المعجل اذا كانت
هناك ضرورة للاستعجال طبقاً للمادة «٣٩٦»
من قانون المرافعات
المحكمة :

« من حيث ان للملكية حرمة صانها
الدستور في المادة التاسعة منه واحاطها القانون
المدنى في المادة ١٨ منه بالضمانات الكافية
فقرر الاول انه لا تنزع من أحد ملكيته
الا بسبب المنفعة العامة في الاحوال المبينة في
القانون . وقرر الثاني بعدم زوال الملكية بدون
اختيار المالك الا للمنفعة العامة على حسب المقرر
في القانون الخاص بذلك

« ومن حيث انه لذلك وضع الشارع قواعد
خاصة لنزع الملكية للمنفعة العامة ودونها كلها
أخيراً في القانون الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٠٧
« ومن حيث ان هذا القانون جعل لنزع
الملكية للمنفعة العامة قيوداً ذكرها على سبيل
الحصر وهي :

أولاً - ان يصدر أمر عال خاص بنزع الملكية (مادة) واحد

ثانياً - ان يلحق بهذا الأمر العالي كشفان أحدهما ببيان الأرض التي تقرر أخذها وثانيهما ببيان اسماء الملاك (مادة) اثنين
ثالثاً - ايداع صورة من هذين الكشفين بالمديرية للاطلاع عليهما مادة ٢

رابعاً - ان ينشر الأمر العالي وملحقاته في الجريدة الرسمية ويلصق في المحل المد للاعلانات في المديرية والمحكمة الابتدائية (مادة) هـ
خامساً - اعلان هذا الأمر العالي الى اصحاب الملك مادة ٤

سادساً - تكليف أرباب الاملاك بخطاب مسجل بعد اعلان الأمر بأربعة أيام بالحضور أمام المدير للاتفاق على الثمن مادة ٦

سابعاً - اذا لم يحصل اتفاق على الثمن يرسل المدير الأمر العالي وباقي الارواق الى رئيس المحكمة مادة ٩

ثامناً - في ظرف الثلاثة أيام التي تلي ورود هذه الاوراق يعين رئيس المحكمة واحداً أو ثلاثة من أهل الخبرة لشمين العقار وتقدير التعويض مادة ١٠

«ومن حيث ان تلك القيود فيها الضمانات الكافية لأرباب الملك كما لها أهميتها من النتائج الخطيرة التي تترتب عليها كانتقال الملك الى طالب نزع الملكية بمجرد نشر الأمر العالي في

الجريدتين الرسميتين انظر المادة هـ وكاعتبار المحضر الذي يحرر بين المدير وأرباب الأملاك بالاتفاق على الثمن كسند واجب التنفيذ وعقد رسمي مادة ٦

« ومن حيث أن مجلس بلدى المنصوره أهل تلك القيود وأهل تلك الواجبات المفروضة فكان أول عمل أجراه رئيسه أن استدعى المدعى للاتفاق معه على الثمن وأعرض عليه بطلان هذه الدعوى لمخالفتها للقانون الصادر في ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٧ فلم يعر هذا الاعتراض أقل اهتمام وقدم طلباً لحضرة رئيس المحكمة بتعيين الخبراء لشمين العقار لعدم الاتفاق مع المدعى على الثمن وقد صدر الأمر فعلاً بتعيين الخبير الذي قام بمأموريته التي ندب لها وقد ر الثمن وقدم تقريراً وأودع المجلس الثمن فعلاً في خزانة المحكمة .

« ومن حيث أن المجلس البلدى يرتكن في تقرير عمله الخالف للقانون سنة ١٩٠٧ على الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٦ باعتماد خطوط التنظيم في بعض مدن القطر ومنها مدينة المنصوره ويعتبر أن هذا الأمر هو المقصود بالقانون الصادر في ٢٤ ابريل سنة ٩٠٧

« ومن حيث أن هذا الارتكان وضع على أساس واه لأن المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٦ ينص على اعتبار الطرق والشوارع التي بتلك المدن

الملكية بمجرد نشره بالجريدة الرسمية . على أن العمل جرى الآن على أن المراسيم الخاصة بالمنافع العامة تشمل أمرين : الأول النص على تخصيص الأرض للمنافع العامة . والثاني النص على نزع الملكية بالطرق المعتادة . ولندكر على سبيل المثال المرسوم الصادر بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٢٥ ومنشور بالجريدة الرسمية في العدد ٥٧ بشأن توسيع ترعة الشرفاويه حيث جاء في المادة الأولى منه . تعتبر من المنافع العامة الأرض كذا وكذا . المادة الثانية نزع بالطرق المعتادة وحسب القواعد المتبعة الأرض التي استلزمها العمل المذكور ولم يحصل اتفاق عليها مع أربابها ومساحتها كذا ثم المرسوم الصادر في ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٥ ومنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٦٢ وقد فحى هذا النحو أيضاً وهكذا كل المراسيم الخاصة بالمنافع العامة

« وحيث أنه تبين من كل ذلك ضرورة اصدار أمر خاص بنزع الملكية ثم اتخاذ الاجراءات المتبعة قانوناً ولم يسلك المجلس هذا الطريق بل تعداه الى ما بعده وأستصدر أمراً بتعيين الخبير لتقدير الثمن .

« ومن حيث أن هذه الاجراءات باطلة لمخالفتها للقانون ويتعين الغاؤها

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بالنفاذ المؤقت فإنه لا خلاف في أن المجلس جرى شوطاً بعيداً في اتخاذ تلك الاجراءات الباطلة فأستدعى المدعى للاتفاق على الثمن قبل استصدار المرسوم بنزع الملكية ولم يعبأ بتظلم المدعى ثم استصدر أمراً من حضرة رئيس المحكمة بتعيين الخبير

من المنافع العمومية ولم ينص على نزع الملكية لأنه مكون من مادتين الأولى جاء فيها . تعتبر من المنافع العمومية الشوارع والحدائق الخ بمدينة كذا وكذا والمنصوره الخ والثانية على ناظر الاشغال تنفيذ هذا الأمر .

« ومن حيث أن المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في سنة ١٩٠٧ تقضى بالنص على نزع الملكية بأمر خاص في حين أن الأمر الذي يرتكن عليه المجلس خلو من هذا النص

« ومن حيث أن الذي ساق المجلس الى الوقوع في هذا الخطأ هو اعتبار أن النص على تقرير العين للمنفعة العامة فيه قضى بنزع الملكية وأستند الى المادة التاسعة من لائحة التنظيم الصادرة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٢ التي جاء فيها أنه بمجرد الاقرار على رسم خط التنظيم وصدور الأمر العالي باعتماده فتؤخذ الأراضي اللازمة شيئاً فشيئاً ومن وقت صدور الأمر المشار اليه لا يسوغ اجراء أى بناء كان على الأرض اللازم أخذها .

« ومن حيث أن النص على منع البناء بمجرد صدور الأمر العالي ليس معناه النص على انتقال الملكية من الملاك الى نازع الملكية بل معناه أن تبقى الملكية لصاحبها وإنما تكون مقيدة بعدم الانتفاع بالبناء في الأرض لعدم زيادة قيمتها وتكليف المصلحة العامة ففقات هذا البناء عند نزع الملكية والاستيلاء على الأرض ألا ترى أن المادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في سنة ١٩٠٧ تقول صريحاً أن الأمر الخاص الصادر بنزع الملكية ينقل تلك

الوقائع المنسوبة لهم وتعديل فيها بحسب ما يناسبها من الاحوال الحقيقية وليست مقيدة بأن تقبل وصفاً غير منطبق على الوقائع الصحيحة التي طرحت امام محكمة أول درجة بشرط أن لا يترتب على ذلك تشديد العقوبة

٢ - يستفاد من عبارة النص العربي للفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات في قوله (اذا اتفق) انه يجب أن يكون حصل التشاور وتقرر ترك العمل قبل اعلان هذا الترك اذ بغير التشاور السابق لا يمكن ان يقال بأن هناك اتفاقاً بل بأن هناك توافقاً بين الخواطر. ويعين على هذا التفسير النص الفرنسي لهذه المادة الذي عبر عن الاتفاق بلفظة Un Concert préalable أى بغير اتحاد سابق

٣ - ان لفظ المستخدم العام يشمل جميع الاشخاص الذين في خدمة الحكومة أو في احدى سلطات الاقاليم أو السلطات البلدية أو المحلية ويدخل في ذلك من كان منهم يقوم بعمل يدوى محض والعمدة مستخدم عام أو بعبارة أخرى تستخدمه الحكومة لغرض عام ويؤخذ من نصوص قانون الانتخاب (راجع المادة ٣٤ من قانون الانتخاب نمرة ١١ سنة ١٩٢٣ والمادة ٣٣ من قانون انتخاب ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥) ان العمدة يدخلون في عداد الموظفين لا المستخدمين العموميين فقط .

٤ - ان امتناع العمدة من استلام دقار

فتعين الخبير بالفعل وبأمر عمله وقدم تقريره وأودع المجلس الثمن في خزانة المحكمة ولم يبق أمام المجلس سوى استصدار قرار وزير الأشغال بالاستيلاء على الأرض بإزالة المباني التي على الجزء المتنازع عليها.

« ومن حيث أنه من حق المحكمة أن تقرر ضرورة الاستعجال كما نصت عنه المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات والمحكمة ترى أن استمرار المجلس في اتخاذ تلك الاجراءات ومنها نزع ملكية الأرض وإزالة ما عليها من المباني واعتبار أثرها فيه خطر لا يمكن تلافيه ويدعو الى الاستعجال »

(قضية مصطفى بك عبد الرازق وأخرى وحضر عنهما حضرة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا المحامي ضد حضرة صاحب العزة محمود بك شاهين مدير الدقهلية بصفة كونه رئيساً لبلدية المنصورة وحضر عنه حضرة عزيز بك دوس . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد رشدي بك وكامل حنا بك وعمد الصاوي اسماعيل بك)

٢٦٣

محكمة تلال الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٦

تغيير وصف التهمة . سلطة محكمة الاستئناف . اتفاق على ترك العمل . مادة ١٠٨ عقوبات مكررة . مستخدم عام . عمدة . قانون الانتخاب . انتخاب . استقالة العمدة . فجر الخدمة العامة . إضراب . تخيير دقار الانتخاب . دستورية القوانين . سلطة الحاكم . قصد جنائي . فتنه

القاعدة القانونية

١ - للمحكمة الاستئنافية ان تغير وصف

وزارة الداخلية التي تبلغ اليهم بواسطة المدير أو المأمور

المسوغ الشرعى الذى قصده القانون فى المادة ١٠٨ مكررة. عقوبات هو الحق الثابت الذى يبرره القانون أو تبرره ظروف الحال القهرية وتحول هذه المبررات دون ان تخول صاحبها اجراء عمل أو امتناعاً عن اجرائه ويقابل هذه اللفظة فى النص الفرنساوى كلمة indument أى بغير حق

٨ - للقضاء الحق فى تقدير دستورية القوانين الا انه ليس له حق إلغاء القوانين غير الدستورية عملاً بنظرية انفصال السلطات

٩ - القصد الجنائى فى حالة الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات يتوفر من مجرد ترك العمل بنية الترك بغير بحث فى الدوافع لهذا الترك اذ المطلوب عقابه بهذه المادة هو مجرد ترك العمل مهما كانت بواعثه ولو شريفة

١٠ - ان الفتنة المقصودة بالفقرة الثانية من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات هى احتكاك مصالح الافراد والجماعات احتكاكاً يؤول الى الثورة أو ما يشبهها . وامتناع العمدة عن استلام دفاتر الانتخاب لا يؤول الى فتنة وليس من شأنه ان يؤول الى فتنة .

المحكمة :

« حيث أنه عند البحث فى التطبيق القانونى لهذه القضية يتعين

الانتخاب دون التوقف عن اداء باقى الاعمال لا يعتبر تركاً لعملهم بحسب حكم المادة ١٠٨ مكررة عقوبات لأن ترك الموظف عمله بحسب معنى الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات ان يهجر الموظف الخدمة العامة ويعتبر العمدة انه هجر الخدمة العامة اذا تركها فجأة أو اضرب اضرباً تاماً

٥ - ان الاستقالات المتفق على تقديمها مجتمعة اذا حصلت من باب التضامن مع غيرهم ممن استقالوا ورفقوا بسبب استقالتهم تعتبر تركاً للعمل ما لم يستمر المستقيلون على تأدية اعمالهم حتى تقبل استقالاتهم أو يمضى الوقت المعقول لتعيين بدلهم ويشترط ان تكون الاستقالات جديدة الغرض منها الاستعفاء حقلاً لا مجرد الاضراب لغرض معين على أمل الرجوع بعد ذلك للوظيفة

٦ - كل ما كان حقاً لفرد يجوز له تركه وحق الانتخاب ثابت لكل مصرى . وبما انه

حق شرع لمصلحة الناخب فلا جبر عليه فى اذائه . والعمدة شأنه شأن الافراد فيما له من الحقوق . له ان ينتخب وأن لا ينتخب ويرشح نفسه أو غيره أو لا يرشح وبالجملة له التمتع بكافة الحقوق الانتخابية التى للافراد كما له التنازل عنها أو الامتناع عن استعمالها .

٧ - كل ما كان التزاماً على فرد واجب عليه اداؤه . والعمد ملزمون بالقيام بتحرير دفاتر الانتخاب طبقاً للأوامر الصادرة لهم من

أولاً — البحث فيما إذا كان للمحكمة الحق في تطبيق الفقرة الثانية للمادة ١٠٨ مكررة ثانياً — والبحث في توفر أركانها سواء طلبت النيابة تطبيق هذه الفقرة وأصرت عليها أم فوضت الرأي في تطبيقها للمحكمة أم عدلت عنها أم لم تطلب بالمرّة تطبيق هذه الفقرة

أما حق المحكمة في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات حتى لو اقتضت النيابة على طلب تطبيق الفقرة الأولى من المادة المذكورة فمستفاد من المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنايات وهذا نصها :

« يسوغ في كل الأحوال للمحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو شهادة شهود... الخ » ومتى تقرر بهذه المادة أن للمحكمة الحق في اجراء التحقيقات التي ترى لزومها تقرر لها بالتبعية حق الحكم بنتيجة هذه التحقيقات بحسب الوصف الذي تراه وبالأولوية أن يكون للمحكمة أن تستنتج من الوقائع الثابتة بالتحقيق وبغير أن تجري تحقيقات جديدة الوصف الصحيح المنطبق ذلك على تلك الوقائع

وقد قررت محكمة النقض بحكمها الصادر في ٥ فبراير سنة ١٨٨٩ المنشور بتعليقات جلال نمرة ٧ على المادة ١٨٩ جنایات إذ قررت أن للمحكمة الاستئنافية إن تغير من وصف الوقائع المنسوبة للمتهم وتعديل فيها بحسب

ما يناسبها من الأحوال الحقيقية وليست مقيدة بأن تقبل وصفاً غير منطبق على الوقائع الصحيحة التي طرحت أمام محكمة أول درجة بشرط أن لا يترتب على ذلك تشديد العقوبة » فما أثبتته محكمة النقض لمحكمة الاستئناف من الحق في استنتاج الوصف من الوقائع المطروحة أمام محكمة أول درجة يثبت بالأولوية الحق لمحكمة أول درجة في استنتاج الوصف الصحيح من الوقائع المطروحة أمامها

وعليه يتعين البحث في توفر أركان الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات بعد البحث في أركان الفقرة الأولى منها .

بحث في توفر أركان الفقرة الأولى

من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات

« حيث أنه للبحث في توفر أركان الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات لتطبيقها على المتهمين في هذه القضية يجب أن نبين هذه الأركان وهي :

أولاً : — أن يثبت اتفاق ثلاثة فأكثر

ثانياً — أن يكون المتفقون المذكورون

موظفين أو مستخدمين عموميين

ثالثاً — أن يتركوا عملهم

رابعاً — أن يكون تركهم عملهم بغير

مسوغ شرعي

فاذا فقد ركن من هذه الأركان الأربعة

كانت الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات غير منطبقة . وانبثقت في توفر كل ركن منها أما عن الركن الأول وهو اتفاق ثلاثة فأكثر فقد جاء في أقوال محمد عبد الغنى نصار في صيفتي ١٤ و ١٥ من تحقيق النيابة ما يأتي :

س - هل حضرت يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ للمركز لانتخاب لجنة الشياخات

ج - نعم

س - هل حضر معك لديوان المركز أحد من العمد ؟

ج - حضرت جميع العمد

س - محمد افندي عيسوى قرر أنه عرض عليكم دفاتر الانتخاب ؟

ج - أنا لم أحضر إلا لما خرجت العمد من الجمعية والدفتر ارسل لى فى الأحوال

س - عند ما ارسل لك دفتر الانتخاب بالأحوال هل استلمته وحررت الكشف ؟

ج - لا

س - ولماذا لم تستلمه ؟

ج - احنا اجتمعنا وقلنا قررر بأننا لا نستلم س - ولم اجتمعتم فيما بينكم وقررتم عدم استلام الدفاتر ؟

ج - انا لقيت العمد مجتمعين وقررر واكده فامتنعت

س - ولماذا امتنعت عن هذا العمل مع انه بمقتضى وظيفتك الخ .

ج - احنا عملنا اضراب

فيستخلص من مجموع اجابات محمد عبد الغنى نصار المذكور أنه حصل اتفاق واقرار بين العمد مجتمعين بالمركز كلهم أو بعضهم على عدم استلام الدفاتر وانه بناء على هذا الاتفاق الذى تقرر بينهم رفضت الدفاتر المرسلة اليهم مع دفتر الأحوال

وجاء فى اقوال السيد محمد مصطفى بالصحائف ١٧ و ١٨ و ١٩ من تحقيق النيابة ما يأتي :

س - هل استقلت بمفردك أو معك غيرك

ج - استقلت انا وناس من اخواني

س - هل اتفقت على هذه الاستقالة

ج - أيوه . لأنهم رفقوا بنا جملة عمد بدون سبب

س - هل احد حرضك من اخوانك العمد يوم ما عرضوا عليك دفاتر الانتخاب على الاضراب أم أضربت من نفسك ؟

ج - اتفقتنا مع بعض

س - كان مين من العمد اتفق معك على ذلك ؟

ج - كلهم . ثم عاد قال ما فيش حد

س - هل استقلت بمفردك أو معك احد العمد

ج - كان فيه عريضة مع عيل ختمت عليها وكنت حاضراً لتلا اقدم استقالتي

س - هل تعرف هذا العيل

ج - لا . هو قابلنى وقال لى ان كنت انت مايز تستقيل استقيل زيهم .

ففى جواب السؤال الثالث من امثلة هذا المتهم التى اوردناها آنفا اعتراف صريح بالاتفاق على الاضراب يوم عرض الدفاتر على العمدة فى يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فضلا عن ان الاستقالة تمت بعد ذلك باتفاق بينهم بقطع النظر عن تعليقاته السخيفة

وجاء فى اقوال احمد متولى بريقع بالثلاثة اسطر الاخيرة بالصحيفة غمرة ٥٢ من تحقيقات النيابة ما يأتى :

« أنا قاعد على القهوة وجدت على الترابيزة ورقة موجود فيها كلام انبسطت منه وهو ما ذكرته فأمضيت عليها ولم اجد احدا بجوارها ووجدت ناس من العمدة ماضيين عليها فتوكلتها محلها وروحت البلد الخ . ما قاله عن طريقة اعلان الرفت . وقال ذلك بعد أن وصف ما جرى من المحاورة بالمركز بين حضرة الحكمدار والعمدة عن امتاعهم عن استلام الدفاتر ويؤخذ من عبارته هذه التى اقتطفناها أنه وقع على عريضة فى الفترة ما بين ١٧ و ٢٠ ديسمبر باتفاقه مع الآخرين . ومدلول هذه العبارة يشف عن روح الاتفاق التى كانت متفشية عند الامتناع عن استلام الدفاتر

بقى علينا فى الركن الاول أن نبحث فيما اذا كان يجب لاثبات اتفاق العمدة يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الامتناع عن استلام دفاتر

الانتخاب أن يثبت تحريضهم من الغير أو تحريض بعضهم البعض أو تشاورهم فيما بينهم وتقريرهم الاضراب او يكفى اتحادهم دفعة واحدة على رأى واحد ولو كان كل منهم مدفوعاً بدافع نفسانى وبغير أن تثبت سابقة التشاور بينهم

فالذى تراه المحكمة انه يستفاد من عبارة النص العربى للفقرة الاولى من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات بقوله (اذ اتفق) انه يجب أن يكون حصل التشاور وتقرر ترك العمل قبل اعلان هذا الترك اذ بغير التشاور السابق لا يمكن بأن يقال أن هناك اتفاقا بل ان هناك توافقا بين الخواطر ويعين على هذا التفسير النص الفرنسى لهذه المادة الذى عبر عن الاتفاق بعبارة - "Un Concert préalable" أى بغير اتحاد سابق

فاذا رجعنا الى ظروف هذه القضية وما يؤخذ من أقوال بعض العمدة التى اوردناها وفيها شيء كثير من الصراحة فى الاعتراف بالاتفاق ومن شهادة حضرة محمد افندى عيسوى معاون الإدارة من ان العمدة وقفوا جميعاً وصاحوا بقولهم انهم لا يريدون استلام الدفاتر ثبت ان قيامهم جميعاً على هذه الصورة لا يعقل ان يكون من باب توافق الخواطر مع اتفاقهم فى معنى أقوالهم واختلافهم فى المدارك

« فمن كل ما تقدم يكون الركن الاول من الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات متوفراً ضد المتهمين

عن الركن الثاني هو انه يكونه المتفقوه

موظفين أو مستخدمين عموميين

« وحيث انه بالنسبة للركن الثاني يتعين البحث أولاً فيما إذا كان العمد يمكن في عرف الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات ان يكونوا من الموظفين أو المستخدمين العموميين وفيما إذا كانت للعمد حقوق انتخابية ليست لغيرهم من سائر الموظفين وما مدى هذه الحقوق

البحث الاول : وهو هل العمد يرغمونه

ضمن الموظفين والمستخدمين العموميين

المخصوص عنهم في المادة ١٠٨ مكررة عقوبات

إن الروح التي أملت على المشرع وضع هذه المادة كما يستفاد من الفقرة الثالثة منها ومقارنتها بالفقرات السابقة ومن المذكرة الإيضاحية لوزارة الحفانية المرفقة بها - هي الرغبة في معاقبة الاضراب الذي يقع في خدمة عامة إذ لا يمكن ترك مصلحة المجتمع العامة تحت رحمة المصلحة الخاصة للرجال القائمين بتلك الخدمة (كما تقول المذكرة الإيضاحية) ولو رجعنا الى تعريف المستخدم العام رأينا انه من الاطلاق بحيث يشمل جميع الاشخاص الذين في خدمة الحكومة أو في احدى سلطات الأقاليم أو السلطات البلدية أو المحلية ويدخل في ذلك من كان منهم يقوم بعمل يدوي محض الخ ما جاء بالمذكرة الإيضاحية ولا شك ان العمدة مستخدم عام

Employé Public أو بعبارة أخرى تستخدمه

الحكومة لغرض عام - هذا فضلاً عن أن قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ الصادر مع الدستور جاء في المادة ٣٤ منه (على انه لا يجوز ان يرشح الموظف في دائرة عمله الخاص كما لا يجوز ان يرشح احداً ويستثنى من ذلك العمد) وجاءت المادة ٣٣ من قانون انتخاب ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ مؤيدة لهذا النص ولا شك ان عبارة هذه المادة أظهر في الدلالة على ان العمد يدخلون في عداد الموظفين لا المستخدمين العموميين فقط ولكنه استثناهم من حكم الحظر عن الترشيح

البحث الثاني : عما إذا كانت للعمد حقوق

انتخابية ليست لغيرهم من سائر الموظفين

بيننا في المبحث السابق أن المادة ٣٤ من قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ والمادة ٣٣ من قانون انتخاب ديسمبر سنة ١٩٢٥ نصتا على أن العمد ينفردون عن سائر الموظفين بأحقيتهم في ترشيح أنفسهم وترشيح غيرهم في دائرة عملهم الخاصة أي في قرايم التي بها مقر عديتهم

وسنتكلم عند شرح الركنين الآخرين عن كيفية استعمال العمد لحقوقهم الانتخابية المذكورة ومدى هذه الحقوق

عن الركن الثالث وهو أنه يتركوا عملهم

« وحيث انه بالنسبة للركن الثالث وهو

أن يتركوا عملهم فقد بينا في الوقائع التي شهد بها حضرة المأمور أن العمدة المتهمين وهم الذين امتنعوا يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عن استلام دفاتر الانتخاب لم يكلفوا بعمل آخر خلاف عملية الدفاتر المذكورة وان ٢٧ منهم رقتوا في خلال المدة ما بين ١٧ و ٢٠ بسبب امتناعهم المذكور والباقيون استقالوا احتجاجاً على هذا الرقت أو تضامناً مع زملائهم المرفوتين وان حضرة المأمور كلف مشايخ البلاد التي رقت عندها أو استقالوا بالقيام بوظيفة المرفوتين والمستقلين دون أن يكلف أحد أولئك العمدة بأي عمل من أعمالهم العادية فينجم عن هذه الوقائع وجوب بحث المسائل الآتية :

- ١ - هل امتناع العمدة عن استلام دفاتر الانتخاب واجراء اللازم فيها وبالتالي امتناعهم فقط عن عملية الانتخاب يعتبر تركاً لعملهم ؟
- ٢ - هل لكل فرد أن يستعمل حقوق الانتخاب أو لا يستعملها على حد سواء بغض النظر عن استعمالها ؟
- ٣ - هل العمدة شأنهم شأن باقي الأفراد في استعمال هذه الحقوق أو في الامتناع عن استعمالها ؟

أما عن المسألة الأولى وهي امتناع العمدة عن استلام دفاتر الانتخاب دون التوقف عن باقي الأعمال ، فمجرد هذا الامتناع لا يعتبر تركاً لعملهم "Que Le Service est abandonné" لأن ترك الموظف لعمله المقصود من الفقرة

الأولى من المادة ١٠٨ عقوبات هو كما شرحته المذكرة الإيضاحية ان « يهجر الموظف الخدمة العامة » ويُقر العمدة أنه هجر الخدمة العامة إذا تركها فجأة أو اضرب اضرباً تاماً ويستفاد ذلك من مقارنة الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات بالفقرة الثانية منها . إذ بينما نصت الفقرة الأولى على ترك العمل « نصت الفقرة الثانية على الامتناع عمداً » عن تأدية واجب من واجبات وظيفته

ولولا ان هناك فرقا بين ترك العمل وترك واجب من الواجبات لما نص القانون على الحالتين ولكانت حالة احدهما تغني عن الاخرى

وعليه فيكون امتناع العمدة يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عن استلام دفاتر الانتخاب ليس تركاً لعملهم

نتقل بعد ذلك للبحث فيما اذا كان هناك فرق بين حالة العمدة الذين ظلوا ممتنعين عن استلام الدفاتر فقط الى ان رقتوا وهم السبعة وعشرين عمدة الذين طلب حضرة المأمور من النيابة التحقيق معهم يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وبين حالة من استقالوا وهم باقي المتهمين الذين طلبت محاكمتهم يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وعما اذا كانت الاستقالة تعتبر اضرباً تاماً عن العمل ام لا

أما عن السبعة وعشرين عمدة الذين رقتوا بمجرد امتناعهم عن استلام الدفاتر دون باقي

الاعمال واستمروا كذلك حتى رفقوا فلا ترى المحكمة انهم تاركون لعملهم للأسباب التي بينها آنفا لان انقطاعهم عن مباشرة اعمالهم بالمره لم يدوا رغبة فيه بل ارغموا عليه بحكم رفقهم من وظيفتهم

واما التسعة المستقيلون قد انقطعوا باختيارهم عن العمل تماما بتقديمهم الاستقالة من الوظيفة جماعات اذ لا تؤدي الاستقالة سوى معنى الامتناع عن جميع اعمال الوظيفة . فهل استقالتهم هذه هم احرار في تقديمها وفي ترك العمل على اثرها في اى ظرف كان ومهما اجتمعت فيها شواهد الاضراب او انهم مرتبطون بقبولها ومن واجبهم الاستمرار في تأدية اعمالهم الى ان تقبل

ان القاعدة التي نراها هي ان الاستقالات المتفق على تقديمها مجتمعين اذا كانت لنفس الغرض الذي سبقهم اليه غيرهم ممن رفقوا وتضامنا معهم إنما هي ترك العمل ما لم يستمروا على تأدية اعمالهم حتى تقبل استقالاتهم أو يمضى الوقت المعقول لتعيين بدلهم وتشتط ان تكون استقالاتهم جديده الغرض منها الاستعفاء حقا لا بمجرد الاضراب لغرض معين على امل الرجوع بعد ذلك للوظيفة اما لو فقدت هذه القيود فقد بقيت مميزات الاضراب وترك العمل

وهذه الحالة أى حالة ترك العمل متوفرة في التسعة المستقلين بدليل ما جاء في المدة ما بين ١٩ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالتلغراف المرفق

بالقضية المؤرخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الذى وقع عليه بعضهم مع آخرين وفيه يعلنون تصيبهم متضامين مع المرفوتين على احترام قرارهم الأول (أى عدم الاشتراك فى الانتخابات) ويرفعون فيه استقالتهم (حتى تعود للبلاد وزارة رشيدة يستطيعون ان يعملوا تحت اشرافها) أى ان استقالتهم لم تكن جديده ومقصودة لذاتها ، بل لغرض معين ولا يعفيهم من توفر ركن ترك العمل ما شهد به حضرة المأمور من أنه لم يكلفهم بعمل من اعمال وظائفهم بعد الاستقالة اذ لا محل لهذا التكليف بعد تقديم الاستقالة التى معناها اعلان الكف عن العمل . والأولى له ما فعله وهو البحث عن محل محالهم

المسألة الثانية وهى حرية الافراد

فى استعمال حقوقهم الانتخابية

أو عدم استعمالها

كل ما كان حقا لفرد يجوز له تركه وحق الانتخاب بمقتضى قانونه ثابت لكل مصرى توفرت فيه الشروط المبينة به كما نصت المادة الأولى من قانون الانتخاب القديم والحديث وبما انه حق لمصلحة الناخب فلا جبر عليه فى ادائه - و الفرق بين الحق والالتزام - وعليه فلكل فرد إذا شاء ان يتقاعس عن ادائه حقه فى الانتخاب

المسألة الثالثة وهى هل العمدة شأنهم شأن
باقى الافراد فى استعمال حقوق
الانتخاب أو الامتناع عنها

قلنا عند الكلام على المسألة الثانية بأن كل
ما كان حقاً لفرد يجوز له تركه ونقول الآن بأن
كل ما كان التزاماً على فرد فواجب عليه أدائه
وعليه فيكون العمدة شأنه شأن الافراد فيما كان
له من الحقوق له ان ينتخب أو لا ينتخب
ويرشح نفسه أو غيره أو لا يرشح وبالجملة فله
التمتع بكافة الحقوق الانتخابية التى للافراد كماله
التنازل عنها أو الامتناع عن استعمالها أما ما كان
عليه من الالتزامات بصفة عمدة فواجب عليه
أدائها ولنبحث أولاً عن بيان هذه الالتزامات
الانتخابية وثانياً فى بيان السلطة التى لها حق
الزام العمدة

١ - بيان التزامات العمدة الانتخابية

جاء فى المادة السابعة فى قانون الانتخاب
الصادر فى ٨ مارس سنة ١٩٢٥ ما يأتى : -
(يكون لكل مدينة أو قرية تابعة
للمديرية جدول انتخاب دائم تحرره لجنة مؤلفة
من العمدة أو مندوب يعينه المدير رئيساً ومن
المأذون ومن واحد من الاعيان يعرف القراءة
والكتابة يعينه مأمور المركز الخ)

وكانت المادة السابعة من قانون الانتخاب
القديم نمرة ١١ سنة ٢٣ بهذا النص وجاء فى

المواد ١٠ و ١٢ من قانون الانتخاب الجديد
(واجبات اللجان التى يرأسها العمدة) وهناك
نصوص تقابلها فى قانون الانتخاب نمرة ١١ سنة ٢٣

٢ - السلطة التى لها حق الزام العمدة
جاء فى المادة الرابعة من لائحة العمدة
الصادر بها الأمر العالى فى ١٦ مارس سنة ١٨٨٥
ما يأتى : (يكلف العمدة بصفته مأموراً من
مأمورى الضبطية القضائية بكافة المسائل المختصة
بالامن العام وعليه ملاحظة العمل فى دائرة بلده
بكافة اللوائح والقوانين المرعية الاجراء وعليه
ايضاً تنفيذ أوامر النظارات التى تبلغها اليه
المديرية بواسطة المأمور

» وحيث ان المنشور نمرة ١ انتخابات
المؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ اصدرته وزارة
الداخلية للمدريات لتوزعه بواسطة مأمورى
المراكز على رؤساء اللجان وهم العمدة بحكم القانون
ما لم يطرأ ما يجعل المدير يرى انتداب خلافه .
وفى هذا المنشور تبين كيفية السير فى انشاء دفاتر
الانتخابات الجديدة

وعليه فيكون العمدة ملزمين بالقيام بتحرير
الدفاتر طبقاً لهذه الأوامر الصادرة من وزارة
الداخلية الواجب عليهم اطاعتها طبقاً للائحة العمدة

الركن الرابع

وهو أن يكون تركهم للعمل بغير
مسوغ شرعى

مذهبهم أن للمحاكم حق البحث في دستورية القوانين كالعلامتين « Hauriou » و « Beau-regard » وغيرها ممن ذكرهم العلامة « Duguit » عميد كلية الحقوق في كتابته على القانون الدستوري (جزء ثالث ص ٦٧٢ وما قبلها وما بعدها) إذ قال العلامة الأخير عن زملائه المذكورين أنهم مع اعترافهم بحق المحاكم في تقدير دستورية قانونه لا يخولونها حق إلغاء هذه القوانين غير الدستورية عملاً بنظرية انفصال السلطات بل كل ما للمحاكم هو أن تمتنع عن تنفيذ قانون لعدم دستوريته وبدون أن يغير ذلك من قيام القانون المذكور واحتمال أن تحكم محاكم أخرى بدستوريته

« وحيث أن قانون الانتخاب ليس هو المطلوب تطبيقه في هذه القضية إذ لا يحاكم العمد على مخالفة قانون الانتخاب بل لمخالفتهم لأمر صادر من وزارة الداخلية وهو المنشور غمرة ١ انتخابات الواجب عليهم طاعته في تأدية وظيفتهم طبقاً لللائحة العمد فلا محل إذن للبحث في دستورية قانون الانتخاب الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٢٥ إذ لا يصح للعد بصفتهم موظفين التردد في تنفيذ الأوامر الصادرة من رؤسائهم بغير أن تكون مستندة إلى قانون دستوري — وعليه يكون السببان المذكوران ليسا بمسوغين شرعيين للامتناع عن استلام دفاتر الانتخابات طبقاً للمنشور غمرة ١ انتخاب

» وحيث أنه يجب البحث فيما إذا كانت الأسباب الخمسة السالفة الذكر وهي التي أبداهها العمد تبريراً لامتناعهم عن استلام دفاتر الانتخابات تعتبر كلها أو بعضها مسوغات شرعية أم لا ؟

وقبل البحث في كل من هذه الأسباب الخمسة يقتضى تعريف المسوغ الشرعي

فالمسوغ الشرعي المقصود بهذه المادة هو على ما نرى حق ثابت يبرره القانون أو ظروف الحال الفهرية وتحول هذه المبررات دون أن تقوم صاحبها اجراء عمل أو امتناعاً عن اجرائه بدليل أن عبارة (بغير مسوغ شرعي) يقابلها في النص الفرنسي « Indument » أو بغير حق

فقد يكون مسوغاً شرعياً قيام حالة من أحوال أسباب الإباحة وموانع العقاب الواردة في المواد ٥٥ عقوبات وما بعدها ، وغير ذلك مما يترك تقديره للمحاكم وهي أمور لم تتوفر في هذه القضية

فلنبحث في الأسباب الخمسة التي يبررها العمد امتناعهم

١ — أن قانون الانتخاب الجديد لا يستطيع تنفيذه للعيوب التي أشار إليها بعضهم

٢ — أن قانون الانتخاب باطل لعدم دستوريته ولأن مجلس النواب موجود لبطلان مرسوم الحل كما قررت الأحزاب الثلاثة

اتفق علماء القوانين الدستورية حتى الذين

أركان الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات
وبيان انطباقها على المتهمين من عدمه اما
أركانها فهي :

١ - ان يكون موظفاً أو مستخدماً عاماً

٢ - امتنع عمداً عن تأدية واجب

٣ - وان يكون من واجبات وظيفته

٤ - وان نشأ عن هذا الامتناع

(١) - جعل حياة الناس أو صحتهم أو

امنهم في خطر

(ب) - أو من شأنه أن يحمل حياة الناس

أو صحتهم أو امنهم في خطر

(ج) - أو اذا نشأت عنه فتنة

(د) - أو اذا كان من شأنه ان تنشأ

عنه فتنة

(هـ) - أو اذا اضر بمصلحة عامة

اما الركن الاول فتوفر كما شرحنا عند

الكلام على الفقرة الاولى ولا يشترط في هذا

الركن ان يتفق جماعة من الموظفين على الامتناع

بل يكفي أن يكون الامتناع فردياً .

أما الركنان الثاني والثالث فتوفران أيضاً

في جميع المتهمين لانهم امتنعوا عن تأدية واجب

تلتزم به اوامر وزارة الداخلية المبلغة اليهم

بواسطة مأمور المركز. وهذه الواجبات هي ضرورة

رياستهم لجان دفاتر الانتخابات متى كلفوا بها

وهي من اخص اعمال وظائفهم

اما الركن الرابع وهو وجوب ان يترتب

٢ - أما السبب الثاني لتبرير الامتناع
وهو أنه كان في امكان المدير أن يعين بدل
العمد فلا قيمة له لأن العمده بالذات كلف
من قبل المدير وهو (العمدة) المكلف الأول
بحكم القانون وحق المدير في انتخاب غيره حق
اختياري له تقديره حسب الظروف .

٣ - أما السبب الثالث فقد تكلمنا عنه

فيما تقدم

٥ - وأما السبب الخامس فغير جدى ولو

كان جدياً للرجاء اليه العمدة أو العمد بمجرد

اساءة كرامتهم

القصر الجنائي

«وحيث انه بعد ان شرحنا الاركان الاربعة

لفقرة الاولى من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات

يجب علينا ان نبحث في توفر القصد الجنائي لدى

المتهمين وهو ركن يجب توفره في كل جريمة

قصدية غير أركانها الاصلية : فالقصد الجنائي في

حكم الفقرة الاولى من المادة ١٠٨ مكررة يتوفر

من مجرد ترك العمل بنية الترك بغير بحث في

الدوافع لهذا الترك ، اذ المطلوب عقابه بهذه

المادة هو مجرد ترك العمل مهما كانت بواعثه

وان كانت شريفة

بحث في امكان تطبيق الفقرة الثانية من

المادة ١٠٨ مكررة عقوبات

«وحيث انه بعد ما تقدم نعود الى بحث

على الامتناع عن استلام دفاتر الانتخاب ورئاسة
لجانها

١ - جعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم
في خطر

ب - أو من شأنه ان يجعل حياة الناس الخ
فئاتان النتيجةتان لا ترتبان على الامتناع عن
استلام الدفاتر والذي نراه لكي ترتب هاتان
النتيجتان يجب ان يكون الامتناع عن عمل له
مساس بحياة الناس المادية وصحتهم وأمنهم

وقد بينا فيما سبق ان العهد الممتعين في
يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وهم جميع المتهمين
لم يكونوا يقصدون ترك اعمالهم كلها فجأة بل كان
قصدهم الامتناع عن الاشتراك في الانتخابات
وامتناعهم هذا مرتبط بحياة الناس المعنوية -
والذي يؤخذ من قرارات الاحزاب المختلفة
والهيئات الاخرى - أنهم لا يشعرون بهذا
الخطر على حياتهم المعنوية وهم ادري بشأنهم
ومع كل فالقصد بالفقرة (١) هو الحياة المادية
لربطها بالصحة وبالأمن

ج - اذا نشأت عنه فتنة

د - اذا كان من شأنه ان تنشأ عنه فتنة
يجب البحث في توفر هاتين الحالتين تعريف
الفتنة

الفتنة على ما نرى هي احتكاك مصالح
الافراد والجماعات احتكاكا يؤدي الى الثورة
أو ما يشبهها

ولا ترى هذه المحكمة ان في امتناع العهد
عن استلام دفاتر الانتخاب ما يؤدي الى الفتنة
وليس من شأنه ان يؤدي الى الفتنة سيما في هذه
الظروف التي بدت فيها رغبة الاغلبية وهم
الاحزاب المؤتلفة التي لا تنفي الانتخابات السابقة
من تمتعها بالاغلبية من رغبتهم في السكف عن
الانتخابات المستقبلية حتى لا تعود الاحزاب الى
الانقسام وفي ذلك اثناء لفتنة لا تحريض عليها
وهو قول معقول لو اقترن بتأييد حضرة صاحب
الجلالة الملك الساهر على توفير اسباب السعادة
والطمأنينة لأمة .

(هـ) - اذا اضر بمصلحة عامة

هذا الشرط غير متوفر ايضا لان العهد
المتهمين يرون ان امتناعهم كان بدافع الاشفاق
على المصلحة العامة وهذا الادعاء محل نظر ايضا
للاسباب السالفة الذكر

وبناء على ما تقدم تكون اركان الفقرة
الثانية من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات غير متوفرة
وبتعين عدم تطبيقها

وحيث انه كما بينا عند الكلام على اركان
الفقرة الاولى من المادة المذكورة قررنا باجتماع
اركان الجريمة المذكورة في التسعة المستقلين من
العهد وهم : - مرمي محمد خصر وحسين احمد

حشيش وعبد الحميد عبد الوهاب والشيخ يوسف
هجرس والشيخ شاهين قنصوه عمرو على افندي
الغنيبي وزيد الغراب واحمد متولي بريقع واحمد

المذكورة كما شرحنا آنفاً وعليه عملاً بالمادة ١٧٢

جنايات يتعين براءتهم »

(قضية النيابة العمومية نمرة ٢٥٦ سنة ١٩٢٦
ضد عبدالله افندي بلال وآخرين. اصدر الحكم حضرة
صاحب العزة محمد توفيق رضوان بك وبحضور حضرة
حسين خليل بك وكيل النيابة)

٢٦٤

محكمة مركز طنطا الاهلية

حكم تاريخه ١٣ يناير سنة ١٩٢٦

عمدة . موظف عمومي . امتناع عن تنفيذ اوامر
الادارة . مادة ١٠٨ عقوبات . انتخاب .
دستورية القوانين .

القاعدة القانونية

١ - ان وظيفة العمودية هي من
الوظائف العامة .

٢ - ان امتناع العمدة عن تنفيذ الاوامر
الصادرة اليهم من الجهة الادارية الرئيسية التابعين
لها يعد جريمة تعاقب عليها الفقرة الثانية من المادة
١٠٨ مكررة عقوبات اذ ان المادة السادسة من
لائحة اختصاصات العمدة ومشايخ البلاد قضت
بان يكلف العمدة بكافة المسائل المختصة بالامن
العام في دائرة بلده وعليه ملاحظة العمل بكافة
الوائح والقوانين المرعية الاجراء وعليه ايضاً تنفيذ
اوامر النظارات التي تبلغ اليه بوجه عمومي
بواسطة مأمور المركز الذي هو رئيسه مباشرة
فالعمدة الذي يمتنع عن تنفيذ الامر الصادر اليه
بالعمل في تعديل دفاتر الانتخاب يرتكب الجريمة
النصوص عليها في المادة ١٠٨ من قانون العقوبات

احمد العيساوي لانهم ببلاد مركز تلافى الفترة
ما بين ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وهو تاريخ
امتناعهم عن استلام الدفاتر و٢١ ديسمبر آخر
تاريخ لتقديم الاستقالات اتفقوا مع غيرهم بصفتهم
عمداً ببلاد المركز المذكور اى مستخدمين
عموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى
ويتعين عقابهم بالمادة ١٠٨ مكررة فقرة اولى
عقوبات

« وحيث ان المحكمة ترى استعمال كل
ما يمكن من الرأفة مع المتهمين التسعة الذين ثبتت
عليهم التهمة لانهم كانوا يجهلون قانون الاضراب
المذكور ويجهلون حدوده ومراميه اذ يظهر ان
هذا هو اول حكم طبق المادة ١٠٨ مكررة
عقوبات المذكورة وجهلهم هذا وان كان غير
مانع من العقاب الا انه سبب للتخفيف سيما مع
المتهمين مرسى محمد خضر واحمد احمد العيساوي
الذين عدلا عن الاستقالة ولما ظهر في التحقيق
من ان نية الحكومة منصرفة الى عدم معاقبة
من عاد الى عمله

وحيث ان السبعة والعشرين عمدة
الآخرين من المتهمين واجب براءتهم لعدم توفر
اركان المادة ١٠٨ مكررة بتقرئها اذ ينقص
هذه الاركان بالنسبة لهم ركن ترك العمل
النصوص عنه في الفقرة الاولى من المادة ١٠٨
مكررة والركن الرابع من الفقرة الثانية من المادة

وهذا بدون حاجة الى البحث فيما اذا كانت
قانون الانتخاب حاز اولم يحز جميع شروط
دستورية القوانين .
المحكمة :

« بعد سماع اقوال وطلبات النيابة واقوال
حضرة مأمور المركز ودفاع وكلاء المتهم
« حيث ان النيابة اقامت الدعوى العمومية
على المتهم واتهمته بأنه في يوم ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ بناحية كنيسة دمشق - امتنع
عن تأدية واجب من واجبات وظيفته وهو
تعديل جدول الانتخاب بأن قدم استقالته
من وظيفة العمودية لهذا السبب وذلك من
شأنه ان يضر بالمصلحة العامة . وطلبت
تطبيق المادة ١٠٨ مكررة فقرة ثانية من
قانون العقوبات

« وحيث انه بعد اطلاع المحكمة على
التحقيقات واقوال المتهم بالجلسة وشهادة
الشاهد الذي سمع بها واقوال الدفاع يمكن
تلخيص وقائع التهمة في ان المتهم ارسل يوم
٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ اشارة تلغرافية لمدير
الغربية يقول فيها ما يأتي :

« وجدت ان الاستياء في بلدي اصبح
طاماً ويصر الاهالي على مقاطعة قانون الانتخاب
ويعتبرونه منافياً للدستور فزاء ذلك اعلن
اني لا استطيع تجهيز دفتر الانتخاب وذلك
محافظة على شعور اهل بلدي وواجب الوطن .
لذلك اقدم استقالتي نهائياً من العمدية . »

ثم قرر في محضر الضبط وامام المحكمة
بالجلسة انه ممتنع فقط عن الاشتغال بالدفتر

ولكنه يؤدي باقي اعمال العمدية الى ان تقبل
الاستقالة . والمديرية اخطرت النيابة العمومية
بكتابها رقم ٨٧٨ بأن عمدة كنيسة دمشق لم
يعزل ولم تقبل استقالته

« وحيث ان النيابة العمومية صممت على
طلباتها للاسباب المدونة بمحضر الجلسة
وكذلك المتهم صمم على اقواله وطلب الحكم
ببراءته من التهمة المنسوبة اليه للاسباب التي
ادهاها على لسان الدفاع والمذكرة المقدمة منه
« وحيث ان دفاع المتهم يتلخص في
ثلاث نقط

أولاً - كونه امتنع عن العمل في تعديل
دفتر الانتخاب لان القانون الصادر بشأنها لم
يحز قوة القانون لعدم مشروعيته

ثانياً - ان استقالته من وظيفته حق
مشروع يخوله اياه القانون

ثالثاً - لم يترتب على الاستقالة أو
الامتناع أقل ضرر أو احتمال حصوله

« وحيث انه لا جل تقدير أوجه دفاع
المتهم يتعين البحث :

أولاً - في اركان المادة ١٠٨ فقرة ثانية
عقوبات مكررة وهي المطلوب تطبيقها فلا جل
ان تتوفر اركان التهمة يجب أولاً ان يكون
المتهم موظفاً أو مستخدماً

ثانياً - أن يكون امتنع عمداً عن
تأدية واجب من واجبات وظيفته

ثالثاً - أن يترتب على هذا الامتناع
جعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر
أو ينشأ عن ذلك فتنة أو كان من شأن ذلك

ان ينشأ عنه فتنة - او اذا كان امتناعه اضر بمصلحة عامة

« وحيث ان المتهم يشغل وظيفة العمدية وهي من غير شك احدى الوظائف العامة وقد صدرت بذلك احكام عدة

« وحيث ان امتناع المتهم عن العمل في تعديل جداول الانتخاب قولا منه بأن القانون الصادر بشأنها غير مشروع هو قول مردود لان مشروعية القانون وعدمها شيء وتنفيذ الامر الصادر اليه من جهة الاختصاص التابع لها شيء آخر . اذ ان المادة السادسة من لائحة اختصاصات العميد ومشايخ البلاد قضت بأن يكلف العمدة بكافة المسائل المختصة بالامن العام في دائرة بلده وعليه ملاحظة العمل بكافة اللوائح والقوانين المرعية الاجراء وعليه ايضا تنفيذ اوامر النظارات التي تبلغ اليه بوجه عمومي بواسطة مأمور المركز الذي هو رئيسه مباشرة . وينبني على ذلك امران :

اولا - ان المتهم لم يكن على حق في امتناعه عن تنفيذ الامر الصادر اليه بالعمل في تعديل دوائر الانتخاب حتى مع الافتراض جدلا بان قانون الانتخاب لم يحز جميع الشروط المسكتسبة لقوة القانون

ثانياً - لا محل للتمشى مع الدفاع في البحث عن صحة مشروعية قانون الانتخاب لان وقائع التهمة المنسوبة الى المتهم لا تقتضيه « وحيث ان قول المتهم بان الاستقالة حق خوله له القانون لان الوظيفة ما هي الا عقد يجوز لكل من الطرفين فسخه في اى

وقت شاء هو قول حق لولا وضع المادة المطلوب تطبيقها لانها وضعت خصيصاً لتنفيذ هذا الحق في حالات مخصوصة كما سيتضح في الاسباب الآتية :

« وحيث انه لا محل لتقدير قول دفاع المتهم بأنه لم يترتب على امتناعه جعل حياة الناس او صحتهم او امنهم في خطر . وكذلك لم ينشأ عن هذا الامتناع فتنة او ضرر بمصلحة عامة . ويتمين معرفة الغاية التي من اجلها وضعت المادة ١٠٨ عقوبات مكررة وتنجلي هذه الغاية بكل وضوح من مراجعة نص المذكرة الايضاحية التي وضعتها وزارة الحقانية شرحاً وتفسيراً لما فقالت هذه المذكرة بان ليس في القانون نصوص تقضى بعقاب الموظفين او المستخدمين الذين يهجرون الخدمة العامة التي هم مكلفون بها ومع ذلك فمن المسلم به عمومياً ان الاضراب الذي يقع في خدمة عامة هو فعل غير مشروع اذ لا يمكن ترك مصلحة المجتمع العامة تحت رحمة المصلحة الخاصة للرجال القائمين بتلك الخدمة . ومن الممكن طبعاً في الوقت الحاضر توقيع عقوبات تأديبية على الموظفين الذين يتركون الخدمة المعهود بها اليهم . وهي عقوبات أشدها العزل من الوظيفة - غير ان هذه العقوبات غير كافية في بعض الاحيان لقمع افعال تكون على درجة خاصة من الخطورة وتهدد حكومة البلاد عن القيام بوظائفها الاساسية . وقالت المذكرة في موضع آخر : « وقد رؤى من الضروري ايضاً توسيع نطاق الفقرة الثانية بعض الشيء

ما ملخصه: يجب ان يقبل من كل خصم الدفع الذى يدفع به امام القضاء بعدم دستورية القانون الذى يحتج به عليه بناء على ان القانون الذى يراد تطبيقه عليه يخالف قانونا اعلى منه وهو الدستور . وهذا المبدأ يجب الأخذ به والعمل به فى جميع البلاد التى تقرر فيها فصل السلطات الثلاثة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية . وبموجب نظرية هذا المبدأ كل سلطة من هذه السلطات الثلاثة مستقلة تمام الاستقلال عن السلطة الاخرى فى دائرة اختصاصها الا ان السلطات الثلاثة لها سلطة اكبر تهيمن عليها جميعها وهى سلطة الدستور . فلا يجوز للسلطة التشريعية ولا للسلطة القضائية ان تعمل عملاً يخالف احكام السلطة الدستورية . فإذا خالفت السلطة التشريعية قاعدة من القواعد التى نص عليها الدستور فليس لها ان تجبر السلطة القضائية على الاشتراك معها فى هذه المخالفة . لان السلطة القضائية مستقلة فى دائرة عملها وليس للسلطة التشريعية سلطان عليها . فليس اذن للسلطة التشريعية الحق فى اجبار السلطة القضائية على انتهاك حرمة الدستور واذا جاز القول بأن للسلطة التشريعية حق اجبار السلطة القضائية على تطبيق قانون غير دستوري لتلاشى استقلال السلطة القضائية وتلاشى مبدأ وجوب فصل السلطات الثلاثة كما يتلاشى مبدأ وجوب جعل سلطة الدستور فوق جميع القوانين . نعم ان اراء العلماء والمحكم فى فرنسا ليست متفقة فى امر جواز الدفع امام

بمعنى ان الامتناع عن تأدية الواجب ينبغى ان يعاقب عليه ليس فقط فى حالة ما اذا كان من شأنه ان يجعل حياة الناس او صحتهم فى خطر او اذا نشأت او كان من شأنه ان ينشأ عنه فتنة بل ايضاً فى حالة ما اذا كان من شأنه الاضرار بصالح المجتمع المرتبط بسير العمل فى المصالح العامة . فيتضح من ذلك ان مجرد امتناع الموظف او المستدم عن تأدية اى واجب من الواجبات المفروضة عليه محقق لحصول الضرر لان امتناع المتهم عن القيام بعملية تعديل جداول الانتخاب انما هو مثل لعمل الحكومة . وهذا الضرر هو المقصود فى المادة المطلوب تطبيقها وذلك بصرف النظر عن اى اعتبار آخر

« وحيث انه ثبت للمحكمة من جميع ما تقدم ان وقائع التهمة المنسوبة الى المتهم توفرت جميع اركانها ويتمين تطبيق المادة ١٠٨ فقرة ثانية مكررة من قانون العقوبات » (قضية النيابة العمومية ضد محمود افندى على الصاوى عمدة كنيسة دمشق . أصدر الحكم حضرة صاحب العزة عبد الحميد عثمان افندى القاضى وبحضور حضرة عبد العزيز افندى أباطه عضو النيابة)

تعليق

مسألة جواز او عدم جواز الدفع امام المحاكم بعدم دستورية القوانين مسألة خلافية واوفى بحث تجده فى الجزء الثانى من كتاب « شرح القوانين الدستورية » تأليف العلامة دوجى عميد كلية الحقوق المصرية . قال فى الصحيفة ٦٦٨ من الجزء الثالث طبعة ثانية

يتركوا عملهم . رابعاً - ان يكون ترك العمل قد حصل بدون مسوغ شرعى

٢- ان مشايخ البلاد هم موظفون عموميون بالمعنى الوارد في المادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات

٣- عند تطبيق شرط ترك العمل الوارد في المادة ١٠٨ مكررة عقوبات يلزم التفريق بين حالتين الأولى ان يترك الموظف عمله ولا يترك وظيفته . والثانية ان يترك عمله ووظيفته معا . فالموظف الذى يترك عمله وهو باق في وظيفته مستمراً بكل مزاياه يكون محلاً لتطبيق عقوبة المادة ١٠٨ مكررة عقوبات واما الموظف الذى يترك عمله ووظيفته معا فلا تصح محاكمته ولا معاقبته لأن الموظف أو المستخدم العام ما هو الا انسان تعاقد مع الحكومة على ان يكون اجيرها يؤدي لها اعمالاً معروفة نظير أجر معروف . ومشايخ البلاد شأنهم في هذا شأن باقى الموظفين اذ انهم قبلوا ان يؤديوا اعمالاً معروفة معينة ومبينة في القوانين واللوائح نظير أجر خاص (اعفاء ابنائهم من القرعة العسكرية واعفاء جزء من أطيائهم من الضرائب)

٤ - للموظف أو المستخدم الحق في الاستقالة . والاستقالة لا يعاقب عليها القانون والأمر الذى يعاقب عليه القانون انما «اضراب» الموظفين والمستخدمين وظاهر من المذكرة الايضاحية التى وضعتها وزارة الحفانية تبريراً

المحاكم بعدم دستورية القوانين بناء على ان المحاكم لا يجوز لها ان ترفض تطبيق القوانين ولو غير دستورية ارتكانا على قانون ١٦ اغسطس سنة ١٧٩٠ ودستور سنة ١٧٩١ الا ان ارتكان العلماء والقضاة على احكام هذين القانونين خطأ وبالرغم من هذا فإن مذاهب العلماء في فرنسا مالت في العهد الاخير الى القول بجواز التمسك امام المحاكم بعدم دستورية القوانين واليك عبارة العلامة « دوجوى » الاخيرة في هذا الصدد :

“Malgré cette Jurisprudence, depuis quelques années s'est produit dans la doctrine française un mouvement très net auquel j'adhère pleinement. on soutient que les tribunaux français ont, comme les tribunaux américains, le pouvoir et même le devoir d'apprécier la constitutionnalité des lois invoquées devant eux et d'écarter l'application de toute loi qu'ils jugent inconstitutionnelle.”

٢٦٥

محكمة بنى مزار الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٦

موظف عمومى . ترك العمل . ترك الوظيفة . استقالة .
اضراب . عمد . فتنه . ضرر بمصلحة عامة .
اتفاق . مسوغ شرعى . غشمة . مشايخ البلاد .
مادة ١٠٨ . عقوبات .

القاعدة القانونية

١ - يشترط لجواز تطبيق الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات شروط أربعة :
الاول - ان يحصل الاتفاق بين ثلاثة أشخاص على الأقل .
الثانى - ان يكون المتفقون من الموظفين أو المستخدمين العموميين . ثالثاً - ان

يوم ٣ يناير سنة ١٩٢٦ أى قبل نظر الدعوى فيتمتعين الحكم بسقوط الدعوى العمومية قبله لوفاته

« وحيث أنه فيما يختص بباقي التهمين فقد وجهت اليهم تهمتان احدهما بالفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة والاخرى بالفقرة الثانية منها فيتمتعين بحث كل منهما على حدها

عن الفقرة الأولى

« وحيث أن أركان الجريمة الواردة بالفقرة الأولى اربعة وهي :

- ١ - اتفاق بين ثلاثة . ب - من الموظفين أو المستخدمين العموميين . ج - على أن يتركوا عملهم . د - بدون مسوغ شرعى
- « وحيث أن الثابت من الأوراق ومن شهادة الشاهد بالجلسة أن المتهم الأول قدم استقالته لمدير المنيا بتلغراف موقع عليه منه هو بمفرده وأنه عند اجراء التحقيق معه بمعرفة الأمور تبين أن باقي المتهمين كتبوا تلغراف استقالة أيضاً ولم يرسلوه لأنهم وجدوا أن مكتب التلغراف مغلق أى أن استقالتهم كانت لاحقة لتلغراف استقالة المتهم الأول ولم يثبت امام المحكمة بأية كيفية أنهم كانوا على اتفاق معه على ان يستقيلوا جميعاً . اما ان يؤخذ من استقالتهم عقب استقالة المتهم الأول وفي نفس اليوم أنهم كانوا على سابقة اتفاق معه فتحميل للوقائع فوق ما تحتل اذ يجوز ان يكونوا قد اعجبهم ما عمله المتهم الأول فخذوا حذوه او ارادوا أن يشدوا أزره او أن يظهروا تضامنهم

لسن قانون نمرة ٣٧ سنة ١٩٢٣ الذى أصبح المادة ١٠٨ مكررة عقوبات ان فكرة الشارع انما معاقبة اضراب الموظفين و فرق بين الاضراب الذى عبرت عنه المادة بقولها « ترك العمل » وبين « الاستقالة »

٥ - إذا حصل ترك العمل من العمد والمشايخ اتقاء لفتنة كان عملهم جائزاً وتلاشى الركن الرابع اللازم لتوفر جريمة المادة ١٠٨ مكررة عقوبات بمقدان المسوغ الشرعى

٦ - ان الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ مكررة عقوبات تشترط ان يكون امتناع الموظف أو المستخدم العام عن تأدية واجب من واجبات وظيفته قد أضر بالفعل بمصلحة عامة لا ان يكون من شأنه ان يضر بمصلحة عامة المحكمة :

« حيث أن النيابة العمومية أقامت الدعوى قبل التهمين « لأنهم في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بنى صامت اتفقوا على أن تركوا عملهم بدون مسوغ شرعى بصفقتهم موظفين عموميين (الأول عمده والباقيون مشايخ) ولأنهم أيضاً امتنعوا عن تأدية واجب من واجبات وظيفتهم وهو عدم تنفيذ قانون الانتخاب الجديد وعمل جداوله حالة كون هذا مضر بمصلحة عامة »

وطلبت تطبيق المادة ١٠٨/٢ مكررة من قانون العقوبات

« وحيث أنه قد ثبت من تحريات المركز والنيابة أن المتهم الثالث محمد يونس على توفى

معه بعد عملهم استقالته وكل شك يجب أن يكون في مصلحة المتهم لا الاتهام

« وحيث تبين مما سبق أن المتهم الأول لم يكن داخلًا في اتفاق باقي المتهمين بل استقال استقالة منفردة وكان عمله عملاً فردياً وبذلك يقطع الركن الأول من أركان الجريمة بالنسبة له ويتمين براءة من أولى التهمتين . وأكث من ذلك فانه يستفيد أيضاً من بحث وعدم توفر الركنين الثالث والرابع كما سيجيء بعد » وحيث أن باقي المتهمين استقالوا معاً

وبيرقية واحدة وفي وقت واحد فلا مشاحة في أن ركن الاتفاق متوفر قباهم

« وحيث لا نزاع أيضاً في أنهم مشايخ بلاد وهم بهذه الصفة موظفون عموميون فقد توفر الركن الثاني

« وحيث انه فيما يختص بالركن الثالث وهو « ترك العمل » فانه يتمين البحث في كنه هذا الترك وطبيعته فتري المحكمة وجوب التفريق بين حالتين : الأولى ان يترك الموظف عمله ولا يترك وظيفته . والثانية ان يترك عمله ووظيفته معاً

اما عن الحالة الأولى فما لا نزاع فيه ان الموظف الذي يترك عمله وهو باق في وظيفته مستمتعاً بكل مزاياها يكون محلاً لتطبيق عقوبة المادة ١٠٨ مكررة

اما عن الحالة الثانية وهي ان يترك الموظف عمله ووظيفته معاً فلا تری المحكمة انه يقع تحت طائلة العقاب وذلك لأن الموظف او المستخدم العام ان هو الا انسان تعاقد

مع الحكومة على ان يكون اجيرها ليؤدي لها اعمالاً معروفة نظير اجر معروف . ومشايخ البلاد شأنهم في هذا كشأن باقي الموظفين اذ انهم قبلوا ان يؤدوا اعمالاً معروفة معينة مبنية في القوانين واللوائح المعمول بها نظير اجر خاص (معاغة أبنائهم من القرعة العسكرية واعفاء جزء من اطيائهم من الضرائب) وهذا الأجر . هما كان زهيداً لا يخرج القصد عن طبيعة كونه عقد ايجارة فيجب تطبيق قواعد الايجارة

« وحيث ان القانون المدني نص في المادة ٤٠٤ على انه اذا لم تحدد مدة الايجارة في العقد فلكل طرف فسخه متى شاء بشرط ان يكون ذلك في وقت لائق والا كان الفاسخ ملزماً بدفع تعويض . ويظهر من هذا النص الصريح على ان الموظف له ان يترك عمله في اي وقت شاء وفي اي ظرف اراد . فاستقالة المتهمين تقطع كل صلة بينهم وبين اعمالهم وهي مقررة لهم بنص صريح في القانون فلا يعقل ان المشرع يعاقب جنائياً على ما جعله حقاً بمقتضى القانون المدني اذ يكون هذا عبثاً يجب تنزيه المشرع عنه

ولا يمكن ان يقال ان المتهمين استقالوا في وقت غير لائق اذ ان هذا القيد لا يجوز ان يترك للجانب الآخر ليفسره تفسيراً تعسفياً بل يجب عليه ان يثبت حصول ضرر له من جراء فسخ العقد وهذا ما لم يثبت في هذه الدعوى بل تقيضه هو الثابت اذ تبين ان احمد بك حسين عمدة البهنسا استقال في اليوم التالي لاستقالة المتهمين ولم يعمل معه تحقيق

ولم تتضرر الحكومة من استقالته وفي هذا التصرف ما يبرر القول بأن استقالة المتهمين لم تكن في غير الوقت اللائق اذ لا فرق بين ظروف الاستقالتين

« وحيث ان هذا التفسير يتخشى تماماً مع نص القانون وروحه اذا نظرنا الى الاسباب التي دعت الى اصداره وهي كثيرة « الاضرابات » التي تكررت من الموظفين والمستخدمين الذين كانوا يتركون اعمالهم معرضين مصالح الجمهور للاخطار . ويؤيد هذا ايضاً ما جاء بالمذكرة الايضاحية لوزارة الحقانية عن هذا القانون حيث قالت ان « ليس في القانون نصوص تقضى بعقاب الموظفين والمستخدمين الذين يهجرون الخدمة العامة التي هم مكلفون بها . ومع ذلك فمن المسلم به عموماً ان الاضراب الذي يقع في خدمة عامة فعل غير مشروع » فذكره وزارة الحقانية صريحة في ان المراد بتعديل المادة ١٠٨ هو ان تعاقبه على الاضراب الذي يقع في الخدمة العامة . والفرق بين الاضراب . وهو ما عبرت عنه المادة بقولها ترك العمل - وبين الاستقالة وقطع كل صلة بالوظيفة ظاهر بحيث يكون البحث فيه لغواً اذ الموظف المستقيل لا يمكنه ان يضرب ولا يمكن عده مضرراً

« وحيث أن القول بخلاف هذا والذهاب الى ان ترك الوظيفة بالاستقالة منها هو ترك العمل المنصوص عنه في المادة ١٠٨ مكررة قول بجواز الاستصناع المؤيد وفيه كل معاني الرق والعبودية حيث لا يضمن الموظف الذي

يريد ان يستقيل ان تقبل استقالته وفي عدم قبولها تعريضه للمحاكمة الجنائية وهذا اخطر ما يكون على الحرية الشخصية المكفولة بدستور الدولة

« وحيث لهذا يتبين ان الركن الثالث منعدم بالنسبة لكل المتهمين

« وحيث انه حتى اذا ذهبنا الى عكس ذلك وتمسكنا مع القول بأن الاستقالة والترك حكمهما سواء فان الركن الرابع من اركان الجريمة ساقط وذلك لأن هذا الترك لم يكن لمجرد الترك بل اتقاء لفتنة كما جاء بمحيثات حكم محكمة تلا الصادر بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٦ حيث قررت .

« ان في ذلك (اى امتناع العمد عن استلام دقاتر الانتخاب) اتقاء لفتنة لا تحريض عليها »

واذا كان الأمر كذلك كان تركهم اعمالهم انما حصل بمسوغ شرعى واى مسوغ لعمل ما اكثر شرعية من اتقاء فتنة والعمل على اطلاقها لا على ابقائها

« وحيث مما تقدم يتبين ان اركان الجريمة غير متوفرة ضد المتهمين جميعاً فيتعين برأتهم من التهمة الأولى

عن الفقرة الثانية

« وحيث ان من اركان الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ مكررة ان يكون الامتناع عن تأدية واجب من واجبات وظيفته « اضر بمصلحة عامة »

تعليل

وقد تأيد هذا الحكم من محكمة بني
سويف واليك نص حيثياته:

— ١ —

قضية محمود بك جلال

« من حيث ان المادة التي طلبت النيابة تطبيقها على
التهمة في هذه القضية هي المادة ١٠٨ مكررة عقوبات
« ومن حيث ان هذه المادة تنص على معاقبة كل
موظف أو مستخدم عام امتنع عمداً عن تأدية واجب
من واجبات وظيفته اذا كان امتناعه يجعل أو من شأنه
أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر
وكذلك اذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن ينشأ
عنه فتنة أو اذا أضر بمصلحة عامة
« وحيث ان ركن حصول خطر أو احتمال حصول
خطر بحياة الناس أو صحتهم أو أمنهم غير متوفر في
هذه القضية لأن الاعمال التي امتنع عن القيام بها هي
الاعمال المتعلقة بتحضير جداول الانتخابات الجديدة
وعنه هي أعمال عامة تتعلق بالمصلحة العامة المنصوص
عليها في الفقرة الأخيرة

« وحيث انه أيضاً لم تنشأ فتنة عن ترك التهم عمله
ولا احتمال حصول فتنة من هذا الترك لأن المدة
التيهم حينها اقدم على تنفيذ الاوامر الخاصة بالانتخابات
قاطعه أهالي جهته وامتنع باقي أعضاء اللجنة عن الاشتراك
معه في تنفيذها كما يؤخذ من أقوال مأمور المركز امام
محكمة أول درجة وكما سلت به النيابة أمام هذه المحكمة
« وحيث انه اراء ذلك اعتقد التهم بحق انه لو سار
في تنفيذ الاوامر الجديدة رغمًا عن الاهالي وظهر بمظهر
المشوق عن باقي أعضاء اللجنة لحدث فتنة فامتناعه عن
التنفيذ باستقالته من العمودية كان لاقتاء تصادمه مع
رغبة الاهالي اذا ما أصر تنفيذ ما أظهروا مقاطعته
رغمًا عنهم

« وحيث ان هذه الفقرة الأخيرة وهي وجود ضرر
بمصلحة عامة فالمحكمة تأخذ بما جاء بالحكم المستأنف
بخصوصها انه لم يقع ضرر بالفعل لأن الادارة شكلت
لجنة أخرى من بلدة أولاد درة وقامت هذه اللجنة
بعمالها كما ثبت ذلك من أقوال مأمور المركز

« ومن حيث انه فضلاً عن ذلك فإن امتناع التهم
عن العمل كان بقوة قهرية وذلك لاستحالة استمراره في
تنفيذ عملية جدول الانتخابات الجديدة وذلك بسبب
امتناع اللجنة عن الاشتراك معه فيها حتى اضطرت
الادارة الى تشكيل لجنة من بلدة أخرى كما سبق ذكره

« وحيث ان النيابة في وصفها للتهمة
ذكرت ان هذا الامتناع مضر بمصلحة عامة
والفرق بين التعبيرين ظاهر اذ لا يكفي ان
يكون الامتناع مضرًا بل يجب ان يكون قد
أضر بالفعل، ويؤخذ هذا من صيغة الماضي
التي ورد بها تعبير المادة ومن ان المادة تقصها
تنص عند الاشارة الى جعل الحياة او الصحة
او الأمن في خطر وعند الاشارة الى الفتنة
الى حصول ذلك او ان يكون ذلك نتيجة
محتملة للامتناع فقالت

« اذا كان امتناعه يجعل أو من شأنه ان
يجعل الخ » ، « كذلك اذا نشأت عنه فتنة او
كان من شأنه ان تنشأ عنه فتنة » بخلاف
الفاظها عند الاشارة الى الاضرار بالمصلحة
العامة فقد ورد النص بصيغة الماضي فقط ولم
يرد على سبيل الاحتمال

« وحيث انه لم يثبت ان هناك ضرراً
للمصلحة العامة من جراء امتناع المتهمين عن
تأدية وظائفهم ولم يبين الاتهام نوع هذا
الضرر وكذلك لم تتبينه المحكمة من التحقيقات
وانما ثبت لديها من شهادة مأمور المركز ان
جميع الاعمال احييت على موظفين آخرين وان
تحرير جداول الانتخاب قد يفرغ منها بعد
ثلاثة او اربعة ايام اى قبل الميعاد المحدد لها
وهو ٣١ يناير سنة ١٩٢٦ . وبذلك تكون
الجريمة غير متوفرة الأركان ويتعين براءة
المتهمين من التهمة الثانية ايضاً »

(قضية النيابة العمومية رقم ٣٠٨ جنح بني سوار
سنة ١٩٢٦ ضد محمد علي الاعور افندي وآخرين : أصدر
الحكم حضرة احمد اسماعيل محمود افندي القاضي
وبحضور حضرة محمود عبد الهادي افندي وكيل النيابة)

١٨١ من قانون العقوبات الايطالى التى تعاقب اتفاق ثلاثة من الموظفين العموميين على الأقل على ترك عملهم بدون مسوغ بقصد الحيلولة دون اتخاذ مسألة من المسائل أو لقصد احداث أى ضرر آخر بالخدمة العامة

٢ - للموظف أو للمستخدم الحرية المطلقة فى الاستقالة من وظيفته فى أى وقت يختاره سواء كان لاثماً أو غير لاثق بالنسبة الى الطرف الآخر الذى يتعاقد معه مع مراعاة احكام القانون المدنى فى حالة الاستقالة فى الوقت غير اللائق المحكمة :

« من حيث أن النيابة اتهمت المتهمين بانهما فى ليلة ٤ يناير سنة ١٩٢٦ الموافق ١٩ جمادى آخر سنة ١٣٤٤ بناحية الدسسية قبل بمركز ادفو اتفاقاً مع باقى المشايخ وتركوا عملهما وهو العمل فى دفاتر الانتخاب وتحرير الكشفوف الانتخابية واستقالا من وظيفتهما بغير مسوغ شرعى وطلبت معاقبتهما طبقاً لنص المادة ١٠٨ ع مكررة بفقرتيها الأولى والثانية

« وحيث ان من ضمن أركان الفقرة الاولى ترك العمل كلية ومن ضمن أركان الفقرة الثانية الامتناع عن تأدية واجب من واجبات الوظيفة » وحيث ان الذى يلفت النظر بنوع خاص فى هذه القضية هو بحث الركن السابق ذكره فى الفقرتين لمعرفة ان كان متوفراً من عدمه وهل تركا المتهمان أعمالهما وامتنعا عن تأدية

« ومن حيث أنه لذلك ولا جاء باسباب الحكم المستأنف ترى المحكمة أن الحكم المستأنف فى محله ويتمين تأييده

— ٢ —

عن قضية حسين بك عبد الرازق . . . يضاف الى حيثيات الحكم فى قضية حضرة محمود بك جلال ما يأتى :
« ومن حيث ان استحالة استمرار التحرى فى عمله ظاهرة من اعتذار من اتدبته الادارة خلفاً له فى رئاسة اللجنة وهو عبد الوهاب بك عبد الرازق » وحيث اضطرت الادارة لتسليم أعمال الانتخابات بابى جرج الى معاون الادارة توفيق افندي جورجي وهذا طبيعياً لا يتيسر الا بامتناع الاهالى امتناعاً كلياً عن قبول الاشتراك فى هذه العملية « لاعتقادهم » بأن ذلك بوقد فتنة بين الاهالى وهى تصادم رغباتهم فى مقاطعة قانون الانتخاب الجديد مع من يريد منهم تنفيذها رغماً منهم

٢٦٦

محكمة ادفو الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٢١ يناير سنة ١٩٢٦

موظف عمومى . مستخدم . اضراب . هجر الخدمة العامة . مادة ١٠٨ عقوبات . ترك العمل . مسوغ . قانونى . استقالة من الوظيفة .

القاعدة القانونية

١ - ان غرض الشارع من سن قانون نمرة ٣٧ سنة ١٩٢٣ بوضع المادة ١٠٨ مكررة عقوبات انما معاقبة الموظف أو المستخدم الذى يضرب عن العمل اما بهجر الخدمة العامة قطعياً أو بالكف عن اداء جزء من اعماله المكلف بها ويشترط فى الحالتين أن يحتفظ بوظيفته ولا يظهر الرغبة فى التنازل عنها بقصد الحيلولة دون انجاز مسألة من المسائل . والذى يؤكد هذه النية ملاحظة ان المادة المذكورة مأخوذة من المادة

واجب من واجبات وظيفتهما بالمعنى الذى يقصده
الشارع فى المادة ١٠٨ مكررة عقوبات

« وحيث ان ما يريد المشرع معاقبة الموظف
أو المستخدم عليه هو الاضراب اما بهجر الخدمة
العامة قطعياً أو بالكف عن اداء جزء من أعماله
المكلف بها وانما يشترط فى الحالتين ان يحتفظ
بوظيفته ولا يظهر الرغبة فى التنازع عنها بقصد
الحيولة دون انجاز مسألة من المسائل ومما يؤيد
هذا التقييد ملاحظة ان المادة المذكورة مأخوذة
من المادة ١٨١ من قانون العقوبات الايطالى
وهذا نصها (اذا اتفق ثلاثة على الأقل من
الموظفين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ
شرعى يعاقبون بغرامة من ٥٠٠ الى ٣٠٠ ليرة
وبحرمانهم من وظائفهم جرماناً مؤقتاً)

وتطبق هذه العقوبات على الموظفين
العموميين الذين تركوا عملهم بقصد الحيولة دون
انجاز مسألة من المسائل أو لقصد احداث أى
ضرر آخر للخدمة العامة

« وحيث ان النص على الحرمان من لوظيفة
مؤقتاً يستفاد منه ان اضراب الموظف عن العمل
دون التنازل عن الوظيفة هو المعاقب عليه ولا
معنى لقول بأن الموظف الذى يقطع كل صلة
بينه وبين وظيفته بتقديم استقالته يعاقب كذلك
بالحرمان من الوظيفة مؤقتاً

« وحيث ان النص على تطبيق العقوبة على
الموظفين العامين الذين يتركون عملهم بقصد

الحيولة دون انجاز مسألة من المسائل معناه
الامتناع عن العمل مع الاحتفاظ بالوظيفة وعدم
التخلى عنها للغير للعمل فيها كي ينجم عن ذلك
الحيولة دون انجاز المسألة التى من أجلها
تم الاضراب

« وحيث ان المحكمة ترى بحق ان للموظف
أو المستخدم الحرية المطلقة فى الاستقالة من
وظيفته فى أى وقت يختاره سواء كان لائقاً
أو غير لائق بالنسبة للطرف الآخر الذى يتعاقد
معه مع مراعاة أحكام النصوص المدنية فى حالة
الاستقالة فى الوقت الغير لائق . ولا يجوز القول
بأن استقالة الموظف أو المستخدم تجر عليه أية
مسئولية جنائية مهما كانت الظروف التى حصلت
فيها وأين كانت البواعث التى دعت الى تقديمها
وبدون التفات الى عدد المستقلين فى فروع
الحكومة حتى لو كانوا كلهم لعدم وجود أى
نص يلزم الموظف أو المستخدم بالاجبار بأنه
يريد الاستقالة من وظيفته قبل ترك العمل بمدة
كافية والا فيعاقب جنائياً كالنص الذى جاء فى
فى المادة ٣٢٧ ع مكررة بالنسبة للمستخدمين
والاجزاء التابعين لمصلحة خاصة حاصلة على
امتياز ادارة عمل من الاعمال ذات المنفعة العامة
« وحيث أن الثابت فى ملف القضية أن
المتهمين قدما استقالتهم فى ٤ يناير سنة ١٩٢٦
واصرأ عليها وقررا فى التحقيقات وأمام المحكمة
أنهما لا يرغبان فى وظيفتهما بتاتا ولا يمكن الضغط

الشيء المحكوم فيه نهائياً كالمنطوق سواء بسواء المحكمة :

« من حيث أن فرنسيس حشيمه دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في ٩ فبراير سنة ١٩٢٥ في طلب التوزيع .

« وحيث انه يؤخذ من الاطلاع على الأوراق ان المدعى رفع أولاً هذه الدعوى وطعن بها على ديني يوسف شتيوي وفرنسيس حشيمه وطلب بطلانها بحجة الصورية كما طلب اختصاصه بمبلغ ٥٤ جنبها من قيمة المتحصل من ثمن منقولات مدينه المدعى عليه الأخير الا ان المحكمة وقفت الفصل في الدعوى حتى يتخذ المدعى الطريق القانوني اللازم للحصول على ما ينحصر في التوزيع من أموال مدينه .

« وحيث انه بعد ايقاف الدعوى وفي أثناء توزيع المبلغ المشار اليه نازع المدعى في هذه القضية في صحة ديني فرنسيس حشيمه ويوسف شتيوي وترتب على منازعته تعديل القائمة المؤقتة باخراج يوسف شتيوي من التوزيع وابقاء دين فرنسيس حشيمه على حاله ولم يستأنف المدعى هذا الحكم ولكنه عجل دعواه وجدد فيها النزاع نفسه للسبب نفسه .

« وحيث ان يوسف شتيوي قد تنازل عن حقه فلم تبق من حاجة الى البحث في دينه وانما يتعين الفصل فيما اذا كان دين فرنسيس حشيمه قد أصبح غير محل للنزاع بما ورد عنه في أسباب الحكم الصادر في التوزيع أم لا .

على حريتهما بأي وسيلة من وسائل الارهاب كتقديمهما الى المحاكم الجنائية

« وحيث أن أحد اركان المادة ١٠٨ مكررة عقوبات بشقيها غير متوفرة فلا محل لبحث باقي الاركان لان الزام احدها كاف لعدم معاقبة المتهمين والحكم ببراءتهما عملاً بالمادة ١٧٢ جنابات »

قضية النيابة العمومية نمرة ١١٢ جنج سنة ١٩٢٦ ضد الشيخ عبد الظاهر محمد وآخرون وحضر عنهما حضرات الاساندة ميشيل افندي رزق وبشاره افندي سليمان وابراهيم افندي روفائيل . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة احمد بك وهي قاضي محكمة اسنا الذي انتدب لمحكمة ادفو)

٢٦٧

محكمة المنصورة الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥

احكام . قوة الشيء المحكوم فيه . منطوقه . اسباب .

القاعدة القانونية

الأصل ان منطوق الحكم هو الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ولكن الأسباب قد تكون لها أيضاً هذه الصفة في بعض الأحوال وذلك ان الأسباب إما ان تكون مظهراً للفكرة التي تتردد في ذهن القاضي وإما ان تتضمن الفصل في نزاع خاص يرتكز عليه منطوق الحكم فان كانت الأولى فهي مجرد رأي لا يدل على أكثر من اتجاه فكر القاضي . وان كانت الثانية فهي كالمنطوق فيما اشتملت عليه من الفصل في بعض وجوه النزاع ويجب ان تكتسب قوة

« وحيث انه وان كان من المقرر قانوناً ان منطوق الحكم هو الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً الا ان هذا القول لا يصح الأخذ به على اطلاقه بل لا بد من التفصيل .

« وحيث ان الأسباب أما ان تكون مظهراً للفكرة التي تتردد في ذهن القاضى عند الحكم فى الدعوى وإما ان تتعدى هذا المظهر الى الفصل فى نزاع خاص يرتكز عليه منطوق الحكم فان كانت الأولى فهي مجرد رأى لا يدل على أكثر من اتجاه فكر القاضى وان كانت الثانية فهي كالمندوق فيما اشتملت عليه من الفصل فى بعض وجوه النزاع ويجب ان تكتسب قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً كالمندوق سواء بسواء (راجع لاكوست صحيفتى ٩٢ و ٩٣) .

« وحيث انه اذا أتيح الطعن فى الأسباب التي تبت نزاعاً معيناً فان ذلك قد لا يتأتى الا بالتعرض للمندوق الذي يستند الى تلك الأسباب فلورفع زيد دعوى على عمرو يطالبه بتعويض لاتلافه متاعاً مملوكاً له فقضت المحكمة فى منطوق الحكم بالتعويض وأثبتت فى الاسباب حصول

الاتلاف فى هذه الحالة يكون التعويض نتيجة لازمة للاتلاف ويكون الطعن فى احد جزئى الحكم بمثابة الطعن فى الجزء الآخر وبذلك لا تتحقق نظرية احترام الأحكام (راجع جرسونيه جزء ٣ صحيفه ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١)

« وحيث ان الحالة التي نحن بصدد تطبيقها تنطبق على ما تقدم تمام الانطباق فقد نازع المدعى فى أثناء التوزيع فى دين فرنسيس حشيمه وطعن فيه بالصورية ولكن المحكمة فصلت فى النزاع بحكم قضت فى منطوقه بقبول الدين فى التوزيع ورفضت فى الأسباب الطعن بالصورية ولذلك أصبح من غير الجائز الرجوع الى الكلام فى الصورية فى هذه الدعوى لاحتمال ان يكون هناك حكان متافضان فى دعويين متحدتين فى الخصوم والسبب والموضوع وهذا ما ينبغى اجتنابه « وحيث انه بناء على ما ذكر يكون الدفع

الفرعى فى محله ويتعين قبوله «

(قضية الشريفي السيد سلامه ضد يوسف افندى شتيوى وآخرين نمرة ٢٢٢٦ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة يوسف بك رفعت القاضى)

قضايا المحاكم الشرعية

٢٦٨

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥

وقف . نظر . ضم ناظر . افراد في العمل .

القاعدة الشرعية

المعين في النظر على الوقف من قبل القاضي يقتصر حقه على ما يمنحه له القاضي . فاذا عين في النظر مع غيره ثم افرد غيره بالنظر فلا يكون له الحق مطلقاً في المطالبة بالعود الى الاشتراك .
المحكمة :

« حيث ان الحكم المستأنف في الموضوع وهو صحيح في ذاته لان المستأنف كان معيناً في النظر على الوقف من قبل القاضي ، والمعين من قبل القاضي يقتصر حقه على ما يمنحه له القاضي ، فاذا عين في النظر مع غيره ثم افرد بالنظر لا يكون له الحق مطلقاً في المطالبة بالعودة الى الاشتراك

» وحيث انه يظهر من هذا ان الدعوى غير موجهة من اصلها لعدم الالتزام .

(استئناف محمود افندي زهني . وكيل الشيخ عبد الرزاق القاضي بك المحامي الشرعي ضد حضرة صاحب المال وزير الاوقاف نمرة ١٥٩ سنة ٢٤ - ٢٥ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي والشيخ احمد المطار والشيخ موسى علي النواوي والشيخ سيد الشناوي والشيخ مرور علي)

٢٦٩

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

وقف . نظر . خيانة . عزل . عزله من اوقاف اخرى .

القاعدة الشرعية

١ - الخيانة لا تتجزأ . فاذا عزل شخص من النظر على وقف بسبب الخيانة وكان ناظراً على وقف آخر استحق العزل من ذلك الوقف أيضاً

٢ - كل دفع للدعوى رأت المحكمة فيه تليساً واختيلاً وجب عليها رفضه . فاذا رفعت على ناظر دعوى العزل لخيانة ثم أقر ان حق النظر هو لشخص آخر سماه دونه ودون سواء وصدر هذا الاقرار قبيل صدور حكم العزل كان هذا الاقرار عملاً مقصوداً به الاحتيال للتخلص من حكم العزل ووجب عدم الأخذ به طبقاً للمادة ١٠٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
المحكمة :

« حيث ان عريضة الاستئناف تضمنت امرين : الاول الدفع بخروج المستأنفة من النظر بناء على الاقرار الصادر منها المصدق عليه من محكمة الجيزة الاهلية بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩٢٥ المتضمن ان حق النظر على الوقف

كدعوى الوكالة ودعوى النظر والوصايا من الحقوق المجردة التي لا تسمع الا في ضمن حق على الميت أو له ديناً أو عيناً منقولاً أو عقاراً وحينئذ يجب فيما اذا كان الحق عقاراً أو منقولاً ان تكون دعوى الوراثة على واضع اليد ولذلك لا تسمع دعوى الوفاة والوراثة ضمن دعوى منع التعرض
المحكمة :

« حيث ان المصوم اتفقوا على ان المتوفى هو محمد افندي مظهر بن سليمان بن محمود وعلى انه مات وهو يملك المحدود بالدعوى وأن زينب المذكورة زوجته ومات وهي على عصمته وعلى أن النزاع انحصر بينهم في ان محمود جد المتوفى منسوب بالنسب الذي ذكره المدعى ام لا وفي وضع يد زينب المذكورة على المحدود وفي أن ابراهيم افندي المدعى وارث لمحمد افندي مظهر المتوفى بالعصوبة التي يدعيها الى آخر ما جاء بمحضر جلسة المحكمة العليا في ١١ يناير سنة ١٩١٢ المذكورة

« وحيث ان الوراثة شرعاً هي من قبيل الخلافة عن الميت وكل دعوى تقام على الوارث أو يقيمها الوارث على غيره فهي في الحقيقة مقامة على الميت المورث أوله ولذلك ينتصب احد الورثة خصماً عن الباقيين لان كلا منهم ينوب عن المورث

« وحيث أنه مما ذكر يعلم ان دعوى الوراثة هي كدعوى الوكالة ودعوى النظر والوصاية من الحقوق المجردة التي لا تسمع الا في ضمن حق على الميت أو له ديناً أو عيناً

لحضرة محمود بك ذهني وانه مستحقه دونها ودون سائر الناس ، والثاني حصول التوبة منها بعد حكم العزل الذي جعل سبباً لعزلها من النظر على هذا الوقف

« وحيث ان الدفع الاول مما ينطبق على المادة ١٠٩ ، لان التصديق على الاقرار حصل قبل صدور الحكم المستأنف بيوم واحد ، وظاهر انه عمل للشحايل على التخلص من حكم العزل

« وحيث ان الدفع بحصول التوبة لم تبين وقائعه بيانا صحيحا »

(استئناف الست فريده هاتم ذهني موكلة الشيخ عبد الرزاق بك القاضي المحامي الشرعي ضد مصطفى بك كامل ذهني موكلة حضرة محمود افندي كساب المحامي الشرعي نمرة ٢٧٢ سنة ٢٤ - ٢٥ . دائرة حضرات اصحاب الفضيحة الشيخ محمد مصطفى المراغي والشيخ احمد المطار والشيخ موسى على النواوي والشيخ احمد ابراهيم الجداوي والشيخ محمد فرج السهوري)

٢٧٠

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١١ يناير سنة ١٩١٢

وراثه . دعوى وراثه . انتصاب احد الورثة خصماً عن الباقيين . دعوى على ذي اليد . دعوى الوراثة ضمن دعوى منع تعرض .

القاعدة الشرعية

١ - الوراثة شرعاً هي من قبيل الخلافة عن الميت . وكل دعوى تقام على الوارث أو يقيمها الوارث على غيره هي في الحقيقة مقامة على الميت المورث أوله ولذلك ينتصب أحد الورثة خصماً عن الباقيين لأن كلا منهم ينوب عن المورث . مما ذكر يعلم ان دعوى الوراثة هي

منقولاً أو عقاراً وحينئذ يجب فيما إذا كان الحق عقاراً أو منقولاً أن تكون دعوى الوراثة على واضع اليد ولذلك لا تسمع دعوى الوفاة والوراثة ضمن دعوى منع التعرض

« وحيث أن إبراهيم أفندي المدعى اعترف بأنه واضع يده على نصيبه في التركة التي منها المحدود بالدعوى بعد قسمته وإفرازه كما دل على ذلك العقد الرسمي المحرر بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٠٦ أمام المندوب الشرعي بمحكمة مصر المختلطة وهو حجة فيما دل عليه كمقتضى المادة (١٣٢) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الجديدة

« وحيث أن إبراهيم أفندي المدعى المذكور لم يدع أن زينب المذكورة أو غيرها أحدثت وضع يده على المحدود المذكور بعد أن اعترف هو بالقسمة بينه وبين زينب المذكورة ووضع كل منهما يده على نصيبه بمقتضى عقد القسمة الصادر بتاريخ ٩ أغسطس سنة ٩٠٦ المار ذكره

« وحيث أن عقد القسمة المذكور هو عقد رسمي وهو حجة فيما دل عليه كمقتضى المادة (١٣٢) المذكورة وحينئذ لا تسمع دعوى إبراهيم أفندي المذكور. بعد ذلك وضع يد زينب المذكورة على نصيبه في المحدود « وحيث مما ذكر يتضح أن إبراهيم أفندي لاظ المدعى المذكور معترف بمقتضى الأوراق الرسمية المذكورة أن رفع دعواه الوفاة والوراثة إنما كانت بعد القسمة بينه وبين زينب المذكورة ووضع كل منهما يده على

نصيبه فلم تكن الدعوى الآن من إبراهيم أفندي المدعى المذكور على واضع اليد على شيء من نصيبه لأن زينب المذكورة في زعمه إنما هي واضعة يدها على نصيبها بعد القسمة فلا تسمع عليها

« وحيث أنه فضلاً عما ذكر فإن التناقض بين ما تدل عليه الأوراق الرسمية المار ذكرها وبين ما يدعيه المدعى المذكور أمام هذه المحكمة من وضع يد زينب المذكورة على نصيبه في المحدود وإنها تعارضه فيه بعد أن دلت الأوراق الرسمية على أنها معترفة بوراثته وإنهما اقتسما التركة بمقتضى العقد الرسمي المار ذكره وجحودها وراثته المدعى واعترافها بوضع اليد أمام هذه المحكمة كل ذلك يدل على التواطؤ بين إبراهيم أفندي المدعى وزينب المذكورين على رفع هذه الدعوى أمام هذه المحكمة وإنها ملفقة

« وحيث أنه فضلاً عما ذكر فإن اختلاف إبراهيم أفندي لاظ المدعى الواقع في أسماء من انتسب إليهم مما هو واضح في القضية الابتدائية والاستئنافية ومحضر جلسة ٨ نوفمبر سنة ٩١٠ في القضية الابتدائية ومحضر نيابة السيدة زينب بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ٩١٠ وشهادة الشهود كل ذلك مما يجعل دعوى إبراهيم أفندي لاظ المدعى المذكور ووراثته للمتوفى المذكور وقرابته إليه على الوجه الذي يدعيه غير مسموعة

دعواه حيث لا يمكنها ان تدعى الوراثه وتسمع
منها الا بعد منعه من دعواه «
(استئناف ابراهيم بك لاذ وحضر عنه حضرة
صاحب الفضيلة الشيخ عبد الرزاق القاضي بك المحامي
ضد الست زيب وآخريين وحضر عنهم حضرة الاستاذ
محرم افندي فهم المحامي الشرعي نمرة ١١٣ سنة ١٩١٠
دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد نجيب
والشيخ محمد فاجي والشيخ احمد ادريس والشيخ
عبدالرحمن عيش والشيخ علي عطا الله العضوين المندوبين)

« وحيث ان تقيسه المذكورة وان كانت
كما اعترف المدعى بنت خالة محمد افندي مظهر
المتوفى المذكور وانها من ذوى الارحام وهي
وان لم تكن خصما له في اثبات دعواه لانها لم
تكن واضعة يدها على شئ من التركة كما
اعترف بذلك المدعى لكنها خصم له في رفع

فتاوى شرعية

الجواب

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد ان تصرفات
ذى الغفلة قبل الحجر نافذة شرعاً على قول
أبي يوسف الراجح وذو الغفلة هو سليم القلب
الذى لا يهتدى الى التصرفات الراجعة ما
مفتى الديار المصرية
محمد اسماعيل البرديسي

٢٧٢

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي
بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩
وقف . بيع . استبدال . هلاك ضمان .
القاعدة القانونية

١ - إذا باع الناظر مستغلا من مستغلات
الوقف للاستبدال به وقبض ثمنه وضاع بلا
تقصير منه فلا ضمان عليه ويبطل الوقف . وان
استهلكه أو هلك بتعديده ضمنه

٢٧١

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي
بتاريخ ٣ اغسطس سنة ١٩٢٠
حجر . غفلة . تصرفات . قبل الحجر وبهده .

القاعدة الشرعية

١ - ذو الغفلة هو سليم القلب الذى
لا يهتدى الى التصرفات الراجعة
٢ - تصرفات ذى الغفلة قبل الحجر
نافذة شرعاً على قول أبي يوسف الراجح

السؤال

سئل فى رجل حجر عليه لسبب الغفلة فما
رأى فضيلتكم شرعاً فيما يتعلق بتصرفاته الحاصلة
منه قبل قرار الحجر المشار اليه سواء كانت
التصرفات حاصلة قبل طلب الحجر أو اثناء
نظره نافذة شرعاً أم باطلة غير نافذة

والانصاف على انه اذا باع الناظر مستغلا من مستغلات الوقف للاستبدال به وقبض ثمنه وضاع بلا قصير منه فلا ضمان عليه ويطل الوقف وان استهلكه أو هلك بتعديده ضمنه ونص بالفقرة الثالثة من المادة ٢٣٢ من القانون المذكور على انه اذا باع المتولى عقار الوقف للاستبدال به وقبض ثمنه ومات مجهلا به قبل ان يشتري به عقاراً يكون وقفاً بدلاً عنه يكون الثمن ديناً في تركته - ومن ذلك يعلم انه لا ضمان على المشتري بطريق الاستبدال اذا استهلك الناظر (سواء ان كان هو الواقف أو غيره) مال البدل أو هلك عنده وانما الضمان على الواقف الذي استهلك الثمن أو هلك بتعديده

مفتى الديار المصرية
محمد نجيت

٢٧٣

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ٧ جماد الثاني سنة ١٩١٦

وقف - ارث - اسقاط .

القاعدة الشرعية

الاستحقاق في الوقف بالشرط مثل الارث

لا يسقط بالاسقاط وذلك لأن الموقوف عليه

الريع انما يستحقه بشرط الواقف فاذا قال

اسقطت حتى منه لفلان أو جعلته له يكون قد

٢ - إذا باع متولى الوقف عقار الوقف للاستبدال به وقبض ثمنه ومات مجهلا به قبل ان يشتري به عقاراً يكون وقفاً بدلاً عنه يكون الثمن ديناً في تركته

من هاتين القاعدتين يعلم انه لا ضمان على المشتري بطريق الاستبدال اذا استهلك الناظر (سواء كان هو الواقف أو غيره) مال البدل أو هلك عنده وانما الضمان على الواقف الذي استهلك الثمن أو هلك بتعديده

السؤال

سأل صاحب السعادة محمد باشا بدراوى في رجل وقف أرضاً واشترط لنفسه الشروط العشرة أراد ان يستبدل بالوقف مالا منقوداً باذن من القاضى الشرعى واصدر له وزير الحفانية تصريحاً بقبض المبلغ الذى دفع ثمناً للأرض بطريق الاستبدال من غير داع لا يداعه بخزينة المحكمة وعند تحرير حجة الاستبدال امام القاضى الشرعى دفع مشتري الارض بالاستبدال المبلغ للواقف المستبدل بناء على أمر وزير الحفانية - هل هذا المشتري بطريق الاستبدال يكون ضامناً في شيء اذا أساء الواقف التصرف في المبلغ الذى قبضه بناء على أمر وزير الحفانية افيدونا ولفضيلتكم منا الشكر وعند الله المثوبة والاجر

الجواب

اطلنا على هذا السؤال ونفيد انه نص بالفقرة الثالثة من المادة ٢٣٢ من قانون العدل

أدخل في الوقف ما لم يرض به الواقف لأن هذا انشاء استحقاق لم ينشئه الواقف

السؤال

سئل بإفادة من عموم الاوقاف مؤرخة ١٠ أكتوبر سنة ١٨٩٨ نمرة ٨٩ ومضمونها ان المرحوم الحاج ناصر ابن الحاج عياد وقف بناء منزل بمصر بخط ميدان الغلة بحجة مسطرة من محكمة جامع سيدى احمد الزاهد في ١٥ رمضان سنة ١٢٧٢ وانشأ الوقف على نفسه أيام حياته ثم من بعده على بناته الثلاثة هن آمنه وفاطمة وصالحة مع واللتين محسنة بالسوية بينهما ثم من بعد كل منهن على أولادها ثم على أولاد أولادها ثم ذريتهم ونسلهم وعقبهم الى اقراضهم يكون ذلك وقفاً مصروفاً ريعه على مهمات ومصالح سيدى ابراهيم الميدانى الكائن زاويته بالخط المرقوم وجعل النظر على ذلك لنفسه أيام حياته ثم من بعده للارشاد فالارشاد من الموقوف عليهم وعند ايلولة للزاوية المذكورة فلناظرها حينذاك ثم ان الحاج محمد الغيطانى ابن الحاج سعد المرزوق لوالده من زوجته فاطمه بنت الحاج ناصر الواقف المذكور اخرج نفسه من وقف جده المرقوم من استحقاقه لربع الحصة التى قدرها ثمانية قراريط من ريع المكان المذكور واسقطه الى حسن القهوجى بخط الحزاي ومن بعده لأولاده وذريته ونسله الى اقراضهم يكون ذلك للجهة التى عينها الواقف وذلك الاخراج والاسقاط بحجة مؤرخة

٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٤ وقد تبين من التحريات التى أجريت فى ذلك تخرب المكان المذكور واقراض ذرية الواقف ونسله وايلولة الستة عشر قيراطاً للزاوية المذكورة وان الحصة باقى المنزل المذكور التى اسقط ريعها الحاج محمد الغيطانى المذكور الى حسن القهوجى تستحقها زنوبه بنت فطومه بنت على زايد بن حسن القهوجى وحيث الأمر كما ذكر ومن اللزوم فى هذه الحالة الوقوف على ما يقتضيه الحكم الشرعى فيما اذا كان محمد الغيطانى المذكور يملك اخراج نفسه واسقاط ريع الحصة المحكى عنها وينتقل الاستحقاق منها للحرمة زنوبه المذكورة أم كيف؟

الجواب

لا عبرة بالاسقاط الصادر من ابن بنت الواقف المذكور لاستحقاقه المذكور. لأن الاستحقاق فى الوقف لا يسقط بالاسقاط وذلك ان الموقوف عليه الريع انما يستحقه بشرط الواقف فاذا قل اسقطت حتى منه لفلان أو جعلته له يكون مخالفاً لشرط الواقف حيث أدخل فى وقفه ما لم يرضه الواقف لأن هذا انشاء استحقاق بخلاف الاقرار وقد صرحوا بأن شرط الواقف كنص الشارع فأشبه الاستحقاق بالشرط الارث فى عدم قبوله الاسقاط كما افتي بذلك الخير الرملى ونقله فى التقييد ورد المختار وغيرها فى كتب المذهب ما

منى البيار المصرية

حسونه النواوى

يبيع ويرهن ما بناء على الأرض المذكورة أم
كيف افيدوا الجواب .

الجواب

إذا بنى رجل على أرض الوقف لنفسه بغير
إذن ناظر الوقف كان غاصباً ويؤمر برفع ما بناء
فيها إن لم يضر بالأرض فإن أضر يملكه الناظر
لجهة الوقف بثمن لا يجاوز أقل القيمتين منزوعاً
وغير منزوع وإذا بنى الناظر بناء في أرض الوقف
فإن بنى بمال الوقف فهو وقف سواء بناء للوقف
أو لنفسه أو أطلق وإن بناء من مال نفسه وذكر
أنه للوقف أو أطلقه ولم يذكر شيئاً فهو للوقف
أيضاً وليس له التصرف فيه يبيع ولا يرهن وإن
أشهد قبل البناء أنه لنفسه يكون ملكاً له ويكون
متعدياً في وضعه ويؤمر برفعه إن لم يضر
بالأرض فإن أضر فلا يملك رفعه ولا الانتفاع به
ويتربص إلى أن ينهدم البناء ويأخذ انتقاضه
وافتي كثيرون بأنه يملك الوقف بأقل القيمتين
منزوعاً وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر
وهذا إذا كان البناء بدون تأجير وإذن من
القاضي أما إذا أجره القاضي الأرض المذكورة
بأجر معلوم وحصل القبول لذلك ثم أذن بالبناء
فيها على أن يكون ملكاً له وبني فيها فلا يكون
متعدياً ويكون ما بناء على هذا الوجه مملوكاً له
ويجوز له بيعه وإذا رهنه كان الرهن فاسداً

شيخ الجامع الأزهر
ومفتي الديار المصرية
حسنه النواوي

٢٧٤

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ٣ الحجة سنة ١٣١٣

وقف . بناء . إذن الناظر . حكم البناء .

القاعدة الشرعية

إذا بنى رجل على أرض الوقف لنفسه بغير
إذن ناظر الوقف كان غاصباً ويؤمر برفع ما بناء
فيها إن لم يضر بالأرض . فإن أضر يملكه الناظر
لجهة الوقف بثمن لا يجاوز أقل القيمتين منزوعاً
وغير منزوع .

وإذا بنى الناظر بناء في أرض الوقف . فإن
بنى بمال الوقف فهو وقف سواء بناء للوقف أو
لنفسه أو أطلق . وإن بناء من مال نفسه وذكر
أنه للوقف أو أطلق ولم يذكر شيئاً فهو للوقف
أيضاً وليس له التصرف فيه يبيع ولا يرهن .
وإن أشهد قبل البناء أنه لنفسه يكون ملكاً له
ويكون متعدياً في وضعه ويؤمر برفعه إن لم
يضر الأرض .

السؤال

مثل بإفادة من نظارة المالية مؤرخة ٢٩
العدة سنة ١٣١٣ ثمة ٣٧٦٦ مضمونها أنه إذا
أجرى شخص بناء على أرض وقف بغير إذن
ناظر الوقف وبدون أمر الحاكم الشرعي فما
الحكم فيما بناء على الأرض المذكورة وإذا
أجرى الناظر البناء على أرض الوقف نظارته
بأمر الحاكم الشرعي أو بدون أمره هل له أن

قضايا المحاكم المختلطة

٢٧٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٨ يناير سنة ١٩٢٦

مسؤولية • مالك • مستأجر • سقوط منزل • هلاك
المستأجر • أو بعض زواره •

القاعدة القانونية

١ - أن مالك العقار مسئول عن الضرر الذي يلحق بالمستأجر منه وبزوار المستأجر منه. فإذا تداعى المنزل المؤجر الى السقوط وسقط بالفعل وهلك احد زوار المستأجر كان المالك مسئولاً بتعويض الضرر الذي لحق بهذا الزائر. ومسئولية الملاك تكون ثابتة أيضاً حتى لو نسب المالك الى وكيله الذي فوض اليه ادارة املاكه التقصير أو الخطأ الجسيم لأن المالك مسئول على كل حال عن خطأ واهمال وكيله

٢ - ومسئولية الملاك تكون واجبة أيضاً

بتعويض الضرر اللاحق بالمستأجر من الباطن وبزواره حتى لو كان عقد الاجارة غير مصرح به للمستأجر الاصيل بالتأجير من باطنه
(استئناف كالا فاسي ضد منسى • رئاسة جناب المستشار فوكس)

٢٧٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥

زوج • مسؤوليته • عن اعمال زوجته • اتومويل •

القاعدة القانونية

أن الزوج مسئول مدنيا عن جميع افعال زوجته التي يترتب عليها ضرر للغير اذا ثبت انه كان في قدرة الزوج منع حصولها أو اذا ثبت أن الزوجة عملت ما عملت لمصلحة الزوجين فالزوجة التي تسوق اتومويلا بسرعة زائدة وتحدث ضرراً للغير ويثبت أن زوجها كان جالسا معها في الاتومويل ولم يمنعها عن قيادة الاتومويل بهذه السرعة الزائدة التي سببت ضرراً للغير يكون مسئولاً معها عن نتيجة خطأ زوجته.
(استئناف الحواجه كوستا ضد احمد حسن بلبله • رئاسة جناب المستشار فوكس)

٢٧٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٨ يناير سنة ١٩٢٦

مسؤولية • مالك العقار • تضامن الملاك • سقوط المنزل •
ضرر المستأجر •

القاعدة القانونية

ذهب بعض العلماء في فرنسا على أن

القضايا المرفوعة بين الوطنيين والاجانب . وقد جرى قضاء محكمة الاستئناف المختلطة على تفسير كلمة « اجانب » بمعناها الاعم فتشمل الاجانب الذين تعاقدت حكوماتهم مع الحكومة المصرية فتمتعوا بالامتيازات الاجنبية كما تشمل الاجانب الذين لم تعاقد حكوماتهم مع الحكومة المصرية للتمتع بالامتيازات الاجنبية

٣ - انه قبل قيام الحرب الكبرى كان الفلسطينيون والبنانيون والسوريون خاضعين للقوانين المصرية باعتبار انهم هم والمصريون سواء من جهة التبعية والرعية العثمانية لأن البلاد المصرية والبلاد السورية كانت كلها تابعة لتركيا ولكن من بعد قيام الحرب الكبرى وعلان استقلال مصر وانسلاخ فلسطين عن بلاد الدولة العلية ودخولها تحت الانتداب البريطاني وانسلاخ سوريا ولبنان ودخولها في الانتداب الفرنسي اصبح السوريون والبنانيون والفلسطينيون « اجانب بالنسبة الى المصريين فالسوريون والبنانيون والفلسطينيون الذين كانوا مقيمين في مصر قبل العمل بمعاهدة لوزان استمروا معتبرين من رعايا الحكومة المحلية وخاضعين لقضاء المحاكم الاهلية . أما السوريون والبنانيون والفلسطينيون الآخرون المقيمون في بلادهم فيعتبرون « اجانب » بالنسبة الى مصر وتختص المحاكم المختلطة بنظر المنازعات القائمة بينهم وبين رعايا الحكومة المحلية

(قضية الست أرما صيقلى ضد الست جان صيقلى)

الشركاء على الشيوع في الملك الذي يتداعى الى السقوط ويسقط بالفعل لا يكونون مسئولين عن تعويض الضرر الذي يصيب سكان العين المؤجرة الا بنسبة حصصهم في الملك (راجع كتاب سوردا باب المسئولية جزء ٢ نبذة ١٤٦١)

الا أن هذا المذهب لم تأخذ به المحاكم الفرنسية وعلى كل حال فإن هذا المذهب لا يمكن الاخذ به في مصر لأن القانون المدني المختلط خلا من نص يشبه نص المادة ١٣٨٦ من القانون المدني الفرنسي وقرر بالعكس صراحة في المادة ٢١١ بأن التعهدات والالتزامات التي تكون مبنية على خطأ جنائي أو شبه جنائي تكون بطريق التضامن والتكافل بين جميع من ارتكبوا هذا الخطأ . وبناء عليه يجب الحكم على ملاك العقار الشائع بينهم بطريق التضامن والتكافل فيما بينهم بجميع التعويضات المسئولين عنها . على أن من دفع منهم أكثر من نصيبه الحق في الرجوع على شركائه في الملك بنسبة حصته في العقار الشائع .

(استئناف كرايبي ضد بروكوس . رئاسة جناب المستشار فوكس)

٢٧٨

محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة

حكم تاريخه ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥

اختصاص . لبنانيون . فلسطينيون . سوريون . محاكم مختلطة . اجانب .

القاعدة القانونية

١ - أن المحاكم المختلطة مختصة بنظر جميع

تعليق

(راجع الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية وحكومة فرنسا بشأن معاملة السوريين واللبنانيين الذين وفدوا على مصر بنية الإقامة فيها بصفة مستديمة أو بصفة مؤقتة)

٢٧٩

محكمة بيروت الابتدائية

حكم تاريخه ١٠ يونية سنة ١٩٢٥

حجز تحفظي . على العقارات . قوانين سورية . اوراق رسمية . حجة . طعن بالتزوير . سلامة عقل . سلامة جسم الشاهد .

القاعدة القانونية

١ - انه بحسب القوانين السورية المعمول بها الآن يجوز توقيع الحجز التحفظي على عقارات المدين اسوة بالحجز التحفظي على المنقولات خوفا من تهريبها بمعرفة المدين قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى

٢ - أن الاوراق الرسمية تكون حجة فيما هو مثبت فيها الى أن يطعن فيها بالتزوير . معنى

هذا ان الاوراق الرسمية تكون حجة قاطعة في اثبات الوقائع المادية والاجراءات التي دونها المأذون الذي حررها بناء على أنه باشرها بنفسه أو رآها أو حصلت أمامه في اثناء تأدية وظيفته . أما الاقوال والاقراءات التي يعلها عليه الطرفان المتعاقدان فلا تدخل في مدلول هذا الاثبات واثبات اهلية المتعاقدين من صحة ما ورد . ومن سلامة عقل وضف عقل خارج عن وظيفة المأذون لان المأذون قد يخطئ في أمر صحة الجسم وسلامة العقل فتقدير أمر صحة الجسم وسلامة العقل من حق القاضي الذي تطرح امامه مثل هذه الوقائع فاذا ثبت في ائهاد شرعي أن احد المتعاقدين كان صحيح الجسم سليم العقل جاز للقاضي عند انكار هذه الواقعة ممن له شأن أن يأمر بتحقيق الواقعة بالبينه أو بانتداب خبراء بدون أن يتقيد بما هو ثابت في الاشهاد

(قضية نصرى حداد ضد هر كول استافريدس . رئاسة نخرة صاحب المزة مشيل بك كليل)

قضاء المحاكم الأجنبية

الا أن هذا الجواز لا يفيد التملك بمعنى أن للزوج أن يعدل فيما بعد عن هذا الاذن ويحرم على زوجته أن تتسمى باسمه . لأن اسماء العائلات لها أساس بالاحوال الشخصية ومثل هذه الاحوال لا يجوز العبث بها .

٢٨٢

محكمة تقض وإبرام فرنسا

حكم تاريخه ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٤
معارضة . مواعيد . استعمال طرق احتيالية
لتقوية المواعيد .

القاعدة القانونية

الطعن بطريق المعارضة في حكم ما بعد قوات المواعيد القانونية يجوز قبوله اذا ثبت أن الخصم تعمد إخفاء اجراءات الدعوى على خصمه واحتال بطرق غير مشروعة على تجهيل الدعوى واجراءاتها على خصمه لينعمه من الدفاع وليفوت عليه المواعيد .

٢٨٣

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٥
امتيازات سياسية . سفراء . قناصل . مفوضين .
للوطنية لا للشخص .

القاعدة القانونية

أن الامتيازات السياسية المقررة للسفراء

٢٨٠

محكمة تقض وإبرام فرنسا

حكم تاريخه ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
قاضى الامور المستعجلة . اختصاص . قطع نور
كهربائي . خلاف بين المشتركين وصاحب الامتياز .

القاعدة القانونية

اذا قام نزاع بين صاحب امتياز اقامة بلدة بالنور الكهربائي والمشاركين بخصوص رفعه سعر النور الكهربائي وقطع صاحب الامتياز النور على المشتركين جاز لقاضى الامور المستعجلة أن يأمر باعادة النور كما كان بناء على أن الدعوى مستعجلة ولا تحمل التأخير بشرط أن لا يمس حكمه اصل الحق المتنازع فيه

٢٨١

محكمة تقض وإبرام فرنسا

حكم تاريخه ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٤
طلاق . اسم الزوجة الاصل . اسم الزوج . احوال شخصية .

القاعدة القانونية

يترتب على الطلاق عود اسم الزوجة الاصل (أى اسم والدها) لها . الا انه يجوز للزوجين عدم التمسك بحكم الطلاق هذا . فإذا اذن الزوج زوجته المطلقة أن تستمر على استعمال اسمه جاز .

وموظفي السفارات والمفوضيات والقنصليات
انما تقررت لمصلحة الحكومات التابع لها السفراء
والمفوضين والقناصل ولم تتقرر لمصلحة اشخاص
السفراء والمفوضين والقناصل . وهي تكون مادامت
الوظيفة قائمة . فإذا صدمت سيارة سكرتير السفارة
سيارة اخرى فخطمتها واصابت من كان فيها
اصابات تستوجب مسئولية السواق ومخدومه
الموظف في السفارة ثم بعد الحادثة بزمن رفع
المجني عليه دعوى على السواق وعلى سكرتير
السفارة صححت الدعوى قبلها امام المحاكم النظامية
ولا يحق لسكرتير السفارة أن يدفع دعوى المسئولية
بأنه كان وقت وقوع الحادثة سكرتيراً للسفارة
ومتتمعا بالامتيازات السياسية لأن الامتيازات
تكون ما دامت الوظيفة فإذا تنحى الموظف عن
وظيفته واصبح فرداً عادياً وقت رفع الدعوى
صححت محاكمته أمام المحاكم الفرنسية

٢٨٤

محكمة السين

حكم تاريخه ١٩ مايو سنة ١٩٢٥
ملكية . تمثال موسى عليه . من تنتقل ملكيته
لصاحبه . تسليم وتسليم .

القاهرة القانونية

أن الاتفاق الذي يعقد بين شخص ونحات
أو حفار لعمل تمثال ما من المرمر أو من البرنز
في مقابل مبلغ ما لا يعتبر عقد بيع بل هو عقد
خاص لا تنتقل بموجبه ملكية التمثال من النحات

أو الحفار الى الشخص المتعاقد معه الا بالتسليم
والتسليم . فإذا اوصى شخص نحاتاً على عمل
تمثال له ودفع له جزءاً من الثمن ثم توفي النحات
فلا يحق لمن تعاقد معه أن يدعى ملكية التمثال
الذي وجد في تركه النحات غير تام بأنه ملكه
لأن تهمة النحات بعمل التمثال لا يفيد ملكية
المتعاقد للتمثال بل يوجب على النحات التزاما
فقط بالعمل دون أن ينقل ملكية التمثال الى
من اوصى بعمله لأن ملكية الشيء الموصى به
لا تتم الا بالتسليم والتسليم .

٢٨٥

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٥
مسؤولية . محل تجارى أو صناعى . لائحة خاصة .
اعلانات . فندق . سرقة . قوة القاهرة

القاهرة القانونية

أن الاعلانات التى تتضمن الشروط التى
تسير على مقتضاها المحلات الصناعية والتجارية
وتنشر أو تعلق لتكون على رأى ممن يتعاملون
مع هذه المحلات تكون معتبرة وواجبه النفاذ
فإذا ذكر فى احد هذه الاعلانات أن المحل
التجارى أو الصناعى لا يكون مسئولاً عن ضياع
الاشياء التى تسلم اليه الا بشروط خاصة وجب
العمل بهذه الشروط .

فالمستخدم الذى يتسلم شيئاً من الاشياء
المسلمة للمحل التجارى أو الصناعى لتوصيله الى

والاشياء ذات القيمة لدى صاحب الفندق او
صراف الفندق

٢ - ان السرقة ليست بذاتها قوة قاهرة
بمعنى ان من سلم مستخدماً متاعاً او مالا ليوصله
الى شخص آخر فسرقت منه كان مسئولاً لان
السرقة لا تعفيه من المسؤولية . الا ترى ان
اصحاب الفنادق مسؤولين عن سرقة امته
السافرين عندهم فالسرقة اذن لا تعفى الشخص
من مسؤولية المال المسلم له . اللهم الا اذا كان
ضياح المال حصل بقوة قاهرة كأن سطت
عصابة مسلحة على الشخص المودع عنده المال
وسلبته اياه .

٢٨٦

محكمة استئناف كان

حكم تاريخه ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢

مقاصة . الدفع بها امام محكمة الاستئناف .

القاعدة القانونية

أن المادة ٤٦٤ من قانون المرافعات في
المواد المدنية تنص على أنه يجوز دفع الدعوى
بالمقاصة أمام محكمة ثانية درجة لأول مرة .
والشارع الفرنسي لم يميز بين حالة ما يترتب
على المقاصة سقوط الدعوى الاصلية برمتها وحالة
ما يترتب عليها ثبوت مديونية المدعى للمدعى
عليه اذا كان دين المقاصة ازيد من الدين
المطالب به

صاحبه ثم يدعى بأن الاشياء سرقت منه يكون
هو وحده مسئولاً دون المحل التابع هو له . أن
السرقة لا تعتبر قوة قاهرة فالمستخدم الذى تسرق
منه الاشياء المسلمة اليه يكون مسئولاً ولا يجوز له
أن يدعى بأن مسئوليته زالت بسبب السرقة
لأن السرقة لا تنفى المسؤولية عنه

تعليق

١ - اعتادت بعض المحلات التجارية
والصناعية في اوربا (مثل الفنادق والورش
والمغاسل والمصانع) وفي مصر ايضاً ان تعمل شبه
لوائح لمحللاتها وتعلقها في لوحات داخل المحل ليطلع
عليها عملاؤها وتكون اشبه شئ بمقد بينها
وبين من يتعامل معها . مثل هذه العقود
يسمونها (Contrat b' adhesion) راجع كتاب
التعهدات والالتزامات تأليف مسيو ديموج
جزء ٢ نبذة ٦٢٠ وما بعدها وراجع مجلة
القانون المدني التي تصدر كل ثلاثة شهور مرة
سنة ١٩١٢ ص ٣٦١ . فهذه العقود تتضمن
إيجاباً من اصحاب المحلات . وقبول العملاء
مستفاد من الاطلاع على هذه اللوائح
والاعلانات وتعاملهم معها . وكثيراً ما نجد في
الفنادق الكبرى في مصر وفي الاسكندرية
مثل هذه الاعلانات معلقة في غرف النوم فيها
تحدد شروط الفندق وفيها يذكر دائماً ان
سرقة النقود والاشياء ذات القيمة لا تلزم
الفندق وفيها ايجاب ايداع مثل هذه النقود

في ماهية العقد وفي شروطه وفي كيفية تنفيذه
بحيث لو كان المتعاقد علم بها ما كان قبل
الالتزامات التي تعهد بتنفيذها

٢٨٩

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢

تمهيدات . تدليس . شروط بطلان التعهد .
غلط في شخص التعاقد .

القاعدة القانونية

١ - ان التدليس لا يبطل المشارطات
الا اذا وقع من أحد المتعاقدين على التعاقد
الآخر اما اذا وقع التدليس من شخص غير
المتعاقدين فلا

٢ - ان التدليس لا يبطل العقد الا اذا
استحال على المتعاقد كشف هذا التدليس ومنع
وقوعه أو اذا استحال عليه معرفة المناورة التي
حاول خصمه ان يوقعه فيها.

٣ - ان الغلط الواقع في شخص التعاقد
لا يعيب الرضاء الا اذا كانت شخصية التعاقد
ملحوظة وقت التعاقد وكانت سبباً من
أسباب الرضاء

٢٩٠

محكمة جاند بلجيكا

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢٥

الإجارة . فسخ . طلب الإخلاء . امام محكمة
الاستئناف . عدم التأجير من الباطن . خروج
المستأجر من الباطن بعد حكم ابتدائي .

القاعدة القانونية

١ - ان طلب فسخ الإجارة يتضمن

تعليق

تأييد هذا الحكم من محكمة تقض و ابرام
باريس في ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢

٢٨٧

محكمة الهافر

حكم تاريخه ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢

اقرار . تجزئة الاقرار . مقاصة .

القاعدة القانونية

لا يصح تجزئة الاقرار الصادر من شخص
وفيه يعترف باعمال قام بها له خصمه ولكنه
يعقب اعترافه هذا بقوله بأنه لم يعد ولم يتعهد
بدفع أى مقابل لهذه الاعمال بناء على انها اعمال
عملت له من باب الاعتراف بجنبيل سابق له
وأن عمله السابق وعمل خصمه اللاحق التقيا
قصاصاً .

٢٨٨

محكمة تقض و ابرام بلجيكا

حكم تاريخه ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ .

تمهيدات . حوادث قهرية . تؤثر في ماهية العقد .
اعفاء التعهد .

القاعدة القانونية

يجوز اعفاء أحد طرفي العقد من تنفيذ
تعهداته والتزاماته اذا طرأت بعد امضاء العقد
حوادث قهرية ما كان في حسابان احد اثرت

بالطبيعة طلب الاخلاء والتسليم فاذا فات على المدعى ان يطلب الاخلاء والتسليم أمام محكمة أول درجة جاز له طلبه أمام محكمة ثانی درجة لأن مثل هذا الطلب لا يعد طلباً جديداً

٢ - اذا تضمن عقد الاجارة شرطاً يحرم على المستأجر التأجير من باطنه فلا يجوز للمستأجر الاخلال بهذا الشرط بدعوى انه في وقت الاستئجار كان يوجد مستأجر من الباطن محتلاً جزءاً من العقار المؤجر

٣ - ان خروج المستأجر من الباطن بعد صدور الحكم الابتدائي الصادر بالفسخ والاخلاء لا يؤثر في حق المالك في الاستمرار على طلب الفسخ والاخلاء

على أسباب قوية ومحيحة وانه كان مدركاً تمام الادراك الخطر الذي كان يهدده . ويجب أيضاً علاوة على هذا ان يكون قد دفع الخطر الذي كان يهدده بفعل متناسب مع درجة هذا الخطر لان دفع العدوان بالقوة لا يبرره القانون الا اذا حصل بنسبة الضرورة التي تقتضيه . وتقدير الظروف والأحوال التي وجد بها الشخص الذي دفع الخطر عنه يلزم مراعاة ماضيه واخلاقه وطباعه والطريقة التي دفع بها الخطر عن نفسه

٢ - يراعى عند تقدير التعويض الواجب الحكم به لورثة المجنى عليه مقدار المعاش الذي يستحقونه بسبب موت المورث

٢٩١

محكمة جاند بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٥

عذر شرعي . دفاع عن النفس . عقيدة الجاني .
اسباب قوية . تناسب القوة مع الخطر . كيفية .
تقدير التعويض . معاش .

القاعدة القانونية

١ - ان المتهم الذي يدفع الدعوى العمومية لا بوجود عذر شرعي وانما يدفعها بوجود سبب يبرر الجريمة بناء على انه كان في حالة الدفاع عن نفسه يجب ان يقيم الدليل على ان المجنى عليه هو الذي اعتدى عليه أو هددته . ولا يكفي لتبرير جريمته ان يعتقد ان حياته كانت في خطر بل يجب ان يثبت ان اعتقاده هذا كان مبنياً

٢٩٢

محكمة لياج بيلجيكا

حكم تاريخه ١٨ يولييه سنة ١٩٢٣

تقليد علامات الفوريقات . شبه . شروط واحوال الجريمة .

القاعدة القانونية

ان جريمة تقليد علامات الفوريقات تتم اذا وجد شبه تام او غير تام بين العلامة المسجلة والعلامة المقلدة بحيث تميز الجمهور الى الخطأ في التمييز بين العلامتين .

ويعد مرتكباً جريمة التقليد من قلد كلمات العلامة المقلدة بشكلها وحروفها ومدادها وكيفية وضع احرفها وكلماتها

٢٩٤

محكمة فرفيه ببلجيكا

حكم تاريخه ١٣ مايو سنة ١٩٢٥

اثبات. تقييه بالاخلاء. علم خبر بوسته. مظروف فاضي .

القاعدة القانونية

ان التنييه بالاخلاء الحاصل بالكتابة يجوز
اثباته بالبينة وبالقرائن وعلى الخصوص يجوز
اقامة الدليل على حصوله كتقديم علم خبر البوسته
المثبت لارسال التنييه مسجلا . وعلى المرسل
اليه ان يثبت ان المظروف لم تكن بداخله
أى كتابة

٢٩٣

محكمة شاتليه ببلجيكا

حكم تاريخه ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٢

اجارة اشخاص . اثبات .

القاعدة القانونية

لا يجوز اثبات عقد اجارة اشخاص بشهادة
الشهود اذا زادت قيمة العقد على النصاب
القانونى الذى يميز الاثبات بالبينة

لزعزعات

٢٢

ولا تخلو طائفة من الناس من « قاذح ومادح » وطائفة المحامين مثل غيرها من الطوائف لها « قاذح ومادح ». ألم يقل الرومان فيهم أنهم « أناس يبيعون قوارص كلامهم في القضايا ويؤجرون للمتخاصمين غضبهم وصخبهم »

“Clamosi rabiosa fori jurgia vendunt. Iras et verba locant. —
Sénèque.

وترجمتها :

“Ils vendent leurs furieuses invectives dans les procès; ils louent leurs colères et leurs paroles.”

والإيطاليون (وهم خلفاء الرومان) يقولون : ان الخصومات غراس مشرة في بستان المحامي .

“Le procès est un bel arbre au jardin de l'avocat.”

وعلى ذكر القضايا ورجال القضاء يقول أهل الدانمرك :

“Les procès rendent maigres les parties et engraisent les gens de justice.”

ومعناها : أن القضايا تهزل الخصوم وتسمن رجال المحاكم .

وبمثل هذا المعنى يقول بعض أهل المشرق : أبعد عن القضايا . القضايا أشبه شئ بالحرائق لا تقوى على إطفائها وقت ما تريد وتنتهي غالباً بتدمير مال المدعى ومال المدعى عليه .

“ Evite les procès, c'est un incendie que l'on ne peut éteindre quant on veut et qui souvent consume les propriétés des deux parties ”



ولفرنساويين قول مأثور من معنى الامثال السابقة وهو قولهم :

“ Il faut trois sacs à un plaideur: un sac d'argent, un sac de papier et un sac de patience.”

ومعناه : كل متقاض يحتاج الى ثلاثة اكياس : كيس مملوء ذهباً وكيس مملوء ورقاً وكيس مملوء صبراً . أما كيس الذهب فلينفق منه على قضيته بناء على ان القضايا تحتاج الى رسوم ومصاريف كثيرة جداً (رسوم المحكمة واتعاب المحامين واتعاب الخبراء ومصاريف انتقال وغيرها) . وكيس الورق لان القضايا تستنفد كثيراً من الورق (اعلانات وانذارات وأحكام ومحاضر جلسات وحجوزات وتنفيذات وقرارات و) . وكيس الصبر اشارة الى الزمن الطويل الذي يمر من يوم المطالبة بالحق الى يوم الحصول عليه



ولا أهل الصين مثلاً بهذا المعنى .

— أولهما قولهم : « النزاع على شبر ارض يكلف ثمن فدان »

— والثاني قولهم : « مثل من يطالب بحقه من طريق التقاضى مثل من يبيع

البقرة ليحصل على فرخة »

عزيز زمانكى

العدد الرابع		فهرست		السنة السادسة
	صحيفة	اسباب القرار الذى اصدره مجلس النواب واجتماع البرلمان فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥		٣٠٩
نمرة الحكم	صحيفة	الاحكام		
٢٤٢	٣٢٣	محكمة النقض والابرار		نقض . سبب الحكم . عدم بيانه . بطلان .
٢٤٣	٣٢٣	» » »		نقض . تزوير . تمزيق العقد .
٢٤٤	٣٢٤	» » »		نقض . عدم بيان كيفية ائتلاف زراعة القطن . بطلان .
٢٤٥	٣٢٤	» » »		نقض . عدم بيان قصد القتل . بطلان .
٢٤٦	٣٢٤	» » »		نقض . حالة دفاع شرعى . عدم بيانه . بطلان
٢٤٧	٣٢٥	المجلس الحسبى العالى		حسبى . روم ارثوذكس . حجر . بطريركخانه . مجلس ملي . اختصاص .
٢٤٨	٣٢٥	» » »		حسبى . وصى . صغير . تعارض المصلحة .
٢٤٩	٣٢٧	» » »		حسبى . مشرف . تعارض المصلحة . استبداله .
٢٥٠	٣٢٧	محكمة الاستئناف الاهلية		بيع . أركانه . تعهد المشتري بعدم التصرف فى الرقبة وفى المنفعة . عود الملكية الى البائع . ملكية .
٢٥١	٣٢٨	» » »		استئناف . تحكيم . اختصاص .
٢٥٢	٣٢٩	» » »		التماس اعادة النظر . تناقض . منطوق . اسباب
٢٥٣	٣٣٠	» » »		انكار خطوط . طعن بالتزوير . اثبات .
٢٥٤	٢٣١	» » »		بيع . شرط عدم التصرف . ابراء من الثمن . وصية .
٢٥٥	٣٣٣	محكمة مصر الابتدائية الاهلية		طلاق . مسؤولية الزوج . ضرر أدبى . ضرر مادى . تعويض .

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٢٥٦	٣٣٤	اشتراك جنائي . اخفاء أشياء مسروقة . شراء . أشياء حصل عليها صاحبها من طريق النصب أو التبيد ، محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية
٢٥٧	٣٣٧	فوائد . رقع دعوى بها وحدها . مادة ١٦١ مدنى . معناها . مداها . » » طنطا
٢٥٨	٣٣٨	اجارة . فسخ الاجارة المخالفة شروط العقد . اختصاص المحكمة . تطبيق قانون تقييد أجور الامكنة . تطبيق القانون العام » » الزقازيق
٢٥٩	٣٣٩	استئناف . تغيير نوع الجريمة . استئناف المتهم وحده . سلطة محكمة ثانى درجة . » » بنى سويف
٢٦٠	٣٤١	افيون . حشيش . دخان . محصول زراعة الافيون . بيعه . احرازه . لا عقاب . » » «امسيوط
٢٦١	٣٤٢	تزوير رسمى . تسمى باسم الغير . سوء النية . محكمة جنايات مصر
٢٦٢	٣٤٣	ملكية . نزاع ملكية . شروط نزاع الملكية . مجلس بلدى . عدم اتباع الشروط . بطلان . محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية
٢٦٣	٣٤٦	تغيير وصف التهمة . سلطة محكمة الاستئناف . اتفاق على ترك العمل . مادة ١٠٨ مكررة عقوبات مستخدم عام . عمدة . قانون الانتخاب . انتخاب . استقالة العمدة . هجر الخدمة العامة . » تلا الجزئية اضراب . تحريض دفاثر الانتخاب . دستورية القوانين . سلطة المحاكم . قصد جنائى . فتنة .
٢٦٤	٣٦٤	عمدة . موظف عمومى . امتناع عن تنفيذ أوامر الادارة . مادة ١٠٨ عقوبات مكررة . انتخاب . دستورية القانون » مركز طنطا

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٦٥	٣٦٢	محكمة بني مزار الجزئية الأهلية موظف عمومي . ترك العمل . ترك الوظيفة . استقالة . اضراب . عمد . فتنه . ضرر بمصلحة عامة . اتفاق . مسوغ شرعي . عمدة . مشايخ البلاد . مادة ١٠٨ عقوبات .
٢٦٦	٣٦٧	» ادفو » موظف عمومي . مستخدم . اضراب . هجر الخدمة العامة . مادة ١٠٨ عقوبات . ترك العمل . مسوغ قانوني . استقالة من الوظيفة احكام . قوة الشيء المحكوم فيه . منطوقه . اسباب .
٢٦٧	٣٦٩	» المنصورة » وقف . نظر . ضم ناظر . افراد في العمل .
٢٦٨	٣٧١	المحكمة العليا الشرعية وقف . نظر . خيانة . عزله من أوقاف اخرى
٢٦٩	٣٧١	» » » وراثه . دعوى وراثه . انتصاب احد الورثة خصما عن الباقيين . دعوى على ذي اليد . دعوى الوراثة ضمن دعوى منع تعرض . خجر .
٢٧٠	٣٧٢	» » » غفلة . تصرفات . قبل الحجر وبهده .
٢٧١	٣٧٤	فتوى شرعية وقف . بيع . استبدال . هلاك .
٢٧٢	٣٧٤	» » وقف . ارث . اسقاط
٢٧٣	٣٧٥	» » وقف . بناء . اذن الناظر . حكم البناء .
٢٧٤	٣٧٧	» » مسؤولية . مالك . مستأجر . سقوط منزل . هلاك المستأجر او بعض زواره .
٢٧٥	٣٧٨	محكمة الاستئناف المختلطة زوج . مسؤوليته . عن اعمال زوجته . اتومويل مسؤولية . مالك العقار . تضامن الملاك . سقوط المنزل . ضرر المستأجر
٢٧٦	٣٧٨	» » » اختصاص . لبنانيون . فلسطينيون . سوريون . محاكم مختلطة . اجانب
٢٧٧	٣٧٨	» » »
٢٧٨	٣٧٩	» المنصورة »

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٧٩	٣٨٠	محكمة بيروت الابتدائية حجز تحفظي . على العقارات . قوانين سورية . اوراق رسمية . حجة . طعن بالتزوير . سلامة عقل . سلامة جسم الشهيد .
٢٨٠	٣٨١	» نقض و ابرام فرنسا قاضي الامور المستعجلة . اختصاص . قطع نور كهربائي . خلاف بين المشتركين وصاحب الامتياز .
٢٨١	٣٨١	» » » » طلاق . اسم الزوجة الاصلى . اسم الزوج . احوال شخصية .
٢٨٢	٣٨١	» » » » معارضة . مواعيد . استعمال طرق احتيالية لتفويت المواعيد .
٢٨٣	٣٨١	» استئناف باريس امتيازات سياسية . سفراء . قناصل . مفوضين . للوظيفة لا للشخص .
٢٨٤	٣٨٢	» السين » ملكية . تمثال موصى عليه . متى تنتقل ملكته لصاحبه . تسليم وتسليم .
٢٨٥	٣٨٢	» » » مسؤولية . محل تجارى او صناعى . لائحة خاصة . اعلانات . فندق . سرقة . قوة قاهرة .
٢٨٦	٣٨٣	» استئناف كان مقاصة . الدفع بها امام محكمة الاستئناف .
٢٨٧	٣٨٤	» الهافر اقرار . تجرئة الاقرار . مقاصة
٢٨٨	٣٨٤	» نقض و ابرام بلجيكا تعهدات . حوادث قهرية . تؤثر في ماهية العقد . اعفاء المتعهد .
٢٨٩	٣٨٤	» بروكسل بلجيكا تعهدات . تدليس . شروط بطلان التعهد . غلط في شخص التعاقد .
٢٩٠	٣٨٤	» جاند بلجيكا اجارة . فسخ . طلب الاخلاء . امام محكمة الاستئناف . عدم التأجير من الباطن . خروج المستأجر من الباطن بعد حكم ابتدائي .

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٢٩١	٣٨٥	محكمة جاند بيجليكا عذر شرعي . دفاع عن النفس . عقيدة الجاني . اسباب قوية . تناسب القوة مع الخطر . كيفية تقدير التعويض . معاش .
٢٩٢	٣٨٥	تقليد علامات الفوريقات . شبه . شروط واحوال الجريمة
٢٩٣	٣٨٦	اجارة اشخاص . اثبات .
٢٩٤	٣٨٦	اثبات . تنبيه بالاخلاء . علم خبر بوسته . مظروف قاض .
	٣٨٧	لنعات
رئيس التحرير: عزيز غانكي		

المحاضرة

مجلة فضائية

تحت إشراف اللجنة الوطنية

التي تأسست

العدد الخامس

عدد فبراير سنة ١٩٢٦

"Je voudrais les élections
libres et pures; libres, en ce qui
touche les électeurs; pures, en ce
qui touche les candidats."

Victor Hugo

الإدارة بميدان سوارس نمرة ٣

مطبعة البشلاوي
إمام البوسنة العمومية بالقاهرة
تليفون رقم ٤٢٥١

قيمة الاشتراك ٧٥

والطلبة ٤٥

بيان

نشرنا في هذا العدد ٣٧ حكماً وقراراتاً وفتوى فقط . مع ان الاعداد للماضية كانت تتضمن أحكاماً أكثر يتراوح عددها بين ٨٠ و ٩٠ والسبب في ذلك أننا نشرنا في هذا العدد بحثين أحدهما موضوعه « متى تسقط اتعاب المحاماة المطالب بها أو الصادر بها حكم » لحضرة الاستاذ الفاضل احمد افندى منيب المحامى . وثانيهما في « نظام المجالس الحسبية » لحضرة الاستاذ الفاضل الياس روقائيل عياشى افندى بقسم قضايا المالية . ثم نشرنا نص الرسوم الخاص بترتيب المجالس الحسبية ونص المذكرة الايضاحية لمشروع هذا الرسوم ونص لأئحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية . والبحثان والرسوم والمذكرة والأئحة ملأت قسماً كبيراً من هذا العدد .

أما الاحكام فهناك بيانها :-

عدد

٣ أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار

٦ أحكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية

١١ حكماً صادراً من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية

٣ فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية

١ حكم شرعي صادر من المحكمة العليا الشرعية

٤ أحكام صادرة من محكمة الاستئناف المختلطة

٤ أحكام صادرة من المحاكم الفرنسية

٥ أحكام صادرة من المحاكم البلجيكية

٣٧ فتكون الجملة سبعة وثلاثين حكماً وقراراتاً وفتوى

رئيس التحرير
عزيزه هانكي

السنة السادسة

المحاماة

العدد الخامس

عدد فبراير

منى نسط اعاب المحاماه المطالب بها او اصدار بها حكم

والمحضرين من جهة ثانية. وسبب هذا السقوط الاخير:
(أولاً) ان كل هذه الاحوال خاصة باجور -
او بضمن مأكولات ونحوها (ورسوم أقلام
الكتاب والمحضرين) - أي جميعها مفروض
فيه ان أصحابها لا يسكتون عن المطالبة بها
(ثانياً) لان العادة قد جرت فيها تقريرا على
عدم أخذ كتابة بها - واذا تحررت فلا يحافظ
عليها طويلا الدائن ولا المدين ولكن يجب
ملاحظة ما يأتي

(أولاً) ان المبالغ التي تسقط بمرور ٣٦٠
يوما هي :

- (١) اعاب المحامين (في القانون الاهلي
لا المختلط ولا الفرنسي)
- (٢) اعاب الاطباء

القاعدة العامة في مصر هي ان جميع الحقوق
والتعهدات والدعاوي تسقط بمضي ١٥ سنة على
آخر عمل قاطع للمدة قانونا ماعدا المستثنيات التي
منها ما يسقط بمضي خمس سنين كالفوائد والايجارات
ونحوها (مادة ٢١١ مدني و ٢٧٥ مختلط و ٢٢٧٧
فرنسي) والكمبيالات والسندات التجارية (مادة
١٩٤ تجاري و ٢٠١ تجاري مختلط و ١٨٩ تجاري
فرنسي) او ثلاث سنوات : الاشياء المسروقة
والضائعة (مادة ٨٦ مدني و ١١٥ مدني مختلط
و ٢٢٧٩ مدني فرنسي) او سنة (٢٠٩ و ٢١٠ مدني
و ٢٧٣ و ٢٧٤ مدني مختلط) او بستين (مادة
٢٢٧٣ و ٢٢٧٢ مدني فرنسي)

وبحثي الآن في اعاب الاطباء والمحامين (في
القانون الاهلي فقط) والمهندسين وضمن المبيعات
لغير التجار الخ من جهة ورسوم اقلام الكتاب

الحامى أو الطبيب بأنه سيسعى في دفع الاتعاب أو المكافأة أو سيمر على مكتبه أو عيادته للشكر الخ يحول بينه وبين التمسك فيما بعد بسقوط الحق بالمدة القصيرة بل لابد من مضي المدة الطويلة أو ابراز مخالصة كتابية (والمسيود وهلس) سقوط الحق نبذة ١٠٧ (والتون) جزء ٢ صحيفة ٥٥٣ (والدكتور محمد بك كامل مرسى) الملكية والحقوق العينية صحيفة ٤١٨ و ٤١٩ والاستئناف المختلط ٩ مايو سنة ١٨٩٤ (مجلة القضاء والتشريع المختلطة جزء ٦ صحيفة ٢٨٧ محكمة مصر الاهلية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٦ في القضية نمرة ٩٤١ سنة ١٩١٦ مدنى كلى المرفوعة منى شخصيا ضد السيد محمد احمد العفيفى وضد الشيخ حسانين على يوسف (محجوز لديه) ومحكمة شبين الجزئية ٦ ديسمبر سنة ٩٠٣ (المجموعة الرسمية الاهلية سنة ٥ صحيفة ١٧٦) ومحكمة طنطا الجزئية أول يونيه سنة ١٩٠٣ (مجلة الحقوق سنة ١٨ صحيفة ١٥٩) (ثالثاً) منازعة المدعى عليه في أصل الحق أو مقداره لاي دين من الديون المذكورة في المادة ٢٠٩ مدنى يعد اعترافاً منه بعدم دفعه - وبالتالي لا يصح له الجمع بين التقيضين: الاعتراف بالمديونية والتمسك بسقوط الحق أى الدفع - كما يقول العلامة بودرى في الجزء ٢٥ (سقوط الحقوق) صحيفة ٤٨٨

“Il ne sera pas non plus recevable à le faire s'il a avoué tacitement le fait du non paiement, par exemple en commençant par nier la dette et contester qu'il n'ait été débiteur”.

(٣) اتعاب المهندسين
(٤) ثمن المبيعات لغير التجار مطلقاً (أي للأفراد)
(٥) ثمن المبيعات للتجار فيما عدا ما يتعلق بتجارهم (أي لحاجيات التجار الشخصية لاحتياجاتهم التجارية)

(٦) أجور مؤدبى الاطفال ومعلمهم

(٧) ماهية الخدمة

(٨) الرسوم المستحقة لأقلام الكتاب أو المحضرين (٢١٠ مدنى)

(ثانياً) ان اتعاب الحامى ونحوها تختلف مدة سقوطها بحسب الاحوال :

(١) اذا لم يعترف المدعى عليه بالدين صراحة أو ضمناً تكون مدة السقوط ٣٦٠ يوماً من تاريخ اتمام العمل المطالب به حتى لو استجبت اتعاب أو أجور أو أخرى

(٢) اذا وجد اعتراف بذلك فيسقط الحق بمضى ١٥ سنة هلالية (لعدول الطرفين عن العادة) من تاريخ آخر اعتراف أو عمل قضائي قاطع للمدة . راجع (فنيه) (Fenet) جزء ١٥ صحيفة ٥٧٠

٥٧١ محاضر تحضير القانونى المدنى الفرنسى (لوران) مدنى جزء ٣٢ صحيفة ٥٣٠ و ٥٣١ نبذة ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ (أوبرى ورو) طبعه ٤ جزء ٨ صحيفة ٤٤٦ (بلانبول) طبعه ٢ جزء ٢ صحيفة ٢٠٦ نبذة ٦٧٤ (ماركاديه) طبعة ٦ جزء ١٢ صحيفة ٣٣٢ و ٣٣٣ بودرى لاكتنري المطول

جزء ٢٥ (سقوط الحقوق) صحيفة ٤٠٤ نبذة ٥٧٤ (دالوز) تعليقات على القانون المدنى جزء ٢ صحيفة ١٢٢٩ نبذة ٣ و ٤ و ٩ و ١٤ و ١٥ : من ان ارسال المريض أو صاحب الدعوى خطاباً الى

وراجع كتاب الملكية والحقوق العينية لحضرة
الدكتور محمد بك كامل مرسي صحيفة ٤٢٠
حاشية ٢ محكمة تنوف الجزئية ١٧ ابريل سنة ١٩١٧
(المجموعة الرسمية) سنة ١٨ صحيفة ٢٤٩

(رابعاً) اذا صدر حكم بأي دين من الديون
المنوّه عنها في المادة ٢٠٩ مدني لا يسقط الحق في تنفيذه
الا بمرور المدة الطويلة خلافا للحكم بالفوائد
وغيرها مما هو مذكور بالمادة ٢١١ مدني التي
يسقط الحق في تنفيذ الحكم بها فيما زاد عن خمس
سنوات من آخر اجراء صحيح كما تقدم في مقالي
السابق نشره بمجلة المحاماة سنة ٥٤ عدد ٨ صحيفة ٦٦٥

(خامساً) أنه وان جاز للمدعي عليه في حل
مطالبته بالفوائد ونحوها - الجمع في وقت واحد
الاعتراف بعدم الدفع والتمسك بسقوط الحق في
المطالبة أو التنفيذ بما زاد عن خمس سنوات منعاً
من وقوع المدين في الخراب بتراكم فوائد عشرات
السنين عليه لاهمال الدائن أو لسوء نيته - إلا أن
ذلك غير جائز في حالة المطالبة بشيء مما هو مسطر
في المادة ٢٠٩ مدني أهلي - وبعبارة أوضح اعتراف
المدعي عليه صراحة أو ضمناً بعدم الدفع يمنعه في
الزمن نفسه من التمسك بمضى سنة لان سبب
السقوط في هذه المادة هو :

(١) وجود قرينة فقط على التخالص لاحتمال ضياع
سند السداد

(٢) لان السقوط بمضى سنة مسلط على ذات الحق
كله لا على جزء فقط منه أو ملحق له كما في حالة
الفوائد ونحوها فان أصل الدين باق ولا يسقط إلا
ما زاد عن فوائد خمس سنوات فقط .

(سادساً) اذا كانت الاجرة مما يدفع مساهمة

فالسقوط يكون بمضى خمس سنوات (مادة ٢١١
مدني) لا ٣٦٠ يوماً (مادة ٢٠٩ مدني) راجع
المسيود وهلس : مضى المدة نبذة ١٩٤ وشرح
القانون المدني للمرحوم احمد باشا فتحي زغلول
صحيفة ١١٤

(سابعاً) في حالة السقوط بالمدة الطويلة (مادة
٢٠٨ مدني و ٢٧٢ مختلط و ٢٢٦٢ فرنسي)
أو السقوط بخمس سنوات في المسائل المدنية
(كالفوائد ونحوها : مادة ٢١١ مدني و ٢٧٥ مختلط
و ٢٢٧٧ فرنسي) - أو السقوط بثلاث سنوات
(حالة السرقة والضياع مادة ٨٦ مدني و ١١٥
مختلط و ٢٢٧٩ فرنسي) تقضي الحاكم لسقوط
الحق بمجرد :

(١) طلب المدين السقوط
(٢) تحققها من مضى هذه المدة
(٣) عدم قطعها قانوناً

أما في الاحوال المذكورة بالمادة ٢٠٩ مدني
أهلي (٢٧٣ مختلط و ٢٢٧٢ و ٢٢٧٣) فلا يتم
السقوط قانوناً إلا بعد تحليف المدعي عليه بيمين
الاستيثاق (مادة ٢١٢ أهلي و ٢٧٦ مختلط
و ٢٢٧٥ فرنسي) أو ورثته أو الاوصياء ونحوهم على
انهم لا يعلمون بوجود الدين (مادة ٢١٣ أهلي
و ٢٧٧ مختلط و ٢٢٧٥ فرنسي)

ويجب على المحكمة أن تطلب من تلقاء نفسها
اليمين من المدعي عليه في هذه الاحوال أو من ورثته
أو الاوصياء ونحوها : المسيود وهلس سقوط الحق
نبذة ٢٠٢ وشرح القانون المدني للمرحوم احمد
باشا فتحي زغلول صحيفة ١١٤ ويمين الاستيثاق
هذه تختلف عن اليمين المنوّه عنها في المادة ١٩٤

<p>(٢) وأما بالنسبة للرسوم المستحقة لأقلام الكتاب المحضرين (مادة ٢١٠ مدني) فإن السقوط يتبدى (أولاً) من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوي التي تحورت في شأنها الاوراق</p> <p>(ثانياً) من تاريخ تحرير هذه الاوراق إذا لم تحصل مرافعة في القضية ؟</p> <p>احمد منيب المحامى</p>	<p>تجاري لان المحاكم لا تحلف التاجر المدعى عليه من تلقاء نفسها بل لابد من أن يطلب الدائن ذلك (ثلثاً) مبدأ ال ٣٦٠ يوما المذكور في المادتين ٢٠٩ و ٢١٠ مدني هو</p> <p>(١) تاريخ استحقاق الدين : فمثل اذا باشر المحامى عدة قضايا فيتبدى سقوط الحق من انتهاء كل قضية على حدها - لنا تقول المادة ٢٠٩ مدني « ولو استحققت ديون جديدة من قبيل ماذكر في ظرف ال ٣٦٠ يوما المذكورة »</p>
---	--

مرسوم بقانون

خاص بترتيب المجالس الحسبية

<p>مادة ١ - يشكل في كل مركز مجلس حسبي بالكنيفية الآتية :</p> <p>(أولاً) قاض من المحاكم الاهلية يندبه وزير الحقانية ويكون رئيساً . فاذا تعذر وجوده يحل محله مأمور المركز ،</p> <p>(ثانياً) قاض شرعى يندبه وزير الحقانية فاذا تعذر وجوده يحل محله عالم من علماء المركز يعينه وزير الحقانية ؛</p> <p>(ثالثاً) أحد الاعيان يعينه وزير الداخلية . وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضى الشرعى أو العالم عضو يعينه وزير الحقانية يكون من أهل ملة الشخص المقتضي النظر في أمره - ويجب أن يكون هذا العضو من رجال القانون في حالة غياب القاضى الاهلى حلول مأمور المركز محله في الرئاسة .</p>	<p>نحن فؤاد الاول ملك مصر بناء على المادة ٤١ من الدستور ؛ وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ (١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦) الخاص بالمجالس الحسبية والمعدل بالقانونين رقم ١٠ لسنة ١٩١٨ و ٣٨ لسنة ١٩٢٢ ، وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩١١ الخاص بتشكيل مجلس حسبي عالى ؛ وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام جلسات المجالس الحسبية والرقابة على الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين ؛ وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ، رسمنا بما هو آت : الفصل الأول تشكيل المجالس الحسبية الابتدائية واختصاصها</p>
---	--

الأوصياء المتارين اللاتقين للرعاية . وتعيين المشرفين . وعزل جميع المتولين المذكورين . واستبدال غيرهم بهم أو قبول استقالتهم . والحجر على عدي الأهلية ورفع الحجر عنهم . واستمرار الوصاية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين إذا اقتضت الحال . ومنع القاصر الذي بلغ الثامنة عشرة من التصرف . وتعيين مأذون بالخصوصة في حقوق القصر أو المحجور عليهم أو الغائبين وذلك عند تضارب مصالحهم مع مصلحة الأوصياء أو القامة أو الوكلاء .

مراقبة أعمال الأوصياء والقامة ووكلاء الغائبين والنظر في حساباتهم واتخاذ الاحتياطات المستعجلة لصيانة حقوق القصر أو عدي الأهلية أو الغائبين .

سلب ماله للأولياء الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو الحد من حريتهم فيها في الأحوال المبينة في المادة الثامنة والعشرين من هذا القانون .

ومع ماله للمجالس الحسبية في أثناء مراقبتها لإدارة الأوصياء أو القامة من الحق في التأكد مما إذا كانت المصاريف المخصصة لنفقة القاصر وتربيته أو نفقة المحجور عليه قد استعملت فعلا لهذا الغرض ، فليس لها حق التدخل في المسائل المتعلقة بالولاية على النفس لخروجها عن اختصاصها .

مادة ٤ - يختص مجلس حسي المركز متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

وعند النظر في المسائل الخاصة بالمسلمين إذا تعذر وجود القاضي الأهل المتدرب للرئاسة والمأمور معا تكون الرئاسة للقاضي الشرعي ويكمل المجلس من ينوب عن المأمور من موظفي المركز . مادة ٢ - يشكل في كل مديرية وفي كل محافظة مجلس حسي للمديرية أو المحافظة بالكيفية الآتية :

(أولا) قاض من المحاكم الأهلية يندبه مجلس الوزراء ويكون رئيساً . ويجوز عند الاستعجال أن يندب بصفة مؤقتة بقرار من وزير الحفانية . فإذا تعذر وجوده يحل محله في رئاسة المجلس المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة ، (ثانياً) قاض شرعي يندبه وزير الحفانية ، فإذا تعذر وجوده يحل محله عالم آخر يعينه وزير الحفانية ، (ثالثاً) أحد الأعيان يعينه وزير الداخلية ويكون انتخابه بقدر الامكان من أهل المركز أو القسم الذي به محل توطن الشخص المقتضى النظر في أمره .

وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضي الشرعي أو العالم عضو يعينه وزير الحفانية يكون من أهل ملة الشخص المقتضى النظر في أمره .

مادة ٣ - تنظر المجالس الحسبية دون غيرها في المسائل والمنازعات المتعلقة بالمواد الآتية الخاصة بالمصريين وغيرهم من المتوطنين بالقطر المصري مسلمين كانوا أو غير مسلمين إلا إذا قضت القوانين أو المعاهدات بغير ذلك :

تعيين الأوصياء للقصر والحمل المستكن والقامة للمحجور عليهم والوكلاء للغائبين . وتثبيت

مادة ٧ - لو زير الحقاينة عند تعذر وجود عضو الملة في أحد المجالس أن يحيل بقرار منه المادة إلى أقرب مجلس يوجد به عضو من ملة الشخص المقتضى النظر في أمره .

الفصل الثاني

كيفية رفع الامر للمجالس الحسبية الابتدائية
مادة ٨ - يجب على الورثة البالغين والمأمورين الذين يثبتون الوفيات أو يحررون محاضرها وعلى من يباشرون الدفن وكذلك مشايخ البلاد أن يخبروا العمدة أو شيخ الحارة في ظرف ثمان وأربعين ساعة ب وفاة كل شخص يتوفى عن حمل مستكن أو ورثة قاصرين أو غائبين أو فاقدى الاهلية أو تكون الحكومة مستحقة لكل تركته أو لبعضها ويجب عليهم اخبار العمدة أو شيخ الحارة أيضاً في الميعاد المتقدم ب وفاة الولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل كما يجب على الورثة البالغين والمشايخ الاخبار كذلك بكل تغير يحصل في أهلية المتولين المذكورين وذلك بمجرد علمهم به .

وعلى العمدة ومشايخ الحارات أن يبلغوا ذلك في ظرف ثمان وأربعين ساعة الى المجلس الحسبي المختص وإلى النيابة العمومية التابعين لها . كما يجب عليهم أيضاً أن يبلغوا جهة الادارة بالوفاة في حالة استحقاق الحكومة كل التركة أو لبعضها . ويعاقب المتأخر في الاخبار أو التبليغ في جميع الاحوال المتقدمة بالمجلس مدة لا تزيد عن سبعة أيام أو بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

مادة ٩ - للنيابة العمومية أن تأمر باتخاذ الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق الحمل

ويختص أيضاً باتخاذ جميع الاجراءات التحفظية المستعجلة مهما كانت قيمة التركة أو المال حتى ولو كانت الحال تقضي باتخاذها في بندر المديرية . ويختص مجلس حسبي المديرية متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجز عليه تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه ويختص مجلس حسبي المحافظة بجميع المسائل الواقعة في دائرتها مهما كانت قيمة التركة أو المال .

مادة ٥ - يتعين اختصاص المجالس الحسبية بالنسبة للمكان كما يأتي ،

(أولاً) في مسائل الولاية الشرعية بمحل توطن الولي ،

(ثانياً) في جميع أحوال الوصاية بمحل توطن المتوفى ،

(ثالثاً) في مواد الحجز بمحل توطن المحجور عليه أو الشخص المطلوب توقيع الحجز عليه ،

(رابعاً) في مواد النسيئة بآخر موطن معلوم للغائب .

مادة ٦ - إذا كان القاصر متوطناً عند الوفاة في غير محل توطن المتوفى أو كان متوطناً فيه وانتقل الى محل آخر جاز للمجلس المختص أن يحيل المادة الى المجلس الحسبي التابع له موطن القاصر .

وإذا رأى المجلس الحسبي أن المسألة المنظورة امامه هي من اختصاص مجلس آخر سواء بالنسبة للمكان أو القيمة يحيلها الى المجلس المختص . ويجوز لمجلس حسبي المديرية أن يحيل الى مجلس حسبي المركز كل مادة يرى من الاوفق أن يتولي نظرها المجلس المذكور .

ويعين العضوين الباقيين مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير الحقانية . وفي كلتا الحالتين يكون التعيين لمدة سنة . ويجوز تجديده .

وإذا غاب أحد الأعضاء أو حصل عنده مانع ناب عنه عضو ينتخب بالطريقة عينها ممن توافرت فيهم شروط العضو الغائب

مادة ١٢ - لوزير الحقانية أن يرفع الي المجلس الحسبي العالي أى قرار فى الموضوع صادر من المجلس الحسبي فى ظرف تسعين يوما من تاريخ صدوره وذلك بناء على بلاغ من النيابة العمومية أو من أى شخص ذى شأن أو من تلقاء نفسه .

مادة ١٣ - للأوصياء المختارين أن يستأقوا الى المجلس الحسبي العالي القرارات الصادرة بعزلهم أو استبدال غيرهم بهم . وللأولياء الشرعيين هذا الحق أيضا فيما يتعلق بالقرارات التى تسلبهم سلطتهم على اموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو تحظر عليهم اجراء بعض التصرفات فى هتم الاموال بلا إذن سابق .

وللنيابة العمومية ولكل ذى شأن أن يستأنف الى المجلس الحسبي العالي أى قرار صادر من المجالس الحسبية فى طلبات توقيع الحجز أو رفعه أو فى رفع الوصاية أو استمرارها أو فى منع القاصر الذى بلغ الثامنة عشرة من التصرف .

ويرفع الاستئناف فى الأحوال الميئة بهذه المادة بعريضة تقدم الى وزير الحقانية فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار المستأنف وعلى الوزير تقديم هذا الاستئناف الى المجلس الحسبي العالي

المستكن أو القصر أو عديمى الاهلية أو الغائبين أو الحكومة وذلك إلى أن تصدر قرارات المجلس الحسبي فى حالة وجود حمل مستكن أو قصر أو عديمى أهلية أو غائبين أو قرارات جهة الادارة إذا لم يكن للتركة وارث .

ويجب على العمد أن يتخفوا جميع ما يكون ضروريا من الاحتياطات التحفظية التى تقتضى الحال سرعة اتخاذها بما فى ذلك من وضع الاختام عند الاقضاء .

مادة ١٠ - فى غير الحالة الميئة فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة يرفع الأمر للمجلس الحسبي فى مواد الوصاية والحجر والغيبة من أحد أعضاء العائلة أو النيابة العمومية أو كل ذى شأن

الفصل الثالث

المجلس الحسبي العالي

مادة ١١ - يشكل بالقاهرة مجلس حسبي عال يكون مؤلفاً من :

(أولا) ثلاثة مستشارين من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية

(ثانيا) عضو من المحكمة العليا الشرعية وعند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل به عضو من أهل ملة الشخص المقتضى النظر فى أمره

(ثالثا) أحد الموظفين الموجودين فى الخدمة أو المتقاعدين

وتعين الثلاثة المستشارين والرئيس الذى ينتخب من بينهم يكون بمعرفة وزير الحقانية بناء على ما يعرضه رئيس محكمة الاستئناف الأهلية

الفصل الرابع

في الاوصياء والقامة والوكلاء وفيما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات

مادة ١٦ - يجب على المجالس الحسبية في الاحوال المنصوص عليها بالمادة الثامنة أن تعين الأوصياء أو القامة أو الوكلاء أو تثبتهم في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام من تاريخ التبليغ بالوفاة اما في غير ذلك من احوال الحجر والغيبة فيجب على تلك المجالس تعيين القامة أو الوكلاء في ميعاد لا يتجاوز ثمانية أيام من يوم صدور قرارها بتوقيع الحجر أو بآليات الغيبة وهذا ما لم يكن التعيين قد حصل فعلا بالقرار المذكور .

مادة ١٧ - للمجلس قبل أن يفصل في طلب الحجر أن يعين مديرا مؤقتا يقوم بإدارة أموال المطلوب الحجر عليه ان رأى ضرورة لذلك وتنتهي هذه الادارة بصدور قرار نهائي في الطلب

مادة ١٨ - لا يجوز أن يعين وصيا أو قيا أو مشرفا أو وكيل شخص من الأشخاص الآتي ذكرهم :

(أولا) المحكوم عليه في جريمة سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو تزوير أو في جريمة من الجرائم الخلة بالآداب أو غير ذلك من الجرائم المساسة بالشرف أو النزاهة

(ثانيا) المحكوم بافلاسه الي ان يحكم برد شرفه اليه

(ثالثا) كل من قرر الأب حرمانه من التعيين قبل وفاته بأشهاد شرعى أو بكتابة صادرة بخط يده .

مادة ١٤ - قرارات المجالس الحسبية واجبة التنفيذ ولو استؤقت الى المجلس الحسبي العالي أن يوقف تنفيذه حتى يصدر قرار هذا المجلس فيه متى رأى أن المصلحة تقضى بذلك .

مادة ١٥ - للمجلس الحسبي العالي متى رفع اليه الأمر بالطرق القانونية :

(أولا) أن يلغى أو يعدل أى قرار صادر من المجلس الحسبي او يوقف تنفيذه مؤقتا عند الاقتضاء

(ثانيا) أن يبين في القضية التي تكون مرفوعة أمانته طريقة السير اللازم اتباعها بمعرفة المجلس الحسبي

(ثالثا) أن يقرر اتخاذ الاجراءات المستعجلة التي كان للمجلس الحسبي اتخاذها للمحافظة على حقوق القصر أو عديي الاهلية أو الغائبين

(رابعا) أن يقرر توقيع الحجر أو رفعه

(خامسا) أن يقرر استمرار الوصاية الي ما بعد سن الحادية والعشرين أو رفعها وأن يفصل في أمر منع القاصر الذي بلغ سن الثامنة عشر من تسليبه ماله ليديره بنفسه

(سادسا) أن يعين الاوصياء والقامة والوكلاء أو يعزلهم أو يستبدل بهم غيرهم

(سابعا) أن يسلب الأولياء الشرعيين ما لهم من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو يحظر عليهم بعض التصرفات بلا اذن سابق

ويجب على كل حال أن يكون الوصى أو القيم أو الوكيل من طائفة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب فإن لم يكن فمن أهل ملته

مادة ١٩ - في حالة تعذر تعيين وصى أو قيم تكون وظيفة الوصاية أو القوامة الزامية بالنسبة الى أقارب القاصر أو المحجور عليه حتى الدرجة الرابعة وأصهارهم كذلك، ومع ذلك فلا يلزم أحد منهم بالبقاء في وظيفته أكثر من عشر سنوات فإذا انقضت هذه المدة جاز له أن يستقيل . وفي كل الأحوال يجوز للأشخاص الآتي ذكرهم الامتناع عن القبول :

(أولا) النساء

(ثانيا) من تجاوز عمره ستين سنة :

(ثالثا) من كان مصابا بمرض أو عاهة بحيث يصعب عليه القيام بوظيفته

(رابعا) من تلحق به هذه الوظيفة ضررا خاصا بسبب بعد محل اقامته عن الجهة التي بها المال (خامسا) من ضم اليه غيره وصيا كان أو قيا أو مشرفا

مادة ٢٠ - يجب على الاوصياء والقائمة والوكلاء في ظرف ثلاثة أيام من تعيينهم أن يجردوا أعيان التركة من منقول وعقار وأوراق بحضور مندوب من جهة الادارة وكل شخص ذي شأن يحضر من تلقاء نفسه وذلك قبل استلام الأعيان المذكورة

وتحرر قائمة الجرد من نسختين ويوقع عليها جميع الحاضرين .

مادة ٢١ - يجب على الاوصياء والقائمة

ووكلاء الغائبين أن يحصلوا على اذن من المجلس الحسبي لمباشرة أحد التصرفات الآتية :

(أولا) شراء العقارات أو بيعها أو استبدالها أو ترتيب حقوق عينية عليها

(ثانيا) التصرف بالبيع أو الرهن في الاوراق المالية

(ثالثا) تقليل التأمينات المقررة لمنفعة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب

(رابعا) الاعتراف بدين سابق على الوفاة أو الحجر أو الغيبة

(خامسا) الصلح أو التحكيم

(سادسا) اجراء القسمة بالتراضي ، وفي هذه الحالة يقوم تصديق المجلس عليها مقام التصديق المنصوص عليه بالمادة ٤٥٦ من القانون المدني (سابعا) طلب القسمة القضائية عند عدم

الاتفاق

(ثامنا) قبول الهبة اذا كانت مقترنة بشرط

(تاسعا) التأجير لمدة أكثر من ثلاث

سنوات

(عاشر) الاقتراض

(حادي عشر) تشغيل رؤوس الاموال

(ثاني عشر) شراء شيء لأتقسيم من ملك

القاصر أو المحجور عليه أو الغائب أو بيع شيء

من ملكهم للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب

(ثالث عشر) استئجار ملك القاصر أو المحجور

عليه أو الغائب

(رابع عشر) قبول التنازل لهم عن حق

أو دين على القاصر أو المحجور عليه أو الغائب

(أولاً) غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً مصرية ويجوز أن تزداد إلى عشرين جنيهاً في المرة الثانية:

(ثانياً) حرمانهم من كل مكافآتهم أو بعضها ويجوز الرجوع في الحكم إذا أذعن المحكوم عليه للأمر الذي ترتب عليه الحكم وقدم أعذاراً يرى المجلس قبولها

مادة ٢٦ - تجوز المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة بناء على المادة السابقة، وميعاد المعارضة ثمانية أيام كاملة من تاريخ إعلان الحكم على يد محضر أو أحد رجال الضبط وتقدم المعارضة بعريضة لرئيس المجلس الذي أصدر الحكم المعارض فيه .

وتكون الأحكام الصادرة من المجالس الحسبية، عندا المجلس الحسبي العالي، غير قابلة للاستئناف إلا إذا قضت بالحرمان من مكافأة تزيد قيمتها على عشرين جنيهاً .

ويرفع الاستئناف للمجلس الحسبي العالي بعريضة تقدم لوزير الحقاينة في ميعاد شهر من تاريخ الحكم الصادر حضورياً أو في معارضة أما إذا لم تحصل المعارضة في الميعاد القانوني فينتدى ميعاد الاستئناف من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة .

مادة ٢٧ - لا يجوز مطلقاً تنفيذ الغرامات المنصوص عليها في المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون على مال عديم الاهلية . ويكون التنفيذ بمعرفة قلم محضري المحاكم الجزئية الاهلية بالطرق المقررة للتنفيذ في قانون المرافعات بناء

ويجب الحصول على إذن خاص من المجلس لأجراء كل تصرف من تلك التصرفات

مادة ٢٢ - لا يجوز للوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب أن يهب أو يقرض أو يغير شيئاً من مال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب

مادة ٢٣ - إذا كان للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب مال في عمل تجارى أو صناعى فالمجلس الحسبي أن يأمر بتصفية ماله ومسجبه من هذا العمل أو باستمرار وجوده فيه وذلك بحسب ما يراه من المصلحة، فإن أمر باستمراره فله أن يأذن إذا علم بأجراء التصرفات المبينة بالمادة الحادية والعشرين جميعها أو بعضها بدون توقف على إذن خاص لكل منها

الفصل الخامس

في الرقابة على الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين

مادة ٢٤ - يجب على الاوصياء والقائمة والوكلاء أن يقدموا حسابهم بوجه التفصيل في آخر كل سنة الى المجلس الحسبي التابعين له وترفق بالحسابات المذكورة جميع المستندات المؤيدة لها . وعليهم تقديم الحسابات النهائية الى المستحقين أو الى المتولين الذين يعينون للإدارة بلهم، ويكون ذلك أمام المجالس الحسبية

مادة ٢٥ - للمجالس الحسبية أن تقضى بالعقوبات التأديبية المبينة بعد على الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين والمشرفين، الذين يعملون على عدم تنفيذ قراراتها أولاً يراعون الواجبات التي فرضتها عليهم القوانين والقرارات الخاصة بالمجالس الحسبية . وهذه العقوبات هي :

على طلب قلم كتاب المجالس الحسبية وبعد
الحصول على أمر التنفيذ من رئيس المجلس الحسبي
الذي أصدر الحكم .

الفصل السادس

اختصاصات المجالس الحسبية في مواد الولاية الشرعية
مادة ٢٨ - لا يجوز الحكم بسلب مالاولياء
الشرعيين من السلطة على أموال الاشخاص
المشمولين بولايتهم الا بناء على طلب النيابة
العمومية وبشرط أن يكون سوء تصرفهم في أموال
المذكورين ملحقا بالضرر برأس مالهم نفسه .
فاذا رأى المجلس ان عدم الثقة بالولي لا يبلغ
درجة تبرر سلب جميع سلطاته على تلك الاموال
فله أن يحظر عليه إجراء كل التصرفات المبينة
بالمادة الحادية والعشرين او بعضها بدون إذن خاص .
وللمجلس ايضاً ان يكلفه بتقديم بيان
للاموال المذكورة في ميعاد لا يكون اقل من
ثمانية ايام فان لم يفعل عوقب بالعقوب بالمنصوص
عليها في المادة الثامنة من هذا القانون .

الفصل السابع

في انتهاء الولاية والوصاية وفي تصرف
القاصر الذي يبلغ ثماني عشرة سنة
مادة ٢٩ - تنتهي الوصاية او الولاية على
المال متى بلغ القاصر من العمر إحدى وعشرين
سنة ميلادية إلا إذا قرر المجلس استمرارها
ومع ذلك فمتى بلغ القاصر ثمانى عشرة سنة
ولم يمنع من التصرف جازله تسلم امواله ليديرها
بنفسه . ويكون للقاصر في هذه الحالة :

قبض دخله مدة إدارته والتصرف فيه ،
التأجير لمدة لا تتجاوز سنة ،
زراعة أطيانه ،
إجراء ما يلزم للعقارات من اعمال الخفظ
والصيانة .

ويعتبر القاصر رشيداً بالنسبة إلى هذه
التصرفات ويبقى قاصراً فيما عداها ويستمر الوصى
في اداء وظيفته بالنسبة اليها .

مادة ٣٠ - يجب على القاصر الذي لم يمنع من
التصرف ان يقدم للمجلس في آخر سنة وعلى
الاكثر في ٣١ مارس من السنة التالية حساباً
عن إدارته وتصرفاته .

مادة ٣١ - يجوز للمجلس ان يمنع القاصر
من التصرفات المنصوص عليها في المادة التاسعة
والعشرين إذا اساء التصرف او قللت أسباب
صحيحة تدعو لان يخشى منه ذلك ، ويكون المنع
بناء على طلب الاب او الجد او الام او الوصى او
المشرف أو بناء على طلب النيابة العمومية .

ولا يفصل في طلب المنع إلا بعد تحقيق
تسمع فيه اقوال القاصر وطالب المنع .

مادة ٣٢ - لا يجوز تقديم طلب المنع قبل
بلوغ القاصر من السابعة عشرة .

ولا يجوز للقاصر طلب الاذن بالتصرف بعد
القرار الصادر بمنعه منه قبل مضي سنة من
تاريخ القرار .

مادة ٣٣ - كل مخالفة يحصل عليها الوصي
من القاصر بعد انتهاء الوصاية ولكن قبل مضي
سنة اشهر من تاريخ تقديم الحسابات ومستنداتها

للمجلس كما هو مبين بالمادة الرابعة والعشرين تكون باطلة ولا يعمل بها وهذا ما لم تكن تلك الحسابات قد سبق للمجلس اعتمادها .

مادة ٣٤ - كل دعوى للقاصر على وصيه او للمحجور عليه على قيمه تكون متعلقة بأمور الوصاية او القوامة تسقط بمضى خمس سنوات من التاريخ الذي انتهت فيه الوصاية او القوامة .

الفصل الثامن

اجراءات الجلسات والقرارات

مادة ٣٥ - للخصوم الحق في ان تسمع اقوالهم امام المجالس الحسينية ولهم ان ينيبوا عنهم امام المجلس الحسيني العالي محامين من المقبولين امام محكمة الاستئناف الاهلية او امام المحاكم الشرعية .

مادة ٣٦ - للمجالس الحسينية ان تدعو في كل مادة من المواد المنظورة امامها من الاقارب والاصهار واصدقاء العائلة من ترى فائدة في استشارته . فاذا دعى المجلس الحسيني احدا الاقارب او الاصهار المقيم في دائرة المجلس ولم يحضر في اليوم المحدد له بعد اعلانه على يد محضر او احد رجال الضبط ولم يقدم عنده مقبولا لتخلفه عن الحضور، يحكم عليه المجلس بغرامة قدرها مائة قرش واذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانياً بالحضور، فاذا امتنع عن الحضور بعد اعلانه مرة ثانية يحكم عليه بغرامة قدرها خمسمائة قرش . ويكون مينعاد الاعلان ثلاثة ايام على الاقل خلاف مواعيد المسافة المبينة في قانون المرافعات الاهلي .

واذا حضر من تأخر عن الحضور، وابدى اعتذاراً مقبولة وجبت اقلته من الغرامة .

مادة ٣٧ - ضبط جلسات المجالس الحسينية للمرا كز والمديرية والمحافظات وإدارتها منوطان برئيسها بحيث يكون له ان يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بنظامها فان تمادى على فعله كان للمجلس الحسيني الحكم بحجسه اربعا وعشرين ساعة ويسلم في الحال للبوليس لحجسه وعلى البوليس تنفيذ الحكم .

مادة ٣٨ - يأمر رئيس المجلس بكتابة محضر بما يقع من الجنايات او الجنح في الجلسة واذا اقتضى الحال القبض على المتهم امر بذلك وارسله مع المحضر الي قلم النائب العمومي أو الي اقرب نقطة من نقط البوليس ويكون المحضر معمولاً به امام المحاكم الاهلية .

مادة ٣٩ - للمجلس الحسيني العالي اثناء ادائه وظيفته ولاعضائه في حالة نهبهم كذلك جميع الاختصاصات التي لدائرة مدنية بمحكمة الاستئناف الاهلية ويعاقب على الجرائم التي ترتكب ضدهم بالعقوبات التي يحكم بها في الجرائم التي تقع ضد دائرة من دوائر المحكمة المذكورة .

مادة ٤٠ - تصدر قرارات المجالس الحسينية بأغلبية الآراء ويجب بيان اسبابها .

مادة ٤١ - تحصل رسوم قضائية على المسائل والمنازعات المعروضة على المجالس الحسينية ويكون ذلك على مقتضى تعريفة يصدر بها مرسوم .

الاشخاص من الاموال والا عقوبوا بالعقوبات
النصوص عليها في المادة الثامنة .

مادة ٤٧ - يلغى الامر العالى الصادر فى
١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ (١٩) نوفمبر سنة
١٨٩٦) الخاص بانشاء المجالس الحسينية والمعدل
بالقانونين رقم ١٠ لسنة ١٩١٨ ورقم ٣٨ لسنة
١٩٢٢ ماعدا المادة التاسعة عشرة منه الخاصة
بالدعوى والمطالبات المتعلقة بالتركات التى وضعت
الحكومة يدها عليها فانها تبقى نافذة المفعول

ويلغى ايضا القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١١
الخاص بالمجلس الحسبى العالى . والقانون نمرة
٣٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام جلسات المجالس
الحسينية والرقابة على الاوصياء والقائمة والوكلاء
عن الغائبين .

مادة ٤٨ - على وزيرى الحقانية والداخلية
تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به بعد
اربعة شهور من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
ويكون نافذ المفعول دون كل ما يخالفه من
احكام القوانين او الاوامر العالية او الاوامر
الكريمة او السامية من اى جهة صدرت او
اللائح او العادات المرعية .

صدر بسراى المتتزه فى ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٤٤
(١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

يحيى ابراهيم

وزير الداخلية
محمد حلى عيسى
وزير الحقانية بالنيابة
على ماهى

مادة ٤٢ - تقرر المجالس الحسينية ما اذا
كانت مصاريف الاجراءات وأتعاب المحامين أو
الخبراء يلزم أن يتحملها المبطلون من انحصوم أو
يتحملها مال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

مادة ٤٣ - القرارات التى تصدرها المجالس
الحسينية بتوقيع الحجر أو برفعه أو باستمرار الوصاية
الى ما بعد سن الحادية والعشرين، أو بسلب الولى
سلطته على أموال محجوره أو الحد منها ، تسجل
بنصها او بمضمونها فى دفتر عمومى وتبين الاحكام
المتعلقة بهذا الدفتر وطريقة التسجيل فيه بقرار
يصدر من وزير الحقانية .

مادة ٤٤ - يقرر وزير الحقانية طرق الاجراء
امام المجالس الحسينية مع مراعاة ما هو منصوص
عليه نصا خاصا فى هذا القانون

أحكام عامة ووقتيّة

مادة ٤٥ - تكون المجالس الحسينية تابعة
لوزير الحقانية وهو يراقب سيرها .

مادة ٤٦ - الاوصياء والقائمة ووكلاء الغائبين
والمشرفون المعينون قبل تاريخ العمل بهذا القانون
من جهة كانت مختصة بتعيينهم يستمرون على
القيام بوظائفهم ويكونون خاضعين لاحكام هذا
القانون . ويجب عليهم ان يبلغوا المجلس الحسبى
المختص فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ العمل
بهذا القانون عن صفتهم واسماء القصر والمحجور
عليهم او الغائبين الذين يتولون شؤونهم بأن
يقدموا له جميع البيانات الكافية عما لهؤلاء

مذكرة إيضاحية

لمشروع القانون الخاص بترتيب المجالس الحسبية

لهذا الموضوع بوجه عام بدلا من الاقتصار على تعديل بعض نصوص القوانين الحالية .

والذي يبرر جعل اختصاص المجالس الحسبية شاملا لغير المسلمين أن المسائل الداخلة في اختصاص هذه المجالس هي من المسائل المدنية المحضة التي ليس لها في الحقيقة أية صفة دينية وهذا الاعتبار هو الذي حدا من زمن طويل الى اخراج هذه المواد فيما يتعلق بالمسلمين من اختصاص المحاكم الشرعية التي هي جهة القضاء في أحوالهم الشخصية والمثال نفسه يتحدث الآن فيما يتعلق بالطوائف غير الاسلامية توصلا الى توحيد النظام القضائي للبلاد . غير انه لما كان لمسائل الوصاية والحجر اتصال وثيق بالعائلات من المصالح المادية والادبية فقد روى من المناسب أنه عند نظر المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضي الشرعي عضو يعينه وزير الحفانية من أهل ملة الشخص المنظور في أمره اذ حضور مثل هذا العضو الذي له اطلاع بالعادات العائلية لطوائف الملة التي هو منها مفيد وداع الى الطمأنينة .

وفوق ذلك لما كان اشتراك القاضي الشرعي في المجلس ممتنعا في حالة نظر قضايا غير المسلمين وكان المجلس اذا رأسه مأمور المركز في غيبة القاضي الاهلي قد يخلو من وجود أي عضو ممن لهم المام بالمعلومات القانونية والخبرة الفنية فقد اوجب المشروع في الصورة المذكورة ان يكون عضو الملة من رجال القانون

ان مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة يرمى الى توحيد جهة الاختصاص في مسائل الوصاية والقيام والغية وذلك بتحويل المجالس الحسبية حق النظر دون غيرها في هذه المواد بالنسبة لجميع المتوطنين بالقطر المصري مصريين أو غير مصريين مسلمين أو غير مسلمين الا اذا قضت القوانين أو المعاهدات بغير ذلك . وعلى ذلك لا يبقى في القوانين الحالية قانون يجعل للمجالس الحسبية شريكا في مثل هذا الاختصاص غير القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ وهو القانون الذي أنشأ مجلس البلاط للأشربة المالكة وغنى عن البيان أن هذا القانون يظل نافذ المفعول .

لقد كان هذا المشروع موضعاً للدرس من زمن طويل اذ شكت بوزارة الحفانية لجنة كلفت بدرس الموضوع فوضعت مشروعين أحدهما لتوزيع الاختصاصات الحالية للمجالس الحسبية والآخر لبيان اختصاص مجالس الطوائف الدينية وإنشاء جهة للفصل فيما يقع بينهما من النزاع . فأما المشروع الثاني فلم يوضع في شكله النهائي بعد ويحتاج لزيادة الدرس والتحصيل . وأما المشروع الأول فكان موضوعا في صيغة قانون معدل لبعض نصوص قانون سنة ١٨٩٦ الخاص بالمجالس الحسبية وآخر معدل لقانون سنة ١٩١١ الخاص بالمجلس الحسبي العالي ولكن عند النظر فيه روى من الاوفق ادماج هذين القانونين معا وجعلها قانونا واحدا شاملا للأحكام المنظمة

المجلس عند نظر المسائل الخاصة بالارثوذكس من أى مناهب كانوا . وكذلك حضور عضو قبلى من طائفة الانجيليين يكفى عند نظر المسائل الخاصة بالبروتستانت . وحضور عضو من الطائفة الاسرائيلية (سفرديم) يكفى عند نظر المسائل الخاصة بالاسرائيليين الاشكنازيين أو القرائيين ومن هذا القبيل أيضا ما نص عليه في المشروع من الزام المجالس الحسبية بأن تعين للصياغة أو للقيام أو للوكالة عن الغائب شخصا يكون تابعا لطائفة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب أو يكون على الأقل من أهل ملته ولكن هذا الحكم لا يسرى بطبيعة الحال على الاوصياء المختارين ولما كان يتعذر وجود أعضاء يمثلون مختلف الملل في بعض المجالس لقلة عدد الأفراد الذين يمكن الاختيار من بينهم فقد خول المشروع لوزير الحقاينة أن يحيل المادة الى أقرب مجلس يوجد به عضو من فئة الشخص المقتضى النظر في أمره



وفيما يتعلق باختصاصات المجالس الحسبية فقد بين انه ليس لها أن تعمل الاوصياء أو القامة أو الوكلاء فقط بل ان لها أيضا أن تستبدل بهم غيرهم أو قبل استقالتهم . صار بيان ذلك لما شوه في العمل من ان بعض الاوصياء تطرأ عليهم أعذار صحية أو غير صحية لا يتيسر لهم معها القيام بشؤون مهمتهم وكثيرا ما يطلبون اقالمتهم من تلك المهمة . وقانون سنة ١٨٩٦ لم ينص فيه الا على العزل فقط فهو استعمال لفظا مفهوما قد يكون ضارا بسعة أولئك المتولين لما قد يشعر

وفيما عدا هذا التعديل فان مشروع القانون لم يغير شيئا في تشكيل المجالس ولا في كيفية اختيار اعضائها عما كان العمل جاريا عليه عند النظر في المسائل الخاصة بالمسلمين .

ولم ير القانون اشراك السلطات الدينية للطوائف المختلفة في تعيين الاعضاء الذين يمثلون تلك الطوائف في المجالس الحسبية لان المسائل التي تعرض على تلك المجالس هي كما تقدم القول من المسائل المدنية المحضة ولذلك فقد اعطى حق اختيار أولئك الاعضاء لوزير الحقاينة وحده على انه مما لا حاجة الي ذكره ان الوزير اذا رأى ضرورة للتور في الامر فله أن يأخذ رأى السلطات الدينية قبل اختيار الاعضاء المذكورين ويلاحظ أن النص يشير الى ان العضوين من فئة الشخص المنظور في امره ومدلول كلمة "مئة" ، أوسع وأعم من مدلول كلمة مناهب أو طائفة فان الفئة الواحدة قد تشمل عدة مناهب ولما كان من الصعب ان يوجد بين طائفة الشخص المنظور في أمره عضو حائز لكل الصفات المطلوبة فقد روى الاكتفاء بحضور شخص من الفئة الدينية الشاملة لمناهب الشخص المنظور في امره .

وعليه فمقتضى هذا النص ان جميع الطوائف الكاثوليكية تعتبر من فئة واحدة وكذلك جميع الطوائف الارثوذكسية أو البروتستانتية أو الاسرائيلية . ومن ثم فحضور عضو قبلى كاثوليكي مثلا يكفى لصحة تشكيل المجلس الحسبي عند نظر المسائل الخاصة بالكاثوليك سواء أكانوا سوريين أم كلدانيين أم مارونيين أم أرواما : وحضور عضو قبلى أرثوذكسى يكفى لصحة تشكيل

بهذا القدر من أنهم لم يحسنوا القيام بأداء هذه المهمة.
وعند بيان صنوف المتولين قد أضيف إليهم
في المشروع المشرفون تكميلاً للبيان وإقراراً لحالة
متبعة في العمل في المجالس الحسينية .

وقد نص في المشروع أيضاً على شمول
اختصاص المجالس الحسينية لحق تثبيت الأوصياء
المختارين الذين تتحقق فيهم الكفاية للوصاية
وعلى عزلهم أو إقالتهم من وظائفهم .

وقد كانت المادة السابعة عشرة من
لائحة المجالس الحسينية الصادر بها القرار الوزاري
في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ تقضي بأنه (إذا عين
الأب قبل وفاته وصياً مختاراً على ولده القاصر
أليس على المجلس الحسيني سوى إجراء التصديق
من القاضي على الوصاية التي اختارها المتوفى وذلك
بعد استيفاء الإجراءات القانونية) غير أن العمل
فظهر ضرورة تحويل المجالس الحسينية بعض
السلطة على هذا الصنف من الأوصياء ولذلك
فالقترح أنه من الآن فصاعداً يكون للمجالس
الحسينية حق بسط رقبتها على الأوصياء المختارين .
فاذا رأت أنهم أهل للوصاية ثبتتهم وإلا استبدلت
بهم غيرهم . وإن يكون للمجالس أيضاً حق عزلهم
أو إقالتهم كمثل الأوصياء المعيّنين من هذه المجالس
سواء بسواء .

وقد رأى القانون تأكيداً لحسن اختيار
الأوصياء والقائمة أن يأخذ بما أخذ به كثير من
القوانين من جعل الوصاية والقيام الزامية في
الطبقة القريبة من الأقارب والأصهار لمدة معينة
دون أن يجعل في هذا الإلزام شيئاً من العنت على
من لا يستطيع احتمال تكاليفه .

ويحول المشروع أيضاً للمجالس الحسينية حق
نزع مالاً ولياء الشرعيين من السلطة على أموال
الأشخاص المشمولين بولايتهم أو تقييد هذه
السلطة عند ظهور عدم كفاءتهم . وهذا مبدأ
جديد أدخل في التشريع الخاص بالمجالس الحسينية
إذاً الولياء الشرعيين لم يكونوا بمقتضى قانون
سنة ١٨٩٦ خاضعين لقضاء هذه المجالس .

كان أمر الولي الشرعي إذا أتى من التبذير
وسوء التصرف في أموال القاصر ما يقضي بعزله
من الولاية راجعاً إلى المحاكم الشرعية وهي التي
تفصل فيه فإذا قضت بعزله من الولاية أمكن
المجلس الحسيني عند ذلك أن يعين وصياً للقاصر
غير أنه حصل في بعض القضايا أن ذوى الشأن
رفعوا الأمر إلى المجالس الحسينية في صورة طلب
توقيع الحجر على الولي توصلاً إلى سلب ولايته
على مال القاصر وثبت من الوقائع أن لا يحصل
لتوقيع الحجر على الولي لعدم وجود مال له كما
ثبت أيضاً أنه سيئ التصرف في مال القاصر فقضى
المجلس الحسيني العالي في هذه الصورة بسلب
ولاية الولي وتعيين وصي للقاصر . كما قضى هذا
المجلس أيضاً في أحوال أخرى بنزع ولاية الولي
عن القاصر وتعيين وصي له متى تبين أن مصلحة
القاصر تستلزم ذلك . وأصبح هذا القضاء ثابتاً
(راجع قرار المجلس الحسيني العالي الصادر في ٣
ديسمبر سنة ١٩٢٢ والمنشور في المجموعة الرسمية
للمحاكم الأهلية في المجلد ٢٣ نمرة ١١٨ وقرار
المجلس المذكور الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٢٣
المنشور في المجموعة في المجلد ٢٤ نمرة ٥٠) ولما
كان هذا القضاء مفيداً في إنجاز العمل بتوحيد

الجهة التي تهضل في أطراف المسألة الواحدة روى تحويل المجالس الحسبية حق سلب مالا وأولياء الشرعيين من السلطة على الأموال أو تحديد هذه السلطة بحظر بعض التصرفات عليهم بدون إذن سابق.

على أنه قد نص صراحة في المادة ٢٨ من المشروع على أن ليس للمجالس الحسبية أن تلجأ إلى اتخاذ هذه الإجراءات إلا إذا اضطررها إليها سواء تصرف الأولياء وبلوغهم في ذلك مبلغا من شأنه الأضرار برأس مال القاصر. كما أنه احتياطا لمصلحة الأولياء قد روى من الضروري النص على أن رفع الأمر للمجالس الحسبية ضدهم لا يكون إلا بطلب النيابة العمومية.

وللاحظ في هذا الصدد أن الأولياء الشرعيين الذين تسلبهم المجالس الحسبية بعض سلطاتهم لن يكونوا مكافئين بتقديم حساباتهم إلى تلك المجالس كما هو الشأن في الأوصياء مختارين أو معينين. بل غاية ما فرض عليهم إنما هو أن يستأذنوا تلك المجالس كلما أرادوا إجراء شيء هام من التصرفات أو أهمل الإدارة وهذا التمييز ملحوظ فيه ما بين الولي وبين الوصي مختارا كان أو معينا من الفارق الطبيعي في العطف والثقة.

على أن الولي ليس مع ذلك مطلق التصرف في أموال محجوره كما يتصرف في أموال نفسه بدون حسيب عليه في ذلك ولا رقيب. كلا بل هو مكاف بالتصرف بما فيه الخير والمصلحة لهذا المحجور.

فيما يختص بواجب التبليغ عن وفاة الأشخاص الذين يتوفون عن وريثة في حالة تستدعي تدخل

المجلس الحسبي أو الذين تكون الحكومة مستحقة لكل تركتهم أو بعضها قد زيد في المشروع على الأشخاص الملزمين بهذا الواجب الورثة البالغون لانهم أقرب الناس إلى المتوفى بحالة الورثة الآخرين.

وأوجب النص الجديد أيضا على جميع الأشخاص المذكورين أن يبلغوا عن وفاة الولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل وعن كل تغيير يحصل في أهليتهم. وكان قانون سنة ١٨٩٦ يوجب على العمدة ومشايخ الحارات تبليغ ما يصل إليهم من أخبار الوفيات إلى جهة الإدارة والنيابة العمومية ولكن نظرا لأنه توجد الآن مجالس حسبية في جميع المراكز فضلا عن المحافظات وعواصم المديريات فقد روى الاستعاضة عن تبليغ الإدارة بتبليغ المجلس الحسبي مباشرة لأن هذا المجلس هو المختص بهذه المسائل في آخر الأمر ولأن عمل الإدارة في الوقت الحاضر قاصر في الواقع على إرسال التبليغات إلى المجلس الحسبي. فالنظام الجديد يرفع عن عاتق الإدارة عملا ليس من شؤونها كما أنه يضمن سرعة وصول التبليغات إلى المجالس الحسبية. وذلك فيما عدا حالة استحقاق الحكومة لكل التركة أو بعضها فإن المادة أوجبت في هذه الحالة تبليغ الإدارة أيضا حتى تستطيع اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق الحكومة

وفي جميع الأحوال التي يوجب القانون فيها التبليغ فقد روى أن يعاقب على عدم القيام بهذا الواجب بعقوبة شديدة نوعا حتى يكون في ذلك رادع لسببي النية بمن قد يعتمدون عدم التبليغ ليتمكنوا غيرهم من التلاعب بأموال التركة. ولذلك

اقترح في المشروع أن تكون العقوبة على ذلك كعقوبة المخالفة أى الغرامة التى لا تتجاوز مائة قرش أو الحبس الذى لا يزيد مدته عن أسبوع .

*

* *

لم يرد بقانون سنة ١٨٩٦ الا نص بمجل (المادة ١٣) يتعلق بالتصرفات المختلفة المحظور على الأوصياء والقائمة والوكلاء مباشرتها بغير اذن من المجلس الحسبى .

ولقصور هذا النص قد استبدل به نص جديد عدت فيه بالدقة جميع التصرفات التى لا يمكن للأوصياء والقائمة والوكلاء أن يباثروها بدون اذن سابق من المجلس . على أنه قد أدرج فى المشروع من جهة أخرى ما يسوغ للمجلس أن يأذن الأوصياء اذا عاينا مباشرة بعض تلك التصرفات بل كلها من غير الرجوع اليه للحصول على اذن خاص بكل منها كما هو أصل القاعدة وذلك فى صورة ما اذا كان مال القاصر داخلا فى أعمال تجارية أو صناعية . وقد روى من الضروري ابلحة ذلك تسهلا لإدارة بعض أنواع الأموال . والعلة هى أن الأعمال التجارية أو الصناعية فى كثير من الأحوال تكاد تستدعى يوميا اجراء بعض التصرفات المشار اليها فاذا ألجىء المتولون لشئون عديمى الأهلية أن يرجعوا الى المجلس الحسبى كل آونة لاستثنائه عن كل تصرف من تلك التصرفات لتعطلت حركة العمل وحق الضرر بمجوزيهم أنفسهم .

وقد أدرج بالمشروع بعض أحكام وردت بلائحة المجالس الحسبية الضاد بها القرار الوزاوى

الرقم ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ متعلقة بتقديم الحسابات السنوية والحسابات النهائية . وكان ذلك لما روى من أن هذه الأحكام من الأهمية ما يجعلها أولى بأن تكون جزءا من القانون من أن تكون جزءا من اللائحة .

*

* *

ومن التعديلات المهمة التى أدخلها المشروع على التشريع الحالى رفع السن التى تنتهى فيها الولاية والوصاية من ثمانى عشرة سنة الى احدى وعشرين سنة .

وهذا التعديل دفعت اليه التجربة . فان الاختبار دل على أن سن الثمانى عشرة المحددة الآن لبلوغ الرشد وانتهاء الوصاية غير كافية بالنظر الى الأحوال الاجتماعية الحاضرة فان غالب الشبان يكونون فى دور التعليم حين بلوغهم هذه السن ولذلك يكونون بطبيعة الحال قليلي الخبرة بالحياة العملية . أضف الى ذلك ما يحيط بالشباب الصغير من دواعي الاغراء بالاسراف والتبذير وقد شوهد فى كثير من الأحوال أن شبانا رفعت عنهم الوصاية وسلمت اليهم أموالهم عند بلوغهم ثمانية عشر عاما فبددوها كلها أو معظمها فى قليل من الزمن . لهذا رأت الوزارة رفع السن التى تنتهى بلوغها الوصاية من ثمانى عشرة سنة الى احدى وعشرين وبما لا حاجة لذكره أن الحكم المشار اليه لا ينطبق على الاشخاص الذين يكونون قبل العمل بالقانون الجديد قد بلغوا سن الثمانى عشرة المحددة لانتهاء الوصاية بمقتضى القانون القديم بل هؤلاء الاشخاص يعتبرون أنهم راشدون قانونا ولا يسوغ اوجاعهم تحت الوصاية .

هذا النص أنه يشترط لصحة تلك الخالصة اما أن تكون الحسابات قد اعتمدت قبل إعطائها واما أن يكون قد مضى على تقديم تلك الحسابات ستة أشهر على الأقل . والغرض من وضع هذا النص استبعاد الخالصات التي تعطي من غير روية إما بجاملة للوصى أو عن خفة وطيش .

والنص الثانى خاص بسقوط دعوى القاصر أو المحجور عليه على الوصى أو القيم فيما يتعلق بأمور الوصاية أو القيامة . أغلب الشرائع تمضى بسقوط هذه الدعوى بمضى مدة أقصر من المدة المقررة عادة لسقوط الدعوى . وهذا أمر يقضى به الانصاف وقد رؤى من العدل جعل ميعاد سقوط الدعوى في هذه الحالة خمس سنوات .

وقد وضع فى المشروع حكم وقضى نص فيه على أن الاوصياء والقائمة والوكلاء المعينين قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد من الجهات المختلفة التي كانت مختصة بتعيينهم يستمرون على القيام بوظائفهم ولكن يكونون خاضعين فى أدائها لأحكام القانون الجديد .

وبما أنهم سيكونون تحت مراقبة المجالس الحسبية فقد أوجب النص عليهم أن يبلغوا المجلس المختص فى ظرف ثلاثة أشهر عن صفاتهم وأن يقدموا له جميع البيانات اللازمة .

ومن خصوص القضايا التي تكون عند ابتداء العمل بالقانون الجديد منظورة لدى جهات الاختصاص القديمة فيجب أن تحال فوراً الى المجلس الحسبي المختص فان له وحده الفصل فيها .

تحريراً بولكلى فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥

وزير الحفانية (بالنيابة)

على ماهز

وقد وضع بالمشروع نص يسمح فى المستقبل بأن تكون الفترة ما بين سن الثمانى عشرة وسن الحادية والعشرين مدة تجريبية واختبار وتدريب للقاصر . فاذا بلغ ثمانية عشر عاماً جاز له تسلم أمواله لديرها بنفسه ويقوم ببعض التصرفات على أن يقدم حساباً عن ادارته للمجلس وفى هذه الفترة يكون للمجلس فى كل وقت أن يقرر منعه من تلك التصرفات اذا وقع منه فعلاً شئ من سوء الادارة .

ولتحويل الصغير هذه الاهلية الناقصة فى الفترة ما بين سن الثمانى عشرة وبين سن الحادية والعشرين فائدتان — اذ هو من جهة يزيل كل خوف من العبث برأس المال كما أنه من جهة أخرى يبيح للمجلس فرصة اختبار القاصر حتى اذا بلغ سن الحادية والعشرين أمكن للمجلس أن يقرر — وهو على علم تام بحالته — ما اذا كانت المصلحة تدعو الى رفع الوصاية عنه أو الى استمرارها وغنى عن البيان أنه فى مدة ادارة القاصر هذه يستمر الوصى على مباشرة سائر الاعمال الاخرى التي ليست من قبيل الادارة البسيطة وعليه أن يحصل على اذن المجلس الحسبي فى جميع الاحوال التي يقضى فيها القانون بذلك .

يشمل المشروع فوق ذلك نصين رؤى من الضروري وضعهما بياناً للمبادئ التي تتبع فيما يتعلق بالمسئولية عن تقديم حساب الوصاية .

أولها يقضى بأن كل مخالصة يعطيها القاصر بعد بلوغ رشده قبل مضى ستة أشهر من تاريخ تقديم الحسابات تكون باطلة الا اذا كانت تلك الحسابات قد سبق للمجلس أن اعتمدها ومقتضى

لوحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية

والمرآكز بناء على الكشف المتقدم ذكرها
والتحريات التي يعملها

وتعلق اسماء الاعيان المذكورين لكل جهة
في اللوحة المعلقة لتلك

المادة الثالثة — علي رؤساء المجالس الحسبية أن
يرفعوا الى وزارة الحقانية قبل ١٥ نوفمبر من كل
سنة ملاحظاتهم على الاعضاء الاعيان الذين تنتهي
ملتهم في ٣١ ديسمبر من السنة عينها لتبلغ مآراه
منها الى وزارة الداخلية

المادة الرابعة — يكون تعيين الاعضاء
الاعيان لمدة سنة ويجوز اعادة تعيينهم كما يجوز
استبدالهم في بحر السنة متى اقتضت مصلحة العمل ذلك
المادة الخامسة — ينتخب رئيس المجلس من بين
الاعيان المعينين الاعضاء العاملين والاحتياطيين
مع مراعاة التناوب في العمل ويرسل كشفا بذلك
لوزارة الحقانية قبل آخر ديسمبر من كل سنة
للتصديق عليه

المادة السادسة — يعين وزير الحقانية بعد
عمل التحريات التي يراها وقبل أول يناير من كل
سنة أعضاء اللمة الذين يحلون محل القاضي الشرعي
والعضو العالم عند النظر في المسائل الخاصة بغير
المسلمين

ويحدد علبه هؤلاء الاعضاء والبوائر التي
يعينون لها على حسب الظروف والاحوال بحيث
يكون من بينهم عدد مناسب من رجال القانون
ويكون تعيين الاعضاء المذكورين لمدة سنة

نحن وزير الحقانية والداخلية :

بعد الاطلاع على القانون الصادر في ٢٥
ربيع الاول سنة ١٣٤٤ و ١٣ اكتوبر ١٩٢٥
الخاص بترتيب المجالس الحسبية ، وبناء على السلطة
المخولة لنا فيه بمنتضى المادتين ٤٤ و ٤٨ منه قررنا
ما هو آت :

الفصل الاول

في تشكيل المجالس الحسبية الابتدائية

وفي انعقادها

المادة الاولى — يحرر المديرون والمحافظون
في شهر نوفمبر من كل سنة كشفا باسماء الاعيان
الذين يرشحونهم لحضور جلسات المجالس الحسبية
في المديرات والمحافظات والمرآكز طبقاً لنص
المادتين الاولى والثانية من القانون المشار اليه

ويراعى في تحديد عددهم لكل مجلس
بمنتضيات الحال كما يراعى في اختيارهم أن يكونوا
من العروفين بالنزاهة والاستقامة ومن المعلمين
بقدر الامكان . ويكون تحرير الكشف باعتبار
كل قسم ومركز على حدة

وترسل كل الكشف الى وزارة الداخلية
قبل أول ديسمبر من كل سنة

المادة الثانية — يعين وزير الداخلية قبل
١٥ ديسمبر من كل سنة الاعيان الذين يحضرون
جلسات المجالس الحسبية في المديرات والمحافظات

ويجوز تجديد تعيينهم كما يجوز استبدالهم بغيرهم في بحر السنة عند الاقتضاء

المادة السابعة — اذا تخلف أحد الاعضاء الاعيان العاملين أو عضو الملة ينتخب رئيس المجلس بدله من الاعضاء الاحتياطيين ان وجد واذا تكررت التخلف بدون عذر مقبول يرفع الامر لوزير الحفانية ليقرر ما يراه

المادة الثامنة — يحدد عدد جلسات المجالس الحسبية وايام انعقادها في كل سنة بقرار من وزير الحفانية والمجالس أن تعقد جلسات غير اعتيادية اذا اقتضت الحال

المادة التاسعة — يعين وزير الحفانية لكل مجلس حسبي كاتباً أو أكثر يقوم بأعمال الجلسات وبسائر الاعمال الكتابية وغيرها ويكون في عهده أوراق المجلس

الفصل الثاني

في كيفية رفع الامر للمجالس الحسبية الابتدائية

المادة العاشرة — علي رؤساء المجالس الحسبية بمجرد وصول بلاغ الوفاة المنصوص عنه في المادة الثامنة من القانون أن يتخذوا كافة الاجراءات اللازمة لحصر الاموال والحفاظة عليها ووضع الاختام عند اللزوم اذا لم تكن النيابة العمومية أو العمدة قد قاما به أو كانت اجرا آتيا فيه غير مستوفاة

وعليهم ايضاً بمجرد وصول ذلك البلاغ أو طلب الحجر واثبات الغيبة أو سلب الولاية أن يقوموا بجميع كافة المعلومات وعمل التحقيقات التي تساعد المجلس على اصدار قراره في المواعيد المقررة قانوناً بما في ذلك الحصول بقدر الامكان على شهادات ميلاد القصر أو صورها

ويكون قيامهم بهذه الاعمال اما بأنفسهم واما بواسطة معاون المجلس وجهات الادارة ومحرر بذلك محضر

المادة الحادية عشرة — يراعى عند اتخاذ الاجراءات التحفظية على التركات أن يترك منها تحت يد أحد أفراد العائلة أو أي شخص مؤتمن من النقود والحبوب ان وجدت ما يكفي للصرف على الجنازة والمآتم ولنفقة العائلة ومؤونة المواشي وادارة حركة الاعمال التي يخشى عليها من فوات الوقت

المادة الثانية عشرة — على رؤساء المجالس الحسبية أن يحصلوا قبل انعقاد الجلسة المحددة للنظر في تعيين الوصي القيم أو الوكيل عن الغائب علي كشف بتوقيع أفراد العائلة يشمل أسماء من يرى لياقتهم للوصاية أو القيامة أو الوكالة عن الغائبين وفقاً لنص المادة الثامنة عشرة من القانون

واذا تعذر الحصول علي هذا الكشف من أفراد العائلة لسبب ما فعلى جهة الادارة تقديمه المادة الثالثة عشرة — يكون اعلان الاوراق الخاصة بالمجالس الحسبية بمعرفة جهة الادارة أو قلم محضري المحاكم الاهلية

المادة الرابعة عشرة — على المجالس أن تسيّر في الاجراءات بمجرد تقديم الطلبات اليها قانوناً ولا عبرة بتنازل مقدميها أو صلحهم

المادة الخامسة عشرة — في حالة طلب الحجر أو استمرار الوصاية يسمع المجلس أقوال من طلب الحجر أو استمرار الوصاية عليه وأقوال من يكون واقفاً علي أحواله من أقاربه وغيرهم فاذا رفض المطلب الحجر أو استمرار الوصاية عليه الحضور فلمجلس أن يقدر ما يحتمله هذا الرفض . اما اذا كان في حالة يتعذر معها حضوره فلمجلس أن ينتقل الي محله لاختبار حالته أو

يندب لتلك أحد أعضائه أو أحد الاطباء الخبراء
المادة السادسة عشرة — كل طلب قدم من
غير المنصوص عنهم بالمادتين الثامنة والعاشرة من
القانون في مسائل الوصاية والحجر والغية يحيله
رئيس المجلس على النيابة العمومية لابتداء رأيها فيه
المادة السابعة عشرة — لاجابة لتعيين وصي
أو قيم أو وكيل عن غائب اذا كانت حصة عديم
الاهلية الواحد لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيتها
أو كانت مجموع انصاء عديمي الاهلية المتعديدين
لا تتجاوز خمسين جنيتها الا اذا دعت الضرورة
لذلك ويكتفى بتسليم النصيب الى من يقوم بشئونهم
بالسند اللازم

المادة الثامنة عشرة — اذا قدم للمجلس
الحسبي طلب بسبب ما للولي الشرعي من السلطة
على المشمول بولايته أو بتقييد سلطته بحال هذا
الطلب الى النيابة العمومية لابتداء رأيها فيه

المادة التاسعة عشرة — يجوز للمجالس قبل
الفصل في الموضوع أن تقرر بعمل تحقيقات تكميلية
ولها نيب أحد أعضائها لذلك كما أن لها الاستعانة
بأعمال أهل الخبرة من غير أن تتقيد بأرائهم

المادة العشرون — تكون جلسات المجالس
الحسبية سرية لا يحضرها الا اصحاب الشأن ومن
يدعوه المجلس للحضور

ويكون النطق بالقرار علناً في المواد الآتية
وهي : توقيع الحجر أو رفعه أو استمرار الوصاية
الى ما بعد سن الحادية والعشرين أو سلب الولي
سلطته على أموال محجوره أو الحد منها

المادة الحادية والعشرون — للخصوم أن
ينيبوا عنهم أمام المجالس الحسبية من يشاءوا من
المحامين أو من ذوي قرباهم

المادة الثانية والعشرون — تكون مداولات

المجالس الحسبية سرية ولا يجوز افشاء سرها
المادة الثالثة والعشرون — يوقع رئيس
الجلسة وكتبتها على القرارات ومحاضر الجلسات
المادة الرابعة والعشرون — يجب على كاتب
المجلس أن يحظر الاوصياء والقامة والوكلاء عن
الغائبين والمديرين الموقتين بمجرد تعيينهم في حالة
صلور القرار في غيبتهم

المادة الخامسة والعشرون — لا يجوز للمجلس
أن يعدل عن قرار أصدره في الموضوع الا اذا
ظهرت أسباب جديدة تدعو لذلك ولم يكن تعلق
بالقرار حق الغير

الفصل الثالث

في الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين
وما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات

المادة السادسة والعشرون — لا يجوز تعيين
الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين من بين
أعضاء المجلس الحسبي الا اذا كانوا من اقارب
عديمي الاهلية أو كانوا ملزمين بالوصاية أو
القيام طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون

المادة السابعة والعشرون — يجب على الوصي
أو القيم أو الوكيل عن الغائب الذي لم يسبق قبوله
الوصاية أو القيام أو الوكالة أن يخبر رئيس
المجلس بالقبول أو الرفض في ظرف ثلاثة أيام
من تاريخ التعيين أو إخطاره بقرار التعيين في
حالة الغياب

المادة الثامنة والعشرون — في حالة رفض
المأمورية أو عدم الاخطار يعين المجلس البديل في
ظرف الثمانية الايام التالية للثلاثة الايام المبينة
في المادة السابقة

وكذلك يجب على الوصي أو القيم الملزم

- ٦ - مقدار النقود والاوراق المالية والمصوغات والمجوهرات ويجوز الاستعانة بخير لتقدير قيمة المصوغات والمجوهرات
- ٧ - ماله من الديون وما عليه منها بمستندات
- ٨ - ما ينحصر في شركة أو صناعة أو عمل آخر
- ٩ - جميع المستندات وعقود التمليك والدفتر وسائر أوراقه الاخرى

- ١٠ - تقدير ثمن كل عين من الاعيان والمحلات التجارية والصناعية وكل ما يدخل ضمن مال عديم الاهلية
- ١١ - اثبات استلام الاوصياء أو القامة أو الوكلاء عن الغائبين للاموال المجردة ويراعى أن تكون نسخة قائمة الجرد موقعاً عليهما من جميع الحاضرين ومتطابقتين تمام التطابق وخاليتين من كل شطب أو كشط أو تحشير وان وجد شيء من ذلك يشار اليه على هامش القائمة ويوقع عليه من الحاضرين

- وتسلم احدى النسختين للوصى أو القيم أو الوكيل والاخرى للمندوب لا بداعها. بملف المادة
- المادة الثانية والثلاثون - اذا حصلت معارضة أثناء الجرد أو عند تسليم الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب للاموال يرفع الامر الى المجلس ليقرر ما يراه بعد اتخاذ الاجراءات التحفظية على المال واذا قرر المجلس وجوب مساعدة جهة الادارة فعلى مأمورى السلطة الادارية أن يساعدوا ولو باستعمال القوة

ويشترط في حالة استعمال القوة أن يكون نصيب عديم الاهلية المراد وضع اليد عليه غير متنازع فيه ومن الممكن حيازته ولو على الشيوع وفي هذه الحالة يعمل محضر يذكر فيه نص القرار

بالوصاية أو القيامة طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون أن يرفع للمجلس الذى عينه في ظرف الثلاثة الايام المبينة آنفاً الاعذار التى يدعيها في عدم قبول الوظيفة ليقرر المجلس بشأنها ما يراه انما يجب عليه أن يقوم بإدارة الاموال حتى يفصل في طلبه

المادة التاسعة والعشرون - يجب على المجالس الحسبية أن تستوثق من استقامة واقتدار الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب أو المدير المؤقت ويجوز لها أن تكلفهم في أى وقت كان عند التعيين أو بعده بتقديم ضمانه ويجوز أن تكون الضمانة شخصية أو عينية وأن تكون على حسب الاحوال بقيمة معينة أو غير معينة تشمل تعويض كافة الاضرار التى قد تنتج عن ادارة الاموال

ولا يلزم الولى بتقديم ضمانه ولا الوصى المختار الا اذا اشترط الموصى ذلك فى وصيته

المادة الثلاثون - يجب على كل من القيم والوصى والولى أن ينشر فى الجريدة الرسمية فوراً القرارات الصادرة بتوقيع الحجر أو استمرار الوصاية أو الولاية الى مابعد السنة الحادية والعشرين

المادة الحادية والثلاثون - يجب أن تكون قائمة الجرد المنصوص عنها فى المادة العشرين من القانون مشتملة على البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ وساعة عمل الجرد
- ٢ - اسماء محررى القائمة وصفاتهم
- ٣ - اسم ولقب ومحل توطن عديم الاهلية
- ٤ - اثبات حالة الاختتام ان وجدت
- ٥ - جميع أملاك عديم الاهلية الثابتة والمنقولة بالتفصيل ومواقعها مع مراعاة عدم نقلها من مكانها بقدر الامكان

المادة الخامسة والثلاثون — يجب على الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين متى كانت قيمة الاموال التي يتديرونها لا تزيد عن عشرة آلاف جنيه أن يتخذوا لقيد حساباتهم دفترًا يسمى دفتر المذكرات كالنموذج الذي يوضع لذلك يثبتون فيه بطريقة الحساب البسيط جميع العمليات متسلسلة بحسب تواريخها من بيع وشراء وتأجير وافتاق وغير ذلك

فإذا زادت هذه الاموال على عشرة آلاف جنيه وجب عليهم أن يتخذوا أساساً لحسابهم طريقة الحساب المزدوج المعروف « بالدوبيا » بالكيفية التي ترسم لهم

المادة السادسة والثلاثون — يجب أن تكون دفتر طريقة حساب الدوبيا التي يستعملها الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين في حسابهم خالية من كل فراغ أو بياض أو كتابة في الحواشي وان تمر كل صحيفة منها

المادة السابعة والثلاثون — يلزم قبل بدء الكتابة في الدفتر المعروف باليومية في حساب الدوبيا أن يوضع على كل ورقة امضاء أو ختم رئيس المجلس أو الكاتب الاول إذا نذبه الرئيس لهذا الغرض ويثبت بالصحيفة الاولى منه ما يفيد حصول التوقيع على أوراقه مع ذكر أول وآخر مرة فيه ثم يقع على هذه العبارة بامضاء أو ختم الرئيس أو الكاتب الاول أو بحتم المجلس

وفي آخر كل سنة يؤشر رئيس المجلس أو الكاتب الاول المندوب للتوقيع بما يفيد انتهاء حساب السنة ويؤشران كذلك بما يفيد انتهاء العمل في الدفتر وتاريخ ذلك إذا انتهى عمل الوصي أو القيم أو الوكيل عن الغائب لاي سبب أو انتهى الدفتر قبل مضي السنة

والاجراءات التي تمت ويوقع عليه مندوب الادارة والحاضرون من ذوى الشأن ويرسل المحضر الى المجلس الحسبي لحفظه بملف المادة

المادة الثالثة والثلاثون — يجب على الوصي أو القيم أو الوكيل عن الغائب عند تسلم الاموال أن يرفع الى الحراس الذين عينوا للمحافظة عليها اجورهم بالايصالات اللازمة

فإذا تعذر صرف الاجرة اليهم تعطى لهم شهادة بملء حراستهم للمطالبة بموجبها

المادة الرابعة والثلاثون — على المجالس عند النظر في التصديق على قوائم الجرد أن تنظر في المسائل الآتية : —

١ — التحقق من أن قائمة الجرد شملت جميع اموال عديم الاهلية واستوفت كافة البيانات المدونة في المادة الثلاثين من هذه اللائحة

٢ — التثبت من صحة الديون الواردة في القائمة وبيان الوسائل التي تتخذ لسدادها

٣ — التقرير باستمرار استغلال المحلات التجارية أو الصناعية وتصفياتها بحسب ما تراه صالحا لعديم الاهلية مع مراعاة عدم المخاطرة بامواله

٤ — تقدير النفقة اللازمة لعديم الاهلية بما فيها تربية القاصر مع مراعاة حالته المالية ومركزه الاجتماعي ويجوز تعديل هذا التقدير بحسب الظروف وتسلم النفقة للقائم بالعناية بشخص عديم الاهلية اذا لم يكن الوصي أو القيم أو الوكيل عن الغائب قائماً بها

٥ — بيان طريقة استغلال الاطيان الزراعية اما بالتأجير واما بالزراعة بحسب ما يرى أصح

٦ — بيان طريقة استثمار المبالغ التي قد توجد في التركة زائدة عن الحاجة

المادة الثامنة والثلاثون - يقدم الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين إلى المجلس الحسي التابعين له في ديسمبر من كل سنة حسابهم مشفوعا بالمستندات المؤيدة له بالطريقة المبينة بالمواد الآتية

المادة التاسعة والثلاثون - إذا كانت التركات والاموال لا تزيد عن عشرة آلاف جنيه يقدم الاوصياء والقائمة والوكلاء حسابهم بمقتضى كشف يبينون فيه جميع الايرادات والمصروفات عن المدة المقدم عنها الحساب سواء كانت الايرادات دورية أى من قبيل الربح مثل الايجارات والغلال الناتجة من الارض أو استحقاق في وقف أو معاش أو غير ذلك أم كانت متحصلة لحساب رأس المال مثل الدم الخلفة عن المورث أو أثمان أعيان مبيعة وغيرها وسواء كانت المصروفات دورية مثل الاموال الاميرية وعوائد الاملاك أو المصروفات الزراعية أو ثمن المياه أو اتعاب الوصى أو مصاريف إدارية وغير ذلك أم كانت منصرفه لحساب رأس المال مثل الديون المسددة أو أثمان مشتريات أو قيمة تحسينات عقارية ثابتة وتشمل المصروفات أيضا النفقات ونحوها من المصاريف الشخصية الخاصة بعديمي الاهلية

وإذا كانت التركات أو الاموال مكونة من حجة عقارات يبين إيراد كل عقار ومصروفاته على حدة ويبين في آخر الكشف مقدار التمس المتأخرة لعديمي الاهلية والديون التي عليهم بالتفصيل وذلك كله طبقا للنموذج الذي وضع له

المادة الاربعون - إذا زادت التركات والاموال على عشرة آلاف جنيه يراعى عند تقديم الحساب عنها فصل حساب الايراد الدورى أو الربح عن حساب رأس المال ليتسنى الحكم على إدارة النائين عن عديمي الاهلية بنسبة الربح أى رأس المال للوقوف على حقيقة التركة ولهذا الغرض يقدم

الاوصياء والقائمة والوكلاء كشفا بالايراد والمنصرف مرفقا بميزانية يبين بها أصول وخصوم وصافي رأس المال بالطريقة التي تضعها وزارة الحفانية لذلك

المادة الحادية والاربعون - يقدم القاصر الذى يدير حركة أمواله طبقا للمادة ٣٠ من القانون حسابا للمجلس عن إدارته على حسب الطريقة التي يرسمها له

المادة الثانية والاربعون - لاجلحة لتقديم الحساب السنوى إذا لم تزد قيمة أموال القصر أو المحجور عليه على ألف جنيه إلا إذا قدمت شكوى

المادة الثالثة والاربعون - يفحص المجلس الحسي بنفسه الحساب الذى يقدم اليه وله عند الضرورة أن يستعين بمخير من المقبولين إمام المجالس الحسية

المادة الرابعة والاربعون - يجب على المجالس عند نذب الخبراء لفحص الحساب أن تبين لهم المأمورية على وجه التفصيل

المادة الخامسة والاربعون - يجب على الاوصياء والقائمة والوكلاء أن يودعوا من تلقاء انفسهم ما يتوافر لسيهم من أموال محجورهم في خزائن الحكومة أو أحد المصارف التي يعينها المجلس قبل آخر ديسمبر من كل سنة ويكون الايداع باسم المحجور وإذا احتاجوا لشيء من المتوافر للصرف منه

فى شؤون عديم الاهلية حتى يوجد له ايراد جديد فلى المجلس أن يأذن لهم بمحجزه قبل الايداع

المادة السادسة والاربعون - يجب استغلال الأموال المودعة على ذمة عديمي الاهلية بالطريقة التي يراها المجلس اصلىح لهم مع مراعاة عدم المخاطرة بتلك الأموال

المادة السابعة والاربعون - إذا كان طلب الاذن بمباشرة إحدى التصرفات المنصوص عنها في

الفصل الرابع

انتهاء مأمورية التوليد

المادة الخمسون - يجب على رؤساء المجالس الحسبية أن يتحرروا أحوال القصر قبل بلوغهم الاحدي والعشرين سنة لمدة تكفي لمعرفة حقيقة حالهم وتعرض نتيجة التحري على المجلس ليقرر قبل بلوغهم هذه السن بعد سماع أقوال القاصر باستمرار الوصاية أو بانتهاءها

المادة الحادية والخمسون - تنتهي مأمورية الوصي متى بلغ القاصر من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية إلا إذا قرر المجلس الحسبي استمرار الوصاية إلى ما بعد هذه السن وعند عدم وجود أوراق ذات صبغة رسمية أو شهادة الميلاد يقدر السن بقدر الامكان بناء على أقوال أقرب القاصر وعائلته أو معارفه وجيرانه . ويجوز أن يكون تقدير السن بواسطة خير إذا اقتضت الحال

المادة الثانية والخمسون - إذا بلغ القاصر إحدى وعشرين سنة وطلب من المجلس الحسبي إثبات رشده فعلى المجلس أن ينظر في طلبه ومتى تحقق أنه بلغ هذه السن رشيدا أثبت رشده وتاريخ بلوغه الرشده

المادة الثالثة والخمسون - يسلم الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين والمديرين المؤقتون الاموال لمن يعينون للادارة بدلهم أو للمستحقين في ظرف مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مأموريتهم ويكون تسليم الاموال على موجب قائمة الجرد الحرة وقت استلامهم اياها مع مراعاة مازاد وما نقص وما تغير فيها اثناء ادارتهم لها

فاذا توقف احد منهم عن التسليم يرفع الامر الى المجلس ليقرر ما يراه واذا قرر وجوب مساعدة جهة الادارة فعلى مأموري السلطة الادارية ان

المادة (٢١) من القانون مبني على وجود دين على عديم الاهلية مطلوب سداده وجب على المجالس أن تتحقق من صحة هذا الدين وثبوته وإن تتحقق أيضا من أنه ليس للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب إيراد يمكن سداده ذلك الدين منه وإلا يكون في التركة منقولات يمكن بيعها للسداد .

المادة الثامنة والاربعون - يراعي عند الاذن بقسمة العقار بالتراضي المنصوص عنها في الفقرة السادسة من المادة الحادية والعشرين من القانون أن يوقع جميع الشركاء البالغين المتراضين على عقد القسمة وأن لا يكون في القسمة غبن لعديم الاهلية

المادة التاسعة والاربعون - إذا طلب الوصي أو القيم أو الوكيل عن الغائب مكافأة عن عمله يعين المجلس مقدار هذه المكافأة بمراعاة قيمة الاموال والعمل الذي استوجبه لإدارتها ويكون ذلك بقدر الامكان باعتبار مبلغ معين في المائة من صافي الاراد السنوي للتحصل ويراعي في هذا التقدير ما يأتي : -

١ - يكون التقدير في آخر السنة عند فحص أول حساب حتى يراعى فيه إدارة الاموال والمتاع وما نجز عنها من النافع والارباح - ويجوز تعديل التقدير بحسب الظروف كلما فحص الحساب سنويا

٢ - لا تزيد المكافأة على كل حال عن ثمانية في كل مائة من صافي الربح أي من جملة الاراد بعد خصم الاموال ومصاريف الزراعة ومصاريف صيانة العقارات

ويدخل في هذه المكافأة أجور العمال اللازمين لمعاونة الوصي أو القيم أو الوكيل عن الغائب في مأمورية

يساعدوا ولو باستعمال القوة ويحرر محضر يذكر به نص قرار المجلس الحسبي بطلب المساعدة من جهة الادارة وتبين فيه الاجراءات التي تمت بالفعل ويوقع عليه مندوب الادارة والحاضرون من ذوى الشأن مع مراعاة نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من هذه اللائحة

المادة الرابعة والخمسون - يقدم الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين والمديرين المؤقتون حساباتهم النهائية إلى المستحقين أو إلى المتولين الذين يعينون للادارة بدلهم في احدى جلسات المجلس الحسبي ويجوز للمجلس ابداء ما يراه من الملاحظات في صالح المستحقين أو ورثتهم وتعتبر الحسابات السنوية أساسا للحساب النهائي

المادة الخامسة والخمسون - على الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين والمديرين المؤقتين عند تسليم الاموال أن يسلموا نسخة قائمة الجرد التي بأيديهم موضحة بها التغييرات التي طرأت وتذكر هذه التغييرات أيضا في نسخة قائمة الجرد الثانية المحفوظة بالمجلس الحسبي

الفصل الخامس

في الاطلاع على الاوراق والدفاتر وفي تسليم الصور والشهادات والمستندات

المادة السادسة والخمسون - لنوى الشأن ووكلائهم وللخير ان يطلعوا على اوراق القضايا مادامت منظورة بالمجلس وليس لغيرهم الاطلاع على الاوراق المذكورة الا باذن من وزارة الحفانية

المادة السابعة والخمسون - ليس لاحد الافراد أن يطلع على دفتر المجالس الحسبية ولا على اوراقها الادارية

المادة الثامنة والخمسون - تسلم المستندات لمقدميها ما لم يحصل طعن فيها او حجز عليها وفي هذه الحالة يرفع الامر لوزارة الحفانية

وتسلم الخبراء المستندات اللازمة لهم في تأدية مأمورياتهم بمقتضى حافظة يقع عليها بتحم المجلس ومن الخير وكاتب الجلسة الا اذا رأى رئيس المجلس من اهمية المستند ما يدعو لعدم نقله من ملف المادة

المادة التاسعة والخمسون - صور القرارات الصادرة من المجالس الحسبية بتعيين الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين وبغزلهم أو انتهاء مأمورياتهم وباستمرار الوصاية أو رفعها وبوقوع الحجر أو رفعه وبإثبات الغيبة وبسلب الولاية أو اخلد منها والشهادات الخاصة بهذه القرارات تسلم لكل من يطلبها من ذوى الشأن

وتسلم شهادات بمنطوق هذه القرارات لكل من يطلبها من غير ذوى الشأن ما لم تأذن وزارة الحفانية بتسليمه صورة القرار نفسه

المادة الستون - لا تسلم صور قرارات التعامل ولا قرارات اعتماد الحساب التي تصدر من المجالس الحسبية الابتدائية ولا الشهادات الخاصة بها الا بعد الاذن بذلك من وزارة الحفانية

المادة الحادية والستون - تسلم صورة قوائم الجرد لمن يطلبها من الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين وللورثة ولا تسلم لغيرهم الا باذن من وزارة الحفانية

المادة الثانية والستون - لا تسلم صور محاضر الجلسات ومحاضر التحقيق ولا الشهادات الخاصة بها الا باذن من وزارة الحفانية

ولا تسلم صور العرائض ولا الشهادات الخاصة بها الا لمقدميها ما لم تأذن وزارة الحفانية بتسليمها لغيرهم

المادة الثالثة والستون - لا يجوز تسليم الصور والشهادات الا بعد تحصيل الرسم المستحق عليها

الفصل السادس

المجلس الحسبي العالي

المادة الرابعة والستون - تكون طرق اعلان الخصوم والمرافعات امام المجلس الحسبي العالي على حسب المدون بهنه اللائحة خاصا بالمجالس الحسبية الابتدائية مع مراعاة ماهو منصوص عليه نصا خاصا في القانون

المادة الخامسة والستون - يحدد رئيس المجلس الحسبي العالي في كل سنة جلساته ومواعيدها ويصدق على ذلك وزير الحقانية وللمجلس أن يعقد جلسات غير اعتيادية اذا اقتضت الحال

المادة السادسة والستون - يصدر المجلس الحسبي العالي قراراته بعد سماع اقوال النيابة العمومية

المادة السابعة والستون - يتبع في الاطلاع على أوراق القضايا بالمجلس الحسبي العالي ودفتره وفي تسليم الصور والشهادات والمستندات ماهو مدون بهنه اللائحة

الفصل السابع

احكام عامة ووقعية

المادة الثامنة والستون - يتبع في نظام الاعمال الكتابية في المجالس الحسبية الابتدائية والمجلس الحسبي العالي وفي دفترها ماتضعه وزارة الحقانية من التعليمات الخاصة بذلك

المادة التاسعة والستون - لا يجوز ارسال ملفات قضايا المجالس الحسبية لاية محكمة اوجهه كانت الا اذا اذنت بذلك وزارة الحقانية

المادة السبعون - لا يجوز لاجضاء المجالس الحسبية أن يتعاملوا مع المتولين بأي وجه كان

المادة الحادية والسبعون - تنتهي مدة تعيين أعضاء الاعيان والملة وأعضاء المجلس الحسبي العالي الذي يحصل أول مرة تنفيذاً للقانون في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦

المادة الثانية والسبعون - يجب علي مجالس الطوائف الدينية أن ترسل بمجرد العمل بالقانون الى المجالس الحسبية الخاصة جميع الاوراق المتعلقة بالوصاية علي القصر والحمل المستكن وبالقامة علي المحجور عليهم وبالوكالة عن الغائبين مرفقة بكشف مبين فيه اسماء القصر والمحجور عليهم والغائبين والوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين ومحال اقامتهم والمجلس الملى الذي كانت المادة منظورة امامه

المادة الثالثة والسبعون - على المجالس الحسبية أن تقيّد القضايا المبينة بالمادة السابقة في دفترها على حسب تاريخ ورودها وتسير فيها طبقاً للقانون

المادة الرابعة والسبعون - يرجع الى وزارة الحقانية في تفسير ما يقتضى الايضاح من نصوص هذه اللائحة

المادة الخامسة والسبعون - تلغي اللائحة الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ وكذا كل ما يخالف هذه اللائحة من القرارات والمنشورات والتعليمات

وزير الداخلية وزير الحقانية
محمد حليبي عيسى احمد ذو الفقار

تحريراً في ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٤٣
(٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥)

الاحكام

قضاء محكمات التقاضي والاثبات

« وبما أن قوات الحكم المطعون فيه اوضح ذلك يعدعياً جوهرياً فيه يتعين معه قبول الطعن واحالة الدعوى الى المحكمة الابتدائية للحكم فيها »

(طعن اسماعيل احمد خاجي ضد النيابة العمومية
نمرة ١٥١١ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب المعالي
والسعادة والعزيزة حسين درويش باشا ومحمد مصطفى بك
ومحمد علام باشا ومحمد ليبع عطيه بك المستشارين وجندي
بك عبد الملك وكيل نيابة الاستئناف)

٢٩٦

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

قض . زنا . مادة ٢٠١ عقوبات . تبص الزوج
واختفاؤه . عنر . شك الزوج . يقينه

القاعدة القانونية

١ - ان الفقهاء ميزوا عند الكلام على
تطبيق المادة ٢٠١ عقوبات بين حالتين : حالة ما
يكون الاختفاء قد حصل بعد تأكد الزوج
وتيقنه من خيانة زوجته له تأكداً وتيقناً لا
يخامرهم أقل ريب وحالة ما يكون الاختفاء قد
حصل والزوج متشكك في الامر فقط فقرأوا
أن لا عنر للزوج في الحالة الاولى لأن قتل
الزوج زوجته في هذه الحالة لم يكن الدافع له
التأثر الفجائي والانفعال النفساني الناشئ من
المفاجأة برؤية فعل الزنا وانما الدافع له في الحقيقة
وقس الامر حب الانتقام من الزاني عن فعل
سابق ولم يكن الاختفاء في هذه الصورة الا
بقصد إيجاد الفرصة المناسبة للوصول لهذا الغرض .
اما في الحالة الثانية فقد انتفت كلمة العلماء على

٢٥٩

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

قض . تبديد . اثبات . كتابة . شهود . موانع
أدوية . عدم ذكرها . بطلان

القاعدة القانونية

في جرائم التبديد لا يصح الأخذ بشهادة
الشهود اذا كانت قيمة ما نسب للطاعن تبديده
يزيد على النصاب الذي يحيز الاثبات بالبينة .
فاذا بنى الحكم على شهادة شهود في واقعة تزيد
قيمتها على النصاب الذي يحيز الاثبات بالبينة ولم
تذكر المحكمة في الحكم اللوائح الادبية التي حالت
دون استصدار كتابة واثبات اخذ بشهادة الشهود
عد هذا النقص عيباً جوهرياً في الحكم ويتعين نقضه

المحكمة :

« وبما أن الطاعن يستند في طعنه الى أن الحكم
المطعون فيه قد أخذ في دعوى تبديد بشهادة
الشهود في حين أن القواعد المدنية في الاثبات
التي يتعين السير عليها لا تبيح ذلك في المادة
موضوع الدعوى لأن قيمة ما نسب للطاعن
تبديده تزيد على النصاب الذي يحيز الاثبات بالبينة
« وبما أن الحكم المطعون فيه قد اتخذ الاثبات
بالبينة في هذه الدعوى من غير أن يوضح علة
ذلك ولعل أن الامر في تقدير المحكمة جائز لصله
البنوة التي بين الطاعن ومن قيل أنه سلمه العقد
أو أن هناك اعتبار آخر

وجوب العذر لأن الاختفاء فيها كان الغرض منه أولاً وبالذات الوقوف على الحقيقة فلما رأى الزوج بعيني رأسه ما لم يكن مصداقاً به من قبل هاجه هول المنظر وفضاعة المشهد فأضاع الرشد ولم يتمالك نفسه إلى أن قتل

٢ — ان فريقاً من العلماء يرى وجوب العذر للزوج مطلقاً أي بدون التفات ولا بحث في مسألة الشك أو اليقين مرتكبين في ذلك علي إطلاق نص القانون

المحكمة :

« حيث أن الطاعن يدعى أن المحكمة أخطأت في اعتبار الواقعة منطبقة على نص المادة ١٩٨ عقوبات لأن القتل لم يحصل الا أثناء مفاجأة للتمهم للمقتول متلبساً بجريمة الزنا مع زوجته الامر المنصوص عنه في المادة ٢٠١ عقوبات

» وحيث أن الواقعة المستفادة من الحكم ان المتهم كان أحس بوجود صلة غير شريفة بين المقتول وزوجته فاراد أن يقف علي جلية الامر بعد أن سأل زوجته في هذا الشأن وأنكرت فظاهر أنه ذاهب الي السوق وكمن لهما في المنزل حتى اذا ما حضر المقتول وأختلى بالزوجة وأخذ يرادها ويداعبها الي أن اعتلاها فعلا برز لهما من مكانه وانها ل علي المقتول طعنا بالسكين حتى قتله أما الزوجة فقد ولت هاربة واختفت في منزل الجيران

» وحيث يتعين في هذه الحالة البحث فيما اذا كان الزوج يعد في هذه الظروف معنوياً أم لا بنص المادة ٢٠١ من قانون العقوبات أو لا يعد معنوياً

» وحيث أن الفقهاء في هذا الموضوع قد ميزوا بين حالتين حالة ما يكون الاختفاء قد حصل بعد تأكيد الزوج وتيقنه من خيانة زوجته له

تأكدوا وتيقنا لا يخامرهم أقل ريب وحالة ما يكون الاختفاء قد حصل والزوج متشكك في الامر فقط فرأوا أن لا عذر للزوج في الحالة الاولى لان القتل في هذه الحالة لم يكن الدافع له التأثير القهجاني والانفعال النفساني الناشئ من المفاجأة برؤية الفعل وانما الدافع له في الحقيقة حب الانتقام من الزاني عن فعل سابق ولم يكن الاختفاء في هذه الصورة الا بقصد إيجاد الفرصة المناسبة للوصول لهذا الغرض اما في الحالة الثانية فقد اتفقت كلمتهم على وجوب العذر لان الاختفاء فيها كان الغرض منه أولاً وبالذات التأكيد أي الوقوف علي الحقيقة فلما رأى الزوج بعيني رأسه ما لم يكن مصداقاً به هاجه هول المنظر وفضاعة المشهد فأضاع الرشد ولم يتمالك نفسه الي أن قتل علي أن فريقاً آخر يرى وجوب العذر للزوج مطلقاً أي بدون التفات ولا بحث في مسألة الشك أو اليقين مرتكبين في ذلك علي نص القانون قائلين ان الشارع انما أراد بهذا النص أن يكفي القضاء مؤونة البحث في مثل هذه الاشياء الغامضة والامرار الكامنة التي قل أن يوصل التحقيق فيها الي شيء واقعي بالمعنى الصحيح (راجع في هذا المعنى تعليقات دالوز على المادة ٣٢٤ من القانون الفرنسي وكذا شرحي فوستان هيلي وجارسون)

» وحيث أن الفعل المسند الي رافع النقض انما ينطبق على الحالة الثانية التي هي محل اتفاق فوجب معاملته طبقاً لنص المادة ٢٠١ عقوبات المذكورة

» وحيث أن ولد القتل قد أقام نفسه مدعياً

مدنياً مطالباً بمبلغ ٣٠٠ جنيه بصفة تعويض وحيث أن المحكمة لا ترى وجها لهذا الطلب لأن القتل بفعله واعتدائه علي عرض وشرف الزوج خسة ودناءة منه (رغم الصداقة وزاينة المعاملة

جريمة التزوير في ورقة رسمية ضرورة حصول تدخل فعلي من المأمور المختص بتحريرها
«وبما أن الطعن المقدم من النيابة قد بني على أن هذا الرأي لا ينطبق على القانون

«وبما أنه لتوفر جريمة التزوير في ورقة رسمية يكفي أن ينسب صدورها كذبا إلى المأمور المختص بتحريرها وأن يكون مظهرها دالا على أنها ورقة رسمية وقد تحقق كل ذلك في شهادة الميلاد موضوع الدعوى ولم يذكر على الإطلاق أن الحلاق الذي وقع عليها وقع بصفته حلاق الصحة بل جاء توقيعه تحت عنوان الموظف المختص فاسمه في هذه الحالة يستوى مع اسم أى موظف لا علاقة له اطلاقا بشؤون مصلحة الصحة ومع أى اسم مخلق دون تحت هذا العنوان وفي كلتا الحالتين التزوير واقع فيتعين اذن قبول الطعن وتطبيق القانون
«وبما أن ما وقع من المتهم وموضح في التهمة المسندة اليها تعاقب عليه المادة ٤٠/٢ و ٤١ و ١٢٩ و ١٨٠ و ١٨٢ و ١٧٢ المعدلة بالقانون رقم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥»

(طعن النيابة العمومية ضد فاطمة بنت جاد نمرة ١١٩٢ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المآلى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

بينهما) قد عرض نفسه بطوعه واختياره الى خطر القتل المباح قانونا للزوج في مثل هذه الحالة والواقع ان القتل كان جزاء الفعل فالسيستان بالنسبة للتعويض قد تكافأتا»
(طعن سيد أبوجيل ضد النيابة العمومية نمرة ١٥٣٠ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرة صاحب المآلى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٩٧

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

تزوير . ورقة رسمية . مأمور مختص . شهادة . ميلاد . شروط

القاعدة القانونية

لتوفر جريمة التزوير في ورقة رسمية يكفي أن ينسب صدورها كذبا إلى المأمور المختص بتحريرها وأن يكون مظهرها دالا على أنها ورقة رسمية . فمن وقع بامضائه على شهادة الميلاد تحت عنوان الموظف المختص باسمه فاسمه في هذه الحالة يستوى مع اسم أى موظف لا علاقة له اطلاقا بشؤون مصلحة الصحة ومع أى اسم مخلق كتب تحت هذا العنوان وفي كلتا الحالتين التزوير واقع

المحكمة

«بما أن الحكم للطعون فيه قد فرض لتحقيق

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢٩٨

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥

وقف . اثباته . في حق الغير . اشهاد شرعى . قيده تسجيله

القاعدة القانونية

الوقف حق خاص مخالف للحقوق المذكورة

في المادة ٦١١ من القانون للدنى الاهلى وقبل العمل بقانون رقم ٣٣ سنة ٩٢٠ كان يثبت الوقف في حق الغير بمجرد الاشهاد به ممن يملكه على يد حاكم شرعى أو مأذون من قبله بشرط أن يكون مقيدا بدفتر احدى الحاكم الشرعية . اما من تاريخ صدور قانون رقم ٣٣ سنة ٩٢٠ فان الاشهاد بالوقف لا يعتبر حجة على الغير الا اذا كان هو أو

ملخصه مسجلاً بسجل المحكمة التي بدائرتها
العقار الموقوف طبقاً لأحكام المادة ٣٧٤ من لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية
المحكمة

«بما أنه في الموضوع فإن التسجيل موجود في
المحاكم الشرعية من قديم لاثبات الوقف وما يترتب
عليه لكن التسجيل بمعنى أنه يترتب عليه كون
العقد أو الاشهاد المسجل حجة على غير المتعاقدين
وتفضيل المشتري المسجل ولو كان ثابتاً على الاول
ولو كان شراؤه صحيحاً كيفما كان نفعه أو ضرره
لم يكن معروفاً قديماً . والمحاكم المصرية ما كانت
تعرفه بهذا المعنى ثم وجد في القانون المختلط مادة
٧٣٧ مدني فالقانون الاهلي مادة ١١٦ مدني ولم
يصل الى المحاكم الشرعية الا بقانون ٣٣ سنة ٩٢٠

«وبما أن الوقف حق خاص مخالف للحقوق
المذكورة بالمادة ٦١١ من القانون المدني الاهلي
وهذه المادة لم تتناولها . فلا يعمل بها فيه .

«وبما أن قانون ٣٣ سنة ٩٢٠ عدل المادة
١٣٧ من قانون ٣١ سنة ٩١٠ وقضى بأن لا يعتبر
الاشهاد بالوقف حجة على الغير الا اذا كان هو
أو ملخصه مسجلاً بسجل المحكمة التي بدائرتها
العقار الموقوف . وفي المادة العاشرة منه قضى بأن
تبقى أحكام المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية الصادر بها الامر العالي في ٣ يولييه سنة ١٩١٠
معمولاً به في الاوقاف الصادرة قبل هذا التعديل .
وقبل هذا التعديل كان نض المادة ١٣٧ (يمنع عند

الانكار سماع دعوى الوقف أو الاقرار به أو
استبداله أو الادخال أو الاخراج وغير ذلك من
الشروط التي تشترط فيه الا اذا وجد بذلك اشهاد
من يملكه على يد جاكم شرعي أو مأذون من
قبله وكان مقيداً بدفتر احدي المحاكم الشرعية)
«وبما أن الوقف كان اذن قبل قانون سنة ١٩٢٠

حجة على كل من كان من تاريخ قبليه بالمضبطة
«وبما أن هذا ما جرت عليه قضية المحاكم
الاهلية والمختلطة قبل صدور قانون سنة ١٩٢٠
كالحكم الصادر في مثل هذه القضية من هذه
المحكمة في ٥ ابريل سنة ١٩١٦ المقدم بالورق
وكحكم محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة في
١٨ يناير سنة ١٩١٦ في قضية ميخاويليس ضد
فاطمة أرملة أحمد صادق وآخرين

«وبما أن الاطيان المتنازع عليها صدر الاشهاد
بوقتها في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٣ عن يد القاضي
الشرعي وتفيد في المضبطة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣
وباعها الواقف المنشاوي باشا لمحمد رؤوف بك
بعقد تسجيل في ٢ يولييه سنة ١٩٠٤ وهذا باعها
لسيد عبد العال بك بعقد سجله في ١١ مارس
سنة ١٩٠٦ وتسجل كتاب الوقف في سجل محكمة
مديرية الغربية الشرعية في ١١ يناير سنة ١٩٠٥ .
«وبما أنه لذلك فالوقف حجة على المستأنف
مفضل علي عقد شرائه وان كان هذا العقد مسجلاً
قبل تسجيل الوقف

«وبما أن ادعاء المستأنف الملكية بوضع يده
خمس سنين غير صحيح لان الوقف لا يملك بمضى
هذه المدة بل بوضع اليد ٣٣ سنة

«وبما أنه بناء على ماتقدم يتعين تأييد الحكم
المستأنف »

(استئناف احمد بك قحه بصفته قياً على السيد بك
عبد العال وحضر عنه حضرة الامتاذ حسين افندي طلعت
الحامي ضد بسيوني بك الخطيب وورثة المرحوم محمد بك
رعوف وحضر عن الاول حضرة الامتاذ ادوار بك
قصيري الحامي مرة ١١١٦ سنة ٣٧ قضائية . دائرة
حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وبحضور جناب
مسيو سودات وحضرة صاحب العزة علي بك جلال
المستشارين)

٢٩٩

حكم تاريخه ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

وضع اليد . تغيير صفة اليد . مورث . وارث . افعال
ظاهرة . سقوط الوقف . تقادم . مدته . قطع المدة .
انذار . تنبيه . دعوى .

القاعدة القانونية

١ — قد تتغير صفة وضع اليد . فبعد أن
يكون يد أمانة بمعرفة شخص تصبح بعد موته
يد غاصبة بمعرفة ورثته بواسطة الفعل للمادى الظاهر
الصريح كالمخدم والعمارة التي يجرونها في العين على
مرأى ومشهد من عموم الناس

٢ — يسقط الحق في المطالبة بالوقف
بمضى ٣٣ سنة

٣ — ان المادة ٨٢ من القانون المدني قد
بينت بطريق الحصر الاوجه القاطعة للمدة وهي
اما رفع اليد فعلا عن العين (وهو المعروف بالانقطاع
للمادى) واما باقامة دعوى على واضع اليد بطلب
استرداد العين أو التنبية عليه بالرد تنبيهاً رسمياً مستوفياً
لشروط القانونية . والمراد بالتنبيه هنا هو التنبيه
النصوص عليه في المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات
والذي يجب أن يسبق تنفيذ كل حكم أو سند واجب
التنفيذ .

٤ — مجرد الانذار برفع اليد أو بالاحتجاج
لا يكفي لقطع المدة .

٥ — لقطع مريان مدة التقادم يجب أن
ترفع الدعوى على ذي اليد فرفعها على المستأجر
لا ينتج . لان المستأجر لا صفة له ولا مصلحة له في
التمسك بالتقادم

٦ — ان مدة التقادم لا تقطع اذا حكم
في الدعوى المرفوعة برفضها موضوعاً ،

الحكمة

« حيث أن الحكم المستأنف قضى بتعيين خير
لكي يعاين العقار ويجرى مساحته وتحديد يد ويطبق
مستندات طرفي الخصوم عليه لمعرفة ما اذا كان
داخلاً كله أو بعضه في وقف الست صالحه نظارة
وزارة الاوقاف أو في ملك المدعى عليهم الى آخر
ما جاء بالحكم المذكور .

وحيث أنه ثابت من الاوراق أن المستأنفين
كانوا قبل صدور هذا الحكم ادعوا أن العين
ملكهم وانهم وادعوا اليد عليها للمدة الطويلة أكثر
من ٣٣ سنة وأن حق وزارة الاوقاف في المطالبة
بها قد سقط بفرض وجود شيء من الوقف فيها
« وحيث أن الحكم المذكور وان قضى في منطوقه
بتعيين خير الا أن مفهومه يدل على أن الحكمة
لم تعر دفع المدعى عليهم التفاتاً فكأنه قد فصل
ضمناً في نقطة جوهرية في الدعوى ومن ثم يكون
حكمها تمهيدياً لا تحضرياً فاستئنافه مقبول

« وحيث أن الحكم بتعيين خير قبل الفصل
في الدفع المتقدم يكون عقياً اذ لو فرض وظهر
للخير أن العين كلها أو بعضها داخلة في ملك المدعى
عليهم وأثبت هؤلاء فيما بعد أنهم تملكوها بمضى
المدة الطويلة المسقطه للحق في المطالبة بالوقف تكون
النتيجة رفض الدعوى وتمسك أعمال الخير وابجائه
الطويلة عديمة الجدوى بالمرة

« وحيث أنه بناء على ذلك يتعين إلغاء الحكم
المستأنف

« وحيث أن الموضوع صالح للحكم وقد ترفع فيه
الخصوم أمام هذه المحكمة ولذا ترى المحكمة نظره
والفصل فيه عملاً بنص المادة ٣٧٠ من قانون المرافعات

عن الموضوع

« من حيث أن المستأنفين يدعون أن العين
ملكهم تملكوها بطريق الميراث عن مورثة

مورثيهم للدعوة نفوسة بنت عبد الله التي كانت اشتريها من الست صالحة بتمتضي حجة شرعية في ١٦ شعبان سنة ١٢٦٨ أي في نفس اليوم التي وقعت فيه الست صالحة العين الاخرى التي تطالب بها وزارة الاوقاف. ولقد استمر المورث وقبله مورثته واضعا اليد عليها وشيدها عمارة ضخمة لا تزال قائمة الى الان - وأما وقف الست صالحة التي تبحث عنه وزارة الاوقاف فقد اندثر وضاع في شارع محمد علي عند فتحه وأنه يوجد بذلك أوراق يرجع تاريخها الى سنة ١٢٩٦ محفوظة في الدفترخانة المصرية مثبت فيها أن وقف الست صالحة قد أخذ في الشارع المذكور مقابل مبلغ ٣٠٠ جنيه وزادوا أنه بفرض وجود شيء من ذلك الوقف في ملكهم بعد الذي أخذ في الشارع فانهم قد تملكوا الجزء بوضع اليد بصفة ملاك ظاهرين بأنفسهم ومن قبلهم مورثهم متصرفين فيه بالهدم والتعمير تصرف للملاك في ملكهم مدة تزيد بكثير عن مدة الـ ٣٣ سنة المقررة لسقوط الحق في المطالبة بالوقف وانتهوا بطلب رفض دعوى وزارة الاوقاف .

«وحيث أن وزارة الاوقاف تدعى أن وضع يد الست نفوسة ومن خلفها من مورثي للمستأفنين كانت يد أماته لانهم كانوا نظاراً على وقف الست صالحة وكان أحدهم الشيخ حسن العطار يقدم عنه حساباً للوزارة لغاية سنة ١٢٨٤ واستمر نظراً الى آخر وفاته في سنة ١٨٨٨ وأن الورثة لم يضعوا اليد فعلاً على العين الاجزالي سنة ١٨٩٤ أو سنة ١٨٩٥ أو بالأكثر في سنة ١٨٩٠ عند ما شرعوا في انشاء العمارة وقدم مورثهم لوزارة الاشغال طلباً بالتصريح له بالانشاء وأنه ابتداء من هذا التاريخ لم تمض للمدة القانونية للسقطه للحق بالمطالبة بالوقف لان الوزارة كانت قد قطعت

سرياتها في سنة ١٩٠٧. أولاً - بانذارها للمستأجرين بوجوب دفع الاجرة لها بصفتها ناظرة على الوقف وثانياً - بالدعوى التي أقامت عليها بعد ذلك بالمطالبة بالاجار وبالاخلاء والتي دخل فيها مورث المستأفنين بصفة خصم ثالث وثالثاً - بتعرض الوزارته وتشويشها عليه في الانتفاع بدليل دعوى التعرض التي رفعها على الوزارة وانتهت بطلب تأييد الحكم المستأنف

«وحيث أنه بمراجعة المستندات المقدمة من طرف الخصوم في الدعوى اتضح أولاً - أن الست صالحة رفاعي كانت تملك في نقطة النزاع منزلين ونصف منزل متلاصقة مع بعضها وانها في يوم ١٦ شعبان سنة ١٢٦٨ أوقفت المنزلين ماعدا جزء من أحدهما على نفسها ثم على مقبرتها القراءة القرآن عليها وتوزيع الصدقات وجلت النظر لها ثم للست نفوسة (مورثة مورث المستأفنين) ثم لاولادها وانها في اليوم نفسه أي في ١٦ شعبان سنة ١٢٦٨ وفي نفس مجلس العقد باعت نصف المنزل الى الست نفوسة المذكورة وأبرأتها من الثمن . ثانياً - يظهر انه عند افتتاح شارع محمد علي حوالي سنة ١٢٨٣ أو سنة ٨٤ ضاع فيه معظم المنزلين الموقوفين ولم يبق منهما الا جزء قليل يبلغ مساحته ٧٥ متراً وكسور وهو الذي تطالب به وزارة الاوقاف الآن.

ثالثاً - بعد وفاة ناظرة الوقف استمر الشيخ حسن العطار الوارث للست نفوسة يدبر أعيان الوقف بصفته ناظراً ويقدم لوزارة الاوقاف حساباً عنها الى سنة ١٢٨٤ ثم توفي في سنة ١٨٨٨ ميلادية رابعاً - بعد وفاته وضع ورثته يدهم على العين من سنة ١٨٨٩ بصفة ملاك ظاهرين بأن أضافوا الجزء المذكور الى ملكهم الاصل وشيدوا مكان الكل عمارة ضخمة قائمة الى الآن في شارع محمد علي

«وحيث أنه ينتج من ذلك أن يد الامانة التي كانت للمورث الاصل وهو حسن العطار قد

زالت بوفاته وانتقلت بعد موته الى يد غاصبة بمعرفة وراثته واسطة الفعل للمادى الظاهر الصريح وهو الهدم والعمارة التي أجروها في العين على مرأى ومشهد من عموم الناس

« وحيث أنه من هذا التاريخ أى من سنة ١٨٨٩ الى يوم رفع هذه الدعوى الواقع في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ قد مضى أكثر من مدة ال ٢٣ سنة المقررة لسقوط الحق في المطالبة بالوقف . « وحيث أن وزارة الاوقاف تدعى أنها كانت قطعت المدة في سبتمبر سنة ١٩٠٧ بواسطة الانذار والساوى التي أشارت إليها

« وحيث انه بمراجعة الاوراق المقدمة منها في هذا الشأن اتضح أولاً أنه على أثر تعيين الوزارة ناظرة على الوقف في ١٣ يونيو سنة ١٩٠٧ قد أنذرت المستأجرين للعين في ٢٩ يوليو سنة ٩٠٧ وكلفتهم بدفع الاجرة لها دون سواها ولما لم ينعنوا لطلباتها أقامت عليهم دعاوى في نفس السنة تطالبهم بالاجرة والاخلاء وفي هذه الدعاوى دخل الشيخ سالم العطار مورث المستأفيين خصماً ثالثاً وادعى أنه مالك للعين من مدة ستين سنة وقد قضى في هذه الدعاوى جميعها برفض طلبات وزارة الاوقاف. ثانياً - على أثر اقامة هذه الدعاوى رفع المورث دعوى على الوزارة في سنة ١٩٠٨ طلب فيها منع تعرض الوزارة له في العين وقد قضى له بذلك أيضاً في ٢٣ فبراير سنة ١٩٠٨

« وحيث أن كل هذه الاجراءات لا تقطع سريان المدة قانوناً لان المادة ٨٢ من القانون المدني قد تثبت بطريق الحصر الاوجه القاطعة للمدة وهي اما رفع اليد فعلاً عن العين وهو المعروف بالانقطاع للمادى وهذا لم يحصل ولما اقامة دعوى على واضع اليد بطلب استرداد العين أو التنبيه عليه بالرد تنبيهها رسمياً مستوفياً للشروط القانونية

والمراد بالتنبيه هنا هو التنبيه المنصوص عليه في المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات والذي يجب أن يسبق تنفيذ كل حكم أو سند واجب التنفيذ واما مجرد الانذار فلا قيمة له قانوناً في قطع المدة هذا فضلاً عن ان الانذار لم يوجه الى واضع اليد الحقيقي وانما الى المستأجرين وهم لا صفة لهم ولا مصلحة في التمسك بالتنادم

« وحيث انه مع الحكم في تلك الدعاوى لمصلحة واضع اليد لا يبقى محل لتمسك وزارة الاوقاف بها لان الحكم فيها بهذه الصيغة قدحاً الاثر الذي كان يترتب على اقامتها واصبحت المدة كأنها لم يحصل فيها انقطاع وبالعكس فقد جاءت الاحكام مؤيدة لوضع اليد وزادته قوة ووضوحاً

« وحيث ان وزارة الاوقاف تريد بمذكرتها ان تقول بمجرد رفع الدعوى بقطع المدة بصرف النظر عن تبييتها مرتكبة في ذلك على ظاهر نص المادة ٨٢ المذكورة

« وحيث ان هذا خطأ لأن المدة اذا كانت لا تقطع بالدعوى اذا بطلت فيما المرافعة عملاً بنص المادة المذكورة فن باب اولى لا تقطع اذا حكم في الدعوى بالرفض موضوعاً

« وحيث ان هذا هو المقرر علماً والجاري عليه العمل قضاء

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين الحكم بسقوط حق وزارة الاوقاف في المطالبة بالعين ورفض دعاواها بخصوصها مع رفض ما خالف هذا من الطلبات »

(استئناف محمد نجيب سالم بك وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ احمد نجيب براده بك المحامي ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها مندوبها حضرة الاستاذ محمد افندي عمر البهرdash نمرة ٦٦٥ سنة ٤٢ قضائية. دائرة حضرة صاحب العالي حسين درويش باشا والهيئة السابقة)

٣٠٠

حكم تاريخه ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

استئناف . استئناف فرعي . من جنس الاستئناف الاصلى .
ضامن ومضمون . بيع . عدم ضمان البائع .
استحقاق البائع .

التأعده القانونية

١ — لجواز رفع استئناف فرعي مطلقا مادامت المرافعة قائمة في محكمة الاستئناف يلزم أن يكون الاستئناف الاصلى قد طرح على بساط البحث والمناقشة الاساسى الذى بنى عليه الحكم للاستئناف . أما إذا كان الاستئناف الاصلى لم يتناول الامسالة خاصة مثل مسألة الضمان وانحصرت الخصومة فيه بين الضامن الذى ينكر وجوب الضمان والمضمون الذى تمسك به فانه لا يجوز للمضمون أن يستفيد من استئناف الضامن ليستأنف الحكم استئنافا فرعيا بعد الميعاد

٢ — إذا اشترى شخص عينا وشرط على نفسه عدم الرجوع على البائعين لاي سبب من الاسباب بشأن الاطيان المبيعة أو بضمنها بحيث يصير البائع بعيدا عن كل ما ينجم من المشاكل وخلافها التى ربما تولد بخصوص الاعيان المبيعة كان هذا التعهد اعترافا صريحا من المشتري بأنه اشترى البيع ساقط الخيار بلا ضمان على البائع فى جميع الاحوال . وفى هذه الحالة تنضى المادة ٣٠٢ من القانون المدنى بعدم ملزومية البائع برد الثمن والتبعية عدم ملزوميته بأى تعويض

٣ — من البادى بالقررة قانونا أنه اذا تسبب المشتري بفعله أو بتقصيره فى نزع استحقاق العقار من تحت يده فلا يكون له الحق فى المطالبة بالثمن أو التعويض لان عليه ان يتحمل تبعه تقصيره

الحكمة

« حيث ان عوض الله افندى وهبه المستأنف عليه الاول رفع استئنافا فرعيا بطلب تثبيت ملكية الاطيان موضوع النزاع فدفع السيد ابراهيم ابراهيم المسلمى المستأنف عليه الثانى بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد إذ أنه أعلن بالحكم المستأنف فى اول مارس سنة ١٩٢٤ وهو لم يستأنفه إلا فى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٥

« وحيث ان عوض الله افندى وهبه يدفع بان استئنافه الفرعى مقبول ارتكنا على القاعدة التى تقضى بان استئناف الضامن فى الميعاد القانونى يبرر استئناف المضمون بعد الميعاد .

« وحيث ان هذه القاعدة لا يمكن تطبيقها على الحالة المطروحة امام المحكمة إذ يشترط لانطباقها أن يكون الاستئناف طرح على بساط البحث والمناقشة الاساسى الذى بنى عليه الحكم المستأنف اما وان الاستئناف لم يتناول إلا مسألة الضمان وانحصرت الخصومة فيه بين الضامن الذى ينكر وجوب الضمان والمضمون الذى تمسك به فقد اجمعت الشراح على ان الاستئناف فى هذه الحالة لا ينتفع به إلا رافعه وتأثيره لا يتعدى المستأنف عليه (راجع جارسونيه جزء سادس نوته ١٣٨)

« وحيث انه بالرجوع الى ماجاء بهريضة الاستئناف فى الدعوى الاصلية يتبين انه لم يتعرض لموضوع الملكية المحكوم برفضها ابتداء بل اقتصر على طلب رفض الطلب الاحتياطي الخاص برد الثمن فلم توجه قبل المستأنف عليه الثانى طلبات ولم يكن خصما حقيقيا فيه . لذا كان من الواجب على المستأنف عليه الاول ان يرفع استئنافا قائما بذاته فى الميعاد القانونى نظرا لسبق اعلانه بالحكم

« وحيث ان الاستئناف المرفوع منه محاصلا بعد الميعاد فيتعين الحكم بعدم قبوله شكلا

«وحيث عن موضوع الاستئناف الاصيل فان طعن المستأنفين على الحكم المستأنف ينحصر في قولها بان لاضمان عليها بمقتضى العقود المتبادلة بينهما وبين المستأنف عليه الاول فهما معفيان بنص تلك العقود من رد الثمن وبالحرى من دفع تعويض ما بسبب خروج الاطيان من يد المشتري.»

«وحيث بالاطلاع على الاوراق المقدمة من المستأنفين تأييداً لدعواها اتضح وجرد عقد اتفاق مؤرخ في ٧ يونيو سنة ١٩١٢ وموقع عليه من الطرفين وبه يتعهد المستأنف عليه الاول بعدم الرجوع على المستأنفين لاي سبب من الاسباب بشأن الاطيان المبعة أو بشمها بحيث يصير المستأنفان معيدين عن كل ما ينجم من المشاكل وخلافها التي ربما تتولد بخصوص هذه الاطيان .

«وحيث ان هذا التعهد بحسب وضعه هو اعتراف صريح بان المشتري اشترى المبيع ساقط الخيار ولا ضمان على الباعين في جميع الاحوال»

«وحيث أن المادة ٣٠٢ من القانون المدني صريحة في عدم ملزومية الباعين في مثل هذه الحالة برد الثمن وبالتبعة عدم ملزوميتها بتعويض ما.

«وحيث أن ما ذهب اليه المستأنف عليه الاول من أن المستأنفين سبق ان أعلنوا في سنة ٩١٧ على أن نزع ملكية الاطيان موضوع النزاع بمعرفة البنك الرهن ولم يدفعوا هذا الدفع بل أدخلوا الراسي عليهم المزايدة تلك الدعوى كانوا تعهدوا صراحة في عقد البيع الصادر اليهم أن يقوموا بسداد مال البنك من الدين على الاطيان المتنازع عليها فسكوتها عن التمسك بعدم وجود الضمان في تلك الدعوى ناشئ عن وجود ضمان لها من طريق آخر .

«وحيث فضلاً عما تقدم فانه ثابت من ظروف الدعوى أن النزاع الحالي ناشئ من بقاء حكم مرسى المزداد المسجل وعدم شطبه بتسجيل تنازل الراسي

عليهم مزااد الاطيان المتنازع عليها ليزيل أثره .

«وحيث أن هذا العمل كان من واجب المستأنف عليه الاول القيام به محافظة على ملكه .

«وحيث أنه من المبادئ المقررة قانوناً أنه إذا تسبب المشتري بفعله أو بتصرفه في نزع أو استحقاق العقار من تحت يده فلاحق له في المطالبة بالثمن أو التعويض لان عليه ان يتحمل تبعه تصرفه .

«وحيث بما تقدم يتضح ان دعوى الضمان على غير اساس فيتعين الغاء الحكم المستأنف والحكم برفض دعوى عوض الله افندي وهبه بالنسبة لها».

(استئناف حضرة صاحب الفضية الشيخ محمد أمين أبو الفضل وآخر وحضر عنهما حضرة صاحب العزة الاستاذ وهيب بك دوس الحامي ضد عوض الله افندي وهبه وآخرين عمرة ٦١٠ سنة ٤١ قضائية والاستئناف الفرعي المرفوع من عوض الله افندي وهبه ضد السيد محمد ابراهيم ابراهيم المسلمي عمرة ٦٩ سنة ٤٢ قضائية. دائرة حضرة صاحب العالي حسين درويش باشا والهيئة السابقة)

٣٠١

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥

عقود . تفسيرها . نية المتعاقدين . اجارة . منع زراعة القطن . ابطال ترع السلطة . تخفيض الامجلر .

القاعدة القانونية

١ — لتفسير ما يبرم بين المتعاقدين من الاتفاقات تفسيراً سليماً ومنطقاً على روح العدالة يتعين الرجوع الى نية المتعاقدين وقت التعاقد والى الدواعي الحقيقية التي كانت في الواقع سبباً لآتمام هذا التعاقد

٢ — إذا استأجر شخص اطياناً على أن يزرع ثلثاً قطناً وكانت هذه الاطيان تخترقها في وقت التأجير ترع السلطة العسكرية ثم أصدرت الحكومة بعد الاستئجار قانوناً يمنع زراعة القطن في أراضى الحياض التي فيها الاطيان المؤجرة ثم أصدرت وزارة الاشغال من جهة أخرى قراراً بإبطال ترع السلطة العسكرية وأزيلت هذه الترع

فعلا ومحى أثرها فلم يتمكن المستأجر من الانتفاع بالاطيان المؤجرة الانتفاع الذي كان يرجوه وقت التعاقد وجب عدلا تخفيض الايجار الى ايجار المثل المحكمة :

«من حيث أنه فيما يختص بالموضوع فانه بما يجب ملاحظته أولا وقبل كل شيء ان الثابت في هذه الدعوى ولا نزاع بشأنه فيما بين طرفي الخصوم ان الاطيان المرفوعة بطلب ايجارها الدعوى الحالية تأجرت للمستأجرين بواقع ١١ جنيها و ٢٠ مليا الفدان سنويا لمدة ثلاث سنوات ابتداءها أول أكتوبر سنة ١٩٢١ وانتهائها آخر سبتمبر سنة ١٩٢٣ في حين أنها كانت مؤجرة قبل ذلك باعتبار ٣ جنيها و ٥٥٠ مليا عن كل فدان سنويا .

«ومن حيث أنه من الواضح الجلي انه كانت هناك أسباب لهذا الفرق العظيم بين الفتين وبما لا ريب فيه أنه لو ثبت ان هذه الأسباب زالت وان لا عمل ولا ارادة للمستأجرين في هذا الزوال لتحتم قانونا وعدلا عدم الاستمرار علي الفئة المتفق عليها في عقد الايجار ووجوب محاسبة المستأجرين المذكورين بواقع ايجار المثل ولا عبرة بما يكون قد جاء في هذا الصدد من البنود الملبوعة من عقد الايجار مخالفاً لهذه النظرية . صحيح ان العدالة لا تكون الا بتابع نص القانون وما اتفق عليه الطرفان كما تقول وزارة الاوقاف في المذكرة المقدمة منها اليوم واسكنه صحيح أيضاً انه لتفسير ما يبرم بين المتعاقدين من الاتفاقات تفسيراً سليماً ومنطبقاً علي روح العدالة يتعين الرجوع الي نية المتعاقدين وقت التعاقد والى السوابع الحقيقية التي كانت في الواقع سبباً لانعام هذا التعاقد وهو ما يجب بحثه الآن في النزاع الحالي «ومن حيث أنه لا نزاع فيه بين الخصوم ان

المستأجرين استأجروا الاطيان علي أن يزرع ثلثها قطناً وان هذه الاطيان كانت تخرقها وقت التأجير ترع السلطة العسكرية

«ومن حيث أنه بما لا يقبل الجدل ان قيمة الايجار التي تدونت بعقد الايجار وقبلها المستأفان بنيت علي أن هناك ترعا لرى الاطيان المؤجرة وعلى قاعدة تقررت في نفس عقد الايجار وبناء على نفس هذا الاساس وهى أن يزرع ثلث تلك الاطيان قطناً

«ومن حيث أنه ثابت من جهة أن الحكومة أصدرت في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٠ قانوناً يمنع زراعة القطن بأراضي الحياض ومنها الاطيان سالفة الذكر وان وزارة الاشغال أصدرت من جهة أخرى قراراً بإبطال ترع السلطة العسكرية في سنة ١٩٢١ وقد أزيلت هذه الترع فعلا ومحى أثرها .

«ومن حيث أنه بما تقدم يرى جلياً بأن الاسباب الحقيقية التي لوحظت بين طرفي المتعاقدين في زيادة وقبول قيمة الايجار المدونة بالعقد لم تمكث الا في السنة الاولى فقط من سني التأجير وان هذه الاسباب زالت بالمرّة في السنتين التاليتين وهما سنتا ١٩٢١ و ١٩٢٢

«ومن حيث أنه وان كانت وزارة الاوقاف تستند في تأييد نظريتها الى حكم صادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢٢-١٩٢٣-٥٥٤/٣٩٤ قضاية قضى برفض طلبات خصومها وقتئذ الا أنه يكفي مراجعة هذا الحكم للتأكيد بأن ظروف القضية التي صدر فيها الحكم المذكور تختلف عن ظروف الدعوى الحالية اختلافاً كلياً فقد ثبت في موضوع تلك القضية ان المزارع رسا على المستأجر بعد تقرير ابطال ترع السلطة العسكرية وان زراعة القطن لم تكن ملحوظة بالمرّة في نية المتعاقدين

« ومن حيث أنه مما توضح جميعه يتعين تعديل الحكم المستأنف ووجوب محاسبة المستأنفين وهما شيخ العرب نصر الدين أبو حلفاية الجنوب وأبو حلفاية الجنوب عن إيجار كامل الاطيان للؤجرة اليهما وقدرها ١٢ ط ١ - ٥٩ فدين عن سنتي ٩٢١ و ٩٢٢ بواقع ٥ جنيه و ٥٠٠ مليم عن كل فدان سنويا وجعل مصاريف الدرجتين مناصفة بينهما مع المقاصة في اتعاب المحاماه ورفض ما خالف أو زاد عن ذلك من الطلبات »

(استئناف شيخ العرب نصر الدين أبو حلفاية وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ خليل بك ابراهيم الجاني ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة الاستاذ احمد افندي حلي مندوبها نمرة ١٦١٣ سنة ٢٣ قضائية. دائرة حضرة صاحب السعادة أبو بكر يحيى باشا وبحضور حضرة صاحي العزة شاكر احمد بك وزكي برزي بك)

٣٠٢

حكم تاريخه ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥

دعوى مستعجلة . صفة الاستعجال . تصير الموانع . محكمة كاية . قاضي الأمور المستعجلة .

القاعدة القانونية

الساوي للمستعجلة لا تفقد صفة الاستعجال وما يترتب عليها من قصر ميعاد الاستئناف طبقاً للمادة (٣٥٥) مرافعات اذا صدر الحكم فيها من محكمة الموضوع دون المحكمة الجزئية وذلك لأن الاصل أن محكمة الموضوع هي المختصة بنظر الساوي للمستعجلة المرتبطة به وأما المحكمة الجزئية فانها تنظره استثناء .

المحكمة

« بما أن المستأنف عليه الاول دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الليعاد واستند الى نص المادة — ٣٥٥ من قانون المرافعات

وان المستأجر فضلا عن ذلك انتفع بتخفيض لجنة الايجارات والثابت الذي لا نزاع فيه في الدعوى الحالية ان الاطيان موضوع النزاع رسا مزادها على المستأنفين الحاليين وترع السلطة العسكرية تحرقها وعلى قاعدة مقررة في عقد الايجار وهي أن يزرع ثلثها قطناً ولم يكن للمستأنفين المذكورين بسبب تاريخ عقد ايجارها حق الالتجاء الى لجنة تخفيض الايجارات ومن هنا يرى بكل وضوح وجلاء ان بين القضية التي صدر فيها حكم ٢٨ مارس سنة ٩٢٢ سالف الذكر وبين الدعوى الحالية فرقاً عظيماً وليس في الظروف الخاصة بكل منهما اتفاق من وجوه عديدة « ومن حيث أنه وقد ثبت كل ما تقدم فان

القانون والعدل يقضيان معا بالرجوع الى نية المتعاقدين وملاحظة زوال الاسباب الحقيقية التي لوحظت بينهما وقت التعاقد وكانت أساساً لزيادة وقبول قيمة الايجار المدونة في العقد ويتعين اذن عدم التعويل على هذه القيمة فيما يخص سنتي ٢١ و ٢٢ وتخفيضها الى ٥٠٠ مليم ٥ جنيه عن كل فدان سنويا وهي القيمة التي ترى هذه المحكمة من أوراق الدعوى انها قيمة ايجار المثل

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بالعجز الذي يتمسك به المستأنفان فانه فضلا عن أن المستأجرين المذكورين قلا صراحة في عقد الايجار استئجار الاطيان محملة علي بعضها بما فيها من التالف والبوار والعجز الخ . . . فانه ظاهر من نفس تقرير الحير الذي عينته محكمة أول درجة أن المستأنفين لم يجرما بما من هذه الارض التي يقولان بأنها تالفة وانهما انضما بها بقدر ما تسمح به حالتها التي كانت عليها من وقت التأجير وعلى ذلك فلا حق للمستأنفين المذكورين في طلب رفع ايجار العجز المدعي به

«وبما أنه لا نزاع في أن المستأففين قد تأخروا في رفع استئنافهم الى مابعد الخمسة عشر يوما التي عدتها المادة - ٣٥٥ من قانون المرافعات موعداً للاستئناف في الامور المستعجلة

«وبما أن المستأففين الاولين قد ردا على هذا الدفع بأن ميعاد المادة - ٣٥٥ لا ينطبق الا على الامور المستعجلة التي يفصل فيها القاضي الجزئي أو قاضي الامور المستعجلة طبقاً للمادة ٢٨ من قانون المرافعات والدعوى الحالية لم يقض فيها لا هذا ولا ذاك وإنما قضت فيها ابدائياً المحكمة الكلية المنظور أمامها النزاع في الموضوع

«وبما أنه ليس من خلاف في أن المحكمة التي طرح أمامها نزاع تختص أيضاً بنظر الامور المستعجلة المرتبطة بهذا النزاع وإنما الخلاف في هل القاضي الجزئي (الذي هو قاضي الامور المستعجلة في الاهلي) يختص بنظر نزاع مستعجل مرتبط بدعوى موضوعية مطروحة أمام محكمة أخرى (راجع الفقرة ١٠٥٤ من كتاب المرافعات لابي هيف بك طبعة ثانية)

«وبما أنه متى تقرر أن محكمة الموضوع لها بل هي الأصل في أن تنظر الامور المستعجلة المرتبطة به فلا محل لان يستخلص من ذلك أن هذه الامور قد فقدت بهذا النظر صفة الاستعجال وما يترتب عليها من قصر مواعيد الاستئناف

«وبما أن التوجيه الذي أراده المستأنفان الاولان من أن في احوالة المادة « ٣٥٥ » ذكر تفصيلات المسائل المستعجلة على المادة ٢٨ من قانون المرافعات معني يقطع بأن ميعاد المادة ٣٥٥ إنما هو عن الاحكام التي يصدرها القاضي الجزئي هو توجيه غير صائب اذ ليس في الاحالة سوى أسلوب من أساليب الاختصار ويلاحظ

هنا أن نص المادة ٢٨ مرافعات لا يقطع بأن القاضي الجزئي هو المختص وحده بنظر المسائل المذكورة فيها وأن ليس من حالة تقع تنظر فيها محكمة للموضوع في شيء من تلك المسائل

«وبما أنه يؤخذ مما تقدم أن صفة الاستعجال ليست لصيقة بقضاء قاضي الامور المستعجلة أو القاضي الجزئي وحيث أن يكون أجل استئناف الاحكام عنها هو الخمسة عشر يوماً المنصوص عنها في المادة - ٣٥٥ مرافعات

« وبما أنه يتعين بهذا القضاء بقبول الدفع الفرعي وعدم قبول الاستئناف المرفوع من المستأففين »

(استئناف الست عوالي محمد ناصر وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ اسكندر افندي ميخائيل المحامي نيابة عن حضرة الاستاذ عبد الله الجديدي افندي المحامي ضد احمد افندي فريد البرقوقي وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ عمر افندي عمر المحامي نمرة ١٥١٦ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرات اصحاب العزة متولي غنيم بك ومحمد لبيب عطيه بك ومحمد زغلول بك وكيل محكمة الاسكندرية المنتدب)

٣٠٣

حكم تاريخه ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥

جارك . لجنة الجمارك . حكم . معارضة . ابطال المرافعة . عدم جواز .

القاعدة القانونية

لنظام العام دخل في المعارضة في الغرامة التي تنقض بها لجان الجمارك وتنظرها المحكمة التجارية المختصة . لان للغرامة صفة جنائية . اذ هي توقع على مرتكب المخالفة بصفة عقوبة . بدليل أن من لم يدفعها يحبس تطبيقاً لقانون تحقيق الجنايات ثم أن استئنافها جائز مهما قلت قيمتها :

ينتج عن ذلك أنه لا يصح طلب الحكم بابطال المرافعة اذ اقامت المعارضة الحضور في احدى جلساتها واذا صدر حكم بذلك فانه لا يبطل صحيفة المعارضة

الحكمة

« بما أن الاستئناف حاز شكله القانوني
وبما أنه لا نزاع بين الخصمين في أن المعارضة
التي قدمها المستأنف بعد حكم ابطال المرافعة إنما
جاءت بعد الميعاد المنصوص عنه في المادة - ٣٣ -
من لائحة الجمارك أما المعارضة الاولى في الميعاد.
وبما أن المستأنف يقول أن معارضته الاولى
وهي التي لا تنازع مصلحة الجمارك في أنها جاءت
في الميعاد باقية الاثر وليست معارضته الثانية
الا توكيداً لها واصراراً عليها

« وبما أنه يتعين للفصل في هذه النقطة بحث
الاثر الذي يترتب على حكم صدر بابطال المرافعة
« وبما أن القضاء قد تواترت أحكامه على أن
حكم ابطال المرافعة يسقط كل أثر للأوراق التي
تقدمت بما فيها صحيفة الدعوى وإذا صدر هذا
الحكم أبان نظر الدعوى استئنافاً فان تلك الصحيفة
تسقط ويضيع حق المستأنف في الاستئناف اذا
كان مضى ميعاده

« وبما أن هذه النتيجة الخطيرة كانت ماثرة نقد
شديد من فقهاء القانون وقدرأت بعض المحاكم
أن تتدخل منها فقضت محكمة الاستئناف المختلطة
في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٤ بأن الحكم بابطال
المرافعة غير جائز عند نظر الدعوى استئنافاً
(راجع مجموعة الاحكام المختلطة ص ٢٣ من السنة
السابعة) وإنما ذهبت تلك المحكمة هذا المذهب
لما رأت من فداحة نتائج حكم ابطال المرافعة من
ابطال عريضة الاستئناف وهي من الاوراق التي
يجب أن تعلن في ميعاد محدد

« وبما أن هذا الاتجاه من جانب القضاء الى
تلطيف حدة القانون في هذا الشأن يجعل محلاً
لاستيعاب الحجة التي تقدم بها المستأنف في هذه
الدعوى لتبرير نظريته في أن قانون المرافعات

يجب أن لا تطبق نصوصه فيما يتعلق بابطال
المرافعة عن ورقة حدد لها قانون آخر وهو
لائحة الجمارك موعداً تعلن فيه

« وبما أن المستأنف لم يقل في هذا المعرض
الا أن تطبيق قانونين في آن واحد لا يجوز وهو
قول لا منطق فيه فاللائحة الجمارك قانون يجب
احترامه وهو الذي أنشأ حق المعارضة ولولاه ما
وجدت ثم جعل هذه المعارضة من اختصاص
المحكمة التجارية وهذه لها اجراءات لسطورها
كفل بها قانون المرافعات فيتعين تطبيق هذا القانون
على هذه الاجراءات .

« وبما أنه من جهة أخرى نرى القضاء العالي
قد حام حول فكرة قد ينهب السير معها الى
تبرير قول من يرى بحيفاً في تطبيق أحكام ابطال
المرافعة في معارضة رفعت عن قرار أصدرته
لجنة الجمارك ذلك أن محكمة الاستئناف الاهلية
قد قضت في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ (راجع
المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٠ ص ١٦٦) بأن
الغرامات الجمركية وان اعتبرت تعويضاً فان لها
صفة جنائية اذ هي توقع على مرتكب المخالفة
بصفة عقوبة بدليل أن من لم يدفعها يحبس
تطبيقاً لقانون تحقيق الجنايات ولذلك فلا استئناف
عنها جائز مهما فات القيمة .

« وبما أن ما استظهره القضاء من افرق بين
سيرة دعوى المعارضة في اجراءات الاستئناف
ونصابه وسيرة الدعوى التجارية أو المدنية العادية
يدل على أن هناك مجالا للقول بأن قانون المرافعات
قد تعطل أحكامه في دعوى المعارضة الجمركية
برغم أن المحكمة المختصة بنظرها هي المحكمة
التجارية العادية وأن هناك لمثال آخر يعرض
فيه نوع من انقضايا على المحكمة المدنية ولا تطبق
فيه بعض أحكام قانون المرافعات وبالذات لا تطبق

فيه قاعدة ابطال المرافعة وهذا النوع هو قضايا الانتخابات (راجع حكم محكمة أسبوط الابتدائية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩١٠ ومنشور في المجموعة الرسمية سنة ١٩١٠ صفحة ٣٧٥)

«وبما أن الروح القضائي المنبعث من هذين الحكيمين يرمي الى أن المعارضة في قرار أصدرته لجنة الجمارك يصح أن تسير اجراءاتها سيرة تخالف اجراءات السكواي العادية وتختلف عنها في أمر من الامور والاتجاه الذي يصح أن يكون فيه هذا الاختلاف ليس أجدي فيه على العدالة من كسر هذه قاعدة ابطال المرافعة ونتائجها الفادحة في أمثال هذه الدعوى التي وان لم تكن استثنائية حين يصدر حكم ابطال المرافعة إلا أن الحال واحدة لأن حقيقة المعارضة لها أجل يجب أن تعلن فيه مثل صحيفة الاستئناف وقد تقدمت الاشارة الى أن القضاء المختلط حكم بأن ابطال للمرافعة غير جائز في الاستئناف لعله أن صحيفته لها أجل اذا فاتته بطلت .

«وبما ان هذه المحكمة مع هذه الاعتبارات لاسيما ما جاءت به محكمة الاستئناف العليا في حكم ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ الذي تقدمت الاشارة اليه من أن الغرامات الجزائية لها صفة جنائية واستئنافها لا يخضع لنظام النصاب الذي يسرى على القضايا العادية تميل الى اعتبار المعارضة التي قدمها المستأنف في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٣ قاعة برغم حكم ابطال المرافعة الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وتبنى ذلك على أن الفصل في المعارضة يدخل فيه النظام العام نظراً للصفة الجنائية التي للغرامة وما كان من النظام العام لا يجوز فيه الحكم بابطال المرافعة (راجع حكم محكمة أسبوط الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩١٠ وهو الذي سبق التنويه به)

«وبما أنه متى تقرر أن المعارضة قاعة تعين النظر في موضوعها
«وبما أن الموضوع وان لم يمسسه محكمة أول درجة إلا أن أوراقه مستكملة في ملف الدعوى وقد تكلم عنه المستأنف في مذكرته أما مصلحة الجمارك فانها سكنت عن الكلام عنه إلا أنها قدمت مستنداتها فيه وهي أوراق التحقيق وأقوال المستأنف امام اللجنة .

«وبما انه يجوز لهذه المحكمة ان تفصل في الموضوع متى كانت الدعوى صالحة لذلك وهي تراها صالحة كما تقدم

«وبما ان ما تستخلصه المحكمة من الظروف التي ضبط فيها المستأنف وتجنبتة المصوغات تحت ملابسه ووهن غوره الذي قدمه واعترافه بأزله سابقة انه كان يريد حقيقة الخلاص من الرسوم الجزائية المستحقة على المصوغات التي كان يحملها

«وبما ان الغرامة التي وقعت كانت جزاء حقاً اما المصادرة فهي محل للنظر

«وبما ان لأئمة الجمارك لم تحتم المصادرة وجعلتها جوازية كما نصت عليها الفقرة الثانية من المادة — ٣٣ —

«وبما ان المحكمة لا ترى القضاء بالمصادرة في هذه الدعوى اولا لعداحتها نظراً لقيمة المصوغات ولأن الغرامة المضاعفة في ذاتها عقوبة مالية كافية ، وثانياً لأن المهربات لم تكن من الاشياء الضارة او المحظورة »

(استئناف بمحذات سنان وحضر عنه حضرة الاستاذ لطفى افندي جمه المحامي عن نفسه وعن حضرة الاستاذ جورج افندي زكي المحامي ضد لجنة جرك السويس وحضر عنها حضرة الاستاذ أنيس روفائيل بك نمرة ٥٤١ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرات أصحاب العزة متولى بك غنيم ومحمد لبيب عطيه بك ومحمد زغلول بك وكيل محكمة الاسكندرية المتدب)

قضية المحاماة الكليّة والحريّة

٣٠٤

محكمة طنطا الابتدائية الاهليه

حكم تاريخه ٩ فبراير سنة ١٩٢٦

ملكية . تصرف المالك . ضرر للجار . غرس اشجار .
حق الجار في اخبار المالك بتقليم الاشجار . حقه
في قطع الجذور الممتدة في ارضه .

الفاعلة القانونية

١ — للمالك أن يتصرف كيف شاء في خالص
ملكه الا اذا ترتب على هذا التصرف ضرر للجار
فيزال هذا الضرر

٢ — القانون المصري لم يحدد مسافات
قانونية لايحوز للمالك أن يتعدها في غرس
الاشجار بجوار ملكه وكل مايسوغ للمالك الذي
تمتد في أرضه أشجار جاره هو أن يلزم ذلك الجار
بتقليم فروع هذه الاشجار التي تحجب عن أرضه
الشمس وتسبب ضرراً لزراعته . اما اذا كان الضرر
ناشئاً عن امتداد جذور تلك الاشجار في أرضه
فله أن يقطع تلك الجذور الممتدة الى أرضه دون
الالتجاء الى الجار . أما طلب ازالة الاشجار فغير
جائز لأنه يترتب عليه حرمان المالك من حرية
التصرف في ملكه الأمر الذي يتنافى مع حق الملك .
الحكمة :

« حيث أن المستأنف يطلب الزام المستأنف
عليهم بازالة الاشجار المغروسة بأرضهم والزامهم بمبلغ
١٤١٣٠ تعويضاً عن الضرر الحاصل لأرضه بسببها
« وحيث أن المستأنف عليهم قالوا أن الشجر
المزروع بأرضهم بينه وبين أرض المستأنف مسقة
مياه وطريق وبعض الشجر المنزوع أتل وهذا
النوع ليس له جذور والبعض ثوت . وعادة أن
جذور الثوت لاتتجه الا الى الجهة البحرية

« وحيث أن الاشجار المذكورة مغروسة
بأرض المستأنف عليهم بعضها من ٣٦ سنة
والبعض من مدة قصيرة وهي تبعد عن ملك
المستأنف بمسافات بعضها ١٢٥٨ م والبعض الآخر
بمترين وقد تبين لمحكمة أول درجة لدى المعاينة
ان فروع هذه الاشجار لا تمتد فوق أرض
المستأنف . وقرر المستأنف أن المستأنف عليهم
قطعوا الفروع بعد رفع الدعوى

« وحيث أن القانون المصري لم يحدد مسافات
قانونية لايحوز للمالك أن يتعدها في غرس
الاشجار بجوار جاره

« وحيث أنه للمالك أن يتصرف كيف شاء
في خالص ملكه الا اذا ترتب على هذا التصرف
ضرر للجار فيزال هذا الضرر

« وحيث أن كل مايسوغ للمالك الذي تمتد
على أرضه أشجار جاره هو أن يلزم ذلك الجار
بتقليم فروع هذه الاشجار التي تحجب عن أرضه
الشمس فتسبب ضرراً لزراعته . أما اذا كان الضرر
ناشئاً عن امتداد جذور تلك الاشجار في أرضه
فله أن يقطع تلك الجذور الممتدة بأرضه دون
التجاء الى الجار — أما طلب ازالة الاشجار فغير
ممكّن لأنه يحرم المالك من حرية التصرف في
ملكه بما يريد الأمر الذي يتنافى مع حق الملك
« وحيث مما ذكر يتعين تأييد الحكم
المستأنف »

(قضية الشيخ عثمان وحضر عنه محمد عثمان ابنه ووكيله
ومعه حضرة الاستاذ حسين افندي طلعت المحامي ضد
سيد احمد ابو زهو وآخرين وحضر معهم عدا الاول
حضرتا مصطفى فهمي افندي وجورجي افندي ميخائيل
الحاميان نمرة ٨٧٨ سنة ٩٢٥ دائره حضرات اصحاب
العره على بك عبد الرازقي وعفني عفت بك ومحمد عبد
الوهاب بك)

٣٠٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤

اسماعيل باشا . أملاك العائلة الخديوية . دائرة سنية .
دائرة خاصة . مخصصات العائلة . توزيعها . توفيق باشا .
ورثة توفيق باشا .

القاعدة القانونية

ان التنازل الصادر من المغفور له الخديوي
اسماعيل باشا للحكومة بالاصالة عن نفسه وبالنيابة
عن افراد أسرته عن الدائرة الخاصة والدائرة
السنية وجميع الأعيان والعقارات الخاصة بالأمر
انما صدر بغیر قيد ولا شرط . وبعد ان تم ذلك
التنازل اشارت اللجنة المالية المؤلفة طبقاً للأمر
العالی الصادر بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ على
الحكومة بتخصيص مبلغ ٣٦٠ الف جنيه بمضه
للخديوي وجزء منه لولى العهد وجزء لأفراد
الأسرة واختص الخديوي بمائة الف جنيه ووزع
الباقى على أفراد عائلته فى عقود الافراغ الصادرة
منهم ونص فيها على ان نصيب كل منهم ينتقل
الى ورثته الا العقد الخاص بتوفيق باشا فانه لم
يرد فيه ذلك النص . بناء عليه لا يجوز لورثة المغفور
له توفيق باشا ان يدعوا بان مبلغ العشرين الف
جنيه التى كانت مرتبة للمرحوم توفيق باشا قد
آلت اليهم بحق الارث لان مبلغ العشرين الف
جنيه كان مرتب ولاية العهد الذى اشارت به
لجنة التحقيق المالية وقد منط عنه بارتقائه العرش
الوقائع :

أوردت سمو المدعية بعريضة دعواها الرقيمة
١٤ مايو سنة ١٩٢١ ان المغفور له اسماعيل باشا
الخديوي الاسبق قد تنازل بالنيابة عن أفراد

العائلة الخديوية لجهة الحكومة عن أعيان عديدة
مملوكة للعائلة الخديوية فيها أطيان تبلغ مساحتها
٤٢٥٧٢٩ فداناً بمقتضى أمر عال صادر بتاريخ
٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ وفى نظير هذا التنازل
خصصت الحكومة للخديوي اسماعيل باشا
وعائلته سنوياً مبلغ ٣٦٠٠٠٠ جنيه تدفع اليهم
على أقساط شهرية وقد صدر أمر الخديوي اسماعيل
باشا لوزارة المالية بذلك بتاريخ ١٢ ربيع أول
سنة ١٢٩٥ وقد ارفق هذا الأمر بأمر آخر
قسمت فيه الحضرة الخديوية مبلغ مائتين وستين
الف جنيه على أفراد العائلة وتخصص بمقتضى ذلك
مبلغ عشرين الف جنيه للمغفور له الخديوي توفيق
باشا وذريته وعقبه ونسله بالتوارث وقد صدر
أمر الحكومة باعتماد ذلك بتاريخ ١٨ ربيع أول
سنة ١٢٩٥ وبمقتضى هذه الأوامر صار للمرحوم
توفيق باشا الخديوي السابق حق على الحكومة
المصرية فى مبلغ عشرين الف جنيه سنوياً ومن
بعده لأولاده على قاعدة الارث الشرعي وقد كان
يصرف لسمو الاميرة الطالبة فى حياة المرحوم
توفيق باشا مبلغ ٦٦٦ مليم و ١٦٦ جنيه وبعد
وفاة والدها وانتقال حقوقه فى المخصصات لأولاده
زيد هذا المرتب لمبلغ ٣٣٣ مليم و ٢٠٨ جنيه
شهرياً واستمرت سمو المدعية فى الاستيلاء عليه
حتى شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ — وبتاريخ أول
سبتمبر سنة ١٩٢٠ قطعت الحكومة بغير حق
صرف هذا المبلغ — وبما أن حق سمو الطالبة فى
المخصصات هو مبلغ ٣٣٣ مليم و ٣٣٣٣٣ جنيه
سنوياً وتقسيمه على الشهور يكون ما يخصها شهرياً
هو مبلغ ٢٧٨ مليم و ٢٧٧ جنيه وكان السبب

في قبولها المبلغ ٣٣٣٣ مليم و ٢٠٨ جنية ان الباقي كان يوزع على الورثة وتبين من هذا كله أن حقوق سمو الاميرة المدعية ثابتة ولاحق للحكومة في حرمانها منها لانها لم تكن منحة بل كانت مقابل الاملاك التي اخنت من أفراد العائلة الخديوية ولذلك رفعت سمو المدعية هذه الدعوى طالبة الحكم على وزارة المالية بان تدفع لسموها مبلغ ٧٧٨ مليم و ٢٧٧ جنية شهريا اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٢٠ لغاية السداد مع فوائده بواقع المائة خمسة سنوياً وبلا استمرار على سداد المرتب المذكور لها طول حياتها والزام وزارة المالية بالمصاريف والاعتاب وقد تمحدد لنظر الدعوى جلسة أول سبتمبر سنة ١٩٢١ تحضير واستمرت القضية بجلسات التحضير واحيلت على المرافعة لجلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ وفيها طلب وكيل المدعية ترك المرافعة — والمحكمة حكمت بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٣ باثبات ترك المدعية المرافعة في هذه الدعوى .

وباعلان تاريخه ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣ جددت سمو المدعية الدعوى لجلسة ٨ مايو سنة ١٩٢٣ تحضير للحكم لها بالطلبات السابقة مع حفظ جميع الحقوق وقد تداولت القضية ثانياً بجلسات التحضير واحيلت على جلسة المرافعة وفيها حضر الطرفان وطلب الحاضر عن سمو المدعية الحكم بالزام وزارة المالية بدفع مبلغ ٦٥٧ مليم و ٦٠٤١ جنية قيمة ما تستحقه المدعية من سبتمبر سنة ١٩٢٠ الي فبراير سنة ١٩٢٣ باعتبار ٣٣٣٣ مليم و ٢٠٨ جنية شهريا والاستمرار على دفعه شهريا مدة حياتها والفوائد والمصاريف

والاعتاب وحفظ الحق في الفرق على قاعدة ان المخصص ٢٠٠٠٠ جنية مرتكنا على ان هذا حق ثابت والحقوق الثابتة لا تلغىها الاوامر ولا القوانين الي آخر ملجاء بدفاعه المدعون بالمذكرات المقدمة منه بماف الدعوى . والحاضر عن وزارة المالية دفع الدعوى بان مبلغ العشرين الف جنية التي جعلت للخديوي توفيق باشا كان راتب ولاية العهد ولم يكن مقابل التنازل والجلالس على العرش حق التصرف في مربوط عرشه فيمنح من يشاء وقد اعتبر المرحوم توفيق باشا ان ازر والده لايسرى الا مدة حكمه وقد غير المرحوم السلطان حسين قائمة التوزيع تغييرا تاما وحذا حنوه صاحب الجلالة ملك البلاد مع ان مستندات الافراغ والامر الذي صدر بها لم تجعل شيئا لتوفيق باشا ولا لاولاده الي آخر ملجاء بدفاعه المدعون بمحضر الجلسة وبالمذكرات المقدمة بملف الدعوى المحكمة:

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا

« حيث انه للفصل في هذا النزاع يجب الرجوع الي التسوية المالية التي حصلت في اواخر حكم المغفور له الخديوي اسماعيل باشا فانه لما رأى حالة المالية المصرية ساءت بسبب كثرة الديون وعجز الخزانة عن الوفاء أصدر أمراً عالياً بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ بتشكيل لجنة عليا ذات سلطة واسعة لفحص الموارد المالية للبلاد وتحقيق مدى العجز في الميزانية واقتراح الوسائل اللازمة لمعالجة الحالة . وفي أثناء قيام اللجنة بعملها بعث اليها سمو الخديوي بمذكرة تنازل فيها

للحكومة عن الدائرتين الخاصة والسنية وبعض الاراضي المملوكة لامراء الاسرة الخديوية فلم تكلف اللجنة بهذا القرض وطلبت أن يحصل التنازل أيضا عن جميع الاعيان والعقارات الخاصة بالامراء من غير قيد ولا شرط وأن يضاف الى جانب الحكومة فاصدر سمو الخديوي أمرا عاليا بتاريخ ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ أعلن فيه انه بالنيابة عن أعضاء عائلته يهب جميع عقاراتهم التي تحت تصرفهم الى الحكومة بحالة دائمة - بعد أن تم ذلك أشارت اللجنة بتخصيص مبلغ ٣٦٠٠٠٠٠ جنيه بعضه لسمو الخديوي وجزء منه لولى العهد وجزء لافراد الأسرة واختص سمو الخديوي بمائة ألف جنيه ووزع الباقي على أفراد عائلته في عقود الافراغ الصادرة منهم ونص فيها على ان نصيب كل منهم ينتقل الي ورثته الا العقد الخاص بسمو توفيق باشا مورث المدعية فانه لم يرد فيه ذلك النص ولتأييد ما جاء في عقود الافراغ أصدر سمو الخديوي اسماعيل باشا أمرا لنظارة المالية بتاريخ ١٢ ربيع أول سنة ١٢٩٥ بان المبالغ المخصصة لافراد العائلة الخديوية تنتقل من بعدهم الي أولادهم الي ما شاء الله بالتوارث . وفي يونيو سنة ١٨٧٩ اعتزل اسماعيل باشا الحكم فرتبت الحكومة له ولزوجاته أربعين ألف جنيه سنويا استبدلوها باطيان من الاملاك الاميرية واشترطت عليهم الحكومة وقفها

«وحيث انه ينتج من البيان المتقدم أمران :

الاول - ان المغفور له الخديوي اسماعيل تنازل بالنيابة عن أفراد أسرته عن جميع العقارات التي كانت في حوزتهم تنازلا صحيحا خاليا من أي قيد

ولا شرط ولذلك أضيفت الى جانب الحكومة الثاني - ان المخصصات التي عينت لسمو الخديوي اسماعيل ولافراد أسرته ليست مقابل ذلك التنازل لانه كما سبق البيان صدر وقيل بلا قيد بل وكان لازما لامفر منه وكان من الطبيعي أن تلزم الحكومة بان تثبت في ميزانيتها المرتبات التي يتطلبها مركز رئيس الدولة السامي وأفراد أسرته (انظر كتاب التسوية المالية جزء أول صحيفة ٢٦١) وهذا صريح في ان المرتبات تابعة لمركز ولى الامر وأفراد أسرته بصفتهم هذه وانها تزول بزوال هذه الصفة ولذلك أعطى لولى الامر حق توزيع المبلغ المخصص لافراد أسرته عليهم من غير مراقبة من الحكومة وهذا ماسار عليه العمل من عهد توفيق باشا الي وقتنا هذا كما يتضح من المستندات المقدمة من الحكومة ولو قصر مبلغ المائتين والستين ألف جنيه على الامراء المتنازلين وورثتهم لما وجد غيرهم من الامراء الذين يستجدون ما يقوم بشأنهم وهذا مالا يستطيع أن يقول به أحد . ويترب على ذلك أن هذه المخصصات لا تنتقل بالوراثة أما مبلغ الاربعين ألف جنيه الذي رتب سنويا لسمو الخديوي اسماعيل وزوجاته ثم استبدل باطيان فسيبه تنازله عن العرش وهذه حالة خاصة لا يصح الاستشهاد بها

«وحيث أنه فوق ذلك فان سمو المدعية

تستمد ما تزعمه حقاً لها من مبلغ العشرين ألف جنيه التي كانت مرتبة للمرحوم توفيق باشا . وكيفية تقرير هذا المبلغ تخالف نظريتها فيما يتعلق بالاجراءين الاخيرين المقرعين فان المبالغ التي وزعت عليهم اثبتت في عقود الافراغ الصادرة

منهم التي نص فيها على أن تلك المبالغ تنتقل لأعقابهم واعتمد ذلك المخفور له اسماعيل باشا بامر مشبوت في تلك العقود وفي الامر الصادر منه للمالية بتاريخ ١٢ ربيع أول سنة ١٢٩٥ أما عقد الافراغ الخاص بالمرحوم توفيق باشا المؤرخ ٩ شوال سنة ١٢٩٥ فلم يشمل مبلغ العشرين الف جنيه فيستنتج من ذلك ومن تقرير مبلغ عشرين الف جنيه في الميزانية ان هذا المبلغ هو مرتب ولاية العهد الذي أشارت به لجنة التحقيق وقد سقط عنه بارتقائه العرش يدل على ذلك أيضاً أن الامر الصادر من سمو الخديوى عباس الثاني بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٩٢ بتعيين مرتب لسمو المدعية قدره ألفا جنيه جاء فيه أن هذا المرتب مأخوذ من مبلغ ١٧٠٠٠ جنيه وهو مجموع مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه الذى كان مرتباً لمقام ولاية العهد لخلوه وقتئذ ومبلغ ٢٠٠٠ جنيه اخذ من جهة أخرى وحيث أنه مما تقدم تكون الدعوى على غير أساس ويتعين رفضها

(قضيه صاحبه السمو السلطانى الاميرة نعت اقتعاهم كمال الدين ضد وزارة المالية وحضر عنها توفيق بك حبيب نمرة ١٥٣٤ سنة ١٩٢١ ب . دائرة حضرات اصحاب العزة عبد الوهاب بك فهمى وكامل وصفي ابو النعب بك وجمال الدين أباطه بك)

٣٠٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥

مصري . جنسية مصرية . المولودون في مصر .
من أبوين مصريين . اثبات الجنسية المصرية .
كافة الطرق . قيد المواليد . وطنيون . اجانب .
دفتر وسجلات البطر كخانات بالنسبة الى المسيحيين .

القاعدة القانونية

١ - يستفاد من نص المادة الثالثة من القانون نمرة ٤٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بوضع نظام

دستورى للدولة المصرية على ان جميع المصريين متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا يميز بينهم في ذلك بسبب الاصل أو اللغة أو الدين . ويستفاد منه أيضاً على ان جميع المقيمين بالقطر المصرى غير التابعين لدولة أجنبية لهم التمتع بالحقوق المدنية والسياسية متى توفرت فيهم الشروط اللازمة للتجنس بالجنسية المصرية

٢ - انه بسبب عدم صدور قانون جديد بتحديد الجنسية المصرية يجب الرجوع الى الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ وقد نص في الفقرة الثانية من المادة الاولى من هذا القانون على ان يعتبر من المصريين رعايا الدولة العلية المولودين في القطر المصرى من أبوين مقيمين فيه متى حافظ الرعايا المذكورين على اقامتهم فيه

٣ - لم يحدد قانون ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ طريقة اثبات الجنسية المصرية فيجوز اذن اثباتها بكافة الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود

٤ - ان قيد المواليد قبل صدور قانون قيد المواليد والوفيات الصادر بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٨٩١ كان على غير قاعدة منتظمة وكان رعايا البول الاجنبية غير ملزمين بقيد مواليدهم في الدفاتر الخاصة بتلك بل كانت المواليد تقيد بدفاتر البطر كخانات او السلطة الدينية التابع لها الطفل المولود ومتى كان الامر كذلك جاز الرجوع الى دفاتر وسجلات البطر كخانات لمعرفة تاريخ ميلاد افراد الطائفة المتتمين لتلك البطر كخانة ولا سيما وان البطر كخانات انما هيئات دينية معتبرة وكان لها اختصاص في قيد المواليد في ذلك العهد

٤ - ان قيد المواليد قبل صدور قانون قيد المواليد والوفيات الصادر بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٨٩١ كان على غير قاعدة منتظمة وكان رعايا البول الاجنبية غير ملزمين بقيد مواليدهم في الدفاتر الخاصة بتلك بل كانت المواليد تقيد بدفاتر البطر كخانات او السلطة الدينية التابع لها الطفل المولود ومتى كان الامر كذلك جاز الرجوع الى دفاتر وسجلات البطر كخانات لمعرفة تاريخ ميلاد افراد الطائفة المتتمين لتلك البطر كخانة ولا سيما وان البطر كخانات انما هيئات دينية معتبرة وكان لها اختصاص في قيد المواليد في ذلك العهد

٤ - ان قيد المواليد قبل صدور قانون قيد المواليد والوفيات الصادر بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٨٩١ كان على غير قاعدة منتظمة وكان رعايا البول الاجنبية غير ملزمين بقيد مواليدهم في الدفاتر الخاصة بتلك بل كانت المواليد تقيد بدفاتر البطر كخانات او السلطة الدينية التابع لها الطفل المولود ومتى كان الامر كذلك جاز الرجوع الى دفاتر وسجلات البطر كخانات لمعرفة تاريخ ميلاد افراد الطائفة المتتمين لتلك البطر كخانة ولا سيما وان البطر كخانات انما هيئات دينية معتبرة وكان لها اختصاص في قيد المواليد في ذلك العهد

٤ - ان قيد المواليد قبل صدور قانون قيد المواليد والوفيات الصادر بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٨٩١ كان على غير قاعدة منتظمة وكان رعايا البول الاجنبية غير ملزمين بقيد مواليدهم في الدفاتر الخاصة بتلك بل كانت المواليد تقيد بدفاتر البطر كخانات او السلطة الدينية التابع لها الطفل المولود ومتى كان الامر كذلك جاز الرجوع الى دفاتر وسجلات البطر كخانات لمعرفة تاريخ ميلاد افراد الطائفة المتتمين لتلك البطر كخانة ولا سيما وان البطر كخانات انما هيئات دينية معتبرة وكان لها اختصاص في قيد المواليد في ذلك العهد

٤ - ان قيد المواليد قبل صدور قانون قيد المواليد والوفيات الصادر بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٨٩١ كان على غير قاعدة منتظمة وكان رعايا البول الاجنبية غير ملزمين بقيد مواليدهم في الدفاتر الخاصة بتلك بل كانت المواليد تقيد بدفاتر البطر كخانات او السلطة الدينية التابع لها الطفل المولود ومتى كان الامر كذلك جاز الرجوع الى دفاتر وسجلات البطر كخانات لمعرفة تاريخ ميلاد افراد الطائفة المتتمين لتلك البطر كخانة ولا سيما وان البطر كخانات انما هيئات دينية معتبرة وكان لها اختصاص في قيد المواليد في ذلك العهد

الحكمة

«حيث أن القرار الصادر من محافظة مصر بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٥ (وهو أن القرار المستأنف) بنى على أن المستأنف لم يكن مصري الجنس لأنه سوري أصلاً أى بمنزلة رعايا الدولة العثمانية ولم يتم بما فرضته عليه المادة الثانية والمادة الثالثة من الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ والقرار الوزارى الملحق به الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٠

وحيث أن الحكم فى هذا الطعن يستلزم البحث فى أمرين :-

الاول - فى الجنسية المصرية وطرق اثباتها وفيما اذا كانت المستندات التى قدمها المستأنف كافية لاعتباره مصرياً أم لا

الثاني - التطبيق القانوني الواجب لاختذه

الامر الاول

«حيث أن القانون نمره ٤٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بوضع نظام دسورى للدولة المصرية نص فى المادة الثالثة منه على أن الجنسية المصرية يحددها القانون وجاء فى المادة الثالثة منه على أن المصريين لدى القانون سواء وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم فى ذلك بسبب الاصل أو اللغة أو الدين

«وحيث أن هذا النص صريح فى أن جميع المقيمين بالقطر المصرى (الغیر تابعين للدولة أجنبية) لهم التمتع بالحقوق المدنية والسياسية متى توفرت فيهم الشروط اللازمة للتجنس بالجنسية المصرية

وحيث أنه مع علم صدور قانون جديد بتحديد الجنسية المصرية يجب الرجوع اذا الى الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ وهو الذى اعتمدت عليه اللجنة فى قرارها «وحيث أنه نص فى المادة الاولى من هذا القانون (فقرة ثانية) على أنه يعتبر من المصريين رعايا الدولة العلية المولودين فى القطر المصرى من أبوين مقيمين فيه متى حافظ الرعايا المذكورين على اقامتهم فيه

«وحيث أن هذا القانون لم يحدد طريقة اثبات الجنسية المصرية فيجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود كما أقر ذلك جميع علماء القانون الدستورى

«وحيث أنه مما لا نزاع فيه أن المرحوم بشاره باشا تقلاً والد المستأنف سوري الاصل أى من رعايا الدولة العلية فى ذاك العهد وحضر الى مصر وأقام فيها واسر جريدة الاهرام المشهورة ولا تزال تنشر حتى اليوم

«وحيث مما لا نزاع فيه أيضاً إن والد المستأنف كان مسيحياً وتابعاً لطائفة الروم الكاثوليك كما أنه كان متتمياً لدولة فرنسا

«وحيث أن انتماء والد المستأنف الى دولة أجنبية لا يترتب عليه حرمانه من التجنس بالجنسية المصرية متى توفرت شرائطها

«وحيث أن المستأنف ولد بمصر فى ٢٣ مايو سنة ١٨٩٠ ونشر والده خبر ميلاده فى اليوم التالى لتلك أى يوم ٢٤ منه بالعدد نمره ٣٧٢٧ من جريدة الاهرام كما هو واضح من الشهادة الحرة من مدير الجريدة بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٢٥

«وحيث أن قيد المواليد في ذاك العهد كان على غير قاعدة منظمة وما كان يقيد من المواليد في الدفاتر المعدة لذلك الا العدد القليل منها ولذا وضعت الحكومة قانوناً بشأن قيد المواليد والوفيات بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٨٩١ أى بعد ميلاد المستأنف بما يربو على السنة وهو أول قانون وضع لنظام القيد وتعمل بعد ذلك بأوامر أخرى الى أن صدر القانون نمرة ٢٣ في ١١ أغسطس سنة ١٩١٢

«وحيث أن رعايا الدول الاجنبية بما لهم من الامتيازات الممنوحة كانوا غير ملزمين بقيد مواليدهم في الدفاتر الخاصة بذلك بل كانت المواليد تقيد أمام البطريكة أو السلطة الدينية التابع لها الطفل لمولود بحسب نظام الاحوال الشخصية وتبلغ بعد ذلك من البطريكة أو السلطة الدينية على استمارة خاصة (راجع المادتين ٢٨ و ٣٠ من الامر العالى الصادر في ٩ يونيه سنة ١٨٩١ والمادة ٢٠ من القانون نمرة ٢٣ الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩١٢

«وحيث أن والد المستأنف اتباعاً لأصول دينه قدم ابنه الى بطريكة خانة الروم الكاثوليك التابع لها حسب الطقوس الدينية المتبعة ونال سرى المعمودية والميرون وقد سجل اسمه بالبطريكة خانة بصحيفة نمرة ٩٤ وكان ميلاده يوم ٢٣ مايو سنة ١٨٩٠ كما يستدل على ذلك من شهادة بطريكة خانة الروم الكاثوليك بالاسكندرية الموجودة بملف الدعوى.

«وحيث أن هذه الشهادة صادرة من سلطة دينية محترمة وكان لها الاختصاص في قيد المواليد

فلا يمكن أن يتسرب اليها أى شك ولا أن ماتضمنته غير صحيح خصوصاً وأنه لم يطعن عليها بأى طعن

«وحيث أنه مما تقدم يتضح جلياً أن اللجنة أخطأت في عدم اعتبار هذه الشهادة وأنها صادرة من سلطة غير مختصة بقيد المواليد

«وحيث أن عدم تبليغ البطريكة خانة أمر ميلاد المستأنف الى مصلحة الصحة وعدم الاستدلال على اسمه في دفتر المواليد لا ينهض دليلاً على أن المستأنف لم يولد بالقطر المصري

«وحيث أنه فضلاً عما تقدم فإن المستأنف حصل أخيراً على حكم قضائي بقيد اسمه بدفتر المواليد وتفيد فعلاً كما هو واضح من صورة الحكم والشهادة المرفقة به ضمن ملف الدعوى «وحيث أنه لذلك ترى المحكمة أن الادلة السابق يأتها كافية لاثبات ميلاد المستأنف وأنه ولد من أبوين مقيمين بالقطر المصري

عن الامر الثانى

«حيث أن المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ هى الواجب الاخذ بها للاسباب السابق يأتها لا المادة الثانية التي طبقها اللجنة

«وحيث أنه مما تقدم ترى المحكمة أن القرار المطعون فيه في غير محله ويتعين الغاؤه»

(قضية خضرة جبرائيل بك تقلا وحضر عنه خضرة صاحب العزة الأستاذ احمد بك لطفى المحامى ضد نيابة مصر ومكاوى افندى يعقوب نمرة ١ استئناف طعون محافظة مصر سنة ١٩٢٥ دائرة حضرات أصحاب العزة حامد بك رضوان ومحمد نصار بك ومحمود صادق بك)

٣٠٧

محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥

بيع الوفاء . بشرط استرداد المبيع .
تدوينه في عقد مستقل . تسجيله .

القاعدة القانونية

١ - انه وان اشترطت بعض القوانين وجوب ذكر شرط استرداد المبيع في نفس عقد بيع الوفاء الا انه مع ذلك يمكن ان يحصل الاتفاق على استرداد العقار بعقد على حدة . انما لا يمكن الاحتجاج بهذا للشرط على الغير الا من تاريخ تسجيل الشرط للمتم.

الحكمة:

« حيث ان دعوى المدعى تنحصر في انه استدان من المدعى عليه الاول مبلغ ٣٦٠ جنيه بفائدة عشرة في المائة ثم استصدر المدعى عليه من المدعى عقد بيع بات . وفي نفس التاريخ كتب شرط آخر تعهد المدعى عليه برد العقار للمدعى اذا قام بدفع الدين بعد مضي سنة من تاريخ تحرير العقد ونظرا لان نية المتعاقدين كانت منصرفة على ان يكون المنزل رهنا على المبلغ لذلك رفع هذه الدعوى وطلب الحكم اولا بتثبيت ملكيته لهذا المنزل . ثانيا باثزامه بان يدفع مبلغ ١٥٧٢٢ قرش دفعه المدعى زيادة عن الدين

« وحيث ان المدعى عليه الاول دفع بان العقد الصادر هو بيع بات واقربا منه قبل رد العقار اذا قام المدعى بدفع الدين . في الاجل المحدد بورقة الضد ولمعنى هذا الميعاد ولعدم قيام المدعى بدفع المبلغ وقوائده فالبيع أصبح باتا ولاحق للمدعى في دعواه .

« وحيث يتعين البحث فيما اذا كان العقد المؤرخ ٩ يونيه سنة ١٩٢٠ هو بيع بات أم عقد رهن « وحيث انه وان اشترط الشراء وجوب ذكر استرداد المبيع في نفس عقد بيع الوفاء (جلبي عيسى باشا « اوبرى ورو ص ٣٥٧ جزء رابع وتعليقات دالوز على القانون المدنى جزء رابع ص ٢٢٧ نبذة على المادة ١٦٥٩) الا انه مع ذلك يمكن ان يحصل الاتفاق على استرداد العقار بعقد على حدة - فقط لا يمكن الاحتجاج بهذا الشرط على الغير الا من تاريخ تسجيل الشرط للمتم (انظر دى هلتس جزء ٤ من ٥٣٥ نبذة ٢٩١ فقرة ثانية) .

« وحيث اذا تقرر ذلك وجب البحث فيما اذا كان المتعاقدان كانا يقصدان الرهن ام بيع الوفاء .

« وحيث يؤخذ من ظروف الدعوى ان التعاقد كان القصد منه الرهن والتأمين بدليل تحرير ورقة الضد يوم تحرير عقد البيع ولان المدعى عليه انذر المدعى بعد مضي أربعة سنوات بوجوب دفع الدين والفوائد ولان المنزل بقي في حيازة المدعى لغاية الآن فضلا عن أن قيمة المنزل الحقيقية تربو بكثير على ٣٦٠ جنيها قيمة الدين بدليل ان المدعى عليه الاول أجر للمدعى بواقع ٣٨٠ قرشا شهريا أى بمبلغ ٤٥٦٠ قرشا سنويا .

« وحيث مما تقدم يتعين الحكم بتثبيت ملكية المدعى الى المنزل المتنازع عليه .

« وحيث عن طلب المدعى الثانى ترى المحكمة نذب خير حسابى للبحث عن المبالغ المدفوعة من المدعى للمدعى عليه ثم خصم قيمة الايجار السنوى من الدين الاصلى مضافا اليه الفائدة عن المبلغ باعتبار ٩ ٪ ثم يكرر هذه العملية سنة قسنة

ومحكمة السويس المركزية حكمت بحضور بتاريخ
٢٣ فبراير سنة ١٩٢٥ براءة التهم عملاً بالمادة
١٤٧ جنابات

فاستأنفت النيابة هذا الحكم يوم ٢٥ منه.

وبعد سماع التقرير المقدم من حضرة وكيل
الحكمة وطلبات النيابة العمومية وأقوال التهم
والاطلاع على الاوراق والمدافعة قانوناً

« حيث أن الاستئناف قدم في ميعاده فهو
مقبول شكلاً

« وحيث أن النيابة العامة طلبت عقاب التهم
بمقتضى المواد ١٨ و ٢٧ و ٢٩ من لائحة المحلات
العمومية لانه في يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٥ بمدينة
السويس ترك أناسا يلعبون القمار في قهوته العمومية
« وحيث أن التهم رفع التهمة بأنه لم ير
اللاعبين وهم يلعبون القمار وأنهم كانوا يلعبون على
ثمن ما شربوه من القهوة وما كانوا يلعبون على
نقود . .

« وحيث أن المادة ١٨ من لائحة المحلات
العمومية الصادر بها القانون نمرة ١ في ٩ يناير سنة
١٩٠٤ تنص على أنه لا يجوز لأصحاب المحلات
العمومية أن يتركوا أحداً يلعب بالعب القمار على
اختلاف أنواعها مثل لعبة البكراف والانسكية
والواحد وثلاثين والثلاثين والاربعين والقرعون
والروليت وما كينة الخيول وما أشبه ذلك من
أنواع اللعب

« وحيث أنه ثبت من التحقيق ومن شهادة
الشهود الذين سمعوا أمام البوليس وأمام المحكمة
الجزئية ان اللاعبين كانوا يلعبون لعبة الواحد
والثلاثين على ثمن الاربعة فناجيل قهوة التي
شربوها وهو قرشان صاعاً وهذه اللعبة هي من
العب القمار التي نصت عليها اللائحة في المادة ١٨
منها

والبحت فيما اذا كان المبلغ استهلك وما مقدار
المبلغ الزائد بعد استهلاك الدين وفوائده ثم يتم
تقريراً بما يراه بعد الاطلاع على مستندات الخصوم
وأخذ ملحوظاتهما»

(قضية احمد عبد السلام ضد سلطان محمد وآخرين نمرة
١٨٥ سنة ١٩٢٥ كلى . دائرة حضرات أصحاب العزة
خليل عفت ثابت بك واحد بك نصرت وعبد السلام
بك علما)

٣٠٨

محكمة الزقاريق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ مايو سنة ١٩٢٥

قار . لعب القمار . محل عمومي . لعب بقصد التسلية .

القاعدة القانونية

يعاقب صاحب المحل العمومي على مجرد ترك
الغير يلعب القمار في محله مطلقاً بدون أى قيد
سواء كان لعب القمار هو على ثمن الشروب أو
على أى مبلغ من النقود ولو بمجرد التسلية لان
غرض الشارع من منع لعب القمار في المحلات
العمومية إنما مجرد المحافظة على النظام والراحة
العمومية.

أما الالعب التي لم ينص الشارع بنص صريح
على أنها من العاب القمار مثل العاب الورق غير
للمنصوص عليها في المادة ١٨ — من لائحة
المحلات العمومية ولعبة الدمينو والطاولة وغيرها
إذا لعبها الزبائن في المحلات العمومية بقصد التسلية
فلا عتاب

الوقائع والاسباب:

اتهمت النيابة العمومية التهم بأنه في ٧ فبراير سنة
١٩٢٥ بالسويس ترك أناسا يلعبون القمار في قهوته
العمومية وطلبت عقابه بالمواد ١٨ و ٢٧ و ٢٩
من لائحة عمومية

«وحيث ثبت من التحقيق أيضا ومن أقوال المتهم ان اللاعبين كانوا يلعبون في حال وجوده بجهوته العمومية فيكون قد ترك اللاعبين يلعبون القمار في جهوته

«وحيث أن مادفع به المتهم من أنهم كانوا يلعبون على ثمن القهوة التي شربوها لا تخليه من عقاب القانون لان المادة ١٨ المذكورة تعاقب صاحب المحل العمومي على مجرد ترك الغير يلعب القمار في محله بدون أي قيد فسواء كان لعب القمار هو على ثمن المشروب أو على أي مبلغ من النقود لان غرض الشارع من منع لعب القمار في هذه المحلات العمومية هو مجرد المحافظة على النظام والراحة العامة

«وحيث أن ثقافة القيمة التي يلعب عليها اللاعبين لا يلتفت اليها في هذه الحالة لان اللعبة التي كانت اللاعبين يلعبونها هي لعبة قمار تحت منصوص عنها بالصراحة في القانون فالكسب فيها موكول لجرد الصدفة ولا دخل فيها مطلقا للمهارة والخلق . وهذا النوع من اللعب بوجه خاص لا يمكن أن ينظر فيه الى قيمة ما هو حاصل اللعب عليه لان للشرع لا يبيحه بأي حال من الاحوال وقد ذهب العلامة جرسون هذا المذهب راجع نوتة ١٩ صحيفة ١٢٠ تعليقا على المادة ٤١٠ من القانون الا فرنسي وقد حكمت المحاكم الفرنسية في هذه الحالة بأنه اذا لعبت الزباين في القهاوى لعب قمار فيما بينهم لجرد التسلية على مبالغ تافهة أو على ثمن الشروب يجب تطبيق المادة ٤٧٥ فقرة خامسة التي تقابل المادة ١٨ السابق ذكرها

«وحيث أن المحكمة الابتدائية قالت في حكمها ان اللاعبين كانوا يلعبون لجرد تمضية الوقت والتسلية وقالت ان العرف جرى على عدم اعتبار هذا العمل مخالفا وان اللعب المذكور كان للتسلية لا من باب جر الغنم والكسب .

«وحيث أن هنا المحكمة تخالف المحكمة الابتدائية فيما ذهبت اليه من أن هذا النوع من اللعب هو من باب تمضية الوقت والتسلية ولا يعاقب صاحب القهوة على ترك الناس يلعبون في جهوته لما سبق ذكره من أنه لعب قمار نص القانون على عدم ترك الغير يلعبه في المحلات العمومية بصرف النظر عن غرض اللاعبين منه

«وحيث أن مذهب المحكمة الابتدائية يمكن الاخذ به في حالة ما اذا كان القانون لم ينص على اللعبة التي كان اللاعبين يلعبونها وهي لعبة الواحد وثلاثين فانها من ألعاب القمار وكان اللاعبين يلعبون لعبة لم يكن الكسب فيها موكول للصدفة وحدها وكان للذكاء والمهارة نصيب فيها ففي هذه الحالة ولما جرت عليه العادة من ان الناس يلعبونها للتسلية مع ألعاب الورق الاخرى غير ما هو منصوص عليه في المادة ١٨ ولعبة الدمنو والطاولة وغيرها يمكن للمحكمة ان لا تطبق المادة ١٨ المذكورة (راجع تعليقات جارسون نوته ١٣ على المادة ٤١٠ صحيفة ١٣٢ .)

«وحيث ان اعتبار المحكمة الابتدائية ان قصد جر المغنم والكسب عند اللاعبين شرط أساسي لتطبيق المادة ١٨ من لأئحة المحلات العمومية هو غير صحيح لان هذا الشرط ليس أساسيا الا في حالة تطبيق المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات على من فتح محلا لألعاب القمار والنصيب وأعد له لدخول الناس فيه . ففي هذه الحالة يشترط ان يكون اللاعبون يلعبون لكسب النقود لان هذا النوع من اللعب هو الذي أراد الشارع في المادة ٣٠٧ ان يمنع فتح محلا عموميا خصيصا له . اذ ان هذا المحل يجذب اللاعبين بامل الكسب فيضعون نفودهم ويكسبون مكاسب تسيء أخلاقهم وفي الغالب يبدون فيه ثروتهم ، فاذا لم يكن المحل مفتوحا

٣ - العقد الذي يملك شخصاً عيناً من الاعيان مقابل اعترافه بصحة ملكية للمالك لباقي الملك وتعهده بعدم الاعتراض على اجراءات نزاع الملكية وعدم منازعة المالك لما تحت يده هو عقد صحيح من العقود غير المسماة تسري عليه أحكام التعهدات العامة .

٤ - ان القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ الذي أوجب اشهار العقود الناقلة للملك بواسطة تسجيلها استثنى العقود المحررات والاحكام التي ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل العمل به .

٥ - ان الاحوال النصوص عليها في المادة « ٢٢٩ » انما ذكرت على سبيل القياس لا على سبيل الحصر فاذا ورد ملخص ورقة عرفية في صحيفة دعوى جاز اعتبار ورود الورقة العرفية ذات تاريخ ثابت بناء على ذكر ملخصها في الاعلان الذي هو ورقة رسمية . بناء عليه يكون العقد من العقود المستثناة من حكم القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ ويصح اعتباره ولو انه غير مسجل .

المحكمة:

« حيث أنه تبين من الاطلاع على الاوراق أن المدعي اشترى في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ بجلسة المزادات بمحكمة مصر المختلطة ١٢ س ١٥ ط ٣٨ ف كانت برهونة لبنك صندوق الرهنيات الذي سار في اجراءات نزاع الملكية الى أن انتهت برسو المزارع علي المدعي

« وحيث أن المدعي عليه سبق أن اشترى من المالك الاصل الحراجة اسكندر شاكر ثمانية افدنة من ضمن الارض المرهونة ولما باشر البنك اجراءات التنفيذ لم ينذره بالتخلي عن العقار الذي تحت يده أو دفع الدين

« وحيث أنه بعد أن تمت الصفقة للمدعي اتفق مع المدعي عليه وكان قد اعترى مقاضاة

لهذا النوع من اللعب وكان اللاعبون يلعبون فيه لمجرد التسلية فلا محل لتطبيق المادة ٣٠٧ ولكن يجب تطبيق المادة ١٨ من لائحة المحلات العمومية راجع نوتة ٧٥ تعليقات جارسون على المادة ٤١٠ .

« وحيث ان النيابة العمومية طلبت تطبيق المادة ٢٩ من لائحة المحلات العمومية ولا محل في هذه الدعوى لتطبيقها لان المادة المذكورة تشترط ان يكون قد صدر على صاحب المحل العمومي في بحر الثلاث سنوات الماضية على تاريخ ارتكاب المخالفة حکمان في مثل هذه المخالفة . وهذا الشرط غير موجود فيتعين معاقبة التهم بمقتضى المواد ١٨ و ٢٧ و ٢٨ من اللائحة المذكورة والغاء الحكم المستأنف »

(قضية النيابة العمومية نمرة ١٩٠٧ سنة ١٩٢٥ ضد احمد شاكر التركي . دائرة حضرات أصحاب العزه عثمان بك يوسف والياس بك حنين ورياض عبد العزيز بك القاضين وحضرة علي عرفه افندي وكيل النيابة)

٣٠٩

محكمة بني سويف الاهلية

حكم تاريخه ٣ يونيه سنة ١٩٢٥

ورقة ضد . حدها . عقد صوري . بيع . ثمن . عقد اقرار بملك . قانون تسجيل جديد . تاريخ . بايت . ورود العقد العرفي في اعلان رسمي .

القاعدة القانونية

١ - ورقة الضد هي التي تتحرر في الحفاء وفيها تتمثل ارادة المتعاقدين الحقيقية وبها ينفيان كل أثر بينهما ناتج من العقد الصوري ومن شأنها ان تثبت عكس ما هو مقرر في العقد الظاهر ونقيضه وان تنشأ معه في آن واحد

٢ - لا بيع ما لم يكن هناك ثمن حقيقي وكان الثمن نقداً مقدراً أو قابلاً للتقدير

البثك لا بطلان اجراءات نزع الملكية على أن يتنازل له المدعي عن خمس الارض التي رسا مزادها عليه ومحرر بذلك عقد في ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٠ اشترك فيه أشخاص آخرون ووصف بأنه عقد شركة عقارية. وقد ذكر في البند الرابع منه ان ابراهيم ميهوب بصفته ولي أمر وقته القاصر خليل ابراهيم يكون له ١٢ س ١٧ ط ٧ ف شيوخ عافي جميع الاطيان بثمان قدره ٥٠٠ م ٧٨٢ ج قام بسداده فورا الى الشيخ عبد العليم محمود الحاجري

«وحيث أنه في اليوم نفسه تحرر عقد آخر جاء في ديباجته انه ملحق بعقد الشركة وفي البند الثالث منه اقرار من المدعي عليه بأنه لم يدفع ثمن الارض التي تنازل له المدعي عنها وان هذا التنازل مقابل اعترافه بصحة البيع الصادر الى المدعي وعدم اعتراضه على اجراءات نزع الملكية أو منازعة المدعي وباقي الشركاء في ملكيتهم ومقابل تنازله عن عقد البيع الصادر منه الى عبد الجواد هريدي بعض العين المزروع ملكيتها «وحيث أن المدعي يطلب ثبوت ملكيته للارض التي تنازل عنها للمدعي عليه بصفته وابطال العقد المؤرخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٠ قولا منه أنه يتضمن بيعا باطلا لانعدام أحد أركانه وهو الثمن ولانه على أي حال غير ناقل للملكية لعدم تسجيله أو ثبوت تاريخه قبل أول يناير سنة ١٩٢٤

«وحيث أنه يتعين البحث في هذين الوجهين ومناقشتهما الواحد بعد الآخر
عن الوجه الاول

«حيث أن البحث في هذا الوجه يستلزم تحليل العقد المؤرخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٠ المقول بأنه عقد شركة عقارية وتكييفه من الوجهة القانونية

لمعرفة القواعد التي يجب تطبيقها عليه «وحيث أن ما اشتمل عليه هذا العقد لا يتفق مع وصفه بأنه شركة عقارية فليس فيه شيء من خصائص عقد الشركة ولا يتضمن استخدام مجهودات الشركاء في غرض معين فعنوان العقد لا يتفق مع مرماه اذ لم ينشئ شركة عقارية وإنما أوجد حالة شيوخ بين عدة أشخاص

«وحيث أن العقد يدل ظاهره على أنه بيع توفرت أركانه من بيع وثمان فقد تنازل المدعي عن ملكية ١٢ س ١٧ ط ٧ ف للمدعي بثمان محدد مبلغ ٥٠٠ م ٧٨٢ ج قيل أنه دفع فورا الا أنه وجد بجوابه وفي التاريخ نفسه عقد آخر بين المتعاقدين انفسهم تضمن شروطا تناقض ما جاء في العقد الاول فهل العقد الثاني يعد ورقة ضد للعقد الاول وان كان فما هي الآثار القانونية المترتبة على ذلك «وحيث أن ورقة الضد وهي التي تتم في الحفاء وفيها تتمثل ارادة المتعاقدين الحقيقية وينفيان بها كل أثر بينهما ناتج من العقد الصوري من شأنها أن تثبت عكس ما هو مقرر في العقد الظاهر وتقيضه وان تنشأ معه في آن واحد (راجع كتاب المداينات جزء أول في ورقة الضد للدكتور عبد السلام بك ذهني)

«وحيث أنه من بين الحالات التي تقع فيها الصورية أن يقصد المتعاقدان بالعقد الظاهر عقدا آخر يستترانه عن الغير فتكون نيتهم متجهة الى انشاء رابطة قانونية سواء بالالتزام من الجانبين أو من جانب واحد ولكنهما يجعلانها في ثوب آخر ويظهر أنها بشكل مغاير لما قصدوا اليه

«وحيث أنه بتفسير العقد الذي سمي ملحقا للشركة على ضوء المبادئ المار ذكرها يتبين لأول وهلة ان شرائط ورقة الضد متوفرة فيه فقد اقر المدعي عليه أنه لم يدفع ثمن الارض التي اشتراها

من تلخيصه في ورقة افتتاح هذه الدعوى المعلقة اليه في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وهي من الاوراق الرسمية .

« وحيث لا جدال ان الشارع أراد بالحررات الثابتة التاريخ قبل سريان القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ الاشارة الى المادة ٢٢٩ مدني التي تضمنت الطرق المؤدية الى اكتساب الاوراق العرفية قوة تجعلها حجة على الغير وقد اختلفت الاراء فيما اذا كانت هذه الطرق مبينة في القانون على سبيل القياس أو الحصر .

« وحيث ان الشراح الفرنسيين يجمعون على ان الحالات الواردة في المادة ١٣٢٨ مدني فرنسي المقابلة للمادة ٢٢٩ لا يصح التوسع فيها أو الاخذ في تفسيرها بطريق القياس لانها محددة بنص القانون .

« وحيث ان المادة ١٣٢٨ سالفه الذكر نصت على ذكر العقد العرفي ذكرا كاملا في ورقة رسمية وهي حالة اغفلها الشارع المصري ولم ينو عنها بيد ان القضاء والفقه في مصر سارا على اتباع مبدأ القانون الفرنسي (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩ مارس سنة ١٩٠٣ بمجموعة الاحكام السنة الثانية والعشرين ص ٢٢٢ وحكم محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية المنشور في الحقوق السنة الحادية والعشرين ص ٣١٢ وشرح القانون المدني للمرحوم فتحي باشا زغلول ص ٤١٧ ودهلثس جزء أول ص ٨٣ وكتاب المدائيات للدكتور عبد السلام بك زهني جزء أول ص ٢٦٢)

« وحيث انه بالرغم من اجماع الازراء على تقرير هذه الحالة بطريقة من طرق اثبات التاريخ فانها غير مجمعة على الاسباب التي حبت اليها البعض يرى المادة ٢٢٩ وردت على سبيل القياس وان الشارع

وبذلك هدم أحد أركان العقد الظاهر اذا أنه لا بيع مالم يكن هناك ثمن حقيقي وكان الثمن نقداً مقدراً أو قابلاً للتقدير (راجع كتاب البيع للمصطفى عيسى ص ٢٠٧) فدل اقراره على أن ارادة المتعاقدين ليست منصرفة الى البيع وانما لها وجهة أخرى يجب تعرفها وتحديد مزاها

« وحيث أن السبب الذي بني عليه التعاقد الحقيقي جائز ومشروع

وبما أن هذا التعاقد ليس بيعا كما سبق القول ولا هبة لانعدام نية التبرع ولا مفاوضة لانها تستلزم تبادل شيئين يحمل احدهما على الآخر في ملك الجانبين فلم يبق الا أن يكون عقدا غير مسمي تسري عليه أحكام التعهدات العامة

« وحيث انه لم يثبت أن المدعى عليه اخذ بتعهداته بل ثبت بالعكس أنه قام بما التزم به فليس للمدعي ما يركن اليه من هذه الوجهة لنقض مأم من جانبه .

عن الوجه الثاني:

« حيث أن القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ أوجب اصدار العقود الناقلة للملكية بواسطة تسجيلها ونص بان عدم التسجيل يترتب عليه ان حق الملكية لا ينشأ سواء بين المتعاقدين أنفسهم أو بالنسبة لغيرهم واستثنى من ذلك الاحكام التي اصدرت والحررات التي تثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل العمل به (راجع المادتين الاولى والرابعة عشر من القانون المذكور)

« وحيث ان الاتفاق الذي انعقد بين الطرفين في ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٠ من العقود الناقلة للملكية فليسكي يكون له هذا الأثر يتعين ان يكون مسجلاً أو ثابت التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ . وقد ذهب المدعي الى أن العقد خلو من هذه الصفة وممسك المدعي عليه بان للعقد تاريخاً ثابتاً اكتسبه

لم يرد التقييد (راجع دهلتس) والبعض الآخر يرى عكس ذلك ويعلل رأيه بأن تقرير هذه الحالة ليس استثناء للمادة ٢٢٩ ولكن تطبيقا للمادة ٢٢٦ التي تقضى بأن المحررات الرسمية تكون حجة على أى شخص مالم يحصل الادعاء بتزوير ما هو مدون بمعرفة المأمور المحرر (راجع كتاب المدائيات ص ١)

«وحيث أن الغرض الذى يتوخاه الشارع من اثبات التاريخ أن تكون للمحررات قوة يجعلها حجة على الغير وهذا الغرض متوفر فى المحررات الرسمية لأن التعاقد يتم أمام مأور مختص إلا أن من البيانات التى قد يشتمل عليها العقد الرسمي ما يبيده العاقدان أمام المأمور المحرر فيثبت به دون أن يمحسه أو يتحقق من صحته فإن تضمن البيان تلخيصا لعقد عرفي لا يعلم المأمور من أمره شيئا فليس تكفى هذه الإشارة ليكون مجرد ذكره حجة على الغير ولذا يادر الشارع الفرنسي ووضع نصا خاصا بهذه الحالة فى المادة ١٣٢٨ حتى يكسبها قوة الاثبات ضد الغير ولو كان ثبوت التاريخ مستمدا من المحرر الرسمي ونتيجة طبيعية له لاصبح النص عليه لغوا وتكرارا.

«وحيث أنه يستنتج مما تقدم أن قبول هذه الحالة فى القانون المصرى استثناء صريح للمادة ٢٢٩ يدل بجلاء على أن هذه المادة وردت على سبيل القياس كما قرر دهلتس

«وحيث أنه مما يؤيد هذا الرأى أن اصحاب المذهب الثانى لم يجمعوا عن تقرير حالات أخرى لاثبات التاريخ وهم فى الوقت نفسه ينادون بأن ما ذكره القانون جاء على سبيل الحصر ولا محل للتوسع فيه ومن هذه الحالات الجديدة

(١) ذكر العقد العرفي فى محرر عرفي ثابت التاريخ (٢) بتر يد كاتب العقد أو أحد

الموقعين عليه أو اصابته بشلل كلي أو نصفي (٣) التصديق على الامضاءات التى على العقد . وليس فى الاسباب التى أوردوها تعليلا لذلك ما ينهض حجة تؤيد دعواهم والرأى السائد فى فرنسا لا يغير الحالين الثانية والثالثة من هذه الحالات عملا بمبدأهم القائل أن المادة ١٣٢٨ جاءت على سبيل الحصر .

«وحيث أنه يضاف على ما ذكر تأييدا للرأى الاول وادعا ما لحجته أن القوانين الحديثة نهجت منها جانبذت فيه التقاليد القديمة وترك الباب مفتوحا أمام القضاء ليقرر باجتهاده ما يظهر العمل والاختبار من حالات جديدة مشابهة لما أورده القانون ولم يكن إرادته الاعلى سبيل التمثيل ليكون نبراسا للقضاء ومن هذه القوانين القانون المدنى الايطالى الصادر فى سنة ١٨٦٥ وراجع بودرى وبارد المطول ج ٤ من ٢٣٦٩

«وحيث أن صحيفة الدعوى من الاوراق الرسمية التى محرر بمعرفة المحضر بناء على تعريفات الخصم المعلن سواء كانت تحريرية أو شفوية كما نصت المادة الرابعة من قانون المرافعات فذكر العقد موضوع الدعوى فى ورقة افتتاحها ذكر انا فى الحالة وتلخيصه تلخيصا كاملا يكسب هذا العقد تاريخا ثابتا من وقت الاعلان

«وحيث أنه ثبت من الاطلاع على الاوراق ان صحيفة الدعوى أعلنت فى ٦ نوفمبر سنة ٩٢٣ فالعقد أصبح بذلك ثابت التاريخ قبل أن يسرى القانون عمرة ١٨ سنة ١٩٢٣

«وحيث أن المدعى عليه قدم أخيرا بعد قفل باب المرافعة صورة رسمية من حافظة مستندات فى الدعوى الاستئنافية عمرة ٢٣٧ سنة ٩٢٣ بنى سوييف المرفوعة من عبد الجواد هر يدى تين منها ان من ضمن المستندات المقدمة عقد شركة عقارية بأطيان

قدرها ١٢ من ١٥ ط ٣٨ ف موقع عليه من عبد
العليم الحاجرى و ابراهيم ميهوب (وهما طرفا الخصوم
في الدعوى الحالية) ومؤرخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٠
وغير مسجل ومؤشر على هذه الحافظة من كاتب
المحكمة أنها وردت يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٢٣
«وحيث ان المدعى أقر في مذكرته المؤرخة
٣١ مايو سنة ١٩٢٥ بان عقدا لشركة المقدم في تلك
الحافظة هو صورة من عقد الشركة موضوع
الدعوى فيكون العقد قد اكتسب بذلك سببا
آخر لاثبات تاريخه .

«وحيث انه يتضح مما تقدم ان دعوى المدعى
في غير محلها ويجب رفضها»

(قضية عبد العليم محمود الحاجرى وحضر عنه حضرة
الاستاذ عبد الفتاح افندى رجائي المحامى ضد ابراهيم سالم
عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على نجله خليل ابراهيم وحضر
عنه حضرة صاحب العزة على بك كمال حيشة المحامى .
دائرة حضرة صاحب العزة محمد توفيق حتى بك ومحمد فؤاد
افندى وفهمى بفاى افندى وقد حرر الحكم بمعرفة حضرات
عبد الفتاح حسين افندى واسكندر خادميان افندى ومسعد
السمره افندى القضاة الذين سمعوا المرافعة والمداولة)

٣١٠

محكمة فاقوس الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦

دخول بيت مسكون . نية الجاني . زنا . صلح .
سقوط الدعوى العمومية .

القاعدة القانونية

ان المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات تعاقب
كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى قاصدا
من ذلك ارتكاب جريمة تدخل فى عداد الجرائم
التي يشملها قانون العقوبات . ولتحقق من قصد
الجاني يلزم ان تكون الجريمة مما يحق للنيابة
طلب المحاكمة عليها ويحق للمحكمة الحكم فيها

فاذا تبين من ظروف وقرائن الدعوى ان قصد
الجاني كان ارتكاب جريمة الزنا وتقدم الى المحكمة
محضر صلح بين المتهم وزوج المجنى عليها يفيد
تنازل الزوج عن بلاغه كان هذا الصلح مانعا من
نظر الدعوى لان المادتين ٢٣٥ و ٢٣٦ عقوبات
صريحتان فى انه لا يجوز محاكمة الزانية الا بناء على
دعوى زوجها وان للزوج ان يوقف تنفيذ الحكم
الصادر على زوجته برضاه معاشرتها له كما كانت
ولما كانت المحكمة التى توخاها الشارع انما
هى المحافظة على سعة البيوت ومنع التضيعة والعار
الامر الذى لا يتحقق اذا نظرت دعوى الزنا
وصدر فيها حكم قضائى ولا شك ان الاضرار التى
يتحاشاها الشارع عند نظر دعوى الزنا بالصفة
الاصلية تتحقق برمتها عند نظر دعوى دخول
المتهم فى منزل الزوجة بقصد ارتكاب جريمة الزنا
باعتبار ان الزنا ركن من أركان جريمة الدخول
فى منزل بقصد ارتكاب جريمة .

المحكمة

« من حيث أن وقائع الحادثة تتلخص فى أن
المجنى عليها كانت بمنزلها يوم الحادثة فدخل عليها
المتهم ولما لم يجد بالمنزل أحدا اقترب منها عارضا
عليها قطعة من ذات الخمسة قروش طالبا اليها
أن يزني بها فرفضت وأمسكت به وهم بالانصراف
من المنزل وهى تمسكة به حتى رأها بهذه الصورة
الشاهدان عبد الله شحاته ومحمد شحاته اللذان
شهدا برؤيتهما التماسك خارج المنزل من غير أن
يعلما سببه — أما التهم فلا ينكر دخوله للمنزل
ولا تماسك المجنى عليها به ويعالها بأنه يتجبر فى
القطن وقد عرضت عليه المجنى عليها وهو ما بمنزلها
أن يشتري كمية عندها واثناء المساومة أخت
بمعجى زوجها فتعلقت به مدعية ما تدعيه اخفاء
السبب الحقيقي لدخوله .

«ومن حيث أنه بجلسته ٢٠ ديسمبر سنة ٩٢٥ قدم الحاضر عن المتهم محضر صلح عليه توقيع المجنى عليها وزوجها والمتهم يقررون فيه بحصول الصلح بينهم ويذكر الزوج في صراحة تامة انه لم يبلغ الا أنه أقسم بأن يعدل ذلك ولكنه تحرى الموضوع فوجده غير صحيح وانه متنازل عن بلاغه

«ومن حيث أن للتهمة دفع بلسان وكيله بعدم قبول المدعى المدني لحصول الصلح فقضت المحكمة بالجلسة المذكورة بقبول الدفع انقراضي وعدم قبول المدعي المدني

«ومن حيث أنه يهم الآن البحث في نتيجة الصلح والتنازل عن البلاغ من الوجهة الجنائية

«ومن حيث أنه من أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٢٤ عقوبات أن يكون دخول المتهم بقصد ارتكاب جريمة فيه أي أن المحكمة ملزمة بالبحث في ماهية الجريمة التي كان المتهم قاصدا ارتكابها وذلك لان القانون في هذه المادة لم يعاقب على مطلق الدخول بالمنزل بل الدخول الذي يكون مقصودا به ارتكاب جريمة تدخل في عداد الجرائم التي يشملها قانون العقوبات . ولا شك أن بعض ظروف القضية تشير الى أن الجريمة التي كان يقصد المتهم ارتكابها هي جريمة الزنا مع المجنى عليها لأنها امرأة متزوجة ومدار البحث الآن هو معرفة نتيجة عدول الزوج عن بلاغه وتأثيره على نظر المحكمة في الموضوع

«ومن حيث أن المادتين ٢٣٥ و ٢٣٦ عقوبات صريحتان في أن دعوى الزنا لا ترفع الا بعد دعوى الزوج وبأنه يستطيع إيقاف تنفيذ الحكم بقبوله معاشرة زوجته ومن المقرر أن عدول الزوج عن بلاغه أثناء المحاكمة ينهي الدعوى العمومية والصلح عدول ضمنى حكمه حكم العدول الصريح عن الدعوى (يراجع جرائم لولان صحيفة ٤١ جزء أول)

«ومن حيث أن المحكمة في ذلك إنما هي المحافظة على سمعة البيوت وخوف الفضيحة والعار الامر الذي لا يتحقق اذا نظرت دعوى الزنا وصدر فيها حكم قضائي ولا شك أن الاضرار التي يتحاشاها المشرع عند نظر الدعوى بصفة أصلية تتحقق برمتها عند نظر هذه الدعوى بصفة تبعية باعتبار أن الزنا ركن من أركان جريمة أخرى ولا شك أن المشرع عندما يتحاشى ضررا أو يسعى لحماية علاقة اجتماعية لا بد وان يحقق هذه الغاية في كل صورة كلما كانت هذه العلاقة مهددة ولهذا الحالة نظير في نفس الموضوع وهي حالة عدول الزوج عن محاكمة الزوجة وتأثير هذا العدول في الشريك في الزنا . فمن المقرر انه يستفيد بهذا العدول وفي هذا ما يدل على ان المشرع لا يحمي اشخاصا بذاتهم بل يقصد وضع حد للموضوع ويضن بطرحه للنظر ويجعله محل مناقشة لما في ذلك من الاضرار بعلاقة الزوجية ولا عبرة بعد ذلك بما يصح ان يعترض به على هذا الرأي بأن المحكمة في دعوى الزنا تتعرض الى بحث الموضوع بدقة من جهة توفر اركان الجريمة أو عدم توفرها ومن جهة قيام الدليل على التهم أو عدم قيامه . وفي هذا التوسع بعد عدول الزوج اضرار يريد المشرع ان يمنعها اما في حالة الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٣٢٤ عقوبات فكل ما على المحكمة ان تبحثه هو معرفة السبب الذي دعا المتهم الى دخول المنزل وفي هذا مساس قليل جدا بعلاقة الزوجية . ولكن يرد على هذا بان الضرر يدفع لذاته لا لمقداره .

«ومن حيث ان المحكمة ترى انها ممنوعة من البحث في سبب دخول المتهم منزل المجنى عليها بعد عدول الزوج عن بلاغه وبذلك تكون اركان الجريمة المنسوبة للمتهم غير متوفرة حكما ويتعين

براءته عملاً بالمادة ١٧٢ ج (مؤلف الاستاذ جودبي
صحيفتي ١٠١٦ و ١٠١٧ جزء ثالث)

اما عن الضرب فتدري المحكمة أنه غير ثابت
حصوله من المتهم والاثار التي وجد بالمجنى عليها
يصح ان يكون من التماسك والمجهود الذي قام به
الطرفان اثناء ذلك وترى براءته منها عملاً بالمادة
١٧٢ ج .

(قضية النيابة العمومية نمرة ١٤٧ جنح سنة ١٩٢٦
ضد سلام علي كير . اصدر الحكم حضرة ابو بكر
صادق افندي القاضي وبحضور محمد افندي نجيب وكيل
النيابة)

٣١١

محكمة ههيا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه أول مايو سنة ١٩٢٦

اختام . تمغة . استعمالها . ضرر . مستخدم سلخانة . شركة
الاسواق . مال ١٧٧ عقوبات

القاعدة القانونية

ان المادة « ١٧٧ » من قانون العقوبات تعاقب
كل من استحصل بغير حق على الاختام أو التمغات
واستعملها استعمالاً مضرراً بأي مصلحة عمومية أو
شركة تجارية أو أي إدارة من ادارات الاهالي .
فالمستخدم بالسلخانة التابعة لشركة الاسواق اذا
استعمل ختم السلخانة استعمالاً مضرراً بهذه الشركة
بان وقع بتحم السلخانة على غلة أوراق وسلها
للجزارين لطبعها علي اللحوم تخلصا من الكشف
على هذه اللحوم ودفع الرسوم لهذه الشركة لا عذاب
عليه لان هذا المستخدم لم يتحصل علي الاختام
بغير حق بل الختم موجود عنده بحكم وظيفته

المحكمة

« أقامت النيابة العمومية الدعوى علي المتهمين
لان الاول حصل بغير وجه حق علي ختم السلخانة

التابعة لشركة الاسواق واستعمله استعمالاً مضرراً
بأصحابه واتهمت الباقيين بالاشتراك معه بالاتفاق
وطلبت معاقبتهم طبقاً لنص المواد ١٧٧ و ٤٠ و ٤١
عقوبات .

« وحيث ان الشارع بالمادة ١٧٧ عقوبات قضى
بمعاقبة كل من حصل بغير حق علي اختام أو تمغات
واستعملها استعمالاً مضرراً بأصحابها

« وحيث ان الواقعة تنحصر أنه منسوب للمتهم
الاول انه بصفته موظفاً بالسلخانة ولديه الختم وقع
علي أوراق وأعطاهم الباقيين فحتموا بها علي الا حرم .

« وحيث انه متى كانت الوقائع كما تقدم فلا محل
للقول بأن المتهم الأول حصل علي الختم بغير حق
وقد جاء بجارسون صحيفة ٢٩٢ تعليقاً علي البند
١٤١ ان الركن الاساسي للجريمة الحصول بغير
حق علي الختم . وان هذه المادة لا تنطبق علي
الموظف الذي لديه الختم بحكم وظيفته . وجاء بشرح
قانون العقوبات للاستاذ احمد أمين بك بالقسم
الخاص صحيفة ١٧٨ ما يأتي : ولا بد لوجود
الجريمة أن يكون المتهم استحصل علي الاختام
بغير حق

« وحيث انه بما تقدم يكون الدفع الفرعي في
محله ويتعين الحكم بالبراءة عملاً بنص المادة ١٧٢
جنابات »

(قضية النيابة العمومية نمرة ١٧٠ جنح سنة ١٩٢٦
ضد محمد ابراهيم عمر وآخرين . اصدر الحكم حضرة
صاحب العزه الياس بك حين القاضي وبحضور حضرة
حافظ محمد خليفة افندي وكيل النيابة)

٣١٢

محكمة أسيوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥

عقد . ثبوت التاريخ . تقديمه في ملف الدعوى .
التماس . غش . طرق احتيالية . مفاجأة .

القاعدة القانونية

١ - يعتبر العقد ثابت التاريخ في يوم تقديمه بملف الدعوى ولو لم يكن مؤشرا على العقد بذلك متى كان مؤشرا على المحافظة التي تقدم فيها العقد بما يفيد ورود العقد في يوم معين

٢ - يكفي مجرد الكذب الذي يؤثر على القاضي في الحكم لان يعتبر سببا للاتماس ولو لم يفتقر بطرق احتيالية لان القانون لم يحدد طرق الغش .

٣ - وزيادة على ذلك فجرد المفاجأة *sur prise* قد يكون سببا للاتماس فلو تداولت القضية بالجلسات ثم فاجأ الخصم خصمه بعبارة لم يتمكن الاخير من الرد عليها كان هذا موجبا لاعادة النظر .

الحكمة

« حيث أن الاتماس تقدم في ميعاده القانوني فهو مقبول شكلا

« ومن حيث أن الملتمس يرتكن في صحيفة دعواه والمذكرة المقدمة منه على أن الملتمس ضدها أثناء نظر الدعوى الاصلية المرفوعة من الملتمس حصل منهما غش ترتب عليه تأثير في رأى القاضي في الحكم وذلك بأن ادعى وكيلهما بالجلسة أن العقد الذي يمسك به الملتمس غير ثابت التاريخ ومن ثم فهو غير ناقل للملكية

وقد أخفت المحكمة بهذا الدفع وقضت برفض الدعوى .

« وحيث أنه قبل الفصل في الاتماس يتعين البحث فيما اذا كان العقد الذي يقدم في دعوى يعتبر ثابت التاريخ بتقديمه في ملف الدعوى أم لا » وحيث أن القانون في المادة ٢٢٩ مدني بين الحالات التي فيها يكون العقد ثابت التاريخ ويظهر من أول وهلة أنه بايداعه في ملف الدعوى لا يعتبر أنه ثابت التاريخ في تاريخ وضعه في ملف الدعوى خصوصا إذا لم يكن عليه تأشير من الموظف المختص . والحكمة التي أرادها للشرع في ذلك أنه عند سحب العقد يظهر أنه عرفي غير ثابت التاريخ مع أن حالة هذا العقد بعد سحبه مماثل تماما للعقد الذي عليه امضاء لشخص توفي فهو في نظر الجمهور غير ثابت التاريخ اللهم الا إذا اقترن بشهادة رسمية تدل على وفاة أحد الموقعين على العقد .

« وحيث أنه قياما لهذا يجب اعتبار العقد المقدم في دعوى ثابت التاريخ متى اقترن بشهادة رسمية تفيد أن هذا العقد تقدم في دعوى . ولا يانع لاعتباره ثابت التاريخ في تاريخ تقديمه في الدعوى أسوة بالعقد الذي عليه إمضاء المتوفي .

« وحيث أنه يستخلص مما تقدم أن تأشير الموظف على نفس العقد ليس بضروري لاعتباره ثابت التاريخ

« وحيث أنه تبين من الاطلاع على القضية الاصلية أن العقد تقدم بملف الدعوى ومن تأشير كاتب الجلسة على الدوسيه فهو اذا ناقل للملكية لصدوره قبل القانون نمرة ١٨ الخاص بالتسجيلات » وحيث أنه يجب الآن البحث فيما إذا كان الوجه الذي يرتكن عليه الملتمس في قبول الاتماس

وهو الغش يجب أن يكون مقترنا بطرق احتيالية حتى يكون الالتباس مقبولا كما ذهب وكيل الملتبس ضدّها بالمذكرة المقدمة منه أو أنه لا يشترط اقتران الغش بالطرق الاحتيالية كما ذهب وكيل الملتبس .

«وحيث أن المحكمة ترى من واجب العدالة قبول الالتباس متى كان الغش أثر على فكر القاضي حتى أبعده عن الحق وجعله يحكم على خلاف العدل وهذا يطابق روح القانون الذي لم يحدد طرق الغش أي أنه جعله يشمل الغش المقترن بطرق احتيالية والغير مقترن بهذه الطرق . وقد ذهب الفقهاء وأحكام المحاكم على أن مجرد ذكر واقعة كاذبة في صورة واقعة صحيحة أملا في الوصول لكسب الدعوى قد يجهز الالتباس بل أن مجرد المفاجأة surprise قد يكون أيضاً سبباً لقبول الالتباس بمعنى أنه بعد تداول القضية بالجلسات يذكر الخصم عبارة في وقت غير مناسب بحيث لا يتمكن الخصم الآخر من الرد عليها كما حصل في الدعوى الحالية فلم يبد الدفع من الملتبس ضدّها والذي بنى عليه الحكم إلا والوكيل الأصلي غائب وقد ذهبت المحاكم إلى أن مجرد الكذب في القول والسكوت عن الحق قد يجهزان الالتباس كما بينا إذا ترتب عليهما حكم مخالف للعدل (راجع حكم محكمة الاستئناف الأهلية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٨٩٩ المجموعة سنة ١٩٠١ ص ٢٦٨ وحكم محكمة ابوتيج الجزئية بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٠٧ المجموعة الثامنة ص ٢٥٠) «وحيث أنه ثابت من الاطلاع على أوراق القضية الأصلية أن وكيل الملتبس الأدلي لم يكن حاضراً في الجلسة بنفسه ولما أبدى وكيل الملتبس ضدّها هذا الدفع طلب الحاضر عنه تأجيل النطق بالحكم حتى يتمكن الوكيل الأصلي من تقديم مذكرة بالرد على هذا الدفع فلم تجبه المحكمة إلى طلبه

وحيث أنه بالاطلاع على الحكم تبين أن المحكمة أخذت بالدفع وبنّت حكمها برفض الدعوى عليه دون ابداء أي سبب آخر . وفي هذا دليل قاطع على أن دفع الملتبس ضدّها أثر على فكر حضرة القاضي حتى اعتقد أن العقد غير ثابت التاريخ مع أنه في الواقع ثابت التاريخ كما تبين بعاليه

«وحيث أنه مما تقدم يتعين قبول الالتباس وتحديد جلسة للمرافعة عملاً بالمادة ٣٧٩ مرافعات»

(قضية الالتباس المرفوعة من رياض عبد المسيح ضد عبد الوارث على وعثمان على نمرة ٢١٥٥ سنة ١٩٢٥ أصدر الحكم حضرة صاحب المزة عثمان بك نجيب القاضي)

٣١٣

محكمة أبنوب الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٩ فبراير سنة ١٩٢٦

شفعة . علم بالبيع . بالثمن . بالفروط . اثبات العلم . قرابة .

القاعدة القانونية

لا يكفي لسقوط حق الشفعة لعدم اظهار الشفيع رغبته في الاخذ بالشفعة في مدة الخمسة عشر يوماً التالية لعلمه بالبيع أن يكون قد علم بحصوله بل يجب أن يكون علماً أيضاً بالبيع والثلث وباقي شروط البيع قياساً على ما يجب توفره من البيانات في اعلان تكليف الشفيع بابداء الرغبة المنصوص عليها في المادة « ٢١ » من قانون الشفعة

علم الشفيع بحصول البيع وبشروطه قد يستخلص من قرائن الاحوال مثل صلة قرابته بالبائع أو المشتري ومثل وجود أوراق لديه تنبئ بحصول البيع ونصوص قانونية تكفل له الامام بما يهمه معرفته عن عقد البيع

المحكمة

« حيث أن المدعى طلب الحكم بأحقية ٨ س ١٢ ط الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى بالشفعة وهذا القدر باعتد المدعى عليها الثانية للمدعى عليه الاول بمقتضى عقد تاريخه ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ومسجل في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ وارتكن في اثبات دعواه على محضر عرض الثمن وملحقاته على المشتري والباينة للتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ وعلى أربعة أوراد مال عن المدة ما بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٥ »

« وحيث أن للمدعى عليه الاول دفع الدعوى لسقوط حق المدعى في المطالبة بالقدر المشفوع إذ أنه لم يظهر رغبته في الاخذ بالشفعة في مدة خمسة عشر يوما من وقت علمه بالبيع واستعان بالمادة ٢٠ من قانون الشفعة التي تجيز اثبات العلم بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة »

« وحيث أن شهود المدعى عليه المذكور ومن بينهم من يمت للمدعى بصلة القرابة أجمعوا على أن المدعى علم بالبيع في شهر ابريل سنة ١٩٢٥ أن لم يكن قبل ذلك ولم يحرك ساكنا للمطالبة بالحق الذي يحوله له قانون الشفعة الا في ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ أي بعد مضي أكثر من خمسة عشر يوما على علمه بالبيع . »

« وحيث أن المدعى قرر بلسان محاميه في المرافعة الشفوية والمذكرة التحريرية المقدمة منه أنه على فرض علمه بمحصول البيع فإنه لم يقف على القدر الذي يبيع والثمن وباقي شروط البيع ولم يثبت للمدعى عليه الاول علمه بها بما يحول دون سقوط حقه في المطالبة بالقدر المشفوع . »

« وحيث أنه وإن كانت المحكمة تقرر المدعى على وجوب الاخذ بالرأى القائل بضرورة علم الشفيع بما تقدم قياسا على ما يجب توفره من البيانات

في اعلان تكليف الشفيع بأبداء الرغبة في الاخذ بالشفعة المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون الشفعة الا أنها ترى أن المدعى لا بد وأن يكون عالما بكل ما يشمله عقد البيع »

« وحيث أنه تبين من الاطلاع على أوراد المال المقدمة منه ان التكليف سنة ١٩٢٤ وما قبلها بلغ ١٦ س ١٥ ط ٤ ف في حين أنه قصر سنة ١٩٢٥ على ٨ س ٣ ط ٤ ف أي بعجز ٨ س ١٢ ط وهو القدر المرفوع بشأنه الدعوى كما أنه اتضح أن قسط المال المسد في شهر ابريل عن سنة ١٩٢٤ وما قبلها بلغ ٢٣٥ مايا بينا اقتصر في شهر ابريل سنة ١٩٢٥ على ٢٠٩ ملين أي بنقص ٣٦ ملين فن الحق أن المدعى تحرى عن سبب هذا العجز في التكليف والنقص في قسط المال وعرفه »

« وحيث أنه فضلا عن ذلك فإن المدعى أنخ المدعى عليها الثانية وبطبيعة الحال يكون على اتصال بها وواقفا على تصرفاتها - على أن في نصوص القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بتعديل مواد القانون المدني المتعلقه بالتسجيل ما يكفل للمدعى الاثبات بكل ما يهمه معرفته عن عقد البيع وقد علم بمحصوله »

« وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون حق المدعى في المطالبة بالقدر المشفوع قد سقط اذ أنه لم يظهر رغبته في الاخذ بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوما من وقت علمه بالبيع وكل ما يتعلق به من شروط وبيانات فيتعين اذ رفض دعواه »

(قضية ديمتري قلبيس مرقس وحضر معه حضرة الاستاذ ناشد افندي سدره المحامي نائباً عن حضرة الاستاذ سند افندي خله المحامي ضد ابراهيم دقدوق وأخرى وحضر مع الاول حضرة الاستاذ فهمي افندي مسعود المحامي نائباً عن حضرة الاستاذين ابادير افندي حكيم المحامي نمرة ٤٤٣ سنة ١٩٢٥ . أصدر الحكم حضرة صاحب العزة قواد بك عزيز القاضي)

٣١٤

محكمة قنا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ يناير سنة ١٩٢٦

ملك الغير • انتهاك حرمة • حيازة فعلية • منع الحيازة • دخول عقار •

القاعدة القانونية

في جريمة انتهاك حرمة ملك الغير يلزم ان تثبت حيازة هذا الغير حيازة فعلية . فاذا استلم شخص عقاراً استلاماً معنوياً . فلا يجوز له الدخول على الغير بأنه دخل العقار ومنع حيازته بالقوة ولو بنى دعواه على حكم ومحضر التسليم اذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما هو ثابت في الاوراق .

الحكمة

« من حيث يشترط لعقوبة دخول العقار الذي

في حيازة الغير سبق حيازة ذلك الغير للعقار ولا أهمية للأحكام ومحاضر التسليم أكثر من اعتبارها قرينة فقط . ويجب معها ان يقوم الدليل على ان الحيازة كانت ثابتة للشخص المدعى انه مجني عليه .

« وحيث ثبت من أقوال المجني عليه نفسه انه لم يأخذ الا الحكم ومحضر تسليم ولكنه لم يضع يده بعد ذلك بدليل انه اجرها سوريا لولده الشاهد الثاني

« وحيث ان ذلك الولد قرر صراحة اليوم ان والده رغم محضر التسليم لم يضع يده أصلاً قبل الواقعة ويتعين الغاء الحكم الغيابي وبراءة التهم »
(قضية النيابة العمومية نمرة ٨٦٨ جتج سنة ١٩٢٥ ضد علي محمود احمد . أصدر الحكم حضرة صاحب العزة عبد العال السيد بك وبحضور اسماعيل زهدي افندي وكيل النيابة)

فتاوى شرعية

السؤال

سئل يوسف بك ذهني في وقف أهلي له جماعة مستحقون ومن ضمنهم ناظره الشرعي وبرأي المستحقين ورضائهم أناب الناظر عنه أحدهم في تحصيل الايجارات وبيع المحصولات وقبض الثمن والدفع للمستحقين وتقديم حساب ذلك سنوياً وما زال هذا النائب قائماً بذلك بمشاهدة المستحقين المقيمين معه في جهة الوقف لغاية سنة ٩٠١ وفيها قبض ثمن المحصولات والايجارات ودفع لبعض المستحقين شيئاً من استحقاقهم فيها ودفع الاموال الميرية عنها وبعد ذلك مات قبل تقديم حسابها وانتقل نصيبه في الوقف لباقي المستحقين بحسب شرط الواقف

٣١٥

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٢٠

وقف - وصي - ناظر وقف - نائب الناظر - اثبات - توزيع الاستحقاق - قوله - يمينه -

القاعدة الشرعية

الوصي وناظر الوقف اخوان فكما ان الوصي يصدق يمينه فكذلك الناظر يصدق يمينه . ونائب الناظر كالناظر في قبول قوله . فلو ادعى ضياع مال الوقف أو تغير يرقه على المستحقين وأنكروا فالقول له كالأصيل لكن مع اليمين

وضاع مال الوقف الباقي من المال الذي قبضه من ثمن المحصولات والايجارات لعدم وجوده عنده حين موته وعدم معرفة ما صنع به وعدم وجود تركة له فبعض المستحقين أقر ذلك الضياع والبعض أنكره ويريد مطالبة الناظر به فهل دعوي الناظر ضياع ذلك يصدق فيها لكونه أميناً ولا حق لمن أنكر من المستحقين في مطالبته بشيء من ذلك أفيدوا الجواب ؟

الجواب

المعروف في كتب الفقه ان الوصي يصدق يمينه . وان الوصي وناظر الوقف اخوان . فالناظر يصدق يمينه . وقد قل في العقود قلاعن البحر من شتى القضاء مانعه . نائب الناظر كالناظر في قبول قوله . فلو ادعي ضياع مال الوقف أره يقره على المستحقين وأنكروا فالقول له كالأصيل لكن مع اليمين اه وذلك كله صريح في ان القول للناظر المذكور في ضياع مال الوقف يمينه وحينئذ فلا عبرة بانكار المستحقين ولا حق لهم في مطالبته بذلك ؟

مفتى الديار المصرية
محمد عبده

٣١٦

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ٢٠ صفر سنة ١٣٢٠

وقف • ناظر • مشرف • حقوقه واختصاصه •

القاعدة الشرعية

ليس للمتولي على الوقف التصرف في أمور الوقف بدون اذن المشرف (أي الناظر الحسبي) واطلاعه .

السؤال :

سأل حضرة عثمان بك مرتضى بنظارة الحقاينة في ان المرحوم عثمان باشا غالب وقف حال حياته أطيانا وشرط النظر عليها من بعده لكريمته الست صديقه هانم وجعله ناظرا حسبيا عليها وقد مات الواقف وآل النظر المذكور لبنته المذكورة وصار النظر الحسبي لحضرة عثمان بك المذكور بمقتضى شرط الواقف فهل والحالة هذه يسوغ لتلك الست الناظرة أن تتصرف في هذا الوقف بالتأجير والزراعة وقبض الاجرة والعمارة وغير ذلك مما يتعلق بالوقف بدون اطلاع الناظر الحسبي واذنه أو ليس لها ذلك الا باذنه واطلاعه أفيدوا الجواب

الجواب :

الناظر الحسبي هو بعينه المشرف . وقد قلوا ليس للمتولي التصرف في أمور الوقف بدون اذن المشرف واطلاعه . ومن ذلك يعلم انه ليس للست صديقه المذكورة التي آل لها النظر على وقف أبيها المذكور أن تتصرف في أمور هذا الوقف بدون اذن ذلك الناظر الحسبي واطلاعه بناء على ما صرح به علماؤنا ؟

مفتى الديار المصرية
محمد عبده

٣١٧

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ٢٤ الحجة سنة ١٣١٧

ارث • اقرار المورث باخراج وارث مقابل مبلغ يعطى له • بطلان

القاعدة الشرعية

من أقر في ورقة قبل وفاته بأنه أخرج ولدا

من أولاده من ميراثه نظير اعطائه مبلغاً من المال فقراره يقع باطلا لأن تركته بعد وفاته حق غيره فلا يملك التصرف فيها بذلك الاخراج. مثل هذا الاخراج لا يعول عليه شرعا

السؤال :

سألت الحرمة السيدة بنت محمد القاوي من ميت الليث بقوله التابعة لمركز السنطة غربية عن ان والدها محمد القاوي توفي وترك تركة وانحصر ميراثه في أولاده لصلبه ابراهيم وفاطمة ومباركة والسيدة من غير شريك ثم انها رفعت دعوى بمحكمة السنطة الاهلية على باقى الورثة لاستيلائهم ما ينحصرها شرعا من التركة وفي أثناء المرافعة أبرز ابراهيم المذكور ورقة مشتملة على ختم المورث وختمي شاهدين متوفيين ومسجلة بعد وفاتهم ليدفع بها دعواها صورتها (عقد صادر من محمد القاوي بشهادة رضوان القاوي وأبي العطا أبي العزبانة يعترف وهو بأكمل الاوصاف المعتبرة شرعا بان أولاده الحريمات وهن السيدة وفاطمة ومباركة قد أخرجتهن من تركتي بعد وفاتي نظير اعطائهن مبلغ ٤٥٠٠ قرش وصار

لاحق لمن في تركتي بعد وفاتي لافى أطيان ولا في عقارات ولا منقولات بل تكون عموم التركة لولدى ابراهيم دون خلافه بدون مشارك ولا معارض ولا منازع له فيها وصار اخراج أولادى البنات المذكورين نظير اعطائهم المبلغ المذكور وتحرر هذا منى على يد الشهود

١٥ محرم سنة ١٢٩٩)

وبناء على هذه الورقة أوقف القاضي الاهلى السير فى القضية حتى يفصل فيها من جهة الاختصاص فهل لو فرض انها صادرة من المورث تكون لافية لا يعمل بها شرعا أو يعمل بها فتونى؟

الجواب :

لا عبرة بما صدر من محمد القاوي حال حياته من اخراجه لبناته المذكورات من تركته بعد وفاته. لان تركته بعد وفاته حق غيره فلا يملك التصرف فيها بذلك الاخراج فلا يعول عليه شرعا

مفتى الديار المصرية
محمد عبده

تطبيق . راجع حكم محكمة روان بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ المنشور بهذا العدد ضمن الاحكام الاجنبية
نمرة ٣٢٩ ص ٤٦١

قضايا المحاكم الشرعية

٣١٨

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٥ مايو سنة ١٩١٦

وقف . ناظر . عزل . جنون . ناظر بالمرط .

القاعدة الشرعية

ما ذكره الفقهاء من أن الناظر لا يعزل

بالجنون الا إذا استمر معه سنة ولو برى يعاد اليه خاص بالناظر بالشرط ولا يسرى على الناظر المقام من قبل القاضي

المحكمة

« حيث ان القرار المستأنف هو حكم

في الموضوع

« وحيث ان ذلك القرار صحيح لأنه ينطبق على القول بتقدير مدة الجنون المطبق بشهرويه يفتى كما في شرح الدر وغيره »
« وحيث ان المنصوص عليه من عود الناظر إذا برئ من الجنون إنما هو في الناظر بشرط الواقع . اما الناظر من قبل القاضي فلا

يعود الا باقامة القاضي

« وحيث ان المستأنف لم يأت بدفع مقبول »
(استئناف الشيخ مصطفى احمد الأبار موكل الشيخ محمد القاضي المحامي ضد الست بنبا بنت محمد الأبار وأخرى وحضر عنهما فضيلة الشيخ محمد خيرت راضي بك المحامي نمرة ٤١ سنة ١٥ - ١٦ دائرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد ناجي)

قضايا المحاكم المختلطة

٣١٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥

بيع . قطن مسحوب عليه . تفويض بيعة . تفويض . توكيل

القاعدة القانونية

العقد الذي يتحرر بين تاجر القطن وعميله ويتضمن تفويضاً من صاحب القطن الى التاجر بان يبيع القطن عند حلول اجل دفع استجرات العميل بدون ان تسدد ويتضمن اخفاء التاجر من اتباع طرق البيع المقررة في المادة ٨٤ من القانون التجاري المختلط هو عقد صحيح لأنه يتضمن توكيلاً من صاحب القطن الى تاجر القطن بالبيع

على أنه يتعين في هذه الحالة اذا أنكر صاحب القطن صدور بيع من تاجر قطن الى الغير أن يكاف التاجر بظهور اسم المشتري اثباتاً لحصول البيع حقيقة .

(استئناف فريد بشاي ضد ا كسان ما كس رئاسة جناب المستشار هانسون)

٣٢٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥

تقادم . تملك بمضي المدة . عقد قسمة . تنازل عن الحقوق . اثباته . عين حاسمة . وصى . وصى سابق . خصم اصيل .

القاعدة القانونية

١ - لا يجوز تملك قطعة أرض بمضي المدة بناء على عقد قسمة لا يشمل الارض المذكورة التقادم هنا لا يصح ابقناؤه على السبب الصحيح ولا على حسن النية

٢ - الاصل ان الانسان يحتفظ بحقه . التنازل عن الحقوق لا يصح اقتراضه بل يجب اقامة الدليل عليه

٣ - اذا اشترك جملة أشخاص في قسمة أطيان كانت شائعة بينهم وقام نزاع بين الشركاء في تأويل نص من نصوص عقد القسمة فلا يحق لاحد المقتسمين توجيه اليمين الحاسمة الى واحد فقط من المقتسمين معه لان مثل هذه اليمين لا تحسم النزاع مادامت موجهة الى واحد منهم فقط

٤ - ان الوصى لا يجوز له أن يوجه اليمين

به الحيلولة بين الارض التي اشتراها الزوج وأرض الجار . اذ أنه حتى في حالة ما اذا كان البيع الصادر للزوجة هو بيع جدي فان هذا لا يمنع الشفعة اذ أن حصول البيع لجملة أشخاص في يوم واحد ولو بعقود مختلفة لا يمنع الجار من طلب الشفعة طبقاً لحكم المادة الحادية عشرة من قانون الشفعة

(استئناف عبد الحميد ابراهيم البساطوى ضد خالد الحناوى وآخرين برئاسة جناب المستشار بافيرا)

٣٣٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٦

تاجر . مقاول بناء . مقاول هدم . عمل تجارى . اختصاص . نظام عام . طلب اصل الدعوى والحكم فيه .

القاعدة القانونية

ان مقاول البناء يعد تاجراً اذا كان هو الذى يورد مواد البناء . وكذلك المقاول الذى يأخذ مقولة هدم مباني ويملك مواد البناء الناتجة من الهدم على نية بيعها للغير . هذا العمل يعد من الاعمال التجارية

للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم اختصاص المحكمة المدنية للطروح أمامها مثل هذا النزاع واذا كانت الدعوى صالحة للحكم في موضوعها جاز للمحكمة الاستئناف أن تطلب الموضوع وتحكم فيه (استئناف شركة رولين ضد محمد صالح برئاسة جناب المستشار فوكس)

الحاسمة باسم قاصر بلون استصدار اذن سابق له من المجلس الحسبي كما لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة اليه اضراً بمصلحة القاصر (راجع بهذا المعنى حكم المحكمة المختلطة للدرج في مجموعة الاحكام المختلطة س ٢٥ ص ٣٧٩)

٥ - لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة الا من خصم أصيل على خصم أصيل في الدعوى فمن ادخل وصياً سابقاً في الدعوى بمجرد توجيه اليمين اليه لا يثبت حق له في الدعوى لا يحق له توجيه اليمين الحاسمة اليه لانه ليس خصماً حقيقياً في الدعوى ولا مصلحة له في الدعوى

(استئناف ورثة ليتوكومين ضد سليمان مزراحى برئاسة جناب المستشار بافيرا)

٣٣١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٦

شفعة . زوجة . بيع جدي . بيع صوري . حيلولة بين القطعة المبيعة واطيان الجار .

القاعدة القانونية

اذا بيعت قطعتا أرض احدهما وهي الكبرى للزوج والاخرى وهي الصغرى للزوجة في يوم واحد وتبين أن البيع الحاصل للزوجة مقصوداً به فصل القطعة المبيعة للزوج عن أرض الجار لمنع الشفعة كان للجار الحق رغمًا عن ذلك في اخذ القطعتين بالشفعة سواء كان البيع الحاصل للزوجة بمفردها بيعاً جدياً أو كان بيعاً صورياً مقصوداً

قضايا المحاكم الأجنبية

٣٢٥

محكمة مونتيليه

حكم تاريخه ١٢ يونية سنة ١٩٢٥
ملكية. انتفاع. حرية المالك. ضرر للغير. نقوش على القبور.
مساس بكرامة طبيب. ازالة. تعويض.

القاعدة القانونية

المالك حر في كيفية الانتفاع بملكه ولكن بشرط أن لا يضر بحق الغير فمن نقش على قبر عائلته كتابة فيها اهانة لكرامة الطبيب الذي عالج الليت أو مساس بكرامة جمعية طبية جاز الحكم بمحو الكتابة أو النقوش المذكورة والحكم بالتعويضات حتى ولو كانت الكتابة منقوشة داخل المدفن ولكن من اليسر على الجمهور قراءتها

٣٢٦

محكمة فيل فرانش

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
تليفون. كشك تليفون. علانية. محل عمومي.

القاعدة القانونية

كشك التليفون الذي تقيم مصلحة التليفونات وتجعله تحت تصرف الجمهور لا يعتبر محلاً عمومياً لأن المصلحة تراعى دائماً عمل الكشك بطريقة لا تسمح لمن كان خارجاً عنه أن يسمع المحادثات التليفونية التي تدور بين شخصين. والحكم يكون كذلك أيضاً حتى لو كان كشك التليفون قائماً في مكتب بومته لأن عمال البومته غير مسموح لهم بسماع المحادثات التليفونية وإذا سمعوها كلها أو بعضها بسبب وظيفتهم فإنهم ملزمون بسبب سرهمتهم على المحافظة على ما يسمعون

٣٢٣

محكمة تقض وابرام فرنسا

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٣

هبة. تبرع. شرائط الصحة. اكتاب عام. قبول الاكتاب.

القاعدة القانونية

ان الشرائط المقررة في المادة « ٩٣١ » من القانون المدني لصحة التبرعات والهبات الحاصلة بين الاحياء ليست لازمة لصحة الاكتابات العامة التي تعلن عنها احدى البلديات لمصلحة عمل خيري. فالتعهد البات الذي يتعهد بمقتضاه أحد المكتتبين بأن يدفع مبلغاً معيناً لا يجوز العدول عنه بعد أن تكون البلدية القائمة بعملية الاكتاب قد قبلته

٣٢٤

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٢٥

بيع. اجارة. عقد واحد. قاصر. وصى. شيوخ. قسمة.

القاعدة القانونية

إذا أجز الشركاء على الشيوخ منزلاً غير قابل للقسمة وكان أحد الشركاء قاصراً وأمضى الوصى العقد ثم دونوا في عقد الاجارة نصاً يجيز للمستأجر شراء العقار بثمن معين كانت الاجارة صحيحة والوعد بالبيع باطلا لأن الوصى لا يملك بيع حصة القاصر في العقار وما دام المنزل شائعاً وغير قابل للقسمة فيسقط البيع في الصفقة كلها.

٣٢٧

محكمة بروكسل

حكم تاريخه ١٨ يناير سنة ١٩٢٤

محل تجارى . شركة . اعلان . مكتب اشغال . اختصاص

القاعدة القانونية

الشركة الاجنبية التى يكون لها محل تجارى ولو ثانوياً فى بلجيكا أو يكون لها مكتب مباشرة أشغالها بها يجوز اعلانها فى بلجيكا باعتبار أن لها محل إقامة فيها . وتكون المحاكم البلجيكية مختصة بالنظر فى الدعاوى التى ترفع عليها امامها .

٣٢٨

محكمة بروكسل المدنية

حكم تاريخه ١١ أغسطس سنة ١٩٢٣

خير . زد . طلب ابطال تقرير .

القاعدة القانونية

ان أحكام المادتين ٣٠٨ و ٣١٤ من قانون المرافعات لا تنطبق الا على الخبراء الذين لم يبدأوا أعمالهم أو لم يتمموا مأموريتهم . فالطعن فى خبر بأنه أكل أو شرب بمصاريف وعلى حساب الخصم فى أثناء مباشرة أعماله لا يخول الطاعن حق طلب رد الخبر وانما يخوله حق طلب ابطال التقرير .

يجوز للمحكمة أن تستأنس بتقرير خير حكم بإبطاله لتقارن بين ماورد فيه وبين أدلة الاثبات المقدمة لها من الخصوم .

٣٢٩

محكمة روان

حكم تاريخه ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢

بيع . حقوق فى شركة انسان حى .

القاعدة القانونية

يقع باطلا الشرط الذى يدون فى عقد زواج وينص فيه على أن يكون للزوجة بعد وفاة زوجها أن تحتفظ لنفسها بالمحل التجارى المملوك لزوجها فى مقابل دفعها لأولاد الزوج قيمة حصة كل واحد فى المحل التجارى تقدماً بعد تقدير قيمته بمعرفة أهل الخبرة ، لأن مثل هذا الشرط يعتبر وعد ببيع حقوق فى شركة انسان على قيد الحياة ومثل هذا العقد يقع باطلاً بحكم القانون

تعليق

راجع بهذا المعنى المادة ٢٦٣ من قانوننا الاهلى وراجع أيضاً الفتوى الشرعية التى نشرناها فى هذا العدد ص ٤٥٦ عمرة ٣١٧

٣٣٠

محكمة اقرس

حكم تاريخه ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٥

حكم مهيدي . قوة الشيء المحكوم فيه . اختصاص .

القاعدة القانونية

إذا أصدرت المحكمة حكماً تمهيدياً فكأنها اعتبرت ضمناً أنها مختصة بنظر النزاع . مثل هذا الحكم يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة الى الاختصاص بحيث اذا دفع الخصم بعد ذلك بعدم اختصاص المحكمة وجب رفض طلبه .

٣٣١

محكمة استئناف لبيج

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣

مدفن . قبر . مقبرة . انتفاع . عائلة . معناها . متناولها

القاعدة القانونية

١ - ان التنازل عن أرض لجعلها مدفناً
يجوز لأصحاب حق الانتفاع بالمدفن بعض الحقوق

المدنية فالنزاع الذي يقوم بين المتنازل اليهم والسلطة
التي تنازلت لهم عن أرض المدفن نزاع مدني
تختص بنظره المحاكم النظامية ولا سيما اذا كان
القصد منه منع اعتداء السلطة التي تنازلت عن
المدفن واجبارها على احترام عقد التنازل
٢ - اذا حصل التنازل عن أرض لجعلها
مدفناً لعائلة ما وجب تفسير كلمة « العائلة » بوسع
معانيها . فتتناول الاخوة والاخوات وأولادهم كما
تتناول أصهار العائلة

بحث

في نظام المجالس الحسبية

ان القانون الصادر في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥
بتوسيع اختصاص المجالس الحسبية للنظر في
السائل الخاصة بغير المسلمين من الرعاية المحلية قد
أثار عاصفة امتياع وقد نريد بمقالنا هذا الخوض
في مناقشتها

رأى بعضهم ان إلغاء المجالس هذه وإضافة
اختصاصها الى المحاكم الاهلية ضمان أكبر لحسن
ادارة أموال القاصر وعدم الاهلية وخطوة في
سبيل توحيد جهات القضاء

علي ان التشريع الاجنبي وهو أقدم عهداً منا
بالتقاليد وبالخبرة القضائية ينبئنا بأنه لا يصح ترك
هذه المادة الى المحاكم النظامية تنفرد في النظر فيها
وقد أشرك الشارع هناك مجلس العائلة — للمشكل
من أفراد العائلة برئاسة قاضي الصالحات —
اشتراكاً فعلياً مع تلك المحاكم

وقد ظهرت في هذا العصر متاعب جمة في
مجاد هؤلاء الاعضاء لاسباب عديدة منها رحيل

العائلة بعد وفاة عميدها وعدم استقرارها في مكان
سعيّاً وراء المعيشة ما حال دون قيام المجالس العائلة
بأعمالها خير قيام

هذا نظام البلاد الغربية أما نظام ديارنا المصرية
فقد مرت عليه أطوار عديدة لنا في ذكرها ما ينير
ظلام الطرق التي كانت سبباً في تلك العاصفة

قد أنشئت المجالس الحسبية بأمر عال صادر
في ١٨٧٣ بناء على طلب نظارة المالية التي لاحظت
بحق ان مأمورية بيت المال قاصرة على ادارة
تركات القصر وعند بلوغهم تسلمهم أموالهم وكثيراً
ما رأت عدم تبصرهم في تصريف أمورهم وهم على
جانب عظيم من الجهل وسرعان ما تندثر أموالهم
فيصبحون في حالة يرئى لها لذلك طلبت تشكيل
المجالس هذه لحفظ وادارة التركات ولتقديم المشورة
لبيت المال ليقوم بتنفيذها (راجع قاموس الادارة
والقضاء جزء رابع ص ٢٥)

أنشئ المجلس الحسبي وانعقد برئاسة المدير

سنة ١٩٢٥ الى قواعد الشرع والى العرف الذى قدسته الملة

وهذا التشكيل يقرب مجالس الحسينية من مجالس العائلة التى ما وجدت الا للوقوف على حسن المعاملة ولعدم الخروج على العرف والمتبع

كانت أحكام مجالس الحسينية نهائية لا يقبل عنها استئناف الى ان سنت الحكومة فى سنة ١٨٩٦ درجة استئنافية هى مجلس الحسى العالى ومحكمة الاستئناف الاهلية وجعلت لكل منهما اختصاصا وكان المجلس العالى مشكلا وأغلبية أعضائه من كبار الموظفين بما فيها الرئاسة وكان مختصا بما يرفعه له ناظر الحقانية من القرارات الصادرة بعزل الاوصياء والقوامه وبإعادة فحص حساباتهم (المادة ٧ من قانون سنة ١٨٩٦)

وأما القرارات الصادرة فى طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو فى استمرار الوصاية على القاصر الذى بلغ الثامنة عشر فيرفضها ذوالشأن أو النيابة العمومية الى محكمة الاستئناف الاهلية (المادة ٦ من القانون المحكى عنه)

ظلت هاتان الهيئتان تنظران الاستئنافات المرفوعة عن أحكام المجالس الحسينية الى أن حل بالمجلس الحسى العالى ما تضمن تشكيكه من عيوب أذ ان وكيل مجلس حسى مصر الذى له رأى فى المسائل التى عرضت على المجلس الابتدائى نجده جالسا فى المجلس العالى وعضويته والحالة هذه كانت سببا فى عدم استئناف قرارات مجلس حسى مصر وأما قرارات مجالس الاقاليم فما عرض منها كان تافها لذلك صدر الامر العالى فى ٤ يونيه سنة ١٩٠٠ بإلغاء المجلس العالى هذا وإنفردت محكمة الاستئناف الاهلية فى النظر فى المسائل التى خصها بها قانون سنة ١٨٩٦ وأصبحت المجالس الحسينية تحكم نهائياً

أو المحافظ أو المأمور ومن حل محلهم من الموظفين وظلت مجالس ادارية يحافظه صفتها هذه الى ان ادخلت الحكومة تعديلا قويا فى سنة ١٩٢٢ كان من شأنه تغيير الرئاسة واسنادها الى قاض من قضاة المحاكم الاهلية ولا يخفى ما فى هذا التغيير من المغزى الكبير وقد تمسك القلم عن تبسيط مالا يجهله أحد مكتفين ببيان وزارة الحقانية الا أن بعد قل دولة وزيرها «انه قد أظهر الاختبار عيوباً كثيرة فى سير الاعمال بالمجالس الحسينية ولهذا تبحث النظارة فى اصلاح حالها بحيث تكفل لنوى الشأن مصالحهم» (ملحق الوقائع المصرية عدد ٣٤ الصادر فى ٢٧ مارس سنة ١٩١١ الصحيفة الخامسة منه)

واورى جناب المستشار القضاى فى تقريره لسنة ١٩١٤ «ان كثيرا ما أشرت فى تقاريرى الى سوء حال الاعمال فى هذه المجالس والى الشكوى العامة منها وبما لاشك فيه ان السبب يرجع الى العيوب اللاصقة بتشكيل هذه المجالس ونظامها» (ملحق الوقائع المصرية عدد ٥٤ الصادر فى ٤ مايو سنة ١٩١٤ الصحيفة التاسعة عشر منه)

ظهرت المجالس هذه فى ثوبها الحقيقى من ذاك الحين ما حفظ لها حسن السمعة وجميل الثناء وكنا نتمنى ان يقدم القانون الجديد تلك الرئاسة والأيعود الى التبرع بها الى رجال الادارة فى حالة غيبة القاضى .

: أما أعضاء المجلس فهم فى حقيقة الواقع خير عون يؤدى اشتراكهم مع الرئاسة الى الحكم على أحسن حال فقد نرى عضو الاعيان يبدى من الملاحظات على ما يسمعه ويراه من حسن سير الوصى أو القيم فى معاملاته مع أفراد الناس ولا يخفى ان الدين المعاملة ، ويرشد فضيلة القاضى الشرعى أو من يحل محله من أهل الملة عملاً بقانون

في المواد التي كانت قراراتها تستأنف أمام المجلس العالي إلى أن أحيتته وزارة الحقانية في سنة ١٩١١ لما رآه دولة وزيرها في طوافه في أقاليم الوجه القبلي من ضروب الخلل والاهمال في أقدم واجبات المجالس الحسينية

أعيد المجلس العالي إلى عالم الوجود متحيا بلباس عصرى نابذا ذلك الثوب القديم الذي تعودنا أن نراه به وتشكل لا من مودفين بل من ثلاث مستشارين أفضل من قضاة محكمة الاستئناف الاهلية برئاسة أحدهم ومن عضو محترم من المحكمة العليا الشرعية أو من أهل ملة الشخص عند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين عملاً بقانون سنة ١٩٢٥ ومن أحد الموظفين الموجودين في الخدمة أو التقاعدين

اختص هذا المجلس بما كان من اختصاصه في ماضي أيامه وما كان داخلاً في اختصاص محكمة الاستئناف الاهلية التي أصبحت والحالة هذه عنصراً جديداً في عضويته

هذا نظام المجالس الحسينية وهي اليوم تختلف عن أمسها اختلافاً كلياً فبعد أن كانت عواكم إدارية يجلس للموظفون فيها أصبح يجلس فيها رجال القضاء الاهلي والشرعي ورجال القانون من أهل ملة الغير مسلم . وأصبح لها ما للمحاكم النظامية من الحقوق فالمواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ من القانون النظامي الجديد لهذه المجالس توافق المواد ٨٥ وما بعدها من قانون المرافعات الاهلي الخاصة بالاجراءات والعقوبات والجنح والجرائم التي تقع في الجلسات

ولنبحث الآن عن الحق في رفع الاستئناف وعن كيفية رفعه

نصت المادة ١٢ من القانون الجديد على أن لوزير الحقانية أن يرفع إلى المجلس الحسيني العالي

أي قرار في الموضوع صادر من المجلس الحسيني وذلك بناء على بلاغ من النيابة العمومية أو من أي شخص ذي شأن أو من تلقاء نفسه يحق لنا والحالة هذه أن نتساءل من أين يتسنى للنيابة العمومية استعمال حق البلاغ هذا وهي غائبة عن المحكمة ولم يشترط القانون ما اشترطه غيره من ضرورة استطلاع رأيها في هذه القضايا .

إن الشرائع الاجنبية ونظام المحاكم المختلطة في هذه الديار التي أقامت النيابة العمومية حارساً ومهيمنة على مصالح القصر وعديمي الاهلية أفسحت لها مجال الاطلاع والحضور في جلسات المحاكم ومدتها من السلطة ما سهل عليها القيام بأمورها هذه « المواد ٦٨ وما بعدها من قانون المرافعات المختلط و ٧٢ وما بعدها منه

لا يملك الوزير وحده رفع الاستئناف بل قضت المادة ١٣ من القانون الذي نحن بصدده أن للأوصياء المختارين أن يستأنفوا إلى المجلس الحسيني العالي القرارات الصادرة بعزلهم أو استبدال غيرهم بهم . وللأولياء الشرعيين هذا الحق أيضاً فيما يتعلق بالقرارات التي تسلبهم سلطتهم على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو تحظر عليهم اجراء بعض التصرفات في هذه الاموال بلا اذن سابق .

وسكت النص عن حق الاوصياء المعينين وقد كان لهم أن يستأنفوا القرارات الصادرة بعزلهم أمام مجلس الحسيني العالي « المادة ٢ من قانون عمرة ٥ سنة ١٩١١ » فأصبحوا لا يملكون الا الاتهام من معالي وزير الحقانية أن يستعمل حقه في رفع الاستئناف ولم تذكر المذكرة الايضاحية شيئاً لسلب حق كان لهم بموجب ذلك القانون أما القرارات الصادرة من المجالس الحسينية

بيان بعضها كما قررت ذلك المادة ٢٦٣ من قانون للرافعات في المواد المدنية .

على ان هذا الاستئناف لا يوقف تنفيذ قرار المجلس الحسيني الا اذا استعمل الوزير حقه المخول له في المادة ١٤ من القانون الجديد ذلك الحق الذي قيدته المادة المذكورة بنصها « اذا رأى » ان يرفع قراراً الى المجلس الحسيني العالي ، وقدينا ان الاحوال المنصوص عنها في المادة ١٣ تلزم الوزير بتقديم عريضة الاستئناف المرفوعة اليه من ذي شأن الى المجلس العالي ، فهل يملك الوزير في تلك الاحوال ايقاف التنفيذ ؟

ان لفظة « اذا رأى أن يرفع قراراً » وهو في حقيقة الواقع لا يرفع قراراً بل يقدم عريضة الاستئناف الواردة اليه الى المجلس العالي لا تسمح له بايقاف التنفيذ

علي ان هذا قيد ورد في القانون الجديد وأما ما كان متبعاً حتى الآن فوارد في المادة الرابعة من قانون سنة ١٩١١ ونصها لناظر الحاقية « عند رفعه » قراراً الى المجلس العالي الخ ، ولما لم نرفي المذكورة الايضاحية تعليلاً لهذا التعديل رجعنا الى النص الفرنسي للمادة ١٤ المحكي عنها لعلنا أن القوانين تخرج من اللجنة التشريعية فرنسية العبارة فوجدنا نصها مطابقاً للنص الفرنسي للمادة الرابعة من قانون سنة ١٩١١ المشار اليها فتحققنا أن التعديل لم يكن عملاً تشريعياً بل آت من طريق النقل الى اللغة العربية ولو رجع الناقل الى النص العربي للمادة الرابعة المذكورة لوفر عليه عناء التعريب وعلينا متاعب البحث والتقيب

على اننا نتساءل ألم يكن كافياً الضمان الوارد

في طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو في رفع الوصاية أو استمرارها أو في منع القاصر الذي بلغ الثامنة عشرة من التصرف فاستئنافها حق لكل ذي شأن وللنيابة العمومية

ويرفع من ذكروا الاستئناف بعريضة تهم الى وزير الحاقية وعلى الوزير تقديم هذا الاستئناف الى المجلس الحسيني العالي « المادة ١٣ من القانون الجديد »

ولا نقف على قصد الشارع من اتباع هذه الطريقة ما دام الوزير ملزم بتقديم هذا الاستئناف ولو رأى مالا يدعو الى استئنافه. ألم يكن من المستحسن اختصار الطريق واتباع القاعدة المقررة في قانون تحقيق الجنايات من أن الاستئناف يرفع بتقرير في قلم كتاب المجلس

ان المادة ١٣ المشار اليها يرجع أصلها الى نص كان في مشروع قانون سنة ١٩١١ الخاص بتشكيل المجلس الحسيني العالي ومن مقتضاه اقام وزير الحاقية رئيساً لذلك المجلس ولما تعدل المشروع بناء على مشورة مجلس شورى القوانين وجعل الرئاسة لاحد المستشارين الثلاث أبقى النص كما هو بعد مازال عنه ما عاله

هذا من جهة ومن الاخرى فلم تنص المادة ١٣ من القانون المذكور على البيانات الواجب ذكرها في العريضة المرفوعة لوزير الحاقية بطلب رفع الاستئناف. على ان ايضاح الاسباب التي يبنى عليها الاستئناف مما يجعل للتروميزان وعدم الرعونة اللازمة للحالة العصبية التي يتواجد فيها من خسر دعواه . ألم يكن من المستصوب اتباع القاعدة المقررة في المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات التي تقضى بوجوب بيان الاسباب التي يبنى عليها الطعن في الميعاد المحدد لقبوله والاسقاط الحق فيه أو على الأقل

في الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون سنة ١٩٢٥ وهو يقضى بان للمجلس الحسبي العالي أن يوقف تنفيذ قرار مجلس الحسبي المرفوع اليه عند الاقتضاء ؟ ألم يكن هذا الضمان أقرب الى العدل من ضمان حق الوزير بما أن المجلس العالي لا يقرر بإيقاف التنفيذ الا بعد سماع أقوال ذوى الشأن من الطرفين فهل لدى الوزير من الوقت ما يسمح له بسماعهم هذا نظام مجالسنا وهذا طريق الطعن في قراراتها أمام المجلس الحسبي العالي ولنا في عدله وفي نظره السامى ما يرفع التشريع الى درجة السكاه كما لنا في الاسباب التي دعت الى انشاء محكمة استئناف أسبوط ما يشفع لدى وزارة الحفانية لانشاء مجلس حسبي عال لاقاليم الوجه القبلي

الباس روفائيل عباسي

المحامى بقسم قضايا المالية

رجاء لحضرات الزملاء

كثيراً ما يطبع حضرات المحامين مذكرات قيمة في القضايا التي تعرض عليهم وينشرون بعض المؤلفات القانونية ..

ولما كان يهم نقابة المحامين الحصول على هذه المطبوعات لضمها لمكتبة النقابة تقديرًا لها وانفعاً لها فيسرها أن يتكرم حضراتهم بإرسال ما لديهم منها من نسخ كافية ولهم الشكر والثناء أولاً وآخرًا ؟

سكرتير مجلس النقابة

راغب اسكندر

كتاب الاموال

للدكتور عبد السلام ذهني بك
مدرس القانون المدني بكلية الحقوق

وضع الدكتور عبد السلام بك ذهني أخيراً كتابه في نظرية الاموال . فوقع في ١٠٧٠ صفحة تناول فيه أبحاثاً مستفيضة في مقارنة الاموال بعضها البعض . وتفصيل أنواع الملكية بما فيها الملكية الفنية وتاريخ الملكية بمصر . ونظرية الاستيلاء على الاراضي المملوكة شرعاً للحكومة وملكية المياه وحق رقابة الحكومة في توزيعها . وقود الملكية والناور والمطلات والالتزامات الجوارية وحق الممر الى الطريق العام . ونظرية شرط عدم التصرف ووجهتها الفنية القانونية . ونظرية الشيوع والقسمة . وحق الانتفاع وأحكامه المختلفة . والوقف من الوجهة المدنية والقضاء المصري الاهلي والمختلط . وعقد الایجارين والخلو . ونظرية حقوق الارتفاق بوجه عام . وحق الارتفاق المقرر بمعرفة الاسرة . والكنز . ونظرية الالتصاق بما فيها الالتصاق العقاري . الصناعي منه والطبيعي والغرس والبناء . الالتصاق الطبيعي الناشئ عن الجوار للنيل (طمي البحر وتحويل الارض) والتصاق المنقول بالمنقول ونظرية وضع اليد وفوائده وخصائصه والحيازة العرضية وأثر التشريع الاجنبي فيها وعيوب وضع اليد بوجه عام . ووضع اليد اراضي الدائرة السنية . وأعمال التسامح والتجاوز . وحساب مدة وضع اليد المالك بالتقادم وحكم الشريعة الاسلامية وآراء القضاء الاهلي والمختلط فيها من حيث الارث والوقف . وايقاف المدة وقطعها . ونظرية التقادم القصير الحسى وأحوال السبب الصحيح . ونظرية حيازة المقول سند تملكه . وماضيها وشرعيتها العلمية والعملية وأحكامها بوجه عام وبوجه خاص في حالات السرقة والضياع . ونظرية تملك الثمار المجنية بحسن نية . والوصية والهبة وأحكامها والارث . ونظرية الشفعة وتحليل مستفيض فيها فيما يتعلق بماضيها وحاضرها وضرورة مجنسها بمجنسية القانون المدني الحاضر وما يترتب على ذلك من الاحكام الهامة والآراء الفذة وتأثير الشفعة بقانون التسجيل الجديد الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ . ونظرية الاسترداد في حالة الشيوع . والنظرية العامة لانتقال الحقوق العينية العقارية في العصور الماضية والحاضرة وحماية الغير بالوسائل المختلفة . وأحكام القانون المدني بحماية الغير بواسطة التسجيل . وأحكام قانون التسجيل الجديد الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ ، مع بحث مستفيض في المشروعات والذين تقدموا وهما مشروع توحيد أقلام التسجيل ومشروع السجلات العقارية . ونظرية تورينس ونظرية التسجيل الالماني . وشرح مستفيض لقانون التسجيل الجديد وبيان واف في تأثير المبادئ القانونية المقررة في القانون المدني بقانون التسجيل الجديد . واستعراضها واحداً واحداً في العهد الاول وفي العهد الجديد . وبيان ما وجد في عالم القانون من احكام قانون التسجيل الجديد . والطريقة العملية لحصول التسجيل . ونظرية انقضاء الحقوق العينية العقارية والمنقولة . ونظرية حماية الحقوق العينية العقارية مع بيان نظرية دعاوى وضع اليد من الوجهة المدنية . ونظرية اثبات الملكية العقارية في عهد الرومان والقرون الوسطى ، والظروف العملية الحاضرة من فرنسية ، مصرية ، بالرجوع الى آراء أهل الفقه هنا وهناك ، وإلى احكام القضاء الفرنسي والمصري .

العدد الخامس	فهرست	السنة السادسة
صفحة		
٣٩٣	مقضى تسقط أتعاب المحاماة المطالب بها أو الصادر بها حكم (لفضرة الاستاذ الفاضل احمد افندى منيب المحامى)	
٢٩٦	مرسوم بقانون خاص بترتيب المجالس الحسينية	
٤٠٦	مذكرة ايضاحية لمشروع القانون الخاص بترتيب المجالس الحسينية	
٤١٢	لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسينية	
رقعة الحكم	صفحة	الاحكام
٢٩٥	٤٢١	نقض . تبديد . اثبات . كتابة . شهود . موانع أدبية . عدم ذكرها . بطلان
٢٩٦	٤٢١	نقض . زنا . مادة ٢٠١ عقوبات . تربص الزوج واختفاؤه . عذر . شك الزوج . يقينه
٢٩٧	٤٢٣	تزوير . ورقة رسمية . مأمور مختص . شهادة ميلاد . شروط .
٢٩٨	٤٢٣	وقف . اثباته . فى حق الغير . اشهاد شرعي . قيده . تسجيله
٢٩٩	٤٢٥	وضع اليد . تغيير حصة اليد . مورث . وارث . افعال ظاهرة . سقوط الرق . تقادم . مدته . قطع المدة . انذار . تنبيه . دعوى
٣٠٠	٤٢٨	استئناف . استئناف فرعي . من جنس الاستئناف الاصلى . ضامن ومضمون . بيع . عدم ضمان البائع . استحقاق البائع .
٣٠١	٤٢٩	عقود . تفسيرها . نية المتعاقدين . اجارة . منع زراعة القطن . ابطال ترع السلطة . تخفيض الایجار .
٣٠٢	٤٣١	دعاوى مستعجلة . صفة الاستعجال . تقصير المواعيد . محكمة كلية . قاضي الامور المستعجلة .
٣٠٣	٤٣٢	جمارك . لجنة الجمارك . حكم . معارضة . ابطال المرافعة . عدم جواز .

تابع فهرست الاحكام	نمرة الحكم	صفحة
ملكية . تصرف المالك . ضرر للجار . غرس أشجار . حق الجار في اخبار المالك بتقليم الاشجار . حقه في قطع الجنور الممتدة في أرضه	٣٠٤	٤٣٥
اسماعيل باشا . أملاك العائلة الحديوية . دائرة سنية . دائرة خاصة . مخصصات العائلة . توزيعها . توفيق باشا ، ورثة توفيق باشا	٣٠٥	٤٣٦
مصرى . جنسية مصرية . المولدون في مصر . من أبوين مصريين . اثبات الجنسية المصرية . كافة الطرق . قيد للمواليد ، وطنيون . أجانب . دفتر وسجلات البطركخانات بالنسبة الى المسيحيين .	٣٠٦	٤٣٩
بيع الوقف . بشرط استرداد المبيع . تدوينه في عقد مستقل . تسجيله .	٣٠٧	٤٤٢
قمار . لعب القمار . محل عمومي . لعب بقصد التسلية . ورقة ضد . حلها . عقد صوري . بيع . ثمن . عقد اقرار بملك . قانون تسجيل جديد . تاريخ ثابت . ورود العقد العرفي في اعلان رسمي . دخول بيت مسكون . نية الجاني . زنا . صلح . سقوط الدعوى العمومية .	٣٠٨	٤٤٣
اختام . تمغة . استعمالها . ضرر . مستخدم سلخانة . شركة الاسواق . مادة ١٧٧ عقوبات عقد . ثبوت التاريخ . تقديمه في ملف الدعوى . التماس . غش . طرق احتيالية . مفاجأة . شفعة . علم بالبيع . بالثمن . بالشروط . اثبات العلم . قرابة . ملك الغير . انتهاك حرمة . حيازة فعلية . منع الحيازة . دخول العقار	٣٠٩	٤٤٥
دخول بيت مسكون . نية الجاني . زنا . صلح . سقوط الدعوى العمومية .	٣١٠	٤٤٩
اختام . تمغة . استعمالها . ضرر . مستخدم سلخانة . شركة الاسواق . مادة ١٧٧ عقوبات عقد . ثبوت التاريخ . تقديمه في ملف الدعوى . التماس . غش . طرق احتيالية . مفاجأة . شفعة . علم بالبيع . بالثمن . بالشروط . اثبات العلم . قرابة . ملك الغير . انتهاك حرمة . حيازة فعلية . منع الحيازة . دخول العقار	٣١١	٤٥١
اختام . تمغة . استعمالها . ضرر . مستخدم سلخانة . شركة الاسواق . مادة ١٧٧ عقوبات عقد . ثبوت التاريخ . تقديمه في ملف الدعوى . التماس . غش . طرق احتيالية . مفاجأة . شفعة . علم بالبيع . بالثمن . بالشروط . اثبات العلم . قرابة . ملك الغير . انتهاك حرمة . حيازة فعلية . منع الحيازة . دخول العقار	٣١٢	٤٥٢
اختام . تمغة . استعمالها . ضرر . مستخدم سلخانة . شركة الاسواق . مادة ١٧٧ عقوبات عقد . ثبوت التاريخ . تقديمه في ملف الدعوى . التماس . غش . طرق احتيالية . مفاجأة . شفعة . علم بالبيع . بالثمن . بالشروط . اثبات العلم . قرابة . ملك الغير . انتهاك حرمة . حيازة فعلية . منع الحيازة . دخول العقار	٣١٣	٤٥٣
اختام . تمغة . استعمالها . ضرر . مستخدم سلخانة . شركة الاسواق . مادة ١٧٧ عقوبات عقد . ثبوت التاريخ . تقديمه في ملف الدعوى . التماس . غش . طرق احتيالية . مفاجأة . شفعة . علم بالبيع . بالثمن . بالشروط . اثبات العلم . قرابة . ملك الغير . انتهاك حرمة . حيازة فعلية . منع الحيازة . دخول العقار	٣١٤	٤٥٥

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣٢٨	٤٦١	خير . رد . طلب ابطال تقرير
٣٢٩	٤٦١	بيع . حقوق في تركة انسان حي .
٣٣٠	٤٦١	حكم تمهيدى . قوة الشيء المحكوم فيه . اختصاص
٣٣١	٤٦٢	مدفن . قبر . مقبرة . انتفاع . عائلة . معناها . متناولها .
	صحيفة	
	٤٦٢	بحث فى نظام المجالس الحسينية لخدمة القاضى الياس روفائيل عياشى افندى بقسم قضايا المالية
رئيس التحرير : عزيز غانكي		

المحكمة

مجلد قضائى

نصفه الثانية

العدد السادس

العدد السادس

عدد مارس سنة ١٩٢٦

"Les mœurs du prince contribuent autant à la liberté que les lois: il peut, comme elles, faire des hommes des bêtes, et des bêtes faire des hommes. S'il aime les âmes libres, il aura des sujets, s'il aime les âmes basses il aura des esclaves. Montesquieu.

الادارة بيدان سوارس نمرة ٣

بمطبعة
بشارع الخليج الناصرى نمرة ٦
تليفون نمرة ٥٦٢٠

فئة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

بيان

نشرنا في هذا العدد بحثاً جليلاً «لأحد كبار رجال القضاء في مصر» بمناسبة العيد الخمسيني لإنشاء المحاكم المختلطة وهو يتضمن تاريخ تطور الامتيازات الأجنبية من عهد محمد علي باشا الكبير. ثم مقارنة الحالة في تركيا وفي مصر. وبيان مفاوضات نوبار باشا في أوروبا. ثم نظرة عامة في طرق الإصلاح الواجب اتباعها. فنلفت إليه الانتظار

ثم أردفنا هذا البحث الجليل بالاحكام الآتية:

عدد	
٦	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٥	احكام صادرة من المجلس الحسبي العالي
٦	احكام صادرة من محكمة استئناف مصر
١٣	حكما صادرا من المحاكم السككية ومن المحاكم الجزئية
٣	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
١	رأى الرئاسة الدينية في «لبس القبة» وتزويج المسلمة بغير المسلم. وتسوية الاتنى بالذكر في الميراث «
١	رأى حضرة صاحب الفضيلة الشيخ بجيت في «لبس العمامة والقبة»
٤	احكام شرعية
٢	حكمين صادرين من محكمة الاستئناف المختلطة
٦	احكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٥	احكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٥٢	فتكون الجملة اثنين وخمسين حكما وقراراً وفتوى

وقد نشرنا في هذا العدد ايضاً نص التقرير الذي رفعه مجلس نقابة المحامين الى الجمعية العمومية عن أعمال المجلس في سنة ١٩٢٥ وهو التقرير الذي اقرته الجمعية العمومية في جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ كما نشرنا تقرير امانة الصندوق عن حسابات سنة ١٩٢٥ وختمنا هذا العدد ببعض «فوائد قانونية وشرعية»

رئيس التحرير

عزير فنانكي

العدد السادس

المحكمة

العدد السادس

عدد مارس

صفحة من تاريخ القضاء بمصر

بمناسبة العيد الخمسيني لانشاء المحاكم المختلطة

كيف تطورت الامتيازات في تاريخ مصر الحديث أى منذ عهد محمد على . مقارنة الحالة في تركيا ولى مصر .
مفاوضات نوبل وانشاء المحاكم المختلطة . كلمة ختامية ونظرة عامة في طرق الاصلاح الواجب اتباعها

للمؤيد كيار رجال القضاء

تطور الامتيازات في تاريخ مصر الحديث

جعلته يميزل باشا القاهرة في سنة ١٧١٤ ويهدده
بضياع رقبته . ومن أهم التهم التي استحق بسببها
هذه العقوبة الصارمة سماحه بتصدير الارز والبن
(انظر فتح مصر الحديث لاحد حافظ عوض بك

W. Heyd, Histoire du Commerce
du Levant publié par Furry Deynaud)

فلما تولى المغفور له محمد على باشا حكم
مصر رأى بثاقب نظره ان ينتفع ببلاده
عن الباب العالي بعد أن يجعل رقابته ضعيفة ففتح
ابواب مصر للتجارة وأوصى برعاية التجار وسمح
لهم بالتزني بلباسهم القومي وبطواف البلاد من

كان من آثار حكم الممالك لمصر أن انقطعت
تجارتها وعمتها الفوضى وهجرها الاجانب لما
كانوا يلاقون من الارهاق وسوء المعاملة . فتأخرت
البلاد وزاد في تأخرها أن الباب العالي رأى أن
اتخاذ البضائع الهندية طريق السويس قد يعطل
تجارة الاستانة عن طريق حلب . فأصدر أوامره
الى باشا القاهرة بإيقاف كل تجارة عن طريق
السويس وخصوصاً تجارة البن . وقد كانت مصدر
ايراد كبير للخزينة المصرية وحظر تصدير
الارز . وكان السلطان يقسو في أوامره لدرجة

غير ان يخشوا ارهاقاً أو أساءة وكان يعطيهم
فرماناً يأمر به المديرين والمأمورين بتوفير كل
أسباب الراحة لهم ومنع القبن عنهم والقيام
بخدمتهم حتى لا تصل اليه شكوى من جهتهم
وهالك صورة من هذا الفرمان :

« من ديواننا في سنة من الهجرة
« ان صديقنا الحميم المسيو ... من (تذكر
هنا الجنسية) جاء الى املاكنا ليزور المعاهد الاثرية
وغيرها من الاماكن المفيدة له في ابجائه . وقد
قدمه الينا جناب قنصله فبناء عليه قد سلمناه
فرماننا هذا لينتفع ويستظهر به اثناء رحلته في
طول املاكنا وعرضها

« فعلى المديرين والمأمورين وأرباب الحل
والمقد ملكيين وعسكريين وبالجملة كل من
يقدم اليهم هذا الفرمان ان يعنوا بأمره ويهتموا
باداء الخدم التي يروم منهم قضاءها حتى
لا ترفع اليه شكوى فيما بعد

« ونوصيكم بعمل ما يلزم كيلا يلحقه حيف
أو يوجه اليه شتم من الفلاحين أو غيرهم وان
يتأدروا بموافاته بكل ما يحتاج اليه وان لا يدفع
ثمناً عنه الا بما يطابق السعر الجاري في البلاد
وذلك فيما يختص بأجر ركوب الدواب والمراكب
وتمن الاغذية الخ .

« واني اعتبر ان الخدمات التي ستؤدونها
اليه كأنها أديت اليها بالذات » (نقل نص هذا
الفرمان من كتاب كلوت بك - لحة عامة الى
مصر تعريب محمد مسعود الجزء الثاني ص ٢٣٥)

ولقد كان من آثار السياسة التي اتبعها
محمد علي مع الاجانب ان زاد عدد المحال
التجارية بالاسكندرية حتى بلغ في سنة ١٨٣٦
نحو ثلاثة أضعاف ما كان عليه في سنة ١٨٢٢
فصار أربعة وأربعين بعد ان كان ستة عشر
وهو عدد كبير جداً اذا لا حظنا انه لم يكن
يوجد بجانبه لغير الاوروبيين سوى ستة محال
لتجار مسلمين وأربعة لتجار من أسا كل الشرق
كلهم من اليونانيين (كتاب كلوت بك جزء
٢ ص ٥٠٢)

ولكن من الأسف ان محمد علي عند
ما فتح ابوابه للأجانب واكرم مشواهم وأوصى
بحسن معاملتهم ووضع الحكام في خدمتهم
وتحت اشارتهم فاته ان يحفظ للمصريين
حقوقهم ويصونهم من ان ينقلب الاجنبي بماله
من الامتيازات خطراً ضد المصري فيحتاج الى
الحماية من اعتدائه

وليس أدل على ذلك من شهادة أحد
الأجانب انفسهم وهو كلوت بك الذي عاش
في مصر من سنة ١٨٢٣ الى سنة ١٨٤٩ وتولى
انشاء التعليم الطبي فيها واليه يرجع الفضل في
تنظيم وانشاء مستشفى ابو زعبل ومدرسة الطب
والقابلات وكذلك مدرسة الصيدلة فقد ذكر
في كتابه عن مصر :

« ان فريقاً من السياح يسلكون مع
المصريين مسلك الشدة والقوة ويعاملونهم

التشريع والقضاء الخاصين بالجرائم وبالعاملات المدنية والتجارية وبالملكية العقارية مختلفاً عنه في تركيا اختلافاً تاماً كما سيظهر لك في هذا البحث

(مقارنة الحال في تركيا ومصر)

(١) المواد الجنائية

لم يكن شك في ان جميع الجنايات والجنح والمخالفات التي ترتكب في تركيا ضد الرعايا العثمانيين أو ضد النظام العام أو المنشورات الادارية كانت خارجة عن اختصاص القناصل وخاضعة للمحاكم التركية . وما كان يسمع السلطات الاجنبية أن تعارض في ذلك حتى أنه حدث مرة ان قام النزاع في اختصاص المحكمة القنصلية بين الفرنسيين انفسهم وكان ذلك على أثر رفع أحدهم دعوى قذف ضد جريدة فرنسية تصدر في تركيا ولقد قضت محكمة التقص والابرار باختصاص المحكمة القنصلية المرفوعة اليها الدعوى لأن الاغتداء حدث من فرنسي ضد فرنسي آخر . ولكن جاء في أسباب حكمها ما يؤيد الرأي الذي تقول به . حيث قالت « حيث انه وان لم يكن هناك شك في أن الصحافة خاضعة في رقابتها وفي نظامها وفي شروط وجودها لقانون البلاد التي توجد فيها إلا أنه يجب التفريق بين مخالفة شروط تلك الرقابة أو مخالفة اللوائح أو القوانين أو الأنظمة وبين الجنح الخاصة التي ترتكب بواسطة الصحافة بين الافراد او ضد الغير

معاملة لا تليق بالمدنية التي ينتسبون اليها وذلك لأنهم يعتبرونهم ككائنات حقيرة مردولة خارجة عن نطاق النوع البشري . ويرون انه ليس من الواجب مخاطبتهم بغير لسان الكبراج ولاجل هذا تراهم يتزودون عند وصولهم لمصر بالكراييج يضربون بها من غير رحمة ولا سبب معقول المحالين المكلفين منهم بحمل امتعتهم وأشياءهم باعتبار انهم دواب يسامون سوء العذاب . وكذا يفعلون مع الحمارين والمراكبية الذين ينقلون هذه الامتعة برسمهم من مكان الى مكان » وبعد ان بين الكاتب ان الاتصال بالنساء المسلمات يعتبر جريمة في الدرجة القصوى من الخطورة وان الامتيازات الاجنبية تقضى على مرتكبيها بالاخراج من حمايتها قال « ولكن مع ذلك فان رجال الشرطة في مصر اذا ضبطوا بعض الأوروبيين متلبسين بجريمة انتهاك حرمة مسلمة فان سوادهم الاعظم يطلق سراهم من غير ان تطبق عليهم عقوبة ما » وختم كلوت بك عبارته بقوله « ولكنني شهدت فريقاً من الافرنج لم يقدرُوا هذا التسامح حق قدره بل كانوا يعشون الى حد تجاوز كل وصف » (انظر المؤلف المشار اليه جزء ٢ ص ٢٤٧)

نشأ عن تلك الحال ان أخذت امتيازات الاجانب في مصر تتطور بشكل مخالف لما هو جار في تركيا فانتسح نطاقها واضمحل بجانبها كل سلطان لمصر ولحكومتها وصار حق مصر على الاجانب في

«وحيث أنه في هذه الحالة لا يدور البحث حول جريمة صحافية نشأت عن مخالفة قوانين الصحافة أو لوائحها ولا حول جنائية أو جنحة ضد قوانين الدولة العلية المتعلقة بنظاماتها أو بسلامتها ولكنه قاصر على جريمة قذف ارتكبتها فرنسوى ضد فرنسوى بواسطة جريدة تنشر في القسطنطينية وللقنصل وحده حق الفصل في الجنايات والجنح والتحالفات التي ترتكب من الفرنسيين ضد بعضهم في هذه المدينة» (انظر P. du Rausas. Le régime des capitulations dans l'empire ottoman 2, édit. I. p. 4 15 ss)

وبينا الحال في تركيا على ما قدمنا اذا بالحكومة المصرية لا تمسك بحقوقها وتسلم الرعايا الأجانب الذين يرتكبون جريمة من الجرائم الى قناصلهم لمحاكمتهم بمقرها حتى انك لتجد الحكومة الفرنسية عندما أرادت تخويل الحاكم القنصلية في سنة ١٨٣٦ حق المحاكمة الجنائية نصت في المادة الأولى من هذا القانون على أنها تختص بالنظر في الجرائم التي من اختصاصها بمقتضى الامتيازات أو العرف ولقد شرح المسيو بران بمرور لجنة مجلس النواب هذا اللفظ بقوله « أن العرف زاد في الامتيازات الناشئة من المعاهدات فإنه لم يحدث أن رفض طلبنا في أى مرة رغب فيها قناصلنا أن يمنحوا حق محاكمة الفرنسيين المتهمين بجناية ضد أحد الأهالي بل كانت هذه المنحة تقبل دائماً »

كان يحدث هذا كله رغم ما كان لتلك الحال من نتائج مؤلمة . فقد كان من شأنها أن تكفل للمجرم الفرار من العقوبة . فكثيراً ما كان يطلق سراح مجرمين ارتكبوا القتل بالنظر الى تعذر محاكمتهم في بلادهم حيث لا يمكن استحضار الشهود (كلوت بك جزء أول ص ٥١٢)

ولما تولى سعيد باشا وأراد نشر بعض القوانين الجنائية طلب من القناصل أن يجتمعوا بهيئة مؤتمر مع موظفين عندهم هو فأقروا لائحة نص فيها على جعل تنفيذ القوانين الجنائية من حق القنصل التابع له الأجنبي بناء على طلب رئيس الشرطة وبذلك لم يكن الأجنبي يقدم للمحاكم المحلية ويطبق عليه قانونها الا اذا لم يكن تابعاً لأى قنصلية أجنبية

واليك نص المادة ٣٩ و ٥٥ من لائحة ١٨٥٧ المشار اليها « جميع التحالفات لهذه اللائحة التي تقع من الأجانب أصحاب الفنادق أو المنازل أو الشقق المفروشة والقهوات ومحال الأكل والحانات ومحال بيع المشروبات الروحية تبلغ بواسطة رئيس الشرطة الى القنصل التابع له مرتكب المخالفة وهو الذى يتولى محاكمته وفي حالة ما تكون المخالفة ضارة بالأمن العام يجوز للحكومة أن تطلب غلق المحل غلقاً مؤقتاً أو نهائياً »

مادة ٥٥ « اذا لم يكن الأجنبي المتهم بارتكاب جنائية أو جنحة أو مخالفة تابعاً لاحدى

فيها ويرتكبون الجرائم ضد أهلها أو حكومتها وهي على ما يرى القارىء بعيدة عما تقتضى به قواعد المعاهدات أو العرف الذى كان العمل جاريا عليه فى تركيا

(٢) المواد المدنية والتجارية

من المعلوم أن المعاهدات العثمانية صارت منذ سنة ١٦٧٥ تقسم الدعاوى قسمين . -
فالدعاوى التى لا تتجاوز قيمتها ٤٠٠٠ قرش جعلت من اختصاص قاضى البلاد الذى يجب عليه أن يسمع الدعوى فى حضور ترجمان القنصلية فإذا لم يكن موجوداً يؤجل النظر فيها أما الدعاوى التى تتجاوز هذه القيمة فيكون نظرها أمام الباب العالى دون سواء ولقد كانت هذه القاعدة الأخيرة غير ممكنة التطبيق فى بلاد نائية عن عاصمة الباب العالى مثل مصر فإن مصاريف السفر وما يتكبده المتقاضون من المشقات ومن ضياع الوقت والمصالح فى سبيل السفر الى الاستانة كل ذلك كان من شأنه أن يبعد الناس عن التقاضى أمام الباب العالى. فكانوا يرفعون قضاياهم الى القنصل الذى يكون الخصم تابعاً له توفيراً للمشقات والمصاريف التى ربما اربت على قيمة الدعوى ومن ذلك الحين أخذت العادة تظهر فى رفع الدعاوى الكبيرة الى القنصل دون محاكم البلاد لأنها لم تعد مختصة ودون الباب العالى لأن الوصول اليه لم يكن مستطاعاً .

القنصليات ولم يكن تابعاً لاختصاص أى محكمة أجنبية فتكون محاكمته أمام المحاكم المحلية طبقاً لقوانين البلاد» والذى يدعو الى الغرابة فى هذا النظام هو أن السلطة التى تتولى تنفيذ هذه القوانين هى سلطة أجنبية لا تطبق سوى قوانينها .
وكثيراً ما تكون الجريمة التى يراد ايقاع العقاب بسببها غير معاقب عليها فى قوانين البلاد التابعة اليها القنصلية . وأكبر ما يكون هذا شيوعاً فى المخالفات حيث تنظم كل مملكة لوائحها لتسرى فى بلادها ولا تتعرض للتنظيم فيما عداها ولذلك سرعان ما ظهرت العقوبات فى تطبيق هذا القانون وذلك على أثر فتح أحد الفرنسيين وهو الكونت دى مايارد مارافى - مطبعة ونشره جريدة من غير أن يستحصل على رخصة رغم انذاره المتكرر بخلق المطبعة والجريدة . ولما رفع الأمر الى محكمة اكس الاستئنافية قررت فى حكمها الصادر فى ٢٢ مارس سنة ١٨٧٢ بانطباق اللوائح على الأجانب وأقرت بأن للقنصل حق اتخاذ ما يلزم من الاجراءات لازالة المخالفة . لأن اللائحة واجبة الاحترام على جميع السكان بصرف النظر عن جنسيتهم . ولكن لما كانت المحكمة القنصلية لا تملك أن تطبق عقوبة الحبس أو الغرامة الصادرة من تشريع أجنبي فان عملها يقتصر على ازالة المخالفة

تلك هى النتيجة التى وصل اليها تشريعنا الجنائى تلخص فى زوال سلطان الحكومة المصرية وغل يدها عن الأجانب الذين يعيشون

أما الدعاوى المدنية الصغيرة فإن القناصل أخذوا ينظرونها كذلك . لان اشتراط حضور ترجمان القنصلية في اثناء نظر الدعاوى التي ترفع على الاجانب جعل للقنصل سبيلا لمراقبة القضايا التي تكون ضد مواطنيه فلم يكن يوفد ممثلا من قبله الا اذا عرف موضوع الدعوى واقترح باديء بدء بصحتها وقد كان يحدث احيانا ان يحكم هو فيها اذا رأى حق الوطنى واضحا غير مشكوك فيه

أضف الى ذلك ان المصرى اذا كسب دعواه امام القاضى كان يحتاج بعد ذلك لمعونة القنصل في التنفيذ وما كان يحصل على تلك المعونة الا بعد ان يفحص القنصل الحكم ويرى تنفيذه ولذلك فضل كثيرون تخلصا من ذلك العناء ان يلجئوا الى القناصل مباشرة — ليقاضوا امامهم مواطنيهم ، ولقد بدأت تلك العادة من غير ان تكون شائعة او عامة في سنة ١٨٥٠ حيث لم يكن سوى المستر فاليو قنصل انجلترا في ذلك الوقت يأبى نظر الدعاوى التي تكون مع أحد من الاهالى ولكنه عندما سافر في سنة ١٨٦٠ صار خلفه يقتدى بزملائه ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل اتهم جميعا عدا قنصل هولندا أخذوا ينظرون الدعاوى العقارية

ولقد يتساءل الانسان عما آلت اليه حينذاك المحاكم التجارية التي انشئت في تركيا سنة ١٨٣٩ وبدأت عملها في سنة ١٨٤٦ واعيد تنظيمها في مصر والاسكندرية بمقتضى الامر الصادر في

سنة ١٨٦١ الذى قضى بان تشكل هذه المحاكم من اعضاء مصريين واجانب برئاسة مصرى واعد لها نظاما خاصا للمرافعات كان جواب لجنة وزارة الخارجية الفرنسية التي تشكلت في سنة ١٨٦٧ على هذا التساؤل ما يأتى

« وتبين من الاوراق التي تقدمت الى اللجنة ومن المعلومات التي جمعتها من تحرياتهما ان هذه المحاكم كانت موضعا لشكاوى عديدة فالعنصر الوطنى الذى كانت له الاغلبية فيها جعلها خاضعة لافكار معادية للاجانب معادة مستمرة واكثر القضاة تنقصهم المعلومات الفنية الضرورية والاستقلال ويخضعون في غالب الاحوال لغايات توجب الاسف . فقوانين المرافعات مهمة — والقوانين التي نظمت المحاكم لاحترامها ليست متبعة اما عن جهل او عن قصد . ولقد كان انتظام العدالة في تلك المحاكم امرا استثنائيا حتى ان المساعدين الاوروبيين الذين كانوا ينتخبون للجلوس فيها انسحبوا في عدة ظروف حتى لا يتحملوا بحضورهم جزءا من المسئولية عن احكام غير عادلة تملحها الاغلبية . اما المراقبة التي يقضى بها القانون على اقلام الكتاب فغير موجودة . والكتابة يختارون بالصدقة من غير ان تتوفر فيهم المعلومات اللازمة لاعدادهم وهم يعشون بشكل مؤلم بالنفوذ الذى يستمدونه من مراكزهم . واخيرا فان تنفيذ الاحكام موكل الى قواصة منفصلين عن البوليس او الى عمال آخرين من غير كفاءة او جدارة للعمل الذى يقومون به

(٣) المواد العقارية

كانت الدولة العلية مثل باقي الدول الأوروبية تحرم امتلاك الأجانب للمعارات والأراضي. وقد ظل الحال كذلك في أغلب البلاد الأوروبية حتى منتصف القرن التاسع عشر. أما في تركيا فإن الخط الهمايوني الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ أعلن رغبة السلطان في السماح للأجانب بالملكية العقارية في بلاد الدولة العلية « مع مراعاة قوانين ولوائح البوليس ودفع جميع الضرائب وغيرها مثل الأهالي وبعد أن تصدر الاتفاقات مع الدول في هذا الشأن »

ولقد بقي هذا الخط الهمايوني إحدى عشرة سنة من غير أن يظهر له أثر. ولكن فرنسا تمسكت بالتنفيذ وتشددت بشأنه حتى صدر قانون ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (يونيه سنة ١٨٦٧) الذي أباح للأجانب حق الملكية العقارية ليضع بذلك حداً للصعوبات والعيب والشكوك التي كانت قائمة بهذا الشأن في الدولة العلية ويتم ما يجب من الضمانات للخزينة والمراقبة الإدارية بتنظيمها تنظيمًا دقيقًا

وأرسل الباب العالي منشوراً للدول أرفق به صورة القانون فوافقت عليه فرنسا سنة ١٨٦٨ وتلتها جميع الدول الأخرى في تواريخ مختلفة. كان آخرها في سنة ١٨٧٤ وهو التاريخ الذي وافقت فيه الولايات المتحدة وصدر مع

والإدارة المصرية نفسها من غير أن تقر بجميع هذه العيوب تعترف بوجوب ادخال الاصلاح في هذه المحاكم «

فالذي يستخلص مما تقدم هو ان تلك المحاكم كانت معطلة ويرجع تعطيلها بنوع خاص الى ان القناصل كانوا يعطون الاوامر بعدم الاشتراك فيها او التقاضي امامها ولذلك فان القاعدة التي كانت متبعة في مصر هي وجوب الالتجاء دائماً الى محكمة المدعى عليه Actor sequitur forum rei

وهذه قاعدة كثيرة العيوب لانها تقضى في حالة تعدد المدعى عليهم بوجوب الالتجاء الى محكمة كل منهم حتى لو كان احد المدعى عليهم ضامناً للآخرين . وهي تمنع امكان رفع دعوى فرعية ضد المدعى وفضلاً عن ذلك فانها اما ان تمنع امكان التنفيذ المؤقت او اذا سمحت به تجعل المحكوم ضده ابتدائياً في مركز سئ في حالة ما اذا كسب الدعوى استثنافياً لانه يضطر في هذه الحالة من اجل استرداد ما حكم عليه به ابتدائياً ان يرفع دعوى امام المحكمة التابع لها خصمه وتظهر عيوب تلك النظرية بشكل اجلى فيما يتعلق بالدعاوى العقارية لانه يترتب عليها تطبيق جملة قوانين على العين الواحدة وفي هذا استحالة تنظيم الثقة العقارية التي هي اهم اسس الثروة في بلاد زراعية كمصر، ولقد رأينا ان جميع القناصل عدا قنصل هولانده كانوا ينظرون الدعاوى العقارية ايضاً

التشريع أو الإدارة أو القضاء أو الضرائب ولقد كان خضوعهم للقضاء العثماني كاملاً بحيث لم يكن يستدعي ترجمان القنصلية عند مقاضاتهم بل إن آثار هذا القانون تجاوزت هذا الحد إلى تعديل نفس نظام الامتيازات فيما يتعلق بجرمة المساكن وضرورة حضور ممثل القنصلية وبعض القضايا الصغيرة حيث أدخلت عليها تعديلات كان من أثرها تخفيف شيء من وطأة الامتيازات

أما في مصر فإن السماح للأجانب بامتلاك العقارات يرجع إلى ما قبل الخط الهمايوني بسنتين. فإن محمد علي كان يعطي للأجانب نفس الحقوق التي للمصريين. وقد اقتفى هذا الأثر بعده سعيد باشا فإنه لما أصدر أمره في ١٥ جمادى أولى سنة ١٢٧٤ (مارس سنة ١٨٥٨) ببيع الأراضي الخراجية التي هجرها واضعوا اليد عليها سمح للأجانب بالمطاء فيها. (انظر تقرير بطرس باشا غالى في مجموعة جلال)

وكان ذلك سبباً في تكون عرف في مصر خاص بالملكية العقارية ومستقل عن قوانين الدولة العلية. ولما كانت روح الولاء مبالغة إلى التسامح مع الدول وإجابة ما تتطلب إليه نفوس رعاياها وكان الأجانب يقظين لخلق العادات التي لصالحهم وتأييد كل عرف وكل سابقة يمكنهم التمسك بها لرفعها إلى مستوى القواعد العامة كان من الطبيعي أن يوجد بون شاسع بين

هذا القانون الذي يسمونه Protocole Bourée وهو عبارة عن مذكرة تفسيرية شارحة ومتسمة لما جاء في هذا الخط الهمايوني و Bourée هو اسم سفير فرنسا في تركيا حينذاك

ويقضى قانون سنة ١٢٨٤ بأن يكون الأجانب خاضعين في ملكيتهم العقارية لجميع النظم التي تسرى على الأهالي ولذلك كان عليهم أولاً - أن يخضعوا لجميع القوانين واللوائح العامة والمعدات ولوائح البوليس والبلدية التي تسرى في الحاضر أو المستقبل فيما يتعلق بحق الانتفاع أو قبل الملكية أو الرهن العقاري

ثانياً - أن يدفعوا جميع الأموال والضرائب مهما كان نوعها أو الاسم الذي يطلق عليها التي تفرض في الحاضر أو المستقبل على الملكية العقارية بالمدن أو الأراضي الزراعية

ثالثاً - أن يكونوا خاضعين للمحاكم العثمانية في جميع المسائل الخاصة بالملكية العقارية وفي جميع الدعاوى العينية سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم حتى لو كان جميع المتقاضين من الأجانب. كل ذلك بنفس الطريقة والشروط والاجراءات التي يتبعها الملاك العثمانيون ومن غير أن يكون لهم الحق في التمسك بالجنسية الأجنبية فيما عدا الامتيازات الخاصة بشخصهم وبحقوقهم المنقولة طبقاً للمعاهدات

ومن هنا يتبين لنا أن الملاك الأجانب كانوا خاضعين في الملكية العقارية لكل ما يخضع له العثمانيون انفسهم. سواء من حيث

الحالة التي يعامل بها الأجانب في تركيا والتي يعاملون بها في مصر فمن ذلك ظهرت الفروق الآتية جلية واضحة

(١) بينما كان الملاك الأجانب يدفعون جميع الضرائب العقارية في تركيا اذابهم في مصر يرفضون دفع أموال المباني في المدن بل يرفضون دفع الضرائب العقارية عامة. حيث جاء في تقرير نوبار باشا للدول ما يأتي « منذ أربعين سنة والأوروبي يتمتع بحق الملكية العقارية في مصر ومن المفروض أنه يمتلكها طبقاً لقوانين البلاد وقضاؤها. أما في الواقع فإنه يتمتع بحجة كون الامتيازات تحمي الأوروبيين عن دفع الضرائب إذا كان مالكاً لمنزل أو لأرض زراعية وعندما يتداخل القنصل تكون النتيجة عدم الدفع في كل الاحوال تقريباً »

وقد اقرت اللجنة التي تشكلت سنة ١٨٦٧ بوزارة الخارجية الفرنسية هذه الشكاوى فيما يتعلق بالمباني ولكنها أنكرتها فيما يتعلق بالأماكن الزراعية ولذلك وافقت على ادخال تعديلات في الأولى بحيث تكون الضريبة عادلة وعامة وأن لا يكون من شأنها ارهاق الأوروبي في ملكيته ومما يكن الأمر فإن ذلك معناه وضع رقابة على الإدارة المصرية من نوع غير معروف في تركيا

ولقد صار هذا التقسيم قاعدة متبعة. فكلما أرادت الحكومة وضع ضريبة على المباني وجب

عليها أخذ قبول الدول. وكان آخر مثل لطلب مصادقة الدول عندما أرادت الحكومة زيادة $\frac{1}{4} \%$ على ضريبة مباني القاهرة لإنشاء مجارى العاصمة فانها اضطرت لأخذ مصادقتها قبل صدور ركريتو سنة ١٩٠٩

(٢) بينما كان الملاك في تركيا خاضعين للقضاء العثماني وكان القاضي ينظر الخصومات المتعلقة بالاملاك العقارية من غير حضور ترجمان القنصلية إذا بالعرف يجري في مصر على رفع تلك الاقضية الى القناصل وهذه العادة كانت متبعة رغم ما جاء في تقرير نوبار « أما فيما يتعلق بالنزاعات الخاصة بالمباني أو الاراضي الزراعية فإن الأوروبيين كانوا يذهبون دائماً الى محاكمنا التي تؤدي اعمالها جيداً فضلاً عن كونها مشكلة من اعضاء يجيدون فهم المادة التي يحكمون فيها والعنصر الاجنبي لا تتوفر فيه الكفاية لها ولذلك اقترح على سموكم أن يبقى الحال على ما هو عليه » وما قال نوبار لا شبهة فيه من الوجهة القانونية النظرية. أما الواقع فكان يخالف ذلك ولقد

كتب المسيو فرود جيرود Féraud Girand مشيراً الى أقوال نوبار بقوله « وهذا صحيح قانوناً أما عملاً فاني أصرح بأن هذه القاعدة لم تكن متبعة في جميع الاحوال ولقد فصلت محكمة أكس برياستي في جملة قضايا متعلقة بمقاررات مصرية من غير أن يقوم نزاع في الاختصاص. ولقد أشار أحد ممثلي إنجلترا الى أن تلك العادة تعتبر عبثاً غير مسموح ولكن

حكومته عندما رفع اليها الأمر اجابته بأن يتبع سنة زملانه رغم عدم اختصاص المحكمة القنصلية « ومن الطبيعي أن يرى الانسان في النتيجة التي انتهى نوبار الى تقريرها من جعل المحاكم المختلطة مختصة في تلك القضايا تأييداً لهذا القول الأخير .

وهنا أيضاً تأيدت القاعدة القاضية برفع الدعوى الى محكمة المدعى عليه وهي قاعدة اذا طبقت في المسائل العقارية كانت ضربة قاضية على الثقة بالمعاملات حيث أن من شأنها أن تترك لكل قنصلية تطبيق قوانينها فلا يدرى من يأخذ حقاً عيناً على العقار ايا كان نوعه ماذا يجب عليه اتباعه لجعل حقه ثابتاً إذ أن ذلك يترتب على جنسية الشخص الذي سيتولى منازعته بل أنه يكفي إذا قاضى شخصاً من جنسية معينة وكسب الدعوى أن يتخلف الشخص الذي خسر الدعوى ليتولى النزاع أجنبي من جنسية أخرى ويضطر المصري الى رفع الأمر الى قنصلية المعارض الجديد لتطبق قانوناً جديداً ولقد لخص نوبار في تقريره تلك الحالة بقوله « أن الحاجة الى الاصلاح صارت محل شعور الجميع فالحكومة والقنصليات متفقان في ذلك ولكن الخلاف يبدأ عند البحث في سبل العلاج والقواعد الواجب تطبيقها حيث لا يريد أحد أن يدخل في اعتباره أصل الامتيازات بل صار البحث الذي كان جارياً يعتبر كأنه مبدأ وقانون لا يجوز

الحيدة عنه وبالجملة فإن الغاية وهي العدالة متفق على وجوب تحقيقها ولكن وسائل الوصول لهذه الغاية مرفوضة حتى أن مصر صارت دولة لا يمكن للوطني فيها أن يجد العدالة سواء كان مدعياً أو مدعى عليه فيؤول أمره دائماً الى سلبه بل أنه يعتبر نفسه سعيداً إذا هو لم يترك لمستأجره غير منزله »

(٣) قضت المعاهدات في تركيا بقصر معنى المسكن الذي يتمتع بحرمة خاصة على المنزل الخاص بالسكنى وملحقاته الملاصقة من حديقة وحوش وذلك طبقاً للمذكرة التفسيرية . أما في مصر فلم تنجح الحكومة مطلقاً في تطبيق هذه المعاهدة فليست حرمة المنزل قاصرة عليه وعلى لواحقه بحيث لا يجوز للسلطة العامة دخوله بغير مندوب القنصلية بل أن جميع الامكنة التي يستعمل فيها الاجنبي تجارته أو صناعته أو التي يتولى فيها مهنته أو عمله كالورشة والمصنع ومكتب المحامي وعيادة الطبيب ومشغل العامل والحانوت ومستودع البضائع كل هذه امكنة تتمتع بهذا الامتياز وكما ان هذا التعديل لم يكن له اثر في مصر فكذلك جميع التعديلات الاخرى التي ادخلها الباب العالي على أثر صدور قانون سنة ١٨٦٢ لم يكن لها اثر في مصر .

مفاوضات نوبار باشا والادوار التي

مرت بها حتى انشاء المحاكم المختلطة

(١) اقتراحات نوبار - (٢) لجنة وزارة

الخارجية الفرنسية سنة ١٨٦٧ (٣) اللجنة
الدولية في القاهرة سنة ١٨٦٩

(١) اقتراحات نوبار

كان من آثار تلك الحالة ان شعرت
الحكومة بضرورة معالجتها وبما زاد في اهتمامها
ان الأمر لم يكن قاصراً على ما اشتهرت به
بعض القنصليات من التهاون مع مواطنيهم
الذين يرتكبون الجرائم ويعيشون في البلاد .
بل ان الضرائب لم يكن يدفعها الاجانب وبقى
كثير من الاعمال العامة مغطلا من غير تنفيذ
وذلك فضلا عن دفع الحكومة تحت ضغط
القنصليات مبلغ اثنين وسبعين مليوناً من
الفرنكات بصفة تعويضات مع انه لم يكن انتهى
حينذاك من جميع المقاولات التي اخذها الاجانب
سوى حوض السويس

لذلك ارسلت الحكومة الى الدول الاجنبية
مذكرة في شكل خطاب موجه من رئيس
الوزارة الى ملك البلاد قال فيه ان الحالة التي
وصلت اليها مصر في قضائها بين الاجانب
والاهاالي أو بينهم والحكومة لا تستند الى
الامتيازات الاجنبية التي لم يبق منها سوى
الاسم بل هي نتيجة عرف تحكى يستمد قوته
من ميول رؤساء الوكالات السياسية ويرجع في
الغالب الى سوابق تجاوزت كل حد وما ايدها الا
الضغط من جانب والميل الى التسامح من الجانب
الآخر حتى صارت الحكومة بغير قوة ومار الشعب

محروماً من كل عدالة منظمة في علاقاته
بالأوروبيين وهي حالة ليست في صالح احد فلا
هي من قائمة الدول الأوروبية ولا هي من قائمة
سكان القطر المصري سواء كانوا وطنيين أو
اجانب اذ انها تمنع البلاد من انماء ثروتها ومن
اتصالها بأوروبا وختم خطابه بقوله

« فالحالة التي تدار بها العدالة من شأنها
ان تهدم كيان البلاد اديكفلا تعود ثمر مجهودات
سبوحكم لان ابن العرب (كذا) ينظر الى أوروبا
من خلال الأوروبيين الذين يستغلونه فيستنز
من المدنية الأوروبية ويتهم الوالى وحكومته
بالضعف والضلال »

ولقد اقترح نوبار في مذكرة فصل السلطة
القضائية عن السلطة الادارية بحيث يصدر
القضاء عن الحكومة من غير أن يكون تابعاً لها
ومن أجل ان تستوثق الدول من ذلك اقترح
(١) ان تبقى محكمة التجارة . وينتخب
قضائها من بين التجار أو الاعيان بالطريقة
السابقة ويحمل لها رئيس مصري ووكيل اجنبي
يكون انتخابه بموافقة وزير حقانية الملكة التي
يكون تابعاً لها

(٢) ان تنشأ محكمة استئناف (وهذا هو
التغيير الاساسي) تشكل من ثلاثة من المصريين
من الشبان الذين يكونون اتقوا دراستهم في
فرنسا وثلاثة من القضاة الأوروبيين المشهود
لهم بالكفاية - ينتخبون بناء على اقتراح

حكوماتهم وتكون الرياسة في تلك المحكمة لمصرى
(٣) ان تنشأ محاكم مدنية يشبه نظامها
نظام المحاكم التجارية ويرفع الاستئناف عن
احكامها الى محكمة الاستئناف

(٤) أما المسائل العقارية فقال أنها تبقى
كما كان الحال دائماً من اختصاص محاكم البلاد
(٥) ان يرجع في التشريع بالنسبة للمواد
التجارية الى القانون التجارى الفرنسى. وتؤلف
لجنة لعمل قوانين مدنية وقوانين عقوبات يكون
اساسها القانون الفرنسى والتشريع المتبع في مصر
(لجنة وزارة الخارجية الفرنسية سنة ١٨٦٧)

ولما ارسلت تلك المذكرة الى الدول
شكلت فرنسا لجنة بوزاره خارجيتها لتفحص
ما يمكن ادخاله من التعديلات في النظام القضائى
المصرى فسمعت اللجنة ملحوظات نوبار باشا
وعرفت منه ما يقبله من التعديلات في اقتراحاته
الأصلية وكان أهم تلك التعديلات جعل الأغلبية
للأوروبيين وتعيين الكتاب والمحضرين من
الأوروبيين بشرط أن يكون تعيين الجميع
بذكريات تصدر من خديو مصر وتوسيع
اختصاص المحاكم المدنية بحيث يشمل بعض
القضايا المقارية أما المسائل الجنائية فقد ترك
الوزير أمر الفصل فيها للجنة بشرط إيجاد طريق
سريع للفصل في المخالفات .

ومع أن نوبار أنقص طلباته الى هذه الدرجة
وقبل أن يقتطع من حقوق الدولة بهذا المقدار

فان اللجنة لم تكثف بتلك الضمانات لأنها
ما كانت تأمن جانب الحكومة المصرية. واليك
جزءاً مما قاله في تقريرها « أن السلطة القضائية
في مصر غير منفصلة عن السلطة الادارية ولو
فرض أن نصوص القوانين قضت به فانه
لا يمكن تنفيذه اذ لا يتصور في أى مملكة
امكان وجود نظام قضائى صالح من غير أن
يوجد فيها نظام ادارى صالح ونظامات سياسية
وانتظام في جميع فروع الحكومة العامة

« أن سلطة الخديو لا حد لها وهو غير
خاضع لأى قاعدة سوى ارادته التى لا قيد عليها
فكل شيء يخضع وينثنى أمام عظمته فسلطانه
قوى مطلق فمن المستحيل أن يتوقع الانسان
سير القضاء المحاط بهذه الظروف سيراً مرضياً

« أضف الى ذلك أن للخديو بصفته
الشخصية دخلاً في جميع فروع الحياة الاجتماعية
فهو يملك جزءاً عظيماً من الأراضى التى يمتد
عليها سلطانه . وهو زارع وتاجر ورجل صناعى
وبناء الخ . وبهذه الصفة يجوز أن يكون خصماً
ظاهراً أو غير ظاهر للكثيرين من المتقاضين

« وما يزيد الحالة تعقيداً أن الكثيرين
من كبار الموظفين هم أنفسهم في مثل هذا المركز
فالقطر المصرى خال من الادارة المنظمة ومن
القوانين المضبوطة وهو من جملة سنين يرى
القوانين واللوائح تتوالى بكثرة متزايدة وكل يوم
يقل تنفيذها عن سابقه لأن الحكومة ينقصها
روح (المتابعة) والاطراد . فلا يمكن لأحد أن

يرتب على الحالة الموجودة الآن ومن باب أولى لا يمكن التنازل عن الحقوق المكتسبة أملاً فيما يقترح ادخاله من التعديلات»

ثم أشارت اللجنة الى أن الأجانب الذين ذهبوا لمصر ووضعوا فيها أموالهم إنما وضعوها تحت نظم خاصة لا يمكن تغييرها من غير اعتداء صريح على ما أكتسبوه من الحقوق وكذلك أشارت الى أن روح القلق والدعراستولت على الأجانب عندما علموا بمشروع الإصلاح المقترح ولم تكتمف اللجنة بذلك بل ذهبت الى حد اظهار الخوف من نفس الأجانب الذين يمكن أن تشكل منهم المحاكم فجاء في تقريرها «أمن المضمون أن الأغلبية حتى لو كانت من الأورويين تحافظ على استقلالها بعد أن تكون تحت تصرف المليك؟

«يجب أن لا تنسب أنهم يجلسون في وسط يهاجم فيه الموظفون بكل الطرق حتى أكثرها استنكاراً ومن جهة أخرى كيف يمكن إيجادهم والتأكد من أنهم متصفون لا بجميع الضمانات الضرورية بل بالكفاءة والاستقامة التي تجعلهم مقبولين؟

«نعم أنهم يعرضون علينا أن يكون التعيين بناء على اقتراح الحكومات الأجنبية ولكن إذا كان من الممكن الوثوق بأكثر الحكومات الأوروية فمن الذي يضمن أن مثل هذا الاحتياط يوجد من الجميع وفي كل الأوقات

» أضف الى كل ما تقدم أن الذين يهاجرون من بلادهم ليسوا عادة ممن تصونهم فضائلهم ومراكمهم من مثل هذه الأخطار مجتمعة»

ورغم كون اللجنة ذكرت في مقدمة اقتراحاتها عطفها على مصر وألمها الشديد من الحال التي عليها بعض القنصليات وأنها تود أن تحفظ لمصر سعادتها فإنها كانت في اقتراحاتها مقيدة بذلك الروح الذي يظهر جلياً من خلال الفقرات القليلة التي نقلناها عن تقريرها لذلك أدخلت قيوداً جديدة على ما رضى به نوبار أهمها أن الأجنبي إذا كان مدعى عليه فلا يكون خاضعاً لتلك المحاكم الا بشرط قبوله اختصاصها وأشارت اللجنة الى أن الأوامر كانت صادرة من القناصل لمواطنيهم بعدم قبول قضاء المحاكم التجارية أو تنفيذ أحكامها. وكذلك وافقت اللجنة على أن يجعل للمحاكم الجديدة اختصاص في مسائل الاجارة والمزارعة وعلى ابطال حضور ترجمان القنصليه واشترطت أن يكون الإصلاح الجديد موقفاً بمدة على سبيل التجربة (هذا التقرير منشور في الكتاب الأصفر نمرة ١٣ سنة ١٨٦٩ وفي مجموعه بورلى ص ٢٨ - ٤٣ من المقدمة وهو على جانب كبير من الأهمية في بيان وجهة النظر الأوروية في ذلك الوقت)

(٣) انعقاد اللجنة الدولية في سنة ١٨٦٩

ولما رأى نوبار أن النتائج التي وصلت اليها اللجنة لا تشفي غلة سعى الى عقد لجنة دولية

بمصر لتبحث الأمر فرفضت فرنسا أولاً ولكن نوبار مازال بها حتى قبلت في مارس سنة ١٨٦٩ وكذلك فاوض بريطانيا وغيرها من الدول وأرسل اليها تقرير لجنة سنة ١٨٦٧ ليكون أساساً للبحث

وبين الحال على ما قدمنا اذا بالبواب العالي ينظر بعين الغضب الى المفاوضات الجارية ويؤنب مصر على زيادة قواتها البرية والبحرية ويطلب منها بصفتها ولاية عثمانية عرض ميزانيتها عليه ويحظر على الوالى عقد تروض بغير اذنه أو التفاوض مباشرة مع الدول في أى مسألة ذات شأن ولقد سعت فرنسا وانجلترا والنمسا لمنع تقاوم الحالة وترضية كل من الجانبين ولكن الباب العالي لم يلبث أن جدد احتجاجاته عندما علم بعقد لجنة دولية بالقاهرة فأحتج لدى الدول على تصرفها وطلب الى اللجنة أن لا تتجاوز المعاهدات التى أبرت مع الباب العالي فان كان القصد ارجاع الحالة فى مصر الى ما تقضى به المعاهدات فيها والا فكل تعديل يجب أن يعرض أولاً على الباب العالي لأنه وحده صاحب السلطة فى ذلك .

فأجابت الدول على ذلك مؤكدة له أن الغاية من اللجنة انما هو درس الحالة وتقديم اقتراحات بما يجب أن يكون وانه لم يدر بخلد ما أن تعتدى على حقوق الدولة صاحبة السيادة على مصر . ولكن السلطان لم يكتف بذلك

فأرسل الى والى مصر كتاباً يؤنبه ويدكره فيه بأنه فيما عدا بعض الامتيازات الخاصة لا يوجد فرق بين مصريين أى ولاية تابعة للدولة العلية وخاضعة لجميع قوانينها الأساسية . وأن فى إفاد الشخص الذى ينتحل لنفسه لقب وزير الخارجية المصرية مخالفة لحقوق الدولة وقوانينها فأرسل اسماعيل يهدىء الباب العالي وعقدت اللجنة الدولية برئاسة نوبار نفسه . وافتتحت جلساتها فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٦٩ .

ولقد كانت فكرة نوبار بعيدة النظر فان اللجنة الدولية لم تكن من عناصر متجانسة كلجان وزارات الخارجية . فضلاً عن ان وجودها فى مصر كان يبعدها عن المبالغات التى كانت يتأثر بها الخارج ويجعلها تتأثر لحد ما بالحكومة المصرية خصوصاً فى وقت افتتحت فيه قناة السويس وظهرت نخامة مصر وعظمتها كما حسن ما كانت عليه أيام اسماعيل وكان من نتائج ذلك ان قررت اللجنة ضرورة جعل المحاكم الجديدة مختصة فى جميع القضايا التى تقوم بين الوطنيين والاجانب سواء كان الاجنبى مدعياً أو مدعى عليه . وسواء كان النزاع قائماً فى شأن مدنى أو تجارى لأن اشتراط رضا الاجنبى فى حالة ما يكون مدعى عليه انما هو تعليق على شرط بعيد الاحتمال

ولقد تمسك نوبار فوق ذلك بأن يكون للمحاكم الجديدة وحدها حق النظر فيما يقوم من

التشريع الجديد واشترطت اللجنة جعل الرئاسة لقاض أجنبي وان يكون تعيين القضاة الاجانب بناء على توصية الحكومة التابعين لها وان يكون القضاة غير قابلين للعزل

واقترحت الحكومة المصرية ان يكون لمحكمة الاستئناف أو محكمة المراجعات حق عزل القضاة اذا اتوا أمراً يخالف واجبات وظائفهم ولكن اللجنة تركت هذا القرار للأئمة تنظيم المحاكم . أما حضور الترجمان في المحكمة فقد نص على تركه ولكن اشترط اخبار القنصلية التابع لها الأجنبي قبل البدء في التنفيذ فان لم يحضر فيستمر المحضر في عمله من غير ضرورة اخطار القنصل أو انتظاره . ولقد تركت اللجنة البحث في الاصلاح الجنائي واكتفت بالاشارة الى ضرورته .

(٤) اشهر المفاوضات

ولما انتهت اللجنة من قراراتها وبلغتها الى الدول رأت فرنسا ان تعقد لجنة جديدة بوزارة الخارجية للنظر في هذا التقرير وعينت المسيو دفرجي الذي ترأس لجنة سنة ١٨٦٧ رئيساً لها فاصرت اللجنة على قراراتها السابقة . ولكن تبدل الحالة السياسية في فرنسا جعل وزير الخارجية الجديد يغير تلك السياسة ويرسل الى الدول مشروعاً جديداً اسمى فيما بعد (المشروع الفرنسي) وهو الذي استقر عليه الرأي عدا بعض تعديلات . فصدرت به (لائحة تنظيم

القضايا بين الاجانب مختلفي الجنسية وبعد جدال وافقت اللجنة على رأيه ولكنها ألزمت نوبار في مقابل ذلك ان يقبل جعل المحاكم الجديدة مختصة بنظر الدعاوى العقارية أيما كانت جنسية المدعى والمدعى عليه فيها .

وكذلك قررت اللجنة أن يكون من اختصاص المحاكم الجديدة النظر في الدعاوى التي ترفع ضد الحكومة أو الدوائر دون النظر في ملكية المنافع العامة أو في ابطال أو ايقاف أي أمر إداري

اما فيما يتعلق بتشكيل هذه المحاكم فان اللجنة اقترحت تشكيل محاكم أول درجة من خمسة قضاة ثلاثة منهم يكونون من الأوروبيين ولقد رفضت اللجنة تشكيل هيئة المحكمة من ثلاثة قضاة وأيدت هذا الرفض بقولها « ان الأوروبيين اذا اختلفوا في رأيهما كان الفصل في الترجيح لابن العرب (كذا) لذلك نرى ان يزداد العدد بأن يجعل خمسا »

أما محكمة الاستئناف فاقترحت تشكيلها من سبعة قضاة أربعة منهم من الاجانب

وكان من رأى اللجنة ايجاد درجة ثالثة للقضاء ولكن قام الخلاف في تحديد اختصاصها وهل تكون درجة ثالثة تنظر في جميع القضايا أو تجعل بمثابة محكمة تقض وابرام تنظر القضايا في حالات معينة فقط وعلى أثر هذا الخلاف رأت ترك البحث في المسئلة لتسويتها عند عمل

المحاكم المختلطة) ولسنا في حاجة الى أن نذكر ان هذا المشروع يقضى بوجود محكمتين ابتدائيتين ومحكمة استئناف وترك محكمة المراجعة وانه نص على ان تصدر الاحكام في الدرجة الأولى من خمسة قضاة ثلاثة منهم أوروبيون ومن سبعة قضاة يكون منهم خمسة من الأوروبيين (وهذه من النقط التي تعدلت)

وكذلك نص المشروع على ان تكون الرياسة في المحاكم الابتدائية وفي محكمة الاستئناف لمصريين

وفي المادة السابعة والثامنة والتاسعة وردت نصوص لا تخرج عن نصوص المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من اللائحة الحالية ونص على عدم قابلية القضاة للعزل وعلى تنظيم اقسام الكتاب والمترجمين والمحضرين وعلى طريقة تنفيذ الأحكام

ولما أرسل هذا المشروع الى الدول كاد يتم الاتفاق عليه لولا ان أعلنت الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا فتعطل الاتفاق بسبب ذلك وبمجرد ان انتهت تلك الحرب استؤنفت المفاوضات. ولكن الباب العالي رأى من جديد ان في ذلك افتياتاً على حقوقه فما كان لبلد تابع ان يجعل له تشريعاً خاصاً فانضمت الدول الى اسماعيل ووزيره اللذين ذهبا للأستانة لتسكين روع السلطان وتهدة نفسه حتى تم ذلك في أغسطس سنة ١٨٧١

ولما عقدت اللجنة من جديد في يناير وفبراير سنة ١٨٧٢ حاول نوبار أن يتوصل الى موافقتها على جعل المحاكم الجديدة مختصة في المسائل الجنائية فما أصغت اليه اللجنة وقصرت مهمتها على بحث الضمانات التي تعطىها الحكومة المصرية لتحويل تلك المحاكم حق الفصل في الجنايات والجنح التي تقع على القضاة ورجال القضاة اثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها أو ضد تنفيذ الاحكام وكذلك الجرائم التي تقع من القضاة أو موظفي المحاكم اثناء تأدية وظائفهم وفي العقوبات التي تترتب على ذلك .

وعند ما انتهت اللجنة من جلساتها وتقديم تقريرها كاد الاتفاق يتم مع الدول لولا ان دولتي روسيا والنمسا اظهرا استعداداً لسحب بعض ما تم عليه الاتفاق وكان ذلك مطابقاً لميول بعض الدول الاخرى وخصوصاً فرنسا التي كانت مستعدة للسير في ذلك الطريق ولكن

هاتين الدولتين عدلتا عن ميلهما الاول وفي مايو سنة ١٨٧٤ صدقت النمسا على مشروع المعاهدة وتبعتها الدول الاخرى

اما فرنسا فعادت الى تردددها وعقدت لجنة جديدة في سنة ١٨٧٥ فرأت تلك اللجنة ان رفض فرنسا وحدها الموافقة على تلك الاصلاحات ليس من شأنه تأجيلها أو تأخير تنفيذها ولذلك فلا مندوحة عن البت في الامر فأما رفض مع ما يترتب عليه من نتائج لا محيص عنها من شعور مصر بالاستياء منا ومن الانفراد

توصلت الحكومة الى انشاء المحاكم المختلطة وما هي المفاوضات الشاقة والأدوار الخطيرة التي مرت قبل المصادقة على انشاء تلك المحاكم . وكيف أنها احتاجت الى كثير من الجهودات ومن الدماء للوصول اليها . وهما الآن بعد أن مضى عليها خمسون عاماً صارت أقوى سلطة قضائية في البلاد . فقضاؤها هو الأخير دائماً . وهي وحدها التي تضمن تنفيذ أحكامها واحترام قضائها فلا تمتد سلطة ما اليه غير سلطتها . وهي وحدها التي ان رأيت اعتداء على ما تراه من حقوقها أو من حقوق الأجانب تستطيع أن تزد ذلك الاعتداء وتستطيع أن تجعل كل الأحكام الأخرى في حيز العدم

لذلك كان من حق المصري أن ينظر بعين القلق الى ذلك التطور السياسي الذي لازم انحلال الدولة العلية فكانت تنتزع الولايات التابعة لها واحدة بعد الأخرى وكانت تتولى عليها البلاد الأوروبية فتنتزعها تبعاً من قضاء البلاد الطبيعي وهو المحاكم الأهلية . فراكش وتونس وطرابلس وسوريا والعراق وفلسطين وغيرها كلها تخرج واحدة بعد الأخرى من القضاء الأهلي الى القضاء المختلط . وبها يزداد نفوذ تلك المحاكم الدولية بقدر ما يضيق نفوذ محاكم البلاد العادية

ومما يجعل لهذا التطور صفة خاصة ما بين هذه البلاد ومصر من اتحاد في العادات واللغة والدين مما يجعل سكان هذه الممالك أقرب في

بين رعايا الدول الأخرى التي تتوق للحلول محلنا وأما قبول يحفظ علاقاتنا المتوارثة بمصر فإن هذه العلاقات هي التي تجعل لنا دون قوة الجيوش السلطان والامن في بلاد الشرق «أما الرفض فيحرمنا من كل وسيلة لمعالجة الحال فيما بعد اذا تأثرت مصالحنا من جراء تطبيق القوانين الجديدة وأما القبول ففضلا عن كونه مقيداً بخمس سنين فإنه يجعل لنا اشرافاً على النظام الجديد »

ولكن المشروع عند ما عرض على مجلس نواب فرنسا كاد يسقط رغم تأييد الحكومة له ولولا ان الخديو اسماعيل أحس القوة من نفسه بسبب مصادقة جميع الدول الأخرى وخاصة ألمانيا وإنجلترا والنمسا والمجر وإيطاليا والروسيا فافتتح رسمياً المحاكم المختلطة بحضور قضائتها المصريين والأجانب المعينين طبقاً للمعاهدات المتفق عليها فكانت جميع الدول ممثلة عدا فرنسا . فظهر لها ان الأمر يتم من غيرها وضد رغبتها لما صادقت على المشروع . أما المحاكم المختلطة فشرعت في تولى أعمالها في فبراير سنة ١٨٧٦

كلمة ختامية

حالة المحاكم المختلطة

وطرق الإصلاح الواجب اتباعها

تلك هي التطورات التي مرت على القطر المصري في القرن الماضي ولقد بينا الى أي درجة اتسعت فكرة الامتيازات الأجنبية وكيف

قضائهم الى المحاكم الأهلية . زد على ذلك أن ما تنظر به تلك البلاد الى مصر من أنها المقدمة بينها وصاحبة القدرة فيها يجعل من غير الطبيعي أن يطلب أهلها من مصر ضمانات ليست لأهلها وحقوقاً كان من أهم أسبابها على ما قدمنا انحطاط أساليب الحكم في مصر عن البلاد الأوروبية أضف الى ذلك أن هذا من شأنه تقوية الامتيازات وتوسيع نطاقها في وقت نهضت فيه البلاد الاخرى وخاصة تركيا لمحاربتها

ولقد كنا نعتقد أن إنشاء المحاكم المختلطة وضع حداً لفوضى النظم القضائية في مصر ولكن الحالة التي نشأت عن انحلال الدولة العلية مما يوجب علينا اليقظة حتى لا نضع كل يوم قيداً جديداً على سلطاننا

وأعلن المؤلم أن نرى تلك النظم بعد خمسين عاماً لا تكاد تترجح عما كانت عليه في سنة ١٨٧٦ ولولا أن الدول صادقت منذ سنة ١٩١١ على تعديل المادة ١٢ من القانون المدني التي جعل بمقتضاها حق تعديل القوانين من اختصاص الجمعية العمومية مشكلة تشكيلاً خاصاً لما كان الانسان يشعر ان هناك تغييراً في نظام المحاكم المختلطة أو ان مصر تقدمت في طريق تقرير سيادتها خطوة واحدة

حقاً أنه لا يسع من عرف المحاكم المختلطة وشاهد ما هي عليه من الدقة في أعمالها ومن حسن النظام وأداء الواجب الا أن يقر بأنها

نموذج راق مما يجب أن يكون عليه القضاء في أى بلد من البلاد

ولئن كان يدهشك شيء من رجال القضاء المختلط فهو ما تجدهم عليه من الدأب على العمل وحب النظام والبحث والتقيب الدائمين . يكفي أن يطلع الانسان على ملفات القضايا بتلك المحاكم ليقنع بما تسير عليه من التدقيق في العمل اذ يجد فيها جميعاً مذكرات من كل من الجانبين تبين بالتفصيل وجهة نظر كل خصم والأدلة التي يستند عليها . فيدرسها القاضي ويقرؤها بالتفصيل قبل أن يعرض ما فيها على زملائه للمداولة فلا يصدر الحكم الا بعد فحص كل ما لدى الخصوم من أدلة قانونية وغير قانونية . وهذا وحده كاف لأن يشغل كل وقت القاضي وفضلاً عن ذلك فإن رؤساء الجلسات يقومون بنصيب أكبر من زملائهم ولذلك فإن مهمتهم شاقة تحتاج الى الخبرة الواسعة والنشاط المستمر . اذ أن كل رئيس يراجع ملفات القضايا قبل الجلسة ويسبق زملاءه الى المحكمة في اليوم المحدد للجلوس ليحدد الرول ويحجز القضايا المعدة للمرافعة قبل حضور زملائه . وعند ما يتم أعداد القضايا الصالحة للمرافعة ويخرج الى زملائه يعود الى الجلسة معهم فتبدأ المرافعات ومع أن عمل الرؤساء يزيد كثيراً عن عمل الأعضاء فالكل يتناولون مرتباً واحداً يستوى في ذلك الرئيس والعضو الأجنبي فانك تجد كل من يأنس في نفسه الجدارة يجد ويجتهد ليظهر كفاءته

وامتيازاه ويسعى لينال ثقة اخوانه لينتخبوه رئيساً وهو انتخاب يتجدد كل سنة عندما تنعقد الجمعية العمومية في محكمة الاستئناف لترتيب الأعمال

ومما يجدر ذكره بالاعجاب أن هذا الانتخاب لا يتقيد بالأقدم ولكنه يصيب الأكفاء. كل ذلك من غير أن تجد واحداً يخرج عن واجبات الزمالة أو لا يؤدي للرئيس حقه بحيث يكاد الانسان يعتقد أن عقيدة الواجب حلت عند المستشارين والقضاة محل كل اعتبار آخر وهذا القول نفسه يصدق على رئيس المحكمة ووكيلها اللذين ينتخبان من بين زملائهم وبمحض رغبتهم وفي هذا المضمار يستوى الجميع لا فضل لواحد منهم على الآخر الا بالملم والجدارة مادام أجنبياً. أما اذا كان مصرياً فانه بحكم مصريته مبعد عن هذا الأمل. وهو بحكم جنسيته أقل مرتبة كذلك وهذه وان كانت مسألة يجب أن تكون ثانوية الا أنه ينما تجد المستشار الأجنبي يتناول أعلى مرتبة يصبو اليه في الحكومة المصرية (وبذلك فهو يتفرغ الى عمله ولا يمكن أن يفكر في تغييره) اذا بالمستشار المصري يجد الكثير من الوظائف أعلى مرتبة منه ولذلك رأينا بعض المستشارين بمحكمة الاستئناف ترك وظيفته ليكون مستشاراً ملكياً أو وكيل وزارة وهذا لا يتفق مع ما يجب على الحكومة توخيه من جعل القضاء ثابتاً ليتفرغ رجاله لعمالهم دون نظر لسواه

ولكن مهما يكن تقديرنا لما عليه المحاكم المختلطة من حسن النظام وضمان العدالة فان ذلك يجب أن لا ينسينا حقوقنا القومية ومطمحننا الاسمى وهو تحقيق استقلالنا في جميع مظاهر الحياة حتى نرفع الوطن في كل أطوار حياته الى مستوى الامم الراقية. ولذلك يتعين علينا البحث في طرق الاصلاح الواجب الأخذ بها. ففريق منا يرى طريق ذلك الغاء المحاكم المختلطة وجعل اختصاصها للمحاكم الاهلية

وفريق يرى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة بحيث يشمل جميع الجرائم التي تقع من الأجانب وذلك تمهيداً للوصول الى الغاية القصوى وهي جعل قضاء البلاد عاماً لجميع سكانها فأما الفريق الاول فهو يعبر عن شعور كل مصري وعن الأمل الذي تنطوى عليه العزة القومية والكرامة الوطنية. وأنه لما يؤلم النفس ان نرى سلطان الدول يمتد في كثير من البلاد حتى السودان على جميع سكانها إلا في مصر ولكن لا يكفي ان يكون هذا أملاً حتى يتحقق بل يجب أن نعمل على تحقيقه من الطريق الصحيح ولئن كنا أطلنا البحث في تاريخ المفاوضات فلأنا نرى من الواجب لتقدير مركزنا ازاء الأجانب أن نعرف كيف ينظرون من جانبهم الى حالتنا وما هي مواضع النقد والشكوى التي يوجهونها الينا والى انظمتنا. فاذا ما وصلنا الى معرفة ذلك على وجهه الصحيح أمكننا أن نتوصل الى معرفة السبيل الذي يمكن

ولوجه لنيل أماننا وأول شيء يبدو لنا هو أن في تشريع المحاكم المختلطة عيوباً لا يمكن أن نصل إلى تحقيق غايتنا إلا إذا عالجناها أولاً. لقد رأينا أنه عند إنشاء المحاكم المختلطة كان يكفي أن يكون نظام ماموضعة مظنة لنفوذ المصري (أو ابن العرب كما هو تعبير بعض التقارير) حتى يكون ذلك سبباً في سقوط هذا النظام. فالحجة التي قدمت بكل صراحة ضد تشكيل المحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة هي أن القاضيين الأوروبيين إذا اختلفا كان الترجيح لرأي المصري. ولكن والحمد لله أقتص عدد القضاة إلى ثلاثة منذ الحرب العالمية ولم يشك أحد من سوء بسبب ما خشيتة اللجنة. كذلك كان المشروع الفرنسي يقضى بجعل الأحكام تصدر في محكمة الاستئناف من سبعة مستشارين لا يكون للمصريين فيهم سوى اثنين ولكن انتهى الأمر إلى جعل الجلسة تشكّل من ثماني مستشارين خمسة منهم من الأوروبيين ولكن نص بجانب ذلك على أنه في حالة انقسام الآراء يرجح الجانب الذي يكون فيه العدد الأكبر من الأوروبيين (انظر المادة ١٠٩ من اللائحة العامة R. G.) ومن حسن الحظ از زال هذا الفارق كذلك بجعل عدد المستشارين الذين تصدر منهم الأحكام خمسة

وفضلاً عما تقدم فإن نظام تلك المحاكم عند ما جعل رئاسة الشرف لمصري أوجب أن لا يكون لهذا الرئيس حق في ترؤس الجلسات

ولا تولى الأعمال الإدارية. وأن تقتصر رياسته على التقدم في التشريعات وافتتاح الجمعية العمومية أما الوكيل ونائب الوكيل فقضى النظام بأن تنتخبها الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة غير مقيدة في اختيارها بأي شرط إلا بشيء واحد هو أن يكون المنتخب أجنبياً لا مصرياً. أما المصري فيحرم عليه أن يكون وكيلاً أو نائب وكيل ولا يجوز له أن يتولى الرئاسة في العمل مهما كانت ثقة زملائه به ولو أجمعوا على انتخابه ومهما أراد الإنسان أن يتصور إبلاً لعزة النفس أو امتهاً لحقوق الوطنية المصرية فلن يجد أبداً من هذا النص. فمن واجب الحكومة المصرية ورجال القضاء أن يسعوا إلى الغائه. فإنه مادام موجوداً يجعل الأجانب ينظرون إلى حقوقهم بمنظاره - ويتعودون على أن يروا في تلك الرئاسة ضماناً لحقوقهم. أما إذا تعودوا أن يروا المصريين متولين لتلك الرياسات وعرفوا أن العدالة بين أيديهم مصانة وإن المصري يعدل زميله الأجنبي كفاءة واستقلالاً كان ذلك مدعاة للثقة بالمصريين ودافعاً لاحترامهم ومبدداً لما يشعر به الأجنبي من الغضاظة في وضع حقوقه بين أيديهم فيسهل بعد ذلك البحث في جعل القضاء بالنسبة للأجانب مصرياً لا دولياً. وإذا كانت الحكومة قد استطاعت في سنة ١٩١١ أن تجعل للجمعية العمومية حق التشريع بشرط مصادقة ثلثي أعضائها وهذا الحق مما يجعل من

المحتل مع وجود ستة من المصريين بتلك الجمعية إن ينفذ تعديل القوانين رغم كون نصف الاجانب لا يوافقون عليه مع أنه كان يكفي ان تعارض في القانون دولة واحدة ليتعطل العمل به فهل تأتي الدول وقد تنازلت عن حق التشريع الى هذا الحد ان تسمح للمصريين ان يكون لهم حق تولى الوكالة أو الرياسة مع الاجانب اذا وثقت بهم أغلبية الجمعية العمومية ؟

ولقد تبع اشتراط ان يكون الوكيل ونائبه اجنبيين ان تركت في العمل رياسة الجلسات للاجانب وكذلك القضاء الجزئي

وحدث مرة في محكمة المنصورة ان انتخب أحد قضاتها المصريين للقيام بعمل القاضي الجزئي فابت الجمعية العمومية في محكمة الاستئناف الموافقة على هذا الاختيار . وهذه صعوبات تزول كلها طبعاً بادخال التعديل الذي نشير اليه

وأنه من الواجب اذا ما تدهبت الحكومة لذلك ان تعيد رياسة الشرف التي كانت موجودة قبل اشتعال نار الحرب العالمية الاخيرة حتى يكون ذلك رمزاً لأن المحاكم المصرية وان تترك الوكالة ونيابة الوكالة بالانتخاب تصيب من يراه زملاؤه اهلاً لها سواء كان مصرياً أو اجنياً ومن الغريب ان روح اهمال الحكومة شأن المصري في المحاكم المختلطة جعل الكثيرين يعتقدون باستحالة ان يكون للمصريين نصيب صحيح فيها . حتى انك تجد الحكومة نفسها عندما رأت منذ سنتين فقط ان احد رؤساء المحاكم

الابتدائية الاهلية غير قادر على العمل لاعتلال صحته عينه قاضياً في المحاكم المختلطة فاحتج هو حفظاً لكرامته واستقال ، ومثل هذا التصرف يدل على مقدار فهم الحكومة مهمة القاضي المصري في المحاكم المختلطة وهو فهم لا يقتصر ضرره على فرد أو افراد بل يتناول الامة كافة لأن للاجنبي العذر اذا اعتقد ان الامة المصرية لا يمكنها ان تخلق عناصر أكفاً من التي يراها بجانبه فيثبت في نفسه الاعتقاد بتفوقه وبعدم امكان مناظرة المصري له

تفعل حكومتنا هذا بينما نرى بعض الحكومات الاجنبية تدقق في انتخاب القضاة الذين يمثلونها . لانها تعلم ان ذلك يرفع من شأنها ويعلي قدرها ويجعلها منظورة بعين الاحترام أما نحن الذين نحتاج لاختيار احسن العناصر فينا وأقواها حتى يكون لنا من كفاءتنا ومقدرتنا معادل لقلتنا ولضعفنا وللمزايا التي يتمتع بها الاجنبي ازامانا فاننا نهمل الأمر ونتركه للصدفة حتى كان من نتائج ذلك انه عند ما اقترح في سنة ١٩١٢ ومئة ١٩١٣ انقاص عدد المستشارين الذين تصدر منهم الاحكام الى خمسة رأينا محكمة الاستئناف تقول صراحة ومن غير مواربة أنني أرى ان يكون عدد المستشارين ستة حتى يكون بينهم أربعة اوروبيون فنضمن بذلك نجاح الاعمال . ومع ذلك كان المستشارون الموجودون حينذاك يرون ذلك طبيعياً فهل بعد ذلك يحق لنا ان نطلب من الاجنبي ان ينظر اليها بغير العين التي تنظر بها اليها الحكومة نفسها

موجود في المحاكم المختلطة . فهما قلنا بكفاءة
المصري واستقلاله ومساواته للأوروبي فانه يجب
لامكان المقارنة بين نظامين ان يكون لكل
منهما نفس الضمانات . فعدم قابلية العزل وعدم
امكان التدخل الادارى . وجعل الترقية في يد
الحكمة العليا وغير ذلك من النظم الموجودة
في القضاء المختلط يجب ان يتمتع به القضاء الاهلى
ليكون له المستوى الذى يرضى به الاجنبى
في قضائه

واخيراً أود ان اوجه كلمة الى حضرات
الحامين المصريين الذين هجروا المحاماة المختلطة
هجراً فلا تكاد تجد المصرى فيها إلا نادراً
ولست اجرح احداً اذا قلت ان ذلك يجعل
الاجنبى يعتقد ان هذا الهجرانما نشأ من عدم
قدرة المصرى على ولوج باب المحاكم المختلطة
وهى عقيدة ضارة يجب علينا إزالتها من طريق
العمل ومن طريق وجودنا في هذا الوسط
وابتات أننا قادرون على العمل فيه . ولا ريب ان
الطريق لذلك انما يكون من طريق الاشتغال أمام
المحاكم المختلطة . فان فيها المركز الأدبى والمادى
الذى يرفع رأس المصرى الكفء ولو راجعنا
اسماء بعض المصريين لوجدناهم مثلاً يجب
الاقتداء به . فالأقدام والاخلاص في العمل
كفيلان بأن يجعلنا لنا في هذا المعهد الدولى
المعظم المركز الذى يتفق ومطامحنا وبذلك
نخطو الخطوة الصحيحة نحو جعل أنظمتنا
مصرية اسماً ومعنى .

(مطلع)

ولكن لحسن الصدق زالت تلك الحالة
أيضاً . وأخيراً قررت الجمعية العمومية انه يجب
التسوية بين الأوروبيين والمصريين في المرتبات
لأن الكل يؤدون عملاً واحداً فيتعين علينا
وعلى حكومتنا ألا نجعل مركزنا في تلك المحاكم
وبالتالى في نظر الاجانب خاضعاً لمحض الصدقة
بل يتعين علينا ان نحافظ عليه ونسعى الى اعلاء
شأنه حتى يكون ذلك سبيل الاصلاح كما قدمنا
ومن الغريب أننا في الوقت الذى نرى
فيه لمصر ممثلين في البلاد الأوروبية ليرفعوا
اسم مصر نرى في صميم نظامنا وقوانيننا ما يشعر
بانهطاط المصرى . فجميع النظم والقوانين لا تذكر
لفظ مصرى ولكن تذكر لفظ أهالى indigène
فيقال (المحاكم الاهلية) والخصومات مع
(الاهالى) ويقال في تشكيل المحاكم المختلطة
انها تشكل من قضاة اجانب وقضاة وطنيين
indigène الى غير ذلك ولودقق الانسان في
هذا التعبير لوجده وليد الاستعمار . فالدول
المستعمرة تأبى شرف الجنسية للدول التى تدين
لها بالسلطان فتسميها (بالاهالى) فهل نرفع من
شأننا في الخارج بينما أننا ندمع أنفسنا بطابع
الخضوع والخنوع في الداخل . أليس ذلك مما
يقتضى التعديل العاجل . وهل يلام الاجنبى اذا
لم يعط المصرى حقوقاً أكثر من التى يحتملها
الوصف الذى يختاره لنفسه في كل مظاهر حياته ؟
هذا من جانب النظام والشكل الخاصين
بالمحاكم المختلطة ولكن من الجهة الاخرى يجب
ان يوجد في المحاكم الاهلية من الضمان ما هو

الأمكام

قضايا محكمة النقض والأول

٣٣٢

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٥

نقض . اسباب التشديد . العقوبة المشددة .
داخلة في المادة .

القاعدة القانونية

ان المحكمة الاستئنافية غير مكلفة ببيان
اسباب التشديد ما دامت لم تزد العقوبة عن
الحد المقرر للعقاب بالمادة التي طبقها . فاذا
حكمت محكمة أول درجة بغرامة جاز لمحكمة ثاني
درجة ان تحكم بتعديل العقوبة وحبس المتهم
شهرًا اذا كانت عقوبة الحبس ومدته داخلتان
في المادة المطبقة :

المحكمة :

« حيث ان المحكمة بينت صراحة في
حكما للطعون عليه ان المجني عليه كان طاجراً
عن القيام بأشغاله واذا فالتطبيق القانوني
في محله

« وحيث ان المحكمة غير مكلفة ببيان اسباب
التشديد ما دامت لم تزد عن الحد المقرر للعقاب
في المادة التي طبقها ولهذا يتعين رفض الطعن »
(طعن حنق محمد الهواري ضد النيابة العمومية نمرة
١٦ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرات اسماح المال والسعادة
والعزة احمد طلعت باشا ورئيس المحكمة وحسين درويش
باشا وكيل المحكمة وجناب المستر كرشو ومحمد مصطفى
بك ومحمد علام باشا وتوفيق يعقوب بك وكيل النيابة)

٣٣٣

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٥

نقض . ائتلاف . بيان كيفية حصول الائتلاف ونوعه .

القاعدة القانونية

ان جريمة الائتلاف المنصوص عليها في
المواد ٣١٣ و ٣١٦ و ٣٢١ يجب أن يشتمل
الحكم القاضي بالادانة فيها على كيفية حصول
هذا الائتلاف ونوعه فاذا خلا الحكم من ايراد
هذا البيان كان قابلاً للنقض

(طعن شحاته كريم عبد الله ضد النيابة العمومية
وعوض الله افندي يوسف القشاوي مدعى نمرة ٩
سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المال احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٣٤

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٥

نقض . تغيير وصف التهمة . مصلحة .
نصب . تزوير .

القاعدة القانونية

اذا لم يكن لرافع النقض مصلحة في تغيير
وصف التهمة من تزوير الى نصب بناء على أن
العقوبة المحكوم بها في تهمة التزوير انما تدخل

الاحكام النهائية فيتعين اذاً عدم قبول الطعن»
(طعن محمد طاهر ضد النيابة العمومية نمرة ٢١
سنة ٤٣ ق دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

٢٣٣

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٥
قض . الوقائع الثابتة في الاحكام . تقييد محكمة
النقض . تشويش وقع في الجلسة .

القاعدة القانونية

محكمة النقض مقيدة بما ثبت في الاحكام
من الوقائع . فاذا اعتبرت المحكمة ان ما صدر من
المتهم من الكلام كان تشويشاً وقع منه في
الجلسة بحالة تدل على الاستخفاف بالقضاء كانت
محكمة النقض مقيدة بما ثبت في الحكم
المحكمة

« حيث ان الواقعة الثابتة في الحكم
الابتدائي المؤيد بأسبابه بالحكم الاستثنائي
ان المتهم عقب الحكم عليه بالحبس أربع
وعشرين ساعة لحصول تشويش منه في الجلسة
قال موجهاً كلامه للمحكمة وبحالة تدل على
الاستخفاف (ده ظلم) وكررها مرتين
« وحيث ان المتهم يدعى انه أراد بهذا
القول استعطاف القاضي لا اهانتة
« وحيث ان الثابت في الحكم يناهى هذا
الادعاء ومحكمة النقض مقيدة بما هو ثابت
في الحكم

« وحيث ان لمجلس القضاء حرمة يجب
رعايتها ولئن ساء لحكوم عليه كما هو حقّه

أيضاً ضمن العقوبة المقررة للنصب فلاوجه
لقبول النقض لانتفاء المصلحة
المحكمة :

« حيث ان الواقعة الثابتة في الحكم هي
تزوير في ورقة عرقية مستوفية لكافة أركان
الجريمة . ولا ترى المحكمة معنى ولا مصلحة
للمتهم من طلب اعتبارها نصيباً لأن العقوبة
المحكوم بها وهي الحبس مع الشغل مدة
خمس شهور انما تدخل ايضاً ضمن العقوبة
المقررة للنصب وعليه يتعين رفض النقض .
(طعن احمد على محمد جبران ضد النيابة العمومية
نمرة ٥ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المالى
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٣٥

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٥
قض . الاحكام التي تقبل الطعن . حكم في دفع .
فرعى . الاحكام النهائية :
الاحكام النهائية هي التي تقبل وحدها
الطعن فيها بطريق النقض والابرام فاذا دفع
المتهم دفعا فرعياً يطلان عريضة الدعوى
وحكم ابتدائياً واستثنائياً برفض الدفع الفرعى
وبتحديد جلسة للتكلم في الموضوع كان الحكم
الصادر في الدفع الفرعى لا يقبل الطعن فيه
بطريق النقض
المحكمة :

« حيث ان الحكم المطعون عليه صادر
عن دفع فرعى والنقض لا يقبل الا عن

المحكمة

« حيث ان الطعن مبنى على أربعة أوجه
الاول - أن ركن العمد غير ثابت في الحكم
ولا يمكن استنتاجه من الوقائع الواردة به
خصوصاً بعد انتفاء تهمة السرقة التي كان
مقولا بأنها السبب الاصل للواقعة . الثاني
حرمان المتهمين من درجة من درجات التقاضي
اذ كان من الواجب عقب وفاة المجنى عليه بعد
الاحالة أن تعاد القضية بالثاني الى الاحالة لنظر
تهمة القتل من جديد . الوجه الثالث معاقبة
المتهم الثاني عن تهمة الشروع في القتل مع انه
كان متهما بالقتل لا بالشروع فيه . الوجه
الرابع أن المحكمة لم تبين الادلة التي ارتكبت
عليها في أدانة المتهم الثالث

عن الوجه الاول

« من حيث ان هذا الوجه مرفوض لان
العمد ثابت في الحكم وانما حصل اختلاف
في سبب الواقعة اذ كان السبب بحسب الاتهام
هو الشروع في سرقة المواشى - وبحسب
الحكم كان السبب نزول مواشى أحد الطرفين
في زراعة الآخر - فهذا الاختلاف في السبب
لا يؤثر بشيء في التهمة ولا ينفي حصول
الواقعة من المتهمين

عن الوجه الثاني

« من حيث ان الثابت في الحكم ان
المتهمين كانوا قدموا للمحكمة بتهمة الشروع

الطبيعى ان يتألم او يتظلم من حكم يعتقده غير
صواب فان ذلك لا يكون بطريق الصياح في
مجلس الحكم ولا في وجه من أصدره خصوصاً
اذا كان ذلك بحالة كما هو ثابت في الحكم تدل
على الاستخفاف بالقاضى او على نسبته الى
الظلم او الى الخطل في رأى على أقل تقدير «
(طعن على محمد عبد الرسول ضد النيابة عمرة ٢٠
سنة ٤٣ ق دائرة حضرة صاحب المالى احد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

٣٣٧

حكم تاريخه اول ديسمبر سنة ١٩٢٥

قضى : تعديل أو تشديد التهمة . محكمة الجنايات .
شروع في قتل . قتل .

القاعدة القانونية

ان المادة (٣٧) من قانون تشكيل محاكم
الجنايات تميز لمحكمة الجنايات الى حين النطق
بالحكم تعديل أو تشديد التهمة المينة في أمر
الاحالة اذا اقتضى الحال ذلك بشرط ان
لا توجه الى المتهم افغالا لم يشملها التحقيق .
بناء عليه يجوز للمحكمة اذا قدم لها متهم بتهمة
الشروع في قتل ان تحاكم المتهم على تهمة القتل
اذا توفي المجنى عليه في الفترة بين الاحالة ويوم
المحاكمة لانه لم ينسب الى المتهم أي فعل جديد
بل ظل الفعل كما هو لم يتغير وانما الذي تغير هو
الوصف تبعاً للتغيير الذي طرأ على اثر الفعل
وهذا التغيير في الاثر أو الاثر الجديد انما كان
نتيجة للفعل الاول لا فعلاً جديداً

ان المصاب سيشفى من جراحه ولكنه مات بعد ذلك متأثراً بها فهذا التغيير في الاثر او الاثر الجديد انما كان نتيجة للفعل الاول لا فعلاً جديداً مستقلاً عنه - ومن ثم يكون هذا الوجه مرفوضاً

«وحيث ان الوجه الثالث والرابع مرفوض ايضاً لان الفقرة الاخيرة من المادة ٤٠ من القانون المشار اليه تجيز للمحكمة تعديل وصف التهمة من فعل تام الى شروع كما ان ادلة الادانة بالنسبة للمتهم الثالث مبينة بالحكم «وحيث انه بناء على ذلك يتعين رفض الطعن» (طعن سنوسى عبد الله وآخرين ضد النيابة العمومية ومهني ابو الملا مدع بحق مدني نمرة ٦ سنة ٤٣ ق دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

في قتل المجنى عليه ولما مات بعد الاحالة عدلت النيابة وصف التهمة من شروع الى فعل تام وقد حكم على المتهم الاول بهذا الوصف الجديد «وحيث ان هذا التعديل لا شيء فيه يخالف القانون بل هو مطابق تمام المطابقة لنص المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي تجيز للمحكمة الى حين النطق بالحكم تعديل او تشديد التهمة المبينة بأمر الاحالة اذا اقتضى الحال ذلك بشرط ان لا توجه الى المتهم افعالا لم يشملها التحقيق والواقع ان عند حصول هذا التعديل لم يلسب الى المتهم اى فعل جديد بل ظل الفعل كما هو لم يتغير - وانما الذى تغير هو الوصف تبعاً للتغيير الذى طرأ على اثر الفعل اذ كان مظنوناً وقت الاحالة

قضاء المجلس الحسبي المحلى

فبها مصلحته مع مصلحة الوصى العام المقام من قبل واصبح هذا القرار نهائياً فلا يجوز للمجلس ان يعدل قراره هذا ويوسع مأمورية وصى الخصومة بجعله وصى خصومة بصفة عامة في جميع القضايا التي ترفع من الوصى أو عليه بصفة مطلقة مع وجود وصى عام لهذا القاصر ومع عدم طرؤه اسباب جديدة تدعو لذلك المجلس

« من حيث ان مجلس حسبي مصر قرر بتاريخ ٣ اغسطس سنة ١٩٢٥ في مادة قاصر المرحوم حسين باشا واصف بتعديل قراره

٣٣٨

حكم تاريخه ٣١ يناير سنة ١٩٢٦

حسبي . تعديل قرار ابتدائي . عدم جواز . وصى خصومة .

القاهرة القانونية

اذا صدر من مجلس حسبي ابتدائي قرار واصبح هذا القرار نهائياً لعدم الطعن فيه في الميعاد القانوني فلا يجوز له بعد ذلك تعديل هذا القرار بناء على اذا قرر المجلس الحسبي تعيين وصى خصومة لقاصر في الدعاوى التي تعارض

عليه تعويضاً عن الأضرار التي قد تنشأ بسبب تصرفاته

رابعاً - أنه لا خوف على مال القاصر إذا ثبت بنوته للمرحوم حسين باشا واصف لأن جميع الأيراد يستلمه وكيل الوصية

« وحيث أن المجلس أصدر قرار ٣ أغسطس المذكور بدون أن يسمع أقوال حسن بك واصف

« وحيث أنه لم تطرأ أسباب جديدة تدعو المجلس للعدول عن قرار ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤

« وحيث أنه ظاهر من ظروف الدعوى أن أحمد أفندي رمزي المذكور غير ملء ولا علاقة له بعائلة واصف باشا

« وحيث أنه فضلاً على ذلك فإن الظاهر أن مصلحة الجميع تكون في إذن الوصية نفسها بالتقاضي في جميع مصالح القاصر ما دامت لا تتعارض مع مصالحها وعند هذا التعارض فقط يكون هناك محل لأقامة وصي خصومة خصوصاً وإن قس وصي الخصومة قبل بتلغرافه المرسل منه بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن تكون السيدة أمما وصية عامة

« وحيث أنه بجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الطعن حضر حضرات المحامون محمود أبو النصر بك عن المنظم وكامل بك صدقي وزكي زاده أفندي وعبد الرحمن البيلى أفندي والشيخ عبد الفتاح صابر عن أحمد أفندي رمزي الوصي

المصادر بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بالنسبة لأحمد أفندي رمزي وجعله وصياً للخصومة بالنسبة لجميع القضايا التي ترفع على قاصر المرحوم حسين باشا واصف أو منه على الإطلاق

« وحيث أن وكيل حسن بك واصف شقيق المرحوم حسين باشا واصف تظلم لحضرة صاحب المعالي وزير الحقانية بعريضته القيمتين أول و ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وللنيابة العمومية في ٥ منه

« وحيث أنه بناء على هذا التظلم طعن حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية في القرار المشار إليه بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ للأسباب الآتية :

أولاً - لأن المجلس سبق أن قرر بجلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وقف تعيين أحمد أفندي رمزي المذكور وصي خصومة على القاصر حتى يفصل في دعوى البنوة المنظورة بالمحكمة الشرعية ثم قرر بجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بإقامته وصياً للخصومة في القضايا للرفوعة والتي سترفع وتعارض مصلحة القاصر مع مصلحة الوصية فيها فلا محل لتعديل هذا القرار ثانياً - أن للقاصر وصياً تاماً (الست أمما هانم حلیم) فلا محل لأذن لتعيين وصي خصومة مع وجودها خصوصاً وأنه لا توجد الآن مصلحة لها تتعارض مع مصلحة القاصر

ثالثاً - أن أحمد أفندي رمزي المذكور ليس له أقل علاقة أو شبه معرفة بعائلة واصف باشا فضلاً عن أنه لا يملك ما يمكن الرجوع به

المطعون فيه واحمد بك على واحمد بك مصطفى
عن أسما هانم الوصية الثانية . وحضر حضرة
عبد اللطيف افندى غربال وكيل نيابة
الاستئناف عن النيابة العمومية . واقوال
وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة

« وحيث ان الطعن تقدم في ميعاده
القانوني فهو مقبول شكلاً

« وحيث ان المجلس الحسبي الابتدائي

اصدر قراره بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤
بجعل وصي الخصومة قاصراً على الخصومة فيما
تعارض مصلحة القاصر مع مصلحة الست اسما
هانم فيما يعود عليه من مال حسب اعترافها
« وحيث ان هذا القرار أصبح نهائياً لعدم
الطعن فيه في الميعاد القانوني

« وحيث ان قرار المجلس الصادر بتاريخ

٣ اغسطس سنة ١٩٢٥ صدر بتعديل القرار
آنف الذكر بتوسيع مأمورية وصي الخصومة
« وحيث ان المجلس المذكور لا يملك
تعديل القرارات النهائية الصادرة منه وانما
يملك ان يصدر قراراً مبتدئاً لا معدلاً
لقراراته السابقة »

(طعن «مالي وزير الحفانية بناء على تظلم حضرة حسن
بك واصف ضد احمد افندى ومضى والبست اسما هانم
حليم نمر ١٤٩ سنة ٢٤ — ٢٥ . دائرة حضرة
صاحب المال احمد طلعت باشا ومحضون حضرات اصحاب
السعادة والعزة والفضيلة على حسين باشا ومحمد مصطفى
بك المستشارين والشيخ سيد الشناوي العضو بالمحكمة
البليا الشرعية ومحمد حمدي بك رئيس محكمة مصر
الابتدائية الاهلية سابقاً)

٣٣٩

حكم تاريخه ٣١ يناير سنة ١٩٢٦

حسي . حجر . تفاعلة المال . مائة من الحجر .

القاعدة القانونية

لا ضرورة للحجر على شخص اذا كانت
البقية الباقية له من المال تافهة
المجلس :

« حيث ان الشيخ احمد محمد بشاره التاجر
ومقيم بدمهور طلب من مجلس حسي مديرية
البحيرة في ٢٤ اغسطس سنة ١٩٢٥ توقيع
الحجر على والده الشيخ احمد ابو النجاه بشاره
المقيم بدمهور بالبحيرة وذلك لسفه

« وحيث أنه بعد تحقيق هذا الطلب قرر
ذلك المجلس الحسبي بجلسة أول اكتوبر سنة
١٩٢٥ احالة الاوراق على مجلس حسي المركز
لاختصاصه وتأجيل القضية لجلسة ١٣ منه
لحضور المطلوب الحجر عليه

« وحيث أن مجلس حسي مركز دمنهور
المذكور قرر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ توقيع
الحجر على الشيخ احمد ابو النجاه المشار اليه
« وحيث أن المطلوب الحجر عليه استأنف

هذا القرار في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥

« وحيث أنه بجلسة اليوم المحددة لنظر هذا
الاستئناف حضر عن المستأنف وكيله حضرة
الشيخ غنيم سالم الحامي الشرعي — وحضر
طالب الحجر بنفسه — وحضر عن النيابة

حفناوى زايد من بهواش بمركز منوف
والمشمولة بقوامة سطوحى محمد زايد بقراره
الرقم ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ فى اعادة القضية
للمجلس الابتدائى لاختيار قيم آخر
« وحيث ان المجلس الابتدائى المذكور
قرر بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٥ تعيين محمود
محمد النجار قيا على الست طائشه حفناوى
زايد المذكورة

« وحيث ان المحجور عليها تظلمت لوزارة
الحقانية من هذا القرار الاخير بعريضتها
الرقمية ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤

« وحيث انه بناء على هذا التظلم طعنت
وزارة الحقانية فى القرار المذكور بتاريخ اول
ديسمبر سنة ١٩٢٥ لاسباب منها:

اولاً - ان القيم المذكور سبق الحكم
عليه فى سنة ١٩١١ بالحبس لمدة سنة لتزوير
واتهم فى قضية قتل ووضع اسمه ضمن المشبوهين
ثانياً - ان الذى رشحه للقيامة هو ابن
المحجور عليها الذى طلب الحجر عليها وبينه
وبينها ضغائن

ثالثاً - ان القيم المذكور مغرور ولا يؤتمن
على ادارة أموالها وظهر من تحريات المجلس
اخيراً صحة ما تنسبه المحجور عليها للقيم

« وحيث انه بجملة اليوم المحددة لنظر
هذا الطعن حضر حضرة الشيخ حامد عوض
الحامى الشرعى عن الست المتظلمة وحضر القيم
بنفسه وحضر عن النيابة العمومية حضرة
عبد اللطيف غربال افندى وكيل نيابة الاستئناف
واقوال وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة

العمومية حضرة عبد اللطيف غربال افندى
وكيل نيابة الاستئناف
واقوال وطلبات الحاضرين مدونة
بمحضر الجلسة

« وحيث أن الباقي للمستأنف شيء يسير
وليس هناك ضرورة للحجر عليه بالنسبة لهذا
القدر التافه واذن يتعين الغاء القرار المستأنف
ورفع الحجر عن المستأنف الشيخ احمد ابو
النجاه بشاره »

(استئناف الشيخ احمد ابو النجاه بشاره ضد
الشيخ محمد احمد بشاره نمرة ٨ - سنة ٢٥ - ٢٦ .
دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلمت باشا والهيأة السابقة)

٣٤٠

حكم تاريخه ٣١ يناير سنة ١٩٢٦
حسى . حجر . قوامة . قيم اجنبى عن العائلة .
سوابق جنائية .

القاعدة القانونية

لا يجوز اختيار قيم اجنبى عن افراد عائلة
المحجور عليه مع وجود من يصلح للقوامة من
اقارب المحجور عليه ولا سيما اذا كان لهذا
القيم سوابق جنائية .
المجلس :

« من حيث ان المجلس الحسى العالى قرر
بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٢٥ فى الطعن المقدم اليه
من وزارة الحقانية المقيد بمجدول المجلس نمرة
١٥٩ سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ عن قرار مجلس
حسى مركز منوف الصادر فى القضية نمرة ٩٠
سنة ١٩٢٤ الخاصة بالمحجور عليها الست طائشه

« وحيث أنه يتعين في هذه الحالة إعادة
الاوراق للمجلس الحسبي الابتدائي لتعيين
وصي خصومة لمحاسبة الوصية الممزولة »

(طعن معالي وزير الحفانية ضد احمد مصطفى شلي
والست عزيزه عمر سام « الوصية الممزولة » والشيخ
مرسي درويش الوصي المعين على قاصري المرحوم
مصطفى خليل شلي نمرة ٢٩ سنة ٢٥ — ٢٦ دائرة
حاضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٤٢

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ١٩٢٦
وصى . تعارض مصلحته مع مصلحة القاصر . استبداله .

القاعدة القانونية

إذا ادعى الوصى أن له حقوقاً في التركة
تصادم مع حقوق الصغير المشمول بوصايته كان
هناك تعارض في المصلحة بين مصلحة الوصى
ومصلحة القاصر ووجب استبداله
المجلس :

« حيث انه تبين من الاوراق ما يدل
على نزاع في التركة اذ يدعى الوصى ان له
حقوق فيها

« وحيث انه يوجد اذن تعارض في المصلحة
« وحيث انه لذلك يكون القرار المطعون
فيه في غير محله فيتعين الغاء واعادة الاوراق
للمجلس الحسبي الابتدائي لاختيار وصي آخر »
(طعن معالي وزير الحفانية بناء على تظلم الست
فاطمة بنت عبد الله ابراهيم ضد محمد علي عبد الرحمن
« الوصى » نمرة ٣٧ سنة ٢٥ — ٢٦ دائرة حاضرة
صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

« وحيث ان القيم أجني عن افراد عائلة
المهجور عليها مع وجود كثيرين من الاقارب
يصلحون للقوامة فضلاً عما لهذا القيم المعين
من السوابق لذلك يتعين الغاء القرار واعادة
الاوراق للمجلس الحسبي الابتدائي لاختيار
قيم آخر »

(طعن معالي وزير الحفانية بناء على تظلم الست
عائشة حقاوي زايد ضد محمود محمد النجار « القيم »
نمرة ١٦ سنة ٢٥ — ٢٦ دائرة حاضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٤١

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ١٩٢٦

حسبي . وصي خلف . زواجه بالوصية السابقة . وجوب
تعيين وصي خصومة . مستقل .

القاعدة القانونية

إذا تزوج الوصي الخلف بالوصية السالفة
وكان في هذا الزواج ما يتنافى مع حقوق القصر
الذين لهم مطالب في ذمة الوصية السابقة يتعين
تعيين وصي خصومة مستقل لمحاسبة الوصية الممزولة
المجلس :

« حيث ان القرار المطعون فيه من جهة
الوصاية في محله للاسباب التي بنى عليها ويتخذها
هذا المجلس اسباباً له فيتعين تأييده

« وحيث انه فيما يختص بمحاسبة الوصية
السابقة عما في ذمتها للقصر يرى المجلس الغاء
هذا القرار بالنسبة للتكليف وتعيين وصي
خصومة لمحاسبة حيث انه ثابت من الاوراق
ما يدل على ان الوصى المذكور تزوج بالوصية
السابقة وفي ذلك ما يتنافى مع حقوق القصر

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٣٤٣

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

تقادم • سقوط الحقوق • حكمة التقادم • مواد تجارية • مواد مدنية • مادة ١٩٤ • نظام عام • حساب جارى • استبدال الديون • دفاتر تجارية • اثبات •

القاعدة الذاتية

١ - من المتفق عليه علماً وعملاً أن السبب الحقيقي الذى حدا بالشارع الى تقرير مبدأ سقوط الحق فى الدعاوى المتعلقة بالكميالات والسندات وسائر الأوراق المبينة فى المادة « ١٩٤ » من القانون التجارى بمضى ٥ سنوات لا ارتباط له مطلقاً بالنظام العام كما هو الشأن فى التقادم الخاص بالحقوق الأخرى. اذا اعتبر الشارع أن التقادم فى هذه الحالة قرينة على براءة الذمة ولهذا اذا طالب الدائن بالقيمة وتمسك المدين بسقوط الحق كان للدائن بمقتضى نفس المادة « ١٩٤ » أن يوجه له اليمين على أنه لم يكن له فى ذمته شيء من الدين • وله أيضاً توجيه هذه اليمين الى من يقوم مقامه من الورثة

٢ - من المقرر علماً وقضاً أنه لو دخلت قيمة كميالة أو سند تحت الاذن أو قيمة ورقة أخرى من الأوراق المشار اليها فى المادة « ١٩٤ » تجارى فى معاملات أخرى واندمجت فى الحساب الجارى بين الدائن والمدين فى هذه الحالة يعتبر

مثل هذا التصرف استبدالاً للدين ويقع حينئذ تحت أحكام التقادم العام المادى فلا تسرى عليه الا مدة الخمس عشرة سنة

٣ - جرى القضاء نظراً لعوائد هذه البلاد فيما يتعلق بمسك الدفاتر لدى أغلبية التجار على الأخذ بمثل هذه الدفاتر التى لم تتوفر فيها الشروط المبينة فى المادة « ١٤ » من القانون التجارى وان لم تكن كدليل حاسم فعلى الأقل كأحد أدلة الثبوت ان كانت هذه الدفاتر منتظمة الى حد ما •

الحكمة :

« من حيث أنه فيما يختص بالدفع الفرعى السابق ذكره فإنه فيما يجب ملاحظته أولاً وقبل كل شيء أنه من الثابت قانوناً ومتفق عليه علماً وعملاً أن السبب الحقيقي الذى حدا بالمشرع الى تقرير سقوط الحق فى الدعاوى المتعلقة بالأوراق المنوه عنها بالمادة ١٩٤ من القانون التجارى بمضى خمس سنوات لا ارتباط له مطلقاً بالنظام العام كما هو الشأن فى التقادم الخاص بالحقوق الأخرى حيث أراد القانون وضع حد للمنازعات والخصومات المحتمل حدوثها • وانما هو بنى هنا على أن التقادم فى هذه الحالة قرينة على براءة الذمة ولهذا اذا طالب الدائن بالقيمة وتمسك المدين بسقوط الحق كان للدائن بمقتضى نفس

المادة ١٩٤ سالفه الذكر أن يوجه له اليمين على أنه لم يكن له في ذمته شيء من الدين وله توجيه هذه اليمين الى من يقوم مقامه من الورثة وخلافهم ويكون حلفهم على أنهم يعتقدون حقيقة أنه لم يكن شيء يستحق من الدين وسمى هذا اليمين يمين الاستيثاق

فاذا لم تؤد اليمين على الوجه المتقدم كان ذلك اقراراً بعدم الوفاء ويتلاحظ من جانب آخر أنه على الدائن وحده - اذا شاء ومن باب الاحتياط في حالة قبول الدفع الفرعى بالتقادم - أن يوجه هذا اليمين لمدينه وليس على المحكمة المطروح أمامها النزاع أن ينبه الدائن الى ذلك بحال من الأحوال على أنه اذا فات الأمر على الدائن أمام محكمة أول درجة فله بلانزاع استدراك الحالة أمام الاستئناف .

« ومن حيث أنه من الثابت والمقرر أيضاً علماً وقضاء أنه لو دخلت قيمة أحد الأوراق المنوه عنها بالمادة ١٩٤ المتقدم ذكرها في معاملات أخرى. وأندجحت في الحساب الجارى بين الدائن والمدين ففي هذه الحالة يعتبر مثل هذا التصرف استبدالاً للدين ويقع حينئذ تحت احكام التقادم العام العادى - فلا تسرى عليه الامدة الخمسة عشرة سنة .

« ومن حيث أن مدة التقادم في الأوراق سالفه الذكر تنقطع قانوناً بأسباب مختلفة منها الاعتراف بالدين بسند مفرد . وهناك يتعين

الإشارة الى أن العلم والقضاء متفقان على أن كتاباً بسيطاً صادراً من المدين الى الدائن بطلب مهلة للسداد قد يقوم مقام السند المفرد الذى أرادته الشارع في هذه الحالة

« ومن حيث أنه ثبت وتبرز ذلك كله من الوجهة القانونية المحضة فيجب الآن ايضاح أن الثابت فعلاً من أوراق ومستندات هذه الدعوى أنه وجد بين طرفي الخصوم الحاليين حساب جار بدأ في سنة ١٩١٦ أى قبل تحرير السند المتنازع بشأنه اليوم بسنة وقد استمر هذا الحساب بلا انقطاع حتى سنة ١٩٢٣ . فتناول عمليات مختلفة اندمج فيها السند المذكور كما هو ثابت بنوع خاص من الدفاتر المقدمة من المستأنفين فقد توضح هذا الاندماج بأحد الدفاتر السابق ذكرها بعبارة واضحة جلية في نفس تاريخ السند (انظر الدفتر الخاص لسنة ١٩١٧ - وأصبح السند المذكور والحالة هذه جزء من هذا الحساب . ومما يجب أن لا يغيب عن الذهن أنه رغمًا من أن المستأنفين صرحوا في عريضة دعواهم الأصلية أن مبلغ ١٧٩٨٩ قرش هو قيمة الباقي من السند سالف الذكر الا أن الواقع الثابت الذى لا نزاع فيه أن المبلغ المذكور هو عبارة عن الرصيد الباقي للمستأنفين في ذمة المستأنف عليهم من ذلك الحساب الجارى المتقدم بيانه والذى كما سبق القول اندجحت فيه قيمة ذلك السند صحيح أن الدفاتر المقدمة اليوم من المستأنفين لم تتوفر فيها الشروط المبينة بالمادة ١٤

من القانون التجارى . ولكنه صحيح أيضاً أنه نظراً لعوائد هذه البلاد فيما يتعلق بمسك الدفاتر لدى أغلبية التجار قد جرى القضاء على الأخذ بمثل هذه الدفاتر وإن لم يكن كدليل حاسم فعلى الأقل كأحد أدلة الثبوت إن كانت تلك الدفاتر منتظمة الى حد ما والدفاتر المقدمة من المستأنفين فى الدعوى الحالية فتطبق حالتها على ما أشار اليه القضاء آنفاً .

« ومن حيث أنه فضلاً عن ذلك فإنه ثابت من وجهة أخرى من أوراق ومستندات الدعوى أن المستأنفين طالبوا المستأنف عليهم بسداد مطلوبهم بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ أرسل المستأنف عليهم كتاباً الى المستأنفين ختموه بالعبارة الآتية « ونحن منتظرين حضور التقديرة لأجل تسديد مطلوبكم واننا والله متأسفين جداً وكثر الله خيركم »

« ومن حيث أنه وإن كانت المكاتبات التى تبودلت فى هذا الشأن بين الطرفين لم تتوضح منها قيمة هذا المطلوب بالذات ولا أصل سنده ومنشأه وقد أتى النص التجارى من جانب آخر معتبراً الاعتراف بسند منفرد إلا أنه ثابت من جهة أخرى أنه لم يكن وقتئذ مطلوباً للمستأنفين قبل المستأنف عليهم سوى مبلغ ١٧٩٨٩ قرش سالف الذكر . ومن جانب آخر فإن العلم والقضاء وقد سبق تبيان ذلك اتفاقاً على أن خطاباً بسيطاً صادراً من المدين الى الدائن بطلب مهله يمكن أن

يقوم مقام السند المنفرد المنصوص عنه تجارياً . « ومن حيث أنه سواء اعتبر المبلغ المذكور رصيداً للحساب الجارى بين الطرفين من سنة ١٩١٦ لغاية سنة ١٩٢٣ أو هو قيمة الباقي من السند تحت اذن السابق ذكره فلا حق للمستأنف عليهم فى الحالتين فى التمسك اليوم بالتقدم لانه فى الحالة الأولى يعتبر دخول قيمة السند فى الحساب الجارى استبدالاً للدين وتكون مدة التقدم ١٥ سنة ولم تنقض لغاية تاريخ رفع الدعوى الحالية . وفى الحالة الثانية يكون خطاب ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ المتقدم بيانه متضمناً اعترافاً من المستأنف عليهم بالدين قاطعاً لمدة التقدم وهي باعتبار كونها خمسة سنوات طبقاً للمادة ١٩٤ لغاية الآن .

« ومن حيث أنه مما توضح جميعه يرى أنه مهما كان وجهة النظر فى هذه الدعوى فلا محل مطلقاً للتمسك بالتقدم وعليه يكون الدفع الفرعى السابق ذكره على غير أساس قانوناً ويتعين حينئذ رفض هذا الدفع والغاء الحكم المستأنف والحكم للمستأنفين بطلباتهم فى الموضوع مع الزام المستأنف عليهم بجميع مصاريف أول وثانى درجة بما فى ذلك اتعاب المحاماه للمستأنفين ورفض ما خالف أو زاد عن ذلك من الطلبات »

(استئناف ابراهيم افندى عزب واخوته وحضر عنهم حضرت الاستاذ محمد كامل البندارى افندى الهامى وحضرة ابراهيم افندى عبد السيد الهامى ضد موسى عبد الله وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ محمود افندى محمد مصطفى الهامى قائماً عن حضرة الاستاذ حسين افندى طلعت الهامى . نمرة ١٥٤٦ سنة ٤١ قضاية . دائرة حضرة صاحب السعادة ابو بكر يحيى باشا وبحضور حضرة صاحبى العزة شاكر احمد بك ووكلى برزوى بك المستشارين)

ميعاداً خاصاً واراد ان يضاف اليه ميعاد المسافة
ذكر ذلك صراحة .

المحكمة :

« بما ان الثابت من الاوراق ان لجنة جمرک
بورسعيد اصدرت في ٩ اغسطس سنة ١٩٢٢
حكماً على توفيق افندى شاهين التاجر القومسيونجي
وعلى اثنين آخرين بتغريمهم ٩١ جنيه و ٨٤٠
مليم لتهمتهم بتهرب صندوقين افيون

» وبما ان الثابت من خطاب نائب أمين جمرک
بورسعيد في ٩ اغسطس سنة ١٩٢٢ والاشارة
التي عليه ان مصلحة الجمرک ارسلت القرار
المذكور بالخطاب المتقدم الى محافظة القنال
بيورسعيد المقيم بها توفيق افندى شاهين فاستلمته
حكمدارية بوليس القنال في ١٠ اغسطس
سنة ١٩٢٢

» وبما ان توفيق افندى شاهين عارض في
قرار لجنة الجمرک في يوم ٢٨ اغسطس سنة ١٩٢٢
كما هو ثابت من ورقة المعارضة المملنة في ذلك
التاريخ لمدير مصلحة الجمرک بالاسكندرية

» وبما ان محكمة الزقازيق الاهلية حكمت في
٩ مايو سنة ١٩٢٣ بقبول المعارضة وحددت
جلسة للتكلم في الموضوع بناءً على ما يأتى (وحيث
انه بالاطلاع على النص الفرنسى تبين ان المعارضة
تبتدىء من يوم وصول كتاب الجمرک للجهة
الادارية التي تكلف باعلان الحكم وقد جرى
القضاء على هذه القاعدة أعنى ان مبدأ المعارضة

٣٤٤

حكم تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤

جمرک . قانون الجمرک . النص الفرنساوى .
معارضة . ميعادها . بداية الميعاد . مواعيد المسافة .

القاعدة القانونية

١ - عند تطبيق قانون الجمرک ووجرد
خلاف بين النص العربى والنص الفرنساوى
يطبق النص الفرنساوى لأنه هو الأصل
وهو الأصح

٢ - ان قانون الجمرک جعل بنص صريح
ميعاد المعارضة ١٥ يوما من وصول صورة قرار
لجنة الجمرک الى الجهة الادارية التابع لها المحكوم
عليه ولم يرد ذكر مطلقا لنفس المحكوم عليه ولا
محل اقامته فبدء ميعاد المعارضة يكون اذن من
تاريخ وصول صورة القرار الى الجهة الادارية
التابع لها المحكوم عليه وقد لاحظ الشارع في ذلك
ان مسائل تهريب البضائع من الجمرک من الامور
المستعجلة التي تشبه المواد الجنائية بالمعقوبة التي
تتوقع على المهربين كما تشبه المواد التجارية
فترفع الى المحكم التجارية فاجراءاتها من طبعها
السرعة واحكام القانون فيها مقيدة لايتوسع
في تأويلها ولا سيما وان مهربى البضائع من الجمرک
يهربون من تعريف محال اقامتهم

٣ - مواعيد المسافة لا تضاف الى مواعيد
المعارضة في المسائل الجمركية مادام الشارع لم
ينص عليها لان واضح القانون اعتداد اذا انشأ

يكون من يوم وصول الاعلان للجهة الادارية المكلفة باعلانه - وحيث ان المحكمة طلبت من الجمارك تقديم هذا الاعلان فلم تقبل وأصرت على عدم تقديمه وفي ذلك مايدل على انه ضد مصلحتها وتخشى تقديمه فتظهر الحقيقة ويظهر اليوم الذي وصل الاعلان فيه للجهة الادارية لأعلانه وفي هذه الحالة تعتبر المحكمة ان المعارضه حصلت في الميعاد لانها لا يمكنها ان تفعل غير ذلك) «وبما انه في ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٢ استأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم طالبة قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع الغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة شكلاً مع الزام المستأنف عليه بالمصاريف واتعاب المحاماه عن الدرجتين «وبما ان الحكم المستأنف لم يبين الوقائع ولا تواريخها غير تاريخ قرار لجنة الجمارك وقد اخطأ فيه اذ جعله يوم ١٩ اغسطس سنة ١٩٢٢ وهو صادر في يوم ٩ منه كما اخطأ في تقرير ان الجهة الادارية مكلفة بالاعلان كما سيأتي . اما العمل بالنسخة الفرنسية دون العربية فهو الصواب (١) لان النسختان رسميتان (٢) لان الظاهر من مثل عبارة الغرفة التجارية بدل المحكمة التجارية أو الدائرة التجارية بالحكم كما هو الاصطلاح العام ان النسخة العربية تعريب للفرنسية فالاصل هو المتبع (٣) لانه لا يمكن ان ارسال القرار يحسب منه ميعاد المعارضه فان

القرار لو ارسلته مصلحة الجمارك فضاء في البوسته مثلاً فانه لا تعلمه الجهة الادارية فكأنه لم يوجد بالنسبة لها واذا ارسلته مع احد مستخدميها فأخر توصيله عشرة أيام مثلاً فيحسب ميعاد المعارضة قبل وصوله بتلك المدة (٤) لان هذا هو ما حكمت به المحاكم ومن احكامها حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ٢٢ فبراير سنة ١٩١٥ (مجموعة مايو سنة ١٩١٥) وحكمها في ٢٧ ابريل سنة ١٩١٠ ولم ينشر

«وبما أن المادة ٣٣ من قانون الجمارك من النسخة العربية نصها (وفي يوم تحرير القرار أو في اليوم التالي لتحريره يجب أن ترسل مباشرة بمعرفة الجمرک صورة منه... الى السلطة القنصلية اذا كان المتهم أجنبياً أو الى الحكومة المحلية اذا كان وطنياً واذا لم يرفع المتهم معارضة ولم يعانها للجمرك في مدة ١٥ يوماً من تاريخ ارسال صورة القرار الى الحكومة المتنى اليها يصير القرار نهائياً ولا يقبل الطعن فيه بأي وجه من الوجوه)

«وبما أن النص الفرنسي لهذه المادة (واذا لم يرفع المتهم معارضة يعلتها لمصلحة الجمارك في مدة خمسة عشر يوماً من يوم تسليم الصورة) الخ

«وبما أن المعمول به هو النص الفرنسي كما تقدم ولا نزاع في ذلك

«وبما أن قانون الجمارك جعل بنص صريح

صورة الورقة المعلنة للجهة الادارية كالمحافظة أو المديرية اذا امتنع المعلن اليه من الاستلام المذكور في المادة ٧ من قانون المرافعات فلا يزداد ميعاد مسافة الى الميعاد المعين في القانون

« وبما أنه لا يضاف ميعاد مسافة في اجراءات نزاع الملكية مثلاً في المعارضة في التنييه بنزع الملكية وعلى هذا جرت أفضية المحاكم » وبما أن واضح القانون اذا أنشأ ميعاداً خاصاً وأراد أن يضاف اليه ميعاد المسافة ذكر ذلك صراحة كما فعل في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة الأهلى الموافقة للمادة ٤٠٩ من قانون التجارة لدى المحاكم المختلطة في ميعاد استئناف الأحكام في الدعاوى الناتجة عن التفتيش

« وبما أن محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ حكمت بإضافة ميعاد مسافة اذا كانت المدينة التى بها لجنة الجمر ك ليس يقيم بها القنصل ولكن هذا الحكم مبنى على نص قانون الجمارك العربى بحساب الميعاد من ارسال صورة القرار للجهة الادارية لاعلى النص الفرنسى بحساب مبدأ الميعاد من وصول الصورة اليها . وبالضرورة لا داعى لميعاد مسافة . اذاً مبدأ ميعاد المعارضة وصول القرار لا مجرد الارسال ومع ذلك فيمعد المسافة في الحكم المذكور للقنصل لا للمحكوم عليه

« وبما أن سائر الأحكام التى يرتكن اليها أو ينتقدها المستأنف عليه من فرنسية ومختلطة

ميعاد المعارضة ١٥ يوماً من وصول صورة قرار لجنة الجمارك الى الجهة الادارية التابع لها المحكوم عليه

« وبما أنه لا ذكر في القانون لنفس المحكوم عليه ولا محل اقامته ونحو ذلك

« وبما أنه بناء على ذلك يكون الميعاد خاصاً لا كالمواعيد المعتادة في القانون العام

« وبما أن مسائل تهريب البضائع من الجمارك من الامور المستعجلة التى تشبه المواد الجنائية بالعقوبة التى تتوقع على المهربين وتشبه المواد التجارية فترفع الى المحاكم التجارية فاجراءاتها من طبعها السرعة وأحكام القانون فيها مقيدة لا يتوسع فى تأويلها

« وبما أن انغرض من تسليم صورة القرار للجهة الادارية أن تنشر هذه الجهة أو تخبر به المحكوم عليه متى استفهم عنه منها لأن عليه أن يستعلم عما يخصه وليس عليها أن تبحث عنه لتبليغه القرار كما في الحكم المستأنف فان القانون لم يوجب ذلك . وان كانت بالفعل تعلمه به أحياناً كما فى هذه القضية كما هو ثابت من كتاب محافظة القنال الى جمر ك بورسعيد فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢

« وبما أنه يؤيد ما تقدم أنه معلوم أن مهربي البضائع من الجمارك سيما أن البضائع المنوعة يهربون من تعريف محل اقامتهم

« وبما أن هذه الحالة مماثلة لحالة تسليم

من تاريخ تسليم الصورة ليد المعارض الخ
«وبما ان لهذه الاسباب يتعين قبول الاستئناف
والغاء الحكم المستأنف ورفض معارضة المستأنف
عليه لوقوعها بعد الميعاد»

(استئناف مصلحة الجمارك المصرية وحضر عنها حضرة
ايمس افندي يوسف مندوب الحكومة ضد توفيق
افندي جاهين وحضر عنه حضرة الاستاذ حامد بك فهمي
المحاكمي نمرة ١٣٧٠ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة
صاحب السعادة محمد محرز باشا وجناب السيوسودان
وحضرة صاحب العزة علي جلال بك)

٣٤٥

حكم تاريخه ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥
يمين حاسمة . ثبوت الواقعة من الاوراق .

القاعدة القانونية

لا وجه لتوجيه اليمين الحاسمة من خصم الى
خصمه اذا كان يستفاد من الاوراق التي قدمها
احدهما . ما يثبت ثبوتاً قاطعاً عدم صحة دعوى
خصمه

(استئناف نادرس افندي ابراهيم وحضر عنه حضرة صاحب
العزة الاستاذ عبد العزيز بك مليكة المحامي ضد الخواجه
عزيز بحري وحضر عنه حضرة صاحب العزة الاستاذ عزيز
خانكي نمرة ٤٣٧ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرة
صاحب العزة متولي بك غنيم وبحضور حضرتي صاحبي
العزة محمد لبيب بك عطيه وابو المز اترى بك)

٣٤٦

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥
التماس اعادة النظر . طلب الاحالة الى التحقيق .
اعمال الفصل فيه .

القاعدة القانونية

ان طلب الاحالة الى التحقيق ليس من

وأهلية متعلقة بميعاد الاستئناف وموضوع النزاع
خلاف ذلك وهو ميعاد المعارضة في قرار
لجنة الجمرک .

« وبما أنه لهذه الأسباب يتعين انحصار
ميعاد المعارضة في مدة الخمسة عشر يوماً من تاريخ
استلام الجهة الادارية المحلية أو القنصلية التابع
لها المعارضة للقرار

» وبما أنه فيما يتعلق بالوقائع فإنه ثابت كما
تقدم أن محافظة القنال وصلتها صورة قرار لجنة
الجرک في ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٢ والمعارضة
حصلت في ٢٨ اغسطس سنة ١٩٢٢ فبحسب
المدة من ١١ اغسطس وهو اليوم التالي لوصول
صورة القرار لغاية ٢٨ منه وهو يوم المعارضة كما
هو الميعاد يكون مضي ثمانية عشر يوماً وفات
ميعاد المعارضة

« وبما ان المعارض يقول انه باضافة مواعيد
المسافة ينتهي ميعاد المعارضة في ٢٧ اغسطس
وهو يوم احد والجمارك تقفل ابوابها في ذلك
اليوم وهذا الامر يمتد بقوة القاهرة - لكن مواعيد
المسافة لا وجود لها فلا موجب للبحث في تعطيل
مصلحة الجمارك اعمالها يوم الاحد وفيما اذا كان
هذا التعطيل قوة القاهرة

» وبما ان اقوال المعارض في المحكمة
الابتدائية تركها هو نفسه مثل قوله في جلسة ٢٥
اكتوبر سنة ١٩٢٣ ان الصورة تسلمت للمعارض
في ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٢ وان الميعاد يعتبر

الطلبات الاصلية في الدعوى وانما هو مما يتعلق بأدلتها. فاغفال المحكمة الحكم بطلب الاحالة على التحقيق قبولاً أو رفضاً لا يكون وجهاً لطلب التماس اعادة النظر في الدعوى.

المحكمة

« بما أن طلب التماس قد حاز شكله القانوني »
« وبما أن السببين اللذين يستند اليهما رافعا التماس يندمجان في سبب واحد وهو أن محكمة الاستئناف لم تجهما الى طلبهما الاحالة الى التحقيق ولم تفصل في هذا الطلب »
« وبما أن اغفال طلب ليس من الطلبات الاصلية في الدعوى وانما هو مما يتعلق بأدلتها لا يعتبر سبباً للتماس على أنه مع كل هذا فقد كان هذا الطلب محل بحث محكمة الاستئناف فيتمين اذن رفض التماس موضوعاً »

(التماس الشيخ محمد ابراهيم رامون وآخر وحضر عنهما حضرة صاحب العزة الاستاذ سيد بك بسينوني الحامي عن حضرة الاستاذ هوز افندي سوريان الحامي ضد محمد يوسف ناصر الكبير وآخر وحضر عن الاول حضرة الاستاذ عبدالحق عطيه افندي الحامي للمرة ٩٣١ سنة ٤٢ قضائه ٠ دائرة حضرات اصحاب العزة متولى غنيم بك ومحمد ليبي عطيه بك وأترني ابو العز بك)

٣٤٧

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥

حكم غيابي . تنفيذ . استئناف حكم غيابي . سقوطه . الدفع بسقوطه . نظام عام . تنازل عن التمسك به . مستخدم . رفته . تعويض

القاعدة القانونية

١ - يبطل الحكم الغيابي ويعد كأنه لم

يكن اذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة اشهر من تاريخه

٢ - لا يقبل استئناف الاحكام الغيابية ما دام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزاً

٣ - اذا رفع استئناف عن حكم غيابي سقط بمضي ستة شهور من غير ان يبدأ في تنفيذه وجب الحكم بعدم قبوله

٤ - ان الدفع بسقوط الحكم الغيابي بمضي ستة شهور عليه من غير الشروع في تنفيذه ليس من النظام العام وهو حق خاص لمن له المصلحة في التمسك به فاذا حضر المستأنف عليه في الجلسة وطلب تأييد الحكم المستأنف عد هذا تنازلاً منه عن التمسك بحقه في سقوط الحكم الغيابي

٥ - اذا باع صاحب المصنع مصنعه من غير ان ينذر عماله في وقت مناسب فان تصرفه هذا يجعله مسئولاً عن تعويض عماله عن الضرر من هذا الاستثناء الفجائي وللمحكمة ان تقدر التعويض بحسب طول مدة خدمة كل مستخدم المحكمة:

« بما أن المستأنف عليه دفع فرعياً في مذكرته الختامية بعدم قبول الاستئناف لانه عن حكم غيابي سقط بمضي ستة شهور عليه من غير أن يبدأ في تنفيذه »

« وبما أن الحكم المستأنف قد مضى عليه أكثر من ستة شهور ولم يتقدم في الدعوى ما يدل على أنه بدأ في تنفيذه وكل ما اتخذته المستأنف من الاجراءات هو أنه استأنفه »

بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ٩٢٤ والحكم انما صدر في ٣ ابريل سنة ٩٢٤

« وبما ان هذا الدفع كان يصح قبوله لوان المستأنف عليه لم يطلب في جلسة المرافعة تأييد الحكم المستأنف اذ أنه بطلبه هذا يعتبر متنازلاً عن حقه في اعتبار الحكم المستأنف كأنه لم يكن » وبما انه لا يمكن ان يعترض على ذلك

بأن الدفع يسقط الحكم الغيابي هو من النظام العام او هو دفع موضوعي يصح ابداءه في اى دور من ادوار الدعوى كما ذهبت اليه بعض المحاكم (راجع حكم محكمة اسنا المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٧ المنشور في المجموعة الرسمية لسنة ٩١٧ بالصحيفة رقم ١٧١) فان القضاء قد جرى على اعتبار هذا الدفع بما لا مساس له بالنظام العام وانه حق خاص لمن له المصلحة في التمسك به (راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ٩١٧ المنشور بالمجموعة الرسمية لسنة ٩١٨ بالصحيفة رقم ٤١)

« وبما انه متى تقرر اعتبار طلب المستأنف عليه في جلسة المرافعة القضاء بتأييد الحكم المستأنف تنازلاً منه عن التمسك بحقه في سقوط الحكم الغيابي فلا عبرة بتمسكه بعد ذلك في مذكرته الختامية بهذا الدفع كما لا عبرة بأن المحامي الاصلى هو الذى حرر تلك المذكرة واما من طلب التأييد فكان زميلاً ناب عنه فان كليهما كان يمثل المستأنف عليه

« وبما انه ينبغى مما تقدم القضاء برفض الدفع الفرعى وقبول الاستئناف شكلاً »

« وبما انه فيما يتعلق بموضوع الدعوى فان المستأنف يطلب اجرة احدى عشر شهراً من اول مارس سنة ٩٢٣ الى آخر يناير سنة ٩٢٤ ثم فوق هذا يطلب تعويضاً عن اخراجه من عمله في وقت غير لائق

« وبما ان اقوال المستأنف الثابتة امام لجنة الاعفاء بتاريخ ٧ يناير سنة ٩٢٤ صريحة في انه لم يقبض مرتبه عن ثلاثة شهور فقط وهي شهور مارس وابريل ومايو سنة ٩٢٣ وقد تأيد هذا بما جاء في صدر عريضة الدعوى الابتدائية من ان المستأنف عليه توقف عن دفع مرتبه من مارس سنة ٩٢٣ واخذ يماطله حتى آخر شهر مايو سنة ٩٢٣ الذى اغلقت فيه الفاوريقة

« وبما ان المستأنف عليه لم يعن بالرد على هذا الطلب ولا هو انكره وترى المحكمة ان المستأنف محق في طلب اجرة الثلاثة شهور لا لحدى عشر شهراً وهي تعادل مبلغ ٢٦ جنيه المحكوم به ابتدائياً على انه اجرة هذه الشهور الثلاثة ورضيه المستأنف عليه كما يفهم من سكوته عن الاستئناف

« وبما انه فيما يختص بالتعويض المطلوب فان تصرف المستأنف عليه ببيع مصنعه من غير ان ينذر المستأنف في وقت مناسب يجعله

المذكورين بأنهم في ليلة ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤ الموافق ٧ ربيع أول سنة ١٣٤٣ بزماء عزبة الخواجه حبيب سوريال البحرية التابعة لناحية البجهور مركز مغاغة مديرية المنيا التسعة الاول سرقوا بالاكراه في الطريق العام بندقية بخرطوش بروحين من الداورية السيارة رئاسة الامباشي عبد الرسول عبد الرحمن ولان العاشر والحادي عشر في الزمان والمكان المذكورين أيضا حرصا المتهمين التسعة الاول واتفقا معهم على ارتكاب الجريمة فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وهذا الاتفاق ولان الثاني عشر والثالث عشر في يوم ٧ و٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بعزبة الخواجه حبيب سوريال القبلية التابعة لناحية البجهورية أخفيا البندقية المسروقة مع علمها بسرقتها ولظروف السرقة وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالهم على محكمة الجنايات لمحاكمة التسعة الاول بالمادة ٢٧٢ فقرة ٢ من قانون العقوبات والعاشر والحادي عشر بالمواد ٤٠ فقرة ١ و٢ والمادة ٤١ و٢٧٣ فقرة ٢ من ذلك القانون والثاني عشر والثالث عشر بالمادة ٢٧٩ فقرة ٢ عقوبات

« وحيث أن حضرة قاضي الاحالة قرر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ احالهم على هذه المحكمة لمحاكمتهم بالمواد سالفة الذكر » وحيث أنه بجلسة اليوم سمعت القضية على الوجه المبين بمحضر الجلسة

« مشولا عن تعويضه عن الضرر من هذا الاستغناء الفجائي (راجع دالوز براتيك من ٨٦٤ نبذة ٥٠٩ الجزء السابع طبعه سنة ١٩١٥)

« وبما ان التعويض الذي تقدره المحكمة هو مرتب ثلاثة شهور اى ستة وثلاثين جنيها مصريا نظراً لطول مدة خدمة المستأنف فيكون مجموع ما يستحقه المستأنف مبلغ اثنان وسبعون جنيها مصريا »

(استئناف محمد افندي البليسي وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد افندي حسن الحامى ضد اسماعيل باشا حاصم وحضر عنه حضرة الاستاذ عزيز افندي مشرقى الحامى عن حضرة فريد زفانبرى افندي الحامى نمرة ٢٠٤ سنة ١٢ قضائية . دائرة حضرات اصحاب النزة متولى غنيم بك ومحمد لبيب عطيه بك وأترى ابو العز بك)

٣٤٨

محكمة جنايات بنى سويف

حكم تاريخه ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥

سرقة . اركانها . استرداد شئ . مملوك بالقوة .

القاعدة القانونية

السرقه قانوناً هي اختلاس المال المنقول المملوك للغير فاذا ضبط البوليس سلاحاً لشخص كان في عهدة خفائه بسبب عدم وجود رخصة عنده ثم استرد الخفراء هذا السلاح بالقوة فلا يعدون سارقين لأن السلاح لم تنتقل ملكيته بمجرد الضبط

المحكمة :

« حيث أن النيابة العمومية اتهمت

عن التطبيق القانوني

« من حيث ان واقعة الحال في هذه القضية تتلخص في ان الداورية السيارة صادفت في طريقها ليلة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بزام عزبة الخواجه حبيب سوريال البحرية التابعة لناحية البجهور مركز مغاغة بمديرية المنيا موسى على وسيف خليفه الخفيرين لوراغة الخواجه حبيب سوريال وكان مع احدهما فردة والاخر بندقية بخرطوش فضبطت منهما البندقية والفردة المذكورين واستمرت الداورية لاخر خط سيرها وبعودتها وجدت في طريقها اشخاصاً متجمهرين وكان الخفير احمد على شفاش احد رجال الداورية يحمل البندقية المضبوطة فأخذها بعض المتجمهرين منه عنوة بعد ان اعتدى على بعض رجالها »

« وحيث ان السرقة قانوناً هي اختلاس المنقول المملوك للغير

« وحيث انه لا نزاع في ان السلاح المضبوط هو لحبيب سوريال وكان في عهدة خفرائه فبمجرد ضبط السلاح بدعوى انه غير مرخص به غير ناقل للملكية واسترداده بواسطة من كان في عهده لا يعد سرقة لان السلاح المذكور لم تنتقل ملكيته بمجرد الضبط

« وحيث ان هذا يستلزم عدم اعتبار الآخرين مخفيين لأشياء مسروقة ولكن من حيث ان استرداد الاسلحة المذكورة بالعنف والضرب الذي نشأ عنه جرح شيء في ذاته معاقب عليه القانون وقد تناول التحقيق ذلك حتى امام المحكمة والعقاب عنه ينطبق على المادتين ١١٨ - ١١٩ من قانون العقوبات لأنه وقع على الداورية اثناء تأدية عملها المكلف به

« وحيث ان هذا التعدي لم يثبت الا على احمد مصلوح خليل المتهم الثاني وعلى منصور المتهم الثالث فيتعين عقابهما بالمادتين المذكورتين »

« وحيث ان لا شيء على باقي المتهمين لأن المجنى عليهم قرروا انهم لم يتمكنوا من معرفتهم فيتعين براءتهم جميعاً عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل مجاكم الجنايات »

(قضية النيابة العمومية غمرة ١٤٢٨ مغاغة سنة ١٩٢٤ المقيمة بمجدول الاحالة غمرة ٨٦ احالة سنة ٢٤ - ٢٥ ضد يازيد محمد وآخرين وحضر عن الاول والثاني والثالث عشر حضرة الاستاذ صادق افندي كامل المحامي وحضر عن الباقيين حضرة الاستاذ قسطندي افندي رسوم المحامي دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا وبحضور حضرات اصحاب العزة السيد محمد عبد الهادي الجندي بك المستشار واحمد بك شرف الدين القاضي المنتدب)

قضايا المحاكم الكلية والنسبية

على الناخبين المدرجة أسماءهم بمجداول الانتخاب طبقاً لأحكام القانون المذكور لا المدرجة أسماءهم طبقاً لأحكام القانون القديم لسنة ١٩١٣

٤ - لا يكفي لتوفر شرط دفع الأموال لمن يجوز انتخابه عضواً في مجلس المديرية أن تدفع أموالاً قدرها خمسة وثلاثين جنيهاً سنوياً عن أطيان لم يكن مالكها الحقيقي بل يجب أن تكون الأطيان التي يدفع عنها المال ملكاً ثابتاً له

٥ - يجوز للجان الطعون التثبت من توفر جميع الشروط المطلوبة قانوناً في المرشح ولذلك لها أن تبحث في ملكية المرشح للأطيان التي يدفع عنها الأموال وفي صحة هذه الملكية وليس هذا الحق مقصوراً على المحاكم.

المحكمة:

« حيث أنه أثناء نظر الدعوى طلب من يدعى مرسى افندي راشد قبوله خصماً ثالثاً فيها لأنه هو الآخر قدم طعناً ضد المستأنف وإن لجنة الطعون ضمت طعنه إلى الطعن المقدم من امين افندي عثمان وقد دفع وكيل المستأنف بعدم قبوله لأن قرار اللجنة لم يرد به شيء عن الطعن المقدم منه بل قصر على الطعن المقدم من امين عثمان »

« وحيث أنه تبين من الاطلاع على دوسيه الدعوى ان مرسى افندي راشد قدم لمدير الغربية طعناً بتاريخ ابريل سنة ١٩٢٤ (ومؤشر

٣٤٩

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٢٦

استئناف . انتخاب . طاعن . صفة . نيابة . حضورها . ناخب . مرشح . ملكيته لأطيان .

القاعدة القانونية

١ - لا يقبل الاستئناف المرفوع عن قرار لجنة الطعون القاضي بشطب اسم أحد المرشحين لعضوية مجلس المديرية الا من الطاعن الذي فصلت اللجنة في طعنه. وعليه لا يقبل خصماً ثالثاً في الاستئناف الطاعن الذي أهملت اللجنة النظر في الطعن المقدم منه لأن هذا يعد بمثابة رفض للطعن يعطى الحق لصاحبه في رفع استئناف عنه إذا أراد قبوله خصماً ثالثاً بعد ذلك هو اعطائه حق الاستئناف مع سقوط حقه فيه.

٢ - لا يجوز حضور النيابة لبدء أقوالها عند نظر الاستئناف المرفوع عن قرارات اللجان المختصة بالنظر في الطعون المقدمة اليها ممن لهم حق الطعن

٣ - بعد صدور قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ أصبح حق الطعن في درج اسم أحد المرشحين لعضوية مجلس المديرية قاصراً

المحكمة عدم قبول مرمى افندى راشد بصفته
خصماً ثالثاً في الدعوى

« وحيث ان المستأنف دفع أيضاً بأنه
لا يجوز للنيابة ان تبدى أقوالاً في الطعن مع انه
أعلنها بصحيفة الاستئناف وان كان هذا الدفع
يعتبر تنازلاً منه عن محاصمة النيابة إلا ان هذه
الأخيرة طلبت رفض هذا الدفع وقالت بأن
لها الحق في الحضور ولولم تعلن من المستأنف
باعتبار ان هناك مساس بالنظام العام لأن المسائل
المتعلقة بالانتخاب من المسائل العامة التي لها حق
الإشراف عليها

« وحيث ان الفقرة الأخيرة من المادة
التاسعة من قانون الانتخاب القديم الصادر في
أول مايو سنة ١٨٨٣ ذكرت صراحة ان قرارات
اللجان تستأنف أمام محكمة الاستئناف التي
تصدر احكامها بعد سماع أقوال النائب العمومي
غير انه لما جاء قانون سنة ١٩١٣ الفاسخ للقانون
السابق أهمل من نص المادة التاسعة عبارة (بعد
سماع أقوال النائب العمومي) كما جعل المحاكم
الابتدائية هي التي يرفع اليها الاستئناف بدلا من
محكمة الاستئناف العليا

« وحيث ان خلو المادة التاسعة من قانون
سنة ١٩١٣ من عبارة (بعد سماع اقوال النائب
العمومي) مع بقاء جميع القيود الأخرى التي
كانت بالنص القديم انما جاء عمداً وقد اكتفى
المشرع في سنة ١٩١٣ بأن تكون النيابة ممثلة

عليه بأنه ورد في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٤) في
درج احمد بك الشيخ ضمن الجائز انتخابهم
لمضوية مجلس المديرية وبين الاسباب التي
بنى عليها طعنه وقد عرض الطعن على اللجنة
بمجلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٤ فقررت ضمه الى
الطعن المقدم من امين افندى عثمان لوحدة
الموضوع والسبب والمستندات غير ان اللجنة
في قرارها الصادر بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٤
وهو القرار المستأنف اقتضت على نظر الطعن
المقدم من امين افندى عثمان ولم تشر بكلمة فيه
الى الطعن المقدم من مرمى افندى راشد فقد
جاء برأس القرار أنه صدر في الطعن مرة ٤ المقدم
من امين افندى عثمان بتاريخ ١٠ ابريل سنة
١٩٢٤ في ادراج اسم احمد افندى الشيخ
بكشف الجائز انتخابهم اعضاء لمجلس المديرية
عن مركز السنطة

« وحيث أنه متى خلا القرار المستأنف
من ذكر الطعن المقدم من مرمى افندى راشد
فتكون اللجنة قد أهملت الفصل فيه ويعتبر
ذلك رفضاً لهذا الطلب طبقاً لفقرة الأخيرة
من المادة الثامنة للقانون النظامي الصادر في أول
يوليه سنة ١٩٠٣ وكان يحق للطاعن ان يستأنف
القرار ولكنه لم يفعل في المدة القانونية فلا يجوز
له ان يأتي بعد ذلك ويطلب دخوله خصماً
ثالثاً في الدعوى لأن اجابة طلبه هو اعطائه
حق الاستئناف مع سقوط حقه فيه ولذلك ترى

في لجنة الطعون ذاتها فنص بتشكيلها من المدير وأحد القضاة وأحد وكلاء النائب العمومي (مادة ٨) بعد أن كانت تشكل حسب القانون القديم من المدير ومن عضوين من مجلس المديرية في المديرية (قرة أولى مادة ٩) ولم ير محلا بعد ذلك لأب تمثل النيابة أيضاً عند نظر الاستئناف أمام المحكمة الابتدائية اكتفاء بتمثيلها في اللجنة وقد ترك للخصوم الحق في أن يتولوا بأنفسهم الدفاع عن حقوقهم فلا يكون بالمحكمة الاستئنافية من يعين أحدهم على الآخر ويساعده بل يتساوى الطاعن والمطعون فيه أمامها في الدفاع ولذلك ترى المحكمة الأخذ بدفاع المستأنف من أنه لا يجوز أن تمثل النيابة العمومية أمام المحكمة الاستئنافية وإن تبدى أقوالها لتأييد أحد الخصوم « وحيث أن المستأنف بنى طلب الغاء القرار المستأنف على سببين الأول أن أمين أفندي عثمان الطاعن ليس له صفة في الطعن لأن اسمه لم يقيد بجداول الانتخاب في ديسمبر سنة ١٩٢٣ طبقاً لأحكام القانون نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣ وإنما قيد في مايو سنة ١٩٢٣ تحت أحكام قانون الانتخاب الجديد نمرة ١١ سنة ١٩٢٣ والثاني أن شرط دفع الأموال وهي ٣٥ جنيهاً على اطيان بالمركز منذ سنتين متوفر في المستأنف « وحيث أن الطعن المقدم من أمين أفندي عثمان قد قدم باعتبار أن اسم أحمد بك الشيخ مدرج في كشف المرشحين لمجلس المديرية عن سنة ١٩٢٤ بدون حق وعلى اعتبار أن الكشف

المحرر بأسماء المرشحين عرض يوم أول إبريل سنة ١٩٢٤ ولذلك يتعين البحث فيما إذا كان اسم أمين أفندي عثمان مدرجاً في جدول الانتخاب أم لا في ذلك الوقت وتحت أحكام أي قانون وعلى فرض أن اسمه قيد تحت أحكام القانون نمرة ١١ سنة ١٩٢٣ فهذا يكفي لاعتباره ناخباً ويجوز له الطعن في الكشف الخاص بأسماء المرشحين لمجالس المديرية أم لا « وحيث أن قانون سنة ١٩١٣ اشتمل على أحكام عامة وهي الميمنة بالفصل الأول والفصل الثاني من الباب الأول وهذه تسرى على أعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء مجالس المديرية على السواء وأحكام خاصة بانتخاب أعضاء الجمعية العمومية وبأعضاء مجالس المديرية على حدة وهي الميمنة بالباب الثاني والثالث والرابع منه والأحكام العامة هي ما وردت ببيان من لهم حق الانتخاب ومن يحرمون من هذا الحق وكيفية تحرير الجداول وعرضها والطعن فيها الخ ولذلك كان محرر جدول انتخاب واحد لهذه المجالس النيابية لأن تحريره ودرج اسم الناخبين به يدخل تحت الأحكام العامة بقطع النظر عن الشروط الواجب توفرها في عضو كل هيئة منها مما يدخل تحت الأحكام الخاصة « وحيث أن قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ نص بالمادة السابعة والتسعين منه على ما يأتي : « يلغى قانون الانتخاب رقم

من محكمة غير عادية ولذلك لم يدرج اسمه في جدول الانتخاب المحرر طبقاً لقانون سنة ١٩٢٣ فلا يجوز لهذا الناخب القديم ان يطعن على شخص من المترشحين لمجلس المديرية لأنه قد أحد الشروط الواجب توفرها في المندوب الناخب طبقاً للأحكام العامة لقانون سنة ١٩٢٣ الذي النى الأحكام العامة لقانون سنة ١٩١٣ والتي يجب مراعاتها وبناء على ذلك يكون درج اسم امين افندى عثمان بمجدول الناخبين في سنة ١٩٢٣ طبقاً لأحكام قانون انتخاب سنة ١٩٢٣ هو الممول عليه وله بناء على ذلك حق الطعن في درج اسم المستأنف بين المرشحين لعضوية مجلس المديرية ويكون ذا صفة في تقديم الطعن

« وحيث انه لم يبق بعد ذلك إلا البحث فيما نصت عليه المادة الثالثة والاربعون من قانون سنة ١٩١٣ الخاصة بتوفر شرط دفع الأموال لمن ينتخب عضو في مجلس المديرية » وحيث أنه جاء بالفقرة الثالثة من المادة المقدمة انه يشترط ان يكون المنتخب قد دفع منذ سنتين مال اطياف بالمركز قدره خمسة وثلاثون جنيهاً سنوياً

« وحيث ان المستأنف يقول بأنه يكفي لنفاذ هذا الشرط ان يدفع المرشح مالا عن اطياف ولو لم يكن ماله الحقوقي

« وحيث ان القانون أراد ان يكون المرشح لعضوية مجلس المديرية من اصحاب

٣٠ لسنة ١٩١٣ إلا ما كان من احكامه خاصاً بمجالس المديريات « أى ان قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٩٢٣ النى الأحكام العامة بالنسبة للانتخاب من قانون سنة ١٩١٣ واستعاض عنها بالأحكام العامة الواردة فيه فأصبح بعد ذلك كل ناخب مدرج اسمه في جدول الانتخاب المحرر طبقاً لنصوص قانون سنة ١٩٢٣ له جميع الحقوق التي كانت للناخب المدرج اسمه في الجداول السابق تحريرها طبقاً لأحكام قانون سنة ١٩١٣ فيما يختص بالأحكام العامة وكما فسخ هذا القانون احكام قانون سنة ١٨٨٣ الذي كان قبله

« وحيث ان نظرية المستأنف من ان الناخب المدرج اسمه بمجدول الانتخاب بناء على قانون سنة ١٩١٣ هو وحده الذي له حق الطعن في درج اسم احد المرشحين لعضوية مجلس المديرية في سنة ١٩٢٤ هي نظرية معكوسة والواجب اتباعه هو العكس أى ان الناخب المدرج اسمه في جدول الانتخاب بناء على القانون سنة ١٩٢٣ هو الذي له حق الطعن لأن قانون سنة ١٩٢٣ جاءت به قيود لم تكن موجودة بقانون سنة ١٩١٣ فمثلاً لم يحرم قانون سنة ١٩١٣ المحكوم عليهم من المحاكم الغير العادية حق الانتخاب وبالعكس حرّمهم قانون سنة ١٩٢٣ من ذلك الحق بعد موافقة وزير الحقانية فاذا فرض ان ناخباً كان مدرجاً بمجدول الانتخاب طبقاً لأحكام سنة ١٩١٣ صدر ضده حكم

المنفعة الحقيقية بالمركز حتى يهتم بأمره ويوطن نفسه على خدمته ولذلك رأى ان يختاره من بين اصحاب الاطيان لتكون صلته بمركزه دائمة وثابتة غير أنه رأى ان تقرير الأموال هو الميزان الأدق للمقارنة بين من يتقدمون للترشيح وان هذه الطريقة افضل من سواها كما لو كان قدر اطياناً مثلاً عشرة افدنة لأن الاطيان تختلف عن بعضها فيجوز ان تكون من الاطيان الجيدة فيبلغ ثمنها مئات الجنيهات ويجوز ان تكون من الاطيان الفاسدة التي لا تساوى شيئاً ولذلك يجب ان يكون المرشح مالكا للاطيان التي يدفع عنها الأموال ليتحقق الغرض من انتخابه وإلا لما كان هناك معنى لاشتراط دفع الأموال اذا كانت يجوز لغير المرشح دفعها بالنيابة عنه

« وحيث انه تبين من التحقيقات التي اجرتها اللجنة ومن العقود وأوراق الضد الموجودة بملف القضية ان المستأنف لم يكن مالكا لاطيان يدفع عنها ٣٥ جنيهاً أموالاً سنوياً وانه اتفق مع آخرين على ان يبيعوا له صورياً احدى عشر فدانا وثلاثة قراريط وقد اثبت التحقيق ان البيع لم يكن بيعاً حقيقياً بل بيعاً صورياً. الغرض منه تمكين المستأنف من ان يكون من المرشحين لعضوية مجالس المديرية كما ثبت أيضاً ان الذي كان يدفع الأموال عن هذه الاطيان هم اصحابها الحقيقيون وانهم وازعموا اليد عليها ومتفقون بها

« وحيث أنه اذا استنزلت الاحدى عشر فدانا والثلاثة قراريط السابق ذكرها والذي يبلغ مالها السنوى ١٧ جنية و ٧٢٧ ملياً من الاطيان المقدم بها كشف من المستأنف وهي ٢٦ فدان و ١٥ قيراط و ٤ اسهم ومالها ٤١ جنية و ٨٢ ملياً لكان الباقي هو ١٤ فدان و ١٢ قيراط و ٤ اسهم ومالها السنوى هو ٢٣ جنية و ٣٥٥ ملياً وهو أقل من ٣٥ جنيهاً الواجب دفعها من المرشح سنوياً

« وحيث ان لجنة الطعون لها الحق من الثبوت من توفر جميع الشروط المطلوبة قانوناً من المرشح وان تقوم بكل الاعمال التي توصلها لهذا الغرض وان تبحث في ملكية المرشح للاطيان التي يدفع عنها الأموال المقررة وفي صحة هذه الملكية وبغير ذلك لا يتأتى لها ان تفصل في توفر هذه الشروط واذا حرم على اللجنة ان تبحث في صورية عقود الملكية كما ذهب الى ذلك المستأنف لاستجبال عليها وعلى أى ناخب ان يطلعن في صحة انتخاب عضو مجلس المديرية لعدم توفر دفع المال وملكية الاطيان المدفوع عنها وكما دلل على ذلك الطاعن في مذكرته فانه لا يجوز لغير المتعاقدين وهما البائع والمشتري ان يرفع الأمر الى القضاء وعلى ذلك استحيل هذا الشرط على اللجنة وعلى المندوب الناخب وهذا لم يردده القانون

« وحيث أنه مما تقدم وللأسباب الواردة

في قرار اللجنة المطعون فيه ترى المحكمة تأييد هذا القرار»

(قضية احمد بك الشيخ ضد مديرية الغربية ونيابة طنطا وآخرين نمرة ٤٨١ سنة ١٩٢٤ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمود بك فهمى يوسف ومحمود بك وهي واحد بك حمدى)

٣٥٠

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٥

أمر تقدير . معارضه . كيفية حصولها .

النافذة الثمانية

المعارض في أمر التقدير تصحح أما بالتعريف عنها بقلم الكتاب وأما بطرق الاعلان العادية ويجب أن يحصل التعريف بقلم الكتاب أو ان يقدم اعلان المعارضة لقلم المحضرين في الثلاثة أيام التالية ليوم اعلان الأمر للمعارض

المحكمة :

« حيث أن المعارض ضده قد دفع بجلسة ٣ اكتوبر سنة ١٩٢٥ بلسان موكله بعدم قبول المعارضة شكلاً لتقدمها بعد الميعاد

« وحيث أنه بالاطلاع على الاوراق تبين أن أمر التقدير صدر في ٩ يولييه سنة ١٩٢٥ واعلن للمعارض ضده في ٥ اغسطس سنة ٩٢٥ وان المعارض قدم اعلان المعارضة لقلم الكتاب ودفع عنها الرسم في ٨ اغسطس سنة ١٩٢٥ واعلنت للمعارض ضده في ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٥ « وحيث ان المادة ١١٧ من قانون

المرافعات المدني نصت على أنه يجوز لكل من الاخصام المعارضة في تقدير المصاريف في ظرف ثلاثة أيام تمضي بعد يوم اعلان الحكم اليه أو اعلان الورقة المعطاه من كاتب المحكمة الخ وتصح المعارضة منه بمجرد تعريفه بذلك في قلم الكتاب

« وحيث أنه يتعين البحث فيما اذا كانت المعارضة في المصاريف لها طريق آخر غير طريق التعريف في قلم الكتاب أم لا

« وحيث أن نص المادة ١١٧ (تصح المعارضة بمجرد تعريفه بذلك في قلم الكتاب) يؤخذ منه أنه يوجد طريق آخر وهو الطريق المعتاد لعمل المعارضات . وان طريق المعارضة في قلم الكتاب انما شرع في مصلحة المعارض ولا يمنع اتخاذه هذه الطريقة من اعلان المعارضة بنفسه لخصمه

« وحيث أنه اذا اختار المعارض طريق المعارضة باعلان عريضة الدعوى دون التعريف في قلم الكتاب - فهل هو مرتبط بميعاد يجب عليه تقديم المعارضة فيه أو أن له الحق في تقديمها متى شاء

« وحيث أن الرأي الأخير لا يتفق مع روح المادة ١١٧ ولا نصها من تحديد ميعاد ثلاثة أيام تمضي بعد يوم اعلان الحكم أو الورقة خصوصاً أن النص على الميعاد المذكور جاء أولاً في صدر المادة ثم تلتها العبارة الأخيرة الخاصة بصحة المعارضة بالتقرير في قلم الكتاب

المحكمة

من حيث ان غبطة الانباء كيرلس بطريرك
الاقباط الارثوذكس وقع هذه الدعوى بصفته
المذكوره ضد المدعى عليهم المقدس بطرس
ميخائيل والقمص ميخائيل بشاي ومرقس
افندي بشاي وقال في عريضة دعواه ان المدعى
عليهم المذكورين رفعوا دعوى يطلبون فيها
تثبيت ملكيتهم الى كنيسة ببلدة البطاخ مركز
سوهاج الشهيرة بكنيسة العذراء مريم (مبينة
بعريضة الدعوى) وانه بسبب تعطيل الشعائر
الدينية فيها لحن الفصل في النزاع الخاص بالملكية
طلب غبطته تعيينه حارساً قضائياً أو من
ينوب عنه عليها لاقامة الشعائر الدينية فيها حتى
يفصل في النزاع الخاص بالملكية وقد توفى
المقدس بطرس ميخائيل اثناء سير الدعوى
فتنازل وكيل المدعى عن مخاصمته وقد دفع
المدعى عليهما الدعوى بما هو وارد بمحضر
الجلسه وبمذكرتيهما .

« وحيث انه من ضمن شروط دعوى
الحراسة ان يكون الشيء المراد وضعه تحت
الحراسة مما لا يمكن للاجنبي « Guis » ان
يتولى ادارته فاذا لم يتوفر هذا الشرط فلا
وجه لتعيين حارس وبناء على ذلك قضت
المحاكم الفرنسية بانه لا يجوز ان يعهد في ادارة
اجزائة او مصلحة اميرية (Office Ministériel)
لحارس ومبنى ذلك راجع لتعريف الحراسة
وواجبات الحارس اذ ان الحراسة هي وضع
الشيء المتنازع فيه تحت يد شخص اجنبي « Guis »
حتى يفصل في النزاع القائم بخصوصه ومن

ويستفاد من ذلك ان النص على الميعاد عام
في الحالتين

« وحيث انه متى قرر ان الميعاد هو ثلاثة
أيام وقد نص القانون على ابتدائه وهو اليوم
التالى لاعلان الحكم فلم يبق الا معرفة اليوم
الاخير منه وهذا واضح في حالة المعارضة في قلم
الكتاب فهو اليوم الذى تحصل فيه المعارضة
أمامه وفيما يتعلق بالمعارضة الاعتيادية فيجب
ان تكون في اليوم الذى تقدم فيه المعارضة الى
قلم الكتاب

« وحيث انه مما تقدم يكون الدفع بعدم
قبول المعارضة في غير محله ويتمين الحكم برفضه
وقبول المعارضة شكلاً »

(قضية المعارضة المرفوعة من على مصطفى النجار
ضد محمد العشري ناصيف نمرة ١٥٢ سنة ١٩٢٥ استئناف
دائرة حضرات اصحاب الدرة محمود بك فهمى يوسف
ومحمود بك وهي واحد بك حدى)

٣٥١

محكمة انوب الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦
حراسة كنيسة . ادلرتها .

القاعدة القانونية

من شروط دعوى الحراسة ان يكون
الشيء موضوع الحراسة مما يمكن للاجنبي Tiers
ان يتولى ادارته بناء على ذلك لا يمكن تعيين
حارس قضائى على كنيسة لانه لا يمكن للاجنبي
ان يتولى ادارتها .

المحضرين لإعلانها . فأعلنت خطأ في محل شخص خلاف الشخص المراد إعلانه . وترتب على ذلك أن حكمت محكمة ثاني درجة بعدم قبول الاستئناف شكلاً . ثم رفعت على المحضر دعوى التعويض فانه لا يكون مسئولاً عنه إلا إذا ظهر أن هذا الاستئناف على أساس صحيح وأن هناك ما ينعى المحكمة بأن هناك وجوهاً لالغاء الحكم المستأنف حيث يتحقق حينئذ الضرر الذي هو أساس التعويض طبقاً للمادة ١٥١ مدني و ٢٣ مرافعات . غير أن المحضر في هذه الحالة يكون مسئولاً عن مصاريف الاستئناف الذي حكم بعدم قبوله .

٢ - وزارة الحقانية مسئولة بالتضامن مع المحضر . وذلك تطبيقاً لنظرية مسئولية السيد عن أعمال خادمه . لأن المحضر موظف تابع لوزارة الحقانية ويعمل لمصلحتها وهي التي عينته ولديها كل الوسائل لمراقبة حسن سير عمله . وهذا مما يجعلها مسئولة قانوناً عن كل عمل أو إهمال ينسب إلى المحضر بسبب وظيفته ويكون مضرراً بالغير . أما الخصوم الذين يقوم المحضرون بأعمال لمصلحتهم فلم يكن لهم أي حرية في اختيارهم . المحكمة :

« من حيث أن المدعين رفعوا هذه الدعوى ضد المدعى عليهما الأولين أمين أفندي محمد عبد الكريم المحضر بمحكمة أسبوط الأهلية ووزارة الحقانية وقالوا في عريضة دعواهم أنه

واجبات الحارس إدارة الشيء موضوع الحراسة فإذا كان هذا الشيء مما لا يمكن أن يتولى الغير إدارته فلا يمكن تعيين حارس عليه راجع في ذلك Baudri Lacantinerie et Albert wahl شرحاً على الوديعة صحيفة ٦٨٤ فقرة ١٢٧٤ وصحيفة ٦٧٤ فقرة ١٢٥٣ وما بعدها « وحيث أنه في هذه الدعوى فانه مما لا شك أنه لا يمكن لأي شخص اجنبي » خلاف الطرفين أو من ينوب عن المدعى من رجال الدين « أن يتولى إدارة الكنيسة للغرض الذي ذكره المدعى في عريضة دعواه واذن فهذه الدعوى على غير أساس ويتعين رفضها

« وحيث أنه بعد ذلك لا محل للبحث في باقي ما دفع به المدعى عليهما »

(قضية صاحب القبطية الانبا كيرلس الخامس بطريك الاقباط الارثوذكس بصفته ناظرًا لعموم الاوقاف القبطية ورئيساً للمجلس الملي العام وحضر عنه حضرة الاستاذ أباير افندي حكيم الحامى ضد القدس بشاى وآخر وحضر معهما حضرة الاستاذ اسماعيل مجدى افندي الحامى للمرة ٣٧ سنة ١٩٢٦ كلى . دائرة حضرة صاحب النزة مصطفى بك رشدى القاضى وهضوية حضرتى عبده افندي البرقوقي ومحمد افندي الملاحظ)

٣٥٢

محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٦

عريضة استئناف . عدم قبوله شكلاً . محضر . خطأ . تعويض . مسؤولية . تقدير الحكم المستأنف . مادة ٢٣ مرافعات . مصاريف الاستئناف . وزارة الحقانية . ضمان . موظف .

القاعدة القانونية

١ - إذا سلمت عريضة استئناف لأحد

كان بين مورثهم نصر نصير وبين من يدعى عزيز افندي تادرس نزاع بشأن ملكية وابور لاري مركب على بئر ارتوازي بناحية ريفا مركز أسيوط . وقد حكمت محكمة أسيوط الأهلية في هذا النزاع في القضية نمرة ٢٩٠ سنة ١٩٢٠ كلّي أسيوط بتثبيت ملكية عزيز افندي تادرس المذكور للوابور وبتعويض قدره خمسين جنيهاً . فاستأنف مورث المدعين هذا الحكم وتم إعلان عريضة الاستئناف بمعرفة المدعى عليه الأول امين افندي محمد عبد الكريم . غير أن المدعى عليه المذكور لم يتم بإعلان المستأنف ضده المراد إعلانه وهو عزيز افندي تادرس بمحل إقامته بل أعلن شخصاً آخر هو عزيز سوريال فحكمت محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف شكلاً للنسب المذكور . وبناء على ذلك طلب المدعون الحكم بتعويض قدره ٢٥٠ جنيهاً . ثم عدلوا طلباتهم إلى ٥٠٠ جنيه قبل المدعى عليه الأول ووزارة الحفانية بالتضامن . وقد أدخلت وزارة الحفانية احمد حسن شافع بصفته ضامناً لها في هذه الدعوى . ثم توفي المذكور وجل محله وورثاه وهم باقي الخصوم الذين أدخلوا في الدعوى . وقد دفع المدعى عليهم والضامن الدعوى بما هو بمذكراتهم ومحاضر الجلسات .

« وحيث أن طلب التعويض في هذه الدعوى أساسه (أولاً) الخطأ الذي ينسبه المدعون للمدعى عليه الأول بما أنه أعلن شخصاً

خلاف المطلوب إعلانه (وثانياً) الضرر الناشئ من حرمان مورث المدعين من نظر دعواه أمام محكمة ثاني درجة . ومن ثم يتعين البحث في ذلك لمعرفة أحقية أو عدم أحقية المدعين في دعواهم . » وحيث أنه بصرف النظر عما إذا كان المدعى عليه الأول (المحضر) هو المسئول عن هذا الخطأ والمتسبب فيه أو مورث المدعين فإن مجرد حرمان هذا المورث من نظر دعواه أمام محكمة ثاني درجة لا يمكن أن يعطى للمدعين الحق في طلب التعويض إلا إذا تبين أن هذا الاستئناف على أساس صحيح . وأن هناك ما يقع المحكمة بأن هناك وجهاً لالغاء الحكم المستأنف . حيث يتحقق حينئذ الضرر الذي هو أساس التعويض طبقاً للمادة ١٥١ مدني و٢٣ مرافعات وهذا ما سارت عليه المحاكم الفرنسية في كثير من أحكامها في مثل هذه الحالة حيث قضت بأن المحضر الذي تسبب في بطلان عريضة الاستئناف لا يسأل عن التعويض إلا إذا توفر الشرط السالف الذكر وهو الاقتناع بأن الاستئناف على أساس .

وقضت أيضاً في حالة مماثلة لهذه بأنه إذا حكم ببطلان عريضة دعوى ضمان بفعل المحضر فإن هذا الأخير لا يسأل عن تعويض بسبب ذلك إذا تبين من بحث الموضوع أن دعوى الضمان هذه في غير محلها . وإنما يلزم المحضر في الأحوال المذكورة بمصاريف الأوراق الملغاة

فقط طبقاً للمادة ٧١ فرنسي التي تقابل المادة ٢٣ مرافعات أهلي . وذهب بعضهم لاكثر من ذلك فقال بعدم مسئولية المحضر حتى عن هذه المصاريف طبقاً للقواعد العامة . لأنه إذا رفض الموضوع فإنه يقضى على رافع الاستئناف أو رافع دعوى الضمان بالمصاريف التي تدخل فيها مصاريف الأوراق الملفاة . ولكن المحاكم الفرنسية قضت مع هذا بهذه المصاريف في مثل هذه الأحوال طبقاً للمادة ٧١ فرنسي سالفة الذكر (يراجع في ذلك موسوعات دالوز جزء ٢٧ بند ١٦٢ الى ١٧١ صحيفة ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و جزء ٣٩ صحيفة ٣٩٨ بند ٤٧٨)

« وحيث أن المحكمة ترى الأخذ برأى المحاكم الفرنسية في هذه الدوى نظراً لمطابقة ذلك لروح التشريع

« وحيث أنه بناء على ذلك يجب الرجوع للدعوى سالفة الذكر التي رفع عنها الاستئناف الذي قضى فيه بعدم قبوله شكلاً للتحقق من توفر الشرط سالف الذكر وهو كسب الدعوى في الاستئناف أو عدم توفره .

« وحيث أنه بالاطلاع على القضية المذكورة يتبين أنها رفعت من عزيز أفندي تادرس ضد نصر نصير مورث المدعين وآخرين منهم رزق نصر أحد المدعين في الدعوى الحالية طلب فيها عزيز أفندي تادرس تثبيت ملكية الوابور والحكم له بتعويض قبل المدعى عليهم . وقدم إثباتاً لدعواه عقد مشترك من المالك الأصلي

الوابور وهو العقد الرقم ٢٦ فبراير سنة ١٩١٩ الموقع عليه من مورث المدعى عليهم في الدعوى المذكورة . وقدم أيضاً أوراقاً أخرى لتأييد هذه الملكية صادرة من بعض أشخاص قاموا بعمل تصليحات لهذا الوابور . وبعضها من أشخاص بأنهم كانوا يأخذون مياهاً بالاجرة من عزيز أفندي تادرس المذكور . في حين أن المدعى عليهم في الدعوى المذكورة لم يقدموا ما يثبت ملكيتهم لهذا الوابور واضطربوا كثيراً في دفاعهم حيث أن أحدهم وهو نصر نصير مورث المدعين قدم شهادة من بعض أشخاص بأن الوابور هو له . وفي الوقت نفسه قرر وكيله بمحضر جلسة ٢٦ يونية سنة ١٩٢٠ صراحه بأن الوابور هو لابنه نصر الله نصر بينما أن رزق نصر الذي كان وكيلاً في الدعوى المذكورة لمورث المدعين قرر بالتحقيقات الإدارية الخاصة بيندر أسبوط في ٧ يناير سنة ١٩٢٠ أن الوابور مشترك بينه وبين أخيه المتوفى وعزيز أفندي تادرس الذي حكم لصالحه ابتدائياً من ذلك ٨ قرارات لرزق نصر و ١٠ قرارات لنصر الله نصر و ٦ قرارات لعزيز تادرس أفندي . وطلب من عزيز أفندي تادرس المذكور في هذه التحقيقات البين بأن الوابور له وقبلها هذا الأخير . وترى المحكمة من ذلك كله ما يقطع بأن الوابور لعزيز أفندي تادرس خصوصاً مع ما هو ثابت من أن نصر نصر الله نصر المتوفى الذي قرر مورث المدعين

أخيراً أن الوابور له قد وقع بامضائه على عقد
مشتري عزيز افندي المذكور سالف الذكر .
« وحيث أنه ولو أن وكيل نصر نصير
مورث المدعين أنكر توقيع نصر الله على العقد
المذكور . إلا أنه ظاهر مما ذكره عزيز افندي
تادرس المذكور من بادي الامر في التحقيقات
الادارية سالفه الذكر الحاصلة في يناير سنة
١٩٢٠ من أنه يمتلك الوابور بمقتضى العقد
سالف الذكر الصادر له من المالك الأصلي .
وان نصر الله نصر موقع عليه . وتقديم هذا
العقد للمحقق ثم تقديمه في القضية المذكورة
عند ما رفعها والاشارة اليه والى التوقيع عليه
من مورث المدعين في الطلب المقدم منه الرقيم
٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ لحضرة رئيس المحكمة
لتوقيع الحجز على الوابور موضوع النزاع . ومن
عدم الطعن عليه رغم تداول القضية في عدة
جلسات طلب فيها المدعى عليهم التأجيل
لتقديم مستندات . ومن حصول المرافعة من
وكيل المدعى عليهم في الدعوى المذكورة
والاقتصار على طلب الاحالة على التحقيق
لاثبات أن الوابور في حيازتهم - أى في حيازة
المدعى عليهم . وعدم انكاره توقيع المتوفى
الا بعد أن سأله المحكمة عن سبب عدم
كتابة عقد المشتري باسم المتوفى نصر الله نصر
المذكور . بدل كل ذلك بوضوح على أن هذا
الانكار غير جدى كما قالت بذلك محكمة أول

درجة في الحكم الذى أصدرته في هذه القضية
بملكية عزيز افندي تادرس للوابور
« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن هذا
العقد سالف الذكر هو في ذاته دليل الملكية
لعزيز افندي تادرس . بصرف النظر عن توقيع
نصر الله نصر عليه خصوصاً ولم يقدم المدعى
عليهم ما ينفي هذا الدليل القاطع .
« وحيث أنه لذلك يكون الحكم الذى
قضى بملكية الوابور لعزيز افندي تادرس على
أساس . ومن ثم فطلب التعويض في هذه
الدعوى في غير محله لعدم توفر الضرر . ويتعين
رفضه خصوصاً إذا أضفنا الى ذلك أن المحضر
لم يكن وحده المتسبب في الخطأ الذى ترتب
عليه اعلان عريضة الاستئناف لشخص غير
المطلوب إعلانه . لأنه بالرجوع لعريضته المذكورة
يتبين أن مورث المدعين ذكر فيها بيانات
مخالفة للواقع . حيث أنه عين محل اقامة للشخص
المطلوب اعلانه وهو عزيز افندي تادرس خلاف
محل اقامته الحقيقى حيث قد اتضح من التحقيق
الذى أجرتة هذه المحكمة أن عزيز افندي
تادرس المذكور غادر هذا المحل الموصوف
بالعريضة والذى لم يعين بدقة من سنين سالفه
على الأعلان وسكن في منطقة أخرى خلاف
المنطقة الواردة بالعريضة المذكورة . وهذا
ما أوجب اللبس على المحضر حتى أنه سلم
الاعلان لخادمة في منزل من يدعى عزيز افندي

سوريال . وظاهر ان هذا الخطأ إنما ينشأ من أن الشخص المراد إعلانه لا يقيم بهذه المنطقة وللتشابه في الاسماء ولو اختلفت الألقاب . ولوجود منزل عزيز افندي سوريال بالمنطقة المنوه عنها بعريضة الاستئناف . كما ظهر ذلك من المعاينة التي أجرتها المحكمة

« وحيث انه بناء على ما تقدم فليس للمدعين إلا طلب الحكم بمصاريف المرافعات وقد طلبوها ضمن مبلغ التعويض . كما يرى ذلك من عريضة دعواهم ومذكراتهم . وتري المحكمة الحكم لهم بها قبل المدعى عليه الاول وهي مصاريف الاستئناف في الدعوى المذكورة وهي القضية نمرة ٧٧٤ سنة ٣٧ قضائية استئناف مصر طبقاً للمادة ٢٣ مرافعات

« وحيث أن المدعين طلبوا الحكم على وزارة الحقانية بالتضامن مع المدعى عليه الاول وقد دفعت الوزارة ذلك بأن نظرية مسئولية السيد عن أعمال خادمه لا تنطبق في هذه الحالة فيما يختص بعلاقتها مع المحضرين . لأن اجراءاتهم من اعلانات وتوقيع حجوزات ويبيع وغير ذلك إنما هي صادرة باسم صاحب الشأن من الاخصام دون أن يكون لها مصلحة بذلك .

« وحيث أن هذا الدفع في غير محله . لأن المحضر موظف تابع لوزارة الحقانية . ويعمل لمصلحتها وهي التي عينته ولديها كل الوسائل لمراقبة حسن سير عمله . وهذا مما يجعلها مسئولة قانوناً عن كل عمل أو اهمال ينسب الى المحضر

بسبب وظيفته ويكون مضرراً بالغير . أما الخصوم الذين يقوم المحضرون بأعمال لمصلحتهم فلم يكن لهم أي حرية في اختيارهم . وهذا ما حكمت به المحاكم الاهلية (راجع في ذلك شرح الرحوم ابو هيف بك ص ٤٨٠ بند ٦٦٢) ويتعين إذا اعتبار وزارة الحقانية مسئولة مع المدعى عليه الاول بالتضامن في المبلغ المحكوم به على المدعى عليه الاول سالف الذكر طبقاً للمادة ١٥٢ مدني .

« وحيث أن وزارة الحقانية طلبت احتياطياً الحكم لها على المدعى عليه الاول بالتضامن مع ورثة احمد حسن شافع بما عساه أن يحكم عليها به وتري المحكمة اجابتها لذلك بناء على ورقة الضمان المأخوذة على احمد حسن شافع المذكور الرقيمة ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ . وان يكون ما يدفعه ورثة احمد حسن من تركة مورثهم المذكور »

(القضية الكلية المقيدة بنمرة ٧٢٠ سنة ١٩٢٢ كلى أسيوط المرفوعة من رزق نصر نصير وآخرين والحاضر عنهم بالجلسة الاستاذ حبيب بك دوس الحامى ضد أمين افندي محمد عبد الكريم الحاضر عنه الاستاذ محمد افندي حماد الحسيني الحامى نائباً عن الاستاذ محمد افندي حامد جوده الحامى . ووزارة الحقانية الحاضر عنها مندوبها لبيب افندي مسيحه . وورثة أحمد حسن الحاضر عنهم الاستاذ عبد الناصر افندي حسن الحامى عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الباقيين . دائرة حضرة صاحب العزة مصطفى بك رشدي وعبد الحميد ابو النجا افندي وانيس غالى افندي)

وبالمنطقة الحاصل فيها التفتيش لمانع يمنع مودع
الامانة من استلام ايصال وفي هذه الحالة يجوز
سماع الشهود لاثبات ما بداخل هذا الصندوق
من النقود
المحكمة :

« حيث ان النيابة رفعت الدعوى العمومية
على المتهم (عبده قطب) واتهمته بأنه في يوم
٨ مايو سنة ١٩٢٥ بملوى اختلس مبلغ ٢٦٢ جنيه
سلمها اليه عبد المجيد محمد السراج داخل حق
صفيح على سبيل الوديعة وطلبت معاقبته بالمادة
٢٩٦ عقوبات وطلب المجنى عليه عبد
السلام محمد أن يحكم له بتعويض قدره ٣٠٠
جنيه على هذا المتهم ومحكمة أول درجة حكمت
بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ ببراءة المتهم
ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها بمصاريفها
فاستأنفت النيابة والمدعى وبنت ذلك على ان
المبلغ المقول باختلاسه اكثر من عشرة جنيهات
مصرية ولا يصح اثباته بشهادة الشهود وأن
التسليم لم يكن اضطرارياً وانه ما كان هناك
ما يمنع مودع الامانة عبد المجيد محمد من الحصول
على ايصال من المتهم بما سلمه له وهذا كله طبقاً
للقواعد المدنية الواجب الرجوع اليها في هذه
الحالة الى آخر ما ذكر بالاسباب

« وحيث أنه يجب الرجوع اولا الى وقائع
الدعوى لمعرفة ما اذا كان الفعل المنسوب للمتهم
يكون جريمة خيانة الامانة أولا ثم البحث بعد

٣٥٣

محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥

وديعة • خطأ في الصفة • في الكمية • تبديد • اثبات •
بيئة • وائع أدية •

القاعدة القانونية

١ - ان حصول خطأ في الشيء المودع
لا يعيب عقد الوديعة سواء كان هذا الخطأ في
صفة الشيء أو في كميته. على ان المتهم بخيانة الامانة
لا يمكنه ان يستفيد على أى حال من وجود
عيب بعقد الوديعة ليغلت من العقاب. وبناء
على ذلك اذا سلم انسان نقوداً لآخر داخل
صندوق باعتبارها مواداً مخدرة مع ان
ما بالصندوق نقوداً فاذا اختلس المتهم النقود
التي بهذا الصندوق كلها أو بعضها يعد خائناً
للامانة

٢ - قضت المادة ٢١٥ مدنى بأن الاثبات
بالبيئة غير جائز اذا كان الشيء المسلم قيمته
اكثر من عشرة جنيهات الا اذا وجد مانع يمنع
من اخذ ايصال. واتفق الشراح على أن المحاكم
هى التى تقدر كل واقعة على حداثها حسب
الاشخاص وحسب الظروف لتفصل في وجود
هذا المانع من عدمه

٣ - ان تسليم شخص لآخر صندوقاً داخله
نقوداً ظناً منه ان ما بالصندوق مواد مخدرة اثناء
تفتيش البوليس لضبط مثل هذه المواد

ذلك في الأدلة وفيما اذا كان يصح في هذه الدعوى الاثبات بشهادة الشهود أولا

« وحيث أن وقائع هذه الدعوى هي أنه بينما كان البوليس يفتش منزل المدعى بالحق المدني لضبط ما به من المواد المخدرة اخذت زوجته وهيبه عبد الوهاب صندوقاً فيه تقود خوفاً من ضياعه أثناء التفتيش ولجأت الى جارتها والددة عبد المجيد محمد السراج الذي حضر بعد قليل واذا ذاك تركت وهيبه المذكورة المجلس حياء من عبد المجيد المذكور وتركت الصندوق الذي به النقدية فظن عبد المجيد المذكور ان بالصندوق مواد مخدرة فخشي سوء العاقبة وأخذه وخرج ليخفيه حيث قابل المتهم فسلمه اليه لحفظه كأمانة لحين انتهاء التفتيش وبعد ذلك علم عبد المجيد (مع) مودع الأمانة ان بالصندوق ٣٠٠ جنيه فعاد للمتهم وطلب منه بالحاح هو وغيره ان يرد له الصندوق فأبى وقرراً أنه لا يأمن تسليم هذا الصندوق إلا لصاحبه لأن به تقوداً يمكن ان تشتري ثلاثة افدنة ثم دخل منزله واغلقه وبعد ذلك حضر محمد حسن البرادعي الذي يشتغل مع المدعى المدني فسلمه المتهم الصندوق ثم ظهر بعد ذلك ان ما في الصندوق هو ٣٨ جنيه فقط

« وحيث ان هذه الوقائع متى ثبتت بالطريق القانوني تكون جريمة خيانة الأمانة لأن المتهم قد استلم الصندوق من عبد المجيد محمد السراج على سبيل الأمانة للمحافظة عليه

بما فيه لحين انتهاء التفتيش وردة بعد ذلك وقد اغتال منه اكثر النقود التي كانت به اضراً بالمدعى بالحق المدني ولا يؤثر على ذلك الخطأ الحاصل في الشيء المسلم وهو اعتقاد مودع الأمانة وقت التسليم ان ما بالصندوق مواد مخدرة بينما ان ما به هو تقود لأن مثل هذا الخطأ لا يغير من صفة العقد الذي تم بين الطرفين وهو عقد الوديعة فاذا اختلس المتهم شيئاً من هذا الصندوق عد خائناً للأمانة لأن علماء القانون قرروا ان الخطأ في صفة الشيء المسلم أو في كميته لا يعيب العقد في شيء وذكروا هذه القاعدة بوجه عام في باب الوديعة بدون أي قيد في هذه الصفة اذا كانت جوهرية أو لا ولا في هذه السكينة مع أنهم قالوا عند التكلم على الالتزامات بوجه عام ان الخطأ في جنس الشيء وعرفوا ذلك بالخطأ في الصفات الجوهرية له

Erreur sur la substance c'est-à-dire erreur sur les qualités. موجب لبطلان العقد.

وقد بنى الشراح رايهم فيما يختص بالوديعة بأن الخطأ في صفة الشيء لا يهم ما دام أن التزام المودع عنده مع هذا بالمحافظة على الشيء وردة عينا لا يزال على حاله وهذا رأي بوتييه ودورانتون وتروبولونج Pothier, Duranton, et Troplong علي أنه بخلاف ما تقدم فان المتهم لا يمكن على كل حال أن يستفيد من وجود عيب في عقد الوديعة ليبرر اغتياله للشيء الذي أوتن عليه ويقتل من العقاب وهذا

منزل المدعى بالحق المدني لضبط ما به من المواد المخدرة ولا يمكن القول أن مودع الأمانة كان في استطاعته في مثل هذا الوقت الحرج وهو يحمل صندوقا يعتقد أن ما به مواد مخدرة أن يطلب إيصالا من المتهم وغرضه الوحيد إذ ذاك هو سرعة اخفاء هذا الصندوق من أعين رجال البوليس ولا يمكن القول بأنه كان في استطاعته وقت ذلك أن يسير به لجهة بعيدة لأنه لا يأمن على نفسه من ضبطه بمعرفة رجال البوليس الذين كانوا يحيطون بمنزل المجنى عليه في هذا الوقت على أن اعتقاد الطرفين بأن هذا الصندوق يحوى مواد مخدرة لمانع وحده من الحصول على كتابة من المتهم وإذا فُحِمَ محكمة أول درجة خطأ من هذه الوجهة ويصح إذا الإثبات بالبيننة على أن الصندوق الذي تسلم للمتهم كان يحوى مبلغ ٣٠٠ جنيه لوجود مانع من استلام إيصال بذلك

« وحيث أن الذى ثبت لهذه المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة وبالاخص أقوال عبد المجيد محمد السراج ومحمد حسن البرادعى وزوجته وصالح شحاته وعبد الغنى شرقاوى وغيرهم أن الصندوق الذى استلمه المتهم كان به ٣٠٠ جنيه ورق بنك نوت ومع هذا فلم يوجد بهذا الصندوق عند رده من المتهم الا ٣٨ جنيه فقط وقد تعززت أقوال الشهود المذكورين بما قرره نفس المتهم بالتحقيق من أنه قرر عند طلب الصندوق منه أنه لا يسلمه

ما حكمت به المحاكم الفرنسية راجع فيما تقدم بودرى لاكانتيرى Baudry Lacantinerie في شرح القانون المدنى على الالتزامات جزء أول صحيفة ٧٧ وما هو مبين على الهامش وما بعدها وموسوعات دالوز جزء ١٥ بند ٣٢ صحيفة ٤٥٤ و ٤٥٥ وشوفووهيلى Chauveau et Helis في شرح قانون العقوبات جزء ٥ صحيفة ٤٩٧ « وحيث أنه منى تقرر ذلك يجب البحث الآن في الأدلة وفيما إذا كان يصح الإثبات بشهادة الشهود في مثل هذه الدعوى أولا ولهذا يجب الرجوع لنص المادة ٢١٥ مدنى

« وحيث أن هذه المادة نصت على عدم جواز سماع شهادة الشهود فيما زاد عن العشرة جنيهات إلا إذا كان هناك مانع يمنع من الحصول على كتابة وقد اتفق الشراح وأحكام المحاكم الفرنسية على أن هذا المانع إما أن يكون ماديا أو ادبيا واتفقوا على أنه يجب أن يترك للقاضى على كل حال السلطة التامة في تقدير كل واقعة على حدها بالنسبة لأشخاصها وظروفها للحكم على وجود هذا المانع أو عدم وجوده راجع في ذلك بودرى لاكانتيرى B. Lacantinerie جزء ٤ في الالتزامات صحيفة ٢٩٩ وما بعدها فقرة ٢٦٢١ وهذا شرح على المادة ١٣١٨ مدنى فرنسى التى تقابل ٢١٥ مدنى أهلى

« وحيث أنه ظاهر من الوقائع السابقة الثابتة من التحقيق وأقوال الشهود أن تسليم الصندوق للمتهم إنما كان أثناء تفتيش البوليس

الإلصاحبه لأن به تقوداً تشتري ثلاثة أفدنة طين
« وحيث أن المحكمة ترى مما تقدم ومن
عدم تسليم المتهم الصندوق لعبد المجيد محمد
السراج له عند ما علم هذا الأخير بما بالصندوق
من النقدية ودخول المتهم بذلك منزله وغلقه
عليه ثم تسامحه بعد ذلك في الصندوق وتسليمه
لشخص آخر هو محمد حسن البرادعي الذي
يشتغل مع المدعي بالحق المدني ما يدل على سوء نية
المتهم وإنما تأخر في تسليم الصندوق في بادئ الأمر
حتى دخل منزله وتمكن من اختلاس مبلغ ٢٦٢ جنيهاً
« وحيث أنه لذلك تكون التهمة المنسوبة
للمتهم المنوه عنها بأسباب هذا الحكم ثابتة
عليه ويتعين إلغاء الحكم المستأنف ومعاينة
المتهم بالمادة ٢٩٦ عقوبات والحكم للمدعي
المدني بالمبلغ الذي طلبه وهو ثلاثمائة جنية لأنه
غير مبالغ فيه بالنسبة للمبلغ المختلس والفائدة التي
ضاعت عليه من جراء هذه التهمة »

(قضية النيابة العمومية نمرة ٣٥٢٦ سنة ١٩٢٥
وعبد السلام محمد مدمني مدني ضد عبد قطب . دائرة
حاضرة صاحب العزة مصطفى بك رشدي وعبد الفتاح
مصطفى افندي ووكي يعقوب افندي)

٣٥٤

محكمة الوابلي الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥

شفعة . بيع غير مسجل . جواز الشفعة .

القاعدة القانونية

عند البيع غير المسجل يصلح لأن يكون

أساساً لحق الشفعة . لأن التسجيل ليس ركناً
من أركان البيع لأن البيع ينعقد صحيحاً بدونه
ومن المقرر قانوناً وقضاً أن الشفع يجل محل
المشفوع منه في واجباته وحقوقه التي منها الحق
الشخصي بالزام بائه بنقل الملكية له .
المحكمة :

« حيث أن الحاضر مع المدعي عليه الثاني
دفع بعدم قبول الدعوى لأن عقد البيع لا يصالح
أساساً لحق الشفعة بما أنه غير مسجل وبالتالي
غير ناقل للملكية بناء على القانون نمرة ١٨
لسنة ١٩٢٣ .

« وحيث أن التسجيل ليس ركناً من
أركان البيع فإن البيع ينعقد صحيحاً بدونه والمشتري
أن يلزم البائع بنقل الملكية بناء على الحق
الشخصي الذي خوله آياه القانون (مادة أولى -
فقرة أخيرة) وذلك بتسجيل الحكم القاضي
بثبوت البيع .

« وحيث أنه من المقرر قانوناً (المادة ١٣
من قانون الشفعة) وقضاً أن الشفع يجل محل
المشفوع منه في واجباته وحقوقه التي منها الدعوى
الشخصية المتقدم ذكرها . ويقوم تسجيل حكم
الشفعة مقام تسجيل عقد البيع »

(قضية الست سيدة هانم بنت المرحوم حسن علي
وحضر عنها حضرة الاستاذ مزنا افندي عبدالنور الحامي ضد
حسن حسن علي وآخر وحضر عن الأخير حضرة الاستاذ
أنطون جرجس أنطون افندي الحامي نمرة ١٣٨٢ سنة
١٩٢٥ . أصدر الحكم حضرة صاحب العزة كامل بك
وصفي ابو القهاب القاضي)

٣٥٥

محكمة كفر الدوار الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ يناير سنة ١٩٣٦

شطب دعوى مدنية . أمام محكمة الجنج . براءة
المتهم . تجديد الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية .

القاعدة القانونية

إذا رفعت جنحة مباشرة الى محكمة الجنج ولم يحضر المدعى المدني يوم الجلسة وقضى ببراءة المتهم وبشطب الدعوى المدنية فلا يجوز تجديد الدعوى المدنية المشطوبة أمام محكمة الجنج التي حكمت بالشطب بل يتعين عليه رفع دعواه أمام المحاكم المدنية المحكمة :

« من حيث أن وقائع الدعوى تتلخص في أن المدعى سبق ان رفع جنحة مباشرة ضد المدعى عليه وطالبه بتعويض ضرر وقع عليه بفعله وقدمت القضية لمحكمة الجنج ، وفي اليوم المحدد لنظر الدعوى لم يحضر المدعى الذي كان مدعياً بحق مدني فقضت المحكمة ببراءة المتهم المدعى عليه من الدعوى الجنائية لعدم تقديم المدعى أى دليل على صحة دعواه وبشطب الدعوى المدنية بخاء المدعى بعد هذا الحكم بسبعة أيام وجدد الدعوى المدنية أمام محكمة الجنج التي اصدرت الحكم المذكور .

« وحيث أن المدعى عليه والنيابة دفعا بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى المدنية بعد الفصل في الدعوى الجنائية والمدعى صمم على اختصاص هذه المحكمة بنظرها قائلًا

ان الدعوى التي يحكم بشطبها يجب أن تجدد أمام نفس المحكمة التي حكمت بالشطب .

« وحيث ان الأصل في الدعوى المدنية أنها ترفع أمام المحاكم المدنية الا انه اذا كانت الدعوى المدنية ناشئة عن جريمة اجاز القانون للمدعى المدني أن يرفع الدعوى المدنية والعمومية أمام المحكمة الجنائية للفصل فيهما معاً وبذلك تكون الدعوى المدنية خرجت من اختصاص المحاكم المدنية ودخلت في اختصاص المحاكم الجنائية تبعاً للدعوى العمومية . « وحيث يرى من ذلك انه لا يجوز للمحكمة الجنائية أن تنظر في الدعوى المدنية الا في الوقت الذي تنظر فيه الدعوى العمومية وأذن يتعين أن يفصل في الدعوىين بحكم واحد من هذه المحكمة .

« وحيث أن الدعوى العمومية فصل فيها بحكم منفرد وقضى هذا الحكم بشطب الدعوى المدنية .

« وحيث أن شطب الدعوى المدنية لا يمنع صاحبها من « تجديدها » كما قال المدعى في مذكرته .

« وحيث أن التجديد معناه رفع الدعوى من جديد .

« وحيث أن المدعى المدني في حالة التجديد يرجع لحالته الاولى التي كان عليها قبل أن يرفع الجنحة المباشرة .

« وحيث أن المدعى المدني لا يملك التقدم بدعواه المدنية أمام المحاكم الجنائية الا اذا كانت مقترنة بدعوى جنائية .

٣٥٦

محكمة اللبان الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٦

فسق . تحريض على الفسق . أركان الجريمة .

القاعدة القانونية

جريمة التحريض على الفسق لا تقع الا

اذا توفرت فيها أربعة أركان

(١) التعرض لأفساد الأخلاق (٢)

التحريض (٣) العادة (٤) السن . وركنا التعرض

والتحريض يتوافران إذا اخرجت المجني عليها

الى منزل دعارة رسمياً أو سرياً ودعيت للفسق

وركن المادة يتوفر بتعدد أعمال التحريض في

اوقات مختلفة دون تحقق النتيجة ويكون كل

عمل من أعمال التحريض راجعاً الى تقدير القضاء

إذ أن المادة ٢٣٣ التي تقابلها المادة ٣٣٤ من

القانون الفرنسي لم تذكر الأعمال التي يجب أن

تعد تحريضاً ولا يشترط أن يكون التحريض

وقع على اشخاص متعددة بل يكفي أن يكون وقع

على شخص واحد في أكثر من مرة في أوقات

مختلفة متقاربة أو متباعدة وركن السن يتوفر اذا

كان المجني عليه دون الثماني عشرة سنة وهو

بحسب موضوعي يرجع تقديره الى القاضي

المحكمة :

« حيث أنه ثابت من التحقيقات

ومن أقوال الشهود بالجلسة أن البوليس

« وحيث أن الدعوى الجنائية قد فصل فيها فالمدعى المدني لا يجوز له اذن أن يتقدم للمحكمة الجنائية .

« وحيث أن المدعى المدني قال بأن النيابة بعد أن حفظت الموضوع بأعتبار أن لا جريمة فيه عدلت عن رأيها واستأنفت الحكم ولذلك لا يكون الحكم نهائياً .

« وحيث أن هذا الاستئناف لا يغيره

بشيء ما ولا يغير مركزه لأن النيابة هي

وحدها صاحبة الدعوى العمومية فلها وحدها

أن توافق على حكم البراءة ولها أن تستأنفه

أما هو فحقه قاصر على دعواه المدنية وقد

انسلخت عن الدعوى الجنائية فهو لا يملك

المثول أمام المحكمة الاستئنافية لوال صفته

« وحيث ينتج من كل ما تقدم أن المدعى

المدني الذي تخلف عن الحضور في جلسة

قضية اللجنة المباشرة التي حكم فيها ببراءة

المتهم وبشطب الدعوى المدنية لا يمكنه تجديد

هذه الدعوى الاخيرة امام المحاكم الجنائية

وهذا ما حكمت به محكمة النقض والابرام بحكمها

الصادر في ٢٧ يوليو سنة ١٩١٨ .

« وحيث لذلك يكون الدفع الفرعي في

محلّه وتكون هذه المحكمة غير مختصة بنظر

الدعوى المدنية .

« وحيث أن الدعوى هي من اختصاص

محكمة كفر الدوار المدنية والمحكمة يجوز لها

أن تحيلها عليها .

(قضية النيابة العمومية قمر ٣ ساير سنة ١٩٢٦

الجديدة من المدعى المدني على حسن شرف ضد عبد الله

محمد . أصدر الحكم حضرة صاحب النزة كامل بك

شكري القاضي وبحضور حضرة احمد افندي العروسي

(مساعد النيابة)

المصرى وصل الى علمه أن المجنى عليها موجودة بمنزل المتهم الثالثة ففتش عليها به ولم يجدها فأخبرته المتهم الثالثة انها ستبحث عنها وترشد البوليس عن محل وجودها وبعد ذلك اخبرت البوليس بأنها موجودة بمنزل المتهم الاولى فوجدتها به غير ان المتهم الاولى قررت انها حضرت للزيارة وقالت المجنى عليها ان المتهم الثالثة هربت بها في منزل الاولى اذ وقت تفتيش منزل الثالثة كانت به وقد هربت بها في مندره حتى انصرف البوليس .

« وحيث من ذلك تكون المتهم الاولى بريئة مما اسند اليها ويتعين الحكم ببراءتها عملاً بالمادة ١٧٢ جنايات .

« وحيث انه فيما يختص بالمتهم الثانية فقد ثبت من التحقيقات وسماع الشهود بالجلسة ان زاني مافروماتي والد المجنى عليها استعرفت عليها وقت تفتيش منزل المتهم الثالثة وقالت انها هي التي حضرت لاخذ ابنتها المجنى عليها من منزلها ولم تعد بعد ذلك وقالت المجنى عليها انها حقيقة حضرت الى منزلها واخذتها بحجة ان صديقها ايزايل سوكر وقعت من سطح منزلها ودعها لتذهب معها اليها وتعهدها لو اذنتها باعادتها الى منزلها عقب الزيارة ولكنها ذهبت بها الى منزل المتهم الثالثة باعتبار انها تسكنه لتغير ملابسها وتركها عند المتهم الثالثة وانصرفت ولم تترك في شيء بعد ذلك .

« وحيث انه يتضح من ذلك ان المتهم الثانية كانت مكلفة من قبل المتهم الثالثة لاجبارها الى منزلها فتكون المتهم الثانية

قد ارتكبت حادثة التعرض لافساد اخلاق المجنى عليها وهذه الحادثة بمفردها لا تكون جريمة التحريض على الفسق اذ ان هذه الجريمة من الجرائم التي تشترط تعدد عدة حوادث كتعاطى الربا الفاحش وتشترط توفر اربعة اركان وهي : (١) التعرض لافساد الاخلاق (٢) التحريض (٣) العادة (٤) عدم بلوغ من تقع عليه الجريمة ١٨ سنة وتكون الجريمة بالنسبة للمتهم الثانية غير تامة ويتعين براءتها منها عملاً بالمادة ١٧٢ جنايات

« وحيث أنه فيما يختص بالمتهم الثالثة التي آوت المجنى عليها في منزلها واحضرت لها رجالاً وواقمها احدى ثلاث مرات في ليلة واحدة يجب البحث عما اذا كانت اركان الجريمة متوفرة بالنسبة لها وان التهمة ثابتة قبلها من عدمه .

(١) التعرض لافساد الاخلاق

« حيث ان المتهم الثانية قررت انها تقيم بمنزل المتهم الثالثة ووافقتها هذه الاخيرة وهي صاحبة منزل معد للدعارة والفسق سرّاً كما قرر رجال البوليس المصرى في التحقيقات وامام المحكمة وقرار نفس المتهم الثالثة وانها قبل ذلك كانت تدير منزلاً للماهرات بصفة رسمية .

« وحيث ان رسيتنا مافروماتي المجنى عليها ووالدتها قررتا ان المتهم الثانية هي التي حضرت الى منزلها واخذت المجنى عليها ولم تنكر المتهم الثانية هذه الواقعة وقالت ان

ذهبت وانكشت في سرير الخادمة وامتنعت
ثم احضرت لها بعد ذلك شخصاً آخر لينام
معهما فرفضت فأنيبها ايضاً على رفضها بحجة
انها تسببت في ان زبائها تنصرف عن منزلها
فيكون عمل التحريض قد وقع فعلاً من
المتهمة الثالثة .

(٣) العادة

« وحيث انه ثبت من الكشف الطبي ان
المجنى عليها لم تعد بكر العدم سلامة غشاء البكارة .
« وحيث ان حادثة الفسق ارتكبت مع
المجنى عليها كما قررت هي من شخص واحد
هو الخواجه كوستى بيكا الا انها ارتكبت ثلاث
مرات طول الليل وهذا لا يتأتى الا في اوقات
متعددة ومتعاقبة في زمن قصير . وغير ذلك
فان احكام المحاكم اجمت على ان التحريض
لا ينحصر في اللذة الجسدية فقط بل يشمل
ايضاً افساد الاخلاق بأي طريقة كانت كارسال
رجل لبنته مراراً للرقص في الملاهي ومعاورة
بنت الحان مع الرجال (انظر كتاب عبد الهادي
الجندي ص ٣١٠ طبعة ثانية ودالوز الدوري
سنة ١٨٧١ الجزء الثاني صحيفة ١٤٧ . وحكم
محكمة النقض الصادر في ٢٢ مارس سنة ٩١٣
المجموعة الرسمية سنة اربعة عشرة صحيفة ١٣٧
وفي حالتنا قد احضرت المتهمة ثلاثة رجال في
ازمان مختلفة مدة ثمانية ايام بمنزلها المعد
للدخلة وكانت تزيد على عمل التحريض اللوم
والتوبيخ والتأنيب وقد وقعت فعلاً حادثة
الوقاع وقد فضت بكارتها ووقعت حادثة الوقاع

المجنى عليها هي التي عرضت عليها ان تحضر معها
الى والدتها وتأخذها بحجة زيارة صديقتها
ايزايل سوكر التي سقطت من السطح ففعلت
وقالت رسينا المجنى عليها انها سلتها الى المتهمة
الثالثة ووجدت عندها الخواجه كوستى بيكا
وجبرتها لتنام معه فواقعها ثلاث مرات ليلاً
بعد اغرائها بالنقود والوعود فيكون عمل
التعرض لأفساد الاخلاق قد وقع فعلاً من
المتهمة الثالثة بغير واسطة في منزلها وبواسطة
المتهمة الثانية الموفدة من قبلها قبل ذلك
لهذا الغرض .

(٢) التحريض

« وحيث انه ثابت ايضاً من اقوال المجنى
عليها ونقص اقرار المتهمة الثانية ان هذه
سلتها الى المتهمة الثالثة وانصرفت فوجدت
من يدعى الخواجه كوستى بيكا فأخذت المتهمة
الثالثة تحسن لها التواجد معه بأن أجلسها
معه وقدمت لها جعة وصارت تحرصها بكل
الطرق لتمكنه من نفسها حتى ادخلتها في اودة
معه وفسق بها ثلاث مرات وقد وجدت صباحاً
دمها بملابسها فغزت طول نهارها ثم غسلته
وفي الليلة الثانية احضرت لها رجلاً ثانياً
ليواقعها فرفضت وبكت فلامتها المتهمة الثالثة
لامتناعها وقالت لها انت طوزه « تستنى بلاش »
ومضت المجنى عليها ليلها بمفردها ثم انتقلت
المتهمة الثالثة من منزلها الكائن بشارع برهام
باشا الى منزل آخر بشارع النبي دانيال ثم
حضر الخواجه بيكا فأحضرتها لها ولكنها

وقد جاء في سياق اقوال الخواجه بيكا عرضاً انه حضر مرة ثانية ووجد المجنى عليها بنفس منزل صوفيا وهذا يؤيد اقوال المجنى عليها .
« وحيث انه لا يشترط في توفر ركن العادة ان تكون الجريمة ارتكبت عدة مرات على عدة اشخاص بل يكفي ان تكون جريمة التحريض تعددت ولو على شخص واحد في اوقات مختلفة (انظر مختصر جازو الطبعة التاسعة ص ٧٣ ومحكمة النقص حكم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صحيفة ٧٣) »

« وحيث ان المادة لم تذكر الاحوال التي تكون فعل العادة المقصودة قانوناً فهي قد تركت توفر الركن المذكور لتقدير القاضي وقد اجمعت الاحكام في فرنسا على ان العادة لا يتحقق معها وقوع النتيجة المقصودة من التحريض بل يكفي ان يكون المحرض قد قام بأعمال هي التحريض الحقيقي في اوقات مختلفة بدون تحقيق النتيجة (انظر مؤلف شوفو وهيلي Chauven et Hélie الجزء الرابع صحيفة ٢٧٠ و ٢٧٤ و ٢٧٩ الطبعة السادسة) فيكون ركن العادة متوفراً ايضاً »

(٤) السن

« وحيث ان امر السن مركول الفصل فيه الى اقناع القاضي طبقاً للمادة ٦٧ من قانون العقوبات وبما انه بحث موضوعي يمكن اثباته بالكتابة او بشهادة الشهود او بالكشف الطبي او بحسب الظاهر »

« وحيث ان بعض الاحكام في فرنسا قررت ان القاضي الجنائي لا يرتبط في تقديره حتى بشهادة الميلاد وان كانت عقداً رسمياً عمل عن يد موثق (انظر كتاب جرانمولان Granmoulin صحيفة ٢١٩ جزء ١١ وجرسون مادة ٦٦ عقوبات ونمرة ٥٩ من باب أولى تطبيق هذه القاعدة في مصر حيث ان دقائر الميلاد فيها احدث عهداً من فرنسا . »

« وحيث أن والد المجنى عليها قدم شهادة تمديد نصرانيه تفيد ان المجنى عليها ولدت في سنة ٩١١ وقدمت النيابة كشفاً رسمياً يفيد ان المجنى عليها ولدت في طنطا سنة ٩١١ غير انه وجد تحريف في الاسم والشهر وفي الغالب يكون هذا من باب الخطأ المادي او السهو وقدمت ايضاً النيابة شهادة طبية تفيد ان سن المجنى عليها يتراوح بين ١٤ و ١٥ سنة »

« وحيث ان المحكمة تأخذ بالشهادة الطبية وتكون المجنى عليها قاصراً دون الثامنة عشرة من عمرها ويكون ركن السن متوفراً »
« وحيث من ذلك تكون التهمة ثابتة ثبوتاً تاماً قبل التهمة الثالثة . ويتعين عقابها طبقاً للمادة ٢٣٣ عقوبات »

(قضية النيابة العمومية ضد كليو دليانس وآخرين نمرة ١٠١٢ جتج سنة ٩٢٥ . أصدر المحكم حضرة صاحب العزة عبد الفتاح بك مصطفى القاضي ومحصور حضرة صاحب العزة حسن سليمان جاد بك وكيل النيابة)

بعقد رسمي محرر بالمحكمة المختلطة بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٥ ومسجل في ٩ إبريل سنة ١٩٢٥ وهذه الأطيان المشتراه مؤجرة للمدعى عليه بعقد ايجار عرفي مؤرخ في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٤ عن مدة سنة تنتهي في أكتوبر سنة ١٩٢٥ وهذا العقد غير مسجل ولا ثابت التاريخ وقد رفع المدعون هذه الدعوى طالبين طرد المدعى عليه من العين المباعة لهم « ومن حيث ان المدعين يستندون في دعواهم على عقد الايجار السالف الذكر والذي تحول لهم بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٢٥ اذ جاء في البند الحادي عشر انه اذا لزم الاطيان للدائرة (المؤجر) في بحر الايجار فيكون المستأجر ملزماً بتسليمها ولو كانت مزرعة كما ان المدعى عليه تعهد في بند اضافي في العقد المذكور على انه اذا بيعت العين المؤجرة يكون ملزماً بتسليمها في الحال بدون رجوع على الدائرة بشيء » ومن حيث عن البند الحادي عشر ترى المحكمة ان هذا الشرط شرط ارادي (Condition Potestative) اي يتوقف تنفيذه على ارادة المتعهد وهو المؤجر والشروط الارادية باطله قانوناً فلا يصح اذن التمسك بهذا الشرط

« ومن حيث انه مما لا نزاع فيه ان البيع الثابت رسمياً يفسخ عقد الايجار الذي لم يكن له تاريخ ثابت سابق على عقد البيع وليس للمشتري ان يخرج المستأجر الا بعد التنبيه عليه في المواعيد المعروفة (المادة ٣٨٩ مدني) وقد نصت المادة ٣٩٠ مدني على ان المستأجرين الذين يكلفون بالخروج مع وجود سندات

٣٥٧

محكمة أجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ مايو سنة ١٩٢٥

اجارة . شرط تسليم العين للمؤجر . تفسير
المشارطات . بيع العين المؤجرة . وجوب التنبيه .
الزراعة . القائمة .

القاهرة الذاتية

- ١ - الاتفاق على تسليم العين المؤجرة للمؤجر اذا لزمته في مدة الايجار هو شرط ارادي Condition Potestative لا يصح التمسك به
- ٢ - يجب ان تفسر التعهدات بأن تحمل الفاظها على المعاني التي تجعل أثراً لها واذا غم على القضاء وجب تفسيرها في مصلحة المتعهد
- ٣ - فاذا تعهد المستأجر بتسليم العين المؤجرة حالاً عند بيعها دون أن يرجع على المؤجر بشيء فلا يمنعه هذا من التمسك بالتنبيه عليه في المواعيد كنص المادة ٣٨٣ مدني ولا يجوز تفسير هذا التعهد بالزام المستأجر بتسليم العين وما عليها من الزراعة بمجرد حصول البيع وبغير تنبيه لأن هذا الاتفاق مخالف لانظام العام ولا يجوز الأخذ به اذ مقتضاه ان يستولى المشتري على محصولات لا يملكها ولم يصرف عليها ولم يبذل مجهوداً في ايجادها وهذا اثره على حساب الغير وكسب بغير سبب مشروع المحكمة :

« من حيث أن المدعين اشتروا ٧ ف ٨ ط
١٦ س من تركة المرحوم الامير محمد باشا سعيد

بأيديهم يستحقون التعويضات اللازمة من المؤجر الا اذا وجد شرط يخالف ذلك ولا يجوز اخراج المستأجر الا بعد اعطائه التضمنات من المؤجر او من المشتري

« ومن حيث انه يتعين البحث في اثر تعهد المدعى عليه بتسليم العين حالا عند بيعها دون ان يرجع على الدائرة بشيء »

« ومن حيث ان التعهد المذكور يقضى بأمرين الاول ان يسلم المدعى عليه العين في الحال عند البيع - الثاني ان يتنازل عن كل حق له في التعويضات قبل الدائرة »

« ومن حيث انه فيما يختص بالشق الاول من التعهد فان تعهد المدعى عليه بتسليم العين في الحال لا يمنعه من التمسك بما جاء في المادة ٣٨٩ مدني من وجوب التنبيه عليه بالاخلاء في المواعيد المقررة اذ ان الميعاد شرعي ليمكن المستأجر من اخلاء العين المؤجرة ولكي يكون عنده الوقت الكافي لتعهد زراعته فلا يؤخذ على غرة اما فيما يختص بالتعويض فما لا شك فيه ان المقصود به هو التعويض الناتج عن طرد المستأجر قبل انتهاء الايجارة ولا يدخل في هذا التعويض قيمة الزراعة القائمة على العين المؤجرة لأن هذه الزراعة من حق المستأجر اذ ان المادة ٣٨٣ مدني نصت على ان الاراضي الزراعية يكون التنبيه فيها مقدما بستة شهور مع حفظ حق المستأجر في المحصولات حسب العرف فالمحصولات اذن ملك المستأجر فان استطاع جنبها قبل مضي ميعاد التنبيه فيها والا فهي ملكه وليس

للمشتري ان يستولي عليها ومتى كان الامر كذلك فلا تدخل في معنى التعويض

« ومن حيث انه متى تبين ان المحصولات هي من حق المستأجر كان لنا ان نبحث فيما اذا كان لهذا المستأجر ان يتفق على تسليم العين بما عليها من الزراعة للمؤجر او المشتري » ومن حيث انه من القواعد المقررة ان الاتفاق هو قانون المتعاقدين الا اذا كان مخالفا للأداب او النظام العام

« ومن حيث ان الاتفاق الذي يقضى بتسليم العين بما عليها من الزراعة دون الرجوع بالتعويض على من استلمها هو اتفاق يخالف النظام العام لانه اثره على حساب الغير بلا سبب مشروع اذ ان من مقتضاه ان يستولي المؤجر او المشتري على محاصيل لم يصرف عليها ولم يبذل مجهودا في ايجادها والقانون يمنع كل كسب غير مشروع

Nul ne peut s'enrichir au détriment d'autrui

« ومن حيث ان من قواعد تفسير التعهدات انه يجب ان تحمل الالفاظ على المعاني التي ينتج اثرها بحيث اذا غم على القضاء وجب تفسيرها في مصلحة المتعهد (فتحي زغلول ص ١٣٨)

« ومن حيث انه اذا طبقت هذه القاعدة يكون المعنى الذي ذهب اليه وكيل المدعين في مذكرته من ان المدعى عليه يجب ان يسلم العين في الحال بلا حاجة الى تنبيه وبما على هذه العين من الزراعة هو معنى لا يمكن ان

ينتج أثراً للتعهد لما قررنا من أن مثل هذا الاتفاق غير جائز الاخذ به فيتعين اذن تفسير هذا الشرط بما يتفق مع القانون وتري المحكمة ان المقصود من تعهد المدعى عليه بالتسليم في الحال بدون رجوع على الدائرة بشيء هو تعهد المدعى عليه بأن يسلم العين المؤجرة في نهاية ميعاد التنبيه عليه دون ان يتمسك بالحق الذي خولته المادة ٣٩٠ مدني للمستأجر وهو حق حبس العين المؤجرة حتى يوفي التعويض المطلوب له لانه تنازل عن هذا التعويض غير ان هذا لا يمنع من ان يحتفظ بالزراعة لنفسه حسب العرف كما نصت المادة ٣٨٣ (عقوبات) مدني

« ومن حيث ان المدعى عليه لم ينبه عليه بالاخلاء كنص المادة ٣٨٣ مدني فتكون دعوى المدعين على غير اساس ويتعين رفضها »
(قضية محمد احمد السيوطي وآخرين وحضر معهم حضرة الاستاذ فهمي أفندي عقداوي الحامي ضد عبده رزق وحضر معه حضرة الاستاذ محمود أفندي فهمي الحامي قضية نمرة ٤٢٠ سنة ١٩٢٥ . أصدر الحكم حضرة صاحب الدقة أحمد بك خليل القاضي)

٣٥٨

محكمة البدارى الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ مايو سنة ١٩٢٥

بيع . استحقاق . ضمان . تزع ملكية .

القاهرة القانونية

١ - اذا بيع عقار قهراً ورساً مزاده على شخص ثم استحق ذلك العقار للغير فللرأى

عليه المزاد ان يسلك احدى الطرق الآتية للحصول على ما دفعه من الثمن . فله ان يرفع دعوى ضمان المبيع عند الاستحقاق ضد المدين المنزوعة ملكيته Action en garantie أو ان يرفع دعوى رد ما لا يجب Repetition de l'indu ضد نازع الملكية وجميع الدائنين الذين تسلموا جزءاً من ثمن العقار سداداً لديونهم أو ان يرفع دعوى الحلول Action en subrogation ضد المدين أيضاً لأنه قام بسداد ما للدائنين من الديون ، فيسوغ له ان يحمل محلهم في مطالبة المدين

٢ - للرأى عليه المزاد حق الخيار بين

الدتاوى المشار اليها وله ان يتخذ منها ما يعود عليه بالفائدة وما يكفل له الحصول على ما دفعه من الثمن

٣ - اذا رفعت الدعوى على الدائن النازع

للملكية فلا تستحق الفوائد قبله اذا كان حسن النية وغير عالم باستحقاق العقار للغير إلا من يوم المطالبة الرسمية . أما اذا كان يعلم ذلك فيسأل عن الفوائد من تاريخ تسلمه ثمن العقار

٤ - ان شرط عدم ضمان المبيع عند

الاستحقاق الذي يدرج ضمن شروط البيع هو شرط لاغ ولا يعمل به ولا يكون نافذ المفعول إلا اذا توضح بصريح العبارة ضمن شروط البيع ان العقار متنازع عليه أو ان يقرر المشتري أنه اشترى ساقط الخيار وبدون حق في الرجوع

المحكمة :

« حيث ان دعوى المدعى تتلخص في أنه بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠ رضى عليه مزاد ٢٢ فدان الواضحة المعالم والحدود بعريضة افتتاح الدعوى وان هذا القدر بيع بمعرفة محكمة البدارى الاهلية بناء على طلب المدعى عليه الأول الذى اتخذ اجراءات نزع الملكية والبيع ضد مدينه المدعى عليه الثانى فى القضية نمرة ٢٥٧ سنة ١٩٢٠ ودفع المدعى مبلغ ١٣٧ جنيها و ٢١٠ مليات ثمنا لذلك العقار مع المصاريف وبعد ذلك نازعه المدعى عليه الأخير فى ملكية ١٤ قيراطا و ١٢ سهما من تلك العين ورفع ضده دعوى استحقاق عن ذلك القدر وادخل فيها نازع الملكية والمدين المنزوع ملكيته وحكم أخيراً بتاريخ ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٢١ فى القضية نمرة ١٤٩ سنة ١٩٢١ بتثبيت ملكية المدعى عليه الأخير فى الاربعة عشر قيراط ونصف وشطب كافة التسجيلات الواقعة عليها فاضطر المدعى أخيراً الى رفع هذه الدعوى يطلب فيها بصفة أصلية الزام المدعى عليه الأول ان يدفع له مبلغ ١٣٧ جنيها و ٢١٠ مليات والفوائد والمصاريف والزام المدعى عليه الثانى من باب الاحتياط بدفع هذا المبلغ »

« وحيث انه يتعين البحث أولاً فى هل يجوز للرأى عليه المزاد ان يرجع بما دفعه من الثمن عند استحقاق جميع العقار الذى رضى مزاده

عليه أو استحقاق جزء منه وعلى من يرجع به؟ هل يرجع على نازع الملكية الذى اتخذ اجراءات البيع الجدى أو على المدين الذى انتزع ملكه أو على أرباب الديون المسجلة الذين دخلوا فى التوزيع وتسلموا جزءاً من ثمن العقار المبيع وفاء لديونهم وما هو الأساس القانونى الذى تقوم عليه مثل هذه الدعوى

« وهذا البحث خلافاً تضاربت فيه آراء الشراح والمحاكم الفرنسية وذهبوا فيه مذاهب متعددة

« وحيث أنه يتبادر الى الذهن لأول وهلة ان الرأى عليه المزاد هو مشتري لأن العقار الذى رضى عليه مزاده يبيع اليه فيسوغ له اذن ان يرفع دعوى الضمان *Action en garantie* طبقاً لنص المادة ٣٠٤ من القانون المدنى الاهلى التى تنص على أنه « اذا كان الضمان واجباً ونزعت الملكية من المشتري فعلى البائع رد الثمن مع التضمينات » ولكن من يجوز اعتباره بائعاً هل هو نازع الملكية أو المدين الذى انتزع ملكه ؟ قال البعض ان ضمان البيع عند الاستحقاق يقع على نازع الملكية لأنه هو الذى يباشر البيع وهو الذى حدد شروطه فهو البائع اذن انما قد لجأ الى القضاء لتوقيع ذلك البيع (أنظر كتاب برسيل جزء ٢ ص ٢٤١ ويجوز فى المرافعات جزء ص ٢٥٢ وأنظر بعض الاحكام التى تمسكت بهذا الرأى فى دالوز بيع بند ٨٢٣)

وقال البعض الآخر ان نازع الملكية ليس بائعاً بالمعنى الصحيح ولا هو مالكا للعقار حتى يلتزم بضمان المبيع لأن كل ما فعله أنه طلب البيع وباشر نزع الملكية تحقيقاً لما له من التضمينات قبل مدينه فضلاً عن أنه يجوز ان يرسمي المزاد عليه ويكون مشترياً للعقار ولا يأتي ان يكون بائعاً ومشترياً في آن واحد (أنظر بودري كتاب البيع بند ٣٥٥ واوبري ورو جزء ٤ ص ٣٧٥ ودالوز بيع بند ٨٣٣ وحكم محكمة اسكندرية المختلطة ٩ يناير سنة ١٩٠٢ مجموعة مختلطة سنة ١٤ ص ٨٢

« وحيث ان المذهب الذي ساد أخيراً يقضى بأن المدين الذي نزع ملكيته هو المسئول دون سواء عن ضمان المبيع اذا استحق كله أو بعضه لأنه هو المالك للعقار ولو ان البيع وقع جبراً بحكم القاضى إلا ان هناك قبولاً ضمناً ومقدماتاً من المدين بالبيع إذ أنه عند قيام المدين في ذمته تعهد ضمناً ان جميع أمواله تكون كافلة لوفاء الدين وعرضة للتنفيذ عليها اذا ما قصر في الوفاء لذلك يعد نازع الملكية وكلاً عن المدين في البيع - أكثر من ذلك فقد أعلن المدين بشروط البيع وكان البيع في مواجهته ومع علمه بأن العقار مستحق للغير ظل ضامناً ولم يخطر المزايدين عن ذلك حتى صدر حكم مرمي المزاد فهو لذا مسئول ويجب الرجوع عليه (أنظر بلايول جزء ٧ ص ٨٤٤ وكوله دي سانتز جزء ٧ نمرة ٧٦ وأنظر أيضاً المراجع

المذكورة آنفاً والاحكام العديدة المؤيدة لهذا المبدأ في تعليقات دالوز على القانون المدني مادة ١٦٣٦ بند ٢٤٥ أيضاً جرانمولان جزء ٢ بند ٩٦ وما بعده ودوهاس جزء ٤ ص ٥١٠ بند ٢٢٦ واحكام المحاكم المختلطة المنوه عنها فيه والتي سارت على هذا المبدأ وحلنى عيسى ص ٤٧٦

ويراجع عكس هذا الرأي بعض الشراح مثل شوفروكاره قانون المرافعات جزء ٥ نمرة ٢٤٠٩ وطر دلونج جزء ١ نمرة ٤٣٢ وحكم المحكمة المختلطة بالاسكندرية في ٣ مايو سنة ١٨٨٨ مجموعة مختلطة نمرة ٨ ص ١٩٢

« وحيث أنه مع التسليم بالرأى السائد ان دعوى الضمان ترفع على المدين لا على نازع الملكية إلا ان الرجوع على المدين يكون في اكثر الاحيان غير مجد عملاً لأن المدين الذي نزع ملكيته يكون غالباً معدماً لا يملك شيئاً آخر فمن العبث ان يرجع عليه الراسى عليه المزاد بثمن البيع . ومن الجهة الأخرى ترى نازع الملكية قد حصل على ثمن العقار أو جزء منه وقبض كل دينه أو بعضه فكأن من سدد الدين فعلاً هو الراسى عليه المزاد الذي وقع في حبالل المزايدة ورسمي عليه العقار ثم انتزع منه ومن العدل ان تقع الخسارة على عاتق الدائن الذي نزع الملكية لأنه أهمل فتعامل مع مدين لا يمتلك التضمينات الكافية لوفاء دينه دون

الراسى عليه المزداد الذى هو أجنبي عن الدائن ومدينه

لذلك كله مسوغ للراسى عليه المزداد ان يرفع دعوى أخرى وهى دعوى رد ما لا يجب
Action en répétition de l'indu - conditio

indebiti ضد كل دائن تسلم جزءاً من ثمن العقار المنزوع ملكيته طبقاً لنص المادة ١٤٥ مدنى أهلى

ومن المعلوم ان أساس دعوى رد ما لا يجب ان يكون المسترد قد دفع المبلغ عن خطأ فى الاعتقاد أما فيما يختص بالمديونية أو فى قيام الدين كأن يظن أنه مدين لشخص وهو ليس كذلك أو

ان الدين واجب عليه اداؤه والواقع غير ذلك وقياساً على هذا يمكن القول بأن الراسى عليه

المزداد دفع ثمن العقار بزعم أنه ملزم بدفعه بصفته مشترياً حتى يصير مالكا للعقار ولكن العقار المبيع أصبح مستحقاً للغير فلا يستطيع ان يكون مالكا له فليس هو اذن مديناً بالثمن ويكون الدفع الى نازع الملكية مبنياً على خطأ.

وفوق ذلك فان نازع الملكية قد وصله المبلغ من شخص ليس مديناً له وليس بينهما أى

رابطة قانونية لذلك يكون الدفع بلا سبب ويسوغ استرداد ما دفع من الثمن لانعدام

السبب القانونى *conditio sine causa* ولا يشترط توفر الخطأ فى هذا النوع من الرد

(راجع اوبرى ورو جزء ٤ بند ٤٤٢ ص ٧٢٨ وبلائيول جزء ٨٤٢ فى شروط رد ما لا يجب)

وقد أجمع الشراح وأحكام المحاكم على هذا المبدأ (أنظر بودرى وابرى ورو فى المرجع المذكور آنفاً وديمولوب جزء ٣١ ص ٣٠٦ ولادومير شرح المادة ١٣٧٧ ودوهلس جزء ٤ ص ٥١٠ ودالوز بيع ٨٣٤)

« وحيث أنه يتعين ترك الخيار التام الى الراسى عليه المزداد فى تفضيل احدى الدعويين

على الأخرى فله ان يسلك الطريق التى تمود عليه بالفائدة اكثر من سواها والتى تكفل له

رد ما دفعه فله ان يرفع دعوى الضمان ضد المدين الذى نزعت ملكيته أو ان يرفع دعوى

استرداد ما لا يجب ضد نازع الملكية كذلك له الحق فى رفع دعوى أخرى يجب التتويه عنها هنا

وهى دعوى الاحلال *Action en subrogation* لأنه بدفعه ثمن العقار قد سدد ارباب الديون المسجلة فله ان يحمل محلهم قانوناً وأن يطالب

المدين المنزوعة ملكيته بما قام بسداده بالنيابة عنه « وحيث ان المدعى اختار من طريق

أصلى مقاضاة المدعى عليه الأول وهو نازع الملكية فله الحق فى ذلك ويكون أساس دعواه

استرداد ما دفع بغير حق « وحيث أنه يستفاد من وقائع الدعوى

التى يسلم بها نفس المدعى ان العقار الراسى مزاده عليه وقدره ٢٢ قيراط لم يستحق بأكمله بل

١٤ قيراطاً و ١٢ سهماً منه لذلك يكون المدعى محقاً فى المطالبة بما يقابل هذا القدر فقط أى

١٤ قيراطاً و ١٢ سهماً بمبلغ ١٣٧ جنيهاً و ٢١٠

ملياً يساوى ٩٠ جنيهاً و ٤٣٤ ملياً وهو المبلغ الذى يتعين الحكم به للمدعى

« وحيث أن المدعى طلب أيضاً الفوائد باعتبار ٩ ٪ سنوياً من تاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠ أي من تاريخ حكم مرمى المزاد وايداع المبلغ ثمن العقار

« وحيث أنه طبقاً للمادة ١٤٦ مدنى أهلى يجب أن يكون المدعى عليه الأول عالماً عند قبض المبلغ أن المدين المنزوعة ملكيته لا يملك العقار وبالتالي أن المبلغ الذى استلمه من الرامى عليه المزاد مستحق الرد حتى يكون مسئولاً عن الفوائد أما إذا كان حسن النية وقت استلام المبلغ فلا تكون الفوائد مستحقة الا من تاريخ المطالبة الرسمية (أنظر حكم محكمة اسكندرية المختلطة ٣ فبراير سنة ١٨٩٨ مجموعة مختلطة نمرة ١٠-١٢٧) ولم يقدم المدعى ما يدل على سوء نية المدعى عليه الاول أو علمه باستحقاق العقار لذلك يتعين الحكم للمدعى بالفوائد باعتبار ٥ ٪ سنوياً ابتداء من تاريخ عريضة افتتاح الدعوى الواقع فى ٧ أغسطس سنة ١٩٢٤

« وحيث أن المدعى عليه الاول دفع الدعوى بأمرين أولهما بأنه أدرج ضمن شروط البيع أنه غير ضامن للعقار المبيع - وثانياً - أن المشتري كان عالماً بأن الغير يستحق ذلك العقار الذى رضى بمزاده عليه

« وحيث عن الدفع الأول فقد ثبت من

الاطلاع على حكم مرمى المزاد المؤرخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وعلى شروط البيع الموضحة به أنه جاء فى الشرط الثالث ما نصه أن طالب البيع ليس مسئولاً عن العيوب الظاهرة أو الخفية أو النقص فى العقار أو اختلاف فى الحدود ولم يذكر به مطلقاً ما يشير الى عدم الضمان عند الاستحقاق ولم يقل المدعى بمعجز فى العقار أو اختلاف فى الحدود ثم إننا قد بينا أن الأساس الذى تقوم عليه مطالبة المدعى عليه الاول ليس ضمان المبيع بل رد ما لا يجب وعلى أى حال فقد سارت المحاكم المختلطة والاهلية على مبدأ أن شرط عدم الضمان المدرج ضمن شروط البيع باطل ولاغ ولا يعنى الدائن من رد الثمن لأن شرط عدم الضمان بالفاظ عامة هو شرط مناف للنظام لأنه يتنافر مع مصلحة الدائنين والمصلحة العامة أيضاً أذ يؤدي الى اقضاء المزايدىن وابتعادهم من الدخول فى المزايدة

أما اذا أريد أن يكون ذلك الشرط صحيحاً وجب أن يذكر بعبارة صريحة لا تقبل الرية ضمن شروط البيع أن العقار متنازع عليه ومستحق للغير حتى يكون الرامى عليه المزاد على بينة من الأمر أو أن يقرر المشتري أنه اشترى ساقط الخيار وبدون رجوع (تراجع المادة ٣٠١ مدنى أهلى نمرة ٧٥١ وأحكام المحكمة المختلطة وآخرها استئناف مختلط ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٧ جازيت ٨ ص ١٧ / ٣٠ ثم راجع

٣٥٩

محكمة بيا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥

وقف • قسمة • قسمة مهايأة • تراضى المستحقين •
اجارة • مدتها • قوميون وزارة الاوقاف • تقدير •

القاعدة القانونية

١ - من المقرر شرعاً انه يجوز للمستحقين
في الوقف قسمة اطيانه قسمة مهايأة فيأخذ كل
واحد منهم قطعة معينة يزرعها لنفسه سنة أو
سنتين وبشرط اتفاق جميع المستحقين

٢ - عقد قسمة المهايأة غير نافذ شرعاً
فيما زاد عن السنتين ومن ثم فلا صفة للمستحق
في تأجير أعيان الوقف لسنة ثلاثة

٣ - قوميون وزارة الاوقاف المختص
بتقدير اجر المثل ليس كافياً في التدليل على أن
اجر المثل اكثر من القيمة الواردة بعقد الايجار
الصادر من احد المستحقين الى مستأجر اطيان
الوقف

المحكمة :

« حيث أن وزارة الاوقاف رفعت الدعوى
بصفتها ناظرة على وقف الصايم بمقتضى تقرير
نظر مؤرخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ومرفق
بالقضية نمرة ١٨٩٥ سنة ١٩٢٥ المؤجلة للحكم
مع هذه القضية

« وحيث أن موضوع الدعوى يتلخص
في أن الوزارة بعد أن تنظرت على وقف الصايم

ابو هيف كتاب التنفيذ ٧٥٩ والاحكام الموضحة
في الهامش ١ و ٢ وتراجع الاحكام الاهلية
بهذا المعنى في مجلة الشرائع سنة ٢ نمرة ٢٧٥
ونمرة ١٩٤ وسنة ١ نمرة ٢٦٧

« وحيث عن الدفع الثاني فلم يتم أى دليل
على ما يدعيه المدعى عليه الاول بأن المدعى كان
عالمًا باستحقاق الغير للعقار ومن البديهي أن
لا يلقى أحد بماله الى الضياع بلا مسوغ بشراء
عقار يعلم أنه سوف يخرج من يده لذلك وجب
اقامة الأدلة المثبتة لنفي تلك البديهية ومع ذلك
فقد جاء في حكم محكمة الاستئناف المختلطة المؤرخ
١٣ نوفمبر سنة ١٩١٧ المشار اليه آنفاً أن رد
التمن واجب حتى مع علم المشتري بوجود دعوى
استحقاق ضد العقار المبيع ما دام أنه لم يعلم
بسبب الاستحقاق ولم يقرر سقوط خياره

« وحيث عن طلب النفاذ فيتعين رفضه
لأن هذه الحالة لا تندرج ضمن نص المادة
٣٩١ مرافعات

« وحيث عن طلب المصاريف فالمدعى
عليه الاول ملزم بالمصاريف المناسبة فقط ويتعين
الحكم عليه بها »

(قضية ونس بجيت حنا ضد بطرس مرجان وآخرين
نمرة ٥٥٥ هيئة ١٩٢٤ - أصدر الحكم حضرة صاحب
الغزة زكي خير الابوتيجي بك القاضي)

بمقتضى تقرير النظر المشار اليه شرعت في وضع يدها على اعيان الوقف فتبين أن المدعى عليه الاول وآخرين واضعوا اليد على الاطيان ولما اطلمت على عقود الایجار التي يرتكنون عليها في وضع يدهم تبين أنها صادرة اما من أحد المستحقين في الوقف واما من أحد الناظرين السابقين فقط مع أن المستحق في الوقف لا يحق له تأجير اعيان الوقف كما أنه ليس لاحد الناظرين حق الافراد بالادارة كما هو ثابت من تقرير النظر ولذا فهي تطالب المستأجرين برى اعيان الوقف لا باعتبار قيمة الایجار الواردة في العقود التي تقدمت منهم بل باعتبار اجر المثل

«وحيث أنه ثابت من صورة عقد الایجار المقدمة من المدعية أن المدعى عليه الاول استأجر فداناً وثمانية عشر قيراطاً من اطيان الوقف من بكر مرسى المدعى عليه الثاني لمدة سنتين من نوفمبر سنة ١٩٢٣ لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٥ بإيجار قدره ٢٧٥٠ قرشاً في السنتين وأن الایجار دفع مقدماً للمؤجر وقد تعهد المدعى عليه الاول في ذيل تلك الصورة بأنه لا يعامل سوى وزارة الاوقاف من تاريخ تعهده المؤرخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥

«وحيث أن الوزارة بعد أن رفعت الدعوى بأيجار السنتين تنازلت عن إيجار السنة الاولى وقصرت طلباتها على مبلغ ١٧٥٠ قرشاً إيجار المثل بالسنة الثانية فقط وهي سنة ١٩٢٥ الزراعية وتنازلت عن المدعى عليه الثاني

«وحيث أن المدعى عليه الثاني المؤجر هو أحد المستحقين في الوقف وليس له صفة الادارة في شئون الوقف ومن ثم فلاحق له في التأجير ويكون عقد الایجار الصادر منه للمدعى عليه الاول باطلا والوزارة بما لها من حق النظر على شئون الوقف والمحافظة على حقوقه أن تطالب المستأجر بالريع لأنه استأجر من غير ذي صفة وهو وشأنه مع المؤجر له

«وحيث أن المدعى عليه الاول دفع بأنه انما استأجر من أحد المستحقين لأن جميع المستحقين في الوقف اتفقوا فيما بينهم بما فيهم الناظرين وهما من ضمن المستحقين أيضاً على قسمة الاطيان قسمة مهايأة واختص كل منهم بمقدار معين وأنه استأجر نصيب المستحق بكر موسى وارتن على عقد القسمة المؤرخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ومرفق بالقضية نمرة ١٨٤٠ سنة ١٩٢٥ المؤجلة للحكم مع هذه القضية

«وحيث أن الوزارة دفعت بلسان الحاضر عنها أن عقد القسمة المشار اليه باطل شرعاً لأن بعض المستحقين لم يشتركوا في الاتفاق المذكور على قسمة المهايأة وأن هذا الاتفاق حصل لمدة ثلاث سنوات

«وحيث أنه بالاطلاع على عقد القسمة المذكور تبين أنه عبارة عن اتفاق بين المستحقين الموقعين عليه باختصاص بعضهم بخمسة وستين فداناً والبعض الآخر بمثلها تزرع بينهم على الشبوع لمدة ثلاث سنوات من ١٩ أكتوبر

سنة ١٩٢٢ ولم يخصص مقدار الجزء الذى اختص به كل فرد من الفريقين كما وأنه لم يبين فيه معالم هذا الجزء ولا حدوده .

« وحيث أن المقرر شرعاً هو أنه يجوز للمستحقين فى الوقف أن يتفقوا فيما بينهم على قسمة اطيان الوقف قسمة مهايأة فيأخذ كل واحد منهم قطعة معينة يزرعها لنفسه سنة أو سنتين ثم يأخذها غيره ويأخذ هو قطعة أخرى وهكذا بشرط اتفاق جميع المستحقين وبشرط أن لا تزيد المدة عن سنة أو سنتين » وحيث أن عقد القسمة السالف ذكره لم ينص فيه على بيان القدر الذى يختص به كل مستحق ولا على تبادل القطع بين المستحقين وبالتناوب حتى يكون هناك مساواة فى الانصبه » وحيث أن الاتفاق حصل لمدة ثلاث سنوات مع أن قسمة المهايأة لا تكون شرعاً إلا لسنة أو سنتين ثم يتناوب المستحقون القطع بعد ذلك ومن ثم ففى السنة الثالثة على الأقل وهى سنة ١٩٢٥ الزراعية التى تطالب الوزارة برعيها يكون عقد القسمة غير نافذ شرعاً وكان لا بد من اتفاق جديد حتى يكون للمستحقين حصة فى التأجير

« وحيث أنه ثبت من القضية نمرة ١٨٤٠ سنة ١٩٢٥ المحجوزة للحكم مع هذه القضية أن بعضاً من المستحقين غير موقعين على عقد القسمة المشار اليه وهم محمد محمد جوهر ونبيلة بنت حسن

جوهركا أن زينب الصغيرة بنت محمد جوهر وحسيه محمد جوهر لم يوقعا عليه بل وقع عنهما صالح حسن بصفته نائباً عنهما مع أنه لم يثبت أنهما أتاباه عنهما فى التوقيع على العقد ومن ثم فالقسمة باطلة شرعاً لانفراد بعض المستحقين دون البعض الآخر وتأجير الأطيان والاستيلاء على الربيع

« وحيث أن الظاهر من ظروف القضية والقضايا الأخرى المرفوعة من الوزارة على المستأجرين الآخرين والمؤجلة للنطق بالحكم مع هذه القضية أن كل مستحق كان يؤثر ما يروق له من الأطيان دون التغات الى مقدار الأنصبه بالضبط أو طبيعة الأرض ثم يأخذ الربيع على نفسه وهذا عمل باطل شرعاً لأنه لا يستند حتى على عقد القسمة الذى نص فيه على أن كل مستحق يزرع نصيبه فقط ويأخذ ريعه » وحيث أنه فضلاً عما تقدم فإن المحكمة تشك فى أن عقد القسمة تحرر فى التاريخ المقال أنه تحرر فيه وهو ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢

« وحيث أنه مما تقدم فيكون المستأجر ملزوماً قبل النازرة بالربيع اذ أنها هى التى تمثل الوقف لأنه انما استأجر من غير ذى صفة وهو وشأنه مع من أجر له فيما يختص بالايجار الذى دفعه له فله حق الرجوع عليه به

« وحيث أن الوزارة تترتك فى طلب ايجار المثل على قرار القومسيون المقدم منها » وحيث أن المحكمة ترى أن هذا القرار غير كاف فى التدليل على أن ايجار المثل أكثر

بها مقره الاصلى ومركز اشغاله ومنبع أرزاقه
والتي لا يتركها الا وفي نيته وامنيته الرجوع اليها
متى انقطع سبب الغياب

٢ - يجوز ان يكون للشخص محلا اقامة.
احدهما محله الاصلى حيث توجد املاكه واقاربه
وخدمه، وثانيهما محل اقامته بالذات أو محل
سكنه وعائلته وهذا واجب اعتباره محل اقامة
يخصم فيه ويخصم

المحكمة :

« حيث ان المعارض دفع بعدم اختصاص
المحكمة لأنه مقيم بمصر

« وحيث ان محل الاقامة هو المركز
الشرعى المنسوب للانسان الذى يقوم فيه
باستيفاء ماله وايفاء ما عليه ويعتبر وجوده فيه
على الدوام ولولم يكن حاضراً فيه فى بعض
الاحيان أو اغلبها وانه لا يجهل ما يحصل فيه
بما يتعلق بنفسه هو الجهة التى بها مقره الاصلى
ومركز اشغاله ومنبع ارزاقه والتى لا يتركها الا
وفى نيته وامنيته الرجوع اليها متى انقطع
سبب الغياب

« وحيث انه من الناس من يقيم دائماً فى
بلد ولكن اعماله كلها فى بلد آخر ولا يذهب
الى هذا الاخير الا فى اوقات متقطعة ولا يقيم
الا أياماً قلائل أو بض يوم فى كل مرة كما هو
شأن المعارض فى هذه الدعوى الذى كان يقيم
بعائلته بنزلة الازهرى ثم ترك بلده وسكن بمصر

مع عائلته

من الايجار المنصوص عنه فى عقد الايجار الصادر
للمدعى عليه ومن ثم يتعين رفض طلب لوزارة
فيما يزيد عن هذا الايجار

« وحيث أنه ثابت من عقد الايجار أن
ايجار الاطيان المؤجرة فى السنتين ٢٧٥٠ قرشاً
فيكون ايجار السنة الأخيرة المطالب بريعتها
مبلغ ١٣٧٥ قرشاً

« وحيث أن الوزارة اعترفت فى المذكرة
المقدمة منها أن المدعى عليه مدد مبلغ ١٠ جنيه
و ٣٠٢ مليم فى نظير الأموال الأميرية وخصمت
هذا المبلغ فعلا من ضمن المطالب الا أنه ثابت
من محضر البيع المقدم فى القضية نمرة ١٨٣٥
سنة ١٩٢٥ أن ثمن الحاصلات هو ١١ جنيهاً ٧١٢ مليماً
« وحيث أنه يخصم هذا المبلغ من مبلغ
١٣٧٥ قرشاً يكون الباقي على المدعى عليه مبلغ
٢ جنيه ٣٨ ملياً ولهذا يتعين الحكم على
المدعى عليه «

(قضية وزارة الاوقاف وحضر فيها مندوبها حضرة محمود
افندى السيد عقل ضد غيته عبد الجواد الحاضر عنه الاستاذ
ابراهيم أفندى حسنى نمرة ١٨٣٤ سنة ١٩٢٥ . أصدر
الحكم حضرة صاحب العزة محمود بك دغيبى القاضى)

٣٦٠

محكمة مغاغة الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ .
اقامة . محل اقامة . سكن .

القاعدة القانونية

١ - محل اقامة الشخص هو الجهة التى

« وحيث انه في هذه الحالة يجوز القول بأن مثل المعارض مالك لمقننين عامين : - (الاول) هو محله الاصلى حيث توجد املاكه واقاربه وخدمه وان اختلافه اليه من حين الى آخر يجعله في نظر الناس باقيا ويجوز للمعارض ضدها أن تقاضيه أمام المحكمة التابعة لها هذا المحل . (والثاني) محل اقامته بالذات أو محل سكنه وعائلته وهذا واجب اعتباره مقطنا عاما يخاصم فيه ويخصم »

« وحيث ان الثابت في الاوراق ان المعارض كان عمدة لنزلة الازهرى وله بها أطيان زراعية ومنزل وجميع اعلانات هذه الدعوى اعلنت اليه بها اعلانا قانونيا تارة مع خادمه المقيم معه وطورا مع بعض اقاربه »

« وحيث انه مما تقدم يكون الدفع الفرعى في غير محله ويتعين رفضه »

(معارضة محمد أفندي كامل الدوى الحاضر عنه الاستاذ حكيم أفندي قيسر ضد وزارة الاوقاف الحاضر عنها الاستاذ محمود أفندي السيد عقل عمدة ٦٠٧ سنة ٩٢٥ أصدر المحكم حضرة صاحب النزة فهمى بك بشاى القاضى)

٣٦١

محكمة اسنا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٥

بيع . اركانه . قانون التسجيل . شفعة .

القاعدة القانونية

ينعقد البيع بتبادل الايجاب والقبول وتوافر

باقى أركان البيع حتى بعد صدور قانون التسجيل عمدة ١٨ سنة ١٩٢٣ الا ان نقله للملكية يتوقف على تسجيله . وحق الشفعة يتولد قانونا بمجرد حصول البيع مستوفيا اركانه القانونية ولو لم يسجل عقد البيع .

المحكمة :

« حيث ان المدعى عليه الاول طلب رفض الدعوى لان عقد البيع الصادر من المدعى عليه الثانى اليه بالمنزل موضوع النزاع والمؤرخ ٢ يونيه سنة ٩٢١ غير مسجل وغير ناقل للملكية ولذا لا يتولد حق الشفعة للمدعى منه »

« وحيث ان عقد البيع يعتبر صحيحا بمجرد حصول الايجاب والقبول وتوافر باقى اركان البيع حتى بعد صدور قانون التسجيل عمدة ١٨ سنة ٩٢٣ الا ان نقله للملكية يتوقف على تسجيله اذ لو اعتبر باطلا قبل تسجيله لما صححه التسجيل الذى يقصد فيه الاشهار »

« وحيث ان حق الشفعة حق يتولد قانونا بمجرد حصول البيع مستوفيا لاركانه القانونية وان قانون الشفعة لم يشترط التسجيل ليتولد حق الشفعة بل اوجب على الشفيع اظهار رغبته في استعمال حقه في ظرف خمسة عشر يوما »

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان حق الشفعة لا يخرج عن كونه احلال الشفيع محل المشتري ازاء البائع في جميع الحقوق والواجبات التى تنشأ عن عقد البيع ومن ضمن الحقوق التى تؤول للمشتري بعقد البيع الصحيح ان

بالثمن وبالجوار وقد قام المدعى بعرض الثمن على المشتري وهذا لم يقبله كما وأنه قام بجميع الواجبات التي فرضها قانون الشفعة

« وحيث أنه مما تقدم تكون دعوى الشفعة في محلها »

(قضية ابراهيم علي السيد ضد محمد أحمد عيسى نمره ٥٦٧ سنة ١٩٢٥ . أصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد بك فايز القاضي)

تعليق

راجع البحث المنشور في السنة الخامسة في « قانون التسجيل على قضايا الشفعة » لحضرة الاستاذ حامد بك فهمي عدد ٩ ص ٧٢٩ . وأيضاً بحث حضرة صاحب العزة الاستاذ عبد الوهاب بك محمد في « قانون الشفعة وقانون التسجيل » سنة خامسة عدد ١٠ ص ٨٤٧

تنقل الملكية اليه بأشهار العقد بالتسجيل بغير احتياج الى تداخل البائع وهذا يتم بتسجيل حكم الشفعة

« وحيث ان القول بخلاف ذلك يؤدي حتما الى تعطيل حق الشفعة في غالب الاحيان وجعل هذا الحق تحت ارادة المشتري خصوصا اذا كان مطمئنا من جهة البائع له اذ يستمر منتفعا بالعقار المبيع بصفته مالكا في حين ان الشفيع يصيبه جميع الاضرار التي شرع من اجلها حق الشفعة وهذا لم يتوخاه المشرع في قانون التسجيل

« وحيث ان طرفي الخصوم معترفان

فتاوى شرعية

رسمي بل يكفي ان يعلم الله عنه ذلك ثم في جريان احكام المسلمين عليه لا يحتاج الا الى ان يعرف الناس منه ذلك ويشتهر أمره بين من يعرفونه

السؤال

سئل في رجل اقربانه كان من طائفة الدرزي ويريد الآن ان يترك ما كان عليه من الاعتقادات الدرزية ويعتق الدين الاسلامي الحنفي المبين فهل والحالة هذه اذا أتى بالشهادتين مع عبارة التبري من جميع ما يخالف دين الاسلام يعتبر بنظر الشرع مسلما ويعامل معاملة المسلمين فوراً ولا يعد مناققا واذا صح اسلامه بتلك الصيغة فما حكم من لم يقبل اسلامه

٣٦٢

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتي

بتاريخ ١٦ صفر سنة ١٣٢٠

اسلام . درزي . اشهاد . قوله . شهرة .

القاعدة الشرعية

١ - متى جاء الدرزي ونحوه طائفا معلنا بأنه كان على عقيدته ورجع متبرئا من كل دينه يخالف دين الاسلام وجب قبول قوله واعتبر مسلما .

٢ - اعتبار الراجع الى العقيدة الصحيحة مسلما لا يحتاج الى ان يكون ذلك من طريق

من المسلمين وهل يشترط لقبول اسلامه ان يكون رسمياً أرجو الجواب

الجواب

الذي قالوه انه متى جاء الدرزي ونحوه طائفا معلنا بأنه كان على عقيدته ورجع متبرئاً من كل دين يخالف دين الاسلام وجب قبول قوله واعتبر مسلماً وقالوا كذلك ان من لم يقبل رجوع من يريد الأوبة الى الاسلام يكون راضياً ببقائه على الكفر وقالوا انه أقل ما في ذلك ان يكون آتياً مسيئاً ثم انه ليست لنا سنة تتبعها في اعتبار التحول الى الاسلام مسلماً مناله ما لنا وعليه ما علينا في اخوة الدين الا سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقد كان عليه السلام يقبل الرجعة الى الاسلام بعد الردة والاخلاص بعد النفاق ولم يكن ينظر الى من شهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وان القرآن حق والآخرة حق وان جميع ما فرض الله في كتابه واجب الاداء وما منعه يجب عنه الانتهاء الا نظرة السلم للمسلم ولم يكن يفرق بين المسلمين في الاسلام الا ان يظلمه الله على ما كن شخص من ففاق أو قامت عليه شواهد قاطعة وكتب السنة شاهدة بذلك فكيف لا تقنع من الناس بما قنع صلى الله عليه وسلم منهم وكيف نطالبهم بأكثر مما طالبهم به وهو صاحب الشريعة واليه المرد عند النزاع فهذا الدرزي الذي اعترف بما كان عليه وجاء الآن طائفاً من نفسه

يشهد انه على الدين الحق وانه ينبذ كل دين يخالفه يعد مسلماً حقاً ومن لم يقبل منه ذلك يخشى ان ييؤ بها نعوذ بالله فليثق الله المسلمون وليرجعوا الى حكم الله وحكم رسوله ولا يكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم العلم بغيا والله يتقدم مما صاروا اليه وهو يهدي من يشاء الى صراط مستقيم أما اعتبار الراجع الى العقيدة الصحيحة مسلماً فلا يحتاج الى ان يكون ذلك من طريق رسمية بل يكفي أن يعلم الله عنه ذلك ثم في جريان أحكام المسلمين عليه لا يحتاج الا الى أن يعرف الناس منه ذلك ويشهر أمره بين من يعرفونه والله أعلم ما

مفتي الديار المصرية
محمد عبده

٣٦٣

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب القضيلة المفتي

بتاريخ ١٧ محرم سنة ١٣٢٠

قبور . بناء . ضريح . ازالة البناء .

القاعدة الشرعية

البناء على القبور مكروه . فيجوز ازالة بناء الضريح المشيد والميت الذي تحته تسوى عليه الأرض ويجعل عليها علامة تدل على وجوده حفظاً له من أن يداس عليه

السؤال

سئل من عموم الاوقاف بإفادة مؤرخه ١٥ محرم

والتغريق لا قود فيه . ومذهب صاحبيه أن فيه القود كالقتل بآلة جارحة كما هو مذهب غير الحنفية أيضاً

السؤال

مثل بأفادة من رئيس دائرة الجنايات الكبرى مؤرخة في ابريل سنة ٩٠٢ نمرة ١٤٨١ مضمونها أن دائرة الجنايات الكبرى قررت في قضية النيابة نمرة ٢٣٠٩ الواردة جدول المحكمة نمرة ١٦٣ سنة ٩٠٢ المتهم فيها عبد المعطى السيد زهره بقتل البنت زينب بنت فضل الله السوداني عمداً بواسطة الخنق بإرسال أوراقها لفضيلتكم لا بداء الرأي فيها

الجواب

اطلعت على القضية التي يتهم فيها عبد المعطى السيد زهره بقتل زينب بنت فضل الله السوداني عمداً بواسطة الخنق في ٢٩ سبتمبر سنة ٩٠١ وقد رأيت أن الادلة قائمة على أن القتل عمداً لا محالة اما القصاص في مثل هذه الواقعة ففيه خلاف فذهب الامام أن القتل بالخنق والتغريق مثلاً لا قود فيه ومذهب صاحبيه أن فيه القود كالقتل بآلة جارحة كما هو مذهب غير الحنفية أيضاً وهو الذي أرجحه لاطلاق القصاص في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة يا أولى الالباب وقوله كتب عليكم القصاص في القتل الى آخر الآية واطلاق السنة في ذلك أيضاً وما رواه ابن ابي شيبة من قوله عليه الصلاة

سنة ١٣٢٠ نمرة ١١٧٧ مضمونها أن الأوراق المرفقة بهذا وقدرها عدد ١١ بحافظة تتعلق بطلب مدير الفيوم نقل ضريح الشيخ سالم بالفيوم نظارة ديوان الاوقاف من محله الحالى الى زاوية أخرى أو تصغيره في محله اذا كان لا يمكن نقله الى تلك الزاوية ولا زال هذا المدير يبدى رغبته واهتمامه بتنفيذ هذه المسئلة ولذلك رأينا استفتاء قضيلتكم فالمرجو الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى

الجواب

المعروف في كتب الفقه كراهة البناء على القبر وهو يدل على أن لا بأس بإزالة بناء الضريح المذكور والميت الذى تحته تسوى عليه الارض ويجعل عليها علامة تدل على وجوده حفظاً له من أن يدهس عليه مع تحويطها بما يمنع من لقاء القاذورات حوله والله اعلم

مفتى الديار المصرية
عبد عبيد

٣٦٤

فتوى شرعية

صادرة من حضرة صاحب الفضيلة المفتى

بتاريخ ٧ محرم سنة ١٣٢٠

قتل . خنق . غرق . قود .

القاعدة الشرعية

حسب مذهب الامام الاعظم القتل بالخنق

ما يزعمون قيل الناس وقالم في مسألة لبس البرنيطة وظنوا ان في ذلك الرق كل الرق ولو أنصفوا الحقيقة لعلموا ان الرق والتقدم ليس لها سبيل سوى الاخلاق الفاضلة والعلم الصحيح مشفوعاً بالعمل المبني على الحكمة والروية ولكنها الشهوات وحب التقليد حمل القوم على الشغف باعتناق عادة الاجنبي

ومنشأ ذلك ما يرونه من قوته وضعفهم وتلك سنة الله في كل أمة ضعف فاستكانت ومالت الى الملاذ والشهوات ، فالى من يهمهم شأن دينهم الذي هو سبب الفلاح ومعراج الرق الصحيح توجه كلمة النصيح لتكون قد أدينا الأمانة وخرجنا من عهدة السكتان فنقول

قال صلى الله عليه وسلم من تشبه بقوم فهو منهم ، حديث حسن رواه ابن رسلان وابو داود عن ابن عمر والطبراني في الاوسط عن حذيفة وهو صريح في أن من تشبه من المسلمين بغيره في لبسه الخاص به فهو على طريقته اعتقاداً أو عملاً ، فمن لبس القبة ميلاً الى دينهم أو استخفاً بدينه فهو كافر باجماع المسلمين . ومن لبسها تشبهاً بهم فان اقترن بها ما هو من شعائر دينهم كدخول كنيسة فهو كافر أيضاً وان لم يقترن بها ذلك فهو آثم . واليك نصوص المذاهب الاربعة : قال العلامة الهيتي الشافعي في الاعلام بقواطع الاسلام . وحيث لبس زى الكفار سواء دخل دار الحرب أم لا بنية الرضا بدينهم

والسلام قتيل السوط والعصا شبه عمد فيه مائة من الابل لم يبلغ من الصحة ما يصح الرجوع اليه على أنه محمول على الضرب للتأديب ونحوه بغير قصد القتل فالذي ينطبق على الشريعة الغراء هو القصاص في مثل هذه الحادثة بعد ان تتوفر سائر الشروط في دعوي طلب القصاص فتى توفرت وصحت الدعوى والمرافعة شرعاً جاز الحكم على القاتل المتهم في هذه القضية بعقوبة جنائية ؟

مفتي الديار المصرية
محمد عبده

٣٦٥

رأى الرئاسة الدينية الاسلامية

في لبس القبة - تزويج المسلمة بغير المسلم -

تسوية الانثى بالذكر في الميراث

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا بيان من الرئاسة الدينية الاسلامية بالملكة المصرية لشباب مصر وشيها . بعيدها وقرىها . ممن يهتمون بأمر دينهم . ويحرصون على قوميتهم في المسائل الثلاث (١) لبس القبة (٢) تزويج المسلمة بغير المسلم (٣) تسوية الانثى بالذكر في الميراث وهي التي لهج الناس الخوض فيها في هذه الآونة نسوقه مع دلالة للاعتناء به في هذه الفتن التي هي كقطع الليل المظلم راجين ان يهدي الله به الأمة

حكم لبس القبة (البرنيطة)

كثير في هذه الآونة آونة التجديد على

أو الميل إليه أو تهاوناً كفر اه . وفي فتاوى الشهاب الرملي الشافعي سئل عن التزيي بزي الكفار هل هو ردة أولا فيحرم فقط فأجاب بأن الراجح أنه ليس بردة بل يآثم العاقد العالم بتحريمه - اه . وهو محمول على لبسه بغير نية الرضا . أما اذا لبسه بنية الرضا أو الميل الى دينهم أو تهاونا بالاسلام فانه يكفر . وفي مختصر الشيخ خليل وشرحه لعبد الباقي المالكيين في باب الردة كفر المسلم بصريح كقوله العزيز ابن الله أو لفظ يقتضيه كقوله الله جسم متحيز أو فعل يتضمنه ثم ذكر من أمثلة الفعل شد الزنار ونحوه مما يختص الكفار كلبس برنيطة نصراني وطرطور يهودي ان سعى بذلك للكنيسة ونحوها اه . قال البنان المالكي ومحل كلام المصنف ان فعل بغير ذلك محبة في ذلك الزى وميلا لاهله وأما ان فعله بغير ذلك فهو حرام إلا أنه لا ينتهي للكفر وفي مدين المفتي من كتب الحنفية «مانصه من تشبه بالكفار عمداً أو تزيا بزي النصارى أو تزتر بزنانيرهم أو تقلنس بقلنسوة المجوس يكفر اه . وقيد أبو السعود الحموي بأنه محمول على ما اذا أراد الاستخفاف بالاسلام أما اذا لم يقصد ذلك فهو آثم فقط . وفي الانتصار من كتب الحنابلة من تزيا بزي الكفار من لبس غيار أو شد زنار أو تعليق صليب بصدرة حرم وميل كلام بعضهم الى الكفر اه .

هذه نصوص علماء المذاهب الأربعة المعمول بها . وأنت ترى أنها مجمعة على تحريم لبس القبة عند عدم الميل الى دين أصحابها وعدم قصد الاستخفاف بدين الاسلام وعلى الكفر عند ذلك فكيف يسوغ لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر استباحة لبسها بعد ما تبين له الرشد من الغي والحق من الباطل تمسكاً بشبهه هي كسراب بقيعة يحسبه الظمان ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه من ذا الذي ياقوم لا يعد من السفه ترك زيه القومي الى زى قوم قد يفضى حبنا لتقليدنا الى ذهاب قوميتنا وفناء شخصيتنا في شخصيتهم شأن الضعيف الذي يسارع في هوى القوى . تلك الشخصية التي تطلب السنن الكونية المحافظة عليها واحترامها حفظاً لكيان الأمم والشعوب وقد أشار الى احترامها الشارع الحكيم بقوله فيما رواه أبو داود (فرق ما بيننا وبين المشركين العمام على القلائس وقوله صلى الله عليه وسلم قصوا إلشارب واعفوا عن الأحا وخالفوا سنة اليهود الى غير ذلك . والقومية انما تكون بالدين الذي جعل المؤمنين في مشارق الارض ومغاربها أخوة وألف بين العربي والعجمي بتعاليم الحق . ولهذا الدين حقوق وآداب تزول بزوال تلك الشخصية فلا بد من احترامها والعمل بها حفظاً لتلك القومية . وان من اسباب الزوال مشابهة الزى بالزى فان فيه

تغير القلب وقد ورد اذا شابه الزى للزى فقد
طابق القلب القلب وأى ضرر فوق ضرر افساد
العقيدة أضف الى ذلك فوت اداء حق الاسلام
من ابتداء للسلام ورده وفوت غسله وتكفينه
والصلاة عليه ودفته في مقابر المسلمين اذا وجد
ميتا بمكان لا يعرفه فيه أحد لاشتباه حاله بسبب
ذلك الزى الى غير ذلك من المفاسد

أما ما يزعمونه من ان في ذلك الزى دفعا
لاحتقار الغربيين لنا فجوابه ظاهر وهو ان الزى
لا يدفع احتقاراً ولا يرد عاراً مع فساد الخلق
وتأخر العلم والقعود وعدم النهوض بالصنائع
والاعمال الاقتصادية والاخلاقية . وفوق ذلك
ما هنالك من الحزازات الدينية التي هي في الحقيقة
سبب جلتهم علينا وبغضهم لنا وهم لا يرضون
إلا اذا اعتقنا عقيدتهم . قال تعالى (ولن ترضى
عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) فان
رأيتم أيها المسلمون ان تسلكوا سبيل الخير
فدعوا عنكم حكم الخيال وصاخبوا تعاليم الدين
ففيها كل الخير والفلاح وبها ارتقى الاسلام في
الصدر الأول وأيام دوله العاملة به ولقد كانوا
محل اعجاب العالم ومهبط احترام الأمم وأرباب
الفتوحات والشوكة والرقى العلمى والاخلاقى
والاجتماعى وحسب الناظر ان يتصفح التاريخ فهو
أعدل شاهد وفقكم الله للخير وهذاكم الارشاد

حكمكم نظام غير المسلم للمسلمة

المسلمون جميعاً على تحريم نكاح الكافر

للمسلمة ولم يبيحوا ذلك في عصر من العصور .
وحجتهم فيه . كتاب الله تعالى وتشريعه المبين
على بالغ الحكم قال تعالى (ولا تنكحوا المشركات
حتى يؤمنن ولا أمة مؤمنة خير من مشركة ولو
أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا
ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم)

وجه الدلالة من هذا النظم الكريم ان
الشرك جاء في لسان الشرع مراداً به الكفر
مطلقاً كما في آية (ان الله لا يغفر ان يشرك
به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فان جميع
طوائف الكفار من وثنيين وأهل كتاب لا يغفر
لهم لضرهم قال تعالى (ومن يتبع غير الاسلام
ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من
الخاسرين) وجاء مراداً به كفر الوثنيين وهو
أن يجعل لله ندا كما في قوله صلى الله عليه وسلم
حينما سئل على الشرك (أن يجعل لله نداً وهو
خلقك) وعليه جاء قوله تعالى (لم يكن الذين
كفروا من اهل الكتاب والمشركون منفكين)
وقوله تعالى (ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب
من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيراً)

والمراد منه هنا المعنى الاول العام فالمشرك
والمشركة الكافر والكافرة مطلقاً بدليل المقابلة
في قوله تعالى (ولا أمة مؤمنة خير من مشرك) .
وقوله تعالى (ولعبد مؤمن خير من مشرك
ويؤيده قوله تعالى (اذا جاءكم المؤمنات
مهاجرات فامتحنوهن الله اعلم بأيمانهن فان

المفسدة لأن في إباحة المؤمنة للكافر مفسد لا تحصى وذلك وأن الحكمة الإلهية اقتضت جعل الرجال قوامين على النساء بسبيين . وهي وهو الفضل في العقل والدين وسائر المواهب . وكسب وهو الاتفاق في الأموال - وبهذا خص الرجل بهام الأمور كالنبوة والرسالة والامامة صغرى وكبرى وإقامة الشعائر كالإذان والخطبة والجمعة كالشهادة في كبريات القضايا - ومن توابع القيام أن للرجل حق التأديب ومنع زوجته من الخروج وعليها طاعته وامثال أمره - وناهيك في وجوب طاعة المرأة للرجل قوله صلى الله عليه وسلم (لو أمرت أحد أن يسجد لأخذ لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها)

فإذا كانت المسلمة تحت الكافر كانت مكلفة بطاعته مأمورة بامثال أمره . وفي هذه ولاية وسلطان له عليها والله سبحانه وتعالى يقول ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا - وحسبك ما في سلطان الولاية مما يفسد حالها من وجهة الاعتقاد والخلق لأن المرأة ميالة إلى إرضاء زوجها مسارعة في هواه فقد يستميلها إلى دينه ويستعين على ذلك بسلطانه وقبضه على خزانة الاتفاق عليها وإذا خرجت عن دينها سقطت عند الله واستحقت عذابه أضف إلى ذلك الجناية على عقيدة النسل والذرية وإلى هذه الإشارة بقوله تعالى في آخر الآية التي معنا (أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى المغفرة بأذنه) فاقترضت

علمتوهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) فإن الكفار فيه عام لما عدا المؤمنين وعلى هذا فالذي أفادته الآية شيطان بتحريم المشرقة (الكافرة مطلقاً) على المسلم . وتحريم المسلمة على الكافر مطلقاً أن العموم في الثاني فهو مراد اجماعاً لم يدخله تخصيص لعدم وجود مخصص وللتخصيص على هذا العموم في قوله تعالى (فإن علمتوهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار) الآية ولقوله عليه الصلاة والسلام (تزوجوا نساء أهل الكتاب ولا تزوجوهن نساءكم) رواه جابر بن عبد الله

وأما العموم في الأول فمخصص بآيه والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم لأنها أفادت جواز نكاح المسلم الكتابية وإنما حرم تعالى نكاح الكتابية أولاً ثم أباحه ثانياً مراعاة للمصلحة في الحالتين - أما التحريم أولاً فللمصلحة المؤمنات المهاجرات لقلة الرجال وكثرتهم ابتداء فخرمت غير المسلمة على المسلم كما ورد فيما أخرجه بن جرير (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اصناف النساء إلا ما كان من المؤمنات المهاجرات وحرم كل ذات دين غير الاسلام) - وأما الإباحة ثانياً فلمراعاة مصلحة الرجال لكثرتهم في هذا الحال . فانت ترى أن الله تعالى قد شرع ما فيه الخير في الحالتين وأما حكمة عدم تخصيص العموم في الثاني فدفع

الحكمة تحريم المسلمة على الكافر مطلقاً. وهذه
المفاسد غير موجودة في اباحة الكتابية للمسلم بل
هناك ضدها لانه الذي يجرها الى دينه وهو الذي
يهيمن على ذريته ويتولى أمرهم لانه صاحب
الولاية عليهم دونها .

هذا هو حكم الله في موضوع زواج الكافر
بالمسلمة وعليه انعقد الاجماع وعلم من الدين
بالضرورة فنكره كافر وعلى ولاية الامور ومن
يدهم سلطان التأديب أن ينزلوا به النكال تفاديا
من الوقوع في الاثم أن اقر على انكاره . نسأل
الله الهداية والتوفيق أنه مسمع قريب

التوريث في الاسلام

استحدث الناس في الجاهلية على فترة من
الرسول عقائد وعادات ومعاملات فكان منها
ما تأباه الفطر السليمة وتستعجنه العقول الصحيحة
كالشرك بالله وعبادة الاوثان وواد البنات
ومنها أنواع من المعاملات وعقود البياعات
والمناكحات والطلاق والمواريث استنوها لانفسهم
وأخذوا بها . ولم ما يعد من حميد السجايا
وكريم الاخلاق كالصدق والوفاء وحفظ الدمار
واكرام الجار وحسن المعاشرة وغير ذلك من
فضائل الشيم . فبعث الله رسوله بالهدى ودين
الحق ليخرج الناس من الظلمات الى النور فما
كان من سنة راشدة أبقاه وأقره وأكمله كما قال
عليه السلام بعثت لاتم مكارم الاخلاق . وما
كان بعيداً عن منهج الحق نائياً عن الرشد نهى

عنه وأمر بتركه ولذلك جاءت الشريعة بالدعوة
الى التوحيد وترك عبادة الاوثان وواد البنات
وتحريم السائبة والوصيلة والحام وما كانوا يتقربون
به زلفى الى الاوثان

وما كان من هذه المعاملات غير صالح
للبقاء ولا كفيل بمصلحة الأمة على ممر الأيام
نسخ بأحكام أخرى تتضمن المصلحة الدائمة
في كل زمان ومكان الى يوم الدين ومن ذلك
نظام التوريث فقد كانوا في الجاهلية وصدر
الاسلام يتوارثون بأسباب عديدة كالدعوة
والتبني والحلف والمعاقدة والمهجرة والمؤاخاة
وكانوا يورثون الذكور المقاتلة دون الاناث
ودون الصغار الى ان نزل قوله تعالى : أدعهم
لابائهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آبائهم
فاخوانكم في الدين ومواليكم . وقوله تعالى وأولو
الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله

وقوله تعالى : ويستفتونك في النساء قل
الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب
في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن
وترغبون ان تنكحوهن والمستضعفين من الولدان
وقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل
حظ الاثنتين الآية فنسخ التوارث بالسبب
والنسب على ما كانوا عليه في الجاهلية واستقر
التوارث في الاسلام على هذا النظام المحكم
الذي نص الله تعالى عليه في كتابه العزيز وبينه
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجمعت الأمة
عليه في جميع الأمصار وقد روى عن جابر بن

في الحياة من ثقة وغيرها . والمرأة لا قدرة لها على جميع ذلك ولا حاجة بها الى ما يحتاج اليه الرجل من المال بل فققتها واجبة عليه . وقد تأخذ مالا بالارث من زوجها فوجب أن يفضلها الرجل في الميراث كما قضى الله تعالى به حيث راعى جانب كل منهما بقدر الحاجة والمصلحة فليس لأحد بعد هذا ان يستظهر على هذا الدين الخفيف ويقرر نظاماً آخر للتوريث بين الذكر والانثى على غير هذا النظام المحكم فان سولت له نفسه ذلك فهو كفر صراح ان جحد النصوص الواردة فيه واثم عظيم ان كان من غير استحلال لما ابتدعه يستحق عليه النكال الأليم وواجب على جماعة المسلمين ان يصدوه عن هذه الغواية ويشددوا النكير عليه حتى لا يجد الى هدم الشريعة وتقض الاحكام والانقسام من عروة الاسلام سيلاً يسلكه
شيخ الجامع الازهر مفتي الملكة المصرية
محمد ابو الفضل عبد الرحمن قراعه

٣٦٦

العمارة - القبة

البرنيطة - الطربوش

قد نشرت الجرائد كلاماً يتعلق بلبس القبة وان فريقاً من النشء الناهض الذين هم شبان اليوم ورجال الغد يرغبون في ذلك ومن الناس من حيد هذا العمل ومنهم من سواه واستقبحه فأردت ان اكتب في ذلك كلمة أرجو ان تكون هي فصل الخطاب ان شاء الله

عبد الله رضى الله تعالى عنهما أنه قال مرضت فغادني رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر وهما ماشيان فأتياني وقد أغنى علي فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فصب علي وضوءه فأقمت فقلت يا رسول الله كيف اصنع في مالي كيف أقضي في مالي فلم يجبني بشيء حتى نزلت آية المواريث رواه البخاري ومسلم وهو قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم الآية وعنه أنه قال جاءت امرأة من الانصار ينتين لما قالت يا رسول الله هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد ولم يدع لهما عهدهما مالا إلا أخذه فما ترى يا رسول الله فوالله لا تنكحان أبداً إلا ولهما مال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى الله في ذلك فنزلت آية النساء يوصيكم الله في أولادكم الآية . وقال صلى الله عليه وسلم ادع لي المرأة وصاحبها فقال لعمري أعظمها الثلثين واعط أمهما الثمن وأما بقي فلك - راجع أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص وغيره من كتب السنة والتفسير وقد أجمعت الأمة على ان هذه الآية محكمة

غير منسوخة وأنها مثبتة لحظ الذكر والانثى من الميراث وتفضيله عليها في الارث والحكمة في ذلك ظاهرة كما قال تعالى . الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم . وقوله تعالى وللرجال عليهن درجة فان الرجل هو العنصر الاقوى والعامل الاقدر في المجتمع الانساني وهو المنوط بالدفاع والرعاية وهو القائم بشئون نفسه وعياله وزوجه

لأنني لم أعتد فيها إلا على ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحاديث الصحيحة وعلى ما يكون مأخوذاً منها من كلام الفقهاء وكل مسلم يعلم وبالضرورة يعلم أن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم هو كلام مرسله ومرسله هو الله تعالى فكلامه وحى من عند ربه قال تعالى (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى بوحي) وقال تعالى «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» وقال تعالى «ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين» فنقول

العمامة

قال في التيسير عن محمد بن ركانه عن أبيه رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (فرق ما بيننا وبين المشركين العمامة على القلائس) أخرجه أبو داود وفي عمدة القاري من حديث عبد الأعلى بن عدي رواه أبو نعيم في معرفة الصحابة من رواية اسماعيل بن عياش عن عبد الله بن بشر عن عبد الرحمن بن عدي النهري رضي الله عنه (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه يوم غدير خم فعممه وارخى عذبة العمامة من خلفه ثم قل هكذا فاعتموا فإن العمامة سماء الإسلام وهي الحاجز بين المسلمين والمشركين قال الشيخ زين الدين العذبة الطرف كعذبة الصوت وكعذبة اللسان أي طرفه والطرف

الأعلى يسمى عذبة أيضاً من حيث اللغة وإن كان مخالفاً للاصطلاح العرفي الآن وفي بعض طرق حديث ابن عمر ما يقتضي أن الذي كان يرسله بين كتفيه هو من الطرف الأعلى رواه أبو الشبح وغيره من رواية أبي عبد السلام عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قلت لابن عمر كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمم قال كان يدير كور العمامة على رأسه ويغرزها من ورائه ويرخي ذؤابة بين كتفيه انتهى وفي التيسير عن أبي مليح عن أبيه رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتموا تزادوا حلقاً وقال علي بن أبي طالب العمامة تيجان العرب أخرجه أبو داود وعن عمر ابن حريث قال قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفيها بين منكبيه أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وفي كتاب الجهاد لابن أبي عاصم حدثنا أبو موسى حدثنا عثمان بن عمر عن الزبير بن حوان عن رجل من الانصار قال جاء رجل إلى ابن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن العمامة سنة قال نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن ابن عوف اذهب فاسدل عليك ثيابك والبس سلاحك ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقبض ما سدل بنفسه ثم عممه الحديث بطوله ومثل هذا كثير في العمامة فعلم أن لبس العمامة من ذلك سنة وأنها شعار المسلمين وبها يمتاز المسلم عن غيره

القبعة

روى الامام احمد وابو داود عن ابن عمر من تشبه بقوم فهو منهم وهذا الحديث وان قال فيه السخاوى في كتابه المقاصد الحسنة ان ائمة الحديث ضعفوه ولكن بتعدد طرقه صار حسنا يحتاج به وله شواهد تؤيده منها ما في التيسير عن عبد الله ابن عمر وابن العاص رضى الله عنهما قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم علي ثوبين مصفرين فقال أمك أمرتك بهذا؟ فقلت اغسلهما يا رسول الله قال بل احرقهما وفي رواية هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها اخرجها مسلم فهذا الحديث والذي قبله يدلان دلالة صالحة على أنه لا يجوز لمسلم أن يلبس ثياب غير المسلمين الخاصة بهم وتكون شعاراً لهم وأما الثياب المشتركة بين المسلمين وغيرهم فلا تدخل في النهي لأنها ليست خاصة بهم بل كما هي ثيابهم ثياب غيرهم فالمنهى عنه ما يكون من الملابس شعاراً لهم يمتازون به عن غيرهم ومما لا شك فيه عند أحد ان القبعة (البرنيطة) شعار خاص ولباس خاص لقوم غير المسلمين فلا يجوز ولا يحل لمسلم أن يلبسها الا في حالة الضرورة الشديدة بحيث لا يجد غيرها . ولذلك كله قال الفقهاء ويجب أن يميز غير المسلم في دار الاسلام في زيه فيلبس زياً خاصاً بهم غير زي المسلمين فيمنعون عن لبس العمام كما يمنع المسلمون من لبس القبعات الخاصة بهم وكذا كل ما كان شعاراً خاصاً بهم

من الملابس والحكمة في ذلك التمييز أن للمسلمين فيما بينهم أحكاماً خاصة بهم وواجبات دينية لا يشاركهم فيها غيرهم ومجتمعات لعبادتهم لا يجتمع معهم فيها غيرهم كصلاة الجمعة والجماعات في المساجد وكصلاة الاعياد وغير ذلك مما لا يحصى من الواجبات الخاصة بالمسلمين فيما بينهم فلو لم يميز المسلم بلباس خاص وزى خاص ويميز غيرهم بلباس خاص لم يعرف المسلم من غير المسلم بل ربما يذهب المسلم الى المجمع الخاصة بالمسلمين فيحصل من ذلك فساد عظيم وخلل جسيم وتقع الشحنة بين هؤلاء وهؤلاء. ويختل النظام والامن العام فيرتب على ذلك ما لا تحمد عقباه مما لا يعلمه إلا الله فلهذا جاءت هذه الاحاديث تنهى المسلمين عن ان يتشبهوا بغير المسلمين وان يتزوا بغير زى المسلمين فلا يلبسون لباس غير المسلمين الخاص بهم وأشار في الحديث بقوله من تشبه بقوم فهو منهم الى معنى دقيق وحكمة بالغة هو ان المسلمين اذا تشبهوا بقوم غير قومهم ذهب قوميتهم وفنيت وفنوا أيضاً في غيرهم فلا يكونون أمة لها شخصية خاصة وقومية خاصة

الطربوش

من هذا الذي قدمناه علم الفرق بين العامة والطربوش والقبعة وان لبس العامة هو السنة وهو شعار المسلمين الخاص بهم ولبس القبعة هو شعار غيرهم الخاص بهم فلا يجوز للمسلمين

لبسها . وأما الطريوش فهو مشترك فلا يختص بالمسلمين ولا بغير المسلمين فلبسه مباح ولكنه خلاف السنة بل السنة لبس العمامة قال في متن التنوير وشرحه وينبغي غير المسلم من لبس العمامة ولو زرقاء أو صفراء على الصواب

قال في التارخانية وإنما يلبسون قلنسوة طويلة سوداء . قالقبة قلنسوة بشكل يختص بغير المسلمين العمامة هي ما يدار فوق قلنسوة أخرى من قماش ونحوه والطريوش أيضاً قلنسوة بشكل خاص وليس عليه عمامة فلو أدير عليه شيء من قماش ونحوه كان عمامة لأن القلنسوة هي كل ما يدخل فيه الرأس فإذا كان بالشكل الخاص وهو القبة فهو شعار غير المسلمين فلا يجوز لبسه . ومتى كان لبس العمامة هو السنة وهو شعار المسلمين فمن ترك لبسها وأصر على ذلك فقد أخطأ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأساء وكفى من ترك سنة رسول الله وأصر على ذلك أن يحرم شفاعته يوم الجزاء كما صرح بذلك في الدر المختار فمن ذا الذي من المسلمين بعد ذلك لا يستنكر لبس القبة فلا تلتفت لغير هذا الذي قلناه وإن أفتاك المفتون وقد روى مسلم في صحيحه من حديث جاء فيه والأثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس وقد روى الإمام أحمد في مسنده هذا الحديث بلفظ والأثم ما حاك في القلب وتردد في الصدر وإن أفتاك الناس وأفتوك قال الحافظ المتقن ابن رجب في الكلام على هذا الحديث مشيراً إليه بلفظ مسلم إنه إشارة إلى أن الأثم ما أثر في الصدر حرجاً وضيقاً وقلقاً واضطراباً فلم ينشرح

له الصدر ومع هذا فهو عند الناس مستنكر بحيث ينكرونه عند اطلاعهم عليه وهذا أعلى مراتب معرفة الأثم عند الاشتباه وهو ما أنكر الناس فاعله وغيره ومن هذا المعنى قول ابن مسعود وما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن وما رآه المؤمنون قبيحاً فهو عند الله قبيح ومشيراً إليه بلفظ الإمام أحمد أن ما حاك في صدر الإنسان فهو إثم وإن افتاه غيره بأنه ليس بأثم فهذه مرتبة ثانية وهو أن يكون الشيء مستنكراً عند فاعله دون غيره وقد جعله أيضاً أثماً وهذا إنما يكون من صاحبه ممن شرح صدره بالآيمان وكان المفتي له يفتي بمجرد ظن أو ميل إلى هوى من غير دليل شرعي وأما ما كان مع المفتي به دليل شرعي فالواجب على المستفتي الرجوع إليه وأن لم ينشرح إليه صدره وهذا كالرخص الشرعية مثل الفطر في السفر والمرض وقصر الصلاة في السفر ونحو ذلك مما لا ينشرح له صدر كثير من الجهال فهذا لا عبرة به وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أحياناً يأمر أصحابه بما لا ينشرح صدر بعضهم به فيمتنعون من فعله فيغضب من ذلك كما أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة فكرهه من كرهه منهم إلى أن قال ذلك الإمام المتقن وبالجملة فما ورد به النص فليس لمؤمن الاطاعة الله ورسوله كما قال تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) وينبغي أن يلتقي ذلك بانشرح الصدر والرضى فان ما شرعه الله ورسوله يجب الرضا والآيمان

به والتسليم له كما قال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وأما ما ليس فيه نص عند الله ورسوله ولا عن يقتدى بقوله من الصحابة وسلف الامة اذا وقع في نفس المؤمن المظنة قلبه بالأيمان المنشرح صدره بنور المعرفة واليقين شيء، وحاك في صدره لشبهة موجودة ولم يجد من يفتيه فيه بالرخصة الا من يخبر عن رأيه وهو ممن لا يوثق بعلمه ودينه بل هو معروف باتباع الهوى فهنا يرجع المؤمن واذا ما حاك في صدره وأن افتاه هؤلاء المفتون وقد نص الإمام احمد على مثل هذا هـ

وهأنذا قد جتكم بفتوى ومعنى دليل شرعى هو تلك الاحاديث الصحيحة الصريحة الدالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم تعم وعم غيره وجعل العمامة هي الحد الفارق بين المسلمين وغيرهم ونهاكم عن أن تشبهوا في زيكم بغير المسلمين وأن تنزوا بزى غير المسلمين وأن كل من تنزى بزى غير المسلمين فقد أراد أن تفتى الامة الاسلامية في غيرها من الامم فيكون مثله كمثل الباحث عن حقه بظلمه ولهذا جاء

الحديث المأر من تشبه بقوم فهو منهم، الا ترون كيف آل امر الاندلس لعدم محافظتهم على قوميتهم ففتت امتهم العربية في الامة الاسبانية ولم يبق لها قيمة ولا اثر يعرف لا في الزى ولا في اللسان ولا في عادة من عادات العرب أتريدون ايها الذين ترغبون في لبس القبة أن تكونوا كذلك وتفتى امتكم في الامم الاخرى التي تشبهون بها فاتقوا الله عباد الله في دينكم ووطنكم وامتكم ولا تسمعوا لما يقوله فريق الملحدين وأما قول ابن عباس كل ما شئت والبس ما شئت ما خطتك اثنان سرف أو مخيلة فهذا خاص بما كان مباحا ومعناه أنه لا يحزم المباح الا باحدى هاتين الخصلتين كما صرح بذلك شراح البخارى كعمدة القارى وغيره ولو كان ذلك عاما للزم أن يأكل ما شاء حتى الميتة ولحم الخنزير ويلبس ما شاء حتى الذهب والحرير وغير ذلك مما حرم اكله ولبسه قطعاً والله الموفق للصواب ما

مفتى الديارة المصرية سابقا

محمد نجيب

قضاء المحاكم الشرعية

٣٦٧

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥

وقف . وقفات قديمة . عمل النظار . تكليف
الناظر بعمل اشهاد .

القاعدة القانونية

١ - من المقرر شرعاً ان عمل النظار السابقين بالنسبة الى الاوقاف القديمة العهد المجهولة الشرط والواقف معتبر فيصح الاستناد اليه حملاً لحال النظار السابقين على الصلاح وأن عملهم كان على مقتضى الشرط

٢ - للقاضي أن يكلف الناظر بعمل اشهاد شرعي بأن الارض موقوفة اذا كان الوقف قديم العهد مجهول الشرط والواقف وذلك محافظة على هذه العين ومنعاً للغير من ادعاء ملكيتها الموضوع :

تضمن الطلب المقدم من السيد عبد اللطيف الشعرائي والسيد حسن محمد الشعرائي والسيد صفر عبد الوهاب الشعرائي نظار اوقاف ومسجد وضريح الشيخ عبد الوهاب الشعرائي بتقرير من المحكمة العليا الشرعية ان قطعة الارض الكائنة بشارع امير الجيوش الجواني قسم الجمالية بمصر محكومة لوقف نظار اوقاف ومسجد وضريح الشيخ عبد

الوهاب الشعرائي وان هذه القطعة تحت ايديهم وكانت تحت ايدي النظار السابقين وهي مجهولة الشرط والمصارف وغير معلوم واقفها وهي مسماة باسم وقف الاستاذ الشعرائي وكان التصرف في قيمة الحكر الذي كان يتحصل منها في مدة النظار السابقين كالتصرف في ريع وقف القاضي محي الدين الزيني المشروط فيه ان الناظر عليه يضم ريع بعضه على بعض ويجعله ثلاثاً فالثلث الاول للشيخ عبد الوهاب الشعرائي ولذريته من بعده والثلث الثاني يصرفه الناظر في عمارته وممرته والثلث الثالث يصرفه الناظر في اقامة الشعائر الدينية بمسجد سيدنا الشيخ عبد الوهاب الشعرائي وطلبوا اذنهم بما يتبعونه في ريع تلك القطعة المحكمة :

« من حيث ان النظار المذكورين ذكروا ان عمل النظار السابقين في الحكر الذي يتحصل من قطعة الارض المذكورة كالعمل في ريع وقف القاضي محي الدين الزيني بالصفة الموضحة

« ومن حيث انه من المقرر شرعاً ان عمل النظار السابقين بالنسبة للاوقاف القديمة العهد المجهولة الشرط والواقف معتبر فيصح الاستناد اليه حملاً لحال النظار السابقين على الصلاح وان عملهم كان على مقتضى الشرط « ومن حيث انه محافظة على هذه العين

يستحق اجراً على عمله السابق قبل تقدير
الاجر له من القاضى فنقل في القنية أولاً ان
القاضى لو نصب قياً مطلقاً ولم يعين له اجرا
فسعى فيه سنة فلا شيء له وثانياً ان القيم
يستحق اجرا مثل سعيه سواء شرط له القاضى
او اهل المحلة اجرا ام لا لانه لا يقبل القوامة
ظاهراً الا بأجر والمعهود كالمشروط

« ومن حيث ان الخير الرملى قد وفق
بين هذين الرأيين فحمل الرأى الاول على
ما اذا لم يكن معهوداً والثانى على ما اذا كان
معهوداً

« ومن حيث ان هذا التوفيق ظاهر جداً
انه وجيه يدل عليه تعليل الرأى الثانى بانه
لا يقبل القوامة ظاهراً الا بأجر والمعهود
كالمشروط

« ومن حيث ان سعادة الناظر قد اقيم
في النظر على هذا الوقف بتقرير من هذه
المحكمة في ٢٢ نوفمبر سنة ٩١٣ وهو يطلب
اجراً على عمله السابق على طلبه

« ومن حيث انه قد صرح في اجابته انه
ما كان يقصد انه يعمل بأجر من سنة ٩١٣
تاريخ تنظره وانه لولا مضايقة بعض
المستحقين له ما طلب اجرا وحينئذ يكون
قابلاً للعمل بدون اجر كما يدل عليه عبارته
وعدم طلبه في هذه المدة الطويلة

« ومن حيث انه والحالة هذه لا يستحق
اجراً على عمله في المدة التى يطلب فيها تقدير
الاجر ويتعين رفض طلبه »

(مادة التصرفات نمرة ٤٤٠ سنة ٢٤ — ٢٥ .
دائرة حضرات أصحاب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم
والشيخ محمد أحمد مروان بك والشيخ محمد أحمد فرج)

ومنعا من ادعاء ملكيتها ترى المحكمة
تكليفهم بعمل اشهاد شرعى بانها وقف «
(مادة التصرفات نمرة ٥٧٠ سنة ٢٤ — ٢٥ .
دائرة حضرات أصحاب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم
والشيخ محمد مروان بك والشيخ محمد قاضي)

٣٦٨

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٥

وقف . ناظر . أجر . معلوم نظر .

القاعدة الشرعية

أن للفقهاء رأيين فيما اذا كان الناظر الذى
لم يشترط له اجر من قبل الواقف يستحق اجرا
على عمله السابق قبل تقدير الاجر له من القاضى
فنقل في القنية أولاً أن القاضى لو نصب قياً
مطلقاً ولم يعين له اجرا فسعى فيه سنة فلا شيء
له وثانياً أن القيم يستحق اجرا مثل سعيه سواء
شرط له القاضى أو اهل المحلة اجرا أم لا لأنه
لا يقبل القوامة ظاهراً الا بأجر والمعهود كالمشروط
على أن الخير الرملى قد وفق بين هذين
الرأيين فحمل الرأى الاول على ما اذا لم يكن
معهوداً والثانى على ما اذا كان معهوداً . وهذا
التوفيق وجيه يدل عليه تعليل الرأى الثانى بانه
لا يقبل القوامة ظاهراً الا بأجر والمعهود كالمشروط
المحكمة :

« من حيث ان للفقهاء رأيين فيما اذا كان
الناظر الذى لم يشترط له اجر من قبل الواقف

نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ نصت على ان التصرف في الاوقاف من اقامة ناظر وغير ذلك مما ذكر بها من خصائص هيئة المحكمة التي في دائرتها اعيان الوقف كلها او بعضها الا كبر قيمة او امام المحكمة التي بدائرتها محل توطن الناظر

« ومن حيث ان هذه المحكمة ليست كذلك وحينئذ تكون غير مختصة بنظر هذه المادة »

(قضية محمد علي هيكل ، وكيل فضيلة الاستاذ الشيخ محمد عز الدرب بك المحامي الشرعي نمرة ٦٢٩ تصرفات سنة ٢٤ — ٢٥ • دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ أحمد مروان بك والشيخ محمد مأمون الشناوي)

٣٧٠

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥

وقف • مال البذل • بدل • انشاء مباني • شراء عين • مصلحة الوقف •

القاعدة الشرعية

١ — أن الفقهاء وأن قالوا أن مال البذل يشتري به عين بدل العين التي كانت موقوفة فظاهر أنهم إنما يقصدون بذلك إيجاد مستغل بدل العين التي كانت مستغلة قبل ولا يقصدون خصوص شراء العين لتكون مستغلا . فقد يكون انشاء عين على أرض الوقف لتكون وقفاً بدل العين السابقة فيه مصلحة لجهة الوقف ومنفعة لمستحقيه

٣٦٩

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥

وقف • تصرف • اختصاص • محل اعيان الوقف • محل توطن الناظر •

القاعدة الشرعية

أن التصرف في الاوقاف من اقامة ناظر وغير ذلك مما ذكر في المادة ٢٨ من القانون ٣١ سنة ١٩١٠ من خصائص هيئة المحكمة التي في دائرتها اعيان الوقف كلها أو بعضها الا كبر قيمة أو امام المحكمة التي بدائرتها محل توطن الناظر

الموضوع :

تبين من اوراق المادة ان احمد محمد توفيق وقف اطيانا بناحية سنترس مركز اشمون منوفيه بحجة من محكمة اسبوط الابتدائية الشرعية في ١٨ يونيه سنة ٩٢٣ وشرط النظر لنفسه ثم من بعده لابنته الست نبويه وانه حجر عليه للعتة وعين محمد علي هيكل المذكور قيا عليه بقرار من مجلس حسي مصر في ٧ ابريل سنة ١٩٢٥ وان محمد علي هيكل المذكور قدم عريضة قال فيها انه مقيم بالبلدة المذكورة وطلب تعيينه في النظر على هذا الوقف لخلوه من ناظر بالحجر على الواقف وصم وكياله على طلب تعيينه ناظرا على وقف الواقف المذكور

المحكمة :

« من حيث ان المادة ٢٨ من القانون

٢ - أن نظر القاضى فى الاوقاف منوط بالمصلحة فمضى كانت المصلحة فى انشاء مبان على عين من اعيان الوقف بمال البديل بدلا من شراء عين جديدة كان للقاضى أن يأذن الناظر بانشاء هذه المباني بمال البديل

الحكمة :

« من حيث ان ناظر هذا الوقف طلب الاذن اخيرا بصرف هذا المبلغ لانشاء الدور المذكور طبقا للرسوم المقدمة يستغل لجهة الوقف لا على ان يكون هذا المبلغ ديننا لما ذكره

« ومن حيث انه تبين من تقرير مهندس المحكة المؤرخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ان انشاء الدور المذكور فى مصلحة الوقف ويأتى برىح يتناسب مع قيمة تكاليفه

« ومن حيث ان الفقهاء وان قالوا ان

مال البديل يشتري به عين بدل العين التى كانت موقوفة فظاهراهم انما يقصدون بذلك ايجاد مستغل بدل العين التى كانت مستغلة قبل ولا يقصدون خصوصا شراء العين لتكون مستغلا فقد يكون انشاء عين على ارض الوقف لتكون وقفا بدل العين السابقة فيه مصلحة لجهة الوقف ومنفعة لمستحقه

« ومن حيث ان نظر القاضى فى الاوقاف منوط بالمصلحة فمضى كانت المصلحة فى انشاء مبان على عين من اعيان الوقف كما فى حادثتنا كان للقاضى ان يأذن بانشاء هذه المباني

« ومن حيث ان المحكة والحالة هذه لا ترى مانعا من اذن الناظر بالصرف على الوجه المبين »

(مادة التصرفات نمرة ٦٤٤ سنة ٢٤ - ٢٥ .
دائرة حفرة اصحاب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم
والشيخ محمد أحمد مروان بك والشيخ محمد أحمد فرج)

قضاة المحاكم المختلطة

نهائية . وهذا الفارق بين أحكام الهيأتين مبنى كما بينه علماء القانون الالماني والقانون الإيطالي على ان القاضي العادي يملك ولاية القضاء في الاصل واما القضاة غير العاديين مثل أعضاء المجالس المالية فانهم ليس لهم في الاصل ولاية القضاء فاذا ما جاوزوا حد الاختصاص المحدد لهم فانهم يفتقدون كل أهلية للقضاء ولهذا كانت قراراتهم عرضة دائماً لفحصها والتحقق مما اذا كانت قد صدرت في الدائرة التي حددها الشارع . وقد جرى دائماً قضاء محكمة الاستئناف المختلطة على هذا المبدأ .

٣ - ان المحاكم المختلطة غير مقيدة برأي هيئة قضائية أخرى سبق ابدته فيما يختص بقيمة قرار صادر من هيئة قضائية غير عادية تقدم لها وذلك لأن كل قضاء مستقل بنفسه وغير تابع للقضاء الآخر . فاذا أخذت محكمة شرعية بقرار صادر من مجلس ملي واعتبرته صحيحاً ثم تقدم هذا القرار نفسه مع حكم المحكمة الشرعية الذي أخذ به الى المحاكم المختلطة كان من حق المحاكم المختلطة اعادة البحث في صحة القرار الصادر من المجلس الملي بدون ان تنقيد برأي المحكمة الشرعية

٤ - ليس من الصحيح في شيء القول بأنه ما دامت الحكومة المصرية لم تعترف ببطركخانة الروم الكاثوليك فانه لا يكون لهذه البطركخانة أية ولاية قضائية في مصر . لأن بطركخانة الروم الكاثوليك معترف بها في

٣٧١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٩ فبراير سنة ١٩٢٦

سلطة المحاكم المختلطة في بحث قيمة الأحكام والقرارات التي تقدم لها . قرارات الهيئات القضائية غير العادية . قوتها . قيمتها . اثبات . اختصاصها . مجالس مالية . بطركخانات . محاكم شرعية . روم كاثوليك . مواريت . اختصاص . اتفاق الورثة . كيفية الاتفاق . اركانه . نزاع في بنوة . اتحاد الجنسية . اتحاد الملة .

القاعدة القانونية

١ - اذا رفعت دعوى أمام المحاكم المختلطة وتمسك أحد الخصوم أمامها باعلان أو حكم أو قرار صادر من هيئة قضائية أخرى كان من حق المحاكم المختلطة ان تبحث في قيمة الاعلان أو الحكم أو القرار المقدم لها وتبحث ان كان الحكم أو القرار أو الاعلان استوفى الشروط القانونية اللازمة لوجوده قانوناً وعلى الخصوص تبحث فيما اذا كانت الهيئة التي اصدرته قد اصدرته في دائرة اختصاصها

٢ - ان القرارات التي تصدرها الهيئات القضائية غير العادية لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا تكون حجة في اثبات اختصاص الهيئة التي اصدرتها بالنسبة الى غيرها من الهيئات القضائية بخلاف الاحكام التي تصدرها الهيئات القضائية العادية فانها تكون حجة في اثبات اختصاص الهيئة التي اصدرتها اذا أصبحت

الفرمان الشاهاني الصادر لغبطة البطريرك كيرلس
جحا الصادر بتاريخ ٥ جماد الاولى سنة ١٣٢٠
(١٩٠٢) وبالإفادة المؤرخة ١١ فبراير سنة
١٩٠٦ التي أرسلتها وزارة الداخلية المصرية
الى محافظة مصر على أثر تبليغها الفرمان الشاهاني
المذكور . وثابت أيضاً ان بطريركخانة الروم
الكاثوليك قد عرضت اسوة ببطريركخانة الاقباط
الكاثوليك و بطريركخانة الموارنة و بطريركخانة
الكلدانين لاثمتها النظامية على الحكومة
لا قرارها ولم يصادق مجلس الوزراء على اللائحة
الا لأسباب سياسية وتشريعية لا علاقة لها
مطلقاً بمسألة وجود أو عدم وجود صفة قضائية
لها في مصر (راجع بهذا المعنى التقرير المقدم
من ثروت باشا ومندرج في مجموعة سيميدى
بك) على ان اختصاص بطريركخانة الروم
الكاثوليك يرتكز على الاحوال المرعية من
قديم الزمان في جميع البلاد الاسلامية بحيث
ان اعتراف الحكومة المصرية بها يعد في
الحقيقة والواقع تحصيل حاصل ولا يمكن ان يتلشى
هذا الاختصاص الا بقانون صريح ينص على
ابطاله . و اعلان استقلال مصر لم يغير شيئاً من
مركز البطريركخانات القضائي . نعم ان مصر
بإعلان استقلالها وانفصالها عن تركيا قد استردت
حق تنظيم أحوال الطوائف غير الاسلامية
بكل حرية غير مقيدة في ذلك بشيء ما الا ان
حقوق البطريركخانات تبقى قائمة محترمة الى أن

يصدر قانون ينظم أو يحدد اختصاص البطريركخانات
ويستفاد هذا أيضاً من القانون نمرة ٨ الذي
صدر في سنة ١٩١٥ الذي أعلنت به الحكومة
المصرية امتداد سلطة الهيئات القضائية غير
المادية بصفة مؤقتة حتى يصدر قانون جديد

٥ - انه بحسب نص المادة ١٢ من الخط
المبايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ يجوز نظر الدعاوى
الخصوصية مثل دعاوى الموارث بين الاشخاص
التابعين للملة واحدة وبناء على طلبهم بمعرفة
مجالس البطريركخانات أو الطوائف ومجالس
البطريركخانات تكون مختصة بنظر مسائل الموارث
الحالية عن الوصية في حالة ما اذا قبل الخصوم
التقاضى امامها والحكومة المصرية قد أيدت
هذا المبدأ في القوانين النظامية التي سنتها
للبطريركخانات الثلاثة التي سنت لها قوانين
نظامية (وهي بطريركخانة الاقباط الاوذكس
وبطريركخانة الأرمن الكاثوليك وطائفة
الانجليين) وأكدت العمل بهذا المبدأ أيضاً في
عدة منشورات صادرة منها . وقضاء المحاكم
المختلطة جرى على ذلك . فالبدأ مبدأ مقرر اذن
لا خلاف فيه . فاخصاص المجلس الملي لبطريركخانة
الروم الكاثوليك بنظر دعوى الميراث معلق
اذن على اتفاق الخصوم

٦ - ان اتفاق الخصوم على قبول قضاء
البطريركخانة للفصل في نزاع خاص بالوراثة يجب
أن يكون حاصل بين الخصمين المتنازعين فاذا

- قدم طرف طلبا للبتر كخانة بطلب اثبات وراثته
وقدم الطرف الآخر طلبا مستقلا للبتر كخانة
نفسها بطلب اثبات وراثته كان هذا غير كاف
لإثبات اتفاق الطرفين على تحكيم البتر كخانة
لفصل في النزاع القائم بينهما لأن الاتفاق يجب
أن يكون حاصلًا بين الطرفين رأسًا لا بين كل
واحد منهما والبتر كخانة المرفوع اليها النزاع
- ٧ - عند عدم اتفاق الطرفين المتنازعين
في أمر وراثته على رفع الأمر إلى المجلس الملي
تكون المحكمة الشرعية هي المختصة بالفصل
في هذا النزاع
- ٨ - أنه وإن كان اختصاص البتر كخانات
اختياريًا بالنسبة للمنازعات الخاصة بالوارث
لوجوب إبتناؤه على اختيار الطرفين المتخاصمين
واتفاقهما إلا أن هذا الاختصاص يكون الزاميا
بالنسبة إلى المنازعات الخاصة بالبنوة لأن مسائل
البنوة من المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية
المحضة وهي من اختصاص البتر كخانات
دون غيرها
- ٩ - إذا قام نزاع خاص بالبنوة عند نظر
نزاع خاص بالوراثة فلا يمكن أن يقال بأن
المجلس الملي المختص بنظر دعوى البنوة أصلا
يختص بنظر النزاع الخاص بالوراثة تبعًا إذ أن
الأمرين مختلفان وتباين لقضائين مختلفين . في
هذه الحالة يجب على الهيئة المرفوع لها أمر الوراثة
أن توقف النظر في النزاع الخاص بالبنوة حتى إذا
ما حكمت الهيئة المختصة بالنظر والفصل في أمر
- البنوة تعود إلى نظر الدعوى والحكم فيها .
والقاعدة القانونية التي تنص على أن « قاضي
الأصل هو قاضي الفرع » أو « قاضي الفرع هو
قاضي الأصل » لا تنطبق هنا لاختلاف الهيأتين
القضائيتين واستقلال كل هيئة عن الأخرى ولا
سيما وأن كل هيئة من هاتين الهيأتين تطبق
قانونا دينيا يختلف عن قانون الهيئة الأخرى
- ١٠ - ليكون اختصاص المجالس المالية
الزاميا على الخصوم بالنسبة إلى المسائل المتعلقة
بالأحوال الشخصية المحضة مثل مسائل البنوة
يجب أن يكون الخصوم جميعًا الداخلين في
الدعوى من جنسية واحدة ومن ملة واحدة
(أي من ملة المجلس الملي المرفوع له الأمر)
فإذا كان بعض الخصوم من رعايا دولة فرنسا
ومن مذهب اللاتين فلا يختص بمجلس ملي
بتر كخانة الروم الكاثوليك بنظر النزاع لاختلاف
الجنسية واختلاف المذهب
- ١١ - من مراجعة نصوص وأحكام
الأوامر الشاهانية يتضح أن اختصاص البتر كخانات
في مسائل الأحوال الشخصية هو هو بعينه
اختصاصها في مسائل التركات الحالية عن الوصايا
إذ أن الخط المايورني وضع فارقًا بين الامتيازات
الروحانية التي للطوائف غير الإسلامية (المادة ٢)
وبين الدعاوى المدنية الخصوصية مثل دعاوى
الميراث وخلافها من الدعاوى التي من جنسها
(مادة ١٢) والامتيازات الروحانية تشمل باجماع
الآراء مسائل الإنكحة وهذه بقيت للبتر كخانات

على انه بالرغم من هذا فقد جرى العمل في مصر على قاعدة تغاير هذا. انتهى امر الحكومة المصرية الى تقريرها وسنها وتشريعها اذ انه تؤخذ من نصوص البند ١٦ من دكرتو سنة ١٨٩٠ والبند ٢١ من دكرتو سنة ١٩٠٢ والبند ١٦ من القانون الصادر في سنة ١٩٠٥ الخاصة بوضع نظام لطاقة الاقباط الارثوذكس والاقباط البروتستانت والارمن الكاثوليك ومن عدة منشورات وزارية تخص بالذكر منها المنشور الصادر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٨٩٧ ان الحكومة المصرية مع جعلها اختصاص البطريركيات في مسائل الموازيت الحالية عن الوصايا اختياريا قائما جعلت هذا الاختصاص الزاميا بالنسبة الى المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية ومحكمة الاستئناف المختلطة اضطرت من ابتداء سنة ١٨٩٠ الى اتباع هذه القاعدة فأخذت بها وسار قضاؤها على العمل بهذه القاعدة الجديدة لأن الحكومة المصرية فرضت لصحة اختصاص البطريركيات في مسائل الاحوال الشخصية ان يكون المتخاصمون امامها من ملة المجلس الذي يترافعون امامه والبند ١٦ من دكرتو ١٢ مايو سنة ١٨٨٣ قد نص صراحة على ذلك حيث قال (من وظائف المجلس المذكور ايضا النظر فيما يحصل بين ابناء الملة من الاقباط...)

والمادة ٢١ من دكرتو أول مارس

سنة ٩٠٢ قد قرر بطريقة اوضح فكرة الشارع

بتمامها. وبالنسبة الى هذه المسائل اختصاص البطريركيات اختصاص. وأكد لا شبهة فيه اما الدعاوى الخصوصية فأعطى نظرها الى مجالس الطوائف « اذا اراد اصحاب الدعوى » بناء على طلب الخصوم. وقد زعموا أن اتفاق الخصوم ضروري فقط بالنسبة للمنازعات الخاصة بالمواريث وغير ضرورية بالنسبة الى باقي المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية مثل المسائل الخاصة بالاهلية والوصاية والحجر وسائر الحقوق العائلية ولكن هذا التفريق لا يتفق مع نص الخط الهاموني المذكور الذي نص على المسائل المتعلقة بالمواريث كمثل من امثلة الدعاوى الخصوصية التي جعلها من اختصاص المجالس الملية ولم يذكر المواريث الا من باب التمثيل فقط لا من باب الحصر وهذا الفارق لا يوجد له سند في باقي نصوص الفرمانات التي يتمسك بها من وقت الى آخر مثل مذكرة فؤاد باشا. ونص البند الثاني من القانون النظامي للمحكمة العليا الصادر في ٨ ذوالحجة سنة ١٢٨٤ ولا من نص البند ٢٠ من نظام نامة الولايات الصادر بتاريخ سنة ١٨٦٧ ولا من التبليغات السامية الصادرة في سنة ١٨٩٢ التي نصت فقط على مسائل الانكحة والوصايا. ولا في فرمانات التولية التي لم ينص واحد منها على مسائل الاحوال الشخصية المحضة لهذا جرى قضاء محكمة الاستئناف المختلطة بحق على القول لغاية سنة ١٨٩٢ بأن ولاية البطريركيات بالنسبة الى المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية كلها بغير استثناء هي ولاية اختيارية

القول اذا أخذ على اطلاقه يجعل المفروشات والاثاث بمثابة (ملك للعائلة) لا يقبل الحجز عليه ومثل هذا النوع من الاموال ليس له سند في القانون

٢ - جري العرف عند ابناء طائفة الاسرائيليين أنه عند كتابة عقد الزواج وهو ما يسمونه في اصطلاحهم « كُتْبَاء » يذكرون قيمة مهر الزوجة وهو ما يسمونه « ندونيا » وما يدفعه الزوج تقدماً لزوجته ثمناً لبيكارتها وهو ما يسمونه « زوزيم » وجرت العادة في جميع الكتباء الايطالية والتونسية والمختلطة أن ينص صريحاً على المفروشات والاثاث التي تأتي بها الزوجة عند زواجها فاذا خلا الكتباء من ذكر الأمتعة والمفروشات والاثاث التي تحضرها الزوجة فلا تكون الاثاثات والمفروشات والامتعة الموجودة في منزل الزوجية ملكاً للزوجة بل تكون ملكاً للزوج ويصح بناء على ذلك الحجز عليها وفاء لدين على الزوج ولا سيما وأنه حسب صيغة الكتباء يتعهد الزوج ليس فقط باطعام زوجته بل يتعهد أيضاً بتقديم المسكن والملبس لها حسب أحكام الشريعة الموسوية . وهذه التعهدات أساسية في كل زواج اسرائيلي حتي أن من يراجع كتاب الكتباء تأليف ابنها عيزر دي كارو يجد أنه منصوص صراحة أن الزوج الاسرائيلي عليه نفقة ما كل وملبس ومسكن وزوجه وأن عليه تجهيز مسكن خاص لها

حيث قال (على ان هذا الاختصاص لا يتناول اي مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها الا باحضار أشخاص غير انجيليين ووطنيين امام المجلس بصفة خصوم في الدعوى) والمادة ١٦ من دكريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ الذي سن القانون النظامي لطائفة الارمن الكاثوليك بمصر تضمن نصاً يشبه هذين النصين حيث تكلم عن المسائل (التي تقع بين الارمن الكاثوليك الوطنيين) وهذا الشرط تقرر وتأيد بالمنشور الصادر من نظارة الحقانية بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٠٣ الذي نص فيه على انه اذا اختلف الخصوم بأن كان أحدهم تابعا لطائفة دينية والآخر لأخرى كانت المحاكم الشرعية هي المختصة . اما اذا اتحد مذهب الخصوم فلا تكون المحاكم الشرعية مختصة بالنظر في المنازعات القائمة بينهم .

(استئناف هنري سكاكيني ضد الست عديله عطا الله وآخرين . رئاسة جناب المستشار بافيرا)

٣٧٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٦

ملكية مفروشات . زوجة . زواج اسرائيلي .

القاعدة القانونية

١ - القول بأن المفروشات والاثاث الموجودة في مسكن الزوجية هي ملك للزوجة مطلقاً قول خطأ لا سند له في القانون . مثل هذا

إذا أرادت يكون مستقلا عن مسكن أهله وعليه أيضا
أن يفرش منزل الزوجية ويجهزه بجميع الأدوات
المنزلية حسب قدرته وبناء عليه تعتبر مفروشات
وأثاثات منزل الزوجين لأمريائيين ملكا للزوج
دون الزوجة حتى تقوم الحجة على خلاف ذلك .
(استئناف فورتيونيه هابن ضد جوق تيريك .
رئاسة جناب المستشار بافيرا)

قضاء المحاكم الأجنبية

٣٧٣

محكمة استئناف بروكسل

حكم تاريخه ١٠ مايو سنة ١٩٢٤
رشوة . موظف وطني . موظف اجنبي .
خدمة اميرية .

القاعدة القانونية

أن قانون العقوبات البلجيكي بمنع ارشاء
الموظفين والمأمورين والمستخدمين المكلفين
بخدمة عمومية اراد حماية المصالح البلجيكية الوطنية
وحماية الموظفين والمستخدمين البلجيكيين . فاذا
اتهم شخص بأنه سعى في ارشاء موظف فرنساوى
ندبته حكومة فرنسا بالاتفاق مع حكومة بلجيكا
على اداء مأمورية في بلجيكا فان النص لا ينطبق
لأن الموظف فرنساوى الذى يحضر الى بلجيكا
لقيام بهمة أو خدمة عائدة منفعتها على الحكومة
الفرنساوية لا يعتبر موظفا بلجيكيا ولا يقوم
باداء خدمة عمومية بلجيكية

٣٧٤

محكمة بروكسل

حكم تاريخه ١٧ مايو سنة ١٩٢٤
يمين متعة . حكم تهيدى . تسليم البضاعة .
مجل وجودها .

القاعدة القانونية

١ - يعتبر حكما تهيدا الحكم الصادر
بتوجيه اليمين التمتة من تلقاء نفس المحكمة بعد
أن تبينت المحكمة وجود قرائن تشفع في توجيه
مثل هذه اليمين وخصوصا اذا كانت اليمين
مقصودا بها تنوير المحكمة
٢ - تسليم البضاعة المبيعة يجب أن يحصل
في المحل القدى وجدت فيه في وقت البيع اللهم
الا اذا حصل الاتفاق على غير ذلك .

٣٧٥

محكمة بروكسل الابتدائية

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥
بطلان سرافة . وجوب رفع دعوى به .

القاعدة القانونية

بطلان المرافعة بمضى ثلاث سنوات على

٣٧٧

استئناف لبيع

حكم تاريخه ١٥ يولييه سنة ١٩٢٥
وضع اسلاك كهربائية في ملك الغير . اعتداء .
منعه . دعوى مستعجلة . ازالة . غرامة

القاعدة القانونية

يعتبر اعتداء بالفعل ومن الضروري وضع
حد له بوجه الاستعجال وباتخاذ الاجراء الوقتي
لازالته تجارى شركة الكهرباء على وضع اسلاك
كهربائية في أحد الاملاك الخصوصية بغير إرادة
المالك وعلى خلاف حكم القانون فاذا وقع مثل
هذا الاعتداء جاز لقاضى الأمور المستعجلة الحكم
بمنعه واجبار الشركة على ازالة العواميد والاسلاك
التي وضعتها فوراً كما يجوز لقاضى الامور
المستعجلة أن يحدد الغرامة اليومية التي تلزم بها
الشركة عن كل يوم من أيام التأخير ابتداء من
يوم إعلانها بالحكم

٣٧٨

محكمة نقض وابرام باريس

حكم تاريخه ١٥ مارس سنة ١٩٢٦
نقض . ابتناء حكم على حكم منقوض .

القاعدة القانونية

١ - ينقض بطريق التبعية الحكم الذى
يصدر ويكون مبنياً على حكم سابق قضى بتنفضه

تاريخ آخر عمل لا يقع بمجرد مرور المدة بل
يلزم رفع دعوى به . ويجوز أن يسقط الحق في
طلب بطلان المرافعة بصدور اجراءات سابقة على
طلب بطلان المرافعة يؤخذ منها تنازل طالب
بطلان المرافعة عن حقه . ولا يجوز طلب بطلان
المرافعة بابداء طلبات شفهية في الجلسة بل يلزم
رفع دعوى مستقلة بها

٣٧٩

محكمة بروكسل التجارية

حكم تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤
اجبر بالعمولة . رفته .

القاعدة القانونية

أن الاجبر بالعمولة الذى يتفق مع مؤجره
على أن يكون له عمولة على كل المبيعات التي
يعقدها مؤجره بواسطته ويستصدر له اشتراك
عام على جميع خطوط السكك الحديدية ويتلقى
منه تعليمات وأوامر مثل التعليمات والأوامر التي
يصدرها الرئيس الى مرفؤسه يجب عليه أن
ينحصر جميع أوقاته لخدمة مؤجره ولا يحق له
بدون إذن سابق أن يبيع أو أن يروج بضائع
مجلات تجارية أخرى ولو لم تكن من البضائع
التي تزاخم بضائع المؤجر فاذا أمر المؤجر اجبره
بأن لا يشتغل بدون إذنه لأى تأجر آخر وخالف
الاجبر هذا الأمر غداً عاصياً وجاز لمؤجره رفته
في أى وقت شاء بدون أن يعطيه مهلة

المجوهرات الى التاجر الذى تكون عمولته الفرق بين الثمن المتفق عليه والثمن الذى حصل البيع به

٢ - فاذا وقعت سرقة فى دكان هذا التاجر وسرقت المجوهرات المسلمة له على قبول بيعها وجب اعتبار التاجر مسئولاً عن قيمة المجوهرات اذا ثبت أن السرقة كانت نتيجة عدم كفاية احتياط التاجر كما اذا وقعت السرقة فى أثناء تغيب المستخدم لتناول طعام الغداء واعتياده على تسليم مفتاح المحل الى جاره بدون أن يحتاط ويضع المجوهرات فى خزانة حديدية ومع علم صاحب الدكان بهذه الظروف فإنه لم يعمل على تلافيها وبسبب إهماله سهل السرقة للسارقين الذين لم يقع منهم أى كسر ولم يستعملوا أى قوة

٣ - أن شركة التأمين ضد السرقات لها الحق أن تطالب التاجر بقيمة المسروقات اذا حلت محل صاحب المجوهرات بدفعها قيمة التأمين له

تعليق

حكمت محكمة تقض وإبرام فرنسا بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٠٩ بأن الوكيل الذى يعمل عجائزاً ليس مسئولاً عن سرقة الاشياء التى تكون تسلمت له بصفته وكيلاً اذا اتخذ الاحتياطات العادية التى يتخذها للمحافظة على امواله الخاصة

٣٧٩

محكمة تقض وإبرام باريس

حكم تاريخه ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦

اثبات . صور الاوراق العرفية . عدم انكارها .

القاعدة القانونية

١ - أن صور الاوراق العرفية ليست لها قيمة بذاتها ولا يمكن أن يستعاض بها عن الاصل ولو تمذر على الخصم تقديم الاصل (راجع بهذا المعنى كتاب بلانيول فى شرح القانون المدنى طبعه ١٠ جزء ٢ نبذة ١١٢) .

٢ - على أنه اذا لم ينكر الخصم مطابقة الصورة للأصل جاز للمحكمة اعتبار عدم الانكار اعترافاً ضمناً بالمطابقة . وقد حكمت محكمة تقض وإبرام فرنسا بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٠٢ بأن عدم انكار واقعة ما يمكن أن يؤول كاعتراف بصحة الواقعة (راجع دالوز مجموعة سنة ١٩٠٢ جزء أول ص ٢٢٤)

٣٨٠

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٣٠ يناير سنة ١٩٢٦

وكالة . سرقة . مسؤولية الوكيل . إهماله . عدم احتياطه . خصم ثالث . شركات التأمين .

القاعدة القانونية

١ - أن واقعة تسليم مجوهرات الى تاجر لبيعها بثمن معلوم تتضمن توكيلاً من مالك

أيضا اذ انهم متفقون على ان المعاش الذي يرتبه رجل لامرأة بعد قطع علاقته غير الشرعية معها مبني على سبب مشروع لأن الرجل يعرض عن المرأة ضرراً كان هو السبب فيه على ان الحكم يكون بعكس ذلك اذا كان المعاش مرتباً للمرأة بقصد استبقاء واستمرار المعاشرة في المستقبل في هذه الحالة يكون سبب التعهد غير مشروع

٣٨٢

محكمة استئناف باريس

حكم تازينجه ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥

اجارة . مقابل الايجار . تنازل عن منفعة .
تملك البناء بعد مدة .

القاعدة القانونية

١ - ليس من الضروري لوصف العقد بأنه اجارة أن ينص فيه على أن مقابل الايجار مبلغ من النقود أذ يجوز أن تكون الاجرة بضاعة أو عوضاً حيثما يكون يدفع جملة واحدة أو على عدة دفع

٢ - يعتبر عقد اجارة العقد الذي به تملك البلدية منفعة أرض لشخص على أن يبنى في الارض بناء يكون له حق الانتفاع به مدة من الزمان وبعدها تعود ملكية الارض والبناء للبلدية كاملة . - في هذه الحالة يكون مقابل الايجار عود ملكية البناء الى البلدية

٣٨١

محكمة السين . (باريس)

حكم تازينجه ١٥ يناير سنة ١٩٢٦

تهدات . سبب غير مشروع . علاقة غير شرعية .
تمويض الضرر . معاش . تعهد صحيح .

القاعدة القانونية

١ - أن التعهد الذي يلتزم به رجل لامرأة بأن يدفع لها مرتباً شهرياً أو سنوياً ما عاشت بعد أن يكون قد عاشها معاشرة غير شرعية هو تعهد مدني صرف وتعهد صحيح قانوناً اذ ان ترتيب هذا المعاش بعد أن كان معلقاً على محض اختيار الرجل قبل امضاء التعهد قياماً بواجب طبيعي تمليه عليه ذمته اصبح بكتابة التعهد تعهداً مدنيا صرفاً سببه ارادة الرجل تمويض المرأة عن الضرر الذي لحق بها بسبب للمعاشرة غير الشرعية وبسبب قطع العشرة التي كان معاشها قائماً عليها

٢ - مثل هذه التعهدات لا تعتبر من قبل التبرعات الواجب سريان احكام الهبات عليها وانما هي تهدات بموض وهذا العوض هو عبارة عن براءة ذمة الرجل من دين ادبي أو طبيعي تجملت به ذمته

تعليق

علماء القانون جميعاً من هذا الرأي

الملكية الى المؤجر (راجع حكم محكمة مجلس
شورى الدولة في باريس بتاريخ ١٥ مارس
سنة ١٨٣٨)

وحكمت محكمة جرونوبل بتاريخ ١١ مايو
سنة ١٨٩٧ بأن مقابل ايجار ارض البراح
مؤجرة لاقامة مولد أو سوق عليها قد يجوز
أن يقابله انتفاع مالك الارض بما تركه المواشى
والدواب والاغنام في الارض من السباح .

تعليق

راجع بهذا المعنى الحكم الصادر من محكمة
كان بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٨٨٨ . وراجع
جبلوار جزء اول نبذة ٦٢ و ٦٣ . وراجع
كتاب دوفر جيه نبذة ٩٥ وما بعدها وكتاب
اوبرى ورو نبذة ٣٦٣ وحكم بأن الايجار
يجوز أن يكون ملكية المبنى التى يقيمها
المستأجر فى الأرض المؤجرة له وانتقال

قوانين وقارات منشورات

نص التقرير

المرفوع الى الجمعية العمومية عن أعمال مجلس النقابة فى سنة ١٩٢٥ وتصدق

عليه منها يجلسها المنعقدة فى يوم الجمعة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥

تشكيل المجلس

باشر مجلس النقابة أعماله حسب تشكيله
عقب الانتخابات الاخيرة وانتخب فى أول جلسة
الاستاذ كامل صدقى بك أمينا للصندوق والاستاذ
احمد رشدى سكرتيراً . غير أنه طرأ عليه تعديل
باستقالة الاستاذين مصطفى الحادى بك وعبد
الرحمن الرافعى بك فعين المجلس الاستاذ محمد
يوسف بك بدلا من حضرة العضو الاول
والاستاذ محمود فهمى جنديه بدلا من حضرة
العضو الثانى ثم رفع حضرته استقالته بعد أن

حضر بعض جلسات المجلس فعين خلفا له
الاستاذ محمد لبيب المعروض أمر التصديق على
تعيينه على الجمعية اليوم طبقاً لنص المادة (٤٦)
من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ وذلك لمدة تنتهى
فى ديسمبر سنة ١٩٢٧ . أما الاستاذ محمد بك
يوسف فقد انتهت مدته بانتهاء مدة من حل محله
وعين المجلس فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ الاستاذ
راغب اسكندر العضو به سكرتيراً بدلا من
الاستاذ احمد رشدى لاستقالته

جلسات المجلس

عقد المجلس فى هذا العام ٥٢ جلسة

كانت الأولى في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤
والأخيرة يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الجاري
بدأ المجلس عمله بتعيين أعضاء اللجان
الفرعية وأعضاء لجنة قبول المحامين ثم نظر في
مسائل مختلفة الأهمية والتنوع يرجع غايتها إلى
علاقة المحامين برابطة الصناعة وأهمها ما يأتي :
رفع إلى المجلس في أثناء هذه السنة ٣٣٢
شكوى منها ٨ من محامين ضد زملائهم
و ٨ من محامين ضد قضاة ورجال الإدارة
وغيرهم و ٣١٦ شكوى من أرباب القضايا
ضد المحامين - وقد انجز المجلس من مجموع
الشكاوي ٤٣٤ منها ٣٢ من أرباب
القضايا و ١٠ من المحامين ضد زملائهم
و ٨ من المحامين ضد جهات الحكومة
و ١٠ من جهات الحكومة ضد محامين و ٦٥
صدرت فيها قرارات تمهيدية و ١٦ إحالة
على مجلس التأديب (منها ١٥ ضد محام
واحد) وأصدر ثلاث إنذارات ، والباقي لا يزال
تحت التحقيق وكان في وسعه البت فيها نهائياً
لولا ما صادفه من الشكاوي الكثيرة التي
تركزت بلاخص ابتداء من سنة ١٩١٧ فانجز منها
٣١٠ شكوى والباقي منها يأمل المجلس
انجازه في العام القادم . وله كل الثقة أن حضرات
الزملاء يساعدونه على ذلك بالرد على هذه الشكاوي
بدلاً من اضطراره إلى تكرار الطلب بعد الآخر
حتى لا تتراكم الشكاوي كما هو الحال الآن .
إذ رغما عن عرض الأمر على الجمعية العمومية

من قبل والتشدد مع بعض حضرات المحامين
فانهم لم يهتموا بدعوة النقابة لم أكثر من مرة
طلباً للرد الأمر الذي له أسوأ التأثير في سير
الاعمال ولا يتوفر به الاهتمام اللازم لقرارات
المجلس ولا يظنون معه الشاكون على شكاويهم

اتعاب المحاماة

هذا وقد نظر المجلس في ٥١ طلب تقدير
اتعاب من حضرات المحامين وأصدر فيها
قرارات بمنتهى الدقة . ويذكر مع السرور
أن هذه التقديرات نالت في أغلب الأحيان ثقة
المحاكم ثقة تامة . ويهم المجلس أن يلفت نظر
حضرات المحامين إلى ما تقضى به اللائحة من
وجوب الحصول على إذن مجلس النقابة قبل
رفع الدعوى على موكلهم ، إذ يرغب المجلس أن
يسعى في الوساطة بين المحامين وموكلهم لتسهيل
الاتفاق بينهم أولى من السير في الاجراءات
القضائية كما يرجوهم رفماً لشأن المحاماة أن يجعلوا
المجلس حكماً في تقدير الاتعاب عند اللزوم .
ويرى أيضاً وجوب السعي بقدر الطاقة في حسم
المنزعات الخاصة بهذه الاتعاب بالصفة الودية لما
ينشأ عنها من سوء الأثر وما تنتج في الغالب من
التعاب للمحامين وأرباب القضايا على السواء

مكتبة النقابة

عنى المجلس في هذا العام بمكتبة النقابة عناية
تسهل على الباحثين الكثير من عملهم ووقتهم

بالغاء امتحان المحامين تحت التمرين ورفع الأمر لوزارة الحفانية مذكرة ضمنها مشروع الغاء هذا الامتحان وكان من نتائج هذا المشروع ان ارجىء امتحان حضرات المحامين الذين قدموا طلباتهم للجنة قبول المحامين وكان في نية المجلس عرض هذا المشروع بواسطة أحد أعضائه على البرلمان كما كان قد أشار الى ذلك في الجمعية العمومية الماضية . ولكن حل مجلس النواب حال مع الاسف دون هذه الرغبة وهو لا يزال مصمما على هذا السعي في أول فرصة تسنح . وان كانت محكمة الاستئناف قد اضطرت بسبب الابطاء في اصدار هذا القانون الى تحديد ميعاد لامتحان المحامين المشار اليهم والذين سبق ان تقرر مبدئيا قبولهم للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية

مردود اعانات عائلات المحامين المتوفين

عرضت على المجلس فكرة انشاء صندوق اعانة للمعوزين من عائلات المتوفين فوافق الاعضاء عليه وسيرد تفصيله في تقرير حضرة امين الصندوق

المحامون المحققون بوظائف القضاء والنيابة

جرت وزارة الحفانية والنيابة العمومية على الاستعانة بمعلومات مجلس النقابة عن حضرات المحامين المرشحين لوظائف القضاء والنيابة من حيث لياقتهم في التعيين في هذه المراكز ويرى المجلس من التعيينات التي تمت ان ملاحظاته كانت محل اعتبار

إذ انتدب اخصاء لوضع نظام بأحدث الطرق للفهارس سواء كانت بأسماء المؤلفين أو بأسماء المادة كما عمل على اختيار أحدث المؤلفات القانونية وأكثرها نفعا وقد وفق الى طلب كثير منها فتصبح المكتبة بها عامرة بالمؤلفات القيمة - وللمجلس الأمل أن ينتفع المحامون بهذه المكتبة وأبوابها مفتوحة في كل وقت لهذا الغرض وستكون بعد نظامها الجديد وافية بحاجة المحامين للبحث والاستقصاء

وقد كون المجلس لجنة من أعضائه للنظر في شراء بعض الكتب الضرورية ووضعها بفرقة المحامين بمحكمة الاستئناف لتكون تحت تصرف حضراتهم .

المجلة

مجلة المحاماه هي كما تعلمون سائرة نحو التقدم بفضل عناية حضرة رئيس تحريرها الاستاذ عزيز خانكي بك . وقد أصبحت في مقدمة المجلات القضائية مما حدا بوزارة الحفانية الى الاشتراك في ٢١٢ نسخة منها وزاد الاقبال عليها من جميع الجهات ولم تبخل النقابة في الصرف عليها كما سترون حضراتكم من حساباتها وهي كما تعلمون توزع مجاناً على حضرات المحامين الذين يسددون اشتراكاتهم السنوية .

امتحان المحامين تحت التمرين

استأنف المجلس في هذا العام من جراء الشكوى التي عمت من الزملاء المبتدئين للمطالبة

سر صناعة المحاماة

نظر المجلس في الطلب المقدم من الاستاذ انطون يزبك لاصدار رأيه في طلب النيابة العمومية شهادته في قضية جنائية عن مسائل وصلت الى علمه بصفته محاميا . فقرر المجلس في ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ بعد سماع ايضاحات حضرة المحامي ان ما هو مطلوب سماع شهادته فيه مرتبط بسر صناعته

وبجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥ استأنف النظر في الأمر بناء على الكتاب الوارد من نيابة مصر عن قرار المجلس المذكور فرأى الاصرار على قراره السابق مع افادة النيابة العمومية بذلك ولم يؤد حضرة المحامي شهادته عملا بهذا القرار وقد تدخل حضرة النقيب في طلب النيابة العمومية سماع شهادة الاستاذ احمد رشدي في احدى القضايا الهامة المعروض تحقيقها بالنيابة العمومية واستصحب حضرة الاستاذ عند استجوابه لدى حضرة صاحب السعادة النائب العمومي حتى يضمن الاحتفاظ بسر الصناعة احتفاظا تاما

شؤون مختلفة

اهتم المجلس بكثير من الأمور المتعلقة بمحضرات المحامين وتمن كرامتهم ومنها بعض الشكاوى التي تردد صداها على صفحات الجرائد . فن ذلك ان اهتم اهتماما جديا بالشكاوى التي قدمت من الاستاذ حافظ محمود

ضد رجال الادارة بميت غمر والاستاذ كامل يوسف ضد رجال الادارة بمديرية الدقهلية والاستاذ عبد المجيد نافع ضد مأمور مركز ميت غمر والاستاذ الشيخ حسن عبد القادر ضد مأمور مركز المحلة والاستاذين ابراهيم سعيد وعبد الرحمن صبحي ضد ملاحظ تقطة ابي قير واحاطا جميعا على سعادة النائب العمومي بتشدداً في وجوب اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على كرامة المحامين وايقاف المعتدين من رجال الادارة عند حدم وللقابة كل الأمل ان يعير سعاداته هذه الشكاوى ما تستحقه من العناية

وانهى ايضا بتوسط حضرة النقيب شكوى الاستاذ رياض الجبل ضد حضرة نائب نيابة المنيا بما حفظ للمحامي كرامته واستقلاله واحال شكوى الاستاذ عباس محمد الدسوقي ضد حضرة وكيل القسم البيطري على معالي وزير الزراعة بأمل القات نظر حضرة الموظف بحسن معاملة المحامين في المستقبل

ونظر ايضا في مسألة حق المحامين في حضور التحقيقات أمام رجال البوليس وهي ما زالت قيد البحث كما قرر لفت نظر النيابة ورجاءها بعدم احالة الشكاوى الخاصة بالمحامين على البوليس

وبناء على استفتاء طلب منه قرر بجلسته ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٥ جواز تخويل المحامين حق التدريس في المدارس الاهلية ويصرح به ايضا

للمحامين تحت التمرين لعدم تنافيه مع صناعة المحاماة ولأن التعليم معتبر من الفنون الشريفة وبناء على اقتراح الاستاذ كامل صدق بك حرر مذكرة لوزارة الحقانية يلفت نظرها الى ضرورة تفسير المادة (٣٥) من قانون المجالس الحسبية الجديد بحيث تفيد عدم منع المحامين من المرافعة أمام المجالس الحسبية الابتدائية مع ملاحظة ان القانون في ذاته ليس فيه وجه للاستعجال يستوجب صدوره وقد أخذت الحقانية بالطلب الأول إذ نصت في لائحة المجالس الحسبية الجديدة بالمادة (٢١) على ان للخصوم ان ينيبوا عنهم أمام المجالس من يشاءون من المحامين أو من ذوى قرباهم

وقدم للمجلس طلبان من عبد الفتاح افندي توفيق ومحمد افندي زهران برفع التماس عن حكم مجلس التأديب القاضي بمحو اسميهما من الجدول فقرر رفضهما لعدم وجود أدلة جديدة تبرر هذا التماس

وطلب حضرات محامي أسبوط وقنا المقررين أمام المحاكم الابتدائية والغير حاصلين على شهادة دبلوم في الحقوق ان يقرروا للرافعة أمام محكمة الاستئناف فتقرر تأجيل نظره بسبب تعطيل أعمال السلطة التشريعية عملاً ولو أنها قائمة قانوناً لأن الفصل في هذا الطلب يترتب عليه تشريع جديد وهذا متعذر الآن

وبناء على شكوى بعض المحامين من عدم

تسليمهم ايصالات بالمستندات التي تقدم منهم في القضايا قرر أنه من حق المحامين أخذ ايصالات على قلم الكتاب بما يودع به من المستندات اثناء مسئوليتهم قبل اصحاب القضايا الذين يأخذون ايصالات على المحامين وان الاكتفاء بالتأشير على دوسيه القضية بما يودع بها من المستندات لا يفي بهذا الغرض

وبناء على شكوى مقدمة من الاستاذ محمد افندي هزاع من قيام بعض الزملاء بالوكالة في جنحة مباشرة مرفوعة ضده قرر منع المحامين عن المرافعة ضده في هذه القضية

وقد اثرت مساعي مجلس النقابة في كثير من الاحيان للوساطة في الشكاوى التي تحصل بين المحامين وبعضهم ونهى أغلبها بالتوفيق بين الطرفين

وقد وافق مجلس النقابة بمجلسه المنعقدة في يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ على تحرير منشور لحضرات المحامين عن حضورهم في محاكم الجنايات في المواعيد المقررة والقات نظرهم الى بعض نقط خاصة بمناقشة الشهود ومركز الاتهام والدفاع وقرر أيضاً طبع خطاب تفصيلي يرسل لجميع المحامين في قضايا الجنايات سواء كانوا بوكلاء أو منتدبين لتوجيه نظرهم لبعض المسائل الخاصة بالرافعة في هذه القضايا

وقرر أيضاً طبع جميع المنشورات الصادرة من النقابة من يوم تأسيسها في مجموعة توزع على حضرات المحامين للرجوع اليها عند الازوم

وقد عرض كثير من حضرات الزملاء اقتراحات عديدة خاصة بحالة المحامين والسبل لترقيتها وتحسين مركزهم وهي ما زالت قيد البحث وسينظر فيما يمكن تنفيذه منها بنفسه دون الالتجاء الى تشريع جديد الذي يتركه للظروف المستقبلية والمساعى المثمرة

وبناء على اقتراح الاستاذ النقيب قرر تشكيل لجنة من الاساتذة احمد لطفي بك وصليب سامي بك ومحمد يوسف بك للنظر في المشروع الذي تعده الحكومة لانشاء محكمة استئناف باسيوط وطنطا وعرض تقرير برأى حضراتهم على المجلس

واقترح الاستاذ احمد بك رمزي أن يعرض على الجمعية العمومية ان تقرر في اجتماعها القادم أنه لا يسوغ انتخاب محام تقياً أو وكيلاً من أقل من خمس سنوات على أنه يجوز انتخاب النقيب وكيلاً وبالعكس ولو لم يمض هذه المدة. وهذا الى أن يعدل قانون النقابة بما ذكر من الهيئة التشريعية (وان لا يبدأ العمل بذلك الا بعد الجمعية العمومية الحاضرة)

ونظراً لأن هذا الاقتراح مخالف لقانون النقابة فقد تقرر عدم قبوله

واقترح الاستاذ حسين افندي حسنى أن ترشح المحامين الذين ينتقلون من القضاء والنيابة الى المحاماة ويقررون للمرافعة امام محكمة الاستئناف يجب أن يعتبر عن المحامين الذين تزيد مدتهم على عشرة سنوات لأنهم في الواقع

لا يمكن أن يمثلوا الشبان فتقرر حفظه لمخالفته لصراح المادة ٤١ من القانون

مالية النقابة

لمناسبة تأخر مالية النقابة الناشئة عن ارتباط طريقة التحصيل وامساك بعض المحامين عن دفع الاشتراك وتأخير البعض الآخر في الدفع عدة سنين رغم تكرار المطالبة وتوجيه نظرهم الى نصوص القانون رأى المجلس في هذا العام وجوب التشدد في تطبيق القانون. وقد راعى المجلس مع هذا إعفاء بعض المحامين سواء من دفع الاشتراك الحالي أو الاشتراكات المتأخرة

ويسر المجلس أن يذكر المجهودات القيمة التي بذلها في هذا السبيل الاستاذ امين الصندوق وادت الى رفع مالية النقابة الى المستوى اللائق بها. اذ بلغ رصيد اموال النقابة بينك مصر لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٥ نيف وستة آلاف جنيه بينما كان في آخر السنة الماضية (١٩٢٤) نحو الثلاثة آلاف جنيه فقط وسيأتى تفصيل كل ذلك في تقرير امانة الصندوق الذي سيتلى على حضراتكم الآن

ولهذه النتيجة الحسنة قرر المجلس شكر حضرة امين الصندوق على مجهوداته القيمة التي بذلها وأن يدون ذلك خصيصاً في محضر الجمعية العمومية

الرتب والنيابتيين

عرض الاستاذ محمد يوسف بك على المجلس

بمحكمة الاستئناف سابقاً وهذا نص الخطاب
الوارد من جنابه

حضرة النقيب

وصل لمكتبي بعد قيامي بالاجازة خطاب
مرسل الي ومؤرخ ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ بامضاء
سكرتير النقابة بالنيابة فلم استلمه الا بعد عودتي
في شهر اغسطس ولم يكن عدم الرد مني على
هذا الخطاب عن قلة اعتبار بهيئة المحامين ولكن
بالنسبة لطول المدة التي مرت والايضاح الذي
فهمت ان الاستاذ صليب بك صامى قد عرضه
وقئت ظننت أن الرد من جهتي قد يكون متأخراً
ولكن بالرغم من مضي هذا الوقت فاني
أود أن اؤكد لكم بأن الكلمات التي صدرت
في الولاية التي تفضل بها المحامون قد فسرت بمعنى
لم اقصده بأي حال من الاحوال وما ظننت
بتاتا أن ينسب اليهم .

واني لا استطيع أن اقول أن كانت هذه
الخطبة قد ثقلت بجريدة السياسة على حقيقتها
ام لا - ولكنني اتذكر جيداً انني قصدت أن
اقول اني ارى من حولي المحامين الذين اعرفهم
شخصياً بانهم من اكثرهم نبوغاً واحتراماً وبديهي
أن هذا لا يفيد أنه لا يوجد من بين من لم يشتركوا
في الولاية كثيرين غيرهم يتمتعون بحسن سمعة لا
قل عنهم . واني مندهش مع العلاقات الودية
الطامة التي كانت دائماً بيني وبين جميع المحامين
بلا استثناء أن تفسر كلماتي بغير التفسير الذي
ذكرته هنا

بمناسبة الرتب التي انتم بها على بعض حضرات
المحامين في هذا العام أن الانعام بالرتب على
حضرات المحامين امر هام وقد سبق الاتفاق مع
وزارة الحفانية على طلب ابداء رأي مجلس النقابة
في منح هذه الرتب لمن يستحقها من المحامين لما له
من الرقابة على اعمالهم ومعرفة من يستحق منهم
هذا الانعام وطلب مخابرة الحفانية باتباع ما حصل
عليه الاتفاق في الماضي في هذا الامر .

وقد قرر المجلس تنفيذ قراره السابق الصادر
بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٢٣ والسعي في تحقيق
طلب النقابة في أن تكون واسطة لدى وزارة
الحفانية في طلب الرتب والنياشين لحضرات
المحامين .

في خطبتي المستر برسيغال

ونوقيه باشا دوس

بمجلس ١٣ مايو سنة ١٩٢٥ عرض الاستاذ
محمد يوسف بك على المجلس ما جاء ببعض
الجرائد من أن جناب المستر برسيغال المستشار
القضائي بوزارة الحفانية في حفلة تكريم بعض
المحامين لجنابه قال في خطبته عبارة يعتبرها
باسة بالمحامين وبعد المناقشة في هذا الموضوع
قرر ان يرسل خطاباً للاستفسار من جنابه عن
حقيقة ما وقع . ولم يرد للمجلس هذا الرد الا اخيراً
بمناسبة دعوة حضرة الاستاذ النقيب الى حفلة
مستشاري محكمة الاستئناف بتكريم جنابه وحضرة
صاحب السعادة احمد عرفان باشا المستشار

وتفضلوا يا حضرة التقيب بقبول اسمي
عواطف احترامي ما

برسيفال
المستشار القضائي

وقد رأى المجلس أن هذه الترضية كافية
وبناء على اقتراح الأستاذ واغب اسكندر
قرر بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ ما يأتي :

« اطلع المجلس على العبارات التي نشرت
بالجرائد على لسان معالي توفيق باشا دوس في
خطبته في حفلة تكريم جناب المستر برسيفال
من وصفه المحامين غير المحتفلين بجانبه بتدهور
اخلاقهم الى المترك الاسفل والعبارات الواردة
بخطبته التي القاها بمنفلوط من وصفه المحامين
الذين وقفوا على العريضة المقدمة منهم لحضرة
صاحب الجلالة الملك بأنهم لا ارادة لهم . ولا
خجل ولا حياء عندهم وانهم لم يحترموا النظمات
الدستورية وغير ذلك من الالفاظ الواردة في
خطبته وقرر شديد احتجاجه على هذه العبارات
التي لا تسمح بها ابسط مبادئ الاخلاق القويمية
ومزيد اسفه لصدور هذه الاعتداءات من محام
مفروض فيه احترام الحقائق ومراعاة اداب
الخطابة »

وبهذه المناسبة يسر المجلس أن يعلن أن
الخلاف الذي حصل بين اعضائه بسبب هذه
الامور قد زال وساد الوفاق التام في جميع اعماله

في المسائل العامة

اعتاد مجلس النقابة من سنين مضت أن
يعبر تعبيراً صادقاً عن احساسات المحامين نحو
شئون بلادهم العامة ومصير أمتهم ولم يكن
في ذلك الا قائماً بالواجب عليه في سبيل خدمة
الامة بصفته هيئة من اكبر هيئاتها وذوى رأى
فيها .

ولكن الجمعية العمومية الماضية قيدت عمله
في هذه الامور عند حد الاقتراح ثم العرض عليها
وقد لاحظ المجلس أن هذا القرار قد عطل عليه
ابداء رأيه في أمور هامة لها مساس كبير بالاستقلال
وبدستور البلاد ووجوب المحافظة عليه كحل
مجلس النواب في المرة الأولى والثانية ولما يرضى
عليه يوم واحد . وذلك ضد الدستور . وقيام
حكومة غير نيابية لا تستند الى الامة مصدر
السلطات في حكم البلاد . والتسليم في اراضى
الدولة . واصدار قوانين عدة لا تملك حق
اصدارها . وقد قام عدد كبير من المحامين
يتجاوز الثلاثمائة برفع عريضة الى مقام حضرة
صاحب الجلالة الملك بالشكوى من حل مجلس
النواب وايقاف الحياة النيابية ويسر المجلس
بأن الاحزاب قد أجمعت على استنكار
الحالة الحاضرة .

ولذا يرى المجلس أن تقيله الجمعية العمومية
من هذا القيد حتى يكون له الحق في ابداء رأيه
في المسائل الهامة في الاوقات المناسبة وهو ولا

شك لن يمثل يوماً ما في قراراته الاربعة
حضرات المحامين

خطاب سعادة محافظ مصر بشأن التعليم الاولى

نظر المجلس في كتاب سعادة محافظ مصر
رقم ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بطلب مساعدة مالية
لنشر التعليم الالزامى فقرر المجلس التحريير لسعادته
بأنه يرى أن ميزانية الدولة تسمح بنفقات نشر
هذا التعليم لو أحسن التصرف فيها .

(قانونية اجتماع البرلمان)

نظر المجلس في اقتراح الاستاذ موريس
أرقش ببدء رأيه في قانونية اجتماع البرلمان في
يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فقرر المجلس تكليف
لجنة من حضرات الأسانذة النقيب والوكيل
وسلامه ميخائيل بك واحمد نجيب براده بك
واحمد رشدي افندي لدرس الموضوع ووضع
تقرير عنه يعرضه المجلس على الجمعية العمومية
وقد بحث المجلس في الاقتراح المذكور
ورأى بعد البحث والمناقشة والمداولة بأغلبية
تسعة أعضاء من عشرة الموافقة على التقرير
المعرض وقرر بناء عليه

١ - أن حل مجلس النواب الذى صدر
به المرسوم الملكى في يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥
قد وقع باطلا

٢ - أن هذا الحل لا تأثير له في وجود
مجلس النواب قانوناً

٣ - أن انعقاد البرلمان في يوم ٢١ نوفمبر

سنة ١٩٢٥ بفندق الكونتنتال كان انعقاداً
صحيحاً شرعياً (١)

الزملاء الراملون

رزت النقابة بمقد بعض اعضائها العاملين
كانت وفاة المرحوم محمد ابوشادى بك
بعد مرض طويل لزمه زمناً كبيراً فترك بوفاته
فراغاً كبيراً في هيئة المحاماة التى خدمها باخلاص
وأمانة نيف وخمسة وثلاثين سنة وكان له فيها
آثار حافلة ومواقف جليلة تشهد له بالكفاءة
والمقدرة وعلو كعبه في فن الخطابة وقد خدم
مجلس النقابة طويلاً حيث حاز ثقة زملائه
بانتخابه مراراً عضواً ثم وكيلاً ثم تقييماً للمحامين
في العام السابق لوفاته وله فيه آثار صالحة وان
نفس لا تنسى حياته الحافلة بالمجهودات الوطنية
المعظيمة في سبيل خدمة الوطن والبلاد فقد كان
رحمه الله من أركان النهضة الوطنية ومن العاملين
فيها بكل قوام وقد شعر الجميع بالحسارة الجسيمة
بمقد هذا العامل الكريم والمخلص الأمين .

وخسرت المحاماة أحد أركانها العاملين هو
المرحوم الاستاذ الشيخ علي ناصر بك فقد
انصف بالنزاهة والاخلاص في اعماله والانكباب
عليها بكل همة ونشاط وكان حلو المأثرة طيب
الحديث تم معاملته عن طيب القلب . وقد
خدم مجلس النقابة الذى كان من أعضائه
خدمات جليلة تذكر له في سجلاته بكل
شكر وثناء

ملحوظة - نشر هذا التقرير بالعدد الرابع من هذه
السنة بالصفحة نمرة ٣٠٩ واضيف اليه الاقتراح الذى
تقدم من حضرة الاستاذ مصطفى باشا النحاس . وحاز
كالتقرير موافقة الجمعية العمومية بالإجماع

ومن قديتهم المحاماة أيضاً المرحوم راعب	القضاء الأهلي مدة طويلة وإبراهيم أفندي علي
أفندي إبراهيم المحامي وكاتب من المحامين	واحده أفندي محمود واحده أفندي الفندي وقد
المعدودين بالهمة والاخلاص والكفاءة التامة	قامت النقابة وحضرات المحامين بما يجب عليهم
في عمله	فهو الراحلين السكرام من واجبات العزاء
ويذكر مع الأسف أيضاً وفاة المرحومين	لعائلاتهم والاشتراك في تشييع جنازاتهم رحمهم
الأساتذة أسكندر ترك على أثر جاذبة فجائية	الله رحمة واسعة ما سكرتير مجلس النقابة
أودت بحياته ومحمد بك عبد الفتاح الذي خدم	راعب أسكندر

تقرير

أمانة الصندوق

عن

حسابات سنة ١٩٢٥ المنتهية في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥

أنشرف بأن أقدم تقريرى هذا عن مالية النقابة في السنة الحاضرة التي تشرفت بالقيام بأمانة الصندوق فيها وأرجو أن يحوز رضاكم

مليم جنيه

٥٧١٥ ٠٠٠

٢٨١٢ ٠٠٠

مليم جنيه

٢٩٠٣ ٠٠٠

قد بلغت الإيرادات في هذه السنة

وبلغت المصروفات » » »

فتكون زيادة الإيرادات عن المصروفات

وبضم هذا المبلغ على الرصيد الباقي لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تكون جملة ما بالصندوق

لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ - ٦ ١٦٦ جنيهًا و ٥٢٨ مليكًا وهي مودعة بالمصارف الآتية :

مليم جنيه	
٦١٠٤ ٥٨٢	بنك مصر
٠٠٢٣ ٨٢٣	بالبنك الاهل
٠٠٣٨ ١٢٣	بشركة التعاون
<hr/>	
٦١٦٦ ٥٢٨	مليم جنيه

وهذا بيان إيرادات النقابة ومصرفاتها من عهد نشأتها الى الآن :

السنة.	الإيرادات جنيه	المصروفات جنيه
١٩١٣	٥١٧	٢٤٥
١٩١٤	١٢١٤	٣٤٥
١٩١٥	١١٠١	٥٥١
١٩١٦	١١٦١	٥٣٠
١٩١٧	١٦٧٠	٩١٣
١٩١٨	٢٤١٧	١٤٠٤
١٩١٩	١٢٥٢	١٨٤٨
١٩٢٠	٢١٢٨	٢٠١٥
١٩٢١	٢٥٥٣	٢٧٨٥
١٩٢٢	١٢٥١	٢٨٧٥
١٩٢٣	٣٤٧٣	٢٨٨٧
١٩٢٤	٢٦١٧	٢٩٣٦
١٩٢٥	٥٧١٥	٢٨١٢

ومما يوجب الاعتباط أن السنة الحاضرة كانت أوفرها تحصيلًا وأكثرها إيرادًا فقد زادت الإيرادات عن المصروفات ٢٩٠٣ جنيه مما ضاعف مال النقابة فصار مالدتها في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ٥٢٧ مليم و ٦١٦٦ جنيه بعد أن كان في نهاية السنة الماضية ٣٢٣٥ جنيه

عن الاشتراكات المتأخرة

مليم جنيه	
٢٧٩٧ ٠٠٠	كانت التأخرات من الاشتراكات المستحقة لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤
٢٢٦٥ ٠٠٠	فتمحصل منه
مليم جنيه	
٠٠٥٣٢	فصار الباقي
وقد أصبح هذا المبلغ بعد استبعاد اشتراك المعافين والمتوفين والمنقولين لجدول الغير المشتغلين	
مبلغ ٢٥٨ جنيه	

عن اشتراكات سنة ١٩٢٥

جنيه	
٢١٦٧	وكان المقدر للاشتراكات في سنة ١٩٢٥
١٣٥٥	فتمحصل منه
جنيه	
٠٨١٢	ولم يزل باقيًا منه
١٠٧١	فيكون مجموع التأخرات لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥
جنيه	موزعة كالآتي
٤٧٩	مصر
١١٣	الاسكندرية
١٢٦	طنطا
٠٩٢	المنصورة
٠٩٩	الزقازيق
٠٧٨	بني سويف
٠٧٠	اسيوط
٠٠٩	قنا

وهذه النتيجة بعيدة عما يوده مجلس النقابة طبعًا فإنه لا يرتاح له بال إلا إذا قام كل منا بواجبه نحو النقابة فيدفع اشتراكها في الموعد المحدد له من تلقاء نفسه وبدون دافع أو مطالبة .

ومن دواعي الاسف ان لجنة قبول المحامين بمحكمة الاستئناف قررت في شهر ديسمبر سنة

٢٤ تنفيذاً للمادة ٢١ من لائحة المحاماة استبعاد أسماء من لم يدفعوا الاشتراكات لغاية سنة ١٩٢٤ . حاول مجلس النقابة إيقاف نفاذ هذا القرار فتجبح في ذلك الى آخر الشهر الماضى واستعمل كل الطرق لاستنهاض هم المتأخرين في وفاء المطلوب منهم .

فارسل مرتين خطاباً موصى عليه لكل منهم طبقاً لنص اللائحة الداخلية . وادفهما بعد ذلك بخطابين آخرين موصى عليهما أيضاً وذلك في ازمة متفاوتة ومن لم تثر معهم هذه الوسيلة من المقيمين في القاهرة ارسلنا لهم بعض مستخدمى النقابة يرجونهم الدفع ومن كان منهم بالاقاليم ارسلنا لكل منهم تلغرافاً بالمطالبة .

وقد بلغت رسائل امانة الصندوق في هذه السنة ٢٩٥٥ وفضلاً عن ذلك فقد ارسلت سكرتارية محكمة الاستئناف بناء على رجاء مجلس النقابة خطاباً موصى عليه لكل متأخر بفحوى القرار القاضى باستبعاد اسمه من الجدول .

كان يود مجلس النقابة بعد كل ذلك أن يتقدم للجمعية العمومية في هذه السنة بحسابه الختامى عن سنة ١٩٢٥ خالياً من ذكر شئ من المتأخرات ولكن لم يزل متأخراً مبلغ ١٠٧١ جنيهاً لغاية سنة ١٩٢٥ على ٣٩٩ محامياً من ذلك مبلغ ٢٥٨ جنيهاً من اشتراكات سنة ١٩٢٤ على ٧٩ منهم ونعشم أن ماتميناها من زوال هذا المتأخرات بزول قريباً من دفاترنا . وعلى أى حال فإن نزول المتأخرات من ٤٩٦٤ جنيهاً الى مبلغ ١٠٧١ يدعونا الى التفاؤل بتحقيق هذه الامنية .

عن الاعانات والاعفاء من الاشتراكات

بلغت الاعانات التى دفعها صندوق النقابة لحضرات الاساتذة الذين دفعت بهم الظروف الى الالتجاء اليه مبلغ ٢٩٥ جنيهاً وكان يود المجلس أن تسمح له موارده أن يضاعف هذا المبلغ ولكنه لم يتمكن في هذه السنة إلا من زيادة ٥٠ جنيهاً في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٦ عما كان مقدراً في ميزانية سنة ١٩٢٥

وبلغت قيمة الاشتراكات التى تقرر الاعفاء منها وهى فى حكم الاعانة مبلغ ٥٠٠ ١٧٤ جنيهاً ونصف

صندوق اعانة عائلات المحامين المتوفين

رأى المجلس أن مالية النقابة لا تساعد على اعانة عائلات المحامين الذين ينتقلون لرحمة الله تاركين عائلاتهم فى عوز . فقرر انشاء صندوق اعانة للعائلات المذكورة واشترك فى تأسيسه أعضاء المجلس كما اشترك معهم حضرات الاساتذة محمود افندى فهمى جندية ووهيب بك دوس ومحمد

بك زكى على وعبد العزيز افندى فهم وحناء افندى مرقس وابراهيم افندى رياض ومن الاسف أن طلبات الاعانة فى هذا الباب تتوالى وليس بالصندوق ما يكفى لدفع اليسير منها .

الاحتياطى

ان النتيجة المالية الاستثنائية التى وصلنا اليها هذه السنة جعلتنا نفكر فى انشاء مال احتياطى ثابت يقرر عدم المساس به . ويخصص لبناء عمارة للنقابة تليق بها .

وبما أن المودع الآن بالمصارف ٦١٦٦ جنيهًا وقد قرر مجلس النقابة تحت مصادقة الجمعية العمومية تخصيص مبلغ ٤٥٠٠ جنيه لهذا الباب يشترى به أوراق موحدة ممتازة من دين الحكومة المصرية ويضاف الى ذلك فوائد هذه الأوراق ونصف صافى ما يتوفر سنوياً .

مشروع ميزانية سنة ١٩٢٦

يلفت مجلس النقابة نظر الجمعية العمومية الى امر هام وهو انه لا يحسن أن تترتب مصروفات النقابة على اساس متحصلات سنة ١٩٢٥ فانها شملت المتأخرات الجسيمة المتخلفة عن السنوات الماضية والاساس الصحيح الذى يبنى عليه التقدير هو الايراد السنوى المنظور تحصيله عن السنة نفسها بدون نظر الى المتأخرات التى تكون ترحلت فى حسابها

وقد اظهرت التجارب أنه يتعذر الحصول على كل المبالغ المقدرة ايراداً ومن الحكمة أن يستبعد منها المائة عشرين أو على الأقل المائة خمسة عشر مقابل المتأخرات والاعفاء من الرسوم والطوارئ الأخرى .

وقد قدرت الايرادات لسنة ١٩٢٦ بمبلغ ٣٨١٥ جنيهًا وتقدر المصروفات بهذا المبلغ بعد استبعاد ما يقل عن المائة خمسة عشر .

وقد روى فى هذه التقديرات اقصى ما يمكن للنقابة صرفه .

وقد اهتم المجلس باجابة طلبات النقابات الفرعية بقدر الامكان وفضلاً عن ذلك خصص فى المصروفات ما يمكنه تأثيث غرف المحاكم الجزئية شيئاً فشيئاً حتى يستوفى حاجاتها .

وقبل ان نختتم هذا التقرير نوجه كلمة رجاء الى حضرات اعضاء اللجان الفرعية ليساعدونا فى تحصيل المتأخرات وما يستحق من الاشتراكات فى مواعييدها حتى يزول ذكرها تماماً من دفاترنا ونسدى الشكر لحضرات رؤساء وأعضاء لجان طنطا واسيوط وبني سويف وقنا فانهم بذلوا

مجهوداتهم كل في دائرته وساعدونا مساعدات فعالية في التحصيل من حضرات المحامين المقيمين بدوائرم هذا وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ما

امين الصندوق

طامل صدقي

تصدق على هذا التقرير بمجلس النقابة بجلسته المنعقدة في يوم الاربعاء الموافق ١٦ ديسمبر

سنة ١٩٢٥



فوائد قانونية وشرعية

١١

ومن أمثلة توارد الخواطر عند علماء الرومان وقتها الاسلام قولهم :

القاعدة اللاتينية : "Dominium invito non acquiritur."

القاعدة الشرعية : لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره

القاعدة الفرنسية : "On n'acquiert pas la propriété contre son gré"

-*

ومن أقوال العرب المأثورة :

- الأخذ سكجان والقضاء ليان . (ومعناها : اذا أخذ الرجل الدين أكله ثم ما طل وقت القضاء)

- وبهذا المعنى أيضا يقولون :

الأخذ سريطي والقضاء ضريطي (أى يسترط ما يأخذ من الدين فاذا تقاضاه صاحبه أضرط به)

وحكى : الأخذ سريط والقضاء ضريط .

عزير غانكى

العدد السادس	فهرست	السنة السادسة
صفحة	٤٧٥	صفحة من تاريخ القضاء بمصر بمناسبة العيد الحسيني لانشاء المحاكم المختلطة . لاحد كبار رجال القضاء في مصر
فترة الحكم	صفحة	الاحكام
٣٣٢	٤٩٧	قضى . اسباب التشديد . العقوبة المشددة داخلة في المادة .
٣٣٣	٤٩٧	قضى . اتلاف . بيان كيفية حصول الاتلاف ونوعه .
٣٣٤	٤٩٧	قضى . تغيير وصف التهمة . مصلحة . نصب . تزوير .
٣٣٥	٤٩٨	قضى . الاحكام التي تقبل الطعن . حكم في دفع فرعي . الاحكام النهائية .
٣٣٦	٤٩٨	قضى . الوقائع الثابتة في الاحكام . قيد محكمة النقض . تشويش وقع في الجلسة .
٣٣٧	٤٩٩	قضى . تعديل أو تشديد التهمة . محكمة الجنايات . شروع في قتل . قتل .
٣٣٨	٥٠٠	حسبي . تعديل قرار ابتدائي . عدم جواز . وصي خصومة .
٣٣٩	٥٠٢	حسبي . حجر . قفالة المال . مانعة من الحجر
٣٤٠	٥٠٣	حسبي . حجر . قفالة . قيم اجنبي عن العائلة . سوابق جنائية .
٣٤١	٥٠٤	حسبي . وصي خلف . زواجه بالوصية السابقة . وجوب تعيين وصي خصومة . مستقل .
٣٤٢	٥٠٤	وصي . تعارض مصلحته مع مصلحة القاصر . استبداله .

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣٤٣	٥٠٦	محكمة الاستئناف الاهلية تقادم . سقوط الحقوق . حكمة التقادم . مواد تجارية . مواد مدنية . مادة ١٩٤ . نظام عام . حساب جارى . استبدال الديون . دفاتر تجارية . اثبات
٣٤٤	٥٠٨	» » » جمارك . قانون الجمارك . النص الفرنسي . معارضة . ميعادها . بداية الميعاد . مواعيد المسافة .
٣٤٥	٥١١	» » » يمين حاسمة . ثبوت الواقعة من الاوراق .
٣٤٦	٥١١	» » » التمسك باعادة النظر . طلب الاحالة الى التحقيق . اهمال الفصل فيه .
٣٤٧	٥١٢	» » » حكم غيابي . تنفيذه . استئناف حكم غيابي . سقوطه . الدفع بسقوطه . نظام عام . تنازل عن التمسك به . مستخدم . رفته . تعويض
٣٤٨	٥١٤	» جنایات بنی سويف سرقه . اركانها . استرداد شئ مملوك بالقوة .
٣٤٩	٥١٦	» طنطا استئناف . انتخاب . طاعن . صفة . نيابة . حضورها . ناخب . مرشح . ملكيته لاطيان .
٣٥٠	٥٢١	» » » أمر تقدير . معارضة . كيفية حصولها .
٣٥١	٥٢٢	» ابنوب حراسة . كنيسة . ادارتها
٣٥٢	٥٢٣	» اسيوط عريضة استئناف . عدم قبوله شكلا . محضر . خطأ . تعويض . مسؤولية . تقدير الحكم المستأنف . مادة ٢٣ مرافعات . مصاريف الاستئناف . وزارة الحفانية . خمان . موظف .
٣٥٣	٥٢٨	» » » ودیعة . خطأ في الصفة . في الكية . تبديد . اثبات . بينة . موانع أدیة .
٣٥٤	٥٣١	محكمة الوابلی الجزئية الأهلية شفعة . بيع غير مسجل . جواز الشفعة
٣٥٥	٥٣٢	» كفر الدوار » شطب دعوى مدنية . امام محكمة الجنج . براءة المتهم . تجديد الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣٥٦	٥٣٣	محكمة اللبان الجزئية الأهلية
٣٥٧	٥٣٧	فسق . تحريض على الفسق . أركان الجريمة . اجارة . شرط تسليم العين للمؤجر . تفسير المشارطات . بيع العين المؤجرة . وجوب التنبيه . الزراعة القائمة .
٣٥٨	٥٣٩	» اجا »
٣٥٩	٥٤٤	» البدارى »
٣٦٠	٥٤٧	» بيا »
٣٦١	٥٤٨	» مناعه »
٣٦٢	٥٤٩	» اسنا »
٣٦٣	٥٥٠	فتوى شرعية
٣٦٤	٥٥١	» »
٣٦٥	٥٥٢	» »
٣٦٦	٥٥٧	» »
٣٦٧	٥٦٢	محكمة مصر الابتدائية الشرعية
٣٦٨	٥٦٣	وقف . اقامة . محل اقامة . سكن . بيع . أركانه . قانون التسجيل . شفعة . اسلام . درزى . اشهاد . قوله . شهرة . قبور . بناء ضريح . ازالة البناء . قتل . خنق . غرق . قود . رأى الرئاسة الدينية فى لبس القبعة . تزويج المسلمة بغير المسلم . تسوية الانثى بالذكور فى الميراث . رأى فضيلة الشيخ محمد نجيب فى لبس العمامة والقبعة وقف . وقفيات قديمة . عمل النظار . تكليف الناظر بعمل اشهاد . وقف . ناظر . أجر . معلوم نظر . وقف . تصرف . اختصاص . محل أعيان الوقف . محل توطن الناظر . وقف . مال البذل . بدل . انشاء مباني . شراء عين . مصلحة الوقف .
٣٦٩	٥٦٤	» » » »
٣٧٠	٥٦٤	» » » »

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٣٧١	٥٦٦	سلطة المحاكم المختلطة في بحث قيمة الاحكام والقرارات التي تقدم لها . قرارات الهيئات القضائية غير العادية . قوتها . قيمتها . اثبات اختصاصها . مجالس مالية . بطرchant . محاكم شرعية . روم كاثوليك . مواريث . اختصاص . اتفاق الورثة . كيفية الاتفاق . اركانه . نزاع في بنوة . اتحاد الجنسية . اتحاد الملة .
٣٧٢	٥٧٠	ملكية مفروشات . زوجة . زواج اسرائيلي .
٣٧٣	٥٧١	رشوة . موظف وطني . موظف اجنبي . خدمة أميرية .
٣٧٤	٥٧١	يمين متهمة . حكم تمهيدى . تسليم البضاعة . محل وجودها .
٣٧٥	٥٧١	بطلان مرافعة . وجوب رفع دعوى به .
٣٧٦	٥٧٢	أجير بالعمولة . رفته .
٣٧٧	٥٧٢	وضع اسلاك كهربائية في ملك الغير . اعتداء . منعه . دعوى مستعجلة . إزالة . غرامة .
٣٧٨	٥٧٢	نقض . ابناء حكم على حكم منقوض .
٣٧٩	٥٧٣	اثبات . صور الاوراق العرفية . عدم انكارها . وكالة . سرقة . مسئولية الوكيل . اهماله . عدم احتياط . خصم ثالث . شركات التأمين .
٣٨٠	٥٧٣	تعهدات . سبب غير مشروع . علاقة غير شرعية . تعويض الضرر . معاش . تعهد صحيح .
٣٨١	٥٧٤	اجارة . مقابل الايجار . تنازل عن منفعة .
٣٨٢	٥٧٤	تملك البناء بعد مدة

صفحة	فهرست القوانين والقرارات
٥٧٥	نص التقرير المرفوع الى الجمعية العمومية عن اعمال مجلس النقابة في سنة ١٩٢٥ وتصدق عليه منها بجلستها المنعقدة في يوم الجمعة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥
٥٨٤	تقرير امانة الصندوق عن حسابات سنة ١٩٢٥ المنتهية في ٣١ نوفمبر سنة ١٩٢٥
٥٩٠	فوائد قانونية وشرعية
رئيس التحرير: عزيز فهاشكي	

المحكمة

مجلة قضائية

تحت إشراف المحكمة العليا

العدد السادس

"C'est d'un roi que l'on tient cette
maxime auguste.

"Que jamais on n'est grand qu'autant
que l'on est juste"

Boileau.

العدد السابع

عدد أبريل سنة ١٩٢٦

الإدارة بميدان سوارس نمرة ٣

الطبعة السادسة

بشارع الخليج الناصري نمرة ٦

تليفون نمرة ٥٦٢٠

ص

قيمة الاشتراك ٧٥

ص

الطبعة ٤٥

بيان

نشرنا في هذا العدد بحثاً مفيداً جداً لحضرة صاحب العزة الدكتور عبد السلام بك ذهني استاذ القانون المدني بكلية الحقوق بالجامعة المصرية في « قانون التسجيل الجديد الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ والمبادئ القانونية المقررة من قبل »

وفي أثره نشرنا :

عدد	
٦	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٢	حكيم صادرين من المجلس الحسني العالي
٧	احكام صادرة من محكمة استئناف مصر الاهلية
١٠	أحكام صادرة من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٣	أحكام صادرة من المحاكم الشرعية
٣	فتاوى شرعية الاولى من علماء المدينة المنورة والثانية صادرة من مجلس الاوقاف الاعلى والثالثة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
٥	أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
٦	أحكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٥	أحكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٤٧	فتكون الجملة سبعة واربعين حكماً وقراراً وفتوى

وختمنا هذا العدد بالرسالة الأولى من مجموعة الرسائل التي تفضل بها حضرة صاحب العزة الأستاذ عبد الكريم بك رءوف المحامي ما

رئيس التحرير

عزيز فنانكي

العدد السابع

المحاماة

العدد السادس

عدد أبريل

قانون التسجيل الجديد الصادر

في ٢٦ يوفيه سنة ١٩٢٣

والمبادئ القانونية المقررة من قبل

للدكتور عبد السلام ذعني بك أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق بالجامعة المصرية

صفحة	صفحة
٥٩٨ كلمة في مهمة المشرع في الوقت الحاضر	ج — القاعدة الصحيحة الاستفادة من المادة الأولى من قانون التسجيل
٥٩٩ تمهيد	د — التسجيل الحاضر من الاوضاع الشككية
لمحة تاريخية تشريعية في حماية الماقدين والفير	هـ — الملاك وقانون التسجيل
القسم الأول	و — الاجر الرجعي للتسجيل
٦٠٢ قانون التسجيل والقانون المدني	ز — السبب الصحيح وقانون التسجيل
٦٠٢ التملك بين الاحياء	ح — الرهن الحيازي العقاري وقانون التسجيل
٦٠٢ (١) في العقود المنشئة	ط — الوعد بالبيع
٦٠٢ — ا — العقود بوض	ي — قاعدة حصر الاوراق الخاضعة للتسجيل
٦٠٢ — ا — القاعدة القديمة	ك — تقديم عقار لشركة بمثابة حصة للشريك
٦٠٣ ب — القانون الجديد	ل — التخارج وقانون التسجيل

صفحة	صفحة
٦٢٠ — أ — النية والتسجيل في القانون المدني	٦١٢ م — استرداد الحصة المبيعة والمادة ٤٦٢ مدني
٦٢٠ ب — > > في قانون التسجيل الجديد	٦١٢ ن — الشفعة وقانون التسجيل
٦٢٣ ٥ — احكام القسمة	٦١٥ هـ — الرضاء مينا dation en paiement
٦٢٣ ٦ — حكم الصلح	٦١٦ ٢ — العقود بغير عوض
٦٢٣ ٧ — حكم الشفعة	٦١٦ ا — الهبة
٦٢٤ ٤ — في الاحكام المعدلة أو المبنية أو المبطله	٦١٦ ب — الوقف
العقود سابقة	٦١٦ ٢ — في الاحكام المنشئة
٦٢٤ في التملك المضاف الى ما بعد الموت . المشتري	٦١٦ ١ — حكم مرسى المزاد في نزع الملكية
من المورث والمشتري من الوارث .	٦١٧ ٢ — الحكم الصادر بمرسى المزاد ثانياً بعد
القسم الثاني	مرسى المزاد الاول
٦٢٦ قانون التسجيل وقانون المرافعات	٦١٧ ٣ — حكم مرسى المزاد بناء على عدم قيام
الدعوى الشخصية والدعوى المبنية المقارية	الراسى عليه المزاد بدفع الثمن folle enchère
القسم الثالث	٦١٧ ٣ — في السندات المؤيدة
٦٢٦ قانون التسجيل وقانون العقوبات	٦١٧ ١ — في العقود المؤيدة
٦٢٦ التصرف في العقار مرتين وقانون التسجيل الجديد	٦١٨ ٢ — ورقة الضد والتسجيل
٦٢٨ خاتمة	٦١٩ ٣ — في الاحكام المؤيدة
	٦٢٠ ٤ — النية والتسجيل

كلية

ان مهمة المشتغلين بالقانون في الوقت الحاضر لا تنصرف كما انصرف غيرهم في ازمان غير بعيدة الى شرح نصوص القوانين والوقوف عند نصوصها examen exégétique واخضاع المظاهر الاجتماعية من معاملات وخلافها الى القانون بحيث يعتبر القانون قالباً عاماً يجب ان تفرغ فيه المظاهر الاجتماعية المذكورة ، إنما مهمة المشتغلين بالقانون في الاوقات الحاضرة وقد قطعت الشعوب المتمدينة أشواطاً طويلة في طريق المدنية على اختلاف صورها ، إنما تنصرف الى عرض الأصول القانونية عرضاً

عليك خاضعاً للمظاهر الاجتماعية ، لأن القانون كما قال بورتاليس أحد محضري قانون نابليون إنما خلق للانسان ، ولم يخلق الانسان للقانون . أى تنصرف جهود الباحثين الآن الى نقد القانون وبيان أوجه نفعه ومضاره ، والعمل على جعل القانون خاضعاً لحكم التطورات الاجتماعية ، بحيث لا يؤخذ في تفسيره الى ما يتعارض مع الضرورات والاعتبارات الاجتماعية ، والأصول المستفادة من طبيعة المعاملات بين الأفراد ، بما يرجع للعدالة وطبيعة الاحوال . وهذا الاسلوب

البديهي ان ليس لهذا القانون أثر رجعي على من بلغ في عهد القانون القديم ١٨ سنة ولم يبلغ ٢١ سنة من تاريخ العمل بالقانون الجديد» مع ان هذا الاقرار بالذكر الايضاحية لم يؤيده نص بنفس قانون المجالس الحسبية . وفوق ذلك فإن ما قرره هذه المذكرة مخالف للبداهة ولما أجمع عليه علماء القانون بفرنسا وقضاؤها . لذا لا تردد مطلقاً أمام هذا الاقرار في ان لا تأخذ به لماقضته للأصول العلمية وللبداهة ، وان لا تتخلى عن الأخذ بالاسباب العلمية والأصول القانونية الصحيحة ، ونجزم بضرورة تقرير الأثر الرجعي لقانون المجالس الحسبية فيما يتعلق بتقرير الاهلية

نمذجة

التشريع في كل بيئة ولكل جماعة صورة تنعكس فيها صورة تلك الجماعة وما هي عليها من حالة اجتماعية خاصة ، ولا يخرج التشريع عن كونه تصويراً لهذه الحالة الاجتماعية يعمل فيه الشارع على معالجة الحال واصلاح الشأن وهو يأمل في ذلك حماية الحق . ويستعين في حماية الحق بما يتفق مع طبائع شعبه ولا يتعارض مع ميوله ، وهي الميول التي تتجه في طريق واحد مع حركة التطور الاجتماعي للشعب . وان ضح القول بأن هناك تيارات اجتماعية تسوق الجماعة في طريق التطور من حال الى حال ، فإنه يترتب على ذلك ان القانون ، وهو أداة لحماية

هو الذي اتبعناه بقدر الامكان في عرض بيان موجز لقانون التسجيل الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ . لذا لم نقف في ايضاحه الى ما أوردته المذكرة الايضاحية فحسب ، بل أخذنا فوق ذلك بما توحى به الأصول العامة لقانون من حيث هو . على اننا لا نستطيع بحال اقساط المذكرة الايضاحية قدرأ من حيث الأثر في التدليل القانوني يرتفع الى مرتبة الاعمال التحضيرية التشريعية داخل المجالس التشريعية . ولأنه من المستحيل فوق ذلك الأخذ بالذكر الايضاحية ولا يفيض الاعمال التحضيرية التشريعية فيما يتعارض إما مع روح القانون الخاص الموضوع ، أو مع روح القانون بوجه عام ، أو يتعارض مع نصوص القانون المعين بالذات . لذا لا نعول فقط في إيجائنا هذه الى ما ورد بالذكر الايضاحية فحسب ، بل نرجع الى الأصول العامة ، والى تاريخ التشريع وتطوره ، لمعرفة قدر الأثر العلمي القانوني في القانون المعين . وأما الوقوف في التفسير في دائرة ضيقة لا تتعدى الاعمال التحضيرية ، وعلى الأخص المذكرة الايضاحية ، فإن من شأن ذلك ان تتولد عنه اخطار مخيفة من اضطراب في العقائد القانونية لدى الأفراد بما فيه تشويه الأصول القانونية في ذاتها . ولعلنا نذكر ما أوردته المذكرة الايضاحية لقانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمنشور بالوقائع الرسمية في ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ من أنه « من

في الالتزامات ، النظرية العامة ص ٦٧ ن ٧٠)
والذي يستفاد من ذلك أن الشارع
الروماني في تقريره لهذه الأوضاع الشكلية المختلفة
انما يرمى الى حماية العاقدين أولا ، وثانياً الى
حماية الغير . لأن من شأن الأوضاع الشكلية
formalisme اذاعة العقود على الجماعة فيعرف
الغير ما تحمل به الشيء من الحقوق المقررة
للآخرين فيما اذا أراد التعاقد بشأن هذا الشيء
مع المالك الأصلي أو خلافة

هذا ولا زال كل شارع في كل بيئة يعمل
على تبسيط اجراءات انعقاد العقد بين الطرفين ،
وعلى العمل على ما فيه حماية الغير . وقد استعين
بشأن صحة انعقاد العقد بين الطرفين بجملة
وسائل مختلفة كان للمجاز والتصور الافتراضي
شأن في تقريرها ، كالمناولة باليد الوجيزة
tradition de brève main والمناولة باليد
الطويلة tradition de longue main والتسليم
الصوري أو التسليم والتسلم dessaisine-saisine
أو veste et de veste أي اقرار المشتري باستلام
المبيع واقرار البائع بتسليم المبيع وان يثبت الاقرار
بالعقد ، ولا عبرة بعد ذلك فيما اذا ظل المبيع
تحت يد البائع . وأخيراً قرر قانون نابليون
بالمادة ١١٣٤ بأن العقد شريعة المتعاقدين وهي
القاعدة التي أصبحت أساساً للتشريعات العالمية
الحاضرة . وأصبح العقد في ذاته بمجرد حصوله
ملزماً لطرفيه ، دون الاستعانة باجراءات أخرى ،
إلا فيما يتعلق ببعض العقود التي لا زالت
الأوضاع الشكلية لازمة لها لصحة تكوينها
كالرهن الحيازي العقاري والهيبة

الحق ، يجري هو الآخر وراء هذا التطور
وينساب في تياره . وما دامت الجماعة خاضعة
لحكم التطور القسري فالقانون كذلك . والقانون
في تغير وتعديل ما دامت الجماعة سائرة في طريق
التطور . ولكل حالة اجتماعية شأن خاص ونظام
خاص وأصول قانونية خاصة تلتزم وحالتها
الاجتماعية

وكان الرومان في عهدهم الأول وهم في
دور الطفولة الاجتماعية ، الأمر الذي تترتب
عليه الطفولة التشريعية أيضاً ، لا يرضون بصحة
انعقاد العقد لمجرد التعاقد والاتفاق عليه

non nudis pactis dominia rerum trans-
fermetur

ويقرر المشرع الروماني بولص Paulus
بأنه لا يترتب على العقد انتقال الملكية انما
تنولد عنه جملة التزامات . وكان لابد في انتقال
الملكية من الالتجاء الى أوضاع شكلية أخرى
وهي البيع العلق للأشياء النفيسة mancipatio
والبيع بواسطة المناولة اليدوية tradition
للأشياء غير النفيسة ، والبيع أمام القاضي من
طريق التشايع الصوري in jure cessio
(كتابنا في الأموال ص ٧٩٧ ن ٥٥٨)
ويلاحظ المشرع الألماني المعروف « اهرنج
Ihring » ان هذه العقود الشكلية عند الرومان
بعض المزايا في أنها لا تجعل لأمر الإرادة في
التعاقد محلاً للشك بل هي تطبع العقد بطابع
لا يستطيع معه الاقلا من قوة أثره وصحته ،
كما تطبع الحكومة العملة اثباتاً لصحتها (كتابنا

فرنسية بعد ذلك وهي قانون ٩ ميسيدور سنة ثلاثة، وقانون برومير سنة سبعة، ولما جاء قانون نابليون سنة ١٨٠٤ اختلف واضعوه في تقرير قاعدة التسجيل شرطاً أساسياً لصحة التصرفات قبل الغير. واستقر الرأي فيما بينهم على عدم اشتراط شرط التسجيل هذا، مع الاقرار بصحة القاعدة القائلة بأنه لا يجوز للانسان ان يتصرف في اكثر مما يملك (الاموال لنا ص ٨١٨)

وأخيراً وضع القانون الفرنسي المعروف وهو قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ وقرر قواعد التسجيل الحاضرة المعروفة بالقانون المدني المصري الموضوع سنة ١٨٧٥ مختلطاً وسنة ١٨٨٣ اهلياً. وهي القواعد القائلة بصحة العقد بين الطرفين لمجرد حصول التعاقد عليه، وأنه لا ينفذ العقد على الغير إلا اذا كان مسجلاً فيما اذا تعلق بحق عيني عقارى

ولكن الناقدين أخذوا على نظام التسجيل عيوباً وحاولت فرنسا اصلاحه ولما تصل بعد. وأخذت بعض البلاد الأخرى بنظم في التسجيل تخالف النظام الفرنسي المصري. واتبعت في ذلك طريقة تورينس والطريقة الألمانية وهي طريقة السجلات العقارية Livres fonciers وشعرت مصر بهذه الحاجة في تعديل نظام التسجيل من سنة ١٨٨٠ وفعلاً قدمت سنة ١٩٠٢ مشروعين للجنة الدولية المخصصة لفحص المشاريع القانونية المختلطة، أحدهما خاص بتوحيد

وان كان الشارع قد انتهى من تقرير قاعدة « العقد شريعة المتعاقدين » وان الالتزام صحيح بمجرد التعاقد عليه سواء أكان التعاقد شفويًا أم كتابيًا، لأن الكتابة لم تشرع إلا للاثبات في حالة الإنكار، إلا انه لا زالت هناك فكرة تساور الشارع من زمن بعيد في حماية الغير بعد رفع هذه الأوضاع الشكلية التي كان يترتب عليها الاشهار والعلاية حتماً. لذلك أخذ الشارع في معالجة هذه الحال من طريق تقرير نظم شكلية يريد بها الوصول الى الاشهار والعلاية حتى يعلم الغير ما يحف الشيء، الذي يريد تقرير حق عيني عليه، من شوائب عينية. والشيء محل التعاقد إما منقول أو عقار. ولما كان من المستحيل ان يكون للمنقول مستقر ثابت فقد قررت قاعدة « حيازة المنقول سند تملكه » من زمن بعيد. وأما العقار فقد أصبح الشغل الشاغل للشارع من حيث حماية الغير سواء كان فيما يتعلق بنقل ملكية العقار أو تقرير حق عيني عليه. وألحق الشارع بالحقوق العينية العقارية حقوقاً شخصية بحجة لما لها من الأهمية الظاهرة كعقد الإيجار الزائدة مدته عن تسع سنوات، وبمخالفات الإيجار الزائدة مدتها عن ثلاث سنوات، وعقد إيجار العقار المرهون رهناً حيازياً

وكانت مقاطعات فرنسا منقسمة الى نوعين: مقاطعات خاضعة لنظام التسجيل الخاص بجماعة الاشراف والنبلاء، ومقاطعات خاضعة لعادة التملك بطريق المناذاة والاشهار الشفوي (كتابنا في الأموال ص ٨١٣). ثم وضعت قوانين

أقلام التسجيل، وثانيهما بتقرير نظام السجلات العقارية (تقرير المستشار القضائي سنة ١٩٠٣ النسخة العربية ص ٢٣ - كتابنا في الاموال ص ٨٥٦) واستقر الرأي لدى اللجنة على وضع صيغة خاصة لكل من المشروعين . وعقدت اللجنة على ادخال نظام السجلات العقارية الذي يقضى بأن التسجيل لا يرجع لاسماء الاشخاص انما يرجع للمعارات بالذات ، وان الملكية لا تنتقل بين الطرفين وبالنسبة للغير إلا بالتسجيل ، وأنه بمجرد حصول التسجيل لا يجوز الطعن في العقد المسجل (الاموال لناصر ٨٦٦ - ٨٨٤)

ولبت المشروعان المذكوران مطوين في عالم الحفاء حتى جاء مجلس الوزراء وقرر في مارس سنة ١٩١٧ تكليف لجنة الامتيازات الاجنبية بدرس أول المشروعين . وفي ٤ يوليو سنة ١٩١٧ قرر انشاء لجنة فرعية لها ، واعتبرها بقرار منه في أول مايو سنة ١٩٢٠ لجنة مستقلة في فحص المشروع ، وقدمت هذه اللجنة ست تقارير لمجلس الوزراء ومشروع قانونين أحدهما بشأن الموثقين وثانيهما بشأن الملكية العقارية (الاموال لناصر ٨٦١) وصادق مجلس الوزراء على اقتراحات اللجنة في ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢ . ثم تعينت بعد ذلك لجنة أخرى لتضع مشروع قانون نافذ على المصريين والاجانب . وقامت هذه اللجنة بوضعه فعلا وشفعته بتقرير

أصبح فيما بعد هو نفس المذكرة الايضاحية لقانون ، أى قانون التسجيل الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ رقم ١٨ أهلى و١٩ مختلط

القسم الأول

قانون التسجيل الجديد والقانون المدنى

أما وقد أتينا على لمحة سريعة لتاريخ انتقال الملكية والحقوق العينية بين المتعاقدين وبالنسبة للغير ، فانا نرى الآن ضرورة استعراض المسائل القانونية السابقة لندرى مبلغ تأثيرها أو عدم تأثيرها بقانون التسجيل الجديد . ونرى تقسيم الموضوع الى التسميات الآتية :

التملك بين الامياء

أو تقرير الحقوق العينية العقارية

١) فى العقود المنشئة

١ - العقد بعوض

١ - القاعدة القبرية

العقد المنشئ للحق العيني العقارى (وهنا العقد بعوض) يلزم للطرفين بمجرد حصول الاتفاق عليه . وان كان شفويا صح ايضا على شرط الاقرار به . وأما عند انكاره فيرجع الى قواعد الاثبات . فان كانت قيمته عشر جنيهات فأقل جاز اثباته بجميع أوجه الاثبات . وان زاد فلا بد فيه من الكتابة ، أى عقد مثبت للتعاقد كل الاثبات ، أو ورقة تصح ان

تكون مبدأ دليل بالكتابة ، مع ملاحظة الاقرار واليمين .

والحقوق العينية العقارية هي المسماة بالمادة ٦١١ / ٧٣٧ مدنى أى الملكية والحقوق العقارية القابلة للرهن الرسمى كحق الانتفاع ، وحق الارتفاق . وحق السكنى وحق الاستعمال ، والرهن الحيازى العقارى . ولا يصح التعاقد عن هذه الحقوق قبل الغير إلا اذا سجل العقد . فالعقد غير المسجل أو المسجل نافذ على طرفيه . وغير المسجل غير نافذ على الغير . ويراد بالغير هنا من اكتسب حقاً عقارياً من هذه الحقوق الممينة بالمادة ٦١١ المتقدمة وسجل عقده قبل تسجيل عقد المكتسب الأول ، وعلى شرط ان يكون حسن النية ، أى لا يعلم علماً أكيداً بسبق تصرف المالك له ، أو كان من باب أولى غير متواطئ معه . ومع عدم فناء العقد غير المسجل على الغير فهو نافذ على طرفيه . فان كان العقد عن بيع صح البيع بين الطرفين ولا يصح بالنسبة للغير وهو المشتري الثانى . أى يعتبر المشتري الأول مالكا وغير مالكا : مالكا بالنسبة للبائع له . وغير مالكا بالنسبة للغير . وهو فى النهاية غير مالكا ، لأن البيع الأول يستحيل الى تعويض لاستحالة تقرير حقي ملكية على عقار واحد ، إلا من طريق الشيوع ، ولا شيوع هنا لأن كل مشترٍ أراد امتلاك العقار كله وحده

ب — القانون الجديد

قرر مشروع السجلات العقارية سنة ١٩٠٤

(المادة ١٧) بأنه لا بد من اثبات الاتفاق بعقد رسمى ، والا فلا قيمة للعقد العرفى من أى وجه ما ، حتى ولا من جهة المطالبة بتعويض . وجاء الشارع بقانون التسجيل الجديد سنة ١٩٢٣ ورأى عدم الأخذ بهذه القاعدة وقرر صحة التعاقد العرفى . انما اشترط فى تسجيل هذا العقد أن يكون مصادقا فيه على امضاءات المتعاقدين (المادة ٦) بحيث اذا لم يكن هناك مصادقة فلا يجوز التسجيل . ورأى الشارع ضمناً لتام العقد وعدم تعريضه للنقص الذى يعيبه أن يعين البيانات التى يجب توافرها فى العقد (المادة ٣) وأشار على الحكومة بضرورة وضع نماذج لهذا الغرض (المادة ٥) . وعند حصول خلاف وقت التسجيل بشأن البيانات رأى الشارع جواز طرح النزاع على قاضى الأمور الوقتية للفصل فيه ، مع المحافظة على نعمة العقد المسلسلة التى اعطيت وقت تقديمه للتسجيل وعند حصول النزاع (المادة ٤) .

وقرر الشارع بالمادة الأولى بأنه لا بد من التسجيل لنقل الحق العيني العقارى بين الطرفين ، ومن باب أولى بالنسبة للغير . الا أنه قرر هنا ، وهو يخالف فى ذلك مشروع السجلات العقارية ، بأنه « لا يكون للعقود غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين » ورأى الشارع أن يأخذ بنظرية الحكومة المصرية فى مناقشتها لجنة الدولية عند تحضير مشروع السجلات العقارية سنة ١٩٠٤ ، فى أنها أخذت بما قرره القانون الألمانى الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٨٧٢

(المادة ٨٧٣) بأن العقد الذي لم يتحرر بشكل رسمي لا يفقد جميع مزاياه ونتائج بالمرّة ، إنما يفقد مزية نقل الحق العيني ويبقى له أثر بعد ذلك . بمعنى أنه ينشأ عنه مجرد التزامات بين الطرفين ، بحيث يجوز للمشتري مقاضاة البائع ومطالبته بتعويضات إذا أبي تحرير الاتفاق بعقد رسمي ، أو مقاضاته لأجل الحصول على حكم يقوم مقام العقد الرسمي حتى يستطيع قيده بالسجلات العقارية (الاموال لنا ص ٨٧٠ ن ٥٩٤ - جرائدولان في التأمينات ص ٢٨١ ن ٩٤٩ الحاشية ٢ - الاموال ص ٨٨٩ ن ٦٠٦)

ولقد أزداد الشارع الحاضر بقانون التسجيل أن يجعله تمهيداً لنظام السجلات العقارية ، ورجع في تقرير قاعدة شرط التسجيل في انتقال الحق العيني العقارى بين الطرفين ، الى أسباب عملية محلية والى أسباب علمية قانونية . أما الأولى فلأنه لاحظ أن الأفراد يكتفون بأبواب تاريخ العقد وهم يعتقدون بذلك بأن الملكية انتقلت بالنسبة للغير ، والحقيقة على خلاف ذلك ، اذ الملكية لا تنتقل بالنسبة للغير الا بالتسجيل . وأما بالنسبة للأسباب العلمية القانونية ، فلأن التعاقد العيني يولد حقاً عينياً عقارياً ليس فقط حجة على الطرفين ، بل هو حجة على الكافة . بخلاف الحق الشخصى فانه حجة على الطرفين فقط . وما دام أثر الحق العيني يمتد الى طرفيه الى الغير وجب أن يكون معلوماً من طريق حتمي

لدى الغير . ولا يكون هذا "الملم الختمى" الا من طريق التسجيل الختمى (انظر المذكرة الايضاحية لقانون التسجيل الجديد بمجلة المحاماة المجلد ٣ ص ٤٥٩ و ٤٦٠ العامود الأول والثانى . - انظر الاموال لنا ص ٨٦٢ الحاشية ٢) وعندما نوقشت المادة الأولى من قانون التسجيل الجديد قرر موسيو « برناردى » بأن المقدم غير المسجل لم يخرج عن كونه وعداً بالالتزام بنقل الملكية وإلا لزم بالتعويض (انظر محضر جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ٩٢٢ من محاضر اللجنة الخاصة والمكلفة بتحضير قانون التسجيل . ولم تنشر هذه المحاضر على الافراد . - الاموال لنا ص ٨٩٣ الحاشية ١ وانظر محاضرته المنشورة بمجلة مصر الحديثة سنة ٩١٨ ص ٢٠٠) وقرر موسيو نيولا كازالى بأنه يلفت نظر أعضاء اللجنة الى النص القديم الموضوع سنة ٩٠٤ القائل « بأن الملكية لا تنتقل بين الطرفين وبالنسبة للغير الا بالتسجيل . على أن مجرد اتفاق الطرفين يجعل المشتري الظاهر *acquereur apparent* بمثابة دائن لا يجوز له فقط حق المطالبة بتعويض عند عدم حصول القيد رسمياً ، بل يجوز له حق رفع دعوى للحصول على حكم يحل محل العقد الرسمي ويجوز تسجيله » ٢٢ و اقريولا كازالى صحة وجهة النظر هذه فيما يتعلق بقانون التسجيل الجديد . وقرر المرحوم عبد الحميد باشا مصطفى بالجلسة بأنه بعد أن تقررت قاعدة أن الملكية لا تنتقل بين الطرفين الا بالتسجيل ، يصح ترك

الفصل فيما يتفرع عن هذه القاعدة من الاشكالات للقضاء نفسه (راجع محضر جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ٩٢٢ السابق . - الاموال ص ٨٩٣ الحاشية ١)

ج - القاعدة الصحيحة المستفادة من المادة الأولى من قانون التسجيل

بعد ان استعرضنا الاعمال السابقة على وضع قانون التسجيل الجديد والاعمال التحضيرية له المستفادة تارة من المذكرة الايضاحية وطوراً من محاضر جلسات اللجنة الخاصة ، نرى ان تقرر هنا بأن العقد المنشئ لحق عيني عقارى يعماً كان أورهناً حيازياً أو بدلاً ، لم يزم لطرفيه حتى ولم يحصل تسجيل ، ولناخذ البيع مثلاً فى ايضاح ذلك :

إذا انعقد عقد البيع ولم يحصل تسجيل اعتبر البائع مع ذلك بائعاً والمشتري مشترياً . وترتب على العقد جميع النتائج القانونية المستفادة قانوناً من العقد . فيجوز للبائع مطالبة المشتري بالثمن . ولا يجوز للمشتري الاحتجاج بعدم انتقال الملكية بسبب عدم التسجيل ، لأن التسجيل من عمل المشتري ، ولا يصح أن يقرر لنفسه حقاً أو دفعاً exception باهماله أو خطأه بوجه عام أو بعمل منسوب له حتماً .

كذلك يجوز للمشتري مطالبة البائع بتسليمه العقار وضمانه فيه إذا امتحق للغير ، وليس للبائع

الاحتجاج بعدم تسجيل العقد ، ذلك التسجيل الذى هو من حق المشتري وحده . وشرع التسجيل فى القانون الجديد لأجل نقل الملكية فقط (أو بعبارة أخرى لأجل تقرير الحق العيني العقارى المعينة أنواعه بالمادة ٦١١ / ٧٣٧ مدنى) ولم يؤثر التسجيل بوجه ما على الآثار القانونية المترتبة على العقد بالذات ، وهى الحقوق والواجبات التى تنشأ عن العقد لكل من طرفيه . أى أن قانون التسجيل لم يفتت فى البيع الا على نقل الملكية فقط . وأما البيع فى ذاته وأحكامه وآثاره وما ينشأ عنه من واجبات وحقوق ، فالكل قائم لم يؤثر عليه التسجيل بشئ ما . والبيع على هذا الاعتبار يظل كما كان من قبل من العقود الرضائية *contrats consensuels* ولم ينقلب الى عقد شكلى *contrat solennel* . أى يتم العقد بالتعاقد عليه سواء حصل التعاقد شفويًا أو بالكتابة . انما لا تنتقل الملكية الا بالتسجيل . أى أن الاوضاع الشكلية *formalisme* انصبت فقط على نقل الملكية ولم تعد لها الى غيرها

د - التسجيل الحاضر من الاوضاع الشكلية :

قلنا بأن الملكية لا تنتقل الا بالتسجيل . وللتسجيل طرق بقيود خاصة لا بد من حصولها حتى تنتقل الملكية ويترتب على ذلك ما يأتى :

١ - لا يجوز للقاضى أن يحكم بانتقال

الملكية بل يحكم فقط فى النزاع العقارى المطروح أمامه بصحة التعاقد ، سواء حصل التعاقد

شفوياً وثبت بأوجه الإثبات القانونية، أو حصل بالكتابة كأن كانت مبدأ دليل بالكتابة. كل ذلك لأن الأجراءات الشكلية فيما يتعلق بالتسجيل لا بد من حصولها بالطرق والقيود المقررة بالقانون. ولا يملك القاضي أن يحكم بعدم الخضوع لها.

٢ - ما دام أن العقد نافذ على طرفيه جاز للمشتري ولو لم يكن بيده عقد قاطع، بمقاضاة مدينه بصحة التعاقد للحصول على حكم لأجل تسجيل هذا الحكم. لأن التعاقد في ذاته صحيح ولأن الحكم يحل محل العقد الكتابي.

٣ - إذا أبقى البائع الحضور أمام الموظف الحكومي المصادقة على امضائه طبقاً للمادة ٦ من قانون التسجيل جاز للمشتري رفع دعوى إثبات صحة الامضاء أخذاً بالأحكام المقررة بقانون المرافعات (المواد ٢٥١ وما بعدها) ثم يضم الحكم الصادر بصحة التوقيع على العقد ويقدمهما لقلم التسجيل. أو يرفع الدعوى بصحة التعاقد، ثم يسجل العقد مع الحكم.

وما دام أن العقد قبل تسجيله نافذ على الطرفين فإنه تترتب على ذلك الأحكام الآتية فيما يتعلق بالهلاك والأثر الرجعي للتسجيل.

٥ - المهرول وقانونه التسجيل الجديد

ولو أن الملكية في البيع تنتقل بحكم القانون المدني بمجرد تمام التعاقد إلا أن هلاك المبيع على البائع قبل تسليم المبيع للمشتري (المادة ٢٩٧/٣٧١

مدني) وهل تتأثر نظرية الهلاك بقانون التسجيل الجديد؟ أو بعبارة أخرى، إذا حصل البيع ولم يحصل تسجيل العقد، ولكن حصل تسليم العقار للمشتري، وهلك العقار في يد المشتري، فهل الهلاك على البائع باعتباره لا زال مالكاً لسبب عدم تسجيل عقد البيع، أم الهلاك على المشتري ولو أنه غير مالك؟ نرى أن الهلاك على المشتري للأسباب الآتية:

أولاً. لأن نظرية الهلاك المقررة في القانون المدني لم يمسها قانون التسجيل بشيء ما. فإذا تم العقد كتابة وتسجل ولم يحصل تسليم فالهلاك على البائع حتماً. وأما إذا لم يتسجل العقد فإن للمشتري حقوقاً على العقار وقد استلمه بالفعل والواقع وقبض البائع الثمن وانصرف لحال سبيله، وأصبح حصول التسجيل أمراً معقوداً برغبة المشتري إن شاء سجل وإن شاء فلا يسجل. وهو في الحالين حائز للعقار وذو حق عليه. وإن لم يسجل فإما أن يكون السبب لخطأ من جانبه وأما لسبب قهري. فإن كان الأول فلا يصح أن يرجع، والعقار تحت يده، على البائع لسبب إهماله هو أي إهمال المشتري. وإن كان السبب قهرياً أو جبرياً فإنه يجب عليه أن يتحمله هو لأنه خاص به لا بغيره (الأموال لنا ص ٨٩٦ - ٩٠١ ن ٦١٣)

و - الأثر الرجعي للتسجيل

ما دام أن للمشتري حقوقاً مؤكدة قبل

إلا من هذا التاريخ . وفي ذلك اضرار عملية تنزل بالأفراد على غير جدوى ، إذا أريد بها مجرد المنطق البحث . ويجب ان يخضع المنطق للضرورات العملية لا ان تخضع الضرورات العملية للمنطق البحث (الأموال ص ٩١٧ - ٩٢٠ ن ٦٢٧)

ثم - السبب الصحيح

هل العقد غير المسجل يعتبر سبباً صحيحاً في التقادم الخمسي ؟

السبب الصحيح هو نفس التعاقد ، أي العملية القانونية الملزمة ، كالبيع ، أي حصول التعاقد بين البائع والمشتري . فإذا جهل المشتري ملكية البائع جهلاً معذوراً فيه بعد ان يكون قد قام بعمل ما يمكن من الوسائل للوقوف على الحقيقة ، تملك العقار بخمس سنوات من تاريخ العقد ثابت التاريخ . وشرط ذلك ان يكون العقد المملك في ذاته صحيحاً وعقداً مملكتاً تملكاً قانونياً لا تشوبه شائبة تعيبه . فإذا اشترى من قاصر مالك فلا يملك المشتري بالتقادم الخمسي ، لأن عقد التملك لا يملك لأنه مشوب فهو غير قادر على التملك

وبوجه آخر ان كان عقد التملك صحيحاً في ذاته ، صحيح التملك بالتقادم الخمسي . وان كان غير صحيح فهو اما أن يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً واما بطلاناً نسبياً . فان اشترى من بائع قاصر

البائع قبل التسجيل فهو في حل من الانتفاع به واستغلاله ، بل والتصرف فيه . وفي ذلك لا يزاحمه أحد . وتصرفاته نافذة . وإذا تصرف البائع في العقار لمشتري حسن النية صح تصرفه ونفذ على المشتري غير المسجل . وطالما لم يعتد البائع على حقوق المشتري ، يظل هذا الأخير في حل من التصرف في عقاره

فإذا جاء المشتري واشترى بمقد غير مسجل في ١٠ يناير ولم يسجل إلا في ٢٠ يناير اعتبرناه مالكا من ١٠ لا من ٢٠ طالما أنه لم يتقرر للغير حق عليه من جانب البائع . فإذا باع البائع لمشتري ثان بمقد في ١٥ يناير وسجل المشتري الثاني حسن النية في ١٥ يناير نفذ عقده على عقد المشتري الأول الذي لم يسجل إلا في ٢٠ يناير وإذا رهن المشتري الأول عقاره (أو باع جزءاً منه) في ١٥ يناير وتسجل عقد الرهن في ١٥ يناير . ولم يتسجل عقد البيع إلا في ٢٠ ، وجب اعتبار الدائن المرتهن صاحب حق لا من تاريخ ٢٠ وهو تاريخ تسجيل عقد الرهن له ، بل من تاريخ ١٥

ولا محل البتة للقول بالأثر اللارجي ما دام انه لم يترتب ضرر للغير ، وما دام ان العقد في يد المشتري يقرر له حقوقاً مع عدم تسجيله . وأما اذا قيل بعدم الأخذ بالأثر الرجعي لترتب على ذلك ان الدائن المرتهن الذي سجل في ١٥ يناير يلزم بعمل تسجيل آخر في ٢٠ يناير لأن المدين الرهن لا يعتبر مالكا

Gage بالاتفاق عليه طبقاً لقواعد العامة . ولا بد فيه من نقل الحيازة من يد الراهن الى يد المرتهن . وإذا لم تحصل اعتبر عقد الرهن لدى المرتهن وعداً من قبل الراهن بنقل الحيازة تجوز فيه مقاضاته والزامه بالتسليم . والعقد نافذ على الطرفين دون قيد آخر . ولا ينفذ العقد على الغير الا إذا كان مسجلاً ، مع انتقال الحيازة حتماً (المادة ٥٥٠/٦٢٤ مدني الملقاة بقانون التسجيل الجديد والمادة ٦١١ / ٧٣٧ الملقاة أيضاً) وبمقتضى قانون التسجيل الجديد لا يتقرر الحق العيني العقاري للدائن المرتهن بسبب العقد الا بالتسجيل سواء كان ذلك بالنسبة للمدين الراهن أو بالنسبة للغير من باب أولى . وما الحكم الآن في عقد رهن لم يسجل ؟ هل يبطل باعتباره رهناً ويستحيل في الحال الى تعويض ، أو حكمه من الوجهة القانونية حكم عقد البيع غير المسجل ؟ إن القاعدة التي قررناها بشأن عقد البيع غير المسجل واحدة في جميع العقود الخاصة بالحقوق العينية العقارية المعينة بالمادة ٦١١ مدني . ومعنى ذلك أن عقد الرهن قبل التسجيل هو عقد رهن قانوني صحيح ملزم ، ولكن ينقصه تقرير حق عيني عقاري ، وهو الحق الذي لا يتقرر الا بالتسجيل وحده . وما دام العقد قبل تسجيله ملزم قانوناً وتترتب عليه حتماً الحقوق والواجبات الناشئة عنه ، فيجوز حينئذ للدائن مطالبة المدين بتسليمه العقار . كما أنه يجوز للمدين مطالبة الدائن بدفع مبلغ القرض .

عقاراً لا يملكه تملك المشتري بالتقادم الخمسي ضد المالك الحقيقي ، لأن شائبة القصر يستفيد منها القاصر وحده . ولا محل للاستفادة ما دام أنه غير مالك . وإذا وهب الوهاب عقاراً بعقد عرفي فلا يملك الموهوب له العقار بالتقادم الخمسي . لأن العقد ولد باطلاً بطلاناً أصلياً ، أو ولد ميتاً . ففي الحالة الأولى البطلان نسبي . وفي الحالة الثانية البطلان مطلق

إذا علم ذلك فما القول بشأن عقد البيع غير المسجل ؟ فهل يلحق من حيث نقل الملكية بالعقد الباطل بطلاناً مطلقاً أم بالعقد الباطل بطلاناً نسبياً ؟ ان هذا العقد لا ينقل الملكية من غير تسجيل فهو لذلك يلحق بطائفة العقود الباطلة بطلاناً مطلقاً من حيث نقل الملكية . وفوق ذلك فان السبب الصحيح المملك بالتقادم الخمسي هو كما قلنا العملية القانونية الصحيحة في ذاتها والتي تملك وحدها ، أي العمل القانوني acte juridique الذي توافرت فيه شروط صحته وأركان وجوده . وأما وعقد البيع وقد نقصه التسجيل فيصبح وقتئذ غير صالح للتملك ، أي لا يصلح أداة قانونية صالحة لتملك بالتقادم الخمسي . وعلى ذلك لا يحصل التملك بالتقادم الخمسي عند عدم تسجيل عقد البيع . انما يتم التملك بالتقادم الطويل بمدة خمس عشرة سنة

ح - الرهن الحيازي العقاري

وقانون التسجيل الجديد

يتعقد الرهن الحيازي العقاري immobilier

عكس ذلك بنى سوييف الكلية في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٩ م ر ١ ، ٢١ رقم ٩٦) ومتى تقرر ذلك وجب حينئذ تسجيل عقد الوعد بالبيع ، إن كان الوعد تبادلياً ، حتى تنتقل الملكية بين الطرفين ، متى تقرر أن الوعد المتبادل بالبيع تمليك حال للمشتري (ويرى بلاتويل ج ٢ ن ١٤٠٠ أن الوعد لا ينصرف الا الى طرف واحد ، لا الى الطرفين) . واذا لم يتسجل عقد الوعد بالبيع جاز لكل من الطرفين مطالبة الآخر بالالتزامات الشخصية المترتبة على البيع التام النافذ ، بحيث لا يستحيل الالتزام الشخصي الى تعويض الا اذا أصبح من المستحيل تنفيذ الالتزام الشخصي الناشئ عن العقد بالذات

ي - في قاعدة مصر الانوار

الخاصة بالتسجيل

بين الشارع بالمواد ٦١١ - ٦١٣ / ٧٣٧ - ٧٣٩ مدني العقود الخاضعة للتسجيل . فبين بالمادتين ٦١١ و ٦١٢ العقود الخاصة بالحقوق العينية العقارية . وبالمادة ٦١٣ بين العقود الخاصة بالحقوق الشخصية ، وهي عقود الايجار الزائدة عن ٩ سنوات ومخالفات الايجار عن مدة تزيد عن ٣ سنوات . والمستفاد من تعيين العقود الخاضعة للتسجيل ، أن التسجيل أمر استثنائي لا يجوز الأخذ فيه بالتوسع . وعلى ذلك تعتبر العقود الميئنة بالمواد المذكورة . واردة على

واذا كان للدائن المرتهن حق مقرر على العقار قبل المدين الراهن ، وهو ما يسميه الاستاذ دوجي بالحالة المكتسبة *situation acquise* ، فلا يجوز للمدين ، من طريق التواطؤ مع الغير ، أو لعلم الغير علماً أكيداً بسبق وجود حق الدائن المرتهن ، الا فتيا على هذا الحق . فاذا باع المدين العقار بعد رهنه وقبل تسجيله وكان المشتري متواطئاً معه ، فلا ينفذ عقد المشتري على الدائن المرتهن الا وهو يحمل بالرهن . وبوجه عام لا ينفذ العقد الصادر من المدين على المرتهن مادام العقد متعلقاً بحق عيني عقارى خاضع للتسجيل .

ط - الوعد بالبيع

مقرر المادة ١٥٨٩ مدني فرنسي بأن الوعد بالبيع يعتبر بيعاً متى كان هناك تراض على الثمن والبيع . والوعد هنا هو الوعد المتبادل بين البائع والمشتري . وأورد الشارع الفرنسي هذا النص قطعاً للخلاف الذي كان قائماً قديماً بشأن الوعد بالبيع . ويرى فقهاء الشريعة الاسلامية أنه لا يصح تعليق البيع بحادثة مستقبلية كما لا يصح إضافته الى وقت مستقبل . وبما أن في الوعد بالبيع ما يستفاد منه اضافة البيع الى وقت مستقبل ، فالبيع على هذه الصورة غير صحيح . ولم ينقل الشارع المصري المادة الفرنسية التي كاد يجمع الشارحون الفرنسيون لها على أن الشارع الفرنسي ما كان في حاجة الى وضعها . ويرى الفقه والقضاء بمصر الاخذ بالمادة الفرنسية (انظر

المشابهة له الخاصة بالوقف، من حيث إنشاء هذه الحقوق أو تعديلها أو تحويلها أو انقضاءها؛ وكذلك الأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه والمقررة لهذه الحقوق « ١ »

المادة ١٥ من مشروع السجلات العقارية

« كذا يصير إشهار الأوراق الآتية : ١ - عقود الإيجار الزائدة مدتها عن تسع سنوات ، وعقود الإيجار التي تقل مدتها عن هذه المدة ، وتجديدها وذلك فيما إذا انصرفت الى نية التصرف في استقلال العقار لمدة زمنية يزيد أجلها عن السنة التاسعة وذلك من تاريخ انعقاد هذه العقود - ٢ - العقود والأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه ، والخاصة بتحويل مبلغ تزيد قيمته عن إيجار مدة ثلاث سنوات لم تحل بعد - ٣ - تنبيهات نزع الملكية في حالة الحجز العقاري - ٤ - الأحكام القاضية بالافلاس اذا كان ضمن ما يملكه المفلس حقوق عينية عقارية « ١ » (ترجمة المادتين من عندنا نحن)

وقررت المادة الأولى من قانون التسجيل الجديد ما يأتي : « جميع العقود الصادرة بين الأحياء بعوض أو بغير عوض والتي من شأنها إنشاء حق ملكية أو حق عيني عقاري آخر أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك الأحكام النهائية التي يترتب عليها شيء من ذلك ، يجب إشهارها الخ ... »

وجاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون بشأن هذه الحقوق العينية العقارية ما يأتي : « ٣ -

سبيل الحصر ، لا على سبيل التمثيل (كتاب الأموال لنا ص ٨٣٦ ن ٥٧٧ . وانظر الرأي العكسي المنعزل وحده بكتابنا المذكور ص ٨٣٧ الحاشية الأولى) فاذا تسجلت عريضة الدعوى فلا يعتبر مجرد تسجيلها حجة على الغير . ويعتبر التسجيل حجة إذا ثبت علم الغير به ، مهما كانت طريقة العلم ، سواء كان العلم حاصلًا من الاطلاع على السجلات ، أو كان حاصلًا من طريق السماع الأكد ولما عرض مشروع التسجيلات العقارية على اللجنة الدولية قررت في مشروعها الأخير الموضوع سنة ١٩٠٤ بالمادتين ١٤ و ١٥ تعيين العقود الخاضعة للتسجيل (الأموال ص ٨٦٩ - ٥) وقررت أولاهما ما يأتي :

المادة ١٤ من مشروع السجلات العقارية

« يجب إشهار الأوراق الآتية بواسطة قيدها بالسجلات العقارية : ١ - العقود والاتفاقات بين الأحياء بعوض أو بغير مقابل ، والأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه والتي تقضى بنقل حق عيني عقاري أو تقريره أو تعديله أو انقضائه ٢ - العقود والأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه ، والمتعلقة بكيفية الاستفادة من حق إرتفاق مقرر بالقانون وكيفية تقرير التعويض المتردد على الارتفاق - ٣ - العقود المتعلقة بإنشاء الوقف أو إبطاله عن المقاربات ، أو المتعلقة بتعديله ، والأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه والمتعلقة بالوقف - ٤ - العقود المتعلقة بالحكر والحقوق

حصته (المادة ٤٢٤/٥١٦ مدني) ويتم انتقال الملكية للشركة بمجرد تمام الاتفاق . وهلاك العقار على الشركة قبل التسليم (المادة المذكورة) ورغم اعتبار هذا الاتفاق بيعاً (المادة ٤٢٥/٥١٧ مدني فيما يتعلق بحق الضمان) وبرغم القاعدة القائلة بجعل الهلاك على البائع قبل التسليم (المادة ٢٩٧/٣٧١ مدني) .

هذا في عهد القانون المدني . وأما في عهد قانون التسجيل فان الملكية لا تنتقل للشركة الا بالتسجيل . ومع عدم حصول التسجيل يجوز للشركة مطالبة العضو بالتسليم اذا لم يتقرر حق عيني آخر للغير حسن النية ، أي مطالبة العضو بما اشتغلت به ذمته من الالتزامات الشخصية . ونرى أن الهلاك هنا أيضاً على الشركة حتى قبل التسجيل ، أخذاً بما قررناه بنظرية الهلاك ، وقبل التعليم اخذاً بالقانون المدني

ل - التخرج وقانونه التسجيل

التخرج تملك من الوارث لبقية الورثة باستقاط حقوقه في التركة اليهم في مقابل جعل معين . وما دام التخرج تملكاً فلا بد ان يخضع لاحكام التسجيل بالنسبة للغير . وعلى ذلك لا يسرى التخرج على الغير ، ولا يمسك به الورثة الصادر لهم ، الا بتسجيله ، قبل أن يتقرر للغير حق عيني عقارى على عقار معين بمعرفة الوارث المتخرج . على أن القضاء المختلط يميز بلا حق بين التخرج الحاصل عن عقار معين ، والتخرج الحاصل عن

أما فيما يتعلق ببيان العقود الواجبة التسجيل فان المواد ٧٣٣ و ٧٣٨ و ٧٣٩ من القانون المدني المختلط (وهي المقابلة للمواد ٦١١ و ٦٢٢ و ٦١٣ مدني أهلي) ليست عبارتها عامة بالقدر الكافي ، كما أنها ليست دقيقة Précis ولذلك كانت موضوع مناقشات هامة لمعرفة ما إذا كان بعض العقود المعينة يجب تسجيلها أولاً . . . والنص المقترح مبني على أحكام المادتين ١٤ و ١٥ من مشروع اللجنة الدولية المشكلة سنة ١٩٠٤ .. ١٨٠٠ فهل بعد ذلك كله يستفاد من التعميم في الحقوق العينية العقارية الوارد بالمادة الاولى من قانون التسجيل الجديد ، ومن الاشارة بالمذكرة لايضاحية الى رجوع الشارع للمادتين ١٤ و ١٥ من مشروع السجلات العقارية ، أن الشارع اراد بهذا التعميم الاخذ بالحقوق العينية العقارية المفردة بالمادة ١٤ من مشروع السجلات العقارية وعدم الوقوف عند التعداد للحقوق الوارد بالمواد ٦١١ - ٦١٣ / ٧٣٧ - ٧٣٩ مدني ؟ نظن السلب في الجواب . ونرى أن الحقوق العقارية الخاضعة للتسجيل هي الميئنة بالمواد المدنية (الاموال ص ٩١٢ ن ٦٢٢) وراعينا على الاخص أن الحقوق العينية معينة بالقانون (المادة ١٩/٥ مدني) لما في التعميم من التجهيل الخطر على الافراد

ك - تقديم عقار في شركة بمثابة معنة

للشريك

لشريك أن يقدم عقاراً للشركة في مقابل

لا يسقط عنه الا بمرور ١٥ سنة (الاموال ص ٨٣٠ ن ٥٧٣) .

وفي عهد قانون التسجيل يجوز للمسترد استرداد العقار حتى ولو لم يسجل المشتري عقده لانه إنما يريد من الاسترداد الحصول على الحقوق، التي تقررت للمشتري قبل البائع ، وهي الحقوق المستفادة من الالتزامات الشخصية المنوّه عنها بالمادة الاولى من قانون التسجيل . ومتى حكم للمسترد باسترداد العقار وسجل الحكم، انتقلت الملكية اليه . وكذلك يجوز للمسترد الاسترداد حتى ولو كان عقده هو غير مسجل ، والملة واحدة في الحالتين .

ن - الشفعة وقانونه التسجيل

الحالة الاولى . عقد المشتري غير مسجل :

فهل تجوز الشفعة أم لا تجوز ؟ نرى أن الشفعة جائزة . وأيدنا القضاء في ذلك بأحكام ثلاثة (انظر كتابنا في الاموال ص ٧٠ ن ٥١٢ الحاشية الاولى) وحكمان جزئيان (المحاماة المجلد ٦ ص ٥٣١ رقم ٣٥٤ - وص ٦٤٨ رقم ٣٦١) وخالفنا حكم واحد (الاموال ص ٧٠٦ الحاشية الاولى) . وأدلتنا على صحة جواز الأخذ بالشفعة ما يأتي :

الرد على المستفادة من قانونه التسجيل :

(١) عقد المشتري غير المسجل يجعله في نظر القانون مشترياً . فله مطالبة البائع بتسليم العقار ، ومطالبته بحق الضمان . وليس للبائع كما قررنا حق الاعتراض بعدم تسجيل العقد . لأن التسجيل شرع لمصلحة المشتري . ولأنه لا يجوز

نصيب الوارث برمته . فان كان الاول كان لابد من التسجيل . وان كان الثاني فلا . وحجة القضاء أن بيع الحصة في التركة بيع يحكى بيع الشريك لحصته في الشركة ، أى بيع لحق دائية droit de créance . وهذا التمييز غير صحيح في نظرنا . لأن التركة ليست شخصاً معنوياً بل خاص تملكه هي دون الورثة ، كما هو الحال في الشركات . هذا من الوجهة العملية النظرية . ومن الوجهة العملية ، لا فرق بين عقار يباع من الوارث مع منقولات وعقارات أخرى (أى بيع الوارث لحصته في التركة) وبين بيع عقار واحد ، ما دام أن مخاطر الاخفاء والتستر حاصلة عند عدم حصول اشهار بيع الحصة (الاموال لنا ص ٨٢٨ وما بعدها وص ٩٠٩ ن ٦٢٠) اذ كيف يعلم المشتري لعقار من الوارث المتخارج أن العقار بيع منفرداً أو مع عقارات ومنقولات أخرى الا بالتسجيل ؟

م - استرداد الحصة المبيعة والمادة ٤٦٢ مدني

اذا باع أحد الشركاء في شركة أو أحد الورثة في تركة نصيبه لأجنبي جاز للشريك أو الوارث الآخر (أو الشركاء أو الوارثون الآخرون) حق استرداد المبيع من الأجنبي بعد دفع الثمن والمصاريف (المادة ٤٦٢/٥٦١ مدني) ولا يحول دون ذلك تسجيل المشتري لعقده ، ولأن حق المسترد محفوظ بالقانون نفسه ، ويجب على المشتري أن يعرف أن هذا الحق ، مقرر للمسترد ، وأنه

لها لامن وقت الحكم (على عكس ما يقول به القضاء : الاموال ص ٧٣٧ والحاشية ٢) لأنه ان واقع المشتري على اعطائه بالشفعة تم العقد بمجرد حصول رضائه . واذا لم يحصل رضائه تدخل القضاء في الأمر وقضى بالشفعة لا من وقت الحكم بل من وقت وجوب حصول الرضاء من جانب المشتري ، ولأن الاحكام كلها مؤيدة للحقوق ، لا منشة لها ، ما عدا حكم مرمى المزداد المنشئ (وهناك حكم مرمى مزداد واحد مؤيد وهو فيما اذا رسا المزداد على الغير الحائز للمعار *tiers détenteur* اذا قام هذا الحائز بعملية التطهير *Purge* واباها عليه الدائنون المرتهنون فزادوا عشر الثمن ولودعوا خمس الثمن : راجع كتابنا في التأمينات ص ٢١٥ ن ١٩١)

٢ - قلنا ان المشتري غير المسجل مالك على شرط التسجيل . أى ان عقده من حيث التمليك عقد معلق على شرط . ويتحقق الشرط ، وهو التسجيل ، تنتقل الملكية . وللشرط هنا أثر رجعي عند تحققه ، على شرط ان لا يضر بحق تقرر للغير بحسن نية من جانب البائع . وما دام ان عقد المشتري من حيث نقل الملكية ، عقد معلق على شرط ، جازت الشفعة ، اذ يصبح للشفيع بعد الحكم بالشفعة حقاً معلقاً على شرط أيضاً . فاذا سجل الشفيع حكم الشفعة

للبيع العمل على معاكسة المشتري في التسجيل وعدم تمكينه منه . - ٢) ان التسجيل في مصلحة المشتري . فاذا لم يجزه هذا الاخير عمداً أو اهمالا منه فلا يجوز للبائع الاستفادة من ذلك - ٣) ان الالتزامات الشخصية الاستفادة من المادة الأولى من قانون التسجيل تنصرف الى الواجبات والحقوق الاستفادة من طبيعة العقد . وعلى ذلك فالعقد بين الطرفين قائم وقد انتج جميع نتائج القانونية الايجابية نقل الملكية ، اذ لا يحصل ذلك الا بالتسجيل . - ٤) ان البيع وما يترتب عليه شيء ، والتسجيل شيء آخر . ولا بد من فصل الاثنين . لأنه بالعقد تقرر حقوق وواجبات لكل من الطرفين . وبالتالي تنتقل الملكية فقط

الادلة المستفادة من الشفعة :

١ - يقرر حق الشفعة للشفيع بشروط قبل وبعد البيع . أما قبل البيع فهي شروط الجوار وحقوق الارتفاق والتملك على الشيوع وغير ذلك . وأما بعد البيع فلا بد من اظهار الرغبة في الاخذ بالشفعة في ظرف ١٥ يوماً من وقت العلم بالبيع (لا من وقت تسجيل عقد البيع كما حكمت خطأً بذلك محكمة اسكندرية المختلطة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٥ الجازيت المجلد ١٥ ص ٢٤٢ رقم ٣٦٦) ولا بد من رفع دعوى الشفعة في ظرف ٣٠ يوماً من وقت وصول اذار الشفعة الى المشتري والبائع . فاذا جاء الشفيع وأنذر المشتري والبائع اعتبر ما لسكا للمعار من وقت وصول الانذار

انتقلت الملكية إليه ، والا فلا تنتقل مع بقاء العقار تحت يده . وهو لا يخشى خروجه من يده ما دام سبق له ان سجل انذار الشفعة تسجيلاً أهلياً ومختلطاً . على انه عند عدم تسجيل الحكم القاضي بالشفعة ، فانه يخشى عليه من تصرف البائع ثانياً في العقار لمشتري آخر حسن النية ، لأن تسجيل انذار الشفعة تسجيل شخصي بالنسبة للمشتري فقط ، ولم يكن شخصياً بالنسبة للبائع . فمن يريد ان يشتري من المشتري يجد انذار الشفعة مسجلاً فيمتنع عن الشراء . أما من يريد الشراء ثانياً من البائع فلا يجد أثراً لتسجيل انذار الشفعة ضده (والمواد ٩ و ١٢ و ١٤ من قانون الشفعة تفيد أن تسجيل الانذار يحصل ضد المشتري) ولكن اذا علم المشتري الثاني من البائع ، اذا علم بسبق تصرف البائع في العقار للمشتري الأول ، وعلم بأي طريقة اما علماً أكيداً ، أو كان متواطئاً مع البائع ، فلا ينفذ عقده على المشتري الأول . وعلى ذلك تصح الشفعة اما اذا اشترى من البائع بحسن نية فقد عقده على المشتري الأول . وعلى ذلك تبطل الشفعة في مواجهة المشتري الأول ، وتصح باجراآت جديدة في مواجهة المشتري الثاني . ومن الذي يتحمل بمصاريف دعوى الشفعة الأولى ، الشفيع أم المشتري الأول ؟ المسؤولية هنا ترجع للخطأ . فمن ثبت الخطأ من جانبه أصبح مسئولاً . أما المشتري الأول فلا خطأ من جانبه ، لأنه

ليس ملزماً قبل الشفيع بأن يسجل عقده حتى يمكنه من حقه . اذ لا يجوز اكراه أحد على ان يقوم بعمل ايجابي تأييداً لحق الغير . انما يلزم فقط في ان يلتزم حالة سلبية ازاء هذا الغير بشأن حق هذا الاخير . وما دام لاسئولية على المشتري الاول ، فيجب ان يتحمل الشفيع وحده بالمصاريف ، لأنه هو الذي قام بها في سبيل تحقيق حق له . واما وقد فشل في تحقيقه ، عليه ان يتحمل نتائج عمله وحده .

٣ - ان الشفيع لا يعتبر انه أخذ العقار من المشتري ، انما يعتبر انه أخذه من البائع . أي ان البائع للشفيع هو البائع لا المشتري (المادة ١٣ من قانون الشفعة -

٤ - أن دعوى الشفعة لا تنصرف الى البحث فيما اذا كان المشتري مالكا أم لا . انما تنصرف الى ما اذا كان مشترياً ومشترياً فقط ، أي الى انه صاحب حقوق على العقار قبل البائع له . والشفيع يحل محله فقط . وتسجيل حكم الشفعة تنتقل الملكية للمشتري ثم للشفيع (الاموال ص ٧٠٦ ن ٥١٣)

القضاء المختلط والشفعة والتسجيل :

القضاء الكلي الابتدائي يجري على عدم الاخذ بالشفعة عند عدم تسجيل عقد المشتري (جورنال المحاكم المختلطة عدد ١٢ و ١٣ مارس سنة ١٩٢٥ رقم العدد ٤٦٥ ص ٨ العامود

١٢ و ١٤ من قانون الشفعة تفيد أن تسجيل الانذار يحصل ضد المشتري) ولكن اذا علم المشتري الثاني من البائع ، اذا علم بسبق تصرف البائع في العقار للمشتري الأول ، وعلم بأي طريقة اما علماً أكيداً ، أو كان متواطئاً مع البائع ، فلا ينفذ عقده على المشتري الأول . وعلى ذلك تصح الشفعة اما اذا اشترى من البائع بحسن نية فقد عقده على المشتري الأول . وعلى ذلك تبطل الشفعة في مواجهة المشتري الأول ، وتصح باجراآت جديدة في مواجهة المشتري الثاني . ومن الذي يتحمل بمصاريف دعوى الشفعة الأولى ، الشفيع أم المشتري الأول ؟ المسؤولية هنا ترجع للخطأ . فمن ثبت الخطأ من جانبه أصبح مسئولاً . أما المشتري الأول فلا خطأ من جانبه ، لأنه

الاستئناف المختلط في هذه النظرية ، لأنه لم ينشر لها حكم في هذا الصدد .

الحالة الثانية عقد الشفع لم يكن مسجراً

نرى أيضاً جواز صحة الشفعة بالرجوع الى نفس الادلة المتقدمة . ونرى ان عقد الشفع يعتبر عقداً معلقاً على شرط . والشرط هنا هو عدم تصرف البائع لمشتري آخر حسن النية خلاف الشفع . لأنه اذا حصل ذلك فقد عقد المشتري الثاني وبطل عقد الشفع ، وبه تبطل الشفعة ويلزم بمصاريفها . ولا يجوز للمشتري الثاني من البائع للشفع ان يشفع ، لأن عقده متأخر على عقد المشتري المشفوع ضده

هـ - . الوفاء بمقابل

الوفاء بمقابل dation en paiement أن يقدم المدين شيئاً في مقابل ما التزم به أصلاً . فاذا قدم عقاراً أصبح الدائن مالكا للعقار . وقد اختلفت الآراء فيما اذا كان الوفاء بمقابل يعتبر يماً أو وفاء (الالتزامات لنا ، النظرية العامة ص ٣٩٥ ن ٤٠٠) ونرى انه في عهد القانون الجديد لا بد من تسجيل العقد ، سواء اعتبر يماً أو وفاء . لأنه في حالة الوفاء يعتبر تملكاً أيضاً . لأن يد الدائن بعد الاستلام لا يمكن ان تكون خلاف اليد المالكه ، والتسجيل لازم لنقل الملكية . ولا يمنع عدم التسجيل أن يطالب الدائن المدين بتسليمه العقار والتخلي

الاول والثاني) ولكنه من طريق آخر يقول بأنه لا عبرة بمحصول اظهار الرغبة قبل تسجيل عقد المشتري ، ما دامت دعوى الشفعة قد رفعت بعد تسجيل عقد المشتري في مدة الثلاثين يوماً (حكم محكمة اسكندرية الكلية المختلطة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٥ بمجلة جازيت المحاكم المختلطة المجلد ١٥ عدد اكتوبر سنة ١٩٢٥ ص ٢٤٢ رقم ٣٦٦) وانا لا نقر هذا القضاء بحال . والذي نأسف له اننا لم نجد بين أسباب حكم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٥ المذكور ما يرجع الى تمحيص قواعد التسجيل وأحكامه بل وجدنا افاضة على غير طائل في ماهية اظهار الرغبة في الاخذ بالشفعة ، وتحليل هذا الاظهار على ضوء احكام فقهاء الشريعة الاسلامية ، دون الاخذ بالقواعد المدنية الحاضرة وحدها وهو ما لا نقره مطلقاً . اذ نقول بأن حق الشفعة حق مدني مقرر بأحكام القانون المدني ولا يرجع فيه الآن الى أحكام الفقه الاسلامي . (الاموال ص ٦٤٤ وما بعدها) واما الحكم المشار اليه بمجورنال المحاكم المختلطة المتقدم ذكره فقد ورد بدفع المحامين الذين يترافعون امام محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية لمناسبة رفع استئناف عن الحكم الصادر من المحكمة الكلية بعدم قبول الشفعة في حالة عدم تسجيل عقد المشتري ولم ينشر حكم محكمة الاستئناف للآن كما انه لم يعلم . وعلى ذلك لا نعلم حتى الآن رأى

عنه أخذاً بما قرره بشأن تفسير المادة الأولى من قانون التسجيل الجديد .

٢ - في العقود المنسقة بغير عهده

١ - في الرهبة

الهبة لا تصح بين العاقدین الا اذا عملت رسمية . (المادة ٤٨ / ٧٠ مدني) ولا تصح بالنسبة للغير الا اذا تسجلت (المادة ٦١١ / ٧٣٧ مدني) .

هذا في عهد القانون المدني . اما في عهد قانون التسجيل ، فلا تصح الهبة بين الطرفين لتكون ناقلة للملكية الا بشرطين : رسمية العقد وتسجيل العقد . فاذا حصلت الرسمية دون التسجيل ، فلا تنتقل الملكية . ولكن أخذاً بما قرره المادة الأولى من قانون التسجيل وبما فسرناها به ، نرى ان الالتزامات الشخصية المترتبة على العقد غير المسجل تبیح للموهوب له ، الذي عمل عقده رسمياً ، حق مطالبة الواهب بجميع الحقوق التي تنقرر له بطبيعة عقد الهبة . فله طلب تسليمه العقار . وليس للواهب حق التمسك بعدم تسجيل عقد الهبة ، مادام ان التسجيل كما ذكرنا من مصلحة الموهوب له وحده ، ولا شأن للواهب به .

ب - الوقف

يحصل الوقف باشهاد شرعي وهو تحرير حجة

الوقف امام القاضي الشرعي . ويستوى في ذلك المصري والاجنبي المقيم في مصر . وتسجل في سجلات المحاكم الشرعية الكائن بدائرتها الاطيان . ولا تسجل في المحاكم المختلطة . وتسجيلها بالمحاكم الشرعية حجة على الكافة ، أي على الوطنيين والاجانب . والتسجيل غير لازم بالنسبة للواقف ، ولازم بالنسبة للغير (النقص في أول يوليو سنة ١٩١٦ م ر ١٨٠١ ، ص ١ رقم ١) أما وقد صدر قانون التسجيل فقد أصبح التسجيل لازماً أيضاً للواقف والمستحقين . على انه أخذاً بما قرره المادة الأولى من قانون التسجيل من الالتزامات الشخصية هل يجوز للمستحقين مطالبة الواقف بالتخلي عن العقار الموقوف ، باعتبار ان عدم التسجيل لا يمنع الواقف من القيام بتنفيذ ما التزم به ؛ نظراً للايجاب . الا انه اذا تصرف الواقف الى الغير حسن النية قبل تسجيل حجة الوقف نفذ تصرفه . واما اذا كان الغير سئ النية فلا ينفذ التصرف (ونريد بسوء النية العلم الاكيد أو تواطؤ المشتري مع الواقف)

٢ - في الاعطام المنسقة

١ - حكم مرسى المزاد في تزعم الملكية

حكم مرسى المزاد منسقة للملكية يجب تسجيله طبقاً للقانون المدني حتى يكون حجة على الغير . (المادة ٦١٢ / ٧٣٨ مدني) ويجب تسجيله طبقاً لقانون التسجيل الجديد (المادة

ونرى أنه لا محل للتأشير بحكم مرسى المزاد الثاني بهامش تسجيل حكم المزاد الأول فيما إذا تأيد المزاد على الأول . وأما في حالة رسو المزاد على خلافه سواء كان مقرر الزيادة أو غيره ، فأنا نرى ضرورة التأشير بذلك على هامش تسجيل الحكم الأول ، مع ضرورة تسجيل حكم مرسى المزاد الثاني كما ذكرنا .

٣ - حكم مرسى المزاد بناء على

عدم قيام الراسى عليه

المزاد يدفع الثمن folle enchère

يلزم الأول بفرق الثمنين (المادة ٥٧٤/٦٥٦
٦ ٦٩٦/٦٠٢ مرافعات) ولا يستفيد من الزيادة
(المادة ٦١٢/٧٠٢ مرافعات) والبيع الثاني
يفسخ الأول ونرى ضرورة تسجيل حكم مرسى
المزاد الثاني (الاموال ص ٨٣٢)

(٣) في العقود المؤبدة

بعد أن انتهينا من العقود والاحكام المنشئة
نتكلم الآن على العقود المؤبدة ثم الأحكام
المؤبدة .

١ - في العقود المؤبدة

يراد بالعقد المؤبد العقد الذى يؤكد حقا
عينا عقاريا مقرر من قبل بتعاقد شفوى أو
بعقد كتاب .

حكم القانون المدنى : التعاقد الشفوى

الأولى (حتى تنتقل الملكية بالنسبة للطرفين
واجاز القانون لسكتب المحكمة ان يقوم هو
بطلب تسجيل الحكم (٦٣٩/٧٧١ مدنى
و ٥٩٠/٦٧٢ مرافعات) وإذا كان تسجيل
تنبيه نزع الملكية يحول دون صحة تصرف
المدين (المادة ٦٠٨ مرافعات) ويؤخذ
بها بالقياس فى الاهلى) فما هى اذن المحكمة من
تسجيل حكم مرسى المزاد ؟ المحكمة ظاهرة :
أولا . لأن التسجيل الجديد لازم لنقل الملكية
ثانيا . لأن تسجيل تنبيه نزع الملكية
لا يحول دون قيد رهون الموجودة من قبل
على المدين . وثالثا . لأن الحظر من التصرف
لا يمنع كما هو عليه رأى الراجح من الزمن .
(الاموال ص ٨٣١)

٢ - الحكم الصادر بمرسى المزاد ثانيا

بعد مرسى المزاد الاول

يحصل أن يزيد الغير فى قيمة العقار المبيع .
فاذا رسا المزاد على الاول لا محل لتسجيل العقار
(المادة ٢١٨٩ مدنى فرنسى) أما اذا رسا على
مقرر الزيادة أو على خلافه فلا بد من تسجيل
حكم مرسى المزاد الثانى . كل ذلك فى عهد القانون
القديم ، وباعتبار ان التسجيل شرع لمصلحة
الغير . واما فى عهد القانون الجديد فانا نرى ضرورة
تسجيل حكم مرسى المزاد الثانى اذا رسا المزاد
على مقرر الزيادة أو خلافه ، كما أنه يجب
تسجيل حكم مرسى المزاد الأول على كل حال .

في ذلك « لا يمكن تجريد هذه العقود والاحكام (المؤيدة) من قيمتها الجوهرية وهو الاقرار الصريح بحق سابق الوجود » ولا يجوز ان تصرف هذه القاعدة الى القسمة فقط باعتبارها كاشفة ، بل يجب أن تتمشى في نظرنا أيضاً على جميع الحالات الخاصة بالعقود المؤيدة لحقوق سابقة .

٢ - ورقة الضد والتسجيل

هي ورقة تحرر نفيًا لورقة محررة من قبل . وهي قيد وجود عمليتين قانونيتين . العملية الأولى المقررة للحق . والعملية الثانية النافية له . فإذا اشترى المشتري بعقد ثم اخذت عليه ورقة بصورة عقد الشراء ، اعتبر العقد الأول ظاهراً والثاني خفياً . والاول حجة على الغير وأما الثاني فلا ، نظراً لحفائه . وما القول فيما اذا تسجل الثاني ، فهل يزول عنه الحفاء فيصبح حجة على الغير ؟ أو بعبارة أخرى هل تسجيل ورقة الضد يعتبر حجة على الغير ؟

اجاب القضاء الفرنسي بالايجاب (النقض

في ١٨ مايو سنة ١٨٩٧ ، ١٩٧ ، ١٠٥٠١ ، ٥٠٥٠١ ، ومقال دي لوان . - س ١ ، ٩٨ ، ١٠٥٠١ ، ٢٢٥٠١ ، ومقال تيسيه) وأيده القضاء المصري (استئناف م ١٣ مايو سنة ١٩٠٩ م ت ق ٢١ ، ٣٨٤ ، ونشر مبدأ الحكم بهذه المجلة دون اسبابه وهذا موضع اسف لنا) وأيده فيه « دي لوان » يقال معروف . وحجته أن الملكية لا تعود الى البائع الا بتسجيل ورقة الضد لأنه « كما انتقلت

والكتابي ناقل للملكية بين الطرفين . ولا ينقل الملكية بالنسبة للغير الا بالتسجيل . فإذا كان التعاقد ثابتاً بالكتابة سهل تسجيله . وأما اذا كان التعاقد شفويًا ، فيجوز لصاحب الحق العيني العقاري رفع دعوى واخذ حكم وتسجيل هذا الحكم ليكون التعاقد حجة على الغير من وقت تسجيله لا قبله . واذا كان التعاقد ثابتاً بالكتابة ، فاما أن يكون العقد مسجلاً أم لا . فإذا تسجل وصدر حكم مؤيد له فلا محل لتسجيله ، وذلك اخذاً بما قرره قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ الفرنسي (جرائم لوان في التأمينات ص ٢٤٥ ن ٨٥٩ - الاموال ص ٨٣١ ن ٥٧٣) وأما اذا لم يكن مسجلاً فلا بد من تسجيل الحكم حتى يكون نافذاً على الغير . والعقد الكتابي المؤيد لتعاقد شفوي لا بد من تسجيله ليكون حجة على الغير . وبوجه عام يفضل الغير الذي اكتسب حقاً عينياً عقارياً مسجلاً على من حكم له وسجل حكمه بعد تسجيل الغير ، على شرط أن أن يكون هذا الغير حسن النية

حكم قانونه التسجيل : قررت المادة ٢

من قانون التسجيل الجديد ضرورة تسجيل العقد المؤيد ليكون حجة على الغير حسن النية . وعلى ذلك اذا كان الغير سيء النية ، أي يعلم علماً اكيداً بسبق تقرير حق عيني على العقار أو كان متواطئاً مع صاحب العقار ، فلا ينفذ عقده وينفذ حقه العقد المؤيد . ونقول المذكرة الايضاحية

الملكية بالنسبة للغير بتسجيل العقد الصوري ، يجب أيضاً أن تنقل صوراً الى المالك الاصل بتسجيل ورقة الضد « (انظر كتابنا في اثبات الالتزامات ج ١ ص ٣٣٤ وما بعدها) وخالفه « تيسيه » بمقال مشهور رد به عليه . وقال بان ورقة الضد ورقة مشوبة بالغش ، وليس من شأن التسجيل أن يرفع عنها هذه الشائبة . ولأن التسجيل لم يشرع لتسجيل العقود المستترة (ض ٣٤٢ من كتابنا المذكور أخيراً) . وايده في ذلك « بارد » بمجموعة بودري المطول (بارد في الالتزامات ج ٤ ض ١٢٣ في نصفها ب ٢٤١٢) وأنا تؤيد تيسيه وبارد ونرى نحن أن المسئلة ترجع الى المسئلة الآتية : هل تنقل ورقة الضد حقا عينيا عقاريا ، وهي على ذلك تعد من الاوراق الخاضعة للتسجيل ، أم هي ليست كذلك ؟ الذي نراه انها لا تنقل حقا عينيا عقاريا . واذا كان عقد الشراء الصوري المشفوع بورقة الضد ، لا يمكن معه أن يقال بأن الملكية قد انتقلت الى المشتري ، ادام التبايع صوريا ، حينئذ لا يمكن أن يقال بأن الملكية ردت الى البائع بورقة الضد . ما دام أن حق الملكية لم يتأثر لدى المالك الاصل . وعلى ذلك لا تعتبر ورقة الضد لاتاقلة لحق عيني عقارى ، ولا نافية لهذا الحق ، ولا مؤيدة للحق تحت يد صاحبه ، ما دام أن التعامل صوري ، أى أنه لم يقع شيء ما .

وبما أن التسجيل خاص بالاوراق المؤثرة

على الحقوق العينية العقارية ، فلا تخضع حينئذ ورقة الضد للتسجيل . واذا سجلت فلا يلزم الغير بضرورة التعرف عليها ، الا اذا ثبت العلم بها من أى مصدر ، سواء كان مصدر التسجيل أو غيره ، لأن الغير يعتبر في هذه الحالة مئىة النية .

ولكن محل الصعوبة العملية في كيفية وصول صاحب ورقة الضد الى رد الملكية اليه بالنسبة للغير . فيقول « دى لوان » بأنه لا بد من التسجيل لانه يراد به فقط رد الملكية الى البائع وذلك بالنسبة للغير فقط (لأن ورقة الضد حجة على طرفيها دون تسجيل ، في عهد القانون القديم) وهو ذلك الغير الذى يمكن أن يكون مثلاً مشترياً من المشتري الصوري وهو لا يعلم بوجود ورقة الضد تحت يد البائع

قانون التسجيل وورقة الضد : هل زال هذا النزاع بعد صدور قانون التسجيل ؟ نظن لا . لأن الخلاف لازال قائماً بشأن ما اذا كانت ورقة الضد ناقلة لحق عيني عقارى أم لا . وما دام أنا نقول بأنها لا تؤثر مطلقاً على الحق العيني العقارى وهو تحت يد صاحبه الاصل ، فهي لا تعتبر حينئذ خاضعة للتسجيل .

٣ - الاصطاح المؤثرة

يتنازع الطرفان في الحق العيني العقارى الذى قرره احدهما للآخر على عقار مملوك للمقرر

فيلتجئ المشتري مثلاً إلى القضاء يطلب اقراره على حقه. والحكم الذي يصدر يعتبر مؤيداً لحقه من قبل. ولا يعتبر هذا الحكم نافذاً على الغير إلا من وقت تسجيله، على شرط أن يكون الغير حسن النية.

وما قلناه في حالة العقود المؤيدة يسرى هنا بشأن القانون المدني وقانون التسجيل. إلا أنه لا بد من بيان أثر سوء النية وحسن النية في الأحكام، والعقود أيضاً، وبيان أثر ذلك في التسجيل الجديد

٤ - النية والتسجيل

١ - النية والتسجيل في القانون المدني

لا ينفذ عقد المشتري على الغير إذا سجل عقد المشتري، وكان الغير مسجلاً قبله وحسن النية. فإذا ثبت سوء نيته نفذ عقد المشتري عليه، ولو أن عقد المشتري مسجل بعد عقد الغير (المادة ٢٧٠/٣٤١ مدني) وهذا القاعدة المقررة بالقانون المدني مأخوذة عن القضاء والفقه الفرنسيين (كولين وكابتان ج ١ ص ٩٥٩ الطبعة الأولى سنة ١٩١٤ - وص ٩٦٩ من الطبعة الثانية سنة ١٩١٩ - النقص الفرنسي في ١٤ مارس سنة ٥٩، د ٥٩، ١، ٥٠٠ - من، ١، ٥٩، ٨٣٣ - كتابنا في اثبات الالتزامات ج ٢ ص ٣٠٢ - البيع للهلالى بك ص ٢٨٢ ن ٤٥٢ وما بعدها)

في تقرير سوء النية: هناك آراء ثلاثة:

رأى يقول بأن مجرد العلم بسبق حصول الشراء يجعل الغير سيء النية. ولا تقر هذا الرأي. بل نشترط أن يكون العلم أكيداً لا شك فيه، لا مجرد العلم البسيط. ورأى يقول بأنه لا بد من حصول توافق بين البائع والمشتري الثاني. وتقر هذا الرأي. لأن العلم الأكيد قريب جداً من التوافق (راجع تفصيل ذلك والادوار التي مربها القضاء المصري المختلط على الاخص، والاهلى، كتابنا في اثبات الالتزامات ج ٢ ص ٢٩٨ - ٣٢٢ - واستئناف م ١٠ فبراير سنة ١٩٢٥ الجازيت المجلد ١٥ ص ٢٥٠ رقم ٣٧٧)

ب - النية والتسجيل في قانون

التسجيل الجديد

تقرر المادة ٢ من قانون التسجيل الجديد أن الحكم المؤيد (أو العقد المؤيد) لا يكون حجة على الغير إلا إذا سجل. ويشترط في الغير أن يكون حسن النية. واوردت ذلك بالصيغة الآتية: « فإذا لم تسجل هذه الأحكام والسندات فلا تكون حجة على الغير، كما أنها لا تكون حجة كذلك ولو كانت مسجلة إذا داخلها التدليس entachés de fraude » ويظن أن الشارع يريد الأخذ بمذهب التوافق التدليسي. ولكن لا بد أيضاً من الأخذ بالعلم الأكيد لدى الغير، لأن صاحب الحكم المؤيد المسجل (أو صاحب العقد المؤيد المسجل) لا يهزم فيما إذا كان هناك توافق بين الغير والبائع له، أو أن

الغير يعلم علماً أكيداً لا شبهة فيه بسبق التصرف .

ومما ورد بالملذكرة الأيضاحية وطبقاً للقواعد العامة يرى الأذلاء بالبيان الآتي :

إذا حصل تعاقد شفوي ثم حصل نزاع فيه وزفعت الدعوى من المشتري وصدر حكم لمصلحة المشتري ، وجب تسجيل الحكم ليكون حجة على الغير ، وليكون ناقلاً للملكية بين الطرفين .

وإذا حصل التعاقد كتابة وحصل نزاع بشأنه فاما أن يكون العقد مسجلاً وأما لا . فإن كان غير مسجلاً ، وجب الأخذ هنا بحالة التعاقد الشفوي . أي لا بد من التسجيل لأجل نقل الملكية بين الطرفين ، وبالنسبة للغير . وأن كان مسجلاً فانا لا نرى محلاً لتسجيل الحكم المؤيد ، وذلك طبقاً لما قرره بشأن القانون المدني . وعلى الأخص إذا كان النزاع في العقد المسجل نزاعاً لم يشر إلى مصدره بالعقد . ولا يقبل العقل ولا القانون أن الحكم المؤيد لعقد مسجل لا يكون حجة على الغير إلا من وقت تسجيله ، مع أن العقد مسجل ولم تشبه شائبة ، والحكم صدر بالتأييد . والاذا قيل العكس لترتب على ذلك أن البائع يعمل على خلق أشكال لا محل له ثم يرفع الدعوى ، أو يترك المشتري يرفعها ثم يتصرف البائع في العقار لمشتري حسن النية ويسجل هذا المشتري الثاني عقده بعد تسجيل عقد المشتري الأول وقبل تسجيل الحكم المؤيد ثم يأتي هذا

المشتري الثاني ويدعى افضليته على المشتري الأول : مثل ذلك لا يقبله العقل ولا القانون (ومع ملاحظة أنه يجوز للمشتري الأول الاستناد إلى اسبقية تسجيل عقده أيضاً) ولكن ما القول فيما إذا اشترى المشتري الأول بعقد كتابي لم يسجل ثم جاء الغير واشترى العقار من نفس البائع ، وكان يعلم علماً أكيداً بحصول البيع الأول ، أو جاء وتواطأ مع البائع اضراراً بالمشتري الأول وسجل المشتري الثاني عقده قبل تسجيل عقد المشتري ، فهل ينفذ عقد المشتري الثاني على عقد المشتري الأول ؟

هناك رأي يقول بأنه مادام أن الملكية لم تنقل إلى المشتري الأول بسبب عدم تسجيله لعقده ، يجب تفضيل عقد المشتري الثاني المسجل ولو أنه من النية .

لأن الملكية لا تنتقل إلى المشتري الأول مادام لم يسجل عقده . ولأنها انتقلت إلى المشتري الثاني بالتسجيل . ولأن قانون التسجيل قاطع في أن الملكية لا تنتقل بين الطرفين إلا بالتسجيل (المادة الأولى من قانون التسجيل الجديد - الملحق بك في البيع ص ٢٩٧ ن ٤٦٩ - المقوبات لأحمد بك أمين ص ٧٣٩ الطبعة الثانية)

ويقول اصحاب هذا الرأي بأنه يجوز مع ذلك للمشتري الأول أن يرفع دعوى بطلان تصرفات المدين ضد البائع والمشتري الثاني .

وأنا لا نستطيع أن نقر هذا الرأي ويجب الأخذ بعكسه للأسباب الآتية .

(١) قلنا في شرحنا للمادة ٢ من قانون التسجيل بأن الحكم المؤيد لعقد غير مسجل لا ينفذ على الغير إلا إذا كان مسجلاً ، وعلى شرط أن يكون الغير حسن النية ، وقلنا بأنه إذا كان الغير مميء النية أى يعلم علماً أكيداً ، أو متواطئاً مع البائع ، فإن عقده المسجل قبل تسجيل الحكم ، لا ينفذ على الحكم المسجل بعده : كل ذلك لأن الغير مميء النية ، أى يعلم بسبق تصرف البائع فى العقار . والمذكرة الإيضاحية تشير الى أن العقد غير المسجل يقرر مع ذلك حقاً للمشتري . والمادة الأولى من قانون التسجيل تقول بالالتزامات الشخصية عند عدم تسجيل العقد . وقلنا بأن الالتزامات هذه تنصرف الى الحقوق التي تنشأ عن طبيعة العقد .

إذا عرف ذلك كله فكيف يمكن القول بأن المشتري الثانى مميء النية ، وهو من توطأ توطأؤ تدليسياً مع البائع ، يفضل على المشتري الأول ؟ هل هناك فرق محسوس بين حماية الشارع للمشتري الأول الذى لم يسجل عقده والذى رفع دعوى وصدر له حكم وسجله بعد المشتري الثانى مميء النية ، هل هناك فرق بين هذا المشتري ، وبين المشتري الأول الذى لم يسجل عقده ولم يرفع دعوى وجاء المشتري الثانى واشترى بعد الأول وبسوء نية ؟ أليس هذا المشتري جديراً بنفس هذه الحماية التي قررت للمشتري الذى أخذ حكماً ؟ وهل هناك حكمة

من التمييز بين المشتري الذى أخذ حكماً ، وبين الذى لم يرفع دعوى ؟

(٢) إن للمشتري الأول غير المسجل حقوقاً قبل البائع منصبه على المقار . فله حق المطالبة بتسليم المقار . وكيف يتحقق هذا الحق إزاء المشتري الثانى مميء النية وهو المسجل عقده ؟ إن قيل بأن للمشتري الأول حق رفع دعوى بطلان التصرفات ، فإن هذه الدعوى لا تصح إلا إذا ثبت إعسار المدين ، وهذا ليس بالسهل . وقيل بأنه عند الفشل فى تلك الدعوى فيطالب بتعويض . ولكن كيف يحرم المشتري ، وهو دائن بحق استلام المقار ضد البائع ، من حقه فى المطالبة بالتسليم ، بينما المقار موجود ، وهو فى حل من المطالبة بالتنفيذ بأصل الالتزام (وهو ما يسمونه بالتنفيذ العيني) ويلزم بالمطالبة بتعويض ؟ إن المشتري فى هذه الحالة دائن بالاستلام . فهو لا يلجأ إلا اليه إذا أمكن تحقيقه . وعند عدم تحقيقه يرجع للتعويض . لأن الاختيار له وليس للمدين . وما دام أن المشتري الثانى مميء النية فهو معتد على حق المشتري الأول . ويستحيل أن الاعتداء على الحق يصبح فى مناعة القانون وحصاته . لأن القانون لا يحمى سوء النية بأى وجه ما .

(٣) قد يقال بأن المذكرة الإيضاحية أوردت ما يفيد الى أن الغرض من وضع المادة الأولى عدم العودة لاشكالات سوء النية فى عهد القانون المدنى . ولكن كيف يقال ذلك مع أن الشارع

حكم الصلح

حكم الصلح أو عقد الصلح كلاهما مؤيد
الملكية الثابتة من قبل لمن حصل الصلح له من
العقار المتنازع فيه . وان كانت ورقة الصلح عقداً
كانت أو حكماً نافذة على الطرفين بلا تسجيل
الا أنها لا تسري على الغير حسن النية الا
بالتسجيل (المادة ٢ من قانون التسجيل) وإذا
تناول الصلح عقاراً آخر خلاف العقار محل النزاع
فلا تنتقل الملكية فيه بالعقد أو الحكم الا
بالتسجيل سواء بالنسبة للطرفين أو بالنسبة للغير .

حكم الشفعة

تنص المادة ١٨ من قانون الشفعة الصادر
في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ بأن « الحكم الذي
يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية
الشفيع وعلي المحكمة تسجيله من تلقاء نفسها . »
والحكم هنا في نظرنا إنما هو مؤيد لحق الشفعة
لا منشيء له . لأن حق الشفعة تقرر للشفيع من
وقت وصول انذاره الى المشتري . إذ بوصول
هذا الانذار يجب أن يتحقق العقد . فإذا أبى
المشتري إقرار الشفيع في حقه ، فلا يخرج الحكم
الذي يصدر فيما بعد عن كونه كاشفاً للحق ،
أى مؤيداً له . وربما ينصرف نص المادة ١٨
المذكورة الى اعتبار الحكم بمثابة العقد الكتابي
الذي كان يجب أن يحصل بمجرد وصول الانذار
الى المشتري . (انظر كتابنا في الاموال ص ٧٣٥
٥٢٥ وما بعدها . - والقضاء المصري على خلاف
هذا الرأي)

قرر العودة اليها بالمادة ٢ من قانون التسجيل ؛
(٤) إن الفقه بمصر يؤيد هذا الرأي حتى
قبل صدور قانون التسجيل . وعلى الأخص
برناردى واضع مشروع قانون التسجيل (مجلة
مصر الحديثة سنة ٩١٨ ص ٥٢٢ من مقال
الاستاذ كاديمينوس المحامى ، ونفس المجلة سنة ٩٢٢
ص ٢٠١ من مقال للمستشار برناردى)

(٥) وإذا حصل عقد بيع وقام المشتري
باجراء عملية المصادقة الرسمية على امضائه طبقاً
للمادة ٦ من قانون التسجيل ، ولما طالب البائع
بالحضور أمام الموظف الحكومى المعين للمصادقة
أبى الحضور . وتعطل التسجيل على المشتري .
فهل من القانون أنه اذا سارع هذا المشتري في
رفع دعوى اثبات صحة الامضاء طبقاً لماون
المرافعات (المواد ٢٥١ وما بعدها) وصدر له
الحكم بصحة الامضاء وسجل العقد والحكم
مرفق به ، فلا ينفذ عقده على من اشترى بسوء
نية من هذا البائع ، وعلى الأخص اذا حصل
تواطؤ بينهما اضراً به ؟ نظن لا . وعلى الأخص
اذا لاحظنا بأن المادة لم تقل بضرورة تسجيل
عريضة الدعوى في هذه الحالة حتى يكون
تسجيلها حجة على الغير من تاريخ التسجيل

أقسام القسمة

حكم القسمة (أو عقد القسمة) لا تنفذ
على الغير الا اذا كانت مسجلة . فإذا لم تسجل
ولم يكن هناك غير نفذت على أصحابها

لا يمكن عدم حماية المشتري حسن النية من المشتري الأول مادام أنه لم يجد تسجيلات ضد البائع. وكذلك الحال أيضاً في دعوى الصورية (كتابنا في الاموال ض ٩٣٤ ن ٦٤٠ وما بعدها) وكذلك في دعوى إثبات صحة الامضاء عند عدم رضا البائع بالحضور أمام الموظف الحكومي لأجل المصادقة على الامضاء حتى يمكن تسجيل العقد. وكذلك أيضاً دعوى شطب الرهن الرسمي طبقاً للمواد ٥٧٠ مدني وما بعدها.

في التملك المضاف الى ما بعد الموت

المشتري من المورث والمشتري من الوارث
إشتري مشتر من المورث ولم يسجل عقده.
واشتري مشتر آخر من الوارث وسجل عقده. فأى
المقدين نافذ على الآخر؟ وأى المشتريين أجدر
بحماية القانون له؟ هناك رأيان: رأى يقول بصحة
عقد المورث دون عقد الوارث، ورأى يقول العكس
الرأى الأول: تفضيل عقد المورث على
عقد الوارث: وحجته أن العقار المبيع من
المورث خرج من التركة بالمبيع. والوارث لا يرث
في العقار لخروجه عن التركة. وهذا هو حكم
الشريعة الاسلامية إذا كان المتوفى مسلماً،
اخذاً بالمادة ٥٤/٧٧ مدني التي جعلت مسائل
الموارث خاضعة لشريعة المتوفى. وعلى ذلك
فتصرف الوارث في هذا العقار يعتبر حاصلًا فيما
لا يملكه (اسكندرية- بهيأة استشفافية في ٢٧
يوليو سنة ٩١٨ م ر ١٩٠١ ص ١٣٢ رقم ٩٢)

هذا هو حكم القانون المدني. وأما في عهد
قانون التسجيل فانا نرى أيضاً أن الحكم بالشفعة
حكم مؤيد لحق الشفعة. وعلى ذلك يصبح
خاضعاً لحكم المادة ٢ من قانون التسجيل،
للمادة الاولى منه

٤ - في الاعطاس المعرنة أو الملقية

أو البطلنة لعقود سابقة

الدعاوى التي ترفع بإبطال عقد Annulation
أو فسخه Résolution أو الغائه Révoction أو
الرجوع فيه Rescision، أو دعوى الاستحقاق
Revendication، يجب تسجيل عريضة الدعوى
فيها ليكون الحكم حجة على الغير من تاريخ
تسجيل العريضة إذا كان العقد المطعون فيه غير
مسجل، أو من وقت التأشير بها على هامش العقد
ان كان مسجلاً (المادة ٧ من قانون التسجيل)
وورد بالمذكرة الايضاحية أن دعوى بطلان
التصرفات ودعوى الصورية، وهما اللتان لم
تذكرهما المادة ٧ المذكورة، خاضعتان لأحكام
القضاء المقررة من قبل. ونرى أن في ذلك نقصاً
تشريعياً على الأخص إذا قيل بأن المادة وردت
على سبيل الاستثناء وأن الدعاوى المعينة بها
وردت على سبيل الحصر. ووجه الخطر في دعوى
ابطال تصرفات المدين، إذا لم تسجل عريضة
الدعوى فيها، أن المشتري يبيع العقار أثناء قيام
الدعوى الى مشتر حسن النية فينفذ عقده المسجل
على الحكم الذي يصدر فيما بعد بإبطال العقد. إذ

الرأى الثانى : تفضيل عقد الوارث المسجل على عقد المورث غير المسجل وادلت به : (١ - يرجع فى التفاضل فى العقود الى نظرية التسجيل التى قررها الشارع الحاضر على خلاف الاصول المنطقية البهتة المعروفة من قبل وضع نظام التسجيل ٠ - ٢) الوارث يملك عن المورث بحكم القانون (المادة ٧٣٦/٦١٠) وتملكه ليس خاضعاً للتسجيل ، بل يملك قبل الغير بمجرد تحقق شروط الارث فيه ، وهى موت المورث وحياة الوارث بعد موت المورث وثبوت جهة الارث . فاذا تحققت هذه الشروط لدى المشتري من الوارث اشترى هذا المشتري العقار وهو مطمئن ، لأنه لم يسبق تسجيل عقد المشتري من المورث - ٣) وما دام أن الاشكال خاضع لأحكام التسجيل ، يكون عقد المورث غير المسجل معتبراً أنه غير موجود بالنسبة لمن تملك نفس العقار بعقد مسجل (المادة ٧٤٢/٦١٥ مدنى - ٤) من أحكام التسجيل أن المشتري من المورث بعقد ثابت التاريخ مفضل على الموصى له بوصية لاحقة لهذا العقد ولو سجل العقد قبل تسجيل الموصى اليه . (المادة ٦١٧/٧٤٤ مدنى) ولكن المشتري من الموصى اليه بعقد مسجل ، بعد تسجيل عقد البيع الصادر من المورث ، والثابت التاريخ قبل الوصية ، وقبل تسجيل عقد المشتري من الموصى اليه ، هذا المشتري من الموصى اليه مفضل على ذلك المشتري من الموصى . بمعنى أنه إذا تنازع المشتري من

المورث والمشتري من الموصى له وجب تفضيل الاسبق فى التسجيل . واذا كان الأمر كذلك ليس يكون من باب أولى إذا تنازع المشتري من المورث هذه المرة مع المشتري من الوارث بدلا من المشتري من الموصى له ، ونعلم أن الوارث أقوى من الموصى له ٤ (راجع مقالا للاستاذ لامير بمجلة مصر الحديثة المجلد ٤ ص ٢٠٧ - ٢١٢ . انظر إثبات المدائيات لنا ج ٢ ص ٢٩٦ والحاشية الاولى . - انظر البيع للهلالى بك ص ٢٢٣ ن ٣٨١ وما بعدها وص ٢٨٨ ن ٤٥٩ وما بعدها . - زكى بك العربى ص ٣٧ - ٤٤ من رسالته فى « مركز الوارث فى الشريعة ونتائج فى القانون » وتأيد هذا الرأى بالقضاء المصرى استئناف ٢ مارس سنة ٩١٦ م ت ق ١٨٦ ، ٢٨١ . - استئناف ١٠ مايو سنة ٩٢١ م ر ١ ، ٢٤ رقم ١٧) وبالقضاء الفرنسى (النقض : س ١ ، ٩٠٣ ، ١٨٠ - ٥ ، ١ ، ٩٠٤ ، ٥)

واذا نظرنا الى هذه النظرية لا يمكن الفصل فيها بالأخذ بمبدأ التفاضل بين المتنازعين . ووجه التفاضل أنه يجب تفضيل من لم يكن الخطأ من جانبه . فالمشتري من الوارث تأكد من صحة وراثته البائع له ومن صحة تملك المورث له فاشترى وهو مطمئن . وأما المشتري من المورث فإنه أخطأ فى عدم المحافظة على عقده من طريق تسجيله . فالخطأ من جانبه ولا محالة .

النظرية وقانونه التسجيل الجديد

القاضي لا يملك الحكم في تثبيت الملكية عن عقد هبة عرفي، أو تقرير الرهن الرسمي عن تعاقد عرفي به، فهو كذلك لا يملك الحكم بأن يحمل حكمه محل التسجيل. أي لا يقضى بتثبيت الملكية

القسم الثالث

قانون العقوبات والتسجيل

التصرف في العقار مرتين: يرى القضاء

الجنائي المصري والفقه المصري أيضاً أخذاً بظاهر نص المادة الأولى من قانون التسجيل الجديد، أنه إذا باع المالك العقار مرتين ولم يسجل المشتري الأول، انتقلت الملكية للمشتري الثاني فقط، باعتبار أن الملكية آلت إليه من البائع الذي يظل مالكا ما دام أن المشتري الأول لم يسجل عقده (منفلوط الجزئية في ٥ مارس سنة ٩٢٥ المحاماة ٥ ص ٥٥٣ رقم ٤٥٢ - شرح قانون العقوبات، القسم الخاص لاحد بك أمين الطبعة الثانية ص ٧٣٩) ويقول أصحاب هذا الرأي بأنه لا عبرة بحسن أو سوء نية المشتري الثاني

وإن لا تقر هذا الرأي، ونرى محلل المواءمة الجنائية واعتبار البيع الثاني نصبا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات فيما إذا كان هناك تواطؤ بين البائع والمشتري الثاني للأسباب الآتية:

(١) قلنا بأن المشتري الأول ولو أنه لم يسجل إلا أن له حقا قبل البائع انصب على العقار، سواء كان حقا عينيا عقاريا أو حقا

نظن أن الملكية ما دامت لا تخرج من مال المورث إلا بالتسجيل ولم يتسجل العقد، فالبيع الحاصل من الوارث نافذ حتما. وهذا على شرط، في نظرنا، أن يكون المشتري من الوارث غير متواطئ مع الوارث (الاموال ص ٩٣٧ ن ٦٤١ وما بعدها. مع ملاحظة أن قانون التسجيل النفي المادتين ٦١٧ و ٦١٨ مدني)

القسم الثاني

قانون المرافعات والتسجيل الجديد

الدعوى الشخصية والدعوى العينية العقارية

إن النزاع الذي يقوم بين طرفي العقد الخاص بحق عيني عقاري، إما أن ينصرف إلى عقد مسجل وإما لا. ففي حالة العقد المسجل ترفع الدعوى بتثبيت الملكية. وفي هذه الحالة ترفع أمام محكمة محل وجود العقار. وإذا كان العقد غير مسجل لأي سبب من الأسباب، أو كان التعاقد شفويا، أو كان هناك مبدأ دليل بالكتابة، فلا يجوز رفع الدعوى بتثبيت الملكية بل ترفع ضد المدعي عليه شخصيا باعتبارها متعلقة بحق شخصي. ويطلب فيها الحكم بصحة التعاقد وتسليم العقار. أي ترفع أمام محل إقامة المدعي عليه. ذلك لأن المحكمة لا تستطيع الحكم بتثبيت الملكية، لأن الملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل، والتسجيل وضع من الأوضاع الشكلية المقررة في القانون بقيود خاصة لا يملك القاضي فيها أن يجعل حكمه محل محليا، فكما أن

خاصاً sui generis . وقلنا بأنه إذا تواطأ البائع مع مشترئان تواطأ تدليسيا concert frauduleux اضراراً بالمشتري الأول غير المسجل ، فانه يجوز لهذا المشتري الأول طلب الحكم بإبطال عقد المشتري الثاني المسجل ، لأن في التعاقد الثاني افتياتاً علي حق مقرر للمشتري الأول . (تقول هنا بالتواطؤ التدليسي ، ولم نشأ القول بحسن النية أو سوءها ما دام انه ظاهر من المذكرة الايضاحية ان الشارع أراد بقاعدة التسجيل المقررة بالمادة الأولى الاجهاز على نظرية حسن النية وسوءها وما قام حولها من الخلاف ، وعدم الأخذ بها . إلا ان المحضرين لقانون التسجيل صرحوا بأن التواطؤ التدليسي لا يدخل ضمن حسن النية وسوءها ، بل تعتبر هذه الاعمال باطلة ، كما قرر ذلك موسيو برناردي بمجلة مصر الحديثة سنة ١٩٢٢ المجلد ١٣ ص ٢٠١ وكما رأيناه وبممكانه)

وعلى ذلك نرى ان في البيع الثاني اعتداء مشوباً بالتدليس والتواطؤ على الحق المقرر للمشتري الأول . وما دام ان العقد باطل مدنياً فلا بد ان يكون العقد مؤاخذاً عليه جنائياً ، لأن البائع تصرف في العقار وهو محمل بحق المشتري الأول ، تصرفاً أراد به النيل من المشتري الأول والاضرار به

(٢) ان الغرض من معاقبة فعل التصرف في ملك الغير بالبيع أو الرهن أو غير ذلك انما

هو (كما ورد بنصه بمحضر جلسة مجلس شوري القوانين) مطاردة أولئك المحتالين الذين يبيعون عقارهم الى شخص ثم قبل ان يسجل العقد أو بعده يبيعون أو يرهنون الى شخص آخر وياً كلون بذلك ما يأخذونه ثمناً أو ديناً ، فاذا أراد أحد المتعاقدين معهم ان يرجع عليهم بما دفع لا يجد في أيديهم شيئاً ويضيق عليه ما دفع ، فهؤلاء من أشهر النصابين نصباً الذين تجب عقوبتهم » (التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهل الطبعة الثانية لعبد الهادي بك الجندی ص ٣٨٤ - ٣٨٥)

ألا نلص هنا من حكمة التشريع في معاقبة التصرف في ملك الغير stellionat ان هذه الحكمة لا زالت قائمة أيضاً في عهد القانون الجديد ؟ أليس النصب هو هو في الحالتين ، حالة القانون المدني وحالة قانون التسجيل ؟ ان قيل بأن الملكية لم تنتقل الى المشتري الأول بسبب عدم تسجيله للعقد ، فليس معنى ذلك ان هذا المشتري الأول قد أصبح أجنبياً عن العقار لاحق له فيه .. ألم نر أنه له حق المطالبة بتسليمه ، وحق رفع دعوى بفسخ التعاقد للحصول على حكم وتسجيله ؟ ألم نر أيضاً بالمذكرة الايضاحية بأنه يجب على البائع تمكين المشتري من التسجيل ؟ فكيف يتفق ذلك مع القول بأن للبائع التصرف ثانياً اضراراً بالمشتري الأول والافتيات على حقوقه المقررة على العقار ؟ وكيف يتفق القول بعدم العقوبة مع الأباحة

البائع حق مطالبة المشتري بالثمن ولو ان عقد المشتري غير مسجل ؟

هذه الحقوق المتبادلة بين المشتري غير المسجل والبائع لا يمكن معها القول بأن للبائع حق التواطؤ مع المشتري الثاني تواطؤاً تدليسياً على الاضرار بالمشتري الأول غير المسجل

مبثمة

رأينا كيف أثار قانون التسجيل الجديد ثائرة المبادئ القانونية المعروفة في عهد القانون المدني وكيف ولدت في مجالات العمل اشكالات ضاعفت من اضطراب المبادئ القانونية السابقة وجعل الناس قد يسبون في طريق يتعارض مع الغرض الذي ينشده الشارع . ولعل الاحصائيات المنشورة حديثاً في الصحف السيارة تؤكد هذا الظن . اذ يحجم عدد غير قليل من الناس عن القيام بعملية التسجيل ، كما يدل على ذلك العدد العظيم من العقود التي لم تسجل . وربما يتخذ الشارع قريباً احتياطاً خاصاً في تقرير جزاء معين لمن لم يسارع الى القيام بعملية التسجيل . ولكن الذي نراه ان الشارع ، وقد قصد بهذا القانون الجديد ان يكون نواة لنظام السجلات العقارية ، لم يحيط بالاشكالات المحتملة كل الاجاطة ولم يتخذ من الوسائل ذات الأثر الظاهر ما يكون له عدة نافعة في تأييد الآثار المرجوة من هذا القانون

ونرى فوق ما تقدم ان الشارع قد أورد

بعض النصوص بما يترك هناك مجالا للأخذ والرد ، وبما يدعو الأفراد الى التشكك والاضطراب في تقرير القواعد القانونية الجديدة ، الأمر الذي نتم عليه قضاء المحاكم في كثير من أحكامه . ولقد رأينا كيف تضطرب المعاملات فيما يتعلق بالشفعة ، من جراء تعارض الأحكام بين أحكام القضاء الأهلي من جانب ، وبين الأحكام الأهلية والأحكام المختلطة ، من جانب آخر

هذا ونلاحظ أيضاً ان المذكرة الايضاحية لم تكن من البيان والايضاح بالتقدير اللازم في تنوير الأفراد وارشاد أهل القانون بما يرفع عن قانون التسجيل ما يشوبه من قصص ويعيبه من غموض

واذا كان الناس لم يطمثوا الى هذا القانون ، وهو نواة السجلات العقارية المقبلة ، فكيف يكون اطمثانهم اذا ما وضع قانون السجلات العقارية وقد في معاملاتهم ، وهو ذلك القانون الذي سيكون له من الأثر القانوني أمراً لم يألوه الأفراد من قبل ؟

لذا ننصح إما بالمسارعة الى وضع قانون السجلات العقارية وضعاً حكيماً قاطعاً لكل اشكال ومؤيداً بجزءات مختلفة تضمن له فاعده وبقائه ، وإما إعادة النظر في قانون التسجيل الحاضر ووضعه بحيث ترتفع عنه شوائب الغموض والنقص ، حتى يطمئن الأفراد في معاملاتهم وحتى يضمن الشارع نفاذ قانون السجلات

للعقارية فيما بعد بطريقة بعيدة عن الشكوك والخاوف في المعاملات

ملاحظة : هذا ولما كان لقانون التسجيل ذلك الشأن الظاهر والأثر البين في المساس بالأصول القانونية المقررة بالقانون المدني ، وكان قانون التسجيل في ذاته أمانة من الأمارات الدالة على رغبة الشارع هنا وهناك في اعتبار التسجيل وحده دون غيره أداة العلانية ووسيلة الاشهار ، وكانت هذه الصحف القليلة لا تتسع في الادلاء بالأدلة باسهاب وفي الاقاضة بما يؤكد الاقناع ويثبت ، رأينا ان نورد رسالة على حدة تظهر في أوائل يونيو القادم سنة ١٩٢٦ نعالج فيها ما شذ من هذا القانون ، ومبلغ الصلة القائمة بين أصوله وأحكامه ، وبين المبادئ القانونية

المقررة من قبل . ونبغى فيها على الاخص التعرف على حقيقة التيار التشريعي العالمي الآن لنظرية التسجيل وما تنتشره الشرائع الحاضرة من التسجيل باعتباره وحده أداة الاشهار والعلانية . وهنا نحاسب القائمين بالققه وسدنة القانون على ما حققوه واثبتوه بشأن حماية الغير في عهد التسجيل القديم ، وهل يتفق ما قرروه فيه مع النزعة التشريعية الحاضرة بشأن التسجيل الجديد أم لا يتفق . وسنبين كيف غلب عليهم المنطق البحت وأفسد عليهم وعلى القانون وعلى الأفراد ، المبادئ الصحيحة القوية ، التي يجب أن يرجع في تقريرها ، وأن لا يرجع في تقريرها ، الا الى الاعتبار العملية ، وهي المنبت الحى للقانون الحى . والله الموفق ما

الاحكام

قضاء محكمة النقض والاول

٣٨٣

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٥

نقض الحكم بالبراءة وبالتعويضات . شروط .
احوال . اختصاص القاضى الجنائى . اختصاص
القاضى المدنى .

القاعدة القانونية

انه وان كان الشارع قد أجاز للقاضى في حالة الحكم ببراءة متهم أن يحكم أيضاً بالتعويضات

التي يطلبها بعض الخصوم من بعض الا أن ذلك محله إذا كان طلب التعويض أو أساس تقديره من البساطة بحيث يسهل على محكمة الجench أن تفصل فيه بالسرعة التي تستلزمها عادة حالة المواد الجنائية وأما إذا كان طلب التعويض يحتاج لاجتاهات في الحقيقة من اختصاص القاضى المدنى وجب على محكمة الجench أن لا تقبل الطلب وان تحفظ للخصوم الحق في أمام ذلك القاضى

المحكمة :

« حيث أن الواقعة الثابتة في الحكم أن المتهم كان تسلم من المدعين بالحق المدني قطعاً لأجل حله في محله وحفظه ثم يعمد على ذمتها متى صرح له بذلك ولكنه باعه بدون تصريح بسبب اختلاط القطن مع اقطانه الأخرى الموجودة في محله حتى تعذر عليه رده عن الطلب

« وحيث أن المحكمة الاستئنافية رأت بحق أن ما وقع من المتهم لم يكن تبديداً وإنما هو مخالفة لشروط الوكالة في البيع سببها عدم العناية والمحافظة على القطن حتى اختلط بغيره وبيع . وقضت بناء على ذلك بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مع الزامه بمبلغ التعويض المقضى به عليه في الحكم المستأنف

« وحيث وأن يكن من حقوق محكمة

الجنح عملاً بنص المادة - ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات أن تقضى على المتهم رغم براءته بالتعويض المدني عندما يكون هناك شبه جريمة وقعت منه . إلا أن ذلك محله إذا كان طلب التعويض أو أساس تقديره من البساطة بحيث يسهل على محكمة الجنح أن تفصل فيه بالسرعة التي تستلزمها عادة حالة المواد الجنائية وأما إذا كان طلب التعويض يحتاج لأبحاث في الحقيقة من اختصاص القاضي المدني وجب على محكمة الجنح أن لا تقبل الطلب وأن تحفظ لخصوم الحق فيه أمام ذلك القاضي . والواقع أن اختصاص قاضي الجنح بالنظر في التعويض

المذكور إنما هو اختصاص استثنائي الغرض منه تبسيط الإجراءات والوصول إلى الحق من أقرب طريق لأن محكمة الجنح التي نظرت الموضوع قد تكون أدري من غيرها بحالة تلك الدعاوى ونظروفها وما أحدثه الفعل فيها من الضرر الصحيح . فإذا ما تعذر على القاضي الوصول إلى ذلك واحتاج الحال فيه لأبحاث وتقديرات لا تتفق مع حالة الدعوى الجنائية تنعدم الحاجة الملجئة إلى هذا القضاء الاستثنائي ولا يبقى إلا الرجوع إلى طرق التقاضي الاعتيادية

« وحيث أن الحاصل في القضية الحالية أن المحكمة الاستئنافية قد أخذت في الحكم بالتعويض بتقدير القاضي الجزئي مع أنها كانت الفت حكمه بوجهة نظر أخرى ربما كان لها تأثير في تقدير قيمة التعويض كثرة وقلة وهذا فضلاً عن القاضي الجزئي قد أخذ في التقدير بما جاء في جريدة البصير وهذا غير كاف قانوناً لأن الخبر قد يكون غير صحيح كما أن درجات القطن في الصنف الواحد تختلف عن بعضها اختلافاً بيناً . وكان يجب على المحكمة أن تبين الأساس القانوني الذي ارتكبت عليه في التقدير حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب التطبيق

« وحيث أن محكمة النقض لا ترى بعد الذي سبق بيانه حاجة لإعادة القضية إلى المحكمة لاستيفاء هذا النقص - لأن استيفاءه في الحقيقة من اختصاص القاضي المدني ومن ثم يتعين قبول النقص وإلغاء الحكم فيما يختص

بالتعويض وحفظ الحق فيه للخصوم أمام المحكمة المدنية

(طعن عبدالرؤف يوسف ابوجازية ضد النيابة العمومية
نمرة ٢٠ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب
المعالى والسعادة والعزة احمد طلعت باشا وحسين درويش
باشا وجناب المستر كرشو ومحمد مصطفى بك ومحمد علام
باشا وتوفيق يعقوب بك وكيل نيابة بالاستئناف)

٣٨٤

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ٩٢٥

نقض . دعوى التضمينات . سقوط الحق في
اقامتها . مادة ٢٨٢ تحقيق جنابات . مادة ١٧٢
جنابات . براءة وتعويض

القاعدة القانونية

لا تعارض بين نص المادة ٢٨٢ من قانون
تحقيق الجنابات التي تنص على أن الدعوى
بالتضمينات الناشئة عن جنابة أو جنحة أو
مخالفة لا يجوز اقامتها باحدى المحاكم في المواد
الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق
في اقامة الدعوى العمومية وبين نص المادة
١٧٢ التي تنص على أنه اذا كانت الواقعة غير
ثابتة أولاً يعاقب القانون عليها أو سقط الحق
في اقامة الدعوى بها بمضى المدة الطويلة يحكم
القاضي ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم ايضاً
بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من
بعض فان ظاهر النصين يرجح ان هناك تعارضاً
اذ ان احدى المادتين تقول بجواز الحكم
بالتعويضات والاخرى تنص على عدم جواز
طلب التضمينات عند الحكم بسقوط الحق في
اقامة الدعوى العمومية . ولكن الغرض من

سن المادة ٢٨٢ انما وضع قاعدة خاصة من
مقتضاها انه متى سقطت الدعوى العمومية
بمضى المدة الطويلة فلا يجوز اقامة دعوى
تضمينات لان القضاء الجنائي لا ينظر الدعوى
الجنائية لسقوطها . ولان اختصاصه المدني
انما جاء من طريق اختصاصه الجنائي للرابطة
القانونية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى
الجنائية . ولكن استثناء لهذه القاعدة العامة
قد يتفق في العمل ان ترفع النيابة الدعوى
العمومية على المتهم بالجريمة او يرفعها المدعى
المدني مباشرة بناء على دعواه حصول ضرر له
من الجريمة وكان الفعل الذي يعتبر مصدر
الالزام المدني تلوح عليه مظاهر الجريمة
المعاقب عليها قانوناً ويكون لدى النيابة او
المدعى المدني من الاسباب المقبولة ما يجعل
الاعتقاد صحيحاً بان الدعوى الجنائية لم تسقط
ولم يظهر فقدان الفعل اركانه الجنائية او
سقوط الدعوى العمومية بشأنه الا بعد
مناقشة وتحقيق يحصل بعد رفع الدعوى
بالجلسة فأراد الشارع بمقتضى نص المادة ١٧٢
جنابات على سبيل الاستثناء ان يميز في هذه
الحالة للمحاكم الجنائية ولو مع الحكم بالبراءة
ان تحكم بالتعويض

المحكمة

« حيث ان الطاعن يرتكن ضمن الاوجه
المقدمة منه على وجود خطأ في تطبيق القانون

لعدم جواز الحكم من المحكمة الابتدائية بالتعويض للمدعى المدني مع قضائها بالبراءة لسقوط الدعوى العمومية وعدم وجود جريمة تبديد مطلقاً

« وحيث ان الثابت في الحكم المطعون فيه وبمحضر الجلسة ان المدعى المدني طلب الحكم على المتهم بمبلغ ٥٠ جنيتها تعويضاً ادبياً مع حفظ حقه في التعويض المادي لاتهم المتهم بتبديد مستندات كانت تسلمت اليه على سبيل الوديعة اضراً به وذلك من مدة اربعين يوماً سابقة على تاريخ المحضر المؤرخ ٢١ فبراير سنة ٩٢٤ وقد تمسك المتهم امام الجلسة بسقوط الدعوى العمومية وبعدم وجود جريمة التبديد المسندة اليه ورأت المحكمة الجزئية بحكمها الصادر بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤ الذي تأيد من محكمة القازيق الاستئنافية أن الدعوى العمومية سقطت لمضي للمدة اكثر من ثلاث سنوات وفضلاً عن ذلك فان المتهم قدم السندات المدعى بتبديدها وقر المجنى عليه أنها كاملة لا ينقصها شيء ما فليس هناك تبديد أيضاً ثم رأت من جهة أخرى أن حجز المتهم المستندات كان بدون سبب وقضت بالحكم ببراءته وبالزامه بأن يدفع للمدعى المدني مبلغ ٢٥ جنيتها على سبيل التعويض والمصاريف - وحكم بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ٩٢٤ بتأييد الحكم المذكور من محكمة ثاني درجة بناء على استئناف المتهم

« وحيث أن المادة ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنايات وإن نصت على أن دعوى التضمينات

النشئة عن جنائية أو جنحة أو مخالفة لا يجوز اقامتها بأحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية الا ان المادة ١٧٢ من القانون المشار اليه نصت ايضاً انه اذا كانت الدعوى غير ثابتة اولا يعاقب القانون عليها او سقط الحق في اقامة الدعوى بها بمضي المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له ان يحكم ايضاً بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض

« وحيث انه يظهر لأول وهلة من مقارنة هذين النصين مع بعضهما ان هناك تناقضاً بين النتيجة المترتبة على كليهما اذ بينما تقرر المادة ١٧٢ بجواز رفع الدعوى المدنية امام المحاكم الجنائية لاجل المطالبة بتعويض رغم سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة فان المادة ٢٨٢ تقرر عكس ذلك

« وحيث انه لاجل التوفيق بين هذين النصين قد جرى القضاء على طرق شتى في تفسيرهما فرأى بعضهم ان الغرض من الحكم بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض كما ذكر في آخر نص المادة ١٧٢ جنائيات هو ما يتعلق بطلب التعويض الذي يطلبه المتهم من المدعى المدني فقط وذلك ارتكناً على أن طلب المدعى المدني التعويض بعد سقوط الدعوى العمومية ممنوع بنص المادة ٢٨٢ جنائيات .

« وحيث أن هذا الرأي يخالف للنص الصريح الوارد في المادة ١٧٢ السالف ذكرها

على الواقعة او لسقوط الدعوى العمومية ان تحكم بالتعويض الذي يطلبه المدعى المدني من المتهم اذا كان الفعل في ذاته ثابتاً للمحكمة ومضراً بالمجنى عليه ويمكن بسهولة القضاء بتعويض الضرر الناشئ عنه من المحكمة الجنائية التي رفعت اليها الدعوى اذ لا معنى في الواقع لان تحكم المحكمة في هذه الحالة بعدم اختصاصها بنظر طلب التعويض الذي يطلبه المدعى المدني من المتهم المؤسس على نفس الفعل مع توفر جميع الدلائل المطروحة امامها وامكانها الفصل فيه بناء عليها .

« وحيث ان الامر يكون على عكس ذلك لو كان واضحاً بلا نزاع ان الدعوى مدنية محض او ان سقوط الدعوى العمومية من قبل رفعها امام المحاكم الجنائية لا يدعو سبيلاً للشك في هذه الحالة يجب الرجوع الى القاعدة العامة المنصوص عنها بالمادة (٢٨٢) جنایات ولا يجوز اذن مطلقاً نظر الدعوى المدنية امام المحاكم الجنائية لان في ذلك تحايلاً على تغيير الاختصاص « وحيث انه واضح من الحكم للطعون فيه ان النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم بتهمة تبديد المستندات البينة بالمحضر اضراراً بالمدعى المدني الذي سلمها اليه على سبيل الوديعة وذلك من اربعين يوماً سابقة على تاريخ المحضر في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٤ وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٦ عقوبات ودخل فيها المجنى عليه مدعياً مدنياً وكانت الدعوى تلوح عليها مظاهر الجريمة المنصوص عنها في تلك المادة كما انه من وصفها وتاريخ ارتكابها المبين في التهمة لم تسقط

التي اجاز الحكم في الاحوال المبينة بها بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض ولم يكن النص مقصوداً فقط على التعويض الذي يطلبه المتهم من المدعى المدني . واما نص المادة ٢٨٢ جنایات فالغرض منه ايجاد قاعدة طامة من مقتضاها انه متى سقطت الدعوى العمومية بمضي المدة الطويلة فلا يجوز اقامة دعوى التضمينات الناشئة عن الجريمة أو الجنحة أو المخالفة امام احدى المحاكم في المواد الجنائية وهذا امر معقول لان القضاء الجنائي لا ينظر الدعوى الجنائية لسقوطها ولان اختصاصه المدني انما جاء من طريق اختصاصه الجنائي للرابطة القانونية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية ولكن استثناء هذه القاعدة العامة قد يتفق في العمل على ان ترفع النيابة الدعوى العمومية على المتهم بالجريمة أو يرفعها المدعى المدني مباشرة طبقاً لنص المادة ٥٤ جنایات بناء على دعواه حصول ضرر له من الجريمة وكان الفعل الذي يعتبر مصدراً للالزام المدني تلوح عليه مظاهر الجريمة المماثلة عليها قانوناً وهناك لدى النيابة او المدعى المدني من الاسباب المقبولة ما يجعل الاعتقاد صحيحاً بأن الدعوى الجنائية لم تسقط ولم يظهر فقدان الفعل اركانه الجنائية او سقوط الدعوى العمومية بشأنه الا بعد مناقشة وتحقيق حصل بعد رفع الدعوى بالجلسة فأراد الشارع بمقتضى نص المادة ١٧٢ جنایات على سبيل الاستثناء ان يميز في هذه الحالة للمحاكم الجنائية ولو مع الحكم بالبراءة لعدم وجود عقاب قانوني

تطبيق القانون ويتعين اذن قبول الطعن بخصوص هذا الوجه بدون حاجة الى بحث الاوجه الاخرى ويجب الغاء الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون ورفض الدعوى المدنية» (طنن مصطفى تهر ضد النيابة نمرة ٤٣٠ سنة ٤٣ - قضائية دائرة حاضرة صاحب المال احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٨٥

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٥

قض - تزوير - بيان طريقة التزوير - استعمال - اشتراك - محكوم عليه قدم طلب نقض - محكوم عليه لم يقدم - وجوب الاستفادة -

القاعدة القانونية

١ - اذا لم يبين الحكم الصادر بالادانة والعقوبة طريقة ارتكاب التزوير وكيف حصل المتهم على ختم المجنى عايتها والوسيلة التي استعملت في التوقيع كان ناقصاً ووجب نقضه

٢ - اذا حكم على جملة اشخاص بالعقوبة في مادة تزوير واستعمال أوراق مزورة واشتراك في تزوير بالاتفاق وقدم المحكوم عليهم طلب نقض ولكن البعض قدم أسباباً والبعض الآخر لم يقدم أسباباً فإن المحكوم عليه الذي لم يقدم أسباباً يستفيد من قبول الطعن المقدم من المحكوم عليه الذي قدم الاسباب بالنظر للارتباط الموجود بين التهم جميعها وتأثير الفصل في كل منها على الأخرى

المحكمة

« حيث ان الطعن قدم من الثلاثة

الدعوى العمومية بشأنها ولم يظهر سقوطها بمضي المدة الطويلة الا من دفاع المتهم وتقديمه انذاراً صادراً اليه من المجنى عليه تاريخه سنة ١٩١٩ جعل ان الدعوى العمومية سقطت لمضي اكثر من ثلاث سنوات من تاريخ الانذار الذي اعتبر تاريخاً لارتكاب الجريمة كما ان عدم توفر اركان الجريمة في التهمة ظهر ايضاً للمحكمة من دفاع المتهم وتقديمه المستندات المنسوب له تبديدها غير ناقصة فهذه الوقائع التي لم تظهر الا بعد رفع الدعوى بالجلسة لا تمنع محكمة الجنج طبقاً للبادئ السالف شرحها من نظر طلب التعويض الذي رفعه المدعى المدني ولو انها قضت بالبراءة وذلك عملاً بنص المادة ١٧٢ جنايات خصوصاً وان جميع الدلائل في الواقعة مع تقدير ظروفها ميسورة للمحكمة للفصل في طلب التعويض المقدم من المدعى المدني «وحيث أن المدعى المدني طلب الحكم له بتعويض أدبي فقط محتفظاً بالتعويض المادي وقد رأت المحكمة الجزئية ووافقتها محكمة ثاني درجة أن جريمة التبديد غير متوفرة في القضية ولا عقاب عليها قانوناً فضلاً عن سقوط الدعوى العمومية بمضي المدة الطويلة وقضت بناء على ذلك بالبراءة ثم حكمت بمبلغ ٢٥ جنيناً تعويضاً ارتكباً على أن المتهم حجز المستندات بدون سبب مع ان المدعى المدني لم يطالب بالتعويض أدبي فقط فالثابت في الحكم لا ينتج عنه الحكم بهذا التعويض بل بالعكس يجعل طلب التعويض من هذه الوجهة غير مؤسس على أي أساس قانوني فتكون المحكمة اخطأت في

٣٨٦

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٥

نقض ، تزوير ، بيان طريقة ارتكاب التزوير ،
بيان ظروف الواقعة .

القاعدة القانونية

يجب أن يبين الحكم الصادر بالادانة
والمقوبة في تهمة تزوير جميع الوقائع التي أدت
الى الادانة بياناً كافياً لدرجة تقف بها محكمة
النقض والابرار على ظروف الواقعة وعلى طريقة
ارتكاب التزوير وعلى قيمة دفاع المتهمين فاذا
خلا الحكم من هذا البيان وجب نقضه
المحكمة : -

« حيث ان الطاعنين ارتكبا في طعنهما
على انهما تمسكا أمام محكمة اول درجة في
دفاعهما بعقدين في سنة ١٩٠٣ و ١٩٠٨
لبراءتهما ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع
» وحيث انه يتبين للمحكمة من مراجعة
الحكم المطعون فيه ان الواقعة غير مبينة فيه
بياناً كافياً وما امكن لهذه المحكمة ان تقف
على ظروف الواقعة ولا على طريقة ارتكاب
التزوير وعلى قيمة دفاع المتهمين في الدعوى
وهذا يعد وجهاً مهماً في بطلان الحكم ويتعين
اذن قبول هذا الوجه والغاء الحكم المطعون
فيه واحالة القضية على دائرة اخرى للحكم
فيها مجدداً »

(طعن احمد على السيد مرزوق وآخر ضد النيابة
العمومية نمرة ١٣ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة
صاحب المال احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

المتهمين ولم تقدم الاسباب الا من المتهم الاول
» وحيث انه فيما يختص بالطعن المقدم من
المتهم الاول الذي مؤداه عدم بيان الحكم
كيفية التزوير ترى هذه المحكمة من مراجعة
الحكم المطعون فيه انه مذكور فيه ان التزوير
حصل بتوقيع الحرمة فهبسه على الاوراق المطعون
فيها بدون علمها ولكن لم تبين المحكمة في
حكمها طريقة ارتكاب التزوير لأنه مع التقرير
بأن الختم هو ختم الحرمة المذكورة يجب أن
يبين كيف حصل المتهمون على ختمها والوسيلة
التي استعملت في التوقيع على تلك الاوراق
حتى يمكن لمحكمة النقض والابرار مراقبة الحكم
الابتدائي ومعرفة اذا كانت الاركان المكونة
للجريمة متوفرة وان واقعة التزوير معاقب عليها
اذن بمقتضى القانون الذي حصل تطبيقه من عدمه
» وحيث ان خلوا الحكم المطعون فيه من
هذا البيان يعد بطلاناً جوهرياً فيه ومن ثم
يتعين قبول هذا الوجه والغاء الحكم المطعون
فيه والاحالة على دائرة أخرى للحكم في القضية
بمجدداً .

« وحيث ان ثانياً وثالثاً المتهمين وان
لم يقدموا اسباباً للنقض ولكن نظراً لارتباطه
الموجود بين التهم جميعها وتأثير الفصل في كل
منها على الاخرى فلهذين المتهمين ان يستفيدا
من قبول الطعن المقدم من المتهم الاول ويتعين
قبوله بالنسبة لهما أيضاً »

(طعن عبد الله راغب احمد ضد النيابة العمومية
نمرة ٧ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المال
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

الأوجه المهمة لبطلان الحكم ولا محل اذن
لبحث باقي الأوجه اكتفاء بالأوجه السالف الذكر»
(طعن على محمد مبارك وآخر ضد النيابة العمومية
نمرة ١٤ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٨٨

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٥
نقض . بيان نوع الإهمال ومخالفة اللوائح .
نقض . بطلان .

القاعدة القانونية

الاحكام التي تصدر بالادانة والعقوبة في
تهمة التسبب بأصابة شخص من طريق الإهمال
وعدم مراعاة اللوائح يجب بيان نوع الإهمال
الذي ترتب عليه حصول الإصابة وبيان اللوائح
الواجب مراعاتها لاجتناب مثل هذا الإهمال
فإذا خلا الحكم من بيان ذلك وجب نقضه
المحكمة : -

« حيث ان التهمة المسندة الى الطاعن
هي انه تسبب من غير قصد ولا تعمد بإهماله
وعدم مراعاته اللوائح في اصابة المجنى عليها
» وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يبين
نوع الإهمال الذي ترتب عليه حصول الإصابة
ولا الاشارة الى اللوائح الواجب مراعاتها
لاجتناب مثل هذا الإهمال فلا يتسنى لمحكمة
النقض والابرار مع هذا النقض مراقبة تطبيق
القانون تطبيقاً صحيحاً فيتعين قبول النقض
ولا حاجة بعد ذلك للبحث في باقي أوجه
الطعن »

(طعن محمود حسني يوسف ضد النيابة العمومية
نمرة ١٠ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٨٧

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٥
نقض . تزوير . وجوب بيان طريقة ارتكاب
التزوير وكيفية وصول الختم .

القاعدة القانونية

إذا لم يبين الحكم الصادر بالادانة والعقوبة
في تهمة تزوير طريقة ارتكاب التزوير وكيفية
وصول الختم الى المتهم سواء كان من طريق
السرقه أو من طريق آخر وجب نقضه لأن
هذا البيان جوهرى لمعرفة طريقة ارتكاب
التزوير وتوفر اركانه القانونية فيه
المحكمة : -

« حيث ان الطاعنين يرتكبان ضمن
أوجه الطعن المقدمة منهما على عدم بيان
الواقعة بياناً كافياً

» وحيث انه ثاب من الحكم المطعون
فيه ان الختم الموقع به على العقد المطعون فيه
بالتزوير هو ختم والده المتهم الثانى ولم يثبت
انه مزور بل الذى ثبت للمحكمة انها لم تعلم
بالبيع الذى عمل لمصلحة ابنها

» وحيث ان المحكمة مع تقريرها بأن
الختم هو ختم والده المتهم الثانى فانها لم تبين
طريقة ارتكاب التزوير ووصول الختم الى
المتهم بأى كيفية ما سواء كان بطريقة السرقة
أو بطريقة أخرى

» وحيث ان هذا البيان جوهرى لمعرفة
طريقة ارتكاب التزوير وتوفر الاركان القانونية
فيه من عدمه وعلى هذا يتعين قبول هذا
الوجه والغاء الحكم المطعون فيه لعدم بيان
الواقعة بياناً كافياً وهذا بعد وجهاً من

قضاء المجلس الحسيني العالي

٣٨٩

المجلس الحسيني العالي

حكم تاريخه ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٦

مجلس حسي . حجر . اسباب حجر

القاعدة القانونية

من اسباب الحجر على الشخص ان يكون غير كفء لادارة شؤونه وان لا يميز العملة ولا يجابوب على السؤال البسيط

المجلس :

« حيث ان القرار المستأنف جاء في محله للاسباب التي بنى عليها ويتخذها هذا المجلس اسباباً له هذا فضلاً عما ثبت من مناقشة المستأنفة أمام هذا المجلس انها غير كفء لادارة شؤونها وانها لا تميز العملة ولا تجابوب على السؤال البسيط فيتعين تأييده »

(استئناف الست زهرة هاتم عبدالله ضد سيد افندي على الحامى وآخر نمرة ١٣ سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب المال والسادة والعزة والفضيلة احمد طلعت باشا وعطيه حسنى باشا ومحمد فهمى حسين بك والشيخ سيد الشناوى العضو بالمحكمة العليا الشرعية ومحمد هدى النلكى بك رئيس محكمة مصر الاهلية سابقاً)

٣٩٠

المجلس الحسيني العالي

حكم تاريخه ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٦

مجلس حسي . وصاية . استعمار وصاية . بعد بلوغ سن الرشد . طلب حجر .

القاعدة القانونية

لا يجوز طلب استمرار وصاية على شخص بعد بلوغه سن الرشد . وان كان الشخص لا يحسن التصرف في أمواله فلمن يهمه الأمر ان يرفع طلباً على حدة بالحجر عليه ان كان هناك ما يستدعيه

المجلس :

« حيث انه ثابت من شهادة الميلاد ما يدل على ان المستأنف ولد بتاريخ ٢٩ يولييه سنة ١٩٠٨ والطلب الابتدائي تقدم في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فيكون قد تجاوز سن الرشد وكان ينبغي للمجلس الابتدائي ان يقرر بانتهاء الوصاية ولمن يهمه امر المستأنف ان يرفع طلباً على حدة بالحجر ان كان هناك ما يستدعيه وفي هذه الحالة يتعين الغاء القرار المستأنف

لانه في غير محله وعدم استمرار الوصاية » (استئناف ابراهيم السوق عزب عبدالله ضد مصطفى عبدالله نمرة ٦٦ سنة ٢٥ — ٢٤ . دائرة حضرات اصحاب المال والسادة والعزة والفضيلة احمد طلعت باشا وعطيه حسنى باشا ومحمد فهمى حسين بك والشيخ سيد الشناوى العضو بالمحكمة العليا الشرعية ومحمد هدى النلكى بك رئيس محكمة مصر الاهلية سابقاً)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

المحكمة :-

« بما ان حجة المستأنفة التي تناول بها خصومها في كل دفع من دفعهم تلخص في انها من كل ناحية من طلباتها انما تدعى بحقها في ارث والدها وان ذلك الحق باق لها ولما يعحه أجل التقادم المشروع لهذا الحق وهو ثلاث وثلاثون سنة مهما قيل من ان دفعها الموجهة على دفع خصومها قد سقطت بأجل التقادم المنصوص عنه في المادتين ٢٠٨ و ٢٠٩ من القانون المدني

« وبما ان هذه القاعدة التي ابتكرتها المستأنفة لصوغ حجتها في قالب فقهي لا يمكن التسليم بها على طريقة الاطلاق التي تريدها والا لضاعت حقوق جمة لجرد ارجاعها لاصل فيه حق ارث ظاهر وفي هذه الدعوى مثال حادث خطيرة هذه القاعدة فهنا باع المورث نحو المائة وثمانين فدانا لولديه حنا وغالي يوسف بثمن مسمى وسجل عقد البيع وباع لولده فانوس يوسف خمسة عشر فدانا وكسورا بثمن مسمى ايضا وتسلم المشترون الارض المبيعة وظهروا بملكيته واصدروا عقودا عنها فيما بينهم وبين اخيهم الرابع يوسف يوسف بصفقتهم مالكين بالشراء من والدهم وبعد مضي مدة تفوق الخمس عشرة سنة قامت المستأنفة تنازعهم الملكية وتتخطى قاعدة التملك بوضع اليد المدتين القصيرة والطويلة

٣٩١

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦

تقادم . حق الارث . حق التملك . سبب الارث .

القاعدة القانونية

فرق القضاء بين حق الارث وحق التملك بسبب الارث ورتب للثاني اجل التقادم المنصوص عليه في المادتين ٢٠٨ و ٢٠٩ من القانون المدني حتى انه في بعض احكامه قطع بانه لا تقادم الا ما نص عليه في تينك المادتين ما دام النزاع مطروحا أمام المحاكم الاهلية

فاذا تصرف شخص في ملكه لبعض اولاده وهو حي فان العين تخرج بهذا التصرف من تركة المورث ووجب سريان احكام القانون المدني على العقود الصادرة من المورث مهما طابها من البطلان وتسرى على ملكية المشتري وعلى اوجه دفع خصومهم احكام القانون المدني الخاصة بسقوط الحقوق بمضي المدة ولا يجوز للوارث الذي يطعن في تصرف مورثه ان يدعى بان حقه لا يسقط الا بمرور ثلاث وثلاثين سنة لأن الاجكام التي تتمشى على دعواه وعلى دفع خصومه انما هي احكام القانون المدني الذي ينص على ان اقصى مدة التقادم هي خمس عشرة سنة

لمجرد ان الارض المبيعة كانت لمورثها وبيعت
لزملائها في التركة زاعمة ان هذا الظرف وحده
يجعل نزاعها مضطرباً بحق الارث الذي
لا يسقط الحق فيه الا بمضى ثلاث وثلاثين
سنة ولها اذن ان تتكلم عن العيوب التي
تعتور عقدي البيع الصادرين لاختوتها وانهما
صدرتا في مرض موت والدها وغير ذلك من
الطعون ما داموا قد رأوا ان يتمسكوا
بهذين العقدين في منازعتهم أياها حقها في
الميراث

« وبما ان المحكمة لا ترى ان هذه النتيجة
لا يمكن ان يكون قصد اليها الشارع لا سيما
اذا لوحظ ان القضاء العالي قد فرق بين حق
الارث وحق التملك بسبب الارث ورتب
لثاني أجل التقادم المنصوص عنه في المادتين
٢٦ و ٢٠٨ من القانون المدني بل انه في بعض
احكامه قطع بانه لا تقادم الا ما نص عنه في
تيناك المادتين ما دام النزاع مطروحاً امام
المحاكم الاهلية (راجع حكمي محكمة الاستئناف
الاهلية المنشورين في المجموعة الرسمية عن
سنة ١٩١٦ و ١٩١٧ صفحة ٨ وصفحة ١٥٧)

« وبما انه يتبين من ذلك انه لا محل على
الاطلاق لقبول دعوى المستأنفة بشأن المائة
وثمانين فداناً المبيعة لحنا وخالى يوسف والخمس
عشر فداناً المبيعة لغانوس يوسف فان عقدي
تمليكهم أياها قد اخراجها من تركة المورث
برغم ما وجهته المستأنفة الى ذينك العقدين
من الطعون فانه من جهة لم توجه تلك الطعون
الا بعد ان اكتسب المشترون حق الملكية

بمضى المدة الطويلة طبقاً للمادة ٢٦ من
القانون المدني ومن جهة أخرى فانها طعون
قد سقط الحق في توجيهها بمضى المدة طبقاً
للمادة ٢٠٨ من ذلك القانون

« وبما انه لا يفتق في الدعوى بعد ذلك
الا طلبات المستأنفة بشأن عقد التخارج
المؤرخ في ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤

« وبما ان عبارة ذلك العقد لا يستخلص
منها ما تزعمه المستأنفة من انه عقد هبة بل
هو صريح في انه عقد تخارج عينت فيه الاطيان
التي اختصت بها وذكرت حدودها وقدر
ثمها على انه لا حاجة لبحث كل ذلك ما دامت
المستأنفة قد سكنت عن الطعن على ذلك
العقد من وقت توقيعها عليه حين رفعها هذه
الدعوى في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠ فهما
وصف العقد بالبطلان الجوهري أو العيب
فان هذه المطاعن يسقط الحق فيها بمضى
خمس عشرة سنة طبقاً للمادة ٢٠٨ من القانون
المدني أما ما تقول به المستأنفة من ان
العقد لا وجود له وان البحث فيه قد
أناره تمسك المستأنف عليهم به أما هي فانما
تطالب بحقها في ارث والدها وهذا الحق
لا يزال قائماً ما دام أجل التقادم الخاص به لم
يفتق فان هذا الدفع ينقضه ان المستأنفة
بتوقيعها على عقد التخارج قد ارتبطت مع
اختوتها بعلاقة قانونية أخرى غير علاقة
الاشتراك في الارث وتلك العلاقة الجديدة
لها احكام العقود وقبورها بما في ذلك سقوط
الحق في الطعن فيها بمضى خمس عشرة سنة

الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف»
(استئناف الست مريم بنت يوسف حنا وحضر عنها
حضرات الاساتذة مرقس فهمي وصليب سامي بك
وحزقيا سعد افندي الحامون ضد شاكر افندي يوسف
وآخرين وحضر عنهم حضرات الاساتذة سلامه بك
ميخائيل واحد بك لطفي وقسطندي افندي برسوم
الحامون نمرة ٨٢٥ سنة ٣٩ قضاية . دائرة حضرات
اصحاب العزة متولى بك غنيم وعبد ليوب عطيه بك
واتربي ابو العز بك)

٣٩٢

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٣ يناير سنة ١٩٢٦

موظف . نقله . حق الحكومة في النقل . لا مسؤولية .

الناصرة القانونية

حق الحكومة في نقل أحد موظفيها من
جهة الى أخرى هو حق مخول لها بمقتضى لوائح
الاستخدام التي دخل الموظف الخدمة على
موجبها والتي تعتبر كعقد حاصل بينه وبينها
ولا يضر بهذا كون الوظيفة المنقول اليها الموظف
اشق عملاً من الوظيفة السابقة أو أنها أكثر منها
اجهاذاً للجسم . لأن الحكومة ليست مقيدة
بمثل هذه الاعتبارات لأن مصلحتها العامة
مقدمة على المصلحة الخاصة . وفوق هذا فإنه ليس
من العدل في شيء ان يترك فريق من عمال
الحكومة يقامى عناء الاعمال الشاقة في الجهات
النائية بينما يبقى الآخرون متمتعين بالراحة
والسكنية بين أهلهم وذويهم في عواصم البلاد .
المحكمة :

« حيث ان الحكم المستأنف وجد في

محله للأسباب التي بنى عليها -

حتى ولو كانت المطاعن بالبطلان الجوهرى
وفوق ذلك يأتي هنا ما تقدمت الاشارة
اليه بشأن حق الارث وحق التملك بسبب
الارث والتفرقة التي ذهبت اليها المحاكم عن
التقادم في الحالتين كما يأتي الرأي القائل بأن
اجل التقادم في المحاكم الاهلية انما هو ما نص
عليه في المادتين ٢٠٨ و ٢٦ من القانون للدنى
«وبما انه لا محل لبحث مركز غالى يوسف
في النزاع وتأثيره فيه فان سكوته عن متابعة
سائر المستأنف عليهم كان كل مظهره في خطوات
الدعوى انه طلب في جلسة ١٣ ديسمبر سنة
١٩٢١ من المحكمة الابتدائية اخراجه من
التقاضى اذ لا شأن له فيه ثم قدم لتلك المحكمة
بتاريخ ٢٨ من ذلك الشهر مذكرة من سطر
واحد قال فيها انه لا ينازع المستأنفة في
طلباتها وقد فسر المستأنف عليهم ذلك السلوك
بأن غالى قد تصرف في جميع ما يملك ولا يخشى
شيئاً وثبت من مستنداتهم انه حكم عليه
بالحبس ثلاث سنين في دعوى تزوير اختصمه
فيها اخوه يوسف يوسف فالشبهة قائمة في
انه كان يرضى خصيمته على اخوته بموقعه
السلبى من غير ان يخشى اية خسارة فهو ليس
بالخصم الحاد وسلوكه لا يصح ان يتجزأ به
القضاء في الدعوى لا سيما وان شأنه مع
المستأنفة يمكن تديره فيما بينهما ان كان
صادقاً فيه

« وبما انه يتعين لهذه الاسباب رفض

« وحيث ان المستأنف يدعى ان وزارة المواصلات لم تكن تملك حق نقله من وظيفته الجلوسية التي كان يشغلها في مصلحة الموائى والفنارات وهي رئيس الكتبة بإدارة هندسة الاشغال البحرية الى وظيفة تنقل وحركة دائمة وهي وظيفة مقتش حسابات بالسكة الحديد بالاقصر وان هذا النقل مع تغيير نوع العمل قد اضر بصحته مما استوجب احالته على المعاش لعدم لياقته طيباً

« وحيث ان نقل الحكومة لأحد موظفيها من جهة لأخرى حق مخول لها بمقتضى لوائح الاستخدام التي دخل الموظف الخدمة على موجبها والتي تعتبر كعقد حاصل بينه وبينها ولا يضر بهذا كون الوظيفة المنقول اليها اشق عملاً من الوظيفة السابقة أو أنها أكثر منها اجهاداً للجسم لأن الحكومة ليست مقيدة بمثل هذه الاعتبارات لأن مصلحتها العامة مقدمة على المصلحة الخاصة وفوق هذا فانه ليس من العدل في شيء ان يترك فريق من عمال الحكومة يقامى عنه الاعمال الشاقة في الجهات النائية بينما يبقى الآخرون مستعين بالراحة والسكنة بين اهلهم وذويهم في عواصم البلاد - وبناء على ذلك فالنقل في ذاته لا يمكن ان يكون محلاً للشكوى كما لا يمكن أن يكون محلاً للشكوى بنوع خاص من المستأنف لانه انما كان يشغل وظيفته الكتابية في الاسكندرية وقد نقل الى مثلها في الاقصر وهي وظيفة مقتش حسابات فنوع الوظيفة لم يطرأ عليه تغيير

« وحيث انه فضلاً عن هذا فالثابت من الاوراق ان المستأنف كان مريضاً حتى قبل نقله الى الاقصر مما استوجب اعطائه اجازة مرضية قبل السفر كما ان احالته على القومسيون الطبي تمهيداً لاحالته على المعاش كانت بناء على طلبه كما يشهد بذلك الخطاب المحرر منه الى مراقب حسابات السكة الحديد المؤرخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف في محله ويتمين تأييده ولا محل لطلبات المستأنف في مذكرته المقدمة اخيراً

(استئناف اسكندر افندى جرجورة وحضر عنه الاستاذ قسطنطين سماعة بك الحامى منسند وزارة المواصلات وحضر عنها مندوبها حضرة الاستاذ مصطفى افندى عبد اللطيف حمزة ١٣٦٢ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وبحضور حضرتي صاحبي العزة مراد بك وهيه وحسن نبيه المصري بك)

٣٩٣

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٥

استئناف . ميعاده . يوم اعلان الحكم .

القاهرة القانونية

ان يوم اعلان الحكم لا يحسب من ضمن

ميعاد الاستئناف

المحكمة :-

« حيث ان الحكم المستأنف أعلن في

يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ والاستئناف رفع عنه

في يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٤ ومن المقرر قانوناً ان يوم الاعلان لا يحتسب فيكون الاستئناف في ميعاده ويتعين رفض الدفع الفرعى وقبول الاستئناف شكلاً »

(استئناف عبده افندى الجبال عن نفسه وبصفته ناظر وقف الست عائشة هانم خطاييه وحضرته حضرة الاستاذ محمد افندى شقيق الحامى ضد احد افندى يوى ابو هيف واخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ احمد بك الديوانى الحامى ثم وزارة الاشغال وحضر عنها حضرة مندوبها محمد افندى حافظ ووزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة مندوبها احمد افندى حلمى نمرة ١٣٤١ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرات اصحاب الدرة محمد بك مصطفى وحسن بك نبيه المصرى ومحمد بك نور)

٣٩٤

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٥

اختصاص . دعوى تعويض . حادثة جنائية .
الدفع بعدم الاختصاص . سقوطه .

القاعدة القانونية

١ - دعوى التعويض المبنية على وقوع حادثة جنائية ترفع أمام المحكمة التى وقعت فى دائرتها هذه الحادثة

٢ - ان بعض علماء القانون اعتبروا ان الدفع بعدم الاختصاص مع التكلم بعد ذلك فى الموضوع بطريقة احتياطية يسقط حق التمسك بالدفع باعتبار ان ذلك يعد قبولاً من الخصم بالاختصاص المحكمة :-

» حيث ان وزارة المواصلات دفعت

فريعاً بعدم اختصاص محكمة اسكندرية بنظر هذه الدعوى لأن المستأنف وزير المواصلات اعلن فى مصر بمحل اقامته فتكون محكمة مصر هى المختصة لأن الدعوى من الدعاوى الشخصية » وحيث ان المستأنف عليهم لا ينازعون المستأنف فى هذا المبدأ إلا أنهم يدعون ان وزارة المواصلات أمام لجنة المعافاة لم تتسك بهذا المبدأ مع تأجيل الدعوى ثلاثة عشر مرة وفضلاً عن ان هذه الدعوى هى شخصية من جهة فانها مبنية على طلب تعويض عن حادثة حدثت فى جوار اسكندرية والمحكمة المختصة هى طبقاً للمحكمة التى وقعت فى دائرتها هذه الحادثة وذلك لاعتبارات منها ان الشهود مقيمون قريباً من محلها ولأنه يكون من السهل على المحكمة المذكورة معاينة محل الحادثة اذا رأت لزوم ذلك

» وحيث ان هذه المحكمة ترى ان فى دعاوى التعويض الناتجة عن حادث جنائى ان المحكمة المختصة هى المحكمة التى وقعت فى دائرتها هذه الحادثة كما ان محاكم فرنسا أخذت بهذا المبدأ وسارت عليه (راجع جرسونيه صحيفة ٨٦١ جزء أول) لأن المحكمة التى حوكم فيها الجاني هى احدى محاكم اسكندرية كما حصل فى هذه الدعوى وهى التى قضت على سائق الاتوموبيل الذى احدث الاصابة التى تسبب عنها وفاة المصاب بالمقوبة الميتة بالحكم الذى

٣٩٥

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٦ يونيه سنة ٩٢٥

قصة عقارات . استئناف حكم البيع .

القاعدة القانونية

الحكم الصادر ببيع عقارات لكونها غير قابلة للقسمه بدون ضرر يجوز استئنافه وهو ليس من قبيل الاحكام الصادرة بنزع الملكية وبيع المقارن التي لا قبل المعارضة ولا الاستئناف عملاً بحكم المادة ٥٥٩ مرافعات

المحكمة :

« حيث ان محامى حسن على منسى وعبد اللطيف على منسى دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً معتمداً على أن الاحكام الصادرة بالبيع غير قابلة للاستئناف طبقاً للمادة ٥٥٩ » من قانون المرافعات

« وحيث ان الحكم المستأنف ليس من قبيل الاحكام المنصوص عنها فى المادة ٥٥٩ المذكورة لانه قد نص فى المادة المذكورة على انه « لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف فى الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار الخ » وأما الحكم المستأنف فانه فصل فى غير هذا الموضوع لانه قضى ببيع المقارن المرفوعة بشأنها الدعوى لكونها غير قابلة للقسمه بدون ضرر واما ما ذكره محامى المستأنف عليهما الاول والثاني

اصدرته غيباً وللان لا يعلم بطريقة قاطعة ما اذا كان هذا الحكم اصبح نهائياً من عدمه

« وحيث انه علاوة على ما تقدم فان علماء القانون مثل جرسونيه (جزء ٣ مرافعات صحيفة ٩ اعتبروا ان الدفع بعدم الاختصاص مع التكلم بعد ذلك فى الموضوع بطريقة احتياطية يسقط حق التمسك به إذ ان ذلك يعد قبولاً من الخصم رافعه بما يحكم فيه بناء على ذلك لا يحق لوزارة المواصلات ان تلتزم به بعد قبوله ضمناً » وحيث انه علاوة على ذلك فان محكمة اسكندرية هى المختصة عملاً بذكر يتوسنة ١٨٩٢ الذى عين محكمة اسكندرية للفصل فى القضايا التى ترفع على وزارة المواصلات

« وحيث ان المسئولية الآن ثابتة من الحكم الجنائى وثابتة ايضاً من التحقيقات الجنائية فوزارة المواصلات مسؤولة عن عمل مخدومها ولا يمكن اخلائها من هذه المسؤولية

« وحيث ان التقدير الذى قدرته المحكمة الابتدائية غير مبالغ فيه ولذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف »

(استئناف وزارة المواصلات وحضر عنها حضرة صاحب العزة الاستاذ مصطفى بك عبد اللطيف مندوبها ضد ورثة الرنوم احمد شاهين وحضر عنهم حضرة الاستاذ فيلكس افندى موسى يترافين المحامى . غمرة ٩٠٤ سنة ٤١ قضائية دائرة حضرة صاحب المعادة محمد محرز باشا وبحضور حضرتى صاحبي العزة على بك جلال وعبد العزيز بك محمد)

الصادرة بنزع الملكية وبيع العقار مع ملاحظة ان الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار هو حكم واحد ولا يوجد في القانون نص صريح يقضى بعدم قبول الاستئناف في الحكم الصادر ببيع العقار لعدم امكان قسمته فيكون الحكم المستأنف قابلاً للاستئناف ويتعين رفض الدفع الفرعي وقبول الاستئناف شكلاً »

(استئناف الست خديجة بنت المرحوم علي منسى وأخري وحضر عنهما بالجلسة حضرة الاستاذ محمد بك زكي علي المحامي نائباً عن حضرة الاستاذ محمد بك توفيق المحامي ضد حسن أفندي علي منسى وآخرين وحضر عن الاولين حضرة الاستاذ عزيز أفندي مشرق المحامي نمرة ٦١٤ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرات اصحاب المزة محمد بك مصطفي وشاكر بك احمد ومحمد بك نور)

٣٩٦

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢١ مايو سنة ١٩٢٥

قانون خمسة أفدنه . مزارع . تاجر . الجمع بين المهنتين .

القاعدة القانونية

اتصاف الشخص بأنه مزارع لا ينفي كونه تاجراً أيضاً . والمعبرة على كل حال بحقيقة الواقع . فاذا ثبت أن الزارع يشتغل أيضاً بتجارة الحبوب والاسبغة وغيرها حق وصفه بصفة تاجر وبهذا الوصف لا يمكن أن ينتفع بقانون نمرة ٤ سنة ٩١٣ الذي لا يجيز نزع ملكية المزارع الذي لا يملك أكثر من خمسة أفدنه

المحكمة :

« من حيث أنه من التحقيقات التي حصلت

من ان الاجراءات التي تتبع « وهي الالوجه المعتاده » هي اجراءات نزع الملكية والبيع الجبري فهو قول صحيح فيما يختص باجراءات البيع في ذاتها دون الاجراءات السابقة على البيع بمعنى انه بعد الحكم بنزع الملكية والبيع في حالة البيع الجبري وبعد الحكم بعدم امكان قسمة الأعيان وتقديم قائمة الشروط في حالة بيع العقار لعدم امكان قسمته تكون الاجراءات الخاصة بالبيع في الحالتين واحدة وأما قبل ذلك فالاجراءات مختلفة والتشابه بين اجراءات البيع لا يمكن أن ينصرف الى اجراءات نزع الملكية لان بيع المقاررات لعدم امكان قسمتها هو نتيجة للحكم في دعوى القسمة التي هي من الدعاوى العادية القابلة للاستئناف ولا دخل فيها لقواعد نزع الملكية

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان الحكم المستأنف قد قضى فعلاً بطريق ضمني في دعوى القسمة لارتكابه على تقرير الخبير واعتباره المقاررات غير قابلة للقسمة

« وحيث ان المادة « ٣٤٥ » من قانون المرافعات قضت بأنه يجوز للاخصام في غير الاحوال المستثناء بنص صريح في القانون أن يستأنفوا الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية الخ

« وحيث ان الحالة المستثناء في المادة ٥٥٩ من القانون المذكور انما هي حالة الاحكام

هذه الغاء الحكم المستأنف والقضاء بنزع ملكية المستأنف ضده من ١ ف و ١٨ ط أطيان والمنزل المبين كل ذلك بالصحيفة الابتدائية وبالشروط المذكورة بها وباحالة الأوراق والخصوم على حضرة قاضي البيوع بمحكمة طنطا الاهلية لبيع الأعيان السابق ذكرها جبراً بالمزاد العلني وقاء لمبلغ ٢٩٣ جنيه و ٢٦٠ مليم السالف ذكره بخلاف ما يستجد من المصاريف والفوائد بواقع تسعة في المائة سنوياً من ٩ مايو سنة ١٩٢٣ لحين تمام الوفاء

«ومن حيث أن من يحكم عليه يلزم بالمصاريف»

(استئناف محمد افندي على وحضر معه حضرة الاستاذ احمد بك ومزى الحامى ضد محمد احمد النسوي وحضر عنه حضرة الاستاذ كامل افندي فانوس نائباً عن حضرة الاستاذ عبد السلام بك فهمى الحامى نمرة ١٥٠٥ سنة ٤١ قضائية دائرة حضرة صاحب السادة ابو بكر يحيى باشا وبحضور حضرتى صاحبي المزة زكى برزى بك ومصطفى بك محمد)

٣٩٧

محكمة جنايات أمسيوط

حكم تاريخه ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦

القبض على الاشخاص بدون وجه حق . التعذيبات البدنية . المادة ٢٤٤ - ٢٤٥ عقوبات . والمادة ٢٤٢ ع .

القاهرة القانونية

لا يعتبر من قبيل التعذيبات البدنية المقصودة في المادة ٢٤٤ فقرة ثانية عقوبات أن يحضر عدة أشخاص ليلاً إلى شخص نائم في جرنه وذلك حالة كونهم حاملين أسلحة نارية

في هذا الشأن وقدم المستأنف محاضرها بدوسيه هذه الدعوى تبين بوضوح وجلاء أن المستأنف ضده وإن كان مزارعاً إلا أنه يشتغل كذلك في تجارة الحبوب والسيباخ والعسل - ولقد ثبت أيضاً وبنوع خاص أن المبلغ المطلوب اليوم نزع الملكية وقاء له وللمحققات هو نفس المبلغ الذي اشتغل المستأنف ضده بالتجارة فيه - وأنه بعد أن تمت المحاسبة بين الخصوم بشأن هذه التجارة تهررت الكيالة التي استصدر المستأنف بقيمتها حكم محكمة قنا الكلية الاهلية بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٣ في القضية نمرة ٦٧ سنة ١٩٢٣ المطلوب الآن تنفيذه

« ومن حيث أن استناد المستأنف ضده

الى ما وصفه به المستأنف أولاً من أنه مزارع استناد غير وجيه ولا يعتد به على الاطلاق لأن مثل هذا الوصف الذي هو الوصف الغالب على كافة الفلاحين لا ينفي أن يكون نفس الموصوف بهذه الصفة تاجراً - والمعبرة على كل حال بحقيقة الواقع - ولقد ثبت مما سبق ذكره أن المستأنف ضده يشتغل عادة بالتجارة - فهو إذن تاجر ولا يمكنه أن ينتفع بالقانون نمرة ٤ سنة ١٩١٣ المعدل بقانون نمرة ١٠ سنة ١٩١٩ وهو الذي لا يجيز نزع ملكية المزارع الذي لا يملك أكثر من خمسة أفدنة

« ومن حيث أنه لذلك يكون ما قضت به محكمة أول درجة في غير محله ويتمين والحالة

ثم يكتفونه ويغمونه ويأخذونه معهم ويسيرين به إلى جرن قمح فيأمرونه بالرقاد بجواره بعد أن يكتفوا يديه من الخلف ويقيدوا رجله . وبعد ذلك ينقلون الجرن بأكله ويضعونه فوق المجنى عليه . هذه الظروف كلها ليس من شأنها تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ عقوبات .

المحكمة

« حيث أنه ثبت من التحقيقات التي حصلت في هذه القضية ومن شهادة الشهود الذين سمعت أقوالهم بالجلسة وفي التحقيقات ومن إقرار المتهم الأول في التحقيقات الابتدائية . أنه في ليلة ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ بأراضي عزبة جلال باشا التابعة لناحية المعصرة مركز ملوي مديرية أسيوط . بينما كان المجنى عليه حسن على نائما يجره إذ حضر له خمسة أشخاص لم يعرفهم حاملين أسلحة نارية وأيقظوه ووضع أحدهم يده في جيبه ونزع محفظة نقوده وكانت بها ختمه و١٣ قرشاً وبعد ذلك كففوه وغموه وأخذوه قسار معهم وهو مغمى العينين وطلبوا منه أثناء سيرهم ٥٠ جنياً فمض علىهم أن يكتفوا بخمسة وعشرين جنياً فلم يقبلوا واستمروا به حتى عبروا ترعة الابراهيمية بواسطة التعدي في قارب ثم أتوا به إلى جرن قمح في عزبة التل ووضعوا عليه قشاً من القمح ملك محمد علي البحيري بعد أن كففوا يديه من الخلف وقيدوا رجله . وفي أثناء ذلك حضرت نفيسة بنت علي حسن أخت

صاحب الجرن حيث كان أرسلها أخوها المذكور لجمع سبل القمح المتساقط من حول الجرن فوجدت كلامن عبد الرحمن يومي ويومي حسن خلاف وزيان شحاته ينقلون قش القمح ملك أخيها ويكفونه في نقطة أخرى . ولما سألت يومي عن سبب نقل القش طردها وقال لها هاتوا باقي الايجار وتعالوا خذوا القش فذهبت لأخيها وأخبرته بذلك فماد معها هو ووالدتها عائشة بنت مسعود ونظروا المتهمين الثلاثة المذكورين عند الجرن وكانوا قد أتموا نقل القش جميعه ما عدا حزمين أو ثلاثة أحضرها صاحب الجرن ووضعها على باقي القش وترك أخته ووالدته لجمع السبل المتساقط محل الجرن الأول وذهب للحصول على باقي الايجار المطلوب منه ليومي حسن خلاف وأثناء ما كانت نفيسة ووالدتها يجزمان السبل كان عبد الرحمن يومي واقفاً بجوار القش الذي كومه هو ووالده وزيان شحاته بعد أن انصرف الأخيران . ووقتئذ نظرت نفيسة شخصاً خرج فجأة من تحت القش المذكور وأخذ يجرى ويصيح مستغيثاً فتنبه عبد الرحمن يومي للقبض عليه وقد رآها أثناء ذلك كل من محمد علي حماد وعلي حسن الذي يدعى فنعاه عنه . وقال المجنى عليه المذكور أنه طلب من الأشخاص الذين أخفوه تحت القش أن يخففوا كتافه لأنه متضايق وكان يئن وخشية من أن يسمع صوته أحد وهو يئن خففوا كتافه وجعلوا يديه من الأمام وفكوا قيد رجله فتمكن بواسطة ذلك

لأنه لم يحصل تعذيب للمجنى عليه مما هو مقصود في المادة المذكورة

« وحيث أن المتهم الثالث زيان شحاته لم يحضر مع اعلانه قانونا حيث اتخذت الاجراءات القانونية بشأنه وهو النشر والتعليق فيتعين الحكم في غيبته عملا بالمادة ٢١٥ جنایات

« وحيث أن المتهمين المسندتين إلى الرابع حسنين محمد سليمان غير ثابتين قبله لأنه لم يقل عنه أحد سوى الأول في التحقيقات ولم تعزز أقواله هذه بدليل آخر فيتعين الحكم ببراءته عملا بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنایات »

(قضية النيابة العمومية ضد عبد الرحمن يوي ويوي حسن خلاف وزيان شحاته وحسين محمد سليمان . وحضر مع الأول والثاني من المتهمين كل من الاستاذ محمد حماد الحسيني أفندي والاستاذ تادرس أفندي فهمي الحاميان والثالث غائب . وحضر مع الرابع حضرة الاستاذ شاكر فهمي أفندي المحامي . أصدر الحكم حضرات أصعاب السعادة والعزة صالح حق باشا وأحمد نظيف بك وأحمد كامل شهاب الدين بك القاضي المنتدب) .

تعليق

لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ عقوبات

يجب أن تكون هنالك تعذيبات بدنية Tortures Corporelles

فيشترط أولا - تعذيبات وهذه العبارة غير محدودة ولكنها مسألة موضوعية متروكة لتقدير القضاء غير أن الشراح الفرنسيين قد اشترطوا أن تكون هذه التعذيبات على درجة

كبيرة من الشدة D'une extrême gravité

فقالوا مثلا إن القبض على شخص مع ضربه بالعصا ضربا يحدث به بعض أصابات لا

من حل كثاف يديه بأسنانه وقام فجأة من تحت القش وجرى فتبعه أحدهم ومنعه عنه الشهود وقد رآه وهو يجرى أيضا عبد الرحمن عبد القادر وسأله عن سبب جريه فأخبره بالحادثة وأرشده عن منزل العمدة فذهب إليه وبلغه بالحادثة وبأن المتهمين أحضروه للجرن وغطوه بالقش وأنه لما هرب ترك طاقيته وشال عمامته فذهب العمدة وغاب الجرن فتبين له أنه جرن محمد علي البحيري وبه الزراعة المستأجرها من المتهم الثاني يوي حسن خلاف . وقد شاهد عبد العليم بك سمهان أثناء ما كان يمر بزراعته المتهم الأول ياقى صرة ملابس في جرن قمح فضبطها وتبين أنها ملابس المجنى عليه وقد شهدت الشهود بالوقائع المتقدمة وبناء عليه يكون كل من عبد الرحمن يوي ويوي

ويوي حسن خلاف وزيان شحاته في الزمن والمكان السابقين - أولا . سرقوا من المجنى عليه المذكور محفظة قهود بها ١٣ قرشا وختمه وذلك بطريق الاكراه الذي ترك به أثر جروح - وثانيا . قبضوا على المجنى عليه المذكور بدون وجه حق واخفوه تحت قش القمح وعقابهم على ذلك ينطبق على المواد ٢٧١ فقرة ثانية عقوبات بالنسبة للسرقة بالاكراه ٢٤٢ عقوبات بالنسبة للقبض عليه بدون وجه حق وترى المحكمة تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ومعاقتهم بمقوبة واحدة وهي العقوبة الأشد المدونة في المادة ٢٧١ فقرة ثانية عقوبات . واما المادة ٢٤٤ عقوبات التي طلبت النيابة معاقبة المتهمين بمقتضاها فأنها غير منطقية

من الطعام والملبس لمدة طويلة فان هذا يدخل في التعذيبات البدنية بلا ريب .

والذى دعا الشراح الفرنسيين لاشتراط تلك الدرجة من الخطورة حتى يمكن تطبيق المادة المقابلة للمادة ٣٤٤ ققرة ٢ ع إنما هو الفرق الشاسع بين العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ فرنسى (المقابلة للمادة ٢٤٢ عقوبات أهلى) وبين العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٤٤ ققرة رابعة فرنسى (المقابلة للمادة ٢٤٤ ققرة ثانية عقوبات أهلى) . إذ أن العقوبة في المادة الأولى هي الاشغال الشاقة المؤقتة (أما في مصر فهي جنحة عقوبتها الحبس أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها) وفي المادة الثانية هي الاعدام (وفي مصر الاشغال الشاقة المؤقتة) محمد صمد الحسينى
الحامى

يكفى لأن يعتبر ما وقع بالجنى عليه تعذيباً . وضربوا أمثلة لما يمكن أن يعتبر تعذيباً الضرب بالسياط Coups de fouets وإحراق الاطراف Brûler les pieds ou les mains (جارسون نبة ٥٦ تعليقات على المواد ٣٤١-٣٤٤ عقوبات فرنسى ص ٩٣٤) .

ثانياً - يشترط أن تكون التعذيبات واقعة على البدن فلا يكفى أن يكون ما جرى بالجنى عليه تعذيبات معنوية des tortures morales كالتخويف والتهديد بالقتل والوضع في بئر لا ضوء فيها .

ولكن من ناحية أخرى لا يشترط أن تكون تلك التعذيبات إيجابية بل يكفى أن تكون سلبية كما لو سحب القبض على شخص حرمانه

قضايا المحاكم الإدارية

هناك محل لزيادة الاجار أو تخفيضه إلا بحسب القواعد والاحوال الميئة في كتاب البيع . لأن الشارع المصرى قد اغفل قل نص هذه المادة في القانون المصرى لأن العمل بحكم هذه المادة يؤدي الى تحديد مواعيد لسقوط الحقوق دون ان يكون عليها نص في القانون المصرى وهو القانون الوحيد الواجب تطبيقه . فاذا استأجر شخص اطياناً ثم ظهر فيما بعد ان بالاطيان عجزاً كان له ان يطلب تنقيص الاجرة أو رد ما قد يكون دفعه زيادة عملاً بالقاعدة التى وضعها

٣٩٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٢٦

اجارة . عجز مساحة . تنقيص الاجار .

المادة القانونية

لا يعمل في مصر بحكم المادة ١٧٦٥ من القانون المدنى الفرنساوى التى تنص على أنه في حالة استئجار اطيان زراعية واتضح وجود عجز أو زيادة مساحة في الاطيان فلا يكون

الشارع المصرى فى المادة ١٤٥ مدنى وهى ان
من أخذ شيئاً بغير استحقاق وجب عليه رده
المحكمة :-

« بما ان محكمة أول درجة قضت بعدم
قبول هذه الدعوى بناء على ان نص المادة
١٧٦٥ من القانون المدنى الفرنسى نصت على
انه اذا قدرت الارض المؤجرة فى عقد الايجار
بأقل أو أزيد من مساحتها الحقيقية لا يكون
هناك محل لزيادة أو نقص الاجرة إلا فى
الاحوال وحسب القواعد المقررة فى كتاب البيع
» وبما ان محكمة أول درجة قضت
صراحة بوجوب مراعاة هذا النص الفرنسى فى
القانون الاهلى المصرى وبناء على ذلك طبقت
على هذه الدعوى نص المادة ١٩٦ من كتاب
البيع فى القانون المصرى

« وبما أننا لا نرى الأخذ بهذا الرأى فان
العمل به يؤدى الى تحديد مواعيد لسقوط الحقوق
دون ان يكون عليها نص فى القانون المصرى
وهو القانون الوحيد الواجب التطبيق

» وبما ان أول ما يمكن افتراضه فى تعمد
الشارع المصرى عدم نقل هذا النص عن القانون
الفرنسى هو ان الشارع المصرى أراد مخالفته
فيما ذهب اليه ولا بد لدفع هذه القرينة القوية
من قيام اعتبارات واسباب قانونية مهمة يسهل
معا الاقتناع بأن الشارع المصرى إنما أراد بتعبير
النص أمراً آخر غير استبعاد القاعدة المقررة فيه

» وبما انه لم يتوافر حصول حصول ذلك
فى هذه الدعوى
» وبما انه من الصعب ان تعتبر المخالفة
وحدها دليلاً على الرغبة فى الموافقة
» وبما انه من القواعد التى وضعها الشارع
المصرى ان من أخذ شيئاً بغير استحقاق
وجب عليه رده (مادة ١٤٥ مدنى)
» وبما ان وجود هذا النص يقتضى حتماً
عدم العمل على تعطيله بتطبيق نصوص أو قواعد
مأخوذة من قوانين أخرى

» وبما انه لذلك ترى هذه المحكمة ان دفع
وزارة الاوقاف الذى أخذت به محكمة أول
درجة فى غير محله وان الدعوى مقبولة من
حيث الشكل والقول بسقوط الحق فى رفعها
لمضى سنة من تاريخ العقد فى غير محله «

(استئناف عبد العزيز أقبندى مصطفى دويدار وحضر
عنه حضرة الاستاذ عبد الجواد لاشين بك الحامى مند
وزارة الاوقاف نمرة ٩٨٢ سنة ١٩٢٥ دائرة حضرات
أصحاب العزة محمد بك شكرى ومحمد نصارى بك وسابا
حبشى بك)

٣٩٩

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٤ ابريل سنة ١٩٢٦

مواد مخدرة . أحرارها . اتجار بها . عود . قانون
قديم . قانون جديد . سريان أحكامه .

القاعدة القانونية

ان القانون الجديد الذى يعاقب على
أحرار المواد المخدرة أو الاتجار بها يعاقب الجاني

بصفة كونه عائداً اذا سبق الحكم على الجاني في جريمة مماثلة في أى زمن كان . فاذا حكم على شخص بالمقوبة حسب القانون القديم ثم ارتكب الجاني جريمة أخرى مماثلة لها حسب حكم القانون الجديد وجب اعتباره عائداً بمعنى ان العقوبة تشدد عليه طبقاً لنص القانون الجديد ولا محل لتطبيق قاعدة عدم سريان قانون العقوبات على الماضى اذا كان أشد المحكمة :-

« حيث ان التهمة ثابتة ثبوتاً كافياً قبل لمتهم للاسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف »
« وحيث يؤخذ من صحيفة سوابق المتهم انه سبق الحكم عليه بغرامة ١٠٠ قرش في جريمة مماثلة سنة ١٩٢٣ »

« وحيث يتعين البحث عما اذا كان المتهم عائداً طبقاً للمادة ٣٢ من قانون المواد المخدرة أم لا »

« وحيث قد نص في المادة المشار اليها عن حالتين للعود : الحالة الاولى ، وهى الحالة الخاصة . ان يكون سبق الحكم على المتهم في جريمة مماثلة في أى زمن كان . وفي هذه الحالة لا تقل العقوبة عن ستة شهور أو غرامة قدرها خمسون جنياً . الحالة الثانية اذا كان الجاني ممن نص عنهم في الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٤٨ عقوبات . والمقاب في الحالة الثانية يقع طبقاً لقواعد العود العامة »

« وحيث ان الحكم السابق في حالتنا هذه صدر عن جريمة مماثلة سنة ١٩٢٣ قبل سريان القانون الجديد فهل يعتبر مع ذلك المتهم عائداً طبقاً للحالة الاولى من المادة ٣٢ أو لا تطبق المادة عملاً بقاعدة عدم سريان قانون العقوبات على الماضى اذا كان أشد »

« وحيث ان قاعدة العود المنصوص عنها في المادة ٣٢ ققرة أولى هى الحالة الخاصة تشبه تماماً قاعدة العود المنصوص عنها في المادة ٤٨ ققرة ثالثة المأخوذة من المادة ٥٨ من القانون الفرنسى الصادر بها قانون ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ »

« وحيث انه بعد صدور قانون ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ اختلف الشراح عما اذا كان من يرتكب جريمة بعد العمل بذلك القانون وسبق الحكم عليه لجريمة مماثلة قبل سريان القانون المذكور هل يعتبر عائداً أم لا عملاً بقاعدة عدم سريان قانون العقوبات على الماضى اذا كان أشد . فالبعض لا يعتبر المتهم عائداً احتراماً لقاعدة عدم سريان القانون على الماضى . على ان رأى الارجح هو انه اذا ارتكب الجاني جريمة بعد سريان القانون وكان سبق الحكم عليه بعقوبة لجريمة مماثلة قبل سريان القانون الجديد فيعتبر عائداً بمعنى ان العقوبة تشدد طبقاً لنص القانون الجديد ذلك لأنه عند صدور هذا القانون قد انذر المتهم بأنه اذا عاد تشدد عقوبته . وقد أخذ بهذا رأى قضاء المحاكم بفرنسا »

اجماعاً » أنظر مطول جارو شرحاً على قانون العقوبات الجزء الأول آخر طبعة - الحاشية على نمرة ١٥٥ وجرسون شرحاً على قانون العقوبات نبعة ٤١ ص ٣٣ تعليقاً على المادة الرابعة من قانون العقوبات الفرنسي

« وحيث مما تقدم يرى ان المتهم عائداً طبقاً للمادة ٣٢ فقرة أولى من قانون المواد المخدرة »

(قضية النيابة العمومية ضد محمد محمد السويكي نمرة ٣١٢٤ سنة ١٩٢٦ استئناف - دائرة حضرات أصحاب العزة خليل عفت بك ومحمد حدى السيد بك وأحمد نصرت راغب بك)

٤٠٠

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ يناير سنة ١٩٢٦
حرارة قضائية - نزاع في ملائمة - في وضع يد - أعيان
موقوفة - محافظة على حقوق الديانة -

القاعدة الانشائية

ليس من الضروري لجواز تعيين حارس قضائي ان يكون هناك نزاع في ملكية العين اوفى وضع اليد عليها فقط بل ان مسألة وضع الاعيان والاطيان تحت الحراسة القضائية متروكة لتقدير القضاء كلما رأت المحكمة ضرورة لتعيين حارس للمحافظة على حقوق اولى الشأن عينته ولا حرج عليها في ذلك حتى ان القضاء المختلط جرى على مبدأ جواز تعيين حارس قضائي لادارة الاطيان والاعيان الموقوفة اذا كان هناك ما يبرر غل يد الناظر بسبب المنازعات القائمة بين

الناظر والمستحقين او الدائنين وذلك لمنعه من تبديد ايراد الوقف اضراراً بالمستحقين او بالدائنين كما حكمت ايضاً بوجوب تعيين حارس يتولى ادارة الوقف ولو كان الناظر هو المستحق الوحيد اذا كان في ذلك محافظة على حقوق دائني الناظر - فالنزاع على العين نفسها ليس شرطاً بل يكفي في ذلك ان يكون تصرف ذي اليد المدين فيه خطر على حقوق الدائنين

المحكمة :

« حيث انه يشترط في دعوى الحراسة توفر شروط منها وجود نزاع وان يكون هناك خطر في بقاء العين تحت يد الواضع اليد عليها

من الركن الاول

« وحيث ان المستأنف يذهب الى انه يجب ان يكون هناك نزاع في ملكية العين او في وضع اليد عليها ويرتكز على نص المادة ٩٦١ من القانون الفرنسي

« وحيث ان المادة ٤٩١ من القانون المدني الاهلي لم تحدد الاحوال التي يعين فيها الحارس القضائي بل قالت ان للمحكمة ان تعين حارساً للاشياء المتنازع فيها أو الموضوعة تحت يد القضاء وليس فيها ما يفيد تحريم تعيين الحارس في غير الاحوال الأخرى

وحيث ان المادة ١٩٦١ من القانون المدني الفرنسي رغماً عن انها نصت على تعيين الحارس في ثلاث أحوال فإن المحاكم والشرح الفرنسيين

مجمعون على ان هذه الاحوال ليست على سبيل الحصر بل على سبيل التمثيل انظر بودرى جزء ١٣ طبعة ٣ صحيفة ٦٨١ نبذة ١٢٦٩ . ويقول العلامة المذكور انه رغما عن ان هذه المادة ذكرت احوالا ثلاث فانه لا شيء يدل على ان نية المشرع انصرفت الى تحريم تعيين الحارس في احوال اخرى ويدل على رآيه هذا بان المشرع أباح في نصوص كثيرة منه تعيين حارس في احوال اخرى غير الثلاث احوال المبينة بالمادة ١٩٦١ ويقول بان القول بغير ذلك يؤدي الى نتائج وخيمة وهي حرمان المحاكم من القضاء على محاولات المتقاضين السيئة

« وحيث أنه اذا كان هذا الحال في فرنسا مع وجود المادة ١٩٦١ فمن باب أولى يجب أن يكون هذا الحال في مصر مع عدم وجود نص كنص المادة المذكورة . وقد قال الاستاذ أبو هيف في كتاب المرافعات طبعة ثانية نبذة ١٣١٤ أن المسألة متروكة لتقدير القضاء فكلما رأت المحكمة ضرورة لتعيين حارس للمحافظة على حقوق أولى الشأن عينته ولا حرج عليها في ذلك ، أما اذا لم تتبين لها هذه الضرورة فأنها لا تعينه

« وحيث ان المستأنف يقول انه يشترط لتعيين الحارس ان يكون النزاع موجوداً وقائماً بين الطرفين وقت الطلب

« وحيث ان علماء القانون لم يتقيدوا بمحرفية

النص واعتبروا بصرف النظر عن وجود نزاع حقيقى ان الحقوق متنازع فيها ولو كان النزاع محتملاً فقط انظر نبذة ٤٢ صحيفة ٣٤ جزء ٣٤ من كاربنتيه وقد جاء بنبذة ٤٣ من الكتاب المذكور ان لقاضى الامور المستعجلة عملاً بالمادة ١٩٦١ من القانون المدنى أن يعين حارساً على اموال المدين الثابتة اذا تبين له ان هذا المدين اعترف بانه يستحيل عليه أن يعطى تلك الاموال العناية اللازمة وانه كان مهدداً بالتقاضى من جانب دائنيه المرتهين الذين لهم فائدة بان يعهد بأدارة اموال مدينهم الى حارس وكان المدين قد قبل هذا التعيين وقد حكمت المحاكم المختلطة بجواز تعيين حارس لأدارة وقف من الأوقاف اذ كانت هناك ما يبرز ذلك بين الناظر والمستحقين أو نفس سلوك الناظر وذلك لمنعه عن تبديد ايراد الوقف اضراراً بالدائنين والمستحقين انظر نبذة ١٣١٥ من كتاب أبو هيف وجاء بالحاشية نمرة ١ من الصحيفة ٨٨٠ من الكتاب المذكور ان المحاكم المذكورة قضت بتعيين حارس محافظة على حقوق دائنى الناظر الوحيد فى الوقف فمن هذا ينتج ان المحاكم المذكورة تقضى بتعيين حارس على ملك المدين ولولم يوجد نزاع على العين نفسها بل يكفى في ذلك ان يكون تصرف المدين فيه خطر على حقوق الدائنين

عن الركن الثانى

« وحيث أنه لم يثبت وجود أى خطر وقد أدعى المستأنف عليه في صحيفة دعواه أن

قانون العقوبات وضع النار عمداً في مبان ليست مسكونة ولا معدة للسكنى . وكشك الحارس وعشة الحفير المقامة على اعمدة متينة في الارض والمغروسة بالبوص وقش الذرة ليست من « المباني » بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٢١٨ لأن المفهوم من كلمة « مباني » انها تشمل المنشآت التي لها أهمية في حد ذاتها المحككة :

« حيث أن التهمة الأولى المسندة للتهمة هي أنه وضع النار عمداً في عشة من البردى والبوص ملك المجنى عليه »

« وحيث أن هذه التهمة لو صحت لما كانت منطبقة على المادة ٢١٧ ولا على المادة ٢١٨ عقوبات لأنه ثابت من المعاينة أن العشة منفصلة عن سكن المجنى عليه وليست مسكونة ولا معدة للسكنى ولا تعتبر اذن تابعة لمحل مسكون كما أنها لا تدخل تحت لفظة « مباني » الواردة في المادة ٢١٨ عقوبات لأن المفهوم من كلمة مباني أنها تشمل المنشآت التي لها أهمية في حد ذاتها وقد جرت المحاكم الغربية في قضائها على أن كشك الحارس وعشة الحفير المقامة على اعمدة متينة في الارض والمغروسة بالبوص وقش الذرة ليست من المباني التي تدخل تحت تطبيق المادة ٤٣٤ المقابلة لنص المادة ٢١٧ من قانون العقوبات . المصري (الاستاذ جوربي جز : ثالث صحيفة ٧٨٢)

المستأنف جارى تخريب دار الوقف ولم يقدم للمحكمة دليلاً على ذلك كما لم يقدم ما يدل على أنه اتخذ اجراءات تنفيذية وأن المستأنف عرقل التنفيذ « وحيث فضلاً عن ذلك فقد عجز عن اثبات الخطر وقد تبين من استجوابه في آخر جلسة أن المنزل مؤجر الى شقيقه وان شقيقه هو الواضع اليد عليه وهذا يناقى القول بأن المستأنف جارى تخريبه وان هناك خطر من جراء ذلك »

(قضية محمد البسطوي السحلي بعفته ناظراً على وقف جده وحضرته حضرة الاستاذ توفيق أفندي جرجس الحامى ضد محمود احمد الطويل وحضر عنه حضرة الاستاذ عمر افندي عمر الحامى غمرة ٧٣١ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرات اصحاب العزة على بك عبد الرازق وعفني عفت لك واسماعيل محمود حمدي أفندي)

٤٠١

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ يولييه سنة ١٩٢٥

حريق عمداً . شروط واركان الجريمة . مادة ٢١٧ عقوبات . معنى كلمة « مباني » .

القاهرة القانونية

- ١ - يشترط لجواز تطبيق المادة ٢١٧ من قانون العقوبات التي تعاقب على جريمة الحريق عمداً ان تكون النار قد وضعت عمداً في محل مسكون أو معد للسكنى فوضع النار في عشة منفصلة عن سكن المجنى عليه وغير تابعة لمحل مسكون لا يقع تحت حكم المادة ٢١٧ عقوبات
- ٢ - يشترط لجواز تطبيق المادة ٢١٨ من

وارتباطها . أما اذا كان عدم النزاع أو العرض
حاصلا على جزء من طلب واحد une partie
d'un chef de demande فلا تصح تجزئته .

المحكمة

« حيث أن الحاضر عن المستأنف عليهما
دفع بعدم قبول الاستئناف لقلة النصاب وذلك
لأن المستأنف طلب في مذكرته النهائية رفض
دعوى المستأنف عليهما عدا مبلغ ٨١٥٥ قرش
الذي سلم به ولم ينازع الا في مبلغ ٢٣٤٥ قرشا
وهذا الذي فصلت فيه المحكمة وهو أقل
من نصاب الاستئناف واعتمد على المادة
(٣٤٧) مرافعات

« وحيث أن الحاضر عن المستأنف قال رداً
على هذا الدفع أن هذه المادة لا تنطبق الا في
حالة ما اذا كانت الدعوى تشتمل على عدة طلبات
« وحيث أنه بالرجوع الى نص المادة
المذكورة يتضح أنه ذكر بها كلمة طلبات لا كلمة
طلب ولا شك أن لكل منهما معنى خاصاً
والنص الفرنسي للمادة المذكورة يوضح هذه
النقطة بجلاء فانه ذكر به كلمة « chefs » وهذه
تصرف الى الطلبات المتعددة :

« وحيث أن الآلة ظ التي استعملت بالمادة
(٣٠) مرافعات تدل على ذلك تماماً فان كلمة
« demande » تقابل كلمة « طلب » كما جاء
بالفقرة الأولى منها وكلمة « chefs » تقابل كلمة
« طلبات » كما جاء بالفقرة الرابعة منها

« وحيث أنه مما تقدم تكون الحادثة
منطبقة على المادة ٢١٦ من قانون العقوبات كما
قضت بذلك محكمة أول درجة

« وحيث أنه فيما يختص بالتهمة الثانية
فالمحكمة ترى تأييد الحكم المستأنف بالنسبة لما
لأسبابه »

(قضية النيابة العمومية نمرة ٢٥٤٤ استئناف سنة
١٩٢٥ ضد السيد أحمد سيد أحمد دائرة حضرات أصحاب
المرزة عثمان بك يوسف وليب بك مشرق وأحمد بك عفيبي)

٤٠٢

محكمة قنا الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦
استئناف . تقديره . ما لا نزاع فيه .
ما عرض من الدين .

القاعدة القانونية

العبرة في تقدير الاستئناف بقيمة المتنازع
فيه قبل الحكم . فلو أن جزءاً مما حكم به لم يكن
فيه نزاع ما أو عرض من المدين على الدائن فلا
يجوز ادخاله ضمن قيمة الدعوى المستأنفة . ومن
التحقق عليه أن عدم النزاع أو العرض المبعول
عليه في اقتصاص المدعى به هو ما حصل قبل
صدور الحكم الابتدائي . أما ما حصل بعد
صدور الحكم فلا يؤثر في جواز الاستئناف .
ومن المقرر أيضاً أن حذف ما لا نزاع فيه وما
عرض من المدين لا ينقص المطلوب للدائن الا
اذا كان واقعاً على أحد الطلبات L'un des chefs de la demande
وذلك عند تعددها

« وحيث أنه اذا كانت لا تشمل الا على طلب واحد فلا موجب لتجزئة هذا الطلب خصوصاً وأن الحكم لا يصدر الا بهذا الطلب جميعه .

« وحيث أنه لا يمكن الاحتجاج بنص المادة (٣٠) مرافعات فقرة ثانية لأن هذه الفقرة لا تشمل الا على حالة واحدة وهي حالة ما اذا كان المبلغ المطالب به جزءاً غير باق من دين متنازع فيه ولا يمكن أن يستتج منها العكس لعدم النص عليه

« وحيث أنه لا يؤثر على ذلك أيضاً عبارة المبالغ التي عرضها المدين على دائته بالحالة الرسمية المذكورة بالفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ مرافعات لأن هذه لا تنصرف الا لحالة الطلبات المتعددة كما هو ظاهر النص الفرنسي *des offres faites* ومثلها كمثل عدم منازعة المدين في بعض الطلبات « وحيث أنه يتضح مما تقدم أن المادة (٣٤٧) مرافعات لا تنطبق الا في حالة ما اذا كانت الدعوى تشمل على طلبات متعددة .

وهذا الرأي هو الذي أخذت به لجنة المراقبة القضائية بنشورها نمرة ٤٠ بصحيفة ١٤ بمجموعة المنشورات من سنة ١٨٩١ الى سنة ١٩١٣ وأشار الى حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٨٩٦ المنشور بمجلة القضاء والتشريع ٨ صحيفة ٧٢ وكذلك المرحوم الدكتور ابوهيف بك في كتابه المرافعات المدنية والتجارية بند ١٢٢١

صحيفة ٨٩٣ وقد رجع الى حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٦ يونيو سنة ١٨٨٩ والمنشور بمجلة القضاء والتشريع ١ صحيفة ٢٢٢ وحكم محكمة الاستئناف الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩١٨ والمنشور بمجلة الشرائع ٥ صحيفة ٣٥٥ نمرة ٧٦ وحكم استئناف محكمة اسكندرية الصادر في ٤ مايو سنة ٩١٥ المنشور بالمجموعة الرسمية ١٦ ص ٢٩ ومن ثم يكون الدفع في غير محله والاستئناف جائزاً ومقبولاً شكلاً «

(استئناف ابراهيم ابادير ضد ديمتري غبريل نمرة ٣١٤ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرة صاحب العزة حسن بك صادق ومحضر حضرتي شفيق منصور أفندي وعبد الحميد وشامي أفندي)

٤٠٣

محكمة الوايلي الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٦

مشوهين . متشردين . بلاغ جديد . جريمة التبيد . انذار البوليس .

القاعدة القانونية

١ - ان المادة التاسعة من قانون المشوهين والمتشردين تنص على انه اذا حدث بعد انذار البوليس ان حكم مرة أخرى بالادانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية الخ ولفظ الادانة هنا يقيد ما جاء بعده بالنسبة الى البلاغ بمعنى انه يشترط ان يكون حكم

الادانة صادراً في إحدى الجرائم المبينة في المادة الثانية لأن القول باطلاق احكام الادانة يشمل انواعاً كثيرة ليست من الجرائم في شيء مثل الاصابة الخطأ وغيرها

٢- أن الشارع اغفل عمداً ذكر جريمة التبديد في الفقرة الاولى من المادة الثانية مع ذكره جريمة السرقة والنصب فاذا حكم على شخص في جريمة تبديد بعد انذار البوليس فلا يجوز تطبيق حكم المادة التاسعة من القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ وذلك لأن الشارع رأى ان التبديد جريمة شبه مدنية وليست بذات خطر على الامن العام.

المحكمة :

« حيث أن النيابة العمومية اقامت الدعوى على المتهم وطلبت عقابه بالمواد ٩ و ١٠ و ١١ من دكرينو الاشتباه والمتشربين نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ لأنه يوم ١٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٦ بدائرة قسم الوابلي وجد بحالة اشتباه بالرغم من انذاره بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٤ بالسكف عن ذلك اذ حكم عليه بعد انذاره بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بالحبس ستة شهور

« وحيث ان المتهم اعلن قانوناً ولم يحضر ويجوز الحكم بغيته عملاً بالمادة ١٦٢ جنایات » وحيث أن المادة التاسعة من القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩١٣ تنص على انه اذا حدث بعد انذار البوليس ان حكم مرة أخرى بالادانة

على الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولاً وثانياً من المادة الثانية « وحيث ان لفظ الادانة يقيد ما جاء

بعده بالنسبة للبلاغ وهو ان يكون حكم الادانة في إحدى الجرائم المبينة بالمادة الثانية . لأن القول باطلاق احكام الادانة يشمل انواعاً كثيرة ليست من الجرائم في شيء نحو عقوبة في اصابة خطأ أو نقل حيوان من جهة الى أخرى موبوءة الخ... ولا تستبعد من التسوية بين الحكم بالادانة ومجرد التبليغ لأن القانون نفسه سوى بينهما في الفقرة الثالثة من المادة الثانية اذ نص على اعتبار الشخص مشتبهاً فيه اذا حكم عليه مرة أو بلغ ضده عن جريمة من الجرائم المبينة بالفقرة الاولى بعد أن بين في هذه الفقرة أنه لا يعتبر مشتبهاً فيه الا اذا حكم عليه اكثر من مرة

« وحيث ان الجريمة التي حكم على المتهم بستة شهور فيها بعد انذاره هي جريمة تبديد كما يتضح من مراجعة الفيش

« وحيث أن المشرع اغفل عمداً ذكر جريمة التبديد مع ذكره جريمة السرقة والنصب في الفقرة الاولى من المادة الثانية وما ذلك الا لانه رأى أن التبديد جريمة شبه مدنية وليست بذات خطر على الامن العام

« وحيث انه مما تقدم يتعين الحكم ببراءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ جنايات

(قضية النيابة العمومية ضد توفيق فرغلي على غمرة ٢٠١٥ سنة ١٩٢٥ أصدر الحكم حضرة صاحب العزة كامل بك وصلى ابو الذهب وبحضور حضرة محمد طاهر راشد أفندي وكيل النيابة)

٤٠٤

محكمة اللبان الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ١٦ ابريل سنة ١٩٣٤
بلاغ كاذب . تمويضات . رعوته . خطأ .
شبهة . حسن نية .

القاعدة القانونية

إذا قدم شخص بلاغاً ضد آخر ثم حفظت النيابة ذلك البلاغ فيكون المبلغ ملزماً بالتعويضات المدنية إذا ثبت أن المبلغ ضده كان بريئاً من كل ما نسب اليه وأن المبلغ أندفع الى التبليغ برعونة وبدون ترو وكان في وسعه استطلاع الحقيقة . أما إذا ظهر أن البلاغ كان مبنيًا على خطأ أو شبهة يعذر لها المبلغ وكان ذلك مصحوباً بحسن نية فلا محل للتعويض المدني

المحكمة

« حيث أنه ظاهر من الاطلاع على أوراق التحقيق والحكم الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ من محكمة جنح اللبان أن المدعى عليه بلغ أن المدعية استلمت منه ٢٥ بطانية لبيعها على ذمته وبددتها واستشهد بشاهد واقفه تماماً
« وحيث أن محكمة الجنح حكمت بالبراءة لأنها لم تثق بأقوال المجنى عليه وحده

« وحيث أن معنى هذا أن الأدلة غير كافية لثبوت التهمة قبل المدعية ولم يقطع الحكم المذكور بأن البلاغ كان كاذباً وأنه كان على غير أساس وليس هناك ضغينة تدعو المدعى عليه الى التبليغ ضد المدعية كذباً أما ما قيل بخلاف هذا فلم يقدح عليه أي دليل

« وحيث أن المدعية طلبت التعويض وبنيت دفاعها على أن البلاغ الذي تقدم ضدها من المدعى عليه يجوز اعتباره بلاغاً كاذباً معاقباً عليه أو بلاغاً أساسه الرعونة والاندفاع (denonciation téméraire) وفي كلتا الحالتين

تقوم المسؤولية المدنية قبل المدعى عليه

« وحيث أنه لا يمكن اعتبار بلاغ المدعى عليه بلاغاً كاذباً معاقباً عليه بالمادة ٢٦٤ عقوبات لأنه لم يتضح من التحقيقات بصفة قاطعة أن الوقائع التي نسبت الى المدعية كانت غير صحيحة ثم لم يتوفر ركن سوء القصد وهو غم المبلغ بكذب بلاغه وتبليغه للانتقام بسبب ضغينة أو غيرها

« وحيث أن البلاغ الذي أساسه الرعونة والاندفاع téméraire يقتضي أن يتهم المبلغ شخصاً بريئاً كان يظنه مجرمًا كما قال جارسون في تعريفه

“ celui qui accuse un innocent le croyant coupable ” (انظر جارسون مادة ٣٧٣ بند ٤ وما بعده)

وهذا النوع هو جنحة مدنية تترتب عليها مسؤولية مدنية غير أنه لا بد لتوفره أن يظهر

بطريقة خليه أن المبلغ ضده برى، مما نسب اليه ما اذا لم يتبين ذلك بطريقة قاطعة فلا محل لقول به ويتضح من وقائع الدعوى أن براءة المدعية لم تتم الا على عدم ثبوت التهمة قبلها فلا يمكن أن تعتبر المدعية بريئة براءة مطلقة *innocente*

« وحيث أن المحكمة لا تأخذ بالرأي الذي جاء في مذكرة المدعية من أن المدعى عليه قد عجز عن اثبات ما نسب اليه المدعية وعليه يتعين على كل حال الزامه بالتعويضات لأن هذا الرأي تعسفي ويؤدي حتما الى امتناع الأفراد عن

التبليغ عن الجرائم التي يرتكبها الغير عليهم أو على غيرهم وهذا مغل للنظام والأمن العام وينافي أيضا الواجب الذي فرضه القانون على كل من علم بوقوع جريمة أن يبلغ عنها الجهات المختصة (راجع المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات ثم

أن المبلغ عقب وقوع الجريمة لا يكون له فرصة جمع الأدلة والتحقق من ثبوت ما بلغ به حتى يكون مسؤولا على كل حال اذا لم يقم باثبات بلاغه اذ قد يجوز أن يستولي الجبن أو الخوف على شهود الرؤية فيكذبون أو يمتنعون ويحتمل أن تضيع معالم الجريمة ولا ذنب للمبلغ في هذا « وحيث أن القاعدة التي تأخذ بها المحكمة

هي أنه لا يلزم المبلغ بتعويض عن قبليغه الا اذا ثبت بطريقة قاطعة أن بلاغه عار عن الصحة وأن المبلغ أسرع واندفع الى التبليغ بدون أن يتروى لمعرفة الحقيقة وكان في وضعه ذلك أما اذا

كان البلاغ مؤسسا على خطأ يعذر له المبلغ *faute erreur* فليس هناك مسئولية جنائية لعدم توفر القصد الجنائي فيه ولا مسئولية مدنية لأن المبلغ لم يرتكب خطأ *faute* تترتب عليه المسئولية « وحيث أنه بناء على ما ذكر ترى المحكمة

أنه لا محل لتعويض المدعى به ويتعين رفض الدعوى »

قضية شفيقة بنت اسماعيل ضد حسن سيد احمد نمرة ٢٨٧ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة ذكي خير الابوتيجي بك .

٤٠٥

محكمة ابو حص الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥

رهن . فك رهن . طريقه . عدم التجزئة .

القاعدة القانونية

المشتري لجزء من عقار رهون وهو عالم بالرهن لا يجوز له ان يتخذ لفك رهن هذا الجزء إلا أحد أمرين أما دفع الدين بأ كله للرهن والحلول محله أو تخلية عن العقار فاذا عرض فقط بعض الدين الذي اتفق مع البائع على الالتزام به كان هذا العرض غير صحيح وكان الرهن في حل من الاستمرار في اجراءات نزع ملكية العقار بتمامه لأن العقار كله ضامن لكل جزء من الدين .

المحكمة :-

« من حيث تبين من الاطلاع على

المستندات المقدمة من الطرفين في دعوى نزاع الملكية المضمومة وفي الدعوى الحالية ان المدعى عليه الأول ارتهن من المدعى عليهما الثاني والثالثة سبعة افدنة بعقد رهن مسجل في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢١ وان المدعى عليهما الثاني والثالثة باعا للمدعى من هذا القدر الجزء المرفوع به هذه الدعوى بعقد مسجل في ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ وثابت في هذا العقد ان الارض مرهونة للمدعى عليه الاول وان المشتري وهو المدعى ملزم بجزء من الدين المستحق للمرتهن كما تبين ان المدعى عليه الاول المرتهن شرع في نزاع ملكية كل الارض المرهونة وفاء لمبلغ ١٣٩٢٨ جنيه والمصاريف في ٨ ابريل سنة ١٩٢٥ وان المدعى المشتري اودع في خزانة محكمة دنهور خمسين جنيهاً من هذا المبلغ وأعلن المدعى عليه الاول المرتهن اثناء اجراءات نزاع الملكية (في ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٥) بفق الرهن وباستلام هذا المبلغ فاستمر في اجراءات نزاع الملكية

« وحيث ان المدعى له دفاعان مختلفان الدفاع الوارد في عريضة دعواه وهو طلب استحقاقه للقدر الذي اشتراه والذي زعم المدعى عليه الاول انه ملك لدينيه والدفاع الثاني الذي أبداه وكيله بمحضرة الجلسة ان المدعى عليه الاول المرتهن لم ينذره بنزع الملكية وهو عالم انه اشترى

« وحيث ان الدفاع عن المدعى عليه الاول قال انه ليس في القانون المصري نص يلزمه بإذاره بنزع الملكية

« وحيث ان النص موجود في المادة ٥٧٤ من القانون المدني الاهلي لانها تنص على انه اذا كان العقار في يد حائز آخر لا يجوز للدائن المرتهن ان يشرع في نزع ملكيته إلا بعد التنبيه على الحائز المذكور بدفع الدين أو بتخليه العقار

« أما عن دعوى الاستحقاق فحيث ان المدعى عليه الاول لم ينازع في الملكية ولا تهمه المنازعة فيها لأن جملة الرهن ضامنة لكل جزء من الدين كنص المادة ٥٤٦ مدني ورهنه مسجل قبل شراء المدعى الذي يعلم بالرهن كما هو ثابت في عقده فرفع دعوى الاستحقاق لا وجه لها فيه ولا يفيد شئاً

« أما عن عدم اذار المدعى بنزع الملكية وبطلان الاجراءات الناجمة عن ذلك فحيث ظاهر من المادة ٥٧٤ مدني ان الغرض من التنبيه على الحائز للعقار المرهون هو ان يتخذ هذا الأخير أحد أمرين إما دفع الدين بتمامه الى المرتهن والحلول محله كما تدل المواد ٥٧٥ وما بعدها من القانون المدني أو تخليه العقار

« وحيث ثابت من مستندات المدعى انه علم باجراءات نزاع الملكية وانه في اثباتها اتخذ طريقاً مخالفاً للطريقتين المذكورتين بأن عرض جزءاً من الدين قدره خمسون جنيهاً وهذا العرض غير قانوني

« وحيث يرى من ذلك ان المدعى علم باجراءات نزاع الملكية ورضي بها وحدد مركزه

احتساب الدرجات فقال « ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الأصول طبقة فطبقة الى الجذ الأصل بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة فطبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية » وهذا النص وإن كان ورد بصدد حالة معينة وهي حالة رد أهل الخبرة إلا أنه يتضمن القاعدة العامة التي أرادها الشارع المصري في احتساب الدرجات

المحكمة :-

« من حيث انه من ضمن الدفوع الموضوعية التي دفع بها المدعى عليهما الاولان دعوى المدعين ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الشفعة على انه لا شفعة فيما بيع من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة

« ومن حيث انه لا نزاع بين طرفي الخصوم في ان المشتريين وهما المدعى عليهما الاولان ولذا عم المدعى عليه الثالث وهو البائع وانما النزاع بين الطرفين فيما اذا كان أولاد العم يعتبرون في الدرجة الثالثة فلا يسرى عليهم حق الشفعة من الغير كنص المادة السالف ذكرها أو أنهم يعتبرون في الدرجة الرابعة فيسرى عليهم حق الشفعة من الغير

« ومن حيث ان قانون الشفعة وانه لم يبين فيه كيفية احتساب الدرجات والنص الوحيد عن كيفية احتسابها وارد في المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات بصدد الاحوال التي يجوز

فلا محل لطلب بطلان الاجراءات بعد ذلك لأنه ليس له الا ان يدفع الدين بأ كمله لغاية نزع الملكية ويحل محل الدائن فيما زاد عن المبلغ المتفق عليه بينه وبين المدينين أو يترك العقار وهو مصمم على ان لا يدفع للمرتين إلا التحسين جنيهاً التي أودعها بخزينة المحكمة

« وحيث لذلك لا يكون مقبولاً من طلبات المدعى سوي الحكم بملكته للقدر المرفوع به الدعوى مع الزامه بمصاريف الدعوى لأنه لم ينازعه أحد في ذلك ورفض ما عدا هذا الطلب

« وحيث ان المدعى عليهما الثاني والثالث أعلنوا ولم يحضرا »

(قضية على عبد الرحيم طه ضد محمد موسى الغزالي وآخرين نمرة ٣٥٩ سنة ١٩٢٥ اصدر المحكم حضرة صاحب العزة كامل بك شكرى)

٤٠٦

محكمة دكرنس الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥

شفعة . أقارب . درجة القرابة . كيفية احتسابها . أولاد العم . درجة ثالثة

القاعدة القانونية

١ - لا شفعة فيما بيع من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة

٢ - أولاد العم يعتبرون من الدرجة الثالثة فلا يسرى عليهم حق الشفعة من الغير . وقد بين الشارع في المادة « ٢٤٠ » مرافعات كيفية

فيها رد الخبراء إذ جاء بها « ونحسب درجات القرابة على حسب درجات الاصول طبقة طبقة الى الجد الأصلي بدون دخول النفاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة طبقة لغاية الدرجة المطلوبة بدخول النفاية »

وهذا النص وان كان ورد بصدد حالة معينة إلا أنه يتضمن القاعدة العامة التي أرادها المشرع المصري في احتساب الدرجات ولا يعدل عنها إلا عند النص على ما يخالفها في القانون فالاصل الذي يجتمع فيه ابن العم بالبائع له هو الجدة فيحسب من البائع لأبيه درجة ومن أبيه لعمه درجة ثانية لأن الجدة وهو النفاية في الاصول لا يدخل ومن العم لأبنة درجة ثالثة ومن ثم يكون ابن العم في الدرجة الثالثة لا الرابعة بالنسبة للبائع « راجع كتاب على زكي العراقي في شرح قانون الشفعة ص ٢٣ ودي هلتز في باب الشفعة الفقرة ٢٣ إذ ورد في آخرها اولاد العم ضمن من لا يسرى عليهم حق الشفعة » ولذلك يكون دفع المدعى عليهما الاولين مقبولاً ولا داعي لبحث ما عداه من الدفع الأخرى ويتعين رفض دعوى المدعين والزامهما بمصاريفها »

(قضية ابو النور حسن عامر وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ احمد افندي الدسوقي الحامي ضد على حسن عامر وآخرين وحضر عن الاول والثاني محمود بدوي وكيلهما ومعه حضرة الاستاذ محمود افندي موسى الحامي مرة ٧٧٨ سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة محمد جلال صادق بك القاضي)

٤٠٧

محكمة ابنوب الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٩ فبراير سنة ١٩٢٦

دعوى العجز . دعوى القهان . سقوطها .
اوجه الاختلاف بينهما .

القاعدة القانونية

دعوى العجز تختلف تماماً عن دعوى الضمان فالأولى متفرعة من التزام البائع بتسليم ما باعه بأ كمله للمشتري وفيها يظهر للمشتري أن المبيع أقل مقداراً مما تبين في العقد ويسقط حق المشتري في المطالبة بفسخ البيع أو تنقيص الثمن بالسكوت عليه مدة سنة من تاريخ التسليم أو من تاريخ العقد على الرأي الأرجح بينما الثانية متفرعة من التزام البائع بتمكن المشتري من الانتفاع بالمبيع وخيارته جيازة هادئة وفيها يجد المشتري المبيع بمقداره المبين في العقد الا ان الغير ينازعه فيه وهي لا تسقط الا بمضي خمس عشرة سنة على المنازعة أو على الحكم النهائي الصادر باستحقاق الغير للمبيع على الرأي الأرجح المحكمة :

« حيث أن دعوى المدعى تتلخص في أنه يطالب المدعى عليه بمبلغ ١١٦٦ قرشاً صاغاً منه ٦٦٦ قرشاً صاغاً ثمن قيراط و ١٦ شهماً اشتراها من ضمن خمسة قواريط بمقتضى عقد بيع تاريخه ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢١ ومسجل في ٢٦ سبتمبر ١٩٢٣ وقد وضع يده على القدر جميعه من

تاريخ العقد الى أن نازعه آخر في القيراط و ١٦
سهم سالفة الذكر بدعوى أنه اشتراها من المدعى
عليه وأما باقى المبلغ فهو تعويض نظير ما لحقه
من الضرر

« وحيث أن المدعى عليه دفع الدعوى
بدفع موضوعى وهو سقوط حق المشتري في
المطالبة بفسخ البيع أو تنقيص الثمن اذا سكنت
على المطالبة به مدة سنة من تاريخ عقد البيع
مستنداً على المادة ٢٩٦ من القانون المدنى

« وحيث أن الدعوى المنصوص عليها في
المادة المذكورة انما هى دعوى المعجز المتفرعة
من التزام البائع بتسليم ما باعه بأ كمله للمشتري
وفيها يظهر للمشتري أن البيع أقل مقدار مما
تبين في العقد ويسقط حق المشتري في المطالبة
بفسخ البيع أو تنقيص الثمن حسب الاحوال
بمضى سنة على التسليم أو على تاريخ عقد البيع
على رأى الأرجح

« وحيث أن دعوى الضمان خلافًا لما تقدم

متفرعة من التزام البائع بأنه يمكن المشتري من
الانتفاع بالبيع وحيازته حيازة هادئة وفيها يجد
المشتري المبيع بمقداره المبين في العقد الا أن
الغير ينازعه فيه سواء اقتصرنت المنازعة على بعض
المبيع أو تناولته بأ كمله وهى لا تسقط الا بمضى
خمس عشرة سنة على منازعة الغير أو على الحكم
النهائى الصادر باستحقاق الغير للبيع على
الرأى الأرجح

« وحيث أنه لا يمكن تكليف دعوى
المدعى الا بأنها دعوى الضمان المنصوص عليها
في المادة ٢٢٦ مدنى وبطبيعة الحال لم تسقط بعد
ولذا يكون الدفع الموضوعى على غير أساس
ويتعين رفضه »

(قضية أحمد حسن حسين حميد وحضر معه حضرة
الاستاذ فائد أفندى سدره الحامى ضد مطر حسن حسين
حميد وحضر معه حضرة الاستاذ عزيز أفندى زخارى
الحامى نمرة ٢٠ سنة ١٩٢٦ . اصدر الحكم حضرة
صاحب العزة فؤاد بك عزيز القاضى)



قضية الخراج الشرعية

٤٠٨

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦

وقف . على مسجد . فاضل الريح . عدم الاحتياج الى العمارة . جواز صرف فاضل الريح في وجوه بر أخرى

للعمارة الشرعية

إذا كان الموقوف على المسجد كثير الغلة كثرة لا يحتمل معها احتياج المسجد الى عمارة جاز صرف فاضل الريح في وجوه بر أخرى أولى من حبس أموال طائلة بدون حاجة محققة أو محتملة وذلك ما تنبؤ عنه قواعد الشريعة وأغراض الواقفين الذين انما حبسوا أموالهم بقصد التقرب الى الله لصرف أموالهم في وجوه البر لا تركها معطلة

المحكمة :-

« من حيث ان معالي وزير الاوقاف بصفته نائباً عن حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك في ادارة اوقاف مرصد صرف ريعها على الحرمين الشريفين طلب الاذن له بصرف ما فضل من ريع هذه الاوقاف بعد كفاية الحرمين وقدره ٤٤٧٧٧ جنيهًا في جهات بر بحسب ما يراه لأن غلة هذا الوقف دارة ومطرودة الزيادة وتكفي مصالح الحرمين وزيادة

فهما غير محتاجين الى الفاضل المرقوم

« ومن حيث ان قاضيخان صرح على ما نقله الحموي في حاشيته على الاشياء بأن لناظر صرف فائض الوقف الى جهات بر بحسب ما يراه وهو باطلاقة شامل لفائض الوقف على المسجد

« ومن حيث ان من الفقهاء من قال ان فائض ريع المسجد لا يصرف الى الفقراء وانما يشتري به مستغل

« ومن حيث ان مناط هذا القول كما هو ظاهر وكما استظهره من نقل عن الحموي في حاشيته على الاشياء هو جواز احتياج المسجد بعمارة كبيرة

« ومن حيث ان لا ريب في ان استثناء المسجد من عموم ما قاله قاضيخان انما يكون عند احتمال المسجد الى عمارة كبيرة مع عدم وجود ما يكفي لهذه العمارة من الريح أما اذا كان الموقوف على المسجد كثير الغلة كثرة لا يحتمل معها احتياج المسجد الى عمارة مع وجود ريع فظاهر انه في هذه الحالة لا محل لاستثناء المسجد من القاعدة العامة ولو عملنا بظاهر الاستثناء لأدى ذلك الى حبس أموال طائلة بدون حاجة محققة أو محتملة وذلك ما تنبؤ عنه قواعد الشريعة وأغراض الواقفين الذين

انما حبسوا أموالهم بقصد التقرب الى الله بصرف
أموالهم في وجوه البر لا تركها معطلة

« ومن حيث انه بالاطلاع على المادة
٣٦ سنة ٢٣ - ٢٤ المضمومة الى هذه المادة
ظهر بما قررته وزارة الاوقاف ان اوقاف الحرمين
الشريفين التي تديرها ذات غلة وافرة وأنها
تزيد سنة فسنة فقد كانت في سنة ١٩١٨
٢٩٢٥٧ جنيهاً وما زالت آخذة في الارتفاع
حتى بلغت سنة ١٩٢٣ ٥٢٣٠٠ جنية وان
الاعيان والغلة تزيدان طاقاً بعد علم ومن هذا
تبين ان الحرمين الشريفين لا يتوقع على أى
احتمال ان يكون لهما حاجة في المستقبل الى
الفاضل القدي يد وزارة الاوقاف الآن

« ومن حيث انه قد تبين مما ذكر انه
لا مانع شرعاً من اذن معالي وزير الاوقاف
بصفته المذكورة بصرف هذا الفاضل في وجوه
بر بحسب ما يراه »

(مادة تصرفات فقرة ١٣٥ سنة ٢٥ - ٢٦ .
دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم
والشيخ محمد احمد مروان بك والشيخ محمد احمد قريش)

٤٠٩

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٤ مايو سنة ١٩٢٥

وقف . أجر الناظر . عدم شرط . سلطة القاضي .

القاعدة الشرعية

إذا خلا كتاب الوقف من تقرير أجر الناظر
نظير إدارة شؤون الوقف جاز للقاضي الشرعي

أن يقدر أجراً للناظر مناسباً لامثاله نظير الإدارة
والقيام بمصالح الوقف

الموضوع - تبين من أوراق هذه المادة
أن المرحوم محمد بك شفيق وقف ما هو معين
بالحجة الصادرة من محكمة مديرية الجيزة الشرعية
في ٢٦ ديسمبر سنة ٩٠٧ على المذكورين بها
ولم يذكر في كتاب الوقف شيء يتعلق بأجر الناظر
وإن كريمته الست امينه هانم شفيق ضمت في
النظر على هذا الوقف وأفردت بالتصرف فيه
بتقرير من هذه المحكمة في ١٨ مارس سنة ١٩٢٣
وأنها طلبت أجر نظيرها عليه من ١٨ مارس سنة
٩٢٤ حيث سبق تقريرها أجر عن سنة تبثدي .
من ١٨ مارس سنة ٩٢٣ وقد أخذت أقوال
المستحقين فلم يعارض أحد في تقرير الاجرة
وظهر أن إيراد الوقف في سنة تبثدي . من ابريل
سنة ٩٢٤ لآخر مارس سنة ٩٢٥ بعد استبعاد
أموال الأتبان وعوائد الاملاك ٣٠١١ جنيهاً ٣٥٨
ملياً وأطلعت المحكمة على سائر أوراق هذه المادة
المحكمة :-

« من حيث أن السيدة امينه هانم شفيق
طلبت تقرير أجر لها نظير إدارة شؤون الوقف
المذكور

« ومن حيث أنه بالاطلاع على كتاب هذا
الوقف لم يوجد به شيء يتعلق بأجر الناظر
والقاضي الشرعي حينئذ تقرير أجر للناظر
مناسب لامثاله نظير الإدارة والقيام بمصالح الوقف
« ومن حيث أن المستحقين في هذا الوقف
لم يعارضوا في تقرير الاجر للناظر وترى المحكمة

بعد إطلاعها على كشف الحساب مناسبة
تقرير ما يأتي «

(مادة التصرفات نمرة ٢٥٤ سنة ٢٤ — ٢٥
دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ سرور على
والشيخ محمد احمد مروان بك والشيخ محمد مأمون
الشناوي)

٤١٠

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥

دعوى شرعية . توجيهها على واضع اليد . تعرض .

القاعدة الشرعية

المنصوص عليه شرعاً أن دعوى منع
التعرض إنما تتوجه من واضع اليد على من يتعرض
له فيما هو تحت يده . فإذا ثبت أن المدعى عليه
غير واضع يده على العين المتنازع فيها وجب
الحكم بعدم سماع الدعوى بالنسبة اليه
المحكمة

« من حيث أن المدعية أدعت دعواها

المذكورة والمدعى عليها الاولى اعترفت ببعض
الدعوى وانكرت باقية بما في ذلك زوجية المدعية
للمتوفى والمقام عن المدعى عليه الثاني انكر الدعوى
« ومن حيث أنه تبين أن تركة المتوفى تحت

يد المدعى عليه الثاني الحارس القضائي دون المدعى
عليها الاولى فاذن لا تكون هناك خصومة
بينها وبين المدعية إذ المنصوص عليه شرعاً أن
دعوى منع التعرض إنما تتوجه من واضع اليد
على من يتعرض له فيه فيما تحت يده

ومن حيث أن المدعية الاولى أيدت زوجيتها
بالمتوفى بأوراق رسمية تقرر كفايتها مؤيداً للسمع
« ومن حيث أن المدعية أثبتت ما انكر من
دعواها بالاوراق الرسمية وبالينة الزكاة على
الوجه الشرعي »

(قضية أمي دورمش ابراهيم ضد رقيه حافظ نمرة
١٦٦ سنة ٢٣ — ٢٤ دائرة حضرات اصحاب الفضيلة
الشيخ محمد احمد مروان بك والشيخ محمد السيد فنيمة
والشيخ محمد ضاحي)

فتاوى شرعية

٤١١

فتوى شرعية

صادرة من علماء المدينة المنورة

قبور . بناء . ممنوع . مسجد . ضريح . تمسح .
تقرب . ذبائح . نذور . قبلة . تقييلها . تذكير .
ترجيم . تسليم .

القاعدة الشرعية

١ - أن البناء على القبور ممنوع بالاجماع
وقد افتى كثير من العلماء بوجوب هدمه

٢ - اتخاذ القبور مساجد والصلاة فيها
ممنوع مطلقاً وإيقاد السراج عليها ممنوع أيضاً

٣ - ما يفعله الجهال عند الضرائح من
التمسح بها والتقرب اليها بالذبايح والنذور ودعاء

أهلها مع الله هو حرام ممنوع شرعاً لا يجوز فعله أصلاً
٤ - التوجه الى حجرة النبي صلى الله

عليه وسلم عند الدعاء فالأولى منه والطواف
بالقبلة والتمسح بها وتقييلها ممنوع شرعاً وأما

ما يفعله من التذكير والترجيم والتسليم في أوقات
الدعاء فهو محدث

السؤال

سأل عبد الله بن بليهد قاضي قضاة الوهابيين

علماء المدينة المنورة السؤال الآتي :

« بسم الله الرحمن الرحيم : ما قول علماء

المدينة المنورة زادهم الله فهماً وعلماً في البناء على
القبور واتخاذها مساجد هل هو جائز أم لا ؟

وإذا كانت غير جائز بل ممنوع منهي عنه نهياً
شديداً فهل يجب هدمها ومنع الصلاة عندها أم
لا ؟ وإذا كان البناء في مسيلة كالبيع وهو مانع
من الانتفاع بالمقدار المبني عليه فهل هو غصب
يجب رفعه لما فيه من ظلم المستحقين ومنعهم
استحقاقهم أم لا ؟ وما يفعله الجهال عند هذه
الضرائح من التمسح بها ودعائها مع الله والتقرب
بالذبح والنذر لها وإيقاد السراج عليها هل هو
جائز أم لا ؟ وما يفعله عند حجرة النبي صلى الله
عليه وسلم من التوجه اليها عند الدعاء وغيره
والطواف بها وتقييلها والتمسح بها وكذلك ما
يفعله في المسجد الشريف من الترجيم والتذكير
بين الأذان والإقامة وقبل الفجر ويوم الجمعة هل
هو مشروع أم لا ؟ افتونا مأجورين وبينوا لنا
الأدلة المستند اليها لا زلتم ملجأ للمستفيدين »

الجواب :

« أما البناء على القبور فهو ممنوع اجماعاً
لصحة الأحاديث الواردة في منعه وبهذا افتى
كثير من العلماء بوجوب هدمه مستنديين على
ذلك بحديث علي رضي الله عنه أنه قال لا بئ
الهيام الا ابعثك على ما بعثني عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان لا تدع تمثالا الا بطمسته
ولا قبراً مشرفاً الا سويته . رواه مسلم . وأما
اتخاذ القبور مساجد والصلاة فيها فمنوع مطلقاً
وإيقاد السراج عليها ممنوع أيضاً لحديث ابن

وحق المحتكر وهو البناء على الأرض والقرار عليها ما دام يدفع اجرة المثل

٢ - لمعرفة القيمة التي يصح استبدال الحكر بها أن تقدر اجرة المثل على الأرض المحكورة ملاحظة عند تقديرها غرض النظر عن جميع الاعمال التي عملها المحتكر في الأرض من بناء وغيره والتي عملها حولها أيضاً لتحسينها وينظر فقط الى الأرض نفسها بالنسبة الى صفتها التي هي فيه وإلى رغبات الناس العامة فيها وإلى حالتها باعتبارها مشغولة بحق المحتكر وتعمل اجرة المثل مدة ٢٠ سنة هي القيمة التي يصح الاستبدال بها إلا إذا كانت الأرض في صقع لا يمكن للمالك أرض فيه أن يستغل ثمن أرضه في تلك المدة بل يحتاج الى مدة أطول ففي هذه الحالة تضرب اجرة المثل في عدد السنين التي يستغل المالك فيها ثمن أرضه

القرار

نظر المجلس في موضوع تقدير قيم الاحكار وقيم استبدالها والقواعد التي سبق ان وضعتها الوزارة لهذا الغرض والتعديلات التي رؤى أخيراً ادخالها على هذه القواعد ورفعت بشأنها المذكورتين رقم ٥٣٣ و ٥٧٣ وكان المجلس قد تناقش فيها ورأى بجلسته ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الأخذ بما اقترحه حضرة صاحب الفضيلة رئيس المحكمة العليا الشرعية ووكل الى فضيلته وضع صيغة الاقتراح ليقرره المجلس في جلسته المقبلة . وفي جلسة اليوم قرر فضيلته ما يأتي :-

١ - الاحتكار عقد اجارة يفيد المحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكورة ما دام

عباس لعن رسول الله زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج رواء أهل السنة . وأما ما يفعله الجهال عند الضرائح من التمسح بها والتقرب اليها بالذبايح والندور ودعاء أهلها مع الله فهو حرام ممنوع شرعاً لا يجوز فعله أصلاً . وأما التوجه الى حجرة النبي صلى الله عليه وسلم عند الدعاء فالاولى منعه كما هو معروف من فقرات كتب المذهب ولأن أفضل الجهات جهة القبلة . وأما الطواف بها والتمسح بها وتقبيلها فهو ممنوع مطلقاً . وأما ما يفعل من التذكير والترحيم والتسليم في الاوقات المذكورة فهو محدث . هذا ما وصل اليه علمنا السقيم »

وبلى ذلك توقيع ١٥ عالمًا

تعليق

١ - راجع الفتوى الشرعية المنشورة بعدد

مارس ض ٥٥٠ نمرة ٣٦٣

٢ - وقد علقت جريدة أم القرى على هذه الفتوى بمقالة افتتاحية قائلة أن الحكومة ستسير في تنفيذ أحكام الدين من دون محاباة سواء رضى الناس أم كرهوا

٤١٢

قرار مجلس الاوقاف الاعلى

في مسألة تقدير قيم الاحكار واستبدالها حكر . تقدير قيمة الحكر . استبدال الاحكار . القاعدة الشرعية

١ - الأرض المحكورة يتعلق بها حقان : حق مالك الرقبة وبسببه يستحق اجرة المثل .

يدفع اجرة المثل فالارض المحكورة يتعلق بها حق مالك الرقة وبسببه يستحق اجرة المثل وحق المحتكر وهو البناء على الارض والقرار عليها ما دام يدفع اجرة المثل

٢ - فاذا أريد استبدال ارض محكورة فلا يمكن ان تعامل معاملة الارض الحرة الخالية من الاحتكار لأن الحق الناشئ عنه من العيوب التي تلحق بها تقصاً في قيمتها وانما السبيل الى معرفة القيمة التي يصبح الاستبدال بها هو ملاحظة ما يأتي :-

٣ - تقدر اجرة المثل على الارض المحكورة ملاحظاً عند تقديرها غرض النظر عن جميع الاعمال التي عملها المحتكر في الارض من بناء وغيره والتي عملها حولها أيضاً لتحسينها وبمنظر فقط الى الارض نفسها بالنسبة لصقمها التي هي فيه . والى رغبات الناس العامة فيها والى حالتها باعتبارها مشغولة بحق المحتكر وتجعل اجرة المثل مدة عشرين سنة هي القيمة التي يصبح الاستبدال بها إلا اذا كانت الارض في صقع لا يمكن للمالك ارض فيه ان يستغل ثمن ارضه في تلك المدة بل يحتاج الى مدة اطول ففي هذه الحالة تضرب اجرة المثل في عدد السنين التي يستغل المالك فيها ثمن ارضه وقرر فضيلته ان هذا ما يتفق مع القواعد الشرعية والمبادئ الاقتصادية. واقترح ان يعمل به وان يلغى العمل بالقواعد الميئسة في منشورات الوزارة رقم ٦٣ و ١٥٢ سنة ١٩٢١ و ٧٦ سنة ١٩٢٢ فوافق المجلس على هذا الاقتراح وقرر العمل بما رآه فضيلة الاستاذ والقضاء القواعد التي صدرت بها المنشورات المذكورة

تعليق

ظهرت في عالم المطبوعات اخيراً رسالة بقلم حضرة صاحب السعادة محمد شفيق باشا وزير الاشغال والزراعة سابقاً والمضو بمجلس الشيوخ الآن في « الحكر وتقديره » . وقد استعرض شفيق باشا في رسالته طائفة من الأحكام الصادرة من المحاكم الاهلية ومن المحاكم المختلطة واثار ايضاً في رسالته الى قرار مجلس الاوقاف الأعلى هذا فمن اراد الالمام بشيء من التوسع بموضوع الحكر وتقديره فليراجع هذه الرسالة القيمة وهي رسالة جامعة مانعة للأبحاث القانونية والشرعية

٤١٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٧ محرم سنة ١٣٢٤

وقف . استبدال بالنقد . اذن القاضي .

القاعدة الشرعية

اذا شرط الواقف للناظر استبدال العقار الموقوف بالنقد ليشتري به عيناً تكون أحسن ريعاً وصقماً كان للناظر أن يستبدل العقار بالنقد ويشتري به عيناً أخرى ولو بدون اذن القاضي

السؤال

رجل يريد أن يوقف عيناً ويشترط للناظر - بعده استبدالها بالنقد اذا وجد عيناً أخرى أحسن منها ربحاً وأكثر منها كسباً وأراد من بعده

استبدالها على هذا الشرط ولم يستصحب اذناً
شرعياً من سماحة القاضي فهل والحالة هذه يكون
ما فعله صحيحاً شرعياً أم لا أفيدونا الجواب ولكم
الثواب

الجواب

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من
لا نبي بعده
إذا وقف الشخص عقاراً مملوكاً له مستوفياً

الشروط الشرعية اللازمة لصحة الوقف وشرط
في عقد الوقف أن لا يظهر استبداله بالنقد
ليشترى به عيناً تكون أحسن ريعاً وصقلاً كان
الوقف والشرط صحيحين على التصحيح فللناظر
على هذا الوقف أن يستبدله بالنقد ويشترى به
عيناً أخرى على وجه ما ذكر ولو بدون إذن
القاضي والله تعالى أعلم ؟

مفتي الديار المصرية
بكرى محمد عاشور الصدى

قضايا المحاكم المختلطة

٤١٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٨ إبريل سنة ١٩٢٦
قوة الشيء المحكوم فيه . حكم أهلى . قرار شرعى
أو حسى . تأييده فى المحاكم المختلطة .

القاعدة القانونية

أنه وإن كانت المحاكم المختلطة لا تملك حق
إبطال أو تعديل حكم أو قرار صادر من محكمة
أهلية أو من محكمة شرعية بدعوى صدور الحكم
أو القرار على أثر تواطؤ المدعى والمدعى عليه
(مثل حكم نفقة) اضراً بحق الديانة الأجانب
إلا أن المحاكم المختلطة إذا تبين لها التواطؤ كان لها
أن تحكم بعدم جواز الاحتجاج بالحكم أو القرار
المذكور على الدائن الأجنبي بناءً على أنه لم يكن
طرفاً فى الدعوى التى صدر فيها

(استئناف زنوبه بنت محمد ضد حمى . رئاسة
جناب المستشار فركس)

٤١٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٦
قوة الشيء المحكوم فيه . ربا فاحش . حكم نهائى .
قيمه . جواز عدم اعتباره . تواطؤ . نظام طام .
القاعدة القانونية

الأصل فى الأحكام أن تحوز قوة الشيء
المحكوم فيه الذى لا راد له إذا أصبحت انتهائية.
إلا أن هذه القاعدة لها استثناء . كما إذا ثبت
للقضاء أن الحكم النهائى الذى يتمسك به الدائن
ضد مدينه إنما صدر على أثر تواطؤ بين الدائن
والمدين لستر عملية ربا فاحش وتعمد المدين
تنفيذاً للخطة التى رسمها له الدائن على عدم الطعن
فى الحكم حتى تمضى مواعيد الطعن العادية وغير
العادية ثم ثبت أن هذا الحكم كان نتيجة مؤامرة
دبرها المقرض واكره المقرض له أن ينفذها
ليعطى اتفاق القرض شكل الأحكام ومناعتها .

مثل هذه الأحكام لا تموز قوة الشيء المحكوم فيه أبداً لمخالفتها للنظام العام . فإذا قدم الدائن حكمة في عملية توزيع وطعن المدين أو القيم عليه في دين الدائن وثبت للمحكمة صحة الوقائع المتقدمة كان من حقها اعتبار الحكم كأنه لم يكن وتأخذ بالحقيقة الحقة فقط

(استئناف محمود امين ابو زيد ضد قسطندي باريس . رئاسة جناب المستشار بافيرا)

تعليق

١ - صدر هذا الحكم في قضية محمود امين ابو زيد وكان دائته أقرضه ٦٠ جنياً واستكتبه سنداً بالني جنيه وأتفق المقرض ومدينه على أن يرفع الدائن دعوى بالالقي جنيه ويستصدر حكماً بها ثم يعلنه الى مدينه والمدين لا يطعن في الحكم قطعاً وقد ثبت للمحكمة من حكيم صادرين بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩١٧ و ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ أن عصابة سطت على عقل هذا المسكين واستكتبته سندات بقيمة ٨٠ ألف جنيه مع أنها لم تدفع له الا مبالغ زهيدة جداً لا تزيد على ٣٪ من مجموع قيمة السندات فرأت المحكمة بحق أن جميع الأحكام الصادرة بالدائنية والمدبونية لا يمكنها أن تموز قوة الشيء المحكوم فيه لستزها عمليات ربوية فاحشة اتهازاً لفرصة ضعف واحتياج وهوى نفس هذا الشاب المسكين

٢ - فشت جريمة الربا الفاحش فشواً كثيراً في مصر وحيداً لو كان كل قاضي تعرض

عليه قضية يتضح له من خلالها أن الاتفاق المعروض عليه ومطلوب اقراره يتضمن ربا فاحشاً أن يقرر في أسباب حكمه وجوب احالة الدائن على النيابة العمومية لمحاكمته ويرسل نسخة من حكمه الى رئيس النيابة رأساً ليتولى التحقيق

٤١٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥

مسؤولية . خادم . مخدوم . التماس اعادة النظر .
فشت . انكار . سلامة نية . استحصال الخصم على
أوراق قاطمة في الدعوى . حجزها . سوء النية .
حجزها بمعرفة مستخدم الخصم .

القاعدة القانونية

١ - من استخدم شخصاً كان مسئولاً مدنياً عن الأفعال غير المشروعة التي يرتكبها خادمه في أثناء تأدية وظيفته، الا أن هذه المسؤولية المدنية لا تكفي وحدها لإثبات أن المخدوم هو الذي أمر خادمه بارتكاب هذه الأفعال أو أنه كان يعلم بها لامكان نسبة الفشت والتدليس اليه

٢ - لا يعتبر غشاً مجيزاً لالتماس اعادة النظر وقوف أحد الخصمين موقف الانكار لخصمه ليستفيد من عجز خصمه عن تقديم مستند قاطع في الدعوى بانكار وجوده ولو اتضح فيما بعد وجود هذا المستند لأن انكار الخصم دعوى خصمه اما مناورة دفاعية يلجأ اليها الخصوم عادة في دفاعهم قد يجوز أن يكون الخصم المنكر قد أنكر بسلامة نية

٣ - أن الشارع يجعله من ضمن أسباب

٤١٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥

من الرشد . قاصر . بلوغه . استمرار وصاية . طابع
بعد البلوغ . حجر . اتفاق القاصر والوصى . ديانة .

القاعدة القانونية

١ - انه بحسب القانون المصرى يبلغ القاصر من الرشد الذى يؤهله لادارة أمواله بنفسه بمجرد بلوغه الثمانى عشرة سنة من عمره . وللوصول الى استمرار الوصاية عليه يجب ان يتقدم طلب استمرار الوصاية قبل انتهاء مدتها لينسحب المجلس الحسى من الحكم باستمرار الوصاية الجارية

أما اذا تقدم طلب استمرار الوصاية بعد ان يكون القاصر قد بلغ رشده فلا يكون هناك محل لطلب استمرار وصاية قد انتهت وإنما يجب فى هذه الحالة ان يطلب من المجلس الحسى توقيع الحجر على الشخص وطلب توقيع الحجر خاضع لاجراءات ومرافعات خاصة

٢ - بمجرد اتفاق الوصى والقاصر على استمرار الوصاية بعد بلوغ القاصر من الرشد لا يكون حجة على الديانة سواء كانت ديونهم ديوناً مستجدة فى الحال أو ستستجد فى المستقبل (استئناف قاطمة هانم بنت امين بك مظهر ضد اصلاى ابنى كاسس * رئاسة جناب المستشار بافيرا)

تعليق

يراجع بمثل هذا المعنى الحكم المنشور

التماس اعادة النظر فى الحكم استحصال الخصم من بعد الحكم على أوراق قاطمة فى الدعوى كانت محجوزة بفعل خصم آخر لم بشرط سوء النية فى الخصم فحجز الورقة القاطمة اما أن يكون مصحوباً بسوء نية وتعمد تضليل القضاء فى هذه الحالة يعتبر أن ما صدر من الخصم غشاً ترتب عليه تأثير فى رأى القضاء فى الحكم أما اذا كان حجز الورقة قد حصل بدون سوء نية أو بسلامة نية كانت الفقرة الرابعة من المادة ٤٢٤ مرافعات هى الواجبة التطبيق (وهى الخاصة بحصول غش من الخصم فى اثناء نظر الدعوى)

٤ - فى حالة ما يبنى طلب التماس اعادة النظر على استحصال التماس الاعادة على أوراق قاطمة فى الدعوى كانت محجوزة بفعل الخصم الآخر لا يشترط لقبول التماس أن يكون حجز الورقة حاصلًا بمعرفة الخصم شخصياً . فاذا كان حجز الورقة قد حصل بمعرفة مستخدم الخصم كفى لقبول التماس لأن مسئولية المخدم تقوم مقام الاذن لمستخدمه بحجز الورقة

(استئناف محمد الزينى ضد الطائفة الاسرائيلية بالاسكندرية . رئاسة جناب المستشار بافيرا)

تعليق

أن علماء القانون أجازوا قبول التماس اعادة النظر فى حالة ابتناؤه على استحصال الخصم على أوراق قاطمة فى الدعوى كانت محجوزة بفعل الخصم الآخر اذا ثبت أن حجز الورقة كان بفعل المستخدم ولو كان بغير علم بمخدومه

في مجموعة العشر سنوات للاحكام المختلطة
جزء ثالث نبذة ٣٦٣٧ و ٣٦٣٨ و ٣٦٣٩ وراجع
ايضاً الحكم الصادر من محكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩١٨. وراجع
نشرة الاحكام المختلطة جزء ٣٠ صحيفة ٥٠٥
وراجع ايضاً الحكم المنشور في مجلة المحاماة
سنة ٦ عدد ١ صحيفة ١٤ نمرة ١٢ وايضاً
راجع الحكم نمرة ١٤ صحيفة ١٥ من
السنة نفسها

٤١٨

محكمة مصر المختلطة

قاضى الأمور المستعجلة

حكم تاريخه ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢١

وقف . جنسية الواقف . جنسية الناظر . جنسية
المستحقين . اختصاص . وقف . شخص ادبي .
حراسة . ديانة .

الناهضة القانونية

كون الواقف حاية فرنساوى وكون الناظر
منتم لدولة اجنبية . وكون المستحقين من غير
رطايا الحكومة المحلية لا يمنع المحاكم الاهلية

من نظر المنازعات القائمة بينهم بخصوص
ادارة الوقف . لأن الوقف شخص ادبي
خاضع لسلطة المحاكم الشرعية والمحاكم الاهلية .
ولا تختص المحاكم المختلطة بتعيين حارس
قضائى لادارة مثل هذه الاوقاف إلا اذا
كانت ادارة الوقف تضر بحقوق شخص اجنبى
تابع لأحدى الدول الاجنبية . ففي هذه الحالة
فقط يجوز للمحاكم المختلطة ان تتدخل لتزعم
ادارة الوقف من يد الناظر الذى يسىء الادارة
اضراراً بحقوق هذا الأجنبى وتسلمها لشخص
آخر يدير الوقف طبقاً لشرط الواقف

(قضية عائشة عبد القادر التلمسانى ضد عبد الرحمن
فتحى التلمسانى)

تعليق

وبهذا المعنى ايضاً حكمت محكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩١٦ راجع
مجموعة الاحكام المختلطة سنة ٢٨ صحيفة ٤٠٥
وبهذا المعنى ايضاً حكم محكمة الاستئناف
المختلطة الصادر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩١١
مجموعة سنة ٢٣ صحيفة ٢٤٤

قضايا المحاكم الأجنبية

٤١٩

محكمة تقض وإبرام فرنسا

حكم تاريخه ١٣ يناير سنة ١٩٢٦

أوراق رسمية • قوتها • سلامة عقل الموصى • طعن
بالتزوير • اثبات عدم سلامة عقل المشهد •

القاعدة القانونية

يجوز اثبات عدم سلامة عقل الموصى بدون
حاجة الى الطعن بالتزوير في الوصية حتى ولو
كانت محررة في ورقة رسمية وتدون فيها أن
الموصى سليم العقل لأن اثبات حالة عقل الموصى
من عنديات الموظف وتعتبر عن رأيه الخاص وهو
غير مكلف قانوناً بأن يثبت حالة عقل الموصى

نخلص

(راجع الحكم الصادر من محكمة بيروت
والمنشور في العدد الرابع من مجلة المحاماة صحفية
٣٨٠ نمرة ٢٧٩)

٤٢٠

محكمة تقض وإبرام فرنسا

حكم تاريخه ٢١ يولييه سنة ١٩٢٥

حجز تحفظي • حق ملاك البيوت والأطيان الزراعية •
زمن توقيع الحجز • قبل طلب الحكم بصحة الحجز •

القاعدة القانونية

يجوز للملاك البيوت والأطيان الزراعية أن

يحجزوا المفروشات والمتقولات والأثاث
والمحصولات الموجودة في العين المؤجرة (داراً
كانت أو أطياناً) حجزاً تحفظياً لتأمين على أداء
الاجر المستحق لهم (مادة ٨١٩ من قانون المرافعات
الفرنساوي تقابلها المادة ٦٦٨ من قانون المرافعات
الأهلي و ٦٧٠ من قانون المرافعات المختلط)

ولا يوجد في القانون نص يمنع من توقيع
مثل هذا الحجز (الذي هو حجز تحفظي محض)
في خلال الفترة السابقة على طلب الحكم بصحة
الحجز طبقاً للمادة ٨٢٤ مرافعات فرنساوي (التي
تقابلها المادة ٦٧٦ مرافعات أهلي) وذلك لتأمين
على أداء دين معترف بأصل وجوده ولكن
متنازع في مقداره وفي هذه الحالة يكون للمحكمة
المطروح أمامها طلب الحكم بصحة الحجز أن
تؤجل البت في هذا الطلب حتى يصفى الحساب
أو يقدر الدين •

٤٢١

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣

بيع • بيع الحكومة • رسمي • تفكك مسجل •

القاعدة القانونية

البيع الصادر من الحكومة بالطريقة

الادارية عن ملك من أملاك الميرى يجب أن يعتبر كأنه حاصل بعقد رسمى فاذا كان للميرى المبيعة حق ارتفاق على أرض الجار وبني الجار مباني تضر بحق الارتفاق أو تعطله وصدر حكم بهدم البناء وجب أن يشمل الحكم بالنفاذ المعجل طبقا لحكم المادة ١٣٥ من قانون المرافعات .

٤٢٢

محكمة السين (باريس)

حكم تاريخه ١٨ يولييه سنة ١٩٢٤

مستخدم . رقت . اهمال . هفوة . مسؤولية .
مخالصة . عن المرتب . عن التعويض .

القاعدة القانونية

١ - أن الهفوة وعدم الانتباه والاهمال البسيط امور لا تبرر رقت المستخدم بدون انذار أو تنبيه سابق ولا سيما اذا كان المستخدم صغير السن تصدر من أمثاله مثل هذه الامور فالرقت في هذه الحالة يستوجب الحكم على المخدم بتعويض الضرر الذي أصاب المستخدم من رفته

٢ - أن المخالصة التي يمضيها المستخدم عن مرتبه ويذكر فيها أنه خالص بكل الحساب لا تنصب الا على مرتبه فقط ولا تتناول التعويض الذي يستحقه المستخدم بسبب رفته في وقت غير لائق

تمليح

١ - الحق اذا وجد جاز لصاحبه أن

يتنازل عنه صراحة أو ضمنا وانما يجب أن لا يقوم أدنى شك في مدى التنازل فاذا لم يذكر المتنازل شيئا عن التعويض الذي يستحقه بسبب رفته كان له الحق في المطالبة به بعد امضاء المخالصة عن مرتبه لأن التنازل عن الحقوق خروج على الأصل

٢ - أن خطأ المستخدم الذي يبرر رفته يجب أن يكون على شيء من الخطورة وهذا أمر موكل تقديره الى المحاكم

٤٢٣

محكمة جنح السين (باريس)

حكم تاريخه ١٦ مايو سنة ١٩٢٥

مؤلف . حماية حقوق المؤلفين . طبع ونشر وبيع
محاضرات ودروس المدرسين .

القاعدة القانونية

اتفق العلم والعمل على ان القوانين التي سنت لحماية حقوق المؤلفين في ملكية مؤلفاتهم تحمي أيضا ملكية المؤلف لكل ما يقوله وما يكتبه على السواء وعلى الخصوص تحمي ملكية الاساتذة المدرسين لما يلقون من الدروس على الطلبة. فنقل هذه الدروس وطبعها ونشرها بدون اذن اصحاب الشأن أفعال يعاقب عليها القانون مهما تنوعت الطريقة التي اتبعها الجاني

وايداع المحاضرات أو الدروس ليس شرطا لصحة المحاكمة ولا سيما اذا كانت المحاضرات أو الدروس تلقى شفاهة

تعليق

١ - لم يعن الشارع المصري بوضع قانون لحماية حقوق المؤلفين في ملكية مؤلفاتهم. مع انه وعد في المادة ١٢ من القانون المدني الاهلي بوضع قانون مخصوص لذلك حيث قال (يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته وحقوق المصانع في ملكية مصنوعاته على حسب القانون المتخصص بذلك) وبالرغم من عدم ظهور هذا القانون حتى الآن فان المحاكم المصرية على وجه العموم والمختلطة منها على وجه الخصوص جرت على حماية حقوق المؤلفين في ملكية مؤلفاتهم. والمجلة نشرت حكماً في هذا الخصوص بالعدد الثاني صحيفة ١٦٤ تحت نمرة ١١٥

ومن يراجع مجموعات احكام المحاكم المختلطة يجد احكاماً كثيرة جداً صادرة من المحاكم المختلطة تحمي حقوق المؤلفين وغير خاف أيضاً ان الشارع المصري دون في المواد ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات احكاماً لمعاقبة مرتكب جنحة التقليد فقال (يكون مرتكباً جنحة التقليد كل من طبع بنفسه أو بواسطة غيره كتباً على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب لمؤلفيها أو صنع بنفسه أو بواسطة غيره اى شئ اعطى من اجله امتياز مخصوص من الحكومة لاحد افراد الناس او لشركة مخصوصة وهكذا من الاحكام الواردة في المواد ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ فلتراجع

ومن اراد المزيد من هذا البيان فعليه بمراجعة البحث المستفيض المنشور بمجلة مصر الحديثة المجلد الاول سنة ١٩١٠ ص ٨٧ الى ص ١٢١ لكتابه جولين شار في الملكية الادبية والفنية بمصر ويراجع ايضاً بحث الاستاذ دى لابومرية في المجازيت سنة اولى ص ١٣ عدد ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٠. ويراجع ايضاً كتاب العقود للاستاذ احمد نجيب الهلالي بك نبذة ٥٧٠ ص ٣٦٥ وكتاب الاستاذ عبد السلام بك ذهني في الاموال ص ١٣٥ وما بعدها تحت عنوان الملكية الادبية والصناعية والفنية ٢ - اما في فرنسا فانه يوجد قانون تاريخه ١٩ يولييه سنة ١٧٩٣ تعدل بقانون ١١ مارس سنة ١٩٠٢ وقد حمى الشارع الفرنسي حقوق الكتاب والمؤلفين في الكتابات بجميع انواعها (راجع موسوعات دالوز تحت كلمة الملكية الادبية نبذة ٨) والعلماء متفقون على ان حماية القانون تتناول المحاضرات والدروس التي يلقيها الاساتذة والمدرسون اما في المدارس الخصوصية او في الاندية العامة وقد حكم بأن الشخص الذي يحضر محاضرات او دروس في مدرسة ما نظير رسم يدفعه لا يكون له الحق في تملك هذه المحاضرات والدروس فيسمح لنفسه بجمعها وطبعها ونشرها اضراراً بحقوق اصحابها بل كل ما له ان ينتفع بها فقط في حدود دائرة العقد الذي تم بينه وبين المدرس والقول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة فيها ضرر كبير على حقوق المؤلفين والمدرسة التي يدرس

٤٢٥

محكمة لبيع بيلجيكا

حكم تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٩٢٦
 احكام . مدة التقيء المحكوم فيه . حكم براءة .
 اعادة المحاكمة . اتحاد الموضوع .

القاعدة القانونية

بعد صدور الحكم بالبراءة من محكمة
 الجنايات للنيابة العمومية ان تعيد محاكمة
 المتهمين بالنسبة للافعال نفسها بوصف جديد
 الا اذا كانت المحاكمة الجديدة لا تصادم مع
 الحكم الصادر من محكمة الجنايات بالبراءة
 ويكون في المحاكمة انتهاك لحرمة الشيء
 المحكوم فيه

تعليق

صدر هذا الحكم في موضوع دعوى
 اتهم فيها اشخاص بأنهم فسقوا بطريق الاكراه
 بقتاة ولما حكم بالبراءة اعادت النيابة المحاكمة
 بتهمة هتك العرض وكانت الوقائع هي هي
 فقضت المحكمة بأن الافعال التي حوكم من
 اجلها المتهمون من قبل وصدر حكم البراءة
 بشأنها هي هي بموضوعها وشكلها وظروفها
 التي جعلت موضوع المحاكمة الجديدة فالوصف
 الجديد لا يبرر اعادة المحاكمة من جديد
 (راجع بهذا المعنى ايضا كتاب العلامة هوس
 في المبادئ العامة لقانون العقوبات طبعة
 ثالثة صحيفة ١٥٤)

فيها هؤلاء المدرسون اذ ان الشخص الذي
 يحتزل مثلا درسا او محاضرة ثم يطبعها
 وينشرها ويستفيد من ثمن المبيع انما يحرم
 المدرس والمدرسة من الانتفاع بثمرة
 التدريس لانه يمتل على المدرسة كما يمتل
 على المدرس الانتفاع بثمرة عملها ويكون
 عمله شبه شيء بمزاجية غير مشروعة (راجع
 بهذا المعنى الحكم الصادر من محكمة السين
 المدنية بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٠٥ وراجع
 ايضا حكم محكمة السين الصادر بتاريخ ٣ يناير
 سنة ١٩٠٢ وراجع مجموعة دالوز سنة ١٩٠٥
 جزء ٢ صحيفة ٢٣٦)

٤٢٤

محكمة فرفيه

حكم تاريخه ٢١ يناير سنة ١٩٢٦
 نفاذ معجل . كفالة . مواد تجارية .

القاعدة القانونية

اذا أهملت المحكمة التجارية ان تشمل
 الحكم الصادر منها بالنفاذ المعجل كان هذا
 النفاذ واجبا حتما بقوة القانون بشرط ان يقدم
 طالب التنفيذ كفالة

موسوعات دالوز في كلمة الاموال نبذة ١٣
صحيفة ١٨٢

٤٢٧

محكمة بروكسل

حكم تاريخه ٢٣ مايو سنة ١٩٢٣
وقته المحكوم عليه في جناية . قبل المارضة .
تمريضات مدنية . ورتة .

القاعده القانونية

اذا توفي المحكوم عليه غيباً في جناية قبل
البت في الحكم الصادر عليه غيباً فان
التعويضات المدنية المحكوم بها عليه بالحكم
الجنائي الغيابي تصبح نهائية بالنسبة الى ورثته
تعليق

١ - طعن في هذا الحكم بطريق النقض
ومحكمة النقض حكمت برفضه بتاريخ ١٣ أكتوبر
سنة ١٩٢٤

٢ - ارتكبت المحكمة في هذا الحكم
على ان الحكم الصادر في جناية في غيبة المتهم
لا يسقط الا بحضوره شخصياً وما دام هذا
الطريق امتنع بموت المحكوم عليه فلا يبقى
هناك وجه في الطعن في الحكم ويصبح الحكم
نافذاً بجميع اجزائه وتسقط العقوبة البدنية
بالنسبة للمحكوم عليه بوفاته وتنفذ التعويضات
المدنية على ورثته

٤٢٦

محكمة لياج

حكم تاريخه ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٥
املاك لميرية . القانون الذي يسرى عليها .

القاعده القانونية

. الاملاك الميرية المخصصة للمنافع العمومية
تمشي عليها احكام القوانين النظامية او القوانين
الادارية دون احكام القانون المدني
تعليق

١ - اصاب هذا الحكم في تقرير المبدأ
الذي بني عليه . لان الاملاك الميرية المخصصة
للمنافع العمومية لا تسرى عليها مثلاً احكام التقادم
المنصوص عليها في القانون المدني كما لا تسرى
عليها احكام حقوق الارتفاق وغير ذلك من
احكام القانون المدني لان مثل هذه الاموال
خاضعة للقوانين النظامية العامة وللقوانين الادارية

٢ - وتجد في المذكرة الايضاحية التي رفعها
المستشار ترييلهار Treilhard عن الفروق بين
الاملاك الميرية والاملاك الخصوصية بيان حكمة
هذا التفريق حيث قال ان الاموال المملوكة ملكاً
خاصاً للاهالي هي وحدها الخاضعة لاحكام
القانون المدني . اما املاك الميري خاضعة للقانون
النظامي العام اوللقوانين الادارية . وانما ذكرها
القانون المدني لاثبات وجودها فقط - راجع

٤٢٨

محكمة جاند

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢٥

اجارة . طلب فسخها . طلب الاستلام . طلب جديد .

القاعدة القانونية

طلب الحكم بفسخ اجارة يتبعه حتماً
 وضمننا طلب اخراج المستأجر فاذا تقدم طلب
 اخراج المستأجر واخلاء العين واستلام الاطيان
 امام محكمة ثاني درجة فلا يعتبر هذا الطلب
 طلباً جديداً

٤٢٩

محكمة جاند

حكم تاريخه ٣ مايو سنة ١٩٢٥

قاضي مواد مستعجلة . اجارة . اخراج المستأجر .
 وقوع الفسخ . عدم دفع الايجار .

القاعدة القانونية

اذا رفع المؤجر دعوى مستعجلة طلب
 فيها اخلاء العين المؤجرة بناء على وقوع الفسخ
 بسبب عدم دفع المستأجر الاجرة المستحقة كان
 قاضي الامور المستعجلة مختصاً بالحكم بالاخلاء
 بناء على وقوع الفسخ اذا تبين له ان اوجه
 دفاع المستأجر ليست جدية ومقصود بها المثل
 والتسويق ليس الا .

الفروق العملية

بين المحاكم المختلطة والأهلية

قد تجد فروقا عملية بين محاكم الجهة القضائية الواحدة . فتجد مثلا أن طريقة قبولها محكمة مصر المختلطة ترفضها محكمة المنصورة المختلطة - فلا عجب إذن ان وجدت فروق متعددة بين المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة

المقارنة مفيدة جداً اذا اعارتها وزارة الحقانية ورقابة المحامين وحضرات رؤساء المحاكم ما تستحقه من العناية

لا يفهم من هذا أن كل مقارنة مقصود بها اثبات أن ما عديم أحسن مما عندنا . بل بالعكس ستجد من بعض مقارنات أن طرقا وعادات متبعة في المحاكم الأهلية تفضل كثيراً نظيراتها في المحاكم المختلطة.

اذا تقرر هذا نبدأ في بيان بعض هذه المقارنات حسب ما ترد الى الفكر بدون ترتيب خاص .

١ - إعادة الاعلان

عادة لما تأنج خطيرة ومشاكل لا أصل لها . لا تتركز على أى نص من نصوص القانون . قد يحصل كثيراً في المحاكم المختلطة أن لا تنعقد جلسة لسبب من الأسباب فيعلق قلم الكتاب أعلننا على باب الجلسة بأنه بأمر حضرة رئيسها قد تأجلت القضايا اليوم آخر . وفي الغالب يكون جلسة خاصة تعقدها المحكمة في اليوم التالى بدل الجلسة المعطلة .

أما عندنا في المحاكم الاهلية فإن التأجيل الادارى هو اكبر فرج ينتظره المدعى عليه . فإن الدعوى تؤجل اولاً شهراً أو أكثر . ثم تؤجل مرة أخرى لاعادة الاعلان و ٥٠ ٪ من الأحوال لا يصح الاعلان . أو يتوفى بعض الخصوم . أو تزول الصفة فتؤجل مرات أخرى ويأتى فصل الأجازات وهكذا يكون اكتسب المدين بسبب هذه الصدفه مماطلة سنة والحياة لا تتسع كثيراً لثل هذه الآجال .

هذه العادة لم يوجد لها في الواقع الا نظام الرسوم النسبية بالمحاكم الأهلية فإنه من المعلوم ان في المحاكم المختلطة تستحق الرسوم النسبية في أحوال كثيرة ولكن بعد الحكم في الدعوى وقبل ذلك كل الرسوم مقررة

وبما أنه لا يوجد في القانون ولا نص واحد يلزم المدعى باعادة اعلان المدعى عليه في حالة التأجيل الادارى فإن القاضى المختلط لم يسمح لنفسه بأن يلزم المدعى بصرف مصاريف جديدة .

أما في المحاكم الاهلية فأغلب الرسوم نسبية . وكل الاعلانات تتم تبعاً للرسم النسبي . فهذه السهولة أوجدت إعادة الاعلان مع ما في هذه الطريقة من المضار والمشاغل التي لا يبررها ولم يهتمها القانون .

أن المدعى عليه ملزم بتتبع قضيته ولا يعقل — ان لم يرتكن على إعادة الاعلان — أن يترك نفسه يحاكم بلا دفاع .

أعادة الاعلان مشغولية هائلة لمكاتب المحامين ومشغولية أكثر لأقلام المحضرين وينتج عنها التعطيل الذي نوهنا عنه في صدر هذه المذكرة

فهل آن الأوان لأن تبطلها وزارة الحقانية بمنشور يرسل الى جميع المحاكم ؟

عبد الكريم رؤوف
المحامي



شرح القانون التجارى المصرى

المجلد الأول

تأليف

الدكتور محمد صالح مدرس القانون التجارى

والاقتصاد السيامى بمدرسة

التجارة العليا

قاضى بالمحاكم الاهلية سابقاً

أهدانا الاستاذ الدكتور محمد بك صالح الجزء الأول من كتابه شرح القانون التجارى المصرى . وقد تناول بحث الاعمال التجارية والتاجر والاثبات فى المواد التجارية . ثم انتقل الى الكلام عن الشركات فعالج الموضوع من جميع وجوهه حيث تكلم عن أركان عقد الشركة وشخصية الشركات وشركة التضامن وشركة التوصية وشركة المحاصة وقد اسهب فى الكلام عن شركات المساهمة لما لها من الاثر فى حياة الامم الاقتصادية فقد صارت الحجر الاساسى الذى يقوم عليه البناء الاقتصادى . فبحث فى القواعد والاجراءات المتعلقة بتأسيس شركات المساهمة وفى السهم وخواصه وشكله وفى السندات وأنواعها وفى ضياع ومسرقة الاسهم والسندات وفى إدارة شركة المساهمة ومراقبتها . والمجتمعات العمومية وأنواعها ومداولتها ثم انتقل الى التكلم عن شركات التوصية بالاسهم والشركات المدنية المتخذة شكلاً تجارياً . وأخيراً تكلم عن انقضاء وتصفية وقسمة الشركات . وقد عالج المؤلف بعد ذلك موضوع البورصات لارتباطه بالشركات وقد احسن المؤلف حيث عنى يبحث الوظائف الاقتصادية للبورصات ونظامها حتى يستطيع القارئ أن يتفهم أعمال البورصات والكيان القانونى لأعمالها وقد تكلم أولاً عن بورصات الاوراق المالية فشرح أعمالها شرحاً شافياً ثم انتقل الى التكلم عن وظيفة السمسار ومسئوليته وأوجه الدفع الخاصة بعمليات البورصة . وبورصة البضائع وأعمالها . وبعد أن فرغ المؤلف من بحث البورصات تكلم عن العقود التجارية وهى عقد البيع والرهن التجارى والوكالة بالعمولة وعقد النقل . وقد استشهد المؤلف بالتدريج بالاحكام المحاكم الفرنسية والمختلطة والاهلية . وقد بذل المؤلف مجهوداً صادقاً لوضع المصطلحات العربية لكثير من الالفاظ القانونية كاستعماله كلمة موازنة للدلالة على كلمة Arbitrage وكلمة «مراجعة» للدلالة على كلمة Report . وعبارة المؤلف العربية سهلة واضحة تنقل الى الفكر بلا عناء الفكرة التى يريد أن يقرئها . والكتاب يقع فى ٣٥٢ صحيفة من القطع الكبير وهو مطبوع على ورق صقيل ومتقن الطبع

العدد السادس	قهرست	السنة السادسة
صحيفة	٥٧٩	قانون التسجيل الجديد الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ والمبادئ القانونية المقررة من قبل (لخمرة صاحب العزة الدكتور عبد السلام بك ذهني)
قمة الحكم	صحيفة	الاحكام
٣٨٣	٦٢٩	محكمة النقض والابرار نقض . الحكم بالبراءة والتعويضات . شروط . أحوال . اختصاص القاضي الجنائي . اختصاص القاضي المدني .
٣٨٤	٦٣١	» » » نقض . دعوى التضمينات . سقوط الحق في اقامتها . مادة ٢٨٢ تحقيق جنابات . مادة ١٧٢ جنابات . براءة وتعويض
٣٨٥	٦٣٤	» » » نقض . تزوير . بيان طريقة التزوير . استعمال . اشترك . محكوم عليه قدم طلب نقض . محكوم عليه لم يقدم . وجوب الاستفادة .
٣٨٦	٦٣٥	» » » نقض . تزوير . بيان طريقة ارتكاب التزوير . بيان ظروف الواقعة .
٣٨٧	٦٣٦	» » » نقض . تزوير . وجوب بيان طريقة ارتكاب التزوير وكيفية وصول الختم .
٣٨٨	٦٣٦	» » » نقض . بيان نوع الاهمال ومخالفة اللوائح . نقض . بطلانه .
٣٨٩	٦٣٧	المجلس الحسبي العالي مجلس حسبي . حجر . اسباب حجر
٣٩٠	٦٣٧	» » » مجلس حسبي . وصاية . استمرار وصاية . بعد بلوغ سن الرشد . طلب حجر :
٣٩١	٦٣٨	محكمة استئناف مصر الاهلية تقادم . حق الارث . حق التملك . سبب الارث .
٣٩٢	٦٤٠	» » » موظف . نقله . حق الحكومة في النقل . لامتؤولية .
٣٩٣	٦٤١	» » » استئناف . ميعاده . يوم اعلان الحكم .
٣٩٤	٦٤٢	» » » اختصاص . دعوى تعويض . حادثة جنائية . الدفع بعدم الاختصاص . سقوطه .

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣٩٥	٦٤٣	محكمة استئناف مصر الاهلية
٣٩٦	٦٤٤	» » »
٣٩٧	٦٤٥	» جنایات اسبوط
٣٩٨	٦٤٨	» مصر الابتدائية الاهلية
٣٩٩	٦٤٩	» اسكندرية »
٤٠٠	٦٥١	» طنطا »
٤٠١	٦٥٣	» الزقازيق » الاهلية
٤٠٢	٦٥٤	» قنا »
٤٠٣	٦٥٥	» الوايلي الجزئية الاهلية
٤٠٤	٦٥٧	» البيان »
٤٠٥	٦٥٨	» ابو حمص »
٤٠٦	٦٦٠	» دكرنس »
٤٠٧	٦٦١	» ابثوب »
٤٠٨	٦٦٣	» مصر الابتدائية الشرعية
		قسمه عقارات . استئناف حكم البيع .
		قانون خمسة أفدنة . مزارع . تاجر . الجمع بين المهتين .
		التبض على الاشخاص بدون وجه حق .
		التعديبات البدنية . المادة ٢٤٤ - ٢ عقوبات .
		والمادة ٢٤٢ ع .
		اجارة . عجز مساحة . تنقيص الايجار .
		مواد مخدرة . أحرارها . أنجارها . عود .
		قانون قديم . قانون جديد . مريان أحكامه .
		حراسة قضائية . نزاع في ملك . وضع يد .
		أعيان موقوفة . محافظة على حقوق الديانة .
		حريق عمدآ . شروط واركان الجريمة . مادة ٢١٧ عقوبات . معنى كلمة « مباني » .
		استئناف . تقديره . ما لا نزاع فيه . ما عرض من المدين .
		مشبهين . منشردين . بلاغ جديد . جريمة التبديد . انذار البوليس .
		بلاغ كاذب . تعويضات . رعونة . خطأ . شبهه . حسن نية .
		رهن . فك رهن . طريقه . عدم التجزئة .
		شفعة . أقارب . درجة القرابة . كيفية احتسابها .
		اولاد الم . درجة ثالثة
		دعوى العجز . دعوى الضمان . سقوطهما .
		اوجه الاختلاف بينهما .
		وقف . علي مسجد . فاضل الربيع . عدم الاحتياج الى المارة . جواز صرف فاضل الربيع في وجوه أخرى .

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٤٠٩	٦٦٤	محكمة مصر الابتدائية الشرعية
٤١٠	٦٦٥	وقف . اجر الناظر . عدم شرط . سلطة القاضي . دعوى شرعية . توجيهها على واضع اليد . تعرض .
٤١١	٦٦٦	فتوى شرعية صادرة من علماء المدينة المنورة
٤١٢	٦٦٧	قرار مجلس الاوقاف الاعلى
٤١٣	٦٦٨	وقف . استبدال بالنقد . اذن القاضي .
٤١٤	٦٦٩	قوة الشيء المحكوم فيه . حكم اهلى . قرار شرعى أو حسي . تأييده فى المحاكم المختلطة .
٤١٥	٦٦٩	قوة الشيء المحكوم فيه . ربا فاحش . حكم نهائى . قيمته . جواز عدم اعتباره . تواطؤ . نظام عام .
٤١٦	٦٧٠	مسؤولية . خادم . مخدوم . التماس . إعادة النظر . غش . انكار . سلامة نية . استحصال . الخصم على اوراق قاطمة فى الدعوى . حجزها . سوء النية . حجزها بمعرفة مستخدم الخصم .
٤١٧	٦٧١	سن الرشد . قاصر . بلوغه . استمرار وصاية . طلبه بعد البلوغ . حجر . اتفاق القاصر . والوصى . ديانه .
٤١٨	٦٧٢	وقف . جنسية الواقف . جنسية الناظر . جنسية المستحقين . اختصاص . وقف . شخص ادبى . حراسة . ديانه .
٤١٩	٦٧٣	أوراق رسمية . قوتها . سلامة عقل الموصى . طعن بالتزوير . اثبات عدم سلامة عقل المشهد .

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٢٠	٦٧٣	محكمة قضا و ابرام فرنسا
٤٢١	٦٧٣	» استئناف (باريس)
٤٢٢	٦٧٤	» السين »
٤٢٣	٦٧٤	» جنح السين »
٤٢٤	٦٧٦	» فرفيه
٤٢٥	٦٧٦	» لبيج يبلجيكا
٤٢٦	٦٧٧	محكمة لبيج
٤٢٧	٦٧٧	» بروكسل
٤٨٨	٦٧٨	» جاند
٤٢٩	٦٧٨	» »
٦٧٩	صحيفة	الفروق العملية (لخصرة صاحب العزة الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف)
رئيس التحرير: عزيز فها نكي		

المحكمة

مجلد قضائى

تحت إشراف المحكمة

Lorsque Talleyrand présenta le Sénat à Louis XVIII, il eut soin de maintenir la nécessité d'une Constitution en proclamant que "des institutions libres étaient un appui et non un obstacle pour les Souverains amis des lois."

السنه السادسة

العدد الثامن

عدد مايو سنة ١٩٢٦

الإدارة عيذان سوارس عمرة ٣

بشارع الخليج الناصرى عمرة ٦
تليفون عمرة ٥٠٢٠

نسبة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

بيان

صدرنا هذا العدد يبحث جليل من البحاث حضرة صاحب العزة محمد بك فتحي القاضى بمحكمة
مصر الابتدائية الاهلية فى « علم النفس الشرعى والاقرار الكاذب »
ثم نشرنا فى أثره :

عدد	
٥	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٢	حكيم صادرين من المجلس الحسى العالى
٥	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الاهلية
١	حكما صادرا من محكمة جنايات مصر
١٠	أحكام صادرة من المحاكم الكلية والجزئية
٣	أحكام صادرة من المحاكم الشرعية
٣	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية
٥	أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
٩	أحكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٦	أحكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٤٩	تتكون الجملة تسعة واربعين حكما وفتوى

وختمنا هذا العدد بالرسالة الثانية لحضرة الامتاذ الفاضل عبد الكريم روف بك المحامى فى
« الفروق العملية بين المحاكم المختلطة والأهلية »

رئيس التحرير

عزير غانكى

علم النفس الشرعي

والاقرار الطائفة

في ذات مساء انفجر موقد كؤل (غول) كان على مائدة الطعام وكانت ابنتي الصغيرة على كرسياها بالقرب من تلك المائدة . فحضرت مسرعا للفرقة علي أثر الضجة فوجدت طفلتني في حالة خوف شديد وذعر . واجهة ساكنة لا تبدى حراكا . فأدركت أنها في شبه صدمة عصبية وقد راعني منظرها وشحوب لونها فأسرعت بنقل الموقد الى بلاط الفرقة ثم حولت اهتمامي نحو ابنتي خشية أن يكون هذا الحادث سببا في تعرضها لنوبات عصبية في مستقبل حياتها فحملتها وهي ضامته مخنقة بالتأثر لا تقوى على الكلام وأمرت الحاضرين بأن يتظاهروا بالسرور والتهليل طربا حول الموقد المشتعل في أثناء اطفائه وذلك بغية أن أحول فكركها من حالة الرعب الى حالة السرور . فكان ذلك وهذا روعها نوعا ولكنها كانت خائرة القوى ومالت برأسها على ذراعي

كما لو كانت في سكرة النعاس ولكن عينيها ظلت مفتوحتين وشاهدت سوادها يغيب بين لحظة وأخرى تحت الأجفان كأنها في حلم ثم تبهت في الحال الى أنها وقعت في غيبوبة تشبه غيبوبة التويم «المغنطيسي» في أدواره الأولى كل الشبه . ولاحظت عليها قابلية شديدة للتأثر بالإيحاء واستعدادا عظيما للاقتناع فألقت الفرصة سانحة لاجراء بعض التجارب واختبار مبلغ تأثير قواها العقلية وهي في هذه الحالة النفسية . فبدأت تجاربي بإصدار بعض الأوامر اليها قاصدا بها تحويل انتباهها أولا من حالة الخوف والرعب الى حالة الطمأنينة والسرور فأمرتها بأن تبتسم فابتسمت مع شيء من التكلف وما لبثت قليلا حتى اقلب ابتسامها المصطنع انشراحا حقيقيا بتأثير الإيحاء المستمر . ثم بدأت الشق الثاني من التجارب بإصدار عدة أوامر اليها متتالية تعمدت التناقض

في بعضها لأختبر مبلغ خضوعها واستعداد عقلها لتأثر بالإيحاء « Suggestion » فأطاعني فيها جميعاً طاعة عمياء رغم ما عهدته فيها من صلابة وعناد . فلو قلت لها قطبي جبينك قطبته وظلت . قطبة الجبين . وان قلت لها ابتسمي ابتسمت . وان أمرتها أن لا تدع أحداً يقبلها وأردت تقييلها صدتني عنها بكلتا يديها . وإن أفهمتها أن الأمر لا يشمئني ألفيتها في الحال تجذب رأسي إليها لكي أقبلها وان طلبت منها أن تغمض عينيها أطاعت وان قلت لها افتحيهما ففعلت وهلم جرا إلى أن ختمت تجارتني ببعض النصائح النافعة وأمرتها في آخر الأمر أن تنام نوماً هادئاً مستغرقاً فلم تغمض برهة وجيزة حتى نامت فوضعتها في فراشها ولكنها في منتصف الليل اعترتها نوبة « تيقظ نومي » « Somnambulism » فألفيتها جالسة في سريرها تهذي وتكلم وتنادي بصوت عال وهي غارقة في النوم فوقفت على مقربة من مخدعها وأمرتها أن تنام وتكف عن الكلام وكررت الأمر ثلاث مرات متتاليات فأطاعت ونامت نوماً هادئاً مستغرقاً حتى الصباح

خرجت من هذه المشاهدة مقتنماً كل الاقتناع باحتمال وقوع الإنسان بتأثير الخوف في شبه حالة تنويم وأن هذه التجربة النافعة التي أجريتها مع طفلة لم تتجاوز الحول الثالث من عمرها يمكن أن نعتبرها نموذجاً صغيراً يدلنا على ما لحالة الرعب والفرع من التأثير في العقل البشري وكيف ينتقل ذلك العقل ويتحول من حالة الصلابة

والعناد المعروفة عن إبنتي الصغيرة إلى حالة الخضوع التام والطاعة العمياء لكل ما يلقي من الأوامر أو لكل ما يثبت إليه بطريق الإيحاء . فالتجربة على قفاتها في الظاهر تدلنا على مبلغ خطورة الأمر في الواقع وما يترتب عليه من النتائج الجسام في الحياة العملية للإنسان كما يظهر للقارئ من المثال الآتي وهو حادث واقعي حصل في الولايات المتحدة منذ عهد غير بعيد رواه الأستاذ هوجو منستربرج أستاذ علم النفس بجامعة هارفارد بأمريكا في كتابه « فوق منصة الشهادة - On the Witness Stand » وملخصه « أن فتاة قتلت وعثر رجال الشرطة على جثتها في الطريق ووقعت الشبهة على شاب كان له بها اتصال قديم فاستدعاه المحققون إلى غرفة التحقيق حيث توجد جثة الفتاة وكشفوا له عنها الغطاء . فبدا وجهها الشاحب المخضب بالدماء وباغتموه على الفور بسؤالهم عنها « أين رأيتها » فخر الفتى جاثياً على ركبتيه . ثم وضع كفيه على وجهه ليحجب رؤيتها عن ناظره . غير أن المحققين جذبوه بغلظة نحو جثة الفتاة . وأمره أن يضع يده فوق جبينها البارد . فأطاع كرهاً وقسراً . ولكنه لم يلبث أن سحب يده عن بدنيتها مشعراً . وسرعان ما جروه عنوة إليها . وأرغموه على أن يضع يده ثانية عليها . وفي خلال ذلك أطلقوا عليه السؤال تلو السؤال حتى أصابوا من عزمه مقتلاً ومن ارادته مصرعاً فخر صريعاً منهوك القوى واعترف بقتلها في الحال . وهو

من الصور حتى لو كانت هذه ناقصة أكلها .
الفكر المتأثر المضطرب بما شغنت به الذاكرة
من الخزعبلات وما تزوده العقل قديماً من
الخرافات فتبدو له كأنها صور حقيقية (وهو نوع
من أنواع الايحاء الذاتي) « Auto - Suggestion »
نظراً لما يحدثه الخوف من تهيئة العقل وجعله
في حالة استعداد تام وقابلية شديدة لهذه الظاهرة
النفسية وما ذلك إلا بسبب انحصار انتباه الشخص
في الشبح الخيف وما أصدق المثل العامي (الى
يخاف من العفريت يطعم له) فانه حقيقة دلت
عليها التجربة وأيدها العلم الصحيح . فالعفريت يظهر
لمن يعتقد وجوده ويخشاه ولكن ظهوره لا
يكون الا في محيلة الخائف دون سواه

وما ظاهرة النوم المغناطيسي الا مثلاً مجسماً
لحالة حصر الدهن وتركيز الانتباه ولكنه بدل
أن يكون ذلك الحصر في الحادث الخيف الذي
يقع عرضاً فانه يكون عند التنويم في أداة النوم
المعروفة باسم « الهينوسكوب - Hypnoscope »
(وهي لوح صغير من الابنوس يضيء الشكل
له مقبض خشبي وفي وسط اللوح مرآة صغيرة
مقعرة يحصر فيها راغب النوم بصره عند التنويم)
وقد يستعاض عنها بعيني النوم أو إحدى أصابعه
أو جسم لامع يحدد فيه راغب النوم بصره
ويحصر فيه ذهنه ببطء حتى اذا طال الزمن
ضفت الارادة تدريجياً الى أن يبطل مفعولها
فينام الشخص نوماً صناعياً يصبح العقل معه

شارد الفكر مضطرب البال . وأطاع المحققين في
كل ما طلبوا منه الاقرار به بل وابتدعه الأسباب
واتحل المعاذير وأضاف من بنات أفكاره الى
الوقائع بعض التفاصيل وبناء على هذا الاقرار
الصرح قدم الفتى الى المحاكمة . وبعد ذلك
شاعت الأقدار أن يكشف الغطاء عن سراقاره
الغريب وظهرت لهيئة القضاء براءته بأجلى بيان
اذ اتضح أنه لم يعترف الا بتأثير صدمة عصبية
أصابته من جراء الرعب الشديد . تركته في شبه
حالة تنويم . فأضحى عقله المضطرب سهل
الاقتناع شديد التأثير بفعل الايحاء والتغريز .
واعترف متأثراً بما أوحى به اليه في خلال
الاستجواب واتهم نفسه ظلاماً معتقداً في نفسه
الاجرام وهو بريء »

لا شك أن الخوف معروف علماً وعملاً بأنه
من أقوى العوامل التي تؤثر في العقل السليم
وتوقعه أحياناً في شبه حالة تنويم » فيصبح شديد
التأثر بالايحاء وذلك بسبب ما يترتب على الحادث
المنزعج من اجتذاب انتباه الشخص اليه وحصر
ذهنه فيه قتل الارادة وتصبح في حالة خضوع
تام وهو ما يمكن أن تعلل به رؤية الشخص
الخائف المنزعج لكثير من الخيالات والأشباح
الرومية . فان صور بعض المراتب تتجسم أمام
عينه فتبدو له كأنها عفاريات أو مردة أو شياطين
أو وحوش ضارية أو افاع أو ثعابين وغير ذلك
بما يكون متسلطاً على خيال الشخص المنزعج من
الأوهام وما توحى به أشكال المراتب وأوضاعها

وتعريب ذلك « من رأى كثير من العلماء أن حصر الانتباه وتركيزه من الزم الامور في احداث التنويم ويعتقدون أنه من المتعذر تنويم من لا يقوى على حصر انتباهه أو يأتى ذلك تمعداً فكل من هايدنهاين. ودوبران. وبرايده. وستانلي هول. وشنيدر. وفيشر. وفي العهد الأخير منستربرج. يعلقون أهمية عظمى على ما لحصر الانتباه من الأثر في احداث التنويم » ثم ذكر العلامة بيرجانيه بعد ذلك في نفس الصفحة سطر ٢٤ رأى الاستاذ هاك تيوك ونصه:

“I regard it as impossible to enclude the act of attention from any of the physical processes that are employed to develop suggestibility. After a time, the will is exaused, and becomes paralysed, then the involuntary action occurs, whether consiously or unconsciously.”

وتعريبه « إن الانسان لا يسه ان يغض النظر عن ظاهرة الانتباه كاحدي الوسائل الطبيعية التي تستخدم في تنمية قابلية العقل للايحاء وجعله شديد التأثير به حيث لا تلبث الارادة بعد فترة من الزمن ان يعترها الاعياء والكل وتشل وظيفتها وعندئذ يتسع ميدان العمل للافعال غير الارادية سواء في ذلك الصادرة عن شعور وادراك أو الصادرة بدونهما » ولقد ظن العلامة جانيه ان القدرة على حصر الانتباه والارادة شيان مختلفان وانحاز الى الرأي الأخير وهو رأى هاك تيوك معتبراً أن ضعف الارادة هو أهم العوامل التي تسبب

عرضة للتأثر بالايحاء . وينحضع لسلطان الوهم وتأثير المنوم خضوعاً تاماً . فإذا أطعمه خنظلاً وأفهمه أنه شهد بداله شيئاً حلو المذاق . وإذا أعطاه ملحاً وقال له هذا سكر خاله كذلك واستطعمه واستطابه وأسالت لمابه شدة حلاوته وان سقاء ماء قراحاً وأفهمه أنه مسهل فعل به فعل المسهلات وإن سقاء ألد شراب وأفهمه أنه ملح اجاج مجته نفسه وفرت منه . وهلم جرا . ولقد أصبح الآن لا خلاف بين علماء النفس من حيث تحليل هذه الظواهر علمياً إذ هم مجمعون على أنها نتيجة لازمة لحصر الانتباه وتركيزه تركيزاً شديداً في واقعة واحدة أو شيء معين مع ما يتبع ذلك من شل الارادة واخضاعها . واني أقل هنا آراء نخبة من خيرة العلماء في هذا الصدد قلا عن العلامة « بيرجانيه -

Pierre Janet » في كتابه « العلاج النفسي - Psychological Healing » جزء أول من النسخة المترجمة الى الانجليزية بمعرفة الاستاذين « إيدن وسيدار پول - Eden & Cedar Paul

طبعة سنة ١٩٢٥ ص ٢٩٩ سطر ٣ ونصها :-

“Quite a number of observers have insisted upon the importance of concentration of attention in the initial stages of hypnosis, and have been well aware that hypnosis did not occur if the subject would not or could not fix his attention in this way. Heidenhain, J. P. Durand, Braid, Stanley Hall, Schneider, L. Fisher, and more recently Münsterberg, have laid much stress on the importance of “over-attention” in the induction of hypnosis.”

صحيفة ٨٤ سطر ١٢ وكذا التعليق الذى بالهامش.
وانظر أيضاً فى هذا الصدد رأى الدكتور
« مكسويل جارتس - Maxwell Garnetts »
فى كتابه المسمى « التربية وحضارة العالم »
Education and World-Citizenship

فاذا ما قرر ان القدرة على حصر الانتباه
والارادة هما أمر واحد واسماء لظاهرة نفسية
واحدة أمكننا أن ندرك بغير صعوبة سبب
ما يكون للمواقف الخطيرة من الأثر العظيم فى
النفوس فان لهذه المواقف خاصية اجتذاب
انتباه الشخص اليها والاستثمار به واستغراق كل
اهتمامه وجهوده الفكرية فيصبح عاجزاً عن
تحويل ذهنه أو زحزحته عنها وحصره باهتمام
فى أى أمر آخر عداها وكلما حاول توجيه انتباهه
لأمر لا يلبث أن يتحول عنه رغم اقته وضد
ارادته فهو ذلك الحادث الجلل الذى يشغل
باله ويجذب فكره جذباً شديداً كما تجذب قطعة
الحديد ابرة المغناطيس وبذلك يفقد الشخص
كل ماله من قدرة على حصر انتباهه باختياره
ويقعد تبعاً لذلك كل ماله من ارادة

فالارادة هى الحارس الأمين الذى يحمى
العقل من تسرب الافكار الأجنبية وولوجها
الى العقل فاذا ما قام ذلك الحارس أو خضع
لسلطان مؤثر من المؤثرات الشديدة ووقع فى
أمره تسلت الاوهام والتخيلات الى العقل
واحدقت بالمواهب الفكرية الأخرى وأوقعتها
فى شراكها . والخوف من أقوى العوامل التى

ظواهر التويم وتهيئ العقل لتأثر وأنه فى ذلك
ابعد أثراً من حصر الانتباه . ولكن ما سماه هو
اختلافاً فى رأى ليس فى الواقع الا اختلافاً
ظاهرياً أكثر منه حقيقياً . وشكلياً أكثر منه
جوهرياً . فان القدرة على حصر الانتباه وقوة
الارادة يكادان يكونان أمراً واحداً لا فرق
بينهما . فالرأيان كلاهما صحيح وإن صح أن يسمى
ذلك اختلافاً فى رأى كما يقول الأستاذ جانيه
فانى اقل هنا رأى شيخ العلماء وليم جيمس فان
رأيه يعد بمثابة رسول سلام أو وثيقة صلح
ووثام بين الرأيين السابقين حيث قال فى المجلد
الثانى من كتابه « مبادئ علم النفس -
Principles of Psychology » صحيفة ٥٦٢ سطر
١٩ تحت باب الارادة ما نصه : —

“Effort of attention is thus the essential phenomenon of will”

ومعناه « أن القدرة على حصر الانتباه هى
أقوى مظاهر الارادة » — ثم قال فى الصفحة
٥٦٤ سطر ١٢ ما نصه : —

“The strain of attention is the fundamental act of will”

وتعريبه أن تركيز الانتباه (أى حصر
الذهن) هو الوظيفة الأساسية للارادة

ولقد وافقه فى هذا العلامة وليم ماك دو جال
W. McDougall وهو من اكبر ثقات العالم فى
العلوم النفسية فى الوقت الحاضر . انظر مؤلفه
المعروف باسم « نهضة الأمم واضمحلالها -
National Welfare & National Decay

تؤثر في الإرادة تأثيراً شديداً فيضعفها أو يشل مفعولها ومن ذلك يتضح لنا سبب شدة تأثير الشخص الخائف والمترعج بالإيحاء سواء الذاتي منه أو الخارجي ولهذا يكون من السهل التعرير به وحمله على الاقرار .

فالاقرار الكاذب ليس بدعة جديدة ولا هو من مخترعات الخيال بل حقيقة معروفة قديماً وحديثاً لكل من خبر القضاء ومارسه انما يجب لبحث الموضوع علمياً التمييز بين نوعين من الاقرار . أحدهما أن يكون المقر عالماً بكذب اقراره والنوع الثاني أن يكون المقر معتقداً في نفسه صحة الاقرار .

فالنوع الأول أسبابه كثيرة متنوعة معروفة لا تحتاج الى طول شرح أو بيان وأهمها الاقرار المأخوذ تحت تأثير التعذيب والألم الجثماني إذ يعترف المتهم لمجرد التخلص من الألم والعذاب وكذلك الاقرار الاختياري الذي يقوم به الشخص متطوعاً لافتداء غيره وتقديم نفسه ضحية وهو كثير الوقوع خصوصاً في الجرائم الصغرى كالتخالفات وجنح المضاربات وغيرها حيث يتقدم الشخص أمام القضاء معترفاً عن نفسه كذباً باقراره الجرم فداء لسيدة أو لولى من أولياء نعمته أو بعض ذوى قرباه . ومن بين العوامل التي تدفع المتهمين الى الاقرار الكاذب التعرير والتضليل والوعود التي لا يقصد منها سوى الخدعة وكذا التهديد والوعيد وغيرها مما يكون شديد الأثر

في نفس المتهم نظراً لما تكون عليه حالته النفسية من الضعف الشديد في أثناء الاتهام وما أصبح عليه عقله من الحيرة والارتباك وضعف الإرادة . كذلك اليأس والقنوط من الخلاص قد يدفعان بعض الناس الى الاقرار بسبب تخرج المركز كما لو اتهم الشخص بجريمة خطيرة وأساء عن نفسه الدفاع فأصبح موقفه دقيقاً أو قامت حوله الشبهة والظنون واعتقد خطأ أو صواباً أن الدلائل عليه قوية تكفي لادانته فيحمله اليأس من النجاة الى الاعتراف أملاً في الرحمة . فقد حدث مرة أن اتهم أخوان بقتل صهرلها على أثر اختفائه من القرية بغتة وكانت لسوء الحظ الدلائل عليهما قوية واجتمعت حولهما مجموعة من القرائن السيئة فلم يجدا مناصاً من الاقرار بالقتل بقصد تغيير الوقائع من قتل عمد مع سبق اصرار الى قتل عمد بغير سبق اصرار واقرا أنهما قتلاه عقب شجار قام بينهما وبينه واذريا رفاقته بعد احراقهما فلم يبقا لها على أثر ولكن لم تمض ستة شهور من تاريخ الحكم عليهما حتى عاد صهرهما الى القرية حياً

أما النوع الثاني من الاقرار وهو ما يعتقد صاحبه صحة اقراره ويتهم نفسه ظلماً وهو برىء فهو اخطر حالات الاقرار الكاذب وادقها موقفاً لأنه قد يتعذر على غير الخبير المحنك كشفه . وأهم أسبابه ضعف الإرادة بسبب حصر انتباه الشخص في نقطة واحدة كما يقع للشخص الخائف المترعج أو النائم نوماً مغنطيسياً ، فالخوف

أو الرعب يحدث في النفس حالة تشبه حالة التنويم في كثير من الوجوه كما أن من شأنه أن يحدث في الأعصاب المضطربة صدمة قد تبلغ من شدتها أن تحدث تفككا في قوى العقل وانحلالا في الروابط الفكرية فتتبعثر الذكريات ويختل نظامها وتشل الإرادة ويفقد المرء ملكة التمييز فيعتقد العقل الخيالات والاهام ويخالها حقائق سواء كان ذلك بطريق الايجاء الذاتي أم بما يوحى اليه من جانب غيره فإذا نبتت في العقل فكرة خاصة أو بثت اليه بتأثير خارجي اعتنقها الانسان وكون حولها من بنات افكاره مجموعة تناسبها يختارها من بين ذكرياته المجزأة فتكون له شخصية جديدة فوق اطلال شخصيته القديمة المهتدة وهو ما يسمى على حسب الاصطلاح العلمي « بالانفصال العقلي — Dissociation of Mind » . ومما لا جدال فيه الآن طبقا لحدث النظريات النفسية أن هناك اتصالا وثيقا بين الخوف والهستيريا والتنويم . فان النوبات الهستيرية لا تخرج عن كونها نوعا من انواع التنويم الذاتي . وترجع أسبابها الى وقوع حوادث مزعجة يتعرض لها الانسان وخصوصا في سن الطفولة حيث تكون الإرادة على درجة من الضعف لا تقوى معها على طرد الاهام وجمع شتات الفكر ولم شعثه بعد تفككه على أثر الصدمة التي يحدثها الخوف

وظاهرة الانفصال العقلي تارة تكون مرضية كما في أمراض الملائخوليا والنوارستانيا والهستيريا وغيرها وتارة تكون عرضية على أثر حلول نكبة أو كارثة عظيمة أو وقوع الشخص في حالة رعب شديد وفزع أو في حزن مفرط أو في ورطة كبرى أو افعال نفسية شديدة أو على أثر تعرض الانسان لبعض الأمراض والجنيات التي تؤثر في المجموع العصبي وتارة تكون صناعية بطريق التنويم المغناطيسي ، أو بتعاطي بعض المخدرات والسموم أو باستخدام أشعة الضوء القوية وهي طريقة شيطانية قد يلجأ اليها بعض المحققين لحل المهمين على الاقرار متعاقبين عما يلحق بهم من الاضرار ويتعرضون له من الاخطار بسبب ما تحدثه صدمة الأشعة الشديدة من انتهاك المجموع العصبي واجهاد المخ وإيقاع التهم في حالة تنويم أو حالة انفصال عقلي فيصبح شديد التأثر بالايجاء . فإذا بثت اليه فكرة الاجرام اعتقدها في نفسه واعترف بارتكابه الجرم ولو كان بريئا

واني أقول هنا نبذة صغيرة من كتاب «التنويم» النظري والعملي للأستاذ پول ماران ليقف منه القارئ على مبلغ تأثير الأشعة الضوئية في العقل السليم وإيقاعه في حالة تنويم وما هي ذى بنصها كما وردت بالصفحة نمرة ٧٥ في معرض الكلام على طرائق التنويم

ولكى يقف القارئ على ما لأشعة الضوء من العلاقة بالاقرار الكاذب وما تحدثه من ظواهر الاتصال العقلي وبالاخص اذا ما صادفت عقلا مضطربا جازعا واعصابا مضعضة فاني اقل اليه حادثا واقعا وقع في مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة رواه الامتاذ منسربرج في مؤلفه السابق الاشارة اليه صحيفة ٧٥ وملخصه ان فتاة من فتيات شيكاغو قتلت في يوم ١٢ يناير سنة ١٩٠٦ والقيت جثتها على كوم سماد بأحد الاجران. وكان يقطن على مقربة من هذا الجرن فتى اتصف بالسذاجة وحسن الطوية لدرجة تقرب من البله وكان يشتغل مع أبيه في التجارة وفي يوم الحادث المشؤم خرج الغلام الى الجرن يتفقد حصان أبيه فقاذه سوء الطالع الى حيث توجد جثة الفتاة فوجدتها ملقاة على وجهها فوق كوم السماد فعاد ادراجه الى المنزل وبلغ أباه بما رأى وما كان من هذا الا أن يبلغ الشرطة بالأمر فحضر بعض رجالها لضبط الواقعة واجراء التحقيق فأتضح لهم من قصص الجثة ان المرأة قتلت بعد أن سلبت ثوبها ومحفظتها يدها وقزازها ووجدوا سلكا من النحاس ملفوفا حول عنقها لفنا محكما وكان غطاء رأسها ملقى تحت قدميها ولم يشاهدوا بالجثة آثارا تدل على الاغتصاب وبينما كانت المحققون يفحصون الاماكن المجاورة إذ وقعت انظارهم على الفتى منزويا في ناحية والرعب آخذ منه كل مأخذ فبدأ لهم من شحوب وجهه انه مشغول الفكر

"Au lieu d'impressionner la vue d'une façon douce et prolongée, on peut déterminer sur ce sens une impression brusque et intense. Chacun sait que l'éclair produit parfois une catalepsie spontanée chez certains individus. Le même effet peut être artificiellement provoqué en envoyant subitement sur le visage du sujet un jet de lumière électrique ou oxyhydrique, ou encore à l'aide de ce qu'on appelle la lampe à magnésium, instrument qui permet de régler et de projeter dans une direction voulue l'éclat aveuglant de cette substance."

وتعريبها « انه بدلا من اتباع طريقة التأثير برفق على الابصار مع طول الزمن يمكن استخدام مؤثر قوى سريع الفعل . ولا يخفى على أحد ما للأشعة الضوئية من خاصية احداث الكاتاليسيا ، (وهي احذى ظواهر التويم التي يكون فيها الجسم متصليا فاقد الحس والحركة) فهذه الظاهرة يمكن احداثها صناعيا بأن تسلط بفتة على العينين أشعة قوية من مصباح كهربائي أو من مصباح غاز الاكسيدوجين أو من مصباح المغنيزيوم ذى الجهاز المنظم لما ينبعث منه من الاشعة القوية الباهرة للبصر من حيث حركتها واتجاهها »

غير أنه اتفقت كلمة أطباء التويم على تجنب استخدام هذه الوسيلة التي يلجأ اليها بعض المنومين لاختضاع فريق من الاشخاص ذوى الصلابة والعناد واكراههم على النوم رغم ارادتهم لما يترتب على ذلك من الاضطرابات العصبية التي قد تؤدي الى نوبات صرع بل ربما أدت الى نوبات جنون

مضطرب البال وكأنه لم يتم طول ليله فاشتبهوا في أمره في الحال والقوا القبض عليه احتياطياً لأجل التحقيق . ولما بدوا في استجوابه ازداد اضطرابه فازدادت شبهتهم فيه ولكنه في بادئ الأمر كان منكراً وثبت على انكاره حيناً من الزمن فلجأ المحققون معه الى استخدام وسائل الشدة والغلظة لعله على الاقرار فلم يلبث الفتى طويلاً حتى اعترف فجأة تحت تأثير الضغط بعد الانكار واستمر مصرّاً كذلك على اقراره في جميع أدوار التحقيق ولم يقف عند حد الاقرار بمجرد أن زاد عليه من مخترعات خياله بعض التفاصيل وابتكر رواية للقتل تضمن أنه كان دغا الفتاة للزمة معه في يوم الحادث عند منتصف الساعة السابعة مساءً ولما أصبحا في خلوة حاول اغتصابها فأبّت وحاولت الفرار فلم يمكنها وامسك بمصميتها ثم غاب عن رشده ولا يدري ماذا فعل بها والى غير ذلك من التفاصيل .

أخذ الفتى باتقاراة (والاقرار سلطان الادلة كما يقولون) وجوكم بمقتضاه وحكم عليه بالاعدام وصلت تفاصيل هذا الحادث في حينه الى الأستاذ منستربرج في تقرير مطول من الدكتور كريستيزون - Dr. Christison « الاختصاصي في الامراض العقلية ليبدى منستربرج رأيه فيه باعتباره عالماً من علماء النفس فيعد أن فحص التقرير بعث برأيه للدكتور كريستيزون في خطاب يقول فيه بكذب الاقرار وبراعة الفتى مما أقربه وإن الاقرار صدر منه وهو في حالة

« انفصال عقلي » وقد اتصل خبر هذا الخطاب باحدى كبريات الجرائد فنشرته وكان سبباً في إثارة ضجة صحفية كبرى في وجه الأستاذ منستربرج وانبرى له عدد غير قليل من أمهات الصحف واشهرت عليه حرباً عواناً ، وقذفته بالنقد المرومته بامتهان كرامة القضاء والازدراء باحكامه المادلة وقراراته المقدسة فقال منستربرج في رزانة العالم الحكيم وتؤدة الفيلسوف الحليم « وقد تلقيت هذه الحملة الشواء بنفس مطمئنة وصدر رحيب لاعتقادي ان الباعث عليها شريف إذ الرأي العام وقتئذ كان على أشده من التحمس ضد القاتل وعلى أقصى درجة من التوتر وذلك بسبب كثرة حوادث القتل التي توالى وقوعها بمتنهي الجراءة والفظاعة في شوارع تشيكاجو وفي كل مرة منها كان يفلت الجاني من العقاب أما وقد وقع ذلك الوغد السفاك في يد العدالة في المرة الاخيرة واعترف بجرمه . فما بال منستربرج يتدخل في الأمر باسم العلم حيث لا سبيل للرحمة والشفقة ولا مفر للجاني الاثيم من قسم عنقه بحبل المشقة جزاء وفاءاً على ما قدمت يداه ولا غرابة فإن القوم يعتقدون ان كل تدخل في القضاء بحجة العلم ان هو الا بدعة وخدعة يراد بها افلات مجرم أثيم من العقاب وان هذا تضليل للقضاء وتغريب بالعدالة وتثييط لهم رجال الشرطة ونشاطهم باضاعة ثمرات جهودهم المنظمة سدى . من أجل ذلك كان للصحف كل العذر فيما كالت له من اللوم -

كان صورة طبق الأصل من تلك الاعترافات الموهومة التي تصدر من الشخص وهو في حالة التويم بتأثير الايحاء . فحالة الفتى كانت تعد خير مثال لحالة الانفصال العقلي التي تستحيل فيها الخيالات والالوهام الى حقائق .

« فبعد فحص ما وصلني من التفاصيل من نفس التقارير التي تحت يدي فحسب غاية في الدقة والعناية كتبت في شهر يونيو سنة ١٩٠٦ خطابي السابق الاشارة اليه والذي أسيء فهمه وقلت فيه أن الاعتراف كاذب والفتى حكم عليه بالاعدام لأن لم يقع منه اصابة وقد صدر الاعتراف منه بتأثير « الايحاء الذاتي - Auto-Suggestion »

وهو في حالة انفصال عقلي وانه في حاجة الى علاج نفسي خاص بعناية واهتمام يرم بناء عقله المفكك ويرجع ذكرياته القديمة اليه ويرده الى حالته الطبيعية

«ولكن وأنا اقرر رأيي هذا بعقيدة راسخة لا تتزعزع كنت مع ذلك أرى أن سلسلة الوقائع التي امامي ناقصة بتراب وكنت اشعر أنه لا بد من أن حادثاً خارجياً حدث فكان سبباً مباشراً لاحداث حالة الانفصال العقلي وحل الفتى على الاقرار فجأة بعد أن كان مصرّاً على الانكار . لأنني كنت اعتقد أنه بالرغم من شدة وطأة التحقيق وما عناء المتهم من الضغط في خلال الاستجواب فإنه لم يبلغ الدرجة التي نشأت عنها حالة الانفصال بل لا بد من وقوع حادث فجائي خفي على أمره احداث بالفلان

والترجيع فهي لم تفعل غير الواجب عليها للجمهور والسر على الصالح العام كما أن القضاة الذين تولوا محاكمة الفتى مذكورون لأنهم بذلوا أقصى جهودهم لتقرير الحقيقة وتقدير أدلة الاتهام خير تقدير على قدر ما في طاقتهم فلا لوم ولا توبيخ اذا ما أخطوا . فهم ليسوا من ذوي الخبرة بالامور النفسية حتى انه لو خامر نفوسهم بعض الشك من حيث قيمة أقوال شهود النفي الذين تطوعوا للشهادة لمصلحة المتهم فان الاقرار جاء قاطعاً لكل شك وتردد وفيه فصل لكل خطاب « ومع كل هذا فان أمانة العلم توجب على المرء أن يتصدى لذكر الحقيقة بمنتهى الصراحة والجرأة ولذا فاني اكرر هنا على رهوس الأشهاد ان الرجل المنكود الطالع قاسى آلام الاعدام يحبل المشقة وهو برئ . فكل ظروف الاقرار وأحوال المتهم وظواهره وبواطنه لا تدع مجالاً في نظر الخبير المدقق للشك في خطأ وجهة نظر المحلفين . فالقتل حصل من يد شخص مجهول وليس في مكان الحادث كما زعم الفتى ولكن في مكان بعيد ثم جرت الجلسة الى كوم السباد بذلك السلك النحاسي الذي وجد حول العنق وان أخلاق الفتى وعاداته على حسب ما تبين من أقوال الشهود في خلال التحقيق وصيغة الاقرار وما تضمنته من المناقضات العلمية كل ذلك لم يكن الا دلائل ناطقة بأن الاقرار صدر من الفتى وعقله في حالة تفكك وانفصال وأن الاعتراف

صدمة عصبية قوية في خلال التحقيق فكانت سبباً متمماً لذلك الانقلاب النفساني الذي اصابه « فأنه من عهد قريب جدا حضرت الى فتاة أصيبت بحالة تفكك عقلي تشبه حالة الغلام واصبحت تشكو من كثرة ما كان يفتابها من الهواجس والالهام وقد طرأ عليها هذا الانقلاب النفساني الغريب فجأة وهي تجهل اسبابه كل الجهل فنومتها تنويعاً « مغناطيسياً » وفي اثناء التويم وقعت منها على علة هذا العارض الفجائي فاذا به انها كانت قبله في حالة ضعف وانحطاط في المجموع العصبي فقصدت طبيبها الخاص لاستشارته في امرها وبينما كان الطبيب يقوم بفحصها وهو على مقربة من احدى النوافذ إذ انعكست اشعة الشمس فجأة من عدستي نظارته على عينيها فبهرت بصرها واحست في الحال بأثر الصدمة فذهلت وخيل لها أن عوينتي الطبيب اخذتا تكبران شيئاً فشيئاً حتى بلغت حداً من الكبر أصبح معه منظرهما مريباً ثم غابت بعد ذلك عن صوابها ومن ذلك العهد اصابها ما اصابها من الانفصال العقلي والانقلاب النفساني

« ثم اني لا زلت اذكر حادثاً آخر مماثلاً رواه لي « الدكتور پرنس - Dr Prince » وهو بشأن انقلاب اصاب فتاة في افكارها من حالة غم وحزن شديد الى حالة فرح زائد ومرور مفرط بفترة ولم تقه سببه بل كانت تشعر أن روحاً غير روحها حلت بها وشخصية غير شخصيتها

لبست جسمها فلما نوصها الدكتور پرنس اتضح له انها كانت قبل ذلك توجت الى الكنيسة وهي في حزن عميق وكانت الكنيسة خالية من الزائرين وانقرط ما اصابها من الغم والكبد أخذت تكلم نفسها وفي خلال ذلك كانت تمحذ على غير قصد منها في عامود نحاسي كان يلعب في ضوء الشمس لمعاناً شديداً فاحست على الأثر بذهول اعقبه انقلاب سريع في جميع افكارها فتبدلت من حالة حزن شديد وكبد الى فرح مفرط ومرور فائق وشعرت كأن كل ذكرياتها المفرحة من عهد الطفولة تجمعت وتدقت في مخيلتها جملة واحدة مع كل ما يتبعها من الانفعالات الشديدة للفرح والسرور .

« فان صح ما للأشعة من خاصية جذب الانبعاث هذا الجذب الشديد والتحكم في مدارك الشخص وقواه العقلية كما حدث في المثالين السالفين فان سبب الانقلاب الفجائي في شخصية الفتى في حادث تشيكا جو اضحى الآن واضحاً وضوح الشمس وذلك أنه عند ما كتبت خطابي للدكتور كريستون كنت أبدت رغبتي بالحاح في تنويم الغلام تنويعاً « مغناطيسياً » لاقف منه على ذلك السبب فلم اوفق وما كنت وقتئذ متوقفاً ان تجود على الطبيعة من تلقاء نفسها في المستقبل القريب بالجواب وهو أن الفتى المسكين صحاب من ذهوله بفترة قبل تنفيذ الاعدام فيه ببيعة أيام وعادت اليه حالته الاولى فكتب يده تقريراً مفصلاً شرح فيه حاله شرحاً وافياً

وقد نشرته إحدى الجرائد الكبرى التي اشتركت في الحملة على قصدرت الجريدة صورة التقرير بالتعليق الآتي نصه « قبل تنفيذ حكم الاعدام بستة أيام وضع المتهم تقريراً كتابياً أعلن فيه براءته من الجريمة وقرر أنه كان خلى الذهن من أى اقرار صدر منه في خلال التحقيق وقال انه كان حافظاً لمداركه وصوابه حتى أن رأى مسدساً منصوباً نحوه ثم غاب عن رشده ولا يذكر ما جرى له بعد ذلك حيث قال في تقريره ما نصه

(« إنى رأيت أنبوبة المسدس تلمع لمعاناً شديداً في ضوء الشمس فشعرت بصدمة الأشعة في عيني ثم احسست بوجود شخصين فوق رأسي وبعد ذلك غبت عن صوابي ولم اشعر بشيء مطلقاً ولم استطع أن أميز شخص من كان يحمل المسدس وقتئذ غير انى عرفت اسمه أخيراً من بعض من كانوا حاضرين . وانى لا اذكر عدا هذا شيئاً من وقائع التحقيق ولا اذكر مطلقاً انى اعترفت ولكن اذا كان الكل مجمعون على انى اعترفت فلا بد من ان اكون قد اعترفت غير انى برى من الجريمة ولا اذكر من وقائع اعترافى حرفاً واحداً بل من وقت ان احضرونى لمركز الشرطة كنت لا اشعر بوجودى ولا أعى نفسى الا عند ما جئ بى الى هذا السجن . أما قبل ذلك فكان كل شيء أمام عيني ظلاماً وغموضاً وإبهاماً . انما لا زلت اذكر واقعة اخالما جلما أو خيالاً في وسط هذا الظلام الخالك وهى

ان واحداً من الضباط قال لى حينما كان يقودنى الى مركز الشرطة أنت فعلت هذا فاجبته انى لم افعل شيئاً وانى على يقين بأنى لم افعل ولكنى لست ادرى ماذا جرى لى بعد ذلك ولقد عجبت لتصويب مسدس نحوى فى مركز الشرطة ولم افهم له معنى الخ الخ »)
ثم استطرد منسجج الكلام قائلاً :

« فهذا التقرير كان من اقوى البراهين العلمية على براءة الفتى ومن استطاع الادلة على صدق ما يقول إذ لا يمكن لأضعف العقول ان تتصور ان من كان على حاله من السذاجة والبله يخترع مثل هذه التفاصيل الدقيقة التى تنطبق على ما اظهرته الخبرة الفنية وحدث التجارب الاكلينيكية (الطبية) فى علوم النفس انطباقاً غاية فى الدقة والضبط . فقله - من وقت ان رأيت لمعان انبوبة المسدس بدا كل شيء لعيني ظلاماً - لم يكن سوى تلك الحلقة المفقودة من سلسلة الادلة المؤيدة لبراءته . فأنى له ان يعلم ان لمعان السلاح فى ضوء الشمس له فى اعصابه المضطربة ذلك الأثر الذى أحدثته الأشعة المنعكسة من عدستى نظارة الطبيب ومن عامود الكنيسة النحاسى فى الحادثين المتقدم ذكرهما ومن شأنه أن يحدث تبديلاً فى الشخصية يحاكي ذلك التبدل الذى اصاب الفتاتين ؟ لا شك ان الفتى عند وضعه التقرير لم يذكر غير الحقيقة كاملة بغير تكلف أو تصنع وكان يستحيل على مثله ان يخلق هذه التفاصيل الفنية الدقيقة

التي لا يتسنى لغير خبير حنكته التجارب ان يفتق مرماها . أما الفتى فلا حول له ولا قوة على تفريق شيء اللهم الا حكاية ذلك الاقرار المزيف الذي كان في جوهره خليطاً من المتناقضات العلمية والاستحالات العملية . ولقد بذل المدافعون عنه كل جهد لدى المحكمة العليا لالغاء الحكم أو تعديله فذهبت جهودهم سدى . وبعد مضي ستة أيام من وضعه لهذا التقرير فقد فيه حكم الاعداد »

انتهت هذه المأساة على هذا الشكل المحزن وعاني الفتى المتكود الحظ آلام الشنق لقنب لم يترفه وذهب ضحية القسوة والجهل . القسوة من جانب المحققين والجهل من جانب القضاة والمحامين . ولا يحسبن القارئ ان هذا الحادث فريداً في بابيه أو فلة من فلتات القضاء ونادرة من نوادر القدر ولكن امثاله من الحوادث تمر في طي الخفاء فلا يقف احد لها على أثر . والقضاة في هذا كما يقول الاستاذ منستر برج مغذرون فعلم النفس من أحدث العلوم المصرية . وقل أن يتجه نظر المحاكم الى أهمية استشارة الخبراء الفنيين فيها فضلا عن ندرتهم أو قعدانهم اصالة كما هي الحال في محاكمتنا المصرية

إن من الانصاف أن يعترف المرء لرجال القضاء بما يبذلونه من العناية في فحص حالة المتهم العقلية وقت ارتكابه الجريمة لتقدير مسؤوليته الشرعية . ولكن قل ان يفكر واحد منهم في

ضرورة فحص حالته النفسية وقت المحاكمة أو في خلال التحقيق وتحليلها تحليلًا علميًا فان اقصى ما يذهبون اليه . في تقدير موقف المتهم أن يؤخذ رأي الطبيب في أهو عاقل أم مجنون . فاذا لم تظهر عليه اغراض الجنون عدوه مسئولاً عن كل ما يقول ومؤاخذ بمقتضاه . فبمثل هذا المقياس الناقص تقاس الظواهر النفسية في دور القضاء وليس في مصر وحدها ربما كان ذلك في أرقى بلاد العالم أيضاً حيث يكون القول الفصل في مسألة من أدق المسائل النفسية واعتقدها لاشخاص لم يفتحوا في علم النفس كتاباً ولم يقرأوا فيه حرفاً واحداً فيقنعون في تقدير الأمور عند الفصل في ارواح الناس واعنائهم بما يسمى اصطلاحاً « بالتدوق السليم » أو يركنون في ذلك الى قشور جوفاء ومبادئ فاسدة من علم النفس العامي ويعتبرون في نظرهم أن كل عقل لم تظهر عليه أعراض الجنون يكون في حرز امين من عبث المؤثرات ولا تلعب به الاهواء والاغراض ولا يكون عرضة لتقلبات وتأثير الانفعالات . ولكن اذا ماتمشتنا معهم وجاريتناهم في تحكيم التدوق السليم في شئون العقل البشري أو رجعنا الى مبادئ المنطق الأولية والحكم على الأمور من طريق القياس الصحيح نرى بعد قليل من التأمل أنه يندر الا يتأثر عقل بموقف من المواقف وخصوصاً اذا كان موقفاً مشهوداً مرهوباً كوقف المحاكمة

الرغم منى. فاذا ما انصرف الحاضرون وجلست أحاسب ذا كرتى على زلاتها واعدت توقيع القطعة نفسها في الخلوة وجدتنى أوقعتها في منتهى الدقة والاتقان وبغير لحن أو هفوة بتان . ولا أظن هذه الحالة مقصورة على دون سوى أو أنها تدل على ضعف في النفس غير طبعى وخاص بى وحدى ولكن عاتها اشتغال ملكة الانتباه بالحاضرين وتحولها نحوهم وخوف الخطأ في حضرتهم فهي عامة لدى كل هواة الموسيقى وخصوصاً من كان منهم لا يألف التوقيع الا في العزلة. وقد شكا الى منها الكثيرون بل أغرب من هذا أنى خبرت نفسى حال توقيع احدى القطع في الخلوة بأن تخيلت وجودى في حضرة جماعة من الناس فوجدت أناملى في الحال اخطأت مواضع النغم وبدت منى بعض الاغلاط فلما طردت هذا الخاطر عن خيالى وحصرت فكرى في عزلتى وانفرادى عادت الى نفسى طمأنينتها والى عضلات أصابعى قوتها وماتتها والى اطراف أناملى دقتها

فاذا كان هذا مبلغ الفرق في حالتى النفسية في خلوتى وفي حضرة جمع من أصدقائى واقرانى تلقاء توقيع بعض المحفوظات الموسيقية التى لم يقصد منها غير اللهو والرياضة النفسية فإذا يكون حال المتهم البرىء وهو في قصص الاهتمام وسيف القضاء معانى فوق رأسه يخيظ واه فاذا ما هزته ريح الأقدار هوى وانقض عليه كصاعقة من نار أو ماذا يكون موقف الشاهد بين يدى هيئة القضاء في جلسة علنية تمجها المظاهر الرسمية

أو الشهادة أمام القضاء. وقل أن يؤدى العقل وظيفته من حيث الادراك والفهم والتصور والتفكير والتأمل والفكر والانتباه والتقدير والارادة وغيرها من ملكات العقل بنفس الطمأنينة وهدوء البال الذين يكون فيهما الانسان في حياته العبادية . ليست أعمال كل منا وحركاته في الخلوة تختلف عنها في وسط الجماعة؟ ومنى اتفقنا في معرض الجدل على تحكيم الذوق السليم فلا اجده خروجاً عن الموضوع اذا ما ضربت لذلك مثلاً بما أشاهده في نفسى عند توقيع بعض القطع الموسيقية ولا سيما ما كان منها من المحفوظات الجديدة فانى اذا ما حفظتها عن ظهر قلب وقعتها في الخلوة توقيعاً غاية في الدقة والاتقان ولكن اذا ما طلب منى توقيعها على مشهد من بعض الزائرين والاخوان ظهرت في فترات التوقيع آثار الافعال وارتبكت أناملى وارتعشت وكثيراً ما أسرعت في الضرب مرعة غير مشكورة وربما خاتنتى الذاكرة فتوقف دولابها فجاء عن العمل ونسيت منها بعض الانغام فاستعيص غنما بغيرب الحن من عندى رتقا للفق وزاباً للصدع حتى لا تبدو أوزان النغمات للسامعين ناقصة براء بل اتفق لى في بعض الأحيان ان خرجت من منتصف القطعة ودخلت في قطعة أخرى غير التى بدأتها وكثيراً ما تقع منى في خلال التوقيع الغلطة تلو الغلطة وزلة الاصبع تلو الزلة وأجدنى كلما اخطأت ارتددت ارتباكاً وانفعالا وتماذيت في الغلط على

ان كلتي مجنون وعاقل على ما بينهما من التباين العظيم في الدلالة وانتاقض في المعنى قد أثبت العلم أن لا فواصل بينهما ولا حدود طبيعية تفصل بين مناطق العقل والجنون وأن لا أجنس على القول ولو عد هذا من مثلى جرأة على العلم انه قل أن يخلو عقل بشري من بعض ظواهر الجنون الحاد من جانب والنقص العقلي أو الضعف العقلي من الجانب الآخر (فالكمال لله وحده جل شأنه) ولكن درجتها تختلف باختلاف الافراد وباختلاف الظروف والحالات. الم يبدأ الانسان حياته في هذا العالم بنقص في العقل يشبه الجنون ثم يختبئها كذلك مجنوناً أو شبه مجنون وما ذلك إلا بسبب ما يكون عليه من ضعف الارادة في عهده الطفولة والشيخوخة؟ ليست احلام النائم وتخيلاته وتأملاته واختلاط افكاره وغرابتها قريبه الشبه لكثير من ظواهر الجنون؟ وهل يبقى بعد هذا مجال للعجب اذا ما قيل ان العقل كآلة دقيقة سهلة العطب قد يمتريها الخلل لاقل المؤثرات وفي كثير من الاحيان قد تبقى آثار الاختلال غير محسوسة في الظاهر بينما هي تعمل عملها في الباطن فيعد صاحبها عاقلاً بالنظر لافعاله وحركاته الخارجية في حين أنه مريض الفكر غير صحيح العقل في تصوراته وتأملاته وتخيلاته؟ ولا يكشف ذلك الا العالم المحقق والاختصاصي المدقق بطريق الفحص والتحليل. واني اكرر القول هنا انه قل ان يخلو عقل من وجود ظاهرتين متباينتين من ظواهر الإختلال العقلي احدهما من النوع

والهية من كل جانب وكل ما فيها يبعث في النفس أثراً عميقاً من الرهبة والجلال. النفس هؤلاء أدق موقفاً وأخرج مركزاً ونفوسهم أشد اضطراباً وتأثراً؟ هل اذا أخطأ المتهم أو الشاهد أو تلعثم أحدهما عند سرد بعض الوقائع لا يكون معذوراً؟ وهل اذا ازداد بسبب ذلك اضطرابه وارتباك فحشاته ذاكرته ونضبت مواهب عقله كما ينضب لعابه فاستعصى عليه فهم الحقائق واختلط عليه الأمر وخلط في القول بين وقائع حادث وحادث لا يعد معذوراً كل المذرمادام موقف القضاء الرهيب ادق وأبلغ في النفس أثراً من موقفي بمحفوظاتي الموسيقية ازاء فحبة من احبائي وأصدقائي؟ ولكن قل ان يقام لهذه الامور وزن أو تعار أي التفات في دور القضاء فكم من أحكام عدت مجرد ارتباك المتهم في الدفاع اسطع برهان على الادانة واعتبرت اضطراب الشاهد أقوى دليل على الكذب والاختلاق متعافاة بذلك عن كل ما يؤثر في النفوس من العوامل والمؤثرات وما ينتابها من الانفعالات

اذا كان بحث عقلية المتهم عن طريق

القياس والمنطق والذوق السليم قد اظهر لنا بونا عظيماً بين الحالات النفسية للشخص الواحد في المواقف المختلفة فما بالنا لا نسلم بهذه النتائج التي توصل سوانا اليها بعد ابحاث طويلة أجريت تحت أشعة قوية من ضوء العلم الصحيح؟

الآخري ولكن كليهما كاستان في الشخص
وانما تغلب احدهما على الثانية هو المرجع في هذا
التقسيم العظيم (انظر كتابه انواع البشر من
الوجه النفسية - Psychological Types طبعة
سنة ١٩٢٤ صحيفة ٤١٢) فكلتا الظاهرتين في
نهايتها القصوى متضادتان من حيث النتائج
فالهستيريا تنتهي بقتل الغير والنوارستانيا بالانتحار
والاولى قد تنتهي بالجنون الحاد والثانية قد تنتهي
بالبله والعمه . ولكن لا يروى عن ذلك حضرات
القراء فليس في وجودهما بدرجة خفيفة متعادلة
من خطر أو ضرر على المواهب الفكرية بل
ربما كان وجودهما معا فيه حفظ لتوازن العقل
وصيانة للمكانة ومواهبه فانهما تكونان من العقل
السليم بمثابة القطبين السالب والموجب كل
منهما يجذب العقل لناحيته فيحصل التوازن
وينجو من خطر الانحراف الى ناحية دون
الآخري . فاذا ما رجحت كفة احدى الظاهرتين
على الثانية رجحانا يسيرا قد تظهر في العقل دلائل
النبوغ والتفوق إما بالذكاء الحاد من جانب
وإما بالرزانة والحكمة من الجانب الآخر .
أما لو تغلبت احدهما على الآخري تغلبا شديدا
فانه يحتمل التوازن العقلي اختلافا كبيرا وتبدو
اعراض الجنون الحاد من ناحية أو اعراض
العمه والبله والانحطاط الفكري من الناحية الآخري
حتى اعتبر بعض العلماء النبوغ مرضا من امراض
العقل . ومن بين هؤلاء العالم الشهير لمبروزو ولا

(المستيري) والثانية من النوع (النوارستاني)
ولو بشكل مخفف . فالأولى تدفع الانسان الى
النشاط في الحياة والجد في العمل فاذا ما قويت
دفعته الى الافراط والتهور وعند ما تكون على
أشدّها تؤول به الى التهييج وإيقاع الأذى بالغير
وارتكاب القتل . والثانية تدعوه الى الرزانة
والروية والحكمة وحب العزلة والهدوء والسكون
والفكر العميق فاذا ما قويت أدت به الى الفكر
الدائم والقلق . فاذا ما أصبحت على أشدها
واستفحل داؤها قد تؤول به الى (الملائخوليا)
فالانتحار . ولقد ذهب العلامة « يونج Jung »
استاذ علم النفس بجامعة زيوريخ ومن
أئمة العالم في الوقت الحاضر الى تقسيم
البشر من الوجهة النفسية قسمين رئيسيين احدهما
سماه « بالاكسترافرت - Extravert » والثاني
« بالانتروفر - Entrovert » ومعناها حرفيا
المنقلب لظاهر ، والمنقلب للداخل ، ويمكن
تلقينهما مع بعض التسامح بالنوع « المنبسط »
والنوع « المنقبض » والنوع الاول يحفل بشئون
الحياة الظاهرية وتجذبه مظاهرها اليها يحب
المعاشرة فهو كثير الاختلاط بالناس ويألف
المجتمعات . والنوع الثاني لا يعبأ بمظاهر الحياة
الخارجية لا تجذبه الأشياء بل يجذبها اليه ويحب
العزلة ويميل الى الاعتكاف عن الناس . والنوع
الاول يكون عرضة « لهستيريا » أما الثاني
فعرضة « لنوارستانيا » ولم يقل الاستاذ يونج
أن كل نوع قد اختص باحدى الظاهرتين دون

وتعريبها « إن ذلك السؤال الذي يوجه دائماً ابداً بتلك الصيغة الثابتة التي لا تتغير وهو « أزيد من الناس مريض أم غير مريض ؟ » لم يكن يوماً أشد خطورة وأوخم عاقبة منه عند تقرير أمر من الأمور العقلية في المسائل الشرعية فما أبعد سؤالاً كهذا عن جادة الحق والصواب أذ ليس للجنون حدود تفصله عن نطاق العقل السليم »

ولقد شبه علماء النفس الأمراض العقلية اعراض الجنون بالصور الهزلية « الكاريكاتورة » للعقل السليم التي يكون فيها الشبه محفوظاً ولكن النسبة في الاعضاء أو التقاطيع هي المفقودة كما لو رسمت الأنف أو البطن في حالة ضخامة هائلة فتفقد هذه الاعضاء نسبتها لباقي الجسد وتبدو الصورة مضحكة من غير حاجة لاضافة اعضاء جديدة ليس لها اصل في الطبيعة . كذلك الامراض العقلية فانها لا تخرج عن كونها مجرد بروز في بعض الظواهر العقلية بنسبة تفوق الحد الطبي أو ضهور في البعض الآخر تضيق معه تلك النسبة فتفقد ملكات العقل تناسبها ويحل بالعقل الخلل وققدان التوازن وتبرز الصورة الهزلية للعقل في شكل الجنون . والواقع أن كل ما تضمنه مستشفيات المجاذيب بين جدرانها من العاهات والأمراض العقلية مؤلف من نفس العناصر التي تتألف منها مجموعة المواهب الفكرية في العقل (المعتبرة في حكم السليمة) التي في

يزال هذا الامر موضوع جدل ومناقشة بين اطباء الامراض العقلية حتى اليوم ^(١) وسواء صح هذا الرأي أم ذلك فالنبوغ ليس حالة طبيعية في العقل بل بروز شاذ في بعض ملكات العقل . وكمن من مجانين كانوا من نوابغ العلوم وابطال الفنون وقد قال الاقدمون « ومن فرط الذكاء يأتي الجنون » ونحن نقول « أن العقل الموزون هو ما كان وسطاً بين البله والجنون »

فنحصر الجنون كامن في كل عقل ولكنها في العقل السليم محجوبة عن الظهور بطبقة من الارادة ولكنها طبقة رقيقة سهلة العطب والتشق . ولعل هذا ما حدا بالعلامة « سجمند فرويد - Sigmund Freud » اشتهر علماء هذا العصر في علم النفس المرضي الى القول « بأننا نسير فوق قشرة رقيقة من طبقات العقل السليم على سطح كرة تشتعل بالجنون » فمن أجل ذلك كان العقل عرضة لهزات عنيفة من الزلازل النفسية أو لتفجر البراكين . فالحد الفاصل بين العقل والجنون غير موجود كما يقول الاستاذ بلويلر في كتابه علاج الامراض العقلية ص ١٧١ تحت باب حدود الجنون ما نصه : —

“Nowhere is the question ‘sick or not sick?’ put so often in such an inexorable manner and with such heavy consequences as in the judgement of mental conditions. But the given question is false. There are no borderlines of insanity...”

(١) انظر بحث هذا الموضوع بحثاً لديناً في كتاب علاج الامراض العقلية للعلامة بلوير الالماني صحيفة ١٧١ سطر ٢٠

Text Book of Psychiatry, by Prof -Dr, Bleuler

خارج المستشفيات لاجديديها . وكما أن العقل درجات كذلك الجنون درجات . وقد تبدأ درجات الجنون قبل أن تنتهي درجات العقل بمراحل

فالحد الفاصل بين المسؤولية الشرعية وعدم المسؤولية ليس في الحقيقة الجنون أو العقل وإنما العبرة في ذلك بالأحوال النفسية والظواهر العقلية سواء عدت في مناطق العقل السليم أم في مناطق العقل المريض إذ أن أسباب الانقلابات النفسية وتغير الشخصية كثيرة لا تعد ولا تحصى وهي تبدأ بدرجات خفيفة ثم تسير من حيث الشدة في ميدان فسبح من العقل الصحيح خطوات متاليات حتى تصل بالنفس إلى شخصية جديدة فتفي فيها الشخصية القديمة فناء تاماً هي وما يتبعها من الذكريات والمشاعر والأفكار ومع هذا قد لا تبدوا لمن في الخارج أعراض تدل على هذا الانقلاب الداخلي العظيم ويبقى في النفس سرّاً مكنوناً . والاستاذ بلوير يقول في كتابه علاج الأمراض العقلية صفحة ١٧١ « أن هناك من مرضى النفوس من ليسوا بمجانين ولكن تتابعهم حالات نفسية يفقدون معها كل قدرة على التفكير والتأمل . فأمثال هؤلاء لا يسألون عما يقولون ويفعلون »^(١)

(١) انظر كذلك كتاب الطب الشرعي للدكتورين سدي سميث وعبد الحميد طامر بك حيث جاء بالصحيحة نمرة ٤٦١ تحت باب الجنون ما نصه « ويجب ملاحظة أنه قد يكون هناك اختلال بالعقل بدون وجود جنون حقيق وذلك في الأحوال التي يحس فيها الشخص باختلال شعوره ولو كان ذلك الاختلال عفيفاً لدرجة لا يمكن منها للمراكز العليا ضبطه كما في الحال في ملازمة الأفكار (Obsessions) »

فن منا لا يشعر بتغيير في نفسيته وشخصيته ولو تغييراً طفيفاً بتغير الظروف فتلبس نفسه لكل ظرف شخصية جديدة تتغير فيها أفكاره وذكرياته ومشاعره ومع ذلك يبقى التغيير باطنياً غير محسوس في الظاهر لأحد . وهل شخصية الإنسان شيء سوى مجموعة أفكاره وذكرياته ومشاعره فإذا ما تغيرت تغيرت معها شخصيته؟ أليس القاضي وهو على منصة القضاء في قاعة الجلسة له شخصية بما يتبعها من أفكار وذكريات ومشاعر تختلف كل الاختلاف عن شخصيته وهو في منزله بين أهله وعشيرته؟ أليست شخصية الإنسان في المواقف الرسمية أو السياسية غيرها في حياته المنزلية؟ أليس المحامي في مكتبه والطبيب في عيادته والمعلم في فصله والموظف في مصلحته كل منهم يكون ذا شخصية تختلف شخصيته في الخارج؟ أليس لكل منا في المجتمعات العامة شخصية تختلف عنها في الخلوة؟ ألم يكن سبب هذا التقل من شخصية لأخرى راجع في الواقع إلى تغيير في مجموعة الأفكار والذكريات والمشاعر التي تحيط بالإنسان تبعاً لما يحيط به من الظروف؟

إذا كان هذا مبلغ حالنا في الحياة العادية فما بالناس لا نعترف لهم بشخصية جديدة تتأهب عندما يلقي به في غياهب السجن ويحصد نفسه بعد العز في ذل وبعد الحرية في أسر وقد أصبح في سجنه فريداً يتخبط في لجج من المواجهات

والأوهام وتحيط به مجموعة من الأفكار والذكريات والمشاعر تختلف كل الاختلاف عما كان يحيط به في حياته العادية

ومع هذا فشتان بين تلك الشخصية الجديدة التي تنتاب ذلك المسجون الحديث المهمل بالسجون وبين تلك الشخصيات التي كان يتقلب فيها في حياته العملية ويتنقل بينها من آن لآخر محتفظاً بجوهر عقله ونواة شخصيته بفضل ماله من ارادة يصون بها ما بين شخصياته المختلفة وبين نفسه من صلات وما يربط بين ماضيه وحاضره من الذكريات . ولكن اذا ما اعتري الارادة وهن أو ضعف انجلت تلك الروابط وانفصل الماضي عن الحاضر انفصالاً تاماً ربما لا يكون بعده اتصال ونسي الانسان ماضيه مع كل ما يتبعه من أفكار ومشاعر وذكريات وهو ما عبر عنه العلماء « بفقدان الذاكرة - Amnesia » وتحل بالعقل ظاهرة « الانفصال - Dissociation of mind » ويعتري الشخصية تبدل تام . وقد مر بنا ما لموقف الاتهام من الأثر في بعض النفوس وما يحدثه الرعب والذعر من الصدمة العصبية التي تصرع الارادة فتترك العقل منحل الروابط مفكك الأوصال

هل يحق لنا بعد كل هذا أن نقول ما دام الشخص لم تظهر عليه أعراض الجنون فهو مسئول عن كل ما يقول ومؤخذ بكل ما يصدر منه من الاقرارات والاعترافات من غير بحث

وتعليل أو تمحيص وتحليل اعتماداً على أن العقل السليم في أمان من الخلل ومأمن من الزلل ؟ كلا ثم كلا . فالاضطرابات النفسية قل أن يخلو منها عقل مهما بدت للناس سلامته وظهرت للملأ حصافته فهناك من العوامل النفسية ما هو أبعد أثراً في النفوس من الأمراض والعاهات وأشد فعلاً في العقول من السموم والتخدرات . وفي مقدمة الجميع عوامل الخوف والرعب كما تبين للقاري مما مر به من الحوادث والأمثال

فالخوف معروف قديماً وحديثاً أنه عامل من أقوى العوامل التي تضعف الارادة وتشل مفعولها . ولهذا كان من أوجب الواجبات على المحققين قضائين كانوا أو اداريين أن يتجنبوا في خلال التحقيق كل ما من شأنه ارباب المتهم وارعابه خصوصاً اذا كان الجرم خطير الشأن أو كان المتهم من ذوى الأمزجة العصبية أو قوى الحساسية أو متصفاً بضعف الارادة فحسبه خطورة موقف الاتهام فهو وحده كاف لأن يفل من عزمه ويهد من قواه حتى أن هناك افراداً يفقدون كل ما لهم من قوة عزم وارادة لمجرد وقوفهم موقف الاتهام . فان لمثل هذه المواقف في بعض النفوس صدمة بلغ من شدتها أن شبهها العلامة مكندوجال بالصدمة العصبية المعروفة باسم صدمة القنابل التي تصيب المجاهدين في ميدان القتال حيث قال في مؤلفه « مبادئ

عامة في علم النفس — An Out Line of Psychology

صحيفة نمرة ٤٤٣ سطر ٧ مانصه :

"The loss of will power that necessarily follows a severe blow to a man's self-respect was one of the striking features of the so called shell-shock cases so frequently in the War."

وتعريب ذلك : « إن حالة فقد قوة الارادة التي تكون نتيجة لازمة لصدمة شديدة تصيب الشخص في كرامته واعتباره هي بعينها احدى الظواهر النفسية التي تنشأ عن تلك الصدمة العصبية المعروفة باسم صدمة القنابل التي تصيب المجاهدين في ميدان القتال »

فاذا كان هذا مبلغ تأثير موقف الاتهام في بعض النفوس مجرداً عن أى اعتبار آخر فماذا يكون من أمر المتهم اذا تعرض فوق ذلك لاقسى انواع التعذيب والارهاب وسوء المعاملة في خلال التحقيق وفي اثناء الاستجواب ؟ وأى ضمير حى بعد هذا وأى وجدان سليم يسهه الوقوف جامداً بازاء اساليب القسوة الوحشية والطرق الجهنمية التي يلجأ اليها بعض المحققين لحل اشخاص قد يكونون ابرياء على الاقرار وقد اصبحوا في موقف من حيث ضعف الارادة بسبب الاتهام اسوأ من موقف ظفلى الصغيرة ازاء موقد النار ؟ وأى قيمة لأقرار يكون وليد الضغط وسوء المعاملة . وكيف تطمئن النفس لصحته وترتاح للاخذ به ؟ وما هو ذا تاريخ القضاء مملوء بمحادثات الاعترافات الكاذبة التي

لم يعترف اصحابها الا فراراً من الألم وتخلصاً من العذاب . فمن هذه الحوادث ان اعترف بعض المتهمين بجرائم لم تقع منهم بسبب تركهم وقوفاً في خلال استجواب طويل شاق فاقروا حيث اعيام التعب وأعوزهم الرقاد (١) . واعترفت امرأة على نفسها كذباً بسبب وضع فأر في غرفة سجنها لفرط ما اصابها من الخوف والجذع . فأى قسوة شيطانية افزع من هذا ؟ بل أى شيء افزع من ارهاب شخص بالاعدام وازواجه بين لحظة واخرى بالشنق وهو في حالة اضطراب عقلى وفزع ؟ اليس كلها صدمات قوية يتخلخل لها بناء العقل ويققد تماسكه فينهار ويصبح انقاضاً تبنى عليها بتأثير التهديد والوعيد شخصية جديدة تقوم بوظيفة الاقرار الموهوم واعتناق الجرم المزعوم ؟ ألم تكن ملكة التمييز في العقل السليم ترجع الى نوع من الارادة فاذا ما اضعفت قوة الارادة باجهااد المجموع العصبي فقدت من العقل قوة التمييز فيختلط عليه الماضى والحاضر ويختلط بين الحقائق والالوهام ؟

إن كان فيما اقول شك فألى القارىء نص ما قاله الاستاذ منستر برج في هذا الصدد في مؤلفه « على منصفه الشهادة » صفحة ٧٥ سطر ٢

"Under pain and fear a man may make any admission which will relieve his suffering, and still more misleading, his mind may lose the power to discriminate illusion and real memory."

(١) كما حصل في المحاكمات المعروفة في تاريخ نيويجىرلاند بمحاكمات سحرة قرية سالم بمقاطعة مستشوستس بالولايات المتحدة عام ١٦٩٢

وتعريب ذلك « ان المرء قد يلجأ تحت ضغط الألم أو تأثير الخوف الى اقرار ينقذه من الألم أو الخوف . ولكن هناك أمراً اشد خطورة من هذا وهو أن العقل قد يفقد بتأثيرهما مقدرته على التمييز بين الحقيقة والخيال »

ولهذا كان من اقدس الواجبات أيضاً على القاضى أن يبحث في ظروف الاقرار ويتبين أهو مؤيد بأدلة حسية تنفى كل شك في صحته أم لا . انما يجب التفرقة بين الادلة الصحيحة والقرائن الباطنة التي لا تخرج عن مجرد شبه وظنون . فان هذه لا قيمة لها بجانب الاقرار إذ فضلاً عن كونها لا تنفى احتمال كذبه قد تكون هي الباعث اليه والدافع الاقوى لحلقه كما حصل في حادث الاخوين اللذين اعترفا بقتل صهرهما الغائب . فاذا ما تبين للقاضى تجرد الاقرار مما يميزه من الادلة والبراهين وجب عليه أن لا يقبل الاقرار قضية مسلماً بها ولو خالف بذلك نص المادة ١٣٤ من قانون تحقيق الجنايات التي تضى عليه أن يحكم في الدعوى بمجرد الاقرار بغير مراقبة ولا مناقشة . وحذار ان تفرغه القواعد الشرعية الخلاه « ان الاقرار سلطان الادلة » . أو « أن الاقرار حجة على المقر » أو « ان المقر مؤاخذ باقراره » بل عليه أن يمعن النظر ملياً في وقائع الاقرار وظروفه والعوامل التي اثرت في نفس المتهم وحملته على الاقرار فان استعصى عليه فهمها أو تسرب الى نفسه أقل شك وجب

عليه ان يستعين برأى خبير . ولكن أتى لقضائنا ذلك وليس مع الاسف الشديد لقضائنا خبراء في علوم النفس اخصائيون بل ربما كانوا مفقودين من هذه الديار إصالة فبماذا لو عنيت حكومة البلاد بالأمر واعارته جانباً من اهتمامها وأحضرت من الخارج بعض الخبراء الفنيين حتى يتسنى للقضاة عند الحاجة استشارتهم في كل ما له مساس بالقانون من شئون العقل . وانه ليكون من دواعى الفخر العظيم لقضائنا المصرى أن يسبق قضاء العالم المتمددين اجمع في اتباع ما اشار به المؤتمر الدولي للسجون في جلسته الختامية التي تضمنت قراراً يحتم على الذين يرشحون للقضاء أن يحضروا دروساً في علم النفس والاجتماع وأن يلم القضاء بحالة السجون المأما تاماً ويقفوا على اخلاق المجرمين ويدخل في قضائنا نظام يوجب على رجال الحقوق دراسة علم النفس بجانب دراسة القانون درساً وافياً يكفل لهم الاستفادة منه في الحياة العملية وتطبيق احداث نظرياته العملية في المسائل الشرعية . فبغير هذا لا يتسنى لقضاء اى دولة في العالم ان يكفل تحقيق العدالة على اكمل وجه ويضمن حماية الابرياء من الوقوع ضحية الجهل بشؤون العقل فان عقل الانسان آلة في متعنى الدقة وغاية في التعقيد شديدة التأثير سريعة المطب وهو موطن الفكر ومصدر لكل قول وفعل وانه لمن اعجب الامور ان يتصدى لاصلاح العقل

فان ارواح الابرياء معلقة في اعناق القضاة
والمحققين وهي أمانة الله استودعها اياهم بحكم
ولايتهم على الناس فهم مسؤولون عنها امام الله
يوم الدين ما

محمد فتحي

من لا دراية له بتركيب العقل بل ربما كان لا يفتق
معناه . وكيف من كان هذا حاله يرجي منه إصلاح
أو يؤمن شروقه في الخطأ والزلل . إن الأمر
ليس بالهين اليسير بل هو من الخطورة بكان
عظيم بحيث لا يصح التسامح أو غض النظر عنه

قضايا محكمة النقض والأول

لناحية ذهنية مرق عجل بقر لشلي ابراهيم
وعجلة بقر لمتولى عبد الهادي من النبط
حالة كونه طائداً ومجرماً اعتاد الاجرام اذ سبق
الحكم عليه بسبعة عقوبات مقيدة للحرية في
سرقاات ونصب والشروع فيها الاخيرة فيها
لمدة سنتين بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٢٤
الموافق ٨ جماد الثاني سنة ١٣٤٢ وطلبت من
حضرة قاضي الاحالة احالته على محكمة الجنايات
لمحاكمته بالمواد ٢٧٤ و ٤٨ و ٥٠ عقوبات
والمادة الاولى من القانون نمرة ٥ الصادر في ١١
يولية سنة ١٩٠٨

وبتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٢٦ قرر حضرة
قاضي الاحالة اعتبار الواقعة جنحة منطبقة
على المادة ٢٧٤ عقوبات و ٤٨ منه واحالة
الاوراق على قلم النيابة لاجراء اللازم فيها
مع استمرار حبس المتهم

وبتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦ قرر حضرة
رئيس نيابة المنصورة بالتوكيل عن سعادة

٤٣٠

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ١٠ مايو سنة ١٩٢٦

مض . عود . شروط . سبق الحكم ليس شرطاً .

القاعدة القانونية

لا يشترط لتطبيق المادة ٥٠ من قانون
العقوبات ان يكون الحكم الصادر على العائد قد
اعتبره كذلك بالفعل وطبق أحكام العود عليه
بالفعل بل يكفي توفر كافة شروط العود لجواز
تطبيق المادة ٥٠ عليه لان أحكام العود هي
أحكام اختيارية . للقاضي أن لا يطبقها مع توفر
شروطها وفي هذه الحالة تكون صفة العود
لا صفة بالمتهم رغم تقادى المحكمة من تطبيق
أحكام العود عليه

وقائع الدعوى :

اتهمت النيابة المذكور بانه في ليلة ٢١
ديسمبر سنة ١٩٢٥ — ٥ جماد الثاني سنة
١٣٤٢ بجهة عزبة البرنس سيف الدين التابعة

اطلاقاً فيتمتعين اذن قبول الطعن واعادة القضية لقاضي الاحالة »

(طعن النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٧٦٢ سنة ٢٥ — ٢٦ في قرار قاضي الاحالة ضد موسى ابراهيم رزق نمرة ٨٩٤ سنة ٤٣ قضائية • دائمة حضرات أصحاب المالى والسادة والنزلة أحد طلعت باشا وحسين درويش باشا وجناب المسيو سودان ومتولي غنيم بك ومحمد ليب عطيه بك وجندى عبد الملك بك وكيل النيابة بالاستئناف)

٤٣١

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٦

نقض • موظف • قلف • نقد مباح • برلان •

القاعدة القانونية

من المبادئ المقررة ان حياة الموظف العمومية ومن في حكم الموظف هي ملك للمجتمع الذى يعمل الموظف لحسابه ولذا لجيز قانوناً لكل فرد من افراد ذلك المجتمع ولو لم يكن متبياً لحزب من احزابه السياسية أن يتناول عمل الموظف بالنقد بشروط اهمها اقامة الدليل وعدم التعرض لحياة الموظف الخصوصية بوجه من الوجوه فالملفات التى يكتبها صاحب الجريدة طعناً في رئيس مجلس الوزراء وفي اعضاء البرلمان هي من قبيل النقد المباح ولو استعمل الكاتب في كتابته شيئاً كثيراً من الشدة ومن قوارص الكلم المحمكة :

« بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق هذه القضية والمداولة قانوناً »
« حيث ان الواقعة الميئسورية الى المتهم هي

النائب العموى بالطعن في هذا القرار بطريق النقض والابرار وقدم تقريراً باسباب طعنه في ٢٣ منه المحمكة :

« بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق هذه القضية والمداولة قانوناً »
« بما ان الطعن وأسبابه قد تقدم في الميعاد فهو مقبول شكلاً

« وبما ان اسباب الطعن تتلخص في ان القرار المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بافترضه انه يجب لتطبيق المادة ٥٠ من قانون العقوبات أن يثبت بحكم ان المتهم طائفاً طبقاً للمادة ٤٨ من ذلك القانون

« وبما ان ما ذهب اليه القرار المطعون فيه لا يستقيم مع غرض الشارع ولا مع مدلول المادة ٥٠ التى لم تشترط في الواقع الا ان يكون المتهم طائفاً سواء أسبق للمحمكة اعتباره كذلك وطبقت احكام العود عليه او لم يسبق اذ تلك الاحكام انما هي اختيارية للقاضي ان لا يطبقها مع تحقق شروطها وفي هذه الحالة تكون صفة العود لاصقة بالمتهم رغم تقادى المحمكة من تطبيق احكامه

« وبما ان سوابق المتهم الواردة في صحيفته كانت تسمح بلار يرب باعتباره طائفاً وترتيب النتائج اللازمة لو ان المحمكة ارادت ذلك عند محامته وليس سكوتها عن ذلك بمزحزج عنه هذه الصفة ولا يمانع عن تطبيق المادة ٥٠ التى لم تشترط ان تكون صفة العود مرتبطة بالسابقة الاخيرة دون غيرها بل جعلتها مطلقة

انه أهان حضرة صاحب الدولة سعد باشا رئيس مجلس الوزراء بسبب أمور تتعلق بوظيفته كما أهان هيئتي مجلس النواب والشيوخ «وحيث انه من المبادئ المقررة أن حياة الموظف ومن في حكمه العمومية انما هي ملك للمجتمع الذي يعمل الموظف لحسابه ولذا أجاز قانوناً لكل فرد من افراد ذلك المجتمع ولو لم يكن منتسباً لحزب من أحزابه السياسية أن يتناول عمل الموظف بالنقد بشروط أهمها اقامة الدليل وعدم التعرض لحياة الموظف الخصوصية بوجه من الوجوه

«وحيث أنه بمراجعة المقالات موضوع الاتهام رأت المحكمة أنها في جملتها عبارة عن نقد عمل من أعمال الوظيفة سواء كان لدولة سعد باشا من جهة تناقضه في موقفه أولتريق من أعضاء البرلمان من جهة اقتراحهم اقامة تمثال لدولته او غير ذلك من الاعمال العامة الغير منكور خصوصها والتي لا تمس بشيء الحياة الخصوصية لدولة سعد باشا ولا لأحد من أعضاء البرلمان فهي اذن من قبيل النقد المباح طبقاً لما رآته محكمة النقض في حكمها السابق صدوره في قضية (السياسة) المماثلة لهذه «وحيث انه وان يكن المتهم قد استعمل

في النقد شيئاً من الشدة ومن قوارص الكلم الا انها جاءت من باب المبالغة في النقد والرغبة في التشهير بالفعل في ذاته كما هي خطة المتهم في كتابته المستفادة من عبارته من المبالغة في المقال والغلو في الوصف - وعلى اى حال فهي لا تشمل شيئاً له مساس بالحياة الخصوصية

ومن ثم لا يسوغ اختزال تلك العبارات او الالتفاف من مجموع المقالات المذكورة وفرض عقاب خاص لها كما فعل الحكم المطعون فيه «وحيث انه بناء على ذلك يكون الطعن في محله ويتعين في هذه الحالة الغاء الحكم وبراءة المتهم»

(طعن أحمد افندي فؤاد صاحب جريدة الصاعقة ضد النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٨٦٣ سنة ٢٤ — ٢٥ المقيمة بالجدول نمرة ٣٦٤ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اسباب المال والسعادة والعزة احمد طلعت باشا وحسين درويش باشا ومحمد هلام باشا وعبد الهادي الجندي بك ومصطفى بك محمد وجندي بك عبد الملك وكيل النيابة بالاستئناف)

٤٣٢

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

نقض • شاهد سماعي • جواز •

القاعدة القانونية

الطعن المبني على ان المحكمة بنت حكمها على شهادة شهود كلها سماعية هو طعن غير وجيه لأنه لا شيء في القانون يحتم ان تكون الشهادة شهادة رؤية بل يكفي ان يكون القاضي اعتقاده من الادلة التي تقدم له سواء كانت شهادة سماع أو شهادة رؤية

الوقائع:

اتهمت النيابة المذكور بانه في ليلة ١٥ يوليو سنة ١٩٢٤ — ١٣ ذى الحجة سنة ١٣٤٢ بناحية تزه مركز منفلوط مديرية اسيوط قتل عمداً محمد عبد الجواد احمد بان

عن المقتول قبل وفاته فهذه لا تبطل الحكم
أذ لا شيء في القانون يحتم أن تكون الشهادة
شهادة سماع أو شهادة رؤية . وغير صحيح
ما قيل من أن المحكمة آخذت المتهم بأقوال
زميله بل الثابت في الحكم أن المحكمة سردت
أقوال المتهم الآخر من باب الاستئناس تأييدا
لما شهدت به الشهود وبيانا لظروف القضية
الحقيقية

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون الطعن
مرفوضا »

(طعن عقيلي حماد حمد ضد النيابة نمرة ٢٤ سنة
٤٣ قضائية - دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا
وبحضور حضرات اصحاب العالي والمنة حسين درويش
باشا وجناب المستر كرشو ومحمد مصطفى بك ومصطفى
محمد بك وجندى بك عبد الملك)

٤٣٣

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤

نقض . حق الدفاع . عدم سماع شاهد . طلب ذلك .
اثبات الطلب .

القاعدة القانونية

الطعن الذي يبنى على حرمان الطاعن من
حق الدفاع بناء على أنه استشهد بشهود أهملت
محكمة الموضوع سماع أقوال احدهم مع أنه لم
يتنازل عنه يجب ان يثبت في محضر الجلسة
ويجب على المحامي عنه التمسك بالطلب ولو بورقة
يقدمها للمحكمة في أثناء المداولة فإذا لم يحصل
شيء من ذلك وجب رفض الطعن

طلعه بسكين في بطنه فنتجت عن ذلك وفاته
وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالته على
محكمة جنابات اسبوط لمحاكمته بالمادة ١٩٨ فقره
اولى عقوبات وقد اقام والد المجنى عليه نفسه
مدعياً بالحق المدني وطلب الحكم له بمبلغ
اربعين جنيها تعويضا ومحكمة جنابات اسبوط
حكمت حضوريا بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤
ملا بالمادة المذكورة بالاشتغال الشاقة مدة
خمس عشرة سنة على المتهم وبالزامه بان يدفع
الى المدعى المدني مبلغ اربعين جنيها مضريا
مع المضاريف المدنية - وبتاريخ ٢٩ ديسمبر
سنة ١٩٢٤ قرر المتهم بالطعن في هذا الحكم
بطريق النقض والابرار وقدم حضرة المحامي
عنه تقريراً بأسباب طعنه في ١٤ يناير
سنة ١٩٢٥

المحكمة :

« بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على
اوراق هذه القضية والمداولة قانونا
« من حيث أن النقض تقدم في الميعاد
« وحيث أن أوجه الطعن تتلخص في
الادعاء أن العمد غير ثابت في الحكم وأن
المحكمة بنت حكمها على شهادة شهود كلها
سماعية فضلا عن أنها استندت في ادانة رافع
النقض على أقوال المتهم الآخر الذي كان معه
وقول متهم على آخر لا يجوز

« وحيث أن العمد ثابت في الحكم وبفرض
أن شهادة بعض الشهود كانت سماعية تقلا

المحكمة :

« حيث ان الطاعن بنى طعنه على حرمانه من حق الدفاع لانه استشهد بشهود واهملت محكمة الموضوع سماع اقوال ائدهم مع أنه لم يتنازل عنه

» وحيث أن طلب المتهم لم يثبت بمحضر الجلسة وكان يجب على المحامي عنه التمسك بالطلب ولو بورقة يقدمها للمحكمة اثناء المداولة واذاً يتعين رفض الطعن »

(طعن توفيق خليفه عبد الحميد ضد النيابة عمرة ٢٣ سنة ٤٣ قضائية دائرة حضرات اصحاب المال والمزة احد طلعت باشا رئيس المحكمة وحسين درويش باشا وكيلها وجناب المستر كرشو وعبد مصطفى بك ومصطفى بك وعبد وجندى بك عبد الملك وكيل نيابة الاستئناف)

٤٣٤

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥

قض . ختم الحكم . في ثمانية أيام . مصلحة . أسباب جديدة .

القاعدة القانونية

اذا لم يحتم الحكم في بحر الثمانية أيام التالية

لصدوره فلا يقبل النقض اذا لم يكن هناك مصلحة للطاعن من هذا الوجه اذا تبين من مرافعة وكيله في الجلسة انه ليس لديه اسباب جديدة للطعن في الحكم خلاف الاسباب التي قررها المحكمة :

» من حيث أن السبب الاول من سببي النقض يرتكن على أن الحكم المطعون فيه صدر في ٣ يناير سنة ١٩٢٥ ولم يحتم الا يوم ١٤ يناير سنة ١٩٢٥

» ومن حيث ان لا مصلحة للطاعن من هذا الوجه لانه تبين من مرافعة حضرة وكيل الطاعن انه ليس لديه اسبابا جديدة للطعن في الحكم خلاف الاسباب التي قررها ولذلك يتعين رفض هذا الوجه »

(طعن محمد خليل عطايا ضد محمد السيد ابو شلوع وآخرين في قضية النيابة العمومية عمرة ٢٦ سنة ١٩٢٤ — سنة ١٩٢٥ المقيدة بمجدول المحكمة عمرة ٢١ سنة ٤٣ قضائية دائرة حضرات اصحاب المال والمزة احد طلعت باشا وحسين درويش باشا وجناب المستر كرشو وعبد مصطفى بك ومصطفى بك وعبد وجندى بك عبد الملك وكيل نيابة بالاستئناف)

قضاء المجلس الحسيني العالي

٤٣٥

المجلس الحسيني العالي

حكم تاريخه ١٦ مايو سنة ١٩٢٦
حسبي . تاريخ العمل بالقانون الجديد . انتهاء الوصاية .
سن ٢١ سنة .

القاهرة القانونية

أن قانون المجالس الحسينية الجديد يعمل به
من ٣ مارس سنة ١٩٢٦ وبحسب حكم المادة ٢٩
منه تنهى الوصاية ببلوغ القاصر سن الاحدى
وعشرين سنة فاذا لم يبلغ القاصر سن الاحدى
وعشرين سنة وقت العمل بالقانون الجديد فلا
يصح أن يستفيد من حكمه ولو كان القرار القاضي
بانتهاء الوصاية صدر في أول مارس سنة ١٩٢٦
ولم يبق للعمل بالقانون الجديد الا يومان فقط
الوقائع والاسباب :

« بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة قانوناً

« من حيث أن مجلس حسبي مركز فاقوس
قرر بجلسته المنعقدة في أول مارس سنة ١٩٢٦ في
المادة ١١٨ سنة ١٩١٩ الخاصة بركة المرحوم
احمد سالم محمد حسين من ناحية منية الكرم
رفع الوصاية عن القاصرة فيه بنت المرحوم
احمد سالم المذكور

« وحيث أن حضرة صاحب المعالي وزير
الحقانية طعن في هذا القرار في ١٦ مارس سنة
١٩٢٦ لما تبين من الاطلاع على الاوراق وعلى
الصورة الرسمية لشهادة ميلاد القاصرة المذكورة
أنها ولدت في يوم أول اكتوبر سنة ١٩٠٨
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣٢٦ وعليه فالمدة من
ذلك التاريخ لغاية يوم صدور القرار أى أول
مارس سنة ١٩٢٦ الموافق ١٦ شعبان سنة ١٣٤٤
أقل من ثمانية عشر سنة هلالية المقررة لانتهاء
مأمورية المجلس بمقتضى المادة (٨) من القانون
الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ . ولأنه من يوم
٣ مارس ١٩٢٦ أصبح القانون الجديد الخاص
بترتيب المجالس الحسينية الصادر في ١٣ اكتوبر
سنة ١٩٢٥ نافذ المفعول وهو يقتضى في المادة ثمة
٢٩ منه بانتهاء الوصاية متى بلغت القاصرة واحد
وعشرين سنة ميلادية فهي لا تزال قاصرة

« وحيث أنه بجلسته اليوم المحددة لنظر هذا
الطعن حضر عن الست فهمه احمد سالم وكيلها
حضرة الشيخ محمد احمد حسن ثابت ابن عمها
وحضر معه حضرة محمد افندى الازهرى الهاشمي
الحامى ولم تحضر الوصية - وحضر عن النيابة
العمومية حضرة موالى علام بك وكيل نيابة
الاستئناف وأقوال وطلبات الحاضرين مذكورة
بمحضر الجلسة

والعقار المراد قسمته غير قابل للقسمة ومآله
الى البيع وان البيع يضر بالصغير لا يعتبر من
الاسباب التي تستدعى غل يد الولى شرعاً
الوقائع والاسباب :

« بعد سماع اقوال وطلبات الحاضرين عن
النياة العمومية والاطلاع على اوراق القضية
والمدولة قانوناً

« من حيث ان القاصرة خديجة الشهيرة
بزهوة بنت الشيخ محمود محمد سالم القاطنة بالقبارى
بلك ورثة عبد الكريم افندى مصطفى بحارة
القليوبى شياخة مصطفى خلف تبع قسم منيا البصل
المشولة بولاية والدها المذكور الفقى ومقيم
بالقبارى شياخة يوسف عفيفى بالاسكندرية
طلبت من مجلس حسبى الاسكندرية بتاريخ
١٤ يناير سنة ١٩٢٦ سلب ولايته عليها لسوء
تصرفه وخشية تصرفه فيما آل لها عن والدتها
المتوفاة فاطمة عبد الكريم

« وحيث انه بعد تحقيق هذا الطلب قرر
ذلك المجلس الحسبى بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٢٦
غل يد الولى الشرعى الشيخ محمود محمد سالم عن
التصرف فيما آل الى القاصرة خديجة الشهيرة
بزهوة من الميراث الشرعى عن والدتها فاطمة
بنت عبد الكريم مصطفى فى المنزلين المتروكين
عنها ميراثاً لها ولبقية الورثة وتعيين الست زينب
بنت محمود سالم وصيا على القاصرة المذكورة
« وحيث ان الوالد المذكور استأنف هذا

القرار فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٦

« وحيث أن الطعن مقبول شكلاً

« وحيث أنه تبين من شهادة الميلاد أن فهيته
بنت المرحوم احمد سالم ولدت فى أول اكتوبر
سنة ١٩٠٨ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣٢٦

« وحيث أن القرار المطعون عليه صادر فى
أول مارس سنة ١٩٢٦ الموافق ١٦ شعبان
سنة ١٣٤٤

« وحيث أنه تبين من ذلك أن فهيته هذه
ما كانت بلغت سن الثمانى عشرة سنة هلالية
وقت صدور هذا القرار المقررة لانتهاء مأمورية
المجلس بمقتضى المادة الثامنة من القانون الصادر
فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ خصوصاً وأنها خاضعة
لقانون الجديد الذى يوجب العمل به من تاريخ
٣ مارس سنة ١٩٢٦ والذى يقضى فى المادة ٢٩
منه بانتهاء الوضاية يلوغ القاصرة الواحد
والعشرين سنة

« وحيث أنه لذلك يكون القرار المطعون
عليه فى غير محله فيجب الغاؤه»

(طعن ممالى وزير الحفانية ضد فهيته أحمد سالم
وأخريين نمرة ٨٤ سنة ٢٥—٢٦ قضائية . دائرة حضرة
صاحب الممالى أحمد طلعت باشا ومحضور حضرات اصحاب
السملة والوزة والفضيلة عطية حسنى باشا ومحمد فهمى
حسين بك والشيخ سيد الشناوى ومحمد جدى الفلكى بك)

٤٣٦

المجلس الحسبى العالى

حكم تاريخه ١٦ مايو سنة ١٩٢٦
حسبى . ولاية شرعية . دعوى قسمة .

القاهرة القانونية

كون الولى الشرعى رافع دعوى قسمة

الى البيع وهذا يضر بالطالبة لا يعتبر من الاسباب التي تستدعي غل يده شرعاً
« وحيث انه لذلك يكون القرار المستأنف جاء في غير محله فيتعين اذن الغاؤه »

(طعن الشيخ محمود محمد سالم ضد خديجة بالتميرة بزمية بنت الشيخ محمود محمد سالم وأخرى رقم ٧٩ سنة ٢٥ — ٢٦ دائرة حضرة صاحب المالى أحمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب الدماء والعزة والفضيلة عطيه حسنى باشا ومحمد فهمى حسين بك والشيخ سيد الشاوى ومحمد حدى الفلكى بك)

« وحيث انه بجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الاستئناف لم يحضر المستأنف ولا المستأنف عليهما - وحضر عن النيابة العمومية حضرة موافى علام بك وكيل نيابة الاستئناف وطلب تأييد القرار المستأنف

« وحيث ان الاستئناف حائز لشكله القانوني « وحيث ان السبب الذي ترتكز عليه الطالبة وهو ان المستأنف رافع دعوى قسمة وان العقار المراد قسمته غير قابل لذلك ومآله

قضايا محكمة الاستئناف الاهلية

حق وهو المخصص لدفع ديون الرهن وقد اثبتت المحكمة الابتدائية في حكمها ان المستأنف مهمل في عدم استيفاء اجراءات الشفعة بعرض جميع الثمن والزمته بالايدياع في خزينة المحكمة والاسقط حقه في الشفعة ومن ثم يكون المستأنف ملزماً بالمصاريف «

(استئناف ساويرس بك بسطا بصفته الشخصية وبعفته وكيلاً رسمياً عن زوجته وحضر عنه حضرة الاستاذ خليل بك ابراهيم المحامي متد كامل أفندي على طه وحضر عنه حضرة الاستاذ حبيب أفندي عبد الله المحامي . نمرة ٣٠٧ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد بك مصطفى وشاكر بك احمد ومحمد بك نور القاضي المنتدب)

٤٣٨

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢١ يونيو سنة ١٩٢٥

الحامس . غش . خطأ مادي . تناقض في النطق .

القاعدة القانونية

١ - لا يعتبر غشاً صادراً من الخصم وقوع

٤٣٧

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٥

شفعة . عرض الثمن . مصاريف الدعوى . ايداع الثمن .

القاعدة القانونية

لقاضي ان يلزم الشفع بجمع مصاريف الدعوى اذا رأي انه لم يعرض جميع الثمن بل عرض جزءاً من الثمن وحجز باقيه بدون حق باعتبار انه مخصص لدفع ديون الرهن فللمحكمة اعتباره مهمل في عدم استيفاء اجراءات الشفعة بعرض جميع الثمن والزامه بالايدياع في خزينة المحكمة والاسقط حقه في الشفعة مع الزامه بالمصاريف

المحكمة :

« حيث ان المستأنف لم يعرض جميع الثمن بل عرض جزء من الثمن وحجز باقي الثمن بدون

جرى عليه القضاء واجتمعت عليه اقوال علماء القانون «

(التماس محمود أفندي إبراهيم راضي وحضر عنه حضرة الاستاذ حسن أفندي حسني الحامي ضد الست عائشة زهدى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر وآخرين وحضر عنه الأول حضرة الاستاذ فينا أفندي سليمان الحامي . نمرة ٨٣٣ سنة ١٢٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد عمرز باشا ومحضور حضرة صاحب العزة على جلال بك وعبد العزيز محمد بك)

٤٣٩

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ اغسطس سنة ١٩٢٥

استئناف . قيدة . نظام عام . الدفع به .

القاعدة القانونية

انه بحسب حكم المادة « ٣٦٣ » من قانون المرافعات يجب على المستأنف ان يقيده استئنافه في الجدول العمومي قبل الجلسة بثمان واربعين ساعة والا كان الاستئناف كأنه لم يكن . وهذا الدفع من النظام العام والمحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها . فقدم رفعه في أول جلسة لا يبنى عليه عدم قبوله

المحكمة :

« بما ان وزارة الاوقاف دفعت بعدم قبول الاستئناف لان القضية لم تقيد بالجدول العمومي في اليعاد .

« وبما ان الحاضر عن المستأنف طلب رفض هذا الدفع .

« وبما انه بموجب المادة « ٣٦٣ » من قانون المرافعات يجب على المستأنف ان يقيده

خطأ مادي سبق الى ذهن المحكمة من اطلاعها على التاريخ المنسوب لتسجيل العقد على الحافظة التي قدمها لها واعتقادها صحته

٢ - لاجل ان يكون التناقض وجها من أوجه الالتماس يلزم ان يكون واقعا في نص الحكم لا في أسبابه

المحكمة :

« بما ان الملتمس بني التماسه على وجهين اولهما حصول غش من الملتمس عليهم اثر في نفس المحكمة فاداهما الى الحكم بما حكمت به وذلك بجعل تاريخ العقد الرسمي ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠ لا ٢٧ منه كما هو الواقع . وتانيهما حصول تناقض في اسباب الحكم

« ومن حيث انه عن الوجه الاول فلم يثبت حصول غش من الملتمس عليهم شخصيا كما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة - ٣٧٢ من قانون المرافعات بل الذي حصل هو وقوع خطأ مادي سبق الى ذهن المحكمة من اطلاعها على التاريخ للنسب لتسجيل العقد على الحافظة التي قدمها لها به وكيل البنك وهو ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠ واعتقادها صحيحة وهذا

الخطأ لا دخل للملتمس عليهم فيه على انه لم يكن له تأثير في الحكم الملتمس اطاعة نظره

« ومن حيث أنه عن الوجه الثاني وهو التناقض فلاجل ان يكون وجها من أوجه الالتماس يشترط فيه ان يكون واقعا في نص الحكم لا في أسبابه كما يستفاد ذلك من نص الفقرة السادسة من المادة سابقة الذكر وكما

استئنافه في الجدول العمومي قبل الجلسة
بثمانى واربعين ساعة والا كان الاستئناف
كان لم يكن .

« وبما ان هذا الدفع من النظام العام
وللمحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها فعدم رفعه في
اول جلسة لا يبنى عليه عدم قبوله واذن
يكون الاستئناف كان لم يكن . »

(استئناف منصور بك لطيف وحضر عنه حضرة
الاستاذ زكريا بك فامق نائباً عن حضرة الاستاذ عبد الباقي
أفندي الراقى المحلى عند وزارة الاوقاف بصفته فاطرة
على وقف حسن باشا الحلبي وآخر وحضر عن الأولى
حضرة الاستاذ عمر أفندي دمرداس مندوبها ولم يحضر
الثاني . نمرة ٩٦٢ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرات
اصحاب العزة على بك جلال وعبد العزيز بك محمد وعلى
بك عزت)

تعالى

الدفع بعدم قيد الاستئناف في الميعاد
حق مدني صرف يجوز التنازل عنه صراحة
او دلالة . فالقول بأنه من النظام العام يجوز
للمحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها قول
ليس له سند في القانون .

٤٤٠

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦

مرسى مراد . ايداع ثمن . انذار . صورة سند الدين .
أمر اعادة البيع . نظم منه . كيفيته .

القاعدة القانونية

١ - يقضى القانون بأن من أراد من
اصحاب الديون المسجلة ان يكلف الراسى عليه
المزاد بايداع باقى الثمن ان ينذره بذلك ويصدر

انذاره بصورة سنده فاذا خلا الانذار من صورة
السند كان غير قانونى

٢ - أبان القانون الأهلى في المواد ٥٦٠

وما بعدها الى ٥٦٨ الاجراءات التى تحصل أمام
قاضى البيع من قيود البيع والمواعيد وطريقة
الاشهار بالنشر وكيفية الاعلان وامادة النشر
والبت في المصاريف التى تتسبب عن مخالفة
بعض تلك الاجراءات . وجميع هذه الاجراءات
بسيطة لا تمس اى حق من الحقوق واجاز الشارع
ان يقضى فيها قاضى البيع ولا تقبل في قضائه
معارضة ولا استئناف . أما الأمر القاضى باعادة
البيع فيس بلا شك حق الراسى عليه المزاد
بعدم اعتبار مشتراه والزامه بفرق الثمن اذا لم يصل
ثمن المبيع الى المبلغ الذى رسا عليه به . مثل هذا
الأمر لا يدخل ضمن الاجراءات المذكورة في
المواد ٥٦٠ الى ٥٦٨ من قانون المرافعات

٣ - أن القانون لم ينص على طريقة خاصة

لرفع تظلم من مثل أمر القاضى باعادة البيع فيلزم
اذن الرجوع الى القواعد العامة وهذه القواعد
تقضى بأن كل أمر صدر ضد أحد الخصوم له
ان يتظلم منه الى من صدر منه هذه الأمر أو
يرفع تظلمه الى المحكمة التابع لها هذا القاضى
المحكمة :

« بعد صياح المرافعة الشفوية والاطلاع
على أوراق القضية والمدالة قانوناً

« بما أن الاستئناف حاز شكله القانون
« وبما ان النزاع ينحصر في ان المستأنف

اشترى بالمزاد العلني يوم ١٣ يناير سنة ١٩٢٣
الاطيان المتنازع بشأنها ودفع عشر الثمن
والمصاريف وبما انه بعد ذلك اشترى بعض
الديون التي على الشركة التي منها الستة افدنة
التي رسا مزادها عليه وحل محل الدائنين

» وبما انه في يوم ١٢ من مايو سنة ١٩٢٣
وصل للمستأنف ائذار من منصور افندي
مكرم يقول له فيه انه من اصحاب الديون
المسجلة ويكلفه ان يودع باقي الثمن بخزانة
المحكمة وان تأخر يعاد البيع على ذمته

» وبما انه بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢٣
قدم المستأنف لحضرة قاضي البيوع طلباً
لتوزيع الثمن فلم يعطه سيرا ولم يأمر عليه
بأي أمر

» وبما ان حضرة قاضي البيوع امر بأعاد
البيع بناء على الائذار المرسل من منصور
افندي مكرم الى المستأنف - فرفع المستأنف
تظلاً من هذا الأمر الى محكمة اول درجة
وقد حكمت هذه المحكمة بعدم قبول المعارضة
مستندة على الاسباب الواردة في حكمها

» وبما انه لفصل في هذا النزاع يجب
البحث في الامور الآتية : الاول هل اذا
تأخر فعلاً الراسي عليه المزاد في ايداع باقي
الثمن في خزانة المحكمة على ذمة الدين واراد
أحد ارباب الديون المسجلة ان يكلفه بهذا
الايداع - يجب عليه ان يعلنه بهذا التكليف
مصدراً بصورة سند ام يكفي التكليف
الخالى من هذه الصورة - والثاني - هل
الطلب الذي يقدم من الراسي عليه المزاد

بطلب التوزيع لمعرفة ما نصيب كل دائن ثبت
دينه على العين يعتبر تظلاً من امر القاضي
بإعادة البيع ام لا - والثالث هل امر القاضي
بإعادة البيع على رأس الراسي عليه المزاد يدخل
في الاجراءات التي تنص عليها المواد من ٥٦٠
الى ٥٦٨ من قانون المرافعات ام لا - والرابع
ما هي الطريقة التي يجب اتخاذها في حالة صدور
امر البيع على ذمة من رسا عليه المزاد

الكلام على الامر الاول

» بما انه واضح من اوراق هذه الدعوى
ومرافعات الخصوم ان المستأنف قد اشترى
العين المتنازع عليها وحل محل اصحاب الديون
المسجلة ما عدا منصور افندي مكرم الذي
يدعى بوجود حق له على العين المتزوع
ملكيتها - وقد دفع المستأنف فعلاً عشر
الثمن والمصاريف ومقابل ما اشتراه من الحقوق
فهو في هذه الحالة يعتبر مشترياً ومن ارباب
الديون المسجلة لحلوله محل اصحابها فلا يمكن
ان يكون تأخر قصداً أو عجز عن ايداع
باقي الثمن

» وبما ان القانون يقضى بان من اراد من
اصحاب الديون المسجلة ان يكلف الراسي عليه
المزاد بايداع باقي الثمن ان ينذره بذلك ويصدر
انذاره بصورة سند وهذا الامر لم يعمله
المستأنف عليه منصور افندي مكرم - بل
ارسل له انذاراً خالياً من سند دينه واذن
يكون عمله هذا غير قانوني

الكلام على الامر الثاني

» بما ان الثابت في هذه الدعوى انه بعد

في التظلم من امر القاضي بإعادة البيع يجب معرفة نوع الامر الذي يصدره القاضي في مثل هذه الحالة

« وبما ان امر القاضي على العموم اما ان يدخل في الاجراءات الخاصة به المذكورة في المواد ٥٦٠ الى ٥٦٨ من قانون المرافعات أم لا - وقد سبق الكلام على ان امر اعادة البيع بعد الاعتراض عليه والتظلم فيه لا يدخل في تلك الاجراءات فيبقى اما ان يكون حكماً أم أمراً طائفاً بباقي الاوامر التي تصدر على العرائض

« وبما ان قاضي البيوع لم يصدر في الاعتراض المقدم من المستأنف قراراً فلا يمكن اعتبار الترك الحاصل منه في ذلك حكماً - وبقي بعد ذلك ان يكون امره القاضي بإعادة البيع رفضاً لتظلم المستأنف وحينئذ يكون له الحق في ان يتضرر من هذا الامر

« وبما ان القانون لم ينص على طريقة خاصة في رفع تظلم من مثل هذا الامر فيلزم الرجوع الى القواعد العامة

« وبما ان كل أمر صدر ضد احد من الخصوم له ان يتظلم منه الى من صدر منه هذا الامر أو يرفع تظلمه الى المحكمة التابع لها هذا القاضي

« وبما ان المستأنف اتخذ طريق التظلم امام المحكمة وهو طريق جائز قانوناً فيجب حتماً القضاء منها في موضوع هذا التظلم

« وبما انه مما تقدم جميعه يكون الحكم المستأنف في غير محله ويجب الغاؤه كما يجب

ارسال الانذار الى المستأنف حضر امام قاضي البيوع وقدم له طلباً بعمل التوزيع - فهذا يفيد بلا شك انه يعترض على طلب اعادة البيع بناء على طلب اصدار باب الديون المسجلة ان يحصل التوزيع حسب مراتب الدائنين ومتى ثبت ان صاحب الدين الذي يطلب اعادة البيع اصابه شيء من الثمن فله ان يطلب اعادة البيع بعد استيفاء ما ذكر في الاسباب المتقدمة واذن من ذلك يكون طلب التوزيع من قاضي البيوع بعد طلب اعادة البيع من الدائن وامر القاضي به اعتراضاً وتظلماً من ذلك الامر

الكلام على الامر الثالث

« وبما ان القانون الاهلي قد ابان في المواد من ٥٦٠ الى ٥٦٨ الاجراءات التي تحصل امام قاضي البيوع من قيود البيع والمواعيد وطريقة الاشهار بالنشر وكيفية الاعلان واعادة النشر والبث في المصاريف التي تسبب عن مخالفة بعض تلك الاجراءات التي « وبما ان جميع تلك الاجراءات بسيطة ولا تمس اي حق من الحقوق فقد اجاز الشارع ان يقضى فيها قاضي البيوع ولا يقبل في قضائه معارضة ولا استئناف

« وبما ان الامر القاضي بإعادة البيع يمس بلا شك حق الراسي عليه المزداد بعدم اعتبار مشترائه والزامه بفرق الثمن اذا لم يصل ثمن المبيع للبلغ الذي رسا عليه به فهذا لا يدخل ضمن الاجراءات المذكورة في المواد ٥٦٠ الى ٥٦٨ من قانون المرافعات

الكلام على الامر الرابع

« بما انه لاجل معرفة الطريقة التي تتخذ

«وبما ان النزاع في الطلب الاصلى للمستأنف يتلخص في ان المستأنف عليهما الاولين قد مضى بعد بلوغهما سن الرشد حين رفع هذه الدعوى اكثر من خمس سنين وقد كانا مميزين وقت صدور البيع منهما برغم انهما قاصرين فضى هذا الاجل من غير ان يصدر منهما اعتراض على البيع بغير اجازة له ولا حق لها اذن في طلب فسخه وقد رد المستأنف عليهما الاولان على هذا الدفع بأن البيع الصادر منهما باطل اصلاً لانعدام صفة الاهلية

«وبما انه لا يمكن القول بأن العقد الصادر من المستأنف عليهما الاولين للمستأنف بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٠٥ يبيع حصتهما في المنزل الموروث عن والدهما كان باطلاً اصلاً لانه في الواقع كان من المحتمل اجازته منهما صراحة عند بلوغهما سن الرشد فهو اذن ليس يبطل باطلاً جوهرياً ثم ان ذلك العقد قد صدر وهما مميزان اذ المستأنف عليها الثانية وهى صفراهما كانت في العاشرة من عمرها على ما هو ثابت من المستندات المقدمة في الدعوى والعقد الذى يصدر من القاصر المميز يعتبر سنداً صحيحاً موقوفاً بالنسبة للقاصر على اجازته اياه عند البلوغ

«وبما ان القضاء قد ذهب في بعض احكامه الى ان مضى خمس سنين بعد بلوغ القاصر سن الرشد يسقط حقه في طلب فسخ العقود التى اصدرها وهو قاصر وهذا الرأى تأخذ به هذه المحكمة لوجاهته اذ هذا الاجل اطول ما يكون ليقرر القاصر الذى بلغ ما يراه لمصلحته

ايضاً الغاء امر اعادة البيع والحكم أيضاً بعدم قبول طلب حضور منصور افندى مكرم باعادة البيع»

(استئناف اسماعيل بك قهسى الشلقانى وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد العزيز بك مليكة الحامى ضد مرقس افندى حنا وآخرين وحضر عن الاخير حضرة الاستاذ أحمد نجيب براده بك الحامى قمره ١١٩٨ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المطالى حسين درويش باشا وحضور حضرتى صاحبي العزة مراد بك وميه وحسن نبيه المعري بك)

٤٤١

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٠ ابريل سنة ١٩٢٦

بيع . قاصر . بطلان . نوع البطلان . اجازة القاصر . سقوط حق القاصر . خمس سنوات .

القاعدة القانونية

البيع الذى يصدر من الصغير المميز لا يقع باطلاً بطلاناً جوهرياً لاحتمال اجازته من القاصر بعد بلوغه سن الرشد . وقد ذهب القضاء في بعض احكامه الى ان مضى خمس سنين بعد بلوغ القاصر سن الرشد يسقط حقه في طلب ابطال العقد

المحكمة :

«بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

«بما ان المستأنف قد تنازل عن استئناف

الوصف فيتعين اثبات هذا التنازل

«وبما ان استئناف الموضوع حاز شكله

القانونى .

الالتحام ومن فقد الجزء الأسفل من صمام
الاذن اليمنى كان ذلك عاهة مستديمة

٢ - إذا قُض الحكم بسبب مبطل
للحكم أو للإجراءات كان للمحكمة المحال عليها
نظر الدعوى بعد النقض ان تشدد العقوبة على
المتهم لأن للمحكمة المحالة عليها الدعوى الحق
في ان تبحث في موضوع الدعوى بتمامه وتقدير
العقوبة بما يترأى لها كأنه لم يصدر فيها حكم
سابق (راجع بهذا المعنى حكم محكمة النقض
والابرار بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩١١ ومندرج في
المجموعة الرسمية سنة ١٩١١ ص ٢٠٩)

٣ - المرجع في تحديد وصف الافعال
الجنائية انما قصد المتهم من ارتكاب الجريمة
ان كان يريد القتل قتل وان أراد مجرد
الايداء فايداء . ويراعى في ذلك أيضاً طبيعة
الآلة التي استعملت لارتكاب الجريمة لأنها
تبين أيضاً قصد المتهم

٤ - القاء حامض الكبريتيك المركز
على شخص لا يدل على نية القتل لأن حامض
الكبريتيك المركز لا يستعمل عادة الا في
جرائم الايداء والتشويه دون القتل

٥ - لا يشترط لاثبات الاشتراك بطريق
الاتفاق على ارتكاب جريمة ما وجود وقائع
مادية معينة تدل عليه بل يكفي في ذلك اقتناع
القاضي بوجود هذا الاكتفاء بشرط ان
يبين الاسباب التي بنى عليها هذا الاقتناع

في شأن العقود التي ابرمت قبل بلوغه سن الرشد
فيتعين اذن اجابة المستأنف الى طلبه الاصلى
ورفض دعوى المستأنف عليهما الاولين .

« وبما انه متى قضى برفض دعوى المستأنف
عليهما الاولين اصبح لا محل لبث دعوى الضمان
الموجهة من المستأنف على المستأنف عليهم
الآخرين في حالة قبول دعوى الاولين »

(استئناف ابراهيم بك سيد أحمد وحضر عنه حضرة
الاستاذ أحمد بك الديواني الحامي ضد عبد الحليم أفندي
أحمد طاهر نجم الدين وآخرين وحضر عن الاولين حضرة
الاستاذ عبد الحميد حدى أفندي الحامى نائباً عن حضرة
الاستاذ عبد السلام الجندى بك الحامى وحضر عن الرابع
والخامس حضرة الاستاذ راجب أفندي اسكندر الحامى
نمرة ٣٥٦ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرات اصحاب
العرزة متولى غنيم بك وعبد ليلى عطيه بك وأترى
ابو المز بك)

٤٤٢

محكمة جنايات مصر

حكم تاريخه ٣ يونيو سنة ١٩٢٦

عاهة مستديمة . القاء سائل كيمياوى . عسر في حركة
المنق . تشديد العقوبة بعد النقض . جواز .
تحديد وصف الافعال الجنائية . قصد المتهم . الآلة
التي استعملت . اشتراك جنائى . علم الشريك بالاتفاق .

القاعدة القانونية

١ - إذا التى شخص سائلا كيمياويا محرقا
على آخر فأحدث به عسراً في حركتى العنق
من اليمين الى الشمال ومن أعلى الى أسفل
تسبب عنه فقد في منفعة الرقبة ونشأ عنه بعض
الاقلاق في راحته في اثناء النوم وتختلف عن
ذلك تشويه في العنق والاذن بسبب تغير
لون الجلد من طبيعى الى لون أبيض في أثر

(راجع حكم محكمة النقض والابرار الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ مجموعة رسمية بسنة ١٩١٤ ص ٢٣١)

٦ - ليس من الضروري أن يكون الشريك بالاتفاق عالماً بجميع الاعمال السابقة على ارتكاب الجريمة ولا بنفس الشخص المكلف بارتكابها بل يكفي لاعتباره شريكاً بالاتفاق ان يتفق على ارتكابها وان تقع بالفعل وانه مسئول جنائياً عن مجموع النتائج التي ترتبت على ارتكابها
المحكمة :

« حيث ان الدفاع كان قدم في المحاكمة الاولى تقريراً استشارياً للطبيين مادن وبراون يتضمن وجود عسر في حركات عضلات العنق الا انه تحسن بنسبة ٥٠ في المائة عن الحالة التي كان عليها .

« وحيث ان محكمة الجنايات حكمت بالعقوبة على الثلاثة المتهمين المذكورين باعتبار أن ما وقع منهم عاهة مستديمة تنطبق على المادة ٢٠٤ فقرة ثانية عقوبات مع مواد الاشتراك

« وحيث أن محكمة النقض والابرار قضت بالغاء هذا الحكم بناء على وجود نقص في الاجراءات لأن محكمة الموضوع كان يجب عليها أن تجمع بين مقدمي التقرير الاستشاري بعد تحليفهما اليمين وبين الطبيين الآخرين وان تسمع أقوال وأراء كل فريق منهما

« وحيث أن هذه المحكمة استدعت

أولئك الاطباء الذين بعد ان كشفوا جميعاً على المجنى عليه بأودة المشورة بحضور النيابة ومحامي المتهمين وبعد استيفاء ومناقشة من سمعوا قرروا بأن حالة المجنى عليه تحسنت كثيراً عن ذي قبل فلي بك ابراهيم الذي تولى علاج المجنى عليه وباشر عمليتي الترقيع قرر بأن حالة المجنى عليه أحسن بكثير من يوم ان بدأ في علاجه وأحسن نوعاً ما عن حالته وقت المحاكمة الاولى وبأنه قد انتهى علاجه بجميع الطرق الحديثة الممكنة من أشعة وغيرها ولا ينتظر حصول أى تحسن بعد ذلك . واما الطبيين مادن وبراون فقرر أيضاً ان حالة المجنى عليه قد تحسنت كثيراً عن حالته الاولى الموضحة في الكشف الطبي وان علاجه أيضاً قد انتهى وان طريقة العلاج التي باشرها الدكتور على بك ابراهيم هي من أحسن الطرق الحديثة وأنه لا ينتظر تحسن كبير في حالة المصاب بعد الآن وقد أجمع الاطباء على ان المجنى عليه تخلف عنده عاهة مستديمة وتشويه في العنق والاذن بسبب تغيير لون الجلد من طبيعي الى لون أبيض في أثر الالتحام ومن فقد الجزء الأسفل من صمام الاذن اليمنى وأما العاهة المستديمة وهي عسر في حركتي العنق من اليمين الى الشمال ومن أعلى الى أسفل تسبب عنه فقد في منفعة الرقبة المعتبرة من أعضاء الجسم قدره الدكتور على بك ابراهيم بنحو ٣٠ في المائة عن الحالة الطبيعية وقدره الدكتور مادن بنحو ١٠

في المائة وقدره الدكتور براون بنحو السدس بالنسبة للحركة الأفقية والثلث بالنسبة للحركة الرأسية أى من أسفل الى أعلى .

« وحيث لم يثبت قطعياً من مناقشة الاطباء ان حياة المجنى عليه معرضة لخطر محقق بل كل ما جاء على لسانهم ان كل من يصاب بمثل هذه الاصابات يكون اكثر عرضة من الشخص السليم للتقرحات التى ينشأ عنها مرض السرطان

« وحيث مما تقدم جميعه ترى المحكمة أن الاصابات التى احدثها المتهم بالمجنى عليه قد تختلف عنها نوع من العاهة المستديمة متروكة تقديرها للمحكمة التى ترى ان مثل هذا المسر فى حركتى العنق السالفتى الذكر كما قدره الاطباء يعتبر عاهة مستديمة

« وفضلاً عن ذلك فانه نشأ عنه بعض الاقلاق فى راحته اثناء النوم كما يقول ولم يستبعد الاطباء صحة هذا الادعاء غير أن هذه العاهة لم تكن بدرجة جسيمة من شأنها حرمان المجنى عليه من التمتع بحياته كما لو كان فى حالته العادية قبل الاصابة ولذلك ترى المحكمة ضرورة تخفيف العقوبة

« وحيث أن الدفاع عن المتهمين يتمسك بأن حكم محكمة النقض والابرام قد أكسب المتهمين وصف التهمة بأنها لا تزيد عن ضرب أو احداث جرح نشأ عنه عاهة مستديمة كما جاء فى حكم محكمة الجنايات المنقوض والنيابة والمدعى

بالحق المدنى قد قبلا هذا الوصف بعدم طعنهما فى هذا الحكم وأن قبول النقض كان فى مصلحة الطاعنين ولا يعقل أنه مع كسبهم الطعن والغاء الحكم المنقوض لنقص فى الاجراءات تسوء حالتهم عما اذا كانوا قبلوا هذا الحكم

« وحيث أن النيابة طلبت رفض هذا الدفع مستندة على أن حكم النقض قد ألقى حكم محكمة الجنايات واعادة القضية امام هذه المحكمة للنظر فيها مجدداً فيمكن لها اذن أن تجدد طلباتها التى قدمتها لأول مرة كأن حكم محكمة الجنايات لم يكن وقد انضم المدعى بالحق المدنى للنيابة فى هذا الصدد بالنسبة لدعواه المدنية

« وحيث أنه لا يوجد أى نص فى القانون يمنع التشديد ما دام أن الحكم الأول قد نقض بأكمله فالمحكمة المحالة عليها الدعوى الحق فى أن تبحث فى موضوعها بتمامه وتقدر العقوبة بما يترأى لها كأنه لم يصدر فيها حكم سابق عليها كما جاء بحكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩١١ بمجموعة رسمية للمحاكم الاهلية سنة ١٩١١ صحيفه نمرة ٢٠٩

« وحيث فيما يتعلق بوصف التهمة من جهة اعتبارها شروع فى قتل أو احداث جرح نشأ عنه عاهة مستديمة فترى المحكمة أن المرجع فى تحديد هذا الوصف هو قصد المتهم من ارتكاب الجريمة ان كان يريد القتل أو مجرد الايذاء وأن طبيعة الآلة التى تستعمل لارتكاب الجريمة قد تبين هذا القصد

« وحيث أن الثابت في هذه القضية أن قصد المتهمين من الاعتداء على فضيلة الاستاذ المراغي انما هو منعه من النظر في قضية الالتباس لتعطيله عن الحضور فيها ولذلك كان التصميم في باديء الأمر الاعتداء عليه بضربه بعصا ثم عدل عن ذلك بالقاء ماء النار على وجهه كما جاء بأقوال المتهم الأول

« وحيث أن حامض الكبريتيك المركز لا يستعمل عادة الا في جرائم الايذاء والتشويه دون القتل فاستعمال المتهم لهذا الماء دليل على أنه لم يقصد قتل المجني عليه وعلى ذلك يتعين اعتبار ما وقع من المتهم موسى مراد احداث جرح نشأ عنه عاهة مستديمة

« وحيث عن سبق الاصرار قد ثبت من التحقيقات استعداد المتهم لارتكاب هذه الجريمة قبل وقوعها بيومين من استحضار العجلة وماء النار والذهاب الى حلوان وانتظار المجني عليه حتى خروجه من منزله واعتراضه له في الطريق كل ذلك يدل دلالة واضحة على توفر أركان سبق الاصرار

« وحيث أنه من جميع ما تقدم تكون تهمة موسى مراد باحداث عاهة مستديمة للاستاذ الشيخ المراغي مع سبق الاصرار ثابتة عليه وعقابه على ذلك ينطبق على المادة ٢٠٤قرة ثانية عقوبات

« وحيث فيما يختص بعبد العزيز ممدوحى المتهم الثالث فإنه ثبت من أقوال المتهم الأول

موسى مراد بمحضر النيابة وأمام محكمة الجنايات الأولى وأمام هذه المحكمة أنه تعرف به بسبب وجوده في محال المقامرة وكان يقابله في بعض القهاري وعرض عليه أن يضرب المجني عليه بعصا ودفعاً لاحتمال ضبطه والاشتباه فيه حاملاً العصا قر الرأى أخيراً على أن تكون الجريمة باستعمال حامض الكبريتيك المركز وكان كلما يقابله يعطيه قوداً وقد تم الاتفاق بينهما على التنفيذ في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ أعطاه عبد العزيز ممدوحى جنهين ليؤجر بهما عجلة يستعين بها على اتمام تنفيذ الجريمة والهرب بعده وفلا استأجرها وفي اليوم الثاني اجتمع بعبد العزيز ممدوحى بقهوة السلام وسلمه زجاجة حامض الكبريتيك المركز وأخذها هي والعجلة وسافر الى حلوان وفي صباح اليوم الثاني أتم جريمته « وحيث أن أقوال موسى مراد الخاصة بعبد العزيز ممدوحى قد أصر عليها وتعززت بشهادة ايوانس بابا ايوانو الشهير يانكو من خدم قهوة السلام فإنه شهد أن موسى مراد اجتمع بعبد العزيز ممدوحى ليلة الحادثة أي مساء ٢٧ يناير سنة ١٩٢٥ بالقهوة المذكورة

« وحيث ثبت من التحقيقات وشهادة بعض الشهود ومن أقوال هنري وعبد العزيز ممدوحى أن هذا الأخير كانت علاقته قديمة ومتينة من عهد بعبد بهنري سكاكيني وكان محل ثقته ويلازمه دائماً في مجتمعاته ويتداخل

في أشغاله وقضاياه وهو الذي كان يوكل المحامين ويستشيرهم في الالتماس المرفوع عن حكم عدم الاختصاص ويأشر مصلحته وذهب الى فضيلة الشيخ بنحيت للحصول منه على فتوى حتى أن خصوم هنري كانوا يعتقدون أنه أشد بأساً قبلهم من هنري نفسه وأنه الفعّال في كل اموره فلا يمكن أن هذا التفاني لمصلحة هنري يكون من غير مقابل بل لا بد أن يكون له من وراء ذلك منفعة خاصة كما قرر ذلك محامي هنري سكا كيني أمام هذه المحكمة

« وحيث ثبت أيضاً من التحقيقات وشهادة بعض الشهود أن عبد العزيز ممدوحى المذكور كان يسعى في منع الاستاذ المرائى من نظر الالتماس بالتشويش عليه وردّه عن الحكم بدليل التجاّته للحاجب عبد العظيم لتدبير مكيدة في حق رئيس المحكمة العليا الشرعية وارسال أشخاص لعبد السلام الشيال للتكلم مع كاتب الجلسة بخصوص قضية الالتماس والتهديد بوجود ورقة تدل على اقتراض الخصوم لمبلغ يدفع رشوة للوصول الى الرد وفي هذا من الدلالة على أن المتهم الثالث المذكور كان يسعى جهده في منع المجني عليه من نظر الالتماس للاعتقاد بأنه في وجوده جالساً ضرر لمصلحة هنري » راجع في ذلك شهادة عبد العظيم الحاجب في جميع أدوار التحقيق » وقد تأيدت في جزء منها بشهادة محمود رشدي قريب ممدوحى المتهم المذكور « وحيث أنه مع عدم وجود أي مصلحة

خاصة للمتهم الأول تدفعه الى الاعتداء على الاستاذ الشيخ المرائى ومع عدم وجود أي صلة بينهما فلا معنى لاقدامه على ارتكاب هذه الجريمة الا اذا استنتجنا استنتاجاً صحيحاً أنه محرض من قبل ممدوحى صاحب المصلحة الثانية على ارتكاب الجريمة ووقعت فعلاً وعلى ذلك يكون ممدوحى اشترك مع المتهم الأول في هذه الجريمة بالتحريض والاتفاق

« وحيث فيما يختص بهنري سكا كيني فان الدفاع انكر وجود اتصال بين هنري سكا كيني وموصى مراد المتهم الأول وبعدم اجتماعه به في الاثومويل قبل الحادثة ببيعة أيام وبعدم معرفته به أصلاً

« وحيث انه مع فرض صحة ما ذهب اليه الدفاع فانه لا يشترط لاثبات الاشتراك بطريق الاتفاق على ارتكاب جريمة ما وجود وقائع مادية معينة تدل عليه بل يكفي في ذلك اقتناع القاضى بوجود هذا الاتفاق بشرط أن يبين الأسباب التي بني عليها هذا الاقتناع » حكيم محكمة النقض والابرام الصادر بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩١٣ صحيفة ٢٢١ المجموعة الرسمية السنة الرابعة عشرة « وحيث أن اشتراك هنري سكا كيني في ارتكاب هذه الجريمة بطريق الاتفاق الجنائي ثابت لدي هذه المحكمة لسببين : الأول وجود مصلحة كبرى لهنري في ابعاد المجني عليه عن نظر الالتماس وهو ما كان يسعى له ويرمى اليه لما سبق ذكره مفصلاً ولا عبرة لما ذهب اليه

هنرى سكا كيني مع عبد العزيز ممدوحى وأنها وقعت فعلا بناء على هذا الاتفاق

« وحيث من جميع ما تقدم تكون تهمة اشتراك عبد العزيز ممدوحى بطريق التحريض والاتفاق وتهمة هنرى سكا كيني بالاتفاق ثابتة عليهما وعقابهما على ذلك ينطبق على المواد ٢٠٤ فقرة ثانية و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ من قانون العقوبات

« وحيث أنه بالنسبة لتحسن حالة المجني عليه بدرجة قلت كثيراً من أهمية العاهة المستديمة التي تخلفت عند المجني عليه بسبب الاصابات التي أحدثها المتهم الأول موسى مراد كما سبق بيانه تفصيلاً ونظراً للحالة النفسية التي كان عايشها هنرى سكا كيني بسبب ظروف القضية الشرعية والحكم بعدم الاختصاص ترى المحكمة ما يدعو الى تخفيف العقوبة عليه باستعمال الرأفة مع المتهمين عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات مع مراعاة تخفيف العقوبة بنوع ما على هنرى سكا كيني لأن عبد العزيز ممدوحى هو الرأس المدبرة لهذه الجريمة واليد المحركة لها

« وحيث لما ذكر يكون موسى مراد فى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٥ الموافق ٣ رجب سنة ١٣٤٣ بمدينة حلوان التابعة لمحافظة مصر أحدث عمداً جروحاً بفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى رئيس المحكمة العليا الشرعية بأن ألقى عليه حامض الكبريتيك المركز من زجاجة كان يحملها معه وهو راكب عجلة فانصب السائل على

الدفاع من أن ارتكاب هذه الجريمة كان بتدبير وتحريض خصومه اذ لا فائدة لهم مطلقاً في ذلك بل بالعكس ربما كانت مصلحتهم في سلامة المجني عليه . والسبب الثانى الرابطة المتينة بين هنرى وممدوحى والذي كما قرر الدفاع عن سكا كيني أن عبد العزيز ممدوحى لا يتصرف فى الامور الهامة التي تستلزم دفع أموال طائلة الا برأى واردة هنرى نفسه ولا يعقل أنه يقدم على مفاوضة المتهم الأول من نفسه على ارتكاب هذه الجريمة ويعطيه تقوياً لتنفيذ هذا الاتفاق على ارتكابها على غير علم من هنرى صاحب المصلحة الأولى خصوصاً وأن ارتكاب هذه الجريمة ربما قد يوقع هنرى فى مسئوليات جنائية ومدنية جسيمة وتكون سبباً فى قطع العلاقة بينهما اذا لم يسبق حصول الاتفاق بينهما .

« وحيث أنه ليس من الضروري أن الشريك بالاتفاق يكون عالمًا بجميع الاعمال السابقة على ارتكاب الجريمة حتى ولا بنفس الشخص المسكف بارتكابها بل يكفي لاعتباره شريكاً بالاتفاق أن يتفق على ارتكابها وأن تقع بالفعل وأنه مسئول جنائياً عن مجموع النتائج التي ترتبت على ارتكابها كما فى أقوال بعض الشراح » وحيث بناء على ذلك لا ترى المحكمة

أهمية فى ثبوت اتصال هنرى سكا كيني بموسى مراد أو علمه بكل ما دار بين عبد العزيز ممدوحى والمتهم الأول بشأن هذه الجريمة ما دام قد ثبت لدى المحكمة أن الجريمة لم تتم الا بعد اتفاق

وجه المجني عليه وامتد الى عنقه وصدره وفم المدة
وحدثت منه تقرحات وانتهت بعد العلاج
والترقيع بأنز التخام في عنقه وعسر في حركة
العنق من رفع أو خفض أو التفات يميناً وشمالاً
وأن هذا العسر في الحركة دائم وتسبب عنه عاهة
مستديمة يستحيل برؤها وذلك مع سبق الاصرار
بالصفة الموضحة آنفاً ويكون عبد العزيز ممدوحى
وهنرى سكا كيني اشتركا مع المتهم الأول في
ارتكاب هذه الجريمة بأن اتفق عبد العزيز
ممدوحى مع المتهم الأول وخرضه على ارتكابها
فاجتمع معه قبل ارتكابها بأيام قليلة وطلب منه
ارتكابها ودفع له قوداً لهذا الغرض كما أعطاه
نقوداً لاستئجار دراجة بقصد استعمالها في ارتكاب
الجريمة وساعده على ارتكابها بتسليمه الزجاجة
الحاوية على حمض الكبريتيك المركز ورافقه
الى حلوان محل ارتكاب الجريمة وقد وقعت
فعلاً بناء على هذا الاتفاق والتعريض والمساعدة
مع علمه بكل ذلك ويكون هنرى سكا كيني
قد اشترك أيضاً مع المتهمين المذكورين بأن
اتفق مع عبد العزيز ممدوحى على ارتكاب هذه
الجريمة ضد الاستاذ الشيخ المراغى مع علمه
بنتائجها وقد ارتكبت بالفعل بمعرفة المتهم الأول
بناء على هذا الاتفاق الجنائى

« وحيث ان الشيخ محمد مصطفى المراغى
دخل مدعياً بحق مدنى وطلب الحكم بمبلغ
عشرة آلاف جنيه بصفة تعويض قبل التهمين
بالتضامن لما لحقه من الضرر بسبب الاصابات
التي لحقته بفعل التهمين
« وحيث أنه مع الغاء الحكم الاول يكون
لهذه المحكمة الحق في ان تنظر في التعويض
بأكمله من جديد للاسباب السالف ذكرها
للدعوى الجنائية

« وحيث ثبت للمحكمة ان علاج المجنى
عليه قد انتهى ولا يحتاج لعلاج آخر يستلزم
صرف مبالغ أخرى وعلى ذلك ترى المحكمة
تقدير التعويض بمبلغ الف جنيه لتعويض الضرر
المادى والادبى لدى لحقه بسبب هذه الجريمة
يلزم بدفعه المتهمون بطريق التضامن الى
المجنى عليه »

(قضية النيابة العمومية نمرة ٨٥ حلوان سنة ١٩٢٥
المقيدة بمجدول الاحالة نمرة ٢٦١ سنة ١٩٢٥ وفضيلة
الشيخ محمد مصطفى المراغى مدع بمبلغ عشرة آلاف
جنيه وحضر عنه حضرة الاستاذ أحمد بك لطفى الحامى
وحضرة الاستاذ محمد الحسينى أفندى زعلوك عن حضرة
الاستاذ خشبة بك ضد موسى مراد وهنرى سكا كيني
وعبد العزيز حسين ممدوحى وحضر عن الأول حضرة
الاستاذ نمر أفندى شنودة الحامى وعن الثانى حضرة الاستاذ
ابراهيم بك الهلباوى الحامى وحضرة الاستاذ مرقس أفندى
فهى الحامى وعن الثالث حضرة الاستاذ احمد بك الديوانى
الحامى . دائرة حضرة صاحب السعادة عطية باشا حنى
وجناب المستر رافرتى وحضرة صاحب العزة محمد فهى
حسين بك ومصطفى حنى بك رئيس النيابة)

قضايا المحاماة الكلية الجزئية

«وحيث أن الحكومة تقرر أنه بمقتضى وظيقتها وهي المهيمنة على أمور الدولة أنها صاحبة الحق المطلق في إحالة الموظف على المعاش بدون قيد ولا شرط على أن المدعى الآن وهو العامل بمقتضى لائحة سنة ١٩٠٩ التي تخولها الحق في إحالته على المعاش طبقاً للمادتين ٩ و ١٢ من لائحة المعاشات .

«وحيث أنه لا نزاع في أن المدعى توظف وقبل الخدمة بمقتضى قانون سنة ١٩٠٩ .

«وحيث أن نقطة البحث هي هل للحكومة الحق في إحالة الموظف على المعاش متى شأت كما تقول وترتكز على نص المادتين سالفتي الذكر وأن كان لها هذا الحق فهل للموظف أن يتضرر من إحالته قبل الاوان أو لا .

« وحيث أنه لذلك يجب البحث في مختلف القوانين التي صدرت لمعاملة الموظف أثناء وجوده بالخدمة .

« وحيث أنه بالرجوع الى سلسلة تلك القوانين وما صدر منها من عهد المغفور له سعيد باشا والارامر التي صدرت الى الآن يتبين أن تلك القواعد التي رأت وضعها الحكومة إنما الغرض منها تبين حال الموظف وكيفية معاملته ليكون على بينة من أمره وقت قبوله الخدمة ومن جهة أخرى لتكون حداً بين الموظف وبينها وبالرجوع الى تلك الاوامر يتبين أن الموظف كان عرضة للخروج من خدمة الحكومة تحت

٤٤٣

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٧ ابريل سنة ١٩٢٦

اجارة اشخاص . موظف . معاش . إحالة على المعاش . مجلس الوزراء . سلطة .

الفاخرة القانونية

١ - أن الموظف يرتبط مع الحكومة بمقدار اجارة اشخاص فهو اجير اتفق مع الحكومة على أن يعمل لها بشروط وقيود مخصوصة

٢ - مجلس الوزراء هو السلطة الادارية العليا التي تتصرف في شئون الموظفين له الحق في إحالة الموظف على المعاش متى رأى عدم صلاحيته للخدمة

٣ - ان قانون سنة ١٨٨٣ وان كان خلوا من النص على حق الحكومة المطلق في إحالة الموظف غير المعين بمرسوم على المعاش كما نص في قانون سنة ١٨٨٨ في حالة الموظفين المعينين بمرسوم إلا أن هذا الحق مستفاد من القانون المدني وهو القانون العام

المحكمة :

« بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولة قاتونا

« حيث أن دعوى المدعى تنحصر في تضرره من إحالته على المعاش بقرار من مجلس الوزراء قبل بلوغه سن التقاعد (٦٠ سنة من عمره) .

٢١ أكتوبر سنة ١٨٨١ بتشكيل قوميون للنظر في حالة الموظفين (راجع قاموس الإدارة والقضاء طبعة سنة ٩٠٠ صحيفة ٢٨١ وما بعده من الاوامر وخصوصاً الامر الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ وصحيفة ٢٨٣ من قاموس الإدارة) الذي يثبت بمجلاء الشروط والالتزامات التي تتعامل بمقتضاها الحكومة والموظف والذي تأيد بالامر الصادر في ١١ ابريل من تلك السنة . « وتعديل فيما بعد بالامر الصادر في ٢٤ مايو سنة ٨٥ (صحيفة ٣٠٣ قاموس الإدارة وما بعدها) .

« وحيث أنه من المقرر ان الموظف يرتبط مع الحكومة بمقدار أجارة اشخاص فهو اجير اتفق مع الحكومة على أن يعمل لها بشروط وقيود مخصوصة وتلك الشروط والقيود أصبحت موضع تعديل وتنقيح على ممر الايام واللوائح والاورامر التي صدرت كلها من سنة ٨٧٨ لغاية وقتنا هذا كلها مبنية لهذه الشروط والقيود وكان المقصود من كل هذه التعديلات ايجاد الضمانات للموظفين حتى يكونوا آمنين على مراكزهم طالما يؤدون الاعمال المنوطة بهم على احسن حال وبهذا يستقر نظام الحكومة .

« وحيث أن المحكمة ترى أن مجلس الوزراء هو السلطة الادارية العليا تتصرف في شئون الموظفين ولها الحق في احالة الموظف على المعاش متى روى عدم صلاحيته للخدمة هذا مع عدم الاخلال بما يترتب على قراراته من المسؤولية ودفاع المدعى من أن قانون سنة ١٨٨٣ الذي

رأى ولى الامر لسبب ولغير سبب ولما كانت هذه الحال لا تجعل الموظف آمناً على مستقبله وظروف التي بمقتضاها تنازل ولى الامر عن سلطته لمجلس الوزراء في سنة ٧٨ وتشكل في ٢٨ اغسطس سنة ٧٨ مجلس نظار للحكومة روى تنظيم علاقة الموظفين بالحكومة وصدر الامر بأن يكون تعيين المديرين والمحافظين ومأموري الضبطيات بالمداولة بين الناظر التابعين هم لادارته وبين رئيس المجلس وما يستقر الرأي عليه يعرض على ولى الامر بواسطة رئيس المجلس لاجل تصديقه عليه . وأما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون الا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه من ولى الامر بعد ذلك أصدرت المالية في ٢١ ديسمبر سنة ٨١ و ١١ يناير سنة ٨٣ منشورين أوضحت بهما ما يترتب من الاضرار لاعمال الحكومة من رفت وتعيين الموظفين من غير قيد ووضعت حدا لتلك التصرفات وسنت قيودا وواجبات يرتبط بها الموظف ورئيسه له راجع المنشورين الصادرين من المالية بالتنبيه على الجهات بعدم رفت أو تعيين أحد من الخدمة الا بعد مخايرتها والحصول على الاذن منها (قاموس الإدارة والقضاء جلد ١ طبعة سنة ١٩٠٠ صحيفة ٢٨٢)

« يؤخذ من هذا أن الرئيس المباشر أصبح غير حر في تعيين الموظف ولا في احالته على المعاش فقد اعطى ضمان جديد للموظف في حالة التعيين والاحالة بعد أن كان الامر بيد الرئيس المباشر لوحده . لم يقتصر الامر على هذين المنشورين فان اللوائح الصادرة بعد ذلك والامر الصادر في

هو معامل به يمنع من إحالته على المعاش بقرار مجلس الوزراء من غير أن يتخذ في حقه الاجراءات التأديبية في غير محله لانه لا تجبر الحكومة على بقاء أى موظف تراه غير صالح للعمل لأن قانون سنة ٨٨٣ وان كان خلوا من النص على حق الحكومة المطلق في احالة الموظف الغير معين بمرسوم على المعاش كما نص قانون سنة ٨٨٨ في حالة الموظفين المعينين بمرسوم فان هذا الحق يستفاد من القانون المدنى وهو القانون العام .

« وحيث أن وزارة الداخلية بينت في مرافعتها والمذكرة المقدمة منها الاسباب التي دعت احالة المدعى الى المعاش والمحكمة بعد اطلاعها على المذكرة ترى أن هذه الاسباب جدية وأن المدعى في مدة خدمته ترتب عليه من الجزاءات الادارية بالاستقطاع وبالإحالة على مجالس التأديب من سنة ٩٠٦ الى أب احيل على المعاش عدة مرات وهذا يؤخذ منه أن المدعى لم يكن في عمله كفء وغير حائز للصفات التي يجب أن تتوفر في الموظف حفظا لكرامته وكرامة وظيفته هذا فضلا عن التقارير السرية المقدمة ضده من رؤسائه »

(قضية محمود افندى فاضل وكيل اصلاحية الرجال سابقاً وحضرته حضرة الاستاذ عباس أفندى شريف الحامى ضد وزارة الداخلية وحضر عنها نائبها حضرة الاستاذ يوسف بك قيس نمرة ١٠٩٢ سنة ٩٢٤ كلى . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد زغلول بك وسامى بقطر بك وابراهيم حلى بك)

٤٤٤

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية
حكم تاريخه ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦
استئناف . حكم صادر على خلاف حكم سابق . شروط
الناصرة القانونية

لا يجوز استئناف حكم صادر على خلاف حكم سابق الا اذا كان الحكمان متحدين في الاشخاص والموضوع والصفة والسبب المحكة .

« من حيث ان وكيل المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لان قيمة الدعوى مما لا يجوز استئنافه
« وحيث ان وكيل المستأنف قال بان الحكم المستأنف صدر على خلاف حكم سابق وهذا الحكم السابق هو الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ فى دعوى مخالفة رفعت ضد المستأنف بأنه ادار زريبة للواشى بدون رخصة وقد كان المجلس البلدى حصل على عوائد بلدية منه مقابل هذه الزريبة تبلغ قيمتها ٧٤٠ قرشا

« وحيث انه بعد هذا الحكم الصادر بالبراءة فى دعوى المخالفة رفع المستأنف دعوى مدنية على المجلس البلدى بطلب الحكم عليه برد مبلغ ٧٤٠ قرشا التى أخذها منه بدون وجه حق بصفة عوايد رسوم على الزريبة التى كانت موضوع دعوى المخالفة التى حكم فيها بالبراءة وقد قضت المحكمة المدنية برفض دعوى المستأنف هذه

٤٤٥

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه أول يونيه سنة ١٩٢٥

اجارة . وفاة المؤجر . انتهاء الاجارة . مدة
العقد . شركة . انتهاء الشركة .

القاهرة القانونية

١ - لا يترتب على وفاة المؤجر انتهاء

الاجارة . بل تستمر الاجارة لباقي المدة المحددة
في العقد ولو بعد وفاته . وانما تنتهي الاجارة
بوفاة المستأجر اذا روى وقت العقد ان
شخصيته ومهارته كانت من العوامل التي دعت
الى التأجير اليه

٢ - من المقرر ان عقد الاجارة يجب ان

يكون لمدة معينة كما يقضى بذلك نص المادة
٨٦٣ مدني فان كان الايجار مؤبداً ومستديماً
ولم يظهر ان نية المتعاقدين كانت منصرفة الى
تحديد اجله ولو لم ينص على ذلك صراحة في
العقد فان الاجارة لا تنعقد لبطلانها

٣ - تنتهي الشركة بانفصال احد الشركاء

من الشركة اذا كانت مدة الشركة ليست معينة
بشرط ان لا يكون هذا الانفصال منبياً على
غش ولا حاصلاً في وقت غير لائق

المحكمة

«بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق

والمداولة قانوناً

«ومن حيث ان المدعى يطلب تثبيت

ملكته الى ٢ فدان و ٩ قراريط و ١٢ سهماً

« وحيث انه يظهر من ذلك انه لا يوجد

حكم سابق بين الخصوم في دعوى مدنية بل
الثابت هو وجود حكم بالبراءة في دعوى مخالفة
سابق على الدعوى المدنية المستأنف حكمها

« وحيث انه يجب لقبول الاستئناف ان

يكون الحكم السابق والحكم المستأنف كلاهما
صدر في دعوى اتحد فيها الموضوع والخصوم -
وهذا غير متوفر الآن . ولذلك يتعين قبول الدفع
والحكم بعدم قبول الاستئناف لأن قيمة
الدعوى سبعمائة وأربعين قرشاً صاعاً وهو أقل
من النصاب الجائز استئنافه »(قضية جرجس عبيد وحضر عنه حضرة الاستاذ على
بك طعم الحامى مند مجلس بلدى اسكندرية وحضر عنه
حضرة بطرس أفندى ميخائيل الحامى بقلم قضايا
الحكومة نمرة ٢٠ سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب
الغزة اسماعيل بك الحكيم وتكلا بك ميخائيل
وعبد السلام بك علما)

تعليق

(يراجع الحكم الاستئنافى الصادر من

محكمة مصر الابتدائية الاهلية في ١٨ نوفمبر
سنة ١٩١٢ ومنشور تحت نمرة ٨ من المجموعة
الرسمية للسنة الرابعة عشرة وكذلك راجع
الحكم الاستئنافى الصادر من محكمة مصر
الابتدائية الاهلية بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩١٢
ومنشور بنمرة ٤١ من المجموعة الرسمية للسنة
الثالثة عشرة)

يجعل الشركة لمدة غير معينة ومثل هذه الشركات تنتهي بموت احد الشركاء اذا لم يشترط في عقد الشركة شئ في شأن ذلك كما نصت المادة ٤٤٥ مدني وبما انه جاء في عقد الشركة ان وفاة احد الشركاء لا يحول دون استمرارها بل تنتقل حقوقه الى ورثته فالقول بأن الشركة انتهت بالوفاة في غير محله ولا يعتد به

« وحيث انه من ضمن الاوجه التي ارتكن عليها المدعي في طلب الفسخ أنه كوارث لاحد الشركاء يريد الانفصال من الشركة والقانون يجيز ذلك ما دامت مدة الشركة ليست معينة ولم يكن الانفصال مبنياً على غش أو في وقت غير لائق (راجع المادة ٤٤٥ مدني)

« وحيث انه قد اعترض على ذلك بأن الشركاء اتفقوا فيما بينهم في البند الثالث عشر من عقد الشركة انه اذا أراد أحد الشركاء الانفصال من الشركة فانفصاله لا يخل بايجار الارض المقام عليها السوق فاذا كان المنفصل هو الطرف الاول (مورث المدعي) فلطرف الثاني (المدعي عليه) الحق في الايجار حسب شروط العقد

« وحيث انه اذا أخذ بهذا الشرط على ظاهره فليس للمدعي سواء كان مشترياً أو شريكاً ان يطلب رفع يد المدعي عليه عن الارض المقام عليها السوق والتي ذكر في عقد الشركة ان المرحوم عثمان افندي محمد احد الشركاء اجرها ايجارة مستديمة ما دام المدعي عليه قابلاً بها

« وحيث ان البحث في ذلك يتناول

المبينة الحدود والمواقع بعريضة الدعوى وتسليمها اليه وفسخ عقد الشركة المحرور بين مورثه والمدعي عليه موسى خليل و خليل ابراهيم محمود وارتكن في ذلك على عقد البيع الرسمي الصادر اليه من والده بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٢ وعلى ان عقد الشركة قد انتهى بوفاة احد الشركاء وهو والده وانه على فرض ان الشركة لم تنته لهذا السبب فانه بعفته وارثاً للشريك المتوفى يطلب الانفصال من الشركة كما يخوله القانون ذلك طبقاً للمادة ٦٤٤٥ مدني

« وحيث ان المدعي أبدي اوجها أخرى استند عليها في طلباته منها ان ايجارة الارض المقام عليها السوق فسخت بوفاة المؤجر وانها فضلاً عن ذلك ايجارة باطلة لأنها ازلية وليس لها مدة محددة وان النزاع الحاصل بين الشركاء على ادارة السوق يبرر عدم الاستمرار فيها وفسخها

« وحيث ان المدعي عليه دفع هذه الاوجه بما هو مبين في محاضر الجلسات وما قدمه من المذكرات التحريزية وطلب احتياطياً توجيه دعوى الضمان قبل المدعي وباقي ورثة المرحوم عثمان محمد وقبل الشركاء الاخرين وقد أعلنهم بدعوى الضمان بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٢٤

« وحيث انه بالاطلاع على عقد الشركة المؤرخ ٢٦ يونيه سنة ١٩١١ الثابت التاريخ في ٢٢ مايو سنة ١٩٢١ تبين انه اشترط في البند الاول ان الشركة مستديمة واذا توفي احد الطرفين تنتقل حقوقه الى ورثته

« وحيث ان هذا الشرط من شأنه ان

الوجه الثالث من الأوجه التي ابداهها المدعى خاصاً بانتهاء الشركة لانتهاء الإيجارة

« وحيث انه يجب التقرير مبدئياً ان وفاة المؤجر لا تأثير لها على عقد الإيجار الصادر منه بل تستمر الإجارة لباقي المدة المحددة في العقد ولو بعد وفاته وانما تنتهي الإجارة بوفاة المستأجر اذا روعي وقت العقد أن شخصيته ومهارته في العوامل التي دعت الى التأجير اليه

« وحيث انه فيما عدا ذلك فمن المقرر ان عقد الإيجار يجب ان يكون لمدة معينة كما قضى بذلك المادة (٣٦٢) مدني فان كان الإيجار مؤبداً أو مستديماً ولم يظهر أن نية المتعاقدين كانت منصرفة الى تحديد أجله وهو لم ينص على ذلك صراحة في العقدان الإيجارة لاتنقضي لبطولانها

« وحيث انه سبق القول بأن عقد الشركة تضمن شرطاً مؤداه ان الأرض المقام عليها السوق مؤجرة من المرحوم عثمان محمد بصفة مستديمة ما دام المدعى عليه قابلاً بها ويفهم من ذلك ان المتعاقدين قصدوا تأييد الإيجار واستمراره ولا يعترض بأن هذه النية غير متوفرة لتعليق الاستمرار على قبول المدعى عليه الذي سبها طال أجله فانه لمدة محدودة لأن هذا الاعتراض يزول متى تبين أن الشركاء اتفقوا فيما بينهم على انتقال حقوق كل منهم في الشركة الى ورثته ومن ثم يكون لورثة المدعى عليه ولورثتهم من بعدهم حق الاستفادة من هذا الشرط وليس أدل من ذلك على بقاء الإيجارة مؤبدة واستمرارها

« وحيث يستنتج مما تقدم أن عقد الإيجار المنصوص عليه ضمناً في عقد الشركة لم يحدد مدة الإيجار وانما نص على أن تكون الإيجارة أزلية فهو من هذه الوجهة عقد باطل لا يجوز التمسك به

« وحيث انه من المسلم به ان الشركة تنتهي اذا انتهت إيجارة العين القائمة عليها الشركة وقد قرر بأن عقد الإيجار باطل فعقد الشركة منه تبعاً له ويكون الاعتراض الذي اثاره المدعى عليه يتمسكه بالبند الثالث عشر المار ذكره على غير أساس

« وحيث انه فوق ما تقدم فانه لم يثبت ان طلب الانفصال الذي استند عليه المدعى في فسخ الشركة جاء في وقت غير لائق أو صدر بناء على غش بل بالعكس تبين من دعوى الحراسة ان المدعى عليه تأخر في محاسبة الشركاء عن أرباح سنة ١٩٢٣ ما عدا الشهر الاول منها حتى اوتأت المحكمة وتأييد حكمها استثنائياً أن توكل ادارة السوق الى حارس قضائي

« وحيث ولوائه ذكر في البند الخامس من عقد الشركة ان عثمان افندي محمد لا يجوز له بيع الأرض ملكه المؤجرة لاقامة السوق عليها ما دام المدعى عليه لا يرغب في ذلك وهذه الرغبة لم تتحقق الا ان محل ذلك إذ لا يكون هناك سبب قانوني لفسخ الشركة فاذا تبين ان هذا السبب متوفر فمن العبث والشركة مفسوخة ان يتمسك المدعى عليه بهذا الشرط

« وحيث لما تقدم يتعين الحكم للمدعى بطلانته

عن دعوى الضمان

« وحيث ان المدعى عليه طلب الحكم بالزام باقى الشركاء بما فيهم ورثة المرحوم عثمان أفندى محمد بأن يدفعوا له مبلغ اربعمائة جنيه من ذلك مبلغ ما يتبقى جنيه الشرط الجزائى المتفق عليه فى البند الخامس عشر من عقد الشركة ومائتى جنيه قيمة مصاريف البناء وخلافه التى افقها على السوق

» وحيث انه فيما يختص بالشق الاول من دعوى الضمان فقد اشترط فى البند الخامس عشر من عقد الشركة ان من يتسبب من المتعاقدين لأى سبب من الاسباب فى اكراه المتعاقد الاخر على الخروج من الشركة يلزم بتعويض قدره مائتى جنيه

» وحيث ان المدعى هو الذى طلب فسخ عقد الشركة فهو الملزم وحده بالتعويض ولا محل لازام باقى الورثة أو الشركاء

» وحيث ان الزام المدعى بالتعويض لا يتعارض مع التقرير بفسخ الشركة للحجج القانونية التى أخذت بها المحكمة لأنه فضلا عن ان الشرط الجزائى المتفق عليه أريد تطبيقه فى مثل هذه الحالة فإن القضاء بطلان عقد الايجار المشتمل عليه عقد الشركة لا يترتب عليه بطلان كافة النصوص الاخرى اذ أن الايجارة ليست الغاية التى كان يرمى اليها الشركاء وانما هي وسيلة توسلوا بها لتحقيق الغرض المشترك

» وحيث أن المحكمة ترى أن مبلغ المائتى جنيه المتفق عليه ليس مبالغاً فيه متى روعيت الارباح التى كانت تدرها هذه الشركة والمدة

التي كان يؤمل الشركاء استثمار الشركة فيها « وحيث أنه بالنسبة لقيمة المصاريف التى يطالب المدعى عليه بها فلم يتفق على شىء بشأنها عند انقضاء الشركة وقد نص فى العقد على أن المدعى عليه تعهد بدفع كافة المصاريف اللازمة لأعمال السوق وأنه يلزم منها بقية الثلثاى وباقى الشركاء بقيمة الثلث واشترط أيضاً أن الطرف الاول من طرفى العقد لا يحصل على شىء من الارباح ما لم يسدد حصته فى المصاريف وهى الثلث ومن ذلك يتضح أن المدعى عليه غير محق فى هذا الطلب »

(قضية عبد الرحمن أفندى عثمان محمد وحضر عنه حفرة الاستاذ نصيف أفندى ذكى الحامى ضد الحواجه موسى خليل وآخرين عمدة ٩١٤ سنة ٩٢٣ مدنى . دائرة حضرات عبد الفتاح حسين أفندى واسكندر حنا دميان أفندى واسماعيل محمود حمدى أفندى)

تعليق

لم لا يكون الاستئجار هنا حكمة كحكم الاحتكار يعطى للمستأجر حق البقاء والقرار طالما انه يدفع الاجرة ، والاحتكار جائز فى الملك وفى الوقف

٤٤٦

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٦ ابريل سنة ١٩٢٦

بيع . كتابة . انعقاده . اثباته . تسجيل . حكم البيع غير المسجل . تعويضات مالية . عينية .

القاعدة القانونية

١ - يتم عقد البيع قانوناً بمجرد تراضى المتعاقدين متى كان هذا التراضى مشتملاً على

جميع الأركان المكونة للبيع ولا يتوقف انعقاده على كتابة ما حتى بعد صدور القانون غرة ١٨ سنة ١٩٢٣. لأن الكتابة ليست الا وسيلة فقط لاثباته أما التسجيل فشرط شكلي فقط لانتقال الملكية

٢- يترتب على عقد البيع الصحيح غير المسجل الزام البائع بعمل الاجراءات القانونية لتسجيله وتسليم المبيع للمشتري وضمن عدم المنازعة فيه كما يترتب عليه الزام المشتري بدفع الثمن فان امتنع البائع عن القيام بعمل الاجراءات القانونية الموصلة الى التسجيل كان للمحكمة أن تحكم عليه بالتعويضات

٣- التعويضات لا تكون دائماً مالية بل يجوز أن تكون أيضاً عينية لأن القاضي ملزم بالحكم بالوفاء عيناً الا اذا مس حكمه حرية البائع الشخصية. فاذا رفض البائع اتمام الاجراءات اللازمة لتمام البيع كان للمشتري الحق في مقاضاته للحصول على حكم يقوم مقام العقد المصدق عليه رسمياً ليستطيع بذلك تسجيله

المحكمة :

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمدولة قانوناً

« حيث أن الاستئناف حاز شكلاً القانوني

« وحيث أنه تبين للمحكمة من الأوراق

أن المستأنفة باءت لاختها المستأنف عليها بعقد

عرفي مؤرخ في ١٠ بونيه سنة ١٩٢٤ ف ١ ط

٢/٣ من مشاعة في ٧ ف ٩ ط ٨ س بزمام

المحلة الكبرى نظير مبلغ ١٦٠ جنيهاً استلمته قدماً وعدا وسلمت الأ طيان للمشتري ولامتاع المستأنفة عن التصديق على العقد لتسجيله رفعت ضدها المستأنف عليها الدعوى ومحكمة أول درجة حكمت بإثبات وقوع البيع فاستأنفت المستأنفة وقالت أن العقد لم يرد بالشكل القانوني فهو باطل

« وحيث أن عقد البيع يتم قانوناً بمجرد تراضي المتعاقدين متى كان هذا التراضي مشتملاً على جميع الأركان المكونة للبيع ولا يتوقف انعقاده على كتابة لأن الكتابة ليست الا وسيلة لاثباته

« وحيث أن عقد البيع لا يزال من عقود التراضي حتى بعد صدور القانون غرة ١٨ سنة ١٩٢٣ الذي جعل التسجيل شرطاً أساسياً بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم ولم يصبح من العقود الشكلية بطبيعتها كالهبة والرهن العقاري من حيث الانعقاد وليس التسجيل سوى شرط شكلي لانتقال الملكية فقط ويبدل على ذلك (١) ما جاء بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون المذكور من أنه لا يكون للعقود غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين (٢) ما جاء بمشروع الحكومة من أن العقد العرفي غير المسجل لا يعتبر كأن لم يكن بل هو ملزم بالتعويضات لمن أصابه ضرر من طرفي العقد

« وحيث أنه يترتب على العقد الصحيح غير المسجل الزام البائع بعمل الاجراءات القانونية لتسجيله وتسليم المبيع للمشتري وضمن عدم المنازعة فيه والزام المشتري بالثمن فان امتنع البائع

عن القيام بعمل الاجراءات القانونية الموصلة الى التسجيل كان للمحكمة أن تحكم عليه بالتعويضات « وحيث أن التعويضات لا تكون دائماً

مالية بل تكون أيضاً عينية en nature لأن القاضي ملزم بالحكم بالوفاء عيناً الا اذا مس حقه حرية البائع الشخصية

« وحيث أن البيع في هذه الدعوى قد انعقد صحيحاً مستكلاً كافة الشرائط فيكون للمستأنف عليها « المشتري » الحق في مقاضاة المستأنفة « البائعة » للحصول على حكم يقوم مقام العقد المصدق عليه رسمياً حتى تستطيع بذلك تسجيله

« وحيث مما تقدم يكون الحكم الابتدائي في محله فيتعين تأييده »

(قضية الست منيرة عبد الخالق الاعصر وحضر عنها حضرة الاستاذ راقب نخله أفندي الحامى ضد الست هانم عبد الخالق الاعصر وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد نجيب صدق أفندي والشيخ حسن عبد القادر الحاميان قمره ١١٩ سنة ١٩٢٦ - دائرة حضرات أصحاب العزة على بك عبد الرازق وعفيق عفت بك واسماعيل حمدي بك)

٤٤٧

محكمة المنصورة الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٢٦

حق ارتفاق . مظل . بناء . شروط التملك .
اكتساب حقوق الارتفاق .

القاعدة القانونية

١ - الجار الذي يكتسب حق وجود مطلات على ارض جاره بمضي المدة لا يجوز له أن يمنع هذا الجار من الانتفاع بارضه علي وجه

الاطلاق وانما يجوز له فقط ان يطلب احترام حقه بمنع الجار من اقامة حائط يسد المطلات ويعطل منافعها

٢ - اذا اراد الجار الذي ترتب على ارضه حق وجود مظل بمضي المدة ان يقيم بناء على ارضه فيجب عليه أن يترك مسافة متر من حدود ملكه حتى لا يترتب على اقامة الابنية سد المطلات المكتسبة بمضي المدة

٣ - وضع الاسمدة في ارض الجار أو احياء لبالى الموالد فيها امور وقتية لا يترتب عليها شيء من حقوق الارتفاق التي تقتضى صفة الدوام والاستمرار

المحكمة :

« حيث أن المدعى والخصوم الثوالت الذين انضموا له يزعمون أن لهم منازل تشرف في جميع الجهات على أرض فضاء وقد اكتسبوا على هذه الارض حقوق ارتفاق بما أحدثوه في حيطان منازلهم من الابواب والشبابيك منذ أكثر من خمس عشرة سنة ولكن المدعى عليهم يحاولون أن يحولوا بينهم وبين تلك الحقوق بأقامة ابنيه على حدود الارض تحجب النظر والنور والهواء

« وحيث أنه ثابت من اوراق الدعوى أن الارض الفضاء كانت مملوكة للحكومة ثم انتقلت بالبيع من يد الى يد حتى دخلت ملك المدعى عليهم فلما آلت اليهم وأرادوا الانتفاع بها بالبناء فوقها تعرض لهم المدعى والخصوم الثوالت

بمجة أن لهم على الارض حقوق ارتفاق فضلا عن كونهم يضعون فيها أسمدتهم ويحيون عليها ليالى الموالد في اوقانها السنوية

« وحيث أنه ظاهر من تقرير الخبير أن مباني المدعى والخصوم التوالث تحد الارض من ثلاث جهات وقد فتح هؤلاء في مبانيهم ابوابا وشبابيك من زمن قديم يزيد على خمس عشرة سنة ولذلك يكونون قد اكتسبوا حقوق ارتفاق بوجود مطلاتهم وابوابهم قائمة كل ذلك الزمن الطويل وهم ينتفعون بها بدون معارضة من مالكي الارض ولا يصبح عدلا أو قانونا أن يسد المدعى عليهم هذه النوافذ بعد تلك المدة الطويلة وأما وضع الاسمدة واقامة الموالد فهذه أمور وقتية غير مستمرة ولا ينشأ عنها حق من حقوق الارتفاق .

« وحيث أنه لا يوجد نص خاص في القانون المصرى يبين حكم المطلات التى تكتسب بمرور الزمن على أرض الجار وإنما نص القانون فقط في المادة ٣٩ مدنى على المسافة التى يجب أن يتركها الجار الذى يريد أن يكون له على جاره مطل مقابل على خط مستقيم فالواجب والحالة هذه الرجوع الى القانون الفرنسى وأقوال الشراح للوقوف على الحكم الصحيح فى هذا الموضوع « وحيث أن القانون الفرنسى قد خلا من مثل هذا النص أيضا ولم ترد فيه الا احكام عامة بالمادة ٧٠١ مدنى مؤداها أنه يجب على الجار أن يجتنب كل عمل يؤدي الى تغيير حقوق الارتفاق التى لجاره أو انتفاعها أو تعطيلها .

« وحيث أن أقوال الشراح غير متفقة فى هذا الصدد ولكن الرأى الغالب الذى أخذت به المحاكم الفرنسية هو أن للجار الذى اكتسب بمقتضى المدة حق فتح مطلات على أرض جاره أن يطالب باحترام حقه الا أن الصعوبة هي فى معرفة المدى الذى يقف دونه استعمال هذا الحق والحد الذى يجب على الجار أن يتعداه وقد بين هؤلاء الشراح هذا الحد وقالوا بطريق القياس والاستنتاج بأن الجار غير ملزم اذا اراد البناء على أرضه الا أن يترك نفس المسافة التى كان يلزمه أن يتركها لو قصد فتح مطلات على أرض جاره وهذه المسافة مبينة فى المادة ٦٧٨ مدنى فرنسى التى تقابل المادة ٣٩ من قانونه وهي التى حددت المسافة المشار اليها بتر واحد (راجع بودرى لاكتبرى وشوفوجز ٦ طبعة ثالثة صحيفة ٧٧٠ و ٧٧١ وأوبرى وروجز ٣ صحيفتى ١٦٠ و ١٦١ وقض فرنسى ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٧ دالوز ١٩١٠)

« وحيث أن المحاكم المصرية قد ترددت بين هذا الرأى وذلك فقضت محكمة الاستئناف الاهلية فى ٨ ديسمبر سنة ١٩١٠ بأنه يمكن للجار أن يمتلك بمضى المدة حق وجود مطلات على ملك جاره على مسافة اقل من متر واحد ولكن ليس له أن يمنع جاره من اقامة بناء على حدود ملكه ولو أدى ذلك الى سد المطلات وأما محكمة الاستئناف المختلطة فقد أخذت بما أفتي به معظم الشراح فقررت فى عدة أحكام آخرها صدر فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ بأنه لا يجوز للجار أن

٤٤٨

محكمة المنصورة الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ ابريل سنة ١٩٢٦
بيع . وصى . قاصر . ابطال البيع . رجوع
على القاصر . بمقدار ما استفاد .

القاعدة القانونية

١ - الوصى الذى يبيع مال القاصر بغير اذن المجلس الحسبى يكون تصرفه باطلاً ما لم يجزه المجلس المذكور طبقاً للمادة ١٣ من قانون المجالس الحسبية - وفي حالة عدم اجازة العقد لا يعتبر القاصر طرفاً فى العقد ولا ممثلاً فيه - فاذا حكم نهائياً بالغاء العقد من المحاكم المختصة فليس للمشتري ان يرجع على القاصر بقيمة الثمن وكل ماله ان يطالب به الوصى وحده

٢ - وعلى فرض ان القاصر قد استفاد من قيمة الثمن فان قاعدة الاغتناء على حساب الغير Enrichissement sans cause لا تمنع المشتري حق الرجوع على القاصر بقدر ما عاد عليه من الفائدة - وذلك لأن المادة (١٤٤) مدنى أهلى قد قصرت حق المطالبة على حالة واحدة وهى عند ما « يقصد » صاحب العمل عند القيام بعمله ايصال منفعة للغير - ففي حالة المشتري والقاصر سالفة الذكر اذا لم يجز المجلس الحسبى العقد لأنه فى غير مصلحة القاصر وحكم نهائياً من المحاكم المختصة بالغاء العقد فلا يمكن ان يقال ان العقد قد تحرر لمصلحة القاصر - واذن فلا مسئولية عليه بمقتضى نص المادة (١٤٤) مدنى أهلى

يطلب ازالة المطلات المكتسبة بمضي المدة ولا أن يسدها بأقامة حائط على مسافة أقل من المسافة القانونية (أنظر مرجع القضاء صحيفة ٢٩٤ وكتاب كامل مرعى بك فى الحقوق العينية صحيفة ٢٤١)

« وحيث أن هذه المحكمة ترى الأخذ بالرأى الراجح الذى اتبعته المحاكم الفرنساوية وقضت به المحاكم المختلطة وأقره جمهور الشراح وذلك لأنه أقرب الى العدل وأكثر اتفاقاً مع روح القانون اذ لا معنى للتسليم بوجود حق ثم اباحة تعطيله ومن التناقض أن يمنع الجار من طلب ازالة المطل ثم يباح له أن يسده بأقامة حائط ملاصق له فليس ثمة أدنى فرق بين سد مطل أو ازالته إذ ان هذه تزيل الاثر وذاك يعطل المنافع وكلاهما فى النتيجة سواء .

« وحيث أنه بالقياس على ما تقدم يكون المدعى غير محق فى طلب منع المدعى عليهم من الانتفاع بأرضهم أو البناء عليها بوجه الاطلاق كما جاء بمرضىة الدعوى بل يكون للمدعى عليهم حق اقامة البناء فى حدود المادة ٣٩ مدنى فلا يلزمهم الا أن يتركوا من ملكهم مسافة متر واحد »

(قضية الشيخ عبد الملك حسين ضد ورثة محمد ابو النجا وآخرين نمرة ٩٣٦ سنة ١٩٢٣ . أصدر المحكم حضرة صاحب العزة يوسف بك رفعت القاضى)

٣ - ان القاعدة الرومانية المشهورة *Actio de in remverso* التي تعطي صاحب العمل حق الرجوع على من استفاد من عمله بقدر ما استفاد منه ولو لم يقصد هو ايصال أى منفعة له وقت قيامه بالعمل - وان كانت معروفة في القانون الفرنسى إلا ان الشارع المصرى أغفل النص عليها وكذلك المحاكم المصرية لم يسبق لها ان طبقتها . فلو أردنا تطبيق هذه القاعدة على الحالة التي نحن بصددنا عملاً بقواعد العدل والانصاف فان القاصر لا يكون مسئولاً قبل المشتري بشئ ما لأن أهم شرط يستلزمه الأخذ بهذه القاعدة وجود رابطة قانونية مباشرة بين المدعى والمدعى عليه أو بين الأول وأموال الثانى - وقد تبين مما سبق ان الرابطة القانونية بين المشتري والقاصر معدومة أصلاً

المحكمة :

« من حيث أنه فيما يختص بالمدعى عليها الاولى فقد اعترفت بمحصول البيع وقبض الثمن من المدعى وهو المبلغ المرفوعة بشأنه الدعوى ولا شك أنها ملزمة برد ما استولت عليه من المدعى طالما ان العقد الصادر منها له قد حكم بالغائه نهائياً وعادت الملكية للمدعى عليها الثانية.

« وحيث أنه فيما يختص بالمدعى عليها الثانية فان المدعى يطلب الحكم عليها مع المدعى عليها الاولى بالتضامن لأنها استفادت من الثمن الذى بيعت به الارض حيث صرف على جهازها فعلى

ملزمة برد ما استفادت به وإلا تكون قد اغتنت على حساب الغير طبقاً للقاعدة القانونية المعروفة *Enrichissement sans cause* ويطلب الاحالة الى التحقيق لاثبات هذه الواقعة أى واقعة استفادة المدعى عليها الثانية من الثمن والحكم عليها بقدر ما استفادت به

« وحيث أنه يجب على المحكمة قبل ان تقضى بقبول طلب الاحالة أو رفضه أن تبحث في أساس مسئولية المدعى عليها الثانية من الوجهة القانونية فان تبين أنها مسئولة أحيلت الدعوى الى التحقيق وان ثبت العكس فلا محل للاحالة ويقضى في الدعوى بالحالة التي هي عليها الآن

« وحيث ان المسئولية لا تترتب قانوناً على انسان إلا بمقد يكون طرفاً فيه أو ممثلاً فيه على الأقل وتكون المسئولية ناشئة في هذه الحالة عن قبوله ورضاه بها أو أنها تترتب عليه بمقتضى القانون ويدخل في هذا التعبير اشباه العقود والجنح وأشباه الجنح وغير ذلك مما ينص القانون على وجود مسئولية فيه - أى أى ان المسئولية لا تكون إلا بمقد أو بنص القانون فهل المدعى عليها الثانية مسئولة طبقاً لأحد هذين القسمين ؟ ذلك يتبين فيما يأتى :

« وحيث أنه لمعرفة ما اذا كانت مسئوليتها ناتجة عن العقد يجب البحث في هل كانت هي طرفاً في العقد أو كانت ممثلة فيه على الأقل فاذا تبين أنها كانت كذلك أصبحت مسئولة وإلا فلا مسئولية عليها

« وحيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى عليها الاولى بصقتها وصية على ابنتها - (المدعى عليها الثانية) باعت للمدعى السنة قرار يبط المملوكة للمدعى عليها الثانية بالعقد موضوع هذه الدعوى ولم يكن ذلك باذن المجلس الحسبي كما تقضى بذلك المادة ١٣ من قانون المجالس الحسبية والتي تحرم على لاوصياء التصرف في عقارات القصر بدون اذن المجلس الحسبي محافظة على أموال هؤلاء القصر من عبث الارضياء وسوء تصرفهم ومعنى هذا المنع ان الوصى اذا تصرف في عقار القاصر دون ان يحصل على اذن المجلس الحسبي كان تصرفه باطلاً لأن فيه مخالفة صريحة للقانون ولا يمكن اعتباره ممثلاً للقاصر في هذه الحالة ما دام ان القانون في المادة ١٣ السالفة الذكر يحرم عليه مثل هذا التصرف بغير اذن المجلس الحسبي . وقد حكم نهائياً بالغاء عقد البيع الصادر من المدعى عليها الاولى للمدعى بناء على أنه باطل قانوناً لانه لم يحصل طبقاً لما تقتضى به المادة ١٣ الآفة الذكر

« وحيث أنه لا يمكن أن يقال أن العقد لم يكن باطلاً بطلاناً أصلياً (Void) بل أنه كان قابلاً للبطلان فقط (Void able) بمعنى ان المجلس الحسبي كان له ان يميزه فيصبح العقد صحيحاً ويترتب عليه كل ما يترتب على العقود الصحيحة من النتائج القانونية وان الوصية في هذه الحالة تكون ممثلة للقاصر في العقد تمثيلاً

صحيحاً - وعلى ذلك تعتبر الوصية ممثلة للقاصر أيضاً في حالة الغاء العقد لأن ذلك لا يغير من طبيعة العقد فلا يجوز ان تكون القاصر ممثلة في حالة اجازة المجلس الحسبي للعقد ولا تكون ممثلة في حالة عدم الاجازة والغاء العقد - لأن الرد على ذلك بسيط فان عقد الوصى في حالة عدم حصوله على اذن المجلس الحسبي يكون كمقد الفضولي الذي يبيع ملك غيره فانه لا يكون باطلاً بطلاناً أصلياً (Void) إذ ان المالك له أن يميزه فيصبح عقداً صحيحاً ويكون الفضولي ممثلاً للمالك ومع ذلك فاذا رفض المالك اجازته فلا يمكن أن يقال أن الفضولي كان يمثل المالك ولا يترتب على رفض المالك للعقد أى مسئولية قانونية عليه لأنه لم يكن طرفاً فيه ولم يرد اجازته

« وحيث أنه متى تبين ذلك وثبت ان المدعى عليها الثانية لم تكن ممثلة في العقد ولا طرفاً فيه فلا مسئولية عليها بمقتضى هذا العقد بقى أن نبحث في النقطة الثانية وهي مسئوليتها بنص من نصوص القانون ولأجل الوصول الى هذا الغرض يجب الرجوع ضمناً الى نصوص القانون فنجد ان قاعدة Enrichissement sans cause منصوص عليها في المادة ١٤٤ مدنى ما يأتى :

« من فعل « بالقصد » شيئاً تترتب عليه منفعة لشخص آخر فيستحق على هذا الشخص مقدار المصاريف التى صرفها والخسارات التى

وان كانت هذه النظرية مجهولة للقانون المصري لأنه لم ينص عليها ولا المحاكم المصرية سبق ان طبقها

« وحيث أنه في هذه القضية لم يتم دليل قط على أن البيع قد حصل « بقصد » فائدة المدعي عليها الثانية بل قد ثبت بالعكس أن التصرف كان لغیر مصلحتها بدليل عدم أجارة المجلس الحسبي لعقد البيع والحكم بإطلانه نهائياً وعلى فرض أنها استفادت من وراء ذلك فهي غير مستولة طبقاً لنص المادة ١٤٤ مدني .

« وحيث أنه لو ذهبنا الى أبعد من ذلك وأخذنا بنظرية « actio de in remverso » السالفة الذكر تطبيقاً لقاعدة المدل والانصاف فالتا نجد أن هذه القاعدة تستلزم توفر ركنين مهمين - الأول - أن ما يطالب به لم يكن سلم على سبيل الهبة - الثاني - وجود رابطة قانونية مباشرة « l'inde drait » بين الشخصين المدعي والمدعي عليه أو بين أحدهما وأموال الأخير . ولا يكفي لتوفر هذا الركن الثاني أن يثبت أن المدعي عليه استفاد من عمل المدعي بطريقة غير مباشرة وإنما يجب أن تكون الفائدة بطريقة مباشرة تدل على أن ثروة المدعي عليه قد استفادت مباشرة من عمل المدعي « Walton R. 269-270 »

« وحيث أنه بالنسبة للركن الأول فلا محل للبحث فيه لأنه لم يقل أحد أن المطالب به سلم على سبيل الهبة . أما بالنسبة للركن الثاني

خسرها بشرط ان لا تتجاوز تلك المصاريف والخسارات قيمة ما آل الى ذلك الشخص من المنفعة « وهذه القاعدة هي المنصوص عليها في المادة

١٣٧١ مدني فرنسي La gestion d'affaire وظاهر من كلمة « بالقصد » من المادة ١٤٤ مدني أهلي أنه يجب أن يكون العمل الذي تم قصد به وقت عمله منفعة الشخص المراد الرجوع عليه فإذا لم تكن مصلحة الشخص المراد الرجوع عليه محل تقدير وقت العمل فلا رجوع عليه بما استفاد مهما بلغت فائدته . ذلك ما قصده الشارع المصري لأنه بوضعه كلمة « بالقصد » التي لا توجد في المادة ١٣٧١ فرنسي المقابلة للمادة ١٤٤ والمنقولة عنها تلك المادة والمواد التي تليها قصد مخالفة القانون الفرنسي وقصر حق المطالبة على حالة واحدة وهي عند ما يقصد بالعمل منفعة الشخص المراد الرجوع عليه . وفي الاحوال الأخرى لا رجوع بما يستفيد الانسان من عمل غيره . وذلك بعكس ما جاءت به المادة ١٣٧١ « التي لم تشترط إلا شرطاً واحداً وهو ان يقوم الانسان بمحض رغبته بعمل تفود منه فائدة على آخر بمعنى أنه لو قام انسان بعمل شيء ولم يكن يقصد به منفعة شخص آخر ولكنه أنتج في الواقع فائدة لهذا الشخص فلصاحب العمل ان يعود على من استفاد بقدر الفائدة التي عادت عليه وتلك نظرية مسلم بها في القانون الفرنسي ومعروفة باسم Actio de in rem-verso

طلب الحبس لأن العين مملوكة للمدعي عليها
الثانية فلا محل لحبسها تحت يد المدعي »

(قضية سيد أحمد اسماعيل وحضر عنه حضرة الاستاذ
فهمي أفندي سعد الهامى ضد طريقه بفت البار وأخرى
وحضر عن الأولى حضرة الاستاذ محمود أفندي موسى
وعن الثانية حضرة الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك
الحاميان نمرة ٢١٠ سنة ١٩٢٦ . أصدر الحكم حضرة
صاحب العزة أحمد راجب ذكروري بك القاضي)

تعليق

راجع شرح النظرية الرومانية Action de

in rem verso في مجلة القانون المدني التي
تصدر في كل ثلاثة شهور في فرنسا بقلم
الاستاذ روست سنة ١٩٢٢ من ٧٢ . وراجع
ايضاً الحكم الصادر من محكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٥ رئاسة
هانسون . استئناف صباغ وحمزة ضد لويس
عمان المنشور بنشرة الاحكام المختلطة عدد
١١ نمرة ٣٧ من ٢٦٥

٤٤٩

محكمة كفر الشيخ الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٦

اجارة ، حق امتياز . بيع العين المؤجرة .
تأجير من الباطن .

القاعدة القانونية

١ - لا يعطى للمؤجر حق الامتياز المبين

بالمادة ٦٢٠ و ٧٦١ مرافعات والمادة ٦٠١ و ٧٢٧

مدنى الا اذا كانت الاجارة حقيقية اما اذا كانت

صورية أو باطلة انعدم محلها . ومتى كانت كذلك

فلا يترتب عليها اي أثر لحق الامتياز أو خلافه

فتعود لى ما اسبق بيانه أولاً من عدم وجود أي

رابطة قانونية مباشرة بين المدعي والمدعي عليها

الثانية اذا أنها لم تكن ممثلة في العقد بأي طريقة

قانونية وعليه فلا يكون بينهما ثمت ارتباط قانوني

وعلى ذلك فلا مسئولية على المدعي عليها الثانية

طبقاً لهذه القاعدة أيضاً » de in rem verso

« Atcoi-

» وحيث أنه فضلاً عن كل ما تقدم فانه

قد ثبت من قرار المجلس الحسنى الذى قضى

بمزل المدعي عليها الاولى من الوصاية أن للمدعي

عليها الثانية مبلغاً قدره بنحو عشرين جنيهاً في

ذمة المدعي عليها الاولى وقد كان كل ذلك بعد

حصول البيع منها للمدعي فعلى فرض انها جهزت

المدعي عليها الثانية فان مبلغ العشرين جنيهاً

كانت تكفى لجهازها فهي إذن لم تستفد بشئ

من الثمن المطالب به وكل ما للمدعي من الحق

كائن قبل المدعي عليها الاولى .

» وحيث أنه في هذه الحالة ترى المحكمة

أن لا محل لاحالة الدعوى الى التحقيق

» وحيث أنه من كل ما تقدم تكون

المدعي عليها الاولى ملزمة برد مبلغ الثمن للمدعي

مع المصاريف والأتعاب ولا يكون هناك محل

للحكم على المدعي عليها الثانية بشئ . ما ويتعين

اخراجها من الدعوى بلا مصاريف . ورفض

٢ - من المقرر قانوناً أن أساس امتياز المؤجر وجود رهن ضمني «gage tacite» لمؤجر العين على ما بها من متاع. إذا المفروض أن حيازته مستمرة رغم التأجير فإذا باع المالك العين أو انتهت يده لأي سبب ما ضاعت حيازته وبالتالي يضيع حقه في الامتياز

٣ - يعتبر المؤجر مجبراً للتأجير من الباطن إجازة ضمنية وإن وجد حظر بذلك في العقد إذا حصل التأجير بالفعل وعلم به وسكت بدون اعتراض المحكمة :

« من حيث أن المدعى عليه الثاني لم يحضر مع اعلانه قانوناً فيجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ١١٩ مرافعات

« ومن حيث أن المدعى يطلب الحكم بأحقته للأخشاب الموضحة بصحيفة الدعوى والغاء الحجز المتوقع عليها بمعرفة المدعى عليه الأول مع الزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠٠ قرش على سبيل التعويض

« ومن حيث أن المدعى عليه الأول يرتكن على عقود الإيجار الصادرة إليه من حامد أحمد عيسى المدعى عليه الثاني وأن المذكور مؤجر من باطنه للشيخ محمد يومي المدعى عليه الثالث وأن الأخير مؤجر لعمر البحيري اقتدى المدعى والمنصوص فيها في البند الثاني على ما يأتي :

(لا يجوز للمستأجر أن يتنازل لأحد عن حقوقه في هذا الاستئجار ولا أن يؤجر الأرض

المذكورة كلها أو بعضها من باطنه) كما يرتكن على نص المادة ٦٧٠ من قانون المرافعات التي تميز المالك توقيع الحجز على المنقولات المملوكة للمستأجر من المستأجر الأصلي وإنما للمستأجر الثاني المذكور أن يستحصل على رفع الحجز بآثاره توفية الأجرة المستحقة للمستأجر الأصلي إذا كان مأذوناً بالتأجير لفترة كما يرتكن أيضاً على الحكم السابق صدوره من هذه المحكمة بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥

« ومن حيث أن المدعى ينازع المدعى عليه الأول في وجود حق الامتياز الذي يسوغ له حق توقيع الحجز التحفظي على منقولاته لأن حامد أحمد عيسى المدعى عليه الثاني ليس بمستأجر أصلي وإنما هو مالك للعين المؤجرة إليه ومع التسليم بأنه مستأجر فقد أجاز المدعى عليه التأجير من الباطن بتنازله ضمناً عن هذا الحق

« ومن حيث أن ملكية حامد أحمد عيسى للعين المؤجرة ثابتة من اعتراف حضرة مندوب الأوقاف الملكية بمرسى مراد القطع المراد استبدالها عليه وأنه تأخر في دفع الثمن فرفعت الدعوى عليه وحكم عليه بدفع الثمن ولتحصيله قد اتخذت الأوقاف الملكية اجراءآت نزع ملكية الأعيان المبعة كما اعترف مندوب الأوقاف بمحضر الجلسة بمصادقة المحكمة الشرعية على البيع

« ومن حيث أنه مع اعتراف الأوقاف بمرسى المراد على حامد ومطالبته بالثمن والحكم

La simple connaissance du sous bail par le bailleur, sans protestation, peut-être considérée en fait, une ratification du sous-bail (Lyon 3 Mai 1887).

ويراجع أيضاً مؤلف الاستاذ نجيب بك الهلالي ايجاره ص ٩٢ وبند ٨٤٥ والحكم الصادر من محكمة بني سويف الكلية بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢١ والمنشور في المجموعة ٢٢ ص ٢٣٧ عدد ١٤٦

« ومن حيث أنه فضلاً عما تقدم جميعه فان المدعى مستأجر من المدعى عليه الثالث وهو مشتر لا مستأجر من الباطن وقد حكم لمصلحته في دعوى الاستحقاق السابق رفعها منه ضد ديوان الأوقاف

« ومن حيث أنه يتبين مما تقدم ان المدعى محق في طلب الغاء الحجز المتوقع على أخشابه لدفعه الأجرة المستحقة عليه للمدعى عليه الثالث محمد يومي كما أنه محق في طلب التعويض من المدعى عليه الأول نظراً لأن الحجز مشين لسمعته كما أنه اضربه ضرراً مادياً لمنعه من التصرف في الأخشاب المحجوز عليها وتقدر المحكمة التعويض بمبلغ ١٠ جنيهات »

(قضية عمر أفندي البحري وحضر عنه حضرة الاستاذ محمود أفندي السيد الحامي ضد سادة محمد نجيب باشا بصفته مديراً لديوان الأوقاف الخصوصية الملكية وآخرين وحضر عن الأول حضرة مندوب الأوقاف الاستاذ مصطفى أفندي عبد ربه وعن الأخير حضرة عمر عمر أفندي الحامي . نمرة ١٦٠٤ سنة ٩٢٥ . أصدر المحكم حضرة صاحب العزة رياض رزق الله بك)

عليه به ومصادقة المحكمة الشرعية على البيع ونزع ملكية العين المبيعة لا يمكن اعتبار عقد الايجار الصادر من المدعى عليه الأول لثاني عقد ايجار بالمعنى القانوني لانعدام المحل . وبديهي أنه لا وجود لحق الامتياز اذا كان عقد الايجار بالوصف السابق بيانه (يراجع اوبري ورو طبعة ثالثة ج ٣ ص ٢٢٥ حاشية ٨١٥ . وبودري بند ٣٥٦ جزء ١)

« ومن حيث ان الذي يدل دلالة واضحة على أن المدعى عليه الثاني هو المالك للعين المؤجرة ما جاء بالانذار المؤرخ ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٥ والصادر من حضرة صاحب السعادة محمد نجيب باشا بصفته مدير الديوان الاوقاف الخصوصية الملكية حيث جاء فيه صراحة أن سعادة المعلن عين حارساً قضائياً على منزل ومحلات ملك حامد احمد عيسى ومقامة على قطع أرض راسي مزاد استبدالها عليه ومعروفة بنمرة ١٧ الخ

« ومن حيث أنه مع التسليم جدلاً بأن حامدا احمد عيسى ليس بمالك وأن المحكمة الشرعية لم تصادق على البيع كما جاء في مذكرة الأوقاف الكيلية المقدمة والتي تتعارض مع الاعتراف الوارد بمحضر الجلسة فقد سقط حق الامتياز بأجازه الأوقاف ضمناً التأجير من الباطن لسكوتهما وعدم اعتراضها وهذا العلم مستفاد من ظروف الدعوى وكتاب مندوب الأوقاف المؤرخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٥ (يراجع بودري وواهل ج ١ بند ١١٠٦ و ١١١٧ و ١١٠٩ و ١١١٨ ما يأتي :

٤٥٠

محكمة ابو حمص الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٦

تزوير . أوراق رسمية . شروط واركان . موظف
مختص . ورقة تطعيم . حلاق الصحة . تاريخ الميلاد

القاعدة القانونية

يجب لتوفر اركان جريمة التزوير في
الاوراق الرسمية ان يكون المحرر المزور أعد
لأن يتخذ حجة على البيانات الواردة فيه بأن
تنسب الورقة لموظف مختص بتحرير البيانات
التي حصل التزوير من أجلها . فاذا زور شخص
ورقة لها مظهر ورقة تطعيم ونسب صدورها من
حلاق الصحة ولم يذكر فيها تاريخ التطعيم بل
ذكر تاريخ الميلاد وحده بقصد ان ينتفع بها
كشهادة ميلاد فان هذا التزوير لا عقاب
عليه لأن حلاق الصحة غير مختص بإثبات
تواريخ الميلاد والورقة في ذاتها تصبح لا قيمة
لها لأنها لا يمكن ان يحتج بها على صحة تاريخ
الميلاد الموضوع فيها

المحكمة :

« بعد الاطلاع على الاوراق

« من حيث انه نسب للمتهم انه اشترك

مع مجهول في تزوير شهادة ميلاد باسمه

« وحيث تبين لهذه المحكمة ان الورقة

موضوع التزوير ليست بورقة ميلاد بل هي

ورقة تطعيم الجدري وقد عدلت النيابة أخيراً

وصف التهمة على هذا الاعتبار

« وحيث ظهر من التحقيق ان هذه
الورقة مصنعة وان المتهم قدمها للمحكمة
الشرعية ليثبت لها انه ولد في التاريخ المبين فيها
« وحيث انه يجب لتوفر اركان جريمة
التزوير في الاوراق الرسمية ان يكون المحرر
المزور أعد لأن يتخذ حجة على البيانات الواردة
فيها وهذا الركن مدلول عليه في نص المادة ١٨١
عقوبات التي تعدد طرق التزوير وهو القاعدة
التي استنبطها جازو من المادة ١٤٧ من القانون
الفرنسي المقابل للمادة المذكورة (انظر شرح
قانون العقوبات لاحمد بك امين في الصحيفة
نمرة ٢٣٣ وما بعدها

« وحيث ينتج من ذلك انه لكي يكون
التزوير معاقباً عليه يتعين ان تكون الورقة
المزورة منسوبة لموظف مختص بتحرير البيانات
التي حصل التزوير من أجلها

« وحيث أن الورقة موضوع هذه الدعوى
منسوب صدورها من حلاق الصحة

« وحيث ان حلاق الصحة غير مختص
بتحرير شهادات بتاريخ الميلاد ولا بتدوين
بيانات عن هذا التاريخ

« وحيث ان الورقة المذكورة ثابت فيها
ان المتهم المولود في ٤ مارس سنة ١٨٨٥ قد
أجرى تطعيمه وترك تاريخ التطعيم على يياض
ولم يذكر فيها تاريخ سوى تاريخ التصديق على
الورقة من شيخ البلد وهو ١٥ يولييه سنة ٩٢٣
أي بعد الميلاد بنحو من ٣٨ سنة

٤٥١

محكمة سباطو الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦

شفعة • شيوخ • قسمة • تكرار البيع • بقاء
الشفعة • بيع غير مسجل • جواز الشفعة •

القاعدة القانونية

١ - للشريك على الشيوخ حق الشفعة ولو وقع البيع على التحديد فالشفعة جائزة مادام الشيوخ قائما ويكون نفاذا معلقا كالبيع نفسه على نتيجة القسمة

٢ - إذا بيع العقار مرتين ولم يستعمل الشفع حق الشفعة في البيع الأول فلا يترتب على ذلك سقوط حقه لأن حق الشفعة يتجدد ويمكن استعماله عند كل بيع

٣ - تجوز الشفعة في البيوع الغير مسجلة وفاقا للمادة الاولى من القانون غرة ١٨ سنة ١٩٢٣ لأن البيع ينفذ متى توفرت اركانه وشرط التسجيل قاصر على نقل الملكية فلا يتعداه الى غيره من الآثار المترتبة على عقد البيع ومن حق المشتري أن يطلب من البائع تنفيذ العقد وعدم عرقلة التسجيل فاذا حكم باثبات البيع وصحة التعاقد قام هذا الحكم مقام البيع نفسه ومن المقرر أن دعوى الشفعة ليست الا دعوى المطالبة باحلال الشفع محل المشتري في حقوقه وواجباته

٤ - تعطيل حق الشفعة حتي يتم التسجيل قد يترتب عليه القضاء على هذا الحق بامتناع المشتري عن التسجيل ويؤدي الى نتيجة

« وحيث أن ورقة التطعيم المذكورة لا يمكن ان تحمل محل شهادة الميلاد لأن التطعيم فيها بغير تاريخ والعادة ان وقت التطعيم يكون قريبا من وقت الميلاد فخلوها من تاريخ التطعيم يجعلها ورقة لا قيمة لها بالنسبة لتاريخ الميلاد إذ ان الحلاق غير مختص باثباته ولا يصح ان يؤخذ بها للدلالة على شيء ما لأن تاريخ التطعيم لا أثر له فيها

« وحيث ان قاضي الاحالة بمحكمة طنطا قرر في ٩ يونيه سنة ١٩٠٩ في قضية اتهم فيها حلاق صحة بتحرير شهادة ميلاد مزورة بعد ان وقع عليها باسمه وصفته الحقيقيين بان هذا الفعل لا يعد تزويرا معاقبا عليه لأن المتهم لم ينتحل فيها اسم الموظف المختص (انظر الصحيفة نمرة ٢٤٨ من شرح قانون العقوبات لاحمد بك أمين)

« وحيث أن ذكر تاريخ الميلاد في ورقة التطعيم ما هو الا من باب الادلال على صاحبها وهي بحالتها لا قيمة لها ولا تعتبر الورقة في ذاتها دليلا على صحة هذا التاريخ

« وحيث لذلك تكون اركان التزوير المنسوب للمتهم غير متوفرة فلا عقاب عليه

« وحيث أنه بعد ذلك لا محل للبحث في تهمة استعمال الورقة »

(قضية النيابة العمومية نمرة ٣ جنابات سايرة مركز ابو حمس سنة ١٩٢٥ والمقيدة بنمرة ٢١ جنابات سنة ١٩٢٦ ضد احمد محمد عبد النبي . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة كامل بك شكرى القاضي وبحضور حضرة عبد الرحمن الجبرى افندى وكيل النيابة)

تعارض مع نصوص قانون الشفعة في بدء
ميعاد اظهار الرغبة

المحكمة:

« حيث أن المدعى يشفع في العقار المبيع
من تادرس بشاره الى المدعى عليهما الاولين
استناداً الى أن له حصة شائعة فيه وقد قام
بالأجراءات التي فرضها القانون فانذر المشتريين
برغبته في الشفعة وعرض عليهما الثمن الذي اشترى
به وهو ١٥٠ جنيهاً ولكنهما امتنعا عن قبوله
« وحيث لا نزاع في أن الفدان المشفوع
فيه من ضمن ٦ أفدنه و ١٣ قيراطاً و ١٢ سهماً
اشتراها المدعى وأخوه رضوان بدوى بمقد
مسجل في ١٢ يونيه سنة ١٩١٦ شائعة بينهما
ولم يحصل عنها قسمة فالشروع لا يزال قائماً ولا
يؤثر في حق الشفع أن البيع وقع على التحديد
اذ الشفعة جائزة ما دام الشروع باقياً ويكون
نفاذها معلقاً كالبيع نفسه على نتيجة القسمة

« وحيث أن المدعى عليهم دفعوا الدعوى
بأن الشفع لم يتم بكافة الاجراءات الواجبة
قانوناً لأن المشتريين الاولين باعا الأرض
المشفوعة الى محمد رمسى سيد احمد و ابراهيم
حسن المدعى عليهما الثالث والرابع بثمن قدره
٢٥٠ جنيهاً وكان يتعين على الشفع أن يعرض
عليهما الثمن الذي اشترى به

« وحيث أن المدعى طعن في البيع الجديد
بالصورية وقد ثبت من الاوراق أنه انذر
المشتريين الاولين برغبته في الشفعة بتاريخ ٢١
ديسمبر سنة ١٩٢٤ وعرض عليهما مائة وخمسين

جنيهاً عدا رسم التصديق على العقد ولما نفي اليه
خبر البيع الثاني بادر وانذر المشتريين الجدد في
٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ وعرض عليهما الثمن
السابق عرضه

« وحيث أن البيع للمشتريين الاولين
صدر في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ والبيع الثاني في ٢١
ديسمبر ١٩٢٤ وهو نفس اليوم الذي تلقى فيه
البائعات انذار الشفعة ومع أنه لم يمض بين
العقدين سوى شهر وبضعة أيام فقد سعد الثمن
من ١٥٠ جنيهاً الى ٢٥٠ جنيهاً

« وحيث أنه ثبت أن المشتريين الجدد
ابناء البائعين الذين أقرأ بمجلسه ٢٥ ابريل سنة
سنة ١٩٢٦ انهما لم يقبضا ثمناً واعترف أحدهما
بصورية البيع وان الغرض منه اسقاط حق
الشفيع فمن ذلك يتبين أن الشفع سلك
الاجراءات القانونية وما كان له أن يعبأ بالعقد
الصورى أو يعرض ثمناً قام الدليل على صوريته
« وحيث أنه جاء في مذكرة المدعى عليهم
أن تادرس بشاره ابتاع العقار المشفوع وفائياً من
رضوان بدوى عكاشه الشريك المشتاع مع
المدعى ولما كان المدعى لم يشفع في ذلك البيع
فقد سقط حقه في الشفعة وليس بجائز على أى
حال أن يشفع فيه لأن الشفعة لا تكون في
البيع الوقائية

« وحيث أن عدم المطالبة بالشفعة في
البيع الأول لا يترتب عليه سقوط حق الشفعة
لأنه من المقرر أن هذا الحق يتجدد ويمكن
استعماله عند كل بيع

« وحيث أن طلب الشفعة موجه الى البيع الصادر الى المدعى عليهما الاولين وهو بيع منجز لا تعليق فيه على شرط فليس لهما أن يتمسكا بعقد البائع لهما لأسقاط حق الشفعين على أن عقد البيع الوقائي قد حدد للبائع سنة واحدة تنتهي في آخر نوفمبر سنة ١٩٢٣. وقد مضى الميعاد المحدد ولم يستعمل حقه في الاسترداد فأصبح المشتري مالكا نهائيا وبهذه الصفة باع للمدعى عليهما المذكورين في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤. فلا محل اذن لهذا الاعتراض

« وحيث أنه قبل أيضا دفاعا عن المشفوع منهم ان العقود الصادرة اليهم غير مسجلة فلا ينشأ عنها حقوق عينية بل التزامات شخصية طبقا للمادة الاولى من القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ وما دامت الملكية لم تنتقل الى المشفوع منهم فلا محل للشفعة

« وحيث أن البيع ينعقد قانونا باتحاد ارادة البائع والمشتري وتعيين المبيع والثمن ومن الآثار المترتبة عليه انتقال الملكية بمجرد التعاقد ولكن القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ علق نفاذ هذا الاثر على التسجيل فأصبح انتقال الملكية موقوفا أو متراخيا حتى يتم اشهار العقد بواسطة تسجيله وفيما عدا ذلك فالبيع يترتب عليه كافة الآثار الاخرى المينة بالمادة ٢٦٦ مدني لأن التشريع الجديد لم يتناولها

« وحيث أن القوانين المصرية لم تأت بتعريف للشفعة وقد عرقتها الشريعة الغراء بأنها « حق تملك العقار المبيع كله أو بعضه ولو

جبراً على المشتري بما قام عليه من الثمن والمومن » وقال فقهاء الشريعة الاسلامية ان الذي يثبت للشفيع بالبيع هو مجرد الرأي والمشئبة بين أن يأخذ أو يترك وقالوا ان الأخذ بالشفعة فسخ في حق اضافة العقد الى المشتري مع بقاء أصله فيقوم الشفعين مقام المشتري كأن البائع باعه وخاطبه بالايجاب (راجع المحاماه سنة خامسة عدد ٩ ص ٧٣٢)

« وحيث أن المادة الثالثة عشر من قانون الشفعة نصت على أن الشفعين يحل بالنسبة للبائع محل المشفوع منه في كافة ما كان له وعليه من الحقوق الخ. فدعوى الشفعة ليست الادعوى المطالبة باحلال الشفعين محل المشتري في حقوقه وواجباته ولذا أجاز بعض الشراح الشفعة في البيوع المعلقة على شرط موقف أو فاسخ فاذا تحقق الشرط نشأ البيع أو سقط كما كان ينشأ أو يسقط حق المشتري الذي حل محله (راجع كتاب الشفعة لكامل مرمى بك ص ٥٦ ودهل في الشفعة نبذة ١٥ - ١٧) والمرجع فيما تقدم الى الاحكام التي وضعها القانون المدني للبيع لأن أحكام البيع في الشريعة الغراء كثيراً ما تختلف عن أوضاع القانون المدني فوجب الرجوع اليه والتمشي على أحكامه

« وحيث ان عدم تسجيل العقد لا يحول دون انعقاده ولكل عاقد الحق في مطالبة الآخر بالالتزامات التي أوجبها عليه القانون ومن حق المشتري ان يطلب من البائع تنفيذ العقد وعدم عرقلة التسجيل فاذا حكم بإثبات البيع

وصحة التعاقد قام هذا الحكم مقام البيع فيه وما دام تعليق نقل الملكية على التسجيل لا يحرم المشتري كافة المزايا الأخرى الناتجة عن العقد ولا تخليه من الواجبات الملقاة على عاتقه وجب إذاً أن لا يكون عدم التسجيل سبباً في تعطيل حق الشفعة خصوصاً وأن الحكم القاضي بثبوت الشفعة تسجله المحكمة من تلقاء نفسها عملاً بالمادة الثامنة عشرة من قانون الشفعة ومن المقرر أن تسجيل الحكم يقوم مقام تسجيل العقد

« وحيث أن تعطيل حق الشفعة حتى يتم التسجيل قد يترتب عليه القضاء على هذا الحق بامتناع المشتري عن التسجيل إذا كان مطمئناً من جانب البائع وراغباً في الاحتفاظ بالصيغة التي عقدها

» وحيث أن القول بأن الشفعة لا تجوز إلا في البيوع المسجلة يستلزم حتماً جعل ميعاد ابداء الرغبة مبتدئاً من تاريخ التسجيل وهذه النتيجة تتعارض مع نصوص قانون الشفعة وتؤدي إلى ثبوت الشفعة بالتسجيل مع أنها لا تثبت إلا بالبيع البات الصحيح والبيع لا يتوقف وجوده أو عدمه على التسجيل. (راجع حكم محكمة المنصورة الجزئية، المحاماة سنة خامسة عدد ٨ ص ٦١٩)

« وحيث أن سلسلة الأعمال الصورية التي لجأ إليها المدعي عليهم في هذه الدعوى لمرفلة حق الشفع لم تنته بالبيع الذي صدر إلى المدعي عليهما الثالث والرابع - فقد قدم رضوان بدوي البائع وقائماً عقداً مسجلاً في ٢٨ مارس

سنة ١٩٢٥ باسترداد العقار المشفوع مع أن حقه في الاسترداد قد سقط بمضي الميعاد المحدد في العقد وصار المشتري وقائماً مالئاً نهائياً وباع العقار إلى المدعي عليهما الأولين فاستصدر هذا العقد بعد رفع هذه الدعوى بملء أشهر فضلاً عن توقيع رضوان بدوي على العقد الصادر إلى المشتريين الجدد من أظهر الأدلة على الصورية أو على الأقل على سوء نيته وتواطئه مع باقي المدعي عليهم فلا عبرة إذاً بتسجيل عقده لأن التسجيل لا يصحح مثل هذه العقود

« وحيث مما تقدم يتعين الحكم للمدعي بطلباته

(قضية محمد بدوي عكاشة ضد حسن علي وآخرين
 نمرة ٤٣٠ سنة ١٩٢٥ أصدر الحكم بحفزة صاحب
 النزة اسكندر حنا بك القاضي)

٤٥٢

محكمة قنا الجزئية الاحلية

حكم تاريخه ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥
 مخاضنة القضاة . مخاضنة وكلاء النيابة . مادة
 ٦٥٤ مرافعات .

القاعدة القانونية

أن المادة ٦٥٤ من قانون المرافعات نصت على « القضاة » فقط عند بيان الأحوال التي تقبل فيها مخاضنة القضاة ولم تذكر شيئاً عن وكلاء النائب العمومي . ولكن اتفقت كلمة الشراح كما اجتمعت المحاكم على أن وكلاء النيابة كالقضاة لا يصح رفع دعاوى عليهم الا من طريق المخاضنة

المنصوص عليها في المادة « ٦٥٤ » مرافعات وما بعدها. وفي فرنسا مع اقتصار النص الفرنسي على القضاة ومخاضتهم فان الشراح الفرنسيين وأحكام المحاكم الفرنسية اجتمعت على وجوب سريان أحكام المخاضة على وكلاء النيابة والقضاة معاً. لأن الحكمة واحدة وهي ضرورة احاطة القاضي أو وكيل النيابة بسياج من الحماية تمنع أى شخص من التناول عليه لمس استقلاله فتبقى كرامته وهيبته حصينة وبعيدة عن متناول أيدي الذين يريدون مسها بما ينقص منها توصلاً منهم للعبث بحريته واستقلاله في الاحكام التي يصدرها ان كان قاضياً أو في القرارات والتحقيقات التي يجريها ان كان من وكلاء النائب العمومي .

الحكمة

حيث أن وزارة الحفانية المدخلة ضامنة فيما عساه أن يحكم به على المعلن اليه الأول من التعويضات المدنية باعتباره موظفاً لديها وارتكب الخطأ المنسوب اليه وهو بهذه الصفة دفعت الدعوى بعدم قبولها بسبب أن المعلن اليه الاول وكيل نيابة ومرفوعة عليه الدعوى على هذا الاعتبار وأن وكلاء النيابة كالقضاة لا يصح رفع دعاوى عليهم الا بطريق مخاضة القضاة المنصوص عنه في المادة ٦٥٤ مرافعات وما بعدها

« ومن حيث أنه بالرجوع الى تلك المواد وجدت أنها تنص على اختصاص القضاة ولم تذكر شيئاً بالنسبة لأعضاء النيابة

» وحيث أنه بالإطلاع على قانون المرافعات

الفرنسي في باب مخاضة القضاة في المواد ٥٠٥ مرافعات وما يليها وهي المواد المأخوذة عنها المواد التي في قانون المرافعات المصري الأهل وجد أيضاً أن تلك المواد الفرنسية لم تنص الا على طريقة رفع الدعوى على القضاة بطريقة مخاضتهم ولم تذكر شيئاً عن وكلاء النيابة

» وحيث أنه مع قصر النص الفرنسي على القضاة ومخاضتهم فان الشراح الفرنسيين وأحكام المحاكم الفرنسية اجتمعت على الحاق وكلاء النيابة بالقضاة فيما يتعلق بطريقة رفع الدعوى عليهم ووجوب مخاضتهم كالقضاة طبقاً لما هو مبين في قانون المرافعات الفرنسي

» وحيث أن الشراح المصريين قد جروا أيضاً على ما جرى عليه الشراح الفرنسيون في ضرورة الحاق وكلاء النائب العمومي بالقضاة في طريقة رفع الدعوى عليهم ووجوب أن تكون طبقاً لقواعد مخاضة القضاة (راجع في ذلك دو هلس جزء رابع ص ٨٢ بند ١٧٤ و ١٧٥ و كتاب التنفيذ لاحد قمحه بك وعبد الفتاح السيد بك ص ٦٢٠ وكذلك جرانفولان جزء اول ص ٢٨)

» وحيث أن أحكام المحاكم المصرية قد سارت على هذا النحو أيضاً من ضرورة إعتبار وكلاء النيابة كالقضاة في طريقة رفع الدعوى عليهم (راجع حكم محكمة أسيوط الصادر في ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٥ ومنشور بمجلة المحاماة في العدد السابع من السنة الخامسة)

« وحيث أن القضاء المصرى رغم قصر النص فى قانون المرافعات المصرية فى باب مخاصمة القضاة على القضاة وحدهم ولم يلحق بهم أحداً من وكلاء النيابة قد استقر على الحاق وكلاء النيابة بالقضاة فى هذا الباب لأسباب صحيحة فى تفسير القانون وأهمها السببان الآتيان :

أولاً - ان الحكمة التى حدثت بالشارع الى وضع نص خاص لرفع الدعاوى على القضاة وبيان الاجراءات الخاصة بذلك - هذه الحكمة موجودة بذاتها فى حالة رفع الدعاوى على وكيل النيابة وهى ضرورة احاطة القاضى أو وكيل النيابة بسياج من الحماية تمنع أى أمرىء من التناول عليه لس استقلاله وتبقى له كرامته وهيبته خصيئة وبعيدة عن متناول أيدي الذين يريدون مسها بما ينقص منها توصلا منهم للعبث بحريته واستقلاله فى الأحكام التى يصدرها أن كان قاضياً أو فى القرارات والتحقيقات التى يجريها ان كان من وكلاء النائب العام

ثانياً - أن القضاء المصرى أخذ هذا التفسير بالاسترشاد مما فعله القضاء الفرنسى الذى كان لديه أيضاً النص قاصراً على القضاة دون وكلاء

النيابة مع وجود الحكمة واحدة للثنين وجري على طريقة القياس التى هى طريقة صحيحة وهامة جداً فى تفسير القوانين عند إتحاد النص ووجود الحكمة واحدة فى البلدين

« ومن حيث أن المدعى لم يتخذ ذلك الطريق الصحيح فى رفع الدعى على المدعى عليه الأول واختار أن يرفعها مباشرة وطلب فيها الحكم له مدنياً بضمانة المدعى عليها الثانية بالمبلغ المذكور فى صحيفة الدعى فيتمين عدم قبول تلك الدعى المدنية

« ومن حيث أنه يشترط لأن تكون الدعى العمومية مقبولة قانوناً أن تكون الدعى المدنية التى حركتها مقبولة قانوناً أيضاً وهو ما لم يتوفر فى هذه الدعى الحالية وعلى ذلك يتمين الحكم ببراءة المتهم من الدعى الجنائية عملاً بالمادة ١٧٢ جنابات »

(قضية النيابة العمومية نمرة ٤٧ جنح مباشرة سنة ١٩٢٤ والمدعى المدنى السيد زين ابو السرور ضد حضرة سابا بك بسى رئيس نيابة قنا ووزارة الحقاينة . اصدر الحكم حضرة صلح العزة عبد العال بك السيد القاضى وبحضور حضرة حافظ عمار اقندى وكيل النيابة)

قضايا المحاكم الشرعية

« وحيث أن ما اشتملت عليه الأسباب المذكورة يفيد ان القرار الصادر من المحكمة الابتدائية قرار تمكين في الحقيقة لاقرار اقامة » وحيث ان قرارات التمكين لا تقبل الاستئناف كما جرت على ذلك هذه المحكمة من قبل »

(استئناف الست نبوه عبد السلام الدمالطي في القرار الصادر بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٥ من محكمة طنطا الابتدائية الشرعية في مادة التصرفات رقم ١٠٥ سنة ٢٤ - ٢٥ المضموم اليها المادة رقم ١٢٣ سنة ٢٤ - ٢٥ باقامة عبد الفتاح الدمالطي ناظراً على أوقاف المرحوم الشيخ عبد السلام الدمالطي : استئناف رقم ٣ جدول سنة ٢٥ - ٢٦ دائرة حضرات اصحاب الفضيحة الشيخ محمد مصطفى المرافى والشيخ موسى على النواوى والشيخ سيد الشناوى والشيخ سرور على والشيخ محمد محمد ضاحي من قضاة محكمة مصر الابتدائية الشرعية المندوب لتكملة الهيئة)

٤٥٤

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٣٠ يناير سنة ١٩٢٦ . وقف . استئناف . قرار رفض اذن الخصومة المقاعدرة الشرعية

قرار رفض الأذن بالخصومة ضد ناظر الوقف بالنسبة لأحد طالبي هذا الأذن هو من القرارات التي لا تقبل الاستئناف شكلاً متى كانت المحكمة قد اذنت غير هذا الطالب . لأن قرار الرفض ليس رفضاً للأذن بالخصومة مطلقاً ضد الناظر وإنما هو رفض لأذن شخص معين

٤٥٣

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٩ يناير سنة ١٩٢٦ . وقف . ناظر . وصى مختار . قرار تمكين . قرار اقامة . استئناف .

المقاعدة الشرعية

١ - الوصى المختار من قبل الواقف له الولاية شرعاً على وقفه
٢ - العبرة للمعاني لا للألفاظ والمباني .
فاذا اقامت المحكمة ناظراً على وقف وكانت هذه الاقامة في المعنى تمكيناً كان قرارها نهائياً لا يقبل الاستئناف ، لأن القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٠ نص على جواز استئناف قرارات الاقامة دون التمكين

المحكمة :

« وحيث ان عيد الفتح افندى الدمالطي اقيم وصياً مختاراً من قبيل الواقف بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩١٩ بالاشهاد الصادر أمام محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

« وحيث أن الوصى المختار من قبل الواقف تكون له الولاية شرعاً على اوقافه » وحيث أن أسباب القرار الابتدائي صريحة في أن المحكمة الابتدائية اعتبرت عبد الفتاح افندى المذكور ولياً على اوقاف الواقف بمقتضى الوصاية

المحكمة :

« حيث أن المستأنف انما استأنف قرار
رفض الأذن له شخصياً في الوقف الخيري
« وحيث أن المحكمة الابتدائية اذنت
بالخصومة في هذا الوقف لغير الطالب فيكون
القرار المستأنف مما لا يقبل الاستئناف لانه ليس
رفضاً للأذن بالخصومة مطلقاً ضد الناظر وانما
هو رفض اذن شخص معين »

(استئناف خليل افندي على الناقورى في القرار
الصادر بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ من محكمة
الاسكندرية الابتدائية الشرعية في مادة التصرفات نمرة
١١٥ سنة ٢٤ — ٢٥ . استئناف رقم ١٠ جدول
سنة ٢٥ — ٢٦ . دائرة حضرات اصحاب القضاة
الشيخ محمد مصطفى المراغى والشيخ احمد المطار
والشيخ موسى على النواوى والشيخ سيد الشناوى
والشيخ سرور على)

٤٥٥

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥

وصية . اثبات . انكار وقت الخصومة . امام القضاء

القاعدة الشرعية

لا تسع عند الانكار دعوى الوصية
الا اذا وجدت اوراق رسمية أو مكتوبة جميعها
بخط المتوفى وعليها امضاؤه كذلك تدل على
ما ذكر . والمفهوم من « الانكار » الوارد في
صدر المادة ١٠٠ وفي صدر المادتين ١٠١ و ١٣٧
من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو الانكار
وقت الخصومة أمام القضاء . ولا اعتبار للاقرار
الخارج عن مجلس القضاء فاذا اقر خصم في

ورقة خارج مجلس القضاء بصحة صدور وصية
ثم جاء أمام مجلس القضاء وانكر صدور الوصية
فلا تسع دعوى الوصية اذا لم توجد اوراق رسمية
أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه
المحكمة :

« من حيث ان المدعى ادعى دعواه
المذكورة وطلب الحكم على الثلاثة المدعى عليهم
الأول بدفع المبالغ التى بذمتهم للمتوفاة لتنفيذ
ما اوصت به وعلى المدعى عليها الأخيرة بمنع
تعرضها له بصفته المذكورة في صحة الوصية ونفاذها
« ومن حيث أن وكيل المدعى عليها
الأخيرة انكر هذه الوصية وقد ذكر المأذون
بالخصومة أنها صادرة في سنة ٩٢٠ بمقتضى ورقة
عرفية لم تكن بخط المتوفاة ولكنه اعتمد على
ان المدعى عليها قد وقعت عليها ففى مقرة بها
كما انها اقرت بها واجازتها في التوكيل العرفي
الصادر منها للمدعى عليه الأول وذهب الى أنه
لا وجه لتطبيق المادة المائة من اللائحة في
هذه الحالة فضلاً عن انه قدم صورة محضر الوفاة
المتضمنة لما ذكر وهو ورقة رسمية تدل على صحة
الدعوى

« ومن حيث انه يجب النظر فيما اذا كانت
المادة المائة تنطبق على هذه الحادثة أولاً واذا
كانت تنطبق فهل ما قدم من الأوراق يكفى
لسماع الدعوى طبقاً للمادة المذكورة او لا
« ومن حيث أن المفهوم من الانكار
الوارد في صدر هذه المادة وصدر المادتين ١٠١

و ١٣٧ من اللائحة هو الانكار وقت الخصومة أمام القضاء. ولا اعتبار لدعوى اقرار المدعى عليه خارج مجلس القضاء لأن ذلك هو المتبادر من عبارة المواد المذكورة وقد وجد هذا الانكار في هذه الحادثة فاذن لا تسمع دعوى الوصية طبقاً للمادة ١٠٠ الا اذا وجدت اوراق رسمية تدل على صحة الدعوى أو اوراق مكتوبة جميعها بخط المتوفاة وعليها امضاؤها كذلك ولم يوجد في هذه الحادثة شيء من هذا فان ورقتي الوصية والتوكيل عرفيتان لم يتوفر فيهما الشرط ومحضر الوفاة ليس رسمياً في موضوع الوصية ولا دلالة لما هو رسمي فيه على صحة دعوى الوصية فيتمين عدم سماعها بالنسبة للمدعى عليها الاخيرة « ومن حيث أن المدعى عليه الاول اعترف بهذه الوصية الا ان الاعتبار في هذه الدعوى انما هو لانكار المدعى عليها الاخيرة التي اعترف المأذون بالخصومة انها هي الوارثة الوحيدة للمتوفاة

ولا معتبر لاعتراف المدعى عليه الاول لما هو منصوص عليه شرعاً من أنه اذا اعترف من في يده تركه المتوفى بوراثته شخص له وبصدور وصية منه لاخر فليس للمدعى الوصية شيء ويدفع المال الى مدعى الوراثه الا اذا برهن مدعى الوصية على مدعاه او حلف الوارث فنكل (ارجع الى الاتقروية ص ١٠١ ج ٢)

« ومن حيث أن تحليف الوارث أو اقامة البرهان عليه في حادثتنا فرع سماع دعوى الوصية عليه وهي غير مسموعة عليه لما سبق

« ومن حيث أن المقام عن المدعى عليهما الثاني والثالث قد انكر الوصية

« ومن حيث انه يتعين والحالة هذه عدم سماع الدعوى بالنسبة لجميع المدعى عليهم»

(قضية الشيخ علي هاني الحامي بصفته ماذونا بالخصومة من قبل المحكمة ضد الشيخ محمد نور السعدني وآخرين فمرة ١ كلى سنة ٢٣ - ٢٤ دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ محمد مروان بك والشيخ محمد فرج)

فتاوى شرعية

٤٥٦

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠

وصية • ردة • اسلام • بطلان الوصية •

القاعدة الشرعية

ما أوصى به المرتد في حال اسلامه يبطل مطلقاً من غير فرق بين ما هو قرابة أو غير قرابة

السؤال

مثل في رجل يدعى حنا بانوب كان نصرانياً واسلم ويسمى نفسه محمد توفيق وفي حالة اسلامه أوصى لابنه المدعو بانوب حنا القاصر وقت عمل الوصية بمقتضى ورقة عرقية بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ٩٠٨ وثبت تاريخها بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ٩٠٨. وهذا ما جاء بالوصية: (أنا الموقع على هذا حنا بانوب جرجس من قبله حنا مركز ممالوط قد أوصيت وأنا بحالة الصحة والكمال لابني بانوب حنا بانوب بمقدار الربع بعد الثمن في أطيانى المكلفة على اسمي الكائنة بنواحي قلوصنا وجواده وفي النخيل الكائنة بهذين الجهتين وفي وابورات الطحين ذوالثلاثة حجارة الكائنين بقلوصنا ومطاي وفي المنازل المملوكة لي وفي كل ما يستجد من أطيان وأملاك

ومتقولات في أي جهة كانت أملكها بحيث أنه لا يملك منها بانوب ابني المذكور شيئاً الا بعد عمر طويل من عمرى أي بعد انتهاء أجل في هذه الحياة التي لا بد لي عنها وهذه تحررت باختياري ورضاي) مع ما تقدم فإن الموصى المذكور إرتد الى النصرانية بالثاني قبل وفاته بسنة وثلاثة شهور في ٤ مايو سنة ٩١٧ ببطركحانة الاقباط الارثوذكس بالنيا بمقتضى قرار من المجلس الملى فهل والحالة هذه تكون هذه الوصية صحيحة وناقذة أم تكون باطلة بمجرد إرتداده أفيدوا؟

الجواب

اطلعنا على هذا السؤال وعلى صورة الوصية ونقيد أنه قال في الهندية بصحيفة ٢٥٤ جزء ثانى مانصه (وأما ما أوصى به أي المرتد) في حال اسلامه فالذكر في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره أنها تبطل مطلقاً من غير فرق بين ما هو قرابة أو غير قرابة ومن غير ذكر خلاف كذا في فتح القدير أه . ومثل ذلك في رد المختار بصحيفة ٤٦٦ جزء ثالث طبعة أميرية سنة ١٢٨٦ . وقال في رد المختار أيضاً بصحيفة ٤٦٣ من الجزء المذكور ما ملخصه (ولا توقف في بطلان إيجاره واستجاره ووضيته وإيصائه ومن

حكم عليه بفرض نفقة شرعية لزوجته فهل تمتنع الزوجة من مطالبة الناظر أو أن هذا الشرط لا يسرى عليها نظراً لأن مطلوبها هو نفقة شرعية أفيدوا؟

الجواب

اطلعنا على هذا السؤال وعلى ملخص كتاب الوقف المذكور ونفيد أن شرط الواقف المذكور غير معتبر شرعاً لمخالفته للشرع لأن للدائن مطالبة المدين بالدين الذي عليه وحينئذ فلزوجة المستحق المدين مطالبة الناظر بفرض النفقة المذكورة من استحقاقه في الوقف المذكور؟

مفتي الديار المصرية
محمد اسماعيل البرديسي

٤٥٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٩ القعدة سنة ١٣١٨

وقف . خراب . تميم جزء . خان .

القاعدة الشرعية

١ - إذا آلت العين الموقوفة الى الخراب ولم يكن لها أوقاف يصرف ريعها عليها كانت المتولى أن يحدث دكاكين من ماله على بعض أرض العين الموقوفة ويعمر باقيها من ريع تلك الدكاكين

٢ - الخان في اصطلاح الفقهاء هو المكان الذي يبني لينزل فيه أبناء السبيل

ذلك يعلم أنه متى كانت الحال كما ذكر في السؤال تكون الوصية المذكورة باطلة شرعاً برده؟

مفتي الديار المصرية
محمد اسماعيل البرديسي

٤٥٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٠

وقف . شرط عدم مطالبة الناظر بالاستحقاق . بطلان .

القاعدة الشرعية

الشرط الذي بشرطه الواقف في كتابه ويحرم فيه على المستحق المدين وعلى دائته مطالبة الناظر بشيء من الاستحقاق غير معتبر شرعاً لمخالفته للشرع . لأن للدائن مطالبة المدين بالدين الذي عليه

السؤال

سأل الشيخ عبد الطيف مصطفى بما صورته: أوقف المرحوم محمود بك يسن أطياباً بزمام ناحية أبو صير بمديرية بني سويف بمقتضى حجة إيقاف صادرة بمحكمة مديرية بني سويف بتاريخ ١٢٠ أكتوبر سنة ٩٠٠ ومرفق ملخص الوقفية المذكورة بهذا للاطلاع عليه وقد اشترط شروطاً منها (أنه اذا كان أحد المستحقين مديوناً فليس للمدين ولا لغيره حق في مطالبة الناظر بشيء من استحقاقه المذكور) ومن المستحقين الآن شخص

٣ - جوز العلماء تحويل مالم يكن للاستغلال الى الاستغلال اذا كان في هذا التحويل مصلحة للوقف

السؤال

سأل عبد الحميد حمدي بحاجب بر الشام في مدرسة موقوفة آلت الى الخراب وليس لها أوقاف مطلقاً . فهل للمتولى أن يحدث دكاكين من ماله على بعض أرض المدرسة على أنها للمدرسة لأجل تعمیرها وإقامة الشعائر الدينية فيها من ريع تلك الدكاكين ؟

الجواب

صرحوا بأنه اذا بنى خاناً واحتاج الى الرمة روى عن محمد رحمه الله تعالى أن يزل منها ناحية بيتاً أو بيتين فتؤجر وينفق من غلتها عليها كما في النواوي ، وقالوا في غير موضع أن المتولى لو بنى في أرض الوقف من مال نفسه وذكر أنه للوقف كان وقفاً وفي الكازروني قسلاً عن

الخاتوني أنه يجوز تغيير صفة عين الوقف للمصلحة وبما ذكر يعلم أنه يسوغ للمتولى المدرسة المذكورة احداث هذه الدكاكين على بعض أرضها المرمتها وتعميرها وإقامة شعائرها كما يفهم من عبارة النواوي ، فان الخان فيها ما كان معروفاً في اصطلاحهم وهو المكان الذي يبنى لينزل فيه أبناء السبيل فليس للاستغلال فقد جوزوا تحويل مالم يكن للاستغلال الى الاستغلال لمصلحة الوقف وتكون تلك الدكاكين وقفاً للمدرسة حيث يقول المتولى أنه يحدثها من ماله لها ولا يضر تغيير بعض عين أرض المدرسة بذلك نظراً للمصلحة كما قاله الكازروني متى كان الباقي من أرضها يكفي لفرض المقصود للواقف منها والله أعلم ؟

مفتي الديار المصرية
محمد عبده

قضايا المحاكم المختلطة

قاضي الامور المستعجلة بالمحكمة المختلطة مختصاً بنظر دعوى الحراسة المرفوعة من المالك الوطني على شريكه الوطني ولو كان الدائن الاجنبي لم يبد طلبات أمام قاضي الامور المستعجلة لان دعوى الحراسة فرع من الدعوى الأصلية المطروحة أمام المحاكم المختلطة

٢ - ان قاضي الامور المستعجلة يختص بنظر المسائل المستعجلة ولو كان أصل الدعوى

٤٥٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ ديسمبر سنة ١٢٥٠
قسمه : اختصاص المحاكم المختلطة ، حراسة :
قاضي مستعجل : اختصاصه : دعوى كلية :
القاعدة القانونية

١ - اذا رفعت دعوى قسمة من وطني على وطني أمام المحاكم المختلطة لوجود دائن أجني كان

في الجلسة فلا يحق له بعد ذلك العدول عن توجيه اليمين بذكره اضافية يقدمها بعد قفل باب المرافعة ردا على مذكرة خصمه
(استئناف ورقة طه على مند شريفه ونور . رئاسة جناب المستشار باقيرا)

٤٦٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٣ يناير سنة ١٩٢٦

ييم . سمسره . تعويض ضرره .

القاعدة القانونية

إذا فسخ البيع فلا سمسرة وإنما يحق للسمسار أن يطالب بتعويض الضرر الذي أصابه وهذا التعويض يشمل مصاريفه وضياع وقته والربح الذي فاته . وهذا التعويض يسأل عنه أولا من كلف السمسار بإتمام الصفقة وهو شأنه مع من تعامل معه إن كان هناك خطأ من جانب هذا الأخير

(استئناف السيد باوليدس ضد ديمتري فلوتيس
رئاسة جناب المستشار هانسون)

٤٦٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ يناير سنة ١٩٢٦

وقف . اجارة . مدتها . اذن قاض . الناظر
هو المستحق . تأجير اكثر من ٣ سنين بطلاق .
ربا فاحش . سوء ادارة .

القاعدة القانونية

١ - إذا بشرط الواقف عدم تأجير اطيان
الوقت لمدة تزيد على سنة ثم اذن القاضي

مطروحا أمام محكمة كلية . الا أن هذا لا يكون الا في حالة ما يكون هناك خطر من تأجيل النظر والفصل في المسألة المستعجلة . اما اذا كانت جلسة الموضوع قربية وفي قدرة محكمة الموضوع نظر المسألة المستعجلة والفصل فيها كانت محكمة الموضوع احق بنظر الدعوى المستعجلة
(استئناف ابو العنين رجب ضد محمد صبرى مفتاح .
رئاسة جناب المستشار فوكس)

٤٦٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥

سقوط الحق . فوائد . انواعها .

القاعدة القانونية

يسقط حق المطالبة بالفوائد من أى نوع كانت بمضى خمس سنوات من تاريخ استحقاقها سواء كانت الفوائد متفق عليها في العقد أو مقررة في القانون أو محكوم بها قضائيا أو فوائد تأخير مشروطة في العقد

(استئناف ابراهيم أحمد سليط ضد انجلي . رئاسة جناب المستر ملك برنت)

٤٦١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥

يمين حاسمة . توجيهها . عدول

القاعدة القانونية

إذا وجه خصم اليمين الحاسمة الى خصمه

الشرعى لناظر الوقف فى تأجيرها لمدة ثلاث سنوات لوجود مسوغ كان هذا الاذن منصرفاً عن اجارة واحدة فقط ولا يجوز لناظر الخاف أن يؤجر اطيان الوقف لمدة تزيد على المشروطة فى كتاب الوقف

٢ - جرى قضاء محكمة الاستئناف المختلطة على انه يجوز لناظر القدى يكون هو المستحق الوحيد لريع الوقف أن يؤجر اطيان واعيان الوقف لمدة طويلة على أن تكون هذه الاجارة نافذة طالما يكون المؤجر على قيد الحياة . الا انه لا يجوز التوسع فى هذه القاعدة وتطبيقها على جميع الاحوال مطلقاً . لان الوقف شرع لحماية اولاد الواقف من ضعفهم ومن احتياجهم والشارع عني ايضاً بحماية الوقف نفسه من عدوان المستحقين عليه (راجع المواد ٢٧٦ و ٢٧٨ و ٢٨١ و ٢٨٢ من قانون المدل والاتصاف . فالمقد الذى تتجلى فيه دلائل انتهاز المستأجر فرصة ضعف الناظر والمستحقين لاستصدار اجارة منهم لمدة طويلة باطل ولا يمكن للقضاء أن يقره

(استئناف جورجى خير ضد ابراهيم عاشر داود ومن معه . رئاسة جناب المستشار بافيرا)

تعليق

١ - فى هذه القضية كانت المستأجر استصدر الاجارة من الناظرين ومن بعض المستحقين وشرط ضمان المستحقين واولادهم وعقد الاجارة لمدة ثلاث سنوات مستقبله تأتى بعد اجارة سابقة معقودة لمدة ثلاث سنوات أخرى لم تبدأ بعد وفيها أقر الناظران والمستحقون بأنهم قبضوا الايجار مقدماً . ومحكمة الاستئناف المختلطة قضت فى أسباب حكمها ان مثل هذا المقد لا يمكن اعتباره عقد اجارة اذ هو فى الحقيقة ونفس الامر قرض لناظر وللمستحقين بفوائد ربوية فاحشة

٢ - راجع بمعنى هذا الحكم الصادر من محكمة استئناف مصر الاهلية فى قضية وزارة الاوقاف ضد سليمان افندى فهمى وزينب هانم لطفى . كان سليمان افندى فهمى استأجر من زينب هانم اطيان الوقف ودفع لها مبلغاً كبيراً مقدماً واستأجر منها اطيان الوقف بفن فاحش فقضت محكمة الاستئناف الاهلية بابطال عقد الاجارة بناء على أنه عقد قرض يربا فاحش صيغ فى قالب عقد اجارة

قضايا المحاكم الأجنبية

٤٦٦

محكمة تقض وإبرام فرنسا

حكم تاريخه ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٤

تمويض • تقدير • أسباب تحديد مقدار التعويض •

القاعدة القانونية

عند الحكم بتمويض بسبب عدم تنفيذ عقد مدني أو بسبب جنحة أو شبه جنحة ليس من الواجب على القاضي أن يبين الوقائع التي ارتكن عليها لتحديد مقدار التعويض لأن القاضي له الحرية التامة في تقدير التعويض بدون أن يكون ملزماً ببيان العناصر التي كون منها عقيدته لتقدير الضرر الذي أصاب الخصم والرجح الذي فاته •

٤٦٧

محكمة تقض وإبرام فرنسا

حكم تاريخه ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥

اثبات • أدلة • تكوين عقيدة القاضي من أدلة غير موجودة في الأوراق •

القاعدة القانونية

لا يجوز للقاضي أن يبني حكمه الأعلى أدلة اثبات مقررة قانوناً • ولا يعتبر الدليل أنه قائم قانوناً إلا إذا حصل عليه القاضي من طرق التحقيق والمرافعات المنصوص عليها في القانون •

٤٦٤

محكمة تقض وإبرام فرنسا

حكم تاريخه ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥

قوة قاهرة • تعريضها •

القاعدة القانونية

القوة القاهرة هي الحوادث التي تجعل تنفيذ العقد مستحيلاً دون الحوادث التي تجعله شاقاً أو محتاجاً لتكاليف أكثر مما قدر الخصوم •

٤٦٥

محكمة تقض وإبرام فرنسا

حكم تاريخه ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٤

طلبات جديدة • امام الاستئناف • انواع الطلبات الجديدة • مقاصة • تمويضات مستجيبة •

القاعدة القانونية

الأصل أنه لا يجوز تقديم طلبات جديدة أمام محكمة ثاني درجة • إلا أن هذه القاعدة لما استثناءات كما إذا كان الطلب الجديد عبارة عن طلب مقاصة أو عبارة عن دفاع مقدم من المستأنف لاسقاط أصل الدعوى • ويجوز أيضاً للخصوم أن يطالبوا أمام محكمة ثاني درجة بالتعويضات التي يترأى لهم طلبها عن الضرر الذي يصيبهم ويستجد من بعد صدور حكم محكمة أول درجة •

الصادر على المحكوم عليه ابتدائيا اذا لم يكن هناك استئناف لا أصلي ولا فرعي . فإذا حكمت محكمة أول درجة على المحكوم عليه بنصف رسوم ومصاريف الدعوى واستأنف هذا الحكم استئنافا أصليا ولم يستأنفه خصمه استئنافا فرعيا فلا يحق لمحكمة ثاني درجة أن تشدد الحكم عليه وتحمله جميع رسوم ومصاريف الدعوى بعد أن كانت محكمة أول درجة حكمت عليه فقط بنصف الرسوم والمصاريف .

٤٧٠

محكمة بوردو فرنسا

حكم تاريخه ١١ مايو سنة ١٩٢٥
تحكيم . مد أجله . صراحة ودلالة .

القاعدة القانونية

مد أجل التحكيم يجوز أن يكون صراحة أو دلالة . إذ ليس من الضروري أن يثبت مد أجل التحكيم باتفاق كتابي بين المتحكين . فإذا حضر المتحاكون أمام المحكمين جلسات عدة بعد انتهاء أجل التحكيم وأدلو بمعلوماتهم ومستنداتهم إلى المحكمين كان هذا رضا منهم بقبولهم مد أجل التحكيم

٤٧١

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٤

بيع . قاصر . ضمان اجازة القاصر . مسؤولية

القاعدة القانونية

١ - المالك لخصه شائعة في عقار اذا تعهد

بناء عليه اذا بنى القاضي حكمه على « معلومات وصلته » ولم يبين كيفية وصول هذه المعلومات اليه وان كان الخصوم علموا بها وتناقشوا فيها أمامه مناقشة علنية ام لا كان حكمه باطلا ووجب نقضه

٤٦٨

محكمة نقض وابرام فرنسا

حكم تاريخه ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٤

قاض . خصم وحكم . «

القاعدة القانونية

القواعد الأساسية لكل نظام قضائي أنه لا يجوز للشخص أن يكون خصما وحكما في نزاع خاض به . فإذا كان لشخص ما ولاية القضاء في أمر ما وطلب رده فلا يجوز له أن يحكم هو نفسه في طلب الرد . لأنه اذا أجاز لنفسه الفصل في طلب الرد كان هو الخصم والحكم في آن واحد . وهذا غير جائز .

٤٦٩

محكمة نقض وابرام فرنسا

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٤

استئناف . تشديد الاحكام الابتدائية .

القاعدة القانونية

ان المبادئ العامة التي يتمشى حكما علي المنازعات الخاصة بالفقود وبالأحكام النهائية تحرم على قضاة الاستئناف بأن يشددوا الحكم

باخراجه حصل على رأى ومسعى من الحاضرين
فقام عندئذ الشك في حسن سمعة الرجل

٤٧٣

محكمة انفرنس

حكم تاريخه ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤

مسؤولية الحكومة . خطأ أو إهمال أو جهل .
اختصاص الحاكم . الموظف . السلطة العسكرية .

القاعدة القانونية

١- ليس في القوانين نص يقرر عدم مسؤولية
الحكومة وموظفيها بطريقة مطلقة بالنسبة الى
الاضرار التي تحصل للاهالى عن خطأ أو إهمال
أو جهل الموظفين . والسلطة العسكرية خاضعة
أيضاً لهذا المبدأ بمعنى أنها مسئولة ايضاً عن
تصرفات عمالها لان الجندى الذى يطلب لتأدية
الخدمة العسكرية انما يخضع بمقدار ما تمنح السلطة
التشريعية والسلطة التنفيذية للسلطة العسكرية
من الحقوق بشرط مراعاتها كافة الضمانات التي
للجندى الحق فيها

٢- ان للمحاكم الحق في البحث في اعمال

السلطة العسكرية ومراقبة عدم مخالفتها للقوانين
المعمول بها . وليس في تدخلها هذا أى اعتداء
منها على النظم الدستورية . فاذا وقع من الموظف
الادارى اعتداء نشأت عنه مسؤولية مدنية كان
للمحاكم الحق في بحث ماهية تصرفات هذا
الموظف والبحث فيما ان كانت داخلية أو غير داخلية
في حدود اختصاصاتها بحيث اذا رأت انها خارجة

بييع العقار لآخر وضمن الحصول على أجازة بيع
حصة القاصر الذى يملك بعض العقار على الشيوع
معه يكون مسئولاً شخصياً عن تعويض الضرر
اذا عجز عن الحصول على أجازة هذا القاصر بعد
بلوغه سن الرشد

٢- علم المشتري بوجود شركاء على الشيوع
في العقار المبيع لم يتعهدوا له بالبيع ولم يضمن
أحد الاستحصال على رضام بالبيع يسقط حقه
في طلب التعويضات اذا لم تتم الصفقة بسبب
امتناع بعض الملاك عن البيع . لأن علمه بوجود
ملاك آخرين لم يتعاقدوا معه ولم يضمن أحد
رضام في البيع يدل على أنه حسب احتمال عدم
تمام الصفقة بسبب وجود هؤلاء الملاك

٤٧٢

محكمة روان

حكم تاريخه ٣ يونيو سنة ١٩٢٥

تيارو . حضور التشخيص . اخراج احد المتفرجين
بغير حق . مسؤولية .

القاعدة القانونية

بمجرد ما يتسلم الشخص التذكرة لحضور
تمثيل رواية في أحد التيارات يصبح من حقه
الحضور رغم أنف صاحب التيارو . فاذا أمر صاحب
التيارو باخراج أحد المتفرجين لعداء شخصي
أو لحفيظة بينهما واضطر الرجل الى الخروج
كرهاً عنه كان له الحق في مطالبة صاحب
التيارو بالتعويضات . خصوصاً اذا كان الأمر

عن اختصاصاته وحقوقه كان لها أن تحكم
بالتعويضات .

٤٧٤

محكمة جاند

حكم تاريخه ٨ اغسطس سنة ١٩٢٥
مسؤولية . أب . ابن . خادم . مخدوم .

القاعدة القانونية

إذا كلف الأب ولده الصغير بقيادة مركبة
وتسبب عن خطأ أو رعوته أو إهماله إصابة
شخص كان الأب مسئولاً عن عمل ابنه .
ومسؤوليته مستفادة من ولايته الشرعية من
جهة ومن صلة الخادمة والمخدومية القائمة بينه
وبين ابنه

تعليق

أهمية الجمع بين الصفتين ظاهرة هنا لأن
الأب كان له أن يدفع دعوى المسؤولية بسبب
الولاية بقوله أنه كان في حالة يتعذر عليه فيها
أن يمنع وقوع الحادثة ولكن المحكمة أجابته
بأنه على فرض صحة دفاعه هذا فإن مسئوليته
ناشئة أيضاً من صلة الخادمة والمخدومية .
لأن الأب كان يستخدم ولده في شؤونه
الخاصة بصناعته

٤٧٥

محكمة شيميه

حكم تاريخه ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥
بيع . اجارة . إهمام عقد البيع . تفسيره
لمصلحة المشتري .

القاعدة القانونية

١ - إذا نص في عقد بيع أن المشتري له
الحق في الانتفاع بالعين المبيعة من يوم امضاء
العقد أما باستغلالها أو بتحصيل أرباحها فليس
معنى ذلك أن المشتري ملزم باحترام الاجارة
الشفوية التي عقدها البائع مع المستأجر
٢ - إذا اشتمل عقد بيع على نص مبهم
أو على نص يحتمل معنيين فيجب تفسيره لمصلحة
المشتري . فإذا قام خلاف بين البائع والمشتري في
وجوب أو عدم وجوب احترام الاجارة سابقة على
البيع عقدها البائع مع مستأجر ما لم يكن شرط العقد
مبهما وجب الحكم باخراج المستأجر وهو وشأنه
مع مؤجره البائع في طلب التعويضات

٤٧٦

محكمة مونس

حكم تاريخه ٧ مايو سنة ١٩٢٥
سيارة . مسؤولية . شوارع كبيرة . إهمال . تهاون .

القاعدة القانونية

الأصل أن السيارات التي تأتي من الشوارع
الصغيرة قاصدة الشوارع الكبيرة يجب على
سائقها أن يتخذوا الاحتياطات اللازمة لتأكد

من خلو الشوارع الكبيرة من كل ما يعوق دخولها فيها. وإنما إذا كانت السيارات التي تسير في الشوارع الكبيرة متقدمة عن السيارات الموجودة في الشوارع الصغيرة بحيث كان سائقها في قدرته أن يتحقق مما بداخل الشوارع الصغيرة كان هو الملزم بأخذ الاحتياطات لمنع كل حادثة تصادم. فإذا قصر كان هو المسئول.

٤٧٧

محكمة لبيع

حكم تاريخه ١٥ يولييه سنة ٩٢٥ ملكية . اعتداء . وضع أسلاك وأعمدة كهربائية . قضى الأمور المستعجلة . إزالة . غرامة .

القاعدة القانونية

إذا وضعت شركة من الشركات الكهربائية أعمدها وأسلاكها على ملك أحد الأفراد بغير وجه حق كان هذا اعتداء منها على ملكه . وكان لقاضي الأمور المستعجلة الحق في الحكم بالإزالة فوراً مع حفظ حق الطرفين في الموضوع بحيث

انه إذا امتنعت الشركة عن إزالة الأعمدة والأسلاك من تلقاء نفسها تنفيذاً لحكم المحكمة كان للقاضي أن يحكم عليها بغرامة يومية عن كل يوم من أيام التأخير ابتداء من يوم إعلانها بالحكم.

٤٧٨

محكمة بروكسل

حكم تاريخه ٨ يناير سنة ٩٢٤ استحقاق . دعوى استحقاق . كيفية رفعها . إمام محكمة أول درجة . امام الاستئناف .

القاعدة القانونية

كما أن دعوى الاستحقاق للأشياء المحجوزة لا تقبل أمام محكمة أول درجة إلا بشرط رفع الدعوى على الحاجز والمدين المحجوز عليه، كذلك لا يقبل الاستئناف المرفوع من الحاجز عن الحكم الصادر بقبول دعوى الاستحقاق إلا إذا رفع الاستئناف ضد طالب الاستحقاق والمدين المحجوز عليه .

الفروق العملية بين المحاكم المختلطة والأهلية

٢ - الاطلاع

هذه مسألة قد تقول أننا تقدمنا عليهم فيها وقد قول العكس . وكلا القولين صحيح . ويتفرع منها في الواقع مسائل متنوعة . خبذا لو أعارتها نقابة المحامين الاهتمام الواجب . فتوفر على المحامين تعباً عظيماً ومضاريف أعظم ، وتخلق جواً أخوياً بين المحامين . غير موجود بالمحاكم الأهلية كما هو موجود بالمحاكم المختلطة .

يوجد بالمحاكم الأهلية الكلية قلم اطلاع لا يوجد نظيره بالمحاكم الجزئية . وكثيراً ما يتعطل كنية المحامين وتتاخر الأعمال بسبب أن أيام الاطلاع في المحاكم الجزئية مخصوصة وقد يتفق أن أيام الاطلاع تكون واحدة في محكمتين فيتمذر العمل .

الاطلاع يشمل مسائل ثلاث لا رابع لها وهي المذكرات والمستندات ومحاضر الجلسات . أما الاعلانات فإن صورها تكون في الغالب بالمكاتب .

المذكرات

المذكرات لا تودع بالمحاكم المختلطة سواء قبل المرافعة أو بعدها الا اذا كانت ممضاة من الخصم . ويرفضها قلم الكتاب ان لم تكن كذلك . ويمكن الاستثناء عن امضاء الخصم ان قرر المحامي بأن صورة مذكرته ارسلت بالبوسته لخصمه أو تركت بمكتبه . هذا اذا لم تكن هناك مواعيد محددة . أما اذا كانت هناك مواعيد أو كانت بعد المرافعة فان امضاء الخصم يحتملها في الغالب قلم الكتاب .

وأن امتنع الخصم فهناك من يمضى نيابة ورغماً عنه وهو النقيب أو مندوب النقابة . فان المحامي يتوجه اليه ويعرض عليه امتناع خصمه ، ومندوب النقابة يسأله تلفونياً فان لم يكن عنده عذر مقبول يمضى عنه ويرسل اليه الصورة بالبوسته وقلم الكتاب يقبل هذه الامضاء وتسمى *visa d'office* وهنا استدرك فأقول ان نظام الرسوم النسبية أوجد بالمحاكم الأهلية عادة اعلان المذكرات بين المحامين وبعض . وهذه لا أثر لها بالمحاكم المختلطة ، وطبعاً فيها متاعب على المحامين والمحضرين فضلاً عن عدم لياقتها وعدم وجوبها .

هذه المادة معدومة أصلاً من المحاكم المختلطة لدرجة انه لو كان خصمك يترافع بدون محام

فيكتفى قلم الكتاب بإيصال سيكورتاه البوستة بما يفيد أن المحامي أرسل إلى خصمه صورة من المذكرة إذا اتبعت هذه الطريقة توفر على المحامين الاطلاع على المذكرات بأقلام الكتاب . بل توفر هذا التعب كلية . لأن عمل الصورة لا يكلف المحامي شيئاً إذ أنها في الغالب تكتب على الآلة الكاتبة أو بالتاير وجراف ، واستخراج صورة زيادة لا يكلف أى مجهود .

المستندات

هناك أيضاً عادة تبادل المستندات قبل ايداعها فيتوفر على المحامين الاطلاع عليها بأقلام الكتاب بواسطة وكلائهم . ولا يقبل قلم الكتاب ايداع مستندات بدون أمضاء الخصم أو على الأقل بدون إخطاره بخطاب موصى عليه وتقديم إيصال السيكورتاه - على أن من يتبع هذا الطريق من المحامين نادر جداً ومنظور إليه من أخوانه بعين غير راضية ويعامل من جميع أخوانه بالمثل . ولم يحدث في مدة التحسين سنة الماضية ما يدل على أن هذه الطريقة لها معائب . فإن اتبعت بالمحاكم الأهلية توفر أيضاً عناء الاطلاع بأقلام الكتاب وهو عظيم .

محاضر الجلسات

في الواقع محاضر الجلسات في المحاكم المختلطة لا يطلع عليها أحد لأنها مختصرة جداً . وسنبين أن التطويل المتبع في المحاكم الأهلية لا فائدة منه . هذا فضلاً عن أنه بسبب أن مزاى المحكمة المختلطة موجودة في بناء واحد فيسهل على المحامي الحضور بنفسه في كل قضاياها ويكون متابعاً لجلساتها فلا يحتاج إلى اطلاع على محاضر الجلسات .

عبد الكريم رؤوف
المحامى

العدد الثامن	فهرست	السنة السادسة
صحيفة	علم النفس الشرعي والاقرار الكاذب « لحضرة صاحب العزة محمد فتحى بك القاضى »	٦٨٧
نمرة الحكم	صحيفة	الاحكام
٤٣٠	٧٠٨	قضى . عود . شروط . سبق الحكم ليس شرطا
٤٣١	٧٠٩	قضى . مؤلف . قذف . نقد مباح . برلمان
٤٣٢	٧١٠	قضى . شاهد سماعى . جواز
٤٣٣	٧١١	قضى . حق الدفاع . عدم سماع شاهد . طلب ذلك . اثبات الطلب .
٤٣٤	٧١٢	قضى . ختم الحكم فى ثمانية أيام . مصلحة . أسباب جديدة .
٤٣٥	٧١٣	حسبى . تاريخ العمل بالقانون الجديد . انتهاء الوصاية . سن ٢١ سنة .
٤٣٦	٧١٤	حسبى . ولاية شرعية . دعوى قسمة .
٤٣٧	٧١٥	شفعة . عرض الثمن . مصاريف الدعوى . ايداع الثمن .
٤٣٨	٧١٦	التماس غش . خطأ مادى . تناقض فى المنطوق
٤٣٩	٧١٦	استئناف . قيده . نظام عام . الدفع به .
٤٤٠	٧١٧	مرسى مزاد . ايداع ثمن . انذار . صورة سند الدين . أمر اعادة البيع . تظلم منه . كيفيته
٤٤١	٧٢٠	بيع . قاصر . بطلان . نوع البطلان . اجازة القاصر . سقوط حق القاصر . خمس سنوات

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٤٢	٧٢١	محكمة جنايات مصر عاهة مستديمة . القاء سائل كياوى . عسر في حركة العنق . تشديد العقوبة بعد النقص . جواز . تحديد وصف الافعال الجنائية . قصد التهم . الآلة التى استعملت . اشتراك جنائى . علم الشريك بالاتفاق .
٤٤٣	٧٢٨	« مصر الابتدائية الاهلية اجارة أشخاص . موظف . معاش . احالة على المعاش . مجلس الوزراء . سلطة .
٤٤٤	٧٣٠	« امكندرية » استئناف . حكم صادر على خلاف حكم سابق . شروط .
٤٤٥	٧٣١	« بنى سويف » اجارة . وفاة المؤجر . انتهاء الاجارة . مدة العقد . شركة . انتهاء الشركة .
٤٤٦	٧٣٤	« طنطا » بيع . كتابة . انعقاده . اثباته . تسجيل . حكم البيع غير المسجل . تعويضات مالية . عينية . حق ارتفاق . مطل . بناء . شروط التملك . اكتساب حقوق الارتفاق .
٤٤٨	٧٣٨	« » بيع . وصى . قاصر . ابطال البيع . رجوع على القاصر . بمقدار ما استفاده .
٤٤٩	٧٤٢	« كفر الشيخ » اجارة . حق امتياز . بيع المبنى المؤجرة . تأجير من الباطن .
٤٥٠	٧٤٥	« ابو حمص » تزوير . أوراق رسمية . شروط وأركان . موظف مختص . ورقة تطعيم . حلاق الصحة . تاريخ الميلاد .
٤٥١	٧٤٦	« سمالوط » شفعة . شيوخ . قسمة . تكرار البيع . بقاء الشفعة . بيع غير مسجل . جواز الشفعة .
٤٥٢	٧٤٩	« قنا » مخاصمة القضاة . مخاصمة وكلاء النيابة . مادة ٦٥٤ مرافعات

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٥٣	٧٥٢	المحكمة العليا الشرعية
٤٥٤	٧٥٢	وقف . ناظر . وصي مختار . قرار تمكين . قرار اقامة . استئناف
٤٥٥	٧٥٣	وقف . استئناف . قرار رفض اذن الخصومة . وصية . اثبات . انكار وقت الخصومة . امام القضاء . وصية . ردة . اسلام . بطلان الوصية
٤٥٦	٧٥٥	وقف . شرط عدم مطالبة الناظر بالاستحقاق . بطلان . فتوى شرعية
٤٥٧	٧٥٦	وقف . خراب . تعمير جزء . خان
٤٥٨	٧٥٦	قسمة . اختصاص المحاكم المختلطة . حراسة . قاضي مستعجل . اختصاصه . دعوى كلية .
٤٥٩	٧٥٧	سقوط الحق . فوائد . انواعها
٤٦٠	٧٥٨	يمين حاسمة . توجيهها . عدول .
٤٦١	٧٥٨	بيع . سميرة . تعويض ضرر .
٤٦٢	٧٥٨	وقف . اجارة . مدتها . اذن قاض . الناظر . هو المستحق . تأجير اكثر من ٣ سنين . بطلان . ربا فاحش . سوء ادارة
٤٦٣	٧٥٨	قوة قاهرة . تعريفها .
٤٦٤	٧٦٠	محكمة قضا و ابرام فرنسا
٤٦٥	٧٦٠	طلبات جديدة . امام الاستئناف . انواع
٤٦٦	٧٦٠	الطلبات الجديدة . مقاصة . تعويضات مستجدة
٤٦٧	٧٦٠	تعويض . تقديره . اسباب تحديد مقدار التعويض .
٤٦٨	٧٦١	اثبات . أدلة . تكوين عقيدة القاضي من أدلة غير موجودة في الاوراق .
٤٦٩	٧٦١	قاض . خصم وحكم . طلب رد . استئناف . تشديد الاحكام الابتدائية .

المحاضرة

مجلد فضائل

تصنيفه فائده للحامية لاهلية

السنه السادسة

العدد التاسع

عدد يونيو سنة ١٩٢٦

"Après une révolution qui a tout changé, il faut savoir renoncer à ses haines, si l'on ne veut renoncer pour jamais à son bonheur."
Talleyrand.

الادارة بميدان سوارس نمرة ٣

بشارع الخليج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٧٠
والطلبية ٤٥

١ - متحف للنقابة

بتاريخ ٢٧ يونيه الجارى أرسلنا الى حضرة صاحب العزة وكيل نقابة المحامين الاقتراح الآتى :

« حضرة صاحب العزة وكيل نقابة المحامين

« حبذا لو فكر المجلس فى انشاء « متحف » للنقابة يجمع شتات آثار المحامين من تاريخ وجود المحاماة فى مصر حتى الآن مثل خطوطهم وصورهم ومذكراتهم وبعض الآثار التى تذكر الخلف بآثار السلف . مثل هذا المتحف سينشأ صغيراً ولكن مع مرور السنين سيكون له شأن كبير . فاذا تقبل المجلس اقتراحى هذا فانى ارجو منه تشكيل لجنة من ثلاثة محامين تتولى من الآن جمع آثار من توفى من كبار المحامين ، مثل المرحوم احمد بك الحسينى ، والمرحوم تقولا بك توما ، والمرحوم خليل باشا ابراهيم ، والمرحوم ابراهيم بك القفاني ، والمرحوم حسين بك صقر ، والمرحوم احمد الصدر ، والمرحوم احمد بك عبد اللطيف ، والمرحوم ابو شادى بك ، والمرحوم شوباشى بك ، والمرحوم حسين بك فهمى ، وغيرهم من المحامين .

« ثم تجمع آثار كبار المحامين الذين هم على قيد الحياة الآن مثل حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا ، واصحاب السعادة عبد العزيز باشا فهمى ، ومرفص باشا ، واهرام بك الهلباوى ، واحمد بك لطفى ، وعمود بك ابوالنصر ، قباء المحامين وغيرهم من المحامين الذين لهم آثار خالدة فى المحاماة . وتفضلوا بقبول فائق احترام - عزيز خانكي »

٢ - عدد يونية

صدرنا هذا العدد يبحث لحضرة الاستاذ الفاضل تادرس افندى ميخائيل المحامى فى « النتائج الضارة التى تترتب على عقوبات الحبس لمدد وجيزة والعقوبات التى يصح ان تحمل محلها » وفى اثره نشرنا :

عدد

- | | |
|---|--|
| ٥ | أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار |
| ٥ | أحكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية |
| ٢ | حكيم صادرين من المجلس الحسبى العالى |

عدد	
٧	أحكام صادرة من المحاكم الكلية
٧	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
٢	حكمين صادرين من المحكمة الشرعية
٢	حكمين صادرين من المحاكم المختلطة
٤	أحكام صادرة من المحاكم الفرنسية
١٠	أحكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٤٤	تكون المجلة اربعة واربعين حكما

وختمنا هذا المدد بالرسالتين الثالثة والرابعة لحضرة الاستاذ الفاضل عبد الكريم بك رؤوف
المحامى فى « الفروق العملية بين المحاكم المختلطة والأهلية » ما
رئيس التحرير
عزيزه هانكى

العدد التاسع

المحكمة

المسألة السادسة

عدد يونيه

النتائج الضارة

التي تترتب على عقوبات الحبس لمدة معينة
والعقوبات التي يصح ان تحمل محلها

وقد أسسوا له ^(١) مؤتمرات دولية تنعقد
من حين لآخر في بلدان أوروبا الكبيرة تسمى
« بالمؤتمرات الدولية لعلم العقوبة » (Congrès
Pénitentiaires Internationaux) وقد كان

١ — ويرفه الاستاذ Paul Gache في كتابه ص
(١) بما يأتي

La pénologie ou science pénitentiaire a
pour but d'étudier les fonctions que la
peine est appelée à remplir dans les
sociétés modernes et d'organiser pratique-
ment l'adaptation de la peine à ces
fonctions

ومعنى هذا على وجه التقريب ان علم القصاص أو
العقوبة (أو الجزاءات الجنائية) هو علم يرمى الى
دراسة الاغراض (أو الوظائف) التي يجب أن تتوفر
في العقوبة التي توقع في الهيئات الاجتماعية المعاصرة .
ويرمى الى تنظيم تطبيق تلك العقوبة على تلك الاغراض
(أو الوظائف) عملياً .

نمير

قد يبدو غريباً هذا العنوان . وهذا طبيعي
لأن الموضوع الذي سنبدأ بتحريره الآن لم نعتد
كثيراً أن نسمعه أو نقرأه ولو أنه في الواقع من
أهم المسائل التي شغلت وما زالت تشغل تفكير
رجال العلم في أوروبا وعلى الأخص رجال علم
القصاص أو علم العقوبة (Science pénitentiaire
ou la pénologie)
وعلم العقوبة هذا علم حديث قد استلقت
أنظار علماء القانون الجنائي بنوع خاص في أوروبا
لأنه يبحث في العقوبة وفي مقدار كفايتها وفي
أثرها وفي أغراضها .

المراجع التي يصح أن يطلع عليها كل من يريد التوسع أو الاستزادة .

تقسيم

وينقسم هذا الموضوع قسمين كما هو ظاهر من عنوانه :

القسم الأول - يتناول الكلام على بيان النتائج الضارة التي تترتب على عقوبات الحبس لمدة وجيزة .

والقسم الثاني - يتناول الكلام على العقوبات التي يصح أن تحمل محل عقوبات الحبس . ولكن قبل الكلام على هذين القسمين لابد من ذكر مقدمة مهمة تكشف لحضرة القارئ مبدئياً الطريق الذي يسير فيه الموضوع

مقدمة

هذه المقدمة هي جواب عن سؤالين مهمين :
الأول - من هم المجرمون الذين تطبق عليهم المحاكم عقوبات الحبس لمدة وجيزة ؟
والثاني - إلى أي حد يعتبر الحبس وجيزاً لمدة أو طويلاً ؟

١ - أما عن السؤال الأول فيجب أن نذكر أن علماء علم الإنسان (l'anthropologie) وعلماء القانون وعلم العقوبة اختلفوا في تقسيم أنواع المجرمين ، وهذا الاختلاف انبثق عليه بطبيعة الحال اختلافهم في تقسيم العقوبات .

فبينما نجد « لامبروزو » Lambroso « وفيري » Ferri الإيطاليين وأنصارهما يقسمون المجرمين إلى مجرم بطبيعته (criminel - né) ومجرم بالعادة

آخر مؤتمر من هذا النوع هو المؤتمر التاسع وقد انعقد في مدينة لندن في شهر أغسطس سنة ١٩٢٥ (انظر غازيت المحاكم الفرنسية عدد ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٥)

ومجلات علمية أهمها مجلة علم العقوبة (Revue Pénit.) وجمعيات كبيرة مثل « جمعيات السجون العامة » في فرنسا (Sociétés générales des prisons) وآخر جمعية من هذا النوع انعقدت في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦ ، وكان من بين الحاضرين والمستغلين فيها « المسبو ميغالوس كالويني » (Mr. Megalos Caloyanni) الذي كان مستشاراً في محكمة الاستئناف الأهلية في مصر ويشغل وظيفة قاضي في محكمة العدل الدولية في لاهاي حالياً .

هذا ولما لم نثر على ما يفيد أن رجال القانون في مصر قد التفؤوا كثيراً إلى الموضوع الخطير الذي نحن بصدد الآن وهو يكاد يصبح أهم موضوع في علم العقوبة ، رأى كاتب هذه السطور أن يلفت الأنظار إليه بأن يقتطف من كتاب الأستاذ العلامة الفرنسي المسيو (Paul Cucho) « بول كوش » (Traité de science et de législation pénitentiaire) فيه بعد أن تصرف فيه تصرفاً يسهل على من لم يقرأ الكتاب من أوله أن يلم بهذا الموضوع المأمناً تماماً . وستأتي في سياق الكلام الإشارة إلى أهم

(d'habitude) ومجرم بظروف الأحوال (d'occasion)

ومجرم بشهواته (par passion) ومجرم مجنون (aliéné). ويشيرون بأن تقتصر عقوبة الأول والثاني على الاعدام أو النفي، وذلك لأنه لا يرجى اصلاحهما لأن الأول ولد وفيه صفات الاجرام موروثه عن الانسان الوحشى الذى يقول عنه « دارون » في خلقه وخلقه .

في خلقه لأنه يكون قصير القامة ، قصير الجبهة ، صغيرها ، غائر العينين ، حاد البصر ، طويل الوجه ، كبير الفكك . . . الخ

وفي خلقه لأنه يكون عديم التبصر في العواقب ، محب لذاته ، مولع بلعب الميسر وشرب الخمر والتدخين ، عديم الاحساس لدرجة كبيرة . الخ ولأن الثاني أصبح باحترافه وتعوده الاجرام كالأول خطورة وشرأ .

وأما الثالث فيشيرون بعدم عقابه والاكتفاء بالزامه أن يصلح الضرر الذى أحدثه أو على أكثر تقدير يحكم عليه بالغرامة . وذلك لأنه مجرم ضعيف الارادة لا يقوى على مقاومة التأثيرات الخارجية ذو مزاج عصبي أو دموى . أما الرابع فيشيرون بعدم عقابه أصلاً اكتفاء بتأنيب ضميره لأنه مجرم ضعيف الارادة كالثالث وشديد الاحساس لدرجة عظيمة يرتكب الجريمة بسبب شهوة الغضب أو الحب أو الانتقام ويظهر عليه التأثير الشديد قبل ارتكاب الجريمة وفي أثناء ارتكابها وبعد ارتكابها حيث يشعر بالندم الشديد .

أما الخامس فيشيرون بارساله الى مستشفى المجاذيب (١) .

بينما نجد هؤلاء يقولون ذلك اذ بالدكتور « لأكاساني » مدرس الطب الشرعى بجامعة ليون (D. Lacasagne) يصرح سنة ١٨٩٥ في مؤتمر علم طبائع الجناة في روما أن توزيع العقوبات طبقاً لطبائع الجناة توزيع فاسد لأنه مؤسس على فكرة أن أسباب الأجرام ترجع الى طبائع المجرمين المختلفة مع أنها لا ترجع في الواقع الا للأوساط والبيئات الاجتماعية .

ولكن الاستاذ « كوش » عمل تقسيماً جديداً اعترف فيه (على ما يظهر) باشتراك طبائع الجناة والوسط الاجتماعى في التأثير على الأجرام ولذلك جاء تقسيمه صحيحاً وجرى العمل على احترامه .

قسم الاستاذ المجرمين أربعة أقسام

(١) نظن أن هذا ليس مجال مناقشة هذه النظرية ويكفى أن نذكر هنا انها لم تش طويلاً لأن الانتقادات التى وجهت اليها كانت مميته . والبك بعض هذه الانتقادات

(ا) ثبت ان عدداً كبيراً من المجرمين الخطرين جداً ليس فيهم هذه الملامات .

(ب) اختلف أصحاب هذه النظرية انفسهم على هذه الملامات وعلى تعيينها .

(ج) يوجد أناس لا يشك في استقامتهم ابداً وفيهم هذه الملامات .

(د) لأن « دارون » الذى يتسكون بنظرية قال ان الانسان كان من سلالة وحشية ولكنه ارتقى الآن . ولم يقل انه يوجد الآن من يمثل الانسان الوحشى .

(هـ) عدم العقاب بالنسبة للمجرم بظروف الأحوال والمجرم بشهواته يشجع الاجرام كثيراً .

التوبيخ أو الحبس مع إيقاف التنفيذ. أما الحبس لمدد وجيزة وهو ما يزيد القضاة في أحكامهم وينص عليه القانون في بعض الأحيان فهو ما يجب إبطاله بناء على الاعتبارات التي سنذكرها بعد.

(٣) مجرمون في حاجة إلى الإصلاح لهم «عقوبات إصلاحية» (Peines réformatrices) وهؤلاء المجرمون هم الذين يرتكبون جرائم مخيفة، لا صدقة كسابقيهم بل لأن نفوسهم وأميالهم دخلها الاجرام. ولما كان الإصلاح وعلى الاخص بالنسبة لهذه الفئة من المجرمين يقتضى وقتاً طويلاً كانت عقوبات هذا النوع هي الحبس لمدد طويلة والسجن والاشغال الشاقة المؤقتة.

(٤) مجرمون لا يرجى اصلاحهم لهم «عقوبات اقصائية» (Peines éliminatoires) كالاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة (والنفي إلى إحدى المستعمرات كما في فرنسا) وذلك لأن هؤلاء المجرمين لا يرجى اصلاحهم البتة فيكون الاوفق اقصاءهم عن الهيئة الاجتماعية. (١)

والذي يهنا من ذلك هو ان عقوبات الحبس لمدد وجيزة هي من العقوبات التي يحكم بها أكثر القضاة بقصد تحذير المجرم الذي ارتكب الجرم - لا لفساد في أخلاقه بل لمعاطفة لا يلبث ان يندم على حصولها أو الذي يرتكب عملاً قافهاً - من ان يعود إلى الاجرام من جديد.

(القسم الأول للاحداث والثلاثة الأخيرة للبالغين) وكل قسم من هذه الأقسام الأربعة له نوع خاص من العقوبات. وهذه الأقسام هي: (١) مجرمون أحداث لهم «عقوبات تهييبية» (Peines éducatrices) وذلك لأن الأحداث غالباً ما يرتكبون الجرائم لا لشر في نفوسهم بل لأنهم ضحية الوسط الذي يعيشون فيه وضحية فساد أخلاق الآباء. ولذا كانت العقوبات المزوجة بروح التهذيب والتعليم كالإرسال إلى الإصلاحيات في فرنسا ومصر (أو إلى المائلات في فرنسا) هي أجمع وسيلة تعيد هؤلاء المجرمين الصغار إلى أحضان الفضيلة.

(٢) مجرمون لهم نصيب من الإصلاح والأخلاق، لهم «عقوبات تحذيرية بحتة» (peines d'intimidation pure) وهذه العقوبات هي بيت القصيد في هذا الموضوع. وهي توقع على المجرمين الذين لم يرتكبوا إلا الجرائم التافهة غير الخطرة كالتخالفات أو السكر أو السب، أو الذين ارتكبوا الأجرام مدفوعين بعوامل وعواطف خاصة يندمون عليها بعد ذلك، والذين لهم من التربية والأخلاق نصيب وافر لا يحمل على الظن أنهم سيعودون يوماً ما إلى الاجرام. وعقوبات هذا النوع القصد منها تحذيرهم من اعتياد الاجرام ويجب ألا تتعدى الغرامة أو

انظر كتاب جورج فيدال G. Vidal. Cours de droit Criminel et de Science Pénitentiaire II^{me} fascio. 6^{me} édit. p. 55

(١) كوش . ص (٦٠) . ن . (٢٢) .

فهل هذه العقوبات تقوم بالمقصود منها وهو تخويف هذا النفر من المجرمين وتحذيرهم من العودة الى الاجرام ؟ ...

الجواب على ذلك « كلا » بل أنها تشجعهم على هذا الاجرام كما ستفصل ذلك حالاً.

٢- أما بالنسبة للسؤال الثاني وهو الى أى حد يجب ان يعتبر الحبس وجيز المدة فهذا لم يجب عليه القانون ولا ينتظر ان يجيب عنه الناس كلهم جواباً واحداً . فما يعتبر وجيزاً في عرف زيد مثلاً قد لا يعتبر كذلك في عرف بكر . على ان العمل قد اثبت ان الحبس لمدة أقل من ثلاثة أشهر لا يكفي مطلقاً للإصلاح بالنسبة للمجرمين الذين في حاجة اليه وعلى ذلك لا تحكم به أكثر المحاكم إلا لما يكون المقصود هو مجرد التحذير أو التخويف (من اعتياد الاجرام) لا الإصلاح .

ولذلك ثبتت أكثر الآراء على اعتبار ان الحبس لمدة أقل من ثلاثة أشهر هو حبس لمدة وجيزة .

(الى هنا تنتهي بنا المقدمة والآن فلتكلم عن القسم الأول من الموضوع)

الموضوع

القسم الأول

— ١ —

تقول في هذا القسم ان علماء أوروبا أثبتت

آراؤهم على ان هذا الحبس الوجيز المدة يجب ان يمتنع القضاة عن الحكم به بثباتاً . وقد صرح من كان حاضراً منهم مؤتمراً علم العقوبة في روما سنة ١٨٨٥ ان هذا الحبس يجب ان يستبدل في تشريع راق بعقوبة الغرامة ما دام ان المقصود منه هو مجرد تحذير نوع خاص من المجرمين من الاعتياد على الاجرام .

بيان اهتمام العلماء بهذا البحث

ولا يذهبن القارىء الى الظن ان سنة ١٨٨٥ هي بدء اهتمام العلماء بذلك البحث فان بدء ذلك الاهتمام كان قبل هذا التاريخ بأكثر من عشرين سنة . فقد كان في سنة ١٨٦٤ حين اخرج العلامة الميسو « بونثيل دى مرسانجى » (M. Bonneville de Mersangy) كتابه في اصلاح القانون الجنائى (Amélioration de la loi Criminelle) انتقد فيه نظام عقوبات الحبس لمدد وجيزة انتقاداً مرآناً لخصه في هذه العبارة « ... ان العقوبة المانعة للخيرية يجب ألا ينطق بها مطلقاً اذا كانت العقوبة المالية تنق بالعقاب »

La peine privative de la liberté ne devait jamais être prononcée quand la peine pécuniaire suffit à la répression.

وقدمت هذه الفكرة جداً بعد ذلك وبحثها المؤتمرات العلمية فنخص بالذكر منها مؤتمر لندن سنة ١٨٧٢ ومؤتمر استكهلم في سنة ١٨٧٨ ومؤتمر علم العقوبة في روما سنة ١٨٨٥ والمؤتمر الدولى لقانون العقوبات في بروكسل في سنة ١٨٨٩ وفي برلين في سنة ١٨٩٠ .

الحبس وجيز المدة لا فائدة فيه

(١) فأما كون الحبس وجيز المدة لا فائدة فيه فذلك يظهر بالنسبة للمجرمين الذين عادوا للمرة الاولى الى الاجرام دون أن يكون ذلك دليلاً على فساد قلوبهم، أو بمعنى آخر على عدم مناسبة تطبيق عقوبات مجرد التحذير عليهم. فهؤلاء لا يعبأون بالحبس وجيز المدة، وحكمة التخويف المقصودة منه لا أثر لها فيهم، بل أنهم قد يسعون اليه في أوقات خاصة. والمستغلون بالقانون في هذه البلاد يرون كثيراً من الناس يعودون الى الاجرام لأصغر الاسباب، وما ذلك الا لأنهم لا يخشون ولا يرهبون الحبس. وعلة ذلك ليست بخفية، فإن كل ما كان يخيف المجرم الذي لم يسبق له الوقوف في قفص الاجرام هو مجرد اسم « الحبس ». هو العار الذي يلتصق بذلك الاسم. فاذا ما زال ذلك الخوف بحصول الحبس فعلا انتهى الامر وأصبح ذلك الحبس لا قيمة له بالنسبة اليه في ثاني مرة يقف فيها أمام القاضي، أو على أكثر تقدير أصبح أمراً « غير لطيف » (كما يقول هؤلاء المجرمون) إذا توقع في أوقات غير مناسبة.

والقارىء ليس في حاجة الى لفت نظره الى أى درجة تصل مساوئ ذلك الحبس إذا كان ينفذ على طريقة جمع المسجونين في مكان واحد (En commun) كما في مصر في بعض السجون.

وأخر مرة بحثت فيها هذه الفكرة كانت في مؤتمر علم العقوبة في مدينة لندن سنة ١٩٢٥.

وبحثتها جمعيات السجون العامة في فرنسا (Sociétés générales des Prisons) في سنة ١٨٩٣ وبعدها وتناولتها « أدبيات علم العقوبة » وهنا يحسن ان نشير الى كتاب المسيو « بونفيل دى مرسانجى » السابق الذكر وكتاب المسيو « جوانفيل (M. Joinville) في الحبس لمدد وجيزة ونتائج L'Emprisonnement de court terme et ses conséquences ومقالة المسيو « كوريفون » Correvo في مجلة علم العقوبة (Rev. Pénit) سنة ١٨٩٣.

نصارى مضار عقوبات الحبس وجيز المدة

وخلاصة هذه المباحث ترمى الى وجوب استبدال عقوبات الحبس للمدد الوجيزة بعقوبات أخرى - أهمها الغرامة - وكل ذلك لأن الحبس لمدة وجيزة بالنسبة للنوع الخاص من المجرمين الذي ذكرناه (١) لا فائدة فيه (٢) هادم للنفس ومضيق للاعتبار (٣) مفسد للأخلاق (٤) مخالف للقاعدة المعروفة من أن العقوبة يجب أن تكون شخصية.

والكلام على هذه النقط الأربع متشابه ومتجانس في الواقع. فما قد يصلح دليلاً في احداها مثلاً قد يصلح كذلك في غيرها، ولكتنا على قدر الامكان سنفرد لكل نقطة منها قسماً خاصاً.

فهذا الاختلاط بين المحبوسين هو هاوية جديدة للمائد ويكفيه أنه يعطيه فرصة « ظريفة » لمقابلة زملائه الأول والتحدث معهم على الأعمال الجديدة التي عاد وعادوا من أجلها إلى الحبس . فما أعظم الفرق بين أن يقف أمام المحكمة لأول مرة وكل خوفه أن تصدر عليه عقوبة « حبس » وبين أن يقف أمامها في ثانی مرة وهو يتوقع تلك العقوبة من غير اهتمام أو مبالاة .

الحبس وعجز المدة هادم للنفس

(٢) وأما كونه هادماً للنفس ومضيقاً للاعتبار فذلك يظهر باجلى وضوح بالنسبة للمجرمين المبتدئين الذين لم يسبق لهم المثول أمام القاضى الجنائى . هؤلاء بمجرد أن يتركوا صالة المحكمة بعد المحاكمة ، بل بمجرد أن يدخلوها ، أو قبل ذلك في بعض الأحيان ، يندمون على ما عملوا أشد الندم ، وليس أبعد على اذهانهم من أن يعودوا إلى ذلك الموقف مرة ثانية . ولكن هو تنفيذ ذلك الحبس الذى يعود عليهم بأوخم النتائج . ولعل ما قاله الأستاذ « پرنز » Prins في تقريره المشهور الذى القاه في أول جلسة من جلسات المؤتمر الدولى لقانون العقوبات سنة ١٨٨٩ (المنشور في مجلة الاتحاد الدولى لقانون العقوبات) (١) في هذا الصدد هو أحسن ما نوردناه هنا . قال « »

أما بالنسبة لمبتدئى الاجرام الذين لم يلوث صحتهم البيضاء سوى هفوة صغيرة أو زلة تافهة فإن عقوبة الحبس وجيز المدة تكون بالنسبة اليهم أشد خطراً . فهنا لا يكفينا أن نقرر عدم قائمتها بل يجب أن نعترف بضررها ، فهي تخط وتذل الرجل الشريف ، وتضعف عنده وقاره الادبى ، وبمجرد تنفيذها عليه يدخل في زمرة المنحطين ويقتد إعتباره بين أسرته وأصحابه ، وأحياناً لا يجد طريقاً لكسب عيشه . فقد يعزل من عمله إن كان موظفاً أو عاملاً أو أن يتركه عملاًؤه إن كان مشغلاً بعمل حر كالتجارة (إلى أن قال) وحكم كهذا يقلب نظام المعيشة رأساً على عقب والمحكوم عليه يصبح بانساً واليأس يبدأ بسهولة . يدخل نفسه ، وأحياناً بنفسه في شرب الخمر ويبدأ في النزول إلى هاوية التشرد . وعلى العموم شبكة الاجرام التى نصبتها له المحكمة لا تتركه أبداً »

وهذا الكلام كما يراه « پرنز » في أوروبا نراه كلنا في مصر وفي كل مكان ، فلا شك أن التقدير الناس للفرد أو لاحترامهم إياه دخلا كبيراً في أن يحافظ ذلك الفرد على قدره وكيانه الادبى . فكما أن « الثقة » هي قوام التاجر كذلك الاحترام والتقدير هما قوام كل من كان يود لنفسه الاحترام والتقدير ، أو بمعنى آخر قوام كل من كان نافعاً وب نفسه شيء من التربية والاخلاق .

الحبس وميز المدة يفسد الاخلاق

(٣) وأما كونه مفسدا للاخلاق فهذا ظاهر كذلك في هؤلاء المجرمين المبتدئين اذا نفذت عليهم العقوبة جماعات (En commun) فالجرم المبتدىء الذى دخل الحبس وله نصيب محترم من الاخلاق - وهذا ما يجب أن نفترضه والا لما طبقنا عليه عقوبات مجرد التحذير أو التخويف - يخرج منه بعد أن ضاعت كل اخلاقه وبعد أن انتقلت اليه جرائم الاجرام من زملائه في الحبس، وم بين قاتل وسارق وزان، مجرما شريرا وخيافا الى حد ما .

وهذه في الواقع جريمة كبرى ترتكبها الهيئة الاجتماعية باسم القانون . لأنه اذا كان للجماعة الحق في أن تدافع عن نفسها بأن توحى الى القوانين بالعقاب، فليس لها أن تفسد الاخلاق. ولا يذهبن القارىء الى الظن اننا اذا

طبقنا نظام الحبس الانفرادى (En cellule) فإن الضرر يقل . أنه يزيد بالنسبة لفئة خاصة من المحكوم عليهم . وفي ذلك قال الاستاذ « برنز » في تقريره السابق المذكور :

« يسكن العامل عادة في كوخ صغير وحده أو مع نفر من زملائه بين قرص الشتاء وقيظ الصيف . أما اذا حكم عليه بالحبس فانه سيدخل في غرفة نظيفة ومضاءة ، مدفأة أو مرطبة حسب الجو ، ويأكل طعاما خرم طعامه ، وينام في راحة احسن ، ويشغل شغلا مسليا ،

ويمكنه أن يطالع ، واذا مرض وجد من يعالجه . فكيف اذا اخلى سبيله وتقابل مع زملائه لا يمكنهم جميعا أن يفكروا أنه لتمضية وقت قصير من الحياة ترويضاً للنفس (Un séjour de courte durée) يكون الحبس اليق مكان « » والذى نفهمه من كلام « برنز » هذا زيادة عن كون الحبس لا فائدة فيه أنه يفسد الاخلاق لانه يعرض الناس الذين فضلوا الحبس عن معيشتهم خارجه على ارتكاب الجرائم التى تعيدهم الى ذلك الحبس من جديد. وهذه نتيجة محزنة يؤلنا جميعا حصولها لانها مظهر لافلاس القانون والعقوبات.

ولكن الامر لا يقتصر على ذلك بل هناك نتيجة أخيرة لذلك الحبس الوجيز المدة تتولد من تلك المضار السابقة .

الحبس وميز المدة يخرجنا عن قاعدة أن العقوبة شخصية

(٤) هذه النتيجة هي كون ذلك الحبس بعد ذكر مضاره السابقة اصبح مخالفا للقاعدة العامة في أن العقوبات يجب أن تكون شخصية بمعنى أن اذا ما يجب الا يتعدى المحكوم عليه . ولكي يتبين حضرة القارىء ذلك يمكنه أن يتصور اسرة كانت تعمل في بقائها على الاعتبار الادبي لاحد افرادها أو علي حسن اخلاقه يأتي يوم عليها يفقد منها ذلك الفرد بضيايع اعتباره وفساد اخلاقه واذلال نفسه .

حلها واذا لم يحاولوا البحث في نفسية المتهم وفي نظام معيشته واسرته فهم في ذلك معذورون . فالخطأ لا يقع كله عليهم بل على كاهل الحكومة التي لا تجعل لهم من اعمالهم وقتا كافيا ليقوموا بالمهمة الشاقة الدقيقة الملقاة على عاتقهم . ولعلها هي الاكثر دراية منا بالحل الصحيح لتلافي هذه النتائج وهو وجوب زيادة عدد القضاة زيادة تتناسب مع زيادة القضايا .

الى هنا انتهى الكلام عن النتائج الضارة لعقوبات الحبس وجيز المدة وهو القسم الاول من الموضوع والآن فلنبحث عن العقوبات التي يصح أن تحمل محلها وهو القسم الثاني

القسم الثاني

- ٢ -

لكلام على هذا القسم يجب أن نقول أن العلماء بعد أن اقتنعوا بمضار عقوبات الحبس وجيز المدة خطر في بالهم أن تمنح من القانون الجنائي كل المواد التي تنص على حبس وجيز المدة كمقاب لجرائم تافهة لا يدل ارتكابها على فساد النفس . ولكنهم في الوقت ذاته صودموا بفكرة أخرى وهي أن مثل هذا العمل قد يؤدي الى زيادة الاجرام زيادة كبيرة . قسأولوا ماذا اذن يكون الحل ؟

ايقاف التبشير هو اول ما يخطر على البال وجدوا أن الحل هو أن ينص القانون على

تلك هي مضار عقوبات الحبس للمدد الوجيزة بالنسبة للمجرمين الذين تطبق عليهم ، ذكرناها باختصار ومن يود من حضرات القراء التوسع فعليه برسالة الدكتوراه للاستاذ «دي لا هوج»
De la Hanguo
(Les courtes peines d'emprisonnement .
Paris 1901)

ملاحظات مهمة

هنا ومما يؤسف له كل الاسف أن من حضرات القضاة من يسيئون الى « السياسة الجنائية » في حالة تطبيقهم للظروف المخففة ، اذ تجمع بهم الرغبة في الاعتراف بظروف المتهم المخففة وبأنه من المجرمين ذوي الصفات الحسنة الى أن يوقعوه في مصائب عقوبة الحبس لمدة وجيزة ، وهذا هو ما يتألم منه الناس كلهم . وبعضهم في تطبيقه للقانون وايقاعه عقوبات الحبس لا ينظر الى اوراق القضية الا على اعتبار انها « عمل يومي » عليه أن يؤديه ولا ينظر اليها على اعتبار انها صورة من « حالة اجتماعية » أوكل اليه حلها بأوفق الحلول . ولذلك لاندعش كثيراً اذا سمعنا ان بعض القضاة يتبعون طرقاً غريبة للغاية في اصدار احكامهم الجنائية . من ذلك أن بعضهم يعاقب من يضرب آخر بالحبس مدة تساوى ضعف مدة العلاج التي تحملها المجنى عليه .

غير أن هناك حقيقة يجب أن نقرها وهي أن القضاة اذا كانوا لا ينظرون كل قضية في ذاتها على اعتبار انها « حالة اجتماعية » يجب

هذه العقوبات وأن القاضي يحكم بإيقاف التنفيذ. وقصارى القول ان أول ما فكر فيه العلماء بعد الاقتناع بمضار عقوبات الحبس لمدد وجيزة هو استبدال الحكم بها « بالحكم مع إيقاف التنفيذ »

على أن قانون إيقاف التنفيذ ما نشر في فرنسا سنة ١٨٩١ حتى قامت ضده عدة اعتراضات وانتقادات نرى أن الرد عليها هو أفضل ما ندلل به على صلاحية هذا القانون في أن يكون أول ما يلجأ اليه القاضي الذي يريد أن لا يحكم بالحبس لمدد وجيزة .

الانتقادات على إيقاف التنفيذ والرد عليها

(١) قالوا انه يشجع وينشط الاجرام بدليل أنه ما كاد ينشر في فرنسا حتى زاد عدد المجرمين المبتدئين .

ورد الاستاذ « كوش » على ذلك بأن الاحصائيات اثبتت عكس ذلك اذا استثنينا السنوات الاولى بعد صدور القانون . ومع ذلك على فرض صحة هذا الانتقاد في كل الاحوال فان تلك الاحصائيات عينها دلت على أن نسبة من عاد من المجرمين المبتدئين الذين أوقف تنفيذ عقوباتهم الى الاجرام أقل بكثير من نسبة من عاد من هؤلاء المجرمين المبتدئين الذين نفذ عليهم الحبس لمدد وجيزة . ومما لا شك فيه أن الانفع للمجتمع هو أن ينصلح مجرم مبتدىء وأن لا يعود الى الإجرام من أن يرى الناس

في نصوص قانون إيقاف التنفيذ مشجعا لهم على ذلك الاجرام .

ومع ذلك فان الناس ادركوا الآن أن الحكم مع إيقاف التنفيذ فيه الزجر الكافي الذي لا يشجع الاجرام . لأنه حكم جنائي مضيق (الى حد ما) للاعتبار كباقي الاحكام الجنائية .

(٢) أن نظام إيقاف التنفيذ يعطى للقاضي سلطة استبدادية غير محدودة .

والرد على ذلك هو نفس الرد على الانتقاد الاول . فقد ثبت أن المجرمين الذين حكم عليهم بإيقاف التنفيذ وعادوا الى الاجرام هم نسبة ضئيلة بجانب من عاد من هؤلاء الى الاجرام بعد أن نفذت عليهم عقوبات الحبس لمدد وجيزة . وهذا أفضل دليل على أن القاضي أحسن التصرف بهذه السلطة التي أعطيت له .

(٣) أن إيقاف التنفيذ يخالف لنظام فصل السلطات لأن القاضي في حكمه بإيقاف التنفيذ يعتدى على حقوق السلطة التنفيذية .

وهذا الانتقاد هو أضعف الانتقادات ، ويكفى للرد عليه أن نقول ان الحكم بإيقاف التنفيذ لا يزيد عن كونه حكما مبنيا على شرط فاسخ هو مضي الخمس السنوات بدون حدوث جريمة ما . وتنفيذ العقوبة يصبح مستحيلا اذا تحقق ذلك الشرط . ومما لا شك فيه أن اصدار مثل هذا الحكم هو حق للقاضي ويدخل في أعماله القضائية .

(٤) ان ايقاف التنفيذ يحرم المجنى عليه من ان يتعزى التعزية الكافية التي لا تتحقق الا بتوقيع العقاب على الجاني .

والرد على ذلك هو أنه إذا فكرة ارضا شهوة التشفى عند المجنى عليه وفكرة عدم تسهيل العود الى الاجرام يجب أن تفضل الفكرة الاخيرة خصوصاً اذا راعينا التطور الاخير الذى وصلت اليه الشرائع الراقية وهو ما نلخصه في هذه العبارة

« لم تصبح العقوبة انتقاماً . بل هي علاج اجتماعى لمرض اجتماعى » (١)

La peine n'est plus une vengeance: la peine est un remède social à un mal social .

خطورة حكمية للشارع المصرى

وبهذه المناسبة يجدر بنا ان نذكر بشئ عظيم من الارتياح والاعتباط أن الشارع المصرى ادرك أن ارتكاب الجنايات — وهى أفظع الجرائم فى نظر القانون — لا يفيد دائماً ان مرتكبها ممن لا يرجى لهم الاصلاح وادرك ان من هؤلاء من قد يكتفى لزجرهم من اعتياد الاجرام الحكم بادانتهم مع ايقاف تنفيذ العقوبة عليهم مهما كانت الجناية التى وقعت منهم .

وادرك كذلك ان المادة « ٥٢ » من قانون العقوبات كانت فى حزماتها هذه الفئة من المجرمين من « ايقاف التنفيذ » انما كانت مخطئة وبعيدة عن الصواب .

(١) كوش . ص (٢٠١) ن (٧٠)

بل ادرك أكثر من ذلك أن هذه المادة حرمت من غير حق جواز ايقاف التنفيذ بالنسبة لمن يرتكبون « جناحاً » خاصة (وهى النصوص عليها فى المواد ١٨٣ و ٢٢٢ و ٢٣٢ من قانون العقوبات)

ولذلك اصدر قانون ١١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ نص فيه فى المادة (٢) على ما يأتى .

تلتى المادة (٥٢) من قانون العقوبات الأهلئ ويستبدل بها النص الآتى :

« كل حكم فى مواد الجناح والجنايات صادر بالحبس لمدة أقل من سنة على من لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من اسبوع يجوز ان يؤثر فيه بايقاف التنفيذ بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك . ولا يؤثر هذا الايقاف مطلقاً على العقوبات الاخرى التى قد يشمل عليها ذلك الحكم » (١)

وهذه خطورة حكمية للشارع المصرى نسجلها له وقلوبنا ملؤها الارتياح لانها دليل على أن النظريات الحديثة فى علم العقوبة والقصاص بدأت تشغل لنفسها مكاناً فى فكر الشارع الأهلئ .

(١) اما المادة (٥٢) التى ألغيت فنصها هو الآتى: « كل حكم صادر فى مواد الجناح ما عدا ما نص عليه منها فى المواد ١٨٣ و ٢٢٢ و ٢٣٢ من هذا القانون الخ يجوز ان يؤثر بايقاف التنفيذ فيه الخ

هذا وقد وجد العلماء أن هناك ثلاث عقوبات يمكن أن تحمل محل عقوبات الحبس لمدة وجيزة وهي (١) العقوبات المالية أو الغرامة (٢) العقوبات البدنية (٣) العقوبات الأدبية أو الاعتبارية. وسنشرح ذلك فيما يلي بشيء من الإيجاز.

(أولاً) - الغرامة

لسنا في حاجة أن ندلل على صلاحية عقوبة الغرامة في أن تحمل محل عقوبات الحبس وجيز المدة بأكثر من أن نعدد فوائدها مع عمل بعض من المقارنة بين نتائجها ونتائج الحبس وجيز المدة.

(١) فبينما الحبس يفقد في كثير من الأحوال قوته في الإرهاب والإيلام بالنسبة لبعض المجرمين (وعلى الأخص المائدين منهم) فيجد دائماً في الغرامة الإيلام الكافي.

(٢) الغرامة عقوبة لينة وسهلة التقسيم بمعنى أنه يمكن أن تتناسب بسهولة مع عظم الجريمة ومع المركز المالي للمجرمين.

وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نذكر الاعتراض الذي يقول به البعض من أن عقوبة الغرامة عقوبة غير عادلة لأنها تؤثر على الفقير أكثر مما تؤثر على الغني. ولكن الرد على هذا الاعتراض من السهولة بمكان، فالقاضي عليه أن يراعي المساواة في إيقاع الإيلام بالنسبة للمحكوم عليهم. فالشخص الثرى يجب أن يحكم عليه بغرامة

أكثر مما يحكم به على الفقير بسبب جريمة واحدة حتى يكون مقدار إيلام العقوبة في كلا الحالتين واحد. وغنى عن البيان أن القاضي عليه ألا يسيء استعمال هذا التقدير ولا اضطرب الناس إلى الظن « أن اليسار ظرف مشدد للجريمة » (٣) الغرامة عقوبة لا تذلل ولا تخط من الاعتبار كالحبس، والمحكوم عليه بها لا ينتزع من أسرته، وينجو من الحبس وما فيه من افساد للأخلاق.

(٤) الغرامة تفيد الحزينة العامة. وتعتبر في الشرائع التي تمزجها بالتعويض طريقاً سهلاً لحصول المجنى عليه على ما يفرض عليه خسائره المادية والأدبية.

النتيجة: الغرامة يمكن أن تحمل محل

عقوبات الحبس

كل هذه المزايا تجعل عقوبة الغرامة جديرة بأن تنال المكان الأول بعد إلغاء عقوبات الحبس لمدة وجيزة. (١)

ولكن رب سائل يقول أن الغرامة تستبدل بنوع من الحبس وهو « الإكراه البدني » (contrainte par corps) في حالة عدم دفعها وهذا لا يتفق مع الغرض الذي تنشده منها وهو أنها تحمل محل الحبس.

(١) كوش نبذة (٧٤) و (٧٥)

ولرد على هذا الاعتراض يجب أن نتذكر
أمرين هامين :

(أولاً) اتنا قلنا أن المفروض في العقوبات
المالية أن تكون « عقوبات مجرد التحذير أو
التخويف » (peine d'intimidation pure)
وقد قلنا أن هذه العقوبات لا تطبق الا على
النوع الذي يصح ان نسميه « النوع الجيد »
من المجرمين الذين يأسفون ويندمون بعد
ارتكابهم الجريمة ويكون لهم نصيب من
الاخلاق ، أو أن تكون جرائمهم تافهة . ومثل
هذا النوع من المجرمين لم في أغلب الأحوال
أن لم يكن في جميعها صناعة يتعيشون منها فلا
ينتظر أن يعجزوا أو يهربوا عن دفع الغرامة .
(ثانياً) قلنا ان نصاب الغرامة يجب أن
يكون مناسباً لحالة المحكوم عليه المالية . فلا
يحكم على مجرم فقير بغرامة قد يعجز عنها من
هو أغنى منه .

هذا وتوجد هناك مسائل عديدة متعلقة
بتنفيذ الغرامات والاكره البدني نرى ان الاوفق
هو عدم التعرض لها لانها لا تفيدنا في موضوعنا
هذا كثيراً .

(ثانياً) — العقوبات البدنية

لم يتفق العلماء هذه المرة على جواز احلال
هذه العقوبات محل عقوبات الحبس .

نعمتوف الآراء في صلاحية هذه العقوبات
فيرى اكثر الناس واكثر العلماء ان هذه
العقوبات وحشية . وأنها تتنافى مع روح المدنية
الحديثة ، وان « اذى الجسم » فكرة بربرية
لا يجب وقد وصلنا للقرن العشرين ان نفكر
فيها اصلاً ، وان للانسان شخصية يجب أن
توضع في مكان اسمى واجل من أن تساوى
بشخصية الدواب .

ويرى فريق آخر ومنهم الاستاذ
« كوش » ومستر « ويليم تالك » الانجليزى
« William Tallack » ان البلاد المتقدمة وان
كانت قد ألغت هذه العقوبات فان ذلك كان تحت
تأثير تيار التفاهة الذي احده بعض من يدعون
الغيرة على المدنية ، واتنا لو فحصنا ضامراً من يهتمون
بنقصان الجرائم لوجدنا انهم نادمون على الغاء
هذه العقوبات ومتشوقون لارجاعها .^(١)

ويقول المستر ويليم تالك^(٢) أن ما ينفر
الفريق الأول من هذه العقوبات هو عدم
مراعاة الاصول في تنفيذها فلا يجوز ان تنفذ
لدرجة أن تسيل الدم أو تشوه جسم المحكوم
عليه ، بل يجب الا يراعى في تنفيذها الا ايلام
الجسم من غير أن يترك ذلك الايلام أى
أثر خاص .

(1) Rev. Pénitentiaire. 1889. p. 264

(2) Tallack. penol. and prev. prin-
ciples chap XX Corporal punishment .
pp. 411 et. s — Cuche pp. 229 et s.

انتقاد هذه العقوبات ^(١)

(١) فقد قيل أنه لا فائدة في عقوبة « الغفران مع التوبيخ » مع وجود نظام إيقاف التنفيذ .
و (٢) أن إجازة هذه العقوبات وعلى الاخص الثانية منها وهي (الحرمان من بعض الحقوق) معناه أن سلطة التشريع تتسرب الى يد القاضى .

الرد على الانتقاد الاول

وقد وافق مؤتمر علم العقوبة سنة ١٨٩٥ وجمعية السجون العامة في فرنسا بعد هذا التاريخ بست سنوات على الانتقاد الاول . ولكن مع ذلك يرد عليه بأنه لا مانع يمنعنا من أن نعطي للقاضى ما نعطي للمحلف Jury . فالمحلف قد يحكم بعدم الادانة وقد يكون المتهم معترفا . وذلك لانه شعر أن مجرد وقوف المتهم في المحكمة كاف لاصلاحه . فلم لا نعطي للقاضى الحق في أن يحبس بهذا الاحساس عينه ونأذن له أن يكتب بأن يقرر أن الحادثة حصلت ولكنه يسمع المتهم ويوبخه ؟

لا شئ يمنع من ذلك ، وغاية ما في الأمر إذا

هذا ويزيد هذا الفريق أن هذه العقوبات يجب أن لا تطبق الا على من يدرك القاضى أنهم سبرتدعون منها ويشير بتوقيعها على من يرتكب جرائم السكر أو الإخلال بالحياة العام بالقول أو الإشارة وبعض جرائم التخريب الخفيف وكسر الحدود وغير ذلك من الجرائم التي لا ترتكب الا بدافع الطيش أو الرعونة .

رأينا الخاص

ولكننا ترى أن هذه العقوبات وان قلت مضارها في الواقع عن مضار عقوبات الحبس لمدد وجيزة الا أنها مع ذلك لا تنفق مع روح المصوّر الحديثة . وحسبنا تأييداً لذلك أن الشرائع الراقية ألغتها نهائياً . فلا يصح إذن ونحن نطالب أن تقدم بالتشريع الى الامام أن ننظر الى الوراء .
(ثالثاً) — العقوبات الأدبية أو الاعتبارية أهم هذه العقوبات اثنتان :

(١) الغفران (أو العفو) مع التوبيخ

« Le pardon avec reprimande »

و (٢) الحرمان من بعض الحقوق السياسية أو المدنية أو العائلية .

ولكن هذه العقوبات لم تسلم من الانتقاد ولم تسلم من الشك في صلاحيتها لأن محل محل عقوبات الحبس .

(1) Rev. penit. 1902 pp. 37 et suiv. — Nottamment pp. 192 et s. observations de Mr. Salleilles.

أن تفكر فيه هو أن توضع قواعد تنظم هذا النوع من الغفران المستور بستر الحفظ وتبين شرائطه. ووزير الحقانية أو النائب العمومي هو الذي يتولى وضع هذه القواعد ومباشرة تنفيذها.

الرد على الانتقاد الثاني

وأما الانتقاد الثاني فردود عليه كذلك في أن هذه العقوبات الأدبية وعلى الأخص عقوبات الحرمان من بعض الحقوق ليس فيها شيء « غير معقول » فإن المفروض في العقاب بنوع عام هو دفاع الهيئة الاجتماعية عن نفسها بما لا يجعل المجرم قابلاً للرجوع إلى الاجرام. فإذا ما فطن القاضي أن الحرمان من حق أداء الشهادة مثلاً لا يشجع من كذب فيها مرة على أن يكرر فعله، أو إذا فطن أن نظرة تأنيب منه أو توبيخ كافية للحصول على الفرض المقصود من كل العقوبات وهو التحذير من الرجوع إلى الاجرام فلم لا نسمح له بذلك ؟

ولهذا يرى أنصار هذه العقوبات أن لا مانع من أن يحكم القاضي بالحرمان من حق الانتخاب مدة معينة من الزمن أو غير معينة لمن ارتكب جريمة انتخابية، أو الحرمان من حمل السلاح مؤقتاً أو نهائياً لمن أساء استعمال سلاحه، أو الحرمان من أداء الشهادة لمن كذب فيها.

كان مجال تطبيق إيقاف التنفيذ ضيقاً فإن مجال تطبيق الغفران مع التوبيخ يجب أن يكون أضيق. ويستشهد أصحاب هذا الرأي بالمادة (٢٦) من قانون العقوبات الايطالي التي تنص بأن « عقوبه الغفران مع التوبيخ لا يقضى بها إلا بالنسبة للجرائم التي لا يعاقب عليها القانون بأكثر من شهر أو ٣٠٠ ليرة غرامة » وإن هذا القانون مع وجود هذا النص يبيح للقاضي أن يبدل في الحال الحكم بالسماح مع التوبيخ بالعقوبة المنصوص عنها إذا لاحظ أن المتهم لم يستمع للتوبيخ باحترام واعتبار. ^(١)

على أن هناك رأى أكثر من ذلك تطرفاً يقول أن هذا الحق يجب أن نعترف به للمحقق حتى تنفادي أن تقدم أناساً لا عيب فيهم إلى المحاكمة وإنا مهما أنكرنا هذا الحق على القاضي فلا يمكننا أن ننكر أن المحقق كثيراً ما يرتاح ضميره إلى حفظ الدعوى لعدم الإهمية. وهذا بلا جدال هو عين الغفران. ^(٢)

رأينا الخاص

ومن رأينا أننا لا يمكن أن نتبرك تلك الحقيقة ولا حق المحقق في أن يحول دون الإرسال إلى المحاكمة المتهمين الذين لم يعملوا إلا الجرائم النافذة للغاية التي يدرك أن حفظها في فائدة الجميع أو أنها لا تدل على شرف في أنفسهم. وغاية ما يجب

(١) كوش ص (٢٣٩)

(٢) كوش. المرجع المتقدم

الخاتمة

هذا ورأينا أن هذه العقوبات جديرة بالعناية
ويصح أن ينقلها الشارع المصرى الى قوانينه التى
وعد بمراجعتها لاسيما وان فيها بديلا عن عقوبات

الحبس وجيز المدة التى ظهر للناس كلهم فسادها
وعدم إمكانها القيام بالغرض المقصود منها ؟
تأدرسى صيغائيل
المحامى .

الأمكام

قضاة محكمة النقض والأول

وينع الحيابة بالقوة بعد أن يكون التسليم قد
حصل بصفة رسمية عن يد أحد المحضرين
فيجب حفظا للنظام أن يحترم هذا التسليم وعلى
صاحب الشأن أن يلجأ لسلطة المختصة لاثبات
حقوقه ان كان له وجه

الوقائع .

اتهمت النيابة العمومية للتهمين المذكورين
بأنهم فى يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٣ بناحية
برمال القديمة دخلوا عقارا فى حيابة
عبد الحميد احمد مجاهد بقصد ارتكاب جريمة
فيه وهى اتلاف خشب ملكه وبقصد منع
حيازته بالقوة وطلبت عقابهم بالمادة ٣٢٣
عقوبات .

ومحكمة جنح دكرنس الجزئية حكمت
غيايبا بتاريخ ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٣ بحبس
كل من للتهمين خمسة عشر يوما بسيطا
وجنيه كفالة بلامصاريف عملا بالمادة المذكورة

٤٧٩

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر ١٩٢٥

الملكى . منع حيابة . دخول أرض بالقوة . تعرض
بالقوة . مادة ٣٢٣ عقوبات . شروطها . تنفيذ رسمى .

القاعدة القانونية

من دخل أرضا فى حيابة غيره بقصد منع
حيازته لما بالقوة كان مرتكبا للجريمة المنصوص
عليها فى المادة ٣٢٣ عقوبات إذا حصل هذا
الاعتداء فى أثر تنفيذ حكم بتسليم العقار وتنفيذه
بالفعل للمجنى عليه . ماولو كان هذا الحكم لم يصدر فى
وجه التهم وكان صدوره نتيجة إلتاق بين المجنى
عليه وذى اليد على الأطيان لأن المادة ٣٢٣
تشرط ثبوت التعرض بالقوة لمنع هذه الحيابة .
إذ لا يسوغ للشخص أن يقضى لنفسه بنفسه

فعارض المتهمون في الحكم ودخل المجنى عليه مدعياً بحق مدني وطلب بجلسة المعارضة الحكم له على المتهمين بمبلغ عشرة جنيهاً تعويضاً وقضت المحكمة المشار إليها بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٩٢٤ بتأييد الحكم القياي المعارض فيه والزام المتهمين متضامنين بأن يدفعوا للدعي مبلغ ستة جنيهاً تعويضاً مع المصاريف المناسبة . فاستأنف المتهمون هذا الحكم يوم ٢ ابريل سنة ١٩٢٤

ومحكمة المنصورة الابتدائية الاهلية بهيئة استئنافية حكمت حضورياً بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٢٥ عملاً بالمادة ١٧٢ جنايات بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين من التهمة المسندة اليهم ورفض دعوى المدعي المدني قبلهم والزمته بالمصاريف المدنية واعفته من المصاريف الجنائية

وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ قرر المدعي بالحق المدني بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والايام وقدم حضرة المحامي عنه تقريراً بأسباب طعنه بتاريخ ٢٩ منه المحكمة :

بعد مباح المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق هذه القضية والمداولة قانوناً

« حيث ان الطعن مقبول شكلاً

« وحيث أن الطعن مبني على وجود خطأ في تطبيق القانون لان المحكمة الابتدائية حكمت بالبراءة ارتكاً على ان الحكم المدني الذي حصل تنفيذه بتسليم العقار للدعي

المدني ما كان في وجه المتهمين فضلاً عن ان القطعة المتنازع عليها موضوع اليد عليها من جميع الاهالي وان الحكم السالف ذكره نتيجة اتفاق بين المدعي المدني والمستأجر منه

« وحيث ان الثابت في الحكم المطعون فيه ان المدعي المدني استلم الارض موضوع النزاع بمقتضى محضر تسليم عن يد أحد محضري المحكمة تنفيذاً لحكم صدر لمصلحته ثم اجترأ المتهمون بعد هذا التسليم في نفس اليوم الذي وقع فيه على الدخول في الارض المذكورة واتلاف الخشب ملكه بقصد منع حيازته بالقوة

« وحيث ان هذه الواقعة معاقب عليها بالمادة ٣٣٣ عقوبات اذ توفرت اركانها في القضية من ثبوت حيازة المدعي المدني بمقتضى محضر التسليم والحكم المدني السالف ذكرهما والتعرض له بالقوة من المتهمين لمنع الحيازة .

« وحيث ان صدور الحكم المدني على المستأجر من المدعي المدني في غير مواجهة المتهمين وعلى فرض ان الارض موضوع اليد عليها من اهالي البلد بما فيها المتهمون فان ذلك لا يسوغ للمتهمين الحق في ان يقضوا لانفسهم بنفسم ويمنعوا الحيازة بالقوة خصوصاً بعد أن حصل التسليم رسمياً عن يد احد محضري المحكمة تنفيذاً للحكم السالف ذكره ويجب عليهم ان يحترموا هذا التسليم وان يلتجئوا للسلطة المختصة لتأييد مزاعمهم واثبات حقوقهم ان كان لها وجه ما

والنظامية قبل مباشرته عقد الزواج . فلاقتراض حسن النية وانعدام القصد الجنائي لدى المأذون في حصول تزوير في عقد يباشره يجب أن يثبت أن ذلك المأذون قد دقق في بحثه وتحقيقه جهد طاقته ، وأن يكون قد خاب أثر ذلك بسبب خارج عن ارادته ، فأدخل الغش عليه فتنتفى مسئوليته الجنائية . فإذا لم يثبت ذلك كان سبب النية ووجب العقاب .

الوقائع :

اتهمت النيابة العمومية المذكور بأنه في يوم ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٣ - ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٤١ بأرمنت مركز قوس بمديرية قنا بصفته مأذونا غير بقصد التزوير في قسيمة زواج احمد محمد يوسف بفاطمة بنت احمد محمد اللاكر وذلك بأن اثبت أن الزوجة بكر مع انها ثيب ومزوجة بمجاد الكريم حسن حماد وذلك مع علمه بالتزوير اثناء تحريره القسيمة المختص بتحريرها . وطالبت من حضرة قاضى الاحالة احواله على محكمة الجنايات لحاكمته بالمادة ١٨١ عقوبات . وحضرة القاضى المذكور قرر احواله على محكمة جنايات قنا بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٢٥ لحاكمته بمقتضى المادة سالفة الذكر . ودخل المحنى عليه في هذه الدعوى مدعيا بحق مدنى وطلب الحكم له بمبلغ مائة جنيه مصري على المتهم وآخرين متضامنين ومحكمة جنايات قنا بعد أن سمعت هذه الدعوى قضت بحضورها بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٢٥ وعملا بالمادة المذكورة (١٧) عقوبات

« وحيث أنه مما تقدم تكون الحيازة تمت للمدعى المدنى بمحض التسليم المشار اليه . واما ادعاء المتهمين بأن الحكم المدنى كان نتيجة تواطؤ بين المدعى المدنى والمستأجر منه فهذا لا يسوغ أيضا استعمال القوة في منع الحيازة المترتبة على تنفيذ الحكم بمقتضى محضر التسليم وعليهم كما سلف ايضاحه ان يلتجئوا للجهة المختصة في هذا الشأن »

« وحيث انه ينتج من ذلك ان المحكمة اخطأت في تطبيق القانون برفض الدعوى المدنية ويتعين قبول الطعن وتصحيح الخطأ والقضاء للمدعى المدنى بمبلغ التعويض الذى تقدره المحكمة بمبلغ ٦ جنيهات نظير الضرر الذى اصابه من فعل المتهمين »

(طعن عبد الحميد أحمد مجاهد ضد محمد ابراهيم الشوربجي وآخرين في قضية النيابة نمرة ٥٤١ سنة ٢٤ - ٢٥ المقيدة بمجلد المحكمة نمرة ٤٤ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب المحاب المعالي والسعادة والمزاة احمد طلعت باشا وحسين درويش باشا وجناب المستر كرشو ومحمد مصطفى بك ومصطفى محمد بك وجندى عبد الملك بك وكيل نيابة بلا مستئناف)

٤٨٠

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

في مقاضاة مأذون زواج . ووجبة . مواع الزواج . تزوير . قصد جنائي .

القاعدة القانونية

ان المادة ٢٥ من لائحة المأذونين الصادرة في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ توجب على المأذون أن يحقق خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية

بتاريخ ٣ يولييه سنة ٩١٠ بتعديل لأئحة الاجراءات امام المحاكم الشرعية اوجبت في المادة ٢٥ منها على المأذون أن يحقق خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والنظامية قبل مباشرته عقد الزواج .

« وحيث انه لاقتراض حسن النية وانعدام القصد الجنائي لدى المأذون في حصول تزوير في عقد يباشره يجب أن يثبت أن ذلك المأذون قد دقق في بحثه وتحقيقه المفروض عليه جهد طاقته وأن يكون قد خاب اثر ذلك بسبب خارج عن ارادته فادخل الغش عليه فتفتنى مسئولية الجنائية .

« وحيث أن الثابت في الحكم المطعون فيه ان الطاعن فضلا عن انه يمت بصلة القرابة لطرفي المتعاقدين ومقيم معها في بلد واحد فانه يعلم من قبل عقد الزواج المنسوب له التزوير فيه ان جاد الكريم حسن هو زوج الحرمة فاطمة المذكورة وسبق ان رفع المذكور دعوى عليها في سنة ٩١٩ بالزامها بالدخول في طاعته باعتبارها زوجته وفضلا عن ذلك فان نفس المتهم بصفته مأذون الناحية قد اعلنها باوراق الاعذار للحضور امام المحكمة الشرعية لسماع تلك الدعوى المرفوعة عليها من زوجها المذكور . فكان يتحتم عليه والحالة هذه الامتناع عن مباشرة عقد زواجها من زوج آخر حتى يتبين ما تم في تلك الدعوى

« وحيث بالرغم مما تقدم فان المتهم قد اثبت في عقد الزواج المزور انه تحرى خلو الزوجين من الموانع الشرعية على خلاف الواقع

بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل سنة واحدة والزامه واخرين متضامنين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ عشرين جنيها مصريا تعويضا والمصاريف للنسابة ورفض الدعوى فيما عدا ذلك مع الزامه بباقي المصاريف

وبتاريخ ٦ يونيه سنة ٩٢٥ قرر المتهم بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض والايام وقدم حضرات المحامين عنه تقريرين باسباب طعنه في ١٥ و ٢٠ منه المحكمة :

« بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق هذه الدعوى والمدولة قانونا « حيث أن النقض صحيح شكلا

« وحيث أن الطعن يتلخص في أن الطاعن اذا كان قصر في التحري قبل تحرير عقد الزواج تكون مسئولية ادارية فقط ، اذ كل ما يطلب منه انما هو اثبات اقرار الزوجين من ايجاب وقبول في ذلك العقد ويكون ما اثبته بحسن نية ولا يكفي اثبات علمه بزواج الحرمة فاطمة بنت احمد منذ سنة ١٩١٩ من زوج آخر في وقت تحرير العقد الذي اجراه في سنة ١٩٢٣ فضلا عن أنه لم يذكر في الحكم الباعث على ارتكاب الجريمة ولم يتوضح ان كان المأذون السابق باشر عقد زواجها حوالى سنة ١٩١٧ بصفة رسمية أو بطريقة عرفية . وأن تاريخ المحاكمة لم يذكر بمحضر الجلسة

« وحيث ان لأئحة المأذونين الصادرة في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ على مقتضى الفقرة الاخيرة من المادة ٣٨٣ من الامر العالي الصادر

الذي يعلنه فيكون بلا شك سيء القصد في تحرير هذا العقد وحرره بنية التزوير اضراراً بالزوج الاول الذي لا تزال الزوجة في عصمته
« وحيث ان عدم ذكر تاريخ المحاكمة في محضر الجلسة لا يترتب عليه بطلان خصوماً وان هذه المحاكمة لم تستغرق الا جلسة واحدة نوه الحكم عن تاريخها

« وحيث ان باقي ما اورده الطاعن في طعنه متعلق بالموضوع »

(طعن أحمد عبد الله سالم ضد النيابة العمومية نمرة ٤٣ سنة ٤٣ قضائية وجاد الكريم حسن حماد مدعى مدني . دائرة حضرة صاحب المعالي أحمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٨١

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥
قضى . تشديد العقوبة . استئناف .

القاعدة القانونية

لا يجوز لمحكمة ثاني درجة أن تشدد العقوبة على متهم بعد قبول النيابة العمومية الحكم وعدم استئنافها اياه

المحكمة :

« حيث أن النقض مقبول شكلاً

« وحيث أن الطعن مبني على أن المحكمة خالفت في التطبيق ما جاء في نص المادة « ٣٢ »

من القانون الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٥

« وحيث تبين من الأوراق أنه بعد أن

صدر الحكم الجري بالادانة قبله النيابة ولم تستأنفه فيعد هذا قبولاً للحكم ومحكمة ثاني درجة

لا يسعها طبقاً للنظام العام أن تشدد عقوبة على متهم قبلت النيابة الحكم الصادر عليه بها وعلى ذلك يتعين رفض الطعن »

(طعن النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٤٦٣ سنة ٢٤ — ٢٥ ضد حسن المتولي أحمد وآخر . قضيه نمرة ٤٧ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي أحمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٨٢

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥
قضى . مراقبة . نساء .

القاعدة القانونية

أن المادة ٣١ من القانون نمرة ٣٤ سنة ١٩٢٣

نصت صراحة على عدم سريان أحكام المراقبة على النساء ولا على الأطفال الذين قل أعمارهم عن ١٥ سنة كاملة . وهذا القانون جاء معدلاً لنص المادة ٢٧٧ عقوبات . فالحكم الصادر بوضع احدي النساء تحت المراقبة هو حكم يخالف القانون ويجب نقضه .

الوقائع :

اتهمت النيابة المذكورتين لانهما في يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٢٥ بمحلة منوف مع آخر حكم عليه سرقوا القماش المبين بالمحضر من مجهول وطلبت عقابهما بالمواد ٢٧٤ و ٥ و ٤٨ و ٤٩ و ٢٧٧ عقوبات

ومحكمة جنح مركز طنطا حكمت حضورياً بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٢٥ عملاً بالمواد المذكورة بحبس كل من المتهمتين ستة شهور

مع الشغل والنفاذ ومراقبة كل منهما ستة
شهور واعقبتها من المصاريف . فاستأنفت
التهمتان هذا الحكم يوم صدوره

ومحكمة طنطا الابتدائية الاهلية بهيئة
استئنافية حكمت حضوريا بتاريخ ١٦ يوليو
سنة ١٩٢٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي
الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا
مصاريف . وبتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٥
قررت النيابة بالطنن في هذا الحكم بطريق
النقض والابرار وقدمت تقريراً بأسباب طعنها
في التاريخ المذكور .
المحكمة .

« بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
على اوراق هذه القضية والمداولة قانوناً
من حيث ان النقص تقدم في الميعاد
وحيث ان الحكم الجزئي المؤيد بالحكم
الاستئنافي قضى على المتهمين بالحبس ستة
شهور مع وضعهما تحت المراقبة مدة ستة
شهور اخرى عملاً بنص المواد ٢٧٤ و ٤٨
و ٤٩ و ٢٧٧ عقوبات

« وحيث ان المادة ٣١ من القانون نمرة
٢٤ سنة ١٩٢٣ نصت صراحة على عدم
سريان احكام المراقبة ، لاعلى النساء ولاعلى
الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة كاملة
« وحيث ان هذا القانون يعتبر معدلاً
او هو معدل فعلاً لنص المادة ٢٧٧ عقوبات
المار ذكرها اذ نص في ديباجته (بعد الاطلاع
على قانون العقوبات الاهلي) كما نص في المادة
٣٣ منه على الغاء كافة ما كان مخالفاً له من

الاحكام - ومن ثم يكون النقص مقبولا
ويجب الغاء الحكم المطعون فيه فيما يختص
بالمراقبة ورفعها عن المتهمين «

(طعن النيابة العمومية ضد نعمة السيد عبده وأخرى
نمرة ٢٨ سنة ٤٣ قضائية - دائرة حضرة صاحب المالى
احد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٨٣

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥

نقض . نصب . سعر . أعمال سحرية .

القاعدة القانونية

من توصل الى الاستيلاء على مبلغ من
شخص بأن أوهمه بأن في قدرته اعادة زوجته
اليه وأعطاه لهذا الغرض حجاباً وثلاث ورقات
للبخور واستعان على تأييد مزاعمه باعداد منزله
لمقابلة الجمهور متظاهراً بأنه يمكنه القيام بأعمال
سحرية مقابل أجر ومن شأن ذلك توليد
الاعتقاد في نفس المجنى عليه بصدق التهم خصوصاً
اذا كان للشهم صفة دينية تساعد على هذا
الاعتقاد، كان هذا نصيباً يدخل تحت حكم المادة
٢٩٣ عقوبات والحكم الذى يشتمل على هذه
البيانات يكون وافياً بغرض القانون ولا يقبل النقص

الوقائع :

اتهمت النيابة المذكور لانه في يولييه
سنة ١٩٢٤ بدائرة قسم مصر القديمة توصل
بالاحتيال الى الاستيلاء على مبلغ ١٥٠ قرشاً
من احمد سليمان عمر وبأن أوهمه بأنه سيسحر

« ومن حيث ان الطاعن يرتكن في نقض الحكم على ان الواقعة الثابتة في الحكم لا عقاب عليها لان المتهم لم يستعمل طرقاً احتيالية بالمعنى الذي يريده القانون

« ومن حيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه تبين ان الواقعة الثابتة فيه هي ان المتهم توصل الى الاستيلاء على مبلغ ١٥٠ قرشاً من المجنى عليه بأن اوهمه بأنه في قدرته اعادة زوجته اليه واعطاه لهذا الغرض حجاباً وثلاث ورقات للبخور وقد استعان المتهم على تأييد مزاعمه باعداد منزله لمقابلة الجمهور متظاهراً بأنه يمكنه القيام باعمال سحرية مقابل أجر ومن شأن ذلك توليد الاعتقاد في نفس المجنى عليه بصدق المتهم خصوصاً وان له صفة دينية تساعد على هذا الاعتقاد » ومن حيث ان هذه الطرق الاحتياطية التي توصل بها المتهم للاستيلاء على المبلغ المذكور تدخل تحت حكم المادة ٢٩٣ عقوبات

ولذلك يتعين رفض هذا الطعن »

(طعن القمص زخارى يوسف ضد النيابة نمرة ٣٢ سنة ٤٣ قضائية - دائرة حضرة صاحب المالى أحمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

له لكي تعود زوجته اليه وطلبت عقابه
بالمادة ٢٩٣ عقوبات

ومحكمة جنح السيدة الجزئية حكمت
حضورياً بتاريخ ١٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤ عملاً
بالمادة ١٧٢ جنايات براءة المتهم

فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ٢٩
أكتوبر سنة ١٩٢٤

ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية بهيئة
استئنافية حكمت حضورياً بتاريخ ١٦ يناير
سنة ١٩٢٥ بقبول الاستئناف شكلاً وفي
الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وتغريم
المتهم ١٠٠ قرش صاغ واعفته من المصاريف
وذلك عملاً بالمادة ٢٩٣ عقوبات

وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ قرر المتهم
بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام
وقدم حضرة المحامى عنه تقريراً بأسباب
طعنه في ٧ فبراير سنة ١٩٢٥
المحكمة :

« بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع

على اوراق هذه القضية

من حيث ان الطعن تقدم في الميعاد

قضية محكمة الاستئناف الإدارية

٤٨٤

حكم تاريخه ١٦ يونيه سنة ١٩٢٥

استئناف . محل مختار . اعلان . قيد . استئناف .

القاهرة القانونية

ورد في عريضة استئناف ان المستأنف (محله المختار بمصر مكتب حضرة الافوكاتو توفيق بك دوس باسيوط) اعتبر المستأنف عليه ان المستأنف لم يتخذ له محلاً مختاراً بمصر بناء على ان حضرة توفيق بك دوس مقول بأنه باسيوط فاعلته في قلم الكتاب لقيد استئنافه ثم دفع فرعياً بطلان الاستئناف وطلب اعتباره كأنه لم يكن . محكمة الاستئناف قالت ان هذا اللفظ لا يفيد ان المقصود هو اتخاذ المحل المختار باسيوط ، وانما هو تعريف للمحامى المشهور بأنه باسيوط وقضت بصحة الاستئناف وبعدم صحة الانذار

المحكمة :-

(عن الدفع الفرعى)

« حيث ان محامى المستأنف عليهم دفع فرعياً بطلان الاستئناف وباعتباره كأنه لم يكن لأن المستأنف لم يقيد في ظرف ثمانية أيام من تاريخ اعلانه بذلك الاعلان الحاصل له من فبراير سنة ١٩٢٥ فلم كتاب هذه المحكمة لعدم اتخاذ محلاً مختاراً بدائلتها

« وحيث ان محامى المستأنف طلب رفض هذا الدفع لأن المستأنف اتخذ له محلاً مختاراً بمصر مكتب حضرة الافوكاتو توفيق بك دوس » وحيث أنه بالاطلاع على أصل عريضة الاستئناف المعلنة في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ اتضح انه مذكور فيها : « بناء على طلب حضرة عبد الله بك ابراهيم عبد السميع ومحله المختار بمصر مكتب حضرة الافوكاتو توفيق بك دوس باسيوط »

« وحيث ان لفظ « باسيوط » المذكورة قد أثار مناقشة بين طرفي الخصوم ، فحامى المستأنف يقول أنها مزورة بالطريقة التي أوضحها في مذكرته

« وحيث أنه ظاهر من الاطلاع على أصل العريضة ان لفظ « باسيوط » مكتوب بحبر اسود متاير كل المتايرة لباقي صلب العريضة المكتوب بحبر ازرق ، الأمر الذى يدل على وجود شبهة في اضافته بعد تحرير العريضة كما هو الحال بالنسبة للصورة لأن هذا اللفظ مكتوب بحبر حبر الصلب وان كان مقارباً له في اللون ، إلا أنه مع ذلك وبغرض ان هذا اللفظ صحيح فانه لا يفيد ان المقصود هو اتخاذ المحل المختار باسيوط وانما هو تعريف للمحامى المشهور بأنه باسيوط . ولكن أصل العبارة مذكور فيها بصراحة ان محل المستأنف المختار بمصر هو محل

في التمسك بوجود عجز في مساحة الاطيان
المنزرعة
المحكمة :

« حيث ان المستأنفين لا يجوز لهم قانوناً
مخالفة الشروط التي قبلها مورثهم وقت المزايدة
والتوقيع منه عليها

« وحيث حكمت المحاكم ومنها حكم محكمة
الاستئناف المختلطة في ١٣ من ابريل سنة ١٩٠٤
بأن المستأجر لاطيان بطريق المزايدة قابلاً على
نفسه شروط قائمة المزايدة المشتملة على بيان مقدار
الاطيان المؤجرة وهو عالم بها والمشتمة أيضاً
على شرط أخذها صفقة واحدة ومحملة على
بعضها لا يكون له الحق في التمسك بعجز حاصل
في مساحة الاطيان المنزرعة فلا حق للمستأنفين
فيما طلبوه بمذكرتهم الأخيرة بخصوص ذلك »
(استئناف ورثة المرحوم الشيخ محمد يوسف
الكفراوي وحضر عنهم حضرات الاستاذين أحمد بك
الديواني وميشيل أفندي أحوش الحاميان ضد وزارة
الارواق الصومية وحضر عنها حضرة الاستاذ عبد الحيد
أفندي حدى مندوبها للمرة ٤٨ - سنة ٤١ قضائية .
دائرة حضرات أصحاب العزة محمد بك مصطفى وشاكر
بك أحمد ومحمد بك نور القاضي المنتدب)

٤٨٦

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٥

ارتفاق . مطل . نظر . زاوية . تنكية .
تقدم . وقف .

القاهرة القانونية

١ - لا يصح اكتساب حق ارتفاق

مطل معد للنظر على زاوية وتنكية مهما طال

حضرة الافوكاتو توفيق بك دوس القدي لاتزاع
في ان له مكتب بمصر . فلا محل اذن للحكم
برد وبطلان العريضة بسبب هذا اللفظ
ولا بفتح باب المرافعة للظن فيه بالتزوير كما
طلب محامي المستأنف لأن هذا اللفظ لا تأثير
له على الموضوع

« وحيث أنه يتضح مما تقدم ان المستأنف
متخذ له محلاً مختاراً بدائرة هذه المحكمة
وهو مكتب حضرة الافوكاتو توفيق بك دوس
ويكون اعلاته في قلم كتاب المحكمة في غير
محله . وبناء على هذا يكون الاستئناف مقبولاً
شكلاً ويتعين رفض الدفع الفرعي »

(استئناف عبد الله بك ابراهيم عبد السميع وحضر
منه بالجلسة حضرة الاستاذ وهيب بك دوس الحامي نائباً
عن حضرة الاستاذ توفيق بك دوس الحامي ضد الست
مهابة بنت حايلى على وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ
وديع أفندي صليب الحامي للمرة ٦٤٢ سنة ٤٤ قضائية .
دائرة حضرات أصحاب العزة محمد بك مصطفى وشاكر
بك أحمد ومحمد بك نور)

٤٨٥

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٦ يونيه سنة ١٩٢٥

اجارة . عجز . قائمة مراد .

القاهرة القانونية

جرى القضاء على ان مستأجر الاطيان
بطريق المزايدة قابلاً على نفسه شروط قائمة
المزايدة المشتملة على بيان مقدار الاطيان المؤجرة
وهو عالم بها والمشتمة أيضاً على شرط أخذها
صفقة واحدة ومحملة على بعضها لا يكون له الحق

من تقرير الخبير ان الشبايك المتنازع عليها هي لازمة لأمكنة المستأنفين للضوء والهواء. فتري المحكمة محافظة على حقوق الطرفين ومنع الضرر عن كليهما ان تأمر بسد الشبايك المذكورة بحيث لا تكون إلا مناوور فقط للضوء والهواء ويكون ارتفاعها من أعلاها نصف متر وعرضها كذلك نصف متر ومن ثم يتعين تعديل الحكم المستأنف مع جمل مصاريف الدعوى مناصفة بين الطرفين»

(استئناف حسن البوهي وآخرون وحضر عنهما حضرة الاستاذ محمود جنديه أفندي المحامي ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد عمر الدمر داش أفندي مندوبها نمرة ١٢٠٩ سنة ٤١ قضائية. دائرة حضرات اصحاب المسادق والقرعة ابو بكر يحيى باشا ومحمد بك مصطفى ووكي برزي بك)

٤٨٧

محكمة استئناف مصر الأهلية

حكم تاريخه ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥

خطبة . عدول عن الخطبة . مسؤولية . ضرر .
تمويض . روم أرثوذكس . حكم العدول
عن الخطبة .

القاعدة القانونية

- ١ - الأصل أن العدول عن الخطبة لا يترتب عليه مسئولية مدنية ما. إلا أنه اذا ترتب على العدول عن الخطبة ضرر مالى أو معنوى لأحد الطرفين كان الطرف الذى يعدل مسئولاً عن تعويض الضرر طبقاً لحكم المادة ١٥١ من القانون المدنى التى نصت على أن كل فعل نشأ عنه ضرر لاغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر
- ٢ - من عدل من أبناء طائفة الروم

الزمن لاعتبارهما من الاوقاف الخيرية العامة المخصصة للبر والاحسان تطبيقاً لنص المادة ٩ من القانون المدنى والمادة ١٦٧٥ من المجلة الشرعية ؟

١ - اذا تبين للمحكمة ان فى سد الشبايك المطلة على زاوية أو تكية فيه ضرر جاز لها ان تأمر بقصر الشبايك وجعلها مناوور للضوء والهواء فقط وان تعين ارتفاعها وعرضها

المحكمة:

« حيث ان هذه المحكمة توافق على ما رأته المحكمة الابتدائية بناء على تقرير الخبير من ان الشبايك المتنازع عليها هي من المطلات المعدة للنظر وانه ليس للمستأنفين اكتساب حق ارتفاع على الزاوية والتكية مهما طال الزمن لاعتبارهما من الاوقاف الخيرية العامة المخصصة للبر والاحسان تطبيقاً لنص المادة ٩ من القانون المدنى

« وحيث ان أحكام الشريعة الغراء لا تخرج أيضاً عن هذا النص (راجع المادة ١٦٧٥ من المجلة الشرعية)

« وحيث أنه لا محل لدعوى المستأنفين من ان وقف التكية والزاوية حادث على انشاء وقف منزلها لأنه فضلاً عن عدم تقديم دليل منهما على ذلك فانه تبين للمحكمة من مجموع ظروف القضية ان التكية والزاوية قديمتان ولم يثبت ان المستأنفين اكتسبا بأى طريق قانونى أو شرعى حق الطل عليهما . ولكن بما أنه ثبت

الارثوذكس عن الخطبة بلا موجب فان كان الرجل خسر كل ما قدمه عربوناً أو هدايا. وان كانت الانثى أرجعت العربون والهدايا. فاذا قدم الخاطب خاتماً من الماس هدية الى عروسه ثم عدل عن الزواج بلا موجب ضاع عليه الخاتم ولا يكون له وجه في طلب استرداده.

وقائع الدعوى والأسباب :

« بما أن المدعوين فكتوريا روفائيل ظريفه رفعت الى محكمة مصر الابتدائية الأهلية هذه الدعوى على الصاغ اسكندر عجمي الطبيب مدعية أنها من أكرم العائلات السورية في مصر وأنها تربت أحسن تربية وان المدعى عليه سعى لدى ذويها لزوجها فلم يروا مانعاً. فتم عقد خطوبة على يد أحد القسس في ٥ ابريل سنة ١٩٢٣ وعمل احتفال فخم في منزل المدعية وأعلن المدعى عليه عن ذلك في الجرائد - وبعد تمام الخطوبة سعى المدعى عليه في عمل الجهاز فصرفت في الجهاز وغيره ٣٠٠ جنيه - ولما لم يبق شيء الا تحديد يوم للزفاف - ترك المدعى عليه الخطوبة. وأن المدعية أن تطلب ما صرفته في تجهيزها وتعويض الضرر الذي أصابها من سوء تصرف المدعى عليه وهو مبلغ ٨٠٠ جنيه فطلبت المدعية الحكم على المدعى عليه بالزامه بدفع ٨٠٠ جنيه منه ٣٠٠ جنيه ما صرفته ثمن ملابس ومصاريف وولاتم و ٥٠٠ جنيه تعويضاً والمصاريف والاعتاب والنفاذ

« وبما أنه في جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣

رفع المدعى عليه دعوى فرعية يطلب الحكم على المدعية بالزامها برد خاتم قدمه هدية لها أو دفع ثمنه وقدره ١٠٣ جنيهًا وطلب رفض دعواها « وبما أن محكمة مصر الأهلية حكمت في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ بالزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعية مبلغ ٤٠٠ جنيه تعويضاً مع المصاريف المناسبة والزام المدعية بأن ترد للمدعى عليه الخاتم المبينة أوصافه بالفاتورة المؤرخة في ٣ ابريل سنة ١٩٢٣ أو ثمنه وقدره ١٠٣ جنيهًا مع مصاريف الدعوى الفرعية وأمرت بالمقاصة في اعتاب المحاماة ورفضت ما غاير ذلك من الطلبات « وبما أنه في ٩ ابريل سنة ١٩٢٤ استأنف الدكتور اسكندر عجمي هذا الحكم طالباً قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الست فكتوريا روفائيل والزامها بالمصاريف والاعتاب

« وبما أن الست فكتوريا روفائيل ظريفه استأنفت استئنافاً فرعياً وطلبت الغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق برد الخاتم وتعديل الحكم المستأنف الى ٨٠٠ جنيه بدلاً من ٤٠٠ جنيه مع الزام المستأنف الأصلي بالمصاريف والاعتاب « وبما أن الاستئنافين الأصلي والفرعي

حائزان شكلهما القانوني فهما مقبولان

« وبما أنه في موضوع الاستئناف الأصلي فإنه ثابت من ورق القضية أن الطرفين اشترى أشياء مختلفة لأجل الزواج - لكن ثابت منها أن الخطبة حصلت في حفلة عن يد قسيس وثبت

أن خبرها اذيع في الجرائد وأن الدكتور
اسكندر عجمي هو الذي ألغى الخطبة . والسبب
الظاهر هو اختلاف المذهب فانه على مذهب
البروتستنت وهي من الروم الارثوذكس - على
أن الدكتور كان يعلم مذهب مخطوبته ورضى به
وعقد خطبتها عن يد قسيس ارثوذكسي ويدم
في خطابه المحرر في ٥ يونيه سنة ١٩٢٣ التعصب
للمذاهب اذ يقول ما نصه (ونحن ليس بزمان
تعصب فالروم تقاربت من البروتستنت ويرجي
اتحاد الكنائس قريباً) ومع ذلك ترك الست
فيكتوريا تشتري ما يلزمها من الجهاز وألح في
طلب الزفاف فلما قرب يومه أبطل الخطبة مظهراً
بما قدمه من الخطابات أنها كبيرة السن تجاوزت
الثلاثين معرضاً في مذكراته للمحكمة الابتدائية
بسيرها اذ يقول في احدى هذه المذكرات :
(أقولنا في هذه القضية ستكون مقصورة على
الدفاع القانوني فقط ونترك الخوض فيما عدا ذلك
حسباً للأعراض عن أن تبتذل)

« وبما أنه لهذا يكون الدكتور أضرب الست
فيكتوريا ضرراً مالياً وآخر معنوياً كما حكمت
بذلك المحكمة الابتدائية . وهذا منطبق على المادة
(١٥١) من القانون المدني

« وبما أنه لهذا يتعين الزام الدكتور
بتعويض الضرر وهذه المحكمة ترى تقدير
التعويض بمبلغ ١٠٠ جنيه وهذا كاف لا سيما
وأن الست فيكتوريا تزوجت فيتعين تعديل
الحكم الابتدائي بهذا المبلغ

« وبما أنه فيما يختص بالاستئناف الفرعي
المتعلق برد الخاتم فإن القانون المعمول به باتفاق
الطرفين هو قانون الروم الارثوذكس ولا وجه
لتطبيق أحكام الأحوال الشخصية للاسرائيليين
أو الكاثوليك أو الأقباط الارثوذكس التي
أقدمت الكتب المؤلفة فيها مع أوراق القضية
ولا داعي للبحث عن هذه المسألة فيها

« وبما أن نص المادة ١٢ من موجبات
فسخ الخطبة من كتاب السواعي الجديد تأليف
الحوري عبد الله شقير كاهن كنيسة الشويفات
لروم الارثوذكس باذن مطران جبيل
والبترون وما يليهما طبع بيروت سنة ١٩١٤
ص ٥٨٥ هو (تمرد أحد الطرفين عن عقد
الزواج أو رفض الخطبة بلا موجب مبطل أو
شرعي : فإن كان الذكر خسر كل ما قدمه
عربوناً أو هدايا وان كانت الانثى أرجعت العربون
والهدايا) الخ

« وبما أن الذي تمرد عن عقد الزواج بلا
موجب هو الدكتور اسكندر عجمي فليس له
استرداد الخاتم الذي أعطاه هدية خلافاً لما
حكمت به محكمة أول درجة ويتعين إلغاء الحكم
المستأنف فيما يتعلق بهذه المسألة »

(استثنائي الدكتور اسكندر عجمي وحضر عنه حضرة
الاستاذ عزيز خانكي بك الحامي ضد الست فيكتوريا
روفايل طريقة وحضر عنها حضرة الاستاذ جورج منسى
افندي الحامي نمرة ١١٣٤ سنة ٤١ ونمرة ١٠٦١
سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد
محرز باشا وجناب مسيو سودان وصاحب العزة علي
سالم بك)

٤٨٨

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ مايو سنة ١٩٢٦

خطبة . مسلم ومسلمة . هدايا . عدول عن الخطبة .
مسؤولية . تعويض . ضرر . مهر .

القاعدة القانونية

١ - إذا خطب الرجل المسلم امرأة وبعث اليها بهدية ثم عدل عن الخطبة قبل عقد النكاح فله استرداد الهدايا إن كانت قائمة أعيانها . فان كانت قد هلكت أو استهلك فليس له استرداد قيمتها (راجع المادة ١١٠ من كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية)

٢ - العدول عن الخطبة أمر مباح لإباحة صرفه ، ولا ينيل الى تحميل الخطيب الذي يعدل مسؤولية عمل مشروع ، لا سيما وان الشريعة الاسلامية لم تحمل الزوج الذي يطلق قبل الدخول الا خسارة نصف المهر الذي دفعه المحكمة :

« بما أن قط النزاع التي اثيرت في الدعوى يتقدمها جميعاً وجوب استظهار ما إذا كانت الشريعة الاسلامية تجيز للخطيب أن يعدل عن خطبته ولا يتحمل في هذا العدول أية مسؤولية » وبما أن المادة ١١٠ من كتاب الأحوال الشخصية نصت على أن الخطيب إذا عدل عن الخطبة قبل عقد النكاح فله استرداد ما دفعه من المهر عينا كما له استرداد الهدايا ان كانت قائمة . وقد جاء في كتاب شرح الأحوال الشخصية

للاستاذ الشيخ زيد بك في الصحيفة رقم ١٦٩ من الجزء الأول أن ابن عابدين قرر أنه لم ير حكم ما لو مات الخطيب أو أبي

« وبما أن أقل ما يستخلص من هذه الاحكام أن قضاء الشريعة لم يتجهوا في بحثهم الى استظهار حقوق الخطوبة التي عدل عنها بل قصروا بحثهم في تتبع حق الخطيب فيما قد يكون دفعه لما قبل العدول

« وبما أن المفهوم من هذا أن العدول عن الخطبة أمر مباح إباحة صرفه فليس اذن من سبيل الى تحميل الخطيب الذي يعدل مسؤولية عمل مشروع لا سيما وأن الشريعة لم تحمل الزوج الذي يطلق قبل الدخول الا خسارة نصف المهر الذي دفعه . فكيف اذن يحمل الخطيب اضعاف ذلك ؟

« وبما أن ما ذهبت اليه الست قدسية من أن عدول خطيبها قد سبب لها اضراراً مادية وأخرى أدبية يجب أن تعوض عنها فان المحكمة ترى فيما يتعلق بالخسارة المادية أنها في الواقع لم تخسر قيمة جهازها كله فانه باق لها بل خسرت ما يستوجب التعديل فيه وهي على أية حال كانت مجازقة قانوناً بأعداده - وأما شرعاً فما كان عليها الزام بالجهاز (راجع المادة ١١٢ من قانون الأحوال الشخصية) أما الضرر الأدبي فان بحثه يقتضي التدخل في أدق الشؤون الشخصية

« وبما أن النتيجة المنطقية لهذا الرأي هي رفض دعوى الست قدرية »

(استثنائي حضرة احمد افندي توفيق الحامي وحضر عنه حضرة يوسف بك عبد اللطيف الحامي ضد الست قدرية هانم عبد الرازق وحضر عنها حضرة أديب افندي شاهين الحامي فألبأ عن حضرة أحمد نجيب براده بك الحامي نمري ١٣٨٧ سنة ٤٢ و ٦٦٣ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب الغزة متولى بك غنيم وصاحبي الغزة عبد الحكيم عسكر بك ومحمد لبيب عطية بك)

تعليق

راجع بهذا المعنى حكم محكمة مصر الابتدائية الاهلية الصادر بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٦ ومنشور بمجلة المحاماه بالعدد الرابع من السنة السادسة صحيفة ٣٣٣٣ نمرة ٢٥٥)

والاعتبارات اللصيقة بمحرمات الناس وهي تسع كل الاحتمالات وفيها مجال للاعذار الوجيهة التي تقدم في سبيل قران شخص بأخرى. فليس اذن من الانصاف ولا من الحكمة أن يفتح هذا الباب لتأويلات الخصوم وقضاء المحاكم

« وبما أن المحكمة مع أخذها بهذا الرأي ترى من العبث بمحت سائر تقط النزاع ما دامت ترى أن الخاطب له العدول عن خطبته متى شاء من تلقاء نفسه وبغير تحمل أية مسؤولية لعمله المشروع

قضاء المجلس الحسيني العالي

الحجر على والدها احمد افندي جميل خلوصي المقيم بمنزله نمرة ٣٠ بشارع سويقة السباعين قسم السيد زينب بمصر للاسراف والتبذير الذي رفع عنه بقرار المجلس الحسيني العالي الصادر في ٢٤ يونيه سنة ٩٢٣ كما طلبت أيضاً الست أسياهاثم الصغيرة كريمة عمر افندي خلوصي المقيمة مع زوجها محمد افندي هندواي عمدة منقرش بمرکز بني سويف من المجلس الحسيني المشار اليه هذا الطلب على أخيها المذكور وذلك في ٢٣ ديسمبر سنة ٩٢٣ لعمته والسنة

« وحيث أنه بعد اتخاذ الاجراآت اللازمة في ذلك قرر مجلس حسني مصر المذكور توقيع الحجر على احمد جميل خلوصي لسنة

٤٨٩

المجلس الحسيني العالي

حكم تاريخه ٦ يونيه سنة ٩٢٦

مجلس حسني . حجر . مستحق في وقف .

القاعدة القانونية

إذا كان كل ما للشخص المطلوب الحجر عليه ريع في وقف ولا خطر من التصرف في رقبته كان الحجر غير لازم الوقائع والأسباب :

« من حيث أن الست سارة حرم حسن افندي حسني القاطنة بشبرا البلد بمنزل مصطفى افندي حسين طلبت من مجلس حسني مصر بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ٩٢٣ اعادة توقيع

الوقائع والأسباب :

« من حيث أن مجلس حسبي مديرية الجيزة قرر بمجلسه ٢١ فبراير سنة ١٩٢٦ أثناء نظر مادة تعيين وصي على قاصرة المرحوم الخواجه مركيئو متياتيا المتوفى بباريس في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ تعيين الخواجة ليون حايم بعيسى وصيا على قمر الشهيرة بلوميت قاصرة المرحوم المذكور الاسرائيلي المصري الجنس (مادة ٥ مرة ١٩٢٦)

« وحيث أن الخواجات الفريد ويوسف وهنريكو وروفايل عمان أبناء عم المتوفى ومقيمين بالاسكندرية تظلموا لوزارة الحفانية من هذا القرار بعريضتهم المقدمة للوزارة في ١٠ مارس سنة ١٩٢٦ لأسباب منها :

١ - أن الوصي المذكور متمتع بالحماية الإيطالية أي أنه أجنبي التبعية ، وبالتالي غير خاضع لأحكام قانون المجالس الحسبية وليس في ذلك مصلحة للقاصرة المذكورة

٢ - أن المشتكين هم أبناء عم للمتوفى والد القاصرة وكلهم من رعايا الحكومة المصرية وهم بهذه الصفة أولى بأن يكون الوصي من بينهم لأن الوصي المعين لا قرابة له بالمتوفى اذ هو خال القاصرة وفوق ذلك فإنهم لا يقلون ثروة عن الوصي المذكور

« وحيث أنه لذلك أيضا طعنت وزارة الحفانية في القرار سالف الذكر بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٢٦

« وحيث أنه بمجلسه اليوم المحددة لنظر هذا

« وحيث أنه بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ استأنف المطلوب الحجر عليه هذا القرار « وحيث أنه بمجلسه اليوم المحددة لنظر هذا الاستئناف لم يحضر المستأنف (المطلوب الحجر عليه) مع اعلانه ولا المستأنف عليها وحضر حضرة ابراهيم بك احمد شلي وكيل النيابة العمومية

وأقوال وطلبات النيابة مدونة بمحضر الجلسة « حيث أن الاستئناف حائز لشكله القانوني « وحيث أنه تبين من الأوراق ما يدل على أن كل الأطيان التي يستغل ريعها المستأنف انما هي موقوفة فلا خطر عليها

« وحيث أنه لذلك يكون القرار المستأنف في غير محله فيتعين الغاؤه »

(استئناف أحمد جميل خلوصي ضد الست ساره احمد الجبل وأخرى فقرة ٩٤ سنة ٢٥ - ٢٦ . دائرة حضرة صاحب العالي أحمد طلعت باشا وحضرات أصحاب السعلاة والعزة والفضيلة عطيه باشا حسني وعبد فهمي حسن بك والشيخ سيد الشناوي ومحمد حمدي بك الفلكي و ابراهيم احمد شلي بك وكيل النيابة)

٤٩٠

المجلس الحسبي العالي

حكم تاريخه ٦ يونيه سنة ١٩٢٦

مجلس حسبي . وصي . أجنبي . حمايه .

القاعدة القانونية

إذا كان الصغير المطلوب اقامة وصي عليه من رعايا الحكومة المحلية فلا يجوز اقامة وصي عليه يكون تابعاً لدولة أجنبية

يخضعون لسلطة المجالس الحسينية إذ أنه إيطالي
التبعية كما هو ثابت من الأوراق
« وحيث أنه لذلك يتعين إلغاء القرار
المذكور فيما يختص بالوصى الموصى إليه وإعادة
الأوراق للمجلس الابتدائي لاختيار وصى آخر غير
أجنبي وأن لا تتعارض مصلحته مع مصلحة
القاصر »

(طعن معالي وزير الحفانية بناء على نظم الحواجات
الفريد سيمان وأخوته وحضر عنهم حقيرة حسنين بك
عفيفي المحامي ضد الخواجه ليون حليم بيبس وحضر
عنه حقيرة الاستاذ محمد عز العرب بك المحامي .
دائرة معالي أحمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

الطعن حضر حقيرة حسنين بك عفيفي المحامي
عن المتظلمين بتوكيل قدمه وحضر الوصى
المطعون فيه ومعه الشيخ محمد عز العرب بك
المحامي الشرعى وحضر حقيرة ابراهيم احمد
شلي بك وكيل النيابة العمومية
« وأقوال وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر
الجلسة .

« وحيث أن الطعن تقدم في ميعاده القانوني
فهو مقبول شكلاً
« وحيث أن الوصى المعين ليس ممن

قضية المحاكم الكينية الحزبية

عليها . ومصلحة المستأجر ظاهرة أيضاً وهي أنه
مع موافقته لدائته في إعطائه هذا الضمان ابقى
لنفسه فسحة في الأجل ومتسعاً من الوقت
يكفيه لا مكان وفاته بالايجار في ميعاد مناسب
المحكمة :

« حيث ان المتظلم يطلب إلغاء الأمر
السابق صدوره من رئاسة هذه المحكمة بتوقيع
الحجز التحفظي على الزراعة الموجودة بالمين
المؤجرة لأن الايجار المتوقع الحجز بسببه لم يحل
ميعاد دفعه . فهو بالتالى دين غير مستحق
السداد ولا يجوز توقيع الحجز من أجله عملاً
بالمادة ٦٦٨ مرافعات

« وحيث أنه متفق بين الخصوم في البند
السادس عشر من عقد الايجار أنه يجوز توقيع

٤٩١

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ ابريل سنة ١٩٢٦

اجارة . حيز تحفظى . قبل الاستحقاق .
اتفاق مباح .

القاعدة القانونية

يجوز للمؤجر والمستأجر ان يتفقا على جواز
توقيع الحجز التحفظي على المزروعات قبل حلول
ميعاد دفع الايجار . مثل هذا الاتفاق ليس
مخالفاً للنظام العام وفيه مصلحة للمؤجر ومصلحة
للمستأجر . أما مصلحة المؤجر فظاهرة وهي عدم
تمكين المستأجر من حصد مزروعاته وبيعها أو
قلها قبل استيفائه دينه إذ تمكنه من الحجز

الحجز على المزروعات ضماناً للآجرة ولو لم تكن استحققت تلك الآجرة

« وحيث أنه من المسلم به أنه كان للمؤجر وقت التعاقد أن يطلب تقديم ميعاد دفع الإيجار ولو لم يكن ذلك لازماً له في نظره إلا ليضمن إمكان توقيع الحجز في الوقت المناسب على ما بالأرض من المزروعات التي يسلم القانون بامتيازها عليها . فلو حصل مثل هذا الاتفاق بينه وبين المستأجر ووضح فيه ذلك السبب الذي دعا إليه لما كان هناك شك في أن هذا الاتفاق صحيح يأخذ القضاء به وبما يترتب عليه من النتائج التي أخصها توقيع الحجز

« وحيث أنه متى كان من الجائز الاتفاق على إمكان توقيع الحجز مع تقديم ميعاد الآجرة فإنه ليس ما يمنع من جواز الاتفاق على إمكان توقيع الحجز مع بقاء ميعاد دفع الآجرة متأخراً . وما هذا الاتفاق الأخير إلا الاتفاق الأول مراعى فيه مصلحة المدين

« وحيث أن هذا الاتفاق الأخير قد وفق في الواقع بين مصلحة المؤجر التي تقتضي أن تكون له يد قائمة على محصولات العين المؤجرة بصفة ضمان له للمحافظة على المحصولات التي له امتياز عليها ، وبين مصلحة المدين المستأجر الذي رضى بتقديم هذا الضمان واحتفظ مع ذلك لنفسه بعدم إمكان التنفيذ عليه إلا في ميعاد معين راعى فيه مصلحته طبعاً .

« وحيث أن مصلحة المؤجر ظاهرة في ذلك وهي عدم تمكين المستأجر من حصد

مزروعاته ويبيعها أو تقلها قبل استيفائه دينه أو تمكنه من الحجز عليها . ومصلحة المستأجر ظاهرة أيضاً وهي أنه مع موافقته لدائه في إعطائه هذا الضمان ابقى لنفسه فسحة في الأجل ومتسعاً من الوقت يكفيه لإمكان وقائه بالإيجار في ميعاد مناسب له

« وحيث أن الاتفاق على هذه الصورة مشروع مقبول وهو ليس ضد النظام في شيء . « وحيث لذلك يكون الأمر المتظلم منه في محله ويتمين تأييده »

(قضية حافظ بك جنيد ضد زكية هانم المهدية . عمدة ٨١٧ سنة ١٩٢٦ أصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد بك شكرى رئيس المحكمة)

٤٩٢

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٥

حكم غيابي . عدم تنفيذ سقوطه . حكم ابتدائي . حكم استثنائي . ممارسة في حكم استثنائي غيابي .

القاعدة القانونية

ان القاعدة التي قررها الشارع في المادة « ٣٤٤ » من قانون المرافعات من أن الأحكام الغيابية إذا لم يحصل تنفيذها في بحر ستة شهور من تاريخ صدورها تبطل وتعتبر كأنها لم تكن بالنسبة إلى الخصم الغائب هي من القواعد العامة التي تسرى على الأحكام الغيابية سواء كانت ابتدائية أو استثنائية . ولا تتصادم هذه القاعدة مع نص المادة « ٣٦٧ » التي إنما وضعت قاصرة

على بيان كيفية المعارضة في الاحكام الاستثنائية
الغياية وتحديد ميادها ولم تعرض لمبدأ السقوط
المقرر في المادة « ٣٤٤ »
المحكمة :

« حيث ان المعارض ضده يطلب نزع
ملكية المعارض من الاطيان المينة بعريضة
دعوى نزع الملكية بناء على الحكم الصادر
من محكمة استئناف مصر بتاريخ ٢٥ فبراير
سنة ١٩٠٩ الصادر في القضية نمرة ٨٧٦ سنة
١٩٠٨ في غيبة المعارض

« وحيث ان المعارض دفع بسقوط هذا
الحكم لعدم تنفيذه في ظرف ستة شهور من
تاريخ صدوره وبسقوط الدين لعدم تنفيذ
الحكم القاضي به قبل مضي خمسة عشر سنة
المقررة قانونا

« وحيث أنه ثبت من الاطلاع على الحكم
المذكور أنه صدر في غيبة المعارض في ٢٥ فبراير
سنة ١٩٠٩ وأعلن للمعارض في النيابة العمومية
بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩١١ وبدى بتنفيذه
بتنبيه نزع الملكية المعلن للمعارض في ٢٦ يولي
سنة ١٩٢٤

« وحيث ان الاحكام الغياية اذا لم يحصل
تنفيذها في ظرف ستة اشهر من تاريخ صدورها
تبطل وتعتبر كأنها لم تكن بالنسبة للخصم الغائب
عملاً بالمادة ٣٤٤ من قانون المرافعات

« وحيث ان القاعدة الواردة في هذه
المادة تعتبر من القواعد العامة التي تسرى على

جميع الاحكام الغياية سواء كانت ابتدائية أو
استثنائية لأنها واردة في باب المعارضات في
الاحكام الغياية على العموم ولم تستثن منها
الاحكام الاستثنائية الغياية بنص صريح

« وحيث ان ارتكان المعارض ضده على
المادة ٣٦٧ مرافعات في قوله ان الاحكام
الاستثنائية الغياية غير خاضعة لحكم المادة ٣٤٤
مرافعات هو قول في غير محله لأن المادة ٣٦٧
انما وضعت قاصرة على بيان كيفية المعارضة في
الاحكام الاستثنائية الغياية وتحديد ميادها
ولم تعرض لمبدأ السقوط المقرر في المادة ٣٤٤
ولا يمكن القول بمدول الشارع عن هذه القاعدة
بطريق الاستنتاج من نص المادة ٣٦٧ مرافعات
وقد حكمت بذلك محكمة الاستئناف في ٢٤
يولييه سنة ١٩٠٤ وفي ٧ ابريل سنة ١٩٠٤
وفي ٧ ابريل ١٩١٤ (المجموعة الرسمية السنة
الخامسة عشر عدد ٩٩) وحكمها الصادر بتاريخ
١٠ يناير سنة ١٩١١ في القضية نمرة ٩٠٨ سنة
١٧٧٦ المرتبطة بهذه الدعوى والتي قضت فيها
بالنسبة لبعض الضمان بسقوط الحكم الغياي
الصادر في ٢٥ فبراير سنة ٩٠٩ تسماية وتسعة
المطلوب التنفيذ به الآن

« وحيث أنه لا نزاع في ان الحكم الصادر
في ٢٥ فبراير سنة ٩٠٩ لم يعلن للمعارض مطلقاً
وانما أعلن له في شخص النيابة العمومية في ٢٦
يناير سنة ١٩١١ أي بعد مضي ستة اشهر
المقررة قانوناً

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فقد ثبت من الاطلاع على الاوراق ان الدين المقضى به بالحكم المطلوب التنفيذ به قد سقط بعدم تنفيذ هذا الحكم قبل مضي الخمس عشرة سنة المقررة قانوناً لأنه صدر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٩ ولم يشرع في تنفيذه إلا بتنبية نزع الملكية المعلن الى المعارض في ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٤ . ولا عبرة بما جاء بدفاع المعارض ضده من ان الاجراءات اللاحقة لصدور الحكم تعتبر قاطعة للتقادم لانها ليست من الاجراءات التنفيذية ولأن اجراءات التنفيذ المبينة في بعض تلك الاوراق التي يرتكن عليها المعارض ضده ليست متعلقة بهذا الحكم بالذات بل عملت تنفيذاً لأحكام أخرى لم يكن المعارض طرفاً فيها »

« وحيث انه مما تقدم تكون المعارضة في محلها »

(قضية الشيخ محمد سليمان عمار ضد جورج وموريس زهار نمرة ٧٣٦ سنة ١٩٢٤ كلى . دائرة حفرات أمين بك حسني وسيمون كراس بك وعبد فؤاد حدى بك)

٤٩٣

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ مارس سنة ١٩٢٦

بارود . خراطيش . احرازها . مواد مفرقة .

القاهرة القانونية

احراز الخراطيش لا يعتبر جنحة تنطبق عليها أحكام المادة ٣١٧ مكررة من قانون

العقوبات ، لان هذه المادة لا تعاقب إلا على احراز المفرقات وهي المواد التي تنفجر ويخرج منها وقت الانفجار كمية كبيرة من الغازات وتدخل في تركيبها مادة « النتروجلسرين » كالديناميت والميليت . ولهذا لا يمكن تطبيقها على احراز الخراطيش وغيرها من المقذوفات النارية لأنها لا تنفجر بل تنزلق وتندفع بقوة الاحتراق ولا يخرج منها غازات بكمية كبيرة ولا تدخل في تركيبها مادة « النتروجلسرين »

المحكمة :

« حيث تبين من التحقيقات التي حصلت أنه ضبط البوليس السرى مع المتهم خمسة وعشرين خرطوشة فاعتبرت النيابة العمومية هذا الاحراز جنحة بالمادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات ، ولكن محكمة أول درجة حكمت ببراءة المتهم لأنها رأت ان الخراطيش لا تعتبر من المفرقات المنصوص عليها في المادة ٣١٧ السابق ذكرها »

« وحيث أن هذا الحكم في محله لان المادة

٣١٧ عقوبات مكررة لا تعاقب الا على احراز المفرقات وهي المواد التي تنفجر ويخرج منها وقت الانفجار كمية كبيرة من الغازات وتدخل في تركيبها مادة الـ « Nitroglycerine » كالديناميت والميليت . ولهذا لا يمكن تطبيقها على احراز الخراطيش وغيرها من المقذوفات النارية لأنها لا تنفجر بل تنزلق وتندفع بقوة الاحتراق ولا يخرج منها غازات بكمية كبيرة ولا تدخل في

تركيبها مادة الـ Nitroglycerine المذكورة
« وحيث مما تقدم يتعين تأييد الحكم
المستأنف »

(قضية النيابة العمومية نمرة ٧١١ استئناف سنة
١٩٢٦ ضد فتوح ابراهيم السعدني . دائرة حضرات عمود
حلمي سوكة بك وسامي البسارقي بك وعبد السلام عليا
بك ومحمد أفندي عبد الخالق حسونه وكيل النيابة)

تعليق

Poudre.

« La poudre à tirer (poudres de guerre, de chasse, de mine) est un mélange intime d'azotete de potasse, ou salpêtre, de charbon et de soufre. Le soufre et la charbon sont deux corps combustibles c'est à dire deux corps capables de se combiner venement à l'oxygène de l'air pour donner des gaz nommés acide carbonique et acide sulfureux. Le salpêtre au contraire, n'est pas combustible; c'est au contraire un composé qui renferme beaucoup d'oxygène, et qui, par suite, est capable de remplace l'air pour faire brûler le soufre et le charbon. Voir E. Bouant. Dictionnaire des sciences usuelles.

وهو من المواد المفرقة لا بد من وجوده في
طلقات الرصاص ، اذ أنه يترتب على احراقه
وفرقة حصول الانفجار وانطلاق المقذوف
المحكمة :

« حيث ان البارود وهو من المواد
المفرقة لا بد من وجوده في طلقات الرصاص
موضوع التهمة ضمن المواد التي يتركب منها
اذ انه يترتب على احتراقه وفرقة حصول
الانفجار وانطلاق المقذوف واذن يجب اعتبار
طلقات الرصاص من المفرقات ويكون لذلك
الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه
وعقاب المتهم بالمادة ٣١٧ مكررة عقوبات »

(قضية النيابة نمرة ١٩٧٦ سنة ١٩٢٦ ضد فرج
مجلي ابراهيم . دائرة حضرات أصحاب العزة حسن زكي
محمد بك وكامل شكرى بك وعبد الحميد رزق بك ومحمد
أفندي عبد الخالق حسونه وكيل النيابة)

٤٩٥

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١١ أكتوبر سنة ٩٢٥

شفعة . بيع . غير مسجل .

القاعدة القانونية

تصح الشفعة من المشتري ولو كان عقده
غير مسجل . لأن عقد البيع الصحيح غير المسجل
يلزم البائع بعمل الاجراءات اللازمة لنقل
الملكية كما يلزمه تسليم المبيع للمشتري وضمان
عدم المنازعة ، كما انه يلزم المشتري بالثمن . فاذا
امتنع البائع عن تحرير العقد الذي تم بالتراضي
جاز للمحكمة أن تحكم بالتعويض وأن تقضي
بثبوت حصول البيع وباقامة الحكم مقام العقد .

٤٩٤

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ ابريل سنة ٩٢٦

قنابل . ديناميت . مفرقات . بارود .

القاعدة القانونية

تعاقب المادة ٣١٧ مكررة من قانون
العقوبات كل من صنع أو استورد من الخارج
أو احرز قنابل أو ديناميت أو مفرقات أخرى
بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعي . والبارود

« وحيث مما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله »

(قضية الشيخ حسنين السيد زين الدين وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد اللطيف أفندي أحمد الحامي ضد زوجه أم علي وآخرين وحضر عن الأولى حضرة الاستاذ وهبه أفندي ميخائيل الحامي عن حضرة الاستاذ محمد أفندي عبدالوهاب البرعي الحامي بتمرة ٢٠٩ سنة ١٩٢٥ استئناف - دائرة حضرة صاحب النزة على بك عبيد الرازق ومحمد زكي أباطه بك وكامل عزني بك)

٤٩٦

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ مايو سنة ١٩٢٦

بيع - قانون جديد - تمهيدات - التزامات البائع -

القاعدة القانونية

١ - التعديل الذي أدخله القانون بتمرة ١٨

سنة ١٩٢٣ على المادة ٢٦٦ مدني لا يمس عقد البيع في جوهره فهو ينعقد متى توفرت أركانه ، ولكن بدلاً من ان يترتب عليه نقل الملكية بمجرد انعقاده أصبح هذا الأثر متراخياً حتى يتحقق الشرط الذي أوجبه القانون وهو اشهار العقد بواسطة التسجيل

٢ - وبمفرغ من ذلك ان للمشتري حق

مطالبة البائع بتنفيذ العقد وليس على البائع ان يمتنع عن القيام بما فرضه عليه القانون لاستيفاء الاجراءات اللازمة لنقل الملكية

٣ - اذا كان الالتزام بالوفاء عيناً لا يمس

حرية المدين فللدائن ان يطلبه وعلى المحاكم ان تقضى به

المحكمة :

« حيث ان هذا العقد وصف بأنه بيع

وما دامت دعوى الشفعة هي عبارة عن دعوى حلول الشفع محله المشتري في الصفقة فيكون للشفع مطالبة البائع بالاجراءات اللازمة كما كان للمشتري هذا الحق

المحكمة :

عن الدفع بعدم قبول الدعوى

« حيث ان الشيخ حسنين السيد زين الدين يقول ان حق الشفعة لا يولد قانوناً الا اذا ترتب على عقد بيع صحيح مستوف للشروط المنصوص عليها بالمادة الاولى من القانون بتمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ رقم ٢٦ يونية سنة ١٩٢٣ » وحيث انه يؤخذ من الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من القانون المذكورة « ونصها انه « لا يكون للمقود غير المسجلة من الآثار سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين » وما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المذكور بان الغرض من ايجاب التسجيل جعله اساساً لا انتقال الملكية والحقوق العينية الخ ان التسجيل لم يرد انعقاد البيع وانما ورد على انتقال الملكية فجعله معلقاً على التسجيل

« وحيث انه يترتب على ما ذكر ان عقد البيع الصحيح الغير مسجل يلزم البائع بعمل الاجراءات اللازمة لنقل الملكية وتسليم المبيع للمشتري وضمان عدم المنازعة والزام المشتري بالثمن فاذا امتنع البائع عن تحرير العقد الذي تم بالتراضي جاز للمحكمة ان تحكم بتعويض وان تقضى بثبوت حصول البيع وباقامة الحكم مقام العقد

« وحيث ان دعوى الشفعة ليست الا دعوى حلول الشفع محله المشتري في الصفقة فيكون للشفع مطالبة البائع بالاجراءات اللازمة

ابتدائي واتفق المتعاقدان في البند الثالث على تحرير عقد البيع النهائي متى دفع مؤجل الثمن وتسلم المشتري العقار واحضرت البائعة سند ملكيتها ولكن البيع في الواقع قد تم والعقد قانوناً بمجرد تراضى المتعاقدين وتعيين الثمن والمبيع « وحيث ان الاتفاق على تحديد التعويض الذي يلزم به كل عاقد في حالة عبوله عن تنفيذ تعهداته كما هو مشروط في البند الرابع من العقد ليس الغرض منه ان يبقى تنفيذ العقد موكولاً الى مشيئته فان شاء ففذه وإلا التزم بالتعويض المتفق عليه. وانما يراد به ان يكون للعاقد الآخر في حالة عدم الوفاء الخيار بين أمرين، أما الزام مدينه بتنفيذ التعاقد الاصلى، أو مطالبتة بالشرط الجزائي

« وحيث ان المدعى عرض الثمن المؤجل على المدعى عليها عرضاً رسمياً قبل حلول الميعاد فرفضت الاستلام وعلى أثر ذلك رفع هذه الدعوى وطلب الحكم بصحة العرض والزام المدعى عليها بتنفيذ العقد وتثبيت ملكيته للعقار المبيع

« وحيث ان المدعى عليها دفعت الدعوى بأن العقد الذي يستند اليه المدعى غير مسجل طبقاً للمادة الاولى من القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ فلا ينشأ عنه سوى التزامات

« وحيث ان القانون المشار اليه أوجب اشهار العقود المنشئة لحق الملكية بواسطة تسجيلها ورتب على عدم التسجيل ان حق

الملكية لا ينشأ ولا ينقل لدين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم

« وحيث ان البيع وهو عقد من عقود التراضى ينعقد قانوناً باتفاق ارادة البائع والمشتري وتعيين المبيع والثمن وقد بينت المادة ٢٦٦ مدنى الآثار المترتبة على البيع الصحيح ومنها أنه بمجرد عقده نقل ملكية المبيع الى المشتري بالنسبة للمتعاقدين ولمن ينوب عنهما

« وحيث ان التعديل الذى أدخله التشريع الجديد على المادة ٢٦٦ مدنى لا يمس عقد البيع في جوهره فهو ينعقد متى توفرت أركانه ولكن بدلا من ان يترتب عليه نقل الملكية بمجرد انعقاده اصبح هذا الأثر متراخياً حتى يتحقق الشرط الذى أوجبه القانون وهو اشهار العقد بواسطة التسجيل. وبما ان القيد الذى وضعه القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ قاصر على نقل الملكية ولا يتعداه الى الآثار الأخرى فللبائع حق الزام المشتري باستلام المبيع ودفع الثمن والمشتري تكليف البائع بالتسليم وضمان المبيع

« وحيث أنه يتفرع مما تقدم ان للمشتري حق مطالبة البائع بتنفيذ العقد وليس على البائع ان يتمتع عن القيام بما فرضه عليه القانون لاستيفاء الاجراءات اللازمة لنقل الملكية وقد أشارت المذكرة الايضاحية للقانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ الى ذلك صراحة بقولها « أما من صدر منه التصرف فليس عليه ان يتمتع عن أي عمل يعرقل هذا التسجيل. فاذا حال من صدر منه

التصرف دون قيام الطرف الآخر بهذا الاجراء
اللازم لنقل الملكية فيكون عرضة لرفع دعوى
شخصية عليه «

« وحيث أنه يتضح من هذه المبادئ »
ان الدعوى الشخصية التي يملكها المشتري
مستمدة من الحقوق التي آلت اليه بعقد البيع
وهي الحقوق التي تخوله حق المطالبة بتنفيذ العقد
وهذه الدعوى شخصية تميزاً لها عن الدعوى
العينية التي يرفعها المشتري فيما لو انتقلت اليه
الملكية واصبح له حقاً عينياً على المبيع

« وحيث أنه ما دام الالتزام بالوفاء عيناً
لا يمس حرية المدين فللدائن ان يطلبه وعلى
المحاكم ان تقضى به

« وحيث ان المشتري لا يملك ان يطلب
ثبوت ملكية العقار المبيع لأن الملكية لا تنتقل
اليه إلا بالتسجيل ولا يمكن ان يقرر الحكم
حقاً أو قفه القانون وعلمه على أمر لما يتحقق

« وحيث ان القول بأن الالتزامات
الشخصية التي تنشأ عن عقد البيع الغير مسجل
قاصرة على المطالبة بتعويض مالي يؤدي حتماً
الى نتائج غير مقبولة لم يقصد بها الشارع كما
تدل على ذلك مذكرته الايضاحية ويكفي
ليان سقم هذا الرأي أنه يشمل البيع ويقضى
على الآثار المترتبة عليه ويضع في يد كل عاقد
سلاحاً قوياً يمكنه من الرجوع فيما تم التعاقد
عليه وينشئ بدلاً من البيع الذي تم بالتراضي
عقداً شكلياً لا ينعقد إلا اذا افرغ بشكل خاص

وهو التسجيل . وقد نجا كان الرومان يحتمون
مثل هذه الاجراءات الشكلية فاندثرت بمرور
الأيام تبعاً لمبادئ التشريع الحديثة ومقتضيات
المران

« وحيث لما تقدم يتعين الحكم للمدعي
بالطلبات الخاصة بصحيفة العرض ونفاذ العقد
ورفض طلباته الأخرى »

(قضية عبد الله بشاره وحضر عنه حضرة عزوز
أفندي اسكندر الهامى ضد الست فريده بكت سجلي
وحضر عنها حضرة رمزي أفندي وهي الهامى نمرة ٣٥
سنة ٣٦ كلى . دائرة حضرات اصحاب النزة محمود محمد
ربيع بك واسكندر حنا دميان بك وبطرس سليمان بك)

٤٩٧

محكمة اسيرط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ يوليو سنة ١٩٢٥

نصب واحتيال . دجال . طب . مرض . مسالمة .

القاهرة القانونية

ان تظاهر شخص بأنه يعرف الامراض
وطرق علاجها ، وفي الجمل والوسائل المؤدية له
لا يكون الطرق الاحتيالية المعاقب عليها بالمادة
٢٩٣ عقوبات . لأن ذلك مجرد كذب لا عقاب
عليه ، غير ان استعانة الجاني بشخص آخرين
لتأييد أقواله يجعل ادعاءاته الكاذبة في حكم
الطرق الاحتيالية

المحكمة :

« حيث أنه مما لا شك فيه ان مجرد
ادعاء المتهم الأول العلم بالامراض وطرق علاجها

وان في استطاعته معرفة اسباب الخلل والطرق المؤدية له هي مجرد كذب لا عقاب عليه، لأن القانون لا يعاقب على الكذب مهما بولغ في تأكيد صحته إلا أنه مما هو متفق عليه من الشراح أنه اذا استعان الجاني بأشخاص آخرين لتأييد أقواله وادعاءاته مما يجعل هذه الادعاءات في حكم الطرق الاحتيالية

« وحيث ان ما وقع من التهمين ينطبق تمام الانطباق على ذلك كما هو ظاهر من الوقائع السابقة. وبذلك يكون ركن الاحتيال متوفراً

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون ما وقع من التهمين هو نصب معاقب عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات لتوفر باقي أركان جريمة النصب كما هو ظاهر من الوقائع المذكورة ويتعين معاقبة التهمين بالمادة المذكورة لاتهامهما بأنهما في الزمان والمكان المينين بوصف التهمة توصلا الى الاستيلاء على مبلغ ١٩٥ قرشا من احمد بك عبد الرحمن و٤٦ قرشا من الحرمة ورده بنت ابو ذهاب وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايهام المجنى عليهما المذكورين بوجود واقعة مزورة وهي ادعاء التهم الأول بأنه يعرف في الامراض وعلاجها وفي الخلل والطرق الموصلة لذلك. وهذه الطرق الاحتيالية هي ادعاء التهم الأول الادعاءات السابق بيانها وتظاهره الصمم والبكم وتأيد التهم الثاني له في الادعاءات وتظاهره كوسيط لزيادة التأثير على المجنى عليهما المذكورين « وحيث أنه ولو ان المجنى عليهما مختلفان

إلا أنه ظاهر من التحقيق ما يدل على ان التهمين حصلا على النقود سالفة الذكر من المجنى عليهما المذكورين في ظروف واحدة ولنرض واحد هو الحصول على هذه النقود فيتعين تطبيق المادة ٣٢ عقوبات .

« وحيث ان التهم عائد إذ سبق الحكم عليه في جملة سرقات آخرها في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٥ بحبسه ستة شهور فيتعين معاملته بالمادة ٤٨ - ٣ عقوبات

« وحيث ان المحكمة ترى تنويع العقوبة نظراً لسابقة التهم الأول وحبسه سنة واحدة مع الشغل عما نسب اليه وحبس الثاني ستة شهور مع الشغل

ملحوظة - راجع فيما قدم جرسون (شرح قانون العقوبات جزء أول صحيفة ١٢٨٨ وما بعدها) وشرح قانون العقوبات للاستاذ احمد بك امين صحيفة ٧١٩ وما بعدها

(قضية النيابة نمرة ٢٢٧٥ سنة ١٩٢٥ ضد محمد عبد المال وآخره دائرة حضرة صاحب العزة مصطفى بك رشدي وحضرتي عبد الرحمن أفندي محمود وحافظ أفندي طاهر وساويس أفندي ميخائيل عضو النيابة)

٤٩٨

محكمة كفر الدوار الجزئية الاهلية

حكم تاريخه أول مارس سنة ١٩٢٦

معارضة . دفع بعدم قبولها شكلاً .

دفع موضوعي .

التماعة القانونية

الدفع بعدم قبول المعارضة شكلاً دفع

موضوعي يجوز ابداءه في أية حالة كانت عليها
الدعوى، ولا يسقط الحق فيه اذا أبدى بعد
التكلم في الموضوع
المحكمة:

« من حيث ان المعارض ضده دفع بعدم
قبول المعارضة شكلا لتقديمها بعد الميعاد القانوني
» وحيث ان المعارض ذهب الى ان هذا
الدفع دفع فرعي سقط حق المعارض فيه لأنه
لم يبيده إلا بعد ان تكلم الطرفان في الموضوع
وبعد ان حكمت المحكمة باحالة الدعوى على
التحقيق

« وحيث لذلك يتعين البحث في ماهية
الدفع المذكور وفيما اذا كان الحق فيه يسقط
أم لا يسقط

« وحيث ان الدفع الفرعية الواجب
ابداؤها قبل التكلم في الموضوع معينة بطريق
الحصر في المادة ١٣٣ وما بعدها من قانون
المرافعات المدنية وليس من بينها الدفع المرفوع
في الدعوى الحالية كما أنه ليس من الدفع
الأخرى المبينة في المواد المذكورة فهو اذن
دفع موضوعي

« وحيث ان احدى نتائج المعارضة اعادة
القضية للمحكمة التي أصدرت الحكم المعارض
فيه لنظرها من جديد من حيث الشكل ومن
حيث الموضوع

« وحيث ان المحكمة ليست مقيدة بنظر
المعارضة بهذا الترتيب بمعنى أنها غير ملزمة بأن

تنظر أولا فيما اذا كانت المعارضة مقبولة شكلا
أم غير مقبولة ثم تنتقل الى البحث في موضوع
المعارضة فلما اذن ان تبدأ يبحث المعارضة
موضوعاً ثم تبحثها شكلا

« وحيث أنه ما دام الأمر كذلك وما دام
ان الدفع بعدم قبول المعارضة شكلا دفع
موضوعي فيجوز اذن ابداءه في أية حالة كانت
عليها الدعوى أي قبل التكلم في موضوع
المعارضة أو بعده

« وحيث لذلك يكون تقديم المعارض
ضده للدفع بعدم قبول المعارضة شكلا بعد
التكلم في موضوع المعارضة وبعد احالة المحكمة
للدعوى على التحقيق مقبولا وغير ساقط

« وحيث ان المعارضة في الاحكام
الصادرة في الغيبة تقبل الى الوقت الذي علم
فيه الغائب بتنفيذها وأنه يعتبر علم الخصم بتنفيذ
الحكم الصادر عليه في غيبته بمضى اربعة
وعشرين ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ
لشخصه أو لجله الأصلي أو من وصول ورقة
مذكور فيها حصول شيء من التنفيذ كنص
المادتين ٣٢٩ و ٣٣٠ من قانون المرافعات المدنية

« وحيث تبين من الاطلاع على الاوراق
المقدمة من المعارض ضده ان الحكم المعارض
فيه قد في مواجهة شخص المعارض بتاريخ ١١
يناير سنة ١٩٢٦ وأنه لم يعلن المعارض ضده
بمريضة المعارضة إلا في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٦

« وحيث لذلك تكون المعارضة قدمت
بعد الميعاد فهي باطلة شكلا

والثمانية أمهم الموصحة الحدود بصحيفة الدعوى
بطريق الشفعة

« ومن حيث أن العقد الصادر من المدعى
عليه الثاني للاول بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٢٥ هو
عقد بيع ابتدائي نص فيه على جواز الرجوع في
البيع مقابل عوض يدفعه الطرفان كما نص فيه
على تحرير العقد النهائي في غاية اكتوبر سنة ١٩٢٥
« ومن حيث أنه يتعين البحث فيما اذا
كانت الشفعة جائزة في مثل هذه العقود
من عدمه

« ومن حيث أنه من المبادئ التي قررها
شرح القانون وقضت بها المحاكم أن عقود البيع
الابتدائية وهي التي يجوز العدول عنها نظير دفع
تعويض ، لا يتولد عنها حق شفعة لان حق
الشفعة يتولد من عقد بيع يتحدد به مركز البائع
والمشتري ازاء الشفعين بطريقة نهائية ويستنتج
ذلك من نص المادة ١٩ من قانون الشفعة ، اذ
ورد فيها أنه يستدل على التنازل الضمني بكل
عمل أو عقد يؤخذ منه أن الشفعين عرف المشتري
بصفته مالكا للعقار نهائيا. ولا ريب ان تحقيق
هذه الصفة للمشتري يستلزم ان يكون عقده
ناقلا للملكية بطريقة نهائية كما يستنتج ذلك
ايضا من نص المادة الرابعة عشرة من قانون
الشفعة الذي يستلزم أن يكون عقد البيع عقداً
نهائياً (يراجع شرح الاستاذ محمد كامل مرسى
بك في كتاب الشفعة صحيفة ٥٨)

« ومن حيث أن الرأي المتقدم قد أخذت

« وحيث أن المعارض قال ان المحكمة
فصلت في الحكم التمهيدى بالاحالة على التحقيق
وفي شكل المعارضة بقبولها

« وحيث أنه وان كان الحكم التمهيدى
تناول الكلام على شكل المعارضة في حيثياته
إلا أنه في منطوقه لم يشمله وكان المنطوق قاصراً
على الاحالة على التحقيق والمبرة في الاحكام
بمنطوقها لا بأسبابها وان لا تكون المحكمة فصلت
في المعارضة من حيث شكلها

« وحيث لما تقدم يكون الدفع مقبولا
وتكون المعارضة مرفوضة شكلا »

(ممارسة عمر محمد جاوين ضد أحمد محمد ملش نمرة
٤٠ سنة ١٩٢٦ . أصدر الحكم حضرة كامل بك
شكري القاضي)

٤٩٩

محكمة كفر الشيخ الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١١ يناير سنة ١٩٢٦

شفعة . عقد ابتدائي . استرداد حصة في تركة .

القاهرة القانوني

١ - لا يسوغ طلب الشفعة في عقار بيع
بعقد بيع ابتدائي . وهو الذي يجوز فيه لاحد
الطرفين تقضه مقابل عوض يدفعه . كما انه
لا يجوز طلب استرداد عين معينة ليست بحصة
شائعة في التركة

المحكمة :

« من حيث ان المدعين يطلبون بعريضة
دعواهم القضاء لهم بأحقيتهم لاخذ القيراط

به محكمة الاستئناف العليا في حكمها الرقم ١٤
فبراير سنة ١٩٢١ والمنشور بالمجموعة الرسمية بالعدد
الرابع سنة ١٩٢٢ حيث قضت أن حق الشفعة
لا يتولد الا من عقد بيع نهائي

« ومن حيث أنه يرى مما تقدم انه لا يحق
للمدعين طلب الشفعة، لأن عقد البيع عقد
ابتدائي كما انه لا يجوز لهم ايضاً طلب العين
بطريق الاسترداد لسبب التقدم، ولأن المدعى
عليه الثاني لم يبيع المدعى عليه الاول حصته الشائعة
في التركة (يراجع حكم محكمة الاستئناف العليا
الصادر من دوائرها المجتمعة بتاريخ ٣٠ نوفمبر
سنة ١٩٢٢ والمنشور بالمجموعة الرسمية سنة ١٩٢٣
صحيفة ١١١ وبمجلة المحاماة بالعدد الثالث من
السنة الثالثة نمرة ٤٠٣ صحيفة ٧١)

(قضية عزيز أفندي جرجس وآخرين بتوكيل حضرة
الاستاذ عمر أفندي عمر الحاي ضد طه ابراهيم محمد
وأخر نمرة ١٨٤٥ سنة ١٩٢٥ . أصدر الحكم حضرة
رياض بك رزق الله القاضي)

٥٠٠

محكمة السطة الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ مارس سنة ١٩٢٦
دعوى استرداد . مستند التملك . تعريفه .

القاعدة القانونية

المقصود بمسند التملك المنصوص عليه في
المادة الأولى من قانون دعاوى الاسترداد
الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٥ هو مستند التملك
الصادر للمدعين من بعض المدعى عليهم أو من الغير

الذي يمكن أن يستفيد المدعى عليهم من الطعن
ببطلانه، لا مستند التملك الصادر لبعض المدعين
من البعض الآخر الذي لا يفيدهم بطلانه
المحكمة :

« حيث أن المدعى عليه الأول دفع
الدعوى بطلان صحيفة الطلب استناداً الى ما جاء
في المادة الاولى من القانون الصادر بتاريخ ٢٦
يونيه سنة ١٩٢٥ من أنه يجب أن تشمل صحيفة
دعوى الاسترداد على بيان دقيق لدالة الملكية
أو على صورة مستند التملك ان كان . وان
المدعين ذكروا في صحيفة الدعوى أن من ضمن
الاشياء المطلوب استردادها جملاً يملكه الاول
والثالث منهم بطريق الشرك فيما بينهما بمقتضى
عقد مؤرخ ١٥ ابريل سنة ١٩٢٤ لم تشمل
صحيفة الطلب صورته

« وحيث أن لا فائدة للمدعى عليهم من شمول
صحيفة الطلب على المستندات المحررة بين بعض
المدعين والبعض الآخر لأنهم لا يمكن أن
يستفيدوا من الطعن على هذه المستندات التي
لا يكون بطلانها حجة الا لبعض المدعين على
البعض الآخر

« وحيث أن القانون لم يشترط شمول صحيفة
الطلب على مستند التملك عبثاً

« وحيث أنه مما تقدم يتبين أن المقصود
بمسند التملك في المادة الآتية الذكر مستند
التملك الصادر للمدعين من المدعى عليهم أو
من الغير الذي يمكن للمدعى عليهم الاستفادة من

ولم يفرق بين الأحكام الغيابية والأحكام الحضورية الاعتبارية . واستعمل لفظا عاما فكانه يريد تطبيق هذه المادة على النوعين والا لو قصد الأحكام الغيابية فقط لذكر بدلا عن لفظة الأحكام الصادرة في حالة الغيبة لفظة الأحكام الغيابية

« وحيث ان الأخذ بهذا الرأي تؤيده روح العدالة التي تستمد منها القوانين لأن الغرض من الأحكام هو الوصول للحقائق . ولا يمكن الوصول للحقيقة الا بعد سماع دفاع الخصوم . فإذا لم يحضر أحد في مبدأ الجلسة وانتهز خصمه فرصة غيابه وأبدى طلباته حكم القاضي بما يريد الخصم وليس بما توجبه العدالة وغالبا يكون حكمه مخالفا للحقيقة . فإذا حضر الخصم الآخر في نفس الجلسة فما ضرر خصمه من سماع دفاعه مادام ان الغرض من التقاضي هو الوصول للحقيقة

« وحيث ان عدم الأخذ بهذا الرأي فيه ضرر شديد على المتقاضين خصوصا في حالة غياب الخصم الذي حضر في أول جلسة ولم يحضر في الجلسة الثانية وانتهز خصمه فرصة غيابه وأبدى طلبات حكم القاضي بها وكان هذا الحكم لا يصح الرجوع فيه لأنه حضوري ولا شك ان الضرر يكون اشد اذا كان غير قابل للاستئناف

« وحيث انه مما يؤيد هذا الرأي ان الحكم بابطال المرافعة يصح الرجوع فيه قبل انتهاء الجلسة مع ان للمدعى تجديد الدعوى وقد لا يصيبه ضرر بسبب هذا الحكم سوى المصاريف . فان كان للمدعى هذا الحق في

العلم عليه - لا مستند التملك المحرر بين بعض المدعين والبعض الآخر »

(قضية حسن ابراهيم الاياري وآخرين وحضر عنهم الاستاذ فيليب افندي ناصر الحامي ضد يوسف افندي محمد وآخرين نمرة ١٩ سنة ١٩٢٦ . أصدر الحكم حضرة صاحب العزة اسكندر بك رزق القاضي)

٥٠١

محكمة أسبوط الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥

المادة ١٢٠ مرافعات . حكم حضوري اعتباري . غياب . اعادة للدول .

القاعدة القانونية

نص القانون في المادة ١٢٠ مرافعات على أنه لا يصح التمسك بالأحكام الصادرة في حالة الغيبة الا بعد انقضاء الجلسة . وتسرى هذه المادة على الأحكام الغيابية والأحكام الحضورية الاعتبارية على السواء .

المحكمة :

« حيث ان نقطة الخلاف بين الطرفين تنحصر في هل الحكم الصادر في غيبة أحد الخصوم يصح الرجوع فيه اذا حضر الغائب قبل انتهاء الجلسة من عدمه . وهل للمادة ١٢٠ مرافعات تنطبق على الاحكام الحضورية الاعتبارية ، أي الصادرة في حالة غياب أحد الخصوم في الجلسة التي صدر فيها الحكم من عدمه .

« وحيث أن الشارع في المادة ١٢٠ مرافعات قرر انه لا يصح التمسك بالأحكام الصادرة في حالة الغيبة الا بعد انقضاء الجلسة .

دام الواقع يدل على أن الدين تلقى حقه عنهم قد سجلوا من قبله فحفظوا حقوقهم قبل الغير . وبما أنه من خلفائهم فله أن يستفيد من تسجيلهم السابق كما يستفيد من وضع يدهم

٢- إذا سجل المشتري عقده أصبح في عداد الغير بالنسبة لمن باع له . فلا تسرى عليه تصرفات البائع الضاره به ولا يمثله في الدعوى المرفوعة عليه ، ولذا لا يصح التمسك قبله بحكم قضى للغير في مواجهة البائع بملكته للعقار المبيع متى ثبت أن الحكم صدر بعد تسجيل المشتري عقده

٣- مجرد علم المشتري ببيع العقار غير كاف لإثبات سوء النية ، بل يجب أن يقدم الدليل على تواطئه مع البائع ، وهو ما يسمى بالاتفاق التدليسى Concert frauduleux

الحكمة :

« حيث أن المدعى يطلب تثبيت ملكيته الى ستة قراريط شيوعاً في ثمانى عشر قيراطاً مستنداً الى عقد بيع صادر اليه من المرحومة الست حزيمة عبد الصمد ومسجل في ٢١ ابريل سنة ١٩٢٠ والمدعى عليه الأول يتمسك بملكته لهذا القدر مرتكناً على عقد بيع صادر اليه من الشيخ حمزه عبد الصمد المدعى عليه الثانى مسجل في نوفمبر سنة ١٩٢١

« وحيث أن البحث يدور حول هذين المقدين لمعرفة افضلهما واحقهما بالتأييد فالمدعى يقول ان عقده افضل لأنه اسبق تسجيلاً ولأنه

حالة الحكم بإبطال المرافعة فمن باب أولى له هذا الحق عند الحكم في الموضوع الذى ربما كان الضرر عليه أشد كما بينا خصوصاً اذا كان الحكم غير قابل للاستئناف

« وحيث أن هذا رأى أيده عبد الحميد بك ابو هيف في كتابه عن قانون المرافعات جزء ثان صفحة ٨٣٨ . كما أن المحاكم أخذت بهذا رأى أيضاً (راجع حكم محكمة اسيوط الجزئية المدنية الصادر في ٢٤ ابريل مجموعة سنة ١٦ ص ١٢٢ وحكم محكمة بنى سويف في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ المحاماة ص ٤٨٨)

« وحيث أنه مما تقدم يتعين اعتبار الحكم الصادر بملزمة ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٥ كأنه لم يكن واعادة القضية للردول وتحديد جلسة للتكلم في موضوعها »

(قضية سوريال عبد الملك الحاضر عنه بالجلسة الاستاذ محمد سامي مازن افتدى المحامي ضد محمد بهنساوى وأحمد بهنساوى الحاضر عنها بالجلسة الاستاذ محمد حماد الحسينى أئندى المحامى . غمرة ١١٩٤ سنة ١٩٢٥ . أصدر الحكم صاحب العزة عثمان بك نجيب القاضي)

٥٠٢

محكمة سباطوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

بيع . تسجيل . تفاضل بين العقود . سوء نية . الغير . معناه .

القاعدة القانونية

١ - التفاضل بين العقود المسجلة محله أن تكون صادرة من بائع واحد ، أو من بائع واحد ورثته ، ولا يصح التمسك بها ضد المشتري الاخير ارتكنا الى أن عقده سجل مؤخراً ما

فحفظوا حقوقهم قبل الغير وبما أنه من خلفائهم
قله ان يستفيد من تسجيلهم السابق كما يستفيد
من وضع يدهم

« وحيث أنه ثابت كما اسلفنا ان سلسلة
التصرفات التي انتهت بالمدعى عليه الأول ترجع
الى البيع الصادر الى الست نطل التي تسجل
عقدها في اكتوبر سنة ١٩١٩ قبل عقد المدعى
وان وارثها رفعت العسقلاني لم يكن بحاجة الى
تسجيل حقوقه ولكن المشتري منه سجل عقده قبل
ان يظهر عقد المدعى في عالم التسجيل فاستاد
المدعى الى هذه الحجة دليل عليه لا له

« وحيث ان ورقة الضد المحررة على نطل
ومشترط فيها ان لا تسجل عقدها لحين وفاة
والدتها البائعة لا يصح التمسك بها ضد المشتريين
من نطل أو من ورثتها لأنها غير مسجلة وهم
بأزائها من عداد الغير فلا تسرى عليهم

« وحيث ان الدليل الثاني من أدلة المدعى
يتلخص في ان ملكيته ثابتة بحكم نهائي ضد
البائع للمدعى عليه الأول وهو قول وجيه لو
ان الحكم صدر قبل ان يتصرف المحكوم ضده
بالبيع وقبل ان يسجل المشتري عقده أو على
الأقل لو ان الدعوى رفعت قبل تسجيل العقد
وفاقاً لآراء بعض الشراح الذين يرون ان البيع
في هذه الظروف ومع العلم بوجود دعوى عن
القدر المبيع يحمل معه سوء النية فلا يفيد المشتري
إذ ذاك تسجيل عقده ولكن الأمر غير ذلك
فالدعوى رفعت في ٢ يولييه سنة ١٩٢٢ وحكم

حكم له حكماً نهائياً بملكيته للقدر المتنازع عليه
في مواجهة حمزه عبد الصمد البائع للمدعى عليه
الأول وأن هذا الأخير كان يعلم بالبيع الصادر
اليه بدليل انه انذره في ٣ مايو سنة ١٩٢٠
برغبته في ان يشفع في الارض التي اشتراها من
حمزه عبد الصمد ثم أعلن بصحيفة دعوى
الشفعة ولأمر ما لم يستمر فيها

« وحيث أنه لا جدال في ان الست
حمزه عبد الصمد هي المالكة أصلاً وأنها باعت
الى كريمتها المرحومة نطل عمر شادي ١٠ افدنة
و ١٦ قيراطا بعقد ثابت التاريخ في ٩ مايو سنة
١٩٠٨ ومسجل في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩١٩
ولما توفيت نطل ورثها زوجها رفعت العسقلاني
بحق النصف وقد تصرف فيما آل اليه بالميراث
الى الشيخ حمزه عبد الصمد بعقد تسجل في
٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٩ وهذا المشتري الجديد
باع الى المدعى عليه عشرين قيراطاً مما اشتراه
بعقد تسجل في نوفمبر سنة ١٩٢١

« وحيث أنه لا نزاع في ان الستة قرار يبط
الحاصل عليها النزاع تدخل ضمن العقد الصادر
الى حمزه عبد الصمد وعقد المدعى عليه الأول
« وحيث ان نظرية افضلية العقود بأسبقيتها
لى التسجيل محلها ان تصدر العقود كلها من
بائع واحد أو من بائع واحد ورثته ولا يصح
التمسك بها ضد المشتري الأخير ارتكناً الى ان
عقده تسجل مؤخراً ما دام الواقع يدل على ان
الذين تلقى حقه عنهم قد سجلوا من قبله

الاتفاق التدليسي لا تنطبق إلا حيث يكون
المقد الأول غير مسجل بينما تمكن صاحب
المقد الثاني السيء النية من تسجيله قبل عقد
الأول كذلك لانزاع في ان حمزه عبد الصمد
في الوقت الذي باع فيه لم يكن صدر ضده الحكم
الذي يتمسك به المدعى وكان له ان يعتقد بحق -
على فرض علمه بالتصرف الحاصل الى المدعى
أنه المالك دون سواء وان لا يعبا بتصرفات
صدرت من المالك الاصلية بعد تسجيل عقده

« وحيث أنه علاوة على ما تقدم فقد بين
المدعى عليه الأول في مذكرته أنه لما رغب في
الشفعة لم يكن يعلم بأن الارض المشفوعة سبق
ان بيعت الى اشخاص آخرين فلما تبين له
ذلك عدل عن دعواه

« وحيث أنه يستخلص مما تقدم ان المقد
الصادر الى المدعى عليه الأول واجب الاحترام
طبقاً للمبادئ القانونية وأنه بعد ان اشترى وضع
يده بهدو واستمرار كما هو ثابت من دعوى
منع التعرض ولذا تكون دعوى المدعى في غير
محلها ويتعين رفضها »

(قضية محمد أحمد محمد عبد النبي ضد بطرس حنا
وآخرين نمرة ٣٦٤ سنة ١٩٢٥ . أصدر الحكم حضرة
صاحب النزة اسكندر بك حنا القاضي)

فيها غايياً في ٦ مارس سنة ١٩٢٤ ولم ينفذ
هذا الحكم بالتسليم إلا في ٢٥ اكتوبر سنة
١٩٢٤ بينما عقد المدعى عليه الأول تسجيل في
نوفمبر سنة ١٩٢١، وغنى عن القول ان هذا
الحكم ليس حجة عليه لأنه بتسجيل عقده أصبح
من الغير بالنسبة الى من باع له فلا تسرى عليه
تصرفات هذا الأخير الضارة به ولا يمثله في
الدعوى المرفوعة ضده

« وحيث أنه تبين من الاوراق ان بطرس
حنا انذر المدعى وباقي المشتريين معه في مايو
سنة ١٩٢٠ بأنه يشفع في الثمانية عشر قيراطاً
التي اشتروها من حمزه عبد الصمد واعتب
هذا الانذار برفضه دعوى أغلبها اليهم والمدعى
يتخذ من ذلك الانذار وتلك الدعوى دليلاً
على علمه بالبيع الصادر اليه

« وحيث أنه ليس يكفي ان يقدم الدليل
على علم المشتري ببيع العقار الذي اشتراه الى
شخص آخر حتى يكون سىء النية فان اجماع
العلماء يكاد يتفق على ان مجرد العلم غير كاف
بل يجب ان يثبت ان المشتري والبائع تواطأ
سويًا وكان من أثر ذلك ان يبيع العقار مع
علمها بأن الغير سبق ان اشتراه من صاحب الحق
وهذا ما يسمونه بالاتفاق التدليسي Concert
frauduleux

وليس في الاوراق ما يدل على ان شيئاً من
هذا قد قام الدليل على صحته وظروف الدعوى
لا يمكن ان تؤدي الى هذه النتيجة لأنه ثابت
ان عقد المدعى تسجيل قبل عقد بطرس حنا
فسوء النية وعدمها بالنسبة اليه بيان ونظرية

٥٠٣

محكمة ملوى الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٨ مارس سنة ١٩٢٦

تنظيم . ترميمات . تجديد البناء . تمحيته . رخصه .

القاعدة القانونية

لا جناح على الملاك الداخلة أبيتهم في خط التنظيم المعتمد بأمر عال في إجراء ترميمات بها سواء أكان الغرض منها تجديد البناء وتحسينه أو تقويته وصيانته دون أن يحصلوا على رخصة من مصلحة التنظيم ، اللهم الا إذا كانت هذه الأبنية واقعة على طريق عمومي ، فان ترميمها يستدعي حتما الحصول على الرخصة وخط التنظيم ، وذلك محافظة على رونق الطريق ومهولة استعماله المحككة :

« حيث أنه تبين للمحكمة من الاطلاع على الخريطة المقدمة من مهندس التنظيم أن المنزل موضوع المخالفة داخل في خط التنظيم المعتمد بأمر عال وثبت من معاينتها لهذا المنزل أن المخالف الأول أجرى ترميم الواجبتين الغربية والبحرية منه بأن جدد الأخشاب وكسا البناء بطبقة من البياض وقد اعترف بأجراء هذا الترميم وأنه أيضا استبدل قوالب الطوب المتآكله بأخرى جديدة وذلك بواسطة المخالف الثاني وكان قصده من ذلك صيانة البناء وتقويته وقال بأنه في حل من الحصول على رخصة من مصلحة التنظيم بما أن المنزل غير واقع على جانبي الطريق العمومي مستنداً على المادة العاشرة من لائحة

وزارة الاشغال الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ التي لم تنص على منع الترميم أو التقوية كما فعلت المادة الحادية عشر من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بل قصرت المنع على إقامة بناء جديد على الأراضي الداخلة في خط التنظيم

« وحيث أنه لا نزاع في أن إقامة أي بناء على جانبي الطريق العمومي أو ترميم أو تقوية البناء القائم يستدعي حتما الحصول على رخصة من مصلحة التنظيم وخط التنظيم طبقاً لنص المادة الحادية عشر من الأمر العالي المشار اليه محافظة على رونق الطريق ومهولة استعماله

« وحيث أنه فيما يختص بإقامة بناء على أرض داخلة في خط التنظيم أو ترميم أو تقوية البناء القائم فقد تشعبت أحكام الحاكم في مصر تشعباً يمكن حصره في ثلاثة آراء : فقضى بعضها بعدم جواز إقامة بناء جديد على الأراضي الداخلة في خط التنظيم أو ترميم أو تقوية البناء القائم أو منذ صدور الأمر العالي باعتماد خط التنظيم أصبح لمصلحة التنظيم شبه حق إرفاق على هذه الأراضي والابنية وبمقتضاه لا يحق لأصحابها تغيير حالها حتي لا تدفع الإدارة عند نزاع ملكيتها الا قيمة الارض المجردة » راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٠٦ مجموعة التشريع س ١٤ ص ١٢٥ وحكم محكمة الاستئناف الاهلية الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٨ عدد ٣٢ « وراي

البعض الآخر جواز اقامة البناء الجديد أو ترميم أو تقوية البناء القائم وقال بأن اعتماد خط التنظيم ليس الا بمثابة إخطار للملاك الداخلة أراضيهم وأبنيتهم في خط التنظيم بعزم الحكومة على نزع ملكيتها ولحين تحقيق ذلك يحق لهم التصرف والاتقاع بها كيفما شاءوا « راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٥ مجموعة التشريع من ١٧ ص ١٣٩ - وحكم محكمة أسيرط الجزئية الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية من ١٦ عدد ١٠٣ » واختط بعضها طريقاً وسطاً فخطر اقامة البناء الجديد أو إجراء ترميم أو تقويته بالبناء القائم من شأنه تجديد البناء وتحسينه وبذا تزيد النفقة التي تتحملها الحكومة عند دفع التعويض لأربابها اذا ما نزع ملكيتها وأجاز إجراء الترميم أو التقوية لللازمين لصيانة البناء « راجع حكم محكمة الاستئناف الاهلية الصادر في ٥ ابريل سنة ١٩١٤ المجموعة الرسمية من ١٨ عدد ٣٠ وحكمها الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ المجموعة من ١٨ عدد ٣١ »

« وحيث أن المحكمة ترى مطابقة هذا الرأي الأخير للمبادئ القانونية الصحيحة الا أنها لا تأخذ به على علته فان من القواعد العامة أن للإنسان مطلق الحرية في التصرف والاتقاع بملكه الذي لا ينتقل من يده الا باختياره اللهم الا اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك فقد نصت المادة ٥٤٥ مدني فرنسي على هذا المبدأ اذ قالت

« لا يجبر أحد على التنازل عن ملكيته ان لم يكن ذلك للمصلحة العامة » كما أن القانون المصري نقله عنها فقضت المادة ١١٧/٨٨ مدني بأن « لا تزول ملكية مالك بدون إختياره الا إذا اقتضت الحال نزع الملكية منه للمنافع العامة » وقررت المادة التاسعة من دستور الدولة المصرية « أمر ملكي رقم ٤٢ سنة ١٩٢٣ » هذا المبدأ أيضاً حيث جاء بها « أن للملكية حرمة فلا ينزع عن أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً »

« وحيث أنه لذلك كان نزع الملكية اعتداءً أجسماً على حق الملكية فهو بمثابة استثناء لقاعدة فتحتم إذن على المحاكم عدم التوسع فيه بل السعي ما أمكن في تضيق مداه

« وحيث أن المادة العاشرة من لائحة وزارة الاشغال الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ التي يجب اعتبارها مكمله للأمر العالي الخاص بالتنظيم الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ قصرت المنع على اقامة الأبنية على الاراضي الداخلة في خط التنظيم فترى المحكمة أنها أباحت ضمناً ما عداها من الأعمال اللازمة لتقوية البناء وصيانتها حتى ما كان من شأنه تحسين البناء وزيادة قيمته إذ لا موجب للفرقة خصوصاً وأنها لم تنص على منع ذلك كما فعلت المادة الحادية عشر من الأمر العالي المشار إليه عليه

موقوفة أمام محكمة الموضوع فهذا لا يمنع اختصاص تلك المحكمة بدعوى الحراسة المحكمة :

« حيث ان وكيل المعارضين دفع فرعيا بعدم اختصاص المحكمة (أعني قاضي الأمور المستعجلة) بنظر هذه الدعوى لأنها مع التسليم بأنها من المواد المستعجلة الا انها ناشئة عن دعوى قائمة بخصوص الموضوع ومنظورة امام محكمة الاستئناف العليا فتكون محكمة الموضوع هي المختصة بنظرها، لأنها أدري بخصوصية الطرفين وأماها مستندات الخصوم وأوراق القضية كلها فيمكنها ان تحكم في الحالة المستعجلة على هدى . واستند في تأييد دفاعه هذا على البند ١٧٠ من كتاب المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائي في مصر لآبي هيف وعلى الأحكام التي صدرت بصدد ذلك ومدونة بكتاب التعليقات القضائية على قوانين المحاكم لقلب جلاد تعليقا على المادتين ٢٨ مرافعات و ٤٩١ مدني

« وحيث ان وكيل المعارض ضده الاول رد على هذا الدفع بما هو مدون بمحضر الجلسة وفي مذكرته . والمحكمة قررت ضم الدفع الفرعي للموضوع

« وحيث انه للفصل في هذا الدفع يتعين معرفة ما اذا كانت محكمة طهطا منعقدة بهيئة قاضي الامور المستعجلة مختصة بنظر هذه الدعوى ام لا

« وحيث انه وان كان القانون لم يحدد

فلا جناح على المخالف الأول فيما اجراه من الترميم بمنزله بما أنه غير واقع على طريق عمومي بل داخل فقط في خط التنظيم المعتمد ولم تتخذ إجراءات نزع الملكية بعد . ويتعين إذن براءته عملا بالمادة ١٤٧ جنابات

« وحيث أنه ثبتت وفاة المخالف الثاني فيجب الحكم بسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة اليه »

(قضية النيابة فمرة ٨٠٧ سنة ٩٢٥ مخالفات ضد عبد العليم الجسطيني وآخره أصدر الحكم حضرة صاحب المزة قواد بك عزيز ومحضور حضرة احمد القندي الخادم عضو النيابة)

٥٠٤

محكمة طهطا الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٥

قاضي الامور المستعجلة . اختصاص . محكمة الموضوع . إيقاف الدعوى . حراسة .

القاعدة القانونية

١ — قاضي الامور المستعجلة بالمحكمة

الجزئية له سلطة غير محدودة طالما أنه ليس هناك دعوى قائمة بخصوص الموضوع في محكمة أخرى.

أما اذا كانت هناك دعوى عن الموضوع منظورة فالفصل في الامور المستعجلة الناتجة عن النزاع في الموضوع يكون من اختصاص محكمة الموضوع

٢ — إيقاف السير في الدعوى ليس معناه عدم وجود دعوى بل معناه أنها معطلة ولكنها قائمة . وعلى ذلك فلو كانت القضية الموضوعية

اختصاص القاضى الجزئى فى حالة نظر الامور المستعجلة بل جعلها مطلقة الا ان العمل والقضاء سار على ان سلطة قاضى الامور للمستعجلة غير محدودة طالما انه ليست هناك دعوى قائمة بخصوص الموضوع فى محكمة اخرى . اما اذا كانت هناك دعوى عن الموضوع منظورة فالفصل فى الامور المستعجلة الناتجة عن النزاع فى الموضوع يكون من اختصاص محكمة الموضوع . وقد اقرت هذا المبدأ لجنة المراقبة القضائية فى قرارها الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠١ قائلة بأن نظر القاضى الجزئى لدعوى الحراسة يخل بحقوق محكمة الموضوع فى تعيين حارس او حافظ للأشياء المتنازع عليها او الموضوعة تحت القضاء . وربما يتسبب عنه صدور حكمين متناقضين فى المسألة الواحدة المستعجلة وارتكبت فى ذلك على نص المادة ٤٩١ مدنى .

« وحيث ان المحكمة ترى الاخذ بما ذهب

اليه وكيل المعارضين ولا عبرة بما يدعيه المعارض ضده الاول من ان الدعوى موقوفة لان ايقاف السير فى الدعوى ليس معناه عدم وجود دعوى بل معناه انها معطلة ولكنها قائمة وهي فى متناول محكمة الموضوع ولقضايتها علم بطروفيها وما احتوت عليه من مستندات » ومن ثم يتعين قبول الدفع الفرعى والحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذه الدعوى »

(المارضة المرفوعة من وصفه بنت بجيت وآخرين الحاضر عنهم حضرة الاستاذ محمد أفندى حامد جوده المحامى ضد عبد الله فزاع الحاضر عنه حضرة الاستاذ فايز أفندى عبد النور المحامى . نمرة ١٥٩٢ سنة ١٩٢٥ . أصدر المحكم حضرة صاحب العزة حسن بك عبد الرحمن القاضى)

ملحوظة . تأيد هذا الحكم من محكمة

أسيوط الا ابتدائية الاهلية بتاريخ ٢٦ اغسطس سنة ١٩٢٥

قضاء المحاكم الشرعية

٥٠٥

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٧ يونيه سنة ١٩٢٦

وقف . أصل النة . نصيب المسكوت عنه .

القاهرة الشرعية

ان الراجع فى المذهب ان نصيب المسكوت عنه يرجع لأصل غلة الوقف ويقسم

على المستحقين كل بحسب نصيبه وهذا ما عليه العمل الوقائع :

« تضمنت دعوى محرم بك حمدى المستأنف عليه الأول على الست زينب بنت محمد خورشيد المستأنفة أمام محكمة مصر الشرعية صدور وقف من المرحوم ابراهيم باشا حمدى لاعيان بينها . وانشأ وقفه على نفسه ثم من بعده

الشرعية و وفاة الست عائشة كريمة الواقف عن ولديها اللذين دخلا خصوماً و طلبا الحكم باستحقاقهما لخمس ريع الوقف الذي آل اليهما بعد وفاة والديهما وأمر المدعى الأصلي بعدم التعرض لهما في ذلك . فأجاب كل من وكيل المدعى والمدعى عليها على دعوى المدخلين بصدور الوقف المذكور على الانشاء والشروط المينة بكتاب الوقف وبأن المدعى عليها ناظرة وواضحة يدها على أعيان الوقف وبوفاة الواقف عن أولاده المذكورين وبوفاة الست عائشة عن ولديها المدخلين . وقالوا أنهما لا يستحقان شيئاً لأن الواقف جعل وقفه بعد أولاده على أولاد الظهور دون أولاد البطون وطلب رفض الدعوى ثم اتفق الخصوم جميعاً على جميع وقائع الدعوى من حيث الانشاء والشروط ومن توفى من أولاد الواقف وذريتهم وبقاء محرم بك حمدي المدعى وأنه لا نزاع بينهم في شيء سوى من يؤول اليه نصيب عائشة بنت الواقف هو للمدعى كما يقول أو لولديها كما يقول من دخل خصماً ثالثاً أو لأصل الغلة . وطلبوا من المحكمة بيان ذلك وما يقتضيه شرط الواقف . والمحكمة الابتدائية بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ قضت الخصوم بأنه متى كانت الحال كما اتفقوا عليه فإن انشاء الواقف يقتضي ان نصيب عائشة بنت الواقف المذكورة يكون بوفاتها لاختها محرم بك حمدي المدعى المذكور فقط ولا حق لولديها المذكورين فيه كما انه في هذه الحالة يعود الى اصل الغلة بانية تفهيمها

على ولده محمد بك خورشيد وشقيقته الست عائشة ومن يحدثه الله له من الاولاد لذكر مثل حظ الاثنين ثم من بعد كل من أولاده المذكور فعلى أولاده ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم طبقة بعد طبقة لأولاد الظهور دون أولاد البطون ، الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى الى آخر ما بينه . وقد توفى الواقف عن أولاده محمد خورشيد والست عائشة هانم ومحرم بك الذي رزق به بعد الوقف . وآل ريع الوقف لأولاده الثلاثة المذكورين للذكر ضعف الانثى ثم . توفى محمد خورشيد بك سنة ١٩٠٩ عن أولاده عائشة وإبراهيم ومحمد وزينب المدعى عليها ثم توفيت عائشة الصغيرة بنت محمد بك خورشيد سنة ١٩١٠ عن بنتها راجية ثم توفى محمد بك حمدي في سنة ١٩١٦ عن بنته سميرة ثم توفيت الست عائشة كريمة الواقف في سنة ١٩١٩ وآل نصيبها وهو خمس فاضل ريع الوقف للمدعى عملاً بشرط الواقف . وان المدعى عليها ناظرة على الوقف وواضحة يدها على أعيان الوقف ، وطلب الحكم باستحقاقه قيمة خمس ريع الوقف المنحل عن اخته المذكورة ، وأمر المدعى عليها بتسليمها نصيبه فدخل باقي المستأنف عليهم وهما صالح بك حمدي والست نعمت هانم خصوماً في هذه القضية بصفتها مدعين وتضمنت دعواهما صدور الوقف المذكور بالانشاء والشروط المذكورة بدعوى المدعى الأصلي ووفاة الواقف عن أولاده الثلاثة المذكورين الذين استحقوا ريع الوقف بالفريضة

هذا على انه جاء في انشاء الوقف ما يأتي (ثم من بعده على نجله محمد خورشيد بك وشقيقته الست عائشة ومن يحدته الله لبعادة الواقف من الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين . ثم من بعد كل من أولاده الذكور فعلى أولادهم ثم على أولاد أولادهم لأولاد الذكور دون البطون الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بمعنى ان يجب كل أصل فرع دون فرع غيره . يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك الخ) فالواقف انشأ وقفه المذكور من بعده على ولديه المعينين ومن سيحدثه الله له من الأولاد فهو من جنس الواقف على المعين وغير المعين . والحكم في ذلك ان الغلة تقسم على جميع الموقوف عليهم حسب شرط الواقف ما عاشوا فاذا حدث الموت على أحد المعينين كان نصيبه من ذلك الباقيين ما لم بشرط الواقف خلاف ذلك فيتبع شرطه كما لو وقف طبقة على امرأته وأولاده فماتت المرأة كان نصيبها مردوداً الى جميع أولاد الواقف ما لم يكن شرط غير ذلك ، ولأن ولدي عائشة الذين دخلا خصماً ثالثاً في هذه الدعوى ليسا من أهل هذا الوقف ولم يدخلأ فيه أصلاً الى آخر ما جاء باسباب التفسير المذكور من مناقشة الالفاظ وتخريجها فاستأنفت الست زينب هذا التفسير لدى المحكمة العليا الشرعية طالبة الغاء والحكم بما يقتضيه شرط الواقف من ان نصيب الست عائشة يجب ان يعود الى أصل الغلة لا ان يؤول الى أخيها محرم فقط كما جاء بالتفسير الابتدائي لأن الواقف سكوت عنه . ومن القواعد

المقررة التي جرى عليها عمل المحاكم الشرعية ان النصيب المسكوت عنه يرجع الى أصل غلة الوقف ويوزع على المستحقين كل بنسبة ما بيده . وطلب وكيل محرم بك حمدي تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف وصمم وكيل صالح بك ونعمت هاتم على ما جاء بعريضة دعواهما أمام المحكمة الابتدائية من ان نصيب عائشة انتقل الى ولديها المحبكة :

« حيث ان الاستئناف قدم وقيد في الميعاد فهو مقبول شكلاً »

« وحيث ان التفسير المستأنف غير صحيح لأن نصيب عائشة مسكوت عنه والراجع في المذهب ان نصيب المسكوت عنه يرجع لأصل غلة الوقف ويقسم على المستحقين كل بحسب نصيبه وهذا ما عليه العمل كما يؤخذ من تنقيح الحامدية وغيرها من كتب المذهب . وأما ما استندت اليه المحكمة الابتدائية من عبارة الخاتبة بالرجوع اليها تبين ان عبارتها هكذا (ولو وقف ضيعة على امرأته وأولاده فماتت المرأة وأحد الورثة ولد المرأة لم يكن نصيب المرأة لولدها خاصة بل يكون مردوداً لجميع الورثة اذا لم يكن الواقف قد شرط أنها اذا ماتت كان نصيبها لولدها خاصة) وهذا لا يدل على ما ذهبت اليه المحكمة لأن النص كان يصدد ان نصيبها لا يستقل به إنها فقط ولا يتنافى مع رجوعه لأصل الغلة »

(استئناف بكرة ٦٥ سنة ٢٥ — ٢٦ المرفوع من زينب بنت محمد بك خورشيد ضد محرم بك حمدي وآخرين . دائرة حضرات أصحاب الفضيلة للشيخ أحمد المطار قائمبة المحكمة والشيخ موسى علي النواوي والشيخ سعيد النواوي والشيخ سرور علي والشيخ عبد القهصود محمد المغربي)

٥٠٦

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٩ ابريل سنة ١٩٢٦

معنى « الإنكار » المنوء عنه في دعاوى الوصية .
الايضاء . العتق . الزوجية . الطلاق . الوقف .

القاعدة الشرعية

تنص المواد ١٠٠ و ١٠١ و ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه لا تسمع عند « الإنكار » دعوى الوصية أو الايضاء أو العتق أو الزوجية أو الطلاق أو الوقف أو الإقرار بواحدة من هذه المسائل إلا بشروط بينها اللائحة . والمقصود من الإنكار هنا ليس الإنكار وقت الخصومة أمام القضاء ، وإنما المراد من الإنكار الإنكار المطلق . إذ أنه مع عدم وجود نص في القانون يمين أن المراد من الإنكار هو الإنكار وقت الخصومة ، فيجب أن يحافظ على تنفيذ مقاصد أصحاب مثل هذه التصرفات إذا كانت تصرفاتهم بعيدة عن شبهة التزوير . بحيث إذا وجد اعتراف صادر من الخصم في حال الخصومة أو قبل الخصومة بورقة بعيدة عن شبهة التزوير وكانت الدعوى مسموعة الوقائع :

تضمنت الدعوى الصادرة من الشيخ على هاني أمام محكمة مصر الشرعية نمرة ١ سنة ٢٤ - ٢٥ ضد الشيخ محمد نور السعدني ومن معه أن المرحومة الست نظله بنت علي السنهوري أوصت في حال حياتها بموجب ورقة عرفية بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ ومصدق عليها

من المحكمة المختلطة في ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠ بمبلغ الف وسبعمائة جنيه كانت مملوكة لها وجعلت منها مائة جنيه تصرف في تجهيزها ودقتها والباقي وقدره ١٦٠٠ جنيه يشتري بها محمد نور السعدني الذي جعله وصياً مختاراً لتنفيذ وصيتها أعياناً توقف على الوجه المبين بالوصية وأن الوصي المذكور مدين من ذلك المبلغ بمبلغ الف جنيه والمدعي عليه الثاني بمبلغ ٥٠٠ جنيه والمدعي عليه الثالث بمائتي جنيه وقد ماتت الست نظله المذكورة والوصية على حالها وقد امتنع المدعي عليهم عن دفع ما بذمتهم للمدعي لينفذ الوصية لأن المدعي عليه الأول امتنع عن تنفيذها كما أن المدعي عليها الأخيرة تعارض في تنفيذ الوصية كل ذلك منهم بدون حق وطلب الحكم على المدعي عليهم الثلاثة بدفع ما بذمتهم للمتوفاة لتنفيذ ما أوصت به وعلى المدعي عليها الأخيرة بمنع تعرضها وبصححة الوصية والمدعي عليه الأول اعترف بالدعوى وقال أنه شرع في تنفيذ الوصية فأنكر المدعي عليهما الثاني والثالث ما بذمتها من الدين وإن اشترى بما في ذمته للمتوفاة أطيافاً لتنفيذ الوصية إلا أن المدعي عليها الأخيرة وهي شقيقة المتوفاة ووارثتها الوحيدة أنكرت الوصية وأنذرت بذلك ورفعت عليه الدعوى أمام المحاكم الأهلية يطالبه بما في ذمته لأنه أصبح ارثاً لها والمدعي عليهما الثاني والثالث أنكروا الدعوى واعترف وكيل المدعي عليها الأخيرة بوفاة المتوفاة وأن المدعي عليها هي الوارثة لها وأنكر ما عدا ذلك فقال المدعي أن ورقة الوصية ممضاة من

المحكمة :

« حيث أن المحكمة بنت قرارها على أن المفهوم من الانكار الوارد في المادة ١٠٠ و ١٠١ و ١٣٧ هو الانكار وقت الخصومة أمام القضاء ولا عبرة لقرار المدعى خارج مجلس القضاء » وحيث أنه مع عدم وجود نص في القانون يعين أن المراد من الانكار هو الانكار وقت الخصومة . ومن الواجب أن يحافظ على تنفيذ مقاصد أصحاب مثل هذه التصرفات اذا كانت تصرفاتهم بعيدة عن شبهة التزوير فينبى أن يحمل الانكار على الانكار المطلق بحيث لم يوجد اعتراف لا في حال الخصومة ولا قبلها » وحيث أنه والحالة هذه يجب البحث عما اذا كان هناك اقرار ثابت قبل الخصومة أولا وذلك بالسؤال عن الختم الموقع به على ورقة الوصية وعلى التوكيل . لذلك قررنا الغاء القرار المستأنف واعادة الأوراق للمحكمة الابتدائية للسير فيها »

(استثنائي الشيخ على هاني الحامي المأذون بالخصومة ضد الشيخ محمد نور السعدني وآخرين غمرة ٥١ سنة ٢٥ — ٢٦ و غمرة ٥٥ سنة ٢٥ — ٢٦ دائرة حضرات اصحاب الفضية الشيخ محمد مصطفى المرافى رئيس المحكمة والشيخ أحمد العطار والشيخ موسى على النواوي والشيخ سيد الشناوي والشيخ سرور على اعضاء)

الوارثة الوحيدة الست صديقة المدعى عليها كما يوجد توكيل ايضاحها بصحة الوصية وأنها راضية بها وأن المتوفاة لم تكتب الوصية بخطها ولكنها وقعت عليها بخطها والمحكمة بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ٩٢٥ قررت عدم سماع الدعوى بانية حكمها على أن المفهوم من الانكار الوارد في صدر المواد ١٠٠ و ١٠١ و ١٣٧) هو الانكار وقت الخصومة أمام القضاء لأن ذلك هو المتبادر من عبارة المواد المذكورة . وقد وجد هذا الانكار في هذه الحادثة فينشد لا تسمع الدعوى طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٠٠ لأن الورقة الوصية والتوكيل عرفيتان ولا عبرة باعتراف المدعى عليه الأول لأن العبرة في هذه القضية بانكار المدعى عليها الوارثة فاستأنف المأذون بالخصومة هذا القرار كما استأنفه الشيخ محمد نور السعدني وتقرر ضم الاستئنافين لبعضهما وتضمنت عريضة استئناف المأذون بالخصومة أن المادة ١٠٠ من اللائحة نصت على تقديم المسوغ في حالة الانكار ولكن هنا أمام اعتراف الوارثة بالوصية فقد أقرت بالوصية وشهدت عليها وبعد هذا أقرت بها أيضاً في توكيلها للوصى بتنفيذ الوصية . فهذه الاقرارات لا تملك المدعى عليها العدول عنها والمادة ١٢٩ قضت بأن الاقرار لا يشترط لصحته أن يكون بمجلس القضاء بل المقر يعامل باقراره ١١ آخره .

قضاة المحاكم المختلطة

أرادته اللجنة البلجيكية المكلفة بإعادة النظر في القانون البلجيكي إذ ذكرت بتقريرها ما يأتي بالنص :

« ان العقد الذي يلتزم به العاقد على نقل الملكية ، كمقد البيع والبدل والهبة ، لا يمكن أن يترتب عليه منطقيا للمشتري سوى مجرد حق شخصي « droit personnel » أو حق دائني « droit de créance » يمكن به من اكراه البائع على الوفاء بما التزم به ، أي اكراهه على نقل الملكية فعلا الى المشتري . اما هذا التسجيل فانه يحصل باجراءات شكلية قررها القانون بالذات « formalités légales » وفي شأنها اشهار الملكية واعلانها على الكافة ا هـ من التقرير .

٤ - يترتب على تسجيل الحكم الصادر بصحة البيع ، نقل الملكية الى العاقد الآخر الذي لم يتسجل عقده .

نعلق

أثار قانون التسجيل ثائرة ظاهرة الأثر في العالم القضائي والفقهي بمصر ، وحامت الشبهات حول عبارة « الالتزامات الشخصية » الواردة بالمادة الاولى من قانون التسجيل الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦ رقم ١٨ اهل و ١٩ مختلط والمعمول به من أول يناير سنة ١٩٢٤ . ويترب على تحديد معنى عبارة « الالتزامات الشخصية » نتائج هامة فيما يتعلق ببعض المسائل القانونية التي

٥٠٧

محكمة مصر المختلطة

الدائرة المدنية الكلية

حكم تاريخه ٢١ يناير سنة ١٩٢٦

قانون التسجيل رقم ١٩ - المادة الاولى من قانون التسجيل - الالتزامات الشخصية .
الالتزام الشخصي وعقد المشتري غير المسجل .
الالتزام الشخصي وعدم نقل الملكية - عنت البائع في عدم تمكن المشتري من التسجيل .
اللجنة البلجيكية المكلفة بإعادة النظر في القانون البلجيكي - روح التشريع المصري تنفق مع روح التشريع البلجيكي فيما يتعلق بالتسجيل - يصح تسجيل الحكم القاضي بصحة البيع لانتقل الملكية الى المشتري .

القاعدة القانونية

١ - يترتب على « الالتزامات الشخصية » المقررة بالمادة الاولى من قانون التسجيل رقم ١٩ حق شخصي للمشتري الذي لم يتمكن من تسجيل عقده ، من مطالبة البائع ، واكراهه على تنفيذ عقد البيع ، أي نقل الملكية

٢ - لا يجوز للبائع ، عند عدم تسجيل عقد البيع ، ان يختار بمحض رغبته الحق في الزامه بالتعويض فقط ، دون الزامه بتنفيذ البيع الصادر منه ، والالتهدت المعاملات بين الافراد من جراء عنت أحد العاقدين وتمسكه باختيار طريق ضار بالعاقد الآخر

٣ - ان الغرض الذي يرمي اليه الشارع في وضعه قانون التسجيل هو نفس الغرض الذي

لها صلة بينة بالمعاملات الدائمة والغالبية بين الافراد، وأهم على ما اظهره العمل للآن الشفعة. ولقد افضنا البحث بكتابنا في الاموال (ص ٨٩٢ - ٩٠١ ن ٦١٢ - ٦١٣) وبرسالتنا في « التسجيل وحماية المتعاقدين والغير » (ص ١ - ٢٣ ن ١٥ - ٢٢) في تعيين مرمى هذه العبارة، بما يتفق، أولاً مع ما قرره الشرائع الاجنبية في هذا الصدد، وثانياً بما لا يتعارض مع الاعمال التحضيرية لقانون التسجيل الجديد المصري، وبما يتفق مع الاصول العامة للقانون وبما يؤيد المعاملات بين الافراد. وقلنا في ذلك كله بأن « الالتزامات الشخصية » ترمى الى الحقوق والواجبات التي تقرر للمتقدين بالرجوع الى طبيعة العقد. فاذا كان التعاقد عن بيع مثلاً وحصل العقد ولم يتسجل، فان هذا العقد يظل برغم عدم تسجيله عقد بيع فيه البائع والمشتري، ولكل منهما مطالبة الآخر بما ترتب على العقد، وكل ما ينقص العقد انما هو نقل الملكية فقط، وهذا النقل لا يملكه الماقدان ولا يملكه القاضى نفسه بل لا بد فيه من التسجيل، وهى عملية ذات أوضاع شكلية ختمها القانون لا سبيل في الافلات منها أو الاستعاضة عنها بأى وسيلة أخرى. ومع القول بأن الملكية لم تنتقل للمشتري، انما قد تقرر له حقوق، كما تقرر عليه واجبات، بشأن التقار. فله حق مطالبة البائع بتمكينه من تسجيل العقد وطلب حضوره امام الموظف الحكومى للمصادقة على الامتضاء، وله رفع دعوى طلب الحكم بصحة توقيع البائع طبقاً

للمادة ٢٥١ مرافعات، أو طلب الحكم بصحة التعاقد في ذاته، ثم تسجيل الحكم، وتسجيله تنتقل الملكية. وله مطالبة البائع بالتسليم. وللبائع حق مطالبة المشتري بدفع الثمن وطلب الحكم أيضاً بصحة التوقيع. وبصحة التعاقد حتى اذا ما سجل هذا البائع الحكم حفظ لنفسه حق الامتياز المقرر له فيما اذا تبقى له شيء من الثمن

هذا هو الذى قلناه بمؤلفنا في الاموال. ولقد ايدنا القضاء المختلط في وجهة النظر هذه، و اضاف اليها دليلاً هاماً جديداً وهو نص عبارة تقرير اللجنة البلجيكية المكلفة بمراجعة القانون المدنى البلجيكى، وهو نص في غاية الأثر الظاهر في تقرير المرمى الصحيح للالتزامات الشخصية والأمل معقود عند القضاء المصرى ان تطرد أحكامه بما يتفق مع وجهة النظر هذه في تعيين المرمى الحقيقى للالتزامات الشخصية، حتى يطمئن الافراد في معاملاتهم العقارية. ولا يطمثوا الا اذا توحشت الآراء وأخذت بمذهب واحد

ولما كان لنظرية « الالتزامات الشخصية » كما قلنا مظاهر خارجية عملية لمدة وأخصها ظهوراً « الشفعة » وعقد المشتري غير المسجل « فان تقرير مصير هذا المظهر الخارجى انما يتصل قام الاتصال بالمرمى الصحيح لنظرية الالتزامات الشخصية، ويجرى معها في طريق واحد. ولقد كان من شأن زوخ الانجرام في أحكام القضاء المصرى، ان قضى هذا القضاء « في الشفعة » وعقد المشتري غير المسجل « بما يلتم تمام

٤- من الخطأ البين ان يقال بأن عقد البيع غير المسجل هو عقد بيع ناقص *Vente irreguliere* بل هو بيع كامل وصحيح . وكل ما هناك ان نقل الملكية ، وهو أثر من آثار البيع ، أصبح خاضعاً لاجراءات شكلية تنحصر في تسجيل العقد . وعلى ذلك فالشفعة جائزة في عقد المشتري غير المسجل .

تعليق

قلنا عند تعليقنا على حكم محكمة مصر الكلية المختلطة الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ ان وجهات النظر قد اختلفت في تعيين المعنى المقصود من عبارة « الالتزامات الشخصية » الواردة بالمادة الاولى من قانون التسجيل الجديد . وانه قد ترتب على هذا الاختلاف في النظر نتائج متعارضة في تقرير مصائر الاصول القانونية المتعلقة بالمظاهر الخارجية العملية ، وأخصها « الشفعة وعقد المشتري غير المسجل » ولقد بينا في رسالتنا « التسجيل وحماية المتعاقدين والغير » (ص ٢٧ - ٣٢ ن ٢٢ - مكرر) ان القضاء المختلط قرر في حكمين له (انظر الهامش ٢١ من رسالتنا المذكورة ص ٢٨) ان الشفعة لا تجوز اذا كان عقد المشتري غير مسجل . ولكنه ازاء ذلك قرر من طريق آخر بأنه يصح قانوناً ابداء اظهار الرغبة قبل تسجيل عقد المشتري ، على شرط رفع دعوى الشفعة بعد التسجيل في ظرف المدة القانونية (الهامش ٢ المذكور) ولقد تقدنا هذين الحكمين برسالتنا المذكورة ، وبيننا مبلغ بعد

الالتزام مع ما قرره القضاء المختلط بشأن الالتزامات الشخصية ، بما تراه مفصلاً في الحكم الذى يأتي بعد ؟

٥٠٨

محكمة مصر المختلطة

الدائرة المدنية الكلية

حكم تاريخه ١٥ مايو سنة ١٩٢٦

الشفعة وقانون التسجيل الجديد — حصول اظهار الرغبة في الاخذ بالشفعة قبل تسجيل عقد المشتري — حصول العقد الرسمى بعد عقد البيع الابتدائي — هل تصح الشفعة قبل تسجيل عقد المشتري ؟ — أطراف الخصومة في دعوى الشفعة — القيمة القانونية لعقد البيع غير المسجل .

القاعدة القانونية

١ — العقد الرسمى الحاصل بعد العقد الابتدائي يعتبر مؤيداً لهذا الاخير .

٢ — لا يجوز دفع دعوى الشفعة بالدفع الخاص بعدم جواز نظر الدعوى *ex ception d'irreoevabilité* عند عدم تسجيل عقد المشتري ولا يجوز القول بعدم جواز تصحيح الدعوى بتسجيل عقد البيع فيما بعد

٣ — لم يقل قانون الشفعة الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠ بنصوصه المتعلقة بدعوى الشفعة في ذاتها بأنه يجب لصحة رفع الدعوى ان تكون موجهة ضد المالك الاصلى والمالك الجديد *Proprietaire* ، بل قالت فقط بان ترفع الدعوى ضد البائع والمشتري *Acheteur* وهاتان الصفتان تصدقان على البائع والمشتري ، حتى عند عدم تسجيل عقد البيع .

الحكم الاول عن المعنى الصحيح للالتزامات الشخصية، وبعد الحكم الثاني عن ذلك أيضاً وعن حقيقة الشفعة في عهد القانون المدني المسنون ، باعتبار الشفعة في هذا العهد حقاً مدنياً ونظاماً مدنياً تحميها الاصول القانونية المسنونة والمستفادة من العلوم القانونية بالذات (فيما يتعلق باعتبار الشفعة حقاً مدنياً صرفاً لا يرجع فيه الى آراء فقهاء الشريعة الاسلامية . انظر كتابنا في الاموال ص ٦٤٩ ن ٤٥٤ - ص ٧٠٣ الهامش ١ و - ص ٩٠ الهامش ١) ولكن ما كدنا نتنهي من طبع الصحف الاخيرة من رسالتنا المقدمة « التسجيل وحماية المتعاقدين والغير » في الأيام الاخيرة من شهر يونيو سنة ١٩٢٦ ، حتى جاءنا العدد الاخير من مجلة جورنال الجازيت (عدد ١٤ و ١٥ يونيو سنة ١٩٢٦ ورقم هذا العدد ٥٠٥) وهو يحمل حكم محكمة مصر المختلطة الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ والذي علقنا عليه هنا . وقد أتى بتعيين المعنى الصحيح للالتزامات الشخصية المقررة بقانون التسجيل الجديد . وبينما كنا نتحدث الى محام معروف بشأن هذه النظرية وباتفاق وجهة النظر لدى القضاء المختلط الاخير مع ما قررناه لهذه النظرية بكتابنا في الاموال ، إذ أخبرنا الاستاذ بصدور حكم (لم تنشره المجلات القضائية بعد) بما يؤيد وجهة النظر هذه . إذ أباح هذا الحكم الشفعة في عقد المشتري غير المسجل ، وهو ذلك الحكم الذي نحن بصدده والذي سارعنا نحن بالحصول عليه من قلم كتاب محكمة مصر المختلطة قبل نشره بالمجلات الدورية

لدا عقدنا برسالتنا المقدمة « تكملة » (ص ١٢٧ وما بعدها) شرحنا فيها هذين الحكمين وتقدنا الحكم الخاص بالشفعة ، من حيث ما تبيناه نحن ، من ان القضاء المختلط أخذ ، وهو في طريق التدليل على صحة هذا المذهب الذي قال وتقول به ، في بيان شروط دعوى الشفعة وتعيين أشخاص الخصوم فيها ، أخذ في ذلك بالرجوع الى المادة ١٥ من قانون الشفعة ، وان الشارع لم يقل فيها برفع دعوى الشفعة ضد المالك Proprietaire بل قال برفعها ضد المشتري Acquerer وقد بينا برسالتنا مبلغ تكلف هذا الحكم في شرح المادة ١٥ المذكورة ، وقلنا بأنه يستحيل على الشارع في سنة ١٩٠٠ ، وهي سنة صدور قانون الشفعة المختلط (والاهلي سنة ١٩٠١ في ٢٣ مارس) ان يقول بوجود مشتر غير مالك ، مع ان هذا الشذوذ في القانون « مشتر غير مالك » لم يعرف بمصرنا الا في سنة ١٩٢٣ ، وهي سنة ظهور قانون التسجيل . انما المقول انه كان يجب على هذا الحكم ان يقول بأن شارع سنة ١٩٢٣ قرر وجود « مشتر غير مالك » بجانب قانون الشفعة القائم والذي لم يبلغ ، وان لهذا المشتري غير المالك حقوقاً وعليه واجبات ، ترجع الى المعنى المستفاد من الالتزامات الشخصية الواردة بالمادة الأولى من قانون التسجيل ، وان للشفيع الحق في ان يحل محل المشتري في هذه الحقوق والواجبات ،

باعتباره مشتريا من البائع لا من المشتري (المادة ١٣ من قانون الشفعة)
والحكم الذي نحن بصدده حكم يؤيد
المعنى الصحيح للالتزامات الشخصية . والأمل
مفعود بعد صدوره ان تتوحد الاراء ويطمئن
الافراد على معاملاتهم العقارية ما

قضاء المحاكم الأجنبية

المنفعة بها (راجع الحكم الحديث الذي صدر
من محكمة تقض وإبرام فرنسا بتاريخ ٤ مارس
سنة ١٩١٤ - دالوز مجموعة سنة ١٩١٦ جزء أول
صحيفة ٢٧) . وفي الحادثة التي صدر فيها الحكم
المنشور هنا كان غرض الرجل من امضاء التعهد
بترتيب مرتب للمرأة انما قطع العلاقة بها وتعويض
الضرر الذي لحق بها بسبب قطع العلاقة (راجع
أيضا الحكم الصادر من محكمة تقض وإبرام
فرنسا بهذا المعنى بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٢٣
مجموعة دالوز جزء أول ص ١٧٢)

٥١٠

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥

تنفيذ مؤقت . سند غير رسمي . نزاع .

القاعدة القانونية

أجاز الشارع للمحكمة أن تأمر بالتنفيذ
المؤقت اذا كان الطلب الذي تقدم للمحكمة
مبنيا على سند غير رسمي لم يناع فيه . ومعنى قول
الشارع « لم يناع فيه » أي لم يتم منازعة لا في
صدور أو عدم صدور السند من الشخص ، وانما

٥٠٩

محكمة تقض وإبرام باريس

حكم تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٢٥

تعهدات . سبب مشروع . مباشرة غير مشروعة .

القاعدة القانونية

التعهد الذي يمضيه الرجل لمرأة عاشرها
معاشرة غير شرعية مدة من الزمان ، وفيه يتعهد
بأن يدفع لها مرتبا شهريا من تاريخ الفراق ، هو
تعهد صحيح قانونا ، لأنه ليس مخالفا للآداب
ولا للقانون ، واذا لم تحدد المدة في العقد كان
للقاضي أن يحددها بحياة المرأة

تعليق

المذهب الذي ذهب اليه العلماء في فرنسا

بتعريف « سبب التعهدات » ينحصر في أن سبب
التعهدات يتحدد بالغاية التي قصدها المتعاقدان
(راجع كتاب العلامة كيتان في سبب التعهدات
نبذة ٢)

السبب لا يكون محرما قانونا الا اذا كانت
الغاية التي قصدها المتعاقدان غير جائزة قانونا . كما
اذا كانت التعهد الذي يمضيه الرجل للمرأة
مقصودا به دفع ثمن المنفعة بها أو ثمن استمرار

في وجوب اداء الحق أو عدم وجوبه ، أى في
 •! يترتب على السند قانوناً من جهة فقاذه أو عدم
 فقاذه (هذه المسألة خلافية في فرنسا وفي مصر)
 ذهب بعض العلماء الى أن النفاذ المعجل يجب
 أن يؤثر به بمجرد ما يعترف الشخص بأن
 التوقيع الموجود على السند الغير رسمي هو توقيع
 حتى ولو نازع في صحة تعهده الوارد في السند
 (راجع حكم محكمة استئناف قو بتاريخ ٢٤ يولييه
 سنة ١٨٢٣ ، وحكم محكمة استئناف بوردو الصادر
 في ٨ مايو سنة ١٨٨٥ ، وحكم محكمة نقض وإبرام
 فرنسا الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٨٨٨ ، وحكم
 محكمة استئناف اكس الصادر في ١٨ فبراير
 سنة ١٨٩٠)

ومع ذلك قد حكم بأنه لعدم امكان الحكم
 بالنفاذ المؤقت ، يلزم ان تكون المنازعة جدية وأن
 يكون النزاع في أصل الحق لا في ملحقاته

٥١١

محكمة استئناف أورليان

حكم تاريخه ٢٧ مايو سنة ١٩٢٥

جريدة • مجلة • نشر الردود • أحوال

القاعدة القانونية

١ - مدير الجريدة أو المجلة ملزم قانوناً بأن
 ينشر الردود التي يرسلها اليه الشخص الذي
 تعرضت الجريدة أو المجلة لشخصه أو لاسمه .
 وهذا الالتزام حتم عليه ، اللهم الا اذا اشتمل الرد
 على عبارات جارحة أو متنافية للأداب أو فيه
 تعريض بكرامة شخص ثالث

٢ - كون صاحب الرواية أرسل دعوة الى
 صاحب الجريدة ليحضر تمثيل رواية ليس معناه
 الاذن له بنقد الرواية وصاحب الرواية انتقاداً
 مرأً والتنازل عن حق الرد على النقد والتعريض .
 لأن التنازل عن الحقوق لا يكون الا باقامة
 الدليل عليها

٥١٢

محكمة السين (بباريس)

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥

اجارة • اخراج المستأجر ليسكن المالك • شركة •
 شريك في شركة •

القاعدة القانونية

أن قانون تقييد اجور الامكنة وانتفاع
 الملاك بأملأهم الذي يخول المالك حق اخراج
 المستأجر ليسكن هو فيه لا يسري على الشركات ،
 لأن الشركة شخص معنوى لا يمكنه أن
 « يسكن » في العين المؤجرة ، ولا يمكن للشركة
 أن تدعى بأن لها اصول أو فروع أو أهل تسكنهم
 في العين محل المستأجر الموجود الآن . والشركاء
 في مثل هذه الشركات ليست لهم الا حصة في
 أرباح الشركة ، وليس لهم حق ملكية شخصي
 لهم منصب على أملاك الشركة . بناء عليه لا يجوز
 لهم أن يطلبوا اخراج مستأجر ليحلوا محله
 بصفتهم ملاك

يحتاط بأن يذيلها بقوله (صورة طبق الأصل) وما دام الأصل غير موجود فلا يمكن أن يقع عليه التزوير المادي . وقد سار الكتاب هنا في مصر على هذه الوثيرة . ومن ضمن الكتاب الذين نهجوا هذا المنهج الاستاذ فكرى أباطه في رسائله الطلبة التي ينشرها في الاهرام وفي غير الاهرام من آن الى آن .

٥١٥

محكمة ترموند

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٦

اجارة . فسخ . شرط فاسخ .

القاعدة القانونية

إذا ذكر في عقد اجارة أنه عند ما يقصر المستأجر في تنفيذ أحد شروط العقد يفسخ العقد . فهنا لا يفسخ العقد حتما من تلقاء نفسه بمجرد وقوع تقصير أحد المتعاقدين الذي لم يف بتعهداته . إذ تسرى على الفسخ احكام المادتين ١١٨٤ ، ١٢٤١ من القانون المدني التي تنص على وجوب الحكم بفسخ العقد عند عدم وفاء أحد المتعاقدين بالالتزامات التي التزم بها . بمعنى أنه يجب أن يرفع الامر الى القضاء لينظر في أمر التقصير وجوداً وعدماء ، وفي أمر أهميته وأثره في الفسخ أو عدم الفسخ ، حتى إذا رأى القاضي أن سبب الفسخ غير مهم في ذاته جازله أن يحكم بأن لا فسخ

تعليق

١ - واقعة هذه القضية أن مالكا أجر

٥١٣

محكمة نقض وإبرام بلجيكا

حكم تاريخه ٦ يولييه سنة ١٩٢٥

قتل . سيارة . مسؤولية . سيارة . قاتلة .

القاعدة القانونية

يماقب بمقوبة من قتل نفساً خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا تعمد ، صاحب السيارة الذي يأمر السواق بقيادة سيارة يعلم أن بها تلفاً أو خلا ، وتسبب عن قيادة السيارة قتل السواق أو غيره .

٥١٤

محكمة استئناف جاند

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥

تزوير . خطاب مخترع . صورة طبق الأصل .

القاعدة القانونية

لا يعتبر مرتكباً جريمة تزوير مادي من ذيل صورة خطاب مخترع لا أصل له باسم صاحب هذا الجواب المخترع ، لأن الغش هنا ليس واقعاً على أصل إمضاء الرجل المنسوب اليه الجواب المخترع ، وإنما واقع في صورة أصل إمضاء لا وجود لها بالفعل

تعليق

اختراع صور خطابات وتذييلها باسماء أشخاص ، ونشرها في الجرائد طريقة شائعة في أوروبا ، ذلك أنه إذا أراد شخص التهمك على آخر فإنه ينسب اليه رسالة لا وجود لها مطلقاً ، وإنما

عينا او شرط عدم جواز التأجير من الباطن ، ولم
يشترط وقوع الفسخ عند وقوع المخالفة . فرغ
المالك دعوى طلب الحكم بفسخ الاجارة بناء
على مخالفة المستأجر لهذا الشرط . فقالت المحكمة
ان أمر الفسخ هنا موكل لرأى القاضى لأن
له تقدير أهمية المخالفة . فان كانت جسيمة تستوجب
الفسخ قضى به والا فلا

٢ - راجع بهذا المعنى أيضا كتاب رموير
جزء ٣ نبذة ١١٨٤ وكتاب دنولوسب جزء ٢٥
نبذة ٥٤٩ موسوعات دالوز ملحق كلمة تمهيدات
نبذة ٤٧١ ، وكتاب بودرى طبعة ثانية جزء أول
فمرة ١٠٣٤ ، وكتاب أوبري طبعة رابعة جزء أول
فقرة ٣٠٤ ، وكتاب لوران جزء ١٧ نبذة ١٥٧ ،
وكتاب بلانيول جزء ٢ نبذة ١٣٢٤

٥١٦

محكمة فرييه

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٥

ارتفاق . طريق . مرور .

القاعدة القانونية

اذا فتح أحد الاهالى طريقا فى ملكه
بدون استصدار الرخصة المفروضة بحكم المادة
الثانية من قانون أول فبراير سنة ١٨٤٤ ، وترك
الكافة يستعملون هذا الطريق ، ترتب على هذا
الطريق حق ارتفاق مرور للكافة على العموم
ولا لاهل المجاورة على وجه الخصوص ، وتبقى رقبة
أرض الطريق ملكا خاصا للمالك

٥١٧

محكمة بروكسل

حكم تاريخه ٧ يونيو سنة ١٩٢٢

تزوير . اعلان . تسليمه لشخص آخر .

القاعدة القانونية

يعتبر مرتكباً جريمة التزوير ، الموظف
المكلف بتسليم اعلان الى شخص ، إذا أثبت فى
ورقة الاعلان كذبا أنه سلم الصورة الى المعلن
اليه شخصيا بقصد عدم تحمله مؤونة التعب
بالسفر الى الجهة الموجود فيها الشخص المراد اعلانه

٥١٨

محكمة انشوس

حكم تاريخه ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٥

حق امتياز . منقول . ملكية .

القاعدة القانونية

لا يجوز لصاحب البضاعة ان يشترط
عدم انتقال ملكية البضاعة للمبيعة الى المشتري
إلا بعد وفاء كامل الثمن ، لأنه يترتب على قبول
هذا المبدأ تشريع حق امتياز جديد للبائع على
منقولات مبيعة ولم يدفع كامل ثمنها

٥١٩

محكمة لياج

حكم تاريخه ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٦

اسقاط الحوامل . جريمة . اركانها . قصد جنائى .

القاعدة القانونية

اسقاط الحوامل لا يعاقب عليه القانون

إلا إذا حصل بقصد الاجرام . أما الاسقاط
الحاصل لضرورة طيبة فلا عقاب عليه . لأنه
لا يصح تعريض حياة الأم للخطر لمجرد المحافظة
على حياة الجنين أو المولود . والاسقاط الحاصل
لمجرد درء صعوبات محتمل وقوعها عند الولادة
لا يكفي لتبرير الاسقاط . اللهم إلا إذا ثبت
ثبوتاً قاطعاً لأريب فيه أنه لا مناص من المحافظة
على حياة الأم إلا بعملية الاجهاض .

٥٢٠

محكمة ليبج

حكم تاريخه ١٧ يولييه سنة ١٩٢٥

نفقة . تجزئة . توزيعها على قريبين .

القاعدة القانونية

ان دين النفقة يقبل بطبيعته التجزئة ، بمعنى
أنه إذا كان الفقير المحتاج شخصان من ذوي
قربته ، أحدهما قريب مشكوك في يسره ، والآخر
بعيد مضمون اليسار ، كان لطالب النفقة ان
يختصم الشخصين ، حتى إذا وجدت المحكمة
ان الشخص القريب معسراً ، كان لها ان تحكم
على البعيد المومر أو توزع النفقة عليهما ، القريب
بمقدار ما يستطيع دفعه ، والبعيد بالباقي .

٥٢١

محكمة ليبج

حكم تاريخه ١٦ يناير سنة ١٩٢٦

تعهدات . سبب صحيح . عدم الشراء . الا من
متعهد خاص .

القاعدة القانونية

التعهد الذي يتعهد به صاحب المحل العمومي
بأن لا يشتري المشروبات الروحية التي يبيعها
للزبائن (كالبيرة مثلاً) إلا من مورد أو من
مصنع معين ، هو شرط جائز قانوناً ويجب احترامه
حتى ولو لم يدون في العقد ما يترتب على مخالفة
هذا الشرط من التعويضات أو الغرامة .

٥٢٢

محكمة ليبج

حكم تاريخه ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥

تاجر . منافسة . مناهضة .

القاعدة القانونية

أنه وان كان كل تاجر حر في مدح
البضاعة التي يبيعها والاعلان بأنها أحسن
وارخص بضاعة ، إلا أنه لا يجوز له ان يبتخس
بضاعة تاجر آخر يبيع بضاعة مثلاً ، وأن يعمل
مقارنة بين الاسعار التي يبيع بها هو والاسعار
التي يبيع بها التاجر الآخر ليؤثر بهذه المقارنة
على زبائن زميله

الفروق العملية

بين المحاكم المختلطة والاهلية

٣ - محاضر الجلسات

تحرير محاضر الجلسات عمل سهل جداً في المحاكم المختلطة وشاق جداً في المحاكم الاهلية .
سبب ذلك النظام في حد ذاته وعادة تحرير المذكرات بالمحاكم المختلطة .
اذا قورن عمل كاتب الجلسة بالمحاكم المختلطة بعمل زميله بالمحاكم الاهلية ظهر ان الاول في
نعمة والثاني في عناء مستديم

بينما الأول يشغل جلسة واحدة في الاسبوع لا يقل جلسات الثاني عن خمسة . فهل مع هذه
المقارنة يمكن للكاتب الاهلي ان يتقن عمله كزميله المختلط ؟

بينما الأول يقتصر عمله على اثبات اسماء المحامين والخصوم الذين يحضرون وطلباتهم فقط
كالتصميم على ما هو وارد في عريضة الدعوى ، أو طلب رفضها أو عدم قبولها ... الخ ... نجد
الثاني مكلفاً بتلخيص كل المرافعات في عدد عظيم من القضايا . وهو عمل مهلك مضمّن يمنع يقيناً
كاتب الجلسة الاهلي من ملاحظات هامة يقوم بها زميله المختلط ، خصوصاً وان عمله هذا - أي
تلخيص كل المرافعات - هو في الواقع غير ضروري ولم يوجبه إلا عدم اعتياد حضرات المحامين
الاهليين تحرير مذكرات في كل القضايا .

يضاف الى ذلك عادة الحكم آخر الجلسة فانها معدومة في المحاكم المختلطة
فاذا اتبع المحامون الاهليون - كما في المختلط - عادة تحرير مذكرة في كل قضية حتى في
الاحكام النائية ، فانه في هذه الحالة يقدم المحامي المختلط نوتة يشرح بها طلباته التي تكون غامضة
في عريضة الدعوى

واذا ترك حضرات القضاة عادة الحكم آخر الجلسة خصوصاً وانها لا تتفق مع التفكير العميق
والمراجعة الدقيقة الواجبة لكل قضية

اذا اتبع ذلك ينعدم موجب تحرير محاضر الجلسات بصفة مطولة ، ويرتاح حضرات كتاب
الجلسات من هذا العناء - خصوصاً وأنه مهما كان كاتب الجلسة ذكياً وحريصاً فانه لا يستطيع
ابداً تلخيص مرافعات المحامين في هذا العدد العظيم من القضايا بطريقة تتكفل منع الغلط أو
السهو ، وهذا فيه تأثير كبير على العدالة

في المحاكم المختلطة لا يثبت الكاتب خلاف ما تقدم إلا ما ينبهه حضرات المحامين لضرورة اثباته بطريقة ظاهرة ، وعند هذا الطلب يتحرك الكاتب ويلتفت ويكتب باحتياط وقد يراجع المحامي بالجلسة ، وفي الغالب يعرض عليه المحضر قبل ختمه منعاً للغلط أو الخطأ كل هذه خطوات تجول بالفكر اظن انه يتعسر تحقيقها عملياً بالمحاكم الاهلية . لأنه كيف نطلب من القاضى ان لا يحكم آخر الجلسة اذا كان عنده خمسة جلسات في الاسبوع يتنازل الكاتب المختلط على زميله بأنه يعلم دقائق أغلب القضايا وله دور هام في استكمال الدوسيه . وسيكون لهذا مقالة خاصة تقارن فيها بين مرتباتهم وشهاداتهم العلمية وعلى ذكر كثرة عمل القاضى الأهلى منفرد مقالاً للمقارنة بين عمل القاضيين

٤ - مقارنة انواع القضايا

اذا نظرنا الى القضايا الجنائية يصح ان نقول انها تكاد تكون معدومة بالمحاكم المختلطة وكثيرة كثيرة هائلة بالمحاكم الاهلية ولكن اذا قورنت هذه القضايا الجنائية بمثيلاتها بالمحاكم الاوروبية كالفرنساوية مثلاً ، نجد الفرق هائلاً . فهناك أغلب الجرائم له أهمية، إما من حيث شخص المجرم، أو بالنسبة لقطاع جرمه . وفي الغالب تكون أهمية هذه القضايا في الدافع اليها ، فانك غالباً تجد المجرم هناك يكتسب عطف المحلفين، خصوصاً اذا كان الباعث له على الاجرام - كما هو الواقع في كثير من الاجوال - شريفاً أما هنا فان أغلب القضايا تتراوح بين السرقات والمضاربات . والمجرمون فيها ليست لهم شخصية هامة إلا بعض قضايا نادرة ، وهذه يكفيها بعض المحامين الذين اشتهروا بحق باتقان الدفاع الجنائى أما باقى القضايا فان العمل فيها لا يلذ القاضى ولا المحامى إما لصغر الدعوى أو لصغر نفس المتهم أو لدناءة الجريمة في حد ذاتها



نعتذر عن الخروج عن الموضوع الذى رسمناه لأنفسنا وهو المقارنة بين المحاكم الاهلية والمختلطة قطعاً . وبما أننا قد اتهمنا من مقارنة الاعمال الجنائية نقول ان هناك فروقاً عظيمة بين نوعى العمل المدنى والتجارى فى القضائين .

فالعمل التجارى يكاد يكون معدوماً فى المحاكم الاهلية بينما تجد له دوائر وأقلام كتاب خاصة بالمحاكم المختلطة . وربما كان هذا موضوع مقال خاص كذلك تجد أقلاماً لا أثر لها بالمحاكم الاهلية مثل أقلام التاليس والمزادات والتوزيعات والأمور المستعجلة وغيرها مما سيكون أيضاً موضوع مقالات خاصة وعلى ذكر القضايا التجارية نقول ان المحامى المصرى المشتغل بالمحاكم المختلطة نصيبه منها

قليل ، لأنه وبالأسف لا يهتمك مصري باجنبي إلا ويكون دائماً الأول مديناً والثاني دائماً . وبصرف النظر عن الكفاية يميل المتقاضون الى المحامين الذين من جنسياتهم . فالموكل المصري دائماً مدين ومركز الدفاع عنه صعب لدرجة أنك تجد دائرة مخصوصة لقضايا السكيات بالمحاكم المختلطة تصدر كل اسبوع نحو اربعين حكماً (هذا بخلاف القضايا الجزئية) واكثر من ثلاث ارباع هذه الأحكام على مصريين لاجانب

بقيت القضايا المدنية فاذا قارنتها ببعضها تجد النتيجة الآتية : وهي ان القضايا الأهلية اكبر عدداً بالنسبة لعموم القطر ولكن القضايا المختلطة اكثر قيمة مرجع ذلك الوحيد هو ان الاجانب هم وسط الثروة والمعاملات الكبرى ولما تجد عملاً هاماً ليس لأجنبي يد فيه .

تجد هناك مثلاً قضايا توزيع كثيرة تتراوح قيمتها بين ١٠,٠٠٠ جنيه و ٣٠,٠٠٠ جنيه فما فوق تجد قضايا ناشئة عن اجراءات نزاع ملكية كيات عظيمة من الاطيان كلها مرهونة لبنوك أجنبية .

تجد قضايا المحلات التجارية العظيمة التي تطالب في الغالب أعيان المصريين بمبالغ باهظة . تجد قضايا الاجانب ضد الحكومة بالنسبة لمنازعات هامة

- قضايا الاجاز المطلوب لشركات عقارية اختصاصها استثمار الاطيان وبيعها بالتقسيط .
 - قضايا المسؤولية على الشركات الاجنبية مثل شركة الترامواي وغيرها .
 - القضايا الخاصة الشهيرة مثل : قضية الضرائب ضد شركة هليوبوليس - قضية صندوق الدين ضد الحكومة بخصوص مصاريف حملة السودان - قضية توت عنخ أمون - قضية أسهم قتال السويس - أسهم شركة هليوبوليس - الويركو - قضية مدام فولك بخصوص استقلال مصر - قضية معمل الغزل لما ضربت عليه الحكومة ضريبة أيام الورد كرومر
 - قضية مسئولية حادث السباق التي رفعت على الحكومة المصرية والنادي - قضية البحث عن المسؤل في حريق هائل حصل بمخازن القطن باسكندرية . . . وغير ذلك مما يطول عدده
- بالأسف في أغلب هذه القضايا العنصر المصري مدين والمحامي المصري يضعف مركزه بضعف مركز موكله المصري

خذ مثلاً جلسة المزادات بالمحاكم المختلطة تجد محامي البنك العقاري كل مأموريته في هذه الجلسة أن يحضر ويطلب البيع أو تأجيله أو إيقافه . أما خصمه فهو في الغالب محام يطلب عن مصري إما اعطاء مهلة ، أو بطلان الاجراءات ، أو إيقاف البيع لرفع دعوى استحقاق . وأموريته هذه شاقة بينما رد محامي البنك العقاري لا يكلفه أقل عناء ، لأن المحاكم تعلم أن هذا البنك له أقلام منتظمة تبحث العقود بحثاً دقيقاً قبل تميمها « فضلاً عن أنه في الغالب لا يكون في طلب خصم البنك أى

وجاهة» - على هذا القياس يمكنك أن تقارن بين عمل المحامي المصري وزميله الأجنبي بالمحاكم المختلطة أما في المحاكم الأهلية فأنك وأن وجدت قضايا عديدة إلا أنك لا تجد قضايا ذات قيمة تشجع على دقة البحث وعناية الخدمة، مثلما تجد بالمحاكم المختلطة - يرجع ذلك الى قهر الأهالي والى أن رقى مختلف الطبقات وطوائف الأمة سلسلة مرتبطة ببعضها ومعتدة يصعب اصلاحها ان لم تدركها العناية الأهلية .

يضاف الى ذلك توسع المحاكم المختلطة في نظرية الصالح الأجنبي «وقبولها بلا استثناء نظرية المسخر الذي يحول له دين قابل للتحويل بقصد تحصيله»

وتضاف الطرق التي يتبعها المحامون بالمحاكم المختلطة لخلق صالح أجنبي مثل ادخال صاحب رهن عقارى أو غير ذلك من الأسباب التي تسلب من المحاكم الأهلية عدداً عظيماً من القضايا . أضف الى ذلك وجود أقلام العقود الرسمية بالمحاكم المختلطة والتي لم أفهم لغاية الآن ما هي العلة في عدم وجودها بالمحاكم الأهلية - وربما كان ذلك موضوع مقالة خاصة .

هذه بعض مقارنات مختصرة عن أنواع العمل بالمحكتين وأرى أنه لن يتغير الحال الا اذا تغيرت أحوالنا جميعها وأصبحنا أصحاب « ثروات وهيئات أن يكون هذا الا بعد زمن بعيد . »

عبد الكريم رؤوف
المحامي

انباء قانونية

اعتادت نقابة المحامين لدى محكمة استئناف باريس أن تعمل كل سنة محاضرات للمحامين تحت التمرين تحت رئاسة نقيب المحامين وتضع لهم موضوع المحاضرة فيقوم أحد المحامين يترافع بمعنى الإيجاب ثم يترافع زميله بمعنى السلب، ثم بعد مرافعة الطرفين تحكم هيئة المحكمين في موضوع المحاضرة إما بالسلب أو بالإيجاب. وكانت المحاضرة التي حصلت في ٨ مايو سنة ١٩٢٦ موضوعها ما يأتي: « هل الشرط الذي يدون في عقد الزواج وفيه يتعهد الزوج بأن يربي أولاده على دين زوجته هو شرط صحيح أو باطل . . . » وبعد المرافعة حكمت هيئة المحكمين بأن مثل هذا الشرط يقع باطلاً. وطرح على المحامين الذين تحت التمرين موضوع محاضرة أخرى وهو « هل يصح للحكومة أن تدخل أمام المحاكم الجنائية بصفة مدعية بمقتوى مدنية للمطالبة بتعويض الضرر الأدبي الذي لحق بها بسبب جنحة » وبعد المرافعة حكمت الهيئة بجواز ذلك

التماس إعادة النظر

في

الأحكام المدنية والتجارية الانتهائية

تأليف

الأستاذ ناشر منى المحامى بأسيروط

موضوع هذا الكتاب من أدق المباحث القانونية وأكثرها غموضاً وأهمها فائدة لأن الالتماس هو العلاج النهائي لاصلاح حكم صدر مخالفاً للحقيقة لأسباب لم يتبينها القاضى وقت المرافعة. ومع الأهمية الكبرى لهذا البحث وشدة الحاجة اليه، فإن علماء القانون في مصر لم يتناولوه الا عرضاً في كتب مطولة اشتملت على الكثير من الأبحاث فجاء كلامهم عنه مختصراً بالطبع غير مستفيض. وإذا رجعنا الى المطولات الفرنسية نضيق وقتاً ثميناً. لأن كثيراً من أسباب الالتماس في فرنسا غير مقررة في القانون المصرى، وبمضها تختلف نوعاً عما يمثله في تشريعنا. لذلك جاء كتاب الأستاذ ناشد افندى حنا في هذا الموضوع دليلاً ناطقاً على ما بذله من المجهود العظيم في وضعه وفي ترتيبه وتبويبه. فقد جمع فيه كل ما يتعلق بتشريعنا المصرى من المؤلفات الفرنسية وما صدرت به أحكام المحاكم الفرنسية والمختلطة والأهلية منذ بدء إنشاء هذه المحاكم حتى الآن، وقارن بين الآراء المختلفة وقسم كل بحث الى أقسام حتى أصبح واضحاً قريب المأخذ سهل التناول، جامعاً مانعاً فنثنى على حضرة المؤلف ونتمنى لكتابه الزواج وكل الزواج. وقد أقام له رجال القضاء في أسيروط حفلة تكريم كانت حافلة برجال القضاء ورجال النيابة ورجال المحاماة كانت خير دليل على ما للمؤلف من المكانة والاعتبار وعلى ما للمؤلف من الأهمية والفائدة.

العدد التاسع	فهرست	السنة السادسة
صحيفة ٦٨٧	النتائج الضارة التي تترتب على عقوبات الحبس لمدة وجيزة والعقوبات التي يصبح أن تحمل محلها (لخدمة الاستاذ قاندرس افندى ميخائيل المحامي)	
نمرة الحكم صحيفة		الاحكام
٤٧٩	٧٨٦	محكمة النقض والابرار ملكية . منع حيازة . دخول أرض بالقوة . تعرض بالقوة . مادة ٣٢٣ عقوبات . شروطها . تنفيذ رسمي .
٤٨٠	٧٨٨	» » » نقض . مأذون . زوجية . موانع الزواج . تزوير . قصد جنائي .
٤٨١	٧٩٠	» » » نقض . تشديد العقوبة . استئناف
٤٨٢	٧٩٠	» » » نقض . مراقبة . نساء .
٤٨٣	٧٩١	» » » نقض . نصب . سحر . أعمال سحرية
٤٨٤	٧٩٣	محكمة استئناف مصر الاهلية استئناف . محل مختار . اعلان . قيد . استئناف
٤٨٥	٧٩٤	» » » اجارة . عجز . قائمة مراد .
٤٨٦	٧٩٤	» » » ارتفاق . مطل . نظر . زاوية . تكية . قادم . وقف .
٤٨٧	٧٩٥	» » » خطبة . عدول عن الخطبة . مسئولية . ضرر . تعويض . روم ارثوذكس . حكم العدول عن الخطبة .
٤٨٨	٧٩٨	» » » خطبة . مسلم ومسلمة . هدايا . عدول عن الخطبة . مسئولية . تعويض . ضرر . مهر
٤٨٩	٧٩٩	المجلس الحسيني العالي مجلس حسبي . حجر . مستحق في وقف .
٤٩٠	٨٠٠	» » » مجلس حسبي . وصى اجنبي . حمايه .
٤٩١	٨٠١	محكمة مصر الابتدائية الاهلية اجارة . حجز تمغظي . قبل الاستحقاق . اتفاق مباح .

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٩٢	٨٠٢	محكمة طنطا الابتدائية الاهلية حكم غياي . عدم تنفيذه . سقوط . حكم ابتدائي . حكم استثنائي . سواء . معارضة في حكم استثنائي غياي .
٤٩٣	٨٠٤	» » » اسكندرية » بارود . خراطيش . احرازها . مواد مفرقة .
٤٩٤	٨٠٥	» » » محكمة اسكندرية » قنابل . ديناميت . مفرقات . بارود .
٤٩٥	٨٠٥	» » » المنصورة » شفعة . بيع غير مسجل .
٤٩٦	٨٠٦	» » » بنى سويف » بيع . قانون جديد . تعهدات . التزامات البائع
٤٩٧	٨٠٨	» » » اميوط » نصب واحتيال . دجال . طب . مرض . معالجة .
٤٩٨	٨٠٩	» » » كفر الدوار الجزئية » معارضة . دفع بعدم قبولها شكلا . دفع موضوعي .
٤٩٩	٨١١	» » » كفر الشيخ » شفعة . عقد ابتدائي . استرداد حصة في شركة
٥٠٠	٨١٢	» » » السنطة » دعوى استرداد . مستند التملك . تعريفه .
٥٠١	٨١٣	» » » اميوط » المادة ١٢٠ مرافعات . حكم حضوري اعتباري . غياب . اعادة للROL .
٥٠٢	٨١٤	» » » مبالوط » بيع . تسجيل . تفاضل بين المقود . سوء نية الغير . معناه .
٥٠٣	٨١٧	» » » ملوى » تنظيم . ترميمات . تجديد البناء . تحسينه . رخصة
٥٠٤	٨١٩	» » » طهطا » قاضى الأمور المستعجلة . اختصاص . محكمة الموضوع . ايقاف الدعوى . حراسة . الوقف .
٥٠٥	٨٢٠	المحكمة العليا الشرعية وقف . أصل الغلة . نصيب المسكوت عنه .
٥٠٦	٨٢٣	» » » معنى « الانكار » المنه عنه في دعاوى الوصية . الايصاء . العتق . الزوجية . الطلاق . الوقف .

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٠٧	٨٢٥	محكمة مصر المختلطة
٥٠٨	٨٢٧	» » »
٥٠٩	٨٢٩	محكمة قضا و ابرام باريس
٥١٠	٨٢٩	» استئناف »
٥١١	٨٣٠	» » اورليان
٥١٢	٨٣٠	» السين ياريس
٥١٣	٨٣١	محكمة قضا و ابرام بلجيكا
٥١٤	٨٣١	» استئناف جاند
٥١٥	٨٣١	» ترموند
٥١٦	٨٣٢	» فرييه
		قانون التسجيل رقم ١٩ . المادة الاولى من قانون التسجيل . الالتزامات الشخصية . الالتزام الشخصى وعقد المشتري غير المسجل . الالتزام الشخصى وعدم نقل الملكية . عنت البائع فى عدم تمكين المشتري من التسجيل اللجنة البلجيكية المكلفة باعادة النظر فى القانون البلجيكى . روح التشريع المصرى تتفق مع روح التشريع البلجيكى فيما يتعلق بالسجل . يصح تسجيل الحكم القاضى بصححة البيع لتنتقل الملكية الى المشتري . الشفعة وقانون التسجيل الجديد . حصول اظهار الرغبة فى الاخذ بالشفعة قبل تسجيل عقد المشتري . حصول العقد الرسمى بعد عقد البيع الابتدائى . هل تصح الشفعة قبل تسجيل عقد المشتري ؟ اطراف الخصومة فى دعوى الشفعة . القيمة القانونية لعقد البيع غير المسجل . تعهدات . سيب مشروع . معاشرة غير مشروعة تنفيذ مؤقت . سند غير رسمى . نزاع جريدة . مجلة . نشر الردود . احوال اجارة . اخراج المستأجر ليسكن المالك . شركة . شريك فى شركة . قتل . سيارة . مسئولية . سيارة تالفة . تزوير . خطاب مخترع . صورة طبق الاصل اجارة . فسخ . شرط فاسخ . ارتفاق . طريق . مرور

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٥١٧	٨٣٢	محكمة بزوكل
٥١٨	٨٣٢	» اقرص
٥١٩	٨٣٢	» ليسج
٥٢٠	٨٣٣	» »
٥٢١	٨٣٣	» »
٥٢٢	٨٣٣	» »
صفحة		
٨٣٤		الفروق العملية بين المحاكم المختلطة والاهلية (الرسائل الثلاث والرابعة المحضرة
٨٣٧		الاستاذ الفاضل عبد الكريم بك رؤوف المحامي) انباء قانونية
		رئيس التحرير: عزيز قمانكي

الحياة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

تَحْتَ هَانَقَةِ الْحَاكِمِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

العدد السادس

"Une grande nation ne doit
avoir pour alliés que la Pro-
vidence, sa force et la justice."
Roubell.

العدد العاشر

عدد يوليو سنة ١٩٢٦

الإدارة ميدان سوارس نمرة ٣ .

مطبعة الجريدة بمصر
بشارع الخليج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٥٦٢٠

م
قيمة الاشتراك ٧٥
م
والطلبية ٤٥

السنة السادسة

بهذا العدد تنتهى السنة السادسة للمجلة . وباحصاء الابحاث والاحكام والقرارات والفتاوى والقوانين التى نشرناها فيها نجد عددها ٦٢٥ حكماً وقراراتاً وفتوى . من ذلك ١٦ رسالة فى موضوعات قانونية شتى ، و ٦٦ حكماً من محكمة النقض والابرار ، و ٣١ قراراً من المجلس الحسبى العالى ، و ٦٨ حكماً من محكمة الاستئناف الاهلية . و ١٤٠ حكماً من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية و ٢٨ حكماً من المحكمة العليا الشرعية ومحكمة مصر الابتدائية الشرعية ، و ٣٥ فتوى من فضيلة مفتى الديار المصرية ، و ٥٦ حكماً من محكمة الاستئناف المختطة ، و ٧٧ حكماً من مختلف المحاكم الفرنسية ، و ٨١ حكماً من المحاكم البلجيكية ، أردفناها كلها ببعض فوائد قانونية وشرعية . وبضع لدغات ، ثم نص بعض القوانين والمراسيم

عدد يوليه

جعلنا فاتحة هذا العدد رسالة بقلم حضرة الاستاذ الفاضل محمود افندى غنام المحامى بحث فى فيها المسألة التى دار البحث فيها فى مجلس النواب الا وهى : « هل معاقبة الشهود من اختصاص المحاكم وحدها او من اختصاص لجنة فحص الطعون » ثم ذيلنا هذه الرسالة بالاحكام الآتية : -

عدد

٨	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار
١	حكم صادر من المجلس الحسبى العالى
٤	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الاهلية
٢	حكمان صادران من محاكم الجنايات
٧	أحكام صادرة من المحاكم الكلية الاهلية
٩	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية الاهلية
٣	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
٢	فتويان صادرتان من حضرة صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية
٦	احكام صادرة من محكمة الاستئناف المختطة
٦	أحكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٨	أحكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٥٦	فتكون المجلة ستة وخمسين حكماً وقراراتاً وفتوى

ثم ختمنا هذا العدد برسالة قانونية موضوعها (الاثر الرجى للتسجيل حسب قانون التسجيل الجديد) لحضرة الاستاذ الفاضل ملاك افندى كاهل المحامى . وسنشر فهرست السنة السادسة قريباً ونوزعه

على حضرات المشتركين

رئيس التحرير

عزيز قهائلى

العدد العاشر

المحكمة

السنّة السادسة

عدد يوليو

معاقبة الشهود

من اختصاص المحاكم ومنها

دوره لجنة فحص الطعون

منا في أن يعيد النظر فيما قرأه عليه . فهذا كله متعلق به وحده يعيد فيه ويبدى إن أمكن أنى شاء ومتى أراد ، ونظنه معنا في أن مثل هذا القرار - مع احترامنا له كل الاحترام - لا يمنع الأفراد وخصوصاً المشتغلين بالقانون منهم من أن يتناقشوا في موضوعه ، ووقفهم في ذلك كوقفهم إزاء أحكام محاكم بلادهم العليا يجادلون فيها مع احترامهم لمصدرها ، ويتناقشون في مبنائها ومعناها بالرغم من صيرورتها نهائية لا طعن فيها .

وعلى هذا الأساس ، وعلى أساس البحث في الموضوع من وجهة العلمية البحتة ليس إلا . تتقدم وكلنا لإجلال للمجلس وإكبار لقراراته ونبدلي برأينا فيه :

طرح حضرة الاستاذ ويصا بك واصف على مجلس النواب البحث في مدى سلطة لجنة فحص الطعون من حيث توقيع العقاب على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أمامها بعد إعلابهم من قبلها ، فاقترح حضرته أن يحيل بمجلس النواب هؤلاء الشهود الى المحاكم لتتولى بنفسها معاقبتهم ، وقد كثر الجدل في هذا الموضوع ، وقوبل الاستاذ المحترم بممارسة قوية لرأيه انتهت بموافقة المجلس المقرر على إعطاء لجنة فحص الطعون حق توقيع ذلك العقاب . وهذا قرار لا شك في أنا نطأ على الرأس له احتراماً لصدوره من تلك الهيئة النيابية العظمى . غير أننا قد رأينا بحث هذا الموضوع من وجهة القانونية الصرفة ، لا اعتراضاً على ما قرره مجلس النواب ، ولا رغبة

تنص المادة ٦٨ من قانون الانتخاب على ما يأتي : -

« ولكل من المجلسين سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود إذا رأى محلاً لذلك وتجري في حق هؤلاء الشهود أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنج »

وبالرجوع الى تلك الاحكام التي تشير اليها هذه المادة - وهي احكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات نجد أن الافعال التي من اجلها يتوقع العقاب على الشهود تنحصر فيما يلي : -

- (١) التخلف عن الحضور
- (٢) الحضور ثم الامتناع عن الاجابة
- (٣) شهادة الزور

والآن تناول البحث بإيجاز في كل فعل من هذه الافعال على حدة

١ - التخلف عن الحضور

نصت المادة ١٦٧ من قانون تحقيق الجنايات - وهي خاصة بمواد الجنج - على معاقبة الشاهد على تخلفه عن الحضور « أمام المحكمة » في أول مرة بغرامة لا تزيد على عشرين جنياً، وأجازت عند تخلفه في المرة الثانية القبض عليه وإحضاره قهراً فضلاً عن الحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوماً أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنياً . »

ويلاحظ أن هذا العقاب مقصور على حالة تخلف الشاهد عن الحضور « أمام المحكمة » بحيث إذا تخلف عن الحضور أمام غيرها من الهيئات فلا عقاب عليه . ولهذا السبب ولا احتمال

ألا يعاب الشهود بالحضور أمام لجنة فحص الطعون أو لاحتمال تقديمهم للمحاكمة ودفعهم بعدم جوازها لأن العقاب مشروط في حالة ما إذا كان الحضور مطلوباً أمام المحكمة لا أمام لجنة كالجنة فحص الطعون ، لهذا كله أراد الشارع أن يقطع على مثل هؤلاء الشهود السبيل فجعل لجنة فحص الطعون بمثابة للمحاكم في هذه المسألة أي جعل التخلف عن الحضور أمامها كالتخلف عن الحضور أمام المحاكم مستوجباً للعقاب على السواء ، فلا يتسنى للشهود المتخلفين بعد ذلك القول بأن العقاب واجب إذا كان الاستدعاء أمام المحكمة فقط لا أمام اللجنة أيضاً .

وهذا معقول ومتشع مع المنطق . لأنه إذا تمسكنا مع معارضي فكرة الاستاذ ويصا بك فان مشاكل كثيرة تخلق . وأول مشكلة من هذه المشاكل : أن المادة ٦٨ من قانون الانتخاب ترى إجراء أحكام قانون تحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنج في حق الشهود الذين يستدعون أمام لجنة فحص الطعون . وإذن يجب أن تكون وجهتها في ذلك تلك الاحكام الخاصة بمواد الجنج في قانون تحقيق الجنايات . وأول هذه الاحكام جواز الطعن في أحكام الجنج بطريق المعارضة والاستئناف . والذي يجري عليه العمل الآن وفقاً لقانون أن محاكم الجنج تفضي بتغريم الشاهد المتخلف أو بحبسه على حسب الاحوال المينة في المادة ١٦٧ سالفة الذكر . وبعد صدور هذا الحكم يحصل إعلانه الى الشاهد المتخلف الذي يأتي الى قلم الكتاب فيقدم

الشهود المتخلفين قد تكون في بعض الاحوال مقيدة للحرية وقد تصل الى الحبس أربعة عشر يوما.

وبناء على ذلك قد يكون من الحكمة أن يأخذ الحكم الصادر على شاهد متخلف من محكمة الجنج درجتين أخريين : المحكمة الابتدائية بصفتها هيئة استئنافية ومحكمة النقض والابرار - فهل يمكن إعطاء الحكم الصادر من لجنة الطعون على شاهد متخلف مثل هاتين الدرجتين طوعا للمادة ٦٨ من قانون الانتخاب التي تشترط سريان أحكام قانون تحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنج على الأحكام التي تصدرها لجنة فحص الطعون ؟

هذا متعسر غاية التعسر . لأن لجنة فحص الطعون لم تكن درجة من درجات القضاء حتى يمكن أن تعلوها هيئة أخرى فلا علاقة بينها وبين المحاكم على الإطلاق - وإذا صح القول بجواز المعارضة في حكم لجنة فحص الطعون أمام هذه اللجنة نفسها فإذن تستأنف أحكامها ؟

الهم لا طريق للاستئناف الا اذا كانت المحاكم وحدها هي المختصة بمعاينة الشهود المتخلفين وإلا فليأت لنا حضرات المعارضين لرأي الاستاذ ويصا بك بالهيئة التي يقدم لها هذا الاستئناف أو بما يفيد أن الحكم الصادر من لجنة فحص الطعون ولو كان قاضيا بالحبس أربعة عشر يوما لا يقبل معارضة أو استئنافا ولا نقضا وإيراما أي فليأت لنا حضراتهم ما يستدل منه على أن لأحكام لجنة فحص الطعون اكبر قوة حتى من

معارضة فيه وتحدد جلسة لنظر معارضته ، وقد تكون هذه الجلسة موافقة لنظر القضية المطلوب تأدية شهادته فيها وقد تكون قبل ذلك . وقد يسكت الشاهد المحكوم عليه عند إعلانه بالحكم حتى يفوت ميعاد المعارضة ثم يقدم استئنافا عن ذلك الحكم الى المحكمة الابتدائية التي تحدد جلسة لنظر هذا الاستئناف .

فالطعن في الاحكام الصادرة من محاكم الجنج على الشهود المتخلفين سواء كان بطريق المعارضة أو بطريق الاستئناف جائز بلا محالة . ولا نقول هذا تخميننا أو ذهابا مع الخيال بل نقوله وسندنا فيه مباشرة العملية لامثال هذه القضايا بأنفسنا وبواسطة غيرنا من حضرات الزملاء . ثم وجود النصوص الخاصة بذلك في قانون تحقيق الجنايات (مادة ١٧٥ و ١٨٠ والفقرة الاولى من المادة ١٥٥ منه - وقارن المادة ١٥ و ١٦٧ منه أيضا) وإنا على استعداد لتقديم أحكام متعددة تثبت صحة ما نقول .

وبما أنه من ضمن مشتلات الاحكام الخاصة بمواد الجنج بقانون تحقيق الجنايات جواز الطعن في الاحكام الصادرة من محاكم الجنج على الشهود المتخلفين بطريق المعارضة والاستئناف فان هذه الاحكام الاخيرة لا تكون نهائية وذلك تطبيقا للمادة ٦٨ من قانون الانتخاب بل تجوز المعارضة فيها واستئنافها كذلك بل قد يتعدى الأمر الى أكثر من ذلك فيجوز الطعن فيها بطريق النقض والابرار إذا دعا الحال الى ذلك وهذا ليس مبالغ فيه لأن العقوبة الصادرة على

أحكام محاكم الجنايات التي يمكن الطعن فيها في بعض الأحوال

٢ - الامتناع عن الإجابة

وقد تكفلت المادة ١٦٩ من قانون تحقيق الجنايات ببيان العقوبة التي تتوقع على من دعى للشهادة فحضر ثم امتنع عن الإجابة « أمام المحكمة » وهو الحبس مدة لا تتجاوز شهراً أو غرامة لا تزيد على ثلاثين جنهما مصرحاً. وما قيل آنفاً عن تخلف الشهود عن الحضور يقال هنا في صدد حضور الشهود وامتناعهم عن الإجابة « أمام المحكمة » إذ الغرض الذي رعى إليه الشارع حين سنه المادة ٦٨ من قانون الانتخاب هو إلقاء الروع في قلب الشاهد وتهديده للمصلحة العامة حتى يجيب على أسئلة اللجنة بحيث إذا امتنع عن الإجابة يعلم أن هناك من يوقع عليه العقاب من قضاة المحاكم ولينع من الدفع بأن امتناعه عن الإجابة لم يكن أمام محكمة بل كان أمام لجنة هي لجنة فحص الطعون ولذا لا يستحق في نظر نفسه تطبيق العقوبة الموجودة في قانون تحقيق الجنايات .

ولهذا سوى الشارع لجنة فحص الطعون بالمحاكم من حيث أداء الشهادة أمامها - وما قيل عن الممارسة والاستئناف آنفاً يقال هنا بالضبط خصوصاً إذا كان جزاء المتنع أشد من جزاء المتخلف، فتساءل كما نساءنا من قبل: أين يطعن في حكم لجنة فحص الطعون الخاص بامتناع الشهود عن الإجابة أمامها أم أن حكمها في هذا الصدد نهائي لا يقبل طعناً ولا جدلاً .

وقبل أن تنتقل من هذه النقطة نلفت النظر إلى أن قانون تحقيق الجنايات أجاز بصريح العبارة استئناف الأحكام التي يصدرها قاضي التحقيق على الشهود الممتنعين عن الإجابة (مادة ٨٧)

٣ - شهادة الزور

أحالت المادة ٦٨ من قانون الانتخاب الأمر إلى أحكام قانون العقوبات أيضاً بخصوص استدعاء الشهود أمام لجنة فحص الطعون ، وتأديتهم الشهادة . ولا يجد المتصفح لقانون العقوبات نصوصاً متعلقة بالشهود وشهادتهم سوى ما ذكر في باب شهادة الزور (مادة ٢٥٤ - ٢٥٩) ومن أهم الأركان التي أجمع شراح القانون المصري والفرنسي وأحكام المحاكم جميعها على ضرورة توافرها في جريمة الشهادة الزور : أن يكون أداء الشهادة أمام المحاكم القضائية

وقد علق الأستاذ أحمد بك أمين ناظر كلية الحقوق في مؤلفه شرح قانون العقوبات الأهل على ذلك بقوله في صفحة ٥٠٩ و ٥١٠ أن لا عقاب على شهادة الزور التي تؤدي أمام جهة غير قضائية، وضرب لذلك أمثالا منها « الشهادة التي تؤدي أمام لجان التحقيق البرلمانية التي تعقد طبقاً للمادة ١٠٨ من الدستور » وكذلك ذكر العلامة الفرنسي « جارسون » بالفقرة ١٣٨ من كتابه تعليقا على المواد ٣٦٠ - ٣٦٣ من قانون العقوبات الفرنسي الخاصة بشهادة الزور حيث قال « إنه ليس هناك أي شك في عدم إمكان تطبيق تلك المواد على الشاهد الذي تسمع شهادته حتى

ولو بعد حلف اليمين أمام لجنة تحقيق برلمانية»

"Il est également hors de doute que ni les art. 361 et 362, ni l'art 363 ne pourraient s'appliquer au témoin entendu, même sous la foi du serment dans une enquête parlementaire."

ومن ثم يبين أنه غير جائز للجان التحقيق البرلمانية معاقبة الشهود بجرمة الشهادة الزور وأتى على مثل مناسب لذلك بخصوص « قضية بناما » في سنة ١٨٩٢ .

فما تقدم يتضح أن إحالة قانون الانتخاب أمر ما يجري في حق الشهود الذين يستدعون أمام لجنة فحص الطعون إلى أحكام قانون العقوبات لم يكن القصد منه أن توقع هذه اللجنة عقوبة الشهادة الزور بنفسها على من يحضرون أمامها من الشهود بل القصد الصريح هو أن تكون هذه اللجنة في حكم « المحكمة » بحيث إذا شهد شاهد أمامها زوراً ثم أحيل إلى المحكمة لا يمكنه القول بأن شهادته المزورة ما كانت أمام « محكمة » بل كانت أمام لجنة ليس لها في الأصل حق القضاء وعلى ذلك لا يمكن في حالة عدم وجود ذلك النص في قانون الانتخاب معاقبته لنقص أهم ركن واجب توافره في جريمة الشهادة الزور وليس من المعقول مطلقاً أن تقضى لجنة فحص الطعون بتوقيع العقوبة على الشهود الذين يشهدون أمامها زوراً لأن هذه العقوبة تختمل أحياناً الحبس لغاية سنتين بمقتضى المادة ٢٥٦ من قانون العقوبات وهي « الخاصة بمواد الجنح » ولأن المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الجنايات الذي يشير إليه قانون الانتخاب أيضاً تجيز استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنح .

فاذا تمسكنا مع القائلين بفكرة اختصاص لجنة فحص الطعون في أن لها أن توقع بنفسها العقوبة على الشهود الزور في جنحة فهل من المعقول أن يكون حكمها غير قابل للاستئناف ؟ وإذا اجيب بأنه قابل للاستئناف فأن يقدم هذا الاستئناف ؟ - أيقدم إلى المحكمة الابتدائية وليست لجنة فحص الطعون درجة من درجاتها ؟ أم يقدم إلى مجلس النواب وهو ليس بالهيئة القضائية وليس هناك نص دستوري يخوله هذا الحق ؟

• •

أمام هذه المشاكل التي ضربنا عنها مثلاً ولم نشأ التوسع في تبيانها لا يمكننا مطلقاً لا من وجهة العدل ولا من وجهة القانون أن نعطي للجنة فحص الطعون حق توقيع العقوبة على الشهود ويحرم المحكوم عليه من مزايا الدرجات القضائية بل إن ذلك من اختصاص المحاكم وحدها ويؤيد هذا الرأي التفسير اللفظي للمادة ٦٧ من قانون الانتخاب . فان الفقرة الخاصة بموضوعنا الحالي منها تنقسم إلى شقين : الشق الأول ، سلطة كل مجلس في سماع طالب إبطال الانتخاب وإعلان الشهود . والشق الآخر خاص بتطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات على هؤلاء الشهود . وكل شق منفصل عن الآخر . وهذا الانفصال ظاهر بوضوح في النص الفرنسي . فلو كان الشارع يريد أن يكون لكل مجلس حق توقيع العقوبة على الشهود لقال : « لكل من المجلسين سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود » وأن يجري (بضم الياء)

إذا أديت الشهادة « أمام محكمة » ولذا أراد الشارع ألا يتصل الشاهد من العقاب بدفعه أن شهادته في الأحوال الثلاثة السالفة لم تكن أمام محكمة بل كانت أمام لجنة . قطع الشارع السبيل على مثل هذا الشاهد وجعل اللجنة كالمحكمة من حيث الجهة التي تؤدي الشهادة ورتب على أداء الشهادة أمام اللجنة ما يترتب على أدائها بالضبط أمام المحكمة ولم يكن من غرضه أن ينشئ سلطة جديدة لتوقيع العقاب الذي حفظه للمحاكم الأصلية نفسها .

هذا تفسير قد نكون مخطئين فيه . وقد نكون مصيبين . نعرضه على القراء لا لغرض كما أسلفنا إلا البحث العلمي الخالص والا الاستفسار عن حل ما ذكرناه آنفاً من المشاكل والله الهادي إلى طريق الصواب ؟

محمود غنام
المحامي

في حق هؤلاء الشهود أحكام قانوني ... الخ » ولجعل الشقين متصلين وما كان به حاجة الى قوله « وتجري » بهذه اللفظة المطلقة المرسله لأن مجرد ذكره هذه اللفظة الأخيرة على هذا الاطلاق وذلك الارسال يشعر أن حق توقيع العقوبة لم ينحصر للجنة فخص الطعون بل أمر ذلك كله متروك للمحاكم ذات السلطة الأصلية العامة في توقيع العقوبات . والأتان بهذه اللفظة كأتان المشرع في الباب الخاص بجرائم الانتخاب (المواد ٧٦ - ٧٩) بلفظة « يعاقب » (بضم الياء) من يرتكب جريمة خاصة بالانتخاب بالعقوبات المبينة في تلك المواد . إذ أن مجرد ذكر هذه اللفظة - لفظة « يعاقب » - يشعر باختصاص المحاكم العادية دون غيرها في الفصل في جرائم الانتخاب .

ويلاحظ حضرات القراء من مجموع ما مر أن الأفعال الثلاثة التي يعاقب الشهود من أجلها - وهي التخلف عن الحضور ، والامتناع عن الاجابة ، وشهادة الزور ، لا عقاب عليها إلا

الأحكام

قضايا محكمة النقض والأحكام

هو قانون خاص صدر بعد العمل بقانون العقوبات الحالي فلا تسرى عليه أحكام المادة ٣ من القانون رقم ٣ سنة ١٩٠٣ الصادر بتنفيذ قانون العقوبات كما أن المادة ١٧ عقوبات خاصة بمواد الجنايات فقط

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون الطعن في غير محله ويتمين رفضه »

(طعن متولى سالم عبده ضد النيابة العمومية . قضية نمرة ١٠٤٦ سنة ٤٣ قضائية . دائرة معالي أحمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٥٢٤

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول يونيو سنة ١٩٢٦

عاهة مستديمة . نقص المنفعة . أصبح . يد .

القاعدة القانونية

يعد عاهة مستديمة النقص المستديم الذي لا يرجي شفاؤه في منفعة الأصبع أو اليد . وهذا بقطع النظر عن جسامه أو عدم جسامه النقص في ذاته .

الحكمة :

« حيث أن الطعن مبني على سببين : الأول . أن الحكم أخطأ في اعتباره الواقعة

٥٢٣

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول يونيو سنة ١٩٢٦

مواد مخدرة . قانون العقوبات .

القاعدة القانونية

ان قانون المواد المخدرة هو قانون خاص صدر بعد العمل بقانون العقوبات الحالي فلا تسرى عليه اذن أحكام المادة الثانية من القانون رقم ٣ سنة ١٩٠٣ الصادر بتنفيذ قانون العقوبات .

المحكمة :

« حيث أن الحكم الجزئي كان قضى بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه ٥٠ جنيتها ، وقد عدلته المحكمة الاستئنافية وجعلته قاصراً على عقوبة الحبس دون الغرامة

« وحيث أن المتهم يدعى أن هذا خطأ في تطبيق القانون إذ كان يجب على المحكمة كزعمه أن تخفف أيضاً مدة الحبس الى حدها الأدنى وتجعلها مدة شهر فقط

« وحيث أن هذا الادعاء لا يرتكن على أي أساس قانوني لأن قانون المواد المخدرة

٥٢٥

محكمة النقض والابرام

حكم تاريخه اول يونيه سنة ١٩٢٦

مواد مخدرة . احرازها . قانون العقوبات .

القاعدة القانونية

أن قانون المواد المخدرة قد صدر بعد العمل بقانون العقوبات الحالي . فلا يسرى عليه اذن نص المادة الثانية من القانون رقم ٣ سنة ١٩٠٣ الصادر بتنفيذ قانون العقوبات . اذ نص صراحة في هذا القانون الاخير على سريانه على العقوبات المقررة في الاوامر والقرارات السابقة على صدوره فقط لا على التي تصدر بعده . فالحكم الصادر بتخفيف الغرامة من ١٠ جنيهاً الى جنيهاً في جنحة احراز جواهر مخدرة بدون رخصة عملاً بنص المادة الثانية من القانون رقم ٣ سنة ١٩٠٣ فيه خطأ في تطبيق القانون والمحكمة النقض حق تعديل الحكم المطعون فيه وجعل الغرامة عشرة جنيهاً حسب حكم قانون المواد المخدرة الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ المحكمة :

حيث أن التهمة المسندة الى المتهم هي احراز مواد مخدرة بدون رخصة مما ينطبق عقابه على نص قانون الاتجار بالمواد المخدرة

وحيث أن العقوبة المقررة في هذا القانون « مادة ٣١ » هي الحبس من شهر الى ثلاث سنين وبالغرامة من ١٠ جنيه الى ٣٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

قد حصلت في يناير سنة ١٩٢٣ مع انها لم تحصل الا في ٣ منه وهو اليوم الذي أصيب فيه المجنى عليه من يد المدعو خله حسن مسعود (أى الذي برأته المحكمة) . الثاني - ان قصص ١٠ / من منفعة اليد لا يعتبر عاهة بالمعنى القانوني

عن اليوم الاول

« من حيث ان الثابت في الحكم ان الواقعة حصلت في يوم ٢ يناير سنة ١٩٢٣ وان المجنى عليه أصيب فيها من يد المتهمين والمحكمة مقيدة بما هو ثابت في الحكم فلا يلتفت لهذا الوجه

عن اليوم الثاني

« وحيث ان الحكم أثبت ان ما حصل للصاب من النقص في المنفعة سواء كان في الأصبع أو اليد هو قصص مستديم لا يرجي شفاؤه .

« وحيث ان هذا كاف لتطبيق نص المادة ٢٠٤ عقوبات بقطع النظر عن جسامته أو عدم جسامته النقص في ذاته . لأنه بصفته قصصاً كما هو ثابت في الحكم قد أفقد العضو بصفة دائمة جزء من وظيفته . وهذا هو العاهة كما تدل على ذلك عبارة المادة (وأى عاهة مستديمة يستحيل برؤها)

« وحيث أنه بناء على ذلك يتعين رفض

الطعن »

(طعن يحيى محمد سليمان وآخرين ضد النيابة العمومية . قضية نمرة ١٠٥٥ لسنة ٤٣ قضائية . دائرة معالي المحمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

« وحيث أن تنزيل المحكمة الغرامة الى جنبيين فقط قد جاء مخالفاً للقانون. لأن القانون المشار اليه قد صدر بعد العمل بقانون العقوبات الحالي فلا يسرى عليه اذن نص المادة ٢ من القانون رقم ٣ سنة ١٩٠٣ الصادر بتنفيذ قانون العقوبات. اذ نص صراحة في هذا القانون الاخير على سريانه على العقوبات المقررة في الاوامر والقرارات السابقة على صدوره فقط لا التي تصدر بعده »

« وحيث أنه بناء على ذلك يتعين قبول الطعن وجعل الغرامة ١٠٠ جنينيات بدلا من جنبيين »

(طعن النيابة ضد سريه درويش اغا نمرة ١٠٦٤ سنة ١٣٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المالى أحمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٥٢٦

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه اول يونيه سنة ١٩٢٦

نقض . خفر . أسلحة نارية . دفاع شرعى . قتل . تخرىض .

القاعدة القانونية

١ - إن المادة ٢٩ من قانون الخفر تحرم على الخفر استعمال الاسلحة النارية الا لمصلحة الامن العام أو في حالة الدفاع الشرعى . فاطاعة خفر لامر عمدته في غير الاحوال المنصوص عنها في المادة ٣٩ يوجب مسؤوليته جنائيا اذا أطلق العيار الناري وقتل شخصا

٢ - يعد محرضا العمدة الذى يأمر الخفر باطلاق النار على أشخاص متشاجرين ، ولو أن

أطاعة الخفير لأمر عمدته لم تكن واجبة في مثل هذه الاحوال قانونا الا ان أمر العمدة كان له الأثر الفعال في أقدام الخفير على ارتكاب جريمة القتل .

(طعن عبد الكريم قطب وآخر ضد النيابة نمرة ١٠٤٣ سنة ١٣٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المالى أحمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٥٢٧

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه اول يونيه سنة ١٩٢٦

نقض . مخالفة . تنظيم .

القاعدة القانونية

الطعن بطريق النقض والابرار غير جائز في مواد المخالفات (هنا كانت التهمة تهمة مخالفة خط التنظيم)

(طعن محمد سلامة نصر ضد النيابة نمرة ١٠٤٨ سنة ١٣٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المالى أحمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٥٢٨

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه اول يونيه سنة ١٩٢٦

نقض . مخالفات . تنظيم .

القاعدة القانونية

الطعن بطريق النقض والابرار غير جائز في مواد المخالفات (في هذه الحادثة كان المتهم أجرى بناء كشك خشبي بالدور الاول العلوي

على الوجهة الغربية والقبلية حالة كونهما خارجين
عن خط التنظيم)

(طنن ابراهيم سالم الشرفاوى ضد النيابة نمرة ١٠٤٧ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المالى أحمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٥٢٩

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول يونيه سنة ١٩٢٦

نقض . موظف . امانة . بيان الفاظ . بطلان .

القاعدة القانونية

الحكم الصادر بالادانة وبالعقوبة تطبيقاً

للمادة ١١٧ عقوبات الخاصة بمعاينة من أهان

بالإشارة أو القول أو التهديد موظفاً عمومياً

إثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها ، يجب أن

يبين الفاظ التعدي . ولا يكفي لبيانها الإحالة على

مخض التحقيق . كذلك يجب أن يبين الحكم

الوظيفة التي كان يؤديها المجنى عليه ، حتى تبين
محكمة النقض ان كان التطبيق القانوني في محله

أم لا . فخلو الحكم من عدم بيان كل ذلك
يعد عيباً جوهرياً في الحكم يستوجب نقضه .

(طنن محمد محمود بدير ضد النيابة نمرة ١٠٤٢ سنة

٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المالى أحمد طلعت

باشا والهيئة السابقة)

٥٣٠

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول يونيه سنة ١٩٢٦

نقض . مدعى مدني . تخليفه . جواز .

القاعدة القانونية

لا يوجد في القانون ما يمنع تخليف المدعى

بالحق المدني الميمن عند سماع شهادته

(طنن محمود سالم محمد سالم ضد النيابة نمرة ١٠٤٤ سنة

٤٣ قضائية . وطائشة وآخرين مدعين بحق مدني .

دائرة حضرة صاحب المالى أحمد طلعت باشا والهيئة

السابقة)

قضاء المجلس الحسبي العالي

٥٣١

المجلس الحسبي العالي

حكم تاريخه ٦ يونيه سنة ١٩٢٦

حسي . أرمن أرثوذكس . حجر . اختصاص .

القاعدة القانونية

ان المجالس الحسبية مختصة من الأصل بتوقيع الحجر على أبناء طائفة الارمن الارثوذكس الوقائع والاسباب :

« من حيث ان السيدات بفكنة باروجيان وبرنتي لاتسينيان واكابي حاجليان وأوصانا ميريجاتيان المقيات بمصر بشارع شبرا بالمنزل نمرة ١٣٣ تبع قسم شبرا طلبن من مجلس حسي مصر بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ توقيع الحجر على والدهن الخواجه يعقوب دولتيان الارمني الارثوذكس والبنكدير ومقيم بمنزله بشارع سلامه بقسم السيدة زينب نمرة ٢٨ وذلك لفغلة

« وحيث انه بمجلس ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٥

امام ذلك المجلس الحسبي دفع الحاضر عن المطلوب الحجر عليه فرغيا بعدم اختصاص المجلس الحسبي بنظر هذا الموضوع لأنه أولا حماية دولة روميا، وثانياً لأنه أرمني أرثوذكس . وهذا الطلب من اختصاص المجلس الملى الخاص بالارمن الارثوذكس

« وطلب محامي الطالبات رفض هذا الدفع

وباختصاص المجالس الحسبية بنظر طلبهن وذلك لما جاء بمذكرته

« وحيث ان المجلس الحسبي المشار اليه قرر في ذلك بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٦ أولاً برفض الدفع الفرعى المقدم من المطلوب الحجر عليه وباختصاص المجلس بنظر طلب الحجر المقدم ضده . ثانياً بتأجيل القضية لجلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٦ لنظر الموضوع

« وحيث أن المطلوب الحجر عليه استأنف هذا القرار في ٦ فبراير سنة ١٩٢٦

« وحيث أنه بمجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الاستئناف حضر المستر باول الحامى نيابة عن يعقوب افندى مركيس الحامى ثم انسحب لعدم وجود توكيل من المستأنف وحضر ابراهيم افندى رياض الحامى مع المستأنف عليهن طالبات الحجر « وحضر حضرة ابراهيم بك احمد جلبي وكيل النيابة العمومية

وطلبات وأقوال الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة .

« وحيث أن الاستئناف حائز لشكله القانوني « وحيث أن القرار المستأنف جاء في محله للاسباب التى بنى عليها ويتخذها هذا المجلس أسباباً له فيتعين اذن تأييده «

(استئناف الخواجه يعقوب دولتيان ضد الستات بفكنة وأخريات نمرة ٦٣ سنة ٢٥ — ٢٦ . دائرة حضرة صاحب المالى أحمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

المحكمة.

« حيث أن هذا الالتماس سبق قبوله شكلاً »
 « وحيث أن الالتماس هو طريق طعن استثنائي في الأحكام قاصر بالحصر على الحالات المنصوص عنها في المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات ولا يمكن بحسب الغرض الاساسي الذي وضع له أن يقضى الى إعادة البحث في قضية حكم فيها نهائياً الا لسبب الاعتراف بوجود احدى الحالات المذكورة . فوجود هذه الحالة الخاصة هو اذن شرط جوهري لاغنى عنه والحكم الصادر بتحديد جلسة لنظر الموضوع من جديد وان ثبت فيه توفر تلك الحالة ، الا أنه لا يمكن الفصل من جديد في موضوع القضية الا اذا كانت الحالة المنصوص عنها موجودة بالفعل »
 « وحيث أن الحكم الذي أصدرته هذه المحكمة بقبول الالتماس ارتكن على حجز الملتمس ضدها الست تفيده لورقة قاطعة في الدعوى عثر عليها الملتمس بعد صدور الحكم الاستثنائي ، والورقة المذكورة هي عقد مؤرخ ٢٦ اغسطس سنة ١٩١٢ موقع عليه من مورثها ويفيد اعترافه صراحة بأن المنزل المتنازع عليه مملوك لأخيه وحده وهو الملتمس الحالي »
 « وحيث أنه ثابت جلياً أن عقداً من هذا القبيل كان موجوداً الا أنه لغاية الآن لم يقدم للمحكمة . »
 « وبما أن عبارة العقد بالضبط غير

٥٣٢

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦

التماس . حكمه . استحصال الملتمس على أوراق قاطعة . أصل الورقة .

القاعدة القانونية

الالتماس هو طريق طعن استثنائي في الأحكام قاصر على الحالات المنصوص عليها في المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات . ولا يمكن بحسب الغرض الاساسي الذي وضع له أن يقضى الى إعادة البحث في قضية حكم فيها نهائياً ، الا اذا توفر احد أسباب الالتماس المبينة ببيان حصر في القانون . فثبت توفر احدى حالات الالتماس ، وثبت تحقق سبب الالتماس ، شرط جوهري لاغنى عنه لا يمكن إعادة البحث في القضية . فاذا حكم بقبول الالتماس بناء على استحصال الملتمس من بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كانت محجوزة بفعل الخصم الآخر ، فلا يكفي الحكم بقبول الالتماس هذا لاعتبار الورقة القاطعة موجودة بالفعل ، واعتبار أصل الحق ثابت ، بل يلزم اثبات وجود أصل الورقة الثابت فيها الحق وتقديمه بالفعل للمحكمة ليتسنى لها نظر أصل الدعوى والحكم فيه بحيث اذا لم يقدم أصل الورقة واكتفى الخصم بتقديم صورة منه ، فلا يمكن التمويل على الصورة ووجب الحكم في القضية كأن لا أصل ولا ورقة .

مسلم بها ، كما أن صورته المصدر بها اعلان ١٦
اغسطس سنة ١٩٢٣ الذى أعلن فيه محمد محمد
جبر يرغمه على ايداع أصل العقد فى قلم الكتاب
فى الحال لا يمكن اعتمادها مع عدم وجود أصل
للعقد . فيستحيل اذن معرفة النص الحقيقى
للاعترا ف المعزو الى المورث المذكور وتقدير
ما اذا كان يفيد حقيقة قاطعة فى الدعوى بحسب
الظنون فى الحالة الراهنة للدعوى

« وحيث أن الملتمس هو الذى كان مكلفاً
بالحصول على أصل العقد وليس على صورة منه
وهو ما لم يتمكن منه بالفعل . وقد اتخذت
المحكمة وقت نظر الالتماس بمظاهر دفاعه
فأخذت به معتقدة من أوراق القضية بأن العقد
الذى تمسك به الملتمس والمطابق للصورة التى
تقدمت منه سيقدم بالضرورة اثناء المرافعة
قبلت الالتماس وقررت نظر الدعوى من جديد
الا أنه ما دام العقد لم يتقدم مما يترتب عليه
اذن أن ليس للعقد المذكور أدنى وجود رسمى
فيستحيل على المحكمة الاستمرار فى اعتبار كما
لو كان العقد موجوداً حقيقة والسير فى نظر
الدعوى من جديد ، سواء استناداً على ظرف
جديد لا قيمة له بدون وجود أصل العقد أو
اكتفاء لظروف الدعوى الاولى لأن المحكمة
تكون فى الحالة الاخيرة قد تعرضت من جديد
بدون مسوغ شرعى لنظر دعوى حكم فيها نهائياً
بحسب الاصول القانونية حالة أن القانون لم ينص
على ذلك اذ يعتبر هذا بلا ريب درجة ثالثة
للتقاضى وهو ما يخالف النظام العام

« وحيث أنه اذا كان فى وسع المحكمة
بحسب الظاهر ان تفض النظر عن هذا البحث
بما أن الالتماس قد حكم قانوناً بقبوله فان عملها
لا يخرج فى الحقيقة فى هذه الحالة عن خرق كل
نظام الترتيب القضائى والاختصاص . فيستحيل
عليها اذن ان تنظر فى أى واحد من الادلة التى
حاول الملتمس أن يشرحها بمهارة مع ان القضية
سبق الحكم فيها نهائياً طبقاً للقانون »

(التماس الشيخ أحمد محمد فتح الله الحاضر عنه
بالجلسة حضرة الاستاذ راغب أفندى داود الحامى ضد
عائشة أحمد عيد وأخرى الحاضر عنها حضرة الاستاذ أحمد
بك الديوانى الحامى قمره ١٩٥ سنة ٤١ قضائية .
دائرة حضرة صاحب السادة محمد محرز باشا وجناب
المسيو سودان وحضرة صاحب العزة مصطفى بك محمد)

٥٣٣

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٥

استئناف . عريضة الاستئناف . تاريخ الجلسة .
بطلان . تعدد المستأنف عليهم . عدم تجزئته .
بطلان . الحيل . متنازل .

القاعدة القانونية

١ - اذا لم تشمل ورقة الاستئناف على
تاريخ الجلسة كانت لاغية

٢ - اذا كانت الحق الذى بنى عليه
الاستئناف واحدا لا يتجزأ بالنسبة الى المستأنف
عليهم ، وكان الاستئناف باطلا بالنسبة لاحد
المستأنف عليهم ، وجب الحكم ببطلان الاستئناف
بالنسبة الى الكل

٣ - الحيل او المتنازل هو خصم أصيل فى

الدعوى ، ويجب ان يكون حاضرا في الخصومة ليناقدش التحويل ان كان جديا او سوريا .
٤ - لا يوضح ادخال وزارة الحفانية في الدعوى لاول مرة امام محكمة الاستئناف باعتبار انها مسئولة عن عمل موظفيها المحكمة :

« حيث ان المادة ٣٦٣ مرافعات نصت على ان ورقة الاستئناف يجب ان تشمل على بيانات منها تاريخ الجلسة بحيث اذا أغفل اصدارها كان العمل لاغيا »

« وحيث ان اسعد بك عبد الشهيد احد المستأنف عليهما اعلن بوقرة استئناف خالية من تاريخ الجلسة وقد تمسك بالبطلان من بادي الامر وان طلب التعجيل الذي حصل من زميله في الخصومة يوسف بك غالى المستأنف عليه الاخر كان لهذا الغرض »

« وحيث ان يوسف بك غالى تمسك أيضا ببطلان الاستئناف بناء على نص المادة ٣٦٣ مرافعات »

« وحيث ان الحق الذي بنى عليه الاستئناف واحد لا يتجزأ بالنسبة للمستأنف عليهما فان الحكم الذي يصدر في الدعوى يشملهما معا »

« وحيث ان القول بان الحكم الابتدائي لم يطلن من اسعد بك عبد الشهيد على غير أساس فان يوسف بك غالى أعلنه للمستأنفين ولا أسعد بك عبد الشهيد معا بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٢٥ وهذا الاعلان يقوم مقام اعلان اسعد بك لهم »
« وحيث ان القول بان دخول اسعد بك

عبد الشهيد في الخصومة ليس ضرورى قول خطأ فان الحق المتنازع فيه كان له وقيل انه حوله الى يوسف بك غالى فيجب أن يكون حاضرا في الخصومة ليناقدش التحويل ان كان جديا أو سوريا .

« وحيث مما تقدم يكون الاستئناف باطلا شكلا بالنسبة للمستأنف عليهما أسعد بك عبد الشهيد ويوسف بك غالى معا »

« وحيث أن ادخال المستأنفين لوزارة الحفانية في الدعوى غير جائز لاول مرة أمام محكمة الاستئناف ، وفيه تعطيل للفصل في الدعوى . فاذا كان للمستأنفين طلبات قبل وزارة الحفانية بسبب عمل موظفيها فلهم أن يقاضوها بدعوى على حدثها ولذا فالمحكمة تحفظ لهم هذا الحق »

(استئناف ورقة المرجوم الشيخ صالح قنديل وحضر عنهم حضرة الاستاذ أميل أفندي بولاد الحامى وحضر الرابع أيضا شخصيا ضد يوسف بك غالى وآخرين وحضر عن الاول حضرة فريد أفندي زفانيرى الحامى وحضر عن الثانى حضرة عدلى أفندي اسكندر الحامى وحضر عن وزارة الحفانية مندوبها حضرة مصطفى أفندي عبد الله غمرة ١٠٦٦ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرات أصحاب العدل والعزة أحمد طلعت باشا رئيس المحكمة ومتولى بك غنيم المستشار وعبد بك نور القاضي المتدب)

٥٣٤

محكمة استئناف مصر الأهلية

حكم تاريخه ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥

أهلية الشخص . مرض موت . اقرار المريض .

القاعدة القانونية

١ - ان الحكم في الأهلية المقيدة والمطلقة يكون على مقتضى شريعة العائد

٢ - النصوص الشرعية متضافرة على أن اقرار الانسان في مرض موته بدين لأحد ورثته يكون موقوفاً على أجازة باقيهم. فان أجازوه كان معتبراً والا فلا .
المحكمة :

« بما أنه ثابت من السند المطالب بقيته اقرار مورث الخصوم بمديونيته لزوجته بمبلغ ثلاثمائة جنيه مصرى
« وبما أنه مسلم أن المورث توفي بعد تاريخ السند يومين

« وبما أنه ثابت من مجموع شهادة الشهود اثباتاً ونفيًا أمام محكمة أول درجة أن المورث كان مريضاً بقلبه واشتد عليه المرض قبل الوفاة بنحو الشهرين فمعجز عن رؤية مصالحه الخارجة عن داره
« وبما أن الحكم في الأهلية المقيدة والطلقة يكون على مقتضى شريعة العائد

« وبما أن النصوص الشرعية متضافرة على أن اقرار الانسان في مرض موته بدين لأحد ورثته يكون موقوفاً على أجازة باقيهم فان أجازوه كان معتبراً والا فلا

« وبما أن الورثة لم يميزوا هذا الاقرار فيكون غير معتبر

« وبما أنه بناء على هذه الأسباب يكون الحكم في غير محله ويجب الغاؤه »

(استئناف يدع أفندى الديخنى بصقته وصياً على قصر المرحوم عبد الله أفندى حمزه وأخرى وحضر عنهما حضرة صاحب العزة الاستاذ مصطفى الخادم بك الحامى ضد الست زكية بنت مرسى الزرقانى وحضر عنها حضرتها الاستاذان عبد الحميد أفندى حسين وكامل أفندى قاتوس الحاميان نمرة ١٠٣٥ سنة ١٢٤٢ قضائية دائرة حضرات أصحاب السعادة والعزة ابو بكر يحيى باشا ومحمد مصطفى بك وزكى برزى بك)

٥٣٥

محكمة الاستئناف

حكم تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٨

اجارة . قرض . ربا فاحش . بطلان .

القاعدة القانونية

اذا قبض المؤجر من المستأجر مبلغاً من المال وقت تحرير عقد الاجارة على أن يؤجر له الأطنان باجرة هي دون القيمة ، وثبت للمحكمة أن عقد الايجار هذا ما هو فى الحقيقة الا عقد تأمين على قرض ، وأن الفرق بين الاجرة المتفق عليها وما تساويه العين المؤجرة هو ربا فاحش للمبلغ المقرض ولو استنزل منه لصالح المستأجر ما يمكن خصمه نظير مصاريف ومستهلكات الادارة ، جاز للمحكمة أن تلغى الاجارة وتلزم المستأجر برد العين المؤجرة ودفع اجرة قدرها عن مدة وضع يده عليها وتقضى على المؤجر برد المبلغ الذى استلمه عند تحرير العقد مع فوائده بواقع تسعة فى المائة
المحكمة :

« حيث أنه وارد فى عقد الايجار المطلوب فسخه أن الست زينب تعاقدت مع سليمان أفندى ففى بصقتها ناظرة على وقفها وعلى وقف عمر باشا لطفى

« وحيث أن فضيلة القاضى الشرعى بعد تاريخ هذا العقد ضم ناظر الأوقاف المصرية لست زينب المذكورة فى نظارة الوقفين وصرح له بإدارتها بالانفراد

« وحيث أن هذا الحكم الشرعى معناه حلول ناظر الأوقاف المصرية محل الست المذكورة فى الإدارة، وبمقتضاه صارت له كل الحقوق التى كانت لها قبل صدوره والتى منها حق طلب فسخ عقد برمته بالمخالفة للقانون وترتب عليه كل الواجبات التى كانت مترتبة عليها بصفتها ناظرة على الوقفين والتى منها رد ما اقترضته بهذه الصفة، فلناظر الأوقاف إذن أن يطلب فسخ عقد الايجار المرفوعة بشأنه هذه الدعوى بكل ما اشتمل عليه حتى فيما يختص بوقف الست زينب الخاص، اذا أثبت أن ذلك العقد فيه ما يوجب ذلك الفسخ

« وحيث أن هذا الاثبات سواء بنى على السبب الذى ارتكبت عليه محكمة أول درجة أو بنى على السبب الذى قدم لهذه المحكمة وهو أن عقد الايجار المطلوب فسخه حرر لاختفاء قرض بر با فاحش يستلزم بالطبع الحكم بتعيين خبير لمعرفة الاجرة التى تساويها الأرض المؤجرة فيكون إذا الحكم التمهيدى المستأنف فى محله ويتعين تأييده

« وحيث أن الأخصام توافعوا فى موضوع الدعوى أمام هذه المحكمة وطلبوا منها الحكم فيه وهو صالح للحكم فيه خصوصاً وأن الخير الذى عينته محكمة أول درجة قدم تقريره

« وحيث أنه ثابت من ذلك التقرير الذى لم يد سليمان افندى طعناً فيه أن أطيان بليفا وهى ١٢٠ فداناً المؤجرة بسبعائة قرش فى السنة قد أجرها سليمان افندى من باطنه بتسعمائة قرش

وأن أطيان بهشين وهى ٥٧٣ فداناً المؤجرة بثلاثمائة وتسعين قرشاً قد أجرها سليمان افندى من باطنه بعضها بثلاثمائة وثمانين قرشاً وبعضها بثلاثمائة وعشرة قروش

« وحيث أن هذا الفرق بين الاجرة التى قبلت بها الست زينب والاجرة التى تساويها الاطيان جسيم جداً ولا تسمح جسامة بالقول بأنه ناشئ عن عدم معرفة الست زينب قيمة الاطيان الموضوعة تحت نظارتها مع ذلك فإنه ثابت من ظروف الدعوى أن الست زينب لم ترض بهذه الاجرة البخسة الا للحصول على مبلغ ستة آلاف جنيه مصرى كانت ترغب اقتراضه فأقرضه لها سليمان افندى بشرط أن تؤجر له الاطيان بالاجرة السابق ذكرها، فمقد الايجار ليس إذن فى الحقيقة الا عقد تأمين على مبلغ اقترضته الست زينب والفرق بين الاجرة المتفق عليها فى ذلك العقد والاجرة التى أجر بها المستأجر من باطنه ليس إذن فى الحقيقة الا فايط المبلغ المقترض.

« وحيث أن هذا الفايط يبق باهظاً ومحوماً قانوناً حتى اذا استنزل منه اصالح المستأجر كل ما يمكن استنزاله نظير مصاريف ادارة وضياع بعض الاجرة عند المستأجرين فالواجب على المحاكم أن تفسخ ذلك العقد المخالف للقانون ولو كان فى صورة عقد مباح قانوناً. لأن العبارة بقصد المتعاقدين وأن ترد الفايط الى الحد المسموح فى القانون

« وحيث أن فسخ ذلك العقد يستوجب

المحكمة :

« بما أن النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه في يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بدائرة بندر بيا بديرية بنى سويف أحدث عاهة مستديمة بخليفة أبى زيد داعس وهى شال بالاطراف السفلى لا ينتظر برؤه مع الزمن بأن دفعه من على سطح منزله أوقفه على الأرض وطلبت الى حضرة قاضى الاحالة احالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بمقتضى المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات » وبما أن حضرة قاضى الاحالة قرر بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٢٥ فى غيبة المتهم احالته على هذه المحكمة لمحاكمته بالمادة ٢٠٤ السالفة الذكر

« وبما أن محامى المتهم دفع بأن موكله لم يحضر امام قاضى الاحالة وطلب رد القضية للنيابة العمومية ليقدم من جديد الى ذلك القاضى ، لأن مرور القضية امام قاضى الاحالة يعتبر درجة من حق التهم الانتفاع باحتمال صدور قرار منها لمصلحته

» وبما أنه يتعين للفصل فى هذه النقطة تفهم النصوص القانونية التى أشارت اليها سواء أكانت تلك النصوص فى قانون تشكيل محاكم الجنايات أو فى قانون تحقيق الجنايات

« وبما أن المادة ١١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الصادر فى ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ نصت على أن قاضى الاحالة يفصل فى القضية المحالة عليه بعد الاطلاع على الاوراق وسماع

حتماً أن يرد المستأجر لديوان الأوقاف الذى حل محل المؤجرة الاطيان المؤجرة بأكملها وربهما من يوم استلامها وهذا الريع تقدره المحكمة بمبلغ ثمانية جنيهات مصرية سنوياً وأن يرد ديوان الأوقاف لسليمان أفندى فسمى مبلغ الستة آلاف جنيه مصرية وفوائدها بواقع المائة تسعة من يوم دفعه لست زيتب

« وحيث أن من يحكم عليه يلزم بالمصاريف »
(استئناف سليمان أفندى فسمى ضد ديوان الاوقاف والست زيتب هانم كاتبة عمرة ٥٨٨ سنة ١٩٠٨ . دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز كحيل باشا وجناب مستر ايمونس وحضرة محمد توفيق رفعت بك)

٥٣٦

محكمة جنايات بنى سويف

حكم تاريخه ١٥ سبتمبر ١٩٢٥
قاضى الاحالة . وجوب تقديم المتهم لقاضى الاحالة قبل احالته على محكمة الجنايات .

النامرة القانونية

انه وان كان القضاء جرى على ان سماع قاضى الاحالة لأقوال المتهم أو المدعى بالحق المدنى ، هو أمر اختياري لا الزامى ، إلا أنه يؤخذ من التعديل الذى جرى على المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات بمقتضى القانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ ، ان الشارع قرر حق المتهم فى الحضور امام قاضى الاحالة ليرسم أقواله ، بحيث اذا لم يقدم لقاضى الاحالة وأحيل على محكمة الجنايات رأساً ، كان له أن يطلب اعادة القضية للنيابة لتقديمها لقاضى الاحالة من جديد

الايضاحات التي يرى لزوم طلبها من النيابة العمومية أو المتهم أو المدافع عنه

« وبما أنه وإن قيل أن سماع الايضاحات التي يرى القاضي لزوم طلبها أمر متروك لتقديره فإذا هو لم يرداعية لطلب هذه الايضاحات فليس ثمت ما يلزمه بسماع أقوال المتهم أو النيابة فإنه من جهة أخرى قد اشترط صراحة في عجز المادة الحادية عشرة أن يعلن الخصوم باليعاد المحدد لنظر القضية أمام قاضي الاحالة قبل ذلك بثلاثة أيام على الأقل

« وبما أن هذا يقطع بضرورة اعلان المتهم بالحضور أمام قاضي الاحالة ، ومعنى ذلك أن له الحق في أن يبدى امامه أقواله اذ لا معنى لوجوب اعلانه في أجل محدود مع حرمانه من حق الكلام الا اذا طلب منه قاضي الاحالة ايضاحات على ان محكمة النقض قررت بان سماع قاضي الاحالة لأقوال المتهم أو المدعى المدني هو أمر اختياري لا الزامي (راجع حكم محكمة النقض والابرار الصادر في ٣ مارس سنة ١٩١٢ المنشور في المجموعة الرسمية سنة ١٩١٢ في الصفحة رقم ١١٦ وحكمها الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ ومنشور في المجموعة الرسمية سنة ٩٠٧ بالصفحة رقم ٢٠٩) ثم انه فوق هذا قد جاء في المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات انه لا يجوز الطعن في الامر الصادر بالاحالة أمام المحكمة المختصة وينتج من ذلك ان المتهم اذا ما فاته الحضور أمام قاضي الاحالة أو حضوره لم يتمكن من ابداء أقواله ثم أحيل الى محكمة الجنايات

فليس له أن يطعن في القرار الصادر باحالته فالبحت اذن في حقه في الحضور أمام قاضي الاحالة أو في حقه في ابداء أقواله امامه يوصد بابه هذا النص اذ حرمانه من هذا الحق لا يترتب عليه بطلان قرار الاحالة كما ذهب الى المادة المتقدمة

« وبما أنه من جهة أخرى قد ورد في التعديل الذي جرى على المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات بمقتضى المادة رقم ٧ لسنة ٩١٤ انه اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره فاذا لم يسبق حضور المتهم أمام قاضي الاحالة يكون الاجراء كما لو كانت القضية لم تقدم اليه. فاذا سبق حضوره امامه تقدم القضية الى محكمة الجنايات بناء على قرار الاحالة الاول فاذا كان بعد صدور حكم غيابي من محكمة الجنايات على متهم يتعين تقديم القضية من جديد لقاضي الاحالة مادام المتهم لم يسبق حضوره امامه فان المنطق يتطلب وجوب حضور المتهم الذي فاته الحضور أمام قاضي الاحالة وحضر امام محكمة الجنايات وطالب بأن يقدم اليه

« وبما أن هذا النص الجديد الذي صدر به قانون بعد تاريخ خكس محكمة النقض والابرار المتقدم ذكرهما يعتبر معدلا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات التي سبق اقتباس نصها ويمكن القول اذن بأن المشرع أراد بهذا النص الجديد تقرير حق للمتهم لم تكن النصوص القديمة تقرره

واحد، وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة، وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم. على أنه إذا فصلت محكمة ما على حدة في إحدى الجرائم المكونة لفعل واحد أو ارتكبت لغرض واحد، جاز للنيابة أن ترفع الدعوى العمومية بالنسبة إلى باقي الجرائم الأخرى التي لم يفصل فيها، لأن موضوع الجريمة التي فصل فيها هو غير موضوع باقي الجرائم الأخرى التي لم يفصل فيها ولأن الجريمة التي فصل فيها أولاً قد رفعت على حدة ولم ترفع معها الدعوى العمومية عن الجرائم الأخرى المرتبطة بها

٢- وفي مثل هذه الحالة يجب أن تراعى المحكمة ما قضت به المادة ٣٢ عقوبات من وجوب الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم مع النص فيه بنخصم العقوبة السابق الحكم بها في الدعوى الأولى.

المحكمة:

عن الرفع الفرعي

« وحيث أن حضرة المحامي عن المتهم أقام دفعا فرعيا طلب فيه الحكم بعدم قبول الدعوى لسبق الحكم على المتهم بالحبس من محكمة جنح أسيوط الاستئنافية بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ لجريمة استعماله سند مزور مع علمه بالتزوير ولأن جريمة التزوير الحالية المرفوعة الآن أمام محكمة الجنايات وقعت لغرض القى وقعت لأجله

» وبما أنه ليس من أمر يعترض هذا الرأي إلا ما قد يقع من أن المتهم يتوائى أولا عن الحضور أمام قاضي الاحالة فيجبله على محكمة الجنايات ثم لما يحضر امامها يطالب بأن يقدم من جديد الى ذلك القاضي فيتوائى ثانيا وهكذا يبقى المحاكمة بهذا الاساليب

» وبما أنه للرد على ذلك يمكن التقرير بأن حضور المتهم امام قاضي الاحالة حق ثابت له مادام يقوم له عذر في التخلف عن الحضور بعد اعلانه، والا فانه يعتبر متنازلا عن ذلك الحق، وليس له أن يطالب به امام محكمة الجنايات »

(قضية النيابة نمرة ١٨٨٠ ييا سنة ١٩١٤ ومقيدة بمجدول الاحالة نمرة ٣٥٤ احالة سنة ١٩٢٤ ضد عبد الرحيم عبد اللطيف محمد وحضرته الاستاذ عبد الفتاح رجائي أفندي الحامي. دائرة حضرات اصحاب النزة متولى غنيم بك ومحمد لبيب عطيه بك مستشارين ومحمد كامل عباس بك وكيل محكمة بنى سويف الاهلية المتدب)

٥٣٧

محكمة جنايات أسيوط

حكم تاريخه ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦

جرائم متعددة . أشدها عقوبة . ارتباط . عدم . مجزئة . سبق الحكم في واحدة .

الناصرة القانونية

١ - قضت المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة، وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها . وإذا وقعت عدة جرائم لغرض

استعمال هذا السند التي سبق الحكم فيها نهائياً على المتهم

« وحيث أنه يتعين حينئذ قبل الفصل في موضوع جريمة تزوير التوكيل المطروحة الآن أمام المحكمة الفصل فيما إذا كان من المقبول قانوناً في حالة تعدد الجرائم المكونة لعمل واحد أو التي وقعت لغرض واحد أن تقام الدعوى العمومية على متهم لا ارتكابه إحدى هذه الجرائم بعد الفصل في الجرائم الأخرى المرتبطة بها

« وحيث أن المبدأ القانوني القاضي بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها يقتضي اتحاد الموضوع في الجريمتين

« وحيث أنه إذا فصل على حدة في إحدى الجرائم المكونة لفعل واحد أو ارتكبت لغرض واحد فإن موضوع الجريمة التي فصل فيها غير موضوع باقي الجرائم الأخرى التي لم يفصل فيها وبذلك ليس من مانع قانوني بعد هذا في قبول الدعوى العمومية عن هذه الجرائم الأخرى المذكورة التي لم يفصل فيها

« وحيث أن نص المادة ٣٢ عقوبات القاضية في حالة تعدد الجرائم بوجوب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها لا تمنع من رفع الدعوى العمومية عن إحدى هذه الجرائم بعد الحكم في البعض الآخر منها مادام أن الجريمة التي فصل فيها أولاً رفعت على حدة ولم ترفع معها الدعوى العمومية عن الجرائم الأخرى المرتبطة بها

جريمة استعمال تزوير السند المذكور وأنه ليس للنيابة اذن الحق في رفع الدعوى الحالية

« وحيث أنه ثابت من أوراق القضية نمرة ٢٩ جنح سايرة سنة ٩٢٤ المرققة بالأوراق أن محكمة أخميم الجزئية قضت بحكمها الصادر في ٢٣ يولييه سنة ٩٢٥ بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل لاستعماله سنداً مزوراً نسب صدوره إليه من باخوم جاد الله بأن ختمه بختم مزور مع علمه بالتزوير وقد تأيد هذا الحكم من محكمة جنح أسبوط الاستئنافية بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ٩٢٥

« وحيث أنه بعد ذلك وبتاريخ ٣١ مارس سنة ٩٢٦ رفعت النيابة الدعوى الحالية على المتهم واتهمته فيها بتزوير توكيل رسمي تاريخه ٢٠ فبراير سنة ٩١٧ وذلك بأن محا بطريق كشط بصمة ختم باخوم جاد الله الموقع به أصلاً على التوكيل المذكور ووقع بعد ذلك مكان هذه البصمة ببصمة ختم مزور نسب صدوره لباخوم جاد الله المذكور وأن هذا الختم المذكور هو نفس الختم الذي بصم به على السند السابق ذكره الذي حكم من أجله على المتهم في جنحة الاستعمال

« وحيث أنه ثابت من أوراق الدعوى أن المتهم كان قد قدم التوكيل الرسمي المذكور للمطالبة عليه في دعوى تزوير السند السابق ذكرها ويتضح من هذا أنه إذا ثبتت جريمة التزوير في هذا التوكيل الرسمي فإنها تكون قد وقعت للغرض الذي وقعت لأجله جريمة

مع النص فيه بنقص العقوبة السابق الحكم بها في
الدعوى الأولى »

(قضية النيابة العمومية نمرة ١٤ س أجنيم سنة
١٩٢٦ والمقيدة بمجدول الاحالة نمرة ٨٨ سنة ١٩٢٦
مند رزق الله باخوم جاد الله وحضر عنه حضرة جميل أفندي
أخنوخ الحامي عن حضرة رستم أفندي جريس الحامي .
دائرة على حسين باشا وكيل محكمة استئناف أسيوط
وحضرتي صاحبي العزة محمود سامي بك وحامد رضوان بك
مستشارين وحضرة زكي محمد محرز أفندي عضو النيابة)

« وحيث أنه لما تقدم يكون الدفع الفرعي
في غير محله ويتعين رفضه والحكم بقبول
الدعوى

« وحيث أنه في مثل هذه الحالة يجب أن
تراعى المحكمة ما قضت به المادة ٣٢ عقوبات
من وجوب الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم

قضايا المحاكم الكلية والجزئية

المحكمة :

« من حيث ان المدعى عليه دفع بعدم
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ارتكافا على انه
يقم بدائرة محكمة بني سويف

« ومن حيث انه لا نزاع في ان المدعى عليه
مقيم ببلدة كفر عبد الخالق مركز مغاغة الداخلة
في اختصاص محكمة بني سويف ويشغل وظيفة
العمودية بها وظاهر من المستندات المقدمة من
المدعى انها محل اشغاله الخاصة ايضا كما وانه
من المسلم به ان المدعى عليه له زوجة ثانية مقيمة
بمصر بمنزل اعده لما ويتردد عليه

« ومن حيث انه من المقرر قانونيا ان
تكليف المدعى عليه بالحضور في الدعاوى
المتعلقة بالحقوق الشخصية يكون امام المحكمة
الداخل في دائرة اختصاصها محل اقامته

« ومن حيث ان محل الاقامة بحسب ما

٥٣٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥

محل الاقامة : تريفه . شمس له مكتبان .

القاعدة القانونية

ان محل الاقامة حسب ما يؤخذ من نصوص
القانون واقوال الشراح ، هو المحل الاصل
المنسوب الى الشخص الذي يقيم فيه عادة ويعود
اليه دائما ويقوم فيه باداء اعماله واشغاله ووظيفته
ان كان موظفا ، ويستوفى فيه ماله وما عليه من
الحقوق . فاذا كان لعمدة بلد منزل في مصر خلاف
المنزل الموجود في بلد عهديته بسبب تزوجه
بزوجة ثانية ، كان محل اقامته هو المحل الموجود
في بلده ، وتكون المحكمة المختصة هي المحكمة
الموجودة في بلده .

يؤخذ من نصوص القانون وأقوال الشراح هو
المحل الأصلي المنسوب للشخص الذي يقيم فيه
عادة ويعود إليه دائماً ويقوم فيه بأداء أعماله
واشغاله ووظيفته إن كان موظفاً ويستوفى فيه
ماله وما عليه من الحقوق

« ومن حيث أن وظيفة المدعى عليه
بطبيعتها تستدعي الإقامة بالبلدة التي هو عمدة
لها بصفة مستمرة وأنه إذا تغيب عنها فيكون
هذا التغيب بصفة مؤقتة »

« ومن حيث أن اتخاذ المدعى عليه مسكناً
آخر لأحدى زوجتيه ببلدة أخرى خلاف البلدة
التي يقيم فيها مع عائلته ويباشر فيها أعمال وظيفته
ومصالحه الخاصة لا يغير من اعتبار محله الأصلي
أنه محل الإقامة المقصود قانوناً وفي الواقع فإن
المسكن يتعدد وأما محل الإقامة المعتبر بصفة رسمية
في التقاضي فإنه لا يتعدد (راجع موسوعات
البندكت جزء ٢٤ ص ٧٦٨ نوتة ٤٨)
وحكم محكمة اسكندرية ٢٥ يونيو سنة ٩٠٥
استئناف جزئي .

ومن حيث أنه مما تقدم يكون الدفع بعدم
الاختصاص في محله ويتمين بقوله »

(قضية محمد أفندي البني المهدي وحضر عنه حضرة
الأستاذ عيسى أفندي عبدالمطلي ضد الشيخ يوسف عبد ربه
نمرة ١٣٣١ سنة ٢٥ كلى . دائرة حضرات عبد الحميد
بك إبراهيم ومترى بك ميخائيل ومحمود بك صادق)

٥٣٩

محكمة طنطا الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٦

بيع . تحريم التصرف . تحريم مؤقت .
تحريم مؤبد .

القاعدة القانونية

إذا حرم البائع على المشتري منه التصرف
في العين المبيعة فحريماً مؤقتاً، كان الشرط جائزاً،
سواء كان التصرف بعوض أو بغير عوض . أما
إذا كان التحريم عن التصرف بصفة مؤبد ،
كان الشرط باطلاً، ولا يبنى عليه بطلان العقد
إلا إذا كان هذا الشرط في مقابل الالتزامات
التي التزم بها الطرف الآخر
المحكمة :

« حيث أنه تبين للمحكمة أن المستأنفة
باعت لولدها حسن محمد الجوهري ١٣ قيراط
نظير مبلغ ٦٠ جنيهاً قبضته نقداً وعداً من مال
المشتري بعقد مؤرخ ٢٧ مايو سنة ١٩١٩
وسجل في ١٠ يوليو من السنة المذكورة

« وحيث أنها تزعم أن البيع صوري
وترتكز في ذلك على كتابة صادرة من أولادها
ومنهم حسن محمد الجوهري في يوم تحرير عقد
البيع تتضمن تعهداً بعدم التصرف في الأتيان
المبيعة إلا بعد وفاتها

« وحيث أن علماء القانون قالوا بأنه إذا
نهي البائع المشتري عن التصرف فيما اشتراه
فأما أن يكون هذا النهي مؤبداً أو أن يكون

٢ - يشترط في الدعوى القاطعة للمدة الطويلة أن يحكم للمدعى فيها. فإذا رفضت أو ترك المدعى دعواه مدة ثلاث سنوات فيزول الانقطاع المترتب عليه ويتصل الزمن اللاحق بالزمن السابق المحككة :

« حيث أن دعوى المدعيات تنحصر في أنه بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٢١ صدر مرسوم سلطاني باعتبار الأراضي لقشلاقات الحرس السلطاني بجهة رأس التين من الأملاك العامة بأنه نزع ملكية ٦ س ٣ ط أرض قضاء عبادة عن ٥٦٩ متراً مربعاً باعتبار أنها وقف لورثة احمد عثمان الطوبجي وقد أودعت الحكومة مبلغ ١٧٠٧ جنيهًا بخزينة محكمة اسكندرية الأهلية وبتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٢٢ صدر قرار وزارة الأشغال باستيلاء محافظة الاسكندرية على الأرض المذكورة وتسليمها لمصلحة المساحة - على أن الأرض المذكورة ليست بوقف - وأن الحكومة لم تعتبرها وقفاً الا بناء على ايهام المدعى عليه الثالث حسين افندي حمدي والحقيقة أنها كانت مملوكة لرجب افندي حمدي الذي توفي وانحصر ارثه في المدعيات فقط وأنهن المالكات للقطعة المذكورة وأن المبلغ المودع بخزينة محكمة الاسكندرية ثمنًا للقطعة من حقن لذلك يطلب المدعيات الحكم لهن بالاستيلاء على ثمن الأرض المنزوع ملكيتها وبمحضر جلسة فبراير سنة ٩٢٦ عدل الوكيل

مؤقتاً. فان نص الشرط على عدم جواز التصرف مؤقتاً فيكون هذا الشرط سواء كان التصرف بعوض أو بغير عوض جائزاً. وأما اذا نص على عدم التصرف مؤبداً فيكون الشرط باطلاً. ولا يبنى عليه بطلان العقد الا اذا كان هذا الشرط في مقابل الالتزامات التي التزم بها الطرف الآخر (انظر في هذا الصدد نبدات ٦٣ و ٦٤ و ٦٨ من الكتاب الرابع جزء أول من شرح القانون المدني مادة نمرة ١٥٨٤ صحيفة ١٤ دالوز)

« وحيث أن النهي عن التصرف لم يكن مؤبداً بل هو مؤقت وينتهي بوفاء البائعة فهو شرط صحيح وجائز ولا يترتب عليه اعتبار البيع صورياً ولا الغاؤه فيتعين تأييد الحكم المستأنف » (قضية الست فطومه زيد وحضر عنها حضرة محمد افندي عبد الوهاب الحامي ضد الست حفيظه احمد البديوي وآخرين وحضر عن الأولى حضرة ابراهيم افندي حسني الحامي نمرة ٨٢٥ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرات على عبد الرازق بك وعفيفي مفت بك واسماعيل محمود حمدي بك)

٥٤٠

محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٦

أملاك اميرية . فقدان صفتها . تملكها بوضع اليد .

القاعدة القانونية

١ - اتفق العلم والعمل على أنه اذا فقد العقار صفته العمومية أصبح من الأملاك الخصوصية التي يجوز التصرف فيها ويمكن تملكها بوضع اليد المدة الطويلة

عن المدعيات طلباته بأن حصرها في طلب الحكم بالمبلغ الذي سيقدر نهائياً ثمناً للأرض البالغ مساحتها ٥٦٩ متراً

« وحيث أن المدعى عليه الثالث حسين افندي حمدي مع باقي المدعى عليهم زعموا أن القدر المنزوع ملكيته لم يكن بوقف وإنما كان مملوكاً لمورثهم ومورث المدعيات . لذلك يطلبون الحكم لهم بنصيبهم في المبلغ الذي سيقدر ثمناً للأرض كل بحسب نصيبه الشرعي حسب الحكم الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية

« وحيث أن الحكومة زعمت أن الأرض المنزوع ملكيتها لم تكن مملوكة للمدعيات ولا لباقي الخصوم كما أنها لم تكن موقوفة وأن اجراءات نزاع الملكية كانت اتخذت ضد ورثة احمد آغا الطوبجي لأن المدعى عليه الثالث حسين حمدي افندي كان زعم بأن هذه الأرض مملوكة للوقف وأنه هو الواضع اليد عليها فصدر المرسوم السلطاني باعتبارها من أملاك الحكومة مع أنها من أملاك الميري العامة التي لا يجوز امتلاكها بوضع اليد المدد الطويلة وأن مرسوم ٩٢١ ديسمبر سنة ١٩٢١ صدر خطأ وعلى فرض أن الأرض من أملاك الميري الحرة التي يجوز تملكها بوضع اليد المدد الطويلة فإن وضع يد رجب افندي حمدي اقتطع برفع دعوى الإيجار التي رفعت من الحكومة على رجب افندي حمدي سنة ١٨٩٦ والتي حكم فيها نهائياً بالإيقاف ثم تمجلت في سنة ١٩٠٩ وهي لا تزال قائمة للآن

« وحيث أن حسين افندي حمدي وباقي المدعى عليهم زعموا أن الأرض لم تكن موقوفة وأنها كانت مملوكة أصلاً لمورثهم ومورث المدعيات واكتسبوا الملكية بوضع اليد المدد الطويلة وزعموا أن رجب افندي حمدي مورث المدعيات صدر منه اقرار في سنة ١٨٩٥ يعترف فيه بأن القطعة والمنزل المقام عليها مملوكة له ولباقي ورثة احمد عثمان آغا فانكر المدعيات توقيع المورث على ذلك الاقرار لذلك حكم تمهيداً أولاً بنذب خير للاطلاع على مستندات الخصوم ومعاينة الأرض والبحث فيما اذا كانت القطعة المذكورة من أملاك الميري العامة ونذب خير آخر لمضاهاة الامضاء المنسوبة لمورث المدعيات رجب افندي الموقع به على الاقرار الصادر في سنة ١٨٩٥ على امضائه الموقع بها على ورقة رسمية وقد باشر الخبيران المأمورين وقدمتا تقريريهما « وحيث انه ثابت من مستندات الخصوم وقرار الخبير أن قطعة الأرض المنزوع ملكيتها هي أرض فضاء ولم يكن عليها استحكامات ولا مدة للمنفعة العامة بدليل أن مورث المدعيات وباقي المدعى عليهم أقام عليها منزلاً وزاوية للصلاة من قبل سنة ١٨٦٢ خاضعت الحكومة لمطالبة المرحوم رجب افندي بايجار الأرض المقام عليها المنزل والزاوية من أول سنة ١٨٨١ لغاية سنة ١٨٩٦ أمام المحكمة فلو كانت عليها استحكامات أو لو كانت مخصصة للمنفعة العامة لما كانت تركته للحكومة يقيم المباني عليها

« وحيث يؤخذ من تقرير الخبير كذلك أن القطعة المذكورة لم تكن من أملاك الميري الخصوصية بدليل أنها لم تكن مندرجة بسجلات حصر أملاك الميري

« وحيث حتى على فرض التسليم بأنها كانت مخصصة للنفقة العامة ثم تركتها الحكومة حتى زالت صفتها ومعالمها فلا يمكن اعتبارها من الأملاك العامة بل تكون من الأملاك الخاصة لأنه من المتفق عليه بين العلماء وأخذت به الأحكام أنه إذا فقدت المقارصت العمومية أصبح من الأملاك الخصوصية التي يجوز التصرف فيها ويمكن تملكها بوضع اليد المدد الطويلة (انظر مطول بودري كتاب التقادم الطبعة الرابعة عدد ١٤٨ و ١٤٩ ص ١٢٤ - وبلانيول جزء أول عدد ٣٠٧٧ وأحكام النقض الفرنسي المذكورة بالحاشية ووسوعات دالوز جزء ١٧ نبذة ١ - وحكم محكمة الاستئناف بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية سنة ٨ عدد ١٧٠ وبتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٢٥ شرائع عدد ٢٥١)

« وحيث مما تقدم يرى أن القطعة المذكورة لم تكن مخصصة للمنافع العمومية وأن مورث الخصوم وضع اليد عليها المدد الطويلة المكسبة للملك بدون منازع ولا معارض

« وحيث ثابت أن الحكومة كانت رفعت دعوى على مورث المدعيات رجب أفندي تطالبه بإيجار القطعة المقام عليها الأبنية بما فيها المنزل فتمسك بوضع اليد المدد الطويلة هو ومورثه

من قبل قررت المحكمة إيقاف دعوى الإيجار حتى ترفع الحكومة دعوى الملك فاستأنفت الحكومة حكم الإيقاف وقضى بتأييده من هذه المحكمة سنة ١٨٩٦ (انظر الدعوى المضمومة)

« وحيث أن الحكومة زعمت أن رفع دعوى الإيجار يقطع المدة الطويلة

« وحيث أن اقتطاع المدة هو الأثر الذي يترتب على فعل صاحب الحق المهدد بالزوال بمضى المدة قبل انتهائها

« وحيث ثابت أن العين كانت تحت يد المورث الأصلي أحمد عثمان أغا الطوبجي وأقام عليها الأبنية من قبل سنة ١٨٦٢ أفرنكية بدليل وجود المنزل على الخرائط المعمولة سنة ١٨٦٢ كما يؤخذ من تقرير الخبير واستمر واضح اليد إلى أن نزع ملكيته في سنة ١٩٢١ بالرسوم السلطاني بمعنى أن المدعين وباقي الخصوم اكتسبوا حق الملك بوضع اليد المدة الطويلة قبل رفع دعوى الإيجار بزمن طويل

« وحيث حتى على فرض التسليم بأن المدة الطويلة لم تنقض فإن التقاضي يجب أن يكون عن الحق المهدد بمعنى أنه كان يجب على الحكومة المطالبة بالملك ولو تمسكت مع الحكومة نظريتها واعتبرنا أن دعوى الإيجار تقطع المدة فإنه يشترط في الدعوى التي ترفع ويترتب عليها اقتطاع المدة أن يحكم للمدعي . فإذا رفضت الدعوى أو ترك المدعي دعواه مدة ثلاث سنوات فيزول الاقتطاع المترتب عليه ويتصل الزمن اللاحق بالزمن السابق (شرح القانون المدني لدوهلس جزء ثالث ص ٢٤٣ فقرة ٩٥ وفتحى باشا ص ١٠١)

« وحيث ثبت أن الحكومة رفعت دعوى الإيجار في سنة ١٨٩٦ وقضى بإيقافها وتأيد حكم الإيقاف ثم جددتها في سنة ١٩٠٩ وقد شطبّت الدعوى ومضى على الشطب أكثر من الثلاث سنوات الكافية لبطلان المرافعة (المراجع السابقة) ومن ثم فلا يمكن أن يترتب على دعوى الإيجار أى إقطاع

« وحيث يتعين البحث الآن فيما إذا كان الثمن الذى سيصدر فخص به المدعيات أم يوزع على جميع ورثة أحمد عثمان أغا الطوبجى كل بحسب نصيبه الشرعى

« وحيث ثبت باعتراف المدعيات أن المنزل والزاوية أنشأهما المورث الأصلى أحمد أغا عثمان سنة ١٢٦٠ ووضع اليد وراثه من بعده على العقار الى أن نزعه الحكومة فى سنة ١٩٢١

« وحيث أنه وإن كان المرحوم وجب أفندى حمدى كان واضح اليد على المنزل والزاوية إلا أنه كان واضح اليد بصفته أحد الورثة فاليد أنابة عن باقى الورثة ومن أقطع الأدلة على ذلك هو أنه كانت حصلت تحريات بين بيت المال ورجب أفندى فاعترف رجب أفندى كتابة بتاريخ يونيه سنة ١٨٩٥ بأن المنزل المجاور للزاوية ليس ملكاً له خاصة وإنما للمرحوم الورثة - وهذا الإقرار وجد ضمن أوراق الدعوى وقدمته الحكومة كسند لها - ولما تمسك باقى الورثة بهذا الإقرار أنكر ورثة رجب أفندى حمدى توجب على الإقرار وعلمه من مدعيه وأما موظف

عموى فقد حكم تمهيداً بنسب خير لمضاهاة الامضاء الموقع بها على الاقرار على امضاء رجب أفندى الموقع بها على ورقة رسمية وقد ظهر من عملية المضاهاة أن الامضاء المنكرة تضاهى امضاء رجب أفندى الموقع بها على عريضة دعوى الاستئناف المعلنة لصاحب التوقيع وترى المحكمة الأخذ بتقرير الخبير للأسباب التى بنى عليها

« وحيث فضلاً عما تقدم فقد اعترف المدعيات بمذكرتهن المؤرخة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بأن المنزل كان أصلاً مملوكاً للمورث الأصلى ويخصهن فيه نصيباً أكثر مما قدره الاخصام الثوالث باقى ورثة أحمد أغا عثمان الطوبجى

« وحيث ثبت كذلك أنه بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ٩٢٢ أئذ المدعيات بأشكائب محكمة اسكندرية الاهلية وقد جاء بالانذار انه فى ٥ سبتمبر سنة ٩٢١ صدر مرسوم باعتبار القطعة المتنازع عليها من الاملاك العامة ومساحتها ٥٦٩ متراً وقد أودع ثمن هذا القدر بخزينة المحكمة ونظراً لأن المدعيات من ورثة المرحوم رجب أفندى حمدى الذى توفي فى آخر سنة ٩٠٠ والذى كان مالكا لنصف الارض وهو ابن المرحوم محمد بن المرحوم أحمد أغا عثمان تربية لى لذلك يطلبن عدم صرف نصف المبلغ المودع وقدره ١٧٠٧ جنيهاً لأنه حق خالص لهن - ان هذا الانذار صريح فى ان المنزل والارض كان الواضع اليد عليها رجب أفندى

وباقى ورثة المرحوم احمد اغا عثمان تربيته لى .
لا وضع يد رجب افندى وحده

« وحيث اذا تقرر ذلك وجب توزيع ما يتقدر ثمنًا للأرض على جميع ورثة المرحوم احمد اغا عثمان الطوبجى وهم عدا المدعيات المدعى عليهم من الثالث الى الثامن (حسين افندى حمدى وعثمان وخديجه وشريفه أولاد المرحوم محمد احمد واحسان القيسى احمد ومحمد القيسى احمد) كل بحسب نصيبه الشرعى على أساس الحكم الشرعى الصادر بثبوت وراثته كافة الخصوم المؤرخ ١٤ ابريل سنة ٩٢٤ من محكمة اسكندرية الشرعية

« وحيث يجب أن تتحمل الحكومة المصاريف لمازعتها الخصوم فى الملك »
(قضية الست دولت وأخرى ضد باشكاتب محكمة اسكندرية الاهلية وآخرين نمرة ٢٠٦ كلى . دائرة حضرات خليل بك عفت ومحمد بك حمدى السيد وأحمد بك نصرت)

٥٤١

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية
حكم تاريخه ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٥
تضامن . حكمه . يمين حاسمة . استئناف .
القاهرة . القانونية

لتضامن تيجتان : احدهما نتيجة مباشرة
تلتزم كل واحد من المدينين المتضامنين بكل الدين الذى التزم به المدين ، والاخرى نتيجة ثانوية مقتضاها قيام بعض المدينين المتضامنين

مقام البعض الآخر منهم بمعنى ان العمل الذى يقوم به الواحد منهم لمصلحة الآخر أو ضد هذه المصلحة يعتبر صادراً من الكل لمصلحة الكل أو ضد مصلحة الكل . بناء عليه اذا وجه أحد المدينين المتضامنين اليمين الحاسمة الى الدائن وحلفها الدائن وصدر الحكم كانت اليمين أشبه بشئ . بعقد صلح يتم بين الطرفين امام المحكمة فائسته وحكمت بقتضاه بحكم قطعى لا يقبل الاستئناف . وبناء عليه لا يجوز للمدين الذى لم يوجه اليمين ان يرفع استئنافاً عن الحكم المحكمة :

« من حيث ان المستأنف عليهم دفعوا بطلب الحكم بعدم قبول الاستئناف لأن مورثهم قد حلف اليمين الحاسمة التى وجهها اليه الضامن فرج عبد الرحمن المتضامن مع المستأنفة المدينة .

« وحيث ان الدعوى مقامة أصلاً امام محكمة بنى سويف الجزئية من مورث المستأنف عليهم كدائن للمستأنفة فى مبلغ ٣٠٠٠ قرش وملحقاته من فوائد ومصاريف وحبس العين المتفق على انها تأمين للدفع وعلى المدعو فرج عبد الرحمن كضامن متضامن فى ذلك وقد حضر الطرفان وطلب الضامن (المطلوب الحكم عليه مع المدينة بالتضامن . ولم ينازع فى ذلك) تجليف المدعى مورث المستأنف عليهم اليمين الحاسمة على « ان المبلغ المرفوع به الدعوى لم يكن أرباح »

« وحيث أن المدعى المذكور قد حلف اليمين المذكورة بالصيغة التي وضعها الضامن المتضامن وذلك بجلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٢٤ فحكمت المحكمة للمدعى حضورياً في هذا التاريخ بما طلب ما عدا حبس العين للأسباب التي تضمنها ذلك الحكم »

« وحيث أن المدينة نظلة بنت صابر قد استأفقت هذا الحكم بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٩٢٤ المعلن اليها في ٥ مارس سنة ١٩٢٤ وطلبت الغاء ورفض دعوى مورث المستأف عليهم للأسباب الواضحة بصحيفة الاستئناف . وقد ردت على دفع المستأف عليهم بأن اليمين الحاسمة التي حكمت بمقتضاها المحكمة الجزئية لم توجه منها وطلبت رفض الدفع وقبول الاستئناف »

« وحيث أنه لا نزاع في أن طلب المدين اليمين الحاسمة من الدائن وقبول هذا لها وحلفه اياها بالصيغة المطلوبة إنما هو عقد صلح تم بين الطرفين امام المحكمة فأثبتته وحكمت بمقتضاه بحكم قطعي لا يقبل الاستئناف »

« وحيث أن موضوع النزاع ينحصر في معرفة هل اليمين التي وجهها الضامن المتضامن للدائن رافع الدعوى التي حلفها هذا المدعى ملزمة للمدينة المستأفة وبعبارة أخرى مسقطه لحقها في الاستئناف فيحكم بقبول دفع المستأف عليهم ما لفت الذكر أو هي غير ملزمة لها فيحكم برفضه ومن ثم بقبول الاستئناف »

« وحيث أنه لا نزاع في أن مركز الضامن للمدين المتضامن معه في الدين هو مركز المدين نفسه بالنسبة للدائن ونصوص القانون خالية من الإشارة الى جواز أو عدم جواز قيام بعض المدينين المتضامنين مقام البعض الآخر والتصرف بعمل يلزم لهذا البعض »

« وحيث أنه امام هذا الخلو وبالنظر لأن قانوننا المصري قد استمد معظم نصوصه من القانون الفرنسي فيجب الرجوع الى المبادئ العامة ويصح الاستئناس بآراء الشراح وأخصهم الفرنسيين وبأحكام محاكمهم لسد هذا النقص » وحيث أن شراح القانون الفرنسي قد عنوا بالنظرية التي نحن بصدد ها ومنهم الاستاذ (بلانبول) حيث جاء في صحيفة ٢٤٠ نبذة ٧٥٠ في الجزء الثاني من شرحه لقانون المدني تحت عنوان (قيام بعض المدينين المتضامنين مقام البعض الآخر) وذلك في باب « تعدد الدائنين والمدينين » ما يأتي « للتضامن في العلاقة الموجودة بين الدائن ومدينه نتيجة ثانوية غير النتيجة المباشرة التي تلزم البعض بكل الملتزم به وهذه النتيجة هي قيام بعض المدينين المتضامنين مقام البعض الآخر منهم بمعنى أن العمل الذي يقوم به الواحد منهم لمصلحة الآخر أو ضد هذه المصلحة يعتبر صادراً من الكل لمصلحة الكل أو ضد هذه المصلحة »

« وحيث أن كتاب الفرنسيين قد قرروا هذا المبدأ في شروحهم وأخذت به المحاكم رويداً رويداً في أحكامها بحيث أصبح العمل جارياً »

به في جميعها حتى أن محكمة النقض والابرام حكمت في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩١ بتنقض حكم لمحكمة استئناف باريس ظهر لمحكمة النقض انه ضد هذه المبدأ (نبذة ٧٥٢ من الصحيفة سالفة الذكر من السكتات عينه)

« وحيث أنه يؤيد ذلك رأى (يونيه) في نبذة ٢٧٣ اذ زاد هذا المبدأ بياها حيث قال « ان المدين المتضامين مفروض فيهم ويعتبرون انهم أقاموا بعضهم البعض وكلاء بالتبادل فيما بينهم »

« وحيث أنه انذاً بهذا المبدأ الذي قرره الحاكم الفرنسية في أحكامها وهي الحاكم التي أخذ قانوننا المصري من نصوص قانونها الفرنسي الشيء الكثير بحيث كانت الروح التشريعية لذلك واحدة في البلدين تكون النتيجة ان طلب المدعو (فرج عبد الرحمن) ثاني المدعى عليهما في أصل الدعوى اليمين الحاسمة من المدعى مورث المستأنف عليهم الآن وقبول هذا اليمين وحلفه اياها امام المحكمة عملاً قانونياً ملزماً له وللمدينين معه بالتضامن وهي المستأنفة نظله بنت صابر سواء بسواء

« وحيث أنه فوق ما تقدم فان المستأنفة حضرت جلسة عرض اليمين المذكورة وقبولها وادائها وهي جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٢٤ وسكنت عن الاعتراض على شيء من ذلك ولم تقدم أي دفع « وحيث أنه لذلك كله يكون دفع

المستأنف عليهم بعدم قبول الاستئناف دفعا وجبها وفي محله ويتعين قبوله

« وحيث أن من يحكم عليه يلزم بالمصاريف »

(استئناف نظله بنت صابر وحضر عنها حضرة قسطندي أفندي برسوم المحامي ضد ورقة سيد موسى محمد وحضر عنهم حضرة عبد الغني أفندي زيدان المحامي للمرة ٣٣١ سنة ١٩٢٤ دائرة حضرات محمد توفيق حقي بك ومحمد بسيوني بك وفهمى بشاى بك)

٥٤٢

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ يولييه سنة ١٩٢٥

حكم جنائي غيابي . معارضة . تنازل . استئناف . نصب . طرق احتيالية .

القاعدة القانونية

١ - ان قواعد المرافعات المدنية تسرى على المعارضة في حكم غيابي في المواد الجنائية لعدم وجود نصوص خاصة بها في قانون تحقيق الجنايات، وبناء على ذلك تكون معارضة المحكوم عليه بالحبس غيابياً مقبولة الى الوقت الذي علم فيه الغائب بالتنفيذ طبقاً للمادة ٣٢٩ مرافعات

٢ - للمتهم في المواد الجنائية ان يتنازل عن المعارضة في الحكم الغيابي ويستأنف هذا الحكم قبل فوات ميعاد المعارضة

٣ - الطرق الاحتياطية التي يقصدها الشارع في المادة ٢٩٣ عقوبات هي أساليب النش والخداع التي يستعملها الجاني بقصد الوصول لغرض من الأغراض المبينة في المادة المذكورة . ولا بد لتكوين هذه الطرق من

استخدام أساليب وتدابير. فمجرد الادعاءات السكاذبة مهما أكد القائل صحتها لا تكون جريمة النصب والاحتيال. على أنه مما اتفق عليه علماء أنه مما يرفع الإكاذيب إلى مصاف طرق الاحتيال استعانة الجاني بأشخاص آخرين لتأييد ادعاءاته السكاذبة وعلى ذلك تتوفر أركان جريمة النصب إذا حصلت بتدبير جملة أشخاص يؤيد كل منهم مزاعم الآخر كما لو زعم أحدهم بأنه مالك لشيء والآخر ممسار ٤ - لا مانع يمنع محكمة الاستئناف من تعديل الوصف ولو أن النيابة لم تستأنف وذلك بشرط إعلان التهم بالوصف الجديد ليدافع عن نفسه حتى لا يمس تغيير الوصف حقوق الدفاع وبشرط عدم تشديد العقوبة على التهم المحسنة :

« من حيث أنه ثابت أن الحكم المستأنف صدر غيابيا بالنسبة للتهم بتاريخ ٥ يناير سنة ٩٢٥ بالمعقوبة وقد أعلن هذا الحكم له مخاطبا مع خاله عبد الحكيم سعد في ٢٤ يناير سنة ٩٢٥ فاستأنف التهم في ٢٢ أبريل سنة ٩٢٥ » وحيث أنه مما هو متفق عليه أن قواعد المرافعات المدنية تسري على المعارضة في حكم غيابي في المواد الجنائية لعدم وجود نصوص خاصة بها في قانون تحقيق الجنايات وبناء على ذلك تكون معارضة المحكوم عليه بالحبس غيابيا مقبولة إلى الوقت الذي علم فيه الغائب بالتنفيذ طبقاً للمادة ٣٢٩ مرافعات (راجع في ذلك حكم في سنة ١٩٠١ مجموعة

نمرة ٣ ص ٩٩ وحكم محكمة النقض في ٦ أكتوبر سنة ٩٠٤ م ج ٦ صحيفة ٢٦) « وحيث أنه لم يثبت أن التهم علم بهذا الحكم لغاية استئنافه وإذا فُيعاد الاستئناف لم يعمض فيتعين قبوله شكلاً ولا عبرة بعدم معارضة التهم في هذا الحكم الغيابي قبل استئنافه لأن التهم في المواد الجنائية أن يتنازل عن المعارضة في الحكم الغيابي ويستأنف هذا الحكم قبل فوات ميعاد للمعارضة كما حكمت بذلك محكمة النقض في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ مجلة القضاء سنة سادسة نمرة ٧٦ »

« وحيث أنه بناء على ذلك يتعين الحكم بقبول الاستئناف شكلاً »

عن الموضوع

« من حيث أن النيابة العمومية رفعت الدعوى على التهم وآخرين معه واتهمتهم بأنهم في يوم ٢٢ ديسمبر سنة ٩٢٣ بسوق ملوى توصلوا إلى الاستيلاء على مبلغ ٢٢ جنيه مصري بطريق النصب (بالطريقة للبنية بوصف التهمة) وطلبت معاقبتهم جميعاً بالمادة ٢٩٣ عقوبات »

« ومحكمة أول درجة قضت بالعقوبة على جميع المتهمين وبتعويض للسجن عليه واعتبرت الحادثة سرقة منطبقة على المادة ٢٧٤ عقوبات فاستأنف التهم هذا في الميعاد كما تقدم وبالجلسة فوضت النيابة الرأي باعتبار الحادثة سرقة أو نصب ودافع المتهم عن نفسه بما هو وارد بمحضير الجلسة »

« وحيث أنه يجب الرجوع الى وقائع الدعوى لمعرفة ما اذا كانت تنطبق على جريمة النصب أو السرقة أو غير ذلك

« وحيث أن الذي ثبت للمحكمة من التحقيق واقوال الشهود والجنى عليه أن المتهم وثلاثة آخرين معه في الزمان والمكان المذكورين أنقأوا جاموساً بأنهم يريدون أن يبيعوا جاموساً كانت معهم ففصلها الجنى عليه بمبلغ ٢٢ جنيه مصرى أخذها منه المتهم الذى كان يتظاهر بأنه مزارع وعند ذلك قال آخر من الأربعة المذكورين الذى كان يتظاهر بأن المالك أنه لا يقبل البيع بهذا الثمن مطلب ثالث من الجنى عليه أن يرفع الثمن قليلاً وفي هذه الأثناء أخذ الشخص الذى كان يتظاهر بأنه صاحب الجاموسة المبلغ سالف الذكر من المتهم بحجة أنه سيرده لصاحبه ثم فر بالمبلغ فاقتفى أثره الجنى عليه ولم يدركه طأد الى المكان الذى حصلت فيه المساومة فلم يجد الجاموسة ولا باقى المتهمين ووجد جاموسة أخرى متقدمة فى السن وقيمتها اقل من الأولى بكثير

« وحيث أن هذه الوقائع تكون جريمة النصب المعاقب عليها بالمادة ٢٩٣ عقوبات لأن أركان هذه الجريمة هي أربعة : الاحتيال وتسليم الجنى عليه الشيء الذى اراد الجانى الاستيلاء عليه، والضرر، والقصد الجنائى . اما الثلاث أركان الأخيرة فظاهر توفرها من الوقائع السابقة، واما الاحتيال فيجب الرجوع الى نص المادة ٢٩٣ عقوبات واقوال الشراح فى ذلك لمعرفة ما اذا كان هذا الركن متوفراً أم لا

« وحيث أن الاحتيال حسب نص المادة المذكورة على ثلاث انواع اولها استعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود واقعة مزورة وهى محل بحثنا وثانيها التصرف فى ملك ثابت أو منقول ليس ملكاً للتصرف وثالثاً اتخاذ اسم كاذب أو صفة صحيحة

« وحيث أن الطرق الاحتيالية التى يقصدها الشارح هي اساليب الخس والخداع التى يستعملها الجانى بقصد الحصول لغرض من الأغراض المبنية بالمادة ٢٩٣ عقوبات ولا بد لتكوين هذه الطرق من استخدام اساليب وتدابير وعلى ذلك فلا تتكون جريمة النصب من مجرد الادعاءات الكاذبة مهما أكد القائل فى صحتها وانما اتفق علماء القانون على أنه مما يرفع الاكاذب الى منصف الطرق الاحتيالية استعانة الجانى بأشخاص آخرين لتأييد ادعاءاته الكاذبة وعلى ذلك تتكون جريمة النصب اذا حصلت بتدبير جملة أشخاص يؤيد كل منهم مزاعم الآخر كما لو زعم أحدهم أنه مالك لشيء والاخر بمسار

« وحيث أنه متى تقرر ذلك تكون أركان جريمة النصب كلها متوفرة فى هذه الدعوى لأن المتهم ومن معه استعملوا طرقاً احتيالية مع الجنى عليه المذكور من شأنها إيهامه بوجود واقعة مزورة وهى رغبتهم فى بيع الجاموسة وهذه الطرق هي احضارهم جاموسة معهم وتظاهروا بالرغبة فى بيعها حال كونهم عدة أشخاص تظاهر بعضهم بأنه مالك والبعض الآخر بأنه بمسار وقد حصلوا بهذه الطرق

أول صحيفة ١٢٨٨ وما بعدها وشرح الاستاذ احمد بك امين لقانون العقوبات صحيفة ٧١٩ وما بعدها

« وحيث أنه فيما يختص بالعقوبة التي قضت بها محكمة اول درجة فترى المحكمة انها تتناسب مع جرم المتهم وفيما يختص بالتعويض المدني فالحكم في محله للضرر الذي اصاب المجنى عليه » وحيث المتهم طأء اذ سبق الحكم عليه في سرقة بشهرين في ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٣ فيتمين معاملته بالمادة ٤٨ عقوبات

« وحيث انه بناء على ذلك يتمين تعديل الحكم فيما يختص بالوقف واعتبار الحادثة جنحة نصب منطبقة على المادة ٢٩٣ عقوبات و٤٨ عقوبات وتأبيده فيما عذا ذلك والزام المتهم بالمصاريف الدينة »

(قضية النيابة العمومية نمرة ٢٠٦٩ سنة ١٩٢٥ ضد عبد الناصر عبد المال دائرة حضرات مصطفى بك رشدى وعبد الرحمن محمود بك وحافظ طاهر بك وساويرس ميخائيل افندى عضو النيابة)

٥٤٣

محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٩ مايو سنة ١٩٢٦

تسجيل . أسبقية . أفضلية . غمرة سلسلة .

القاعدة القانونية

اذا سجل عقدان في يوم واحد وفي ساعة واحدة كان افضلهما اسبقهما في التاريخ العرفي ولو كانت غمرته المسلسلة متأخرة عن الآخر المحكمة :

« حيث أن المستأنف عليهما اشترى ١ فدان و ٨ قراريط من عبد المجيد احمد عمار

على مبلغ ٢٢ جنيه من المجنى عليه المذكور ولا محل لاعتبار مثل هذه الحادثة سرقة لعدم توفر ركن الاختلاس

« وحيث أنه وأن غيرت محكمة أول درجة وصف النيابة الاول واعتبرت الحادثة سرقة بدل نصب فلا مانع يمنع قاضى الاستئناف من تعديل الوصف ولو أن النيابة لم تستأنف بشرط اعلان المتهم بالوصف الجديد ليدافع عن نفسه حتى لا يمس التغيير حقوق الدفاع وبشرط عدم تشديد العقوبة على المتهم وعلل الشراح ذلك بما خوله القانون من الحق العام للقاضى الاعلى الذى لا يصح أن يلزم بتأييد الوصف او بتبرئة المتهم من فعل معاقب عليه قانونا (راجع في ذلك شرح قانون تحقيق الجنايات لفستان هبلى جزء ٦ صحيفة ٨١٧ وحكم محكمة النقض المصرية الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ٩١٥ صحيفة ٦٢ سنة ٩٠٦)

« وحيث ان المتهم المستأنف اعلن امام هذه المحكمة بالوصف الجديد باعتبار الحادثة نصب منطبقة على المادة ٢٩٣ عقوبات ودافع عن نفسه عن هذه التهمة

« وحيث أنه بناء على ذلك يتمين اعتبار الحادثة نصب ومعاينة المتهم بالمادة ٢٩٣ عقوبات لاتهامه بأنه في الزمان والمكان المذكورين اتفامع آخرين استولوا على مبلغ ٢٢ جنيه من محمد احمد على باستعمالهم الطرق الاحتيالية سائلة الذكر بأن أوهموه بوجود واقعة مزورة وهى رغبتهم في بيع جاموسة احضروها لهذا الغرض » راجع في ذلك جرسون

ما ظهر خطأه وقد ترتب على ذلك ضرر
للمستأنف عليهما »

(استئناف مديرية جرجا الحاضر فيها مندوبها
وعبد المال السيد حجاب وحضر عنه الاستاذ اسماعيل
أفندي مجدى الحامى ضد هاشم بك محمد احمد هارون
وآخرين وحضر عنهم حسين أفندي زين العابدين الحامى
قابلاً عن الاستاذ طازر أفندي جبران الحامى، نمرة ٨١١
سنة ٩٢٢. دائرة حضرات مصطفى بك رفعت وعبد المجيد
أفندي ابو النجا وأحمد أفندي قواد)

٥٤٤

محكمة قنا الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٢٥ يناير سنة ٩٢٦

شفعة. عدم تجزئة الصفقة . مجاورة من حدين .
عدم . تسجيل . البيع .

القاعدة القانونية

١ - حق الشفعة لا يتجزأ بمعنى أنه ليس
لشفيع أن يأخذ بعض العقار المشفوع فيه ويترك
البعض الآخر جبراً عن المشتري

٢ - لجواز الشفعة في الأطنان يجب أن
تكون المجاورة من حدين. فإذا كان الشفيع جاراً
من حد واحد فلا شفعة

٣ - أنه بحسب القانون نمرة ١٨ سنة ٩٢٣
يترتب على عدم تسجيل عقد البيع أن الملكية
لا تنشأ ولا تزول بين المتعاقدين والفقرة الثالثة
من المادة الأولى صريحة في أنه لا يكون للعقود
غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية
بين المتعاقدين ويترتب على ذلك أنه لا تنتقل
الملكية للمشتري ولا تزول الملكية من البائع

احد المستأنف عليهم بعقد تاريخه ١٩ أكتوبر
سنة ١٩١١ ومسجل في ٣ يناير سنة ١٩١٣

» وحيث أن المستأنف عبد المال السيد
حجاب اشترى ٢٠ قيراط ضمن هذا القدر من
البائع نفسه بعقد تاريخه العرفي ٢٤ اغسطس سنة
١٩١٢ ومسجل في ٣ يناير سنة ١٩١٣

» وحيث أنه واضح من الاطلاع على
المقدين أنهما تسجلا معا في الساعة الثانية
عشرة أى في وقت واحد ولا عبرة بكون نمرة
تسجيل عقد المستأنف عليهما الاولين لاحقة
لنمرة تسجيل عقد المستأنف لان العبرة بالوقت
الذى حصل فيه التسجيل

» وحيث أنه ازاء عدم اسبقية أحد
المقدين على الآخر فيما يختص بالتسجيل يتعين
الأخذ بالتاريخ العرفي وظاهر أن تاريخ عقد
المستأنف عليهما الاولين سابق على تاريخ عقد
المستأنفين

» وحيث أنه فضلاً عن ذلك يتبين من
شهادة شهود المستأنف عليهما الاولين انهما وضعوا
اليدهما من عهد الشراء حوالى اثني عشرة سنة
والمحكمة ترى الأخذ بشهادتهم وترجحها على
شهود المستأنفين

» وحيث أن التعويض المحكوم به على
المديرية في محله لانها شرعت في نقل التكليف
من اسمي المستأنف عليهما الاولين لاسم المستأنفين
ظناً منها أن عقد المستأنفين اسبق تسجيلاً وهذا

بمقتضى عقد البيع الذى لا يسجل . وبناء عليه لا تجوز الشفعة فى صفقة تمت بعقد بيع غير مسجل المحكمة :

« حيث أن المستأنف احمد محمد سالم طلب رفض دعوى المستأنف عليه الأول عبد الوهاب محمد سالم اعتماداً على عدم توفر الشرائط القانونية فى الطلب والعرض وعلى أن الشفع لا يجاوز الأطنان التى يطلب أخذها بالشفعة وعلى أن عقد البيع الصادر له من البائع لم يسجل ولا يعتبر ناقلاً للملكية طبقاً لقانون التسجيل الجديد

عن الطلب والعرض

« حيث أنه بالاطلاع على عقد البيع المقدم يتضح أنه صادر من أبو المجد محمود الى احمد محمد سالم ببيع ٢١ قيراط قطعة واحدة بثمن قدره ٥٣ جنيهاً وقد دفع البائع والمشتري عليه يوم ٢٦ اغسطس سنة ١٩٢٤ بقلم كتاب محكمة اسنا الجزئية ولم يسجل هذا العقد تسجيلاً تاماً .

« وحيث من أوراق القضيتين المستأنفتين يتبين أنه بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ طلب المستأنف عليه الأول أن يأخذ بالشفعة ٨ ط نظير مبلغ ١٧ جنية و ٥٠٠ مليم عرضها على المشتري وفى ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٤ رفع دعوى الشفعة عن المقدار المذكور قائلًا أنه علم بالبيع يوم ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٤ كما أنه بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ طلب المذكور أيضاً أن

يأخذ بالشفعة ١٣ ط نظير مبلغ ٢٨ جنيهاً و ٤٥٠ مليم عرضها على المشتري . وفى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ رفع دعوى الشفعة عن المقدار المذكور قائلًا أنه علم ببيعها يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

« وحيث أنه لا نزاع فى أن حق الشفعة لا يتجزأ وليس للشفيع أن يأخذ بعض العقار المشفوع فيه ويترك بعضه جبراً على المشتري (يراجع كتاب الشفعة لمحمد بك كامل مرسى صفحة ٦٨ بند ٩٢)

« وحيث أنه واضح مما تقدم أن المستأنف عليه الأول طلب أن يأخذ بالشفعة باقى العقار المبيع بعد مضي الخمسة عشر يوماً المقررة بالمادة ١٩ من قانون الشفعة وهي تبدى من يوم ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٤ الذى قرر أنه علم فيه بالبيع وقوله أنه لم يعلم بجميع المبيع الا يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ غير معقول وتكذبه جميع وقائع الدعوى خصوصاً وأنه كان مرتبهاً لثلاثة عشر قيراطاً من الأطنان المبعة واستلم مبلغ الرهن بعد عرضه عليه رسمياً ومن ثم يسقط حقه فى الشفعة لأن الطلب الذى قدمه فى الميعاد كان قاصراً على جزء من العقار المبيع وطلب أخذ باقى العقار كان بعد انقضاء الميعاد الذى حدده القانون المطالبة بالشفعة (يراجع بمعنى ذلك حكم محكمة ملوى الصادر بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩١٩ والمنشور بالمجموعة سنة ١٩٢٠ عدد ٩٣ صفحة ١٢٣) كما أن المبلغين اللذين عرضهما على المشتري ومجموعهما « ٤٥ جنية ٩٥٠ مليم أقل من الثمن

الموضح بالمقد وفي هذه الحالة لا يعتبر العرض تاماً ويسقط معه حق الشفعة

عن عدم الجواز

« وحيث من جهة أخرى قد ثبت من تقرير الخبير الذي نذبه هذه المحكمة بحكمها التمهيدى الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥ أن الشفيع عبد الوهاب محمد سالم لا يجاور الأرض المشفوعة إلا من حد واحد من الجهة القبلية فقط وليس وحده بل مع خاله محمود عبد الرسول واعتراضه على تقرير الخبير غير وجيه وغير جدى ولذلك تأخذ المحكمة بهذا التقرير. ومن ثم يكون الشرط المنو عنه بالمادة الأولى فقرة ثانية بند ٣ من قانون الشفعة غير متحقق وهو اشتراط المجاورة من جهتين وبالتالي لا يكون للمستأنف عليه الأول حق الشفعة .

عن عدم التسجيل

« وحيث في حالة عدم تسجيل عقد البيع كما في هذه القضية يتعين البحث فيما إذا كان يولد حق الشفعة ويجوز استعماله من عدمه

« وحيث أن المادة الأولى من القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ نصت في الفقرة الأولى منها على وجوب تسجيل العقود التي من شأنها إنشاء حقوق الملكية أو زوالها. وجاء في الفقرة الثانية منها أنه يترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق لا تنشأ ولا تزول بين المتعاقدين والفقرة

الثالثة صريحة في أنه لا يكون للمقود غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين ويترتب على ذلك أنه لا تنقل الملكية للمشتري ولا تزول الملكية من البائع بمقتضى عقد بيع لم يسجل

« وحيث لا نزاع في القانون وفي الشريعة الإسلامية في أنه يشترط لقبول حق الشفعة أن يصير المشتري مالكا نهائيا للعقار المبيع كما أنه لا تصح الشفعة في المبيع بشرط خيار البائع لأن خياره يمنع خروج المبيع عن ملكه (يراجع كتاب الشفعة لمحمد بك كامل مرسى بند ٢٠ صفحة ٥٥) ونص المادة (١٩) فقرة أولى من قانون الشفعة صريح في ذلك إذ ورد فيها أنه يستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه أن الشفيع عرف المشتري بصفة مالكا للعقار نهائيا، ولتحقيق هذه الصفة يلزم أن يكون عقده ناقلا للملكية بطريقة نهائية

« وحيث أنه متى تقرر بما تقدم أن عقد البيع الغير المسجل الذي يعتمد عليه الشفيع غير ناقل نهائيا للملكية فلا يترتب عليه إذا حق الشفعة (وقد صدر بهذا المعنى حكم من محكمة مصر الابتدائية بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ومنشور بمجلة المحاماة الستة الخامسة العدد الرابع صفحة ٣٣٣)

« وحيث أنه لا تناقض ولا اضطراب في الأخذ بهذه النظرية كما ذهبت الى ذلك محكمة المنصورة الجزئية بحكمها الصادر بتاريخ ٨ ديسمبر

سنة ١٩٢٤ المنشور بمجلة المحاماة السنة الخامسة العدد الثامن صحيفة نمرة ٦٩١ لأن مواعيد الشفعة في هذه الحالة لا يمكن أن تبتدىء الا من يوم علم الشفع ب تسجيل عقد البيع . اما علمه بالبيع قبل التسجيل فلا يترتب عليه ابتداء هذه المواعيد . والقول بأن في اعتبار تاريخ التسجيل مبدأ للطلب في الشفعة تعارض مع نصوص القانون في غير محله لأنه يتفق كثيراً أن لا يعلم الشفع بالبيع الا من التسجيل . وفي هذه الحالة يسقط حقه في الشفعة بمضي خمسة عشر يوماً اذا لم يبد رغبته فيها ولا يمكنه الانتفاع بميعاد الستة شهور

« وحيث أن قياس حكم محكمة المنصورة المتقدم ذكره للبيع غير المسجل بالبيع بشرط الخيار للمشتري قياس مع فروق عدة ونفس الحكم مسلم بها وان كان نقل الملكية في يد المشتري ان شاء سجل عقده وان شاء امتنع الا انه يجوز للبائع في حالة عدم التسجيل ان يتفق مع مشتر آخر يبيع له العقار فيسجل عقده وتنتقل له الملكية نهائياً دون أن يكون البائع مسئولاً امام المشتري الأول الا عن التزاماته الشخصية فقط وليست هذه حال البائع مسئولاً في بيع بشرط خيار المشتري والقول أيضاً بأن الشفع لا يستمد حقه من المشتري مباشرة بل هو يحل محله في جميع حقوقه وتعهداته ويعتبر أنه تاقى الملك من البائع تحميل للركز القانوني فوق ما يحتمل لأن كل ذلك معلق على شرط

انتقال الملكية من البائع للمشتري نهائياً وهذه لا تحصل في البيع الغير المسجل

« وحيث أن كثيرين من علماء القانون وفقهاء الشريعة الاسلامية وعدداً كبيراً من أحكام المحاكم ذهبوا الى أن الشفعة لا تجوز في حالة البيع الوفاؤى والبيع المعلق على شرط فاسخ أو شرط توقيعى مع أنه في هذه الاحوال تنتقل الملكية من البائع للمشتري ، ولكنها تكون مقيدة ببعض القيود ، وقد حكمت محكمة الاستئناف بحكمها الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ المنشور بمجلة الحقوق نمرة ١١ صحيفة ٢٨ بأنه لا تصح الشفعة فيما يباع تحت شرط يحجب بنقل الملكية مثل ان المشتري لا يكون مالكا للبيع ملكاً تاماً الا بعد دفع آخر قسط فمن باب أولى أن لا تصح الشفعة في حالة بيع لم يسجل ولم تنتقل بمقتضاء الملكية من البائع الى المشتري خصوصاً وان حق الشفعة حق استثنائي يجب عدم التوسع فيه متى ان علماء الشرع قد توسعوا في مستقطات حق الشفعة وبالغوا في ذلك الى حد أنهم أجازوا الخيل في اسقاطها (كتاب الشفعة لمحمد بك كامل مرسى صفحة ١٥ والمراجع والاحكام التي أشار اليها)

« وحيث أنه لما تقدم تكون دعوى المستأنف عليه الأول في غير محلها ويتعين رفضها » (استئناف أحمد محمد سالم وحضر عنه حضرة محمد أفندي على حسين الحامى قاضياً عن حضرة يوسف بك عمون الحامى ضد عبد الوهاب محمد سالم وآخر وحضر عن الأول حضرة كامل أفندي اسحاق الحامى نمرة ٢١١ سنة ١٩٢٥ دائرة حضرات حسن صادق وشيد بك وحسين منصور بك وعبد الحميد عمر وشاحي بك)

« وحيث أن الحكم الصادر في هذه القضية إنما قضي بتطبيق مستندات الخصوم وهذا لا يدل على ما استحكم به المحكمة

« وحيث أن الشراح الفرنسيين يقرون هذا الرأي ويستدل ما جاء بكتاب العلامة جرسون على أنه يجوز للمحكمة أن تعدل عن أحكامها الصادرة بتعيين خبراء أو الإحالة على التحقيق .

« وحيث أن الأحكام التي يستند عليها المدعى بذكرته وأقوال الشراح عنها لا تتعارض مع ما تقدم إذ أنها كلها تشير إلى الأحكام التمهيدية » وحيث أنه مما تقدم يكون الدفع الفرعي في محله ويتعين الحكم بعدم جواز مباع الدعوى لسابقة الفصل فيها »

(قضية الحاج صاوي طلبة حزين وحضر عنه حضرة الاستاذ لبيب أفندي سعد الحامي ضد مديرية القيوم وحضر عنها حضرة الاستاذ حبشي سمري أفندي عمرة ١٧٩٠ سنة ١٩٢٥ . أصدر الحكم حضرة عمود بك فؤاد القاضي)

٥٤٦

محكمة البان الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ٩٢٦

ارتفاق . مطل . مناوور . جوامع . تقدم .

القاهرة القانونية

١ - الفتحاح نوعاً مطلات «Vues» ومناوور

«Jours de tolérance» والأولى هي ما تمكن الجار

من أن يفترق ببصره منزل جاره . والثانية هي منافذ مقنعة بزجاج ثابت وشبكة من الحديد يجب أن تكون مرتفعة في الدور الأرضي عن

٥٤٥

محكمة الموسيقى الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٩ فبراير سنة ١٩٢٦

حكم تمهيدى . تعيين خبير . حكم تمهيدى . مدول المحكمة عن حكمها .

القاهرة القانونية

١ - الحكم بتعيين خبير يجوز أن يكون تمهيدياً إذا دل على ما استحكم به المحكمة والا وجب اعتباره تمهيدياً

٢ - يجوز للمحكمة أن تعدل عن أحكامها الصادرة بتعيين خبراء أو بالإحالة على التحقيق المحكمة :

« حيث أن طرفي الخصوم متفقان على أن هذه الدعوى سبق رفعت أمام هذه المحكمة وقضت برفضها

« وحيث أن المدعى يذهب إلى أن المحكمة كان يجب عليها تنفيذ الحكم القاضي بتعيين خبير ثم الحكم في موضوع الدعوى بعد ذلك .

« وحيث أنه من المتفق عليه علماً وقانوناً أن الأحكام التي تصدر وتعدل على ما سيحكم به القاضي هي الأحكام التي لا يجوز عدم تنفيذها وهي المسماة بالأحكام التمهيدية

« وحيث أن الحكم بتعيين خبير يجوز أن يكون تمهيدياً إذا دل على ما تحكم به المحكمة أما إذا لم يدل على ذلك فيجب اعتباره تمهيدياً وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة عدم تنفيذه

ثمانية أقدام وفي الأدوار الأخرى عن ستة أقدام وهي لا ينتفع بها الا للتمتع بضوء الشمس دون غيره والمحاكم المصرية جرت على اعتبار هذا النوع الأخير بما كان فوق قامة الرجل بدون شرط وهي لا تكسب أى حق ارتفاق

٢ - الجوامع هي من المنافع العامة لا يجوز تملكها بوضع اليد ولا يجوز اكتساب حق ارتفاق مطل عليها مهما طال الزمان حتى ولو كان قبل العمل بالقانون لأن حق الارتفاق نوع من التملك بوضع اليد ومتى كان الأصل محظوراً كان الفرع من باب أولى محظوراً أيضاً

الحكمة :

« حيث انه يثبت من تقرير الخبير والمعاينة التي اجرتها المحكمة ان للمدعيتين في منزليهما مخيمات على جامع شيدى غبد التعزير المحسناني وتطلبان ازالة بناء الحائط البحرية للجامع المذكور لتتمتعاً بحق ارتفاق على الجامع المذكور وادعيتا بأنهما اكتسباه بالمدة الطويلة

« وحيث انه ظاهر من حال الجامع انه قديم جداً وبه ضريح لولى سمي به الجامع وكذلك الشارع الذي هو به وأن الابنية المطلوب استرجاع حق الارتفاق لها بالطبع حديثة بالنسبة للجامع والضريح ويظهر ان الجامع تهدمت بعض هوائطه من القدم ففتح عليه المدعيتان وغيرهما مظلات ومناور بقدر ما تسمح به الفرصة وبمناور الاحتياط ثم خضر خادم المسجد وهو المدعى عليه ورم في الجامع وجدد ما تهدم

« وحيث ان القانون يقسم الفتحات الى مظلات vues ومناور cours de tolérance والأولى هي ما تمكن الجار من أن يخترق ببصره منزل جاره . والثانية ما لم ينص عليها القانون المصرى بأى تعبير بل عرفها القانون الفرنسى بأنها منافذ مقنعة بزجاج ثابت وشبكة من الحديد يجب ان تكون مرتفعة في الدور الارضى عن ٢٦ ديسيمتر اي ثمانية اقدام وفي الادوار الأخرى عن ١٩ ديسيمتر اي ٦ اقدام كما ورد في المادة ٦٧٧ مدني فرنسى وهي لا ينتفع بها الا للتمتع بضوء الشمس دون غيره .

« وحيث ان المحاكم المصرية جرت على اعتبار هذا النوع الاخير ما كان فوق قامة الرجل بدون أى شرط وهي لا تكسب أى حق ارتفاق كما ورد بالقانون الفرنسى المعتبر كاصل للقانون المصرى

« وحيث ان بالمزكين فتحات من النوعين الا انها مطة على محل عبادة لاقامة الشعائر الدينية الاسلامية التي تدين بها الدولة المصرية

« وحيث ان القانون المصرى نص بصريح العبارة بالفقرة ٧ من المادة ٩ من القانون المدنى على ان الجوامع هي من المنافع العامة ولا يمكن تملكها بوضع اليد

« وحيث ان حق الارتفاق هو نوع من التملك بوضع اليد ومتى كان الأصل محظوراً كان الفرع من باب أولى محظوراً والحكمة في ذلك ان محلات العبادة ليس لها صاحب أى ليس لها شخص معين يملكها ويمكن ان

يفتات على حقوقه فيرضى عن هذا الافتئات المدة القانونية فتكسب ضده ولا يمكن استرجاعها

« وحيث ان ورقة الشروط المأخوذة على خادم الجامع بأن يدخل بيناء الحائط مترا ونصفا عن حائط منزل المدعية الاولى عند تجديد هذه الحائط لاغية ولا يصح التمسك بها لانه اذا ثبت حقيقة ان آخذ هذا الشرط من قبل قريب الولي الموجود ضريحه بالجامع فلا يكون له هذا الحق اذ ان من بني الجامع تبرع به ابتغاء مرضاة الله قد وهبه للمنفعة وزال حق الرجوع في الهبة بوفاته فالمدعى عليه هو خادم متبرع ايضا فليس له الحق في قبول هذا الشرط لانه ليس موهوبا له (انظر باب الهبة في كتاب الشيخ زيد شرح الاحكام الشرعية صحيفة ٢٥٦ وما بعدها)

« وحيث ان المادة (٣٩) مدني تمنع الجار من ان يكون له على عقار جاره مطل مقابل على خط مستقيم بمسافة اقل من متر واحد فكان يجب على المدعيتين ان تترك مسافة بينهما او بين الجامع تمكنهما من فتح هذه قانونا اذ ان طلبهما بعد ذلك ازالة حائط الجامع لان مطلاتهما توصل الى الشارع العام غير مقبول اذ يترتب ان من يكون له مطل يوصل النظر الى شارع او حديقة عمومية او منظر طبيعي يمنع اصحاب الاملاك المتوسطة بينه وبينها من ان ينتفع بملكه وهي نظرية ظاهرة الفساد واخذت بها بعض محاكم فرنسا ثم عدلت عنها بتاتا

« وحيث ان التقادم في هذه الحال لا يفيد اذ ان حلقة الاتصال بين العلة وهي فتح المطلات والمناور وهو حق الارتفاق مفقودة ولا يكسب منها طالت مدته حتى ولو كان قبل القانون (انظر حكم محكمة الاستئناف العليا الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١١٨ من المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٤ العدد السابع

« وحيث ان كل مالك لعقار له حق في بنائه او تركه او بناء جزء منه وترك الباقي او عمل فتحات بشرط ان يقبلها الجار ولهذا الاخير سدها بينائه او اذا اشترى نصف الحائط المتوسطة التي قد تكون بها هذه الفتحات انظر مختصر G. Baudery صحيفة ٩٧٣ وما بعدها في الجزء الاول طبعة سنة ١٩٠٥

« وحيث ان المدعيتين لا تنازعا في ان المطلات على جامع وانه ليس له مالك وان المدعى عليه هو خادم الجامع ومتبرع بالاملاجات فلا يكون لهما الحق في طلباتهما ويجب رفضهما (قضية السيد حسني ابراهيم وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ قسطنطين ساديه بك الحامي ضد شعبان عبد الرحمن وحضر معه حضرة الاستاذ مصطفى دمير أفندي الحامي نمرة ٨٠٠ سنة ١٩٢٥ أصدر الحكم حضرة صاحب العزة عبد الفتاح بك مصطفى القاضي)

٥٤٧

محكمة ايتاي البارود الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٨ فبراير سنة ١٩٢٦
مواد مستعجلة . اخراج . غصب .

القاعدة القانونية

ان القاضي الجزئي مختص بالنظر والفصل

في المنازعات المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ويدخل فيها حالة المالك الذي يطالب بصفة مستعجلة بتسليم عين له في يد غيره اذا كانت العين في يد الخصم بغير صفة قانونية .

المحكمة :

« من حيث أن المدعى طلب الحكم له على المدعى عليهما بأن يسلم له ممتلكاته المينة باعلان الدعوى لوجودها في حيازتهما بغير صفة قانونية لأن المدعى عليها الاولى وهى والدته كانت وصيا عليه وكان الثانى وكيلها عنها وقد انتهت الوصاية ببلوغه سن الرشد فأصبحت حيازتهما لأملاكه المذكورة حيازة غير شرعية »
« وحيث أن المدعى عليهما دفعا بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى قائلين انها مجهولة القيمة وغير مستعجلة »

« وحيث أن هذا الدفع في غير محله لأن القاضى الجزئى مختص بالنظر في المنازعات المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت ويدخل فيها حالة المالك الذى يطالب بصفة مستعجلة بتسليم عين له في يد غيره اذا كانت العين في يد الخصم بغير صفة قانونية Occupant sans titre »
بذلك حكم القضاء المختلط في ٢٣ - ٦ - ١٥ و ١٥ - ٣ - ١٦ و ٢٠ - ٢ - ٩١٨ (تراجع التعليقات على المادة ١٣٦ من قانون المرافعات

المختلط لجامعه الاستاذ بلاجي تقيب المحامين سابقا ص ١٧٣ - رقم ١٥٢) ومن أجل هذا يكون الدفع مرفوضا ويتعين الحكم باختصاص هذه المحكمة بالنظر في الدعوى بصفة مستعجلة »
« وحيث ان الدعوى على أساس صحيح لأن المدعى عليها الاولى ووكيلها المدعى عليه الثانى ما وضعا يدهما على أملاك الطالب الا لأن المدعى عليها المذكورة كانت وصيا عليه وقد انتهت الوصاية بقوة القانون قبل ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ لأنه مولود في ١٥ مارس سنة ١٩٠٥ وبلغ عمره في هذا التاريخ اكثر من ثمانى عشرة سنة ولم يصدر من المجلس الحسى قرار بامتدادها فأصبحت املاكه في حيازتهما بعد تاريخ الرشد بلا عقد وبلا صفة قانونية يؤيد ذلك الانذار المعلن من نفس المدعى عليه الثانى الى الطالب بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ إذ ذكر فيه أنه واضعا يده على أموال تركته والده بصفته وكيلها عنها أى بالتوكيل الصادر اليه من المدعى عليها الاولى في ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ وقد بينا فيما تقدم أنها لم يعد لها صفة الوصاية الآن وبزوال هذه الصفة زالت صفة وكيلها فيما يختص بإدارة أموال الطالب ومن أجل ذلك يتعين الحكم للمدعى بطلباته »

(قضية أحمد محمد جويلى ضد الست عسرانه محمد عبد القفار نمرة ١٤٧ سنة ١٩٢٦ أصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمود بك حلى سوكه القاضى)

٥٤٨

محكمة تلا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٤ مايو سنة ١٩٢٦

نقل وازالة الحدود . اتفاق الطرفين . حكم .

القاعدة القانونية

عقوبة نقل أو ازالة الحدود أو العلامة
المجمولة جداً بين أملاك مختلفة لا تحقق الا اذا
كان الحد موضوعاً باتفاق الطرفين أو بحكم .
فوضع الحد من جانب واحد بغير رضا الطرف
لآخر وقت وضعه غير ملزم به وازالته لاعتقاب
عليها

المحكمة :

« حيث أن الحد لم يوضع باتفاق بين
المدعى والمتهم ولا بحكم فلا يعتبر حداً ، اذ لا بد
للحد من أن يكون موضوعاً باتفاق الطرفين
أو بحكم . اما وضع الحديد من جانب واحد
بغير رضا الطرف الآخر وقت وضعه غير ملزم
به . وعليه فازالة مثل هذا الحد الذى وضع غصباً
غير معاقب عليه ويتعين براءة المتهم عملاً بالمادة
١٢٧ جنايات »

(قضية النيابة ضد احمد محمد غالى نمرة ٢٠٣٩ جنح
سنة ١٩٢٥ . أصدر الحكم حضرة محمد توفيق رضوان
بك القاضى وبحضور حضرة عبد الرحمن عمار بك
وكيل النيابة)

٥٤٩

محكمة ميت غمر الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣١ مايو سنة ١٩٢٦

شفعة . لا شفعة فيما بيع للأقارب من الدرجة
الثالثة . أولاد العمة .

القاعدة القانونية

١ - لا شفعة فيما بيع من شخص لابن
عمته ، لأن ابن العمه قريب من الدرجة الثالثة
المنصوص عليها فى المادة السادسة من قانون
الشفعة الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠١
٢ - انه وان كان الشفيع قريباً أيضاً
لبائع لأنه ابن خاله ، فلا تجوز شفيعته اذا كان
البيع صادراً لابن العمه ولواتهما على درجة
واحدة من القرابة أى الدرجة الثالثة . ذلك لأن
الملحوظ فى صيغ الشفعة فيما بيع للأقارب أن
البيع فى هذه الحالة شبه هبة مستورة ولا يجبر
الواهب على هبة شئ من أمواله على غير ارادته
المحكمة :

« حيث أن الشحات ابراهيم ضياشه
ومعوض ابراهيم ضياشه المدعى عليهما الاولين
وهما المشتريان من باقى المدعى عليهم دفعا
الدعوى بأنهما اشتريا من أولاد عمتهم وتبين
من مناقشة الخصوم وباعتراف المدعى ان المدعى
عليهم الثلاثة الآخرين وهم البائعون هم حقيقة
أولاد خال المشتريين

« وحيث أن المادة السادسة من قانون
الشفعة الصادر بذكره ٢٣ مارس سنة

على درجة واحدة مع المشتري في القرابة. ذلك لأنه ملحوظ في مثل هذه البيوع أنها تكون أقل من ثمن المثل وفيها شبه هبة مستورة ولا يجبر الواهب على هبة شيء من أمواله على غير إرادته « وحيث لذلك تكون الدعوى على غير

أساس ويتعين رفضها »

(قضية عليوه على البعاصي وحضر عنه حضرة بسيل افندي رزق المحامي ضد الشحات وموض ولدى ابراهيم ضباشه وآخرين نمرة ١٢٩٩ سنة ١٩٢٦ . أصدر المحكم حضرة صاحب اليزة فهم بك ابراهيم عوض القاضي)

٥٥٠

محكمة منفلوط الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

دعوى وضع اليد . دعوى الملكية . تأثير الواحدة في الاخرى . قوة الاحكام . تقادم . تنفيذ الاحكام .

القاعدة القانونية

١ - ان القاعدة القانونية المنصوص عليها في المادة ٢٩ مرافعات أهلى التي مقتضاها أن رافع دعوى وضع اليد لا يجوز له أن يمتسك بالملكية والا اعتبر هذا تنازلاً منه عن وضع اليد وسقط حقه فيه . هذه القاعدة تتطلب حتماً أن يكون السبب الذي نشأت عنه دعوى وضع اليد سابقاً على دعوى الملكية بحيث كان يسوغ له أن يطلب وضع اليد بدل طلب تثبيت الملكية حتى اذا مالجأ للطلب الثانى اعتبر أنه متنازل عن الطلب الأول . أما اذا كان التعرض طارئاً بعد

١٩٠١ تنص على انه لا شفعة من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة . ومن المسلم به ان أولاد العم وأولاد العمه هم من الدرجة الثالثة (راجع حكم محكمة منفلوط الصادر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩١٨ الذى قرر بأنه لا شفعة فيما يبيعه المالك لابن عمه لأن ابن العم قريب من الدرجة الثالثة ، وهذا الحكم منشور في مرجع القضاء في الصحيفة نمرة ٣٤٠ وكتاب المسيو دوهلتس الجزء الثالث صحيفة نمرة ٢٢٨ ونمرة ٢٢٩ نبذة نمرة ٢٣ حيث يرى ان أولاد العمه والحالة يدخلون فيما نصت عليه تلك المادة فلا شفعة فيما يشترونه من بعضهم)

« وحيث أن المدعى دفع بأنه ابن خالة البائعين أيضاً ولكن هذا لا يجعله يشفع حيث قد بيعت الارض المشفوعة من قبل لأولاد عمه البائعين . ولقد قضى من محكمة الاستئناف العليا بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٩٠٦ بأن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الامر العالى الخاص بالشفعة الرقيم ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ التى تنص على انه لا شفعة في بيع بين الاصول والفروع سارية أيضاً في الحالة التى يكون فيها المشتري والشفيع كلاهما من أولاد البائع فان هذا النص انما جاء في الأمر العالى لأن مثل هذه البيوع لها شبه بالهبة لا لأنه أريد به دوام بقاء الاملاك في أيدي ذوى القربى وهذا الحكم منشور في مرجع القضاء صحيفة نمرة ٣٤٠

« وحيث ان معنى هذا انه اذا بيع لقريب لا يصبح للقريب الآخر ان يشفع حتى ولو كان

رفع دعوى الملكية فللمتضرر من التعرض أن يرفع الدعوى بمنع هذا التعرض رغم رفعه دعوى الملكية قبل ذلك.

٢- من المبادئ المقررة قانوناً أن الأحكام الصادرة في دعاوى وضع اليد تحوز قوة الشيء المحكوم فيه أسوة بأي حكم آخر في أى دعوى أخرى. إلا أن هذا المبدأ يجب أن يقيد بقيود تستلزمها كون وضع اليد حالة غير ثابتة، بل عرضة للتغيير والتعديل. فإذا ما تغير وضع اليد أو حصل تعرض جديد جاز رفع دعوى جديدة عنه ولو بين الخصوم أنفسهم ولا يصح دفعها بالتمسك بقوة الشيء المحكوم فيه.

٣- أن الأحكام لا تسقط إلا بعد مضي خمسة عشر سنة وللمحكوم لصالحه أن ينفذ الحكم في أى وقت شاء في خلال هذه المدة. والحكم بمنع التعرض هو كبقية الأحكام الأخرى تنطبق عليه هذه القاعدة. وليس في القانون أى نص ينص على سقوطه في أقل من هذه المدة كما أنه لم يقل أحد من الشراح بذلك.

٤- من القواعد المقررة قانوناً أن تنفيذ الأحكام أياً كانت بين المتقاضين لا يعتبر تعرضاً ولا يعطى الشخص الذى تنفذ ضده الحكم أى حق في رفع دعوى بمنع التعرض مادام أنه كان طرفاً في الدعوى التى صدر فيها الحكم.

المحكمة :

عن الرفع بعدم قبول الدعوى :

« حيث أن المدعى عليهما دفعا بعدم قبول

الدعوى لسابقة رفع المدعين دعوى ملكية أمام محكمة أسيوط الأهلية وطلبوا أصلياً الحكم بهذا احتياطياً للحكم في موضوع الدعوى برفضها » وحيث أن المدعى عليهما يستندان في هذا الدفع الى أن المدعين بعد أن حكم ضدهم في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٥ بمنع تعرضهم في الأرض محل النزاع جاءوا في سنة ١٩١٦ ورفضوا دعوى أمام محكمة أسيوط الأهلية طلبوا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم للأرض محل النزاع الآن فلا يحق لهم بعد ذلك أن يرفعوا هذه الدعوى ويطلبون فيها منع التعرض

» وحيث أن القاعدة القانونية المنصوص عنها في المادة ٢٩ مرافعات أهلى والتي تقضى بأن رافع دعوى وضع اليد لا يجوز له أن يتمسك بالملكية والا اعتبر هذا تنازلاً منه عن وضع اليد وسقط حقه فيه - هذه القاعدة تتطلب حتماً أن يكون السبب الذى نشأت عنه دعوى وضع اليد سابقاً على دعوى الملكية بحيث كان يسوغ له أن يطلب وضع اليد بذل تثبيت الملكية حتى اذا ما لجأ للطلب الثانى اعتبر أنه متنازل عن الطلب الأول. أما اذا كان التعرض طارئاً بعد رفع دعوى الملكية فللمتضرر من التعرض أن يرفع الدعوى بمنع هذا التعرض رغم رفعه دعوى الملكية قبل ذلك

» وحيث أنه لو فسرنا المادة ٢٩ مرافعات بغير هذا التفسير لينتج عن ذلك أن كل من يرفع دعوى بالملكية يحرم عليه أن يرفع دعوى

يمنع تعرض أى شخص يتعرض له فى العقار بعد
أوفى خلال نظر دعوى الملكية وهذا ما لم
يقصده الشارع

« وحيث أن التعرض الذى يرى المدعون
حصوله من المدعى عليهما والذى يتخذونه سبباً
لرفع هذه الدعوى هو تنفيذ المدعى عليهما حكماً
صادرًا لمصلحتهما واستلامهما الأرض محل النزاع
فى سبتمبر سنة ١٩٢٤ - ولو صح اعتبار هذا
تعرضاً للمدعين فلا شك أنه يعطيهما الحق فى
رفع هذه الدعوى ولا يؤثر على هذا الحق سابقة
رفع المدعين لدعوى الملكية فى سنة ١٩١٦

« وحيث أنه من كل ذلك يكون الدفع
بعدم قبول الدعوى فى غير محله ويتمين النظر
فى موضوعها

عن الموضوع

« حيث أن وقائع الدعوى الثابتة من
الأوراق والمسلم بها من طرف الخصوم تلخص
فى أن المدعى عليه الثانى وآخرين بصفتهم حرايباً
قضائين على تركة محمد بك سعيد السلحدار
رفعوا دعوى أمام محكمة منفلوط الجزئية فى
سنة ١٩١٥ يطلبون فيها منع تعرض المدعين
وآخرين فى ٧ ف و ٣ ط وقضى فيها ابتدائياً
فى ١٣ مارس سنة ١٩١٥ بالرفض فاستوقف
هذا الحكم وقضى استئنافياً من محكمة أسيوط
الابتدائية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٥ بإلغاء
الحكم الابتدائى وبمنع التعرضين (المدعين)

من التعرض فى الاطيان المذكورة ولم ينفذ
المحكوم لمصلحتهم هذا الحكم وظل المدعون
واضى اليد على الأرض موضوع النزاع حتى
سنة ١٩٢٤ حيث نشط بعض الورثة الى تنفيذ
هذا الحكم وفعلوا ففذه المدعى عليهما وهما من
ورثة محمد سعيد بك السلحدار واستلما
نصيبهما فعلاً بمحضر التسليم عن يد محضر فى
يومى ٦ و ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٤ - فرغم المدعون
هذه الدعوى بعريضة اعلنت للمدعى عليهما فى
٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ يطلبون فيها منع تعرضهما
فى هذه الأرض واعادة وضع يدهم عليها

« وحيث أن المدعين يستندون فى طلباتهم
الى انهم ظلوا واضى اليد على الارض محل
النزاع من تاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٥ الى
تاريخ ٨ يناير سنة ١٩٢٤ تاريخ محضر التسليم
الى أكثر من ثمانى سنوات - وان وضع يدهم
هذه المدة الطويلة يكسبهم الحق فى طلب اعادة
وضع اليد اذا ما تعرض اليهم المدعى عليهما حتى
ولو تنفذ الحكم السابق - ويستشهدون على ذلك
باقوال بعض الشراح من أن الاحكام فى دعاوى
وضع اليد لا تفوز قوة الشيء المحكوم فيه اذا
تغير السبب

« وحيث أنه للفصل فى ذلك يتمين البحث فى
قطعتين أساسيتين فى هذه الدعوى: وهما - أولاً،
هل وضع اليد تغير عما كان عليه وقت الحكم
فى ٣٠ ديسمبر أم لا؟ ثانياً - هل تنفيذ الحكم

المذكور يعتبر تعرضاً يسبق رفع دعوى منع التعرض أم لا ؟

عن النقطة الأولى

« حيث أنه من المبادئ المقررة قانوناً أن الأحكام الصادرة في دعاوى وضع اليد تحوز قوة الشيء المحكوم فيه أسوة بأي حكم آخر في أي دعوى أخرى - إلا أن هذا المبدأ يجب أن يقيد بقيود يستلزمها كون وضع اليد حالة غير ثابتة بل عرضة للتغيير والتعديل - فإذا ما تغير وضع اليد أو حصل تعرض جديد جاز رفع دعوى جديدة عنه ولو بين نفس الأشخاص ولا يصح دفعها بالتمسك بقوة الشيء المحكوم فيه (راجع شرح القانون الفرنسى لكاربنتيه جزء ٢ صفحة نمرة ٤٩٩ بند ١١٢٩ و ١١٤٠ و ١١٤١) و (حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٦٩ المنشور في مجموعة دالوز نمرة ٧١ جزء أول صفحة نمرة ٢٠٧)

« وحيث أن وضع اليد لا يعتبر أنه تغير إلا إذا كان الحكم في دعوى منع التعرض الأولى قد نفذ ثم جاء المحكوم ضده بعد ذلك ووضع يده من جديد على العين المحكوم فيها يمنع تعرضه وظل واضعاً يده أكثر من سنة فليس في هذه الحالة للمحكوم لصالحه أولاً أن يتعرض له ولو فعل لجاز للمحكوم ضده أن يرفع دعوى منع تعرض جديدة ولا يصح التمسك قبله بقوة الحكم الأول - وهذه الحالة - هي

التي نص عليها كاربنتيه في البند ١١٤١ السابق للإشارة إليه

« وحيث أن ما ذهب إليه المدعون من أن هذه القاعدة تنطبق على حالتهم لأن وضع يدهم على الأرض محل النزاع ثمانى سنوات بعد الحكم بتغير وضع يد جديد يخرج الحالة عما كانت عليه وقت الحكم ويجيز لهم طلب منع أي تعرض يحصل لهم بعد ذلك - قول غير صحيح - لأن الحكم صدر ضدهم وهم واضعوا اليد على الأرض ولم تنتزع العين من تحت يدهم بعد الحكم ثم عادوا فوضعوا اليد عليها المدة القانونية حتى كان يجوز لهم أن يطلبوا منع التعرض فيها - بل أن وضع يدهم كان قبل الحكم واستمر وقت الحكم وإلى ما بعد الحكم ولم يتغير مطلقاً وظلت المسألة طول الثمانى السنوات كما كانت عليه وقت الحكم تماماً فتنفيذ الحكم بعد ثمانى سنوات لا يغير شيئاً من الحالة التي كانت وقت الحكم كما لو نفذ بعد صدوره بيوم أو شهر أو سنة

عن النقطة الثانية

« حيث أن الحكم الصادر ضد المدعين في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٥ حكم نهائى واجب الاحترام وواجب التنفيذ

« وحيث أن الأحكام لا تسقط إلا بعد مضي خمسة عشر سنة والمحكوم لصالحه أن ينفذ الحكم في أي وقت شاء في خلال هذه المدة - والحكم يمنع التعرض هو كبقية الأحكام الأخرى

تنطبق عليه هذه القاعدة وليس في القانون أى نص على سقوطه فى أقل من هذه المدة كما أنه لم يقل أحد من الشراح بذلك

« وحيث أنه فضلا عن ذلك فإن من القواعد المقررة قانوناً أن تنفيذ الأحكام أياً كانت بين المتقاضين لا يعتبر تعرضاً ولا يعطى من تنفيذ ضده الحكم أى حق فى رفع دعوى منع تعرض مادام أنه كان طرفاً فى الدعوى التى صدر فيها الحكم . ويجب على المحكوم ضده أن يلجأ الى طرق الطعن فى الأحكام فإذا ما استنفذها وأصبح الحكم نهائياً وجب عليه احترامه ولا يسوغ له الحرب من تنفيذه برفعه دعوى منع تعرض جديدة — لا يكون من نتائجها الا طرح الخصومة من جديد أمام القضاء (راجع شرح القانون الفرنسى لكاربنتيه جزء ٢٠

صفحة نمرة ٤٣٢ بند ١٠٤ و ١٠٥ وحكم محكمة النقض الفرنسية الصادر فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٧٢ والمنشور بمجموعة دالوز نمرة ٧٤ جزء ٥ صفحة نمرة ١٤)

« وحيث أن محضر التسليم المؤرخ ٦ و ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٤ إنما هو تنفيذ للحكم الصادر ضد المدعين فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٥ فيجب عليهم احترامه ولا يعتبر تعرضاً لهم

« وحيث أنه من كل ما تقدم تكون دعوى المدعين على غير أساس ويتعين رفضها »

(قضية عبد الملك ميخائيل وآخرين ضد حنيفة هاتم السلعدار وآخرين نمرة ٩٧٧ سنة ١٩٢٤ . أصدر المحاكم حضرة صاحب العزة عبد العزيز بك كامل القاضي)

٥٥١

محكمة اسيوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ مايو سنة ١٩٢٦

استرداد . صحيفة دعوى استرداد . بيانات . مستند التملك .

القاعدة القانونية

أوجب الشارع ان تشتمل صحيفة دعوى الاسترداد على بيان دقيق لأدلة الملكية أو على صورة مستند التملك ان كان، والا كانت باطلة. فالخيار متروك لرافع الدعوى ان شاء نسخ صورة مستند التملك ان كان، وان شاء أوضح مضمونه توضيحاً دقيقاً يضمن عدم التلاعب فيه فيما بعد . فالتقول بوجوب نسخ صورة مستند التملك فى صحيفة الدعوى قول ليس له سند فى القانون المحككة :

« من حيث أن المدعى عليه الثانى دفع فرعياً بطلان عريضة دعوى الاسترداد لعدم اشتمالها على البيانات المطلوبة فى المادة ٤٧٨ مرافعات جديدة

« وحيث انه بالرجوع الى عريضة الدعوى تبين أنه مذكور بها ان المدعية تستند فى ملكيتها للأشياء المحجوز عليها على عقد شراء ثابت التاريخ فى ٨ فبراير سنة ١٩٢٦ ثم على شهادة شهود ذكرت أسماءهم جميعاً

« وحيث ان المدعى عليه الثانى يقول بوجوب نسخ صورة عقد الشراء فى عريضة الدعوى ارتكباناً على ما جاء بنص المادة سالفة

الذكر والتي يدل ظاهرها على وجوب اشتغال
الصحيفة على صورة مستند التملك

« وحيث أنه يؤخذ من عبارة المادة وهي
(يجب أن تشمل الصحيفة على بيان دقيق
لأدلة الملكية أو على صورة مستند التملك أن
كان) ان المشرع قصد ترك الخيار لرافع
الدعوى بين الاكتفاء بنسخ صورة السند وبين
توضيح مضمونه توضيحاً دقيقاً يضمن عدم
التلاعب فيه فيما بعد والارتكان على مستند آخر
خلاف المستند المشار اليه بعريضة الدعوى كما
يحصل أحياناً في الدعوى الغير الجدية حيث
يسارع المدعى الى رفع دعواه من غير أن يكون
لديه دليل ما فيخترع دليلاً مؤقناً سمياً لكسب
الوقت حتى يتمكن من تحضير دليل آخر

« وحيث أنه لو قيل بعكس هذا الرأي
وبوجوب نسخ صورة مستند التملك في صحيفة
الدعوى لا انعكس القصد على الشارع وترتب
على ذلك تعطيل الفصل في هذه الدعاوى مع
أن الغرض سرعة الفصل فيها إذ من الجائز أن
يكون المستند ضمن حجة أو عقد طويل جداً
يستغرق نسخه صفحات عديدة لا يتمكن معها
القاضي من نظر الدعوى والفصل فيها في يوم
تقديمها بالجلسة كما يقضى بذلك نص المادة سالفة
الذكر فضلاً عن عدم وجود فائدة من هذا العمل
« وحيث أنه لذلك يتعين رفض الدفع

« وحيث ان المدعية اذتكتت في اثبات
دعواها على شهادة شهود ذكرتهم في العريضة

وترى المحكمة اجابة طلبها واحالة الدعوى الى
التحقيق لتثبت دعواها بالبينه وغيرها من طرق
الاثبات ويتفيها المدعى عليه الثاني بالطرق عينها»
(قضية فهيمة حنا عند قلم المحضرين وشاكر أفندي
جريس وآخر نمرة ٢٠٧٥ سنة ١٩٢٦ . أصدر المحكم
حضرة صاحب العزة محمد بك البابل القاضى)

٥٥٢

محكمة نجع حمادى الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ ابريل سنة ١٩٢٦

سقوط الحق . تقادم . مهتبات . فوائد .
مماشات . ريع . غصب .

القاعده القانونية

نصت المادة ٢١١ من القانون المدني الاهلى
على أن المرتبات والفوائد والمعاشات والأجر
وبالجملة كافة ما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد
أقل من سنة يسقط الحق في المطالبة به بمضى
خمس سنوات هلالية . وانطبق هذه المادة على
الريع ليس على اطلاقه بل هو قاصر على الاموال
التي لا يكون الريع المطلوب فيها هو ريع عين
منصوبة بل يكون وضع اليد قانوناً وان لم يكن
بمقد كحالة ناظر الوقف مثلاً قبل المستحقين أو
الوارث المنفرد بالادارة قبل باقى الورثة
وهكذا أما اذا كانت يد المطالب بالريع هي يد
غاصب فإن حق المطالبة بالريع لا يسقط بمضى
خمس سنوات بل بمضى خمس عشرة سنة

المحكمة :

« حيث أن المدعى عليهم قد دفعوا

احتياطياً فيما يختص بالريع بسقوط حق المدعية في المطالبة به عن المدة السابقة على الخمس سنوات الهلالية الأخيرة تطبيقاً للمادة ٢١١ من القانون المدني الاهلي

« وحيث ان هذه المادة قد نصت على سقوط حق المطالبة بالمرتبات والفوائد والمعاشات والأجرو بالجملة كافة ما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة بعد مضي خمس سنوات هلالية .

« وحيث أن انطباق هذه المادة على الريع ليس على إطلاقه بل هو قاصر على الاموال التي لا يكون الريع المطلوب فيها هو ريع عين منتصبة بل يكون وضع اليد قانوناً وان لم يكن بمقدور الحالة ناظر الوقف مثلاً قبل المستحقين أو الوارث المنفرد بالادارة قبل باقى الورثة وهكذا . أما اذا كانت يد المطالب بالريع هي يد غاصب فان حق المطالبة بالريع لا يسقط بمضى خمس سنوات بل بمضى خمس عشرة سنة ولا تكون المادة ٢١١ منطبقة وانه وان كانت قد صدرت بعض أحكام قليلة مخالفة لهذا المبدأ الا أن معظم الأحكام قد مرت عليه باعتباره المبدأ الصحيح المطابق للقانون والعدل لأنه اذا كان القانون يعاقب الماهل بسقوط حقه بعد زمن معين فانه لم يقصد الى حماية الغاصب الا إذا اهل صاحب الحق اهمالاً لا يستنتج منه بحق أنه ترك حقه وذلك لا تكون في حالة المال المقتصب الا بعد انقضاء المدة الطويلة (راجع

حكم قنا الاستئناف الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٢٣ ومنشور بالحقوق ص ١٨ وحكم محكمة الاستئناف الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٩١٢ م ٢٨ ص ٣٣٩ وحكم محكمة الاستئناف الصادر في أول يناير سنة ١٩١٤ م ٣٠ ص ٣٢٤ والصادر في ١٦ يونيه مجلة الشرائع سنة (ثالثة) ص أولى عدد ٤١٤ ص ٣٥٢ والصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩١٦ شرائع سنة ثالثة عدد ١١٣ ص ٣٧٠ وانظر تعليقات دالوز على القانون المدني م ٢٢٧٧ نوته ٢١٣ - ٢١٦ جزء ٤ قسم ثانى) « وحيث أنه لذلك تكون المدعية محقة أيضاً في طلب الريع عن الخمسة عشر سنة الاخيرة السابقة مباشرة على رفع الدعوى وما يستجد على أساس ريع الفدان في السنة أربعة جنيهاً اذ لا مبالغة في هذا التقدير »

(قضية مصلحة الاملاك وسكك حديد وتلفرات وتليفونات الحكومة المصرية ودبوان مديرية قنا وحضر عنها فراج افندى معاون ادارة المركز مند محمد وأحمد وحامد وحامد وفاطمة أولاد عبد التميم على وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ يوسف بك غمون الحامى نمرة ١٣٨٦ ١٩٢٥ أصدر الحكم حضرة صاحب الغزة محمد فؤاد بك حدى القاضى)

٥٥٣

محكمة ابنوب الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٦

بيع . تصرف المشتري . سوء نية . تسجيل . اسبقية .

القاعدة القانونية

علم المشتري الثانى بسبق تصرف بائعه في

المبيع لا خراكاف لأثبات سوء نيته، ولقد لا يستفيد من اسبقية تاريخ تسجيل عقده وليست هناك ضرورة لأثبات تواطؤه مع بائعه للاضرار بالمشتري الأول

المحكمة :

« حيث أن المعارضة حازت شكلها القانوني فهي مقبولة شكلاً »

« وحيث أن وقائع الدعوى تتلخص في أن عبد الملك جاذ الكريم مورث المصوم باع ٩ قراريط وفدانين ومزليين و ٦ نخلات الى ابنه ابراهيم عبد الملك والى بشرى سعيد عبد الملك واخوته والى ثابت قلعة عبد الملك احفاده على أن يختص كل فريق منهم بالثلث وذلك بمقتضى عقد تاريخه ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٨ ومسجل في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ نص فيه على انه قبض الثمن وقدره ١٦٤ جنيها مصرياً وعلى أن لهم حق التصرف والاتقاع بالمبيع من تاريخ العقد . بعد ذلك قام نزاع بين البائع واحفاده اذ ادعى الاول انه احتفظ بحق الاتقاع بالمبيع مدى حياته وتمسك الاحفاد بنصوص العقد ورفضوا تسليمه الحاصلات الناتجة من القدر الخاص بهم ادى به الى ان يبيع ال ٩ قراريط و ٢ فدانين ثانية لابراهيم عبد الملك بمقتضى عقد تاريخه ١٠ يناير سنة ١٩٢٣ ومسجل في ٨ فبراير سنة ١٩٢٣ . فاستصدر بشرى سعيد وثابت قلعة حكماً غايياً قضى بثبوت ملكيتهما لفدان و ١٤ قيراط وهو القدر الآيل لها بمقتضى العقد الاول الذى ارتكنا عليه في اثبات دعواهما

« وحيث ان ابراهيم عبد الملك المعارض طلب الغاء الحكم للمعارض فيه مستنداً على اسبقية تاريخ تسجيل عقده وعلى حكيم صادرين سنة ١٩٢٤ قضى اولها بالزام المعارض ضد هما برينج جزء من الاطيان موضوع النزاع وثانيهما برفض طلب أحقيتهما للحاصلات الناتجة من جزء آخر . واستند أيضاً على سداده بسنتين على المورث بمبلغ ٧٥ جنيها في تاريخ لاحق لعقده وغايته في ذلك الاستدلال على أنه دفع الثمن المنصوص عليه في عقدة وبالتالي على ان البائع لم يقبض الثمن الوارد في العقد الاول فيكون هذا عقد هبة وهي باطلة لانها حملت بعقد عرقى

« وحيث أن المعارض ضد هما دفعا ما ابداه المعارض بأن اسبقية تاريخ تسجيل عقده لا تجديبه تقماً لانه مئىء النية . اذ فضلاً عن علمه بسبق تصرف بائعه في المبيع وهو واحد المشتريين في العقد الاول فانه توطأ منع البائع لاغتياح حقوقهما وارثكنا على ما قرره البائع نفسه في الشكوى الادارية نمرة ٦٩٠ ابنوب سنة ١٩٢٣ المنضمة اذ قال « انه نظراً لخيانة خفيديه واجترأتهما على سرقة العقد من ابنه اسرع في تحرير العقد الثانى وتسجيله قبل ما يتم تسجيل العقد الاول وبذا لا تثبت لها الملكية » وقالاً بأن الحكيم المتقدمين منه لا يؤثران على الملكية وان تسديده الديون التى على المورث لا يوصله الى النتيجة البعيدة التى يرمى اليها لان المادة ٤٨ من القانون المدنى تحمى حقوقهما ويصون عقدهما

« وحيث انه يتعين اذن البحث في ماهية سوء النية التي ان توفرت لدى المشتري الثانى تشوب عقده فتحرمه من الاستفادة من اسبقية تاريخ تسجيله »

« وحيث ان المحاكم والشرائح في مصر اختلفوا في تفسير سوء النية هذه وانقسموا الى فريقين : منهم من اخذ بالرأى السائد في فرنسا، القاضى بأن علم المشتري الثانى بسبق تصرف بائعة في المبيع لا يكتفى لاثبات سوء نيته، بل يجب ان يكون هناك تواطؤ بين البائع والمشتري الثانى للاضرار بالمشتري الاول . ومنهم من عول على الرأى السائد في بلجيكا القاضى بأن علم المشتري بسبق تصرف بائعة في المبيع كاف لاثبات سوء النية . ولا حاجة لاثبات التواطؤ (راجع دو هلس جزء ٤ بند ١٢٩ ودالتون ص ٤٣ وحكم محكمة الاستئناف الاهلية الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ المحاماة سنة ٤ نمرة ٢٦) »

« وحيث ان القضاء المختلط استقر على الرأى الثانى منذ سنة ١٩٢٠ . وحذت محكمة الاستئناف حذوه في حكمها السابق التنويه عنه فضلا عن ان النسخة العربية للقانون المدنى ترجمت عبارة de bonne for الواردة بالنص الفرنسى للمادة ٢٧٠ بقولها « وكانوا لا يعلمون ما يضر بها » مما يساعد على هذا التفسير فترى المحكمة الاخذ به »

« وحيث ان المعارض احد المشتريين في العقد الاول فهو يعلم اذن بسبق تصرف بائعه في المبيع ، وبذا يكون سيء النية ولا تفيد »

اسبقية تاريخ تسجيل عقده ويكون اذن الحكم المعارض فيه في محله ويتعين تأييده »
(معارضة ابراهيم عبد الملاك جاد الكرم وحضر عنه حضرة الاستاذ سند أفندى خله الابوتيجى الحامى عند بشرى سيد عبد الملاك وآخر وحضر عنه الاستاذ عزيز أفندى زخارى الحامى نمرة ٢٧١ سنة ١٩٢٥ . أصدر الحكم حضرة صاحب النزة ذؤاد بك عزيز القاضى)

٥٥٤

محكمة الاقصر الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٩ فبراير سنة ١٩٢٦
مواد مخدرة . أفيون . احراز . من زراعة الزارع .
القاعدة القاسونية

المزارع الذى يحرز الأفيون الناتج من زراعته أو ينقله من جهة الى أخرى داخل حدود القطر المصرى لا يرتكب جريمة احراز المواد المخدرة ولا يقع فعله هذا تحت حكم قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥

المحكمة :

« حيث أنه ثبت من التحقيقات أن الأفيون المضبوط مع المتهم من زراعته التى زرعها بناحية كيان المطاعة كما قرر ذلك العمدة وكما ظهر ذلك من معاينة حضرة المحقق »

« وحيث أن الذى يستمد من نصوص القانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ بأن زراعة الخشخاش مباحة وبالتالي لا يمكن معاقبة الزارع على أنه محرز للأفيون الناتج من زراعته اذ ان فى ذلك تناقضاً ينزه المشرع عنه »

رخصة خاصة — وما ذهبت اليه النيابة من أن المتهم ضبط وهو يصدر الأفيون في غير محله لأن التصدير القى تكلم عليه القانون خاص بنقل الأفيون الى جهة خارج القطر المصرى

« وحيث أن المتهم يقول أنه كان ينقل الأفيون معه من الجهة التي زرعه فيها وهي كيان المطاعنة الى بلدته الأصلية وهي الكلاحين تبع مركز قنا »

« وحيث أنه لما تقدم فلا يكون في الموضوع جريمة معاقب عليها طبقاً للمواد التي طبقها النيابة »
ومن ثم يتعين براءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ ج «
(قضية النيابة ضد حسن على حسن نمرة ١٤٤ سنة ١٩٢٦ جنح . أصدر الحكم حضرة عبد الحميد بك وشاحي القاضي وبمحضر حضرة محمد أفندي مراد ناضوري عضو النيابة)

« وحيث أنه من جهة أخرى فيجب أن يعطى لزارع الحق في الانتفاع بزراعته ولا يتأتى هذا الانتفاع الا ببيع المحصول الناتج من الزراعة لأن القول بتحريم هذا البيع منع للانتفاع بالزراعة المباحة .

« وحيث أنه لا نزاع في أن يبيع الزارع المحصول الناتج من زراعته لا يعتبر عملاً تجارياً فلا يمكن حينئذ أن يكون عملاً واقعاً تحت حكم المادة ٣٠ من القانون .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك فيجب أن يعطى الحق أيضاً للزارع في أن ينقل محصوله من جهة الى أخرى بداخل حدود القطر المصرى ولا يشترط لهذا النقل أن يتحصل الزارع على

قضايا المحاكم الشرعية

القرائن اللفظية والحالية تراعى في تعيين المراد من عباراته . فإذا قال الواقف « ثم من بعده تكون على أولاده لصلبه الموجودين ومن سيحدثه الله من الذرية ذكوراً وأنثى » لذكر مثل حظ الانثيين، ثم من بعدهم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم ذكوراً وأنثى من أولاد الظهور دون أولاد البطون » ثم قال « ومن مات من المستحقين من الذرية المذكورة وترك ولداً أو ولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه ... الخ » ثم قال « إذا اقترضوا

٥٥٥

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤

واقف ذرية . مناهما . كلام الواقف .
غرض الواقف .

القاعدة الشرعية

لتعيين المراد من كلمة « الذرية » التي ترد على لسان الواقفين ، يجب الرجوع الى عبارات الواقف السابقة واللاحقة ، لما نص عليه من أن كلام الواقف يفسر بمضه بعضاً ، ومن ان

بأسرم وأبادم الموت عن آخرم وخت بقاع الارض منهم اجمعين كان ذلك وقتاً على من يوجد من أولاد البطون « دل هذا على ان المراد من « القرية » أولاد الظهور دون أولاد البطون .

الوقائع :

تضمنت الدعوى الصادرة من الست نبوية بنت عبد الوهاب الدخاخي بصفتها وصيا على أولادها الأربعة ابراهيم وعبد الرزاق الشهير بمرزوق ومحمد البسيوني وهدايات المشهورة بمؤنسة المرزوقين لها من زوجها على حسن البواب على حضرة صاحب المعالي وزير الاوقاف بصفته ناظراً على وقف المرحوم الشيخ منصور الفحام أمام محكمة اسكندرية الابتدائية الشرعية ، أن المرحوم الشيخ منصور الفحام ابن فرج ابن هلال وقف اعياناً بمقتضى حجة وقفه الصادرة أمام محكمة الاسكندرية الشرعية في ١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٦٦ وانشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم محمد و ابراهيم وسلومه وحلومه ومن يحدث له من القرية ذكوراً واناثاً بالفريضة الشرعية لذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم ذكوراً واناثاً من أولاد الظهور دون أولاد البطون . على أن من مات من المستحقين وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل انتقل نصيبه اليه ، ومن مات من القرية

المذكورة قبل دخوله في الوقف واستحقاقه قام الوارث أو عقبه مقامه واستحق ما كان يستحقه أصله الى آخر ما دون بكتاب الوقف . وأن الواقف توفي وتوفي بعده أولاده ولم يبق منهم على قيد الحياة الا بنته الست حلومه وقد توفيت سلومه بنت الواقف عن أولادها الذين منهم على بن حسن البواب ثم توفي على حسن البواب وانتقل ما كان يستحقه عن والدته سلومه في الوقف الى أولاده الأربعة المشمولين بوصاية المدعية عملاً بقول الواقف (ومن مات من المستحقين من القرية المذكورة وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل انتقل نصيبه اليه) وطلبت الحكم على معالي المدعى عليه باستحقاق أولادها الأربعة المذكورين ما كان يستحقه والدم على حسن البواب في ريع الوقف المذكور . ووكيل المدعى عليه اعترف بالوقف وانشائه وشروطه وانكر استحقاق أولاد على حسن البواب في الوقف المذكور لأنهم من أولاد البطون لا من أولاد الظهور . واتفق الطرفان على حصر نقطة النزاع بينهم في هل يستحق الأولاد الأربعة المذكورون أم لا يستحقون بمقتضى شرط الواقف . واستدلت المدعية بحكم صدر باستحقاق أولاد البطون كما استدلت وكيل المدعى عليه بحكم آخر بأنهم لا يستحقون وطلباً تفسير شرط الواقف وقد حكمت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٨ يناير سنة ٩٢٤ بتفهم المدعين بأن الأولاد الأربعة المذكورين أولاد على حسن البواب بن سلومه

الواقف السابقة واللاحقة لتعيين المراد من القرية المذكورة لا نص عليه من ان كلام الواقف يفسر بعضه بعضاً، ومن أن القرائن اللفظية والحالية تراعى في تعيين المراد من عباراته

« وحيث ان الواقف قال « ثم من بعده يكون على أولاده لعنله الموجودين ومن سيحدثه الله له من القرية ذكوراً وأنثى ذكر مثل حظ الانثيين، ثم من بعدهم على أولادهم كذلك، ثم على أولاد أولادهم كذلك، ثم على أولاد أولادهم، وذريتهم ونسلهم وعقبهم ذكوراً وأنثى من أولاد الظهور دون أولاد البطون » ثم قال « ومن مات من المستحقين من القرية المذكورة وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه الى آخره » ثم قال « فاذا اقرضوا باسرم وابادهم الموت عن آخرهم وختل بقاع الارض منهم أجمعين كان ذلك وقفاً على من يوجد من اولاد البطون »

« وحيث ان قول الواقف من أولاد الظهور دون أولاد البطون يرجع الى كل ما سبقه من الطبقات سواء قلنا ان هذه العبارة شرط وهو الظاهر أو قلنا انها صفة وذلك لأنها اذا كانت شرطاً كانت راجعة الى الجميع باتفاق الفقهاء وان قلنا انها صفة كانت كذلك في كتاب هذا الوقف لوجود القرينة الدالة على ذلك وهي قول الواقف « فاذا اقرضوا وابادهم الموت كان ذلك وقفاً على من يوجد من أولاد البطون »

يستحقون ما كان يستحقه والدهم المذكور في الوقف عملاً بشرط الواقف بانية حكمها على أن الواقف وان كان قيد الاستحقاق بأولاد الظهور دون أولاد البطون، الا أنه بعد ذلك شرط أخيراً أن من مات من المستحقين من القرية المذكورة وترك ولداً أو ولد أو أسفل انتقل نصيبه اليه) والمول عليه في كلام الواقفين هو آخر كلامهم ويكون ناسخاً لما تقدمه

استأنفت وزارة الأوقاف هذا الحكم لدى المحكمة العليا وطلب مندوبها الغاء قائلاً أن كلام الواقف صريح في غير ما ذهب اليه المحكمة الابتدائية. فان معنى قوله (أن من مات من المستحقين من القرية المذكورة الى آخره) معناه المذكورة في انشائه السابق وهم أولاد الظهور ولو كانوا أنثى وطلب وكيل المستأنف عليها تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف المحكمة :

« حيث ان النزاع بين الخصوم في هذه القضية ينحصر في ان نصيب على حسن البواب الذي تلقاه عن والدته سلومه بنت الواقف ينتقل لأولاده عملاً بشرط الواقف وهو (ومن مات من المستحقين من القرية المذكورة وترك ولداً أو ولد أو أسفل انتقل نصيبه اليه) أولاً ينتقل، لأن على البواب المذكور لا يصدق عليه انه من القرية المذكورة

« وحيث أنه يجب الرجوع الى عبارات

٥٥٦

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٤
وقف . ناظر . خيانات . عزل . دفع استحقاق
المستحقين في المواعيد .

القاعدة الشرعية

إذا شرط الواقف في وقفه أن الناظر يعطى
المستحقين استحقاقهم في شهر ابريل من كل
سنة ، ولا يماطلهم فيه والا كان معزولا ، وخالف
الناظر هذا الشرط ، وجب العمل بشرط الواقف
وعزل الناظر ، دون الاكتفاء بضم ثمة اليه ليشارك
معه في ادارة الوقف

الوقائع :

تضمنت الدعوى الصادرة أمام محكمة
المنصورة الشرعية من الست شفيقه عبد الهادي
نور على محمد افندي شفيق نور أن المرحوم
الشيخ عبد الهادي نور بن متولى نور وقف في
حال حياته أطيافا قدرها ١٨٥ فدانا وكسور
بناحية ميث السودان بمركز دكرتس بمقتضى
كتاب وقفه الصادر من محكمة المنصورة الشرعية
بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٠١ وقد شرط النظر
لنفسه ثم من بعده لابنه محمد افندي شفيق المدعى
عليه . وقد توفي الواقف بتاريخ ١٤ يولييه سنة ٩٢٠
وآل الناظر للمدعى عليه الذى وضع يده على
أعيان الوقف وارتكب جملة خيانات توجب
عزله من النظر على الوقف المذكور ، منها أنه لم

« وحيث أنه بناء على هذا يكون المراد
من القرية المذكورة في قول الواقف أولاد
الظهور دون أولاد البطون

« وحيث أنه لا تناقض بين هذا وبين
قول الواقف ومن مات من المستحقين من
القرية المذكورة انتقل نصيبه الى ولده أو ولد
ولده الذى يفيد صراحة استحقاق بعض أولاد
البطون بطريق الانتقال عن أصولهم المستحقين
من أولاد الظهور ، لأن الوقف مرتب الطبقات
وفيه ترتيبان : ترتيب جلى يترتب عليه تقضى
القسم . وترتيب افرادى يحصل بانتقال نصيب
المستحق من أولاد الظهور الى فرعه الذى مات
عنه ما دام يوجد أحد من طبقة ذلك المستحق
ففي الترتيب الجلى عند تقضى القسم لا يستحق
الأ من كان من أولاد الظهور وفي الترتيب
الافرادى يستحق ابن البطن اذا كان أصله من
أولاد الظهور . وبهذا يمكن أعمال النصوص
جميعها ودفع التعارض في عبارات الواقف وهو
وأجب ما أمكن ذلك

« وحيث أن على البواب ليس من أولاد
الظهور فلا يكون من القرية المذكورة ولا ينتقل
نصيبه الى أولاده بمقتضى النص المذكور لأنه
ليس من مشتملاته »

(استئناف وزارة الاوقاف ضد الست نبويه
عبد الوهاب نمرة ٥٦ سنة ٢٢ — ٢٣ . دائرة حضرة
صاحب النضيلة الشيخ محمد مصطفى الراغى)

العزل بانية حكما على أن المدعى عليه لم يقر
البرهان على أنه دفع استحقاق المدعية وأن
الوقف شرط في وقفه أن الناظر يعطي المستحقين
استحقاقهم في شهر ابريل من كل سنة ولا
يأطلمهم فيه والا كان معزولا وأن المصلحة تقتضي
بضم ثقة اليه يشترك معه في إدارة الوقف. استأنف
الناظر هذا الحكم كما استأنفته المدعية وتقرر ضم
الاستئنافين لبعضهما والسير فيهما بنمرة ٢٥٥
وتضمنت عريضة الاستئناف المقدمة من المستأنف
أن المدعية قد استلمت استحقاقها وزيادة عنه
ولا حق لها في المطالبة بشيء ولم يماطلها المستأنف
وانما هي متمتعة وطلب الغاء الحكم بضم الثقة
وتضمنت عريضة الاستئناف المقدمة من المدعية
أن الناظر لم يحاسب المستحقين في شهر ابريل
كشرط الوقف وقد ماطل المستحقين في دفع
استحقاقهم وأنها لم تستلم شيئا من استحقاقها حتي
اضطرت الى رفع الدعوى أمام محكمة النصورة
الأهلية بشأن محاسبته عما يخصها في زرع الوقف
وذلك كله مخالف لشرط الوقف وطلبت الغاء
الحكم المستأنف والحكم بعزل الناظر

المحكمة :

« بعد الاطلاع على أوراق القضية والمداولة
حيث أن الاستئنافين قدما في الميعاد
فهما مقبولان شكلا

« وحيث أن ما ثبت على الناظر في هذه
القضية يقتضي عزله من النظر على الوقف بمقتضى

يصرف لأحد من المستحقين استحقاقه من
تاريخ وفاة الواقف الى الآن. وقد شرط الوقف
بأن الناظر يصرف للمستحقين استحقاقهم في
شهر ابريل من كل سنة والا كان معزولا.
وان اختلس خمسة أفدنة من أعيان الوقف بأن
أسقطها من محضر جرد التركة. وطلبت لذلك
عزله من النظر على الوقف المذكور. والمدعى عليه
اعترف بالوقف وانشائه وشروطه وتنظره عليه
وأنكر ما نسب اليه من الخيانات وقال أنه دفع
للمستحقين حقوقهم لغاية سنة ١٩٢٣ في المواعيد
التي حددها الواقف وأن المدعية أخذت زيادة
عن استحقاقها لأنه اشترى لها ببعض استحقاقها
جهازاً قيمته ٤٣٤ جنيهًا وأنه أودع على ذمتها
١٣٥ جنيهًا بخزينة محكمة النصورة الأهلية زيادة
عن استحقاقها أما أطيان الوقف فهي جميعها
تحت يده ولم يضيع منها شيء. فكلف المدعى
عليه اثبات أنه دفع للمستحقين حقوقهم في
المواعيد التي حددها الواقف فقدم كشفًا دل
على أن بعض المستحقين استلموا حقوقهم لغاية
سنة ١٩٢٣ ولم يكن من بينهم المدعية. وقدم
كشفًا من إدارة الأموال المقررة دل على أن
العجز في مساحة الأطيان الموقوفة عن الموجود
بكتاب الوقف جاء من مساحة فك الزمام وقال
أن ذلك حصل في حياة الواقف. والمحكمة بتاريخ
٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٤ قضت بضم ثقة للمدعى
عليه في النظر على هذا الوقف ورفضت دعوى

من مصاريف المدرسة تصرف في مصارف ريعه قبل التحويل . وطلبت الوزارة من المحكمة أجازة ما صنعت . وتبين من مجلد حجج هذا الوقف وكتاب الوزارة رقم ١٦٩٩ المؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ان هذه المدرسة معبر عنها في الحجج بالمكتب . وانه كائن بمصر المحروسة بخط حارة امير جوان بشارع الامشاطية وانت الدكان المحول واقع من قبل الحوانيت الثلاثة التي انشأها الوقف اسفل الجامع المجاور للمكتب وواجهته شرقية على شارع الامشاطية المشهور الان بشارع امير الجيوش البراني . وتبين من تقرير المهندس المؤرخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٥ ان الدكان المحول هو بالجهة البحرية من الداخل وان هذا العمل في مصلحة الوقف وليس فيه مانع من الوجهة الفنية

المحكمة :

« من حيث ان وزارة الاوقاف طلبت اجازة التحويل المذكور على الشكل والسبب المبين بطلبها » ومن حيث انه بالاطلاع على اوراق هذه المادة لم يوجد مانع من اجابتها الى ما طلبت لهذا اجزنا ما فعلته وزارة الاوقاف من تحويل الدكان المبين في الوقف المذكور الى حجرة تابعة للمدرسة المذكورة على الصفة المبينة بطلب الوزارة »

(أصدر الحكم حضرة صاحب الفضيلة الشيخ سرور على رئيس المحكمة ومحضر حضرتي صاحبي الفضيلة الشيخ محمد أحمد مهوان بك والشيخ محمد مأمون الشاوي في مادة التصرفات نمرة ٦٠١ سنة ١٩١٣ — ١٩٢٤)

شرط الواقف المنصوص عليه في كتاب الوقف »
(استئناف محمد أفندي شفيق نور ضد الست شفيقة عبد الهادي نور نمرة ٢٥٥ سنة ٢٣ — ٢٤ دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى الراغبي)

٥٥٧

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٤ مايو سنة ١٩٢٥ .

وقف . تحويل دكان الى حجرة . ضرورة . جواز .

القاعدة الشرعية

اذا كان من أعيان الوقف مكان موجود به مدرسة ، وفي أسفل المدرسة دكان خال ، جاز تحويل الدكان الى حجرة لتكون مكتبة لناظر المدرسة ، على أن يحسب لهذا الدكان اجرة من مصاريف المدرسة تصرف في مصارف ريعه قبل التحويل ، مادام هذا العمل فيه مصلحة الوقف ، وليس فيه مانع من الوجهة الفنية الموضوع

تضمن كتاب وزارة الأوقاف نمرة ١٠٦٨ المؤرخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٤ أنها ناظرة على وقف سليمان أغا السلحدار بتقرير من هذه المحكمة في ٢٥ صفر سنة ١٣١٥ وأن من أعيان المكان الموجود به مدرسة السلحدار الأولية بمرجوش وفي أسفل المدرسة دكان خال . ونظراً لكثرة عدد التلاميذ بها اضطرت الوزارة الى تحويله الى حجرة بابها من داخل المدرسة ليكون مكتباً لناظرها ، على أن يحسب لهذا الدكان اجرة

فتاوى شرعية

٥٥٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٠ شوال سنة ١٣٢٨

جبانة . بناء . غراس . بيع . مقبرة .

القاعدة الشرعية

ان ارض الجبانة لا يجوز شرعاً ان يبنى عليها مساكن ولا أن يفرس فيها أشجار ولا نباتات ولا يجوز بيعها ولو نقلت منها عظام الموتى الى محل آخر لان لها حكم المقبرة

السؤال

سئل بإفادة واردة من وزارة الداخلية رقم ٢٩ يونه سنة ١٩٢٠ نمرة ٢٧٧ صورتها في مدينة بور سعيد جبانة قديمة منع الدفن فيها منذ زمان بعيد ثم نقلت منها العظام والرفات الى موضع آخر من عهد قريب ، وقد حصل الشروع في هذه الأيام في تقسيم أرض تلك الجبانة القديمة الى ثلاثة أقسام يكون احدها مخصصاً لاقامة ورشة عليه ، وثانيها لانشاء مشتل لتربية النباتات والاشجار ، وثالثها سيياع بالمزاد العلني للأفراد وان بلدية بور سعيد قد رأت فيما بعد ان أرض الجبانات ولو نقلت منها العظام والرفات يجب ان تبقى مقدسة ولا يليق ان يبنى عليها مساكن وغيرها ، ويراد اصدار فتوى شرعية منا في هذه المسألة ونفيد انه قال في الفتاوى الهندية بصحيفة ٤٧٠ جزء ثان مانصه ومثل هو (أى القاضى الامام شمس الأئمة محمود الازوجندى) أيضاً عن

الجواب

اطلعنا على خطاب دولكم رقم ٢٩ يونه سنة ١٩٢٠ نمرة ٢٧٧ الذى يتضمن انه في مدينة بور سعيد جبانة قديمة منع الدفن فيها منذ زمان بعيد ثم نقلت منها العظام والرفات الى موضع آخر من عهد قريب ، وقد حصل الشروع في هذه الايام في تقسيم أرض تلك الجبانة القديمة الى ثلاثة أقسام ، احدها يكون مخصصاً لاقامة ورشة عليه ، وثانيها لانشاء مشتل لتربية النباتات والاشجار ، وثالثها سيياع بالمزاد العلني للأفراد وان بلدية بور سعيد قد رأت فيما بعد ان أرض الجبانات ولو نقلت منها العظام والرفات يجب ان تبقى مقدسة ولا يليق ان يبنى عليها مساكن وغيرها ، ويراد اصدار فتوى شرعية منا في هذه المسألة ونفيد انه قال في الفتاوى الهندية بصحيفة ٤٧٠ جزء ثان مانصه ومثل هو (أى القاضى الامام شمس الأئمة محمود الازوجندى) أيضاً عن

السؤال

سأل محمد محمد عبد المتعال البهوتى فى
تقسيت روزنامجى هذا عنوانه (تقسيط اطيان
جفلك رزقة بلا مال بوجه الايهاب من لدن
المراحم الخديوية وهذه صورة التقسيط برأى
عن جانب سعادة لامع النور ومستور وقور
الخديوى الاكرم افندم ولى النعم حامى حى
الاسلام بالديار المصرية من اطيان الناحية المذكورة
ادناه عن أصل اطيان جفلك سعادة افندينا ولى
النعم المشار اليه بمديرية الغربية باسم بار الصباح
السوداء من تعلقات افندينا ولى النعم المشار اليه
رزقة بلا مال عما كانت تلك الاطيان مقيدة
باسم سعادة افندينا ولى النعم المشار اليه رزقة
بلا مال ضمن تقسيط ديوانى مؤرخ فى غرة رجب
سنة ٥٥ والآن بمقتضى الارادة السنية اطيان
مذكورة بر موجب دفتر افراز وتحديد تلك
الاطيان الواردة من مديرية الغربية باختام عمد
النواحى المذكورة ومعاون المالية وافادة المديرية
رقم ١٧ ج سنة ٧٠ بمهدة بار الصباح السوداء
المسمى اليها ما دامت بقيد الحياة هى وذريتها
اعطاء وتوجيه سره ومن بعد انقراض ذريتها
الثلاثى من تلك الاطيان الى مدفن المرحومة
جنتمكان الست عين الحياة هانم والدة سعادة
افندينا المشار اليه والثالث الى مسجد الاستاذ
الاباصيرى رضى الله عنه عن جانب سعادة
افندينا ولى النعم المشار اليه بمجتين مذكورتين
وقف وارصاد سده بر موجب منطوق ارادة

المقبرة فى القرى اذا اندثرت ولم يبق فيها أثر
الموتى، لا العظم ولا غيره هل يجوز زرعها واستغلالها
قال لأولها حكم المقبرة كذا فى المحيط . ومن
ذلك يعلم ان أرض الجبانة المذكورة لا يجوز
شرعاً ان يبنى عليها مساكن ولا ان يغرس فيها
أشجار ولا نباتات ولا يجوز شرعاً بيعها ولو نقلت
منها عظام الموتى الى محل آخر لأن لها حكم
المقبرة . وللإحاطة تحرر هذا وتفضلوا بقبول
فائق الاحترام ؟

مفتى الديار المصرية
محمد اسماعيل البرديسى

٥٥٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ١٤ بوليه سنة ١٩٢٠

هبة . شرط فاسد . وقف .

القاهرة الشرعية

نص العلماء على ان الهبة لا تبطل بالشروط
الفاسدة، وقالوا لو قال اعطيتك دارى حياتك
فاذا مت فهى لى، صححت الهبة وبطل الشرط .
فاذا ورد فى تقسيط روزنامجى ان الملك ملك
شخصاً اطياناً ما من طريق الهبة، ثم ختم عقد
الهبة بأنه اذا توفى الموهوب له ولم يعقب أو عقب
وانقرضت الذرية تكون الاطيان وقفاً على
كذا، صححت الهبة وبطل الشرط وكانت
الاطيان ملكاً خالصاً للموهوب له، ولا تكون وقفاً.

هبة لان الناس يريدون به التملك والهبة . اذا
تقرر هذا فنقول ان المتبادر من عبارة هذا
التقسيط وعنوانه ان ما تضمنه من الاعطاء
والتوجيه المعين به من باب الهبة الصحيحة ولا
ينافي ذلك قوله « ومن بعد اقراض ذريتها الى
آخره » لانه شرط فاسد والهبة لا تبطل به ، فحيث
صدر هذا الاعطاء والتوجيه ممن يملكه لست
دلالة المذكورة وقبضت تلك الاطيان المعطاة
ورضعت يدها عليها بالطريق الشرعي في حياة
الواهب مفرزة معينة غير مشغولة بغيرها تمت تلك
الهبة وكانت الاطيان المذكورة ملكا لست
دلالة المرقومة . ولا تكن وقفا بمجرد ما جاء في
التقسيط المذكور من قوله ومن بعد اقراض
ذريتها الى آخره كما علمت والله اعلم) ونحو ذلك
مقال في جواب هذه الحادثة متى كان الامر كما
جاء في سؤالها والله اعلم ؟

مفتي الديار المصرية
بكر الصدي

سنة الصادرة للمالية عربي العبارة رقم ١٠ ج
سنة ٧٠ وعلى موجبها افاد المالية في ٢٥ ج
سنة ٧٠ فبناء على منطوق الارادة المشار اليها
تطبيقا للاصول المقررة اطيان مذكرة باعتبار
عن اول نوتى سنة ٢٦٩ م وجه مشروح رزقة
بلا مال ورد دفتر ارزاق ثبت وقيد سده وكما
هي الاصول قد تحرر هذا التقسيط الديواني من
ديوان الرزناجة العامرة ويا فرمان شريف ناحية
بهوت فهل هذه الاطيان تعتبر وقفا بموجب هذا
التقسيط المرفق صورته الرسمية بهذا السؤال ام
ملكاً لست المذكورة وورثتها افيدوا الجواب
ولكم الثواب ؟

الجواب

فيما سبق رفع لنا مثل هذا السؤال فاجبنا
عنه بما نصه (نص العلماء على أن الهبة لا تبطل
بالشروط الفاسدة . وقالوا لو قال اعطيتك داري
حياتك فاذا مت فهي لي ، صححت الهبة وبطل
الشرط . وقالوا ان قال جعلته باسم ابني يكون

قضايا المحاكم المختلطة

بدون تمييز بين الديون والحقوق العادية والديون
والحقوق التي صدر بها حكم .

(استئناف سيمون روماتو ضد محمد القصبي . رئاسة
جناب المستشار فوكس)

٥٦١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ .
بطلان المرافعة . انقطاع اللدة . تحديد يوم البيع .
نزاع ملكية .

القاعدة القانونية

أن تحديد يوم البيع بحضور محرر بقلم كتاب
المحكمة هو عمل قاطع لمدة الثلاث سنوات اللازمة
لبطلان المرافعة في مادة نزاع الملكية ، وذلك
بدون احتياج الى اعلان هذا التحديد الى المدين
(استئناف تركة دكتواجيون ضد حسن الريني .
رئاسة جناب المستشار فوكس)

٥٦٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ .
مواعيد مسافة . توزيع . محل مختار . دائن في
مصر . ودائن في الخارج .

القاعدة القانونية

عند تطبيق المواعيد المقررة في القانون توجد
أحوال لا يصبح فيها اعطاء مواعيد المسافة .

٥٦٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ .

بيع الديون والحقوق . رضاء المدين . دفع فرعى .
دفع موضوعي . دين تجاري . دين بحكم .

القاعدة القانونية

١ - اشترط الشارع رضاء المدين لانتقال
ملكية الديون والحقوق المبيعة إذا كان البيع
حاصلا عن تعهدات مدنية محضة نشأت بين
اثنين من رعايا الحكومة المحلية ، وذلك طبقا
لفقرة الأخيرة من المادة ٤٣٦ من القانون المدني .
ورضاء المدين شرط أساسي لصحة البيع .
وبطلان المبني على عدم وجود رضاء من المدين
هو دفع في الموضوع لا تسري عليه أحكام الدفع
الفرعية التي يجب ابدؤها قبل ما عداها من
الدفع والاستقط الحق فيها . فاذا لم تصدر إجازة
هذا البطلان أمام محكمة أول درجة ولم يحصل
التنازل عن هذا البطلان لا صراحة ولا ضمنا
جاز للمدين لأول مرة أمام محكمة الاستئناف أن
يتمسك ببطلان التنازل

٢ - أن رضاء المدين بانتقال ملكية الديون

والحقوق المبيعة الناشئة بين اثنين من رعايا
الحكومة المحلية شرط لازم في جميع الأحوال

٥٦٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٢٦

اجارة . ملك قبل الوقف . ثبوت التاريخ . اجارة .
مدة طويلة . غبن . طلب جديد . عدم
تسجيل الاطيان .

القاعدة القانونية

١ - اذا اجر المالك ملكه بمقد اجارة
ثابت التاريخ، ثم وقف هذا الملك فلا يجوز لناظر
الوقف من بعد انعقاد الوقف أن يطلب تنقيص
مدة الاجارة ولا أن يطلب رفع سعر الايجار
بناء على أن أعيان الوقف لا يجوز تأجيرها لمدة
طويلة ، كما لا يجوز تأجيرها بغبن على جهة
الوقف . لأن العبرة بتاريخ انعقاد الاجارة ،
والايجارة انعقدت في وقت كان للمالك أن
يتصرف في ملكه كيف يشاء

٢ - من طلب أمام محكمة أول درجة
ابطال عقد اجارة . أو عدم اعتبارها مطلقاً بسبب
عدم تسجيلها له أن يطلب أمام محكمة الاستئناف
للسبب نفسه تعديل مدة الاجارة وتنقيصها الى
تسع سنوات بدون أن يعتبر هذا الطلب
طلباً جديداً

٣ - أن لجنة الوقف حقاً عينياً على العين
الموقوفة ما دام عقد الوقف قد قيد بصفة قانونية
في سجلات المحكمة الشرعية . فلها إذن أن تملك
بأحكام المواد ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ من القانون
المدني في حالة انعقاد الاجارة لمدة تزيد على

وبالنظر لعدم وجود قاعدة ثابتة تسهل للقاضي
معرفة هذه الاحوال يجب الرجوع الى روح
التشريع نفسه ، فإذا كانت المواعيد المقررة في
القانون طويلة تمكن الشخص من عمل الاجراءات
بكل سهولة ، فان مواعيد المسافة لا يكون لها
محل ، بناء على أن الشارع لاحظ في مد الاجل
اعطاء الوقت الكافي للشخص لعمل الاجراءات
القضائية . فيعاد الشهر المنصوص عليه في المادة
٥٨٠ من قانون المرافعات المختلط لتقديم
المستندات والطلبات في حالة توزيع مبالغ بين
الغرماء هو كاف كفاية تامة لجميع الديانة المقيمين
في القطر المصري مهما بعدت محال إقامتهم عن
مركز المحكمة . أما الديانة المقيمين في خارج القطر
فيستثنون من حكم هذا المبدأ لان القانون
يفرض على الديانة المسجلة ديونهم بأن يختاروا
لم محل في نفس ورقة القيد والتسجيل ، وفي
هذا المحل المختار في مصر يجب ان يعلنون
لتقديم طلباتهم ومستنداتهم في بحر الشهر . أما
إذا كان قلم الكتاب بدل ان يعلمهم في محله
المختار في مصر اعلمهم في محل اقامتهم الحقيقي
خارج القطر بدون ان يعطيهم المواعيد اللازمة
فان في تصرف قلم الكتاب اخلاص بحق الدفاع
ويجب ان يعطوا ميعاداً آخر لتقديم طلباتهم
ومستنداتهم اذا عملوا مناقضة

(استئناف ميشيل يلونس ضد يعقوب يباوى .
رئاسة جناب المستشار بافيرا)

تسع سنوات، ولا يعترض عليها بحكم المادة ٧٤٤ لأن الوقف لا يمكن تشييده بالموهوب له أو بالموصى له، ولأن حق انتفاع المستأجر ليس بحق قابل للرهن .

(استئناف قضية الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي ضد الشركة المعدنية لعمل الاسرة . رئاسة جناب المستشار بافيرا)

٥٦٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥

اثبات . دقائر للواليد والوفيات . بيانات الموظف .
ما هو حجة . ما هو غير حجة .

القاعدة القانونية

ان البيانات التي تدون في دقائر المواليد والوفيات تكون حجة على الكفاية اذا كانت خاصة بوقائع قد رآها الموظف المختص بنفسه وأثبتها كما رآها . وتكون حجة الى أن يظن فيها بالتزوير . أما البيانات الاخرى التي يملها عليه أصحاب الشأن ، ويضطر الى إثباتها بدون أى مراقبة منه عليها فلا يكون لها أدنى قيمة من جهة الاثبات لاحتمال أن يشوبها الكذب أو الغلو أو التناقض

(استئناف شركة تأمين اشورنس ضد اخعلا .
رئاسة جناب المستشار فوكس)

نص

راجع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٥ ومندرج في مجموعة الاحكام المختلطة سنة ٣٧ صحيفة ٣٩١

٥٦٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥

دعوى اعادة يد . منع تعرض . تنفيذ حكم أهلي
على أجنبي . رهن . يد المدين الراهن .

القاعدة القانونية

١ - اذا نفذ محضر من محضري المحكمة الاهلية حكماً قضى بتسليم اطيان الى شخص وانتزع الاطيان من واطع اليد وسلمها لآخر ، حق للاجنبي الذي انتزعت منه الدين ان يرفع دعوى يطلب فيها اعادة يده على الاطيان مرة أخرى ، أو يرفع دعوى منع تعرض ، لأن الحكم الذي نفذ ضده ليس حجة عليه ، لأنه لم يكن طرفاً في الدعوى التي صدر فيها . مثل هذا التنفيذ يعد اعتداء وتشويشاً يجب منعه بكل شدة (١)

٢ - ان المدين الراهن يعتبر دائماً صاحب اليد قانوناً على العين المرهونة حتى لو كان الدائن المرتهن هو الواضع يده وضماً مادياً على العين المرهونة (٢)

(استئناف ابو ستولي ساكيلاريدس ضد عبد الحميد شاهين . رئاسة جناب المستشار فوكس)

(١) راجع بهذا المعنى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٥ . ومندرج بمجموعة الاحكام المختلطة سنة ٧٧ صحيفة ١٤٢
(٢) راجع بهذا المعنى حكم دوائر محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩١٧ ومندرج في المجموعة سنة ٣٩ صحيفة ١٣٧

قضايا المحاكم الأجنبية

٥٦٦

محكمة تقض وإبرام فرنسا

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٥

دفع بغير استحقاق . استرداد . شروط . غلط .
عدم استحقاق .

القاعدة القانونية

لا تقبل دعوى استرداد المبالغ التي يدفعها شخص لآخر بغير استحقاق إلا إذا كان الدفع حصل عن غلط وكان بغير استحقاق وبغير سبب قانوني . فإذا طالب طبيب المريض الذي داواه باتعابه، فامتنع المريض عن الدفع بدعوى غلو التقدير الذي قدره الطبيب اتعاباً له فهدده الطبيب برفع دعوى، واعتقب جواب التهديد برفع دعوى بالفعل، فاضطر المريض الى دفع جميع الاتعاب التي طالب بها الطبيب، فلا يجوز بعد ذلك للمريض ان يرفع دعوى يسترد بها قيمة الزيادة التي لم يدفعها للطبيب إلا مضطراً لأن الدفع هنا حصل والمريض عالم بالدين وبمقداره وبسببه

تعليق

للمحاكم حق تخفيض اتعاب الأطباء إذا كان فيها غلو . وإنما ليس لها أن تحكم بالرد بعد دفع الاتعاب
نذكر ان الجراح الشهير الدكتور دواين

Doyen كان طالج سيدة أمريكية في باريس (ما دام كروكر Crocker) وعمل لها عملية الزائدة الدودية ثم طالب زوجها بمبلغ أربعة آلاف جنيه اتعاباً له فدفعها الأمريكي كاملة بعد ذلك توفيت الزوجة فرفع الزوج دعوى على الطبيب يطلب فيها استرداد الاتعاب التي دفعها او جزءاً منها فرفضت محكمة السين دعواه بحكم تاريخه ٢٣ فبراير سنة ١٩٠٧ بناء على القاعدة القانونية المذكورة بمالية (راجع دالوز التعليقات الجديدة على القانون المدني شرحاً للمادتين ١٣٧٦، ١٣٧٧ نبذة ١٥٥ وما يليها)

٥٦٧

محكمة تقض وإبرام فرنسا

حكم تاريخه ١٢ يونيو سنة ١٩٢٣

مسؤولية . طبيب الجيش . خطأ . جمل .
اختصاص المحاكم .

القاعدة القانونية

المحاكم تملك النظر في دعاوى التعويض التي ترفع على أطباء الجيش المكلفين بالأمور الصحية الخاصة بالجنود المربطة في جهة من الجهات تعويضاً للضرر الناشئ من موت جندي بسبب إهمال أو جهل الطبيب المعالج إذا كانت الوقائع المنسوبة الى الطبيب ينتج عنها ثبوت وقوع إهمال جسيم يتعدى حد الجائر للأطباء

النظام العام ، فلا يمكن تقرير سرية جلسة من الجلسات ارضاء لشهوة أحد المتقاضين. خصوصاً اذا كانت الوقائع التي سيدور البحث فيها أمام المحكمة ليس فيها شيء يخالف الآداب العامة أو عيس بالنظام العام ولم يثبت أنه يترتب على علنية المرافعة في القضية نتائج خطيرة تهدد الامن أو تمس بكرامة شخص معين

والمرافعة أمام المحاكم حق من حقوق المحامين إلا ان استعمال هذا الحق اما ان يحصل بطريقة مباحة أو أنه يترتب عليه جنحة أو شبه جنحة حسب الطريقة التي يترافع بها صاحب الشأن . وليس للمحاكم ان تأمر بسرية الجلسة لاحتمال وقوع جنحة أو شبه جنحة كما أنه ليس لها ان تمنع أحد الخصوم من الاستعانة بأحد المختزلين لاختزال مرافعة خصمه ما دامت المرافعة علنية بمحكم القانون . ولكل شخص ان يدون مرافعة المترافع .

ان المحكمة ليس لها ان تتدخل بين المتقاضين إلا للمحافظة على النظام فقط وما دام المختزل ينقل مرافعة المحامي المترافع بدون أى تشويش بالجلسة فلا محل لمنعه من الاختزال

عمله طبيكاً . في مثل هذه الاحوال لا يمكن ان يقال بأن السلطة القضائية قد أولت عملاً ادارياً أو تدخلت في عمل اداري أو اعتدت على حكم أو نص مدون بالوائح الادارية

٥٦٨

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥

إبراء . تهمة . سبب غير مشروع . معايرة
غير شرعية . بطلان .

القاعدة القانونية

ورقة الإبراء من الدين التي تتمسك بها المرأة وتدفع بها دعوى المطالبة بأصل الدين تكون باطلة لابتنائها على سبب غير مشروع. اذا ثبت ان الإبراء حصل من الرجل للمرأة بقصد استبقاء واستمرار ومكافأة العلاقة الغير المشروعة التي كانت قائمة بين الرجل وهو متزوج. والمرأة وهي متزوجة

٥٦٩

محكمة السين (ياريس)

حكم تاريخه ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٥

سرية الجلسات . مرافعات . محامين . اختزال
المرافعة . علنية الجلسة .

القاعدة القانونية

ان سرية الجلسات جاءت استثناء لقاعدة عامة وهي « علنية الجلسات » التي اعتبرت من

٥٧٠

محكمة السين (باريس)

حكم تاريخه ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٤

ملكية أدبية . مؤلف . حقوق المؤلفين . حمايتها .
شروط . احوال .

القاعدة القانونية

١ - حماية حقوق المؤلفين في ملكية مؤلفاتهم تنصب على شكل المؤلف لا على فكرة المؤلف . فالإنشاء والترتيب والتنفيذ والشكل والاسم وغير ذلك من أوضاع المؤلف ملك خاص للمؤلف . أما النظريات والمبادئ والمذاهب والآراء المشروحة للمؤلف فهي ملك للكافة يتداولونها ويتداولونها بالنقد أو بالنقل كما يشاؤون بمجرد طبعها ونشرها . فيحق لكل فرد ان يستشهد ببعض فقرات من كتاب ليؤيد رأياً له بشرط ان لا يدعى أنه صاحب الرأي الذي نقله عن المؤلف الذي سبقه وبشرط ان يذكر اسم صاحب الرأي

٢ - لا يوجد نص في القانون ولا حكم صادر من هيئة قضائية يوجب على المؤلف ان يذكر اسماء المؤلفين أو اسماء الكتاب الذين سبقوه الى شرح النظرية التي شرحها هو في كتابه ، ولكن اذا صاغ المؤلف عباراته بطريقة تفهم الفأري أنه هو صاحب الرأي أو صاحب الفكرة أو صاحب النظرية التي سبقه غيره الى ابتكارها ، كان هذا دليلاً على سوء النية وحققت المسئولية

٥٧١

محكمة قضا و ابرام بلجيكا

حكم تاريخه ٤ مايو سنة ١٩٢٦

بيع . غش في ماهية البضاعة . جريمة .
تسليم وتسليم .

القاعدة القانونية

جريمة الغش الواقع في ماهية البضاعة المباعة
تم بمجرد انعقاد البيع حتى ولو لم يتم التسليم
والتسليم

٥٧٢

محكمة لياج

حكم تاريخه ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥

قاضي مستعجل . اخراج شخص . غصب .
نزاع . جدي .

القاعدة القانونية

اذا طلب من قاضي الامور المستعجلة
الحكم باخراج شخص واضع يده على عين بغير
سبب وبغير حق ، كان له عند قيام النزاع في أصل
حق المالك أو المؤجر ، أن يفحص مستندات
ملكية المالك أو مستندات ، المؤجر ليتحقق ان
كانت المنازعة جديّة كفاية ، أو غير جديّة ، حتى
اذا رأى النزاع جديّاً ، قضى بعدم الاختصاص

المستأجر العين المؤجرة اليه في مقابل تخفيض
الايجار بنسبة نقصان الانتفاع، اذا اضطر المالك
الى ذلك من أجل الانتفاع بالمباني التي أقامها
بجوار العين المؤجرة

٥٧٦

محكمة فرق

حكم تاريخه ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦

اجارة • شرط دفع الايجار ذهباً •

القاعدة القانونية

يقع صحيحاً الشرط الذي يشترطه المالك
في عقد الاجارة وفيه يفرض على المستأجر بأن
يدفع له الايجار بحسب قيمة الذهب في بورصة
لوندرة

٥٧٧

محكمة تونس

حكم تاريخه ١٨ فبراير سنة ١٩٢٥

بيع • هروب من ديون مستقبلة • دعوى ابطال
تصرفات المدين •

القاعدة القانونية

يقع باطلا البيع الحاصل هرباً من ديون
مستقبلة، فيجوز لصاحب الدين أن يرفع الدعوى
بطلب ابطال تصرفات مدينه حتى لو حكم بدينه
بعد تاريخ تصرف المدين اذا كان المدين تعمد
التصرف في ملكه توقفاً لثبوت الدين والتنفيذ
عليه به

٥٧٣

محكمة لبيج

حكم تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥

مباشرة غير مشروعة • اثبات • بيئة •

القاعدة القانونية

أن لاثبات المباشرة غير المشروعة، لتبرير
طلب ققعة، يجب أن يحصل حسب الأحوال
المبينة في المادة ٣٨٠ مكررة من القانون المدني
وهذه الأحوال يمكن إثباتها بجميع طرق الاثبات
المقررة قانوناً بما فيها البيئة •

٥٧٤

محكمة لبيج

حكم تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٩٢٦

حدود • فصل حدود • عجز مساحة في الملاكين • توزيعها

القاعدة القانونية

اذا رفعت دعوى فصل حدود بين ملكين
ووجد القاضي أن في مستندات ملكية كل مالك
مساحة زيادة عن الطبيعة، كان له أن يوزع
العجز على الملاكين كل بنسبة مساحة ملكه

٥٧٥

محكمة لبيج

حكم تاريخه ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٦

اجارة • تعديل كيفية انتفاع المستأجر • نقصان
الاجرة • حقوق المالك

القاعدة القانونية

يجوز للمالك أن يعدل في كيفية انتفاع

٥٧٨

محكمة جاند

حكم تاريخه ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٥

غلط . بطلان المشارات . تسليم العين .

القاعدة القانونية

١ - الغلط لا يكون سبب بطلان

المشارات الا اذا كان واقعا على شرط اساسي

أو ركن من أركان المشارة بحيث لو علم المتعاقدان

أو أحدهما بمحقيقة الواقع ما كان تم التعاقد

٢ - امكان أو عدم امكان تسليم العين

الحاصل عليها التعاقد، شرط اساسي للتعاقد، فاذا

تمذر تسليم العين فوراً وكان المشتري أو المستأجر

لم يقبل التعاقد الا على أمل تسليم العين المبيعة

أو المؤجرة، كان الرضاء واقعا عن غلط، والغلط

هنا يبطل التعاقد،

قانون التسجيل الجديد

الأثر الرجعي للتسجيل

صدر قانون التسجيل الجديد ونص على ان الملكية لا تنتقل بالنسبة للمتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهما إلا بالتسجيل ولكنه لم يبين الوقت الذي تنتقل فيه الملكية بعد تسجيل العقد . فهل يعتبر انتقالها من يوم العقد أو من يوم التسجيل ؟ وبعبارة أخرى هل للتسجيل أثر رجعي ؟ هناك رأيان : رأى يقول بالأثر الرجعي للتسجيل (راجع مقالة استاذنا الفاضل الدكتور عبد السلام بك ذهني في المحاماة سنة ٦ عدد ٧ ص ٦٠٧) - ورأى ينكر هذا الأثر له أما حجج اصحاب نظرية الأثر الرجعي فتتعرض فيما يأتي :-

١ - ان قانون التسجيل لم ينص على ان الملكية تنتقل من يوم التسجيل بل أنها تنتقل بالتسجيل . ويصح ان يرجع أثره ليوم العقد . فاذا بيع عقار في ١٠ يناير ولم يسجل إلا في ٢٠ يناير اعتبر المشتري مالكا من ١٠ لا من ٢٠ يناير طالما أنه لم يتقرر لغير حق على العقار من جانب البائع .

٢ - ما دامت الملكية لا تنتقل إلا اذا تسجل العقد . فكان انتقالها معلق على شرط التسجيل . فاذا تحقق الشرط كان له أثر رجعي ليوم العقد

٣ - التسجيل شرع لمصلحة المشتري فلا يصح ان يضار به مادام لم يتقرر لغير حق على العقار

٤ - ما دمتنا نقرر بوجود البيع قبل التسجيل كعقد منشئ لحقوق وواجبات فمن المتعذر تعليل هذه الآثار اذا لم يعتبر العقد موجوداً قبل التسجيل . وإلا فكيف نبرر التزام المشتري بدفع الثمن والبائع بتسليم المبيع . وعلى من يكون هلاكه اذا هلك قبل التسجيل ؟

٥ - الاعتبارات العملية تؤيدها . لأننا لو لم نقل بنظرية الأثر الرجعي . وحصلت تصرفات قبل تسجيل العقد فمذا يكون مصيرها ؟ مثلاً بيع عقار في ١٠ يناير . وتسجل العقد في ٢٠ يناير ، ثم

أ - في الفترة بين ١٠ - ٢٠ يناير باع البائع العقار مرة ثانية وسجل المشتري الثاني عقده في ١٥ يناير

ب - أو في الفترة بين ١٠ - ٢٠ يناير باع المشتري الأول العقار لآخر وسجل العقد الثاني في ١٥ يناير

ج - خصت رهون من المشتري الأول أو رهون من المشتري الثاني وسجلت في تواريخ مختلفة قبل ٢٠ يناير . فاذا قيل بالأثر الرجعي للتسجيل اعتبر المشتري الأول مالكا من ١٠ يناير والمشتري الثاني من ١٥ يناير وامكن ترتيب الرهون والعقود الأخرى بحسب تواريخها ولم يكن ثمة صعوبة

أما اذا قلنا ان المشتري الأول لا يملك إلا من يوم التسجيل (٢٠ يناير) . وان تسجيل المشتري الثاني (١٥ يناير) لا يكسبه الملكية لأنه اشترى في وقت لم يكن البائع له مالكا . فالتسجيل لا يفيد شيئا ما دام اشترى من غير مالك . ولا تنتقل اليه الملكية إلا اذا تسجل عقد المشتري الأول (في ٢٠ يناير) وحينئذ تنتقل الملكية فوراً وفي هذا اليوم (٢٠ يناير) الى المشتري الثاني - اذا قلنا بذلك فكأن الملكية منتقلة للمشتري الأول والثاني في يوم واحد . فاذا تعددت البيوع والرهون فكيف نرتب بينها ؟ أليس الافضل ان نقول بالآثر الرجعي فينشأ كل حق وقت تقريره ويسهل التفضيل بينها ؟

- اذن الآثر الرجعي له مبررات من الوجهة العملية وهو لا يتعارض مع نصوص قانون التسجيل ولا مع القواعد القانونية العامة
ردنا على هذه الحجج :-

١- ان الشارع لم يكن في حاجة لنص صراحة على ان ليس للتسجيل أثر رجعي لأن ذلك يفهم من نصوصه ومن روح التشريع

أ - لقد كانت الملكية قبل قانون التسجيل لا تنتقل بالنسبة لغير المتعاقدين إلا بالتسجيل . ولم يقل أحد أنه بمحصول التسجيل يرجع أثره ليوم العقد فيحتج به على الغير من يوم حصوله . فلما جاء القانون الجديد وقرر ان الملكية لا تنتقل بالنسبة للمتعاقدن أيضاً إلا بالتسجيل . أصبحت الملكية لا تنتقل بالنسبة للمتعاقدن وغيرها على السواء إلا بالتسجيل ومن يوم التسجيل ب - لم يوضع قانون التسجيل الجديد إلا ليضيق من أثر الاتفاق على نقل الملكية . فجعل الاتفاق وحده لا ينقلها بدون تسجيل حتى بين المتعاقدين أنفسهما . فليس بمقول أن يفسر قانون التسجيل بما يخالف الغرض المقصود منه ويوسع نطاق القانون القديم بدلاً من ان يضيقه

ج - ان نظرية الآثر الرجعي تتصادم مع القواعد القانونية العامة . لأنها تجعل البيع يسرى على الغير من يوم تحريره ولو لم يكن ثابت التاريخ - في حين ان المبادئ القانونية تقر ان العقد (ولو كان مقررأ لحقوق شخصية) لا يسرى على الغير إلا اذا ثبت تاريخه ثبوتاً رسمياً ومن يوم هذا الثبوت

واذا قلنا ان البيع يسرى على المتعاقدين من تاريخه وعلى الغير من يوم تسجيله (أو ثبوت تاريخه) فكأننا رجعنا للقاعدة القديمة من ان الملكية تنتقل بالنسبة للمتعاقدن قبل ان تنتقل بالنسبة للغير . وهذا ما أراد الشارع أن يتلافاه

٢ - التسجيل قيد لانتقال الملكية لا تنتقل إلا به . لا تعليق لانتقالها على شرط

٣- عدم انتقال الملكية جزاء على عدم التسجيل . فهو عقاب مدني يحل بالمشتري الذي لم يسجل عقده

٤- الآثار التي ترتب على عقد البيع لا شأن لها بانتقال الملكية

لقد كان الالتزام بنقل الملكية في القانون القديم ينشأ ويتم في وقت واحد وبدون احتياج الى اجراءات غير الاتفاق على نقلها فأصبحت الآن لا تنتقل إلا بمحصل اجراءات مادية (التسجيل) فكان القانون رجع للنظرية الرومانية القديمة في التفريق بين نشود الالتزام بنقل الملكية وتنفيذ هذا الالتزام . وليس من مستلزمات عقد البيع *Essence* أن تنتقل فيه الملكية بمجرد التعاقد بل كانت هناك أحوال في القانون القديم لا تنتقل فيها الملكية إلا بعد عمل اجراءات مخصوصة ولم يقل أحد بأنه في هذه الاحوال التي لا تنتقل فيها الملكية بمجرد التعاقد لا يكون لعقد البيع أثر . فلم ينكر وجوده في القانون الجديد لمجرد قوله بأن الملكية لا تنتقل من يوم العقد ؟

التاجر الذي يشتري ١٠٠ قنطار قطنكـ أليس له الحق في مطالبة البائع بتعيين القطن وتسليمه اليه . هذه حالة من الاحوال التي لا تنتقل فيها الملكية بمجرد التعاقد ومع ذلك لم ينكر أحد أحقية المشتري في مطالبة البائع بتسليم المبيع ونقل ملكيته اليه وكذا الحال بالنسبة للبيع بخيار التعيين والبيع المؤجل فيه نقل الملكية

النتيجة : يجب التمييز بين عقد البيع والالتزامات الناشئة عنه . فالعقد يوجد ولو أن الالتزامات التي تنشأ عنه لم يحصل تنفيذها . بل هذا هو الترتيب المنطقي والطبيعي : أن يوجد العقد قبل الشروع في تنفيذه . فعقد البيع يوجد ولو لم تنتقل الملكية وتنشأ عنه التزامات ومن ضمنها الالتزام بنقل الملكية . والأصل ان كل هذه الالتزامات تنفذ عينا *en nature* الا اذا استحال التنفيذ العيني فتؤول الى المطالبة بتعويضات

بقيت إذن مسألة هلاك المبيع قبل تسجيل العقد ؟ هل يتحمل البائع هلاك المبيع باعتبار انه مالك له وان الاشياء تهلك على مالكيها ؟ أو يتحملها المشتري الذي استلم المبيع وهلك في يده ولو لم يسجل العقد ؟

للرد على ذلك : -

١ - يجب ملاحظة ان ضمان المبيع التزام متفرغ عن عقد البيع كما يتفرغ الالتزام بنقل الملكية . وان الضمان التزام شخص لم يتأثر بقانون التسجيل . وان القانون المصري كان ولا يزال يحمل البائع هلاك المبيع قبل تسليمه للمشتري ولو كأنه يعتبر الملكية قد انتقلت الى المشتري بمجرد التعاقد (القانون القديم) أي انه جعل الهلاك مرتبطاً بالتسليم ولم يأخذ بقاعدة جعل الهلاك على المالك . لذا يجب ان يتحمل المشتري هلاك المبيع الذي تسلم اليه ووضع يده عليه بصفة مالك ولو قبل تسجيل العقد وانتقال الملكية اليه ولذا يجب التفريق بين .

- ١ - حصول الهلاك قبل التسليم : - يكون على البائع ، تسجيل العقد أو لم يتسجل مع ملاحظة ان التسليم يحصل بالتخلية . فيجوز للبائع أن يحول مسؤولية الهلاك الى المشتري اذا وضع المبيع تحت تصرفه وخطرته بذلك
- ب - الهلاك بعد التسليم : - يكون على المشتري تسجيل العقد أو لم يتسجل
- ٢ - لأن التسجيل من واجبات المشتري لا البائع . فاذا قصد فيه عمداً أو اهمالا فلا يصح أن يتخذ من خطئه حجة يتمسك بها على البائع . لأن القاعدة انه لا يصح ان يستفيد الشخص من غشه وتدليسهِ وان الخطأ يكون مسؤولاً حتى عن الحوادث الجبرية ولذا يتحمل المشتري - الذي وضع يده على المبيع بدون اذن البائع - هلاك المبيع تحت يده نمرة ٢٧٤ مدني
- ٣ - لأن الشارع أجاز للقاضي ان يحكم بالتعويضات على المتعاقد المقصر . فاذا تبين له أن المشتري أهل في اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل الملكية . كان للقاضي ان يحكم عليه بالتعويضات للبائع وليس ما يمنع من تقدير هذه التعويضات بثلث المبيع أو قيمته
- ٤ - لأنه يمكن افتراض ان المشتري ادى قبل استلام المبيع - ووضع يده عليه بصفة مالك قبل تسجيل العقد - قد قبل ضمناً تحمل هلاك المبيع اذا هلك ولو بقوة قاهرة . لأنه ليس في هذا التعهد ما يمس النظام العام وهو تفسير لرغبة المتعاقدين .
- والواقع ان هذا التعهد لا يستلزم نقل الملكية اذ قد يتعهد المستعير أو المستأجر أو حائز الشيء على العموم بتحمل هلاكه عند القوة القاهرة اثناء وجوده تحت يده
- واذا فرض ان شخصاً باع عقاراً لآخر قبل تكامل مدة وضع يده واكتسابه الملك . وسلم العقار للمشتري ليتم مدة وضع اليد واملاك المبيع . فليس للمشتري ان يطالب البائع برد الثمن اذا هلك المبيع تحت يده ولو قبل تمام مدة التقادم
- ٥ - لأن المشتري لا يمكنه ان يعطل وجود الشيء تحت يده اذا انكر البيع ووضع يده على المبيع بصفة مالك . والا كان مقتصباً والمقتصب يتحمل هلاك الشيء ولو كان الهلاك بدون تقصيره
- ٦ - الاعتبارات العملية - لا تستلزم الاعتراف بالآثر الرجعي
- أولاً - لأن القانون الجديد اشترط لحصول التسجيل التأشير على العقد من المساحة وهي تبحث عن موقع الارض على الخرائط واسم ملاكها (- ٣ قانون التسجيل -) فالشخص ادى يشتري عقاراً ولا يسجل عقده لا يعتبر مالكا في نظر هذا القانون . بل تبقى الملكية لصاحبها الأصلي . وتصرفات الأخير هي التي تنفذ
- ثانياً - استلزم القانون تسجيل كل العقود السابقة لعقد البيع ولا يكفي تسجيل العقد الأخير عنها

فلا يمكن مع وجود هذين المقدين تصور الحالات الخيالية التي يصورها أصحاب نظرية الأثر الرجعي . من ان أشخاصا تلقوا حقوقا على المبيع وسجلوها قبل تسجيل عقد المملك لهم وحتى بفرض امكان تصور هذه المنازعات فيجب ان تحمل طبقا للقواعد القانونية : —

١ — فاذا كانت التصرفات من البائع : لمشتر سجل قبل تسجيل المشتري الاول . فالعقد المسجل هو الذي ينفذ ولا يكون للمشتري الاول الذي لم يسجل الا المطالبة بتعويضات طبقا للمادة ١ من قانون التسجيل

ب — اذا كانت التصرفات من المشتري الأول قبل ان يسجل عقده وتنتقل الملكية اليه

١ — فهي ان كانت بيوع وتمكن أصحابها من تسجيلها قبل تسجيل عقد المملك لهم . فليس تمت صعوبة في ترتيب أصحابها حسب اسبقية تسجيلاتهم . والا اذا استحال التوفيق بينها آلت حقوق أصحابها الى حقوق شخصية محضه

٢ — وان كانت رهونا « فهي باطلة باعتبار انها صادرة من غير مالك . حتى ولو تعهد باكتساب الملكية في المستقبل » ٥٦٣ مدني ولذا توول حقوق الدائنين الى حقوق شخصية أيضا وانه بفرض امكان تصور هذه المنازعات عقلا فاذا امكن ترتيب هذه الحقوق حسب تواريخ تسجيلها كان بها والا اذا استحال التوفيق بينها تسجيل الى التزامات شخصية بناء على المادة ١ من قانون التسجيل الجديد »

مركز تأمل
الحامى

العدد العاشر	فهرست	السنة السادسة
صحيفة	معاينة الشهود من اختصاص المحاكم وحدها دون لجنة فحص الطعون (لخمرة الالماء مأمود غنام افندى المامى)	٦٨٧
نمرة الحكم	صحيفة	فهرست الاحكام
٥٢٣	٨٤٩	مءاء مءءرة . قامون المءوءاء
٥٢٤	٨٤٩	عامة مسءىة . قمص المنعة . أصبع . يد
٥٢٥	٨٥٠	مءاء مءءرة . اءرازها . قامون المءوءاء
٥٢٦	٨٥١	قمص . مءر . أسلعة نارية . دفاع شرعى . قءل . قمرىض
٥٢٧	٨٥١	قمص . مءالفة . قمظم
٥٢٨	٨٥١	قمص . مءالفة . قمظم
٥٢٩	٨٥٢	قمص . مءوظف . اهانة . بىان الفاظ . بطلان
٥٣٠	٨٥٢	قمص . مءعى مءنى . قملمفه . ءواز
٥٣١	٨٥٣	ءسبى . أرمن أرءوء كس . ءءر . اءءصاص
٥٣٢	٨٥٤	الماس . ءكمه . اسءءصال المءمس على أوراق قاطمة . أصل الورقة
٥٣٣	٨٥٥	اسءءاف . عرىضة الاسءءاف . ءارىء ءلمسة . بطلان . ءمءء المسءاف علفهم . عءم قمءزة . بطلان . المءل . مسازل
٥٣٤	٨٥٦	أهلىة الشءص . مرض موء . اقرار المرىض
٥٣٥	٨٥٧	اءارة . قرض . ربا فاءش . بطلان
٥٣٦	٨٥٩	قامضى الاءالة . ءوءب قمءم المءهم لقامضى الاءالة قبل اءالءه على مءكمة ءلناىاء
٥٣٧	٨٦١	ءرائم مءعءة . أشءها عقموبة . ارءباط . عءم قمءزة . سبق المءم فى واءءة
٥٣٨	٨٦٣	مءل الاءامة . ءعرلفه . شءص له مءكءبان
		مءكمة القمص والابرام
		المءلس الءسبى العالى
		مءكمة اسءءاف مصر الاءلىة
		مءكمة ءلناىاء بنى سوف
		مءكمة ءلناىاء اسفوط
		مءكمة مصر الاءءاءىة الاءلىة

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٣٩	٨٦٤	محكمة طنطا الابتدائية الاهلية
٥٤٠	٨٦٥	» اسكندرية »
٥٤١	٨٦٩	» بنى سويف »
٥٤٢	٨٧١	» اسبوط »
٥٤٣	٨٧٤	» » » »
٥٤٤	٨٧٥	» قنا »
٥٤٥	٨٧٩	» الموسيقى الجزئية الاهلية
٥٤٦	٨٧٩	» الابان »
٥٤٧	٨٨١	» ايتاى البارود »
٥٤٨	٨٨٣	» تلا »
٥٤٩	٨٨٣	» ميت غمر »
٥٥٠	٨٨٤	» منفلوط »
٥٥١	٨٨٩	» اسبوط »
٥٥٢	٨٩٠	» نجع حمادى »
٥٥٣	٨٩٢	» ابنوب »
٥٥٤	٨٩٣	» الاقصر »
		بيع . تحريم التصرف . تحريم مؤقت . تحريم مؤبد أملاك أميرية . فقدان صفتها . تملكها بوضع اليد تضامن . حكمة . عين حاسمة . استئناف حكم جنائى غيايى . معارضة . تنازل . استئناف . نصب . طرق احتيالية تسجيل . أسبقية . أفضلية . نمرة سلسلة شفعة . عدم تجزئة الصفقة . مجاورة من حدين . عدم تسجيل البيع حكم تهيدى . تعيين خير . حكم تحضيرى . عدول المحكمة عن حكمها . ارتفاق . مطل . مناور . جوامع . تقادم مواد مستعجلة . اخراج . غصب . قل وازالة الحدود . اتفاق الطرفين . حكم . شفعة . لا شفعة فيما بيع للاقارب من الدرجة الثالثة . أولاد العمة . دعوى وضع اليد . دعوى الملكية . تأثير الواحدة فى الاخرى . قوة الاحكام . تقادم تنفيذ الاحكام . استرداد . صحيفة الدعوى . بيانات . مستند التملك . سقوط الحق . تقادم . مرتبات . فوائد . معاشات . ريع . غصب . بيع . تصرف المشترى . سوء نية . تسجيل . أسبقية . مواد مخدوة . افيون . احراز . من زراعة الزراع .

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٥٥	٨٩٣	المحكمة العليا الشرعية
٥٥٦	٨٩٦	وقف . ذرية . معناها . كلام الواقف .
٥٥٧	٨٩٩	وقف . فاطر . خيانات . عزل . دفع استحقاق .
٥٥٧	٩٠٠	وقف . تحويل دكان الى حجره . ضرورة . جواز .
٥٥٩	٩٠١	جبانة . بناء . غراس . بيع . مقبرة .
٥٦٠	٩٠٢	هبة . شرط فاسد . وقف .
٥٦١	٩٠٢	بيع الديون والحقوق . رضاء المدين . دفع
٥٦٢	٩٠٢	فرعى . دفع موضوعى . دين تجارى .
٥٦٣	٩٠٣	دين بحكم .
٥٦٤	٩٠٤	بطلان المرافعة . انقطاع المدة . تحديد يوم البيع
٥٦٥	٩٠٤	مواعيد مسافة . توزيع . محل مختار . دائن فى .
٥٦٦	٩٠٥	مصرف دائن فى الخارج
٥٦٧	٩٠٥	اجارة . ملك قبل الوقف . ثبوت التاريخ .
٥٦٨	٩٠٦	اجارة . مدة طويلة . غبن . طلب جديد
		عدم تسجيل الاطيان .
		اثبات . دفاتر المواليد والوفيات . بيانات
		الموظف . ما هو حجة . ما هو غير حجة .
		دعوى اعادة يد . منع تعرض . تنفيذ حكم
		أهل على أجنبي . رهن . يد المدين الراهن .
		دفع بنير استحقاق . استرداد . شروط . غلط
		عدم استحقاق .
		مسئولية . طيب الجيش . خطأ . جهل .
		اختصاص الحاكم .
		ابراء . تعهد . سبب غير مشروع . معاشرة
		غير شرعية . بطلان .

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٥٦٩	٩٠٦	محكمة السين بباريس سرية الجلسة . مرافعات . محامين . اختزال المرافعة . علانية الجلسة .
٥٧٠	٩٠٧	» » » ملكية أدية . مؤلف . حقوق المؤلفين . حمايتها . شروط . أحوال .
٥٧١	٩٠٧	محكمة قضا و ابرام بلجيكا بيع . غش في ماهية البضاعة . جريمة . تسليم وتسلم .
٥٧٢	٩٠٧	محكمة ليبج قاضي مستعجل . اخراج شخص . غصب . نزاع جدي
٥٧٣	٩٠٨	» » معاشرة غير مشروعة . اثبات . بينة .
٥٧٤	٩٠٨	» » حدود . فصل حدود . عجز مساحة في المالكين توزيعها .
٥٧٥	٩٠٨	» » اجارة . تعديل كيفية انتفاع المستأجر . نقصان لاجره . حقوق المالك
٥٧٦	٩٠٨	محكمة فرفيه اجارة . شرط دفع الايجار ذهباً .
٥٧٧	٩٠٨	محكمة تونيجر بيع . هروب من ديون مستقبلة . دعوى ابطال . تصرفات المدين
٥٧٨	٩٠٩	محكمة جاند غلط . بطلان المشارات . تسليم العين .
٩١٠	صفحة	قانون التسجيل . الاثر الرجعي للتسجيل لحفرة الاستاذ ملاك افندي كامل المحامي .
رئيس التحرير: عزيز غانكي		

نقابة المحامين الاهلية

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين الاهلية

فهرست

السنة السادسة

١٩٢٥-١٩٢٦

بيان

يشتمل فهرست السنة السادسة من مجلة المحاماة على الابواب الآتية :

- (١) بيان الرسائل والاجابات القانونية
- (٢) ملخصات أحكام المحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية والمحاكم المختلطة والمحاكم الاجنبية (فرنساوية و بايجيكية) وقرارات المجلس الحسبي العالى وفتاوى حضرة صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية
- (٣) بيان القوانين والقرارات والمنشورات والقرارات والفوائد القانونية والشرعية

فهرست المقالات والاجابات القانونية

نذكر تحت هذا الباب عنوان المقالات والاجابات القانونية مع اسماء اصحابها وبيان العدد والصحيفة المنشورة فيها

- ١ - { اعانة الجناة على الفرار . بحث فى تحديد نطاق
المادة «١٢٦» مكررة من قانون العقوبات الاهلى
(لحضرة الاستاذ عبد الرحيم افندى غنيم المحامى)
(عدد ١ - ص ١)
- ٢ - { علم النفس الشرعى وآثار الانفعالات النفسية
(لحضرة صاحب العزة محمد فتحى بك القاضى)
(عدد ٢ - ص ١٠٥)
- ٣ - { الاختصاص المركزى عند تعدد المدعى عليهم .
محاولة تحديد . الدفع بعدم الاختصاص المركزى
من غير صاحبه (لحضرة صاحب العزة حامد
فهى بك المحامى)
(عدد ٣ - ص ٢١٣)
- ٤ - { حل مجلس النواب واجتماع البرلمان فى ٢١ نوفمبر
سنة ١٩٢٥ . اسباب القرار الذى اصدره مجلس
نقابة المحامين الاهلية بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة
١٩٢٥ وصادقت عليه الجمعية العمومية التى
انعقدت فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ (مجلس
نقابة المحامين الاهلية)
(عدد ٤ - ص ٣٠٩)

- ٥ - { متى تسقط اتعاب المحاماة المطالب بها أو الصادر بها }
(حكم) (لحضرة الأستاذ احمد افندى منيب المحامى)
(عدد ٥ - ص ٣٩٣)
- ٦ - { بحث في نظام المجالس الحسينية (لحضرة الأستاذ)
(الياس افندى روفائيل عياشى المحامى بقسم قضايا المالية) }
(عدد ٥ - ص ٤٦٢)
- ٧ - { صفحة من تاريخ القضاء بمصر بمناسبة العيد
الخمسينى لانشاء المحاكم المختلطة (لأحد كبار
رجال القضاء) }
(عدد ٦ - ص ٤٣٥)
- ٨ - { قانون التسجيل الجديد الصادر فى ٢٦ يونيه
سنة ١٩٢٣ والمبادئ القانونية المقررة من قبل
(لحضرة صاحب العزة الدكتور عبد السلام
ذهنى بك) }
(عدد ٧ - ص ٥٩٧)
- ٩ - { الفروق العملية بين المحاكم المختلطة والاهلية
(لحضرة الأستاذ عبد الكريم روفوف بك المحامى) }
(عدد ٧ - ص ٦٧٩)
(د ٨ - ص ٧٦٥)
(د ٩ - ص ٨٣٤)
- ١٠ - { علم النفس الشرعى والاقرار الكاذب (لحضرة)
(صاحب العزة محمد بك فتحى القاضى) }
(عدد ٨ - ص ٦٨٧)
- ١١ - { النتائج الظاهرة التى تترتب على عقوبات الحبس
لمرد وجيزة ، والعقوبات التى يصح ان تحمل محلها
(لحضرة الأستاذ تادرس افندى ميخائيل المحامى) }
(عدد ٩ - ص ٧٧١)
- ١٢ - { معاقبة الشهود من اختصاص المحاكم وحدها
دون لجنة فحص الظعون (لحضرة الأستاذ
محمود افندى غنام المحامى) }
(عدد ١٠ - ص ٨٤٣)
- ١٣ - { قانون التسجيل الجديد ، الأثر الرجعى للتسجيل
(لحضرة الأستاذ ملاك افندى كامل المحامى) }
(عدد ١٠ - ص ٩١٠)

فهرست الاحكام

نذكر تحت هذا الباب ملخصات أحكام المحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية والمحاكم المختلطة والمحاكم الاجنبية (الفرنسية والبلجيكية) وقرارات المجلس الحسبى العالى وفتاوى حضرة صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية

حرف الألف

- ١ أوراق عرفية . تقديم تواريجها .
الاحتجاج بها
(نقض وإبرام باريس — ٣٠ مارس سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٩٣ . نمرة ١٥٢)
- ٢ إبراء . تعهد . سبب غير مشروع .
معاشرة غير شرعية . بطلان
(استئناف باريس — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٩٠٦ . نمرة ٥٦٨)
- ٣ اتلاف . بيان كيفية حصول الاتلاف
ونوعه . تقض
(نقض أهلي — أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٤٩٧ . نمرة ٣٣٣)
- ٤ اثبات . تنبيه بالاخلاء . علم خبر
يوسته . مفاروف فاضى
فرنيه يبلجيك — ١٣ مايو سنة ١٩٢٥
عدد ٤ . ص ٣٨٦ . نمرة ٢٩٤)
- ٥ اثبات . أدلة . تكوين عقيدة القاضى
من أدلة غير موجودة فى الأوراق
(نقض وإبرام فرنسا — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . صحيفة ٧٦٠ . نمرة ٤٦٧)
- ٦ اثبات . دفاتر المواليد والوفيات .
بيانات الموظف . ما هو حجة . ما هو
غير حجة
استئناف مختلط — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٩٠٤ . نمرة ٥٦٤)
- ٧ اجارة اشخاص . خادم . وفته . وقت
غير لائق . تعويضات
(اسكندرية المختلطة الجزئية — ١٩ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٨٧ . نمرة ٥٩)
- ٨ اجارة . التأجير من الباطن . اسقاط
الاجارة . تعليق التأجير من الباطن
أو التنازل عن الاجارة على رضا المالك
(نيس . فرنسا — ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٩١ . نمرة ٧١)
- ٩ اجارة . سطح المنزل . تركيب تليفون
أو تلفراف لاسلكى
بروكسل بلجيكا — ٩ مايو سنة ١٩٢٥
عدد ١ . ص ٩٥ . نمرة ٧٥)
- ١٠ اجارة . طلب فسخها وتعويض . قبول
القسخ ورفض التعويض . استحقاق
الايحجار بعد القسخ . تعاقد . ايجاب
وقبول بورقنين مستغلين
(استئناف مصر الاهلية — ٢٩ يونية سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٣١ . نمرة ٩٨)
- ١١ اجارة . بدء التنفيذ . طريق اثباته
أجا الاهلية — ١٦ ابريل سنة ١٩٢٥
عدد ٢ . ص ١٦٨ . نمرة ١١٩)
- ١٢ اجارة . وقف . تحقيق . ايجار المثل
(استئناف مختلط — أول مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٨٤ . نمرة ١٣٤)

- ١٣ اجارة . ملحقات العين المؤجرة .
عرف . واجهة البيت
محكمة المصالحات بروكسل — ١٢
اكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٩٧
نمرة (١٦٣)
- ١٤ اجارة . ضمان . اهدال المؤجر . سقوط
الضمانة . تضامن
(استئناف مصر الاهلية — ٢٠ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٣٧ نمرة
١٩١)
- ١٥ اجارة : فسخ الاجارة لمخالفة شروط
المقد . اختصاص المحكمة . تطبيق
قانون تقييد اجور الامكنة . تطبيق
القانون العام
القازيق الابتدائية — ٢١ نوفمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٣٨ . نمرة (٢٥٨)
- ١٦ اجارة . فسخ . طلب الاخلاء . أمام
محكمة الاستئناف . عدم التأجير من
الباطن . خروج المستأجر من الباطن
بعد حكم ابتدائي
جاند بيلجيكا — ١٢ فبراير سنة ١٩٢٥
عدد ٤ . ص ٣٨٤ . نمرة (٢٩٠)
- ١٧ اجارة اشخاص . اثبات
(شاتليه بيلجيكا — ٢٨ يولية سنة
١٩٢٢ . عدد ٤ . ص ٣٨٦ . نمرة (٢٩٣)
- ١٨ اجارة . بيع . عند واحد . قاصر .
وصي . شيوخ . قسمة
(استئناف باريس — ١٢ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد م . ص ٤٦٠ . نمرة (٣٢٤)
- ١٩ اجارة . شرط تسليم العين للمؤجر .
تفسير المشارطات . بيع العين المؤجرة .
وجوب التنبيه . الزراعة القائمة
(أجا الاهلية — ٢١ مايو سنة ١٩٢٥
عدد ٦ . ص ٥٣٧ . نمرة (٣٥٧)
- ٢٠ اجارة . مقابل الايجار . تنازل عن
منفعة . تملك البناء بعد مدة
استئناف باريس — ١٠ ديسمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٧٤ . نمرة (٣٨٢)
- ٢١ اجارة . عجز مساحة . تنقيص الايجار
مصر الاهلية — ١٠ مارس سنة ١٩٢٦
عدد ٧ . ص ٦٤٨ . نمرة (٣٩٨)
- ٢٢ اجارة . طلب فسخها . طلب الاستلام .
طلب جديد
جاند بيلجيكا — ١٢ مايو سنة ١٩٢٥
عدد ٧ . ص ٦٧٨ . نمرة (٤٢٨)
- ٢٣ اجارة . اخراج المستأجر . وقوع الفسخ
عدم دفع الايجار . قاضي مواد مستعجلة
جاند بيلجيكا — ٣ مايو سنة ١٩٢٥
عدد ٧ . ص ٦٧٨ . نمرة (٤٢٩)
- ٢٤ اجارة . وفاة المؤجر . انتهاء الاجارة .
مدة العقد . شركة . انتهاء الشركة
(بنى سوف الابتدائية — أول يونيه
سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧٣١ . نمرة
(٤٤٥)
- ٢٥ اجارة . عجز . قائمة مزاد
(استئناف مصر الاهلية — ١٦ يونيه
سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٩٤ . نمرة
(٤٨٥)

- ٢٦ اجارة. حجز تحفظي. قبل الاستحقاق.
اتفاق مباح
(مصر الكلية الاهلية — ١٢ ابريل
سنة ١٩٢٦ . عدد ٩ . ص ٨٠١ . نمرة
(٤٩١)
- ٢٧ اجارة. اخراج المستأجر ليسكن المالك.
شركة. مشترك في شركة
(السين بياريس — ١٤ ديسمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٩ . صحيفة ٨٣٠ . نمرة
(٥١٢)
- ٢٨ اجارة. فسخ. شرط فاسخ
ترموند ييلجيكا — ١٣ فبراير سنة
١٩٢٦ . عدد ٩ . ص ٨٣١ . نمرة
(٥١٥)
- ٢٩ اجارة. قرض. ربا فاحش. بطلان
(استئناف مصر الاهلية — ٢٩ ديسمبر
سنة ١٩٠٨ . عدد ١٠ . ص ٨٥٧ . نمرة
(٥٣٥)
- ٣٠ اجارة. ملك قبل الوقف. ثبوت
التاريخ. اجارة. مدة طويلة. غبن.
طلب جديد. عدم تسجيل الاطيان
(استئناف مختلط — ١٢ يناير سنة
١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٩٠٣ . نمرة
(٥٦٣)
- ٣١ اجارة. تعديل كيفية انتفاع المستأجر.
تقصان الاجرة. حقوق المالك
ليج ييلجيكا — ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٦
عدد ١٠ . ص ٩٠٨ . نمرة ٥٧٥)
- ٣٢ اجارة. شرط دفع الايجار ذهباً
(فرفيه ييلجيكا — ٢٠ يناير سنة
١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٩٠٨ . نمرة
(٥٧٦)
- ٣٣ أجير بالعمولة. رفته
(بروكل التجارية ييلجيكا — ٢٦
فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٧٢
نمرة ٣٧٦)
- ٣٤ اختصاص. عثمانيون. رعايا. محاكم اهلية
(مصر المختلطة — ٣٠ أكتوبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٩٨ . نمرة ١٤٥)
- ٣٥ اختصاص المحاكم المختلطة. اترك.
عثمانيون. اجانب
(مصر الجزئية المختلطة — ١٦ سبتمبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٩١ . نمرة
(١٤٦)
- ٣٦ اختصاص. منازعات رى. جهة الادارة.
المحاكم. ملكية حق ارقاق.
انشاء حق
(ميت غر الاهلية — ٢٤ نوفمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٧٦ . نمرة ٢٠٨)
- ٣٧ اختصاص جنائي. محل اقامة المتهم.
محل ضبطه. مركز المحكمة. دعوى
مباشرة. تحريك الدعوي العمومية
(اسبوط الجزئية الاهلية — ٣٠
ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٨٢
نمرة ٢١٠)
- ٣٨ اختصاص. لبنانيون. فلسطينيون.
سوريون. محاكم مختلطة. اجانب
(المنصورة الجزئية المختلطة — ١٥
ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٧٩
نمرة ٢٧٨)

- ٣٩ اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة .
قطع نور كهربائي . خلاف بين
المشاركين وصاحب الامتياز
 (نقض وإبرام فرنسا — ٢٦ نوفمبر
 سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٨١ . نمرة
 ٢٨٠)
- ٤٠ اختصاص . دعوى تعويض . حادثة
جناية . الدفع بعدم الاختصاص .
سقوطه
 (استئناف مصر الاهلية — ٢٢ يونية
 سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٤٢ . نمرة
 ٣٩٤)
- ٤١ اختصاص . سلطة المحاكم المختلطة في
بحث قيمة الاحكام والقرارات التي
تقدم لها . قرارات الهيئات القضائية
غير المادية . قوتها . قيمتها . اثبات .
اختصاصها . مجالس مالية . بطريـكـخانات .
محاكم شرعية . روم كاثوليك . موارد
اختصاص . اتفاق الـورثة . كيفية
الاتفاق . اركانه . نزاع في بنوه . اتحاد
الجنسية . اتحاد الملة
 (استئناف مختلط — ٩ فبراير سنة
 ١٩٢٦ . عدد ٦ . ص ٥٦٦ . نمرة ٣٧١)
- ٤٢ اختلاس . محصل . مادة ٢٩٦ عقوبات
 (نقض أهلي — ٢ فبراير سنة ١٩٢٥
 عدد ١ . ص ١٢ . نمرة ٩)
- ٤٣ اختلاس . واقعة . استرداد ورقة .
واقعة مادية . اثباتها . شهادة الشهود
 (نقض أهلي — ٢ فبراير سنة ١٩٢٥
 عدد ١ . ص ١٣ . نمرة ١٠)
- ٤٤ اختلاس . جريمة . اركانها . عقود
الامانة . وصيف العقود
 (اسكندرية الكلية الاهلية — ٣١ مايو
 سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٢٨ . نمرة
 ٢٥)
- ٤٥ اخفاء أشياء مسروقة . اشتراك جنائي
 (اسكندرية الكلية الاهلية — ٩
 أغسطس سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٣٥
 نمرة ٢٥٦)
- ٤٦ اخلال بمحقوق الدفاع . قرض .
الاستغناء عن سماع بعض الشهود .
نصب واحتيال . اركان الجريمة .
صفة كاذبة
 (نقض أهلي — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥
 عدد ٣ . ص ٢٢١ . نمرة ١٧٥)
- ٤٧ ارث . تقادم . حق الارث . حق
الملك . سبب الارث
 (استئناف مصر الاهلية — ٢٨ فبراير
 سنة ١٩٢٦ . عدد ٧ . ص ٦٣٨ .
 نمرة ٣٩١)
- ٤٨ ارتفاق . طريق . مرور
 (فريين بيلجيكا — ٧ يناير سنة ١٩٢٥
 عدد ٩ . ص ٨٣٢ . نمرة ٥١٦)
- ٤٩ أرمن ارتوذ كس . حسي . حجر .
اختصاص
 (المجلس الحسي العالي — ٦ يونيه سنة
 ١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٨٥٣ .
 نمرة ٥٣١)

٥٧	استئناف فرعى . شروطه	٥٠	ازالة . دعوى مجهولة القيمة . استئناف
	(اسيوط الكلية الاهلية — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٤٠ . نمرة ٣٠)		جوازه
٥٨	استئناف . لمجرد الاستئناس برأى		(مصر الكلية الاهلية — ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٤٩ . نمرة ١٠٧)
	محكمة الاستئناف . وراثة . اشهاد	٥١	استبدال بالتقدي . وقف . اذن القاضي
	شرعى . قيمته . بطريكخانة . روم		(فتوى شرعية — ٢٧ محرم سنة ١٣٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٦٨ . نمرة ٤١٣)
	أورثوذكس . روس . احالة على قاضى	٥٢	استحقاق . دعوى استحقاق . كيفية
	الاحوال الشخصية		رفعها . امام محكمة أول درجة . امام
	(استئناف مصر الاهلية — ٣٠ ابريل ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٨٥ . نمرة ٥٤)		الاستئناف
٥٩	استئناف قرارات المجالس الحسينية .		(بروكسل بلجيكا — ٨ يناير سنة ١٩٢٤ عدد ٨ . ص ٧٦٤ . نمرة ٤٧٨)
	حسبى . أحكام تمهيدية . أحكام	٥٣	استرداد الثمن . عدم تسليم المبيع .
	انتهائية		شرط موافقة المحكمة الشرعية .
	(المجلس الحسبى العالى — ٢١ يونيو سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٣٠ . نمرة ٩٥)		شرط باطل .
٦٠	استئناف . قيده . انذار . اعلان		(مصر الكلية الاهلية — ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٢٧ . نمرة ٢٤)
	الانذار بقلم الكتاب . سوء نية	٥٤	استرداد . صحيفة دعوى استرداد .
	(استئناف أهلى — ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٣٧ . نمرة ٩٩)		بيانات . مستند التملك
٦١	استئناف . اعلان فى قلم الكتاب .		(اسىوط الجزئية الاهلية — ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٨٧١ . نمرة ٥٥١)
	وجود محل اقامة معروف للخصم .	٥٥	استرداد . دفع بغير استحقاق .
	بطلان		شروط . غلط . عدم استحقاق
	(استئناف أهلى — ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٤٧ . نمرة ١٠٦)		(نقض و ابرام فرنسا — ٧ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٩٠٥ . نمرة ٥٦٦)
٦٢	استئناف اصلى . استئناف فرعى .	٥٦	استئناف . ميعاد . يوم عيد . امتداد
	ارتباط . استئناف لتعديل الاسباب		الميعاد
	(مصر الكلية الاهلية — ١٤ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٥٠ . نمرة ١٠٨)		(نقض أهلى — ٣ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ١١ . نمرة ٦)

- ٦٣ استئناف . نصاب . مصاريف . شفعة
عدم تسجيل عقد البيع . جواز طلب
الشفعة
(اسبوط الكلية الاهلية — ٢٨ مايو
سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٦٢ . نمرة
١١٣)
- ٦٤ استئناف . ميعاد . اعلان الحكم .
سريان الاعلان على المعلن أيضاً
(مصر الكلية الاهلية — ٢٧ يولية
سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٣٥٢ . نمرة
١٩٥)
- ٦٥ استئناف . ميعاد . نهاية الميعاد عند
تسليم العريضة لقلم المحضرين
(طنطا الكلية الاهلية — ٣١ أكتوبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٥٤ . نمرة
١٩٧)
- ٦٦ استئناف . ميعاده . يوم اعلان الحكم
(استئناف مصر الاهلية — ٢٤ يولية
سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٤١ . نمرة
٣٩٣)
- ٦٧ استئناف . تقديره . مالا نزاع فيه .
ما عرض من المدين
(قنا الكلية الاهلية — ٢٥ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٥٤ . نمرة ٤٠٢)
- ٦٨ استئناف . قيده . نظام عام . الدفع به
(استئناف مصر الاهلية — ٢٤ يولية
سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧١٦ . نمرة
١٢٩)
- ٦٩ استئناف . عريضة الاستئناف . تاريخ
الجلسة . بطلان . تعدد المستأنف عليهم
عدم تجزئة . بطلان . المحيل . متنازل
(استئناف مصر الاهلية — ٢٥ يولية
سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٥٥ . نمرة ٥٣٣)
- ٧٠ اسقاط الحوامل . جريمة . اركانها .
قصد جنائي
(لبيج يانجيك — ٢٠ فبراير سنة
١٩٢٦ . عدد ٩ . ص ٨٣٢ . نمرة ٥٩٩)
- ٧١ اسلام . درزي . اشهاد
(قنوى شرعية — ١٦ صفر سنة
١٣٢٠ . عدد ٦ . ص ٥٤٩ . نمرة ٣٦٢)
- ٧٢ اشهاد شرعى . وراثة
(راجع استئناف نمرة ٦٠)
- ٧٣ اصلاحية . شخص سنة اكثر من
١٦ سنة . سلطة محكمة الاستئناف
(القايرى الكلية الاهلية — ٢٧
مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٩١ . نمرة ٢٧)
- ٧٤ اضراب . السكة الحديد . تأخير تسليم
البضاعة . لاسمؤولية
(نقض و ابرام فرنسا — ٢٤ يولية
سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٩٤ . نمرة
٢٢٨)
- ٧٥ اعادة يد . منع تعرض . تنفيذ حكم
أهل على أجنبي . رهن . يد المدين
الراهن
(استئناف مختلط — ٣١ ديسمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٩٠٤ . نمرة ٥٦٥)

- ٧٦ اعتداء . منعه . وضع اسلاك كهربائية
في ملك الغير . دعوى مستعجلة . ازالة
غرامة
(استئناف لييج بلجيكا — ١٥ بولية
سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٧٢ . نمرة
(٣٧٧
- ٧٧ اعلانات . حجتها . توقيع شهود .
بطلان . استئناف
(استئناف مصر الاهلية — ٢٥ بولية
سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٤٠ . نمرة
(١٠١
- ٧٨ اعلان . احكام . بطلان . مندوب
محضر . شاهدين . زوال البطلان .
استئناف الحكم
(استئناف مصر الاهلية — ٧ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٢٣٥ . نمرة
(١٨٩
- ٧٩ اعلانات . مسئولية . محل تجارى او
صناعى . لائحة خاصة . فندق . سرقة .
قوة قاهرة
(السين يياريس — ٢٣ فبراير سنة
١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٨٢ . نمرة ٢٨٥)
- ٨٠ أعمال سحرية . نصب . نقض
نقض اهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥
ص ٧٩١ نمرة ٤٨٣
- ٨١ افيون . مواد مخدرة . احراز . من
زراعة الزارع
(الاقصر الجزئية الاهلية — ٩ فبراير
سنة ١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٨٩٢ . نمرة
(٥٥٤
- ٨٢ اقرار . تجزئة الاقرار . مقاصة
(الهافر بفرنسا — ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢
عدد ٤ . ص ٣٨٤ . نمرة ٢٨٧)
- ٨٣ الالتزامات الشخصية . قانون التسجيل
رقم ١٩ . المادة الأولى من قانون
التسجيل . الالتزام الشخصى وعقد
المشتري غير المسجل . الالتزام
الشخصى وعدم نقل الملكية . عنت
البائع فى عدم تمكين المشتري من
التسجيل . اللجنة البلجيكية المكلفة
باعداء النظر فى القانون البلجيكى .
روح التشريع المصرى تنفق مع روح
التشريع البلجيكى فيما يتعلق بالتسجيل .
يصح تسجيل الحكم القاضى بصحة
البيع لتنتقل الملكية الى المشتري
(الدائرة المدنية الكلية لمحكمة مصر
المختلطة — ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ . عدد
٩ . ص ٧٢٥ . نمرة ٥٠٧ . ثلثى
الدكتور عبد السلام ذهني بك)
- ٨٤ التماس . غش . شروط وأركان .
طلب أصل الدعوى . الحكم فيها .
أحوال جواز طلب أصل الدعوى .
تجاوز ملطة . التماس
(استئناف مصر الاهلية — ٧ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٣٧ . نمرة
(١٩٠

- ٨٥ التماس إعادة النظر . تناقض . منطوق .
اسباب
(استئناف مصر الاهلية — ١٤ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٢٩ . نمرة
٢٥٢)
- ٨٦ التماس . غش . طرق احتيالية . مفاجأة .
عقد ثبوت التاريخ . تقديمه في ملف
الدعوى
(اسبوط الجزئية الاهلية — ٩ نوفمبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٥٥ . ص ٤٥٢ . نمرة
٣١٢)
- ٨٧ التماس إعادة النظر . مسئولية . خادم .
مخدوم . غش . انكار . سلامة نية .
استحصال الخصم على أوراق قاطعة .
في الدعوى . حجزها . سوء النية .
حجزها بمعرفة مستخدم الخصم .
(استئناف مختلط — ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥
عدد ٧ . ص ٦٧٠ . نمرة ٤١٦)
- ٨٨ التماس . غش . خطأ مادي . تناقض
في المنطوق
(استئناف مصر الاهلية — ٢١ يونيو
سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧١٥ .
نمرة ٤٣٨)
- ٨٩ التماس . حكمه . استحصال التماس
على أوراق قاطعة أصل الورقة
(استئناف مصر الاهلية — ٣٠ مايو
سنة ١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٨٥٤ .
نمرة ٥٣٢)
- ٩٠ امتيازات سياسية . سفراء . قناصل .
مفوضين . للوظيفة لا للشخص
(استئناف باريس — ١٩ أبريل سنة
١٩٢٠ . عدد ٤ . ص ٣٨١ .
نمرة ٢٨٣)
- ٩١ أملاك مخصصة للمنفعة العامة . تمد
عليها . دعاوى الافراد
(أجا الجزئية الاهلية — ٥ أبريل سنة
١٩٢٠ . عدد ٢ . ص ١٦٩ . نمرة ١٢٠)
- ٩٢ أملاك أميرية . فقدان صفتها . تملكها
بوضع اليد
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٥
فبراير سنة ١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٩١٥ .
نمرة ٥٤٠)
- ٩٣ أملاك أميرية . القانون الذي يسرى
عليها
(لييج بلجيكا — ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٥
عدد ٧ . ص ٦٧٧ . نمرة ٤٢٩)
- ٩٤ أمين النقل . وكالة . مصلحة السكة
الحديد . تلف بضاعة . مسئولية
(قنص و ابرام باريس ٣ فبراير سنة
١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٩٤ . نمرة ١٠٤)
- ٩٥ انتخاب . استئناف قرار لجنة الطعون .
يوم عطلة . الميعاد . عقوبة . ايقاف
التنفيذ . خمس سنوات . سقوط
العقوبة . ادراج اسم المحكوم عليه
(قنا الكلية الاهلية — ٢٢ أبريل سنة
١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٦٢ . نمرة ٢٠٢)

- ٩٦ انتخاب . استئناف . طاعن . صفة .
 نيابة . حضورها . ناخب . مرشح .
ملكية لا طيان
 (طنطا الكلية الاهلية — ٢ يناير سنة
 ١٩٢٦ . عدد ٦ . ص ٥١٦ . نمرة ٣٤٩)
- ٩٧ انتهاك حرمة ملك الغير . حيازة فعلية .
منع الحيازة . دخول عقار
 (قنا الجزئية الاهلية — ١٦ يناير سنة
 ١٩٢٦ . عدد ٥ . صحيفة ٤٥٥ . نمرة
 ٣١٤)
- ٩٨ ائذار تشرد . قانون ٢٩ يونيه سنة
 ١٩٢٣ . سريانه
 (طنطا الكلية الاهلية — ١٠ سبتمبر
 سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٥٤ . نمرة
 ١٠٩)
- ٩٩ انكار . معنى «الانكار» المنوه عنه في
 دعاوى الوصية . الايصاء . العتق .
الزوجية . الطلاق . الوقف
 (العليا الشرعية — ١٩ ابريل سنة ١٩٢٦
 عدد ٩ . ص ٨٢٣ . نمرة ٥٠٦)
- ١٠٠ أهلية الشخص . مرض موت . اقرار
المريض
 (استئناف مصر الاهلية — ٢٩
 اكتوبر سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٥٦
 نمرة ٥٣٤)
- ١٠١ اهمال . قرض . بيان نوع الاهمال
ومخالفة الفرائض . بطلان
 (قضاة أهلي — أول ديسمبر سنة ١٩٢٥
 عدد ٧ . ص ٦٣٦ . نمرة ٤٨٨)

حرف الباء

- ١٠٢ بارود . خراطيش . احرازها . مواد
مفرقة
 (اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٤
 مارس سنة ١٩٢٦ . عدد ٩٥ . ص ٨٠٤
 نمرة ٤٩٣)
- ١٠٣ بدل . وقف . مال البدل . انشاء
مباني
 (مصر الكلية الشرعية — ١٤ ديسمبر
 سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٦٤ . نمرة
 ٣٧٠)
- ١٠٤ بطريكخانات
 (راجع اختصاص نمرة ٤٣)
- ١٠٥ بطلان المرافعة . وجوب رفع دعوى به
 (بروكل بلجيكا — ١٤ ديسمبر سنة
 ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٧١ . نمرة ٣٧٥)
- ١٠٦ بطلان المرافعة . انقطاع المدة . تحديد
يوم البيع . نزع ملكية
 (استئناف مختلط — ٢٣ مايو سنة
 ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٩٠٢ . نمرة ٥٦١)

- ١٠٧ بلاغ كاذب . تعويضات . رعونة
خطأ . شبهة . حسن نية
(البيان الجزئية الاهلية — ١٦ ابريل
سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٥٧ . نمرة
(٤٠٤)
- ١٠٨ بناء . وقف . اذن الناظر . حكم البناء
(فتوى شرعية — ٣ الحجية سنة ١٣١٣
عدد ٤ . ص ٣٧٧ . نمرة ٢٧٤)
- ١٠٩ بناء
(راجع قبور نمرة)
- ١١٠ بيع جبرى . زيادة العشر . اعادة البيع .
زيادة العشر مرة ثانية
(استئناف أهلى — ٢١ مايو سنة
١٩٢٠ . عدد ١ . ص ١٧ . نمرة ١٧)
- ١١١ بيع وفائي . مدة الاسترداد
(طوخ الجزئية الاهلية — ١٠ فبراير
سنة ١٩٢٠ . عدد ٢ . ص ١٦٥ .
نمرة ١١٦)
- ١١٢ بيع الوفاء . بشرط استرداد المبيع .
تدوينه في عقد مستقل . تسجيله
(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٤
نوفبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٤٢ .
نمرة ٣٠٧)
- ١١٣ بيع . ثمن . مؤجل . فوائد . مقاصة .
شروطها
(نقض و ابرام باريس — ٢٦ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٨٨ . نمرة ٦٢)
- ١١٤ بيع . وعد بالبيع . حكمه . تغيير حكمه
(نقض و ابرام باريس ١٧ مارس سنة
١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١١٣ . نمرة ١٥١)
- ١١٥ بيع . شراء . ائتمويل مستعمل .
حقوق و واجبات المشتري
(لبيع بيلجيكا — ٣ يولييه سنة ١٩٢٤
عدد ٢ . ص ١٩٨ . نمرة ١٦٧)
- ١١٦ بيع . حقوق ارتفاق . اخفاؤها عمداً
أوسهواً
(انقرس بيلجيكا — ٢٩ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٩٩ . نمرة
(١٧٠)
- ١١٧ بيع . عدم تنفيذه . قوة قاهرة .
اضراب عمال السكة الحديد
(لبيع بيلجيكا — ٦ مارس سنة ١٩٢٤
عدد ٢ . ص ٢٠٠ . نمرة ١٧٣)
- ١١٨ بيع . تسجيل . تعدد المشترين . تواطؤ
(نقض و ابرام باريس — ٧ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٩٤ . نمرة
(٢٢٩)
- ١١٩ بيع . عدم نفاذه . تعويض . زمن
تقدير التعويض
(لبيع بيلجيكا — ١٧ مارس سنة
١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٩٨ . نمرة ٢٣٦)
- ١٢٠ بيع . أركانه . تعهد المشتري بعدم
التصرف في الرقبة وفي المنفعة . عود
الملكية الى البائع . ملكيته
(استئناف مصر الاهلية — ١٦ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٢٧ .
نمرة ٢٥٠)

١٢٨ بيع . كتابة . انمقاده . اثباته . تسجيل

حكم البيع غير المسجل . تعويضات

مالية

(طنطا الكلية الاهلية — ٦ ابريل سنة

سنة ١٩٢٦ . عدد ٨ . ص ٧٣٤ . نمرة

(٤٤٩

١٢٩ بيع . قاصر . ضمان اجازة القاصر .

مسؤولية

(السين بباريس — ٢٩ ابريل سنة

١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٦١ . نمرة ٤٧١)

١٣٠ بيع . اجارة . ابهام عقد البيع . تفسيره

لمصلحة المشتري

(شيميه — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ .

عدد ٨ . ص ٧٦٣ . نمرة ٤٧٥)

١٣١ بيع . قانون جديد . تعهدات .

التزامات البائع

(بنى سوف الكلية الاهلية — ١٣

مايو سنة ١٩٢٦ . عدد ٩ . ص ٨٠٦ .

نمرة ٤٩٦)

١٣٢ بيع . تحريم التصرف . تحريم مؤقت

تحريم مؤبد

(طنطا الكلية الاهلية — ٦ يناير سنة

١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٨٦٤ . نمرة

(٥٣٩

١٣٣ بيع . تصرف المشتري . سوء نية .

تسجيل . أسبقية

(ابنوب الجزئية الاهلية — ٢٣ فبراير

سنة ١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٨٩٠ .

نمرة ٥٥٣)

١٢١ بيع . شرط عدم التصرف . ابراء من

اثمن . وصية

(استئناف مصر الاهلية — ١٩ نوفمبر

سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٣١ .

نمرة ٢٥٤)

١٢٢ بيع . قطن مسحوب عليه . تفويض

بيعه . تفويض . توكيل

(استئناف مختلط — ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥

عدد ٥ . ص ٤٥٨ . نمرة ٣١٩)

١٢٣ بيع . حقوق في تركة انسان حي

(روان — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ .

عدد ٥ . ص ٤٦١ . نمرة ٣٢٩)

١٢٤ بيع . استحقاق . ضمان . نزاع ملكية

(البدارى الجزئية الاهلية — ٢١ مايو

سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٣٩ .

نمرة ٣٥٨)

١٢٥ بيع . أركانه . قانون التسجيل . شفعة

(اسنا الجزئية الاهلية — ٣١ أكتوبر

سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٤٨ .

نمرة ٣٦١)

١٢٦ بيع . بيع الحكومة . رسمى . نفاذ معجل

(استئناف باريس — ٢٤ أكتوبر

سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٦٧٣ .

نمرة ٤٢١)

١٢٧ بيع . قاصر . بطلان . نوع البطلان .

اجازة القاصر . سقوط حق القاصر .

خمس سنوات

(استئناف مصر الاهلية — ١٠ ابريل

سنة ١٩٢٦ . عدد ٨ . ص ٧٢٠ . نمرة

(٤٤١

١٣٤	بيع الديون والحقوق . رضا المدين	ابطال تصرفات المدين
	دفع فرعى . دفع موضوعى . دين	(تونجرييلجيكاً — ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦
	تجارى . دين بحكم	عدد ١٠ . ص ٩٠٨ . نمرة ٥٧٧)
	(استئناف مختلط — ٧ فبراير سنة	١٣٦
	١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٩٠٢ . نمرة ٥٦٠)	بيان تاريخ الواقعة . نقض
١٣٥	بيع . هروب من ديون مستقبلة . دعوى	(نقض أهلى — ٣ فبراير سنة ١٩٢٦
		عدد ٢ . ص ١٢٢ . نمرة ٨٢)

حرف التاء

١٣٧	تاجر . عمل تجارى . حساب جارى .	المحجوزة المبددة
	شخص غير تاجر	(نقض أهلى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥
	(اسكندرية المختلطة — عدد ١ ص ٨٧	عدد ٣ . ص ٢٢٠ ، نمرة ١٧٤)
	(نمرة ٥٨)	١٤٢
١٣٨	تاجر . مقال بناء . مقال هدم .	تديد . قبض . اثبات . كتابة . شهود .
	عمل تجارى . اختصاص . نظام عام .	موانع أدية . عدم ذكرها . بطلان
	طلب أصل الدعوى والحكم فيه	(نقض أهلى — ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ .
	(الاستئناف المختلطة — ٢٥ فبراير سنة	عدد ٥٠ . ص ٤٢١ . نمرة ٢٥٩)
	١٩٢٦ . عدد ٥ . ص ٤٥٩ . نمرة ٣٢٢)	١٤٣
١٣٩	تاجر . منافسة . مزاحمة	تبرع
	(لبيع يياجيكاً — ٢٧ اكتوبر سنة	(راجع هبة)
	١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٨٣٣ . نمرة ٥٢٢)	١٤٤
١٤٠	تأجير عين الوقف . اجارة . مدتها .	تجديد الدعوى المدنية أمام المحكمة
	(الاستئناف المختلطة — ٢٦ يناير سنة	المدنية
	١٩٢٦ . عدد ٨ . ص ٧٥٨ . نمرة ٤٦٣)	(راجع شطب الدعوى)
١٤١	تديد . نقض . اشياء محجوز عليها .	١٤٥
	جرمة واحدة مع تعدد وتنوع الاشياء	تحقيق . حق رئيس المحكمة فى انتداب
		قاض له
		(استئناف أهلى — ٢٩ ديسمبر سنة
		١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٢٥ . نمرة ٢٣)

- ١٤٦ تحقيق جنائي . صور رسمية . نائب
عمومي . سلطة المحكمة
(نقض و ابرام باريس — ٢٤ يولييه سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٨٩ . نمرة ٦٣)
- ١٤٧ تحقيق . حق المحكمة . نقض
(نقض أهلي — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٣ . ص ٢٢٤ . نمرة ١٧٨)
- ١٤٨ تحقيق . طلب الاحالة الى التحقيق .
اهمال الفصل فيه . التماس اعادة النظر .
(استئناف أهلي — ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٦ ص ٥٠٨ . نمرة ٣٤٦)
- ١٤٩ تحكيم . ابطاله . محكمين مفوض لهما
بالصلح . عدد . وتر . ذكر أسماء المحكمين .
(الاستئناف المختلطة — أول مايو سنة
١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٨٥ . نمرة ١٣٦)
- ١٥٠ تحكيم . استئناف . اختصاص .
(استئناف أهلي — ١٤ ديسمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٢٨ . نمرة ٢٥١)
- ١٥١ تحكيم . مدأجله . صراحة ودلالة .
(بوردو فرنسا — ١١ مايو سنة ١٩٢٥
عدد ٨ . ص ٧٦١ . نمرة ٤٧٠)
- ١٥٢ تدليس . تعهدات . شروط بطلان
التعهد . غلط في شخص المتعاقد .
(بروكل بلجيكا — ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٢٢ . عدد ٤ . ص ٣٨٤ . نمرة ٢٨٩)
- ١٥٣ تزوير . أركانه . القصد الجنائي . ضرر .
(اسيوط الكلية الاهلية — ٢٤ نوفمبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٥٨ . نمرة
(١١١)
- ١٥٤ تزوير . ورقة رسمية . مأمور مختص .
شهادة ميلاد . شروط .
(نقض أهلي — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٥ . ص ٤٢٣ . نمرة ٢٩٧)
- ١٥٥ تزوير . نقض . بيان طريقة التزوير .
استعمال . اشتراك . محكوم عليه قدم
طلب نقض . محكوم عليه لم يقدم .
وجوب استفادة .
(نقض أهلي — أول ديسمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٧ . ص ٦٣٤ . نمرة ٣٨٥)
- ١٥٦ تزوير . نقض . بيان طريقة .
ارتكاب التزوير . بيان ظروف الواقعة
(نقض أهلي — أول ديسمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٧ . ص ٦٣٥ . نمرة ٣٨٦)
- ١٥٧ تزوير . نقض . وجوب بيان طريقة
ارتكاب التزوير . وكيفية وصول الختم .
(نقض أهلي — أول ديسمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٧ . ص ٦٣٦ . نمرة ٣٨٧)
- ١٥٨ تزوير . أوراق رسمية . شروط
وأركان . موظف مختص . ورقة تطعيم .
حلاق الصحة . تاريخ الميلاد .
(ابو حمص الجزئية — ٤ فبراير سنة
١٩٢٦ . عدد ٨ . ص ٧٤٥ . نمرة ٤٥٠)
- ١٥٩ تزوير . خطاب مخترع . صورة طبق
الاصل .
(استئناف جاند بلجيكا — ١٠ نوفمبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٨٣١ . نمرة
(٥١٤)

١٦٧ تصرفات المدين . اضراراً بالدائن .

بطلان .

(توئجر المدنية بيلجيكا — ١٨ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٩٤ . نمرة ٨١)

١٦٨ تصرف . وقف . اختصاص . محل

أعيان الوقف . محل توطن الناظر

(مصر الكلية الشرعية — ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٦٤ . نمرة ٣٦٩)

١٦٩ تضامن . حكمه . يمين حاسمة . استئناف .

(بني سويف الكلية الاهلية — ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٦٩ . نمرة ٥٤١)

١٧٠ تظلم من أمر اعادة البيع . كيفية .

مرسى مزاد . ايداع ثمن . انذار

صورة سند الدين .

(راجع مرسى مزاد نمرة)

١٧١ تدارض مصلحة القيم والمحجور عليه .

حسبي . قيم . حجر .

(الجلس الحسي العالي — ٢١ يونية سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٢٩ . نمرة ٩٢)

١٧٢ تعدد المحكوم لهم . احكام . اعطاء

صور تنفيذية . ضياع النسخة التنفيذية .

(استئناف مصر الاهلية — ٩ بولاية سنة ١٢٩٥ . عدد ٢ . ص ١٣١ . نمرة ٩٧)

١٧٣ تعديل وصف التهمة . تقض . لمصلحة

التهمة . وقائع تناولها التحقيق .

(تقض اهلي — ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٧ . نمرة ١)

١٦٠ تسجيل . بيع . قاضل . بين العقود .

سوء نية . الغير . معناه .

(سمالوط الجزئية — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٨١٤ . نمرة ٥٠٢)

١٦١ تسجيل . اسبقية . افضلية . نمرة

متسلسلة .

(اسبوط الكلية الاهلية — ٢٩ مايو سنة ١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٨٧٤ . نمرة ٥٤٣)

١٦٢ تسمى باسم الغير . تزوير رسمي .

سوء النية .

(جنابات مصر — ٦ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٤٢ . نمرة ٢٦١)

١٦٣ تشديد أو تعديل التهمة . تقض .

محكمة الجنايات . شروع في قتل . قتل .

(تقض اهلي — اول ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٤٩٩ . نمرة ٣٣٧)

١٦٤ تشديد الاحكام الابتدائية . استئناف

(تقض و ابرام فرنسا — ٢٤ يونية سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٦١ . نمرة ٤٦٩)

١٦٥ تشديد العقوبة . تقض . استئناف .

(تقض اهلي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٩٠ . نمرة ٤٨١)

١٦٦ تشويش وقع في الجلسة . تقض . الوقائع

الثابتة في الاحكام . تقييد محكمة النقض

(تقض اهلي — اول ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٤٩٨ . نمرة ٣٣٦)

- ١٧٤ تعدد المدعى عليهم . اختصاص .
اختصاص جدى . مادة ١٣٤ مرافعات .
دفع فرعى . معنى ابداءه قبل ما عداه
(اللسان الجزئية الاهلية — ١٧ ابريل
سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٦٤ . نمرة
(٢٠٣)
- ١٧٥ تقادم . وضع يد الشريك . سقوط حق .
(استئناف اهلى — ١٥ اكتوبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٤٤ . نمرة ١٠٤)
- ١٧٦ تقادم . تملك بمضى المدة . عقد قسمة .
تنازل عن الحقوق . اثباته . يمين حاسمة .
وصى . وصى سابق . خصم أصيل .
(استئناف مختلط — ٢٤ فبراير سنة
١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٥٨ . نمرة ٣٢٠)
- ١٧٧ تقادم . سقوط الحق . حكمة التقادم .
مواد تجارية . مواد مدنية . مادة ١٩٤ .
نظام عام . حساب جارى . استبدال
الديون . دفاتر تجارية . اثبات
(استئناف اهلى — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٦ . ص ٥٠٥ . نمرة ٣٤٣)
- ١٧٨ تقادم
(راجع . ارث نمرة ٤٩)
- ١٧٩ تقليد علامات الفوريقات . شبه .
شروط واحوال الجريمة .
(لينج يلجيكا — ١٨ يولية سنة ١٩٢٣
عدد ٤ . ص ٣٨٥ . نمرة ٢٩٢)
- ١٨٠ تلتراف . صورته . وزارة المواصلات .
سريته . أوراق خصوصية .
(الوسكى الجزئية الاهلية — ١٩
مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٦٤ .
نمرة ١١٤)
- ١٨١ تليفون . كشك تليفون . علانية .
محل عموى
(فيل فيرانس بفرنسا — ٦ نوفمبر
سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٦٠ . نمرة
(٣٢٦)
- ١٨٢ تمثال موسى عليه . ملكية . متى تنتقل
ملكته لصاحبه . تسليم وتسليم .
(السين بباريس — ١٩ مايو سنة
١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٨٢ . نمرة
(٢٨٤)
- ١٨٣ تمزيق عقد . تزوير . تقض .
(نقض اهلى — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٤ . ص ٣٢٣ . نمرة ٢٤٣)
- ١٨٤ تمغه . اختام . استعمالها . ضرر . مستخدم
سلخانة . شركة الاسواق . مادة ١٧٧ ع
(مهابا الجزئية الاهلية — أول مايو
سنة ١٩٢٦ . عدد ٥ . ص ٤٥١ . نمرة
(٣١١)
- ١٨٥ تملك بمضى المدة
(راجع . تقادم نمرة)
- ١٨٦ تنافر مصلحة المحجور عليه مع والد
القيم . وجوب الاستبدال .
(مجلس حسي طالى — ٣ مايو سنة
١٩٢٥ . عدد ١ . ص ١٣ . نمرة ١١)
- ١٨٧ تنظيم . ترميمات . تجديد البناء .
تحسينه . رخصة .
(ملوى الجزئية الاهلية — ١٨ مارس
سنة ١٩٢٦ . عدد ٩ . ص ٨١٧ .
نمرة ٥٠٣)

١٩٥ تعريف السكة الحديد . قرار مجلس

الوزراء في ٢٨ يونيه سنة ١٩٠٣ .

ديكرينو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ . درجات

التعريف . الاجرة الخاصة المحفظة

للجيش البريطاني . شروط الانتفاع .

بالاجرة المحفظة . المطالبة بالفرق اذا

اتضح عدم توفر الشروط . عدم

سقوط ولو سلت البضاعة . مادة ٢١

لائحة التعريف . عدم جواز طلب

فوائد عن قيمة الفروقات المستحقة

(استئناف أهلي — ٤ مايو سنة ١٩٢٥
عدد ١ . ص ١٨ . نمرة ١٩)

١٩٦ تعهدات . سبب غير مشروع . علاقة

غير شرعية . بتعويض الضرر . معاش .

تعهد صحيح .

(السين ياريس — ١٥ يناير سنة
١٩٢٦ . عدد ٦ . ص ٥٧٤ . نمرة
٣٨١)

١٩٧ تعهدات . سبب مشروع . معاشر

غير مشروعة

(تقض و ابرام ياريس — ١٠ مارس
سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٨٢٩ .
نمرة ٥٠٩)

١٩٨ تعهدات . سبب صحيح . عدم الشراء

إلا من متعهد خاص .

(لبيع بيلجيكا — ١٦ يناير سنة ١٩٢٦
عدد ٩ . ص ٨٣٣ . نمرة ٥٢١)

١٨٨ تنفيذ مؤقت . سند غير رسمي . نزاع

(استئناف باريس — ١٠ ديسمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٨٢٩ . نمرة ٥١٠)

١٨٩ تنبيه نزع الملكية . تسجيله . ما يترتب

على التسجيل . تصرف المدين في

العقار . إباحة التصرف . دعوى ابطال

تصرفات المدين . ضرر . علم المشتري

(أجا الجزية الاهلية — ١١ فبراير
سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٧٣ . نمرة
٢٠٧)

١٩٠ توكيل . اثبات . بينة . مبدأ ثبوت

بالكتابة

(جاند بيلجيكا — ١٨ ديسمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٩٤ . نمرة ٧٨)

١٩١ توكيل برهن . استدانة . تقديم دفاتر

(استئناف مختلط — ٩ ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٩٢ . نمرة ٢٢٤)

١٩٢ تيارو . حضور التشخيص . اخراج

أحد المتفرجين بنير حق . مسئولية

(روان بفرنسا — ٣ يونيه سنة ١٩٢٥
عدد ٨ . ص ٧٦٢ . نمرة ٤٧٢)

١٩٣ تعديل وصف التهمة . نقض . استبعاد

ظرف مشدد .

(نقض أهلي — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٢ . ص ١٢٣ . نمرة ٨٥)

١٩٤ تعديل قرار ابتدائي . حسي . عدم

جواز . وضي . خصومة .

(مجلس حسي عالي — ٣١ يناير سنة
١٩٢٦ . عدد ٦ . ص ٥٠٠ . نمرة
٣٣٨)

- ١٩٩ تعذيبات بدنية . القبض على اشخاص بدون وجه حق . المادة ٢٤٤/٢ عقوبات والمادة ٢٤٣ ع (جنایات اسیوط — ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦ . عدد ٧ . ص ٦٤٥ . نمرة ٣٩٧)
- ٢٠٠ تعويض . براءة . نقض (نقض أهلى — ٣ فبراير سنة ١٩٢٥ عدد ١ . ص ١٢ . نمرة ٨)
- ٢٠١ تعويضات الحكم بها وبالبراءة . نقض . شروط . أحوال . اختصاص القاضى الجنائى . اختصاص القاضى المدنى (نقض أهلى — أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٢٩ . نمرة ٣٨٣)
- ٢٠٢ تعويضات . بلاغ كاذب . وعونه . خطأ . شبهة . حسن نية (البيان الجزئية الاهلية — ١٦ ابريل سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٥٧ . نمرة ٤٠٤)
- ٢٠٣ تعويض . تقديره . اسباب تحديد مقدار التعويض . (نقض و ابرام فرنسا — ٢٠ يويه سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٦٠ . نمرة ٤٦٦)
- ٢٠٤ تغيير نوع الجريمة . استئناف التهم وحده . سلطة محكمة ثانى درجة . (بنى سوييف الكلية الاهلية — ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٣٩ . نمرة ٢٥٩)
- ٢٠٥ تغيير وصف التهمة . سلطة محكمة الاستئناف . اتفاق على ترك العمل . مادة ١٠٨ عقوبات مكررة . مستخدم عام . عمدة . قانون الانتخاب . انتخاب . استقالة العمدة . هجر الخدمة العامة . اضراب . تحرير دفاتر الانتخاب . دستورية القوانين . سلطة المحاكم . قصد جنائى . فتنه (تلا الجزئية الاهلية — ٣ يناير سنة ١٩٢٦ . عدد ٤ . ص ٣٤٦ . نمرة ٢٦٣)
- ٢٠٦ تغيير وصف التهمة . نقض . مصلحة . نصب تزوير . (نقض أهلى — أول ديسمبر سنة ١٩١٥ . عدد ٦ . ص ٤٩٧ . نمرة ٢٣٤)
- ٢٠٧ تقادم . نظام عام . تنازل عن التمسك به . مواعده (أجا الجزئية الاهلية — ٨ ابريل سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٤٤ . نمرة ٣٣)
- ٢٠٨ جبانته . بناء . غراس . بيع . مقبرة (فتوى شرعية — ٢٠ شوال سنة ١٣٢٨ . عدد ١٠ . ص ٨٩٩ . نمرة ٥٥٨)
- ٢٠٩ جرائم متعددة . اشدها عقوبة . ارتباط . عدم تجزئة . سبق الحكم فى واحدة (جنایات اسیوط — ١٦ يويه سنة ١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٨٦١ . نمرة ٥٢٧)

حرف الجيم

- ٢١٠ جريدة . مجله . نشر الردود . أحوال
(استئناف اورليان بفرنسا — ٢٧
مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٨٣٠ .
نمرة ٥١١)
- ٢١١ جارك . لجنة الجارك . حكم . معارضة .
ابطال المرافعة . عدم جواز
(استئناف أهلى — ١٣ ديسمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٣٢ . نمرة
٣٠٣)
- ٢١٢ جارك . قانون الجارك . النص
الفرنساوى . معارضة . ميعادها .
بداية الميعاد . مواعيد المسافة
(استئناف أهلى — ٢٩ ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٠٨ . نمرة
٣٤٤)
- ٢١٣ جنسية . الجمع بين جنسيتين
(ايجر يلجيكا — ١٨ ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٩٨ . نمرة
١٦٦)
- ٢١٤ جنسية الواقف . وقف . جنسية الناظر .
جنسية المستحقين . اختصاص .
وقف . شخص أدبى . حراسة . ديانة
(مصر المختلطة — ٢٠ سبتمبر سنة
١٩٢١ . عدد ٧ . ص ٦٧٢ . نمرة
٤١٨)
- ٢١٥ جنسية مصرية . مصرى . المولدون
فى مصر . من ابوين مصريين . اثبات
الجنسية المصرية . بكافة الطرق . قيد
المواليد . وطنيون . اجانب . دفاتر
وسجلات البطريكخانات بالنسبة لى
السيحيين
(مصر الكلية الافلية — ٢٠ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٣٩ . نمرة
٣٠٦)

حرف الحاء

- ٢١٦ حارس . سلطته . المحافظة على أعيان
التركة . حق الخصومة
(طابدين الجزئية — ١٢ يولييه سنة
١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٤٨ . نمرة ٣٦)
- ٢١٧ حجر . غنلة . تصرفات . قبل
الحجر وبعده
(فتوى شرعية — ٣ اغسطس سنة
١٩٢٠ . عدد ٤ . ص ٣٧٤ . نمرة
٢٧١)
- ٢١٨ حجر . حسي . قناعة المال . مانعة
من الحجر
(المجلس الحسى العالى — ٣١ يناير
سنة ١٩٢٦ . عدد ٦ . ص ٥٠٢ . نمرة
٣٣٩)
- ٢١٩ حجر . مجلس حسي . اسباب الحجر
(المجلس الحسى العالى — ٢٥ ابريل
سنة ١٩٢٦ . عدد ٧ . ص ٦٣٧ . نمرة
٣٨٩)

٢٢٥ حكم : حرمة الشيء المحكوم فيه .

حكم براءة . اعادة المحاكمة . اتحاد

الموضوع

(لييج بلجيكا — ٣٠ مارس سنة ١٩٢٦ . عدد ٧٠٧ . ص ٦٧٦ . نمرة ٤٢٥)

٢٢٦ حكم . اجنبية . احوال شخصية .

صيغة تنفيذية . تعارض مصلحة

عادم الاهلية بمصلحة القيم . دعوى

مستعجلة . نفقة

(استئناف باريس — ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٣٠٣ . ص ٢٩٦ . نمرة ٢٣٢)

٢٢٧ حراسة . قاضي أمور مستعجلة .

استعجال . تأخر المشتري في دفع الثمن .

اهمال ادارة . سوء تصرف المشتري

(الاستئناف المختلطة — أول مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٢٠٢ . ص ١٨٧ . نمرة ١٣٨)

٢٢٨ حراسة قضائية . وسيلة للضغط على

المدين . خطر يهدد العين . خطر يهدد

الدين . استعجال

(استئناف مختلط — أول مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٢٠٢ . ص ١٨٨ . نمرة ١٤٠)

٢٢٩ حراسة . تقدير اتعاب الحراس . كيفية

(الاستئناف المختلط — أول مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٢٠٢ . ص ١٨٨ . نمرة ١٤١)

٢٣٠ حراسة . كنيسة . ادارتها .

(اينوب الجزئية الاهلية — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦ . عدد ٦٠٦ . ص ٥٢٢ . نمرة ٣٥١)

٢٢٠ حجر . مجلس حسي . مستحق

في وقف

(المجلس الحسي العالي — ٦ يونيو سنة ١٩٢٦ . عدد ٩٠٩ . ص ٧٩٩ . نمرة ٤٨٩)

٢٢١ حجز . حجز مال للدين لدى الغير .

ملكية المبالغ المحجوزة . تأمين على

الحياة . مبلغ التأمين . استحقاقه

(الاستئناف المختلطة — أول مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٢٠٢ . ص ١٨٦ . نمرة ١٣٧)

٢٢٢ حجز تحفظي . على المقارات . قوانين

سورية . أوراق رسمية . حجة . طعن

بالتزوير . سلامة عقل . سلامة جسم

المشهد

(بيروت الابتدائية — ١٠ يونيو سنة ١٩٢٥ . عدد ٤٠٤ . ص ٣٨٠ . نمرة ٢٧٩)

٢٢٣ حجز تحفظي . حق ملاك البيوت

والاطيان الزراعية . زمن توقيع الحجز .

قبل طلب الحكم بصحة الحجز

(تقض و ابرام فرنسا — ٢١ يولييه سنة ١٩٢٥ . عدد ٧٠٧ . ص ٦٧٣ . نمرة ٤٢٠)

٢٢٤ حدود . فصل حدود . عجز مساحة

في الملكين . توزيعها

(لييج بلجيكا — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٦ . عدد ١٠٠٨ . ص ٩٠٨ . نمرة ٥٧٤)

اختصاص . مصلحة الرى . دعاوى

وضع اليد . اختصاص المحاكم الاهلية

(استئناف مصر الاهلية — ٣ فبراير
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٢٤ . نمرة ٢١)

٢٤٠ حقوق المؤلفين . حمايتها . مؤلف .

طبع ونشرويع محاضرات ودروس

المدرسين .

(جنح السين يباريس — ١٦ مايوسنة
١٩٢٥ . عيديد ٧ . ص ٦٧٤ . نمرة
٤٢٣)

٢٤١ حق الدفاع . تقض . عدم مباع شاهد .

طلب ذلك . اثبات الطلب

(نقض أهلى — ٧ ديسمبر سنة ٩٢٤
عدد ٨ . ص ٧١١ . نمرة ٤٣٣)

٢٤٢ حقوق المؤلفين . ملكية أدبية .

حمايتها . شروط . أحوال .

(السين يباريس — ١٣ يولييه سنة
١٩٢٤ . عدد ٢٠ . ص ٩٠٧ . نمرة
٥٧٠)

٢٤٣ حكر . تقدير قيمة الحكر . استبدال

الاحكار .

(مجلس الاوقاف الاعلى — عدد ٧ .
ص ٦٦٧ . نمرة ٤١٢)

٢٤٤ حكم جنائى . غياب المتهم فى جلسة

مباع الشهود والمرافعة : حكم غيابى

(اسبوط الابتدائية الاهلية — ٢ يولييه
سنة ٩٢٥ . عدد ١ . ص ٣٩ . نمرة ٢٩)

٢٤٥ حكم . حكم تمهيدى . انكار الاحتجاج

به . خصم ادخل فى الدعوى بعد

٢٣١ حراسة قضائية . نزاع فى ملك . فى

وضع يد . أعيان موقوفة . محافظة على

٢٣٢ حقوق الديانة

(طنطا الكلية الاهلية — ١٣ يناير سنة
٩٢٦ . عدد ٧ . ص ٦٥١ . نمرة ٤٠٠)

٢٣٣ حريق عمداً . شروط وأركان

الجريمة . مادة ٣١٧ عقوبات . معنى

٢٣٤ كلمة (مبانى)

(الزقازيق الكلية الاهلية — ١٣ يولييه
سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٥٣ . نمرة
٤٠١)

٢٣٥ حرية شخصية . جريمة القبض على

الاشخاص بغير حق . اعتداء على الحرية

(لبيج بليجكا — ١١ مارس سنة ٩٢٥
١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٩٨ . نمرة
٢٣٧)

٢٣٦ حشيش . احراز . جواهر سامة .

(فيها الجزئية الاهلية — ٨ ديسمبر
سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٤٢ . نمرة
٣١)

٢٣٧ حق امتياز . اجارة . بيع العين المؤجرة .

تأجير من الباطن

(كفر الشيخ الجزئية — ٦ مارس
سنة ١٩٢٦ . عدد ٨ . ص ٧٤٢ . نمرة
٤٤٩)

٢٣٨ حق امتياز . منقول . ملكية

(انقرس بليجكا — ٢٤ يولييه سنة
١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٨٣٢ . نمرة
٥١٨)

٢٣٩ حقوق ارتفاق . رى . مساقى .

٢٤٩ حكم حضوري اعتباري . غياب .

اعادة لرول . المادة ١٢٠ مرافعات

(اسبوط الجزئية — ٢٢ اكتوبر سنة

١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٨١٣ . نمرة

(٥٠١)

٢٥٠ حكم جنائي غيابي . معارضة . تنازل .

استئناف . نصب . طرق احتيالية

(اسبوط الكلية الاهلية — ١٤ يولي

سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٧١ .

نمرة ٥٤٢)

٢٥١ حكم تمهيدى . تعيين خبير . حكم

تخصيري . جدول المحكمة عن حكمها

(الموسكى الجزئية — ٩ فبراير سنة

١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٨٧٩ . نمرة

(٥٤٥)

٢٥٢ حل مستكن . حسي . وصى . التحقق

من وجود الحل

(المجلس الحسي العالي — ١٤ يونيه سنة

١٩٢٥ . عدد ١ . ص ١٦ . نمرة ١٦)

صدوره . أوراق رسمية . اثبات ما هو

وارد فيها . بينة . قرائن . مبدأ ثبوت

بالكتابة

(استئناف — ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥

عدد ٢ . ص ١٣٧ . نمرة ١٠٠)

٢٤٦ حكم جنائي . الاحتجاج به أمام المحكمة

المدنية . شروط . حكم براءة . جواز .

الحكم بالتعويضات المدنية

(نقض وإبرام باريس — ٣ فبراير سنة

١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٩٤ . نمرة

(١٥٣)

٢٤٧ حكم تمهيدى . قوة الشيء المحكوم

فيه . اختصاص

(انفرس بلجيكا — ٢٣ اكتوبر سنة

١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٦١ . نمرة

(٢٣٠)

٢٤٨ حكم غيابي . عدم تنفيذه . منقوطة .

حكم ابتدائي . حكم استئنافي . معارضة

في حكم استئنافي غيابي

(طنطا الكلية الاهلية — ٢٨ يونيه

سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٨٠٢ . نمرة

(٤٩٢)

حرف الخاء

٢٥٩ خطبة . علاقة . نسب . مانع أدبي
اثبات . كتابة .

(استئناف مصر الاهلية — ٢١
ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٣٢ .
نمرة ٢١٨٥)

٢٦٠ خطبة . عدول عن الخطبة . مسئولية

ضرر . تعويض . روم ارتوذكس . حكم
العدول عن الخطبة .

(استئناف مصر الاهلية — ٢٩ نوفمبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٩٥ . نمرة
٤٨٧)

٢٦١ خطبة . مسلم ومسلمة . هدايا . عدول

عن الخطبة . مسئولية . تعويض
ضرر . مهر .

(استئناف مصر الاهلية — ٢٣ مايو
١٩٢٦ . عدد ٩ . ص ٧٩٨ . نمرة
٤٨٨)

٢٦٢ خفي . اصابته . عدم مسؤولية المديرية
بالتعويض .

(بنتر الزقازيق الاهلية — ٢ مايو
سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٦٧ .
نمرة ١١٨)

٢٦٣ خفر . تقض . أسلحة فارسية . دفاع

شرعي . قتل . تحريض

(تقض أهلي — أول يونيو سنة ١٩٢٦
عدد ١٠ . ص ٨٥١ . نمرة ٥٢٦)

٢٥٣ خير . تقض . تحليل كياوى . حلف
يمين

(تقض أهلي — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ .
عدد ٢ . ص ١٢٨ . نمرة ٩١)

٢٥٤ خير . اتعاب . كيفية تقديرها

(استئناف مختلط — ٢٩ ابريل سنة
١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٨٩ . نمرة
١٤٣)

٢٥٥ خير . احكام قانون المرافعات .

محاكمات جنائية . اخلال بحقوق
الدفاع .

(لييج يلجيكا — ٧ فبراير سنة ١٩٢٥
عدد ٢ . ص ١٩٧ . نمرة ١٦٤)

٢٥٦ خير رد . طلب ابطال تقرير

(بروكسل المدنية يلجيكا — ١١
اغسطس سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص
٤٦١ . نمرة ٣٢٨)

٢٥٧ ختم الحكم . تقض . في ثمانية أيام

مصلحة . أسباب جديدة

(تقض أهلي ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ .
عدد ٨ . ص ٧١٢ . نمرة ٤٣٤)

٢٥٨ خطأ كتابي . تناقض في الاسباب

دون المنطوق .

(تقض أهلي — ٣ فبراير سنة ١٩٢٥
عدد ١٠ . ص ١٠٠ . نمرة ٥)

٢٦٤	خيانة . ناظر وقف . عزله من أوقاف أخرى . عزل
	(المليا الشرعية — ١٢ نوفمبر سنة ٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٧١ . نمرة ٢٦٩)
٢٦٥	خلو الحكم من النص على بيان من
٢٦٦	الملزم بالمصاريف . تقض .
	(تقض أهلى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٢٦ . نمرة ١٨١)
٢٦٦	خلو الحكم من الأسباب . تقض .
	(تقض وإبراء بليجكا — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٩٢ . نمرة ٧٢)

حرف الدال

٢٦٧	دجال
	(راجع نصب وطرق احتيالية نمرة)
٢٦٨	درزى
	(راجع اسلام نمرة ٧٣)
٢٦٩	دعوى ابطال تصرفات المدين . مادة
	(١٤٣) مدنى . أركان وشروط الدعوى
	قراية .
	(استئناف مصر الاهلية — ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٣٣ . نمرة ١٨٧)
٢٧٠	دعوى اثبات حالة . دعوى مختلطة
	اختصاص . صفة .
	(كفر الدوار الجزئية — ٦ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٦٦ . نمرة ١١٧)
٢٧١	دعوى بوليصة . علم التعاقد . ضرر
	اعسار المدين .
	(ليج بليجكا — ٣٠ مايو سنة ٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٩٨ . نمرة ٢٣٥)
٢٧٢	دعوى الضمان . دعوى المعجز سقوطها
٢٧٣	دعوى شرعية . توجيهها على واضع
	اليه . تعرض .
	(مصر الكلية الشرعية — ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٦٥ . نمرة ٤١٠)
٢٧٤	دعوى عمومية . حق النيابة . ترك . حق
	الحكمة . فى الحكم .
	(مال بليجكا — ٢٢ يناير سنة ٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٩٩ . نمرة ١٧١)
٢٧٥	دعوى مستعجلة . استعجال . قاضى
	الموضوع . مأمورية تكميلية . استبدال
	خير . اختصاص قاضى الموضوع
	(استئناف أهلى — ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ٨٥ . نمرة ٥٣)
٢٧٦	دعوى مستعجلة . استعجال . طبيعة
	الدعوى . زمن رفعها . حضانة الأب
	(جاند بليجكا — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٩٤ . نمرة ٧٩)

الخطر . كيفية تقدير التعويض . معاش

(جاند بيلجيك — ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٨٥ . نمرة ٢٩١)

٢٨١ دفع فرعى . حكم فيه . الأحكام التي

تقبل الطعن . الأحكام النهائية

(قرض أهلى — أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٤٩٨ . نمرة ٣٣٥)

٢٨٢ دين . مسيحى يطلب أن يدين بدين

الإسلام . طلب الكشف عليه طبيياً

اختصاص المحكمة الشرعية .

(فتوى شرعية — ٦ يولييه سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٧٨ . نمرة ٤٤)

٢٨٣ ديون النفقة . حجز مرقبات . اليوم

الاحتياطى مبالغ ملحقة بالمرتب .

(محكمة جيرية بفرنسا — ١٣ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٩٦ . نمرة ١٥٩)

٢٧٧ دعوى مستعجلة . صفة الاستعجال . تقصير

المواعيد . محكمة كلية . قاضى الأمور

المستعجلة .

(استئناف مصر الاهلية — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٣١ . نمرة ٢٠٢)

٢٧٨ دعوى وضع يد . دعوى الملك . الجمع

بينهما

(طنطا الكلية الاهلية — ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٥٥ . نمرة ١٩٨)

٢٧٩ دفاع شرعى . عدم بيانه . بطلان .

(قرض أهلى — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٢٢٥ . نمرة ٢٤٦)

٢٨٠ دفاع عن النفس . عذر شرعى . عقيدة

الجانى . اسباب قوية تناسب القوة مع

حرف الذال

(العليا الشرعية — ٢٤ مارس سنة

١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٨٩٣ . نمرة ٥٥٥)

٢٨٤ ذرية . وقف : معناها . كلام الواقف

غرض الواقف .

حرف الراء

تواطؤ . نظام . عام

(استئناف مختلط — ١٩ يناير سنة ١٩٢٦ . عدد ٧ . ص ٦٦٩ . نمرة ٤١٥)

٢٨٥ ربا فاحش . قوة الشئ . المحكوم فيه

حكم نهائى . قيمته . جواز عدم اعتباره

<p><u>الحيازة.</u></p>	<p>٢٨٦ ربا فاحش . قرض . اجارة . بطلان.</p>
<p>(استئناف باريس — ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٨٩ . نمرة ٦٧)</p>	<p>(استئناف أملى — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٨ . عدد ١٠ . ص ٨٦٧ . نمرة ٥٣٥)</p>
<p>٢٩٣ رهن . حصة شائعة . قيده . قبل القسمة . بعد القسمة . حكمة .</p>	<p>٢٨٧ ربط الأموال . تقديرها . تحصيلها عدم اختصاص المحاكم</p>
<p>(استئناف مخطوط — ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٩٢ . نمرة ٢٢٣)</p>	<p>(تقض وإبرام باريس ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٨٨ . نمرة ٦١)</p>
<p>٢٩٤ رهن . فك رهن . طريقه . عدم التجزئة.</p>	<p>٢٨٨ رده . وصية . اسلام . بطلان الوصية</p>
<p>(ابو حنن الجزئية — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٥٨ . نمرة ٤٠٥)</p>	<p>(فتوى شرعية — ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ . عدد ٨ . ص ٧٥٥ . نمرة ٤٥٦)</p>
<p>٢٩٥ روم اورثوذكس حسي . حجر بطركخانه . مجلس ملي . اختصاص</p>	<p>٢٨٩ رشوه . تقض . بيان الواقعة . كيفية (تقض أملى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٢٢ . نمرة ١٧٦)</p>
<p>(المجلس الحسي العالي — ٣ يناير سنة ١٩٢٦ . عدد ٤ . ص ٣٢٥ . نمرة ٢٤٧)</p>	<p>٢٩٠ رشوه . موظف وطني . موظف أجنبي خدمة أميرية.</p>
<p>٢٩٦ ريع الوقف . وقف على مسجد . فاضل الريع . عدم الاحتياج الى العمارة . جواز صرف فاضل الريع في وجوه</p>	<p>(استئناف بروكسل — ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٧١ . نمرة ٣٧٣)</p>
<p><u>برأخرى.</u></p>	<p>٢٩١ رهن . تأجير المرهون للمدين . حق الدائن في استلامه</p>
<p>(مصر الكلية الشرعية — ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦ . عدد ٧ . ص ٦٦٣ . نمرة ٤٠٨)</p>	<p>(المنصورة المختطة — ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٨٨ . نمرة ٦٠) ٢٩٢ رهن . حيازة . حق المرتهن في طلب</p>

حرف الزاي

- ٢٩٧ زنا . تقض . مادة ٢٠١ عقوبات
تربص الزوج واختفاؤه . عذر . شك
الزوج . يقينه .
(تقض أهلى — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٥ . ص ٤٢١ . نمرة ٢٩٦)
- ٢٩٨ زنا . دخول بيت مسكون . نية الجاني
صلح . سقوط الدعوى العمومية .
(قاقوس الجزئية الاهلية — ٢٠ يناير
سنة ١٩٢٦ . عدد ٥ . ص ٤٤٩ . نمرة
٣١٠)
- ٢٩٩ زواج مدنى . زواج دينى . جنسية
الزوجة . طلاقها اختصاصه
(بروكسل بلجيكا — ٣١ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٩٣ . نمرة ٧٧)
- ٣٠٠ زوج . مسئولته . عن اعمال زوجته .
٣٠١ زوجة . ملكية مفروشات . زواج
امرائلى .
(محكمة الاستئناف المختلطة — ٥ يناير
١٩٢٦ . عدد ٦ . ص ٥٧٠ . نمرة
٣٧٢)
- ٣٠٢ زوجية . تقض . مأذون . موانع
الزواج . تزوير . قصد جنائى .
(تقض أهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٩ . ص ٧٨٨ . نمرة ٤٨٠)
- ٣٠٣ زواج المسلمة بغير المسلم
(راجع قبعة نمرة)

حرف السين

- ٣٠٤ سب . شتم . تذكرة بومسة . علانية
(نامور بلجيكا — ١٢ فبراير سنة
١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٩٩ . نمرة
٢٣٩)
- ٣٠٥ سرقة . أركان الجريمة . اشياء مهملة .
(المادة ٢٦٨ عقوبات)
(مهالوط الجزئية — ١٦ ديسمبر سنة
١٩٢٠ . عدد ١ . ص ٤٨ . نمرة ٣٥)
- ٣٠٦ سبب الحكم . عدم بيان . بطلان
(تقض أهلى — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٤ . ص ٣٢٣ . نمرة ٢٤٢)
- ٣٠٧ سرقة . مسئولية . مقال يشغل ارض
الجار . عدم مسئولية الجار .
(تقض وبرايم باريس — ٢١ يولي
سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٩٢ . نمرة
١٤٨)
- ٣٠٨ سرقة . أركانها . استرداد شئ
مملوك بالقوة .
(جنابات بنى سوف — ١٠ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥١٤ . نمرة
٣٤٨)

٣٠٩ سرقة . وكالة . مسئولية الوكيل .

اهماله . عدم احتياطة . خصم ثالث .

شركات التأمين .

(استئناف باريس — ٣٠ يناير سنة ١٩٢٦ عدد ٦ . ص ٥٧٣ . نمرة ٣٨٠)

٣١٠ سفه . تصرفات السفه . قبل الحجر .

قول ابي يوسف

(فتوى شرعية — ١٧ شوال سنة ١٣٢٨ . عدد ١ . ص ٨٣ . نمرة ٤٩)

٣١١ سقوط الحكم الغيابي . تنفيذه .

استئناف حكم غيابي . الدفع بسقوطه .

نظام عام . تنازل عن التمسك به .

رقته . تعويض .

(استئناف أهلى — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥١٢ . نمرة ٣٤٧)

٣١٢ سقوط الحق في اقامة دعوى التضمينات

نقض . مادة ٢٨٢ تحقيق جنايات .

مادة ١٧٢ جنابات . براءة وتعويض

(نقض أهلى — أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد ٧ . ص ٦٣١ . نمرة ٣٨٤)

٣١٣ سلطة عسكرية . مسئولية الحكومة .

خطأ أو اهمال أو جهل . اختصاص

المحاكم . الموظف

(اقرس بلجيكا — ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد ٨ . ص ٧٦٢ . نمرة ٤٧٣)

٣١٤ ممسرة . بيع . تعويض ضرر .

(استئناف مختلط — ١٣ يناير سنة ١٩٢٦ عدد ٨ . ص ٧٥٨ . نمرة ٤٦٢)

٣١٥ سند تحت الاذن . حجز ضد المحيل

تحت يد المدين بعد التحويل . عدم

نفاذه . التزام المدين بالسداد . دعوى

افلاس . تعويضات

(استئناف مختلط — ٢٨ يناير سنة ١٩٢٥ عدد ١ . ص ٨٦ . نمرة ٥٦)

٣١٦ سند تحت الاذن . سلب . مبيع

اقتان . تغطية

(استئناف مختلط — ٩ مايو سنة ١٩٢٣ عدد ١ . ص ٨٧ . نمرة ٥٧)

٣١٧ سن الرشد . حسي . تجاوز سن ١٨

سنة . استمرار وصاية . طلب حجر .

(مجلس حسي طالى — ٣١ مايو سنة ١٩٢٥ عدد ١ . ص ١٤ . نمرة ١٢)

٣١٨ سيارة . مسئولية . شوارع كبيرة .

اهمال . تصادم

(مونس بلجيكا — ٧ مايو سنة ١٩٢٥ عدد ٨ . ص ٧٦٣ . نمرة ٤٧٦)

٣١٩ سيارة . قتل . سيارة قافلة . مسئولية

(قنص و ابرام بلجيكا — ٦ يولييه سنة ١٩٢٥ عدد ٩ . ص ٨٣١ . نمرة ٥١٣)

٣٢٠ سرية الجلسات . مرافعات . محامين .

اختزال المرافعة . علانية الجلسة

(السين باريس — ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٥ عدد ١٠ . ص ٩٠٦ . نمرة ٥٦٩)

حرف الشين

٣٢٧ شركات . استجواب . مجلس الادارة

(استئناف بروكسل ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٩٧ . نمرة ١٦١)

٣٢٨ شركة . اثبات . موانع أدبية .

(استئناف اهل — ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٣٤ . نمرة ١٨٨)

٣٢٩ شركة . محل تجارى . اعلان . مكتب

اشغال . اختصاص

(بروكسل بيلجيكا — ١٨ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٦١ . نمرة ٣٢٧)

٣٣٠ شطب . دعوى جنحة مباشرة . اعادة

لرول . جوازها بالنسبة للدعوى المدنية .

(الزقازيق الكلية الاهلية — ١٧ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٦٠ . نمرة ١١٢)

٣٣١ شطب دعوى مدنية . أمام محكمة

الجنح . براءة المنهم . تجديد الدعوى

المدنية أمام المحكمة المدنية .

(كفر الدوار الجزئية الاهلية — ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦ . عدد ٦ . ص ٥٣٢ . نمرة ٣٥٥)

٣٣٢ شفعة . اعلان الانذار بطلب الشفعة

للمشتري دون البائع . اعادة الانذار

بعد مضي الميعاد .

(استئناف اهل — ٤ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٢٣ . نمرة ٢٠)

٣٢١ شاهد . مصلحة . رده . شروط .

مدعى مدنى .

(قرقه — ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٩٩ . نمرة ١٦٩)

٣٢٢ شاهد مباحى . نقض . جواز .

(نقض اهل — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧١٠ . نمرة ٤٣٢)

٣٢٣ شرط جزائى . تعويضات . عدم

تنفيذ التعهد . فسخ عقد

(نقض واپرام باريس — ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٩٢ . نمرة ١٤٩)

٣٢٤ شرط عدم مطالبة الناظر بالاستحقاق .

بطلان . وقف .

(فتوى شرعية — ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٠ . عدد ٨ . ص ٧٥٦ . نمرة ٤٥٧)

٣٢٥ شركة محاصة . اثبات . بينة

(ميت غمر الجزئية — ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٥٥ . نمرة ٤٠)

٣٢٦ شركة . جمعية . تجارية . خيرية .

العبرة بالحقيقة . استئناف فرعى .

حكم تحضيرى .

(استئناف بروكسل — ٩ يونيو سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٩٢ . نمرة ٧٣)

۳۴۰ شفعة . بيع غير مسجل . جواز الشفعة

(الوابلي الجزئية الاهلية — ۷ نوفمبر
سنة ۱۹۲۵ . عدد ۶ . ص ۵۳۱ . نمرة
(۳۵۴)

۳۴۱ شفعة . أقارب . درجة القرابة . كيفية

احتسابها . أولاد العم . درجة ثالثة

(ذكرنس الجزئية — ۱۳ اكتوبر سنة
۱۹۲۵ . عدد ۷ . ص ۶۶۰ . نمرة ۴۰۶)

۳۴۲ شفعة . عرض الثمن . مضاريف

الدعوى . ايداع الثمن

(استئناف أهلى — ۲۳ يونيو سنة
۱۹۲۵ . عدد ۸ . ص ۷۱۵ . نمرة ۴۳۷)

۳۴۳ شفعة . شيوخ . قسمة . تكرار البيع .

بقاء الشفعة . بيع غير مسجل . جواز
الشفعة

(سباطو الجزئية — ۳۰ مايو سنة
۱۹۲۶ . عدد ۸ . ص ۷۴۶ . نمرة
(۴۵۱)

۳۴۴ شفعة . بيع . غير مسجل

(المنصورة الكلية الاهلية — ۱۱
اكتوبر سنة ۱۹۲۵ . عدد ۹ . ص ۸۰۵
نمرة ۴۹۵)

۳۴۵ شفعة . عقد ابتدائي . استرداد حصة

في تركة

(كفر الشيخ الجزئية — ۱۱ يناير
سنة ۱۹۲۶ . عدد ۹ . ص ۸۱۱ . نمرة
(۴۹۹)

۳۴۶ الشفعة وقانون التسجيل الجديد .

حصول اظهار الرغبة في الأخذ بالشفعة

قبل تسجيل عقد المشتري . حصول

۳۳۳ شفعة . استرداد . شيوخ . (المادة

(۴۶۲) مدنى)

(استئناف أهلى — ۱۵ يناير سنة
۱۹۲۵ . عدد ۱ . ص ۲۵ . نمرة ۲۲)

۳۳۴ شفعة . اختصاص المشتري الثانى . تجهيل

اسمه . سوء نية . محكمة غير مختصة .

معامد تسجيل عقد البيع .

(استئناف أهلى — ۲۲ يونيو سنة
۱۹۲۵ . عدد ۲ . ص ۱۴۰ . نمرة
(۱۰۲)

۳۳۵ شفعة . ربيع العين المشفوعة .

(استئناف أهلى — ۱۳ ديسمبر سنة
۱۹۲۵ . عدد ۳ . ص ۲۳۹ . نمرة
(۱۹۲)

۳۳۶ شفعة . عرض الثمن . ايداع الثمن

(استئناف أهلى — دوائر المحكمة
بجنتمة في ۲۹ مارس سنة ۱۹۲۳ . عدد
۳ . ص ۲۴۱ . نمرة ۱۹۳)

۳۳۷ شفعة . موت الشفع . سقوط الشفعة

(فتوى شرعية — ۱۹ رجب سنة ۳۱۶
عدد ۳ . ص ۲۹۰ . نمرة ۲۱۸)

۳۳۸ شفعة . علم بالبيع . بالثمن . بالشروط .

اثبات العلم . قرابة

(ابنوب الجزئية — ۹ فبراير سنة ۹۲۶
عدد ۵ . ص ۴۵۳ . نمرة ۳۱۳)

۳۳۹ شفعة . زوجة . بيع جسدى . بيع

صورى . حيولة بين القطعة المبعة

وبين ارض الجار

(استئناف مختلط — ۱۹ يناير سنة
۱۹۲۶ . عدد ۵ . ص ۴۵۹ . نمرة
(۳۲۱)

من حدين . عدم تسجيل عقد البيع

(قنا الكلية الاهلية — ٢٥ يناير سنة ٩٢٦ . عدد ١٠ ص ٨٧٥ . نمرة ٥٤٤)

٣٤٨ شفعة . لاشفعة فيما بيع للاقارب من

الدرجة الثالثة . اولاد العمة

(ميت عمر الجزئية — ٣١ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ ص ٨٨٣ . نمرة ٥٤٩)

٣٤٩ شال . حسي . حجر . القدرة على

العمل . وكيل

(المجلس الحسي العالي — ٢١ يونيو سنة ٩٢٥ . عدد ٢ ص ١٢٩ . نمرة ٩٤)

العقد الرسمي بعد عقد البيع الابتدائي .

هل تصح الشفعة قبل تسجيل عقد

المشتري ؟ اطراف الخصومة في دعوى

الشفعة . القيمة القانونية لعقد البيع

غير المسجل

(مصر المختلطة — ١٥ مايو سنة ٩٢٦)

تعايق الاستاذ الدكتور عبد السلام زهني

بك عدد ٩ ص ٨٢٧ . نمرة ٥٠٨)

٣٤٧ شفعة . عدم تجزئة الصفقة . مجاورة

حرف الصاد

٣٥٢ صورية . اثبات . كتابة . الغير .

سلامة نية . تسجيل

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٩

ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ ص ٢٥٢

نمرة ١٩٦)

٣٥٣ صيغة الاتهام . بيان اركان الجريمة .

كفاية

(تقض أهلي — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

عدد ٢ ص ١٢٧ . نمرة ٩٠)

٣٥٠ صور الاوراق العرفية . عدم انكارها .

اثبات

(تقض و ابرام باريس — ١٦ فبراير

سنة ١٩٢٦ . عدد ٦ ص ٥٧٣ . نمرة

٣٧٩)

٣٥١ صورية . اثباتها . شروط . وقف .

اشهاد . تسجيله . في السجل لا في

المضبطة أو الفهرست

(استئناف مخطط — ١٥ ابريل سنة

١٩٢٤ . عدد ٢ ص ١٨٩ . نمرة

١٤٤)

حرف الطاء

٣٥٥ طبيب الجيش . خطأ . جهل . اختصاص

المحاکم

(راجع مسئولية نمرة)

٣٥٤ طالب علم . عجز عن الكسب

(فتوى شرعية — ٥ القعدة سنة ١٣١٣

عدد ٣ ص ٢٩٠ . نمرة ٢١٩)

- ٣٥٦ طعن بالتزوير . انكار خطوط . اثبات
(استئناف أهلى — ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٣٠ . نمرة ٢٥٣)
- ٣٥٧ طلاق . مسئولية الزوج . ضرر ادبى .
ضرر مادى . تعويض
(مصر الابتدائية الاهلية ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦ . عدد ٤ . ص ٣٣٣ . نمرة ٢٥٥)
- ٣٥٨ طلاق . اسم الزوجة الأصلى . اسم الزوج . أحوال شخصية
(نقض وإبرام فرنسا — ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٨١ . نمرة ٢٨١)
- ٣٥٩ طلبات جديدة . أمام الاستئناف .
أنواع الطلبات الجديدة . مقاصة .
تعويضات مستجدة
(نقض وإبرام فرنسا — ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٦٠ . نمرة ٤٦٥)
- ٣٦٠ طعن . خصم . دعوى عمومية . خصم أصلى . تقابة . خصم ثالث
(نقض وإبرام فرنسا — ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٩٣ . نمرة ٢٢٧)

حرف الظاء

- ٣٦١ ظرف مشدد . مادة ٢٧٣ عقوبات .
أنواع الاسلحة
(نقض أهلى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٢٦ . نمرة ٨٧)

حرف العين

- ٣٦٢ عالم . وصف العالمية . محاكمة . خروجه على الدين وأحكامه . تأديبه .
اختصاص هيئة كبار العلماء . دين اسلامى . طرد العالم من زمرة العلماء .
تأثيره فى وظيفة القاضي الشرعى
(حكم هيئة كبار العلماء — ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٦٠ . نمرة ٤٢)
- ٣٦٣ عامة مستديمة . تقض . فقد بعض
صيوان الاذن
(نقض أهلى — ٣ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٢٣ . نمرة ٨٣)
- ٣٦٤ عامة مستديمة . قتل . نية القتل . إلقاء حاض الكبريتيك . حروق .
تقرحات . نصب . أركان . طرق احتيالية . تدخل فى القضاء . نواب .
رشوة . استخدام نفوذ الوظيفة أو

٣٧١ عقد . تعهدات . حوادث قهرية .

تؤثر في ماهية العقد . اعفاء المتعهد

(تقض وإبرام بإيجكا — ٣٠ أكتوبر
سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٨٤ . نمرة
(٢٨٨)

٣٧٢ عقود . تفسيرها . نية المتعاقدين .

اجارة . منع زراعة القطن . ابطال ترع
السلطة . تخفيض الاجار

(استئناف أهلى — ١٤ ديسمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٢٩ . نمرة
(٣٠١)

٣٧٣ عقد صورى

(راجع ورقة ضد نمرة)

٣٧٤ عقوبة مشددة . اسباب التشديد .

داخلية في المادة المطبقة

(تقض أهلى أول ديسمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٦ . ص ٤٩٧ . نمرة ٣٣٢)

٣٧٥ عمدة . تغيير وصف التهمة . سلطة

محكمة الاستئناف . اتفاق على ترك

العمل . مادة ١٠٨ عقوبات مكررة .

مستخدم عام . قانون الانتخاب .

انتخاب . استقالة العمدة . هجر

الخدمة العامة . اضراب . تحرير دفاتر

الانتخاب . دستورية القوانين . سلطة

المحاكم . قصد جنائى . فتنة

(تلا الجزئية — ٣ يناير سنة ١٩٢٦
عدد ٤ . ص ٣٤٦ . نمرة ٢٦٣)

٣٧٦ عمدة . موظف عمومى . امتناع عن

المركز

(جنابات مصر — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٣ . ص ٢٤٥ . نمرة ١٩٤)

٣٦٥ طاعة مستديمة . إلقاء سائل كياوى .

عسرى حركة العنق . تشديد العقوبة

بعد النقض . جواز . تحديد وصف

الافعال الجنائية . قصد المتهم . الآلة

التي استعملت . اشتراك جنائى .

علم الشريك بالاتفاق

(جنابات مصر — ٣ يونيه سنة ١٩٢٦
عدد ٨ . ص ٧٢١ . نمرة ٤٤٢)

٣٦٦ طاعة مستديمة . نقص المنفعة . أصبع . يد

(تقض أهلى — أول يونيه سنة ١٩٢٦
عدد ١٠ . ص ٨٤٩ . نمرة ٥٢٤)

٣٦٧ طائد . تقض . عود . شروط . سبق

الحكم ليس شرطاً

(تقض أهلى — ١٠ مايو سنة ١٩٢٦
عدد ٨ . ص ٧٠٨ . نمرة ٤٣٠)

٣٦٨ عديم الاهلية . تسليم أموال عديمى

الاهلية . الاستعانة بالادارة . أعيان

متنازع فيها

(مجلس حسي طالى — ٧ يونيه سنة
١٩٢٥ . عدد ١ . ص ١٤ . نمرة ١٣)

٣٦٩ عربون . مبلغ دفع من الثمن

(جاتند يلاجىكا — ٣ يناير سنة ١٩٢٥
عدد ٣ . ص ٣٩٩ . نمرة ٢٤٠)

٣٧٠ عقد . سبب غير مشروع . ضد النظام

العام . ضد المصلحة العامة . بطلان

(هاسك — ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٤
عدد ٢ . ص ٢٠٠ . نمرة ١٧٢)

٣٧٩ عدم بيان كيفية اتلاف زراعة القطن

عيب جوهري في الحكم . بطلان .

(نقض اهلي — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٤ . ص ٣٢٤ . نمرة ٢٤٤)

٣٨٠ عيب خفي . قوة الفحم . التأخر في

رفع الدعوى

(بروكسل بلجيكا — ١٥ ابريل سنة
١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٩٧ . نمرة
١٦٢)

٣٨١ عين الوقف . خراب . تعمير جزء . خان

(قنوى شرعية — ٢٩ القعدة سنة
١٣١٨ . عدد ٨ . ص ٧٥٦ . نمرة
٤٥٨)

تنفيذ أوامر الادارة . مادة ١٠٨

عقوبات . انتخاب . دستورية

القوانين

(محكمة مركز طنطا الاهلية — ١٣ يناير
سنة ١٩٢٦ . عدد ٤ . ص ٣٥٨ . نمرة
٢٦٤)

٣٧٧ غمدة .

(راجع موطع عمومي نمرة)

٣٧٨ عمولة . حساب جارى . بنوك .

فوائد ربوية . المحاكم المختلطة

(استئناف مختلط — ١٥ ابريل سنة
١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٨٦ . نمرة ٥٥)

حرف الغين

٣٨٣ غلط . بطلان المشارات . تسليم

العين

(جاند بلجيكا — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ١٠ . ص ٩٠٩ . نمرة ٥٧٨)

غش (راجع التماس نمرة ٨٨)

٣٨٢ غش في ماهية البضاعة . جريمة .

تسليم وتسليم

(نقض و ابرام بلجيكا — ٤ مايو سنة
١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٩٠٧ . نمرة
٥٧١)

حرف الفاء

١٦١ مدنى . معناها . مداها .

(طنطا الكلية — ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦
عدد ٤ . ص ٣٣٧ . نمرة ٢٥٧)

٣٨٦ فوائد . سقوط الحق . أنواعها

(استئناف مختلط — ٢٩ ديسمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧٥٨ . نمرة ٤٦٠)

٣٨٤ فسق . تحريض على الفسق . اركان

الجريمة

(اللبان الجزئية — ٤ يناير سنة ١٩٢٦
عدد ٦ . ص ٥٣٣ . نمرة ٣٥٦)

٣٨٥ فوائد . رفع دعوى بها وحدها . مادة

حرف القاف

٣٩٢ قاضى مستعجل . اخراج شخص .

غصب . نزاع جدى .

(ايج — ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ .
عدد ١٠ . ص ٩٠٧ . تمرة ٥٧٢)

٣٩٣ قاضى الاحالة . وجوب تقديم المتهم

لقاضى الاحالة . قبل احالته على محكمة

الجنايات

(جنایات بنی سويف ١٥ سبتمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٥٩ . تمرة
٥٣٦)

٣٩٤ قانون جديد . اخف . مريانه على

الحوادث السابقة . نقض . تعذر معرفة

ان كان القانون الجديد طبق اولم يطبق

(نقض و ابرام باريس — ٢٢ اكتوبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٩٢ . تمرة
١٤٧)

٣٩٥ قانون جديد . اخف مريانه على

الحوادث السابقة

(شارتر — أول يولييه سنة ١٩٢٥ .
عدد ٢ . ص ١٩٥ . تمرة ١٥٧)

٣٩٦ قانون الخمسة أفدنة . مزارع . تاجر

الجمع بين المهنتين .

(استئناف أهلى ٢١ مايو سنة ١٩٢٥
عدد ٧ . ص ٦٤٤ . تمرة ٣٩٦)

٣٩٧ قائمة توزيع . مناقضة . المحكمة المختصة

بقبولها . استئناف . توزيع مؤقت

٣٨٧ قاصر . بيع . اجارة . عقد واحد

وصى . شيوخ . قسمة

(استئناف باريس — ١٢ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٦٠ . تمرة
٣٢٤)

٣٨٨ قاصر . سن الرشد . بلوغه . استمرار

وصاية . طلبه بعد البلوغ . حجر . اتفاق

القاصر والوصى . ديانة

(استئناف مخطوط — ٢٤ فبراير سنة
١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٧١ . تمرة
٤١٧)

٣٨٩ قاصر . حسبي . تاريخ العمل بالقانون

الجديد انتهاء الوصاية . من ٢١ سنة

(مجلس حسبي طالى — ١٦ مايو سنة
١٩٢٦ . عدد ٨ . ص ٧١٣ . تمرة
١٣٥)

٣٩٠ قاضى مستعجل . قسمة . اختصاص

المحاكم المختلطة . حراسة . اختصاص

القاضى المستعجل . دعوى كلية

(استئناف مخطوط — ٢٤ ديسمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧٥٧ . تمرة ٤٥٩)

٣٩١ قاضى الامور المستعجلة . اختصاص

محكمة الموضوع . ايقاف الدعوى

حراسة

(طهطا الجزئية — ٢٩ يولييه سنة
١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٨١٩ . تمرة
٥٠٤)

المريض من آلام المرض . لا عقاب

(جنايات باريس — ٨ فبراير سنة ١٩٢٥
عدد ١ . ص ٩٠ . نمرة ٦٨)

٤٠٥ قتل بآلة صلبة . اشتراك . قاعلين

أصليين عدم تعيين الضارب الضربة
القائلة . لا قرض .

(قرض أهلى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٢ . ص ١٢٦ . نمرة ٨٨)

٤٠٦ قتل : قصاص . والد من ولده .

(فتوى شرعية — ٢٣ شعبان سنة
١٣١٩ . عدد ٣ . ص ٢٨٩ . نمرة
٢١٧)

٤٠٧ قتل

(راجع تشديد أو تعديل العقوبة نمرة)

٤٠٨ قتل . خنق . غرق . قود

(فتوى شرعية — ٧ محرم سنة ١٣٢٠
عدد ٦ . ص ٥٥١ . نمرة ٣٦٤)

٤٠٩ قذف . موظف . نقد مباح . برلمان

(نقض أهلى — ٢ مارس سنة ١٩٢٦
عدد ٨ . ص ٧٠٩ . نمرة ٤٣١)

٤١٠ قسمة . مهابة . وقف . أمر القاضي

(استئناف أهلى — ١٥ أكتوبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٤٦ . نمرة ١٠٥)

٤١١ قسمة مهابة . وقف نقضها . تعديل

الأموال الأميرية .

(فتوى شرعية — ١١ ذى الحجة سنة

١٣٢٩ . عدد ٢ . ص ١٧٥ . نمرة ١٢٦)

٤١٢ قسمة . شيوع . مدة الشيوع . الاتفاق

على استمرار الشيوع . مورث . شرط

طرق طعن

(استئناف أهلى — ٤ يونيه سنة

١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٤٣ . نمرة ١٠٣)

٣٩٨ قبعة . رأى الرئاسة الدينية الاسلامية

فى لبس القبعة . تزويج المسلمة بغير

المسلم . تسوية الانثى بالذكور فى الميراث

(الرئاسة الدينية العليا — عدد ٦ .

ص ٥٥٢ . نمرة ٣٦٥)

٣٩٩ قبعة . العمامة . البرنيطة . الطربوش

(رأى الاستاذ الشيخ محمد نجيب الملقى

السابق عدد ٦ . ص ٥٥٧ . نمرة ٣٦٦)

٤٠٠ قبر . انتهاك حرمة القبور . انتهاك

جثث الموتى قبل الدفن . النية . عدم

أهميتها .

(بنى سوييف الجزئية — ٢٥ فبراير

سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٥٠٠ . نمرة ٣٨)

٤٠١ قبور . بناء . ضريح . ازالة البناء

(فتوى شرعية — ١٧ محرم سنة ١٣٢٠

عدد ٦ . ص ٥٥٠ . نمرة ٣٦٣)

٤٠٢ قبور . بناء . ممنوع . مسجد . ضريح

تمسح . تقرب . ذباح . نذور . قبلة

تقبيلها . تذكيره . تحريم . تسليم

(فتوى شرعية — عدد ٧ ص ٦٦٦

نمرة ٤١١)

٤٠٣ قتل . عدم بيان قصد القتل . بطلان

(نقض أهلى — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

عدد ٤ . ص ٣٢٤ . نمرة ٢٤٥)

٤٠٤ قتل . نية القتل . القتل بقصد تخليص

باطل	دعاوى الملكية .
(السين بياريس — ١٧ يولييه سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٩٦ . نمرة ١٥٨)	(السبلاوين الجزئية — ١٩ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٥٢ . نمرة ٣٩)
٤١٣ قسمة . قسمة مهاباة . تراضى المستحقين	٤١٩ قوة الشيء المحكوم فيه . احكام
اجارة . مدتها . قوميون وزارة	منطوق . اسباب
الأوقاف . تقديره	(النصورة الجزئية الاهلية — .
(يا الجزئية — ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٤٤ . نمرة ٣٥٩)	ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٦٩ . نمرة ٢٦٧)
٤١٤ قسمة . اختصاص المحاكم المختلطة	٤٢٠ قوة الشيء المحكوم فيه .
حراسة قاضي مستعجل . اختصاصه .	(راجع حكم تمهيدى)
دعوى كلبية .	٤٢١ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم أهلى .
(استئناف مختلط — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧٥٧ . ٤٥٩)	قرار شرعى أو حسي . تأييده فى المحاكم المختلطة .
٤١٥ قمار . لعب القمار . محل عمومى . لعب	(الاستئناف المختلطة — ٨ أبريل سنة ١٩٢٦ . عدد ٧ . ص ٦٦٩ . نمرة ٤١٤)
بقصد التسلية .	٤٢٢ قوة الشيء المحكوم فيه .
(الزقاريق الكلية — ١٣ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٤٣ . نمرة ٣٠٨)	(راجع ربا فاش)
٤١٦ قنابل	٤٢٣ قوى عقلية . حسي . حجر . عدم
(راجع مواد مفرقة)	معرفة العملة جيداً
٤١٧ قوة الشيء المحكوم فيه . قرار بأن	(مجلس حسي على — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ١٣٠ . نمرة ٩٦)
لاوجه . سلطة النيابة .	٤٢٤ قيم . حسي . حجر . تعارض مصلحة
(بليس الجزئية — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٠ . عدد ١ . ص ٤٦ . نمرة ٣٤)	القيم بمصلحة المحجور عليه
٤١٨ قوة الشيء المحكوم فيه . عدم	(مجلس حسي على — ٢١ يونيو سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٢٩ . نمرة ٩٣)
اختصاص المحاكم الشرعية بنظر	

حرف الكاف

٤٢٥ كشك التليفون . علائجه (راجع تليفون —)

حرف الميم

٤٢٦ مجالس . بلديات . اختصاص . محاكم
عادية

(بنى سوييف الكلية — ١٨ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٣٢ . نمرة ٢٨)

٤٢٧ مجلس مخصوص . مجلس تأديب

القضاة الشرعيين . هيئة كبار العلماء .

اختصاص . طرد العالم من زمرة العلماء .

ما يترتب على الحكم الصادر بطرد

العالم . وظيفة القاضي الشرعي وظيفه

دينية

(المجلس الخصوص بوزارة الحفانية
المنعقد في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ١
ص ٧٤ . نمرة ٤٣)

٤٢٨ مجالس بلدية . استقلالها عن الحكومة

قرارات المجالس البلدية . نزاع ملكية .

اختصاص المحاكم الاهلية . شخص

معنوي . المديريات والمدن والقرى .

مادة ١٣٢ من الدستور .

(المنصورة الكلية — ٢٤ نوفمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٣ ص ٢٥٨ . نمرة ٢٠٠)

٤٢٩ محجور عليه . خصومة . بطلان نظام

عام . نهائي . حكم نزاع ملكية . ماهيته

(فاقوس الجزئية — ٢٩ سبتمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٧١ . نمرة
٢٠٦)

٤٣٠ محضر . عريضة استئناف . عدم قبوله

شكلا . خطبا المحضر . تمويض .

مسئولية . تقدير الحكم المستأنف . مادة

٢٣ مرافعات . مصارييف الاستئناف .

وزارة الحفانية . ضمان . موظف

(اسبوط الكلية — ٢٠ فبراير سنة
١٩٢٦ . عدد ٦ . ص ٥٢٣ . نمرة ٣٥٢)

٤٣١ محل اقامة . اقامة . مسكن

(مناعه الجزئية — ٩ ديسمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٦ ص ٥٤٧ . نمرة ٣٦٠)

٤٣٢ محل الاقامة . تعريفه . شخص له

مكتبات

(مصر الكلية الاهلية — ١٠ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٦٣ . نمرة
٥٣٨)

٤٣٣ محل مختار . انذار في قلم السكتاب .

استئناف . سقوطه لعدم القيد .

(استئناف — ١١ مايو سنة ١٩٢٥
عدد ١ . ص ١٨ . نمرة ١٨)

المسئولية الجنائية.	٤٣٤ محل مختار . استئناف . اعلان . قيد الاستئناف .
(الازبكية الجزئية — ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٦٤ . نمرة ١١٥)	(استئناف أهلى — ١٦ يونيو سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٩٣ . نمرة ٤٨٤)
٤٤٢ مخصصات العائلة المالكة . اسماعيل باشا .	٤٣٥ محام . اقامة .
دائرة سنية . دائرة خاصة . توزيعها .	(تقضى و ابرام باريس — ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٩٣ . نمرة ٢٢٦)
توفيق باشا . ورثة توفيق باشا .	٤٣٦ محام . اتعاب . الدفاع عن مفلس .
(مصر الكلية الاهلية — ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٣٦ . ٣٠٥)	(تأهول بلجيكا — ١١ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٩٩ . نمرة ٢٣٨)
٤٤٣ مدعى مدنى . تحليفه . جواز	٤٣٧ محكمة الموضوع . احكام نهائية . فى اصل الدعوى . تقضى
(تقضى أهلى — أول يونيو سنة ١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٨٥٢ . نمرة ٥٣٠)	(تقضى أهلى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٧٤ . نمرة ٨٦)
٤٤٤ مدفن . شفعة . استرداد حصة شائعة	٤٣٨ مخاصمة القضاة . مخاصمة وكلاء النيابة
مادة ٤٦٢ .	مادة ٦٥٤ مرافعات
(استئناف أهلى — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٣٢ . نمرة ١٨٦)	(قنا الجزئية — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧٤٩ . نمرة ٤٥٢)
٤٤٥ مدفن . قبر . مقبرة . انتفاع . عائلة معبها . متاولها .	٤٣٩ مخالفة . تنظيم . تقضى .
(استئناف لييج — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٦٢ . نمرة ١٣٣)	(تقضى أهلى — أول يونيو سنة ١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٨٥١ . نمرة ٥٢٧)
٤٤٦ مراسلات . التمسك بها امام القضاء . من غير اصحابها وبغير اذنهم .	٤٤٠ مخالفات تنظيم . تقضى .
(استئناف باريس — ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٩٤ . نمرة ٢٣٠)	(تقضى أهلى — أول يونيو سنة ١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٨٥١ . نمرة ٥٢٨)
٤٤٧ محاكمة . اشتباه . مراقبة .	٤٤١ مخترع الالحان الموسيقى والروايات .
(طنطا الكلية — ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٣٠ . نمرة ٢٦)	التفنى بها اضراارا بأصحابها . عدم

٤٥٥ مسئولية . المحذوم . صاحب العمل .

اصابة المال . عدم احتياط .

(ابو حمص الجزئية — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٦٩ . نمرة ٢٠٥)

٤٥٦ مسئولية مدين . فوائد تأخير . تعويض الضرر .

(نقض واپرا باريس — ٢١ يولي سنة ١٩٢٥ عدد ١ . ص ٨٩ . نمرة ٦٤)

٤٥٧ مسئولية . مالك اتوموبيل . اصطدام مسئولية السواق .

(نقض واپرام باريس — ٢٠ يولي سنة ١٩٢٤ عدد ١ . ص ٨٩ . نمرة ٦٥)

٤٥٨ مسئولية المدين . تأخير في الوفاء . فوائد . تعويضات .

(نقض واپرام باريس — ١١ يولي سنة ١٩٢٢ عدد ١ . ص ٨٩ . نمرة ٦٦)

٤٥٩ مسئولية . اثبات . خلل او عيب في الشيء .

(بروكل يلجيكا — ٦ يولي سنة ١٩٢٥ عدد ١ . ص ٩٢ . نمرة ٧٤)

٤٦٠ مسئولية . اتوموبيل . خطأ جسيم .

(بروكل يلجيكا — ١٣ فبراير سنة ١٩٢٥ عدد ١ . ص ٩٣ . نمرة ٧٦)

٤٦١ مسئولية . امان النقل . شركة ملاحه جوية . ملاحه جوية

(استئناف جرينوبل — ٢٥ مارس سنة ١٩٢٥ عدد ١ . ص ٩٤ . نمرة ٨١)

٤٦٢ مسئولية الضارب . ضرب . عملية

٤٤٨ مراقبة . نساء . قرض .

(قرض أهلي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عدد ٩ . ص ٧٩٠ . نمرة ٤٨٢)

٤٤٩ مرتبات . سقوط الحق . تقادم . فوائد . معاشات . ريع . غصب

(نيج حمادي الجزئية — ١٢ ابريل سنة ١٩٢٦ عدد ١٠ . ص ٨٨٩ . نمرة ٥٥٢)

٤٥٠ مرسى مزاد . ايداع ثمن . انذار . صورة سند الدين . امر اعاده البيع . قفل منه . كيفيته .

(استئناف أهلي — ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦ عدد ٨ . ص ٧١٧ . نمرة ٤٤٠)

٤٥١ مرسى مزاد . ريع . تسجيل تنبيه نزع الملكية . رهن . ثمر العقار .

(اسبوط الكلية — أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ عدد ٢ . ص ٢٦٠ . نمرة ٢٠١)

٤٥٢ مزارع

(راجع قانون الحمة افدنة نمرة)

٤٥٣ مستحق . وقف . خصومة . ناظر . رقبة العين . ريعها . اتحاد الصفة الشخصية وصفة النظارة .

(الاستئناف المختلط — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عدد ٣ . ص ٢٩١ . نمرة ٢٢٠)

٤٥٤ مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . ارتباط . الحكم بالبراءة وبالتعويض . قرض

(نقض أهلي — ٣ فبراير سنة ١٩٢٥ عدد ١ . ص ١٠ . نمرة ٤)

٤٦٩ مسئولية	جراحية . ازالة عاهة . نقض .
(راجع زواج و راجع خطبة)	(نقض أهلى — ٣ فبراير سنة ١٩٢٥
٤٧٠ مسئولية . مالك العقار . تضامن الملاك .	عدد ٢ . ص ١٢٣ . نمرة ٨٤) .
سقوط المنزل . ضرر المستأجر	٤٦٣ مسئولية مدنية . حجز شخص بغير
(استئناف مختلط — ٢٨ يناير سنة	وجه حق . حكم براءة . تعويض .
١٩٢٦ . عدد ٤ . ص ٣٧٨ . نمرة	(لييج بيلجيك — ١١ فبراير سنة ١٩٢٥
(٢٧٧)	عدد ٢ . ص ١٩٨ . نمرة ١٦٥)
٤٧١ مسئولية . اب . ابن . خادم . مخدوم	٤٦٤ مسئول عن حقوق مدنية . خصم ثالث .
(جاند بيلجيك — ٨ اغسطس سنة	امام المحاكم الجنائية . وزارة المواصلات .
١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧٦٣ . نمرة ٤٧٤)	(كرموز الجزئية — ١١ ابريل سنة
٤٧٢ مسئولية . طيب الجيش . خطأ . جمل .	١٩٢٢ . عدد ٣ . ص ٢٨٣ . نمرة
اختصاص المحاكم	(٢١١)
(نقض و ابرام فرنسا — ١٢ يونيو	٤٦٥ مسئولية . سيارة . اتوموبيل . اصطدام
سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٩٠٥ . نمرة	(نقض و ابرام باريس — ٧ ديسمبر
(٥٦٧)	سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٩٣ . نمرة
٤٧٣ مشبه . اتهامه . حفظ لعدم كفاية	(٢٢٥)
الادلة . وضعه تحت المراقبة	٤٦٦ مسئولية شركات الملاحة . ملاحه
(نقض أهلى — ٣ فبراير سنة ١٩٢٥	جوية . امان النقل .
عدد ١ . ص ٩ . نمرة ٣)	(استئناف باريس — ٢٨ نوفمبر سنة
٤٧٤ مشبهين . قانون المشبهين . بلاغ	١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٩٥ . نمرة
جديد . مجرد اتهام .	(٢٣١)
(طوخ الجزئية — ١١ فبراير سنة	٤٦٧ مسئولية . تحقيق جنائى . حفظ
١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٤٣ . نمرة ٣٢)	الشكوى . دعوى مدنية
٤٧٥ مشبهين و متشردين . شروط تطبيق	(السين يباريس — ٦ يناير سنة
القانون . اتجار بمواد سامة . مراقبة	١٩٢٦ . عدد ٣ . ص ٢٩٧ . نمرة ٢٣٣)
(اسقوط الجزئية — يونيو سنة ١٩٢٥ .	٤٦٨ مسئولية . مالك . مستأجر . سقوط
عدد ٢ . ص ١٧٠ . نمرة ١٢١)	منزل . هلاك المستأجر . اوبعض زواره
٤٧٦ مشبهين . بلاغ جدى . تهمة غير	(استئناف مختلط — ٢٨ يناير سنة
	١٩٢٦ . عدد ٤ . ص ٣٧٨ . نمرة
	(٢٧٥)

البلك . اكتساب حقوق الارتفاق

(المنصورة الجزئية الاهلية — ٢ يناير
سنة ١٩٢٦ . عدد ٨ . ص ٧٣٦ . نمرة
(٤٤٧

٤٨٣ مطل . ارتفاق . نظر . زاوية . تكة

قادم . وقف

(استئناف اهلي — ٢٢ اكتوبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٩٤ . نمرة
(٤٨٦

٤٨٤ مطل . ارتفاق . مناور . جوامع . تقادم

(اقبان الجزئية — ٣ مارس سنة
١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٨٧٩ . نمرة
(٥٤٦

٤٨٥ معارضة . حكم غيابي . عذر التهم

القائب . سلطة محكمة النقض في تطبيق

المادة ١٣٣ . ماتم اهله . طعن في موظف .

اثبات الطعن

(نقض اهلي — ٣ فبراير سنة ١٩٢٥
عدد ١ . ص ٨ . نمرة ٢)

٤٨٦ معارضة . حكم في جنحه غيابي . وصف

خطأ . تحقيق اساس الولاية . ايقاف .

مسألة اولية .

(المنصورة النكية — ٨ يونيو سنة
١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٥٥ . نمرة
(١١٠

٤٨٧ معارضة . ميعاد . تنفيذ غير ممكن

خصم ثالث . اتحاد الدعويين .

(مبالوط الجزئية — ٨ نوفمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٧٩ . نمرة
(٢٠٩

صحيفة . مراقبة البوليس . انذار

(الرقازيق الكلية — ٢٧ يولييه سنة
١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٥٦ . نمرة
(١٩٩

٤٧٧ مشبهين . متشردين . بلاغ جديد .

جريمة التبديد . انذار البوليس

(الوايلي الجزئية — ٥ يناير سنة
١٩٢٦ . عدد ٧ . ص ٦٥٥ . نمرة
(٤٠٣

٤٧٨ مشرف . حسي . تعارض المصلحة .

استبداله

(مجلس حسي عالي — ٦ ديسمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٢٧ . نمرة
(٢٤٩

٤٧٩ مشرف . حقوقه واختصاصه . وقف .

ناظر .

(فتوى شرعية — ٢٠ صفر سنة
١٣٢٠ . عدد ٥ . ص ٤٥٦ . نمرة
(٣١٦

٤٨٠ مضاع . قائمة جهاز . اثبات بالينة

(متفلوط الجزئية — ٨ نوفمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٧٣ . نمرة
(١٢٣

٤٨١ مضاهاة . صورة فوتوغرافية . تعذر

استحضار الاصل

(استئناف مختلط — اول مايو
سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٨٧ . نمرة
(١٣٩

٤٨٢ مطل . حق ارتفاق . بناء . شروط

<p>المتدة في ارضه</p>	<p>٤٨٨ معارضة . مواعيد . استعمال طرق</p>
<p>(طنطا الكلية — ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ عدد ٥ . ص ٤٣٥ . نمرة ٣٠٤)</p>	<p>احتياليه . لتفويت المواعيد.</p>
<p>٤٩٥ ملكية . اعتداء . وضع اسلاك واعمد</p>	<p>(نقض و ابرام فرنسا — ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٨١ . نمرة ٢٨٢)</p>
<p>كهربائية . قاضي الامور المستعجلة ازالة غرامة</p>	<p>٤٨٩ معارضة . امر تقدير . كيفية حصولها.</p>
<p>(ابيع بلجيكا — ١٥ يولييه سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧٦٤ . نمرة ٤٧٧)</p>	<p>(طنطا الكلية — ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٢١ . نمرة ٣٥٠)</p>
<p>٤٩٦ ملكية . منع حيازة . دخول ارض بالقوة</p>	<p>٤٩٠ معارضة . دفع بعدم قبولها شكلا . دفع موضوعي .</p>
<p>تعرض بالقوة . مادة ٣٢٣ عقوبات شروطها . تنفيذ رسمي</p>	<p>(كفر الدوار الجزئية — اول مارس سنة ١٩٢٦ . عدد ٩ . ص ٨٠٩ . نمرة ٤٩٨)</p>
<p>(نقض اهلي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٨٦ . نمرة ٤٧٩)</p>	<p>٤٩١ معاشره غير مشروعة . اثبات . بينة</p>
<p>٤٩٧ ملكية . انتفاع . حرية المالك . ضرر</p>	<p>(ابيع بلجيكا — ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٩٠٨ . نمرة ٥٧٣)</p>
<p>لغير . نقوش على القبور . مساس بكرامة طبيب . ازالة . تعويض</p>	<p>٤٩٢ مفروشات . ملكيتها . زوجة . زواج اسرائيلي .</p>
<p>(مونييه — ١٢ يونيه سنة ١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٦٠ . نمرة ٣٢٥)</p>	<p>(استئناف مختلط — ٥ يناير سنة ١٩٢٦ . عدد ٦ . ص ٥٧٠ . نمرة ٤٧٢)</p>
<p>٤٩٨ مناور</p>	<p>٤٩٣ مقاصة . الدفع بها امام محكمة الاستئناف</p>
<p>(راجع مطال)</p>	<p>(استئناف كان — ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ . عدد ٤ . ص ٣٨٣ . نمرة ٢٨٦)</p>
<p>٤٩٩ مواد مخدرة . العود . احوال . شروط . قانون احراز حشيش . اتجار بالجواهر</p>	<p>٤٩٤ ملكية . تصرف المالك . ضرر لجار غرس اشجار . حق الجار في اخبار المالك</p>
<p>السامة (المنصورة الجزئية الاهلية — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٦٦ . نمرة ٢٠٤)</p>	<p>بتقليم الاشجار . حقه في قطع الجذور</p>

- ٥٠٠ مواد مخدرة . احرازها . اتجار بها
عود . قانون قديم . قانون جديد
سريان احكام
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٤ ابريل
سنة ١٩٢٦ . عدد ٧ . ص ١٤٩ . نمرة
(٣٩٩)
- ٥٠١ مواد مخدرة . افيون . حشيش . دخان .
محصول زراعة الافيون . بيعه . احرازه
لاعقاب .
(اسبوط الكلية — ٢ فبراير سنة
١٩٢٦ . عدد ٤ . ص ٣٤١ . نمرة
(٢٦٠)
- ٥٠٢ مواد مفرقة . بارود . خراطيش
احرازها .
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٤
مارس سنة ١٩٢٦ . عدد ٩ . ص ٨٠٤ . نمرة ٤٩٣)
- ٥٠٣ مواد مفرقة . قتال . ديناميت . بارود .
(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٠
ابريل سنة ١٩٢٦ . عدد ٩ . ص ٨٠٥ . نمرة ٤٩٤)
- ٥٠٤ مواد مخدرة . قانون العقوبات
(نقض اهل — أول يونيه سنة ١٩٢٦
عدد ١٠ . ص ٨٤٩ . نمرة ٥٢٣)
- ٥٠٥ مواد مخدرة . احرازها . قانون
العقوبات
(نقض اهل — أول يونيه سنة ١٩٢٦
عدد ١٠ . ص ٨٥٠ . نمرة ٥٢٥)
- ٥٠٦ مواد مستعجلة . اخراج . غصب
(ايتاي البارود الاهلية — ٨ فبراير
سنة ١٩٢٦ . عدد ١٠ . ص ٨٨١ . نمرة
(٥٤٣)
- ٥٠٧ مواعيد مسافة . توزيع . محل مختار
دائن في مصر . ودائن في الخارج
(استئناف مختلط — ١٠ نوفمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٩٠٢ . نمرة
(٥٦٢)
- ٥٠٨ مورث . ارث . اقرار المورث باخراج
وارث مقابل مبلغ يعطى له . بطلان
(نقض شرعية — ٢٤ الحجة سنة
١٣١٧ . عدد ٥ . ص ٤٥٦ . نمرة
(٣١٧)
- ٥٠٩ موظف عمومي . مماع شهود . اعتراف
اموال اميرية . مأمور التخصيل . مادة
٩٧ عقوبات
(نقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٣ . ص ٢٢٣ . نمرة ١٢٧)
- ٥١٠ موظف عمومي . ترك العمل . ترك
الوظيفة . استقالة . اضراب . عمد .
فتنة . ضرر بمصلحة عامة . اتفاق
مسوخ شرعى . عمدة . مشايخ البلاد
مادة ١٠٨ عقوبات
(بنى منار الجزئية — ٥ يناير سنة
١٩٢٦ . عدد ٤ . ص ٣٦٢ . نمرة
(٢٦٥)

٥١٣ موظف . اجارة اشخاص . معاش

احالة على المعاش . مجلس الوزراء . سلطة

(مصر الكلية الاهلية — ٧ ابريل سنة
سنة ١٩٢٦ . عدد ٨ . ص ٧٢٨ . نمرة
(٤٤٣

٥١٤ موظف . اهانة . بيان الفاظ . بطلان

(نقض أهلى — أول يونيه سنة ١٩٢٦
عدد ١٠ . ص ٨٥٢ . نمرة ٥٢٩)

٥١١ موظف عمومى . مستخدم . اضراب

هجر الخدمة العامة . مادة ١٠٨

عقوبات . ترك العمل . منسوخ قانونى

استقالة من الوظيفة

(ادقو الجزئية — ٢١ يناير سنة ١٩٢٦
عدد ٤ . ص ٣٦٧ . نمرة ٢٦٦)

٥١٢ موظف نقله . حق الحكومة فى النقل

لا مسئولية

(استئناف مصر — ١٣ يناير سنة ١٩٢٦
عدد ٧ . ص ٦٤٠ . نمرة ٣٩٢)

حرف النون

النظار . تكليف الناظر بعمل اشهاد

(مصر الكلية الشرعية — ٩ نوفمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٦٢ . نمرة ٣٦٧)

٥١٩ ناظر . وقف . اجر . معلوم نظره .

(مصر الكلية الشرعية — ٢١ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٦٣ . نمرة
(٣٦٨

٥٢٠ ناظر . وقف . اجر الناظر . عدم شرط .

سلطة القاضي

(مصر الكلية الشرعية — ٤ مايو سنة
١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٦٤ . نمرة
(٤٠٩

٥٢١ ناظر . وقف . خيانات . عزل . دفع

استحقاق المستحقين فى المواعيد

(العليا الشرعية — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٤
عدد ١٠ . ص ٨٩٦ . نمرة ٥٥٦)

٥١٥ ناظر . وقف . امتناعه عن اعطاء

المستحقين استحقاقهم . انكار

الاستحقاق تعتا . ضم ثمة

(مصر الكلية الشرعية — ٩ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٨٢ . نمرة ١٣٣)

٥١٦ ناظر . وقف . مشرف . حقوقه

واختصاصه

(فتوى شرعية — ٢٠ صفر سنة ١٣٢٠
عدد ٥ . ص ٤٥٦ . نمرة ٣١٦)

٥١٧ ناظر . وقف . عزل . جنون . ناظر

بالشرط

(العليا الشرعية — ١٥ مايو سنة ١٩١٦
عدد ٥ . ص ٤٥٧ . نمرة ٣١٨)

٥١٨ ناظر . وقف . وقفيات قديمة . عمل

- ٥٢٢ نزع ملكية . اختصاص . دائن اجنبي
محاكم اهلية . بطلان
(كفر النوار الجزئية — ٢٥ اغسطس
سنة ١٩٢٥ . عدد ١ . ص ٤٩ . نمرة ٣٧)
- ٥٢٣ نزع ملكية . شروط نزع الملكية
مجلس لدى . عدم اتباع الشروط . بطلان
(المنصورة الكلية الاهلية — ٢ يناير
سنة ١٩٢٦ . عدد ٤ . ص ٣٤٣ . نمرة
٢٦٢)
- ٥٢٤ نصب . شهادة طبيب كاذبة
(قرض وايرام بليرس — ١٨ يولي
سنة ١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٩٣ . نمرة
١٥٠)
- ٥٢٥ نصب . طرق احتيالية . عدم بيانها
(نقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٣ . ص ٢٢٥ . نمرة ١٧٩)
- ٥٢٦ نصب واحتيال . شيك . قمار . سبب
غير مشروع . عدم وجود حساب
لصاحب الشيك لاجرمية
(جنج السين — ٧ يناير سنة ١٩٢٦
عدد ٣ . ص ٢٩٧ . نمرة ٢٣٤)
- ٥٢٧ نصب واحتيال . دجال . طب . مرض
معالجة
(اسبوط الكلية الاهلية — ١٤ يولي
سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٨٠٨ . نمرة
٤٩٧)
- ٥٢٨ نفاذ معجل . كفالة . مواد تجارية
(قرقه — ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ .
عدد ٧ . ص ٦٧٦ . نمرة ٤٢٤)
- ٥٢٩ نفقة . تجزئة . توزيعها على قريبين
(ليج يلجيك — ١٧ يولي سنة
١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٨٣٣ . نمرة
٥٢٠)
- ٥٣٠ نقد . سفره يوم الدفع
(استئناف مختلط — ٤ نوفمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٩٢ . نمرة ٢٢٢)
- ٥٣١ نقد مباح . برلمان . موظف
(راجع قذف)
- ٥٣٢ نقض . تقرير . اسباب
(نقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٢ . ص ١٢٧ . نمرة ٨٩)
- ٥٣٣ نقل جثث الموتى . دفن
(فتوى شرعية — ١٢ صفر سنة ١٣٢٠
عدد ٣ . ص ٢٨٨ . نمرة ٢١٦)
- ٥٣٤ نقل وازالة الحدود . اتفاق الطرفين
حكم
(تلا الجزئية — ٤ مايو سنة ١٩٢٦
عدد ١٠ . ص ٨٨٣ . نمرة ٥٤٨)

حرف الهاء

٥٣٧ هبة تبرع . شرائط الصحة . ا. كتاب

عام . قبول الاكتاب

(تقض وإبرام فرنسا — ٥ فبراير سنة

١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٦٠ . عمرة

(٣٢٣

٥٣٥ هبة . سلب غير مشروع . لابن

السفاح . اثبات

(استئناف باريس — ١٥ مايو سنة

١٩٢٥ . عدد ٢٠ ص ١٩٥ . عمرة

(١٥٦

٥٣٦ هبة . شرط فاسد . وقف

(قنوى شرعية — ١٤ بوليه سنة

١٩٢٠ . عدد ١٠ . ص ٩٠٠ . عمرة

(٥٥٩

حرف الواو

العرف في اعلان رسمي

(بنى سويك الاهلية — ٣ يونيو سنة

١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٤٥ . عمرة

(٣٠٩

٥٤٢ وصاية . استمرارها . بلوغ ١٨ سنة . حجر

(مجلس حسي طالى — ٧ يونيو سنة

١٩٢٥ . عدد ١٠ ص ١٥ . عمرة ١٤)

٥٤٣ وصاية . استمرار وصاية . بعد بلوغ سن

الرشد . طلب حجر

(مجلس حسي طالى — ٢٥ ابريل سنة

١٩٢٦ . عدد ٧ . ص ٦٣٧ . عمرة

(٣٩٠

٥٤٤ وصاية . سن الرشد . قاصر . اتفاق

الوصى والقاصر

(راجع قاصر)

٥٤٥ وصية . موصى . وصى . تصرف . اثبات

محاسبة . يمين

(قنوى شرعية — ٢١ ربيع الاول

سنة ١٣٣٠ . عدد ٣ . ص ١٧٤ . عمرة

(١٢٤

٥٣٨ وديعة . خطأ في الشفعة . في الكمية

تبديد . اثبات . بينة . موانع ادية

(اسبوط الكلية — ١٠ نوفمبر سنة

١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٢٨ . عمرة

(٣٥٣

٥٣٩ وراثه . دعوى وراثه . اتصاف احد

الورثة خصما عن الباقيين . دعوى على

ذى اليد . دعوى الوراثة . ضمن

دعوى منع تعرض

(العليا الشرعية — ١١ يناير سنة

١٩١٢ . عدد ٤ . ص ٣٧٢ . عمرة

(٢٧٠

٥٤٠ ورقة ميلاد . اثبات . بنوة وابوة

وقائع مادية

(استئناف ليون — ١٧ مارس سنة

١٩٢٤ . عدد ١٠ ص ٩١ . عمرة ٧٠)

٥٤١ ورقة ضد . حدها . عقد صوري . بيع

ثمن . عقد . اقرار بملك . قانون التسجيل

الجديد . تاريخ ثابت . ورود العقد

٥٥٣ وصى . تعارض مصلحته مع مصلحة

القاصر . استبداله

(مجلس حسي طالى — ٧ فبراير سنة ١٩٢٦ . عدد ٦ . ص ٥٠٤ . نمرة ٣٤٢)

٥٥٤ وصى . قاصر . بيع . ابطال البيع

رجوع على القاصر بمقدار ما استفاده

(للنصودة الجزئية الاهلية — ١٠ ابريل سنة ١٩٢٦ . عدد ٨ . ص ٧٣٨ . نمرة ٤٤٨)

٥٥٥ ناظر . وقف . وصى مختار . قرار تمكين

قرار . اقامة استئناف

(العليا الشرعية — ٩ يناير سنة ١٩٢٦ . عدد ٨ . ص ٧٥٢ . نمرة ٤٥٣)

٥٥٦ وصى . اجنبى . حامية . مجلس حسي

(مجلس حسي طالى — ٦ يونيو سنة ١٩٢٦ . عدد ٩ . ص ٨٠٠ . نمرة ٤٩٠)

٥٥٧ وضع اليد . تغيير صفة اليد . مورث

وارث . افعال ظاهرة . سقوط الوقف

تقادم . مدته . قطع المدة . ائذار

تلبية . دعوى

(استئناف مصر — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٢٥ . نمرة ٢٩٩)

٥٥٨ وضع يد . دعوى وضع اليد . دعوى

الملكية . تأثير الواجدة فى الاخرى

قوة الاحكام . تقادم . تنفيذ الاحكام

(متعلوطة الجزئية — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٨٤ . نمرة ٥٥٠)

٥٤٦ وصية . اوراق رسمية . قوتها . سلامة

عقل الموصى . طعن بالتزوير . اثبات

عدم سلامة عقل المشهد

(تقضى و ابرام فرنسا — ١٣ يناير سنة ١٩٢٦ . عدد ٧ . ص ٦٧٣ . نمرة ٤١٩)

٥٤٧ وصية . اثبات . انكار وقت الخصومة

امام القضاء

(مصر الكلية الشرعية — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧٥٣ . نمرة ٤٥٥)

٥٤٨ وصى . وصى مختار . الخوف على

مصلحة القاصر . استبدال الوصى

(مجلس حسي طالى — ٢٧ يونيو سنة ١٩١٦ . عدد ٣ . ص ٢٢٠ . نمرة ١٨٤)

٥٤٩ وصى . حسي . صغير . تعارض

المصلحة

(مجلس حسي طالى — ٣ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٢٥ . نمرة ٢٤٨)

٥٥٠ وصى . وصى سابق . خصم اصل

(راجع تملك — تقادم —)

٥٥١ وصى خصومة . تعديل قرار ابتدائي

عدم جواز

(مجلس حسي طالى — ٣١ يناير سنة ١٩٢٦ . عدد ٦ . ص ٥٠٠ . نمرة ٣٣٨)

٥٥٢ وصى خلف . زواجه بالوصية السالفة

وجوب تعيين وصى خصومة . مستقل

(مجلس حسي طالى — ٧ فبراير سنة ١٩٢٦ . عدد ٦ . ص ٥٠٤ . نمرة ٣٤١)

شروطها . زيادة . قصان

(فتوى شرعية — ١٩ رمضان سنة
١٣٢٩ . عدد ٢ . ص ١٧٥ . نمرة
(١٢٥

٥٦٧ وقف . سفح جبل المقطم . مدافن

العمل حجة

(فتوى شرعية — ١٨ رجب سنة
١٣١٣ . عدد ٢ . ص ١٧٦ . نمرة
(١٢٧

٥٦٨ وقف . مرض الموت . وقف على

وارث . حكمه

(فتوى شرعية — أول رجب سنة
١٣١٣ . عدد ٢ . ص ١٧٧ . نمرة
(١٢٨

٥٦٩ وقف نظر . عزل ناظر . جهل بالقواعد

الشرعية

(العليا الشرعية — أول يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٧٩ . نمرة
(١٢٩

٥٧٠ وقف . ناظر ومشرف . افراد الناظر

استبدادا . ارتباكه ماليا . تأجيره منزلا

معدا للسكن . ضم ثمة

(معر الكلية الشرعية — ٢ مايو سنة
١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٨١ . نمرة
(١٣١

٥٧١ وقف نظر . اقتضاء الناظر دينه من

الريع . امتناعه عن اعطاء المستحقين

استحقاقهم . عزله

(معر الكلية الشرعية — ٢ مايو سنة
١٩٢٥ . عدد ٢ . ص ١٨٢ . نمرة
(١٣٢

٥٥٩ وفاة المحكوم عليه في جناية . قبل

المعارضة . تعويضات مدنيه . ورثة

(بروكل — ٢٣ مايو سنة ١٩٢٣
عدد ٧ . ص ٦٧٧ . نمرة ٤٢٧)

٥٦٠ وقف . وقف النقود . حسب العرف

(فتوى شرعية — ٢٢ يونيه سنة
١٩١٩ . عدد ١ . ص ٧٩ . نمرة ٤٥)

٥٦١ وقف . الدين العادي . الدين المضمون

برهن . وقاؤه من ريع الوقف

(فتوى شرعية — ٢٩ ربيع أول سنة
١٣٣٠ . عدد ١ . ص ٨٠ . نمرة ٤٦)

٥٦٢ وقف . وقف مسيحي لتعليم اللغات

الغربية واليونانية والفرنساوية

ليس قرية . مدرسة . اذا تخربت

جازييمها

(فتوى شرعية — ٢٦ ربيع الثاني سنة
١٣٢٩ . عدد ١ . ص ٨١ . نمرة ٤٧)

٥٦٣ وقف . ناظر . خيانة . انكار عين

موقوفة انها للوقف . ادعاء ملكيتها

(فتوى شرعية — ٢٦ صفر سنة
١٣٢٩ . عدد ١ . ص ٨٢ . نمرة ٤٨)

٥٦٤ وقف . استدانة . من وقف لوقف

عديم جواز

(فتوى شرعية — ١١ جاد آخر سنة
١٣١٣ . عدد ١ . ص ٨٣ . نمرة ٥٠)

٥٦٥ وقف

(راجع حراسة)

٥٦٦ وقف الملوك والامراء . ارضادات

۵۷۲ وقف . سماع الدعوى . (۳۳) سنة

زيادة الحكم . تاريخ الزيادة . من

يوم المطالبة

(استئناف مختلط — أول مايو سنة
۱۹۲۵ . عدد ۲ . من ۱۸۴ . نمرة
(۱۳۵

۵۷۳ وقف . سقوط الدعوى ۳۳ سنة تقادم

افعال متقطعة . وضع يد

(استئناف مختلط — ۲۹ ابريل سنة
۱۹۲۴ عدد ۲ . من ۱۸۸ . نمرة
(۱۴۲

۵۷۴ وقف . اثبات الوقف . اعتراف في

ورقة عرفية

(المحكمة العليا الشرعية — ۲۴ سبتمبر
سنة ۱۹۲۵ . عدد ۳ . من ۲۸۶ . نمرة
(۲۱۳

۵۷۵ وقف . اهلية الواقف . غل يده عن

استعمال الشروط المشرة

(العليا الشرعية — ۲۲ اكتوبر سنة
۱۹۲۵ . عدد ۳ . من ۲۸۶ . نمرة
(۲۱۴

۵۷۶ وقف . بناء بغير اذن الناظر . حكمه

(فتوى شرعية — ۱۹ محرم سنة
۱۳۳۰ . عدد ۳ . من ۲۸۷ . نمرة
(۲۱۵

۵۷۷ وقف . نظن . ضم ناظر . افراد في العمل

(العليا الشرعية — ۲۶ اكتوبر سنة
۱۹۲۵ . عدد ۴ . من ۳۷۱ . نمرة
(۲۶۸

۵۷۸ وقف . ارث . اسقاط

(فتوى شرعية — ۷ جاد آخر سنة
۱۳۱۶ . عدد ۴ . من ۳۷۵ . نمرة
(۲۷۳

۵۷۹ وقف . اثباته . في حق الغير . اشهاد

شرعى . قيده وتسجيله

(استئناف أهلى — ۲۰ ديسمبر سنة
۱۹۲۵ . عدد ۵ . من ۴۲۳ . نمرة
(۲۹۸

۵۸۰ وقف . اصل الفقة . نصيب المسكون

عنه

(العليا الشرعية — ۷ يونيو سنة
۱۹۲۶ . عدد ۹ . من ۸۲۰ . نمرة
(۵۰۵

۵۸۱ وقف . تحويل دكان الى حجرة

ضرورة . جواز

(مصر الكلية الشرعية — ۴ مايو سنة
۱۹۲۵ . عدد ۱۰ . من ۸۹۸ . نمرة
(۵۵۷

۵۸۲ ولاية الأب . بيع . الخيرية

(العليا الشرعية — ۱۵ فبراير سنة
۱۹۱۷ . عدد ۲ . من ۱۸۰ . نمرة
(۱۳۰

۵۸۳ ولي شرعى . نفقة على الولي . حسي

(المجلس الحسي المال — ۱۴ يونيو
سنة ۱۹۲۵ . عدد ۱ . من ۱۶ . نمرة
(۱۵

۵۸۴ ولاية شرعية . دعوى قسمة . حسي

(المجلس الحسي المال — ۱۶ مايو
سنة ۱۹۲۶ . عدد ۸ . من ۷۱۴ . نمرة
(۴۳۶

حرف الياء

٥٨٥ بين حاشية. ثبوت الواقعة من الاوراق

(استثنائ امل — ٥ ديسمبر سنة

١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥١١ . نمرة

(٣٤٥)

٥٨٦ بين حاشية . توجيهها . عدول

(استثناف مختلط — ٢٩ ديسمبر سنة

١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧٥٨ . نمرة

(٤٦١)

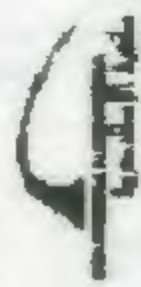
٥٨٧ بين منحة . حكم تمهيدى . تسليم البضاعة

محل وجودها

(بروكسل يلجيكا — ١٧ مايو سنة

١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٧١ . نمرة

(٣٧٤)



Bibliotheca Alexandrina



0542596